مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

أحمد الشقيري

الأعمال الكاملة

الكتب والدراسات القومية (I)

المجلد الثالث

١٩٤٣

أحمد الشقيري

الأعمال الكاملة

١٩٤١

١٩٤٢

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشقيري، أحمد

أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة / أحمد الشقيري؛ تقديم أنيس صايغ؛ تحرير خيرية قاسمية.

٦ مج.

محتويات: مج ٣. الكتب والدراسات القومية (١).

في رأس صفحة العنوان: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري.

ISBN 9953-82-067-8 (vol. 3)

ISBN 9953-82-063-5 (Set)

١. الشقيري، أحمد. ٢. مؤلفات كاملة. أ. العنوان. ب. صايغ، أنيس (مقدّم). ج. قاسمية، خيرية (محرّر).

923.25694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦

المحتويـــــــــــات(*)

المياه الإقليمية التاريخية في القانون الدولي ١٩٥١

محاضرات عن قضية فلسطين منذ فجر التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى ٢٠٨٩

معـارك العـرب وما أشبه الليلة بالبارحة ٢٢٠١

عَلَـم واحـد . . وعشـرون نجمـة ٢٤٢٩

TERRITORIAL AND HISTORICAL WATERS IN INTERNATIONAL LAW ... ١-١٣٤

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

المياه الإقليمية التاريخية
في القانون الدولي

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

المياه الإقليمية التاريخية في القانون الدولي

أحمد الشقيري

٣

٧ / ١٩٤٩

(*) صدر هذا الكتاب في بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧.

المحتويـــــــات(*)

تمهيـد ٧

بيانات المؤتمر الدولي الأول لقانون البحار

الخطاب الأول : وجهة النظر التاريخية والسياسية المتعلقة بالوضع القانوني لمياه البحار الإقليمية ١١

الخطاب الثاني : دحض سريان قانون حدود الثلاثة أميال وصلاحيته ١٩

الخطاب الثالث : مزيد من الدحض ٣١

الخطاب الرابع : الخلاصـــة ٤١

بيانات في المؤتمر الدولي الثاني ــ حول قانون البحار

الخطاب الأول : إعادة مختصرة: حقائق وأحلام ٤٩

الخطاب الثاني : الحجج المؤيّدة لحدود الاثني عشر ميلاً ٦٣

الخطاب الثالث : يجب أن تكون منطقة الصيد مساوية للمياه الإقليمية ٨٣

الخطاب الرابع : لا يزال هناك أمل ٩٧

ملحـــق ١٠٩

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

مسألة بدء دراسة للنظام القانوني للمياه التاريخية، بما فيها الخلجان التاريخية

منشأ المياه التاريخية وطبيعتها ١١٣

التعريف ومضامينه القانونية ١١٨

المياه التاريخية المنتسبة إلى أكثر من دولة واحدة ١٢١

ليس الحجم معياراً ١٢٦

ما الذي يشكل حجة ملكية ١٢٩

موافقة الدول الأخرى ليست عنصراً جوهرياً ١٣٣

الموقع والشكل العام دليلان ١٣٤

كيف نتخلص من المشكلة ١٣٧

تمهيـــــد

ترأس السيد أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الوفد السعودي العربي إلى المؤتمر الدولي لقانون البحار والذي عقد في جنيف في ٢٧ نيسان/ أبريل من العام ١٩٥٨. وهو مثّل دوراً مهماً في مجريات هذا المؤتمر وفعالياته وحرص على تفسير الأنظمة والسياسات المتعلقة بالمياه الإقليمية. ولكن من المهم جداً التنبه إلى موقع الدول العربية الجغرافي، الذي يضفي أهمية كبيرة على أي تدوين لمواد قانون البحار. وعليه، توجه السيد الشقيري في المؤتمر بأربعة خطابات أساسية، مثيراً مختلف أوجه المشكلة.

عُقد مؤتمر ثانٍ حول قانون البحار في آذار/ مارس من العام ١٩٦٠ وكان مقرّه في جنيف أيضاً. وجاء هذا المؤتمر بعدما أخفقت مختلف المناقشات والمشاورات التي جرت في المؤتمر الأول، حول حدود المياه الإقليمية، في التوصل إلى نتائج إيجابية وبناءة. من جهته، شدد الشقيري، سواء في قاعة المؤتمر أم في اللجنة الكاملة، على ضرورة توسيع الحدود القديمة للمياه الإقليمية بما يتناسب مع الوقائع المتغيرة في الآونة المعاصرة.

وشدد السيد الشقيري مراراً وتكراراً على ضرورة اعتماد مشروع قرار، تبناه هو وعدة دول آسيوية وأفريقية. ويقوم هذا القرار، في حال تم إقراره، على توسيع حدود المياه الإقليمية لكل دولة إلى اثني عشر ميلاً. كما قام بتقديم حجج حصيفة ودقيقة ضد مشروع القرار المقابل، أي الكندي ـ الأمريكي المشترك، الذي ينص على حدود مياه إقليمية تصل إلى ستة أميال. ولكن مشروعي القرار المذكورين آنفاً أخفقا في الحصول على الأغلبية المطلوبة في المؤتمر ولم يتم بالتالي الاتفاق على أية معايير حدودية في جنيف.

في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٥٩، تحدث السيد أحمد الشقيري بكل عزم أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة، حول موضوع المباشرة بدراسة النظام

القانوني لتاريخ المياه الإقليمية بما في ذلك تاريخ الخلجان، مثيراً بوضوح قضايا دقيقة ووقائع من القانون الدولي بغية دعم ما يطرحه.

يعيد مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في ما يلي، عرض نصوص السيد الشقيري كاملةً، والتي ألقاها في المناسبات الثلاث، وذلك بتصرفٍ وحذفٍ بسيطٍ لبعض ما جاء فيها ولمشروعي القرار المطروحين في المؤتمر الدولي الثاني حول قانون البحار. وتعكس هذه النصوص بشكل واضح المواقف العربية من قانون البحار عامة وخليج العقبة بخاصةً.

بيانات المؤتمر الدولي الأول
لقانون البحار

الخطاب الأول

وجهة النظر التاريخية والسياسية المتعلقة بالوضع القانوني لمياه البحار الإقليمية

قبل الدخول بصلب الموضوع، لا بدّ من استرعاء انتباهكم لإثارة نقطة أولية مهمة حول مشاركتنا في هذا المؤتمر الموقّر. نحن على دراية واسعة أن لا الوقت ولا المكان يسمحان بإثارة المشاكل السياسية الخارجة عن نطاق قانون البحار الذي نحن بصدد تناوله. ونحن نعلم تماماً أن هذه المنصة ليست لطرح أي نزاعات سياسية مهما كانت طبيعتها. ولكن من الواجب ـ على الأقل ـ أن يتماشى تصرفنا في مؤتمر حول القانون الدولي مع مبادئ هذا القانون. ولهذا السبب، نستأذنكم لاستهلال الكلام على مسألة مشاركتنا في مؤتمر دولي ومدى ارتباطها بمبدأ الاعتراف بسائر الدول. دعونا لا نراوغ بشأن الحيز الأكبر من الموضوع. فنحن بكل بساطة سنلتزم بما يمليه علينا موقعنا كجهة مدعوة إلى المؤتمر وحسب.

نحن لا نوّد أن نعرض على المؤتمر الجزء الأكبر من القانون المتعلق بهذا الموضوع. ولكن يمكننا القول بصريح العبارة إن القانون الدولي لم يبتّ هذه النقطة التالية: أتشكل المشاركة في مؤتمر دولي اعترافاً بدولة معينة موجودة أيضاً في المؤتمر نفسه؟ يبدو أن الإجابة القاطعة عن هذا السؤال تغيب عن محفوظات القانون الدولي، بخاصة عندما لا تكون طبيعة هذا المؤتمر تقنية. وتتفاقم حدة هذه المشكلة عندما تأتي طبيعة المؤتمر، الذي نحن بصدده، سياسية ولا يحضره خبراء بل سياسيون مطلقو الصلاحية. إلا أن الممارسة السياسية ليست ثابتة على هذا المبدأ. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، اعتبرت، في أكثر من مناسبة، أن المشاركة في المؤتمر الدولي هي عامل اعتراف بأي دولة أخرى، مما جعلها تصدر بيان تحفظ في هذا الشأن. وبناءً على حالة عدم القرار هذه، نعتبر أنه من واجبنا إدراج تحفظنا المطلق على هذه المسألة. كما نود أن نظهر جلياً أن مشاركتنا في هذا المؤتمر لا تعرب عن اعترافنا بدولة إسرائيل بأي شكل

من الأشكال. فبالنسبة إلينا، هذا لا يشكل تحفظاً شكلياً. فالمسألة على قدر كبير من الأهمية وتتعلق بصلب مصالحنا القومية الكبرى. أما التحفظ فهو ركن وأساس جوهري وقانوني وليس شكلياً أو مشروطاً. وعليه، يعتمد تحفظنا على القاعدة القانونية «لا يلد الباطل حقاً». أي لا ينشأ الحق عن باطل. هذا هو أساس تحفظنا وسبب عدم اعترافنا بهذه الدولة. وهذا ما يحسم موقفنا الأهم.

إذا ما نظرنا عن كثب في قانون البحار، كما صاغته لجنة القانون الدولي، يتبين لنا أنه يراعي القانون في زمن السلم وحسب. فقد أحجمت اللجنة عن الاجتهاد في قانون البحار في زمن الحرب. وهذا بحد ذاته موقف نبيل تستحق عليه اللجنة تهانينا الخالصة. ولكن نص القانون هذا خالٍ من أي حكم يعرّف نطاق استعماله وتطبيقه. وكما هو معلوم، ينطوي قانون البحار على مجموعة قواعد تطبق في زمن السلم وعلى مجموعة قواعد أخرى منفذة في زمن الحرب.

نحن لا نقترح أن يتناول النص الحالي شؤون الصراعات البحرية أو أن يتناول حقوق وواجبات الدول المتحاربة والدول المحايدة. كما أننا لا ننوي تضمين النص أية قواعد حول المنع والصدّ أو حظر حركات الاستيراد أو التصدير وحق الزيارة والبحث والاعتقال. بل كل ما نفكر فيه هو مجرد محاولة تضمين النص حكماً صريحاً، يأتي في المكان المناسب وبالطبيعة المناسبة لكي يحظر تطبيق القانون في زمن السلم. فأحكام القانون يمكن تطبيقها بموجب شروط سلمية وحسب، لا بل في ظل مناخ طبيعي إذا ما تجرأنا على قول ذلك. إن الرأي الذي نقدمه بكل تواضع، أنه في حال انتفت العلاقات الطبيعية بين دولتين محددتين، لا يُطبق قانون البحار ولا حتى قانون الأرض. وعندما يتم إنكار الاعتراف أو يتم الامتناع عنه، لا يمكن تصور كيف تطبق الحقوق والواجبات على النحو الذي جاءت فيه في نص القانون. وعليه، نحن نفكر بجانب آخر من الموضوع. ففي حالتَي مياه البحار الإقليمية أو أعالي البحار، يخلق وجود حالة حرب، سواء أكانت فعلية أم تقديرية ضمنية، وضعاً قانونياً جديداً: فيتوقف العمل بمجموعة من القواعد ويبدأ العمل بمجموعة أخرى منها. وبناء على ذلك تدخل قواعد الحرب دائرة التنفيذ وتُعلق القواعد المتعلقة بزمن السلم. بالإضافة إلى ذلك، تفرض قاعدة حرية مياه البحار، القانونية المرموقة، بمعية حقوق الملاحة البحرية والتجارة الحرة ـ مقتضيات شرعية خاصة بالحرب. حتى إن ما يُعرف بحق المرور البريء، سواء في المياه الإقليمية أو في المضائق أو في الخلجان، يتم العمل به تحت إشراف نظام مراقبة أو نظام حظر وذلك حسبما يقتضي الأمر.

قد يبدو من المستغرب التشديد على هذه النقطة في مؤتمر دولي للأمم المتحدة، يعنى بشؤون السلام. ولكن على الأمم المتحدة كمنظمة دولية ألا تكون ساذجة

وتتجاهل وقائع الحياة الدولية. فالواقع المؤلم هو أن العالم لم يشهد سلاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. لا بل لم نعرف من الهدنة سوى طيف رمادي مهتز. وإليكم واقعاً آخر، هو أن الشرق الأوسط والشرق الأقصى لا يزالان في حالة حرب حقيقية ولا يطبق نص القانون الحالي في أي حالة منهما ولا بأي وجه من الوجوه. وإلى أن يحل السلام، السلام العادل، لا يمكن تطبيق نص القانون هذا في الصراعات الحاصلة في كل من الشرق الأوسط والشرق الأقصى.

من جهة أخرى، يبرز احتمال حصول حركة تحرير ثورية بشكل تصاعدي إلى حدّ قبول الاعتراف في حال ألغي التطبيق العام للنص الحالي. وهذا الاحتمال ليس مجرد خيال بعيد الحصول. ففي الوقت الحالي، قد تعتزم الحركة الجزائرية، في أي لحظة من اللحظات، اكتساب مكانة الاعتراف. وذلك بالإضافة إلى العديد من الأماكن الخاضعة للهيمنة والتي من الممكن أن تصعد إلى هذا الوضع من التحرير. بالإضافة إلى ذلك، قد يبرز احتمال آخر يتمثل بالحرب الدفاعية، أي الحرب الشرعية التي تمنع تنفيذ أحكام القانون. لا تمتّ كل هذه الاحتمالات إلى السياسة بصلة إجمالاً. وفي الواقع، لا يقتصر القانون الدولي على شيء باستثناء مجموعة متراكمة من الأحداث التاريخية.

ويصبح جلياً الآن عدم وجوب استغراب اقتراح أن يقتصر القانون الدولي على زمن السلم وحسب. لا بل من المستغرب عدم استغراب هذا الوضع. لكن، في ما يتعلق بقانون البحار، تميز كل السلطات، في القانون الدولي، ما بين قانون السلم وقانون الحرب. ونذكر كخير مثال على ذلك، ما جاء في اجتماع لجنة القانون الدولي المنعقدة في فيينا عام ١٩٢٦: «قوانين الاختصاص البحري في زمن السلم» وهذا المثال ليس سوى عنوان ومجرد جملة واحدة بسيطة مما ورد. والجدير بالذكر هو تذكر كيف أن اللجنة أوردت في مقدمة تقريرها (الفقرة ٣٢)، أن النص يتناول قانون البحار في زمن السلم فقط. وذكرت مجدداً في تعليقها في القسم الثالث حول حق المرور البريء، أن كل هذه القوانين تطبق في زمن السلم فقط. إلى الآن كل شيء يسير على ما يرام. ولكن مقدمة التقرير وتعليقات اللجنة لا تشكلّ القانون. لأن القانون هو ما يتجسد في نص هذا القانون بحد ذاته.

من الشائك أيضاً أن يتم القبول باعتبار هذه التعليقات كمصدر اجتهاد أو تفسير للقانون بحد ذاته. فبعض الأنظمة القانونية يمكن أن تعتبرها على هذا النحو. أما بالنسبة إلى الآخرين، فهي ليست كذلك. لهذا السبب، ولهذا السبب وحده، يجب تغطية هذا المنفذ بشكل مناسب. وهذه مهمة لا تتطلب جهداً. نحن بحاجة فقط إلى استعارة الكلمات من اللجنة وحشرها في القانون الخاص بنا، كقاعدة قانونية وينتهي الموضوع.

في مستهل نقاشنا وقبل المباشرة بدراسة مستفيضة لنص القانون، تبرز مسألة كيفية مقاربة المهمة التي نحن بصددها. فنص القانون ينطوي على قضايا معقدة ودقيقة ومهمة للغاية. ومؤتمرنا هذا ليس مؤتمراً أكاديمياً. وبالتالي ستشكل الأوجه السياسية أهمية كبيرة في مشاوراتنا لا محالة. إذ لا يمكننا أن نحصن عقولنا ونحميها من عدم التأثر بالاعتبارات السياسية. ولكن المؤتمر ليس، في جوهره، عبارة عن تجمع سياسي بالمعنى الواسع للكلمة. ولم تطرح أية عقائد أيديولوجية في هذا الشأن. كما أن المسألة ليست مسألة تبعيات أو اتجاهات سياسية. فهذه ليست الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث نتحصن في المتاريس المعهودة، ونحن بحاجة للانقسام إلى المجموعات والجبهات نفسها. فبما أن مؤتمرنا هذا يختلف من حيث الطابع، علينا أن ننتمي إلى أنفسنا وإلى ما يخصنا، حيث يمكن تحقيق المصالح الحيوية والوقائع الفعلية للحياة القومية وتغييرات الأوضاع الدولية. نحن هنا لمناقشة مسائل تمس بالمصالح الحيوية للدول في ما بينها بدءاً من جوهر وجودها. نحن مدعوون إلى التحدث عن وضعنا القانوني بالنسبة إلى مياه البحار الإقليمية، وتعريف إذا ما كان وضع سيادة أم اختصاص أم سيطرة. وعلينا التعاطي مع العقدة المركبة التي أغرقت مؤتمر لاهاي لتصنيف القوانين عام ١٩٣٠. كما أن علينا أن نتعاطى مع مسألة الخلجان سواء من الناحية التاريخية أم من النواحي الأخرى. وينبغي أن ندرس قضايا الجرف القاري ومصايد الأسماك والمنطقة المتماسة وماذا ينبغي ألا ندرس. فعلينا معالجة حق المرور سواء الآثم أو البريء. كل هذه القضايا وغيرها يجب أن تكون في مقدمة أعمالنا، ليس من باب الممارسة بل من باب التحدي، ويا له من تحدٍ!

بناءً على ما تقدم، بأية روحية يجب أن نتحمل مسؤولياتنا؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد لنا من تذكر إخفاقات الماضي. فوحدها اخفاقات الماضي هي التي تساعدنا على تحقيق النجاح. والمؤتمر الحالي ليس المحاولة الأولى لتدوين قانون البحار. ففي ظل المساعي المبذولة لتحقيق هذه المهمة عقدت مؤتمرات متعددة كان آخرها ذلك الذي عقد في لاهاي عام ١٩٣٠، لكنه فشل، ناهيك عن أنه جاء تحت عنوان «مؤتمر التصنيف المطرد في قانون البحار» ولم يحقق أي تقدم. ولا يخفى القول إن هذا المؤتمر قد تداعى في شأن المياه الإقليمية وتحديداً في شأن عرضها وليس عمقها. والآن وبعد ٢٨ سنة، نلتقي للملمة الخيوط مجدداً.

هذا لا يعني أننا نلتقي على أرض من الحطام أو الركام، ويعود الفضل في ذلك إلى لجنة القانون الدولي، التي بجهودها الحثيثة وطول صبرها أنتجت لنا نص القانون. صحيح أنه غير كامل وغير شامل إلا أنه لا يزال يفرض نفسه كنص قانوني ويحظى باهتمامنا الجماعي. ونشدد هنا على كلمة « جماعي» التي نستعملها في هذا السياق

بملء إرادتنا، لأن قانون البحار يجب أن يأتي حصيلة إرادة جماعية من قبل دول السيادة التي تتمتع بالسيادة العادلة. ونحن نتعامل هنا مع موضوع يشكل جزءاً من قانون الدول المتعارف عليه باسم القانون الدولي. ولكنه يجب أن يسمى قانون الدول ركناً وأساساً وليس اسماً وشهرةً. فمن المعروف أن قانون الدول، باستثناء بعض الحالات، هو صنيع بعض الدول وليس كل الدول. لا بل هو في الواقع من صنع بعض الولايات أو الإمبراطوريات. كما أنه في ميدان القانون الدولي، تتحول باقي الدول من دول فاعلة إلى دول مفعول بها. فهي لا تملك ذاتها ولا مياهها سواء الإقليمية أو القومية. حتى إن مياه أعالي البحار والمحيطات تعرضت للتقسيم وتحولت إلى بحر موصد. وعليه أمست السيادة البحرية جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي. أما قاعدة مياه البحار المشرّعة فتحولت إلى عامل جذب بالنسبة إلى البحث عن المواد الخام والأسواق والمستعمرات والمناطق. وأما مبادئ القرصنة فتعززت واستحالت مظلة للهيمنة والتدخل. حتى إن السيطرة على دولة ذات سيادة وتدميرها بات يُبرَّر بما يعرف بنظام الحماية بواسطة فائض في التشريع ونقص في الاحترام. هذا كله يشكل القانون الدولي وبالكاد ينمّ عما هو فعلاً جدير بالمفهوم الحقيقي للقانون.

ما نخشاه هو أن كل ما تقدم ليس له معنىً تاريخي في حقيقة الأمر. فنحن لا نزال نعمل جاهدين تحت وطأة المشقة نفسها والخوف من تعرض القانون الدولي لعملية احتكار. دعونا نعرض الحقائق كما هي. يقول هول (Hall) وهو علم من أعلام رجال القانون، بالحرف الواحد إنه «من غير الممكن أن يُثبت مبدأ الاستعمال البحري قانوناً على نحو يتعارض مع الإرادة المستمرة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى». من جهته، قال كولمبوس (Colombos)، في العام ١٩٤٥، في مؤلفه القيّم في ميدان القانون الدولي، إنه «من الممكن إعداد قاعدة قانون دولي من خلال الاعتراف العام بها من قبل القوى البحرية العظمى». ويجسر كولمبوس على إطلاق جزم آخر يقضي بما يلي: «من المعقول الذهاب إلى القول إنه لا يمكن اعتبار أي مبدأ جديد في قانون الملاحة الدولي قابلاً للتنفيذ، إلا إذا وافقت عليه كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة». للأسف لم يكن باستطاعتنا النظر في ما يقوله فقهاء القانون في الدول الكبرى الأخرى حول هذه النقطة. ولكن هذه التصريحات والسجلات ليست سوى خير دليل على قانون الدول الذي يعتمد على إرادة دولة أو دولتين. وهذه هي الطريقة التي على أساسها تم تدوين عدد من فصول القانون الدولي. على هذا المنحى المتبع في القانون الدولي أن يتوقف، ونحن لن نسمح باستمراره.

مع ذلك، لا بدّ من توخّي الحذر في ما نقول ونفعل. ولا بدّ من أن نوضح أننا لا ننوي أن نصبّ جام اعتراضاتنا ضد الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى أو

غيرهما من الدول الكبرى. نحن بكل بساطة نرصد كيفية نشوء القانون الدولي ونحاول وصف المنحى الذي علينا اتخاذه، تصميماً منا على تطويره.

ولتجنب الوقوع في هذا الإثم، لا بدّ من ذكر ما جاء في المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة أي « التطوير التدريجي للقانون الدولي». لا تفتقر هذه الجملة إلى المعنى ولا بدّ من توضيح ما تنطوي عليه». فمهمتنا لا تتمثل بتطوير القانون وحسب، بل بتطويره تدريجاً. ويمكن تحقيق هذه المهمة بمجرد التخلص من بقايا قواعد القانون الدولي التي أكل عليها الدهر وشرب. فعلى قانون الدول أن يكون من أجل الدول ولمصلحة هذه الدول. عندها فقط يمكننا المباشرة بتصنيفه على نحو مطرد.

في ميدان قانون البحار الدولي، لا تتمتع القوى البحرية العظمى ولا الدول الكبرى المشرفة على البحر بالسلطة وحدها، بل يجب أن تتساوى كل الدول الساحلية وغير الساحلية على صعيد السلطة وفي كل أوجه القانون الدولي. في العقود الماضية، برز عدد من الدول. وعليه، يتوجب على هذه الأخيرة أن تتشارك مع غيرها وتتعاون في تدوين القانون الدولي. فهذه الدول المستقلة تأتي اليوم إلى هذا المؤتمر وهي بكامل سيطرتها الذاتية على مياهها الإقليمية وخلجانها ومياهها القومية، لكي تؤمن الأمن لأرضها والازدهار لشعبها. وهي عازمة على المشاركة في تدوين قانون البحار ولكن ليس على حساب مصالحها الحيوية. في هذا المؤتمر لابدّ لنا من خلق تناغم متوازن ما بين مصالح الجميع ولمصلحة الجميع. وعندما نقول تناغم، نقول متوازن، لأن الاستسلام والخضوع يمكن أن يترتب عليهما تناغم أيضاً. فلا يمكن لمفهوم قانوني أن يطغى على مفهوم قانوني آخر. ولا يمكن لحق المرور البريء أن يقوض أو يضعف أمن الأرض وسيادتها. ولا يمكن لتوقير الماضي ومهابته أن يعيق كسر القوالب ـ وعدم السماح لشعارات الخيال القانوني أن تتخلل مشاوراتنا.

هذه هي الروحية التي من خلالها نستطيع مقاربة نص القانون الذي أمامنا. وعندما نستهل تحليل أحكام هذا النص، علينا الأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع الدولي يقوم اليوم على حوالى تسعين دولة(*)، لا بدّ للمادة البحرية القانونية من أن تلحظ مصالحها الحيوية.

فتلك المفاهيم التي تمنح الدول البحرية الكبرى الامتياز لإعداد قانون الدول أصبحت بالية. وباتت غير موجودة، بل لم يعد لها وجود منذ العام ١٩٤٥. ففي تلك

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الدول بلغ ١٩١ دولة في الوقت الحاضر، والعدد المشار إليه في هذا النص يرجع إلى أواخر الخمسينيات (المحرر).

السنة، في مدينة سان فرنسيسكو، وُضع ميثاق الأمم المتحدة وأقر باعتباره الوثيقة الدولية الأرفع شأناً. لكن أهمية المادة ١٠٣ من الميثاق تعلو على كل المفاهيم الماضية التي قد تتنافى مع أهداف ومبادئ الميثاق. وعليه، تمسّ المساواة في السيادة، التي تأتي في مقدمة هذه المبادئ، مباشرةً، أحد الجذور البالية في القانون الدولي. فدولة أو دولتان، مهما عظمت قوتهما أو كبر شأنهما، لن تتمكنا بعد الآن من إنشاء قانون الدول، على حساب الدول الأخرى تماماً كما فعلتا سابقاً. وبناءً على نفوذ هذا الميثاق، أي هذا القانون الدولي الجديد، لا يمكن أي دولة أو مجموعة من الدول أن تحدد ما هو قانون وما ليس قانوناً. فليكن للسيادة العادلة كلمتها ولتبقَ الفوقية أو الادعاء بالفوقية خارج نطاق هذا المؤتمر.

في خضمّ تحقيق مهمتنا قد نواجه بعض الالتباس في بعض أوجه القانون الدولي، مما قد يتعارض مع اعتبارات الاقتصاد القومي أو الأمن القومي. ولكن علينا ألا نتردد في تجنب الخوض في مفاهيم كهذه، لأننا عندما نرصد جذورها وأصول تطبيقها، سنكتشف أنها لا تخص سوى بعض أعراف واستعمالات دولة أو دولتين. وبالنسبة إلينا، هذا يخرج عن نطاق القانون الدولي.

على هذا النحو نرى دورنا في المؤتمر: دور يتمثل بخلق مناخ تناغم وتعاون وليس بخلق العوائق أو إصدار الأوامر. بهذه السطور، ننادي بدعم المؤتمر وننادي بتأمين نجاحه، مبدين استعدادنا لتوظيف كل جهودنا في سبيله. ونحن، العالم العربي، من المحيط الأطلسي إلى خليج بلاد فارس، نتقدم من المؤتمر بخالص التهنئة وأطيب الأماني بكل النجاح. والدول العربية لا تشكل قوة تصويت وحسب، فأراضينا تمتاز بمصالح حيوية لا تعد ولا تحصى. ومياه الأطلسي تطأ شواطئنا من الغرب وساحل المتوسط الجنوبي، بأكمله، يتمتع بالهوية العربية. أما في غرب آسيا فتلامس مياه شرق المتوسط شواطئنا أيضاً وتنبض قناة السويس في قلب أرض عربية وتحضن مياه البحر الأحمر وخليج السويس ومضيق باب المندب الأراضي العربية من كل حدب وصوب. وأما خليج العقبة فهو يمتاز بموقعه الداخلي نحو المياه العربية وتحت اختصاص عربي حصري منذ زمن بعيد، فيما يتاخم بحر العرب الساحل الجنوبي من المملكة العربية السعودية؛ وأخيراً يتقاطع خليج بلاد فارس مع الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

هذا هو المحك الذي نواجهه في هذا المؤتمر. إضافة إلى ذلك، نواجه محكاً آخر مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كافة، وهو في غاية الدقة والأهمية. فنحن خرجنا مؤخراً من أرض معركة واحدة. ونزاعنا هو واحد، وسيادتنا الجديدة هي واحدة. نحن لسنا هنا لنمسي من صنع القانون، بل نحن هنا لنصنع القانون. نحن آتون إلى

المؤتمر بكامل سيطرتنا على مياهنا الإقليمية وجزرنا وخلجاننا ومصائدنا وسواحلنا؛ فهي تقع تحت سيادتنا الآن من دون أي هيمنة هجينة. ونحن هنا لصنع القانون بغية حماية أهم ما نمتلكه بشكل شرعي.

وفي مرحلة أشمل، سنتمكن من تحديد موقعنا بالتفصيل بالنسبة إلى مختلف أوجه قانون البحار. ولا يسعنا في النهاية سوى التضرع لكي يبارك التناغم والتعاون مشاوراتنا ولكي تتكلل جهودنا بالنجاح.

الخطاب الثاني

دحض سريان قانون حدود الثلاثة أميال وصلاحيته

في خضم دراسة أحكام قانون مياه البحار الإقليمية، لا يمكننا كبح أنفسنا وعدم التعبير عن إعجابنا العميق بالعمل القيم الذي قامت به لجنة القانون الدولي. وعبارة «مياه البحار الإقليمية» هو اختيار موفق للجنة لأنه يعبر عن كل ما للكلمة من معنىً. وعلى الرغم من عدم الاتفاق عليها عالمياً، إلا أن ما من شائبة تشوبها. وكان مؤتمر لاهاي وعدد من السلطات قد وافقوا على هذه المصطلحات لأنها شاملة ودقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، إن ما يدعونا نحن إلى قبول مصطلح موحد ومصطلح ثابت، هو التخلص دفعة واحدة من الهم الدولي المتعلق بمصطلحات النطاق البحري والمياه الإقليمية ومناطق الاختصاص والمناطق الساحلية والمياه الساحلية والميدان البحري وغيرها من المصطلحات المحيّرة. ولكن، اللغط الكبير، في ما يخص هذه المصطلحات، لا يصدر عن سوء استعمالها بل عن سوء استغلالها. فهذه المصطلحات استُغل استعمالها لوصف ثلاث فئات من المياه هي: (١) المياه الداخلية، (٢) المياه الداخلية ومياه البحار الإقليمية، (٣) مياه المحيطات. كما يمكننا رصد العديد من الشكاوى المقدمة في مجلس الأمن حول استعمال مصطلح المياه الإقليمية للتعبير حصراً عن المياه الداخلية. لذلك، ترحب الحكومات العربية بتلك العبارة الموحدة والثابتة المذكورة آنفاً.

وفي السياق نفسه، نحن نثني على التفكير الحكيم الذي أبدته اللجنة بالنسبة إلى الإصرار على سيادة الدولة ومياه بحارها الإقليمية والهواء الذي يعلوها والأعماق والتربة التحتية التي تفترشها. في الجوهر، تشكل الأحكام المتعلقة بهذه المسألة إقراراً صريحاً بوجود القانون الدولي. وهي تتماثل مع نص مؤتمر لاهاي وتعيد إيراد المبادئ نفسها التي أبصرت النور خلال عدة اتفاقات. ولكن ما يثير الأهمية هو هذا الجهد الكبير المبذول لوضع حدّ نهائي للإشكال الحاصل حول الوضع القضائي لمياه البحار

الإقليمية وتحديد إذا ما كان يتمثل بالسيطرة أو الالتزام أو الملكية أو الاختصاص أو السيادة. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من تهنئة اللجنة، التي بإصرارها على مبدأ السيادة، لم تحلّ موضوع نزاع أكاديمي وحسب، بل نادت بالحق الذاتي، الذي من دونه، يتعرض وجود أي دولة للانتفاء. وبرأينا، سيادة الدولة مفهوم غير قابل للتجزئة أو للتمييز. وعلى عكس وجهة نظر وفد المملكة المتحدة، تكون سيادة الدولة واحدة في طبيعتها وأساسها. وهي نفسها، سواء أكانت تتعلق ببحار هذه الدولة أم بأرضها.

وعليه، يمكننا الآن إبداء تأييدنا للمادة ١ والمادة ٢ من مشروع القانون، وذلك بعدما أشرنا بتغيير نقطة أو نقطتين. ومن البديهي أننا نوافق على إخضاع مفهوم السيادة «لشروط مكتسبة بحق التقادم» في حال كانت هذه الشروط بحد ذاتها مقبولة في نهاية المطاف. في الواقع، يأتي حق المرور البريء على رأس هذه الشروط. ونحن لا نودّ في هذه المرحلة، تفنيد مفهوم المرور البريء. ولا نرغب في توسيع الحجج القانونية التي تعتبر المرور البريء تابعاً للصلة الدولية ويتبع بالتالي لتقدير الدولة. وعليه، فإننا سنلتزم بالمقارنة التي قام بها زملاؤنا في المملكة المتحدة وأكدوا فيها أن حق المرور البريء يتماثل مع حق المرور. وهذه المقارنة التي قدمها وفد المملكة المتحدة هي من دون شك صحيحة. ولكننا نختلف معهم، بكل احترام، على غايتها. فحق المرور هو، وفقاً للقانون الإنكليزي أو لغيره من أنظمة القانون، من الحقوق التي يجب ممارستها بالقانون، وقد نذهب إلى القول بالإنصاف. فالمغتصب لا يُخوَّل حق المرور في الملكية التي يغتصبها. كما أن المعتدي لا يخوَّل حق المرور عبر ملكية ضحية اعتدائه. والدولة التي تتهم بخرق اتفاقية السلام أو بانتهاك القانون الدولي أو بعدم الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، لا تخوّل هي أيضاً حق المرور في مياه البحار الإقليمية لدولة تأثرت مباشرةً بهذه الانتهاكات. هذه هي الطريقة التي نفهم بها حق المرور البريء، أي إنه خاضع لأمن الدولة بحد ذاتها. وذلك لأن الأمن هو حجر أساس الهرم الذي يبنى عليه القانون الدولي.

وهذا ما يفضي بنا إلى المادة ٣، التي تشكل نواة القانون كاملاً لأنها تعالج تحديداً عرض البحار الإقليمية. علماً أننا بالكاد نستطيع القول إننا نملك مادة أمامنا. فالأمر عبارة عن مادة صيغت لتجنب صياغة مادة. ولكنها أفضل ما أُنجز أو ما يمكن إنجازه في ظل هذه الظروف. وما من شك أن اللجنة تصرفت بشكل حصيف في هذه المسألة، سعياً لإيصال مؤتمر لاهاي إلى دائرة الإخفاق والفشل الذريع. فهي حاولت معالجة هذه المسألة من ست زوايا مختلفة ولكن، في كل مرة، حظي كل اقتراح مطروح بصوت الأقلية، مما اضطر كل عضو إلى التحول من معسكر إلى معسكر ليبلغ في النهاية كل الأعضاء مرحلة الاختلاف الإجماعي. ومن الواضح أن هذا الاختلاف

هو ركن وأساس حول الموقف من مسألة «الثلاثة أميال». يبدو أن الثماني والعشرين سنة التي مضت منذ انتهاء مؤتمر لاهاي، لم تليّن موقف بعض الدول الكبرى المتحجر بشأن قاعدة عرفية مهجورة كفّت عن الاستجابة إلى مطالب الحياة الدولية.

في مؤتمر لاهاي، كانت هذه القاعدة هي التي ألقت بظلالها على أعمال المؤتمر التحضيرية التي امتدت على عدد من السنوات. فهي بدلاً من أن تجسد وسيلة الخلاص، اتضح أنها وسيلة تدمير. مما اضطر اللجنة إلى اتباع سبل أخرى جديدة لمواجهة هذا المأزق والخروج منه. فنجحت اللجنة بالوصول إلى شاطئ آمن لكنه لا يختلف كثيراً عن سابقه. وعليه، يترتب على هذا المؤتمر الذي نحن بصدده أو بصريح العبارة، على الدول المساعدة التي لم تخلق إلى الآن إلا العوائق الأساسية في الاتفاق، أن تتوصل إلى حلّ فعلي لهذا المأزق الطويل وتؤدي بنا إلى برّ الأمان.

لا نعتقد أننا مدينون بتقديم الاعتذار جراء تركيزنا المطول على هذه المسألة وعلى مفعولها المباشر وتأثيرها على المصير النهائي لهذا المؤتمر. فهذه المسألة ليست نظرية. ونحن لسنا في خضم منتدى قانوني كما سعى الوفد البريطاني إلى إظهاره في سياق المؤتمر. فهذا الأخير مهما بدا قانونياً، إلا أنه يناقش أولاً المسائل السياسية والوطنية القومية على أعلى مستوىً. لا بدّ لوفد المملكة المتحدة الزميل، التنبه إلى أن لجنة القانون الدولي هي التي أوصت بدراسة القانون من الناحية السياسية والاقتصادية وغيرهما. كما أن قرار الجمعية العامة الذي نتج عنه هذا المؤتمر، يشير بصريح العبارة إلى مختلف النواحي المفترض تناولها في مشاوراتنا هذه. سيكون إذاً مخالفاً لنظام اختصاصنا الأساسي أن تقول المملكة المتحدة إن هذا المؤتمر هو منتدىً قانوني عام. لا يمكننا مشاركتها هذا الرأي المغالط. فنحن نقف أمام منبر عام يشمل مختلف النواحي الوطنية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك، قللت المملكة المتحدة من شأن مناقشة جذور القاعدة القانونية المتعلقة بعرض مياه البحار الإقليمية. وهذا ليس مستغرباً لأن اكتشاف جذورها سيبطل مفعول «الثلاثة أميال». من جهة أخرى، تحتل مسألة عرض مياه البحار الإقليمية، أصلاً وتطبيقاً، مركزاً أساسياً في الاختصاص الدولي. فعلى صعيد المنطق والجذور، يتجسد مفهوم سيطرة دولة معينة على مياهها الإقليمية كقاعدة حماية. وهو يُعتبر، من حيث الدفاع عن النفس، أقدم حق وواجب يتمتع به مجتمع معين سواء أكان منظماً أم بدائياً. ومن أجل الدفاع عن دولة معينة وعن شعبها واقتصادها ومختلف مصالح حياتها الوطنية القومية، تم الاعتراف دولياً بنطاق البحار الإقليمية. وفي سياق تحليله لفكرة البحار الإقليمية، يراعي رجل دولة غربي مرموق، « أن سيادة الأرض (تخوله) حماية ما يخضع له ومواطنيه ضد الاعتداء والغزو والتدخل

والضرر . . . وحماية عائداتهم وصحتهم وصناعاتهم «. كان هذا المبرر الضروري لامتلاك جزء من البحر، ليس قابلاً للملكية، وجعله مشابهاً لنظام امتلاك الأرض.

لكن هذه الضرورة الملحة للدفاع ليست ثابتةً في مداها. فالضرورة تقاس بحسب كل مقتضيات الضرورة. وفي هذه الحالة، لكل عصر ولكل جيل مقتضياته. والقاعدة القانونية لعرض البحار الإقليمية ليست محصنة ضد التغيير. بل خضعت في الواقع، لعملية التغيير. واستجابت لنداء التقدم. ولكن لم يتم الرجوع بالزمن إلى ثلاثة أو أربعة قرون كما تفضل وقال وفد المملكة المتحدة الزميل. ولم ينجز التقدم أي منحىً تقهقري أو رجعي كما وصفه الوفد المذكور أيضاً. في الطفولة المبكرة لنظرية عرض مياه البحار الإقليمية، شكلت مسافة ما يعادل يومي ملاحة انطلاقاً من الشاطئ، النطاق الساحلي التابع للدولة المعينة. وهذه المسافة، بحسب غروتيوس (Grotius)، أبو القانون الدولي، هي «السيطرة على جزء من البحر» ويجب أن تقاس بقوة الدولة الساحلية. ولم يكن هذا التقدير مجرد وحي قانوني أو، إذا سمحتم لي بالقول، مجرد خيال. بل تحول إلى القانون الدولي الاتفاقي لتلك الفترة. أما في معاهدات القرن السادس عشر والقرن السابع عشر وتشريعاتهما الداخلية، فقد تحدد امتداد مياه البحار الإقليمية بحسب معدل النطاق الأفقي الظاهر للعيان. ولإعادة تشكيل الصورة الكاملة لذلك العهد، لا نحتاج سوى لاستعادة كلمات وزير الخارجية الأمريكي جيفرسون (Jefferson). ففي العام ١٧٩٣، أعلن رجل الدولة العظيم هذا، في مذكرة رسمية، أن «أكبر مسافة حظيت بموافقة واحترام الدول، تجسدت، في أي زمن من الأزمان، بالمدى الظاهر للعين البشرية والذي يقدر بحوإلى عشرين ميلاً . . .»

بهذه الطريقة بدأ تحديد حدود مياه البحار الإقليمية. نحن نأمل ألا يشعر وفد المملكة المتحدة بالإهانة إذا ما ذكّرناه بأن حدود البحار الإقليمية التي بدأت من مسافة ما يعادل يومي ملاحة وتحولت في ما بعد إلى المدى الظاهر للعين البشرية، قد خضعت إلى تغيير وتطور آخر. وتجسد هذا الأخير بالمدى المدفعي. وكان بينكرشوك (Bynkershoek)، أحد قضاة المحكمة العليا في هولندا، هو من ترجم نظرية غروتيوس (Grotius) المتعلقة بالبحار الإقليمية وفسر المدى المقصود بالمدى المدفعي. وقام غالياني (Galiani) رجل القانون الإيطالي، بتعريف المدى المدفعي بمسافة ثلاثة أميال. وعليه، أصبح المدى الفعلي لسيطرة دولة معينة على ساحلها، والذي خضع للتغيير والتطور على صعيد قياس المسافة، الحدود التي تشكل سيادة هذه الدولة. ولعل الوفد الزميل القادم من المملكة المتحدة، يجد من الممتع وصف التغيير الحاصل والتطور من مسافة يومي الملاحة إلى المدى البصري والمدى المدفعي في ما بعد، بالخطوة الرجعية والمتقهقرة.

ولكن هذه الخطوة لم تكن رجعية مطلقاً، بما أن مسألة تحديد المدى المدفعي

انتقلت من نطاق الاختصاصيين بالقانون إلى نطاق المحاكم القضائية. فالمحاكم الإنكليزية ـ الأمريكية ربطت مسافة الثلاثة أميال بالمدى المدفعي؛ وهذا ظاهر من خلال سلسلة طويلة من السوابق القانونية. ففي قضية آنّا (Anna)، وأثناء لفظه للقرار، أعلن اللورد ستوويل (Stowell) أنه منذ بدء استعمال الأسلحة النارية، تتجسد حدود المياه الإقليمية « عادةً بمسافة ثلاثة أميال من الشاطئ».

وفي قضية مصايد أسماك ويتستيبول (Whitstable)، التي بُتت في العام ١٨٦٥، أعلن اللورد تشيلمسفورد (Chelmsford) أن أي دولة معينة، «تمتلك حق الملكية والاختصاص في البحار التي تلامس سواحلها ضمن المسافة التي تحددها طلقة مدفعية من الشاطئ».

وفي العام ١٨٣٢، في قضية الليغانيان (Alleganean)، اعتبرت محكمة مفوضي الولايات المتحدة، أن عرض مياه البحر الإقليمية هو «المسافة التي يمكن الدفاع عنها باستعمال المدفعية من على الشاطئ».

بالإضافة إلى ذلك، تم التعبير عن هذا المعيار في العديد من المعاهدات الدولية التي أبرمت خلال القرن الثامن عشر. لنأمل، إذ أمكن ذلك، أن نقنع ممثل وفد المملكة المتحدة بقبول هذه الحجة، من خلال ذكر معاهدة ١٧٨٦ التي أبرمت بين فرنسا والمملكة المتحدة حيث يُحدد مدى الطلقة المدفعية مدى الساحل.

ولكن، حان الوقت الآن لطور آخر من التغيير أو بالأحرى لتطور تدريجي آخر بحسب ما جاء في الميثاق. فنمو المطالب الوطنية واتساع دائرة العلاقات الدولية، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بنمو الفكر القانوني واتساعه. ولا تستثني هذه القاعدة قانون الدول. فلا بدّ للتطور أن يأخذ مجراه ويفرض إرادته. أما مبدأ الحماية الذي يبرر وجود السيادة على صعيد مياه البحار فيواجه مقتضيات جديدة برسم التلبية. كما برزت تحديات ومخاطر جديدة وظهرت مصالح اقتصادية واسعة النطاق للعيان. فمع تقدم العلم والتكنولوجيا، اتسعت التجربة الإنسانية مئات المرات منذ وضع مبدأ الثلاثة أميال. واضطرت الدول، بحكم الضرورة، إلى البدء بالتبرؤ من اعتبار هذا المبدأ معياراً لقياس نطاق دفاعهم ومدى مصالحهم الوطنية والاقتصادية. وعليه، بدأت الدولة تلو الدولة بممارسة السيطرة على حدود أوسع مما يحدده هذا المبدأ.

وصحيح، كما لاحظ زميلنا من وفد المملكة المتحدة، أن عدم التقيد بالقانون لا يأتي على جوهر القانون. ولكن هذه المسألة تتعدى نطاق عدم التقيد بالقانون. فهي عبارة عن ثورة ناجحة لاقت استجابة. إنه تبرؤ بالجملة، قامت به الدول التي، بأعرافها واستعمالاتها، تصنع القانون. إنه انقلاب اعتمد على عدم التقيد بالقانون

وخلق نظاماً جديداً يستحق التقيد به. في جميع الأحوال، هذا هو المنوال الذي يبنى عليه القانون الدولي. هذه هي الطريقة التي ناضل بها البريطانيون في سبيل حرية البحار المشرعة بعدما كانت تتوق إلى السيادة البحرية. أما العرف الدولي فيُسقط بعرف دولي، والممارسة السياسية للدولة تقوم بالممارسة السياسية للدولة. وفي هذه الحالة، يترتب كمّ هائل من الممارسات السياسية للدولة والتشريعات وتزداد الاستعمالات الدولية لمصلحة توسيع حدود مياه البحار الإقليمية.

وعليه، تمدد مسافة حدود المياه الإقليمية، بموجب تشريع كوبي، إلى مسافة أربعة فراسخ من الساحل.

أما في الاتحاد السوفياتي، فقد صدر مرسوم في أيار/ مايو من العام ١٩٢١، يلحظ أن مسافة حدود المياه الإقليمية تمتد على اثني عشر ميلاً. وكانت الحكومة الروسية الإمبريالية، في الواقع، في العام ١٩٠٩، قد حددت حدود المياه الإقليمية الروسية باثني عشر ميلاً.

وأما في الهوندوراس، فتنص المادة ١٥٣ من دستور عام ١٩٣٦، على الآتي: «تتمتع الدولة بالسيطرة الكاملة، غير القابلة للتحويل وغير القابلة للانتزاع، على مياه البحار الإقليمية التي تمتد على مسافة اثني عشر كيلومتراً من أدنى علامة للمد. . .»

وفي النرويج، ووفق «القرار الملكي» الصادر في ٢٢ شباط/ فبراير من العام ١٨١٢، يصل احتساب حدود المياه الإقليمية إلى ميل بحري واحد.

وفي الولايات المتحدة، حيث لا يوجد نظام عام يحدد حدود المياه الإقليمية، تحدد الفقرات ٢٧٦٠ و٢٨٦٧ و٣٠٦٧ من القانون المعدل، حدود اختصاص ضباط الجمارك الأمريكية باثني عشر ميلاً بحرياً.

وفي المملكة المتحدة، وبموجب قرار جورج الثاني رقم ٩ وقرارات جورج الثالث رقم ٢٤، ٣٩، ٤٠، يغطي اختصاص الضباط البريطانيين، في جميع حالات العزلة، مسافة تصل إلى أربعة فراسخ بحرية.

وفي فرنسا، وبموجب القانون الصادر في ٢٧ آذار/ مارس من العام ١٨١٧، تبلغ منطقة الجمارك البحرية ميريامترين(*) من الساحل.

وفي إيطاليا، وبموجب مرسوم ملكي في العام ١٩١٤، حُددت حدود المياه الإقليمية، بمسافة ستة أميال بحرية من الشاطئ.

(*) ميريامتر (Myriameter) يعادل عشرة آلاف متر (المحرر).

وفي المكسيك، وبموجب مرسوم يعود إلى شهر آب/ أغسطس من العام ١٩٣٥، حددت حدود المياه الإقليمية بمسافة تسعة أميال بحرية. وبموجب «معاهدة السلام والصداقة والحدود» التي أبرمت بين المكسيك والولايات المتحدة في شباط/ فبراير من العام ١٨٤٨، حددت حدود المياه الإقليمية بين البلدين بمسافة تسعة أميال بحرية. وينشأ هذا الواقع عن اعتراف الولايات المتحدة بحدود تتعدى قاعدة الثلاثة أميال التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر.

أما في ما يخص دول الشرق الأوسط، فبدأ توسيع حدود المياه الإقليمية تقريباً منذ نصف قرن مضى. فقد أصدرت الإمبراطورية العثمانية التي شملت حينذاك عدداً من الدول العربية الحديثة، في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩١٤، محضراً حددت فيه مسافة حدود المياه الإقليمية بستة أميال.

يصب كل ما تقدم في جوهر الخلاصة الأولى التي انتهت إليها اللجنة معترفةً بأن الممارسة الدولية ليست شكلية في ما يخص ترسيم حدود البحار الإقليمية. وتظهر السوابق القانونية التي استقيناها من المصادر الإنكليزية ـ الأمريكية، مهما كانت وصفية وغير شاملة، بالتساوي، أن حدود الثلاثة أميال ليست قاعدة قانون دولي. ولهذا السبب، لا يمكن المجادلة بشأن حجة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي تقول بإن حدود الثلاثة أميال هي قاعدة موجودة في القانون الدولي، ولا يمكن الدفاع عنها على حد سواء. حتى إن أكثر الداعمين حماسةً لقاعدة الثلاثة أميال، يعترفون أنه في الحالة الراهنة، لا تقضي قاعدة كهذه بالاعتراف بها دولياً وبالتالي لا يمكن اعتبارها قاعدة قانون دولي عرفي. وفي مؤتمر لاهاي، أبدى سبعة عشر عضواً فقط عن موقفهم الداعم لحدود الثلاثة أميال. هذا يكفي لإظهار أن هذه المسافة المحددة، التي شكلت قاعدة قانونية في برهة معينة من الزمن، سقطت عن الاستعمال العام كقاعدة قانونية إذ إن «القاعدة القانونية القائمة هي التي تتوخى الاستعمال» حسبما يقول رئيس قضاة المحكمة العليا الأمريكية.

لقد ذكرنا فتوى رئيس القضاة في الولايات المتحدة فقط لدحض طرح هذه الأخيرة المتعلقة بهذا الشأن. ولكن الادعاء بأن موقف الولايات المتحدة جاء ملتزماً التزاماً تاماً بقاعدة الثلاثة أميال، هو موضع استفهام كبير. ونحن نخشى، بالتشديد على ادعاء كهذا، ألا تتمكن الولايات المتحدة من دعم قضيتها بالوقائع التاريخية. ومن الممكن أن نذَّكر، من دون الشك بصدقية الولايات المتحدة، أن رجل القانون المرموق فولتون (Fulton) أعلن في كتابه بعنوان **سيادة البحار**، أن الحكومة الأمريكية، «غيّرت من مبادئها وادعاءاتها المتعلقة بحدود مياه البحار الإقليمية أكثر من أي دولة كبرى أخرى ووفقاً لسياستها في تلك الحقبة الزمنية». ومن ثم فإن موقف الولايات المتحدة

المؤيد والداعم لعقيدة حرية البحار هو متضارب نظراً لمختلف الادعاءات والمبادئ التي صدرت عنها. فلكي تكون صليبياً حقيقياً عليك ممارسة السياسة بدلاً من إطلاق العظات. وبالأعمال الصامتة وحدها وليس بالكلمات الرنانة يمكننا التوصل إلى صيغة مشتركة لهذا المؤتمر.

ويمكننا، بكل أمانة، وبغية الاستفاضة في حججنا هذه، القول إن قاعدة الثلاثة أميال هذه خضعت للمساءلة والجدال لفترة طويلة من الزمن. فحتى الدول البحرية، التي من دون مشاركتها لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق، أحلت نفسها من واجب الالتزام بقاعدة الثلاثة أميال. يكفي ذكر أن البروفيسور براون (Brown) قال إن قاعدة حدود الثلاثة أميال، لم تعد مقبولةً عامةً وهذا «استنتاج واضح . . . للذين . . . تحرروا بحذر من الاستعمالات والسابقات القانونية لمعظم الدول الملاحية». وأعلن دو مارتان (De Martin) أيضاً في العام ١٨٩٤، في اجتماع معهد القانون الدولي في باريس، أن « المراجع تتحدث عن حدود الثلاثة أميال وكأنها مبدأ غير قابل للدفع. لكن، ما من شيء من هذا القبيل. فهذا النزاع يعود إلى أكثر من ستة عقود مضت، ناهيك عن أنه نشأ نتيجة لعدد من الأفعال الدولية. وفي المعاهدات المبرمة بين الولايات المتحدة من جهة والنرويج والدانمارك والسويد وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا واليونان وبولندا وتشيلي من جهة أخرى، سُجل تحفظ يشير إلى حدود المياه الإقليمية، ويعتبر أن الأطراف «تستبقي، على التوالي، حقوقها وادعاءاتها . . . . في ما يتعلق بحدود سلطتها الإقليمية».

من ثم، وبموجب نص من نصوص معاهدة اعتمدتها الولايات المتحدة، يغلف الغموض والفوضى مسألة الثلاثة أميال. فإذا ما طبقت الصياغة القانونية نستطيع أن نقول إن القاعدة ضد الولايات المتحدة هي منع الأفعال. فبقبول هذه الأخيرة عدداً من التحفظات في أكثر من معاهدة واحدة تتعلق بمسألة عرض مياه البحار الإقليمية، لا يمكنها الوقوف في هذا المؤتمر والدفاع عن حرمة حدود الثلاثة أميال. في الواقع، إن جدال الولايات المتحدة الكامل حول هذه المسألة لا يصب في جوهر الممارسة السياسية ولا يدعمه وجود القانون الدولي. نحن نستعمل كلمة وجود لأنه منذ برهة من الوقت وُجدت قاعدة قانونية تتعلق بهذا الشأن. ومن باب الاستشهاد، هذا إذا اقتضى الأمر ذلك، دعونا نقرأ عليكم ما قاله رجل القانون المرموق الدكتور جيسوب (Jessup) من الولايات المتحدة: «إن الممارسة السياسية للدول تتراوح منذ فترة مئتي سنة، من الطرف الأقصى إلى الآخر. ومن الممكن إذاً أن تتواتر مواقف مختلفة تتعلق بحدود مياه البحار الإقليمية . . . ودعم كل هذه المواقف من خلال الصورة العديدة المنصفة والتي يمكن استقاؤها من الأحداث الدولية . . . ومن خلال سلطة مدوني النص». أما

بالنسبة إلى مدوني النص، فيكفي ذكر اختيار الداعم الغربي المتحمس لقاعدة حدود الثلاثة أميال، البروفيسور كولومبوس (Colombos) الذي وجد نفسه ملزماً بالإعلان بطريقة مدرسية أنه «لا توجد قاعدة في القانون الدولي معترف بها عالمياً في ما يخص حدود المياه الإقليمية».

هذا هو، بإيجاز كلّي، تاريخ حدود الثلاثة أميال. وعليه، يمكننا الانتهاء إلى استنتاج لا سبيل إلى مقاومته:

إن قاعدة حدود الثلاثة أميال كحدّ أقصى هي غير معترف بها عالمياً. وعلى الأقل، لا تثير هذه الحدود أي أدنى شك أو أي إثارة للجدل والخلاف. في الواقع، ومنذ عهد جيفرسون (Jefferson)، وهو واحد من أهم مؤسسي الولايات المتحدة، برز مفهوم حدود الثلاثة أميال كحدّ أدنى. وفي مذكرة رسمية تعود إلى العام ١٧٩٣، أعلن جيفرسون قائلاً «أعتقد أن المسافة الأصغر التي تدعيها أي دولة كانت، هي أبعد مدىً يمكن للطلقة المدفعية بلوغها وتقدر عادةً بفرسخ بحري واحد. «نأمل أن يأتي هذا الاقتباس بحد ذاته على قدر من البلاغة لإقناع الولايات المتحدة. وفي كل الأحوال، إذا عجز السيد جيفرسون عن تحقيق هذه المهمة، لن يستطيع أحد آخر التجرؤ على تحقيقها. ولكننا نأمل أن تليّن الولايات المتحدة من حدة موقفها بدلاً من تصعيدها.

وها نحن نبلغ مرحلة أصبحت فيها قاعدة الثلاثة أميال ساقطة عن الاستعمال، وتم التخلي عنها في الممارسة السياسية للدولة وفقدت الجوهر الذي على أساسه تم تحديدها.

إنها حالة لابدّ لنا من مواجهتها بشجاعة. فهذه هي المرحلة التي تتوخى التطور التدريجي للقانون الدولي. فمن غير المجدي اقتراح أنصاف الحلول أو إبداء أي تردد. علينا توسيع حدود مياه البحار الإقليمية. فقواعد أي قانون هي انعكاس لحاجات المجتمع الإنساني. والجدير بالذكر هنا أن مبدأ التوسيع هذا ليس مجرد موجة جديدة. ولعله من القديم جداً ـ تماماً كقاعدة الثلاثة أميال ـ ومن غير المفيد أن تقوم الولايات المتحدة من جهتها، باتخاذ موقف سلبي وتجاهل وقائع القضية تجاهلاً تاماً. وذلك لأنها محسوبة على هذه النقطة بالتحديد. ففي مذكرة رسمية، اعترف وزير الخارجية لانسنغ (Lansing)(*) في العام ١٩١٥، بالتالي: «هناك أسباب معينة، تُثار تباعاً من وقت إلى آخر خلال مناقشة هذه المسألة ويقدمها مدونو القانون الدولي، وهي تدور حول كيفية

(*) وزير خارجية الولايات المتحدة في الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٠ في عهد الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson). وكان قد لعب دوراً في تأسيس الجمعية الأمريكية للقانون الدولي في عام ١٩٠٦ (المحرر).

التعاطي بوضوح مع طريقة توسيع . . . حدود الثلاثة أميال نظراً للتطور الهائل الحاصل على صعيد الأسلحة وللمسافة الممتدة التي . . . يمكن الدفاع من خلالها عن حقوق الدول». لا يظهر هذا القول، من جهة الولايات المتحدة، أن السعي للتوسيع ليس جديداً وحسب؛ بل يتعداه ليظهر أن أسباب التوسيع مردها: تطور الأسلحة. حسناً، إذا عُرِّف السبب، الذي تقدم في العام ١٩١٥، بأنه، بكل بساطة، تطور الأسلحة، ماذا تبقى من كلمات لوصف عهدنا هذا، حيث استحالت الأسلحة النووية والذرية أسلحةً عاديةً تستعمل يومياً؟ وبالطبع ستميل الدفة إلى مصلحة التوسيع. فالمدى المدفعي هو الذي شكّل الأساس. ما لم يشكل المعيار الوحيد لتحديد حدود مياه البحار الإقليمية، لا قيمة للالتزام بالمسافة نفسها، عندما يتغير المدى بحد ذاته ـ وعندما يتغير كل شيء منذ التحديد الأول للمسافة والذي أعده رجل القانون الإيطالي غالياني (Galiani).

حتى إن المحامي القوي المدافع عن قاعدة الثلاثة أميال جيسب (Jessup)، من الولايات المتحدة، لم يستطع مقاومة الإلحاح على التوسيع. ففي عمله القيم عن قانون البحار، نقرأ ما يلي: «ما من عيب يشوب منطق الذين يطالبون . . . في ظل تطور علم الأسلحة البالستية . . . (بضرورة) توسيع هامش البحر». أما فولتون (Fulton)، رجل القانون المميز، فدعم فكرة التوسيع. وهو يقول، «إنه من الخطأ إعلان . . . أن الاختصاص الإقليمي لا يمكن المضي به قدماً». وأما كالفو وفيليمور (Calvo) و(Phillimmore) وعدد كبير من مدوني النصوص فأعلنوا أن حدود الثلاثة أميال «هي ضيقة جداً ومن المنطقي زيادتها».

إضافة إلى ذلك، يساند هول (Hall)، في كتابه **القانون الدولي**، المقاربة الاستثنائية التطورية والمقدامة، ويبدو وكأنه يوجه كلامه إلى هذه اللجنة. وبالإشارة إلى الثلاثة أميال، يقول هول: «كما تقرر، وإذا ما تقرر، حينئذ الادعاء بعدم صحة (المدى المدفعي مثلاً)، سيكون من التحذلق الالتزام بهذه القاعدة في شكلها الحالي؛ وربما يمكن القول، من دون الوقوع في الخطأ، إن أي دولة معينة تمتلك نظرياً الحق بتوسيع حدود مياهها الإقليمية بملء إرادتها وبحسب توسع نطاق الأسلحة».

يمكننا أن نستمر بتعداد سلسلة طويلة من الاقتباسات التي تدعم التوسيع. ولكن هذا القدر المذكور آنفاً يفي بالغرض. غير أن ما يثير الاهتمام هو واقع أن هذه الآراء القانونية لاقت دعماً وفقاً لأكثر السلطات القضائية حذراً وتحفظاً في العالم. ففي قضية بانغور (Bangor)، خلال الحرب العالمية الأولى، أقرت محكمة العدل البريطانية العليا أنه «من الجيد للفرسخ البحري القديم، الذي لطالما حدد حدود المياه الإقليمية، أن يتوسع جراء توسع نطاق الأسلحة المستعملة لحماية الشاطئ». نحن

أشرنا بشكل خاص إلى قرار المحكمة العليا البريطانية، وكلنا أمل بأن تتخلى الوفود التي تخضع للقانون الإنكليزي ـ على الأقل ـ عن مواقفها. في جميع الأحوال، من يعترف بمنزلة المحكمة العليا البريطانية، يمكنه سبر مدى أهمية توافر هذا الدعم لتوسيع حدود المياه الإقليمية وصداه العميق. وحتى قبل سنوات على قرار هذه المحكمة، أعلن معهد القانون الدولي في باريس في العام ١٨٩٤، أن «مسافة الثلاثة أميال المتعارف عادةً على اعتمادها، هي غير كافية».

هذه هي الأسباب التي نعتقد أنها دفعت باللجنة إلى القول بأن توسيع الحدود إلى اثني عشر ميلاً، لا يشكل خرقاً للقانون الدولي. ولكن على الرغم من هذه الخلاصة المبنية على معرفة ونظر، عاندت بعض الدول على موقفها من التوسيع. فهذه الدول لا تزال تتخبط في أرض الثلاثة أميال الوعرة. نحن لا نقصد الإهانة أو الوقاحة أو القسوة في ما نقوله. ولكن قاعدة الثلاثة أميال أصبحت الآن في مرحلة التحلل والتعفن. إنه لمضيعة للوقت والكرامة، السعي إلى قيامها مجدداً. ففي ظل الحياة الوطنية والدولية الحالية، لا يمكننا أن ننحني أمام قاعدة قانونية لا تصلح سوى للحفظ في المتاحف البحرية. وقد واجهت المحكمة البريطانية الصعوبة نفسها وبالطريقة نفسها التي نواجهها اليوم. ففي تموز/ يوليو من العام ١٩٣٤، واجه مجلس الملكة الخاص، في قضية قرصنة، سابقة قانونية تعود إلى العام ١٦٩٦. فأوردت المحكمة، متمردةً على تلك السابقة، اعتراضاً يقول ما يلي: «نحن لسنا اليوم في العام ١٦٩٦، بل نحن في العام ١٩٣٤». وعليه، لابدّ لنا من القول بطريقة مشابهة، لمن يتمسكون بقاعدة القرن السابع عشر: «أيها السادة، نحن في العام ١٩٥٨».

أنا أعترف بأننا أطلنا التطرق إلى هذه المسألة ولكن بطريقة مبررة. وليس ذلك من باب الاستمتاع والسعي لخوض نقاش مفصل. بل نحن نسعى إلى تقييم الحجج وتنظيمها لمصلحة التوسيع لأنها تشكل المفتاح الرئيس لكل قانون البحار. أما بالنسبة إلى النتيجة، فلا يسعنا سوى إعادة تلاوة تحذير شكسبير التالي: «تكون أو لا تكون، تلك هي المسألة». دعونا لا نتخم عقولنا بالشكوك. دعونا نتوخى الحذر والتروي. أن نوسع الحدود أو ألا نوسعها، هذه هي المسألة كاملةً.

أما في ما يتعلق بالدول العربية، فيمكننا إطلاع اللجنة على أن المملكة العربية السعودية أصدرت مؤخراً مرسوماً ملكياً تحدد فيه حدود مياه البحار الإقليمية بمسافة اثني عشر ميلاً بحرياً. وهذا ما ينطبق مع الموجة العصرية الرائدة والممارسة السياسية للدولة. كما أنه يتماشى مع الخلاصة التي انتهت إليها لجنة القانون الدولي. وعليه، أصبحت هذه الحدود تحت لواء سيادة هذه الدولة. وأصبحت هذه المياه الإقليمية مياهاً عربية.

لقد أعربنا عن موقفنا الفردي ولا يبقى على المؤتمر سوى تأمين مهمة توسيع الحدود إلى اثني عشر ميلاً، لكل الدول التي تتوخى هذا التوسيع. والدول السعيدة بالثلاثة أو الأربعة أميال يمكنها إذا شاءت الاكتفاء بذلك. وفي ظل هذا الحد الأقصى من المسافة، تستطيع كل دولة تحديد حدودها بنفسها. وفي جميع الأحوال، هذه هي نتيجة التوصيات الصادرة عن لجنة القانون الدولي.

في النهاية، يبدو أن هذه هي الدرب الوحيدة المفتوحة أمامنا. فنحن لا نرى أي درب أخرى لتحقيق النجاح. من جهة أخرى، كان غيدل (Gidel) قد عبّر عن حدود الثلاثة أميال واصفاً إياها «بالإله الزائف». ولكن النجاح لا يتوخى وجود الآلهة، تلك التي سقطت أو التي لا تزال قائمة. وهذا هو أملنا ومن أجله نصلي.

الخطاب الثالث

مزيـد مـن الـدحـض

ها نحن الآن أمام المادة ٣ من مسودة القانون؛ وها نحن مجدداً أمام المعضلة حول عرض مياه البحر الإقليمية الذي يفرض نفسه في هذا المنتدى الدولي وبجعبته سلسلة طويلة من الأحداث التاريخية المرهقة. دعونا إذاً نتذكر أن العديد ممن سبقونا وقعوا في دائرة المواجهة نفسها. فمؤتمر لاهاي في العام ١٩٣٠ ليس سلفنا الوحيد. بل تواترت مؤتمرات لاهاي أخرى قبل ذلك. فالعديد من رجال القانون والمعاهد الدولية سعوا إلى التطرق لهذه المشكلة من قبل.

في أوائل القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، أسف ميدوز (Meadows)، رجل القانون الإنكليزي، وآزوني (Azuni)، المؤلف الإيطالي، على عدم وجود قاعدة قانونية معترف بها عالمياً في ما يتعلق بمسألة عرض مياه البحار الإقليمية. وبما أننا في صدد تناول هذا الموضوع، نشير إلى أن هذين الرجلين أعلنا أن حدود سيادة الدولة على بحارها يجب أن تُحدد بموجب معاهدة، مستوفية الشروط، بين دول العالم الكبرى.

تتكرر القصة نفسها مراراً. وهي تؤول إلينا اليوم من عهد أسلافنا في القانون، كأني بها ميراثاً نحمله على أكتافنا بما فيه من وزن ومعنى. ومهما كانت طبيعة هذا الميراث، ينبغي أن لا يشكل محط يأس أو انزعاج، حتى لو فشلنا في التوصل إلى اتفاق حوله؛ لا بل سنغامر ونقول حتى لو فشل المؤتمر بأسره.

نحن بكل صدق موجودون هنا للسعي إلى استنباط النجاح من المستحيل. وإذا فشلنا، فهذه لن تكون الكارثة؛ وسيقوم ممثل كندا كما نأمل، بمسامحتنا على مشاركته مخاوفه من دون اعتبار فشلنا كارثة. فالقانون الدولي سيظل في طور التطور من دون مساهمتنا.

ولكننا نملك أكثر من سبب واحد لوضع مخاوفنا جانباً والمضي في سبيل تحقيق النجاح. ففي كلمته أمام المؤتمر، دخل زميلنا الكندي الموقر في صلب الموضوع مباشرةً. في مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠، قال بوجود ٤٢ وفداً مقابل ٨٧ وفداً يحضرون المؤتمر هنا في جنيف. هذه هي النقطة الأساسية الحاسمة في الموضوع. فقد تضاعف تقريباً عدد دول السيادة وذلك إلى جانب الدول غير المعترف بها لسبب أو لآخر. إن هذا البروز الحاصل للشعوب القديمة وتحولها إلى دول معاصرة لا يخلو من المعاني. فسواحل هذه الدول ومصائدها وموارد عيشها، وبالطبع دفاعها، أصبحت الشغل الشاغل لها. وهي اليوم سيدة أرضها وبحارها. أما الإمبراطوريات حيث كانت هذه الشعوب تعيش، فرأت مياه البحار الإقليمية بمعايير الاستعمار والهيمنة المستمرة. وفي دراسة مماثلة للبروفيسور ماير (Meyer)، في كتابه القيّم: **توسيع نطاق الاختصاص في المياه الساحلية**، كان على صواب عندما لاحظ أن الامبراطورية الرومانية شملت كل البحر المتوسط... ومن الطبيعي أن ينتمي البحر إلى دولة واحدة... وأن البحر الساحلي، في معناه السياسي القانوني، لا يشكل واقعاً إلا بعد حلّ الإمبراطورية».

يبدو أن التاريخ، الذي يعيد نفسه، يرتبط مرةً أخرى بالرأي المحتم الذي يقول إن حلّ الإمبراطوريات وحده وقيام الدول، هو الذي يجعل من مسألة عرض مياه البحار الإقليمية، واقعاً قانونياً، واقعاً رناناً.

إلا أن اقتناعنا هذا، لا يرتكز على مجرد طموح وطني أو اهتياج سياسي محض. فنحن، في سياق القانون نفسه نلتمس؛ وإلى محفل القانون نفسه نلجأ ونلتمس العون.

في الأساس، لدينا اقتراح أساسي ـ اقتراح من شأنه أن يقرر مصير مختلف القرارات المطروحة على طاولة هذا المؤتمر. إلى الآن نحن بصدد اثني عشر قراراً تتعلق بمدى البحار الإقليمية. أي المسافة التي تراوحت من ثلاثة أميال إلى ستة أميال ومن ستة أميال إلى تسعة ومن ثم إلى اثني عشر ميلاً. ويبرز أيضاً الاقتراح الذي يفتح الحدود على مصراعيها باستثناء ما يحدده المنطق والضرورة. هذه هي القرارات التي نقترح تعديلها. ولكن يجب عدم الأخذ بهذا الاقتراح على أنه قبول للقرارات التي ترتكز على حدود الثلاثة أميال.

وبداية، علينا تعريف نقاط البداية بحد ذاتها. فالمسألة الرئيسة التي نواجهها مسألة من السهل بيانها: هل مسألة الثلاثة أميال هي قاعدة موجودة في القانون الدولي؟ هذا هو السؤال الأهم؛ أما الجواب فهو من دون شك الاختبار الصعب لكل

اقتراح ـ ألا وهو إما القبول أو الرفض. ونحن لا نزال نحتفظ في ذاكرتنا بالقرار الكندي الذي يحدد مياه البحار الإقليمية بمسافة ثلاثة أميال بحرية.

وفي كلمته إلى اللجنة، تذمر مندوب كندا الموقر مما حصل في السنوات الأخيرة، حيث برزت عدة ادعاءات تتعدى حدود الثلاثة أميال أو الستة أو حتى الاثنى عشر ميلاً. وإنه في العام ١٩٥٣، وسعت ثلاث دول حدودها إلى ٢٠٠ ميل. ومهما بدت هذه المسألة غريبة وشكلت موضع صدمة بالنسبة إلى زميلنا الكندي، إلا أنها في الحقيقة غير مستغربة، فهذه ليست حالة خارجة عن الطبيعة ولا مجال للغرابة فيها. والآن ما من حدود ثابتة بالنسبة إلى مياه البحار الإقليمية وهي لم تكن ثابتة أصلاً. أما بلغة لجنة القانون الدولي، فالممارسة السياسية الدولية ليست موحدة الشكل في ما يخص ترسيم حدود مياه البحار الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، نحن نجرؤ على الزعم بأن الممارسة السياسية الدولية ليست غير موحدة الشكل فحسب، بل هي لم تكن يوماً كذلك.

منذ القدم وعبر القرون الوسطى، وصولاً إلى يومنا هذا، لم يتواتر أي معيار موحد ومتماثل لقياس عرض البحار الإقليمية. من ثم فإن شكوى زميلنا الكندي على انتفاء المعيار المتماثل لحدود البحار الإقليمية، ليست شكوى على الإطلاق؛ لأن عدم التماثل هو القاعدة الإيجابية. وبموجب القانون الروماني، وبالتالي بموجب اختصاص الدول المتوسطة، لم تحدد أية حدود ثابتة لمياه البحار الإقليمية. بل تفاوتت هذه الحدود وتقررت من وقت إلى وقت آخر وذلك بداعي الحماية من القرصنة. فجاءت الحدود مفتوحة تماماً كما نصّ قرار بيرو. ولاستعارة أسلوب اقتراح الاتحاد السوفياتي، حددت كل دولة عرض مياهها الإقليمية طبقاً لأسس تاريخية وجغرافية واقتصادية وأمنية. هذا هو المنحى الطبيعي الواجب اتباعه: تحديد حدود البحار الإقليمية من خلال حدود الضرورة.

ويتعزز ما اقترحناه آنفاً كذلك بواسطة أعراف الدول: أي الممارسة السياسية للدولة لصالح ممارسة غير موحدة وغير متماثلة.

وفي عمله الدولي القيّم، أعلن بورتولوس (Bortolus)، وهو رجل قانون إيطالي عظيم توفي في العام ١٣٥٧، أن اختصاص الدولة الساحلي توسع لمسافة ١٠٠ ميلياري(*) من الساحل.

ولاحقاً في العام ١٧٤٠، أصرّ دو كاساريجيس (De Casaregis)، وهو مؤلف إيطالي آخر مرموق، على أن سيادة الدولة لممارسة اختصاصها المدني واختصاصها الجنائي وحتى حظر الملاحة أو السماح بها، توسعت حدودها إلى مئة مليار من الشاطئ.

(*) Milliari الميل الروماني، ويعادل ١٦٢٠ ياردة (المحرر).

وفي أوسط القرن الثامن عشر، أعلن بيرتودانو (Bertodano)، وهو مشرّع إسباني بارز، في كتابه حول قانون الغنائم البحرية، أن سيادة الدولة توسعت إلى مئة ميل من الشاطئ.

وفي القرن السادس عشر، دافع باولي ساربي (Paoli Sarpi) وهو واحد من أوائل أرباب القانون الدولي، عن عدم تماثل الحدود. . . مشدداً على أن اختصاص الدولة الساحلية يجب أن يتوسع إلى حيث تتطلب مصالح هذه الدولة.

وحتى غالياني (Galiani) في العام ١٧٨٢، والذي عُرف باحتسابه حدود الثلاثة أميال، لم يدافع عن الثلاثة أميال. بل دعم الحدود التي تصل إلى مئة ميل وذلك لأهداف تتعلق بالاختصاص. فهو، لأسباب مثل قواعد الملاحة وطبيعتها كمهمة مثيرة للمتاعب، كما وصفها، اقترح حدود الثلاثة أميال.

وفي العام ١٦٨٩، أشار السير فيليب ميدوز (Philip Meadows) وهو خبير بريطاني موثوق، إلى الإعلان الذي قام به الملك جيمس في العام ١٦١٨ ويتمثل بتحديد حدود بمسافة أربعة عشر ميلاً.

أما بالنسبة إلى الاختصاص الفرنسي، فقد أعلن البروفيسور دو فالان (De Valin)، في العام ١٧٦٠، أن حدود الستة أميال بحرية مقبولة عامةً كحدود لسلطة الاختصاص الساحلي.

وأما في ما يتعلق بالولايات المتحدة، فيبدو الموقف أكثر إثارة للاهتمام ومفعماً أكثر بالمعلومات. ففي العام ١٨٠٧، خوّل رئيس الولايات المتحدة وطُلب منه القيام باستطلاع حول «سواحل الولايات المتحدة. . . ضمن حدود عشرين فرسخاً ـ ستين ميلاً بحرياً». لم تكن هذه الخطوة أحادية من قبل الولايات المتحدة لأنها ناجمة عن تدبير متفق عليه بينها وبين المملكة المتحدة. فقد تم الاتفاق، في معاهدة السلام التي أبرمت في ٣ أيلول/ سبتمبر من العام ١٧٨٣ وشهدت الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة، على أن «ما يلي هو وسيكون من التخوم. . . أي ما يشمل كل الجزر التي تقع ضمن حدود عشرين فرسخاً من أي جزء من شواطئ الولايات المتحدة».

وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فلا تشكل هذه الأحداث مجرد قصاصات صحافية. بل هي وقائع مسجلة في سجلات الدولة ولا يمكن إنكارها. وبموجب كل تفسير وكل تعريف دمث، تأتي هذه المدونات الرسمية بكل بساطة على قضية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وكما أشار البروفيسور ماير (Meyer)، يفترض بالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أن تنشئ بشكل عام حدود الثلاثة أميال، ولكن الموقف الحالي يدل على أن أياً منهما لم ينجز هذه المهمة. في

الواقع، إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين وقعتا في شرك مسألة عرض مياه البحار الإقليمية، انجرفتا وراء مواقفهما التي تقضي بالتعرض إحداهما للأخرى وهزيمة إحداهما الأخرى. وهذا ما أدى تحديداً إلى تقديم اقتراحات كل منهما.

ولكن من واجبنا الكشف عن المغالطات التي تلحظ في صلب قرارات كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبخاصة ما جاء من تفسير في بيانيهما أمام اللجنة.

وبداية، من الملاحظ أنه في خطابه الأخير أمام اللجنة، أعلن مندوب المملكة المتحدة الموقر، نيابةً عن حكومته، أن حدود الثلاثة أميال، هي بموجب القانون الدولي، الحد الأقصى المتفق عليه بالنسبة إلى مياه البحار الإقليمية. فيما يمكننا القول بصريح العبارة إن هذا الحد الأقصى الذي يشير إليه، لا يشكل قاعدة في القانون الدولي ولا قاعدة في القانون الذي تعترف به المملكة المتحدة. لعلنا يجب أن نقول إن المملكة المتحدة تعترف بالقاعدة التي تتعلق بعرض البحار الإقليمية فقط في ما يخص دولاً أخرى. فبالنسبة إلى المملكة المتحدة، تكون حدود الثلاثة أميال قاعدة قانونية تثار ضد دول أخرى لكنها لا تطبق ضد شواطئ المملكة المتحدة. نحن على ثقة من أن هذا الاتهام لا يخلو من البراهين.

ففي كتابه حول المياه الساحلية، قال البروفيسور ماير (Meyer)، إن حدود الثلاثة أميال لا تعبر عما تخول بريطانيا العظمى نفسها الاحتفاظ به من حدود، بل تعبر عما تراه مناسباً للآخرين. فبالنسبة إليها، تصون هذه الحدود مصلحتها الذاتية. وعليه، تكون حدود الثلاثة أميال قاعدة قانونية ضد الدول الأخرى فقط، لا أقل ولا أكثر.

ولكن، لكي نكون عادلين إزاء مندوب المملكة المتحدة المحترم، لا يمكننا التغاضي عن الحذر الذي أبداه هذا الأخير وهو يتكلم عن قضية الثلاثة أميال. فهو قال: «لمدة ٢٠٠ عام أو أكثر التزمت المملكة المتحدة بحدود الثلاثة أميال وأصرت عليها». مئتا عام أو أكثر هي امتداد زمني أحسن هذا المندوب انتقاءه. ولكننا نخشى ألا تذهب به حساباته إلى أي مكان. فالمملكة المتحدة لم تلتزم من قبل وما التزمت أو حتى أصرت على هذه الحدود. ولكن لابدّ لنا من أن نطعن في قناعة المملكة المتحدة فقط في ما يتعلق بالمئتي عام أو أكثر. لا بدّ من أن نلتقي زميلنا من المملكة المتحدة في ميدان اختاره بنفسه. إلا أننا يجب ألا نعيد إحياء موقف بريطانيا العظمى على امتداد كل تلك الفترة الزمنية. إن الموقف البريطاني، المليء بالتناقضات، مهما كانت طبيعته، هو أرض خصبة للعرض. ولكن علينا انتقاء مناسبة أو مناسبتين من شأنهما القضاء على دعوى المملكة المتحدة أو على ما تبقى منها.

في شباط/ فبراير من العام ١٨٧٨، عندما قدم إلى مجلس اللوردات قانون

اختصاص سلطة المياه الإقليمية، اقتبس المستشار، اللورد كيرنز (Cairns)، عن عدة مؤلفين إنكليز وأمريكيين وغيرهم ما يقولون في القانون الدولي قائلاً: «كانت السلطات واضحةً في شأن أن حدود الثلاثة أميال ليست كافية لتحقيق هدف الدفاع عن النفس. . . أو إذا اقتضت طبيعة التجارة في منطقة معينة أكثر من تلك الحدود، تقوم سلطة الدولة التي تشرف على شاطئها بتوسيع هذه المنطقة».

إضافة إلى ذلك، في جلسة عام ١٩٠٩، ناقش البرلمان الإنكليزي قانوناً يتناول حدود البحار الإقليمية. وكانت موجة المناقشة السائدة، من الجانبين، جانب الحكومة البريطانية وجانب المعارضة، خير دليل على موقف بريطانيا من هذه المسألة. ولا بدّ لنا أن نتلوَ عليكم اقتباساً أو اثنين مما جاء في النقاش: فقد قال السير بغنولد (Bignold) ما يلي: «دعوا الحكومة تستذكر أن حدود الثلاثة أميال. . . لم تكن يوماً متجسدة في أي قانون أوروبي دولي وأعتقد أنها لن تكون كذلك. «أما القائد غراي (Gray)، فقال: إن «الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية كوريا الشمالية، وافقت على حدود الثلاثة أميال ولكن هذه القاعدة ليست موجودة في القانون الدولي. «وأما ايرل أوف هالسبوري (Earl of Halsbery)، الذي كشف عن المسألة إلى أقصى حدودها، فقد أعلن الآتي: «أنا لم أعترف يوماً، بصفتي قاضياً، أن حدود الثلاثة أميال هي قاعدة معترف بها في القانون الدولي. . . فما من قانون دولي يمنع وجود حدود أوسع من تلك في حال تطلبت المصلحة العامة ذلك». وأما اللورد سولزبوري (Salisbury)، فقال «برز اهتمام كبير بغية عدم تسمية حدود الثلاثة أميال».

لم يُكشف عن موقف المملكة المتحدة هذا في البرلمان الإنكليزي منعاً لاستهلاكه داخلياً أو استغلال الأحزاب السياسية له. لكن بعد سنة واحدة، أي ضمن امتداد مئتي سنة أو أكثر أيضاً، حملت الحكومة البريطانية الموقف نفسه إلى مؤتمر لاهاي في العام ١٩١٠. فأثناء المؤتمر، نظمت موهبتها الدبلوماسية لإظهار أن حدود الثلاثة أميال ليست قاعدة قانونية. وعندما واجهت معاهدة بحر الشمال في العام ١٨٦٢، التي تشير إلى الثلاثة أميال، لجأت الحكومة البريطانية إلى موقف صريح للغاية. فهي أشارت إلى أن حقيقة كون هذه الحدود قد حددتها معاهدة هي خير دليل على أنها قاعدة غير ملزمة للدول الأخرى.

إنها من دون شكٍ حجة في غاية الإقناع والذكاء. فما من شيء أكثر تدميراً لبدعة الثلاثة أميال من الدفاع البريطاني الذي يشكل حجة ممتازة.

ولكننا نأمل أن تقنع هذه الحجة الممتازة رائد هذه الحجة. ففي كلمته أمام اللجنة، قال مندوب المملكة المتحدة المحترم، إنه أخذ بعين الاعتبار وبعناية فائقة

الحجة التي تقدمنا بها ولكنه أضاف «يجب أن أقول بصراحة إننا لم نجدها مقنعةً».

لهذا السبب نفسه، ندعو مندوب المملكة المتحدة المحترم، إلى أخذ حجج المملكة المتحدة، التي أوردتها بنفسها خلال مئتي عام أو أكثر، بعين الاعتبار وبعناية فائقة.

ولكن، إذا أخفقت الحجج البريطانية بإقناع الوفد البريطاني، نخشى أن تصبح كل الجهود الأخرى باطلة وعديمة القيمة.

يبقى جانب واحد في رسم الدراسة. قام مندوبا المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولمزيد من الدعم لحدود الثلاثة أميال، بعرض دفع مبني على الاعتبارات الاقتصادية. فاعتبر الوفد البريطاني أن حدود الاثني عشر ميلاً ستمنح الدول الساحلية حقوقاً حصرية للاصطياد ما يؤثر على أساطيل الاصطياد البريطانية. وشدد على أن واجبهم أن يحافظوا على شعب يقدر بخمسين مليوناً علماً أنهم لا ينتجون كل ما يستهلكون من أكل وعليهم بالتالي تحقيق توازن اقتصادهم.

نحن سعداء بأن زملاءنا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أجادوا بما فيه الكفاية عرض الأوجه الاقتصادية خلال مناقشاتنا. ولكن على زملائنا أن يعلموا أن الناحية الاقتصادية هي ناحية واحدة داعمة لحدود الاثني عشر ميلاً. وبعيداً عن الحجج القوية الأخرى، يتبين أن الدول الساحلية بتحديدها لحدود الاثني عشر ميلاً، قد انجرفت وراء مقتضيات اقتصادها الوطني. وهي أيضاً، على غرار البريطانيين، عليها أن تحافظ على الملايين من شعوبها؛ وهي أيضاً لا تنتج كل ما تستهلكه من طعام. وهي أيضاً عليها تحقيق توازن اقتصادها. في جميع الأحوال، تمتاز الدول الساحلية بحق الأولوية، وهو حق وقائي لحصر الصيد في سواحلها. أما واقع أن بريطانيا تمتلك أسطولاً للصيد، فهذا لا يعني أن على الدول الساحلية أن تقع أسيرة التبعية الاقتصادية. فالدول الساحلية تتوق إلى بناء أساطيل خاصة بها وأن تتحول إلى دول «ناشطة بحرياً» ومتميزة بـ «صيد يتماشى مع تقاليدها وأعرافها»، تماماً كما أراد وفد المملكة المتحدة لبريطانيا أن تكون. وعلى عكس بريطانيا، التي تتمتع بمستوى معيشة مرتفع، تنحدر الدول الساحلية من حياة الشقاء والفقر والعوز. وعندما يُعتبر الخمسون مليوناً حجة قوية، يجب على المؤتمر أن يتذكر ملايين الملايين من شعوب الدول الساحلية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من بقاع العالم. حان الوقت لكي تصطاد هذه الدول أسماكها ولكي تأكل ما تصطاده وتمارس الصيد في مياهها هي.

إن مسألة الصيد هذه، التي تعمل ضد سلطة الدول الساحلية الأخرى، ليست حجة جديدة. إنها ميراث بريطاني يتم توارثه من جيل إلى جيل. فإليكم مقولة بريطانية مثيرة للاهتمام أكثر من تلك التي قالها لنا الوفد البريطاني. في العام ١٩٠٩، وفي ما

يخص موضوع الصيد، قال رئيس مجلس اللوردات نيابة عن الحكومة البريطانية وأمام البرلمان البريطاني، ما يلي: «يجب أن أمتنع عن قول أي شيء حول حدود الثلاثة أميال لأننا يجب أن نحترس كثيراً في طرح هذه المسألة. فالعديد من أفضل محاور الصيد الخاصة بنا تقع ضمن حدود العشرة أميال من ساحل جيراننا. والسؤال هنا لا يقتصر على ماذا سيحصل لأسماكنا ضمن حدود العشرة أميال من الساحل بل، على كم من الصيادين الذين لدينا سيُمنعون من الذهاب إلى نطاق الصيد الحالي الخاص بهم ضمن العشرة أميال من الساحل الآخر».

ومن ثم، لا تشكل حدود الثلاثة أميال لبريطانيا العظمى، مشكلة بالنسبة إلى ساحلها. فهي قادرة على السيطرة على سواحلها. وكل حالة هي حالة تسهل معالجتها عندما تسنح الفرصة. ولكن بالنسبة إليها وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، المشكلة، فالمشكلة الحقيقة في هذا الصدد، هي في كيفية حصر شعوب الدول الساحلية وراء خط حدود الثلاثة أميال.

هذا ما يفضي بنا إلى الجدال الأساسي للمملكة المتحدة والولايات المتحدة حول رفض تمديد حدود الاثني عشر ميلاً. فالموضوع الرئيس الذي يثيرونه ينبثق من عقيدة البحار المشرعة. ومجدداً يدعو موقفهما إلى أشياء كثيرة ينبغي أن تقال بأصرح ما يمكن القول.

إننا لن نتبع المسارات التي اتبعتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سجل انتهاكاتهما مبدأ البحار المشرعة. وتجنباً للإطالة علينا الاقتصار على بعض الأمثلة.

في كتابه القيم حول القانون الدولي، قال البروفيسور ويلسون (Wilson)، «من حوالى ثلاثين سنة مضت، ناضلت الولايات المتحدة في سبيل البحر المغلق في بيرنغ (Bering)(*) وبعد حوالى خمس عشرة سنة، سعت إلى إقامة سيادة بريطانية محدودة في ما يخص مصايد ساحل شمال الأطلسي».

وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر من العام ١٨٦٤، سأل وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد سيوارد (Seward)، السفير البريطاني في واشنطن، «إذا ما لم يكن من غير المجدي توسيع حدود البحار الإقليمية من ثلاثة أميال إلى خمسة أميال نظراً لازدياد مدى المدافع».

وفي العام ١٨٧٤، وخلال المفاوضات بين الولايات المتحدة وإسبانيا وألمانيا

(*) يقع هذا الخليج على الحدود الفاصلة بين ولاية ألاسكا الأمريكية وسيبيريا الروسية (المحرر).

والنمسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا حول قواعد تنظيم مصايد الأسماك، أعلن أنه إذا كان لا بدّ من تحديد البحار الإقليمية بواسطة الاتفاقات الدولية، يجب اعتبار حدود الأربعة أميال كحد أدنى من عرض البحار.

وفي ردّ يعود إلى ١٥ شباط/ فبراير من العام ١٨٩٦، وجهت الولايات المتحدة إلى الحكومة البريطانية، ما يلي: «لن تحجم هذه الحكومة عن التوصل إلى اتفاق يوجب الاختصاص الإقليمي للدولة المعينة التي تتاخم أعالي البحار، أن يتوسع بمسافة ستة أميال بحرية».

في معاهدة الثاني من شباط/ فبراير عام ١٨٤٨ التي أبرمت بين الولايات المتحدة والمكسيك نصّت المادة ٥ على أن يبدأ الخط المتاخم بين دولتين معينتين، على بعد تسعة أميال من الأرض في خليج المكسيك. وإزاء احتجاج الحكومة البريطانية، ردت الولايات المتحدة في آب/ أغسطس من العام ١٨٤٨، قائلةً إن «الطرف الثالث لا يملك سبباً للاحتجاج». ولم تكتف الولايات المتحدة بالقول بأن لا شأن للمملكة المتحدة بالموضوع، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك. فبعد خمس سنوات، وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٨٥٣، اتفقت الولايات المتحدة مع المكسيك مكررةً التوصل إلى الحكم نفسه بشأن التسعة أميال.

وعليه، وقفت الولايات المتحدة في العام ١٨٤٨ وبشكل ينطوي على مفارقة، مع مبدأ التسعة أميال فيما وقفت المملكة المتحدة مع مبدأ الثلاثة أميال. وفي العام ١٩٥٨، وقفت الولايات المتحدة مع مبدأ الثلاثة أميال فيما وقفت المملكة المتحدة مع مبدأ الستة أميال. بصراحة إن التاريخ يعيد نفسه ولكن التكرار هذه المرة حصل بشكل معكوس.

وبالتحول إلى الشق القضائي، أشارت المحكمة العليا الأمريكية، في قضية الكنيسة ضد هوبارت (Hubbart) عام ١٨٠٤، إلى أن حدود الجمارك الأمريكية، البالغة أربعة فراسخ، هي دليل على إمكانية أي دولة توسيع نطاق حمايتها حسبما تقتضي الظروف المنطقية. بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت المحكمة أن الواقع الذي يقضي بأن ترسم الحدود بشكل أكثر ضيقاً في مياه كمياه القناة الإنكليزية، لا يحول دون أن تُرسم هذه الحدود في نطاق أبعد وخارج السواحل الأمريكية.

إن هذا القدر من الأمثلة يفي بالغرض. فعلينا ألا نمضي قدماً في عرض سجل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الكامل في ما يخص عبارة حرية أعالي البحار المستقطبة للاهتمام. إن من يقف مستعداً للاقتناع، يمكن إقناعه. ولكن فليتركوا وشأنهم من هم مصممون على تفسيراتهم الخاصة. فقد قال فوشي (Fauchille)، هذا المثقف العظيم، إنه «في ما يتعلق بحرية البحار، يتواتر تفسير إنكليزي وتفسير أمريكي وتفسير فرنسي».

يعزز هذه المقولة لفوشي بشكل كبير، تصرف بعض الدول الكبرى وبخاصة خلال الحرب. فأعالي البحار تؤمن أهم أراضي المعركة وتوفر العديد من الامتيازات العسكرية على أرض معينة. وكلما كانت أعالي البحار أوسع، اتسع نطاق العمليات العسكرية. فأسياد فن الحرب المروع يعون تماماً ماذا يعني القيام بعمليات عسكرية من دون عائق حدود الثلاثة أميال. أما حدود الاثني عشر ميلاً فهي حدود من خصائص أرض المعركة. لأنها مهما كانت جزئية، تظل كابحاً لمحرك الحرب.

تأتي الخلاصة على قدر كبير من الوضوح. إن من يطالبون، بصخب كبير، بحرية أعالي البحار، لا يتمتعون في الواقع بحرية أعالي البحار. بل هم يقاومون فقدان هذا السلاح ذي الحدين. ففي زمن السلم، حرية أعالي البحار تعني حرية احتكار السماكة واحتكار وسائل الاتصال والتنقل. وفي زمن الحرب، تعني حرية الوصول بالحرب إلى أبعد الحدود.

في النهاية، لا بدّ لكل الشعوب المحبة للحرية، أن تحارب هذا النوع من الحريات المخادعة وتقاوم مسألة حدود الثلاثة أميال.؛ ولكي تقتلع هذا الشرّ من جذوره لا بدّ لكل الشعوب المحبة للسلام أن تدعم أوسع الحدود الممكنة. وهذا ما يعلل لماذا قدمنا طلب التعديل كبندٍ احتياطيٍّ في كل القرارات المتعلقة بالمادة ٣ في الوقت الذي عارضنا فيه كل القرارات التي تقضي بحدود أقل من اثني عشر ميلاً.

أما بالنسبة إلى اقتراحنا الأساسي، فهو ليس الأفضل ولكنه ثاني أفضل اقتراح. نأمل أن يتم العمل به في حال أخفقت القرارات الأخرى المتعلقة بحدود الاثني عشر ميلاً. فنحن لم نطرح هذا الاقتراح أمام هذا المؤتمر من باب حفظ ماء الوجه. وهو ليس جهداً مبذولاً لخلاص المؤتمر من الغرق الذي يعانيه، بل هو محاولة صادقة لإبقاء الباب مفتوحاً أمام التوصل إلى اتفاق دولي حول مسألة عرض البحار الإقليمية. وبما أن هذا الاتفاق لا يزال معلقاً، كان لا بدّ من سرد المبادئ التي لا تفسد للودّ قضية. فهي كلها مبنية على مبادئ القانون الدولي سواء كنا نعترف بها أم ننكرها. وفي اعتمادها، لا ينتهي المؤتمر إلى الفشل بل إلى فترة استراحة اختيارية. ومن ثم، سيتمكن الجميع من التقاط أنفاسهم للتفكير والتفاوض والمجادلة. هذه هي فحوى قرارنا.

وأما من جهتنا، فنحن حددنا أصلاً حدود سيادتنا الساحلية ضمن مسافة الاثني عشر ميلاً. فبحارنا وسماكتنا وخلجاننا وجزرنا وتاريخ مياهنا، ملك لنا. وموقفنا هذا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي؛ ورضى الآخرين على ذلك ليس مطلوباً.

إلى هنا، ليس لدينا ما نضيفه وما نقدمه.

الخطاب الرابع

الخلاصـــــــة

إن الاقتراح الذي قدم باسمنا، بالكاد يتطلب الشرح. فهو يفسر نفسه بنفسه ولا يفسح مجالاً للجدال في القانون الدولي، سواء على صعيد النظرية أم على صعيد الممارسة. وهي مجرد محاولة متواضعة لمنح القانون اسماً متواضعاً. وبعيداً عن أية حوافز خفية، يأتي اقتراحنا على قدر كبير من البراءة والبساطة. فهو يعني حرفياً ما هو عليه. لأن كل ما نقوله هو أن هذه القواعد يجب أن تُعرف باسم «قانون سلطة الاختصاص البحرية في زمن السلم». ولكن هذا العنوان يجب أن لا يدس الرعب في قلب أحد. ويجب أن لا يسبب قلقاً أو عدم راحة في أي وقت من الأوقات. في الواقع، أن تقترح على القانون اسماً، ليس بالأمر الطبيعي والعادي فحسب، بل هو بالأمر الإلزامي. ففي قانون البلديات، تُعرف كل التشريعات القانونية من عناوينها. والحال نفسه ينطبق على الميدان الدولي بأفعاله القانونية واتفاقياته. وفي كل المساعي لتدوين القانون، يعتبر العنوان جزءاً لا يتجزأ من مشروع القانون. فقد أدرج اتحاد القانون الدولي الذي عقد في فيينا من العام ١٩٦٢، ما دونه من قوانين تحت اسم «قوانين سلطة الاختصاص البحري في زمن السلم». وفي خضم كل الأعمال المتعلقة بالقانون الدولي، ينص القسم الأساسي من قانون الدول على مجموعة من القواعد القانونية في زمن السلم وعلى تلك التي تُطبق في زمن الحرب. وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة، ومنذ ابتداء عمل ميثاق الأمم المتحدة، ملأت دور النشر مكاتبنا بكتب القانون الدولي في زمن السلم وزمن الحرب على حدّ سواء. حتى إن رجال القانون، الذين يعرفون بضميرهم الحي في ما يتعلق بإلغاء الحرب كنهج دولي، لا يزالون منشغلين بتفصيل قواعد للحرب وقواعد للسلم.

وفي خضم النقاش العام، أبدى وفد واحد اعتراضه على فكرة حصر تطبيق القانون بزمن السلم فحسب. فقد قال الوفد في كلمته أمام المؤتمر إن ميثاق الأمم

المتحدة لا يسمح بوجود حالة حرب بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولا يسمح أيضاً بممارسة حقوق المحاربة.

نحن لا نقترح في هذه المرحلة من نقاشنا، التعليق على مثل هذا التصريح. ولا ننوي دراسة إلى أي مدى يؤثر ميثاق الأمم المتحدة على المفاهيم التقليدية للحرب، بل سنلتزم في دراستنا بمقتضيات المنحى الذي يتخذه نقاشنا.

وبداية، فإن لجنة القانون الدولي هي من أشار إلى التمييز بين القانون البحري في زمن السلم والقانون البحري في زمن الحرب. فقد انتهت في مقدمة تقريرها إلى التركيز على أن مشروع القانون «يتناول قانون البحار في زمن السلم فحسب». كما أنها، في تعليقها على حق المرور، أقرت بأن «كل هذه القواعد تُطبق في زمن السلم فقط».

ولذلك، أصبح جلياً أن ما ندعو إليه من منح القانون الاسم الملائم له، ليس سوى حصيلة تفكير إضافي لوجهات النظر التي تناولتها لجنة القانون الدولي. في الواقع، إنه عبارة عن صورة مصغرة للرسم الكبير الذي وضعته اللجنة. كان من الأجدر بنا أن نقترح قاعدة بشأن تطبيق القانون في زمن السلم فقط. الأمر الذي قد يشكل استعادةً لكلمات اللجنة بحد ذاتها. ولكننا فضلنا اختصار الطريق؛ فخير الكلام ما قلّ ودلّ.

ومن ثم فإن الاقتراح، المسجل باسمنا، ليس في الحقيقة سوى اقتراح اللجنة، على الأقل بالتعبير البدائي. واللجنة، كما نأمل، هي على بينة واسعة من القانون الدولي. ونحن نولي اللجنة ثقتنا إلى هذا الحدّ.

ولكن، تعترض طريق اقتراحنا صعوبة تقنية واحدة من شأنها أن تثير خوف بعض الوفود. ومهما كانت هذه الصعوبة شكلية، فإننا نعتقد بأنها جلية أكثر منها حقيقة طبيعية. باختصار، تكمن الصعوبة في أننا في مؤتمر للأمم المتحدة، مؤتمر دُعي إليه وعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وبناء على هذا يفرض ميثاق الأمم المتحدة واجباً مزدوجاً: الواجب الأول يتمثل بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية والواجب الثاني يتمثل بالحد من التهديد باستعمال القوة أو من استعمالها. باختصار، وعلى عكس عصبة الأمم، لا يعيق الميثاق ويضبط ويكبح الحرب فحسب بل يبطل نهائياً مفهوم الحرب كنهج مؤسسي في القانون الدولي. ومن ثم لا يمكن لأي محاولة أن تميز شرعياً بين قوانين الحرب وقوانين السلم. ومهما بدت هذه الخلاصة متينة، نبقى في ضوء حرارة هذا النقاش الذي يدور بين رجال القانون، ملزمين بالتمييز بين الأهداف الدولية والحقائق الدولية. وفيما يبقى هدفنا الأساسي هو إلغاء الحرب، يظل هذا

المفهوم مجرد فكرة، أو إذا سمحتم لي، مجرد تصميم نأمل تحقيقه خاصةً في ضوء التجربة المريرة التي تشكلت منذ قيام الأمم المتحدة.

صحيح أن الميثاق، كقانون، والأمم المتحدة كمنظمة، اعتبرا الحرب خارجة على القانون. ولكن الواقع الأكثر إيلاماً هو أنّ أيّاً منهما لم يستطع منع تواتر هذه الحرب وحدوثها. وللأسف الأمثلة على ذلك ليست قليلة. فحرب الشرق الأوسط في خريف العام ١٩٥٦ ليست مجرد مثال حيوي على ذلك فحسب، بل هي من أحد الحروب التي وضعت العالم بأسره على المحك.

بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يحول مفهوم التخلي عن الحرب ورفضها، دون أن يتبنى هذا المؤتمر اقتراحنا. فميثاق الأمم المتحدة لا يحول، في أي من أحكامه، سواء علناً أم ضمناً، من دون الإشارة إلى مشروع القانون باسمه الحقيقي. والقول إن هذه القواعد يجب أن تعرف باسم «قانون البحار في زمن السلم»، لا يعتبر خرقاً للميثاق. وهو ليس مبرراً للحرب أو لوجود حالة حرب أو لممارسة حق المحاربة.

ولكن أن تقع حرب، على الرغم من الميثاق ومن الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أفضل إرادة موجودة على وجه الأرض، لا يتطلب مساحة للتفكير. ما هو مغزى هذا السباق إلى الأسلحة النووية؟ ما هو معنى هذا التطور المميت في فن التدمير على الأرض وحول الأرض؟ إذا ما كان لهذه الأسئلة من معنى، هو أن الحرب على أهبة الاستعداد والتحضير.

في جميع الأحوال، إذا ما وقعت الحرب، لا سمح الله، سيكون أكثر إنسانيةً أن تقع حرب بوجود قواعد سلوكية عوضاً عن أن تقع حرب من دون أية قواعد. إنه الخطر الأصغر في ظلّ الخطر الأكبر. وعليه، لا يأتي اقتراحنا على القواعد الدولية الجديدة التي تتجسد في ميثاق الأمم المتحدة ولا يحارب فكرة التخلي عن الحرب كوسيلة لحلّ النزاعات الدولية. وفي هذا الشأن، لا تحتاج سوى لتذكر الكلمات المميزة التي قالها الخبير الضليع المرموق أوبنهايم (Oppenheim). فتقرأ في الفصل الذي يتناول الحرب ما يلي: «. . . على قانون الحرب أن يستمر كغرض شرعي في علوم القانون الدولي. وفي الوقت الذي يمكن فيه النظام القانوني أن يحظر الرجوع إلى القوة غير القانونية، لا يمكنه منعها ولا يمكنه التبرؤ من الإكراه المادي لهدف تنفيذ القانون. وفي كلتا الحالتين، وبخاصة عندما ترتكز المكونات على الوحدات الجماعية المزودة بمصادر قوة هائلة، من المحبذ توفير قواعد ترمي إلى تنظيمه وإلى تخفيف استعمال القوة. وعليه، في الحرب الأهلية، التي لا يمكن تجنبها من خلال واقع أن قانون البلديات يَسمِها كفعل إجرامي يقوم على خيانة من قبل المتمردين، تتبين

ضرورة وضع قواعد قانونية وإنسانية للاعتداءات، سواء بواسطة التعبير الصريح عن المحاربة أو بواسطة المراعاة الضمنية لقواعد الحرب كما يلحظها القانون الدولي أو كما تظهرها اتفاقيات جنيف في العام ١٩٤٩؛ وذلك من خلال التوسيع الصريح للقواعد الإنسانية المتعلقة بالحرب لتشمل الحروب الأهلية».

هذا بالإضافة إلى أنه مع إلغاء فكرة الحرب كغرض معلن، يجب أن نتوخى الحذر. لأنه يجب أن لا يُسمح للدولة المعتدية بأن تحرر نفسها من القواعد السلوكية حين تشن حرباً؛ ويجب أن لا تعفى من العقوبات التي يلحظها قانون الحرب.

ولكن لا بدّ لهذا المؤتمر، وخلال دراسة اقتراحنا، أن يعي أن عالمنا، كما هو اليوم، هو أبعد ما يكون عن جمهورية أفلاطون. فمطلب إلغاء الحرب هو مطلب بشري قديم قِدم مشقات الحرب بحد ذاتها. فمساعي الإنسان إلى جعل فكرة الحرب خارجةً عن القانون في التعاليم الدينية والسياسية هي معروفة حق المعرفة ولا داعي لذكر أي منها. وفي التاريخ المعاصر، لا يخفى كم لحظت النصوص والاتفاقات الدولية فكرة إدانة الحرب. كما أن عصبة الأمم الملزِمة لدول اليوم، توفر قيوداً مهمة ضد الحرب. أمام ميثاق باريس في العام ١٩٢٨، الساري المفعول إلى يومنا هذا، كان بمثابة إنهاء للحرب التي أقامتها الدول الست. واما المعاهدة الأمريكية ضد الحرب في العام ١٩٣٣، فأعادت تأكيد عزم الجمهوريات الأمريكية على إنهاء الحرب. وميثاق الأمم المتحدة، من خلال الإشارة إلى الحفاظ على السلام الدولي، لأكثر من اثنتين وثلاثين مرةً، رفض الحرب، باستثناء حالات الدفاع عن النفس والتدابير الجماعية الأمنية. ولكن على الرغم من كل هذه الوسائل التي تؤيد السلام، شهد العديد من زملائنا الكبار في هذا المؤتمر، ويلات الحرب العالمية الأولى والثانية؛ أما الزملاء الصغار، فعاشوا حياتهم وهم يترقبون حرباً نووية قيد الصنع.

ومن ثم، وفي ما يتعلق باقتراحنا وبميثاق الأمم المتحدة، يجب أن لا نشعر بأية صعوبة سواء في الجوهر أم في الشكل، بشأن قبول الهيكلية التي نقترحها لقانون البحار.

ولكن من المهم أن نذكر أن قرارنا يشمل الطابع القانوني وذلك بحسب قرار محكمة العدل الدولية المعروف حسن المعرفة. ففي قضية قناة كورفو (Corfù) أعلنت المحكمة أنه «تم الاعتراف بشكل عام بأن الدول في زمن السلم، تتمتع بحق إرسال سفنها الحربية عبر المضائق المخصص استعمالها للملاحة الدولية وذلك بين جزءين من أعالي البحار. «وأضافت المحكمة «أنه لا يحق للدول الساحلية منع هذا النوع من المرور في زمن السلم». ولكنها قررت أن المرور عبر «الطرق العلوية الدولية، لا

يمكن أن تحظّره دولة ساحلية في زمن السلم». إضافة إلى ذلك، فإن المحكمة بإقرارها الخلاصة النهائية لعملها، أدركت أن «اليونان أعلنت أنها تعتبر نفسها تقنياً في حالة حرب مع ألبانيا».

من هذه الاقتباسات، نتبين عدة وقائع مهمة تتعدى نطاق الشك. ففي المقام الأول، أشارت المحكمة ثلاث مرات إلى قاعدة قانونية في زمن السلم. وفي المقام الثاني، أثارت المحكمة دعوى حالة الحرب، حتى ولو كانت طبيعتها تقنية وبالتالي لم تعتبرها لاغية ولا باطلة في نطاق الميثاق الرافض للحرب. وما من داع للقول إنه تقرر اعتبار هذه القضية تابعة لميثاق الأمم المتحدة. وما من داع أيضاً لإثبات أن المحكمة، وأثناء لفظها للحكم، أخذت علماً قضائياً بالقواعد الجديدة التي يتضمنها الميثاق.

في الختام، يجب أن يتوضح أن اقتراحنا هذا، ليس مصَمماً ليتلاقى والمطالب الوطنية الأحادية الطابع والخاصة بدولة أو مجموعة من الدول. وهو لا يرمي إلى توفير خدمة للسياسات الإقليمية أو الحالات الزائلة. بل هو يتضمن إشارة عامة تصب في الاتجاه الصحيح للأمور. يمكن القول إن أي دولة غير مسؤولة وموجودة هنا في هذا المؤتمر، لا تستطيع أن تتجنب القرار قائلةً: «هذا ليس من شأني». أيمكن الدولة الساحلية، في أي وقت من أوقات النزاع المسلح، أو في حالة الحرب، السماح، أو بالأحرى إعطاء الحق، بالمرور البريء في مياهها الإقليمية لصالح الدولة المعتدية؟

هذا مجرد مثل واحد يظهر لماذا لا تهتم أي دولة غير مسؤولة بموضوع اقتراحنا ولماذا على المؤتمر أن يتلقاه بحذرٍ وعناية فائقة.

في النهاية، من البديهي أن نضع اقتراحنا في تصرف المؤتمر وفي تصرف أي تعديل بناء. فنحن لن نأخذ موقفاً متحجراً إزاء هذا الموضوع طالما تُؤخذ أهداف الاقتراح بعين الاعتبار وبحذر تام. ونحن على استعداد للأخذ بأي تعديل لا يسبب ضرراً للفكرة الرئيسة التي ينطوي عليها القرار. وفي الوقت نفسه، نحن سنسعد بتفسير أي أمر من شأنه أن يضيء أكثر فأكثر على فكرة القرار، إذا ما دعت الحاجة بالإضافة إلى ذلك.

بيانات في المؤتمر الدولي الثاني
حول قانون البحار

الخطاب الأول

إعـادة مختصــرة: حقائــق وأحــلام

نحن مجتمعون مجدداً في مؤتمر الأمم المتحدة لمعالجة قانون البحار. ونحن نأمل، في هذه المرحلة من جولتنا حول قانون البحار، أن يكون مرورنا بريئاً وملاحتنا آمنة ووصولنا آمناً. كما أننا على ثقة من نجاح عملنا ولذلك، ولبلوغ هذه الغاية، نناشد بدعمنا من القلب إلى القلب.

في البداية، نود أن نتوخى الحذر في ما سنقوله. فعلى الرغم من كل المظاهر، لا تبدو النقطة التي سنثيرها شكلية على الإطلاق. ولا حتى هامشية. بل هي نقطة أساسية وجوهرية ورئيسة من البداية إلى النهاية. إذ يجب، في مؤتمر حول القانون، وتحت رعاية الأمم المتحدة، أن لا تفوتنا هذه النقطة ويجب أن لا نتجاهل كل ما تتعلق به أو حتى الاستخفاف به.

أطلق على هذا المؤتمر اسم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول قانون البحار. من جهتنا، نحن تجنبنا هذه التسمية في مقدمة كلمتنا. ونحن عمدنا بالإضافة إلى ذلك، ليس من باب الحذف بل من باب التفويض، علماً أن الفتوى القانونية لا تزال سارية.

ولكننا نسلّم بأنه، ولأهداف التسمية الخاصة والمرجع السهل والتعداد الدوري للسجلات، يمكن الحديث عن هذا المؤتمر تحت اسم المؤتمر الثاني للأمم المتحدة حول قانون البحار. ولكن لنكون عادلين بحق القانون بحد ذاته، والمصالح الحيوية الوطنية والدولية التي جئنا لمعالجتها، هذا ليس المؤتمر الثاني. بل هو جوهرياً تكملة للمؤتمر السابق الذي عقد في جنيف من العام ١٩٥٨. نحن إذاً نعود مجدداً إلى هذا المؤتمر الذي لا يشكل سوى إعادة انعقاد المؤتمر السابق واستئنافه وتكملته.

نحن على ثقة من أن هذه النقطة ليست تافهة وتثير اللغط من لا شيء. على

العكس، إنها لا تثير اللغط وتنطوي على كل شيء. وفي سعينا المترقب حول قانون البحار، تشكل هذه النقطة الضوء الذي يشير إلى محطتنا الحالية ويهدينا إلى محطة توجهنا النهائي. وفي حضرة تجمع رجال القانون والدبلوماسيين الموهوبين، تستحق هذه النقطة أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن يتم التفكير بها ملياً.

ولكن معنى هذه النقطة ليس أكاديمياً ولا ينشأ عن تصادم بين تركيبة العبارة والمصطلحات. فمعناها، إذا ما نشأ عن ذلك، تعداه إلى نقطة أبعد. فهذه النقطة هي جوهر عملنا ووظيفتنا الوحيدة. وعندما نشدد على هذه النقطة الوحيدة، وعلى أن المؤتمر هو نفسه المؤتمر السابق، لا نقصد القسوة في الرأي أو التشبث العقائدي. نحن بكل بساطة نقصد القول إننا عدنا إلى العمل نفسه ـ إلى العمل غير المنتهي. ونشدد على صفة غير منتهٍ لأنه وبكل بساطة وصدق، لم ينته العمل الذي قمنا به ولن ينتهي إلا في حال بذلنا كل ما لدينا من جهد لتحقيق النجاح في هذه الجلسة، أي النجاح الحقيقي.

في ربيع العام ١٩٥٨، تمكنّا من إعداد أربع اتفاقيات تتناول (١) مياه البحار الإقليمية والمنطقة المتماسة، (٢) أعالي البحار، (٣) مصائد الأسماك والحفاظ على الثروات في أعالي البحار، (٤) الجرف الصخري القاري. كما اعتمدنا بروتوكولاً اختيارياً للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، وذلك في شأن بعض النزاعات التي قد تنشأ عن هذه الاتفاقيات.

لاقت هذه المحصلة استحسان الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت هذه الجمعية قد أشارت في قرارها رقم ١٣٠٧ (الدورة الثالثة عشرة) إلى هذا الإنجاز واصفةً إياه «المساهمة التاريخية في تدوين القانون الدولي وفي تطوره التدريجي». إنه من دون شك تكريم استحققناه عن جدارة. ولكن، من دون التقليل من شأن العمل الذي قمنا به إلى الآن، لا بدّ أن نعترف بأن ما تبقى من العمل هو جزء كبير من العمل المفترض إنجازه. فمسألة عرض البحار الإقليمية وحدود الصيد لم تُحلّ إلى الآن. وهما مسألتان مهمتان. صحيح أننا أعددنا عدداً من الاتفاقيات المثقلة بعددٍ من المواد، إلا أن العمل عامةً والدولي منه بخاصة، لا يقاس بحجمه وثقله. فعملنا المتعلق بقانون البحار ليس كعمل الشحن والحمولة. إنه عمل يجب أن يقاس بمدى تأثيره النهائي ومفعوله العام. بهذين المعيارين نستطيع أن نقول بشكل آمن، إن قانون البحار يمكن تنظيمه فقط عندما تُحلّ مسألة عرض مياه البحار الإقليمية ـ حلاً نهائياً.

لذلك، لا يمكننا الجلوس والابتسام لمجرد أننا اعتمدنا أربع اتفاقيات

وبروتوكولاً يتعلق بقانون البحار. إذا لم نتوصل إلى معادلة مقبولة بشأن تحديد حدود البحار الإقليمية، ستظل هذه الاتفاقيات خارج المحفل المقدس للقانون الدولي.

أما بالنسبة إلى قانون البحار وقانون أعالي البحار والبحار الإقليمية، فهما يكمل أحدهما الآخر. ويشكل كل منهما دفة الميزان.

ولكن إذا لم يتم تحديد حدود البحار الإقليمية تحديداً ثابتاً، لن تكون لدينا بحار عليا ولا حرية ملاحة. ولا يمكننا امتلاك أي من المفاهيم المهمة بالنسبة إلى القانون الدولي والتي ربحها المجتمع الدولي المتحضر، منذ عهد غروتيوس (Grotius) ـ الأب المبجل للقانون الدولي. ويمكن المضي قدماً في هذا الموضوع من دون الوقوع في قلة الاحترام أو التشاؤم. أي إن باستطاعتنا أن نبرر أنفسنا في حال قلنا إنه ما من اتفاق حول عرض البحار الإقليمية يعني إلغاء كل العمل الذي قمنا به في العام ١٩٥٨. وإلا يعني هذا بكل بساطة، عدم وجود قانون البحار بحد ذاته. وستكون إضافة إلى ذلك، الاتفاقيات التي أعددناها مجرد حبر على ورق، على الرغم من توقيعها وتصديقها. وستُقلّص بالتالي كل مساعينا الماضية وتتحول إلى مجرد ركام في صحراء قاحلة.

وهكذا، تقف جلسة هذا المؤتمر وجهاً لوجه مع شريط الماضي، بخاصة أن مؤتمرنا هذا هو مؤتمر مصيري، لا يقرر مصير المياه الإقليمية فحسب، بل قانون البحار بأكمله. وهنا، تكمن مسؤولية كبيرة في مناقشاتنا ولا بدّ من تحملها من أجل المصالح الفضلى للعلاقات الدولية. يبدو لنا أن نهاية هذا المؤتمر هي إما النجاح المطلق وإما الإخفاق المطلق من دون أي خيارات. فالمسألة لا تحتمل أنصاف الحلول أو التعديلات المهزوزة. وعليه، يجب أن تأتي المحصلة واضحة وحاسمة. فإما أن يتوافر لدينا قانون بحار وإما لا يتوافر لدينا قانون بحار على الإطلاق .

إذا نجحنا في هذه الجلسة، سيشمل نجاحنا كل العمل الماضي والعمل الحاضر. فيجب ألا يذهب كل عملنا ـ وكل الاتفاقيات التي اعتمدناها سدًى ـ لا سمح الله، لتجد مكانها في محفوظات مؤتمر تدوين القانون في العام ١٩٣٠ ـ وهو مؤتمر افتتح بأكاليل الغار وانتهى بأكاليل الزهر المخصصة للموتى.

لا نتمنى أن نضفي في بداية اجتماعنا، مسحة يأس على هذا المؤتمر أو أن نخلق مناخاً غير مريح. إن ما نتمناه هو التوافق المتبادل وعدم الفصل في قانون البحار. فصحيح أن القانون يمكن فصله إلى أجزاء وأقسام وتقليصه إلى أكثر من اتفاقية واحدة. لكن الواقع الأهم هو أنه من دون وسيلة متوافق عليها حول عرض البحار

الإقليمية، ستغرق كل الاتفاقيات حول قانون البحار في قاع البحر مع احتمال ضئيل لإنقاذها.

هذا ليس تقييماً خيالياً للوضع الراهن. فالجمعية العامة اعتبرت في قرارها رقم ٨٩٩ (الدورة التاسعة)، أن مختلف قضايا قانون البحار هي «جزء من كل» و«مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض، سواء قضائياً أم مادياً. «بالإضافة إلى ذلك، في تقريرها إلى الجمعية العامة (الفقرة ٢٩) أعلنت اللجنة أنه «بناءً على التجربة الخاصة . . . وعلى تعليقات الحكومات، تأكدت وجهة النظر (التي تعتبر) أن مختلف أقسام قانون البحار تشكل وحدة متماسكة . .».

بناءً على هذا الرأي الخاص بأهم المشرِّعين التابعين للأمم المتحدة، يجب أن نعي أين نحن من المرحلة الراهنة لعملنا. ويجب أن لا يغرينا أو يهدئنا كمّ الاتفاقيات التي اعتمدناها في الجلسات الماضية. فنحن نخشى أن تكون الجمعية العامة، من خلال وصفها لعملنا بالمساهمة التاريخية في «تدوين القانون الدولي وفي تطوره التدريجي»، قد قامت بذلك من باب التدابير الروتينية فحسب. لكننا من دون شك سجلنا بعض نقاط النجاح علماً أن حجم الأكاليل فاق حجم الإنجاز بحد ذاته».

نقول ذلك من ون اعتذار، لأننا بالصراحة وحدها نأمل أن نعوض إخفاقاتنا ونصلح ما قصرنا به. إن ما تناولناه في ميدان القانون الدولي، يعتبر شوطاً لا بأس به، وذلك قبل وقت طويل على دعوتنا إلى مؤتمر الأمم المتحدة. ويشهد على ذلك، مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠. وكما أشار البروفيسور كولومبوس (Colombos) في عمله القيم حول القانون الدولي الخاص بالبحار، «إن مؤتمر لاهاي، على الرغم من عدم تمكنه التوصل إلى اتفاق حول موضوع المياه الإقليمية، نجح في الإعداد لمشروع اتفاقية حول الوضع القانوني لمياه البحار الإقليمية مستقبلاً. «وفي الشأن نفسه، قال البروفيسور لاوترباكت (Lauterpacht)، في كتابه الشهير حول القانون الدولي، إن «مؤتمر لاهاي عجز، في ما يخص المياه الإقليمية، عن اعتماد اتفاقية لأنه لم يتم التوافق على مسألة حدود المياه الإقليمية . . . ولكن على الرغم من ذلك اتسمت بعض معالم التوافق على مسألة مثل مسألة الوضع القانوني للمياه الإقليمية . . . وحق المرور البريء والخط الأساسي وغيرها . . .»

هذه الحقائق التي أشرنا إليها لا ترمي إلى إعادة تلخيص تاريخ هذه المشكلة ولكنها بمثابة تحذير يدل على أننا ما زلنا في مكاننا منذ ثلاثين عاماً. فمؤتمر جنيف عام ١٩٦٠ ليس، باستثناء اسمه، سوى مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠ من دون أي تغيير نموذجي أو منهجي يذكر.

نحن لسنا بصدد السخرية من هذا الواقع. فهذه هي الحقيقة بكل صدقها. وإذا كنا بحاجة إلى براهين تدل على هذه الحقيقة، لا نحتاج سوى لمقارنة النص الذي اعتمد في جنيف، بحذافيره، مع النص المقترح في لاهاي.

ولكن، في المقابل هناك وجه واحد على وجه واحد من الموضوع يؤسف له، وجه يشمل مسألة عرض مياه البحار الإقليمية والمواضيع المتبقية من قانون البحار. ونحن هنا نشير إلى تصرفنا تجاه عمل اللجنة.

وبعد العمل المضني والطويل، وبناءً على الخبرة التي وفرها الأمين العام للأمم المتحدة، مهدت لجنة القانون الدولي الطريق العام أمام مؤتمرنا هذا وقدمت لنا مشروع تدوين قانونياً يشمل كل ميدان قانون البحار الدولي، بطريقة محكمة الإعداد وحسنة الصياغة. وأتى هذا العمل بمثابة إنجاز لا يحتاج سوى للاعتماد وللتصديق، حتى باستثناء بعض التعديلات هنا وهناك. أي إنه في مؤتمر عام ١٩٥٨، كان علينا تبني المبادئ الأساسية التي أقرتها اللجنة بالإجمال.

ولكن عوضاً عن ملاحقة هذه المهمة المستَحقة، أهملنا المحصلة التي انتهت إليها اللجنة حول عرض البحار الإقليمية. وبالطريقة نفسها والتساهل نفسه، وجهنا ضربات متعددة إلى القانون مما أفسده ـ إفساداً كاد أن يطال الاتفاقيات التي توصلنا إليها.

لكن مهما بدت الصورة قاتمة، فإن الوضع الراهن ليس بمستحيل أو غير قابل للمعالجة. لا تزال أمامنا الفرصة لمعالجته قبل فوات الأوان. ولا تزال فرص النجاح تلوح في الأفق من خلال مقاربتنا لمسألة حدود مياه البحار الإقليمية. فمن خلال هذه الحدود وحدها يمكننا إعلان نجاحنا في المؤتمر الحالي وتعويض الضرر الذي تسبب به المؤتمر السابق.

لا ينبع هذا التقييم للوضع الراهن من دنيا الأحلام والمبالغة. فمسألة عرض مياه البحار الإقليمية هي المفتاح الأساسي للوصول إلى معالجة قانون البحار بأكمله، سواء المتعلق بزمن السلم أم بزمن الحرب.

ونحن نشير إلى زمن الحرب أيضاً لأنه لا ينفع أن ننكر إمكانية وقوع حرب. ولأن الجهد المطلوب لمعالجة القانون في حال وقعت حرب ما، يشكل عاملاً مهماً في عدم حصر مقاربة المسألة في جانب واحد. فحقوق الدول وواجباتها تبدأ وتنتهي بأكملها على طرفي البحار الإقليمية. وإذا نظرنا عن كثب في ميدان قانون البحار الإقليمية وحق المرور البريء وحرية أعالي البحار والمنطقة المتماسة وامتداد قاع البحر الساحلي وحق الزيارة وحق المطاردة المستمرة وحق الصيد وحق مدّ القنوات في قاع

البحر ومجموعة من القواعد القانونية الأخرى والحقوق والواجبات ـ تفقد معناها في حال لم تُعرّف حدود البحار الإقليمية بطريقة متوافق عليها بشكل عام. والتوافق على هذه المسألة هو في الواقع بمثابة تفعيل الاتفاقيات المعتمدة والتي من دونها لا نعاني مغصاً مَعِدياً فحسب، بل نعاني صداعاً دولياً طوال الوقت الآتي.

لعل الجمعية العامة، نظراً للبعد المعنوي لمسألة عرض مياه البحار الإقليمية، لحظت في قرارها رقم ١٣٠٧ (الدورة الثالثة عشرة) أن «الاتفاق (على عرض البحار الإقليمية وحدود المصايد)، سيساهم جوهرياً في تقليص حدة التوتر وفي الحفاظ على النظام الدولي والسلام».

وهكذا فإن الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الشأن واضح وضوح الشمس. إن المشكلة التي نحن بصدد معالجتها بحسب هذه الجمعية يمكن أن تقلص أو تزيد من حدة التوتر الدولي. فهي يمكن إما أن تحفظ النظام الدولي والأمن وإما أن تبقي على الفوضى الدولية وانعدام الأمن. فمن شأن تصرفنا الجيد أو تصرفنا السيئ أن يؤدي إما إلى الطريق الصحيح وإما إلى الطريق الآخر. وعليه، لا بدّ من طرح السؤال التالي: كيف سنتطرق إلى المشكلة، بأية طريقة مقاربة ومن أين نبدأ؟

بما أننا نجتمع اليوم تحت رعاية الأمم المتحدة ونعمل بموجب قرار الأمم المتحدة، من الملائم لنا ومن الطبيعي أن نتوخى التوجيه من قبلها. ولحسن الحظ أن مصدر التوجيه هذا متوافر. فنحن أمام عمل أنجزه الجسم التشريعي في الأمم المتحدة ـ أي لجنة القانون الدولي. وبواسطة هذا المنبع القانوني يمكننا المباشرة بدراسة سبل التوصل إلى اتفاق معقول. نقول «معقول» لأن المواقف الاعتباطية والمتقلبة ليست طيّعة. وإذا كنا سنتخذ مواقف بناءً على التقلبات وسنأتي بمواقف متحجرة وسنرمي إلى تحقيق اتفاقية أخرى بواسطة اعتماد الضغط، كان حرياً بنا منذ البداية أن نفترق مباشرةً وندع المسألة تنساق إلى اتجاه آخر، إلى حيث تذهب.

ولكن لتجنب مثل هذه النتيجة، أي لتجنب الوصول إلى نتيجة سيئة للغاية، علينا جميعاً ولمصلحة رحلتنا الجماعية، طرح مجموعة قواعد ملاحة وتقديمها إلى ربان السفينة. هذا هو قانون كل رحلة سفر، إذا ما عنينا رحلة السفر الآمنة. في هذه الحالة يتمثل ربان السفينة بالنسبة إلينا، بلجنة القانون الدولي. دعونا نَرَ كيف ستوجهنا هذه اللجنة.

بالنسبة إلى مسألة عرض البحار الإقليمية، لم تتخذ اللجنة قراراً، هذا صحيح. ولكنها أقرت بعض المبادئ والاستنتاجات التي نصت من دون شك، على العناصر الضرورية التي تشكل بالنسبة إلينا قاعدة أساسية من شأنها أن تودي بنا إلى القرار

المرتقب. فعوضاً عن تحديد حدود البحار الإقليمية، وجدت اللجنة أنه من الملائم والمجدي ترك الإقرار بشأن المسألة إلى المؤتمر. وبالتالي لم تعلق المسألة في الهواء. فقد أعطت اللجنة التوجيهات الرئيسة إلى مؤتمرنا، هذا في حال أردنا عدم التمنع عن قبول التوجيه.

ما هي إذاً هذه التوجيهات الرئيسة؟ في المقام الأول، أقرت اللجنة «أن الممارسة السياسية الدولية، ليست متماثلة في ما يتعلق بتحديد البحار الإقليمية». وهذا واقع لا يمكننا دحضه. إنه واقع سائد الآن أن تتراوح الممارسة الدولية بين حدود ثلاثة أميال وستة وتسعة أميال واثني عشر ميلاً، مع بعض التحديدات التي تقدر بمسافة ٢٠٠ميل. ولكن عدم التماثل هذا ليس جديداً. بل هو مستمر منذ عقود من الزمن. فقد انتهى البروفيسور لاوترباكت (Lauterpacht)، وهو من أرباب الاختصاص الدولي الإنكليزي ـ الأمريكي المميزين، إلى أنه «في ما يخص عرض النطاق البحري، تتواتر عدة آراء مختلفة وادعاءات فادحة أبدتها مختلف الدول مثال مدى الستين ميلاً أو المئة ميل. . .». ومن باب ذكر بعض الأمثلة فقط، ولدعم مبدأ عدم التماثل، يمكننا الإشارة إلى ادعاءات الدانمارك المتعلقة بحق الصيد ضمن حدود تسعة وستين ميلاً من سواحل غرينلاند (Greenland) وإلى المرسوم الروسي «أوكازي» في أيلول/ سبتمبر من العام ١٨٢١ الذي يقدر سلطة الاختصاص بحوإلى مئة ميل إيطالي من سواحلها، وإلى ادعاء الولايات المتحدة الذي يقضي بتأكيد سلطة الاختصاص على المصايد التي تتوخى الصيد المغلق وفقاً لبحر بيرنغ (Behring).

في الواقع، ساهمت الولايات المتحدة مساهمة كبيرة في خلق حالة من عدم التماثل في مسألة عرض البحار الإقليمية.

وبموجب معاهدة غوادالوبي (Guadalupe) في ٣٠ أيار/ مايو من العام ١٨٤٨، تنازلت المكسيك إلى الولايات المتحدة عن أرض تمتد شمال مصب نهر ريوغراندي (Rio Grande) إلى غرب المحيط الهادئ. وبناءً على فهمه للقانون الدولي، رأى هاكويرث (Hackworth) المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية أنه «بموجب هذه المعاهدة، حصلت الولايات المتحدة على سلطة الاختصاص في المنطقة التي تم التنازل عنها، وذلك على الصعيدين الإقليمي والبحري. . . مما يشمل كل المرافئ والخلجان والمداخل التي تمتد على طول ساحل كاليفورنيا فضلاً، ربما، عن مسافة غير محددة من المحيط».

مع ذلك فإن عدم التماثل لا يتوافر في السوابق القانونية للممارسة الدولية فقط. فقد أصبحت الاستعانة بالشرط الذي يقتضيه النظام الإنكليزي واقعاً مدوناً

قضائياً. فمحكمة العدل البريطانية العليا التي استحالت، في العام ١٩١٦ في قضية بانغور (Bangor)، محكمة غنائم، أقرت أن «حدود المياه الإقليمية المتعلقة بالحقوق الوطنية والدولية والامتيازات، خضعت منذ أعوام قليلة إلى العديد من المناقشات».

تحمل هذه الفتوى القانونية مغزى بعيد المدى لأنه عندما طُرحت قاعدة الثلاثة أميال في المملكة المتحدة وأخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام، أخذت محكمة العدل البريطانية العليا علماً قضائياً بالموضوع، ويا لها من هيئة قضائية عليا. فالموضوع أخذ حيزاً كبيراً من المناقشات في العام ١٩١٦. يمكننا إذاً أن نرى أن عدم التماثل في ما يتعلق بمسألة عرض البحار الإقليمية، كان قاعدة العصر السائدة.

نظراً لهذه الفوضى القائمة في ميدان القانون الدولي، عُقد مؤتمر لاهاي في العام ١٩٣٠، بغية التخلص من النزاع القائم الذي نتصارع بسببه في هذه الآونة. ولكن المؤتمر أخفق بكل أسف، تاركاً لمؤتمرنا هذا بعض الوقائع البارزة والتي من شأنها التأثير في مناقشاتنا الحالية.

أولاً: عرض المؤتمر لحيز كبير من الآراء المتنوعة حول حدود البحار الإقليمية. فقد انقسمت الدول الأعضاء إلى ثماني فئات تراوحت ما بين حدود الثلاثة أميال وحدود الأربعة أميال وحدود الستة وحدود الاثني عشر ميلاً وحدود العشرين والثلاثين والستين كيلومتراً.

ثانياً: امتنعت لجنة المؤتمر الثانية التي تتعاطى مع الموضوع، عن طلب قرار محدد حول مسألة ما إذا كان القانون الدولي الحالي يعترف أو لا يعترف بأي حدود ثابتة لعرض نطاق مياه البحار الإقليمية.

ثالثاً: نظراً لاختلاف الآراء حول هذا الموضوع، فضلت اللجنة، وفقاً للتعليمات التي تلقتها من المؤتمر، عدم إبداء أي رأي حول ما يجب مراعاته من القانون القائم وتركيز جهودها للتوصل إلى اتفاق يحدد حدود عرض مياه البحار الإقليمية مستقبلاً.

استمر هذا الوضع المذكور إلى يومنا هذا وإلى اللحظة هذه. وإذا أردنا دليلاً على ذلك، لا نحتاج سوى إلى التمعن في محاضر اجتماعاتنا في العام ١٩٥٨. فبسبب عدم التماثل تحديداً نجتمع مجدداً في هذا المؤتمر.

ولكن لحسن الحظ، لسنا أمام حالة فراغ قانوني. فقد ملأت لجنة القانون الدولي هذا الفراغ، ليس بواسطة مواد مصطنعة لهذه المناسبة، بل بواسطة مواد موجودة

أصلاً بين أيدي المجتمع الدولي. وبذلك، تكون اللجنة قد أعلنت مبدأين: (١) مبدأ أن «القانون الدولي لا يسمح بمد البحار الإقليمية إلى أكثر من اثني عشر ميلاً. «و(٢) أن «مد حدود البحار الإقليمية إلى عرض يتراوح بين ثلاثة أميال واثني عشر ميلاً، لا يعتبر . . . . خرقاً للقانون الدولي. . .»

بناءً على ذلك، يمكننا أن نسأل عما هي أهمية النتيجة التي انتهت إليها لجنة القانون الدولي، حول هذه المسألة. إنه سؤال وجيه يشكل جواباً لما يمكن أن يأتي على نحو نهائي مثلاً كتحديد عمل مؤتمرنا هذا.

إن الحقيقة التي لا تقاوم والتي تكمن في استنتاجات اللجنة، هي أن حدود الثلاثة أميال لم تعد قاعدة قائمة في القانون الدولي وأن حدود الاثني عشر ميلاً ليست تعدياً على أعالي البحار. ولا تشكل بالتالي خرقاً لمبادئ القانون الدولي.

نحن لا نقترح تعقب تاريخ قاعدة حدود الثلاثة أميال وأصلها وتطبيقها وتطورها. ولا نعتبر ملائماً الدخول في تحليل قانوني لهذه المشكلة. ففي جلسات سابقة من مؤتمر العام ١٩٥٨، حاولنا أن نقدم إلى المؤتمر دراسة شاملة للموضوع، دراسة تعتمد على الممارسة السياسية الدولية وقضايا القانون والاختصاص والسوابق القانونية ـ المستقاة أغلبيتها من المصادر الإنكليزية ـ الأمريكية.

ما نقترحه هو أن حدود الثلاثة أميال يمكن أن تؤخذ كحد أدنى وليس كحد أقصى. ولا يعتمد هذا الاقتراح على أساس قانوني بل على سابقة قانونية متينة. ففي القضية الأمريكية الرائدة مانشيستر ضد ماساتشوزيتس (Manchester v Massachusetts)، قالت المحكمة ـ وهنا نسترعي انتباه الوفد الأمريكي ـ «إن الحد الأدنى، الذي يجب، على ما نعتقد، اعتباره قائماً بين الدول، وبشأن مياه المدّ والجزر، هو الفرسخ البحري من سواحل هذه الدول».

بمثل هذا الإقرار القانوني وغيره، سقطت قاعدة الثلاثة أميال كحدّ أقصى، وسقط بالتالي «الإله الزائف» للبروفيسور جيديل (Jidel) و«قاعدة الاعتداء على الشاطئ المهجور» للبروفيسور أنزيلوتي (Anzilotti). وكان هذا الأخير قد ذهب إلى أبعد من ذلك. فهو شدد على عدم وجود أية قاعدة قانونية في القانون الدولي حول هذا الموضوع. كما أنه ادعى في (Rivista II) من العام ١٩١٧، أن ما من قاعدة في القانون الدولي قد تطورت لتحل محل «قاعدة بطاريات مدفعية الشاطئ».

إن وجهات النظر هذه ليست مجرد أقوال لمثقفين ضليعين في القانون الدولي. إنها مجرد انعكاس للممارسات السياسية الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومثال واحد يكفي لدعم هذا الواقع. ومن سخرية القدر، لم يحضرنا سوى مثل واحد يعود

إلى الولايات المتحدة والمكسيك، وبخاصة أن الأولى كانت مع قاعدة الثلاثة أميال والثانية ضدها.

تحددت حدود المياه الإقليمية للمكسيك والولايات المتحدة بموجب معاهدة السلام والصداقة والحدود، التي أبرمت بين البلدين في ٢ شباط/ فبراير من العام ١٨٤٨. وتتمثل هذه الحدود بمسافة تسعة أميال بحرية. ولم تتوقف المسألة عند هذا الحدّ. بل أبدت الدولتان ردود أفعال حيال قوة المعاهدة.

وفي مذكرته الصادرة في ١٩ آب/ أغسطس من العام ١٨٤٨، أعلن السيد جيمس بيوكانان (James Buchanan)، وهو وزير خارجية الولايات المتحدة، أن المياه الإقليمية توسعت حدودها ثلاثة فراسخ بحرية في حين أصدرت المكسيك في جريدتها الرسمية (*Diario Official*)[1]، مرسوماً يحدد عرض المياه الإقليمية بمسافة تسعة أميال بحرية.

لا تظهر هذه الممارسة السياسية المبنية على معاهدة بين الولايات المتحدة والمكسيك، الوضع القانوني في العام ١٨٤٨ فحسب؛ بل لا بدّ لها أن تُظهر ما يجب أن يكون عليه الوضع في العام ١٩٦٠. إذا اعترفت الولايات المتحدة بمسافة التسعة أميال بحرية كعرض للبحار الإقليمية في عهد البارود، ما هي الحدود التي يجب أن تكون في عهدنا هذا. ما هي الحدود التي يجب أن تكون الآن والأقمار الاصطناعية مثل سبوتنيك (Sputnik) وبيونير ـ ٥ (Pioneer V)، يدخلان إلى النظام الكوكبي السيّار بصفتهما أول ضيوف على النجوم.

لكن يجب عدم التعجب من هذه الحدود. فلجنة القانون الدولي توصلت إلى نتيجتين ـ الأولى واقعية والثانية قانونية. الأولى هي أن الممارسة السياسية هي التي تدعم حدود البحار الإقليمية بمسافة اثني عشر ميلاً؛ والثانية هي أن حدوداً مثل هذه لا تشكل خرقاً للقانون الدولي. هذا هو الموقف القانوني لمن هم على استعداد للاستسلام لما ينص عليه القانون. إذا سعينا وراء القانون، هذه هي كلمته الأخيرة. لا شيء يتبقى ليوجهنا فيه القانون.

نقول «ليوجهنا فيه القانون» على الرغم من أن الكلمة الصحيحة المفترض قولها في هذا الوضع هي «لنتقيد بالقانون». وذلك لأننا نستعجل لكي نذعن أننا كمؤتمر للأمم المتحدة، نملك أكثر من سبب في هذه القضية، لقبول صيغة لجنة القانون الدولي. فهذه اللجنة تألفت من خمسة عشر شخصاً من أهم رجال القانون

(١) *Diario Official* (Mexico), 31/8/1935.

الموقرين والذين يمثلون كل الأنظمة القانونية الأساسية في العالم ـ النظام الإنكليزي ـ الأمريكي، القاري، الأوروبي الشرقي الاشتراكي، الإسلامي، اللاتيني الأمريكي، فضلاً عن المناهج القانونية في الشرق الأقصى والبلاد الإسكندنافية.

بناءً على هذه الهيكلية نذعن وبشكل صحيح، أننا من دون هدف الخرق الفادح للقانون أو أي سوء استعمال للعدالة، يكون ملازماً لعمل اللجنة، لا يمكننا بجرة قلم تجاهل الأسس التي تعترف بها اللجنة.

فهذه الأساسيات لم تأت بشكل عشوائي ونتيجة للتكاسل أو التساهل في العمل.

كانت هذه اللجنة مطلعة على كل الدراسات التي قامت بها عصبة الأمم في هذا الشأن. وكل المعلومات التي توفرها الأمم المتحدة هي في تصرفها. في النهاية، لم توفر اللجنة جهداً أو صبراً في دراسة المشكلة. فهي، بعد أربع وخمس وست وسبع وثماني جلسات ـ استمرت على مدى خمسة أعوام متتالية، ناقشت وجادلت وبحثت فيها ـ أصبحت قادرة على رفع صيغتها القانونية المتعلقة بمسألة عرض البحار الإقليمية إلى المؤتمر. ولكن إلى أي مدى تأثرنا بالعمل الذي حققته اللجنة؟

في ٢٧ نيسان/ أبريل من العام ١٩٥٨، وفي اجتماعنا الختامي، اعتمدنا قراراً ينص على ما يلي:

«إن المؤتمر يبدي كامل الامتنان والاحترام والإعجاب، إلى لجنة القانون الدولي نظراً للعمل الرائع الذي حققته بشأن تدوين القانون الدولي وتطويره وذلك من خلال مختلف مشاريع القرارات والتعليقات ذات القيمة القانونية المهمة».

إذا أردنا التمسك بما قلناه من كلام حول الامتنان والاحترام والإعجاب بالعمل الرائع الذي أنجزته اللجنة، واصفين إياه بذي القيمة القانونية المهمة، كيف لنا أن نتجاهل المبادئ الأساسية التي أعلنتها هذه اللجنة والتخلي عنها؟ كيف لنا أن نتردد في قبول حدود الاثني عشر ميلاً التي أعلنت اللجنة أنها لا تشكل خرقاً للقانون الدولي؟

إذا تطرقنا إلى القيمة القانونية، يجب أن نعترف بها بشكل كبير بخاصة عندما نلتزم بمسؤولياتنا كمؤتمر للقانون. ففي هذا المؤتمر تغيب القيمة الرسمية والسوق السوداء؛ ويتعين أن تصبح قيمنا واحدة وهي ذاتها.

لذلك من المنطقي، بغية إيفاء القيمة القانونية حقها وقيمتها الفعلية، وليس

مجرد الكلام عنها، يجب أن نعتمد صيغة تتوافق والخطوط المنهجية التي اتبعتها اللجنة ـ أي تحديد حدود البحار الإقليمية ضمن مسافة أقصاها اثني عشر ميلاً.

تأتي هذه الصيغة بحد ذاتها على شكل مساومة. فهي تسمح بدرجة معينة من المرونة وصولاً إلى حدّ أقصى لا يمكن تخطيه. فلا يؤثر ذلك على الدول التي تدعم حدود الثلاثة أميال وحدود الأربعة أو التسعة أميال. أما الدول الداعمة للاثني عشر ميلاً، فهي تتمتع بكل الحق بناءً على هذه الصيغة ولا يمكنها بالتالي توسيع حدودها أكثر.

بعيداً عن المرونة، تحمل هذه الصيغة أيضاً ميزةً تمنحها طابعاً عملياً مستَطاعاً والذي من دونه لا تكون أية صيغة قابلة للعمل بها. فمن السائد أن «حدود الاثني عشر ميلاً» تمثل بند تقابل بالنسبة إلى كل دول العالم ـ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. لا ينم هذا التعداد عن أي تصنيف سياسي أو عقائدي. فهذه الدول تمثل مختلف الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن القاسم المشترك في ما بينها، أي قاعدة الاثني عشر ميلاً، هو تطور تاريخي نتج عن عدة عوامل لا نحتاج إلى تفصيلها في الوقت الحاضر. أما وراء هذه الحدود، فتظهر مصالح قائمة بحد ذاتها لا يمكننا أو يجب أن لا تخضع لأي نوع من الخطر. فلا يمكنك أن تتوقع من هذه الدول أن تساوم على مصالحها الوطنية الحيوية. ولن تراها تعمد إلى تقويض مقتضياتها الدفاعية أو الاقتصادية الضرورية. إن كل دولة، تماماً كما أعلن هايد (Hyde) في كتابه حول القانون الدولي، «يجب أن تكون هي الحكم حيال ما يخرق حقوقها وواجباتها»

أما بالنسبة إلى الدول الأخرى التي تعتمد حدود الثلاثة أميال والستة أميال أو التسعة أميال، فصيغة حدود الاثني عشر ميلاً كحد أقصى، لا تنزل بهم أي ضرر. لأن هذه الصيغة ليست تمييزية ولا تشكل شرط إبطال. إنها لا تنكر أية ميزة ممنوحة للآخرين. فالدول الأخرى تستطيع أيضاً أن توسع حدودها إلى اثني عشر ميلاً سواء بهدف المتعة أو لمصلحة ذاتية.

في النهاية، جاءت صيغة الاثني عشر ميلاً على نحو شامل. فهي ترضي الجميع ولا تثير حفيظة أحد. تشتمل هذه الصيغة على كل الحدود المتعارف عليها وبشكل تضامني. في حين يمكن أن تأتي أي صيغة أخرى على نحو حصري وعازل للعديد من الدول. لا يحتاج هذا المؤتمر من جهته، على ما نعتقد، إلى معرفة أن ما هو أقل مشمول في ما هو أكبر وليس العكس. هذه حقيقة رياضية ثابتة وبسيطة وسهلة التذكر.

لكن لا يمكننا الانتهاء من التلميح إلى عامل واحد يشكل، وفقاً لحساباتنا المتواضعة، السبب الأساسي وراء انقسام المؤتمر. ونعني هنا الجانب العسكري للمشكلة.

نحن نعلم أن هذا الجانب، البعيد كل البعد عن محور مناقشاتنا، هيمن عليه الصمت المطلق. فلم تتم الإشارة إليه مطلقاً في منتدى هذا المؤتمر. بل هو تسلل إلى كواليس المؤتمر فحسب. لم يذكره أحد ولكن أكثر من شخص واحد يعملون على أساسه. وهو عامل يستحق الكشف عنه.

إن كل الحدود المذكورة آنفاً تتمتع بجانب عسكري، دفاعي أو هجومي؛ أطلقوا عليه ما تشاؤون من صفات. فهذه صفات لم يستطع حتى التاريخ تحديدها. ولكن صيغة الاثني عشر ميلاً، لأنها خالية من التمييز والتفضيل، تستحيل، بكل ميزاتها وسيئاتها، صيغة مفتوحة للجميع وغير مغلقة أمام أحد. وهي لا تقضي على التوازن القائم أو على أي توازن ولا تحدث خللاً بمواقف وتصرفات الدول بشكل أو بآخر. أما من يشعر أنه مستاء حيال الاثني عشر ميلاً لأنه يدعم الثلاثة أميال أو غيرها، فيمكنه توسيع حدوده إلى الحدّ الأقصى لكي تتلاقى وحاجته العسكرية، إذا ما أراد ذلك. إن التوازن مستمر إذاً من دون أية فرصة لأي دولة لاكتساب أي تفوق.

وأما الذين يستبد بهم أكثر من غيرهم القلق حيال الجانب العسكري فهم آخر من يجب أن نخبرهم بمغزاه. فنظراً إلى الوضع الراهن المهيمن على العالم ونظراً إلى ما سيجري، نحن نعتبر بكل جدية أن الجانب العسكري للبحار الإقليمية هو أبعد كثيراً من أن يؤخذ بعين الاعتبار. إن اهتمام الإنسان وغزوه الفضاء الخارجي، أدى إلى إهمال الفضاء الداخلي فضلاً عن المحيطات. ففي عهد الصواريخ الباليستية المنتشرة بين القارات، أمسى البحر مكاناً بدائياً فقيراً معدما بالنسبة إلى العمليات العسكرية. هكذا نراه نظراً إلى معرفتنا البدائية والفقيرة والمعدمة حول التكتيكات العسكرية والاستراتيجية الحربية.

ولكن مهما كان الوضع القائم، لا ترحم صيغة الاثني عشر ميلاً كحد أقصى، أية دولة دون سواها، حتى على الصعيد العسكري. فمن المنظور العسكري، يمكن أن يجعل «ما تملكه الدول» و«ما لا تملكه» في المؤتمر، حدود الاثني عشر ميلاً كحد أقصى، تصب في مصلحة هذه الدول بالتساوي من دون أية عوائق لأي منها.

في النهاية، دعوني أؤكد لكم أن صيغة الاثني عشر ميلاً تمنح فرصة وحيدة للنجاح في هذا المؤتمر. وهذا الموقف ليس موقفاً متحجراً ناشئاً عن عناد مطلق، بل هو في الجوهر واقع قائم بحد ذاته ونابع عن إدراك وفهم تامين.

في الماضي قاومنا المقاربة الواقعية لأنه بسبب هذا العناد المتواصل تجاه حقائق الحياة الدولية، أخفق كل من مؤتمر العام ١٩٣٠ ومؤتمر العام ١٩٥٨.

اليوم، يقف هذا المؤتمر على المحك ما بين خطر الإخفاق مجدداً وفرصة الخلاص والنجاح. ما نحتاجه في هذه الحالة هو فن الحكم والإدارة وليس سوء الإدارة. فمن خلالنا يلوح في الأفق خيار الفشل الذريع أو النجاح المدوي. لقد أردنا أن نصف الحالة الراهنة بكل وضوح وشفافية لأنها خير دليل على الواقع الذي يهيمن على المؤتمر.

من جهتنا، نحن نميل إلى اختيار النجاح. ولبلوغ هذه الغاية، نتعهد، كما فعلنا في البداية، لدعمنا في هذا المؤتمر، بأن نقدم دعماً من القلب إلى القلب.

الخطاب الثاني

الحجـج المؤيِّـدة لحـدود الاثنـي عشـر ميـلاً

في مستهل خطابنا، ذكرنا بشكل عام المبادئ الأساسية التي يفترض أن توجه المؤتمر من أجل حلّ المهمة المعقدة التي عهدت بها إلينا الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تواتر عدد كبير من الخطابات الجوهرية التي قامت بها مختلف الوفود حول مسألتي عرض البحار الإقليمية وحدود الصيد. في هذا الوقت، قدمت أربعة مشاريع قرارات من قبل الاتحاد السوفياتي والمكسيك والولايات المتحدة وكندا. لذلك، يجب أن نسترعي انتباهكم للتدخل مجدداً في هذا النقاش وعدم التكلم باختصار عن الموضوع؛ بل إعداد المعايير المتوجب على المؤتمر اتخاذها بعين الاعتبار، بشكل ملموس ونهائي، وخلال تقييم الحسنات والسيئات ـ والمؤيدين والمناهضين لهذه القرارات.

نحن نقوم بذلك، لأنه عند البت بشأن قرار أو غيره، على المؤتمر الذي تكتنفه عامةً حرية التصرف والاختيار، أن يتصرف بطريقة حكيمة. فحرية التصرف والاختيار ليست مرادفاً للتصرف الاعتباطي. لا بدّ أن تتسم أعمالنا بالعقل والمنطق وتكون مبنية على أساس متين. لا يمكننا أن نلجأ إلى الادعاء بسيادة الدول وبأنه من حقنا، كيفما اتفق، التعبير عن تفضيلنا لذلك القرار أو ذاك.

إن هذا الموقف، على الرغم من صحته، يقتضي توافر سيادة في الحكم. ولكي يتميز الحكم بالسيادة، عليه أن يرتكز على أسس متوازنة ومعتبرة. مما لا شك فيه أن المشاكل التي نواجهها تتضمن أوجهاً قابلة للنقاش والجدل. ولكننا في النهاية نحتاج إلى العقل والمنطق وحس الإدراك كحكم مطلق. صحيح أن مختلف المصالح الوطنية المتنازع عليها تثقل عقولنا وان المصالح العامة للمجتمع الدولي لها أثرها الخاص أيضاً، لكن المؤتمر في اعتماده قراراً معيناً، مهما كانت طبيعته، يقوى على مواجهة وقائع الحياة الحالية. لا يمكننا، ويجب أن لا نتجاهل الموجات الحالية المعاصرة التي تتسارع لاحتلال مكانةٍ لها على الصعيد الدولي. ويجب أن لا نوقف التاريخ ولا

نستطيع طبعاً. نحن نقف وجهاً لوجه أمام الأفكار الجديدة والمصالح الجديدة وأمام ما هو أكثر من ذلك، أي أمام دول جديدة. على المؤتمر الذي يضع أمامه مصالح المجتمع الدولي، ألا يتجاهل المصالح الوطنية وبخاصة تلك التي تنتمي إلى الدول الحديثة النشوء. وذلك لأن المصالح الوطنية المتناسقة والمتوازنة تشكل في مجموعها نواة مصالح المجتمع المتحضر.

لذلك، دعونا نَرى إلى أي مدى تتلاقى القرارات المطروحة أمامنا مع المتطلبات، وإلى أي مدى تتلاقى مع العقل والمنطق وإلادراك. وإلى أي مدى تلبي تطور القانون الدولي التدريجي؛ وآخراً، إلى أي مدى يمكنها أن تحقق توازناً بين المصالح الوطنية والمصالح الدولية.

مهما كانت هذه القرارات، تظل تمثل في الأساس ميلَين منفصلَين ومميزَين. فهي تمثل مدرستين مستقلتين في التفكير وتظهر نظريتين متنازعتين، وترمي إلى حلين متعارضين. ومن البديهي أن نكتشف ـ وما من عيب في إخفائه ـ أن المؤتمر ينقسم اليوم إلى قسمين ـ قسم مع حدود الستة أميال وقسم مع حدود الاثني عشر ميلاً ـ وكلا القسمين يناضلان من أجل عرض البحار الإقليمية حتى الرمق الأخير ويتحاربان على اصطياد أفضل الحدود لصيد الأسماك.

يمكننا ونحن متمترسون بهذا العمق، كلّ وراء حدوده، أن نعرف مقدماً محصلة هذه المعركة. فإذا أصررنا على مواقفنا وبقينا عالقين بمتاريسنا وتمسكنا بثبات بتفضيلاتنا، لا أحد سيربح، والكل سيخسر. قل إنها ستكون انتصاراً للفوضى العارمة. إذا تسجل هذا النصر المخزي، لا سمح الله، سيكون هذا الكيان المجلس المهيب، قد ساهم في هذا الإنجاز المأساوي، كلّ بحسب سلوكه وطريقة تصرفه.

وهكذا، ولتجنب مثل هذه النصيحة، يترتب على كل واحد منا تحمل واجباته ومسؤولياته. علينا أن نكون على أهبة الاستعداد وبكامل إرادتنا، للتريث والانكفاء والتكيّف مع انفتاح العقل والقدرة على التلقي. ولبلوغ هذا الهدف، علينا أن نتهيأ للتنازل وحتى للاستسلام. لا يمكننا المضي في الانقسام ومواجهة الآخر والرضوخ للعناد والتصلب في الرأي.

وبدلاً من متابعة هذه الرحلة من دون هدف أو نهاية في هذا الطقس العاصف، علينا أن نبحث عن ملجأ في مكان ما ـ لتجنب عدم الوصول إلى أي مكان. علينا أن نبحث عن مرفأ آمن لا يضمر لنا أي نزاع أو خوف أو شك. وعلينا أن نهبّ بغية الوصول إلى السبيل المناسب. ولكن كيف وعلى أي أساس؟ من سيتنازل للآخر؟ مناصرو الستة أميال أم مناصرو الاثني عشر ميلاً؟ نحن، ممثلي حدود الاثني عشر

ميلاً، مستعدون للتنازل. وبالتساوي يجب أن يبدي مناصرو الستة أميال استعدادهم للتنازل.

ولكن عملية التنازل هذه لا يمكن إنجازها من خلال الاستنباط أو سحب اليانصيب. ولا يمكن أن تأتي على نحو استسلام مشروط أو تنازل اعتباطي. دعونا لا نتنازل لبعضنا البعض، بل نتنازل للمعايير الطبيعية ـ معايير العقل والمنطق والحس السليم.

بهذه المقاربة وبالتحضير للتنازل لهذه المعايير المشتركة، نسترعي انتباهكم ليس لدراسة قرارات الستة أميال فحسب بل قرارات الاثني عشر ميلاً أيضاً.

نحن نقترح التعاطي أولاً مع مشروع قرار الولايات المتحدة. ويعود السبب في ذلك، لأن قرار الولايات المتحدة، بكل نياته وأهدافه، يمثل المحور الأساسي لحدود الستة أميال التي رسمها زميلنا الموقر، السفير دين (Dean). أما القرار الكندي الذي يختلف في الفرع، فهو ينشأ عن الجذع نفسه. ولهذا، فإن تحليل قرار الولايات المتحدة يشمل بالضرورة جزءاً كبيراً من الموقف الذي تتخذه كندا.

في حديثه أمام المؤتمر في ١٧ آذار/ مارس، قام رئيس وفد الولايات المتحدة بعدد من التأكيدات لحقائق وقوانين دعماً لقرار الولايات المتحدة المرتكز على حدود الستة أميال. وعليه، يجب التطرق لهذه التأكيدات واحداً تلو الآخر.

بدءاً بتأكيد الحقائق، نقترح أن نشير إلى العواقب التي بحسب الولايات المتحدة ستنشأ في أعقاب مد الحدود إلى الاثني عشر ميلاً.

باختصار، شدد رئيس الوفد الأمريكي على مصاعب الرؤية والإرساء والملاحة والتحليق الجوي.

نحن نطرح هذه الاقتناعات من جانب الولايات المتحدة ونقترح عليها عدم المبالغة فيها. نحن نعترف بأن هذه الصعوبات موجودة. ولكنها ليست منوطة بحدود الاثني عشر ميلاً وليست ملازمة لنظام معين كهذا. فهي موجودة على صعيد الستة أميال أيضاً. أي أن اعتراضات الولايات المتحدة تنطبق أيضاً على حدود الستة أميال بشكل متساوٍ مع حدود الاثني عشر ميلاً. فالقضية ليست سوى مسألة درجات وأرقام فحسب. ولكن الصعوبات أو المشقات، سمّوها كما تشاؤون، ستبقى موجودة. لأن هذه الصعوبات الطبيعية، التي جعل رئيس الوفد الأمريكي الموقر منها قصة كبيرة، يمكن أن تنشأ في أي مكان وبأي طريقة. لأن التغييرات الجوية والوضع النسبي للسواحل يخلف الصعوبات نفسها في أي نقطة من الساحل وبخاصة أنها عوامل لا

يستطيع الإنسان التحكم بها. والبرهان على ذلك، إذ ما من داعٍ للبرهان، يظهر في شبكة المعدات والمساعدات القائمة ضمن حدود الثلاثة أميال.

ولكن هذه المسألة ليست النقطة الحاسمة في الموضوع. وجوابنا على المشاكل التي أثارها مندوب الولايات المتحدة الموقر هو نفسه ـ هذا الجواب الإنساني ـ الجواب الدائم الذي جابهنا به مشاكل التطور الإنساني ـ منذ أن بدأ الإنسان رحلته على هذه الأرض. إن تاريخ التطور الإنساني ليس سوى سجل قديم وطويل من الانتصارات الإنسانية على هذه المشاكل.

فإن من قبيل المعرفة المتاحة للجميع أن التطور الإنساني في كل مرحلة من مراحله، قد جلب العديد من المشاكل التي في بدايتها تبدو وكأنها لا تُذلل. فكل مرحلة يمر بها التطور الإنساني تصطحبها الصعاب. ولم يُعتَق الإنسان، على مرّ التاريخ، من الأعباء الجديدة التي تخلفها اختراعاته. وذلك لأن ابتداع أي تنازل وأي صفة لا بدّ وأن يخلف عدم توافق ووقوع أضرار. دعونا نتحول من الكلام المجرد إلى الأمثلة.

إن الثورة الصناعية، بكل حسناتها، لم تخلُ من المشاكل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولكننا لم ننصح يوماً بإيقاف تطورنا في ميدان الصناعة. وإليكم مثلاً الزراعة الآلية ومنافعها الهائلة ونتائجها الضخمة. فهي خلفت على الرغم من ذلك مشاكل خطيرة في حياتنا المدنية والريفية. ولكننا في الوقت نفسه، لم نفكر ولو للحظة في التخلي عن الثور والمحراث القديم.

واليكم مثلاً وسائل النقل الحديثة التي أوصلت كل هذه الوفود إلى هذا المؤتمر بكل راحة وسهولة. فهي سببت ضرراً لأصحاب الجِمال والحمير. ومع ذلك، لن يجرؤ أحد في هذا المؤتمر على القول إنه يجب علينا العودة إلى عصر الجِمال والحمير!

ومن ثم، ما من سبب وجيه يدعو، لمجرد وجود بعض الصعوبات، إلى عدم توسيع حدود استعمال البحار الإقليمية أو توسيع نطاق استغلالنا لموارد هذه البحار. لا بل يجب، نظراً للتطور العلمي والتكنولوجي والمعرفي، ألا نحول دون استخدام سواحلنا وصولاً إلى حدود الاثني عشر ميلاً وذلك في سبيل الأفضل لمصالحنا ـ ولإطعام شعوبنا والارتقاء بمستوى المعيشة والقضاء على أسباب البؤس والأمراض والفقر في كل أرجاء العالم.

في زمن التاريخ البدائي، واجه الإنسان العديد من الصعوبات ووجد نفسه غير قادر على استعمال شبر واحد من سواحله. ولم تشكل هذه المشاكل عائقاً أمامه. بل ارتقى إلى مستوى التحدي وانتصر على هذه المصاعب؛ وبدأ عمله على الساحل. لو لم

تنجح مساعي الإنسان في مقاومة هذه المصاعب، لما استطاع مناصرو الثلاثة أميال الاستمتاع بذرة واحدة من تلك الثلاثة أميال الشهيرة. دعونا إذاً لا نتكلم عن الصعوبات في زمن يسجل فيه الإنسان نجاحاً يوماً بعد يوم.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الصعوبات المالية أو التقنية التي ألمح إليها مندوب الوفد الأمريكي، تحتاج إلى ردّ كل الدول. فهذه ليست ضرائب يمكن جبايتها بأية وسيلة. كما أن حدود الاثني عشر ميلاً ليست انتدابية ولا مباشرة. فهي حق ـ وليس واجباً. لا بل هي تنم عن حرية تصرف وليس عن إلزام وإكراه. تستطيع كل دولة أن تختار ما تريد وفقاً لحاجتها الضرورية ولمقدرتها. كما تستطيع أن تحدد أية حدود تريد كعرض للبحار الإقليمية وصولاً إلى حدود الاثني عشر ميلاً كحد أقصى، ولها كل الحق بتغيير هذه الحدود من وقت إلى وقت آخر، ولكن ضمن الحد الأقصى المذكور. إن حدود الاثني عشر ميلاً ليست إلزامية، ولكن لا بدّ من تدوين الحق بالتوسيع إلى هذا الحدّ الأقصى في قانون الدول لكي تتمكن أية دولة من ممارسة هذا الحق الآن وفي أي وقت آخر.

ننتقل الآن إلى سلسلة التقييم القانوني الذي قام به مندوب الولايات المتحدة، علماً أن بعض الوفود قد أيدت هذا التقييم.

في الواقع، وُصف اقتراح الولايات المتحدة كوسيلة خلاص من قاعدة حدود الثلاثة أميال، ولكن بما أنه أخفق في الحصول على الأغلبية الضرورية، عاد كل مناصري الثلاثة أميال إلى مواقفهم السابقة.

ونتساءل هنا، لماذا يجب حشر هذه النقطة في الجلسة الحالية من مناقشاتنا، إلا إذا كنا في حرب نفسية؟ إنها محاولة للعودة بالزمن إلى الوراء، إلى ما وراء التاريخ. وعليه، من البديهي أن يصعق من في المؤتمر إذا سمحنا لأنفسنا بالانجراف إلى الوراء، في حين أخذنا على عاتقنا مهمة تطوير القانون الدولي تطويراً تدريجياً. في المؤتمر الأول، لم تعد حدود الثلاثة أميال موجودة. ونفضل عدم الرجوع إلى هذه النقطة. ولكن لسوء الحظ حاول بعضهم في هذه الجلسة إعادة الحياة إلى مفهوم دخل في سُبات عميق ودائم.

نحن نقول «سُبات دائم» لأن هذا المفهوم في حياته القصيرة، تعرّض إلى العديد من الآفات وخلق عديداً من النزاعات والاختلافات. ولم يعترف به كقاعدة قانونية بشكل دولي أو حتى لم يوافق عليه بشكل صريح. إن كل ما في الأمر هو أنه اعتمد بطريقة غير شرعية وتعرض إلى كثير من الانتهاك من قبل الذين اعتمدوه. في الواقع لم يتم، على الصعيد الدولي ومنذ أن تحول القانون الدولي إلى علم قائم بحد ذاته،

التوافق على أي معادلة خاصة بترسيم حدود البحار الإقليمية. إن حدود الثلاثة أميال شكلت عنصراً واحداً من كل الحدود المطروحة ولم تؤخذ يوماً كحدّ أقصى لا يمكن تخطيه. وفي المؤتمر الأول، رصدنا مختلف أنظمة تحديد الحدود المعتمدة في الدول المختلفة؛ ولكن بما أن موضوع الثلاثة أميال أُثير مجدداً، من الضروري توسيع المسألة بعض الشيء. وعليه، سنلتزم ببعض الأمثلة:

بموجب بلاغ صادر في ١٣ حزيران/ يونيو من العام ١٦٩١، أراد ملك الدانمارك أن يشمل مجاله البحري المنطقة «التي تقع ضمن صلاحياته وعلى مرأى من ساحله «ـ وقدرت هذه الحدود بمسافة أربعة أو خمسة فراسخ من الجزر بعيداً عن الساحل.

في مناقشاتها مع الدانمارك في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٦١، اقترحت فرنسا من خلال بيان ألقاه الوزير الفرنسي دو لا مارين (de la Marine)، أن يحظى الساحل النرويجي بحدود مسافتها فرسخين، وصولاً إلى ترونديم (Trondhjem)، وبمدى أكبر إلى جوتلاند (Jutland).

في بريطانيا العظمى، بدأت مجموعة قوانين الأفعال الطافية (Hovering Acts) بمراقبة منطقة الجمارك على مسافة فرسخين من الشاطئ (١٧٣٦، ٩ Geo II، م. ٣٥). ومن ثم تصاعدت هذه المسافة تدريجاً إلى أربعة فراسخ (٢٤ Geo. II، م. ٤٧) وصولاً في ما بعد إلى مسافة ثمانية فراسخ.

في العام ١٨٦٤، في قضية ألاباما (Alabama) المعروفة، قال وزير الخارجية الفرنسية في مقابلة له مع نظيره الأمريكي، إن «المسافة التي إليها... توسع... الحق الحيادي من الساحل، لم يُفصل فيها وإن السبب وراء القواعد الأخرى التي جعلت من حدود الثلاثة أميال حداً أقصى يصل مداه إلى مدى طلقة مدفعية، لم يعد موجوداً...»

في عدد من المعاهدات التجارية المبرمة بين فرنسا وإسبانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، اعتمدت مسافة الفرسخين. واستمرت هذه المسافة في الممارسة الإسبانية إلى وقت كبير لاحقاً.

وفي نزاع دانماركي ـ هولندي في العام ١٧٤٠، حول الاصطياد في سواحل آيسلندا دافعت الحكومة الدانماركية عن الادعاءات المرتكزة على القانون الخاص بهم والذي يعتمد على حدود الأربعة فراسخ ـ وهذه كانت وجهة نظر استمرت الدانمارك في تطبيقها على صعيد الاصطياد وصولاً إلى العام ١٨٣٦. أصرت الدانمارك على حدود الأربعة فراسخ لأنها شكلت بالنسبة إليها مصلحة تاريخية، آخذةً علماً بحدود

الثلاثة أميال وبالتفسير القائم على المدى المدفعي. وفي هذا الصدد، قال الدبلوماسي الهولندي في ذلك الوقت، إنه: «لا يصدق وجود أي مدفع في العالم يستطيع أن يصل إلى مسافة فرسخ واحد فكيف الحال بأربعة فراسخ؟». إذا أمكن أن يبعث هذا الدبلوماسي إلى الحياة مجدداً بقدرة قادر ليقول في هذا المؤتمر وفي عصرنا هذا، ما قاله سابقاً عن المدى المدفعي، لن يحاول كثيرون ممن بيننا إعادة حدود الثلاثة أميال إلى الصورة مجدداً.

أما بالنسبة إلى آراء خبراء القانون الدولي والمحامين، فمن الملاحظ أن الاختصاص الدولي في هذا الشأن واضح وضوح الممارسة الدولية التي أشرنا إليها.

في العام ١٧٤٠، أعلن كاساريغيز (Casaregis) وهو مؤلف إيطالي ضليع في موضوعه، موافقته على قاعدة حدود الثلاثة أميال المعتمدة على مبدأ المدى المدفعي، ولكنه اعترف في الوقت نفسه بحدود المئة ميل وذلك لغايات اختصاص جنائي ومدني.

في العام ١٧٤٦، نشر آبرو (Abreu) بحثاً إسبانياً ينصح فيه بالسيادة البحرية على مسافة تصل إلى ١٠٠ ميل كخط مستقيم، وذلك في حالة الدول التي مثل إسبانيا، لديها مرافئ على المحيط. أما في حالة البحار الأكثر ضيقاً، فقال إنه يمكن تحديد الاختصاص بمسافة فرسخين.

في العام ١٧٦١، أعلن فالان (Valin)، مستشار الملك في روشيل (Rochelle) في فرنسا، في تعليقه على القوانين البحرية في فرنسا، أنه «في ما يخص مسافة الفرسخين، يكون البحر ملكاً تاماً لجلالة الملك على السواحل المجاورة». ولكنه أضاف أن الملكية التامة للبحر يمكن توسيعها لغايات الاختصاص وصيد الأسماك، إلى مسافة أكبر ومن خلال معاهدات خاصة. وفي الإشارة إلى قاعدة الثلاثة أميال المرتكزة على المدى المدفعي، فصّل فالان مختلف الحدود المرتكزة على ١٠٠ ميل و٦٠ ميلاً ومسافة يومي السفر ومسافة المدى البصري.

في العام ١٧٨٣، تولى كل من إيميريغون (Emerigon)، في «معاهدة الضمانات» (Traité des Assurances) ومارلان (Merlin) في مقاله «البحر» (Mer) عام ١٧٧٧، وهما من أهم المدونين الفرنسيين للقانون البحري، بالدفاع عن حدود الفرسخين.

وفي العام ١٧٨٩، أشار دومارتينز (De Martens) في كتابه **موجز القانون العام** *(Précis du droit des gens)* إلى حدود الثلاثة أميال كقاعدة متفق عليها كحد أدنى،

ولكنه قال إن المعاهدات لحظت في بعض الأحيان توسيعاً لهذه المسافة بقدر ثلاثة فراسخ.

وفي العام ١٨٩٤، وخلال اجتماعه في باريس، قرر معهد القانون الدولي وجوب توسيع حدود المياه الإقليمية إلى مسافة ستة أميال بحرية، وأن دولة الحياد في حالة الحرب هي من تحدد منطقة الحياد بمسافة تتعدى الستة أميال بناءً على المدى المدفعي ولكل غايات الحياد.

ولكن يجب النظر في هذا التوسيع، لأنه لم يُؤيَّد بسبب منطقة الحياد فحسب، بل بسبب تقدم وتطور الأسلحة. أما فيلد (Field)، فقد قال في قانونه الدولي ما يلي: «بما أن مدى الطلقة المدفعية يمكن أن يصل الآن إلى أكثر من فرسخين، سيكون مجدياً لو تم توسيع الحدود الإقليمية وفقاً لذلك». وأما بيريلز (Perels)، في عمله المعروف في القانون الدولي فيقول «إن توسيع (البحار الإقليمية) يعتمد على مدى الطلقة المدفعية في المرحلة الزمنية المحددة. وهو كذلك في تلك المرحلة الزمنية المحددة بالنسبة إلى كل السواحل».

يمكننا المتابعة في عرض الأمثلة القانونية في هذا الميدان. ولكن هذا القدر يكفي لإظهار أنه منذ بروز مفهوم البحار الإقليمية، لم تتوافر أية قاعدة متفق عليها في القانون الدولي وتحدد عرض البحار الإقليمية. فقد شهد هذا المفهوم اختلافاً في الممارسة الدولية وعدداً من المعاهدات السابقة ومن مدونات رجال القانون ـ وهذه المصادر هي المصادر الأساسية لقانون الدول. وما من شك أن حدود الثلاثة أميال طُرحت في هذه المصادر وغالباً ما تم الإشارة إليها كحد أدنى من الحدود. ولكن طُرحت في المقابل حدود أخرى مثال ٦٠ ميلاً و١٠٠ ميل وأربعة فراسخ وثلاثة فراسخ وفرسخين. ولعل ما يثير الاهتمام هو أن مناصري هذه الحدود غالباً ما تجاهلوها. فلم تتوفر إذاً الحالة القانونية على صعيد هذه الحدود ـ ولم تتوفر أية قاعدة قانونية خاصة بذلك في القانون الدولي. فسادت الفوضى، ما دفع بأزوني (Azuni)، وهو مؤلف إيطالي مرموق ذُهل للاختلاف الحاصل، إلى اقتراح عقد مؤتمر للدول البحرية الكبرى بغية إبرام معاهدة حول هذا الموضوع.

لقد أعدنا عرض وجهة نظر رجل القانون الإيطالي الموقر مع العلم أن إشارتنا السابقة إلى أنزيلوتي (Anzilotti)، وهو أيضاً رجل قانون إيطالي مرموق، قد أثارت حفيظة مندوب إيطاليا الموقر. ففي خطابنا الافتتاحي، أشرنا إلى وجهات نظر أنزيلوتي وهو شخص لامع ليس في إيطاليا فحسب، بل في العالم أجمع. تتوافر هذه الآراء في كتاب أوبنهايم (Oppenheim)، المجلد ١، الطبعة الثامنة، ص. ٤٩٠،

الملاحظة رقم ٢ في الحاشية، حيث ورد أن أنزيلوتي «يعتبر أن ما من قاعدة في القانون الدولي قد تطورت لتحل محل الشواطئ المهجورة». هذا ما قلناه حرفياً في خطابنا الأول.

ومن ثم فإن تهمة عدم الأمانة التي وجهها إلينا مندوب إيطاليا، تفتقر بحد ذاتها إلى الأمانة. نحن ندين بهذا التفسير للمندوب الإيطالي على الرغم من أنه أشار إلى خطابنا معتبراً إياه بعيداً كل البعد عن قواعد السلوك والكياسة المعترف بها في المؤتمرات الدولية.

فليكن. إن اقتراح أزوني لعقد مؤتمر حدث في العام ١٧٩٥؛ وها نحن نأتي في العام ١٩٦٠، أي بعد حوالى ٢٠٠ عام لندعي في هذا المؤتمر أن حدود الثلاثة أميال هي قاعدة موجودة في القانون.

دعماً لهذا الادعاء، شدد رئيس وفد المملكة المتحدة، في خطابه أمام المؤتمر، على هذه النقطة ولكن من منظور آخر. ففي رأيه أن هذا المؤتمر كاد أن يكون من غير جدوى لو أن القانون الدولي يعترف أساساً بحدود الاثني عشر ميلاً. وأضاف قائلاً «يجب أن لا نكون هنا إذا اقتصر الأمر على هذه القضية». نحن لا نود أن ندخل في جدال قانوني مع رئيس وفد المملكة المتحدة واغتنام فرصة كونه شخصاً عادياً في ميدان القانون. فحضرة السير جيرالد فيتسموريس (Gerald Fitzmaurice) هو الرجل الصحيح الذي يستطيع المرء مجادلته في هذه المسألة. ولكن رئيس الوفد استخدم حجة ملفتة عندما قال بعدم وجوب حضورنا إلى المؤتمر «طالما أن حدود الاثني عشر ميلاً هي قاعدة قانونية موجودة أصلاً». إنها حجة ذكية من دون شك. ولكننا نخشى ألا تكون في غاية الذكاء. لأننا نستطيع القول في السياق نفسه، إنه «إذا كانت حدود الثلاثة أميال قاعدة قانونية، وجب ألا نكون هنا». بالحجج البريطانية يُهزم الجدال البريطاني!

في ما يخص حدود الثلاثة أميال، يتواتر جانب آخر من المسألة ويلقي الضوء على القرار الأمريكي الذي لا بدّ من دراسته. ففي خطابه أمام المؤتمر أعلن زميلنا من الوفد الأمريكي أن «الولايات المتحدة تلتزم ولطالما التزمت بهذه الحدود، أي حدود الثلاثة أميال، ولهذا السبب ستواصل الالتزام بها ما لم يتم التوصل إلى اتفاق في هذا المؤتمر».

هذا إعلان خطير من دون شك، وبخاصة أنه يأتي من دولة كبرى مثل الولايات المتحدة وعلى لسان شخصية فذّة مثل رئيس وفد الولايات المتحدة. في حال تجسد هذا الإعلان فهو سيؤدي حتماً إلى منح القرار الأمريكي دعماً كبيراً. وهو حتماً سيؤثر في

تفكيرنا وفي تصويتنا إذا كنا سنفكر ونصوت بحسب الوقائع، والوقائع فقط لا غير. بالإضافة إلى ذلك، إذا اتضح أن تأكيدات زميلنا من الوفد الأمريكي هي من الوقائع ولا شيء غير الوقائع، سنقترح بكل تواضع أن قرار الولايات المتحدة يستحق اعتماده ليس بتصويت الأغلبية بل بالإجماع. ونحن كمناصرين لحدود الاثني عشر ميلاً سنتحضر حينئذٍ للتخلي عن موقفنا وتأكيد اعتماد قرار الولايات المتحدة أو توأمه القرار الكندي.

لذلك، دعونا نتوقف لبرهة لدراسة الوقائع، ليس من منظورنا نحن بل من منظور الولايات المتحدة بحد ذاتها. لنبدأ من البداية ـ منذ بروز الولايات المتحدة كدولة سيدة مستقلة ولنتناول الوقائع بحسب ترتيبها الزمني.

في معاهدة السلام في ٣ أيلول/ سبتمبر من العام ١٧٨٣، المبرمة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة، تم تعريف تخوم الولايات المتحدة على أنها «تشمل كل الجزر ضمن مسافة عشرين فرسخاً من أي جزء من شواطئ الولايات المتحدة»

وفي ما يتعلق بالفعل العدائي الذي اقترفته سفن القرصنة الفرنسية قرب ميناء تشارلستون بولاية كارولينا الجنوبية (Charleston, S. C)، في نهاية القرن الثامن عشر، شدّد على «وجوب الالتزام بمبدأ ضرورة توسيع حدود أرض الحياد وصولاً إلى خط تدفق الخليج حيث يشكل هذا الأخير تخماً وطنياً، ولا نعاني بالتالي من أي فعل عدائي».

في قضية الكنيسة ضد هوبارت (Church vs Hubbart) في العام ١٨٠٤، أعلنت المحكمة العليا الأمريكية أن باستطاعة أي دولة أن توسع نطاق تدابيرها الوقائية في البحار الإقليمية كلما دعت الظروف المنطقية، بالإضافة إلى ذلك، وفي برقية رسمية بتاريخ ١٧ آذار/ مارس عام ١٨٠٦، إلى مبعوثي الولايات المتحدة في لندن، أعلن وزير الخارجية، مشيراً إلى منطقة الحياد، ما يلي: «في الدفاع عن هذه المسافة، ونظراً لحدود الولايات المتحدة وضحالة سواحلها والعلامة الطبيعية التي يجسدها مجرى تدفق الخليج، يبدو من عين العقل أن نتوقع حصانة للمساحة الموجودة بين هذه الحدود والشاطئ الأمريكي. ولكن على الأقل يجدر التشديد على وجوب أن تتناسب حدود حصانة الحياد مع ادعاءات (الأربعة فراسخ) التي أصرت عليها المملكة المتحدة في محيط أرضها . . .»

في العام ١٨٠٧، سمح لرئيس الولايات بطلب القيام بدراسة ل «سواحل الولايات المتحدة ضمن مسافة عشرين فرسخاً ـ أي ستين ميلاً بحرياً».

أما الفقرات ٢٧٦٠ و٢٨٦٧ و٣٠٦٧ من أنظمة الولايات المتحدة القانونية والمعاد النظر فيها، فهي تحدد حدود اختصاص ضباط الجمارك بمسافة اثني عشر ميلاً بحرياً.

وفي مذكرة تعود إلى تاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٨٦٢، موجهة إلى إسبانيا، قال وزير الخارجية الأمريكي ما يلي: «هذه الحدود (حدود الثلاثة أميال) اقترحها سابقاً خبراء قانون كل الدول البحرية ـ في حين ليست كل الدول مجبرة على الموافقة أو الالتزام بهذه القاعدة في حال أرادت تحديد حدودها..»

وأضاف وزير الخارجية أنه «في حال نجحت أي دولة في تحديد حدود أوسع لها، يكون ذلك قد تم من خلال ممارسة القوة البحرية ويشكل بالتالي استثناءً...»

بعد مرور عام واحد، أي في ١٠ آب/ أغسطس من العام ١٨٦٣، وبالإشارة إلى الموضوع نفسه في بيان موجه إلى إسبانيا، قال وزير الخارجية ما يلي: «(إسبانيا) تشدد على أن هذا المبدأ (أي حدود الثلاثة أميال) له استثناءاته وأن بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة، اعتادت الادعاء وممارسة سلطة أوسع؛ وعلى الرغم من الاعتراف بهذا الواقع، لا يبدو... أنه حاسم لمصلحة ادعاء إسبانيا». نحن نسترعي انتباهكم إلى هذه الجملة حيث يعترف وزير الخارجية بأن الولايات المتحدة اعتادت الادعاءات وممارسة نطاق سلطة أوسع.

وفي مذكرة للقائم بالأعمال البريطاني، في ١٦ أيلول/ سبتمبر من العام ١٨٦٤، أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى الحجة الإسبانية قائلاً «إن التحسن العصري للأسلحة يجعل حدود الفرسخ البحري القديمة غير ملائمة». وأضاف «أن الولايات المتحدة التزمت في زمن الحرب الحدود نفسها التي تمتعت بها في زمن السلم ونظراً لموقفها التقليدي المتحرر من حقوق الحياد، وهي لا تمانع في التوصل إلى تفاهم حول المسألة الجديدة التي أثيرت عقب تطور الأسلحة».

في العام ١٨٧٤، وخلال المفاوضات بين الولايات المتحدة والنمسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا بخصوص قواعد الصيد، أُعلن إنه إذا لزم تحديد البحر الساحلي بموجب الاتفاقات الدولية، تقدر حدود أعالي البحر بأربعة أميال كحد أدنى.

وفي المعاهدة بين الولايات المتحدة والمكسيك، في ٢ شباط/ فبراير من العام ١٨٤٨، أعلن أن خط التخوم في خليج المكسيك وبين البلدين هو على مسافة تسعة أميال من الساحل.

وفي خطاب في ١٥ شباط/ فبراير من العام ١٨٩٦، أعلنت الولايات المتحدة أن «هذه الحكومة لن تعارض التوصل إلى اتفاق يقضي بتوسيع حدود الاختصاص الإقليمي لكل دولة من الساحل، مسافة ستة أميال بحرية».

وأما المستشار كينت (Kent) فأكد، نظراً لطول خط السواحل الأمريكية، أن الولايات المتحدة يمكن أن تدعي السيطرة على المياه التي تقع ضمن الخطوط الممتدة من كيب آن (Cape Ann) إلى كيب كود (Cape Cod) ومن نانتوكيت (Nantucket) إلى مونتوك بوينت (Montauk Point) وإلى (Capes of Delware) ومن جنوب (Cape of Florida) (Cape of Florida) إلى ميسيسيبي (Mississipi)؛ أي أن تسيطر على جزء كبير من المياه مما يدعونا إلى عدم تسمية هذه المياه مياه الإقليمية الأمريكية بل محيط الولايات المتحدة الإقليمي.

في العام ١٩١٥، لاحظ وزير الخارجية لانسنغ، خلال معالجة مسألة المياه الإقليمية، «وجود بعض الأسباب التي قدمها مدوّنو القانون الدولي، من وقت إلى آخر خلال مناقشة هذه المسألة، حول لماذا يتعين على الدول البحرية أن تعتبر توسيع حدود الثلاثة أميال أمراً مفروغاً منه نظراً للتحسن الكبير الحاصل على صعيد الأسلحة وللمسافة الموسعة التي من خلالها يمكن الدفاع عن حقوق هذه الدول».

تتوافر بعض المقتطفات فقط من محفوظات الولايات المتحدة حول هذه المسألة. وتظهر هذه المقتطفات من دون أدنى شك أن حدود الثلاثة أميال هي صيغة واحدة من العديد من مقاييس عرض البحار الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، هي تبين أن الوثائق الأمريكية الرسمية لا تلحظ حالياً ولم تلحظ يوماً أية حدود ثابتة لعرض البحار الإقليمية. هذه الأحداث التي اقتبسناها تعكس أن مسألة البحار الإقليمية غرقت في محيط من الاختلاف والغموض وعدم التماثل.

ولكننا نلاحظ أن أقوال الولايات المتحدة الرسمية ليست ملزمة للمؤتمر ولكنها تلزم الولايات المتحدة بحد ذاتها، ويجب أن تعدل قرارها. وبموجب قواعد الثبات والإغلاق الحكمي لا يمكن الأخذ في هذا المؤتمر بتأكيدات الولايات المتحدة ولا بقرارها.

لكن يبدو أن السفير دين (Dean) على الرغم من علمه بالمواقف المتعارضة للولايات المتحدة حول هذه القضية، اختار حقبة زمنية واحدة ومحددة فحسب، واتخذها ركيزة لموقفه من حدود الثلاثة أميال. وفي تقديمه للقرار أمام المؤتمر، استرعى زميلنا الأمريكي انتباهنا إلى أن توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) هو الذي حدد في العام ١٧٩١ حدود الثلاثة أميال. وعليه، من العدل الحكم على الموقف

هذا من المنظور الذي اختاره هو. فلنَر إلى أي مدى سيساعد توماس جيفرسون قرار الولايات المتحدة.

مهما بدا الموضوع صغيراً، لا بدّ أن نصحح أنّ جيفرسون لم يتخذ أي موقف حيال هذه القضية في العام ١٧٩١. حري بزميلنا الأمريكي أن يصحح هذا الأمر وأن يسعد لتصحيحه. فإن ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٧٩٣ هو التاريخ الذي اتخذ فيه جيفرسون لأول مرة موقفاً حيال القضية. وبما أن الولايات المتحدة اختارت هذا المثل كمصدر لها، سنقوم بإيراد كلمة جيفرسون حول القضية. علينا أن نعرضها أمام المجلس كاملةً. قال جيفرسون، موجهاً كلامه إلى الوزراء البريطانيين والفرنسيين، ما يلي:

«إن رئيس الولايات المتحدة، وقبل اتخاذ القرار النهائي حول ماهية المسافة المفترض على الولايات المتحدة ممارستها للحماية الإقليمية بدءاً من شواطئنا، رأى من الملائم الدخول ودياً في مؤتمرات وتفسيرات مع الدول الكبرى المهتمة أساساً بالملاحة البحرية على سواحلنا والاعتماد على المناسبات الملائمة لذلك. ويجد أنه من الضروري في هذا الوقت، تحديد بعض المسافة تحديداً مؤقتاً للحكومة الحالية المعنية بهذه المسائل. وأنتم مدركون أن آراءً وادعاءات مختلفة تم تقديمها بخصوص هذا الموضوع. إن أكبر مسافة تم التوافق عليها بين الدول في أي وقت معين هي مسافة امتداد نظر العين التي تصل إلى عشرين ميلاً؛ أما أصغر مسافة ادعتها أي دولة، على ما اعتقد، فهو أقصى ما يمكن الطلقة المدفعية الوصول إليه. وتقدر هذه المسافة عادة بحوإلى فرسخ واحد. كما برزت عدة مسافات متوسطة ولاقت مسافة الثلاثة فراسخ بحرية دعماً كبيراً لمصلحتها. ولكن طبيعة ساحلنا المميزة في بعض أجزائه لأنها لا تسمح بمرور سفن كبيرة قرب الشواطئ، تخوّلنا التمتع بهامش أكبر لحماية الملاحة أكثر من أي دولة أخرى».

قام الرئيس، بعد ترك مسألة تحديد المسافة النهائية لمناقشات مستقبلية، بتحديد «في الوقت الحاضر» مسافة «فرسخ واحد أو ثلاثة أميال جغرافية من الشواطئ».

وعليه تحمل كلمة توماس جيفرسون الكثير لتقوله إلى المؤتمر. فهي ليست مجرد وسيلة تشير إلى مسألة الثلاثة أميال فحسب. بل هي وثيقة تكشف عن الوضع الدولي للبحار الإقليمية في القرن الثامن عشر. باختصار، تقضي كلمة جيفرسون بالنقاط التالية:

(١) إن تحديد المسافة النهائية يجب أن يتم في مؤتمرات ودية.

(٢) إن مختلف الآراء والادعاءات تتوفر فعلاً حول الموضوع الحد الأقصى المتمثل بالاثني عشر ميلاً والحد الأدنى المتمثل بفرسخ بحري واحد؛ وإن موافقة الدول على هذه الحدود تمت وفقاً لهذه المسافات.

(٣) إن بعض المسافات المتوسطة لاقت بعض الإصرار في حين لاقت مسافة الثلاثة أميال دعماً كبيراً لمصلحتها.

(٤) إن الولايات المتحدة، وبانتظار الاتفاق النهائي في المؤتمرات الودية، اختارت مؤقتاً مسافة الثلاثة أميال.

أصبح من الواضح أن كلمة جيفرسون تأتي على قضية الولايات المتحدة كما جاءت في المؤتمر. نحن نشكر زميلنا من الولايات المتحدة لأنه استرعى انتباهنا إلى هذه الكلمة لأنها وبكل بساطة تدعم موقف مناصري الاثني عشر ميلاً.

يبدو وكأن جيفرسون يعيش ويجادل وينصح معنا في هذا المؤتمر الذي يبت بكل القرارات المرتكزة على الاثني عشر ميلاً. فالموقف الذي عالله في العام ١٧٩١ ـ هو الموقف نفسه الذي يهيمن على المؤتمر الآن في العام ١٩٦٠. وهو تحدث عن مؤتمر ودي، فيما نحن الآن في مؤتمر ـ نتمنى أن يكون ودياً. كما أنه تحدث عن عدم الفصل في القانون وهذا هو السبب الذي اجتمعنا من أجله في لاهاي ونجتمع من أجله هنا في جنيف وربما سنجتمع من أجله في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، عدد جيفرسون مسافات حدود البحار الإقليمية التي تراوحت ما بين ثلاثة أميال وتسعة أميال وعشرين ميلاً ـ في حين شكل الحد الأقصى المتمثل بحدود الاثني عشر ميلاً تجسيداً متواضعاً لحساباته. يجب أن لا نأخذ بسخرية أن جيفرسون هو داعم للقرار المطروح من قبل الاتحاد السوفياتي. إن كل ما تبقى لنا، بمن فينا الولايات المتحدة، هو الالتزام بأقوال جيفرسون وبكل المبادئ التي يناصرها بصفته من الآباء المؤسسين البارزين للولايات المتحدة.

لكن لا بدّ من التنبه إلى جانب مهم ذي طابع أساسي ودستوري ويستحق أخذه بعين الاعتبار.

نحن لسنا بمفردنا. هذا مؤتمر للأمم المتحدة ومنعقد بموجب قرار منها (١١٠٥ الدورة الحادية عشرة) أي إننا لا نتمتع بحرية التصرف المطلقة مهما كانت حكيمة وقضائية، بل نحتاج لتزويدنا بالتوجيهات الضرورية. ففي المقطع ٢ من الجزء العملي للقرار، قررت الجمعية العامة أن «. . . يجب دعوة المؤتمر الدولي لخبراء القانون، إلى دراسة قانون البحار وأخْذه ليس فقط من الوجهة القانونية فحسب بل من الوجهة التقنية والبيولوجية والاقتصادية والسياسية للمشكلة. . . .».

وعليه، إن أي قرار يُطرح أمام المؤتمر يجب أن لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية من المشكلة فحسب، بل الجوانب الاقتصادية والسياسية منها أيضاً. فالجوانب القانونية تم إظهارها من جانب مناصري حدود الاثني عشر ميلاً. ولكن ماذا عن

الجوانب الاقتصادية والسياسية؟ إن أي قرار يصدر عن المؤتمر حول هذه المسألة سيكون مخالفاً لقرار الأمم المتحدة إذا لم يأخذ بعين الاعتبار كل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية. دعونا نَرَ إذا كانت القرارات الحالية تلتقي مع هذه المعايير.

من بين كل الوفود الحاضرة في المؤتمر، تخطى السيد هير (Hare)، رئيس وفد المملكة المتحدة، الجميع منا في معالجة هذه القضايا بصراحة ووضوح. فهو عرض بالتفصيل الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية للقضية، تاركاً الأمور القضائية لنائبه. دعونا نَرَ إذاً ما جاء به السيد هير قبل إصدار أية أحكام.

بدءاً بالجوانب السياسية، يجب أن نصرح أنه مهما كانت الحدود التي ندعمها، نقول بكل تواضع إنها ليست، ولم تكن يوماً، من صنع الدول. فمنذ قرون مضت، لم تمثل هذه الحدود سوى إرادة إمبراطور أو اثنين وملك أو اثنين. في ذلك الوقت لم يكن هناك وجود لأسرة الأمم. فملوك ذلك الزمان الذين تصفهم الكتب بملوك الدول البحرية الكبرى، رسمت سواحلها وسواحلنا أيضاً. وبحسابات قاسية تمثل سواحلنا حالياً سواحل حوالى سبعين دولة كاملة السيادة والاستقلال.

لنأخذ آسيا وأفريقيا، أقدم قارتين في العالم كمثال، حيث أكبر كثافة سكانية، وحيث تلامس الشواطئ كل المحيطات والبحار ـ من رسم حدود هاتين القارتين؟ ولا حتى أفريقي واحد أو آسيوي واحد. فعندما وضعت هذه الحدود لم تكن تمثل آسيا وأفريقيا سوى مفردات جغرافية وحسب. وفي ذلك الوقت لم تتوافر الدول الآسيوية أو الأفريقية وبالتالي لم يتوافر الكيان الأفريقي أو الآسيوي. لحسن حظ البشرية أن الأمر تغير. ففي مؤتمر لاهاي، حضرت ٤٢ دولة. ولكن بعد تعداد الدول التي نعترف بها ارتفع عدد الدول إلى ٨٧ دولة، على الرغم من عدم مشاركة بعض الدول الأخرى مما يشكل مجموع دول العالم. ولكن لتشكلَ جزءاً من قانون الدول، على هذه الأخيرة أن تعدّ قاعدة قانونية. فاتفاق الدول البحرية الكبرى ليس قانوناً، علماً أن هذا الاتفاق لطالما شكل اختلافاً.

كل ما تقدم يصب في خانة تفسير لماذا تكافح دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتحديد حدود بحارنا الإقليمية بمسافة اثني عشر ميلاً. الآن وبعدما حصلنا على الحرية، نرفض بكل بساطة الحدود الموضوعة نيابةً عنا وأثناء غيابنا وعندما كانت أراضينا وبحارنا خاضعة للهيمنة والاستعمار. لقد حررنا أرضنا وحان الوقت لنحرر بحرنا.

أما في ما يتعلق بمسألة الأمن، فأطلق ممثل وفد المملكة المتحدة الموقر، في محاولة منه لدعم قرار الولايات المتحدة، سلسلة تأكيدات حملت طابع الجدية

والخطورة. فهو ادّعى أن الأمن المرتكز على توسيع حدود البحار الإقليمية هو مفهوم خاطئ وأن نطاق المياه الواسع، في الشروط المعاصرة للحرب، لا يشكل درعاً واقياً، وادّعى أخيراً أن الحدود الأوسع هي مكلفة ويصعب السيطرة عليها.

هذه التأكيدات ليست صحيحة أو موضوعية، أو على الأقل هي ليست مفوضة لكي تكون كذلك. فكل دولة تحكم لما هو أفضل لها ولمصالحها ولأمنها. وهذا المؤتمر هو مؤتمر دول كاملة السيادة والاستقلال. ونحن لسنا تحت انتداب أحد ولا تخضع أية دولة حاضرة هنا لأي نظام وصاية. فكل الدول التي في الماضي كانت تشكل قوى الاستعمار أو الانتداب، يجب أن تتذكر أن هذه الأنظمة قد حُلت إلى الأبد. فالماضي ولّى، ولم تعد لغة الوصاية تصلح، لا في هذا المؤتمر ولا في أي مكان آخر.

ولكن مهما كانت النصيحة بريئة، فبالكاد جاءت كلمات المملكة المتحدة متناغمة مع أعمالها. فلا يخفى عسكرياً أن المملكة المتحدة تعتبر دائماً أن نطاق دفاعها لا يقتصر على ما تملكه من أرض أو بحر بل يتعداه إلى أوروبا وأفريقيا وآسيا. هل كثير على الدول الصغيرة أن تسعى وراء أمنها ضمن نطاق بحارها الساحلية وليس ضمن نطاق أبعد وأوسع؟

خلال المحادثات القبرصية الأخيرة في لندن، انهار المؤتمر جراء مسألة واحدة وهي إلى أي مدى ستمتد منطقة القاعدة البريطانية العسكرية؟ وإذا بمندوب الوفد البريطاني يدعي من هذا المنبر أن الحدود الأوسع للمياه الإقليمية لا تشكل درعاً واقياً.

نحن نطلب فقط، قبل إطلاق أقوال كهذه، ألا ننسى أعمالنا وأن نتماسك ونراعي حقوق الآخرين وما هو أكثر من ذلك، أن نعظ بما نمارس.

ولكن لا بدّ وأن نذكر أن الأمن الوطني ليس الاستحقاق الوحيد الناتج عن توسيع حدود البحار الإقليمية. ـ وإلى هذه النقطة تحديداً نسترعي انتباهكم في هذا المؤتمر. فحدود بحارٍ إقليمية أوسع تعني منطقة أمن دولي أوسع. والبحار الإقليمية هي نطاق من السلم في زمن الحرب. والسبب واضح. لأن الدول المحاربة لا يمكنها إجراء أية عملية عسكرية ضمن حدود البحار الإقليمية التابعة لدول أخرى ـ ولا تستطيع السفن البحرية المكوث على سطحها، ولا تستطيع الغواصة الغوص في قاعها. ولا تستطيع الطائرات المقاتلة الطوفان فوقها. ففي زمن الحرب تشكل أعالي البحار ميدان المعركة والعمليات العسكرية. وعليه، إن حدود الاثني عشر ميلاً توسع منطقة السلم وتقلص منطقة الحرب فيما توسع حدود الستة أميال منطقة الحرب وتقلص منطقة السلم. أليس هذا كافياً لدعم حدود الاثني عشر ميلاً والتخلي عن قرار حدود الستة أميال، هذا إذا كنا فعلاً ندعم السلم ونكافح الحرب ومشقاتها التي لا تعد ولا تحصى؟

ونصل أخيراً إلى معالجة الجوانب الاقتصادية وتحديداً السفن التجارية والمصايد.

في ما يتعلق بالسفن، تحدث مندوب المملكة المتحدة الموقر مطولاً عن الخسارة الكبيرة والتضحية والضرر الذي قد ينتج عن حدود الاثني عشر ميلاً. حتى إنه اعتبر أن حدود الستة أميال ستكلف المملكة المتحدة تضحية كبيرة.

هذه ليست حجة جديدة. ففي مؤتمر لاهاي أي قبل ٣٠ عاماً فقط أشار السير موريس غوير (Maurice Gwyer)، وهو المندوب البريطاني حينذاك، إلى أن حدود الثلاثة أميال تلقى الدعم من الدول البحرية التي تملك ثمانية في المئة من الرسم العالمي لمجموع حمولتها بالطن. ونحن لا نرغب في الإطالة بالتحدث عن هذه النقطة لأن عدداً من الزملاء فصلوا المسألة بنجاح. ولكننا لا نستطيع التغاضي عن المفردات التي استعملتها المملكة المتحدة، مثال الخسارة والضرر والتضحية، لأنها توحي بأن المملكة المتحدة وغيرها من الدول التي توافقها الرأي، هي مالكة أعالي البحار. يمكنكم التذمر من التضحية فقط عندما تتخلون عن أمر تملكونه. أما هذا الادعاء البريطاني، وهذا الكم الهائل من التضحيات، فهو أشبه بما قاله السير جون بوروز (John Boroughs) في كتابه عن القانون الدولي وعنوانه: **سيادة البحار البريطانية، المثبتة في السجلات والقوانين البلدية للموكلة**. ولكن البحار البريطانية اضمحلت الآن هي وسجلاتها وتاريخها. وأعالي البحار هي الآن للجميع وعلى الجميع أن يحدد ماهيتها.

ولكن، إلى من يتذمر من التضحية؟ نوجه بكل جدية هذا السؤال: هل حددت ماهية أعالي البحار في يوم من الأيام؟ ـ أو رُسمت حدودها؟ نحن نتحدث بصوت عال ودائماً عن أعالي البحار وعن حرية الملاحة وغيرها من الشعارات ـ ولكن هل توصلنا يوماً إلى حدود متوافق عليها لهذه البحار؟ نحن لا نعلم سوى أنها بحار عليا ـ هذا بعيداً عن البحر الساحلي. ولكن أين تبدأ أعالي البحار هذه وأين تنتهي المياه الإقليمية؟ لا أحد يعلم. وما من قانون ثابت في هذا الشأن. وما من حدود ثابتة. لو توافر قانون ثابت بهذا الشأن وحدود ثابتة لكنا استعرنا كلمات رئيس وفد المملكة المتحدة الموقر، أي لما وُجدنا هنا.

وأما في ما يتعلق بمسألة الصيد، فكان لرئيس وفد المملكة المتحدة الموقر الكثير من الأمور المهمة ليقولها عن الطعام والمصايد، بصفته وزيراً للزراعة والسِماكة والغذاء. فهو قال، دعماً منه لقرار الولايات المتحدة، إن مسافة المياه البعيدة التي يستعملها الصيادون البريطانيون تؤمن للبريطانيين معظم ما يأكلون من السمك، وإن الصيادين البريطانيين يجلبون معهم أكثر من نصف مجمل السمك الذي تم اصطياده وإن أعداداً كبيرة من الصيادين البريطانيين وعائلاتهم يعتمدون على تجارة السمك وإن

خسارة هذا السمك ستكلف الاقتصاد البريطاني الكثير. هذه هي القضية البريطانية. قضية صيد من أجل الصيد.

يمكن الاعتراف بهذه الوقائع. ولكن هل تصلح هذه الأخيرة لتشكل حججاً ضد الدول الساحلية؟ خلال تفكك الإمبراطورية البريطانية عانت بريطانيا العظمى بمرارة، من دون أدنى شك. ولكن هذه الخسائر لم تشكل حجة ضد استقلال عناصرها. فأعضاء الإمبراطورية البريطانية حصلوا على استقلالهم وتكيفت بريطانيا العظمى بشكل ملحوظ مع الوضع الجديد.

وفي السياق نفسه، على بريطانيا العظمى، بصفتها دولة تعتمد على الصيد، أن تكيف نفسها مع الوضع الحالي، أي مع بروز الدول الساحلية التي تصر على حقها بالصيد ضمن حدود مياهها الساحلية. ومن المؤكد، وبكل حسن نية، يتسع كل مكان للتعاون الحر بين الصيد والدول الساحلية. فهذه الدول الساحلية تمتلك السمك الواقع ضمن مياه بحارها الإقليمية فيما تمتلك دول الصيد المعدات اللازمة والخبرة. وهذا ما يخلق فرصة جديدة للتعاون الدولي المبني على الاتفاق الحر. إن الموارد الدولية الأخرى، في مختلف أنحاء العالم، تعرضت للاستغلال بهذه الطريقة. وبالطبع يمكن التفكير بطرق أخرى ـ ضمن الأمم المتحدة أو خارجها.

ولكن ثمة أمراً واحداً ينبغي أن يكون مؤكداً ـ ستتلاشى أساطيل الصيد من مياه الدول الساحلية ما لم يتم الاتفاق الصريح معها ومن دون موافقتها. فرئيس الوفد البريطاني الموقر قال إن الصيد من مسافة بعيدة لا علاقة له بالامبريالية والاستعمار. لم نرغب يوماً في إثارة هذا الموضوع في هذا المؤتمر وبهذا الشكل. لكن لا يمكننا الموافقة على ما قاله وفد المملكة المتحدة. لا بدّ أن نقول بحزم كبير إن هذا الاستعمال للمياه والصيد من مسافة بعيدة هو في الأغلب من آثار الإمبريالية والاستعمارية، ويجب ألا يستمر هذا الوضع. لا نريد أن نتحدث مطولاً عن هذه النقطة. يكفي أن نقول إننا عمدنا فقط إلى رصد تاريخ الصيد من مسافة بعيدة لنبين أن جذور هذا الموضوع تعود إلى زمن الإمبريالية ـ والهيمنة الأجنبية. لقد وضحت الصورة الآن. لأن بلادنا خضعت للهيمنة الأجنبية، أصبحت بحارنا خاضعة ومصايدنا خاضعة أيضاً. وإذا أردنا برهاناً على ذلك، لا علينا سوى ذكر واقع واحد جليّ في هذا المؤتمر. إن رئيس الوفد البريطاني هو وزير المصايد. وأغلبيتنا ليس لدينا وزير للمصايد لأننا بكل بساطة محرومون من مصايدنا. ولكي يكون لنا وزير للمصايد، علينا استعادة مصايدنا وهذا ما نكافح من أجله.

ولكن ليكن واضحاً للجميع، نحن لا نثير موضوع مصايدنا بدافع الأنانية أو

العدائية. فالشعوب الساحلية، وبخاصة شعوب الدول الأقل نمواً، لا تعرف معنى الانتقام. هذه الشعوب تريد أن تأكل فحسب. فهي تعاني العوز. ومطالبتها بأكل أسماكها مطلب إنساني ـ فهذا السمك ينبع من مياهها الساحلية. ولكن كيف تأكل الشعوب الساحلية أسماكها؟ هي لا تأكلها بأيديها بل تأكلها بعدما يتم اصطيادها وقطعها وتصديرها إلى الخارج وتعليبها واستيرادها مجدداً إلى أسواقها. وكل هذه العمليات لا تنفذها هي، بل الآخرون. يا لها من عملية طويلة ومكلفة ـ ومفتقرة إلى العدل. أنتم تصطادون أسماكنا من السواحل وتصدرونها إلى أساطيلكم وتعلبونها في معاملكم وتصدرونها إلى بلادنا ـ والشيء الوحيد المتوجب علينا فعله هو دفع الفاتورة ـ وكم هي مكلفة هذه الفاتورة!

ولكن لماذا لا يحق للشعوب الساحلية أن تلتقط أسماكها بنفسها وتأكلها أو تخزنها وتنتفع من التجارة بها ـ وتصبح بالتالي من دخلها الوطني؟

أدان مندوب المملكة المتحدة القرار الكندي معتبراً إياه غير عادل لأنه يحرم دول الصيد مما تعتبره حقوقاً لها. ولكن قبل التحدث عن العدل لنكن عادلين.

هل من قبيل الفعل العادل تلبية مطالب الصيادين وعائلاتهم الذين من دون شك نهتم لحياتهم ونتجاهل نداء الملايين من الشعوب ـ المنتشرة في كل أنحاء العالم والتي تسعى إلى النمو الاقتصادي وتناضل في سبيل تحسين وضعها الاجتماعي وتعاني الجوع والنقص في الغذاء ـ الغذاء الذي يقبع على بعد أميال قليلة من سواحلها؟

في التحليل النهائي، هذا هو العامل الإنساني، الذي من بين عوامل أخرى، يؤثر في مجريات عملنا. فقرار حدود الاثني عشر ميلاً يتوافق أكثر من أي قرار آخر، ليس مع الممارسة الدولية والممارسة الأمنية والسياسية والاعتبارات النفسية فحسب، بل مع حاجات ومصالح الإنسان التي يجب أن تسمو فوق كل الاعتبارات الأخرى.

في الختام، دعونا نشدد على أن موقفنا الداعم لحدود الاثني عشر ميلاً لا تحفزه أية رغبة في إلحاق الضرر بأحد. فموقفنا يرتكز أولاً وآخراً على المصالح الحيوية المهمة ـ التي تصب في نطاق المطالب الدولية التي يعترف بها قانون الدول. من هذا المنبر، علّل عدد من الوفود مصالح شعوب بلادهم ـ رابطين جذورها بالميدان الجغرافي أو التاريخي. من جهتنا، نحن الدول العربية، يمكن بكل شرعية ربط مصالحنا بالشقين ـ الجغرافي والتاريخي. فسواحلنا، مهما كانت قديمة، هي هائلة ومتنوعة. أي إنها ببساطة تكتنف قلب نقاط الاتصال في العالم. فهي تمتد على طول الشواطئ من الأطلسي في الغرب وعبر مضيق جبل طارق وصولاً إلى جنوب وشرق البحر المتوسط، ومروراً بسواحل المغرب والجزائر وتونس وليبيا والجمهورية العربية

المتحدة ولبنان، فضلاً عن مجموع سواحل فلسطين ـ المكتظة بمرافئ الأرض المقدسة وعكّا وحيفا ويافا وغزة. أما من مرفأ السويس، فتعاود السواحل العربية أخذ مجراها إلى البحر الأحمر تاركةً خليج العقبة ومياهه المغلقة حصراً تحت اختصاص المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة والأردن. وأما من البحر الأحمر فتتتابع السواحل العربية وصولاً إلى بحر العرب عبر باب المندب، ملامسةً المحيط الهندي لتعبر خليج عُمان وتصل إلى الخليج (الفارسي).

حصتنا إذاً في هذا المؤتمر هائلة. فبعيداً عن الاعتبارات العسكرية لا تقل المصالح العربية في مجموعها حيويةً عن مصالح أي دولة كبرى ممثلة في هذا المؤتمر.

ولكن مصالحنا الوطنية ليست مصدر ارتكازنا الوحيد. فنحن لسنا غافلين عن مصالح الدول المتحضرة. ولكننا على اقتناع تام بأن موقفنا يدعمه القانون وأنه يلبي حاجات المجتمع الدولي. وهذا بحد ذاته كافٍ لتفسير هذا الموقف الذي نتخذه.

الخطاب الثالث

يجب أن تكون منطقة الصيد مساوية للمياه الإقليمية

لسنا نرغب في التكلم على قرار الدول الثماني عشرة الذي تبنّته المكسيك وفنزويلا و١٦ دولة أفرو ـ آسيوية. وقد قدَّم ممثلو المكسيك وغانا وإندونيسيا البارزون في تصريحاتهم المتسمة بقدر كبير من التوازن قرارنا بأبرع ما يكون وبأسلوب يستحق رضى وإعجاباً.

لذلك، سنقصر ملاحظاتنا على مسودة قرار تبنّته كندا والولايات المتحدة معاً.

لقد أصغينا باهتمام بالغ إلى الشروح التي قدمها زميلانا الموقران من الولايات المتحدة وكندا لدى طرحهما قرارهما. ووجدنا أن القرار يمثل دمجاً لأمور معينة احتوتها قراراتهما السابقة وحذفاً لبعض الأمور الأُخرى. وبقدر ما نحن راضون بفعل جهود الولايات المتحدة وكندا الناجحة لضم صفوفهما، ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا واقع أن عملية الدمج والحذف تلك لا تلامس جذر موقفيهما الأصلي. إنها ليست مقاربة جديدة، بل هي تقارب ضمن حدود المقاربة ذاتها. إنها تشذيب رفيق للشجرة، إذا صح القول، لكن لا فارق بينهما.

مع ذلك يجب الاعتراف بأن تصريح السفير الأمريكي دين وتصريح سفير كندا درو (Drew) وفّرا شهادة إضافية على ما يتحليان به من جاذبية ومهارة ووقار. فقد استدعت تدخلاتهما وسلوكهما في المؤتمر الحالي، كما في سنة ١٩٥٨، احترامنا وإعجابنا. ولا ريب في أنهما سيبقيان في سجل أنشطة مؤتمرنا كشخصيتين مرموقتين مشهود لهما. وقد أظهرا بالتأكيد أنهما بالغان حد الكمال في كل شأن. لكن ثمة أمراً واحداً غير لائق بهما. إنهما يظهران خطأ نأسف له. إنهما نصيرا الأميال الستة. ونحن نخشى أن ليس لهذا الخطأ علاج. وهما، إلى جانب رئيس وفد المملكة المتحدة البارز، سيظلان متمسكين بعناد بأميالهما الستة. لذا، اسمحوا لنا

بتفحص هذا الخطأ كما يعكسه مشروع قرار الولايات المتحدة وكندا.

فإذا بدأنا بتصريح السفير دين أولاً، نود إبداء ملاحظة أن زميلنا المبجل من الولايات المتحدة لم يلجأ في إقامة الدليل على قراره على أيٍ من الحجج التي جرى البحث فيها في المؤتمر. فهو، مثلاً، لم يشر إلى الاعتباراتٍ القانونية والسياسية والاقتصادية، وحتى الأمنية التي هي موصولة بالمشكلة على نحو معقد. وهذا السلوك، من جانب ممثل الولايات المتحدة ذي الشأن الرفيع، سلوك ينم عن حكمة وفطنة وكياسة يجب أن يهنَّأ عليها. وقد اكتشف السفير دين، بوصفه محامياً ثاقب الرأي ومستشهداً بعبارات مقتَبسة من توماس جفرسون، أن اللجوء إلى حجج مختلفة ليس دفاعاً فطناً. وعلاوة على ذلك، لا بد أنه وجد في مجرى النقاش أن تأثير الاعتبارات القانونية والاقتصادية والسياسية طاغ لمصلحة تعيين الحدود على مسافة اثني عشر ميلاً لا مسافة ستة أميال. لهذا، كانت استراتيجيةً وتكتيكاتٍ سديدة من جانب السفير الأمريكي دين أن يغير أرض المعركة، ويتخلص من الأسلحة التقليدية، ثم يتقدم على أرض جديدة بأسلحة جديدة.

هذه المقاربة الجديدة لمندوب الولايات المتحدة المرموق نجدها في حسابه للمساحة البحرية النسبية مع تعيين للحدود على أساس ستة أميال وعلى أساس اثني عشر ميلاً.

باختصار، يزعم السفير دين أن ثمة تصوراً رائجاً، أو سوء تصور كما آثر القول، مؤداه أن مساحة بحر إقليمي عرضه ستة أميال هي ضعف مساحة ذلك الذي عرضه ثلاثة أميال. وبيَّن صوراً إيضاحية معينة تدل على أن مضاعفة العرض يمكنها في الواقع أن تضاعف مساحة البحر الإقليمي ثلاث مرات. وقدَّر السفير دين أن بحراً إقليمياً عرضه ستة أميال قد يعادل تصغيراً لأعالي البحار بواقع منطقة ليس عرضها مجرد ثلاثة أميال إضافية، وإنما منطقة معدل عرضها أربعة أو خمسة أو ستة أميال.

وهكذا، فإن شكوى الولايات المتحدة، إذا جاز لنا استخدام هذه الكلمة، تستند إلى تناقص مساحة أعالي البحر تناقصاً شديداً ناجماً عن توسيع البحر الإقليمي.

يمكن من دون الغوص في التفصيلات، التسليم عموماً بأن حسابات السفير دين صحيحة نوعاً ما. ويمكن الإقرار أيضاً كما قال جازماً، بأن مساحة المياه الإقليمية قد تزداد في حالات معينة بنسب (متوالية) هندسية على الرغم من أن أعالي البحر الإقليمي تزيد بنسبة (متوالية) حسابية.

لا شك في أن هذه الحجة ككل مستحدثة، ولم تُطرح من قبل قط. والموضوع لم يتبادر إلى أذهاننا كدول صغيرة. وربما السبب هو أننا لم نُظهِر سيطرة، أو شعوراً بالسيطرة، على أعالي البحار. وكما فعل زميلنا المرموق من المملكة المتحدة في تصريحيه

إلى المؤتمر، فإن المرء مدفوع إلى حساب الخسائر والانخفاضات في ما يختص بملْك عندما يملك المرء ذلك الملْك، حتى بصورة لا شعورية. لكن حين يكون الملْك مشاعاً، لا تنشأ تقديرات المكاسب والخسائر؛ فالربح والخسارة سيكونان للجميع، وبواسطة الجميع.

مهما يكن من أمر، ينبغي أن لا يُفاجأ امرؤ بوجوب أن تصدر مثل هذه الحجة المتعلقة بتناقص أعالي البحار عن وفد الولايات المتحدة. وبالنظر إلى قائمة وفد الولايات المتحدة المشتمل على مثل هذا التمثيل الواسع للمعرفة البشرية، نستطيع أن نفهم بسهولة دقةَ حجة الولايات المتحدة وتعقدها. لكن على الرغم من كل الاهتمام الذي تثيره حسابات السفير دين في عقولنا، فإن هذه الحسابات ليست لها صلة بالمسألة. علينا أن نقول إن لها صلة لكن بدعم موقف الاثني عشر ميلاً ليس إلا.

نحن لا نقترح تناول النزاع القديم في شأن ماذا يحدد ماذا ـ هل أعالي البحار محدَّدة بالبحر الإقليمي أم العكس بالعكس؟ ولا نود إثارة السؤال، ماذا يجب أن ينكمش لمصلحة الآخر؟ وعلى نحو ما اختار زميلنا من الولايات المتحدة، يتلخص الأمر بالمساحات النسبية لأعالي البحار وللبحار الإقليمية. ولذلك، فإننا بحاجة إلى معرفة مساحة كل من المياه واليابسة في عالمنا.

بشأن هذا الموضوع، يمكننا التكلم بشيء من الثقة. إلا إننا نستطيع أن نقول بأمان إن في كوكبنا الذي نعيش فيه، مساحة الماء أكبر كثيراً من مساحة اليابسة. ففي المجلد الأول من كتاب **الظواهر الجيولوجية** *(Les Phénomèns Géologiques)* ذكر البروفيسور هانغ (Hang) أن مساحة الماء تمثل ٧٣ بالمئة بينما تصل مساحة اليابسة إلى ٢٧ بالمئة فقط. يا له من اختلال كبير في التناسب ينبغي إيصاله إلى تناسب مقبول.

هكذا، كان الإنسان منذ البداية محاطاً بمحيطات شاسعة، ليعيش فقط على جزر صغيرة سُميت في ما بعد قارات. ومن هنا، لم تكن بيئته أكثر من جزء ضئيل من الكرة الأرضية اعترضته صحارى وجبال وطوقته محيطات من الملوحة. ولذلك كان اختلال التناسب عظيماً، مستتبعاً مشقة وحاجة هائلتين، وكان على نبوغ الإنسان أن يتغلب على هذه المعاناة. ولا ريب في أن تقدم الإنسان كان منذ زمن سحيق كفاحاً كي يُخضِع المياه الساحلية لسيطرته، ويسخّر أعالي البحر للملاحة بالشراع والبخار في ما مضى وبالطاقة النووية في الوقت الحاضر. هذه كانت حكاية نضال الإنسان، لا من أجل عيشه فحسب وإنما من أجل عيشة أفضل. وبعبارة قانونية، كان نضالاً لجعل البحر جزءاً من الوضع القانوني لليابسة. إنه تاريخ من مد هيمنة اليابسة إلى البحر. إنه سعي فذ لهدم اختلال التناسب، لتسوية غير المستوي أو، على الأقل، لإيصاله إلى توازن ممكن.

لذلك، يجب ألا يكون هناك داع للشكوى. هذه مسيرة الإنسان إلى البحر، ولا

ينبغي وقف هذه المسيرة ولا تأخيرها. لقد بدأ أسلافنا بحرهم الإقليمي ضمن قياس واحد لعمق المياه، تلافياً للغرق. ودل ذلك على أول فتح للبحر على يد الإنسان. وفي ما بعد، وباستمرار المسيرة، توسَّع بحره الساحلي أكثر فأكثر. وبالتالي كان تناقص أعالي البحار، الذي بنى ممثل الولايات المتحدة دعواه عليه، عملية تاريخية استجابت لضرورات الحياة. وقد أصبح هذا التناقص جزءاً من تقدمنا ورقينا. وكان قد استمر قبل تحديد الثلاثة أميال وبعده. وكان مستوى التناقص يرتفع مع تعيين الحدود بثلاثة وستة وتسعة أميال وباثني عشر ميلاً، والخط البياني لا يمكن ثنيه نزولاً. هذا هو حكم التطور البشري، أو بتعبير ينسجم مع سياق عصرنا الذري، حكم تطورنا الثوري. وفي نهاية الأمر، هذا التناقص الذي تحدث عنه ممثل الولايات المتحدة الرفيع الشأن ليس أكثر من موجة صغيرة في محيطاتنا وبحارنا الهائلة.

لننتقل الآن إلى تصريح زميلنا المرموق من كندا.

تناول السفير درو بتفصيل تام الأسباب التي أوجدت مسودة هذا القرار المشترك. ونحن لن نبحث في دوافع هذا الدمج؛ فنحن نعتبرها نبيلة، على الرغم من أن الدمج كان يمكن أن يكون مثالياً لو أنه طُبق على الاثني عشر ميلاً. وكان من شأنه أن يكون نجاحاً حقيقياً.

لكن، لأننا لسنا متأكدين من كيف فُضِّل هذا الحل الوسط الأمريكي الكندي، فإننا غير قادرين على تصور كيف يمكن أن نكون مشمولين في الصفقة. نحن نعرف أنه كان هناك تجاذب بين كندا والولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وبغتة، أُعلنت نهاية اللعبة بين السفيرين دين ودرو ـ ولا نعرف من جذب الآخر إليه. وإذا عرفنا، أو إذا كان في إمكاننا أن نعرف، فلربما ستكون فرصنا للالتحاق بالصفقة فرصاً واعدة أكثر. ولعل هذا يفسر لرئيس وفد المملكة المتحدة سبب عدم وجودنا في التسوية ولماذا لا يمكننا تأييد القرار.

إننا لا نستطيع تأييد القرار لأن عباراته بالذات لم تترك لنا من خيار سوى محاربته حتى النهاية، وحتى الحرف الأخير.

نقول حتى الحرف الأخير، لا من باب البلاغة وإنما من باب إنصاف الدقة. فالحرف «s» كالحرف الأخير في آخر صيحات «فقرات» القرار خطأ غير كتابي لا بد أن يشوش المضمون بالضرورة. صحيح أن هذه نقطة صغيرة ضئيلة، لكنها قد تكون فاتحة مثيرة للشهية بغية اكتشاف العيوب الرئيسية. إذاً، ما هي العيوب الرئيسية؟

بداية، اسمحوا لنا بأن نقول كلمة بخصوص منطقة الصيد الواردة في الفقرة الثانية من القرار كما شرحها ممثل كندا الرفيع الشأن. يجب أن نقول بلا تردد إنه على

الرغم من أننا نعترف بحق أي دولة في صيد حصري ضمن حدود اثني عشر ميلاً، فإننا لا نعترف بوجود منطقة صيد بذاتها. الصيد حق لا منطقة. وهو ليس سُنّة قانونية أو عرفاً راسخاً أو فكرة عامة. إنه حق يمارس بموجب قانون البحار أو قانون الطبيعة أو سموّها ما شئتم. لكن، لا يوجد شيء من قبيل منطقة صيد عرضها اثنا عشر ميلاً بمقتضى فقه قانوني دولي أو عُرف دولة أو سابقة قضائية. ونحن لا نريد تحدي زميلنا الكندي المرموق. إننا نرجوه بكل احترام أن يرينا إيضاحاً واحداً لمنطقة صيد ساحلية محددة عرفها تاريخ الصيد، لا منذ أن أصبح القانون الدولي علماً بل حتى منذ عهد الصيادين من جدودنا الأول.

الحقيقة المطلقة هي أن الصيد كحق كان دوماً واحداً في حزمة حقوق نُعم بها في البحر الإقليمي. لسنا نتكلم على الصيد في المحيط. وما نود التشديد عليه هو أن الصيد الساحلي، على مدى أجيال الصيد، مورس ضمن البحر الإقليمي. وعندما كان أعالي البحر الإقليمي ثلاثة أميال، كان الصيد الحصري ضمن ثلاثة أميال. وعندما وسِّع البحر الساحلي إلى ستة أو تسعة أو اثني عشر ميلاً، وسِّع الصيد الحصري طبقاً لذلك. ولذلك، يجب أن يؤخذ الصيد الحصري ضمن اثني عشر ميلاً دليلاً على تعيين حدود للبحر الإقليمي بعرض اثني عشر ميلاً.

إننا لا نقترح تناول هذه النقطة بإسهاب تام. ولكن ما نريده هو القول إن الصيد الحصري في البحر الساحلي يمكن تصوره فقط في فكرة البحر الإقليمي، وضمن حدوده. في الواقع، إن فكرة البحر الإقليمي بالذات معلَّلة منطقياً بالصيد من بين أمور أُخرى ـ وبالتأكيد ليس بوصفها العامل الأول. وقد عدَّد البروفيسور كولومبوس، في كتابه عن قانون البحار الدولي، الأسباب لتبرير توسيع سيادة الدولة على البحر بأنها (١) الأمن (٢) المصالح التجارية والمالية والسياسية و(٣) التمتع الحصري بمنتجات البحر.

وبيريلز (Perels)، في كتابه عن إمارة البحر، في تعامله مع النقاط نفسها ذكر الأسباب بأنها (١) الأمن (٢) تنمية المصالح السياسية والتجارية والمالية (٣) الحفاظ على استمرار بقاء السكان.

وأوبنهايم، في مؤلَّفه الشهير عن القانون الدولي، يعترف للدولة ضمن حزامها البحري بالحق في الأماكن الحصرية لصيد الأسماك.

وفي دعوى لويزيانا ضد المسيسيبي سنة ١٩٠٦، عرّف كبير قضاة الولايات المتحدة فولرز (Fullers) البحر الإقليمي بأنه «ذلك الجزء من البحر، الذي يتنافى مع البحر المفتوح من حيث إنه يخضع لسلطة الدول الساحلية، التي تستطيع كل واحدة

منها أن تحفظ بشكل حصري، وضمن حزامها البحري، مصايد من أجل مواطنيها، أكان الصيد أسماكاً أم لآلئ أم كهرماناً أم سائر منتجات البحر».

يكفي هذا ليُظهِر بما لا يدع مجالاً للشك أن الصيد الساحلي الحصري رُبط دوماً بأعالي البحر الإقليمي. والصيد الساحلي الحصري في ما يتعدى البحر الإقليمي أمر لا يمكن تصوره، والسبب ببساطة هو أنه يجب أن يكون لخصوصية الحق هذا أساس؛ إذ لا يمكن تأسيسه في فراغ. والقانون، كالطبيعة، يمقت الفراغ. ومنطقة الصيد هذه، كما فُصِّلت حديثاً، ليست قابلة للتشكُّل، وإذا كانت قابلة للتشكُّل فإنها ليست قابلة لأن يدافَع عنها. ومع ذلك، حتى أمهر الخياطين لا يستطيع صنع سترة بثلاث أذرع إلا إذا كان الزبون ذا ثلاث أذرع. طبعاً، يمكنه أن يصنعها، لكن لا أحد سيلبسها.

قد يقال، من جهة أُخرى، إنه على الرغم من أن الفكرة جديدة، فإن في إمكاننا نحن في المؤتمر أن نشرّع ما نراه مناسباً. وعلى هذا الاعتبار، قد يسُر موفد المملكة المتحدة البارز، مثلاً، أن يستشهد بالمثل البريطاني القائل إن البرلمان يستطيع فعل كل شيء ما عدا تحويل رجل إلى امرأة والعكس بالعكس.

لكن، يا سادة، الكيف لا القدرة هو الذي يقرر أخيراً جدارة تشريعنا.

ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن النقطة المهمة في الأمر هي ما للمادة ٢ من القرار من تأثير لا مفر منه على المادة ١ . باختصار، إنه التأثير المباشر لعرض منطقة الصيد على أعالي البحر الإقليمي. ولما كانت الولايات المتحدة وكندا قد قبلتا لمنطقة صيد عرضاً قدره اثنا عشر ميلاً، فإنهما بحكم المنطق والمعقول والإدراك السليم ملزمتان، نكرر ملزمتان، بأن تقبلا للبحر الإقليمي حدوداً بعرض اثني عشر ميلاً. دعونا نبين أسبابنا.

لقد علل لنا زميلانا المرموقان مندوبا الولايات المتحدة وكندا حكمة ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠، التاريخ الذي يتعين أن تبدأ منه السنوات العشر المنصوص عليها في الفقرة ٣. وكما عبَّر السفير دين، فإن هذا التاريخ لا يحمل أي مدلول غامض. وقد أعجبنا هذا الأسلوب في التعبير كثيراً، وبسبب هذا الإعجاب بالضبط تساءلنا عن حكمة الرقم اثني عشر ميلاً بوصفه عرضاً لمنطقة الصيد. هل في وسع مندوب الولايات المتحدة البارز أن يقول لنا إن الرقم ١٢ ليس لغزاً محيراً. رجاء، قل لنا لماذا جُعل عرض منطقة الصيد اثني عشر ميلاً وليس عشرة أميال أو أربعة عشر أو مئة.

لقد أجرينا بحثاً واسعاً في جميع المصادر الأنغلو أمريكية المتعلقة بالقانون الدولي لنجد أي سابقة للاثني عشر ميلاً كحد أقصى للصيد. كانت المحاولة بلا جدوى. طبعاً، لم نبحث في الأدبيات الشيوعية؛ أولاً، لأننا لا نعرفها، وثانياً لأن بعض المندوبين، بمن فيهم صديقنا مندوب المملكة المتحدة، لن يقبلوا به. على أي حال، لم

نجد شيئاً من ذلك ـ ولا مثالاً واحداً اعتُبرت الأميال الاثني عشر فيه حداً أقصى للصيد الساحلي الحصري. وهنا أيضاً، لسنا نتحدى ممثل الولايات المتحدة المرموق. إننا ببساطة نرجوه أن يدلنا على سابقة واحدة ليبين الأساس المستنَد إليه لجعل حدود الصيد اثني عشر ميلاً. وحتى عندما نجتمع في المؤتمر الثالث، سيظل السؤال بلا جواب، والسبب ببساطة هو أن ليس له جواب.

ومع ذلك، ليس الأمر أُحجية لا حل لها ويُستحسن أن نقدم التفسير. إن الرقم اثني عشر ميلاً لحقوق الصيد الحصرية هو نفسه الرقم اثنا عشر ميلاً لحدود البحر الإقليمي ـ الأول ناشئ من الآخر. ولأن تعيين الحدود باثني عشر ميلاً مدعوم بممارسة الدولة، فإن حقوق الصيد في الاثني عشر ميلاً تصبح شرعية وقابلة للممارسة. وهكذا، فإن قبول الولايات المتحدة وكندا باثني عشر ميلاً حدوداً للصيد يفترض قبولهما الاثني عشر ميلاً حدوداً للبحر الإقليمي وإن يكن ذلك خلافاً لمشيئتهما المعلنة؛ فالأول ينجم عن الآخر. والصيد الحصري علة وجود البحر الإقليمي؛ فإذا قبلتَ «العلة» عليك أن تقبل «الوجود» وبالمدى نفسه؛ وإلا سيكون «الوجود» بلا «علة».

لكن لمعالجة هذا التنافر بين الفقرة ١ والفقرة ٢ في مسودة القرار، زعم زميلنا الكندي المرموق أن في معظم الحالات السابقة التي وسِّع فيها قياس البحر الإقليمي إلى اثني عشر ميلاً، كان الغرض الوحيد من ذلك تأكيد السيطرة على الصيد. وبهذا الزعم لا يمكننا أن نخالف أكثر من ذلك. ونحن بكل احترام نؤكد لزميلنا الكندي أن هذا التأكيد غير مقبول، إذا كان لتأكيداتنا أن تكون مدعومة بحقائق، وبحقائق فقط. لذا، دعونا ندرس الحقائق.

بموجب الكثير من قوانين البرلمان الاسكتلندي، أُعلنت حقوق الصيد الحصرية بما تعدى كثيراً الاثني عشر ميلاً. وثمة حالة مؤسفة مسجلة قتل فيها الاسكتلنديون عدداً من الهولنديين الذين اصطادوا ضمن مسافة ثمانية وعشرين ميلاً من الشاطئ. ولا حاجة بزملائنا من هولندا أن يجثوا لأنه ليس لدينا، بحسب ظننا، اسكتلنديون أقحاح في المؤتمر.

وقد استشهد البروفيسور الاسكتلندي ويلوود (Welwood)، الغريم المعروف لغروتيوس، باتفاق بين الاسكتلنديين والهولنديين قضى بألا يصطاد الهولنديون ضمن مسافة ثمانين ميلاً من ساحل اسكتلندا.

في نزاع بين الهولنديين والإنكليز في القرن السابع عشر، وكانت السويد تؤدي دور الوسيط، طالبت إنكلترا باثني عشر ألف باوند سنوياً كثمن للصيد في مواقع بعيدة جداً عن البحر الإقليمي. واقترح الوسيط السويدي أن يدفع الهولنديون مبلغاً

سنوياً أقل لقاء «امتياز تجفيف شباكهم على الشاطئ»، إلا إن الموفد البريطاني رفض ذلك. ونحن نأمل ألا يعتبر زميلنا البارز من المملكة المتحدة هذا الامتياز واحدة من التضحيات البريطانية.

بمقتضى اتفاقية ١٧٩٠ بين بريطانيا العظمى وإسبانيا اشتُرط «ألا يقوم رعايا بريطانيون بالصيد ضمن مسافة ٣٠ ميلاً بحرياً من أي جزء من السواحل التي تحتلها إسبانيا فعلاً».

وفي التاسع من آذار/ مارس ١٨١١، صدر عن المجلس التنفيذي البريطاني أمر يقضي بمصادرة سفن تتسكع ضمن أو قرب حدود ضفاف محار اللؤلؤ في سيلان، أي على مسافة من الساحل تراوح بين ستة أميال وواحد وعشرين ميلاً. في هذه الحالة، نأمل بألا يدّعي ممثل المملكة المتحدة البارز أي خسارة؛ إذ لم تعد سيلان بريطانية.

وبموجب اتفاقية ١٦٩٦ بين فرنسا وبريطانيا العظمى، اتُّفق على وجوب أن يتمتع رعايا الطرفين المتعاقدين بحقوق الصيد في مناطق معينة بعيدة جداً عن سواحلهما.

وبمقتضى اتفاقية أُوتريشت للسلام لعام ١٧١٣، استُثنيت فرنسا من الصيد في حزام عرضه تسعون ميلاً ويمتد عند جزيرة سابِل (Sable)، الواقعة على مسافة تسعين ميلاً من ساحل نوفاسكوتيا (كندا).

وبمقتضى اتفاقية باريس للسلام ١٧٦٣ وبعد حرب السنوات السبع، استُثنيت فرنسا أيضاً من الصيد ضمن خمسة وأربعين ميلاً من ساحل جزيرة كيب بريتون (Cape Bretton). وبموجب الاتفاقية نفسها، حُرمت إسبانيا من المصايد على الضفاف الكبرى (Grand Banks).

وبحسب إعلان ١٨٢١، حفظت روسيا لرعاياها حق صيد الحيتان والأسماك ضمن مساحات شاسعة من مضيق بيرينغ إلى خط العرض ٥١. وقد منعت السفن الأجنبية كافة من الاصطياد ضمن ١٠٠ ميل إيطالي من سواحلهم.

وفي تحقيق أجرته لجنة برلمانية من مجلس العموم سنة ١٨٣٣، تأكد أن صيادين من الإنكليز مُنعوا من اصطياد المحار على مسافة خمسة عشر ميلاً من شواطئ فرنسا، بينما كان الفرنسيون يصطادون على مسافة تقل عن ميل واحد من الساحل الإنكليزي.

وبموجب قانون معاهدة ١٨٦٨، خُوِّل المفوضون الإيرلنديون تنظيم مصايد المحار ضمن مسافة عشرين ميلاً باتجاه البحر، وهي مساحة من الماء قدرها ١٣٠٠ ميل مربع خارج حدود الثلاثة أميال.

لن نذهب إلى أبعد من ذلك. ما زال هناك سجلّ مسهب بهذا الشأن. وقد اقتصرنا فقط على سوابق تتناول عهوداً ومناطق مختلفة، قبل حكم طلقة المدفع وبعده، وفي أنحاء مختلفة من العالم.

هذا كله برهان قاطع، خلافاً لاقتناع زميلنا الكندي، على أن توسيع البحر الإقليمي حتى اثني عشر ميلاً لم يكن مدفوعاً فقط برغبة في السيطرة على مصايد. على العكس، لقد قام النزاع بين الدول دائماً في شأن الصيد في ما تعدى كثيراً حدود الثلاثة أو الستة أميال أو الاثني عشر ميلاً. من هنا يترسخ الاستنتاج المحتم القائل إن منطقة صيد من اثني عشر ميلاً يتعذر فصلها عن بحر إقليمي من اثني عشر ميلاً، واعترافك بالشق الأول يوجب أن تعترف بالشق الآخر بطبيعة الحال. هذا هو التفسير الوحيد للرقم ١٢، بوصفه حداً لمنطقة الصيد، اللهم إذا كان الرقم ١٢ لغزاً محيراً ينبغي ألا نحاول تفسيره.

غير أن ثمة ملاحظة واحدة أخيرة نلفت إليها انتباه المؤتمر ككل، وانتباه زميلينا من الولايات المتحدة وكندا بشكل خاص.

في الأجزاء الختامية من تصريح السفير درو، لا بد أن واقعين مهمين أثارا تفكيراً عميقاً في المؤتمر. وقد لا يكونان تماماً، مشعلاً يضيء دربنا فقط، وإنما يمكن أن يكونا قارب نجاة ينقلنا جميعاً إلى بر الأمان على أحسن ما يكون من الراحة والوئام.

لقد جزم ممثل كندا المرموق أولاً بأن هناك اتفاقاً بالإجماع تقريباً على وجوب أن يكون هناك منطقة صيد تمتد بعرض اثني عشر ميلاً بالتمام والكمال، وجزم ثانياً بأنه لايزال هناك اختلاف واسع في الرأي لجهة قياس البحر الإقليمي.

لا يسعنا أن نوافق بدرجة أكبر. ونحن لا نرغب في تناول موضوع الصيد في مياه نائية. والواقعان اللذان قدمهما زميلنا الكندي بفصاحة بالغة هما الحقيقة المطلقة التي ينبغي للمؤتمر أن يطلع عليها بصورة تامة. إننا نعتقد أن ليس في هذا المؤتمر أحد يستطيع أن يعترض بجدية على ممثل كندا البارز بشأن هذين الأمرين ـ توافقنا وتفرقنا ـ تآلفنا بصدد منطقة الصيد وتفرقنا بصدد البحر الإقليمي. لكن كيف لنا المضي مترابطين بخصوص أحدهما ومتفرقين بخصوص الآخر، في حين أنهما كليهما مترابطان، وبأبيان الانفصال؟

يجب أن نتذكر أن الموقف من منطقة الصيد مقنع ومفيد إلى أقصى حد. ففي سنة ١٩٥٨ لم يكن لمثل هذا الإجماع وجود، وفي الواقع باء اقتراح من أجل منطقة صيد بالفشل. وقد تضافر الوقت والاتصالات والمناقشات الودية والتأمل البارد لإحداث هذا التوحد في التفكير بصدد منطقة الصيد. وهذه الطائفة من المصالح وتطابق

التفكير لم يجدا أسلوباً للتعبير عن تعيين حدود البحر الإقليمي. لذلك، يغدو التوافق بشأن منطقة الصيد مفقوداً في التفرق بشأن تعيين الحدود. والقرار كله يتأهب لمصير واحد ـ خذه أو دعه. ومن جانبنا، ليس هناك مجال للشك أو التردد. إننا سندعه بمجمله، بدلاً من أن نأخذه؛ وسنبذل كل جهد لإحباطه، بمجمله.

هذا الموقف نهائي. إنه نهائي الآن في اللجنة، وفي ما بعد في الاجتماع العام، وأيضاً في ما بعد إقرار معاهدات أو المصادقة عليها، إذا كانت هناك أية معاهدة مقرَّة أو مصادقاً عليها.

إن المؤتمر هذا ملتئم بشكل أساسي لوضع قاعدة قانونية. قد يتم تبنّي قرار الولايات المتحدة وكندا بأغلبية ساحقة أو بأغلبية بسيطة أو بثلثي الأصوات. وعلى النحو نفسه، قد يكون معاهدة مع جميع الشكليات والتواقيع اللازمة. لكنه لن يكون قانوناً، ولا هكذا توضع القوانين. ومن دون قبول عام، لا قِبَل لأي إجراء يتخذه هذا المؤتمر أن يصبح قانوناً. سيكون قانوناً، لكنه ملزم للموقعين عليه فقط بصرف النظر عن كثرتهم. وإذا اختاروا أن يحددوا لأنفسهم عرضاً قدره ستة أميال، فهذا شأنهم. وهم يقبلون قيداً ليس من السهل التحلل منه. أمّا الدول الأُخرى فتختار وتبقى على اختيار حد الاثني عشر ميلاً. وقد تعقد مؤتمراً خاصاً بها. وقد تختار، بصورة عامة أو إقليمية، أن تكون لها معاهداتها بشأن تعيين صدور الاثني عشر ميلاً.

هذه هي الوجهة التي لا بد أن يجد المجتمع الدولي نفسه فيها في حال نجح القرار. ويجب أن يمثل قرار الأميال الستة ورعاته ومؤيدوه أمام محكمة التاريخ بسبب مسؤوليتهم إلى حد ما في هذه الخاتمة الفظيعة.

لقد شاعت أقاويل مؤداها أن تعيين الحدود باثني عشر ميلاً محاولة فاشلة. ولهذا السبب تسدى النصيحة بأن حل الأميال الستة هو البديل الوحيد. وفي موازاة هذه النصيحة، يشدَّد على وجوب ألا يفشل المؤتمر وعلى أنه يجب علينا السعي لقرار، أي قرار.

طبعاً، يمكن حض الكثيرين على العمل بموجب نصيحة كهذه ونصائح أخرى متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الضغط على الأصوات بطرق شتى. لكن نؤكد لكم أن هذا لن يكون ذا فائدة لا للمؤتمر ولا لحكم القانون والنظام ولا لمصالح الأسرة الدولية؛ فالقرار السيئ ليس بقرار. وعندما نكون منقسمين إلى هذا الحد، كما قال ممثل كندا المرموق بحق، فلا قرار هو القرار الأحسن، ولا حل هو الحل الأفضل.

ليس هذا موقفاً عنيداً من جانبنا، تماماً مثل أن موقف أنصار الستة أميال ليس موقف حل وسط أو توفيق. والحل الوسط وما يماثله من مصطلحات جمة استحضرها

ممثل المملكة المتحدة البارز في تصريحه قبل يومين، ليست مصطلحات بسيطة تُنشر هنا وهناك بهذا القدر من السهولة والخفة. وكلمة الحل الوسط ليست مستحضرات تُستخدم لتجميل مواقف بشعة.

لقد جهر زميلنا الرفيع الشأن من المملكة المتحدة بكلامه في مصلحة الحل الوسط. والتماسه الحل الوسط نقل تقريباً كلمات مجاهد في سبيل مثل أعلى، لكنه لم يتردد في الوقت نفسه في الشكوى، كما قال، من بعض الأمور المستساغة بدرجة أقل في تصريحنا، متغاضياً بذلك عن روح الحل الوسط ومعداً لمسألة كلمات. ولم يكن في وسع زميلنا المرموق من المملكة المتحدة تقبُّل بعض الأمور المستساغة بدرجة أقل في تصريحنا، وهو يريدنا أن نقبل تدمير مصالحنا الحيوية، تحت ستار هذا المدعو حلاً وسطاً.

يمكننا أن نقول عرضاً إن الأمور المستساغة بدرجة أقل في تصريحنا هي أقل استساغة حقاً. نعترف بهذا، ونعتذر من المرموق المتميز من المملكة المتحدة إذا كان مذاق هذه الأمور مُراً. لكن الحقائق المُرة دائماً مُرة ـ والخطأ ليس خطأنا؛ ومَن جعلها مُرة لا يجدر به أن يشكو المرارة. نحن لا نود القول مَن جعلها مُرة لأن ممثل المملكة المتحدة البارز لطيف للغاية، وواجبنا أن نعامله بلطف.

مرارة أو لا مرارة، فالسلوك لا الكلمات، سواء عذبة أو غير عذبة، هو الذي يقيم الدليل على روح حل وسط. وقد تكلم ممثل المملكة المتحدة المرموق مطولاً وبفصاحة لمصلحة حل وسط. لكن عندما يصل إلى التعامل مع مشكلات أيسلندا الفقيرة والصغيرة، تتبخر روح الحل الوسط بغتة. لم يكن حلاً وسطاً في شيء. وموقف المملكة المتحدة بمواجهة أيسلندا لم ينبس ببنت شفة من الحل الوسط. لقد عرَّض روح الحل الوسط بالذات للخطر. يبدو أن المملكة المتحدة مستعدة للتوصل إلى حل وسط مع أيسلندا، غير مستحضرة قانون البحار وإنما القانون السائد في البحار ـ حيث الأسماك الكبيرة تأكل الأسماك الصغيرة. وينبغي أن نقول برحمة وتراض، لأنها تأكلها من غير أن تكون مقلية.

ومع ذلك، فإن زميلنا المرموق من المملكة المتحدة لم يقصر نفسه على التماس حل وسط. لقد سأل أنصار الأميال الاثني عشر عن ماهية الحل الوسط الذي عرضوه. وشارك في الحملة ممثلاً الولايات المتحدة وكندا البارزان. وبدا لنا أن الحملة هي جوقة كبيرة اسمها الحل الوسط. لذلك دعونا نخبركم ما هو الحل الوسط الذي لدينا ـ وما هو الحل الوسط الذي لديكم.

لتقويم حل وسط يجب أن نعرف نقطة الانطلاق. علينا أن نعرف منطلق أنصار

الأميال الستة. وإذا كان لديك انعدام لحدود أعالي البحر الإقليمي، فإن الأميال الثلاثة ستكون حلاً وسطاً. وإذا كان لديك ثلاثة أميال، فإن ستة أميال ستكون حلاً وسطاً. لكن إذا لم تكن الثلاثة أميال حداً لك قط، فعندئذٍ تستعد كي لا تخسر شيئاً ولا تضحي بشيء ولا ترضى بحل وسط في آخر الأمر. هذا ما نتوجه به إلى الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا. بوصفها قوى بحرية كبيرة ومناصرة للأميال الستة بقوة.

الولايات المتحدة ـ بينّا من تصريح لتوماس جفرسون يرجع إلى سنة ١٧٩٣، أن موافقة الأمم مُنحت لعرض يراوح بين ثلاثة أميال وعشرين ميلاً.

فرنسا ـ بينّا أن وزير الشؤون الخارجية كان في سنة ١٨٦٤ ضد الأميال الثلاثة، لأن هذا التعيين للحدود، كما قال، فَقَد الأسباب التي من أجلها وُجِد.

المملكة المتحدة ـ هنا يجب التوقف هنيهة، وإلا قلنا بعض الأمور غير المقبولة عن المملكة المتحدة. ونحن سوف نعطي الكلمة لأعلى السلطات البريطانية كي تربط أموراً نرجو ألا تكون ممجوجة.

في السنوات ١٨٧٨ و١٨٩٥ و١٩٠٩، دارت في البرلمان البريطاني مناقشات شاملة حول مسألة الصلاحية القضائية للمياه الإقليمية. وفي ما يلي الحوار الذي تكلم فيه أصحاب السيادة:

لورد كيرنز (Lord Cairns)، المستشار، استشهد بكتّاب إنكليز وأمريكيين وكتّاب آخرين في القانون الدولي وصرح بأن «السلطات كانت واضحة في هذا الأمر، وهو أنه لو لم يوجَد أن الأميال الثلاثة كافية لغرض الدفاع... أو لو أن طبيعة المبادلة أو التجارة استوجبتها، لكان هناك قوة في البلد على ساحل البحر لتوسيع المنطقة».

قال السير بيغنولد (Bignold) «لتتذكرْ الحكومة أن حد الثلاثة أميال... لم يكن قط، وأنا واثق من أنه لن يكون أبداً، مدرجاً في أي قانون أوروبي دولي».

وقال الميجور غراي (Gray) «وافقت الدول الموقعة على معاهدة بحر الشمال على حد الثلاثة أميال لكن ليس هناك من حد ثلاثة أميال في القانون الدولي».

وأعلن إيرل هالزبوري (Earl Halsbury): «أنا نفسي كقاض لم أعترف قط بأن حد الثلاثة أميال حد يعترف به القانون الدولي... ليس هناك قانون دولي يمنع اعتماد حد أبعد كثيراً إذا استوجبته المصلحة العامة».

وقال لورد سالزبوري (Lord Salisbury) «ثمة حرص شديد على عدم تعيين الثلاثة أميال حداً إقليمياً».

وقال لورد هالزبوري (Lord Halsbury)، الذي أشرف على قانون الولاية القضائية للمياه الإقليمية، «في هذا القانون حرصوا أشد الحرص على تجنب أي أقيسة. وتُركت المسافة عند الحد اللازم للدفاع عن المملكة».

وقال رئيس مجلس اللوردات لورد هيرشل (Lord Herschell): «إنه كان بعيداً عن القول إن الثلاثة أميال ستكون حد المياه الإقليمية بصورة دائمة».

ثم أشار اللورد سالزبوري إلى مدفع أُطلق في عيد اليوبيل وبلغ مدى طلقته اثني عشر ميلاً، وأشار اللورد هيرشل إلى مدفع بلغ مداه ثلاثة عشر ميلاً. هذا هو موقف المملكة المتحدة، ومن فمك سوف . . . لن نكمل، فأنتم تعرفون الحكم.

بالنسبة إلى كندا، ولنتكلم بصراحة وأمانة، لم نجد شيئاً خطراً في ماضي كندا. إن كندا بلد تقيّ ومستقيم. لكن المؤتمر لا يستطيع التأثير في أعمال كندا الورعة ما لم، وحتى، يصبح أنصار الستة أميال الكبار متدينين وأتقياء كما هي كندا.

إن هذا التقلب في مواقف الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة هو الذي جعل العالم الكبير في القانون الدولي، البروفيسور فوشيل (Fouchille)، يعلن ما يلي: «في ما يتعَلق بحرية البحار، ثمة في الواقع تفسير إنكليزي وتفسير أمريكي وتفسير فرنسي». إلا إن ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة المرموقين يستسهلون التكلم على بحر إقليمي ثابت وعلى حرية أعالي البحار ـ وبسهولة أكبر يتكلمون من هذا المنبر، منبر التوفيق والحل الوسط.

ولذلك، فإن ما يقدمه قرار الستة أميال ليس بحل وسط. لكن ماذا عن قرار الاثني عشر ميلاً؟

إن الحل الوسط لا يقاس بجمع أو طرح حسابيين. إنه يقاس بآثاره.

قرارنا يقدم فرصاً متساوية للجميع وإجابة ملائمة لمصالح الجميع. ونحن نقدم لكم ما نقدمه لأنفسنا. ولا نطلب امتيازاً أو ربحاً ممنوعين عنكم. هاكم، خذوا ما يحلو لكم واتركوا ما يحلو لكم.

قراركم تمييزي. أمّا قرارنا فلا. إنه يشمل الدول كلها، الكبيرة منها والصغيرة، البيض والسود، الحمر والصفر.

قراركم مدمّر لمصالحنا، قرارنا بنّاء لحقوقكم وحقوقنا. وأخيراً، قرارنا مرن، وقراركم غير قابل للتطبيق.

نقول غير قابل للتطبيق لأنكم لا تستطيعون إرغام أنصار الاثني عشر ميلاً على

قبول قراركم. وخلف أنصار الاثني عشر ميلاً ثمة مصالح ذات أهمية جوهرية قد نشأت. خذوا مصالح الاتحاد السوفياتي، على سبيل الإيضاح. إننا أضأل من أن ندافع عن مصالح الاتحاد السوفياتي بالنظر إلى أن الاتحاد السوفياتي ممثَّل بفقيه قانوني نابغة مثل البروفيسور تونكين (Tonkin). ولا هو دورنا، هنا في المؤتمر، أن ندافع عن مصالح الاتحاد السوفياتي. لكن اسمحوا لنا أن نسأل: كيف سترغمون الاتحاد السوفياتي على قبول أميالكم الستة، كحكم قانون؟

ونحن الذين من أمم صغيرة، كيف سترغموننا خلافاً لمصالحنا على قبول معادلة الستة أميال؟ فكثيرون منا سنّوا منذ عقود قوانين مؤيدة للاثني عشر ميلاً. وآخرون لديهم قوانين سُنَّت منذ عهد قريب، لكن لم يكن في تشريعهم أي تجديد. كان إعلاناً لممارسة سالفة ومصالح سالفة.

تقول الولايات المتحدة ومؤيدوها إننا جئنا بمواقف ثابتة، لكنهم ينسون مواقفهم. ما هو الحل الوسط الذي قدمتموه. في سنة ١٩٥٨ كانت معادلتكم ستة أميال. واليوم تتمسكون بالستة أميال بعناد. وفي الواقع كثيرون من مؤيديكم أنصار للستة أميال بحكم تشريعهم، منذ عقود. أين، إذاً، حلكم الوسط؟

دعونا لا نتنازع في كلمات الحل الوسط والتوفيق. دعونا لا نتنازع في الرقمين ستة واثني عشر. لقد جئنا لوضع القانون ـ قانون للأمم ـ لا قانون يلائم مصالح بعض الأمم. وهذا أمر ممكن باتفاق عام فقط. وفيما نحن ندنو من أيام الفصح وقداسة ذكريات المعلم العظيم وحوارييه، أقدس الصيادين على الأرض(*)، دعونا نبذل كل جهد لنكون منفتحي العقول والقلوب.

إذا كان لنا أن نتصرف وفق الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية، فإن سجلاتكم تحوي طوفاناً من المراجع ـ كلها ضد قرار الستة أميال.

لكن إذا كان لنا أن نتصرف وفق تصويت بحت، عندئذٍ، سامحوني أيها السادة، ليس لدينا شيء نقوله، وهذا نهاية المطاف. افعلوا ما تبتغون، ودعونا ننتظر ونَرَ.

(*) إشارة واضحة إلى القديس بطرس (المحرر).

الخطاب الرابع

لا يـــزال هنـــاك أمـــل

في هذه المرحلة المتأخرة من مشاوراتنا في المؤتمر، سنتكلم من دون تقديم أو تمهيد.

في يوم الأربعاء الأخير، حثّ زميلنا الكندي الرفيع الشأن المؤتمر بعدد من الحجج على تبنّي قرار الولايات المتحدة ـ كندا المشترَك الذي يمثل الآن أمام المجلس.

بصفة عامة، ردَّد ممثل كندا المرموق حجة أن القرار بشأن حد الستة أميال حل وسط جديد توصلت إليه كندا والولايات المتحدة مؤخراً.

ونحن بانكبابنا على هذه الحجة، المقْنعة كما قد تبدو لأول وهلة، نشعر بأننا ملزمون في هذه اللحظة التاريخية بتذكر بعض الأحداث التاريخية.

على عكس ما أكده زميلنا الكندي الموقر، فإن معادلة الأميال الستة ليست جديدة وليست حلاً وسطاً جديداً.

ليس هذا المؤتمر بلا أسلاف. وليست الجهود الدولية لتثبيت أعالي البحر الإقليمي نابعة من تصور حديث؛ فتحديد حد البحر الإقليمي كان حلم الدول وفقهاء القانون وقواعد القانون مذ خرج مفهوم البحر الإقليمي إلى حيز الوجود. وكثير من المؤتمرات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، عُقدت في مواقع مختلفة ابتغاء للهدف الوحيد الذي هو التوصل إلى اتفاق عام في هذه المسألة البالغة الأهمية. ومؤتمر جنيف لسنة ١٩٥٨ هو الأخير على اللائحة، فيما المؤتمر الحالي مستمر في أعماله. يبقى على الغد أن يخبرنا ما إذا كانت اللائحة ستظل مفتوحة أمام مؤتمر وشيك للتعامل مع هذا الإرث المغرق في القِدم، أو ما إذا كان في إمكاننا إغلاق دفاترنا على انتصار مجيد مرتكز على موافقة مشتركة واتفاق عام. وآمالنا المخلصة وصلواتنا الحارة تتوجه إلى الأخير ـ إلى النجاح ولا أقل من النجاح.

لكن الانتصار يجب أن يتحقق، ولا يمكن تحقيقه إلا إذا أدركنا إخفاقاتنا الماضية وأسباب هزائمنا الماضية. وعلينا أن نقر بأن السجل الكامل لهذه المشكلة كان سلسلة من الإخفاقات والهزائم ـ كان آخرها مؤتمر لاهاي سنة ١٩٣٠ ومؤتمر جنيف سنة ١٩٥٨. وعلى هدي هذه التجربة المُرة، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت معادلة الستة أميال كما يدعو إليها زميلنا الكندي المرموق حلاً وسطاً جديداً ذا سمة جديدة. لنبحثْ في الأمر.

كانت المبادرة الجدية الأُولى لمهاجمة المشكلة على مستوى دولي مبادرة هولندا. ففي رسالة بتاريخ الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٩٥ وجِّهت إلى وزير الخارجية الأمريكية، صرح السفير الهولندي بما يلي:

«كما تعي بلا شك، قامت هيئة القانون الدولي في آذار/ مارس ١٨٩٤ بمناقشة الرغبة في التفاهم بين الأمم الساحلية بهدف تسوية مسألة حدود البحار الإقليمية بتوافق عام.

«بصورة متسقة مع الآراء التي قُدمت في تلك المناسبة في الاجتماع الآنف الذكر لعلماء القانون المختلفي الجنسيات، تسأل الحكومة الهولندية ما إذا كان الوقت لم يحن بعدُ كي تبرم القوى الرئيسية معاهدة للغاية المشار إليها.

«ولهذا السبب أسمح لنفسي بمخاطبة كياستك المعتادة كي أقف، إذا أمكن، على رأي حكومة الرئيس في الفكرة التي اقترحتها. وأسمح لنفسي بأن أضيف أن وزير الشؤون الخارجية في المملكة المتحدة يميل إلى الاعتقاد بأن معاهدة كهذه ينبغي أن تشترط وجوب امتداد المياه الإقليمية إلى مسافة ستة أميال (ستين للدرجة)، ابتداء من علامة أخفض منسوب للماء، بينما قد تنص المعاهدة، في الوقت نفسه، على أن حد الستة أميال سيكون أيضاً حداً للمنطقة المحايدة».

إن رسالة هولندا هذه تدل في تاريخ أعالي البحر الإقليمي على الدعوة الأُولى إلى عقد مؤتمر لمعالجة المشكلة.

ونحن لم نسرد هذه المقاطع من الرسالة لمجرد إنعاش ذاكراتنا بشأن السجل الماضي للمشكلة، كلا، ليس هذا قصدنا. إننا نعي تماماً أننا مجتمعون لمعالجة المشكلة كمندوبين نمثل دولاً ذات سيادة، لا كأساتذة في القانون الدولي، ممثلين لاتجاهات قانونية مختلفة. إن المقترح الذي قدمته حكومة هولندا سنة ١٨٩٥ يتصل بالقرار الذي يأخذ بتلابيبنا، ومن باب أَولى في هذه المرحلة الأخيرة من مداولاتنا. وهذا يفسر لجوءنا إلى محفوظات هولندا. إذاً، ماذا في هذه الوثيقة التاريخية من نقاط اتصال تنسجم مع سجلاتنا بكثير من السلاسة؟

إن النقطة الأُولى ذات الدلالة هي أن هيئة القانون الدولي دعت منذ زمن يرجع إلى سنة ١٨٩٤ إلى اتفاق عام على مسألة البحر الإقليمي. ومثل هذه التوصية من الهيئة، التي تضمنت عضويتها أنبغ رجال القانون في ذلك العصر، تهدم محاجّة ممثل كندا المرموق، حتى العمق. كما أنها تصلح كتذكِرة بليغة للمؤتمر. وهي توجه إلى أولئك الذين يسخرون من هذا المنبر بكلامهم على حد الثلاثة أميال بتقليل عمره بضع مئات من السنين تحذيراً من أن مسألة البحر الإقليمي كان محط نزاع، وأن الاتفاق العام كان معدوماً، تماماً مثلما هو معدوم اليوم. وإذا كنا سنقبل، كما ينبغي لنا آراء رجال القانون الموهوبين هؤلاء، فإنه يتعين على من ينهض منا للتكلم مع نُصُب رجال القانون ألا يزعم بعد الآن وجود تحديد راسخ للبحر الإقليمي، ويتعين ألا ينطق بعد الآن بحد الثلاثة أميال بوصفه حكم قانون.

النقطة الثانية التي نلفت انتباه المؤتمر إليها هي اقتراح حكومة هولندا لحد الستة الأميال بوصفه أعالي البحر الإقليمي ـ تماماً كالعرض المحدد في القرار الحالي.

وهذا الاقتراح بالنيابة عن حكومة هولندا دليل قاطع على أن معادلة الستة الأميال ليست معادلة ولدت هنا في مهد هذا المؤتمر ولا حتى في سنة ١٩٥٨. كما أنها لم تظهر إلى حيز الوجود في الماضي البعيد، في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٣٠. إن فكرة الستة أميال أقدم من ذلك كثيراً. ولسنا نقترح اقتفاء أثر الأصول المبكرة لهذا القياس، ولا نرغب في الإشارة إلى الدولة الأقدم المناصرة للأميال الستة. هناك الكثير في حلبة التنافس. فإسبانيا، مثلاً، ذات تشريع خاص بالأميال الستة منذ القرن الثامن عشر هي واحدة من أقدم الدول. إلا أن النقطة التي نؤكد أهميتها هي أن قاعدة ستة أميال اقتُرحت على الولايات المتحدة رسمياً قبل أكثر من ستين عاماً. ومع ذلك، يأتي زميلنا من كندا ليدّعي أن القرار الحالي حل وسط حديث وحصيلة مناقشة ودية جرت في مؤتمر ١٩٥٨، وبعده.

ومع ذلك، ليست هذه نهاية القصة، وهذه المسألة تحولت فعلاً إلى قصة. وردُّ الولايات المتحدة على اقتراح حكومة هولندا مثير وغني بالمعلومات إلى أقصى حد، وله بالفعل صلة بالقرار الحالي.

في رسالة بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٨٩٥ أجاب وزير خارجية الولايات المتحدة كما يلي: «هذه الحكومة لن تكون غير مستعدة، في حال وجود عدد كاف من القوى الساحلية مع الاقتراح، للمشاركة في مسعى للوصول إلى اتفاق له قوة قانون دولي ومفعوله فضلاً عن قوة تنظيم تقليدي ومفعوله، ينبغي بموجبه أن تمتد السلطة القانونية الإقليمية لدولة تشكل أعالي البحار حداً لها مسافة ستة أميال بحرية من

علامة أخفض منسوب للماء، ويشترط في الوقت نفسه أن يكون حد الستة أميال هذا حداً أيضاً للمنطقة البحرية الحيادية».

هذا الجواب يثبت ما كان يُنفى وينفي ما كان يُثبَت. وباختصار، يثبت هذا الجواب واقع أن التحديد بستة أميال كان مقبولاً لدى الولايات المتحدة قبل أكثر من ستين عاماً. وهو يدحض في الوقت نفسه زعم السفير درو أن القرار الكندي ـ الأمريكي كان حلاً وسطاً حديثاً ناشئاً من دمج قرارين سابقين. كلا، ليس القرار الحالي تفتحاً حديثاً لزهرة زنبق زُرعت لتوّها في هذا الخريف. إنه شجيرة قديمة جرى تقليمها مؤخراً لهذه المناسبة.

وكحقيقة تاريخية، يمكن تعقّب جذور هذه الشجيرة، التي تبرز أمامنا الآن بوصفها قرار اللجنة، إلى ما قبل مئة عام تقريباً. ففي ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤، سأل وزير الخارجية سيوارد (Seward) السفير البريطاني في واشنطن عما إذا كان من غير المستحسن أن يتم بموجب اتفاق بين القوى مد حدود البحر الإقليمي من ثلاثة أميال إلى خمسة أميال، نظراً إلى ازدياد مدى المدافع. وهذا يدل من دون أدنى شك على أن الولايات المتحدة كانت مؤيدة لتمديد البحر الإقليمي إلى أكثر من ثلاثة أميال، وما هو أهم من ذلك، كان تأييدها لذلك لأسباب تتعلق بازدياد مدى المدافع.

إننا نؤكد هذه الحقيقة لا لإعادة تشكيل الماضي وإنما لدرس الحاضر والتكهن بالمستقبل. ما هو وضعنا الآن؟ وأي مستقبل أمامنا؟

نحن في الوقت الحاضر محكومون بقرار قائم على تعيين حدود بستة أميال، ومخطَّط ليكون حكم قانون لعلاقات دولية عتيدة. هذا هو الافتراض الرئيسي الذي يستند إليه القرار المطروح الآن أمام المؤتمر.

غير أن معادلة الستة أميال تمثل الحد الذي وضعه عدد كبير من الدول، من خلال الممارسة أو التشريع، منذ أيام باينكرشوك (Bynkershock)، مبتكر أعالي البحر الإقليمي. كما أن تعيين الحدود بستة أميال اقترحته الولايات المتحدة إلى جنب ازدياد مدى المدافع.

وبالتالي، لا بد أن ينجم عن ذلك أن تعيين الحدود بستة أميال لا يمكن أن يبقى راكداً فيما مدى المدفع يزداد. وهذه هي النتيجة الصافية لمحاجة الولايات المتحدة. في الواقع، حين اقترح باينكرشوك قاعدة الثلاثة أميال أول مرة، كان المدى الأقصى للمدفع آنئذ لا يتعدى ٧٠٠ متر. وحتى في سنة ١٨١٤، لم يصل المدى إلى ٢٠٠٠ متر، كان نحو ١٥٠٠ متر. وفي التعليمات المتعلقة بالحياد إبان حرب القرم، وكانت قد أُعطيت للأسطول الدانماركي سنة ١٨١٤، تحدد مدى طلقة المدفع كقياس لمدى

الحزام الإقليمي في كرونبورغ بأقل قليلاً من ميل بحري واحد. وهذا يوضح أن أعالي البحر الإقليمي كان مرهوناً بمدى المدفع. لم يكن ثابتاً؛ بل كان في حركة دائمة ـ أي ازدياد في مدى المدافع يتلوه ازدياد في أعالي البحر الإقليمي.

هكذا، فإن هذا القرار ابن كثير من الاقتراحات التي طُرحت على مؤتمرنا. ومنذ ذلك الحين، تقدم الزمن لكن حدود الستة أميال التي عينتها الولايات المتحدة وكندا لبثت كما هي، ببساطة لتعزيز مصالح مجموعة واحدة من الدول ـ مجموعة واحدة من أُسرة الأمم، لا مصالح الأُسرة ككل.

لا نقصد القول إنه يعاب على الدولة الدفاع عن مصالحها. ينبغي لأي دولة أن لا تخجل أو تتردد لتعزيز ضروراتها القومية. على العكس، فكل واحد في المؤتمر ملزم بواجبِ الدفاع عن مصالحه القومية. وخائن من يقصّر عن تأدية واجبه. لكن لِمَ لا يقال ذلك؟ لِمَ لا يتم الخروج إلى الملأ والتكلم بصراحة؟ من المؤكد أن ليس من النخوة في شيء تقَديم المصالح الفردية تحت ستار المبادئ العامة. ولا من اللائق الدعوة إلى مثل هذه المصالح تحت مظلة المجتمع الدولي. ولا يجدر شن حرب مقدسة تحت راية كُفر.

ليس هذا استعارة بلاغية مبالغاً فيها؛ فالقرار الذي ندرسه هذه اللحظة هو تركيز لمصالح مجموعة دول، ومجموعة واحدة فقط. وهذا التعيين للحدود يبقى ليمثل مصالح معينة ـ حصرية ومحددة ـ مصالحنا نحن الأربعة، لا أكثر.

يضاف، بالإضافة إلى ذلك، أن القرار مصمَّم في الغالب لتدمير مصالح الآخرين. والهدف الأساسي بصفة عامة هو إنزال الهزيمة بتعيين حد الاثني عشر ميلاً، ومن ثم إعلاء قرار الستة أميال إلى مصاف الانتصار.

في ما يتعلق بهذا الأمر، يجب أن نذكر أن معادلة الستة أميال تُصورت وولِدت كجزء لا يتجزأ من الحرب الباردة المستمرة بين القوى الكبرى ـ بينما سائر العالم متروك بلا خيار ليقرر ما يختاره.

وفي شرح للموقف في المؤتمر، تم توضيح هذه النقطة توضيحاً وافراً في عدد ١٧ نيسان/ أبريل من صحيفة **نيويورك تايمز**: «في وقت ما في الأسبوع التالي»، قالت **نيويورك تايمز**، «سيصوت ثمانية وثمانون بلداً على ما يشتمل على المصالح الحيوية لبحرية الولايات المتحدة، واستراتيجية غواصات الاتحاد السوفياتي. . إلخ». ومضى كاتب الرسالة يقول «الفارق بين ستة واثني عشر ليس مسألة مساومة ملحّة. . . إنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الفارق بين الأمن البحري والخطر البحري. . . وكما ترى الولايات المتحدة، فإن تضييق البحار الحرة يقلص فعالية القوة الجوية والقوة البحرية الأمريكيتين. وفي ذهن المسؤولين في الولايات المتحدة

أيضاً قلق بالغ من تحركات الأسطول السوفياتي المؤلف من نحو ٤٧٥ غواصة».

هذه هي، في رأينا، الخلفية الحقيقية التي تلوح وراء قرار الولايات المتحدة ـ كندا. إنها الحرب الباردة، أو حتى نكون أكثر دقة، إنها الحرب الساخنة التي تخيم بمرحلتها الجنينية على المؤتمر. لكن قد يقال إن **نيويورك تايمز** ليست مرجعاً موثوقاً به في هذا الشأن. ومن دون جدال، دعونا نقبل هذا الزعم بوصفه صحيحاً، ولنبحثْ عن شهادة موثوقة.

ليس أمامنا أفضل من شهادة السفير دين، رئيس وفد الولايات المتحدة. فقد كان السفير دين في كتاباته أكثر بلاغة مما كان في تصريحاته إلى المؤتمر. وهناك بالذات نستطيع أن نجد توضيحاً وافراً للقرار الحالي.

في مقالته في فصلية **فورين أفّيرز** *(Foreign Affairs)*[1]، حيث لخص عمل مؤتمر ١٩٥٨، مهَّد السفير دين بإشارة إلى الغواصات الروسية الـ ٤٧٥ وأخطار الألغام والطوربيدات والصواريخ المجنحة القريبة سرعتها من سرعة الصوت. ثم تابع ليقول: «كان من المقترحات الرئيسية المقدمة إلى هذا المؤتمر مد حدود البحر الإقليمي من ثلاثة أميال إلى اثني عشر ميلاً، وهي خطوة ستكون لها معان ضمنية عميقة ـ منها، زيادة كبيرة في التهديد الذي تشكله الغواصات. وكان إحباط هذا المقترح واحداً من أهم إنجازات الولايات المتحدة في مؤتمر جنيف».

يمكننا أن نرى أي شيء أكثر دلالة من ملاحظة السفير دين. فبحسب كلماته، كان إحباط قرار الاثني عشر ميلاً واحداً من أهم إنجازات الولايات المتحدة في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٨ . ونحن نسلم أيضاً بصحة التصريح بأن إحباط قرارنا المعتمد من ١٨ دولة في نيسان/ أبريل ١٩٦٠ كان أيضاً إنجازاً كبيراً آخر سجلته الولايات المتحدة. لذلك، ومن دون الإلحاح في طلب إقرار، فإن الولايات المتحدة ليست في وضع لتنفي أن قرار الدول الثماني عشرة، الذي يمثل مصالح عدد من الدول الأفروآسيوية ـ الأمريكية اللاتينية، قد أُحبط من خلال جهود بذلتها بلا هوادة. وكلازمة إضافية، يجب التسليم أيضاً بأن القرار الحالي اعتمدته لجنة الجميع بوصفه إنجازاً كبيراً للولايات المتحدة.

مع إنجازات الولايات المتحدة هذه بالذات، ليس لدينا سبب للشكوى. إن هزيمة قرارنا في اللجنة إنجاز للولايات المتحدة، ولا ريب في ذلك. وبشكل مماثل، فإن تبني أغلبية بسيطة للقرار الحالي إنجاز للولايات المتحدة، ولا ريب في ذلك

(١) *Foreign Affairs* (October 1958).

أيضاً. هذا إقرار رئيس وفد الولايات المتحدة. وفي حال نجح القرار الحالي في الحصول على أغلبية ثلثين، كما يمكن أن يكون، فإنه سيكون أيضاً إنجازاً للولايات المتحدة.

وليس في وسعنا كذلك التشكيك في حق وفد الولايات المتحدة في التسبب بانتصار أو هزيمة أي قرار؛ فهذا حقه السيادي وغير المقيَّد، ويجب أن نعترف به ونحترمه. وعلى نحو مماثل، فإن اهتمام وفد الولايات المتحدة بأمن بلده في وجه أي تهديد هو اهتمام نبيل وجدير بالاحترام. لكن ماذا عن الباقين؟ ماذا عن مصالح الدول الأُخرى؟ ماذا عن أمن الدول الأُخرى؟

يمكن أن يكون لأي دولة، وفي الواقع لأي مجموعة دول، مخاوفها المشروعة. وما يمكن فهمه وجوب أن تحمي أنفسها من غواصات وأسلحة نووية وأشياء أُخرى مماثلة. ليس هذا موضع اعتراض؛ أمّا الأمر الذي عليه اعتراض فهو أن يُسرَج المؤتمر كله بمخاوف دول فردية، ومن دون أدنى مراعاة لمصالح ومخاوف دول أُخرى.

بالوصول إلى هذا الاستنتاج، يتضح على نحو سافر أن القرار الحالي تفكير أحادي الجانب. وبناء على أقوال السفير دين، فإن هذا القرار إنجاز للولايات المتحدة ويُراد به حماية أمن الولايات المتحدة. نحن لا نستطيع أن ننكر على الولايات المتحدة حقها في صون دفاعها. لكن لا يمكن أن يكون هذا حكم قانون للأمم كافة. ولكي يُسمح لتشريعنا بدخول قانون الأمم، يجب أن يكون إنجازاً للمؤتمر كله، لا إنجازاً للولايات المتحدة وحدها. ويجب أن يترجم مصالح أغلبية الدول، لا مصالح مجموعة من الدول، أياً يكن عددها ونفوذها.

كان يمكن أن تُتبنى أغلبية ثلثين هذا القرار كما توقَّع زميلنا الكندي، مع أننا لا نشاطره تفاؤله الزاهي والمتعلل بالأماني؛ إذ لا يمكنه أن يكون قانوناً، ولن يكون قانوناً. وفي غضون عشرة أعوام أو عشرين عاماً، يمكن أن يُدبّج هذا القرار في معاهدة، ويُوقَّع بأسلوب منمَّق ويُصادّق عليه بصورة رسمية. لكن هذا ليس قانوناً على الإطلاق. وسيكون عقداً بسيطاً يلزم الأطراف المتعاقدين فحسب.

لكن ما هي الطبيعة الحقيقية لأغلبية كهذه؟ إننا نعرف أن أصواتاً معينة ستُنقل من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي. وستكون داعمة للقرار على الرغم من أنها كانت ضد القرار. وقيل لنا في الصباح إن صوتاً آخر سيتحول إلى امتناع عن التصويت، مع أن الدولة ستظل نصيرة للاثني عشر ميلاً. ونتوقع أن تتداعى أصوات أُخرى تحت وطأة ضغط هائل وجِّه إلى كل زاوية في العالم.

هذه هي طبيعة أغلبية الثلثين التي يبني ممثل كندا المرموق عليها تفاؤله الزاهي

والمعلَّل بالأماني. وعلى الرغم من أن وفوداً معينة تلقت في أصيل هذا اليوم تعليمات كي تصوّت ضد الاتحاد السوفياتي، فإننا نترك لتلك الوفود أن تعلن مواقفها.

لكن زميلنا الكندي المرموق، وبشكل مستقل عن هذه الأسباب وعن هذا القرار، كان قد تناول هذه المسألة باستفاضة قبل أيام قليلة. وقال في معرض الدفاع إن أي قرار لأغلبية ثلثين يجب أن يؤدي إلى قبول الأقلية. يصعب الإدلاء بتصريح كاسح بشأن هذه النقطة. ولا بد أن تقرَّر كل مشكلة حسبما تستحق. وفي ظل الظروف الراهنة، وبصدد هذه المشكلة، نخالف زميلنا الكندي الرأي بشكل كامل.

يوفر أوبنهايم في كتابه الشهير عن القانون الدولي نصحاً كافياً لزميلنا الكندي وللمؤتمر ككل. فأوبنهايم يميز بين القانون العالمي (Universal) والقانون العام (General) والقانون الخاص (Particular). ولا يمكن هذا القرار في أحسن الأحوال، إذا ما نجح وأصبح معاهدة في المستقبل المجهول، أن يكون أكثر من قانون دولي خاص لا يلزم سوى موقّعيه. هذه نقطة يجب أن تكون شديدة الوضوح لزميلنا من كندا. ولو لم تكن رغبتنا رؤية قانون دولي عالمي ينبثق عن هذا المؤتمر، لما امتعضنا من هذا القرار الفاشل. وفي النهاية، لهذا القرار ميزة سلب مناصري الثلاثة أميال ما تبقّى من رماد لهذه القاعدة ـ الرماد الذي يُذَرّ من وقت إلى آخر في جو المؤتمرات الدولية. إن في التخلص من هذا الشر راحة ليست بقليلة.

لكن دعونا نوضح لزميلنا الكندي المرموق نقطة واحدة. إن الحجة التي تقدمنا بها من أن هذا القرار لا يتمتع بصفات وخصائص قانون دولي عالمي ليست تصريحاً سياسياً. إنها محض حكم قانوني للقانون الدولي لا قِبَل لمثل كندا المرموق على تحديه. طبعاً يستطيع أن يتحداه إذا اختار تنحية مبادئ القانون الدولي. إذاً، ما هو القانون موضوع الخلاف؟

لكي يكون هذا القرار حكم قانون، يجب أن يكون تعبيراً عن قبول مشترك. والقانون الدولي هو، تعريفاً وبحسب جميع المدارس الفكرية، مجموعة أحكام من غير قوة خارجية تفرضها إلا من خلال قبول مشترك. وفي غياب دولة عظمى تشرّعه وتفرضه، فإن القبول المشترك للدول هو الذي يصنع قانوناً حقيقياً من قانون دولي. وكما ذكر البروفيسور لوترباكت بحق، يعني القبول المشترك «قبول أغلبية ساحقة أن أولئك الذين يخالفون لا أهمية لهم . . . إنه مسألة تقدير واحترام لا مسألة قرار حسابي؛ تماماً كما هي الإجابة عن السؤال: كم حبة تصنع كومة؟». وهذا يجيب عن محاجة زميلنا الكندي المرموق؛ فأغلبية ثلثين، كما يقترحها زميلنا الكندي، لا تصنع قانوناً ليس بقانون. والمسألة كما عبَّر عنها البروفيسور لوترباكت، ليست قراراً

حسابياً. يمكننا القول إن المقبولية العامة هي التي تفصل في المسألة في نهاية المطاف.

نحن لا ننكر أن لزميلنا الكندي المرموق حرية تامة ليعبّر عما يشاء من آراء يعتبرها ملائمة. وقد يزعم زميلنا الكندي أن في وسع أغلبية هذا المؤتمر أن تصنع قانوناً دولياً. هذا حقه الناشئ من حرية الكلام، التي نحترمها كلنا. لكن إذا كان يتوخى خداع القانون الدولي أو التزام نصيحة مستشاريه القانونيين، فإننا لا نعتقد أنه يملك هذه الحرية. لقد أجاب البروفيسور لوترباكت زميلنا من كندا ولا شيء يمكن أن يكون أكثر تدميراً لهذا القرار من هذا الجواب؛ وكأن البروفيسور لوترباكت يتكلم من على هذا المنبر، في هذا المؤتمر، وضد هذا القرار.

لذلك نود أن نقول لزميلنا الكندي المرموق أن ليس عدد الحبات في القرار هو الذي يقرر ثقله. إن الكم العام، مجموعه الكلي ـ هو الذي يقام له وزن في ميزان القانون الدولي. وليس بعدد الأصوات يمكن الحكم على هذا القرار، بل بالقبول العام الذي يضمنه.

بالإضافة إلى ذلك، دعونا نسأل مع البروفيسور لوترباكت ممثل كندا المرموق عن الدول الثلاث والثلاثين التي صوتت ضد هذا القرار في اللجنة ـ هل هذه معارضة غير ذات أهمية؟ هل هي من التفاهة بحيث يستطيع المؤتمر المضي في العمل وفق هذا القرار؟ طبعاً كان يمكن إضافة الأصوات الـ ٤٣ المعطاة دعماً لهذا القرار إلى أصوات قليلة مقتطعة من المعارضة أو من المجموعة الممتنعة عن التصويت. وكان في إمكان القرار حتى أن يحشد أغلبية ثلثين. إلا أن هذا لا يغير من الموقف في شيء. ولا عجب في الأمر بالنسبة إلى هؤلاء الذين انشغلوا بعمليات اختطاف الأصوات. ولن يُكتب للقرار النجاح في نهاية الأمر، كما أنه لن ينال ما يستحق عن الجهود العالمية التي بُذلت في هذه العملية الكبيرة لحشد أصوات. وفي أحسن الأحوال، لن يكون هذا الانتصار أكثر من أداء دعاوي لن يلهي كل الناس، كل الوقت.

عندما نقول أداءً دعاوياً نقصد ما نقول، لأن هذا القرار سيُستبعد حتماً من مضمار القانون الدولي، ويُنصح لزميلنا الكندي المرموق بأن يقرأ قانون محكمة العدل الدولية بعناية. وبعد أن يصبح هذا القرار معاهدة، قد يُثار أمام المحكمة، والقانون أعلن بوضوح أن المحكمة ستطبق المعاهدات الدولية المعترف بها بصراحة من جانب الدول المتنافسة، أكانت المعاهدات عامة أم خاصة.

لذلك، ليطمئنْ زميلنا الكندي المرموق إلى أن مآل القرار فقط هو أنه سيكون قابلاً للتطبيق ضد كندا وضد جميع الذين يحذون حذو كندا. وليطمئنَّ أيضاً إلى أن القرار لن يطبّق على أنصار الاثني عشر ميلاً ولا على أولئك الممتنعين عن التصويت.

إذاً، إلى أين يؤدي هذا القرار؟ وما المكسب من اعتماد قرار كهذا؟ إذا اختارت الـ ٤٣ دولة أو أكثر تقييد أنفسها بأي ارتباطات تختار قبولها، فهي حرة في فعل ذلك. هاكم. يمكنكم أن تنالوه إذا أردتم ـ والعقد شرعة المتعاقدين ـ لكنه سيكون عقدكم الخاص وقانونكم الخاص.

تبقى نقطة واحدة أثارها زميلنا الكندي المرموق ولا ينبغي أن تدخل سجلاتنا من دون رد عليها ـ وهي تحديداً تحليله لاستنتاجات لجنة القانون الدولي.

لا حاجة بنا إلى توضيح هذا الأمر، لأننا تناولنا المسألة بإسهاب في مرات سابقة. نحن فقط نعتبر أن من الضروري، في توجهنا بالكلام إلى زميلنا الكندي المرموق، أن نذكر أن لجنة القانون الدولي لم تبارك تعيين الحد بستة أميال، ولا أكثر. كما أن اللجنة لم تعلن أن تعيين الحد بثلاثة أميال حكم قانون راسخ ومعترف به عالمياً. وعلاوة على ذلك، لم تصف اللجنة تعيين حد البحر الإقليمي باثني عشر ميلاً بأنه خرق للقانون الدولي. هذه الاستنتاجات كلها، ونحن نتحدى ممثل كندا المرموق أن يطعن فيها، كافية لهدم كامل الطبقة التي يقوم عليها القرار الكندي ـ الأمريكي.

في حال لم تُقنع لجنة القانون الدولي زميلنا الكندي بدرجة كافية، فإننا ننصحه بقراءة مقالة في **صنداي صن**، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥، بقلم هـ. هـ. تشارتريس (Charteris)، أستاذ القانون الدولي في جامعة سيدني، ونأمل ألا تسبب حرجاً لصديقنا العزيز، رئيس الوفد الأسترالي. فالبروفيسور في تناوله مسألة المياه الإقليمية يسأل عما إذا كان جرف الشعاب المرجانية (Great Barrier Reef)، البعيدة عن ساحل كوينزلاند مسافة ستين ميلاً، هي في مياه أسترالية أم في أعالي البحار. ويقول: «لا مصطلح معروفاً في قانوننا أكثر من مصطلح المياه الإقليمية لكن لا مصطلح أقل تعريفاً واضحاً من مصطلح المياه الإقليمية». ويصيح قائلاً: «ما هي، آه ما هي، المياه الأسترالية؟».

ولذلك، إذا كان الفقيه القانوني الأسترالي المرموق لا يستطيع أن يكون متأكداً مما إذا كانت المياه التي تتعدى الستين ميلاً أعالي بحار أم بحاراً إقليمية، كيف لنا أن نرفض تعيين حد باثني عشر ميلاً؟ ومرة أُخرى، إذا كان أستاذنا الأسترالي يهتف ما هي، آه ما هي، المياه الأسترالية، ألا نهتف نحن ما هو، آه ما هو، هذا التعيين لحد الأميال الستة الذي اقترحته الولايات المتحدة وكندا؟

مع ذلك، يقف ضد هذا القرار فقيه قانوني آخر ذائع الصيت. إنه البروفيسور البرتغالي دي ماجيلاس (De Magellas). ويبدو أنه يجرد زميلنا الكندي المرموق من جميع حججه ـ تجريداً شاملاً وعاماً وتاماً. كان البروفيسور دي ماجيلاس خبيراً عيّنته

عصبة الأمم نتيجة قرار تبنّته الجمعية سنة ١٩٢٤، بناء على اقتراح الوفد السويدي، من أجل التقنين التدريجي للقانون الدولي.

في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦، أعلن البروفيسور، في مذكرة تناولت مسألة البحر الإقليمي، معارضته إقامة منطقتين مختلفتين إحداهما خارج الأُخرى ـ وهذا ما يعنيه القرار الأمريكي ـ الكندي. ثم مضى ليستشهد بعدد من القرارات التي اتخذتها مؤتمرات صيد الأسماك، واقترح أن تقام للبحر الإقليمي منطقة واحدة «تمتد اثني عشر ميلاً بحرياً من علامة أخفض منسوب للمياه على امتداد الساحل كله».

لقد اخترنا البروفيسور دي ماجيلاس عمداً؛ فهو يأتي من البرتغال، دولة مناصرة للأميال الستة. وهو ليس بأفروآسيوي ولا بشرق أوروبي. كان ببساطة خادماً مخلصاً لعصبة الأمم وطد نفسه لخدمة قضية التقنين التدريجي للقانون الدولي. وإذا كان زميلنا الكندي المرموق قد اختار الحكم على قراره باعتبارات قانونية، وهذا ما فعله، حسناً هذا قانون كما شرحه آباء القانون بالتفصيل. ومن ناحية أُخرى، إذا لم يختر زميلنا الكندي المرموق وسائر مؤيديه الخضوع لأحكام القانون، فأنّى لهم أن يأملوا بأن يصبح قرارهم جزءاً من القانون.

ختاماً، دعونا نعرض لاستنتاجنا الأخير. في ما يخص مسألة البحر الإقليمي، وكما كشفت مختلف المواقف، ثمة بيننا انقسام عميق لم يجر رأبه حتى الآن. وإذا فرضتم اتخاذ قرار عاجل إلى مدى أبعد، فإن الانقسام لن يزداد عمقاً فحسب، بل سينشأ عنصر جديد من التوتر الدولي. وسيكون المؤتمر قد أحبط الغرض الذي عُقد من أجله. وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 1307 (XIII) أن «الاتفاق بعد ذلك مباشرة (على البندين اللذين بين أيدينا) سيساهم كثيراً في تقليص التوترات الدولية وفي حفظ النظام والسلام العالميين». وقد تكلم القرار على اتفاق، والواضح أن ليس هناك اتفاق. ودون بلوغ اتفاق، فإن عملنا، مع كل ما فيه من استعداد حسن، ملزم بزيادة التوتر الدولي.

في تصريحه أمام اللجنة العامة، أعلن زميلنا المرموق من كندا ما يلي. قال: «لا يزال هناك بون واسع بين الآراء بشأن قياس البحر الإقليمي». هذا تصريح من أحد واضعي القرار المشترك. ويبقى هذا التصريح صحيحاً، وسيظل كذلك حتى نجد أرضية مشتركة للاتفاق.

عندئذ يبرز السؤال، هل ثمة أي خدمة لقضية السلام والقانون والنظام في تبنّي قرار كهذا في مثل هذا الجو من الاختلاف كما وصفه مندوب كندا المرموق. إننا نناشدكم أن تصغوا إلى صوت الحكمة، وأن تفكروا قبل أن تقفزوا. بيد أن المناشدة

التي نطلقها ليست مدفوعة بأدنى قدر من الخشية. فأنصار الاثني عشر ميلاً دول ذات سيادة. وليس لدى هذه الدول ما تخشاه، وبحارها الإقليمية تحت سيطرتها الحصرية. لكن من واجبنا ألا نترك أمراً لم يُقَل وينبغي أن يقال للتوصل إلى اتفاق عام. وهذا هو الدافع الوحيد لمناشدتنا.

وعلى أي حال، لِـمَ العجلة؛ فالمسألة، على كل ما لها من أهمية، ليست ملحة. إنها إرث قديم شهد الإخفاق تلو الآخر. لماذا نسجل إخفاقاً آخر. لماذا لا ننتظر وقتاً أفضل وجواً أفضل. دعوا الأمر للمستقبل؛ فالزمن أعظم شافٍ حين يعز الدواء.

لا سبب للعجلة؛ فمسألة أعالي البحر الإقليمي غير مقطوع في أمرها منذ أن جرى تصوّرها. في سنة ١٨٦٨، أي قبل مئة عام تقريباً، قدم كاتب فرنسي عظيم نبوءة ما زالت صحيحة حتى الآن، ونحن واثقون من أن هذه النبوءة ستبقي المندوب الفرنسي على امتناعه الحصيف عن التصويت. كان ذلك الكاتب السيد أوتفويْ (Hautefeuille)، الذي قال:

«سيكون من المرغوب فيه بالتأكيد أن يثبّت عرض البحار الإقليمية لكل بلد بطريقة محدَّدة. لكني لا أعتقد أن التوصل إلى هذه النتيجة ممكن». ما زال هذا القول صحيحاً. ففي هذه اللحظة يمكننا أن نقول مع السيد أوتفويْ إننا لا نعتقد أن التوصل إلى هذه النتيجة ممكن.

لذا، ينبغي أن نطلب من هذا المؤتمر الموقر بكل تواضع، لكن من دون خوف، أن يمتنع عن اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة. فبامتناع كهذا نُظهِر فطنة ونبدي تبصراً، وفوق ذلك نترك الباب مفتوحاً على جهودنا المستقبلية كي تتكلَّل بالوحدة والنجاح.

لنبقِ إذاً الباب مفتوحاً، على مصراعيه؛ إذ إن الأمل يسكن في الغد، وكم يمكن أن يكون الأمل أمراً عظيماً.

ملحـــــــق

رعى عدد من البلدان بشكل مشترك قراراً كان من شأنه تمديد المياه الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً. غير أن القرار أخفق بفارق بسيط، إذ أيّده ٣٦ بلداً وعارضه ٣٩ بلداً. ونص القرار مستنسَخ (Extensio) كتذييل أ. كما أن مسودة القرار الذي رعته كندا والولايات المتحدة مستنسَخ كتذييل ب.

تذييـــل أ:

إثيوبيا، غانا، غينيا، إندونيسيا، العراق، إيران، الأردن، لبنان، ليبيا، المكسيك، المغرب، الفليبين، العربية السعودية، السودان، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، فنزويلا، اليمن: اقتراح معدَّل.

المـــادة ١: لكل دولة حق تحديد عرض بحرها الإقليمي حتى حد اثني عشر ميلاً بحرياً مقيسة من الخط الأساسي المناسب.

المـــادة ٢: عندما يكون عرض بحرها الإقليمي أقل من اثني عشر ميلاً بحرياً كما هي مقيسة أعلاه، يحق للدولة إقامة منطقة صيد متاخمة لبحرها الإقليمي الذي لها فيه الحقوق ذاتها لجهة الصيد واستغلال موارد البحر الحية على غرار ما لها في بحرها الإقليمي. وستكون منطقة الصيد هذه مقيسة من الخط الأساسي المناسب الذي يكون أعالي البحر الإقليمي مقيساً منه ويمكن أن يمتد إلى حد اثني عشر ميلاً بحرياً.

المـــادة ٣: إذا كانت دولة قد حدَّدت عرض بحرها الإقليمي أو منطقة صيدها المتاخمة عند أقل من اثني عشر ميلاً بحرياً، فإن لها الحق إزاء أي دولة أُخرى ذات حدود أوسع أن تمارس السيادة أو الحقوق ذاتها المذكورة في المادة ٢ أعلاه حتى حد مساو للحدود المحدَّدة من جانب الدولة الأُخرى.

المـادة ٤ : تسن كل دولة القوانين ومجموعة القواعد الضرورية لمنع رعاياها من الصيد ضمن البحار الإقليمية ومناطق الصيد التابعة لدول أخرى إلا إذا أجازت لها ذلك السلطات المختصة للدول الساحلية المعنية.

المـادة ٥ : لا شيء في بنود هذه المعاهدة سيؤوَّل على نحو يحول دون الإبرام، الخاضع لقواعد القانون الدولي المقررة، لاتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف وذات صفة إقليمية بهدف تنظيم جميع أمور الصيد بين دول ذات مصالح مشتركة.

المـادة ٦ : لن يكون للبنود السالفة الذكر تأثير بأي شكل على الوضع القانوني للمياه التاريخية.

تذييل ب :

كندا والولايات المتحدة: اقتراح.

١ ـ للدولة حق تحديد عرض بحرها الإقليمي حتى ستة أميال بحرية كحد أقصى مقيسة من الخط الأساسي المناسب. ولغرض المعاهدة الراهنة يعني المصطلح ميل ميلاً بحرياً (١٨٥٢ متراً) محتَسَباً على ستين إلى درجة واحدة من خط العرض.

٢ ـ للدولة حق إنشاء منطقة صيد في أعالي البحار متاخمة لبحرها الإقليمي الممتد اثني عشر ميلاً بحرياً كحد أقصى من الخط الأساسي الذي يقاس منه عرض بحرها الإقليمي، الذي سيكون لها فيه الحقوق نفسها لجهة الصيد واستغلال موارد البحر الحية على غرار حقوقها في بحرها الإقليمي.

٣ ـ أي دولة زاولت سفنها الصيد في الأميال الستة الخارجية من منطقة الصيد المقامة من جانب الدولة الساحلية، وفقاً للفقرة ٢ أعلاه، لفترة الأعوام الخمسة السابقة مباشرة على ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، يمكنها أن تستمر في ذلك لفترة عشرة أعوام ابتداء من ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠.

٤ ـ بنود المادتين ٩ و١١ من المعاهدة بشأن الصيد وحماية الموارد البحرية لأعالي البحار، المقرَّة في جنيف في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٨، سوف تنطبق بعد إجراء التغييرات الضرورية على تسوية أي نزاع ينشأ من تطبيق الفقرات السابقة.

٥ ـ لن يكون لبنود المعاهدة الراهنة تأثير على معاهدات أو اتفاقات دولية أُخرى سارية المفعول، كما بين الدول الأطراف فيها، أو لن تحول دون إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بغرض تنظيم أمور الصيد.

مسألة بدء دراسة للنظام القانوني للمياه التاريخية، بما فيها الخلجان التاريخية

منشأ المياه التاريخية وطبيعتها

ليست المياه التاريخية، موضوع هذه المادة، بلا تاريخ، ولا يمكن أن تكون بلا تاريخ.

ولكي تكون مثل هذه المياه تاريخية، لا بد من أنه كان لها تاريخ؛ وإلا ستكون مجردة من الخاصية الرئيسية التي تهب هذه الفئة من المياه وضعاً قانونياً خاصاً بها. والمياه التاريخية سبقت القانون الدولي كعلم، شأنها شأن الكثير من المفاهيم أو الأعراف أو القواعد القانونية. ودور القانون الدولي في هذا الصدد لم يكن دور ابتكار وإنما كان دور اعتراف وتنظيم.

والمعروف عموماً أن المياه التاريخية ليست سوى مرحلة واحدة من مراحل غزو الإنسان لمحيطه ـ استغلال الإنسان لمنافع الطبيعة وإخضاعه الأرض والماء ليضمن بقاءه. من هنا، لا بد أن الكثير من المياه التاريخية قديم قِدَم حاجاته وقدراته لسد مثل هذه الحاجات.

ومع ذلك، غني عن القول إن مفهوم المياه التاريخية ليس قديماً قِدَم ملكية الأرض، إذ لا ريب أن منطقة نفوذ الإنسان، ناهيك عن مجتمع منظم أو دولة، بدأت على اليابسة. وسيطرة الإنسان على البحر لم تجر في الوقت الذي سيطر فيه على اليابسة ولا بالأسلوب نفسه. ومن الطبيعي أن عصوراً مديدة مرت بين المرحلتين. ومع ذلك، برزت الحاجة إلى بسط سيادة الإنسان من البر إلى البحر مع نهوض مجتمعات منظمة ومن ثم نشوء الدول، على بدائيتها، ظهرت الحاجة إلى مد نطاق سيطرة الإنسان من الأرض إلى البحر.

وفي الواقع، كانت المسألة جانباً من جوانب التطور البشري والسعي الغريزي لسد حاجات الفرد والمجتمع. ومثلما يحاول الإنسان في الأزمنة الحديثة بسط مجاله إلى الفضاء، هكذا كانت محاولته في الأزمنة الغابرة، وإن على نطاق ملموس أكثر، لمد سيطرته إلى مناطق بحرية تشبع ضرورات حياته. وكان من الطبيعي أن تكون المناطق

البحرية التي اتفق أنها أقرب وأنفع وأكثر تقبلاً لمقتضياته أولى مواضع التملك والسيادة. ويمكن أن يستنتج بشكل منطقي أن هذه العملية بدأت أولاً في ما يتعلق بمساحات مائية معينة ذات ظروف خاصة ـ مياه كانت لها صلة مميزة أو مودة خاصة أو حاجة محددة إلى البر أو إلى سكانه. وبطبيعة الحال، لا بد أن مثل تلك المساحات المائية كانت أكثر من سواها جاذبية. ولا بد أنها كانت أخاذة أكثر أو، بكلمة أدق، أكثر تلبية للحاجة. ولا بد، إذاً، أن الاختيار وقع أولاً على تلك المساحات الواسعة من المياه التي كانت مؤهلة للسيادة والتي كانت، وفق تعبير فاتل، تفي بغرض الاحتلال بسهولة أكبر. هكذا، في ظننا، امتد أصل سيادة الإنسان من البر إلى البحر، وهكذا كان تكوين المياه التاريخية. وفي هذا السياق بالذات نشأت علاقة مميزة بين الدولة ومياهها الداخلية.

ومع ذلك، لكي تكون كتلة من الماء تاريخية، لا حاجة بالأصول إلى أن تكون قديمة فـ «المياه التاريخية» مصطلح يعني ما يقول. يجب أن يكون لها تاريخ قديم العهد ـ نوع من (possessio longi temporis) ـ لا يرقى بالضرورة إلى عصور التاريخ الباكرة. يجب أن تكون من طبيعة موغلة في القدم من دون أن تكون متجذرة في العصور القديمة. لا شك في أن بعض المياه التاريخية قديم قدم الصيد، قبل فترة طويلة من أن يصبح الصيد صناعة. وهناك مياه تاريخية أخرى تعود إلى العصور الوسطى. والمياه التاريخية العائدة في الوقت الحاضر إلى الاتحاد السوفياتي أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو فرنسا أو كندا عمرها، ولا شك، مئات من السنين.

إن خليج ديلاوير (Delaware)، مثلاً، أعلنته محكمة الولايات المتحدة في سنة ١٧٩٣ خليجاً تاريخياً ذا حجة ملكية تاريخية قديمة قدم إقامة الأقاليم البريطانية على ضفاف نهر ديلاوير.

والوضع القانوني لخليج تشيسابيك (Chesapeake)، الذي يمتد مئتي ميل، درسته المحكمة الثانية لمقوضي مطالب ألاباما سنة ١٨٣٥، وتقرر أنه خليج تاريخي ذو حجة تاريخية تعود، بحسب قول المحكمة، إلى «أقدم تاريخ للبلد». وأثبت أن أصل الحجة التاريخية بدأ في سنة ١٦٠٩. وبإشارتها إلى هذا الخليج في حكمها المسهب، رأت المحكمة أنه «جزء من التاريخ المشترك للبلد بحيث إن ولايتي فرجينيا وميريلاند طالبتا، منذ بداية وجودهما الإقليمي، بصلاحية السلطة على هذه المياه».

في منطقتنا، يبلغ عمر خليج العقبة، كبحر عربي مغلق، ثلاثة عشر قرناً على الأقل. وربما هذا الخليج الذي تحده المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية

المتحدة والأردن، هو واحد من أقدم، إن لم يكن أقدم كتلة من المياه التاريخية التي لا تزال واقعة ضمن الولاية الحصرية لشعب واحد.

في حالة خليج فونسيكا (Fonseca)، الذي تعود ملكيته المشتركة إلى السلفادور ونيكاراغوا وهوندوراس، رأت محكمة العدل في أمريكا الوسطى في قرارها بتاريخ آذار/ مارس ١٩١٧ أن أصل الوضع القانوني للخليج كمياه تاريخية يرجع إلى سنة ١٥٢٢، أي سنة اكتشافه ودمجه في منطقة نفوذ إسبانيا.

وخليج غرانفيل (Granville)، وعلى امتداد سبعة عشر ميلاً عبر مدخله، هو ـ وكان دوماً ـ مياهاً إقليمية فرنسية، منذ أصبح المحار هو الغنيمة للصيادين الفرنسيين!

تمضي هذه الأمثلة التوضيحية وأمثلة أخرى كثيرة لتبين أن المياه التاريخية الحالية يمكن أن تتبّعها إلى العصور الوسطى، فضلاً عن تتبعها إلى التاريخ الحديث. وهي أوج حاجة الإنسان مقرونة بقدرته على السيطرة.

لكن في معرض التكلم على سيطرة الإنسان، يجب التمييز بين أعالي البحار وكتل مائية أخرى ضمن، أو في جوار، أراضي الدولة؛ فأعالي البحار غير قابلة للاحتلال. وخلافاً للمياه التاريخية، لا يمكن ممارسة فعل سيطرة على أعالي البحار، التي ليست قابلة للتملك، وبالتالي ليس امتلاكها مع استثناء دول أخرى أمراً يمكن تصوره. بيد أن هذا هو المفهوم الحديث للقانون الدولي في ما يخص السيادة البحرية. صحيح أنه حتى نهاية القرن الثامن عشر، كما لاحظ البروفيسور كولومبوس، لم يكن ثمة جزء من البحار المحيطة بأوروبا خلواً من مطالبات بحقوق امتلاك من قوى فردية. ولنتذكر فقط عبارات «المحيط البريطاني» و«ملك البحر» و«سيادة البحار» وتسميات أخرى كثيرة، كمخلفات لمفهوم السيادة على أعالي البحار. ومما له سمة مماثلة الشعار القانوني القديم المتعلق بكون البحر المتوسط «بحيرة رومانية». ولقرون خلت، كان يزعم عموماً أن في الإمكان وضع اليد على البحر وأنه لم يكن مفتوحاً للملاحة أمام جميع الأمم. وقد قسمت مساحات واسعة من البحر وأفردت لمختلف الدول. وهذا الوضع لم يصمد، ولم يكن في وسعه أن يصمد أمام زحف البشرية، إن كان تطوراً أو ثورة! وتحت وقع تقدم العلاقات الإنسانية وتقدم الاتصالات، أحبطت جميع مثل هذه الادعاءات بشأن أعالي البحار أو تم التخلي عنها. وبعد إذ أصبحت السيادة على أعالي البحار غير ذات فاعلية إزاء المقتضيات الملحة للتجارة والملاحة، علقت لأَجَل وأبطلت، تاركة المياه التاريخية تحت ولاية الدول.

وهكذا انتهت بسبب القانون الدولي الحديث معركة طويلة بين الحرية البحرية والسيادة البحرية. وبات انفتاح أعالي البحار وحرية الملاحة والوضع الدولي لأعالي

البحار في الواقع الإنجازات الظافرة لتلك الحرب. وأصبحت أعالي البحار، التي اعتبرت مياهاً وطنية لمئات من السنين، مدوّلة، إذا جاز القول. في الحقيقة، لم يكن الأمر فعل تدويل؛ بل كان استعادة لسمته الدولية. لم يكن تبديلاً لوضع قانوني، وإنما كان إقراراً بوضع شرعي. وأعلنت أعالي البحار، بالتالي، أعالي بحار مكرسة للاستخدام العام من قبل الجميع ومن أجل الجميع.

مع ذلك، لم تكن المياه التاريخية منذ البداية مشمولة في هذا الصراع ولا متأثرة لاحقاً بعواقبه. والسبب بسيط. إن المياه التاريخية فئة مختلفة؛ فهي ليست جزءاً من أعالي البحار. منفردة ومتميزة، تقف على أساس مغاير ولها منشأ مختلف كلياً، ولا صلة لها بأعالي البحار على أي وجه من الوجوه. إن للمياه التاريخية علاقة مباشرة بالبر الرئيسي. وموقعها قرر وضعها القانوني وقرر مصيرها بذاته فعلاً. ولها مع البر وسكانه حكاية مشتركة وتشاطر هؤلاء التاريخ نفسه. هناك اعتماد مميز ومتبادل بين المياه التاريخية والبر المجاور. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً الظروف الخاصة التي تخلف وترسخ وتوجب حالة من الخصوصية بين الدولة ومياهها التاريخية. وبكلام مجازي، يمكن القول إن الطبيعة عقدت قراناً جدياً بين البر الرئيسي ومياهه التاريخية، فأنشأت بنتيجة ذلك حالة من المودة والخلوة ليست عرضة للطلاق أو الهجر أو الانفصال. وعلى امتداد التاريخ كله، قاسمت هذه المياه البر الرئيسي وسكانه المصير المشترك في السراء والضراء. وعاشت حياة السكان نفسها. ومع أعالي البحار لا وجود لمثل هذه الخصائص؛ فلا تاريخ خاصاً بين أعالي البحار وشعب بعينه. إن أعالي البحار بعيدة جداً عن سيطرة الإنسان؛ وهي لا تلبي حاجاته اليومية الأساسية، خلافاً للمياه التاريخية. في الواقع إن طبيعة أعالي البحار بالذات تتمرد على الاحتلال والسيطرة. والضخامة، بحد ذاتها، تفرض حالة من الاستخدام الحر المشترك لما فيه منفعة للبشرية جمعاء.

من جهة أخرى، جعلت الطبيعة المياه التاريخية وحجمها الصغير نسبياً موضوعاً مثالياً للتملك. ولفهم هذه النقطة، يكفي أن تعرف طوائف المياه التاريخية: خليج صغير، مثل خليج تشيسابيك الأمريكي؛ خليج، كخليج العقبة العربي؛ مصب خليجي، كمصب نهر بلايت (Plate) الأرجنتيني؛ مضيق، كمضيق انفستيغيشن (Investigation) الأسترالي ـ هذه كلها مياه تاريخية أضحت متينة الارتباط بالحياة الوطنية للشعوب التي تقع هذه المياه في أراضيها.

إلا أن الأمر المهم هو أن المياه التاريخية لم تكن جزءاً من أعالي البحار قط ـ ولا هي فئة منافسة. وكما في القانون البلدي، فإن الملكية الخاصة فئة، وملكية المجلس البلدي فئة أخرى. أعالي البحار هي الأشياء العامة التي لا يمكن أن تكون عرضة لوضع اليد والاحتلال ومن ثم الملكية الفردية. من ناحية أخرى، كانت المياه التاريخية

شيئاً لا يملكه أحد أصبحت موضوعاً لوضع اليد والاحتلال ومن ثم الملكية. ونقطة التمايز الرئيسية هي أن الملكية في المياه التاريخية تعود إلى الدولة، لكن الملكية في أعالي البحار لا تتجزأ وتعود إلى أسرة الأمم كلها. من هنا تقف الفئتان جنباً إلى جنب، ولا تتفرع إحداهما عن الأخرى.

غير أن بعض رجال القانون أعربوا عن شكوك معينة حيال أصل مفهوم المياه التاريخية. وتحت تأثير ميل معاكس، زعموا أن المياه التاريخية استثناء لقاعدة القانون الدولي. ونحن، بكل احترام نخالف هذا الزعم. ولا نرى سبباً للجوء إلى استدلال قسري من هذا القبيل. لماذا ينبغي أن تكون المياه التاريخية استثناء؟ إن مفهوم المياه التاريخية ليس استثناء للقاعدة. إنه حكم القانون بحد ذاته، تماماً مثل أن انفتاح أعالي البحار حكم القانون. وفي تقويم موثوق لهذه النقطة جلا بالدوني (Baldoni) الموقف بما لا يرقى إليه أي شك. لقد أكد أهمية أن «من غير الضروري لشرح تسمية الدول الساحلية . . (لخلجان صغيرة تاريخية) . . الاعتماد على . . أي قواعد خاصة وضعت كاستثناءات . . إن وضع هذه الخلجان الصغيرة القانوني يمكن شرحه . . بالقاعدة العامة المنظمة للاحتلال . . «ويمضي بالدوني ليستنتج أن «وضع الخلجان الصغيرة التاريخية القانوني ليس . . استثنائياً؛ فوضعها عادي لأنه ينشأ من قانون الأمم».

ومن الناحية الأخرى، ثمة آراء اعتراضية مسجلة. يزعم وستليك (Westlake) أن السيادة المنعم بها الآن على البحر الساحلي لخلجان معينة هي بقية مطالب واسعة بذلت للسيادة على البحر المفتوح. وبالأسلوب نفسه، يدعي بالادوري باليري (Balladore Pallieri)، وهو رجل قانون آخر معروف جيداً، أن السيادة البحرية الراهنة هي بقية باهتة للمطالبة القديمة بالسيادة على أعالي البحار. لكن يؤسفنا أن نقول إن مثل هذين الزعمين ليسا مدعومين بحقائق التاريخ. ولم نستطع اقتفاء أثر أي دليل لتبريرهما. صحيح أن مطالب بالسيادة قُدمت في الماضي بشأن مساحات شاسعة من أعالي البحار، إلا أن السيادة الحالية على المياه التاريخية ليست بقية، وليست أثراً باقياً من مطالب كهذه. السيادة على المياه التاريخية هي ذات وضع مستقل؛ ليست «بقايا» شيء ولا مخلفات شيء، لأنها قائمة بذاتها. وبعبارة طبية، إنها ليست التهاب زائدة دودية لعضو في جسم القانون وإنما هي عضو مستقل بذاته. وقد شكلت المياه التاريخية دائماً جزءاً من الأرض التابعة لدولة ساحلية. وسيادة الدولة على المياه التاريخية ليست سمة عدوان مرتكب ضد أعالي البحار. إنها فكرة مشروعة طبقاً للقانون مبنية على فعل احتلال شرعي. ووصفها بأنها بقية باهتة لسيادة ماضية على أعالي البحار ينزع المياه التاريخية من سياقها الحقيقي ويقتلع هذا العرف القانوني من التربة ذاتها التي نما فيها. وقد كرر الفقيه القانوني الرفيع الشأن بوركان (Bouquin)، في تحليله العلمي لهذا

الجانب من المياه التاريخية، بياناً قانونياً صحيحاً؛ فقد أكد أن «المياه التي يطالب في ما يختص بها بحجة تاريخية ليست مياهاً وضعت الدولة الساحلية اليد عليها في عصر مضى منذ قليل أو كثير. لكنها مياه شكلت دائماً جزءاً من أرضها ولم تكن قط جزءاً من أعالي البحار». وفي قضية المصايد لسنة ١٩٥١، وهي قضية معروفة جيداً بين النرويج والمملكة المتحدة وفصلت فيها محكمة العدل الدولية، ادعت النرويج، من بين ما ادعته، أن المياه التاريخية لا تشكل جزءاً من أعالي البحار.

نحن نؤكد ان مثل هذه الآراء مرتكزة على القانون والواقع، وتميل إلى وضع الصورة في إطارها الصحيح. حين كان الصراع في ذروته بين مفهومي السيادة البحرية وانفتاح أعالي البحار، لم تكن المياه التاريخية موضوع خلاف البتة. وعلى الرغم من الجدل الحامي بشأن كل جانب من جوانب السيادة البحرية، فإن أياً من المدارس الفكرية لم تطعن في مفهوم المياه التاريخية أو تشكك بأصولها أو بنظامها القانوني أو بمقامها المحترم في العلاقات الدولية. وقد وصل بالدوني، في ألمع محاججاته حول هذا الجانب من المشكلة، إلى استنتاج لا يقاوم. قال إن «في الوقت الذي كانت قاعدة حرية البحار تثبت وجودها، كانت الخلجان الصغيرة كانكيل وشالور وتشيسابيك وكونسبشن (Conception) وديلاوير وفونسيكا وميراميتشي آنذاك تحت السيادة الدائمة الفعلية للدول الساحلية».

غير أن مغزى هذا التمييز بين أعالي البحار والمياه التاريخية في ما يخص السيادة ليس أكاديمياً ولا نظرياً. وعلينا أن نضع نصب أعيننا أن التباين يثير أسئلة ذات تأثيرات عملية بالغة الأهمية. فأعالي البحار بوصفها منتسبة إلى جميع الدول على نحو جماعي وليست منتسبة إلى أية دولة بصورة فردية، محكومة بقواعد القانون الدولي الوطيدة. ومن الناحية الاخرى، المياه التاريخية، بوصفها منتسبة إلى دولة أو إلى مجموعة محدودة من الدول، محكومة حصراً بقواعد القانون الوطني ـ القانون البلدي. وأنه لصحيح أنه لتقرير وضع المياه التاريخية القانوني، من الضرورة أن تستحضر قواعد القانون الدولي. لكن ما إن يقرر، تصبح المياه التاريخية ضمن ولاية الدولة، وفي ظل اختصاص المياه المحكمة الوطنية، وخاضعة للقانون الوطني. وتغدو قواعد القانون الدولي لا غير قابلة للتطبيق فحسب، بل غير قابلة للاستشارة كلياً.

التعريف ومضامينه القانونية

بعد أن ناقشنا باختصار منشأ المياه التاريخية وطبيعتها، نقترح أن نتعامل تالياً مع تعريف هذه الفئة من الكتلة البحرية.

بيد أن التعريف، أي تعريف، ليس مهمة سهلة. فمنذ عهود الفلاسفة الإغريق،

وعلى رأسهم سقراط وأفلاطون، لا تزال أسئلة عديدة من قبيل «لماذا» و«ماذا» قائمة بلا جواب حتى الآن. ولتعريف موضوع ما، بصرف النظر عن سهولته، لا بد أن تواجهوا مقداراً كبيراً من المشقة. والأهم في هذا الصدد هو إيجاد تعريف جامع مانع ـ تعريف يتضمن جميع عناصر الموضوع، ويستبعد في الوقت نفسه، موضوعات أخرى مماثلة. وفي المياه التاريخية، المشقة مضاعفة. والمعروف أن لدينا شكوى من حجة واسع الاطلاع مثل السير سيسيل هرست (Cecil Hurst)، الذي أعرب، في معرض تناوله إقليمية الخلجان الصغيرة في سياق المياه التاريخية، عن دهشته بقوله «إنه لأمر مثير للفضول أن على الرغم من الكمال الذي يتعامل به كبار الكتاب البريطانيين في شأن القانون الدولي مع موضوع المياه الإقليمية أو الحزام الهامشي، فإنهم لا يقدمون على ما يبدو أي توجيه واضح بصدد مسألة هذه المياه الداخلية لخليج صغير ما».

هذه الشكوى من هرست مبررة بوفرة لا في ما يتعلق بالكتاب البريطانيين فقط، بل قد تنطبق على الجميع بالقدر نفسه. وكانت مسألة المياه التاريخية كلها قد تم تجاهلها في معظم كتب القانون الدولي التعليمية. وتركت على مسار ثانوي فكانت النتيجة أن المياه التاريخية حظيت بمناقشة مجزوءة فقط. وحسبكم النظر إلى قوائم محتويات المؤلفات الشهيرة حول القانون الدولي كمؤلفات فاتل وفيليامور وكنت وكريتيين وهول وباركلي ووستليك وجيسوب وغيدل وبوستامنتا ونيكولاييف وأوبنهايم(*) وعشرات آخرين، لتجدوا فقط أن المياه التاريخية لم يجر التعامل معها على وجه شامل. ربما، كسبب من الأسباب، لم تسبب المياه التاريخية متاعب جدية للمجتمع الدولي كونها في الخير الوطني، وبالتالي لم تثر قلق خبراء الفقه القانوني الدولي.

مرة أخرى، ينبغي أن يلاحظ انعدام الشمولية هذا في مسودات مدونات قوانين دولية بشأن قانون البحار. وفي جميع المدونات القانونية التي أعدتها، مذ القرن التاسع عشر، مؤسسات غير حكومية، أدرجت المياه التاريخية على الهامش. ولم تتوقف أي منها للتعامل مع الموضوع. وأي إشارة تمت إنما تمت بصورة عرضية لا أكثر. ومسودات المدونات القانونية المعدة في ظل رعاية عصبة الأمم تشكو المظلمة ذاتها. وينسحب الأمر نفسه على تدوين القوانين في ظل الأمم المتحدة. وعلى المنوال نفسه، امتنعت لجنة القانون الدولي، في مسودة تدوين قانون البحار، من التعامل مع الموضوع. ففي الفقرة ٧ (٥) من مسودتها، أعلنت اللجنة أن «البنود السابقة لن تنطبق على ما يسمى الخلجان الصغيرة التاريخية . . . «وهكذا، لم تبادر اللجنة، بإشارتها إلى

(*) Vattel, Philiamore, Kent, Chretien, Hall, Barclay, Westlake, Jessup, Gidel, Bustamenta, Nikolaev and Oppenheim.

المسماة خلجان صغيرة تاريخية، حتى إلى التجرؤ على إعطاء المياه التاريخية اسمها الشرعي. هذا كله يبين المشقات في تناول الموضوع ومعدل وروده القانوني ونطاقه وتعريفه. وهذا يدل على العبء الكبير الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تتنكبه وعلى ضرورة مضاعفة جهودنا لتنظيم النظام القانوني للمياه التاريخية، بما فيها الخلجان الصغيرة التاريخية.

في ظل هذه الظروف يمكننا أن ندرك لماذا تم في محاولات ماضية تجاهل تعريف المياه التاريخية تجاهلاً كاملاً تقريباً. وكانت بعض التعريفات للمياه التاريخية موضع محاولات غير كافية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وفي مسودات المدونات القانونية التي أعدتها أوساط راقية عليمة في المجتمع لم يجر وضع تعريف مباشر للمياه التاريخية. وفي مناقشات هيئة القانون الدولي، في جلساتها التي انعقدت في باريس سنة ١٨٩٤ وفي ستوكهولم سنة ١٩٢٩، لم تعرّف المياه التاريخية وكانت الإشارة إليها عابرة في سياق قياس البحر الإقليمي. وينطبق الأمر نفسه على مسودات المدونات القانونية التي أعدتها جمعية القانون الدولي في جلساتها التي انعقدت في بروكسل سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩٢٦. وسلكت الهيئة الأمريكية للقانون الدولي الطريق نفسه في جلستها سنة ١٩٢٥. غير أنها في مشروعها لسنة ١٩٣٣، وكانت قدمته إلى المؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية، اقترحت تعريفاً ربما هو التعريف المقنن الأول. وقد وصفت هذه الهيئة المياه التاريخية بأنها «تلك التي قامت الدولة أو الدول الساحلية أو مقوماتها بممارسة ملكيتها السيادية والمحافظة عليها تقليدياً». ومسودات جمعية القانون الدولي اليابانية ولجنة هارفارد للأبحاث لم تبذل أي جهد لتعريف المياه التاريخية. وقد أشير إليها في سياق قياس الخط الساحلي. واتّبع مؤتمر تقنين القانون الدولي لسنة ١٩٣٠ المقاربة نفسها. لكن في اللجنة الثانية لهذا المؤتمر، قدّم وفد الولايات المتحدة، على الرغم من امتعاضه من عبارة «المياه التاريخية»، معادلة للمياه التاريخية في مجموعة العبارات التالية: «المياه، أكانت تدعى خلجاناً صغيرة أم ألسنة بحرية أم مضائق أم أي اسم آخر، وتقع تحت ولاية الدولة الساحلية كجزء من مياهها الداخلية، تعتبر أنها ما زالت جزءاً منها...».

وبالنسبة إلى فقهاء القانون، يبدو الإخفاق نفسه بشأن التعريف سائداً. وقد صاغ فوشيل نفسه، لدى تعامله مع الأمر، السؤال بهذا الشكل: «ما هو بالضبط التعريف الصحيح لمياه تاريخية...؟» وأجاب عن السؤال كما يلي: «إنه واحد من الخلجان أو الخلجان الصغيرة الكبرى التي اعترف بسمتها الإقليمية من طريق استخدام مديد وعرف غير متنازع فيه...» «وفي وسع المرء أن يرى بيسر أن الجواب إشارة إلى المياه التاريخية وليس تعريفاً لها.

المياه التاريخية المنتسبة إلى أكثر من دولة واحدة

في ما يتعلق بقانون الدعوى البلدي والدولي، تجري محاولة تعريف المياه التاريخية من جانب محاكم مرموقة، أبرزها محكمة العدل الدولية. فقد أعلنت المحكمة، في قرارها لسنة ١٩٥١ في قضية المصايد بين المملكة المتحدة والنرويج، أن «المقصود بـ «المياه التاريخية» عادة هي المياه التي تعامل كمياه داخلية لكن ما كان لها أن تحمل تلك السمة لولا وجود حجة ملكية تاريخية». ويجدر أن يلاحظ، من جهة أخرى، أنه على الرغم من أن النزاع بين النرويج والمملكة المتحدة لم يكن، على الأغلب، نزاعاً على مياه تاريخية، فإن مناظرات الأطراف حول نظرية المياه التاريخية وحكم المحكمة ككل، تجعل هذا التعريف الصادر عن المحكمة مقنعاً إلى أقصى حد، ناهيك بأنه جدير بأن يعتمد. ومع ذلك، نرى بكل احترام أنه لا يزال ينقصنا تعريف شامل للمياه التاريخية. ونعتقد أن عناصر معينة في مشروع الهيئة الأمريكية للقانون الدولي لسنة ١٩٣٣ ينبغي أن تكون ضمن أي تعريف. وثمة أمر ذو أهمية خاصة في المشروع الأمريكي هو فكرة «السواحل أو المقومات. . . الساحلية» التي تمارس سيادة على مياه تاريخية. وقد شددنا على المصطلح «دول» بصيغة الجمع من أجل وضع مهم وملحّ جداً ـ وضع يشكل فكرة عن مياه تاريخية منتسبة إلى أكثر من دولة واحدة. ولا يجدر إنكار أن هناك أكثر من مصدر واحد للقول إنه كي تكون مساحة من المياه تاريخية يجب عليها أن تنتسب إلى دولة واحدة. وكلازمة لنظرية الدولة الواحدة هذه يزعم أيضاً أن الخليج الصغير المحاط بأكثر من دولة واحدة ليس تاريخياً ولا يمكن الاعتراف بمياهه بوصفها مياهاً داخلية. ومثل هذه المزاعم لا تبقي غير معترض عليها في القانون الدولي أو الفقه القانوني أو الممارسة القانونية.

وعلاوة على ذلك، إن نظرية الدولة الواحدة متعارضة مع المبدأ القانوني الأساسي للملكية الجماعية. وليس من قاعدة في القانون الدولي يمكن الاستشهاد بها لتبيان أن مفهوم الملكية مقصور على دولة واحدة؛ إذ تستطيع دولتان أو أكثر أن تقتني وتمتلك بصورة جماعية ـ مثلما تستطيع أن تفعل ذلك بصورة فردية. وقد تكون الملكية الجماعية قد انتقلت من أصل واحد ـ اسم واحد ـ أو قد تكون قد أصبحت نتيجة لأي عمل شرعي مشترك. وإذا أقر بالمياه التاريخية كعرف قانوني، وهذا هو واقع الحال والحق يقال. فما الذي يمنع تطبيق هذا العرف على أكثر من دولة واحدة؟ وليست طبيعة مفهوم المياه التاريخية ولا أصله متضاربين مع الحيازة الكلية. ويملي الفكر السليم والمنطق أن ما هو قانوني بالنسبة إلى دولة واحدة قانوني بالنسبة إلى مجموعة دول. ومن المعترف به أن السند لحق ملكية مياه تاريخية قد أثار مقداراً كبيراً من الجدل.

أياً يكن الأمر، سواء كان السند لحق الملكية الحجم أو الهيئة أو المصلحة الحيوية أو الدفاع الوطني أو الاستغلال الفعلي أو حججاً مماثلة، فإنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر صالح لنظرية الدولة الواحدة. ومثل هذه الاعتبارات، القابلة للتطبيق على دولة واحدة، تنطبق بقوة وصلاحية مساويتين على مجموعة من الدول. وحجج الدفاع الوطني والمصالح الحيوية وحقوق الدول الأخرى ليست حكراً على دولة واحدة، ولا هي قابلة للممارسة من قبل دولة واحدة بصورة استثنائية. ولا ينبغي لكون الدول مجموعة، بذاتها، أن تُقعد عدداً محدوداً من الدول عن التمتع بما تستطيع التمتع به بشكل فردي. وما يقرر المسألة حقاً بوصفها معياراً للمياه التاريخية، هو طبيعة المطالبة، لا عدد المطالبين. فإذا كان الطلب قائماً على أدلة قاطعة، ومبرهناً عليه بشكل مسهب ويفي بجميع المتطلبات القانونية على نحو مرض، يمكن عندئذ إعلان نتائج لمصلحة المياه التاريخية بلا تردد أكانت المطالب واحداً أم أكثر. وهذا الموقف الذي ندافع عنه ليس مجرد منطق، بل هو موقف مدعوم بقوة في فقه القانون الدولي، وسابقة وممارسة من ممارسات الدولة.

في شأن المسألة، عبر العالم الكبير والمميز فوشيل في مؤلفه القديم **القانون الدولي العام الإيجابي** *(Le Droit international public positif)* عن آرائه على النحو التالي:

«وفقاً لرأي مقبول عموماً، وضع الخلجان والخلجان الصغيرة القانوني يتغير، وأمر التغير متوقف عما إذا كانت تتاخم أرض دولة واحدة أو عدة دول، وعما إذا كان عرض مدخلها أقل أو ليس أقل من عشرة أميال، وعما إذا كان لها أو ليس لها سمة تاريخية. إنها الخلجان والخلجان الصغيرة التي يقل عرضها عن عشرة أميال ومحاطة بدولة واحدة، فضلاً عن تلك التي هي خلجان صغيرة تاريخية وتشكل جزءاً من الإقليم الوطني للبلدان التي تحدها، بصرف النظر عن عرضها وعن ملكية الساحل المحيط؛ وليست الخلجان والخلجان الصغيرة الأخرى أكثر من جزء من البحر المفتوح. . .»

من الواضح تماماً، طبقاً لفوشيل، أن الخليج الصغير التاريخي يمكن أن تمتلكه أكثر من دولة واحدة، وأن خليجاً صغيرا كهذا، بغض النظر عن عرضه، هو ذو وضع قانوني مماثل لخليج صغير ذي عرض محدود ومحاط بدولة واحدة. بعبارة أخرى، عند التعامل مع مياه تاريخية، فإن طبيعة الخليج الصغير بالذات هي التي يعتد بها، بصرف النظر عن عدد الدول المحاذية، وإن الخليج الصغير التاريخي لا يفقد أهليته بمجرد واقع أن مياهه تضرب ساحل دول مختلفة.

وأعلن الحجة المعروف تويس (Twisse) أن خلجاناً صغيرة وخلجاناً معينة يمكن أن تكون إقليمية بالنسبة إلى عدد من البلدان. ومثل هذه الخلجان الصغيرة يمكن أن تنتسب إلى فئة المياه التاريخية حتى لو كانت محاطة بأكثر من دولة واحدة. وهذا ملخص الفقه القانوني القاري بصدد هذا الأمر.

أما في ما يتعلق بالموقف الأمريكي، فإنه موقف على قدر مماثل من الوضوح والغنى بالمعلومات. فالمرجع الأمريكي البارز هايد لا يؤيد هذا الرأي فحسب، وإنما يوصي بملاحظة مذهلة للغاية. ففي كتابه الموثوق عن القانون الدولي، يعلن وجهة نظره كما يلي:

«حين تكون علاقة خليج صغير الجغرافية بالأرض المجاورة أو المحيطة على نحو أن صاحبة سيادة الأخيرة، إذا كانت دولة واحدة، قد لا تطالب بصورة غير مشروعة بالمياه كجزء من أرضها، فمن غير الواضح لماذا ينبغي أن ينكر امتياز مماثل على دولتين أو أكثر تعود هذه الأرض إليها. . .»

في هذا البيان المعبر، يستطيع المرء أن يجد بسهولة احتجاجاً جديراً بعالم وموجهاً من هايد (Hyde) حين يطرح السؤال المنطقي، «لماذا ينبغي أن ينكر امتياز مماثل على دولتين أو أكثر؟». طبعاً لا جواب، لا جواب صحيحاً، يستطيع بلوغ مستوى هذا السؤال. ولا يمكن الطعن في هذه الحجة الطاغية. لا أحد، سواء شخص غير متخصص أو رجل قانون، يستطيع أن يقول لماذا ينبغي أن ينكر على دولتين أو أكثر، لا ما في إمكان دولة واحدة أن تتمتع به بشكل قانوني فحسب، وإنما ما أمكنها هي نفسها ان تتمتع به بشكل فردي. وليس لنا سوى ان نستنتج أن السؤال، كما صاغه هايد، سيبقى بلا جواب. ليس له جواب إلا إذا اخترنا الخروج من هيكل القانون ومذبح المنطق البشري.

بالإضافة إلى ذلك، إن هذا المفهوم للملكية المشتركة للمياه التاريخية معتمد في ما أصبح يعرف بـ «مبدأ ميلينديز»، على اسم رئيس للسلفادور. ينص المبدأ على أنه «عندما تحتل مساحة من البحر الحيز بين بلدين أو أكثر، فإن مساحة المياه (Inter fauces terrae) هي بالضرورة ضمن الولاية المشتركة للدول الساحلية».

لدعم هذا الموقف، لدينا أيضاً مصدر آخر موثوق نستشهد به ـ ليس فقيهاً واحداً هذه المرة، بل مجموعة من الفقهاء.

في تقرير بشأن المياه الإقليمية، يتناول مياهاً إقليمية مشمولة في خلجان صغيرة، قالت لجنة جامعة هارفارد التي قدمت التقرير سنة ١٩٢٩، ما يلي:

«حيث تكون المياه ضمن الحد المتجه نحو أعالي البحر متاخمة لدولتين أو أكثر، يبدو أن الدول المتاخمة ينبغي أن يسمح لها من جانب القانون الدولي بأن تتقاسم مثل هذه المياه في ما بينها بوصفها مياهاً داخلية. وإذا كانت المياه نفسها متاخمة لأرض دولة واحدة فقط، فإن تلك الدولة ستكون مخولة بوضوح . . . بمعاملة المياه كلها كمياه داخلية. وفي هذا الصدد، يجب ألا تكون سلطة دولتين أو أكثر أصغر من سلطة دولة واحدة . . .»

يجب ملاحظة أن في الوقت الذي يساند هذا الاقتباس من لجنة هارفارد ما قاله هايد في هذا الصدد، فإنه يشدد بأسلوب إيجابي على أن سلطة دولتين أو أكثر ينبغي أن لا تكون أصغر من سلطة دولة واحدة؛ فالقول إن دولتين أو ثلاث دول لا تستطيع أن تفعل ما تستطيع دولة واحدة أن تفعله بمفردها ليس بحكم قانون. إنه استهزاء بالقانون وصورة ممسوخة للإدراك العقلي.

لكن يجب أن نضيف أن ممارسات الدول وأحكام المحاكم الدولية لا تتوانى عن دعم نظرة كتاب نصوص بشأن هذه المسألة. ومن الأمثلة على ممارسة الدولة مضيق فوكا أو خوان دي فوكا (Juan de Fuca). فعلى الرغم من أن طول هذا المضيق ٨٥ ميلاً وعرضه يراوح بين ١٢ ميلاً و١٧ ميلاً، فقد أعلن بموجب اتفاقية ١٨٤٦، التي أبرمت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أنه تحت ولاية الولايات المتحدة وكندا، وأن مياهه تعامل كمياه داخلية وغير خاضعة لحق المرور البريء. وعندما نتذكر، كحقيقة، أن هذا المضيق هو القناة البحرية الرئيسية المؤدية من المحيط الهادئ إلى موانئ في كولومبيا البريطانية وفي الولايات المتحدة، يمكننا أن نرى بسهولة أهمية هذه الممارسة من الدولة في إظهار كيف يمكن أن تنتسب المياه التاريخية إلى أكثر من دولة واحدة، وكيف يمكن في هذا الصدد منع المرور البريء بشكل قانوني. وفي ما يتعلق بهذا الامر، من المناسب تذكر أن في قضية المصايد لسنة ١٩١٠، بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، سجلت المحكمة واقع أن البلدين «تقلدا ملكية مياه في مضائق فوكا على مسافات من الشاطئ بلغت ١٧ ميلاً». وهذه نتيجة مهمة داعمة للملكية الجماعية. ولئن كان هذا يعني شيئاً، فإنه بالتأكيد يعني أن المحكمة أعارت الواقع اهتماماً قضائياً، وأعلنت اعترافاً قضائياً بالمفهوم.

أما بالنسبة إلى قانون السوابق، فإن خليج فونسيكا مثل بارز وموضح. هذا الخليج، الذي يبلغ طوله ٣٠ ميلاً ويراوح عرضه بين ١٩ ميلاً و٥٠ ميلاً، محاط بثلاث دول: السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. وقد رأت محكمة العدل في أمريكا الوسطى، في قرارها المدروس جيداً والمجمع عليه وفي استنتاجاتها القائمة على أسس التاريخ والجغرافيا والمصالح الحيوية، أن خليج فونسيكا «خليج صغير تاريخي يتمتع

بخصائص بحر مغلق». ولاحظت المحكمة في واقع الأمر، ولهذا أهمية بالغة، أن الهيمنة على الخلجان الصغيرة مارستها أولاً إسبانيا لمدة ثلاثمئة سنة، ثم جمهورية أمريكا الوسطى الاتحادية لمدة تسع عشرة سنة، وأخيراً السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا ـ الدول الثلاث التي وصفتها المحكمة بأنها «وارثات إسبانيا الشرعيات». وهكذا، فإن المحكمة لم تعترف فقط بمفهوم الملكية المشتركة لخليج ما، وإنما اعترفت أيضاً بأن تقاسم السيادة، إذا جاز القول، لا يغير طبيعة خليج تاريخي. فما كان خليجاً تاريخياً مرة، يبقى خليجاً تاريخياً بغضّ النظر عن تقاسم السيادة أو توارثها. ونحن نعرف كثيراً من الخلجان التاريخية التي هي الآن مشتركة بين إقليمين في دولة واحدة، أكانت اتحادية ام مركزية الحكم؛ فهل تفقد هذه الخلجان سمتها التاريخية ووضعها القانوني في حال انفك اتحاد أو انقسمت وحدة؟ كلا بالتأكيد. ولا نريد الاستشهاد بأمثلة لئلا نجرح أحاسيس تلك الدول. لكن إذا كان لنا أن نرد بالإيجاب، فسيكون الأمر استهزاءً إيجابياً؛ فقرار خليج فونسيكا يرفض مثل هذا السخف.

في ما يتصل بقضية فونسيكا، يمكننا أن نضيف أن الولايات المتحدة قامت في مذكرتها التي وجهتها إلى السلفادور في شباط/فبراير ١٩١٨ بالاعتراف بأن «خليج فونسيكا خليج إقليمي تقع مياهه ضمن ولاية الدول المتاخمة»، هذا الإعلان من جانب الولايات المتحدة لا يترك مجالاً للشك في أن مفهوم الخليج التاريخي يستطيع أن ينتسب إلى دولتين أو أكثر لا إلى دولة واحدة حصراً.

من ناحية ثانية، ثمة تشابه شديد بين خليج فونسيكا وخليج العقبة في منطقتنا. في الوقت الحاضر، تطل على العقبة كل من العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة والأردن. نقول «في الوقت الحاضر» لأن خليج العقبة كان في سبق تحت سلطة قوة سالفة مشتركة، كما هي حالة فونسيكا. كان تحت هيمنة عربية حصراً، والسالف هو في الواقع جد مشترك. وهذا العامل، غير الموجود في حالة فونسيكا، يضيف وزناً إلى شخصية خليج العقبة.

نحن لم نذكر إسرائيل كدولة متاخمة لخليج العقبة، لا لأي سبب سياسي؛ ولا من قبيل النسيان أيضاً. إن حذفها مقصود تماماً، والسبب قانوني لا سياسي. لذا، نحن مدينون للقارئ بأن نزوده عرضاً بشيء من المعلومات القانونية. أولاً، الدول في المنطقة لا تعترف بإسرائيل وجوداً أو إقليماً أو حدوداً، إن كان لها حدود. وهذا، في القانون الدولي، حق لها لا يستطيع أحد الاعتراض عليه. ثانياً، موطئ قدم إسرائيل على خليج العقبة، فضلاً عن أصلها غير الشرعي، مستند إلى اتفاقيات الهدنة التي لا تعطي ـ بحكم صفتها ونصوصها الصريحة ـ سيادة من أي نوع، وتترك المنطقة، بما فيها العقبة، عرضة لجميع الحقوق والمطالب والتحفظات. وهذا كاف لتبيان أن ليس

لإسرائيل شأن قانوني في العقبة، والمرور عبر خليج ومضيق العقبة إلى إسرائيل ليس قانونياً.

هناك جانب آخر من جوانب المياه التاريخية يجب إيضاحه. عندما تكون المياه التاريخية موضوع بحث، لا ينبغي أن يؤخذ الحجم في الاعتبار. ولا عرض المياه التاريخية في أي خليج صغير أو خليج عنصر جوهري. ويذكر القانوني الأمريكي الشهير جيسوب أن «أدلة الممارسة والاستخدام الدوليين لا تدل على أن مطالبة بخليج صغير كبير غير قانونية . . . «وفي حال أصبح الحجم عنصراً في الموضوع، لن يكون هناك تمييز بين المياه التاريخية وأعالي البحار؛ ولن يكون هناك وجود للوضع القانوني لعشرات الخلجان الصغيرة والمضائق التاريخية القائمة. إن خليج صغير هدسون ومضيق هدسون الكنديين يضمان مساحة ٥٨٠,٠٠٠ ميل مربع. هذه الكتلة المائية العظيمة كلها مياه تاريخية. تخيلوا فقط طولها البالغ ١٠٠٠ ميل.

ليس الحجم معياراً

في الاتحاد السوفياتي بحر أزوف (Azov) وبحر كارا (Kara) وبحر لابتيف (Laptev) وبحر شرق سيبيريا وبحر تشوكتشي (Chukchi) التي تعفينا مجموعة أسمائها كبحار من ضرورة إجراء حساب لأبعادها. لكن لإعطاء فكرة فقط، يكفي أن نعرف أن بحر أزوف يبلغ من الطول ٢٩٠ ميلاً ومن العرض ١١٠ أميال. وفي المملكة المتحدة، يبلغ عرض موراي فيرث (Moray Firth) ٧٥ ميلاً. ويبلغ عرض فيستفيورد (Vestfiord) النرويجي عند مدخله ١٠٠ كلم ويبلغ طوله ١٧٠ كلم. ويبلغ عرض خليج قابس التونسي ٥٠ ميلاً. وفي أستراليا، هناك ما لا يقل عن ١٥ خليجاً صغيراً ومضيقاً تراوح عروضاً بين ١٠ أميال و٤٨ ميلاً. ويبلغ عرض خليج سان خورخي (San Jorje) الأرجنتيني ١٠٠ ميل. وهكذا، فإن عرض الخليج الصغير، وخصوصاً عند المدخل، لا شأن له في تقرير ما إذا كان خليج صغير معين تاريخياً أم لا. تأييداً لهذا الرأي، يقول الحجة المعروف باركلي (Barkley):

«هناك، من ناحية أخرى، خلجان عديدة تزيد عروضها عن عشرة أميال أو حتى ستة عشر ميلاً ومع ذلك يجب بالضرورة وبحكم موقعها أن تعتبر تحت السلطة المطلقة للدولة الساحلية. وينطبق ذلك على خلجان اسكتلندا. يبلغ عرض خليج كانكيل (Cancale) سبعة عشر ميلاً؛ وفي خليج صغير شالور (Chaleur)، في كندا، يبلغ العرض ستة عشر ميلاً. هذه الخلجان كلها تعتبر تحت السيطرة الحصرية للدولة الساحلية. ولذلك من الضرورة ترسيخ مبدأ أن الوضع القانوني للخليج يختلف عن الوضع القانوني للبحر الإقليمي نفسه . . .».

ويذهب الحجة المرموق البروفيسور بوركين إلى أبعد من ذلك في تأييده هذه النقطة إذ يقول:

«إن عدد الخلجان، التي تزيد عروض مداخلها عن عشرة أميال، والتي هي على الرغم من ذلك واقعة كلياً ضمن المياه الداخلية للدولة الساحلية، كبير. ولذلك يجب أن نقر شرعاً بمطلب الدولة التي تنتسب الخلجان إليها، إلا إذا كنا نرغب في اتهام الدولة بانتهاك قواعد القانون الدولي. . .»

ننتقل الآن إلى مدى التأثير القانوني للمياه التاريخية، وما هو وضعها القانوني وبأي قانون يتعين أن تحكم. الإجابة لا تثير أي عائق. وإذا كان ثمة عائق فإنه النتيجة المباشرة لما مضى من فوضى في عدم الترابط ومن عدم دقة في استعمال المصطلحين «المياه الداخلية» و«المياه الإقليمية» يستخدمان ليعطيا معنى واحداً. والآن بما أن لجنة القانون الدولي صنفت المياه البحرية إلى «أعالي بحار» و«بحر إقليمي» و«مياه داخلية»، فيجب ألا يكون هناك صعوبة في تحديد صنف المياه التاريخية. ومن الآن فصاعداً، نرجو أن تكون كل إشارة إلى المياه التاريخية في سياق المياه الداخلية.

أما القول إن المياه التاريخية مياه داخلية تتمتع بالوضع القانوني للمياه الداخلية، فإنه الآن قاعدة راسخة من قواعد القانون الداخلي. ويكفي أن نستشهد بالسير سيسيل هيرست في تحليله الأوضح لـ «إقليمية الخلجان».

بإشارته إلى المياه الإقليمية والمياه الداخلية، يقول، «لكن لأغراض عملية، لا شك أن الفارق بين الاثنين هو أن للأجانب حقاً في المرور بهدف الملاحة البريئة عبر المياه الإقليمية، لكنهم لا يتمتعون بمثل هذا الحق في المرور اليسير عبر المياه الوطنية. . .»

وبمقدار مماثل من الحزم والدقة، يعبر غيدل (Gidel) عن الرأي القائل إن المياه التاريخية مياه داخلية، وبصفتها هذه ليست خاضعة لحق المرور البريء. ويعلق غيدل:

«. . . عندما يعتبر خليج مرة «تاريخياً» تصبح مياهه كلها مياها داخلية مع كل ما يستتبعه وضع المياه الداخلية القانوني من عواقب. وإحدى العواقب هي أن الدولة الساحلية لم تعد ملزمة بالسماح بـ «مرور بريء» لسفن أجنبية في مياه ذلك الخليج. . .»

ويشدد غيدل على النقطة أيضاً عندما يقول إن «من الضروري دائماً أن نتذكر، لدى تعاملنا مع مياه تاريخية، النقطة الأساسية وهي أن هذه المياه مياه داخلية. . . إن فكرة المياه الداخلية وحق المرور البريء. . . هما فكرتان متعارضتان».

في مساندة للأمر نفسه، يتكلم كريتيين (Chretienne) على خلجان تتغلغل في مجال اليابسة بوصفها «تخضع للسيادة التامة والمطلقة للدول الساحلية».

ويؤكد كافارني (Cavarne) في مؤلفه *(Le Droit international public positif)* إنه «لا يمكن أن يكون هناك حق مرور بريء في مياه تاريخية».

وفي دعم للموقف نفسه، يعبر هيغنز (Higgins) وكولومبوس عن الرأي القائل إن «الدولة مخولة . . . تعيين وتنظيم دخول السفن الأجنبية»، في ما يتعلق بالخلجان والخلجان الصغيرة التاريخية.

وفي مسودة الاتفاقية التي أعدتها لجنة الخبراء، تحت رعاية عصبة الأمم، تم تبني تعديل ينص على أن تكون مياه الخلجان « . . . مدغمة في المياه الداخلية».

كما أن لجنة القانون الدولي ضمنت المادة ٧ من مسودة مدونتها بشأن قانون البحار نصاً كافياً للإدغام في المياه الداخلية.

وبالنسبة إلى قانون السوابق، قررت محاكم وطنية متفرقة في أوقات مختلفة أن الخلجان التاريخية مياه تاريخية. وعلى نحو خاص يمكن ذكر قرار المحكمة العليا الكندية في دعوى خليج شالور، ومحكمة المفوضين الثانية لمطالب الباما في دعوى خليج تشيسابيك، والمجلس الملكي في دعوى خليج كونسبشن.

ومن جهة أخرى، تتبع ممارسة الدولة الخط نفسه. فقد أبلغت حكومات ألمانيا وكندا وبريطانيا العظمى واليابان والبرتغال إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر التقنين سنة ١٩٣٠ أنها تعتبر المياه التاريخية مياهاً داخلية.

هذا الحجم كله من الحجج القانونية والمبدأ والتطبيق يفضي إلى استنتاج لا يقاوم مؤداه أن المياه التاريخية مياه داخلية، ونتيجة لذلك لا يمارس حق مرور بريء في ما يخص مثل هذه المياه. من هنا، فإن الخلجان التاريخية مياه داخلية اكانت هذه الخلجان محاطة بدولة واحدة أو أكثر، أم بعرض ١٢ ميلاً أو أكثر عند مداخلها ـ وليست مفتوحة أمام الملاحة الدولية.

وبناء على هذا التأكيد بالذات وصفت مجلة **القانون الدولي الأمريكية**[١] خليج العقبة بأنه مياه داخلية عربية. فهي تقول:

«بما أن مياه (العقبة) «مياه داخلية» فإن مسألة تطبيق حدّ الستة أميال للمياه

(١) **القانون الدولي** (الولايات المتحدة) (نيسان/ أبريل ١٩٢٩)، الملحق.

الإقليمية، كما أعلنتها مصر والعربية السعودية كلتاهما، لا تنشأ. ولا يمكن أن يكون هناك أي مسألة ممر مائي دولي. فمدخل الخليج ليس مضيقاً يؤدي إلى بحر مفتوح؛ ولا هو، كما مضائق كورفو (Corfu)، ممر بين بحار مفتوحة. إنه مدخل إلى المياه الداخلية للدول العربية التي تحيط بها منذ قرون».

إن القيمة القانونية لهذا الرأي من ثلاثة أجزاء. أولاً، إنه يؤيد حجة أن خليج العقبة يحوي مياهاً داخلية. ثانياً، إن هذا الوضع موجود قبل قيام [دولة] إسرائيل. ثالثاً، إن مضيق تيران المفضي إلى الخليج ليس ممراً مائياً دولياً. ويجب التشديد مجدداً في هذا المقام على أن ما كان خليجاً تاريخياً مرة هو خليج تاريخي دائماً. وما يتلو من أوضاع تدخّل، وخصوصاً حين تكون موضع تحد، لا يغير وضع الخليج التاريخي.

يأتي بنا هذا إلى الأسئلة الجوهرية: ما هي العناصر الرئيسية التي تشكل نظرية المياه التاريخية، وما هي المتطلبات التي يجب تلبيتها لإحراز حق الملكية، وما هي طبيعة الدليل المطلوب لدعم طلب حجة الملكية.

إن لهذه الأسئلة، على ما هي عليه من وضوح، أسساً عديدة مشتركة وما كان يمكن التعهد بالإجابة عن إحداها من دون ملامسة حيز الأخرى.

ما الذي يشكّل حجة ملكية

بداية، يجب الإقرار بأنه ليس هناك توافق عام، في المبدأ أو الممارسة، لجهة أساس حق امتلاك مياه تاريخية. وإذا كانت قضية المصايد لسنة ١٩٥١ بين المملكة المتحدة والنرويج قد أدت أي غرض، فهو أنها أظهرت تباعداً واسعاً في الرأي بشأن هذه المسألة. والمجلدان اللذان قدمهما الفريقان كلاهما إلى المحكمة يحويان ربما أكبر حشد من المواد القانونية المتعلقة بمسألة المياه التاريخية، على الرغم من أن المياه التاريخية لم تكن الموضوع الأساسي. ومع ذلك، ثمة مرجع مسهب لتوضيح الأساس الأكثر إقناعاً من أجل حجة ملكية تاريخية.

واضح تماماً مما قيل عن المياه التاريخية أن الاستخدام الوطني هو الجذر الرئيسي لحجة الملكية التاريخية. ومثل هذا الافتراض ليس معقولاً ومنطقياً فحسب، وإنما ينبثق من مفهوم المياه التاريخية بالذات. فالملكية لا يمكن أن تكون من دون الاستخدام. ولذا، من المنطقي والقانوني أن يكون الاستخدام من قبل أمة أحد العناصر التي تشكل أساساً كافياً لحجة ملكية تاريخية.

وقد اعترفت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأول لسنة ١٩٣٠ بشأن تقنين القانون الدولي بـ «الاستخدام» كأساس كاف لحجة الملكية. وجمعية القانون الدولي اليابانية

شددت في مسودة مدونتها لسنة ١٩٢٦ على «الاستخدام الشامل». لا شك في أن هذا هو التعريف نفسه لكنه يبرز أهمية الشمولية. يجب أن يكون الاستخدام شاملاً، وإلا لا يمكن أن يكون تاريخياً. والاستخدام الحديث لا يمنح أي حجة ملكية، ومن باب أولى حجة ملكية تاريخية.

وأشارت هيئة القانون الدولي في جلستها في باريس سنة ١٨٩٤ إلى «استخدام متواصل قديم العهد». وهذا أيضاً، نموذج كامل لأساس حجة الملكية التاريخية. والاستمرارية هي الجوهر لأي حق تاريخي. وأي انقطاع وجيز في هذه الاستمرارية لا يتمتع بكفاية قانونية. وعند الاعتراض على فعل انقطاع، بصرف النظر عن أمده، فإنه يكون بلا جدوى. إن الانقطاع القانوني الجدي لفترة طويلة نسبياً، هو وحده الذي يكسر السلسلة. وعندئذ لا تعود الاستمرارية السابقة للاستخدام مستمرة.

وقد ذكرت جمعية القانون الدولي «الاستخدام المثبت» في جلساتها في بروكسل سنة ١٩٢٦. وهذا ليس أكثر من اشتراط أن الاستخدام قد لا يكون محضاً وبسيطاً، لكن يجب أن يكون مثبتاً.

والهيئة الأمريكية للقانون الدولي أفصحت، في تقنيتها سنة ١٩٢٥، عن مجموعة عبارات متنوعة باستخدام شعار «استخدام مستمر ومثبت بحق».

ولجنة الأبحاث في هارفارد اعتمدت في مسودتها عبارة «الاستخدام المثبت». وعصبة الأمم، في مسودتها التي أعدتها لجنة الخبراء، ذكرت «مثبت باستخدام مستمر وشامل».

لقد قدمنا هذا الملخص لنبين أن الاستخدام الوطني، المتواصل والمثبت، هو الذي يكون حجة ملكية تاريخية. وهذا الاستخدام بنفسه هو المعيار الرئيسي للمياه التاريخية. وقد كان الاستخدام الوطني في جميع المحاكم الدولية والمحلية محور الارتكاز الذي اعتمد عليه قرارها بشأن الخلجان التاريخية. ويكفي ذكر حالتي خليج ديلاوير وخليج كونسبشن. ومع أن خليج العقبة لا يزال بلا قرار من محكمة، فإنه مثال واضح على خليج تاريخي قائم على استخدام مثبت بحق. وفي هذا الصدد، ثمة سمة دل عليها مؤرخون غير عرب، ورحالة أجانب على وجه التخصيص، وهي أن الخليج شكّل للأجيال الإسلامية كافة طريقاً للحجاج إلى المدن المقدسة في شبه الجزيرة العربية.

غير أن الاستخدام الوطني، ومهما تكن الصفات المنسوبة إليه، ليس بحاجة إلى اعتراف دول أخرى به. ويزعم بعض الكتاب فعلاً أن الاعتراف الدولي، أكان صريحاً أم ضمنياً، عنصر ضروري لتأييد حجة ملكية مياه تاريخية. لكن سيكون من قبيل

الإساءة البالغة لفكرة حجة الملكية التاريخية أن يترك الأمر لتقدير دول أخرى، أي أن تقبله أو ترفضه. أي حجة الملكية، أي حجة ملكية، مستقلة بذاتها. وليس عليها أن تنتظر موافقة الآخرين؛ فموافقة الآخرين مطلوبة حين يكون لديهم هم أنفسهم حق في الموضوع المزعوم. إن استخدام المستخدم، لا موافقة غير المستخدم، هو الذي يقرر الحق. فحجة الملكية النرويجية، مثلاً، في ما يتعلق بفستيورد (Vestfjord) وفارافانفيورد (Varangarfjord) كمياه تاريخية، لم تبطل بسبب تحديات من فرنسا، كما ظهر في قضية السفينة (Les Quatres Frères) سنة ١٨٦٨، ولا بسبب تحديات مماثلة أبدتها بريطانيا العظمى في سنتي ١٨٦٩ و١٩١١.

في الواقع، لم تشر ردود الحكومات على اللجنة التحضيرية، في ما يتصل بالمياه التاريخية، إلى الاعتراف الدولي. وكان «وجود الاستخدام» هو المصطلح المستخدم. وهكذا، فإن موافقة دول أخرى ليست عنصراً مكوناً في مفهوم المياه التاريخية. فالمفهوم مفهوم قانون لا مفهوم آراء دول. ومسألة أن كتلة مائية تحوي أو لا تحوي مياهاً تاريخية هي مسألة قانون. وفي وجود النظام الدولي الراهن، يمكن تقرير مسائل القانون من طريق محكمة العدل الدولية فقط. وبالتالي، فإن آراء الدول في الأمر خارجة عن الموضوع. وعلى المنوال نفسه، ليس مجلس الأمن أو الجمعية العامة لأمانة الأمم المتحدة جديرة في الحكم على الجوانب القانونية لأي مشكلة، أكانت وطنية أم دولية، وسواء كانت تشير إلى سيادة برية أو سيادة بحرية.

ولأسباب سياسية أو اعتبارات أمنية، يستطيع مجلس الأمن أو الجمعية العامة التوصية بإجراءات معينة في ما يتعلق بمسائل دولية، لكنهما لا يستطيعان إطلاق أية أحكام على شرعية أو عدم شرعية أي مطلب يخص المياه التاريخية. فخليج هدسون، مثلاً، لا يتأثر بشكل أو بآخر بتصريحات تقدم في الأمم المتحدة في حال نشأ نزاع ذو صلة بالوضع القانوني لمثل هذه الكتلة الضخمة من المياه.

وعلى النحو ذاته، يمثل خليج العقبة مثالاً آخر لافتاً للنظر. فصفته التاريخية مسألة قانون تتقرر فقط بسلطة قضائية ومن خلال إجراءات قضائية. ولذلك، فإن التصريحات بشأن الجوانب القانونية للعقبة، وهي تصريحات صادرة عن دول محددة أو عن الأمانة في مجرى المشاورات في الجمعية العامة، غير ذات صلة وغير مقبولة. وغير المقبول بصورة مماثلة هو أي قرار يتخذه مجلس الأمن في ما يتعلق بالجانب القانوني. وكما أوضح ممثل كندا المميز علة نحو صحيح في سياق مداولات الجمعية العامة بصدد أزمة السويس، فإن توصية الجمعية في هذا الخصوص كانت سياسية لا إجراء قانونياً. وإلى هذا أضاف ممثل الهند الموقر أن الجمعية العامة لا تستطيع تقرير موضوع نزاع قانوني.

غير أننا لا نبتغي في تعاملنا مع هذا الأمر إدخال جدال سياسي في مداولاتنا. إننا ببساطة نسعى لإظهار أن مسألة المياه التاريخية مسألة قانون وأن اعتراض دول أخرى لا يبطل حجة ملكية مياه تاريخية. وإذا قدمنا موافقة الدول كعنصر في الحق الفطري للدول، فإننا بذلك نترك جميع الدول إحداها تحت رحمة الأخرى. وكانت هذه النقطة موضع دفاع قوي من القانوني المرموق للغاية بوستامانتي، الذي صاغ آراءه كما يلي في مشروعه بخصوص المياه التاريخية:

«حين تبذل محاولة لتحديد ما يجب أن يفهم من كلمة «تاريخي»، تؤكد بعض الدول وجوب أن تضاف إلى الاقتناء التقليدي للخليج موافقة الدول الأخرى.

«. . . هذا أمر خطر جداً، لأن هذا الشرط الأخير يثير أعمالاً تعسفية بارزة. لا أحد يحدد عدد الدول وهوية الدول التي يجب أن ينبثق هذا الاتفاق منها، أو ما هي القيمة القانونية لرأي واحد أو لآراء متباعدة متنوعة. . .»

إن هذا بيان حاسم للقانون والعدالة. وهو يريح الدولة بحق من أن تكون معرضة لأخطار إساءات تعسفية بارزة أو غير بارزة. والمراد من القانون الدولي صون حقوق الدولة، وحماية الدولة من أي تحرش أياً تكن سمته لا تعريضها له. لأن الأمر المتنازع عليه ليس التعسف من الناحية النظرية. فالمياه التاريخية عامل مقرر في حياة الدولة وفي وجودها بالذات. وهذا على الأقل سبب واحد جعل البروفيسور فوشيل وعدداً من الكتاب الآخرين يحددون خلجاناً بوصفها حيوية بسبب المصالح الاقتصادية والوطنية والدفاعية التي تخدمها. إنها حيوية بسبب هيئتها المميزة وقرب موقعها من البر الرئيسي وتغلغلها العميق. أضف إلى هذه كلها تأثيرها على حياة الناس الذين تنتسب إليهم. ونحن نأمل أن لا تؤخذ هذه الملاحظات كقصص قانوني. إنها القانون في جوهره بالذات.

في حكم أطلقه دكتور دراغو (Drago) بصدد قضية المصايد لسنة ١٩١٠، أشار إلى الخلجان التاريخية وشدد على «مقتضيات الدفاع عن النفس» كأساس مهم لحجة ملكية تاريخية.

وقالت حكومة البرتغال، في ردها على اللجنة التحضيرية لمؤتمر التقنين سنة ١٩٣٠: إن «الاعتبارات التي تبرر هذه المطالبة (بمياه تاريخية) هي الأمن والدفاع عن الأراضي والموانئ ورفاهة الدولة بل وجود الدولة. . .»

وفي مسودة اتفاقية أشار مؤتمر القانون الدولي المنعقد في بوينوس آيريس سنة ١٩٢٢ إلى الدفاع عن النفس بوصفه العنصر الجوهري الوحيد في المياه التاريخية في حال كانت العناصر غائبة.

موافقة الدول الأخرى ليست عنصراً جوهرياً

أشارت محكمة التحكيم الدائمة، في قضية المصايد لسنة ١٩١٠، إلى ضرورة الدفاع وإلى القيمة الخاصة لصناعة الساكنين و«ظروف أخرى لا يمكن تعدادها»، كعناصر تشكل الأساس لحجة ملكية مياه تاريخية.

في حالة خليج فونسيكا، الشبيهة كثيراً بحالة خليج العقبة، ساندت المحكمة حقيقة أن الموقع الاستراتيجي للخليج وجزره مفيد إلى درجة أن الدول المطلة عليها تستطيع الدفاع عن مصالحها الكبيرة بداخله وتأمين الدفاع عن استقلالها وسيادتها.

وفي حالة خليج تشيسابيك، أشارت المحكمة إلى المسألة بكونها «ذات أهمية وطنية بالغة جداً».

هذه السوابق جميعاً وغيرها من السوابق القانونية تبين ببساطة الأهمية الحيوية للمياه التاريخية في ما يتعلق بمختلف المصالح الوطنية للدولة المتاخمة ـ الدولة المتاخمة بشكل مشروع. وفي ضوء هذا، لا يمكن تصور أن تكون هذه المصالح البالغة الأهمية مرهونة بموافقة الدول الأخرى.

ومع ذلك، فإن موافقة الدول، في حال ضرورتها، يمكن استنتاجها بشكل معقول من الاستخدام الوطني نفسه؛ إذ إن الاستخدام المتواصل يكون افتراض قبول من جانب الدول الأخرى. وفي معرض تناول موافقة الدول الأخرى، يحاجج غيدل بصورة مقنعة جداً بقوله: «كقاعدة عامة، الاستخدام المديد يعطي البرهان اللازم». وفي قضية المصايد لسنة ١٩٥١، قدمت المملكة المتحدة إلى محكمة العدل الدولية عرضاً معززاً بصورة جيدة مفاده أن الاستخدام يمكن اعتباره دليلاً على موافقة الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن مرور الوقت وفقاً لعرض الحالة البريطانية «عنصر حيوي . . . من حيث إنه يوفر الدليل على الموافقة الضمنية للدول الأخرى». ويزيد السير جيرالد فيتزموريس هذه الحجة وضوحاً بإشارته إلى «الدور الجوهري للعنصر التاريخي» كوسيلة «لتوفير ما يستدل عليه من موافقة من جانب الدول الأخرى ناشئة من انعدام فاعلية هذه الدول . . .»

يضعنا عنصر الزمن هذا وجهاً لوجه أمام مسألة التقادم، التي يعترف في الوقت الحاضر بأنها جزء من قانون الأمم. والتقادم في القانون الدولي، كما يؤكد البروفيسور سكيل (Scelle)، غير محدد، خلافاً للتقادم في القانون المحلي. ونحن نرى أن لا بد من تقرير كل حالة. بحسب ما تستحق، على الرغم من أن عليها الصمود أمام اختبار المعقولية. ولا يشغل بوركان نفسه بطول الزمن، إذ إنه يعتبر بحق أن «الاستخدام يعود إلى الماضي السحيق. إنه استخدام شامل بالمعنى الدقيق للكلمة».

لكن لكي يستمر التقادم، يجب أن يكون غير متنازع عليه. وهذا ينطبق بخاصة على الدول الجديدة، سواء كانت معترفاً بها أم غير معترف بها، وسواء كان نشوؤها شرعياً أو غير شرعي. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن لا حاجة في القانون إلى إثبات أصل التقادم ـ ولا صحته ـ فإذا ثبت أنه بدأ بصورة غير قانونية، فإنه لن يؤدي إلى أي حق، بغض النظر عن مدة دوامه. ذلك أن الزمن لا يداوي حجة ملكية ناقصة. والمثل القانوني المأثور «الخطأ لا يولّد صواباً» قول حاسم. في دعوى الاحتلال النرويجي لشرق غرينلاند، قررت المحكمة الدائمة أن التقادم عرضة للتحدي القائل إنه في الأصل «غير قانوني وباطل». والواقع أن هذه الملاحظات توضح وجهات النظر القانونية التي تعكس موقف العرب إزاء مطلب إسرائيل في خليج العقبة، ويجدر أن تكون آراؤهم معروفة لدى اللجنة، لا من زاوية سياسية وإنما من زاوية قانونية بوجه خاص.

الموقع والشكل العام دليلان

ننتقل الآن إلى الجانب الأخير وهو تحديداً طبيعة الأدلة المطلوبة لدعم المطالبة بمياه تاريخية. كما هو مسلّم به عموماً، ليس ثمة قواعد يجب اتباعها بشأن الأدلة المطلوبة كماً ونوعاً في نزاعات تشتمل على مسائل ذات صلة بالقانون الدولي. فالقانون البلدي والقانون العام الإنكليزي كمثالين، مكتظان بمجموعة قواعد تحدد الأدلة المقبولة وغير المقبولة، مع أدق التفصيل بخصوص الأدلة الرئيسية أو الأدلة الثانوية، والأدلة المستندة والأدلة الشفهية وما بالإضافة إلى ذلك. مثل هذه القواعد غير موجودة في القانون الدولي، ولا سيما في مسألة من قبيل المياه التاريخية. ومن هنا فإن الأدلة على أنواعها مقبولة بشكل اعتيادي وما يبقى هو وزن الأدلة لدعم الطلب. لكنّ هناك حقيقتين مهمتين للغاية وذواتي شأن كبير: موقع المياه التاريخية وشكلها العام؛ فهما دليلان بحد ذاتهما.

في قضية خليج ديلاوير، قبلت المحكمة الحجة القائلة «ينتسب الخليج إلى الشعب الذي تحيط أراضيه به [أي بالخليج]». هذه أدلة الشكل العام الطبيعي.

واعتبر كريتيين الخلجان التي «تتغلغل في اليابسة» أجزاء لا تتجزأ من أراضي الدول الساحلية. هذه أدلة الموقع.

وأكدت حكومة كندا، في ردها على اللجنة التحضيرية لمؤتمر التقنين، ما يلي:

«في حالة الخلجان، حيث تكون المسافة من رأس إلى رأس أكثر من عشرة أميال لكن الخليج نفسه لا يمكن دخوله من دون اجتياز مياه إقليمية، تكون مياه مثل هذه الخلجان مياهاً وطنية».

هذه الملاحظات من حكومة كندا تتعرض للموقع والشكل العام كليهما.

في قضية المصايد لسنة ١٩١٠، أشارت محكمة التحكيم الدائمة إلى «المسافة التي يكون الخليج معزولاً بها عن طرق الأمم في أعالي البحر».

وفي قضية المصايد لسنة ١٩٥١، أكدت محكمة العدل الدولية أهمية الموقع والشكل العام بالعبارات التالية:

«من بين هذه الاعتبارات، يجب الإشارة بقدر ما إلى اعتماد البحر الإقليمي اعتماداً شديداً على اليابسة. فاليابسة هي التي تنعم على الدولة الساحلية بحق في المياه الممتدة قبالة سواحلها.

«وهناك اعتبار آخر أساسي، وذو أهمية خاصة في هذه القضية، وهو العلاقة المتينة بهذا القدر أو ذاك بين مناطق بحرية معينة والتكوينات البرية التي تقسمها أو تحيط بها».

وفوشيل، في تناوله هذه المسألة، يقبل بزويدر زي (Zuider Zee) بوصفها ضمن سيادة هولندا لأن البحر محاط بحافة متواصلة من الجزر تفصل إحداها عن الأخرى ممرات ضيقة، كما هي الحال في خليج العقبة.

هذه التلاوات المكررة للحجة القانونية تظهر كلها أن الحقائق بخصوص الموقع والشكل العام في ما يتعلق بالمياه التاريخية تزود بما هو معروف في القانون العام الإنكليزي بالأدلة الرئيسية في نصرة القضية. ومثل هذه الحقائق كافية لإثبات حجة الملكية. في هذه النقطة، ينفذ بالدوني، بفطنته المعتادة، إلى صميم المسألة، إذ يقول:

«يمكننا أن نضيف أن بعض هذه الخلجان، مثل تشيسابيك وديلاوير، تتصف بحجم وشكل عام يؤهلها بالتأكيد لاعتبارها تابعة للسواحل المحيطة بها بحيث لا تستلزم استفساراً إضافياً من أي نوع لإثبات أنها ليست خاضعة لمبدأ أعالي البحار».

ولو كان بالدوني ذا إلمام بمنطقتنا، كما هو ملم بالغرب وخلجانه، لأضاف بلا شك خليج العقبة إلى تشيسابيك وديلاوير، كأمثلة على الخلجان التاريخية. فخليج العقبة، الذي يبلغ عرضه أميالاً قليلة ويمتد في قلب الأرض العربية مئة ميل، لا يمكن إلا أن يكون خليجاً تاريخياً، وبعبارة بالدوني «دون الحاجة إلى المزيد من الاستفسار».

بعد ذلك، نقترح تناول مجموعة الأدلة ذات الصلة بحجة الملكية التاريخية. ويوجد هنا عدد من العوامل المتعلقة بهذا الأمر ولها صلة بممارسة السيادة على مياه تاريخية.

لقد أشارت محكمة العدل في أمريكا الوسطى في قضية فونسيكا إلى اتفاقات بوصفها جزءاً من الأدلة. وفي قضية المصايد لسنة ١٩٥١ أيضاً، دافعت النرويج بنجاح عن أن الإجراءات المتخذة بموجب القانون البلدي، فضلاً عن تدابير إدارية وقرارات قضائية، تستطيع كلها توفير الأدلة المطلوبة.

لشرح تأثير هذين الصنفين من الأدلة، وخصوصاً الاتفاقات والتشريعات، سوف نختار صورة إيضاحية واحدة تنطبق عليهما كليهما. لقد اخترنا خليج العقبة لأنه المثل الذي ينطبق على هذه الحالة ويوضح أعمال الدولة بوصفها الأدلة الدالة على المياه التاريخية.

أعلنت الحكومة العثمانية في مذكرتها بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ إقامة حد بحرها الهامشي (شبه المغلق) لتطبق هذا الحد على «البحر الأسود والأرخبيل والبحر الأحمر وبحر عمان والخليج الفارسي». وإغفال خليج العقبة، الذي كان وقتذاك ضمن السيادة العثمانية، علامة واضحة على أن الامبراطورية العثمانية لم تعتبر خليج العقبة جزءاً من أعالي البحر يدعو إلى تعيين حد البحر الإقليمي.

ومرة أخرى، لم يُشرَ إلى خليج العقبة في الاتفاقية الصحية الدولية لسنة ١٩١٢، وهي الاتفاقية التي أوضحت التفصيلات بشأن نظام دولي يتعلق بحركة مرور الحجاج المسلمين عبر قناة السويس والمحيط الهندي، على الرغم من أنه طريق مهم للحجاج. وهذا الإغفال في الاتفاقية دلالة لإظهار أن الخليج لم يكن معترفاً به كمياه وطنية.

لدينا أيضاً المادة ١٠، الفقرة ٣ من اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨، التي أشير إليها في الأمم المتحدة مراراً. وواضح من سجل المفاوضات التي أفضت إلى إبرام الاتفاقية أن النية كانت ترك خليج العقبة ومضائقه خارج نظام المرور المحدد لقناة السويس. وهذه مرة أخرى دلالة يتعين استنتاجها من اتفاقية بما يفيد بأن مياه خليج العقبة ليست لها صفة دولية.

في ما يتعلق بالتشريع المحلي بوصفه دليلاً، فإن خليج العقبة يفي بالغرض أيضاً. فقد نص المرسوم الملكي السعودي لشهر أيار/ مايو ١٩٤٩ على أن خليج العقبة يقع تحت السيادة العربية. وبالنسبة إلى أعمال أخرى للدولة توصف بأنها أدلة، يمكننا أن نذكر بشكل عابر في ما يخص خليج العقبة، التحصين السالف ومؤسسات الحجاج والطرق وغيرها من الترتيبات المتخذة من أجل سلامة الحج.

وهكذا، نستطيع أن نظهر بهذه الصورة الإيضاحية أن الأدلة على أنواعها يمكن التماسها لدعم قضية في سبيل حجة ملكية تاريخية.

كيف نتخلص من المشكلة

ختاماً، هكذا نفهم مشكلة المياه التاريخية ـ منشؤها ـ وضعها القانوني ـ العناصر التي تشكل مفهوم وطبيعتها الأدلة المطلوبة. وقد عرضنا آراءنا المفصلة بخصوص هذه المسألة، جانباً تلو آخر. وهذه مادة برزت هذه السنة كإرث للسنة الماضية، ولا تزال «رصيداً» مديناً على دفاتر المجتمع الدولي منذ القرن التاسع عشر، حين بدأت أول مرة الجهود من أجل التقنين.

لسنا نطرح في هذه المرحلة أي عرض نهائي، لكن لدينا اقتراحاً نقدمه. وعملنا يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل:

في **المرحلة الاولى**، يمكننا هنا في الأمم المتحدة أن نطرح آراءنا حول الموضوع، فنشكل بالتالي مقداراً من المعرفة القانونية بصدد المسألة.

في **المرحلة الثانية**، يمكننا أن نطلب إلى حكومات الدول الأعضاء تزويد الأمانة بجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه التاريخية ضمن أراضيها، فنشكل بذلك مقداراً واقعياً من المعلومات حول المياه التاريخية.

في **المرحلة الثالثة** نسأل لجنة القانون الدولي أن تعد في ضوء مثل هذه المادة القانونية والواقعية مسودة مدونة لتنظيم النظام القانوني للمياه التاريخية.

وسيكون غرض **المرحلة الرابعة** عقد مؤتمر دولي للمندوبين المفوضين كي يحضروا مسودة اتفاقية بشأن نظام المياه التاريخية.

هكذا نرى النهج الذي يجب اتباعه لدى التعامل مع هذه المسألة. وإذا سلكنا نهجاً كهذا، فإننا نؤكد أن الأمم المتحدة ستحقق إنجازاً تاريخياً بشأن المياه التاريخية.

محاضرات

عن قضية فلسطين

منذ فجر التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى

٨ / ٢٠٨٥

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

محاضرات
عن قضية فلسطين

منذ فجر التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى

أحمد الشقيري

٢٠٨٧ / ٨

(*) في الأصل محاضرات ألقيت في: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٤.

المحتويـــــــات(*)

١ ـ جغرافية فلسطين السياسية ٧
٢ ـ فلسطين منذ فجر التاريخ (١) ١٧
٣ ـ فلسطين منذ فجر التاريخ (٢) ٢٥
٤ ـ الحركة الصهيونية ٣٣
٥ ـ الوطن القومي اليهودي ٤١
٦ ـ المساعي الصهيونية لإقامة الوطن القومي ٤٧
٧ ـ تصريح بلفور ٥٧
٨ ـ تصريح بلفور ـ عرض وتحليل (١) ٦٣
٩ ـ تصريح بلفور ـ عرض وتحليل (٢) ٧٣
١٠ ـ مراسلات الحسين ـ مكماهون ـ الوعود البريطانية ٨٣
١١ ـ فلسطين تحت الحكم العسكري ٩٥
١٢ ـ بدء الكفاح ١٠٣

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

(١)
جغرافيــة فلسطيــن السياسيــة

تثير دراسة قضية فلسطين ولا شك كثيراً من كوامن الأحزان والأشجان. ولكننا سنحاول أن نترك الأحزان بعيدة عنا كما نترك حسّنا الوطني وعواطفنا القومية، ونلمّ بالقضية إلمام العلم والبحث والدرس.

ونحن حين نحاول دراسة هذه القضية بعيدين عن المشاعر الوطنية والأحاسيس القومية نفعل هذا مطمئنّين كل الاطمئنان إلى أنها قضية تقوم على أساس مكين من الحق والعدل والتاريخ. وإذا درسنا هذه القضية بعين العلم والمعرفة إلى جانب مشاعرنا القومية ازداد يقيننا بعدالتها وازداد شعورنا بالظلامة الكبرى التي وقعتْ على أهلينا وإخواننا ووطننا «فلسطين».

وتثير دراسة هذه القضية، كما سبق القول، كثيراً من الأحزان والأشجان: ففي عام ١٩٢٠ بعد الاحتلال البريطاني وقعتْ ثورة في فلسطين وذهب ضحيّة هذه الثورة عددٌ من الشهداء وسقط فيها عددٌ من الجرحى واعتُقِل بسببها عددٌ من المواطنين. وفي عام ١٩٣٦ وقع في البلاد إضرابٌ عام شامل شمل جميع مرافق الحياة، فتعطّل التاجر والصانع والزارع والعامل والطالب والمعلّم والموظف. أقول تعطّل جميع هؤلاء عن أعمالهم واستمرّ هذا الإضراب الفريد من نوعه قرابة ستّة أشهر. وتخلّل هذه الفترة من الزمن كثير من حوادث السجن والتشريد والاعتقال.

ووقع بعد ذلك في سنة ١٩٣٧ اضطراب هائل عمّ البلاد واضطرّت الحكومة البريطانية بسببه أن تجنّد ٥٠,٠٠٠ جندي بالإضافة إلى وحدات مسلّحة مصفّحة ميكانيكية وقوات جويّة هائلة يقوم عليها خيرة ضباط الجيش البريطاني خبرة وكفاءة، وكان على رأس هؤلاء جميعاً جنرال كبير مدرّب مجرّب في فنون القتال والحرب.

ثم وقع بعد ذلك في سنة ١٩٤٧ وما تلاها ما تعلمون من أنبائه من التواصي

التي وضعتْها الأمم المتحدة بشأن مستقبل فلسطين وما تبع ذلك من قيام إسرائيل وتشريد إخوانكم من عرب فلسطين تحت كل سماء وكوكب من بلاد العرب.

وعلى هذا فإنّكم ترون أنّ هذه السنين الثلاثين التي مرّت من تاريخ فلسطين في عهد الانتداب كانت صراعاً رهيباً بين الحق والباطل، بين شعبٍ ضعيفٍ أعزل ودولة منتدبة كالدولة البريطانية تهيّأت لها كل أسباب الخبرة الطويلة في الاستعمار الطويل، بين شعب خرج من الإمبراطورية العثمانية كأيّ شعب عربي آخر على ما نعلم من جهل وفقر ليصارع الصهيونية العالمية بما لها من وسائل مالية كبرى وأجهزة منظّمة للدعاية.

انتهى هذا الصراع الرهيب إلى الكارثة التي تعرفون أنباءها وكان من نتيجتها أن وقعت هذه الغزوة اليهودية على فلسطين وحُرِم الشعب العربي في فلسطين من نعمة الحرية والاستقلال.

لهذا كانت معرفتنا بتاريخ هذا القطر والجوانب السياسية لهذه القضية والنواحي القانونية والدولية لها، ما سيبصّرنا بالظلم الذي وقع على إخوانكم أهل فلسطين. وأودّ أن ألفت النظر إلى هذه الناحية لأن هذه القضية مظلومة ظلماً كبيراً، ذلك بأن المكتبة العربية حول قضية فلسطين مكتبة فقيرة جداً، وهذا أدنى حدود التعبير ولعله أعفّ حدود التعبير. ولو شئنا أن نضع الاتهام في إطاره الصحيح لحكمنا على أنفسنا حكماً تتجلى فيه الشدّة والصرامة بسبب جهلنا لهذه القضية وما تعانيه من تخبّط في فهم مختلف نواحيها. ونحن نعلم أن قضية فلسطين هي القضية الفريدة التي تزاحمت حولها الأقلام وجُمع حولها الشعر والنثر والتصوير وكذلك الدعاية بكل ألوانها وفنونها وأسبابها، حتى لقد أصبحت هذه القضية بنفسها تؤلف مكتبة ضخمة تتناولها كل اللغات الحية، واللغة العربية في آخر القائمة. ولكننا نأمل بعد أن فكّرت الجامعة العربية في إعداد هذه الدراسات العربية العالية أن تتعاونوا وإيّاي على دراسة هذه القضية دراسة وافية حتى يُهيّأ الشرف لأصحاب الفكر في العالم العربي فيتفرّغوا لدراسة هذه القضية كما درسها خصومها وظالموها.

والذين يعرفون من حضراتكم لغاتٍ أجنبية كالإنكليزية أو الفرنسية سيجدون ولا شك مجالاً رحباً للاطّلاع على هذه القضية، لأنني لا أتوقع من هذه المحاضرات المحدودة المقررة لهذا العام والعام القادم أن أبصّر نفسي وأبصّركم بكل دقائق هذه القضية فهي أوسع من أن تلمّ بها اثنتا عشرة محاضرة في هذا العام ومثلها في العام المقبل، وكل ما نطمع فيه أن نقف على أبواب المعرفة وأن نترك لكم ولي التوسع في ما بعد في آفاق هذه القضية.

والواقع أن من يعرف لغة أجنبية سيجد مؤلفات ضخمة تتعلّق بهذه القضية منذ

عهد الانتداب البريطاني حتى هذه الدقيقة التي أحاضركم فيها. ولقد تولّى بحث هذه القضية عدد وافر من الخبراء واللجان، الفنّيين والسياسيّين إلى جانب عشرات من المؤلفين والباحثين. وقد ازداد سيل التأليف والترجمة والتاريخ لهذه القضية بعد قيام إسرائيل بصورة ملحوظة.

أما الذي نرجوه ونتوقّعه من هذه الدراسة فليس الانطلاق في آفاقها الرحبة، وانما أن نقف على عتبة المعرفة بالنسبة إلى كل جانب من جوانبها: الجانب القانوني والجانب السياسي والجانب التاريخي والجانب الدولي. كل ذلك مضافٌ إلى نواحي الحق الطبيعي والعدالة الإنسانية. فإذا ما استطاعت هذه المحاضرات تحقيق هذه الغاية فإني أطمع حينئذٍ أن تسدّوا أنتم وزملاؤكم هذا الفراغ الكبير الذي تشكوه المكتبة العربية وتضجّ منه.

وحتى نعرف قضية فلسطين، بطبيعة الحال، يجب أن نعرف فلسطين: ففلسطين وطننا، ولم يعد يليق في هذه الدنيا ألا يعرف المرء وطنه. وقد يكون هناك بعض العذر لعامة الناس ودهمائها ألا يعرفوا الوطن العربي معرفة صحيحة، ولكن أهل العلم والمعرفة والمواطنين الفاضلين لم يعد يليق بهم ألا يعرفوا الوطن العربي معرفة صحيحة عميقة دقيقة. ومن هنا يتميّز الذين يعلمون والذين لا يعلمون: الذين لا يعلمون يعرفون أوطانهم بوجدانهم ولكن الذين يعلمون يجب عليهم أن يعرفوا أوطانهم بوجدانهم وعرفانهم.

إذا رجعتم بأذهانكم إلى خريطة «العالم العربي»، لوجدتم أنه يمتدّ من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي أو خليج البصرة، ومن طوروس إلى المحيط الهندي. ولو تخيّلتم لثانية واحدة من الزمن هذا الوطن العربي الكبير بهذا الامتداد الرحيب الذي ذكرتُه لكم، تستطيعون معرفة مكان فلسطين من هذا الوطن العربي الكبير المترامي الأرجاء الفسيح الأطراف، ومن ثمّ تدركون أن فلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربي. بل هي تقع منه في مكان القلب، وحين أقول «القلب» فإني أطرح جانباً العواطف والأحاسيس الوطنية، ولا أشير بذلك إلى معنى رمزي أو شعري، ولكني أشير إلى حقيقة قائمة وهي أن فلسطين جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العربي الكبير.

ولذلك أصبحنا نعلم، إن لم نكن قد علمنا، أنه بعد إنشاء إسرائيل في فلسطين قد تقطّعت وشائج الصلات التي تربط فلسطين بالعالم العربي. وبهذا لم يعد ميسوراً على العالم العربي ان ينتفع بالموارد العديدة الموجودة في فلسطين، بل لم يعد ميسوراً على البلاد العربية في أفريقيا في الجزائر ومراكش وتونس وليبيا ومصر والسودان، أن تكون متّصلة كما كانت متّصلة على مدى التاريخ بالعرب في سوريا ولبنان والأردن

والعراق. فحينما نقول إن فلسطين تقع في قلب العالم العربي يجب أن ندرك أن هذه الحقيقة لا تقوم على أساس من الرمز أو على أساس من الأخْيلة الشعرية، وإنما تقوم على أساس الحياة العملية في دنيا العرب.

فقد كان العربي في القاهرة قبل إنشاء إسرائيل يركب القطار إلى حيفا ومن حيفا ينتقل إلى دمشق شرقاً وإلى بيروت شمالاً، ومن دمشق يستطيع الوصول إلى العراق ومصر. وبهذا كانت فلسطين همزة بين العرب في المغرب والمشرق.

هكذا كان الحال قبل إنشاء إسرائيل. كان العربي يستطيع بسهولة أن ينتقل بين هذه البلاد العربية وأن ينقل تجارته اليها ويحيا في رغد وأمن، ولكن بعد إنشاء إسرائيل بترتْ هذه الحياة وتمزّقتْ أوصالها.

وإذا شئْنا أن ننظر إلى المسألة من زاوية أخرى، لرأينا أن فلسطين جزء لا يتجزّأ من سوريا، تزدهر بازدهار سوريا وتبتئس بابتئاسها وتُغلب حين تُغلب سوريا وتنتصر حين تنتصر. فما انفكت فلسطين عن سوريا منذ عرف التاريخ. وبقى هذا الحال على ما كان عليه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨. فبعد هذه الحرب حلّت التجزئة بالعالم العربي كله المنسلخ عن الإمبراطورية العثمانية، وانقطعت من سوريا هذه الرقعة الغالية من الوطن العربي الكبير وسمّيت فلسطين. وهذا النحت الدولي السياسي عمره ثلاثون عاماً، ففلسطين كوحدة سياسية لم تقمْ على مدى التاريخ كإقليم منفصل له إدارته وله شؤونه الخاصة منذ وجد التاريخ وعلى الأقل، لنكون مؤرخين، منذ خمسة آلاف عام. وهو المدى الذي نستطيع أن نرجع فيه إلى تاريخ هذه البلاد رجوع العلم الصحيح، وإن كنا نعلم من الآثار التي وجدتْ أخيراً في فلسطين، كالجماجم وغيرها، أنّ تاريخ هذه البلاد يرجع إلى مئة ألف سنة. ولكننا لا نحبّ أن نذهب بعيداً في تاريخ فلسطين إلى هذا المدى البعيد. ولعلّ الإنصاف يقضي أن نؤرّخ لهذه البلاد منذ أن دوّن التاريخ. وعلى مدى هذا التاريخ كانت فلسطين جزءاً من سوريا، أو كما تعرفون جميعاً جزءاً من ديار الشام. وتعتبر مراجع التاريخ العربي هذه المنطقة التي تلي وادي النيل شرقاً ديار الشام. وتنبئ كلمة الشام نفسها بحقيقة هذا التاريخ :

وكلمة الشام في اللغة معناها الشمال، فالعربي الواقف في الحجاز يرى ديار الشام على شماله واليمن على يمينه، وهذا هو الأصل في تسمية اليمن والشام.

وقد تحدّر لفظ الشام بمعنى الشمال من اللغة الفصحى إلى اللغة العامية في يومنا هذا، وكلمة «شام» عند الكثيرين من أهل البادية معناها الشمال واستعمالها شائع كثيراً في الدلالة على الجهات.

ويعود لفظ الشام إلى مئات السنين، بل إنه يمتدّ إلى ما قبل الإسلام منذ أن

وجدت هذه البلاد العربية. ولا يستطيع شخص أن يعرف عمر هذا اللفظ ولكننا نعرف يقيناً أنه أقدم عهداً من تاريخ الجاهلية نفسها.

ولو تركنا هذا جانباً لوجدنا أن المؤرخ المعروف «هيرودتس» يعتبر فلسطين جزءاً من بلاد الشام. ومن المهم أن نلاحظ أنه قد أشار إلى هذه البلاد على أنها جزء من ديار الشام قبل أن يكون هناك جدل حول فلسطين وقبل أن تكون هناك قضية فلسطينية أو مشكلة صهيونية.

وإلى جانب المؤرخ «هيرودتس» نعلم أنه أثناء الحروب الصليبية وفد على فلسطين عددٌ من مؤرخي الفرنجة أرّخوا لهذه الحروب. منهم من رافق المحاربين، ومنهم من جاء في أعقابهم ومنهم القساوسة والتجار من مختلف الطبقات. وحين نرجع إلى ما كتب هؤلاء جميعاً نرى أنهم مجمعون في ما أرّخوا على أن فلسطين جزء من ديار الشام. وقد برزت هذه الحقيقة واضحة حين كان النزاع بين الشرق والغرب لا بين العرب واليهود.

وقد يكون من الطريف أن نعلم تاريخ اسم فلسطين، فمن أين نشأ هذا الاسم لهذا القطر ولم يكن له من قبل؟

تنسب كلمة فلسطين إلى اسم قبيلة يونانية جاءت من جزر «بحر إيجة». ومن المرجّح أنها من جزيرة كريت التي يعرفها التاريخ العربي باسم «أقريطش» وكانت من الجزر التي افتتحها العرب في ما بعد أثناء الفتوحات الإسلامية العربية. فهذه القبيلة اليونانية غزتْ جانباً من ساحل فلسطين. وسُمّي السهل الذي وقع تحت احتلالها باسم «فلستيا»، ثم أطلق الاسم على جميع البلاد سهلها وجبلها.

وفي قول آخر إن كلمة فلسطين أصل معناها السامي القديم «الغرباء» أو «المحتلون»، ومهما يكن الأمر فقد عرفت فلسطين بهذا الاسم في الزمن الذي دخل العبرانيون منه إليها وكانت قبل ذلك تعرف بأرض كنعان نسبة إلى الكنعانيين الذين استوطنوا هذه البلاد منذ أحقاب التاريخ القديم. والكنعانيون من قبائل جزيرة العرب التي نزحت من الجزيرة العربية في الموجات التاريخية الكبرى التي كانت تقذفها الجزيرة في كل ألف عام تقريباً. وتاريخ الكنعانيين يرجع إلى مايقرب من خمسة آلاف عام، وقد توطنوا ديار الشام فسميت تلك البلاد باسمهم (بلاد كنعان) ولعل كنعان هذا جدّ من أجداد العرب كـ «غسان» و«قحطان» و«غطفان» من جدود العرب. وتلك الأسماء كما ترون على وزن «فعلان». ولعلّ في هذا التشابه ما ينبئ بعروبة هذا اللفظ. واني أؤكد لكم هذه المعاني لأن الفترة التي نتكلّم عنها تسبق الغزوة اليهودية لفلسطين بمئات السنين.

ويتبيّن من هذا أنه منذ فجر التاريخ وديار الشام برمّتها ـ وفلسطين جزء منها، بلاد عربية ووطن عربي أقام فيه شعب عربي.

أما فلسطين، كوحدة اقليمية، فقد ولدتْ لأول مرة في التاريخ في عهد الانتداب البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه الوحدة الإقليمية أحد الأوضاع الدولية التي وضعها مؤتمر الصلح. ولكن كيف جاء هذا المولود؟ وكيف وضعتْ له الحدود؟ وما هي الأهداف السياسية التي أريد أن تحققها تلك الحدود؟

لو نظرتُمْ نظرة إجمالية إلى خريطة فلسطين تستطيعون أن ترَوْا في هذه الحدود سخفاً هازئاً صارخاً لا بدّ أن نبحث عن أهدافه: لنبدأ من الحدود الجنوبية نلاحظ أولاً أن خليج العقبة يؤلّف رأس مثلث، ضلعاه متساويان أحدهما إلى الشرق والآخر إلى الغرب. والضلع الغربي يبدأ من رفح بجوار الحدود المصرية. ثم ينزل إلى خليج العقبة. وأرجو أن تراقبوا هذا الضلع الغربي، فهذه الاستقامة الواضحة في الخط لا يمكن أن تأتي إلا عن طريق الرسم وليس تحت هذا الرسم منطقة واضحة المعالم. وهنا يحق لنا أن نتساءل: ما الذي يفصل الأرض الواقعة غرب هذا الخط أو شرق هذا الخط؟ ليس في طبيعة هذه الأرض ما يدلّ على أن هذا الخط القائم طبيعي، فهو يصحّ أن يكون جزءاً من مصر كما يصح أن يكون جزءاً من ديار الشام.

إذاً كيف وضع؟ ولماذا وضع؟ وعلى أي أساس وضع؟

وهل طبيعة الأرض تبرّر هذا الخط؟ الواقع أنه ليس في طبيعة الأرض ما يبرّره إطلاقاً. وإنما هو خط وهمي مرسوم لا يفصل شيئاً عن شيء، لأن الأقاليم في تلك الناحية متصلة بصورة متعادية وتقوم على فواصل طبيعية.

ولكن الغرض الأصلي منه كان يهدف إلى شيء واحد هو أن تصل أطماع الصهيونية إلى خليج العقبة. ونحن نعلم أننا عندما نريد أن نحدّد سوريا نقول من «طوروس» إلى «رفح». وهذا التعبير شائع شيوعاً عاماً سواء في الكتب أو في ما يتداوله الناس حينما يشيرون إلى حدود سوريا الطبيعية. وقد يكون سائغاً أن تقول العقبة في مجموعها حجازية أو مصرية أو أردنية أو فلسطينية، ولكن ليس مما يستساغ أن يكون قسم منها أردنياً والآخر سعودياً وبعضه مصرياً وبعضه الآخر فلسطينياً. وبطبيعة الحال فإن الأمر بين العرب سواء، وأينما وجدت العقبة فهي في أحضان أهلها، ولكن هذا الوضع الذي انتهت إليه كان يهدف إلى غرض آخر هو أن يكون لإسرائيل هذا السهم الذي ينزل بعيداً حتى يصل إلى خليج العقبة وبهذا يكون لها الساحل بالنسبة إلى البحر الأبيض المتوسط ثم هذا المنفذ بالنسبة إلى خليج العقبة ومنه إلى البحر الأحمر.

والآن لنرتقِ قليلاً إلى الحدود الشمالية:

تبتدئ الحدود شمالاً من نقطة اسمها «رأس الناقورة»، وهي رابية صغيرة على

البحر الأبيض المتوسط، والسؤال هو: لماذا أُخذت هذه النقطة بالذات، ولِمَ تؤخذ نقطة شمالها أو جنوبها؟ لا جواب عن ذلك.

فمن هذه النقطة تبدأ حدود فلسطين، ثم تسير شرقاً حتى تصل إلى قرية تسمى «المالكية»، وبين هذه القرية ورأس الناقورة توجد قرى على الجانبين، فالتي في الشمال تقع داخل حدود لبنان والتي في الجنوب تدخل في حدود فلسطين. فما الذي وضع هذه القرى في لبنان وتلك في فلسطين؟ إنه الخط فقط، فالخط جعل قرية في الشمال فأصبحت لبنانية وقرية في الجنوب فغدت فلسطينية، في حين أنه لا فرق بين تلك القرى. ومراعي أهلها واحدة ومصالحهم متشابكة مرتبطة، كلهم قوم واحد وأمة واحدة. ثم يمضي هذا الخط شمالاً إلى مكان اسمه «المطلة» وهنا نرى ما يشبه «حدوة الحصان»، ما هو السبب في وجودها؟ كان المنطق يقضي أن يسير الحدّ في امتداده إلى الشرق. لكن هذا القوس كان يهدف إلى شيء واحد، ولعلكم سمعتم أخيراً عن مشكلة مجرى نهر الأردن.

لقد لاحظ واضعو الحدود أن في تلك الزاوية حوض نهر الأردن وروافده، إذاً ليرضوا الصهيونية حتى تستطيع أن تحقق برامجها البعيدة المدى بالنسبة إلى مجرى هذا النهر وما ينشأ عنه من توليد للكهرباء ومنافع للري. كان لابد من أن تنحني الحدود شمالاً لتحتوي تلك المنطقة، لأنه لو سار نحو الشرق فهذا الحوض والروافد ستدخل في حدود لبنان. وكي ينتفع بها اليهود ولو بعد زمن طويل، تعسّف واضعو الحدود وجعلوا هذا الحد على شكل حدوة حصان ثم مالوا إلى بحيرة «الحولة» ومنها إلى بحيرة طبريا.

ولكن أطماع الصهيونية لا تقف عند حدّ، فلا يكفي أن يزيّفوا مثلثاً في الجنوب وقوساً في الشمال، بل لابد أن يفعلوا شيئاً آخر بالنسبة إلى بحيرة «الحولة»وبحيرة «طبرية» ونهر الأردن، فماذا يفعلون؟ يجب إدخال هذه المرافق الثلاثة في حدود فلسطين. وتحقيقاً لهذا الهدف سار واضعو الحدود على الضفاف الشرقية لنهر الأردن والضفة الشرقية لبحيرة الحولة وبحيرة طبرية. والمعروف أن التخطيط الطبيعي عندما يصادف «ماء» يكون الماء الحد الفاصل. وإذا وجدت بحيرة فالحد الفاصل هو الخط الوهمي القائم في وسطها. غير أن الحال في فلسطين قد سار على غير هذا النهج حتى يكون النهر والبحيرات داخلة مع ضفافها في حدود فلسطين من غير أن يكون للأقاليم المجاورة نصيب فيها.

ومن الغريب المدهش أن الحد الشرقي يسير إلى جانب بحيرة «الحولة» بأضيق ما يستطيع الرسام أن يرسم. وعندما ينزل إلى بحيرة طبرية يصبح قريباً من ضفتها الشرقية بما يقرب من عشرة أمتار فقط.

على أن هذا لم يكن كافياً اذ لا بد من إتمام صورة التزوير بكاملها، فبعد أن ينتهي الحد من بحيرة طبرية ينحدر شرقاً ويسير في انحناء غير طبيعي حتى يصل إلى الحمّة. ذلك أن الأقاليم في تلك المنطقة تحتوي على ينابيع المياه المعدنية ولعلّها من أغنى الينابيع المعدنية في الدنيا، وهي واقعة بين سورية والأردن. ومن الطبيعي أن تكون جزءاً من سوريا أو جزءاً من الأردن على السواء. ولكن الحدّ الذي وضع يُدخل هذه المنطقة في الحدود الفلسطينية. وسعياً وراء ذلك، كان لابد للحدّ أن يسير منحنياً متعرجاً حتى يصل إلى تلك المنطقة بالذات.

وكان الغرض من إدخال هذه المنطقة في حدود فلسطين أن تصبح ثروة تستطيع الصهيونية الانتفاع بها في المستقبل، ثم يمضي الحد في طريقه حتى يصل إلى البحر الميت فيخترقه من نصفه حتى يصل إلى خليج العقبة.

هذه فكرة عامة عن الحدود والمؤامرة الدولية والأطماع الصهيونية التي تنطوي وراءها. وبهذا يتّضح لنا أن البحر الأبيض المتوسط هو الحدّ الوحيد الذي يخلو من أي تزوير. غير أن سلخ فلسطين عن الوطن السوري قد انتهى في جملة ما انتهى إلى أمر خطير تحسن الإشارة إليه في هذه المرحلة من دراستنا. لقد كان السوريون بوصفهم مواطنين يتملّكون حيثما شاؤوا وفي أية ناحية من نواحي الوطن السوري. وقد كان طبيعياً أن يتملّك السوريون من غير تمييز أو تفريق، الأراضي الزراعية في فلسطين من غير قيد أو شرط. والواقع أن عدداً منهم كانت له مصالح اقتصادية ومعاملات مالية في فلسطين. وحينما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلن سلخ فلسطين عن سوريا كان عدد من العائلات السورية يملك مساحات شاسعة من الأراضي في مختلف بقاع فلسطين. وهذا بنفسه يوضح لنا السبب في امتلاك السوريين واللبنانيين القرى والأراضي الزراعية في سهل الحولة ومرج ابن عامر ووادي القباني ووادي الحوارث. وحينما أصبحت فلسطين وحدة مستقلة بنفسها رأى هؤلاء الملاكون السوريون واللبنانيون أنفسهم بعيدين عن أراضيهم لا يستطيعون الوصول اليها الا بعد الحصول على إذنٍ بالدخول إلى البلاد، إضافة إلى ذلك أن هذه الأملاك قد أصبحت تخضع لنظم ومعاملات وتشريعات مالية أصبحت الملكية معها عبئاً يحمل على التخلّص منه.

وقد كانت هذه الحالة الشاذة أول بوادر الخطر على الوطن العربي، فضلاً عن أنها كانت الفرصة السانحة للمنظمات الصهيونية لأن تشتري هذه الأراضي بعد أن أصبح أصحابها يشعرون أن ملكيتهم لها غدت محاطة بكثير من العوائق مما سهل انتقال الأراضي العربية من أيدي العرب إلى أيدي اليهود. ويجب أن يكون مفهوماً أنني لا أدافع عن أولئك الذين باعوا أراضيهم، ولكني أذكر هذا لتكون الصورة الحقيقية

للقضية واضحة أمام أعيننا جميعاً ولنتبيّن أن أولئك الذين باعوا أراضيهم باعوها في ظل هذه الظروف.

ومجموع مساحة فلسطين كلها هو عشرة آلاف ميل مربع وهي توازي مساحة بلجيكا في أوروبا أو مقاطعة ويلز في إنكلترا أو مقاطعة فرمونت في أمريكا.

هذه العشرة الآلاف ميل تساوي ٢٧ مليون دونم من الأراضي. ويساوي الدونم ربع فدان تقريباً، أي ألف متر مربع.

وهي تنقسم إلى أربعة أقسام: القسم الجنوبي وهو الصحراء ويؤلف نصف فلسطين تقريباً ويعرف بصحراء النقب. والقسم الثاني وهو السهول الموازية للساحل. والقسم الثالث وهً المنخفض أو المنحدر من الأرض. ويبتدئ هذا الغور عند بحيرة «طبرية» حيث يكون مستواه قريباً من سطح البحر ثم ينحدر إلى أن يصل جنوباً ليبلغ عند البحر الميت أوطأ منحدر في الدنيا اذ ينخفض على مستوى سطح البحر ٤٠٠ متر.

و تؤلف فلسطين كما ترون عالماً صغيراً، فالصحراء في جنوبها والساحل في غربها والجبال في وسطها، والغور في شرقها. وفي هذا القطر الصغير تتمثّل طبيعة الكون الكبير في تضاريسه ومناخه.

أما المدن الرئيسية في هذا الإقليم فيجب أن نعرفها جيداً كي نلم بهذه القضية وحقيقتها السياسية:

ففي الشمال توجد مدينة «عكا» وهي مدينة تاريخية اشتهرت في عهد اليونان والصليبيين ونابليون وإبراهيم باشا. ولقد اتخذها العرب في الفتح العربي مركزاً لبناء السفن تجهز منها الغزوات البحرية إلى جزر البحر الأبيض المتوسط، ثم مدينة طبرية على شاطئ بحيرة طبرية وهي ترجع إلى عهد الرومان. فقد بناها تيبريوس قيصر (Tiberius Cesar) وسمّيت باسمه. وتعرف بحيرة طبرية باسم بحيرة الجليل ولها في العالم المسيحي قيمة دينية، إذ سار السيد المسيح حول قراها ووعظ وبشّر وجاء حواريّوه من بعده فاتّصلت سيرتهم بالقرى والروابي الكائنة على شواطئ هذه البحيرة. وفي الشمال أيضاً مدينة الناصرة التي انتسب اليها السيد المسيح. وقد أشارت الأناجيل غير مرة اليه باسم يسوع الناصري، وفيها الكثير من الأديرة والكنائس المختلفة للطوائف المسيحية. وتوجد بعد ذلك مدينة حيفا وهي مدينة معروفة ليس لها أثر يذكر في التاريخ وقد أصبحت في عهد الانتداب البريطاني أكبر ميناء في فلسطين. ثم تأتي مدينة الرملة وهي معروفة في التاريخ الأموي وفيها منارة وقصر من عهد بني أمية، ثم مدينة اللد وفيها مطار اللد، وهي مدينة قديمة جداً ولعلّها من المدن التي

أنشأتها القبائل الكنعانية. وتأتي بعد ذلك مدينة القدس وهي المدينة التاريخية المقدّسة وقد عرفت قبل اليهود بآلاف السنين باسم أورشليم. وقد استوطنها من القبائل الكنعانية اليبوسيون وأقاموا حولها الأسوار والقلاع.

وقد قضى السيد المسيح عليه السلام شطراً يسيراً من حياته في مدينة القدس في بث الدعوة ولا يكاد يخلو مكان فيها من أثر من آثاره وذكرياته. وعلى مقربة من القدس مدينة بيت لحم حيث مولد السيد المسيح، وتحفل هاتان المدينتان بأكبر عدد من الكنائس والأديرة المسيحية الوطنية منها والأجنبية.

أما بالنسبة إلى العالم الاسلامي فإن القدس هو القبلة الأولى التي صلّى إليها المسلمون في الصدر الأول من الإسلام وإليها أُسري بالنبي محمد عليه الصلاة والسلام ومنها عرج إلى السماء. وقد دخلها سيّدنا عمر بن الخطاب في الفتح العربي حين أخذها العرب صلحاً.

ويلي القدس جنوباً مدينة «الخليل» وهي المنسوبة إلى سيّدنا ابراهيم الخليل عليه السلام جدّ الأنبياء، وكانت تعرف قبل ذلك باسم حبرون. وعلى الساحل الجنوبي تقع مدينة «غزة» وهي من المدن التاريخية القديمة التي بناها الكنعانيون، وفيها مدفن جد الرسول عليه الصلاة والسلام ولذلك سميت «غزه هاشم» وفي هذه التسمية ما يدل أيضاً على عروبة فلسطين قبل الفتح الإسلامي.

أما صحراء النقب فليس فيها في الوقت الحاضر من المدن التاريخية ما هو جدير بالذكر. وكذلك الحال بالنسبة إلى شواطئ البحر الميت الذي يعرف ببحيرة «لوط». وقد سُمّيت هذه البحيرة بالبحر الميّت لأنه لا حياة فيها اذ لا تستطيع الأسماك والحيوانات المائية أن تعيش فيها وذلك لأن نسبة الأملاح فيها تبلغ أضعاف الملوحة في مياه المحيط. ولكن البحر الميت غني بمياه أخرى هي الأملاح المعدنية فإنه يحتوي على معادن كثيرة. وقد أعطتْ حكومة الانتداب امتياز استثماره إلى شركة بريطانية يهودية. كانت تصدّر إنتاجها إلى الأسواق الأوروبية.

(٢)
فلسطيـن منـذ فجـر التاريـخ (١)

بعد أن تكلّمنا عن جغرافية فلسطين السياسية وما يتّصل بهذا الموضوع من أطماع الصهيونية العالمية، يحسن بنا أن ننتقل إلى الناحية التاريخية من قضية فلسطين حتى ينكشف لنا بصورة علمية واضحة جوانب وجهة النظر العربية في فلسطين ومقام الادّعاءات الصهيونية من حقائق التاريخ.

إن الصهيونية حركة ترمي إلى إعادة يهود العالم وحشدهم في فلسطين كخطوة أولى تمهيداً للاستيلاء على البلاد العربية. وقد سمّيت بهذا الاسم نسبة إلى جبل صهيون أحد جبال القدس.

وقد نشأت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وهي تهدف إلى جمع شتات اليهود في فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها استناداً إلى ما يزعمه اليهود من روابط تاريخية ودينية تربطهم بالبلاد.

ويحسن بنا قبل دراسة تاريخ فلسطين القديم منها والحديث، أن نستعرض بصورة عاجلة بعض المعالم البارزة لقضية فلسطين منذ صدور وعد بلفور حتى قيام إسرائيل.

نصّ وعد بلفور على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين استناداً إلى «الحق التاريخي». وكان هذا الوعد أول وثيقة رسمية دولية ذات صلة بالموضوع، ثم جاء بعد ذلك صك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٣ وأشار إلى إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين مستنداً في ذلك إلى العلاقات التاريخية التي تربط البلاد بفلسطين.

ولقد سارت الحكومة البريطانية قرابة ثلاثين عاماً في سياستها في فلسطين وهي تبني الوطن القومي اليهودي في فلسطين لبنة بعد لبنة ومرحلة بعد مرحلة مستوحية سياستها من هذا «الحق التاريخي».

وقد وقعت خلال مدة الانتداب اضطرابات لجأ العرب فيها إلى السلاح محافظة على عروبة بلادهم واحتجاجاً على سياسة الدولة المنتدبة في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وأوفدت الحكومة البريطانية في أعقاب هذه الاضطرابات المتكرّرة المتلاحقة لجاناً برلمانية وفنية للتحقيق في ظلامة العرب والبحث عن أسباب هذه الاضطرابات. وقد ذهبت هذه اللجان في تقاريرها إلى إنصاف الحركة الوطنية العربية في فلسطين، غير أنها وجدت نفسها مقيّدة بالتزامات وعد بلفور وصك الانتداب القائمينْ على «الحق التاريخي».

وقد بدا لإحدى هذه اللجان وهي اللجنة البرلمانية المؤلفة بعد اضطرابات سنة ١٩٣٦، أن حق العرب في فلسطين يستند إلى استيطانهم الطويل على مدى ثلاثة عشر قرناً على أقل تقدير، وأن حق اليهود يستند إلى ذكرياتهم الدينية وروابطهم التاريخية. وأن قضية فلسطين قد أصبحت على هذه الصورة نزاعاً بين حقّيْن، حق العرب وحق اليهود.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عُرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة، فأوفدت لجنة بخاصة لدراستها وتقديم التوصيات بشأنها. ولقد سارت هذه اللجنة في الطريق الذي سلكتْه جميع اللجان السابقة فاتجهت إلى بحث «الحق التاريخي» الذي ينادي به اليهود لإثبات صلتهم بفلسطين.

وفي ليلة ١٤ أيار/ مايو سنة ١٩٤٨ حينما أعلنت إسرائيل استقلالها، أصدرت تصريحاً أبلغتْه إلى مجلس الأمن أشارتْ فيه إلى «الحق التاريخي» لليهود بالرجوع إلى وطنهم في فلسطين وبناء دولتهم.

وأصدرتْ إسرائيل بعد ذلك قانوناً اسمه «قانون العودة» أباحتْ فيه لكل يهودي على وجه الأرض أن يعود إلى وطنه فلسطين ليشارك مع يهود العالم في بناء الدولة اليهودية، كل ذلك استناداً إلى الحق التاريخي.

وهذا العرض العاجل للحركة الصهيونية في مراحلها المختلفة منذ صدور وعد بلفور إلى يومنا هذا يجعلنا نوجه اهتمامنا لبحث «الحق التاريخي» الذي كان القاعدة الأساسية في السياسة الدولية في ما انتهجته من الأخذ بناصر الصهيونية.

فإذا استطعنا، واستطعنا عن حق، أن نهدم هذه القاعدة تبيّن لنا حينئذ بجلاء ووضوح مبلغ بطلان دعوى الصهيونية.

ومن أجل هذا يتعيّن علينا أن نبحث الناحية التاريخية بحثاً عميقاً قائماً على الدرس والتمحيص فإنه لا يليق بنا كمواطنين صالحين أن نتصدّى لبحث قضية عربية من دون أن نكون قد أخذنا بجميع أسباب المعرفة. وأبرز مايكون هذا المعنى هو في

قضية فلسطين. فلا يصحّ أن نخوض غمار هذه القضية في مجال الحرب والسياسة، وأن نبذل من أجلها المهج والأرواح ونحن لا نستشعر في صميم أنفسنا أننا على حق وأن هذا الحق يعزّزه التاريخ بما لايرقى إليه الشك والريب.

لقد ضلّلتْ الدعاية الصهيونية كثيراً في ما يتعلق بهذا الحق التاريخي لليهود في فلسطين. ولهذا أسباب عدة سنعرض لها في محاضراتنا القادمة. وقد تركتْ تلك الدعاية في أذهان العالم المسيحي بصورة خاصة أن النبوءات لا بد أن تتحقق بعودة اليهود إلى فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها، ثم إن ضعف الدعاية العربية وعدم تنظيم أسبابها جعل العالم في عماية تامة، فأصبح لايدرك حقائق القضية الفلسطينية. ولم يبق أمامه الا صوت واحد هو صوت الصهيونية. وبقي صوت العرب هزيلاً نحيلاً حتى إننا معاشر العرب، إلا من كان له صبر الباحث المنقّب، أخذتْنا موجة الدعاية اليهودية واستأثرت بنا دعوى «الحق التاريخي» لليهود وبدأ بعضنا يتساءل ما إذا كان لليهود حق في تلك البلاد.

وإننا إذ نسير في ركاب التاريخ في هذه القضية فلا حاجة في أن نرجع إلى الأحجار أو الآثار، بل نترك مراجع هذا العصر الحجري. إذ يكفي أن نبدأ التاريخ منذ بدأ أسلافنا في تدوين التاريخ. ولعله من حسن الحظ أن أول مرجع بين أيدينا هو كتاب خصومنا وهو التوراة «العهد القديم». وأودّ أن نتكلّم الآن في أفق التاريخ كما جاء في التوراة لا كما جاء في الكتب السماوية الأخرى ولا في ما نعلم من سير وتواريخ. وأن ننازل خصمنا بسلاحه وأن نناقشه بكتابه سواء كنا نؤمن بهذا الكتاب أم لا، إذ نحن أمام ضرورة للرجوع إليه لأنه الكتاب الوحيد الذي يبحث بصورة وافيه تاريخ فلسطين في ذلك العهد. فعلينا إذاً أن ندرس هذا الكتاب لنتبيّن ما إذا كان لليهود حق تاريخي في العودة إلى فلسطين. وإنه لأسلوب سليم حقاً أن ننقض هذه الدعوى التاريخية كما جاءت في العهد القديم وما صفحات هذا الكتاب إلا سيرة إسرائيل وتاريخ حروبها وملوكها وقضاتها.

فما هي خلاصة ما جاء في هذا الكتاب بالنسبة إلى فلسطين؟

يبدأ هذا الكتاب بحقيقة أساسية أجمع عليها المؤرخون وهي أن فلسطين وطن الكنعانيين وتعرف ببلاد كنعان، وأن ذكر القبائل الكنعانية يملأ صفحات هذا الكتاب القديم. وقد استوطن الكنعانيون هذه البلاد منذ فجر التاريخ قبل أن تعرف باسم فلسطين ولم يلحقْ بها اسم فلسطين إلا بعد أن جاءتْها قبائل اليونان من كريت أو أقريطش. وكانت القبيلة الأولى منها تسمى «فلستيا» فسُمي الساحل الذي وقع تحت سيطرتها فلسطين.

والقبائل الكنعانية التي استوطنتْ فلسطين خرجتْ من جزيرة العرب التي تعتبر منبت الأسرة السامية، ويحدّثنا التاريخ عن موجات عربية كانت تقذفها الجزيرة العربية حيناً بعد حين. وقد حدث أن وقعت خمس موجات كبرى كان آخرها الموجة العربية الإسلامية التي رافقت الفتح الاسلامي في القرن السابع للميلاد. وكانت تقع هذه الموجات مرة على رأس كل ألف سنة تقريباً. وكانت الهجرة الكنعانية الموجة الثانية في مجرى هذه الهجرة الإنسانية الفريدة. وقد ذكر المؤرخون أن للهجرات السامية من جزيرة العرب أسباباً كثيرة منها، التماس الكلأ والمرعى ووقوع الغارات والغزوات والحوادث الطبيعية الجارفة كالطوفان والقحط وما إلى ذلك من الأسباب. وطبيعي أن تجد هذه الهجرة الإنسانية متنفّساً في العراق ومصر وديار الشام. ولهذا كانت هذه الديار منذ أقدم عهود التاريخ بمثابة الرئة للجزيرة العربية تتنفس بها كلما التمست السبيل إلى الهواء.

ولقد كان الكنعانيون الموجة الثانية التي قذفتْها الجزيرة العربية. وأما الموجة الأولى فقد اتّجهت إلى العراق ومصر ومنها نشأت حضارة البابليين والأشوريين والفراعنة.

إذاً الكنعانيون من أصل عربي. وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري إلى أن الكنعانيين من القبائل العربية البائدة، ولقد أخذ بهذا الرأي ابن خلدون وهو المؤرخ المحقق الذي اشتهر في الأوساط العلمية الغربية. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا الرأي التاريخي الذي اعتمده المؤرخان العربيان الكبيران قد صدر عنهما في زمن لم تكن فيه الحركة الصهيونية قد خرجت إلى عالم الوجود ولم تكن فلسطين موضع خلاف أو نزاع.

وإلى جانب ذلك تعزّز طائفة من مؤرخي الفرنجة هذا الرأي وفي مقدمتهم الدكتور برستد (Henry Breasted) الذي وضع طائفة من الكتب عن تاريخ مصر والعصور الوسطى. وقد ذكر هذا المؤرخ الكبير أن الكنعانيين من القبائل العربية التي استوطنت فلسطين منذ ألف وخمسمائة عام قبل المسيح.

ومن كل هذا يتّضح أن العرب قد استوطنوا تلك البلاد منذ فجر التاريخ. وأول من يقول ذلك التوراة، وهو كتاب اليهود الأول الذي سرد تاريخ اليهود القديم.

وبناءً على ما سبق، إذا أراد دعاة الصهيونية أن يناقشوا حق العرب في فلسطين، فعلينا أن نبرز لهم هذه الحقيقة الأولى التي ليس فيها مجال لنقاش. وعلينا أن نسائلهم: أفي امكانهم أن يذكروا لنا أمة واحدة استوطنَتْ أرضها أربعة آلاف سنة؟ إن الإنكليز أو الأمريكيين أو الفرنسيين أو الألمان لايستطيع أحدهم أن يرجع إلى الوراء أربعة

آلاف سنة ليقول إن أمته قد استوطنت أرضها منذ ذلك العهد. وهكذا، يصح القول حينئذ إن عروبة فلسطين هي أقدم عمراً من أية قومية أخرى في هذه الدنيا أو من أقدم القوميات التي عرفها التاريخ.

قد يقال لا شك أن الكنعانيين قد جاؤوا إلى فلسطين قبائل. وإنما هذه القبائل تحضّرت وسكنت المدن وأنشأت المزارع والأسواق والصناعات، وكانت لها ثقافة وحضارة، وكانت معادن صحراء سينا بين أيديهم يستعملونها ويصنعون منها كل حاجاتهم.

وكانت للكنعانيين في فلسطين مدن معروفة بمناعة أسوارها وقرى ومزارع تدل على تقدّم في شؤون الزراعة والصناعة. وفي هيكل الكرنك نجد أسماءً لمدن فلسطينية عددها ١١٩ مدينة، في حين أنه لايوجد فيها الآن أكثر من ثلاثين مدينة وأن تلك المدن التي أنشأها الكنعانيون كانت تتمتع بحضارة واسعة وكانت فلسطين بلد الخيرات تدرّ لبناً وعسلاً. وقد كان هذا التعبير هو الذي رافق اسم فلسطين كلما ذكرت فلسطين. ولايحسبنّ أحد أن هنالك صلة بين هذه الصفة وبين التاريخ اليهودي. فقد عرفت فلسطين بلاداً تدرّ اللبن والعسل على أيدي أصحابها الكنعانيين قبل الغزوة اليهودية. وخير شاهد على ذلك أن **التوراة** قد أشارت إلى فلسطين بهذا المعنى[١].

إذاً فإن هذه البلاد وطن عربي قديم أصاب حظاً وافراً من الحضارة والعمران فكانت له زراعته وصناعته وثقافته وديانته.

وعندما خرج الكنعانيون من جزيرة العرب انقسموا إلى قسمينْ: قسم دخل فلسطين وقسم تجاوزها إلى لبنان شمالاً. وسُمّي هذا القسم الأخير بِـ «الفينيقيين» لأنهم كانوا قد حذقوا فن التلوين والزخرفة، فأطلق اليونان عليهم تسمية تدل على صناعتهم (Phoenix). ولطبيعة الإقليم أثر بالغ في حياة الكنعانيين في فلسطين وحياة الفينيقيين في لبنان، فالساحل اللبناني صالح للملاحة أكثر من الساحل الفلسطيني. ولم يكن في طبيعة لبنان ما يشجّع على الزراعة، فانصرف الفينيقييون إلى الملاحة وما يتّصل بها من أعمال، فنشأ في نفوسهم حب التجارة. وأقاموا الموانئ والثغور وخرجوا يلتمسون الرزق في شمال أفريقيا والشواطئ الجنوبية الغربية لأوروبا. وبهذا امتدّت إمبراطوريّتهم حتى إسبانيا.

---

(١) «مدن عظيمة جيدة لم تبنِها، وبيوت مملوءة كل خير لم تملأها، وآبار محفورة لم تحفرها وكروم وزيتون لم تغرسها،» **الكتاب المقدس**، «سفر التثنية،» الأصحاح ٦، الآيتان ١٠ ـ ١١.

أما إخوانهم الكنعانيون في الجنوب فلم تكن بلادهم مما يغري بالملاحة والتجارة، فأكبوا على إعمار الأرض والتفنّن في الزراعة.

وبعد أن سلخ الكنعانيون قرابة ألف وخمسمائة عام، تعرّضت البلاد في وقت متقارب لغزوتيْن خطيرتيْن، إحداهما من الغرب والثانية من الشرق.

والغزوة الأولى قام بها الفلسطينيون من أقريطش فاحتلوا القسم الساحلي. أما الثانية فهي غزوة العبرانيين وقد سُمّي العبرانيون بهذا الاسم لأنهم عبروا نهر الأردن. وبهذا يكون الاسم الذي حمله العبرانيون أول ما دخلوا البلاد يدلّ بما لا يرقى إليه الشك أنهم غرباء دخلاء. وعلى هذا فإن الاسم الذي تسمّى به اليهود منذ جاؤوا إلى هذه البلاد التي تقوم عليها فكرة الوطن القومي اليهودي ينقض الدعوى.

والتوراة مليئة بحوادث الصراع الذي قام بين الكنعانيين والعبرانيين من جانب، وبين الكنعانيين واليونانيين من جانب آخر. وقد امتدّ هذا الصراع عشرات من السنين ووصفت حوادثه **أسفار التوراة** وصفاً دقيقاً مفصّلاً.

وينسب العبرانيون إلى سيّدنا ابراهيم الذي هاجر من (أور) إلى حبرون، وهي مدينة تقع جنوب القدس وقد عرفت في ما بعد باسم الخليل نسبة إلى إبراهيم عليه السلام.

وتذكر **أسفار التوراة** أن ابراهيم قد اشترى في حبرون قطعة أرض لتكون بمثابة مدفن له، وأن أحد أبنائه قد اشترى في جوار نابلس قطعة أرض أخرى تكون مدفناً له. ويدلّ هذان الحادثان على أن اليهود وجدّهم الأكبر لم يكونوا يملكون في هذه البلاد شبراً واحداً.

ثم تروي التوراة بعد ذلك، أن أبناء ابراهيم قد رحلوا إلى مصر فتكاثروا وتناسلوا فيها ثم خرجوا منها وضلّوا في صحراء التيه كما تروي الآثار. وقاد يوشع هذه القافلة الإنسانية التائهة بعد وفاة سيّدنا موسى عليه السلام. وتابع اليهود سيرهم حتى وصلوا أسوار أريحا في مشارق فلسطين. وقد أحاط اليهود بهذه المدينة المنيعة فلم يفلحوا في التغلب على أصحابها الكنعانيين. وتروي التوراة في جملة ما تروي عن فتح أريحا، أن اليهود قد استعانوا بامرأة من أريحا فعرفوا مداخل المدينة وبهذا استطاعوا التغلّب عليها. وتذكر التوراة أن اليهود قتلوا جميع أهالي المدينة ثم أحرقوها إحراقاً ودمروها تدميراً.

وقد ورد في سفر يشوع:

«. . . وصعد الشعب إلى المدينة كل رجل مع وجهه وأخذوا المدينة. وحرّموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحدّ

السيف. وقال يشوع للرجلين اللذين تجسّسا الأرض ٱدخلا بيت المرأة الزانية وأخرجا من هناك المرأة وكل ما لها كما حلفتما لها. فدخل الغلامان الجاسوسان وأخرجا راحاب وأباها وأمها وإخوتها وكل ما لها وأخرجا كل عشائرها وتركاهم خارج محلّة إسرائيل. وأحرقوا المدينة بالنار مع كل ما بها. إنّما الفضّة والذّهب وآنية النّحاس والحديد جعلوها في خزانة بيت الرب. واستحيى يشوع راحاب الزانية وبيت أبيها وكلّ ما لها. وسكنتْ في وسط إسرائيل إلى هذا اليوم لأنها خبّأت المرسلين اللذين أرسلهما يشوع لكي يتجسّسا أريحا.

وحلف يشوع في ذلك الوقت قائلاً ملعونٌ قدّام الرب الرجل الذي يقوم ويبني هذه المدينة أريحا . . »[٢].

وكان لابدّ لنا أن نقف عند مذبحة أريحا كما وصفتْها التوراة. فإنكم سمعتُمْ ولا شك الشيء الكثير عن مذبحة «دير ياسين» التي وقعتْ في ربيع عام ١٩٤٨. وخلاصة هذه الحادثة الوحشية أن اليهود حينما حاولوا احتلال القدس، دخلوا هذه القرية الواقعة بجوارها وقتلوا رجالها وأطفالها وبقروا بطون نسائها وألقوا بهؤلاء جميعاً في إحدى آبار القرية. ومنعوا مندوبي الصليب الأحمر من إسعاف من تبقّى من أهلها على قيد الحياة.

وبهذا ترون صورة حية لحادثتيْن متقاربتيْن في الوحشية والهمجية متباعديْن في الميدان والزمان. إحداهما وقعت في مدينة أريحا قبل ثلاثة آلاف سنة، والثانية وقعت في جوار مدينة القدس قبل قيام إسرائيل. وقد اختلفت من غير شك الأسلحة والوسائل في هاتيْن المعركتيْن باختلاف الزمان، غير أن الطبيعة الوحشية بقيَتْ واحدة في الحادثتيْن. ولم تكن وحشية فحسب، ولكن رافقها تعطّش عريق إلى الدم والهلاك والدمار.

ولقد وقف يشوع قائد الغزوة اليهودية الأول على أنقاض الخرائب والحرائق وهو يصيح «ملعون قدّام الرب الرجل الذي يقوم ويبني هذه المدينة أريحا».

وقد امتدّ هذا الصراع الوحشي قرابة ثلاث مئة سنة. استبسل خلالها الكنعانيون في الدفاع عن بلادهم ولكن الغلبة في النتيجة للوحشية العبرانية الضاربة.

ولو رجعنا إلى التوراة، في أسفار القضاة ويشوع والتثنية والمزامير، لوجدنا أن سيرة العبرانيين في فلسطين برمّتها كانت سيرة تدمير وتقتيل أفضت إلى إقامة دولة

(٢) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٦، الآيات ٢١-٢٦.

يهودية ابتدأت بداود ملكاً وانتهت بسليمان واستطاعت أن تعمّر سبعين عاماً.

ولا يغيب عن أذهانكم أن مدّة السبعين سنة كانت مدة غزو واحتلال وتقارب في عمرها مدّة الاحتلال الإنكليزي لمصر. فهذا الحكم الأجنبي لمصر لم يخرجها عن مصريتها أو عروبتها. كذلك الحكم اليهودي الذي استقرّ في تلك البلاد بعد صراع طويل لايمكن أن يعطي بأي شكل من الأشكال حقاً تاريخياً دولياً لليهود في فلسطين.

ومما يحسن أن نلفت النظر اليه أنه حينما وقعت الغزوة اليهودية على فلسطين كانت هناك دولتان عظيمتان إحدهما في العراق والأخرى في مصر.

ويذكر التاريخ عن تلك الفترة أن دولة مصر كانت في حالة ظاهرة من الضعف. كما كانت دولة العراق آخذة في الانحلال.

وهذا هو الجو السياسي الذي أتاح للغزوة اليهودية أن توطّد أقدامها في فلسطين. ولا شك في أن التاريخ أعاد نفسه، إذ إن الغزوة اليهودية الحديثة التي تمثلت في قيام إسرائيل بعد ثلاثة آلاف عام كان في طليعة أسبابها الضعف الذي كان عليه العالم العربي في التاريخ الحديث، وأن الكيان اليهودي الذي قام في فلسطين في التاريخ القديم بسبب ضعف العرب قد أخذ يتداعى شيئاً فشيئاً حينما توافرت أسباب قوة العرب. ويحدّثنا التاريخ القديم أنه حينما قويت شوكة مصر أصبحت الدولة اليهودية ولاية تابعة لها وأصبح سليمان أحد ولاتها.

ويذكر العهد القديم أنه حينما تزوج سليمان إحدى أميرات الأسرة المصرية أقطعه ملك مصر كصداق لابنته قرية اسمها «الجرار» بجانب «الرملة» من مدن فلسطين. وتدل هذه الواقعة التاريخية بنفسها على أن الدولة اليهودية في عهد سليمان كانت دولة رمزية وأن السيادة الحقيقية فيها كانت لمصر.

(٣)
فلسطيـن منـذ فجـر التاريـخ (٢)

أوضحنا في المحاضرة السابقة أن صلة اليهود بفلسطين قد قامت على الغزو والاحتلال بعد أن قاوم الكنعانيون هذه الغزوة عشرات السنين. ويصحّ القول إن هذه الغزوة اليهودية لم تكن تتميّز في قليل أو كثير عن أية غزوة أخرى تعرّضت لها فلسطين منذ أقدم الأزمان.

والمهم أن نلاحظ دائماً بصدد الغزوة اليهودية أن أهل البلاد الأصليين لم يجلوا عنها بل استمروا في حياتهم القومية يعيشون في مدنهم وقراهم ومزارعهم. ويذكر العهد القديم أن العبرانيين عندما دخلوا فلسطين ساكَنوا أهلها. وتشير التوراة في هذا الصدد إلى القبائل العربية ومنازلها وقراها وأن اليهود تركوا أهل البلاد فيها. ويكفي للدلالة على ذلك ما ورد في العهد القديم:

« . . . وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسيين سكان أورشليم فسكن اليبوسيون مع بني بنيامين في أورشليم إلى هذا اليوم»[١].

« . . . لم يطرْد مَنَسَّى أهلَ بيتِ شانَ وقُراها ولا أهلَ تَعْنَكَ ولا سكّانَ دورَ وقراها ولا سكّانَ يِبْلَعامَ وقراها ولاسكانَ مجِدّو وقراها. فعزم الكنعانيون على السكَّنِ في تلك الأرضِ. وكانَ لما تَشَدَّدَ إسرائيلُ أنّه وضع الكنعانيّين تحت الجزيةِ ولم يطردْهم طرداً. وأَفْرايَمُ لَم يطرُدِ الكنعانيّين الساكنين في جازَرَ فسكن الكِنعانيّون في وَسْطِهِ في جازَرَ.

زَبُولونَ لم يطردْ سكانَ قِطرونَ ولا سكانَ نَهْلول فسكن الكنعانيون في وَسَطه

(١) **الكتاب المقدس**، «سفر القضاة،» الأصحاح ١، الآية ٢١.

وكانوا تحت الجِزْيةِ. ولم يطردْ أشيرُ سكانَ عكّو ولا سكانَ صيدونَ وأَحْلَبَ وأَكْزيبَ وحَلْبَةَ وأفيقَ ورَحوبَ. فسكن الأشيريّون في وسْطِ الكنعانيين سكّانِ الأرض لأنهم لم يَطردوهم. ونَفتالي لم يطرُدْ سكان بيتِ شمسٍ ولا سكان بيتِ عناةَ بل سكنَ في وَسْطِ الكنعانيين سكانِ الأرض. فكان سكّانُ بيتِ شمسٍ وبيتِ عَناةَ تحت الجزيةِ لهم»[٢].

والأمر في مجموعه لم يتعدّ قيام حكم أجنبي لم يستطع أن يستأثر بالوطن وحده، ومن هنا تنتفي الحجّة القائلة بأن فلسطين كانت وطناً لليهود. ويتّضح بصورة جليّة أن الرابطة التاريخية التي تستند إليها الصهيونية هي رابطة الغلبة والسيطرة، وأن الشعب صاحب الحق القومي في فلسطين هم الكنعانيون وأحفادهم من بعدهم من العرب بوصفهم الشعب الأصيل الذي استمرت حياته القومية متّصلة بتلك البلاد بضعة آلاف من السنين. غير أن اليهود لم يستطيعوا أن يحتفظوا بوحدتهم تحت كيان الدولة اليهودية زمناً طويلاً فقد انقسم اليهود على أنفسهم بعد وفاة سليمان وقامت على إثر ذلك دويلتان، إحداهما في مدينة نابلس وعرفت بإسرائيل والثانية في مدينة القدس وعرفتْ باليهودية.

ولم يكن نفوذ هاتين الدويلتين شاملاً لفلسطين، بل اقتصر على هاتين المدينتين وما جاورهما من قرى. وفضلاً عن ذلك فقد نشب بين الدويلتين نزاع طويل، وقعتْ خلاله حوادث القتال والحرب. وقد طفحت التوراة بأنباء هذا النزاع بين اليهود أنفسهم. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد نشب القتال بين هاتين الدويلتين وبين الكنعانيين تارة، كما نشب مع «الفلسطينيين» تارّة أخرى. وبهذا كانت فلسطين في ذلك المهد مسرح الفوضى والاضطراب والقتال من أجل السيطرة على البلاد.

واجتاحت فلسطين بعد ذلك موجات من الغزو استمرت حتى الفتح العربي. وقد وقعت البلاد خلال ذلك، في قبضة البابليّين والأشوريّين والفرس واليونان والرومان. ولقد كانت الغزوة اليهودية قبل ذلك أقصر عمراً من أيّ من تلك الغزوات التي تعرّضت لها البلاد.

وفي فجر هذه الغزوات، استولى نبوخذنصّر على القدس ودمّر هيكل اليهود الذي كان بناه سليمان وسبى اليهود إلى بابل. وفي هذا الحادث التاريخي إشارة خفيّة إلى أنّ اليهود غرباء في فلسطين ينبغي ردّهم إلى الإقليم الذي يُحسب أنه وطنهم القديم.

ثم خضعتْ بعد ذلك فلسطين للنفوذ الفارسي. وامتدّت هذه الغزوة زمناً

(٢) المصدر نفسه، «سفر القضاة،» الأصحاح ١، الآيات ٢٧ ـ ٣٣.

طويلاً. وبدأت فارس أثناء ذلك تتهيّأ لاجتياح مصر والسيطرة عليها، فرأت تحقيقاً لهذه الغاية أن تستعين بيهود السبي في بابل. وأعاد الفرس اليهود إلى فلسطين وأعانوهم على إعادة بناء الهيكل. وواضح أن الفرس لم يعيدوا اليهود إلى فلسطين إحقاقاً لحق، ولكنهم أرادوا أن يتّخذوا منهم مطية تيّسر سبيل احتلال مصر. ولعلّ في هذه الواقعة التاريخية ما يشير إلى أن اليهود منذ أقدم عصور التاريخ كانوا ولا يزالون القافلة الأولى لكل فتح أو توسّع أو احتلال. ولم تكن الحركة الصهيونية التي نشأت في القرن التاسع عشر إلا ربيبة الاستعمار الأوروبي وتعبيراً عن أطماع الدول الغربية الموجّهة صوب البلاد العربية.

ثم جاءت بعد ذلك غزوة اليونان وتبعتها غزوة الرومان وامتدّ ذلك مئات السنين. غير أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن الحياة العربية لم تحتجِبْ عن فلسطين خلال هذه الغزوات. ولقد استمرّ الشعب العربي في فلسطين مستوطناً بلاده يتعاقب عليه الغزاة والفاتحون. ولا ننكر أن هذه الغزوات قد تركت وراءها أثراً بعيداً في حياة المجتمع الفلسطيني سواء من حيث تقاليده وحضارته، غير أن حياة الشعب بكل ما لها من خصائص ومقوّمات لم تصطبغْ بصبغة الفاتحين.

يُضاف إلى هذا أن التاريخ يحدّثنا عن قيام دولة عربية في ديار الشام في فترات مختلفة قبل الفتح الإسلامي. وقد أفاض التاريخ العربي في أنباء دولة تدمر والأنباط والغساسنة. وقامتْ جميعها في فترات مختلفة من عهد الجاهلية. وقد تحدّث أحد تلاميذ المسيح في الإنجيل عن ملك عربي في دمشق. وهذه الوقائع في مجموعها تدل دلالة صريحة أن حياة الكنعانيين العرب لم تختفِ عن ديار الشام بما وقع لها من غزوة العبرانيين أو الفرس أو اليونان أو الرومان. وكل مافي الأمر أن البلاد تداولتْها أيدي الغزاة من دون أن تفقدَ أهلها وأصحابها.

وفي القرن السابع للميلاد كانت فلسطين أول من دخل في حوزة المسلمين إبّان الفتح الإسلامي: ففي عهد خلافة أبي بكر وبداية خلافة عمر، أخذت الجيوش الإسلامية تنطلق من جزيرة العرب، وكانت معركة اليرموك المعركة الفاصلة التي انتصر العرب فيها على الرومان وهزموهم شرّ هزيمة. وقد كانت هذه المعركة بداية الفتح الإسلامي لأنّها هيّأت السبيل لانطلاق الجيوش الإسلامية إلى مصر وشمال أفريقيا وإسبانيا غرباً وإلى سوريا والعراق وفارس والسند والهند شرقاً.

ويتعينّ علينا أن نقف قليلاً عند موقعة اليرموك التي مهّدت لاستيلاء العرب على فلسطين وإخراجها من حوزة الرومان. كان على رأس الجيوش العربية في معركة اليرموك خالد بن الوليد. ولهذا سُمّي الوادي الذي وقعتْ بجواره المعركة وادي خالد

ولا يزال يحمل اسمه حتى يومنا هذا. ولقد كان الرومان أكثر عدداً من المسلمين، غير أن الروح العالية التي كانت تجيش في صدور المسلمين وما تحلّى به أمراء الجيوش العربية من الشجاعة والصبر قد أدت إلى هزيمة جيش الرومان. ولقد أدرك الرومان بعد وقعة اليرموك أن مصير سوريا بأجمعها قد تقرّر في هذه المعركة وأنهم خارجون منها إلى الأبد. وقد كان للعرب المتوطنين في ديار الشام قبل الفتح الاسلامي حظ وافر في هزيمة الرومان بما قدّموه من نصرة وتأييد لإخوانهم عرب الجزيرة. ولم تكن المعارك التي جاءت بعد واقعة اليرموك إلا إتماماً لهذه المعركة الفاصلة. وهذا ما حدا بهرقل الروم أن يرى من وراء الغيب أن الرومان منهزمون إلى غير رجعة وكلنا يذكر قوله المشهور حين حلت الهزيمة بجيوش الرومان «.. سلام عليك يا سوريا سلام لا لقاء بعده.». وفي هذا القول بذاته إشارة واضحة إلى أن فلسطين جزء لا يتجزأ من ديار الشام.

وقد كان طبيعياً بعد معركة اليرموك أن تستسلم مدينة القدس، فدخلها سيّدنا عمر على الصورة الرائعة المثيرة التي فصّلتها كتب الفتح الإسلامي. ولقد كان في صلاة سيّدنا عمر في جوار كنيسة القيامة ومعاملته لنصارى مدينة القدس آية من آيات السماحة والرحمة. وقد أعطى سيدنا عمر إلى أهل القدس عهداً رفيعاً من حق العرب أن يعتزّوا به، ولعلّ هذا العهد أقدم ميثاق دولي حي لا يزال العرب متمسكين به وحريصين على تنفيذه.

وقد أثير أكثر من مرة موضوع الأماكن المقدّسة في فلسطين عامة والقدس بخاصة واقترح بشأنها حلول متعددة، ومن أجل هذا أصبح من واجبنا للمقايسة والمقارنة أن نرجع إلى عهد عمر حتى يتبيّن للّذين يبغون العدل والإنصاف أن الأماكن المقدّسة، إسلامية ومسيحية، كانت بين أيدي سَدَنَتِها العرب مسلمين أو نصارى، محفوفة بالرعاية والتقديس؛ ذلك بأن عهد سيّدنا عمر كان بمثابة دستور عام يدعو إلى احترام الشعائر الدينية وصيانة الأماكن المقدسة. وقد نصّ هذا العهد على ما يأتي:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها أنّه لا تُسكن كنائسهم ولا تهُدم ولا يُنتَقَض منها ولا من حيّزها ولا من صُلُبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضارّ أحد منهم ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود.

«وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن وعليهم أن يُخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم.

ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية، ومن أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان. . . فمن شاء منهم قعد وعليهم مثل ما على أهل إيليا من الجزية ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لايؤخذ منهم شيء حتى يحصدوا حصادهم وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية». «كتب سنة ١٥ هـ. شهد خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وعمروبن العاص ومعاوية بن أبي سفيان».

من أجل هذا أُحبّ دائماً أن يكون عهد سيدنا عمر قائماً في أذهاننا فهو حجة لنا بأن الحكم العربي كان دائماً قادراً على حماية الأماكن المقدسة من كل عبث وامتهان. وأن العبث والامتهان لحرمات الأماكن المقدسة لم تتعرّضْ له أماكن العبادة ودور الله إلا حينما وقع العرب تحت النفوذ الأجنبي.

وما هو جدير بالملاحظة أن أهل مدينة القدس قد أعربوا عن رغبتهم في ألا يساكنهم اليهود. وقد استجاب عهد سيدنا عمر إلى هذه الرغبة كما نلاحظ في صيغته. وفي هذا ما يثبت أن القدس لم تكن يهودية وبالتالي لم تكن فلسطين يهودية كذلك، ولم يكن اليهود على أكثر تقدير سوى طائفة أو جالية تسكن فيها.

وفي عهد الأمويين بني مسجد الصخرة المشرفة في القدس. ولقد تعاقبت عليه فنون العمارة العربية الإسلامية فأصبح تراثاً إسلامياً مضافاً إلى ذكرياته الدينية المقدّسة. ويزعم اليهود أن مسجد الصخرة قائم على أنقاض هيكل سليمان.

وفي تقاليدهم البكاء عند الحائط الغربي للمسجد وذلك حزناً على خراب الهيكل وابتهالاً إلى الله بأن يعيد بناء الهيكل ويردّ إسرائيل إلى مجدها القديم. وبهذا أصبح يُعرف هذا الجدار بحائط المبكى.

وقد ثار بين العرب واليهود بصدد حائط المبكى نزاع خطير سنة ١٩٢٩ أدّى إلى اضطراب شمل جميع أنحاء البلاد وأفضى إلى إيفاد لجنة بريطانية للتحقيق. وسنأتي على تفاصيل ذلك في محاضراتنا المقبلة.

ودخلتْ فلسطين بعد ذلك في حكم العباسيين. وقد امتاز هذا العهد بتبادل عواطف المودة بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي بشأن الأماكن المقدسة. وفي التاريخ صورة مشرقة للمكاتبات التي كانت بين هارون الرشيد وشارلمان بشأن رعاية الحجاج الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة. ويذكر التاريخ أن هارون الرشيد قد أرسل إلى شارلمان مفاتيح كنيسة القيامة، وقد أراد الرشيد بهذا العمل الرمزي أن يشير

إلى رغبته الأكيدة في حماية الأماكن المقدسة وصونها من كل عبث وعدوان.

وبعد العباسيين تعاقب على فلسطين ولاة الدول العربية المختلفة: الفاطميون والإخشيديون والطولونيون ومن إليهم. كل هذا وفلسطين باقية على عروبتها تشترك مع العالم العربي في مصيره وأقداره ولا تتميّز عنه في ما يصيبه من خير أو شر.

ولعلّ أبرز فترة من تاريخ فلسطين هي فترة الحروب الصليبية التي وقعت بين (١٠٩٦ م ـ ١٢٩١ م) ولا نحبّ في هذا المقام أن نتعرّض لتاريخ الحملات الصليبية وما كان وراءها من بواعث وأهداف، غير أن الذي يهمنا بالنسبة إلى قضية فلسطين أن نشير إلى أن الحروب الصليبية قد استطاعت بعد جهود مضنية إقامة دولة لاتينية في القدس كان عمرها أطول من عمر الدولة اليهودية في عهد داود سليمان. ولم تقتصر هذه الغزوة الأوروبية على إقامة حكم أجنبي فحسب، بل إن عدداً كبيراً من الغزاة ومن جاء في أعقابهم من التجار والحجاج قد استقروا في البلاد وسكنوا المدن والقرى وأنشأوا المتاجر والمصانع والمزارع. ومن هنا كانت أوجه الشبه كبيرة بين الدولة اللاتينية وبين دولة إسرائيل.

وما تجدر الإشارة اليه أن الحروب الصليبية قد أصابت ما أصابت من الظفر بسبب تفرّق كلمة العرب وتشتّت قواهم. فقد كان العرب يومئذٍ دولاً هنا وهناك. ولقد بلغ من أمر الخلاف بين العرب أن بعض الأمراء المسلمين كانوا يكاتبون الإفرنج ويستَعْدونهم على إخوانهم في الدين. ولعلّ في هذه الإشارة العابرة عن تاريخ الحروب الصليبية ما يدفعنا إلى المزيد من المقارنة بين الحروب الصليبية في القرون الوسطى والغزوة اليهودية في القرن العشرين.

وبقيت فلسطين في حوزة الصليبين تعاني مرارة الاحتلال الأجنبي إلى أن استطاع العرب توحيد صفوفهم وتعبئة قواهم لدفع هذه الغزوة الباغية. وكان الفضل في هزيمة الإفرنج يرجع إلى الجهود الخالدة التي قام بها صلاح الدين الأيوبي في جمع شمل العرب وقيادتهم إلى الظفر. وكانت المعركة الفاصلة هي معركة «حطّين» التي وقعت بين طبريا والناصرة. ثم توالت بعد ذلك هزائم الإفرنج إلى أن تم جلاؤهم نهائياً عن فلسطين. وقد كان تاريخ هذه الحقبة من الزمن مليئاً بضروب البطولة والشجاعة والصبر ومثلاً أعلى في ما بذله العالم الإسلامي من تضحيات في الأنفس والأموال والثمرات.

وبعد فترة الحروب الصليبية يطالعنا تاريخ العثمانيين وقوع البلاد العربية تحت سيادتهم. وبهذا أصبحت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية شأنها في ذلك شأن سائر بلاد العرب. وقد استمر الحكم العثماني من ١٥١٦ م إلى ١٩١٨ م.

وخلال هذه القرون الأربعة استمرّ الشعب العربي في فلسطين محتفظاً بمميزاته القومية يعيش في دولة الخلافة الإسلامية وهو يرى فيها تعبيراً عن إرادته ورغباته. وقد كان حكّام البلاد من أهل البلاد أنفسهم باستثناء كبار الموظفين الذين كانت تعيّنهم الحكومة المركزية في إستانبول وبخاصة في أواخر الحكم العثماني.

وحينما أدخلت بعض الإصلاحات على نظام الحكم العثماني ووضع الدستور، اشترك أهل فلسطين إلى جانب إخوانهم العرب في الأقطار الأخرى بالانتفاع بالتقدم الدستوري الذي أصاب الدولة العثمانية. وكان لأهل فلسطين عدد غير قليل من كبار الموظفين كما كان لهم عدد من أعضاء مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني).

وقد ذكرْنا في المحاضرة الأولى أن فلسطين كأقليم قائم بذاته، اسم جديد لنحت دولي جديد. ذلك أن فلسطين لم تكن حتى الحرب العالمية الأولى سوى جزءاً من ديار الشام وقسماً من أقسامها الإدارية التابعة للإمبراطورية العثمانية. وكانت ديار الشام مقسّمة إلى ولايات وعدد من الأجزاء الإدارية التي تلي الولاية. وكان يُسمّى كل جزء منها بالسنجق.

لذلك فإننا نلاحظ أن ديار الشام كانت مقسّمة إلى ولاية حلب في الشمال ثم ولاية سورية وهي مؤلفة من سنجق حماة وسنجق حمص وسنجق دمشق وسنجق طرابلس وسنجق حوران وسنجق الكرك، ثم متصرفيّة جبل لبنان وهي تتألّف من الجزء الذي يلي طرابلس جنوباً ثم ينتهي عند صيدا باستثناء مدينة بيروت. وقد كانت هذه المتصرفية لأسباب تاريخية مستقلّة استقلالاً داخلياً وتابعة للحكومة المركزية في الآستانة. ونجد أيضاً في تقسيمات ديار الشام الإدارية ولاية بيروت وعاصمتها مدينة بيروت وهي تتكوّن من سنجق بيروت وصيدا وصور، وسنجق عكا، وسنجق نابلس. وهما القسم الشمالي من فلسطين الحالية. أما القسم الجنوبي فقد كان اسمه سنجق القدس الشريف، وكان تابعاً للآستانة مباشرة لما له من حرمة دينية كبيرة وسنوضح في محاضرتنا المقبلة كيف شغلتْ هذه التقسيمات جانباً من مراسلات حسين ـ مكماهون، وهي المراسلات التي جرت بين شريف مكة والمعتمد البريطاني في مصر السير هنري مكماهون خلال الحرب العالمية الأولى. ولقد وعد الحلفاء في هذه المراسلات أن تكون البلاد العربية الواقعة في الدولة العثمانية مستقلة. وكانت لهم تحفظات حول بعض المناطق لم تكن فلسطين من بينها. وإن تمسّك البريطانيين في ما بعد بأن التحفّظ كان يشمل هذه المنطقة، إلا أن الدراسة العملية لهذا الموضوع توضح بطلان هذا الزعم البريطاني.

والآن وقد فرغنا من تاريخ فلسطين منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا، يمكننا

القول بأن اليهود بعد أن أخرجهم الرومان من فلسطين تشتّتوا في بقاع الأرض وانبثوا في شمال أفريقيا وفي آسيا وفي أوروبا. وعاشوا في هذه المجتمعات أحقاباً طويلة لا تربطهم بفلسطين أية صلة من قريب أو من بعيد.

ومن أوروبا هاجر اليهود إلى العالم الجديد في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأنشأوا جاليات لها شأنها في عالم التجارة والمال.

أما في فلسطين فقد كان عدد اليهود ضئيلاً جداً وكان معظمهم من المتديّنين الذين اقتصرت رغبتهم على ممارسة شعائرهم الدينية. ومن الثابت أن تاريخ اليهود قد احتجب احتجاباً كلّياً عن هذه البلاد وانقطعت صلته بها منذ عهد الرومان على أقلّ حساب. ويذكر بعض المؤرخين أن اليهود في القرن التاسع عشر لم يكونوا يزيدون في مدن فلسطين عن ثمانية آلاف نسمة. ولقد ظلّ هذا العدد يرتقي شيئاً فشيئاً إلى أن وصل إلى ما يقرب من ستين ألفاً في نهاية الحرب العالمية الأولى.

(٤)

الحركـــــة الصهيونيـــــة

الصهيونية على حد تعريف أصحابها حركة ترمي إلى جمع شتات اليهود وإعادتهم إلى فلسطين ليستأنفوا حياتهم القومية والتاريخية. ومن أجل ذلك يجب علينا أن نلمّ إلماما عاماً بحياة اليهود في العالم. وإن هذه الدراسة تكشف لنا الظروف والملابسات التي ولدت في ظلالها الحركة الصهيونية.

نزح اليهود من فلسطين في عهد الرومان واتّخذوا مواطنهم في نواح متعدّدة من العالم فانبثوا في أقطار أوروبا وآسيا وأفريقيا. والذين هاجروا إلى مصر أقامًوا فيها إقامة المواطنين، وعاشوا عيش الخير والرفاهية فاشتركوا مع الشعب المصري في نعمائه وبأسائه. وبهذا تأقلم اليهود في مصر وأصبحوا يعيشون غير متميزين عن المجتمع المصري في قليل أو كثير. يتكلّمون لغة البلاد: يتكلّمون اليونانية حينما كانت لغة البلاد يونانية، ويتكلّمون العربية حينما كانت الحضارة عربية. وازدهرت الطائفة اليهودية ازدهاراً لم يُقيّض لأية طائفة أو أقلية. وكان لهم في المجتمع المصري شأن كبير حظهم في ذلك حظ المواطنين الذين تصل بهم كفاءتهم وجهودهم إلى أعلى المراتب من دون تمييز. .

ذلك كان حالهم في مصر. وكذلك كان حالهم في العراق، فقد عاشوا في المجتمع العراقي عيش الود والصفاء. ولم يكن هناك تمييز ولا تفريق بين اليهود وبين سائر طوائف المجتمع العراقي. لقد فتحت لهم أبواب الحياة العراقية في كل ناحية فعاشوا عيشة المواطنين ترفعهم مؤهلاتهم وكفاءاتهم إلى أعلى المناصب والدرجات.

ولو انتقلنا بعد ذلك إلى التاريخ في فترة أخرى لوجدنا أنهم يعيشون مع المجتمع العربي في الأندلس عيشاً رغيداً. ولم يكونوا يتميزون عن العرب والمسلمين في أي مظهر من مظاهر التمييز، فأصبح منهم الوزراء والشعراء. وكان لهم مقام مرموق في الحياة العربية في إسبانيا منذ الفتح إلى عهد ملوك الطوائف. ولما أخذ نجم العرب في

الأفول لاقى اليهود ما لاقاه العرب من التعذيب والاضطهاد، وبهذا شاركوا المجتمع العربي في عزّه ومجده. كما شاركوه في ضعفه وهزيمته.

ولهذا يجب ألا يغيب عن بالنا أن اليهود في ديار العرب في التاريخ القديم وفي العصور الوسطى وحتى في العصور الحديثة لم يميّزوا عن أي قسم من أقسام المجتمع العربي. وفي عهد الدولة العثمانية كان اليهود يعيشون في كنف العرب بسلام ولم يكن لهم ما يشكون منه. لقد اندمجوا في الحياة العربية وأصبحوا يشاركون في مظاهر الحياة العامة كأي عربي منحدر من أصل عربي.

وقد ظلّ اليهود ينعمون بالحياة الوادعة في المجتمع العربي حتى بعد قيام الحركة الصهيونية. ولا شكّ أن حوادث الصراع الرهيب الذي قام بين اليهود وعرب فلسطين قد كانت له آثاره الظاهرة في مجرى حياة اليهود في البلاد العربية الأخرى، غير أنه مما لا شك فيه أن التسامح العربي قد استمر في رعاية اليهود بصورة عامة. وقد كان لليهود في البلاد العربية ممثلون في المجالس النيابية وفي هيئات الدولة. أما بالنسبة إلى فلسطين بصورة خاصة، فلقد قامت بين اليهود وبين عرب فلسطين العلاقات الطيبة ولم تتكدّر هذه العلاقات إلا حينما كشفت الصهيونية عن نياتها العدوانية وأخذت الهيئات الصهيونية في العمل لتحقيق الأهداف الصهيونية. ومن المآثر المشهورة بهذا الصدد أن بعض الأسر اليهودية أثناء الاضطرابات التي وقعتْ في فلسطين، كانت تستجير بمن تعرف من الأسر العربية فتجيرها في المنازل العربية أحسن جوار وتكرم وفادتها إلى أن تنتهي فترة الاضطرابات.

هذا ما كان عليه حال اليهود في بلاد العرب. ونودّ الآن أن نعرف ما انتهى إليه أمرهم في المجتمع الأوروبي. ولا بد لنا من دراسة الحركة الصهيونية من أن نتفهّم معالم الحياة اليهودية في أوروبا. فقد نشأت الصهيونية في أوروبا. وقد تأثرت في نشأتها ووسائلها وأهدافها بجو الحياة السياسية فيها. والصهيونية حركة أوروبية. بل إن الدرس التاريخي يسوقنا إلى القول بأنها حركة استعمارية ولدت على فراش الاستعمار الأوروبي وغذّتها المطامع الدولية.

وعاش اليهود في أوروبا على غير ما عاشوا عليه في الشرق. فقد فرضت عليهم ألوان من التمييز والتفريق. ووقع عليهم كل نوع من أنواع البطش والاضطهاد والجور والعسف. وقد ملأت أخبار ذلك كله صفحات التاريخ الأوروبي من العصور الوسطى حتى القرن التاسع عشر سواء في عهد الدولة الرومانية المقدسة أو في عهد الإقطاع أو في عهد الكنيسة.

وكان الاضطهاد الذي أصاب اليهود قد تناول مظاهر شتى. فقد فرضت عليهم

قيود اجتماعية واقتصادية وسياسية فتناولت هذه القيود كل ناحية من نواحي الحياة في المجتمع اليهودي فعزلوا عن الحياة عزلاً كاملاً في أقاليم بخاصة بهم بل وأقاموا في المدن في أحياء مخصصة لهم، ثم بلغ الجور بهم أن أقيمت حول أحيائهم أسوار لا يخرجون منها، فهم يعيشون في مجتمع ضيق تفرض عليهم القوانين والشرائع الخاصة بهم. وقد عرفت الأحياء التي يعيشون فيها باسم «غيتو» (Ghetto)، وقد اشتهر هذا الوصف في المراجع التي تعالج القضية الصهيونية.

واليهود، وهم بارعون في فن الدعاية، قد رسموا أضخم صورة لهذه الحياة. ونحن لا ننكر ما وقع عليهم من الاضطهاد والعسف، ولكنهم أبرزوا هذا الاضطهاد حتى جعلوا الباحثين والكتّاب والمؤرخين يعتقدون أنه لم يكن في تاريخ الحياة الأوروبية على مدى هذه الأجيال ما هو أفظع وأشنع من المظالم التي حلّت باليهود. ولا بد أن نوجّه اهتماماً خاصاً إلى بحث الاضطهاد الذي نزل باليهود في أوروبا: فإن الصهيونية قد أقامت فلسفتها الأولى على ما أصاب اليهود من بطش وتعذيب. غير أن التحقيق التاريخي يظهر بوضوح تام أن اليهود لم يكونوا منفردين بهذا الاضطهاد ولو أنهم قد انفردوا بإبرازه والدعاية له. ونحن نعلم أن تاريخ أوروبا لأجيال كان تاريخ اضطهاد وبربرية وعسف وجور. ولقد أصاب هذا الاستبداد طوائف الناس جميعاً بمن فيهم اليهود. ولو رجعنا إلى حوادث محاكم التفتيش وإلى المذابح التي وقعت بسبب الاضطهاد الديني، لتبيّن لنا أن اليهود لم يكونوا الهدف الوحيد للاضطهاد الديني. وهو أصاب الطوائف المسيحية بأسرها، وأصبحتْ أوروبا يذبح بعضها بعضاً من دون تمييز أو تفريق. ولكن الدعاية اليهودية كانت بارعة إلى حدّ بعيد إذ أظهرت للعالم أن موجة الاضطهاد كانت مركّزة على اليهود، ولم ترَ الطوائف الأخرى المضطهدة المعذّبة ما يدعو إلى توجيه الأنظار لما تلاقيه من بلاء أو عناء. وبهذا أصبح الاضطهاد الواقع على اليهود بارزاً في الأذهان وسار مع التاريخ جيلاً بعد جيل.

وتفرّدت اليهودية في إبراز هذا الاضطهاد لأن اليهود في الأصل ميّزوا أنفسهم بأنهم شعب الله المختار من دون جميع الشعوب. والعالم في نظرهم فئتان: اليهود وهم الأقلية الضئيلة في جانب، وبقية العالم في جانب آخر. وكأنما أصبحت الدنيا على هذا التكافؤ: كفة فيها الجانب اليهودي وكفة أخرى تجمع بقية الملل والأقوام والأمم والشعوب. ونحن لا ننكر أن كل شعب يحب أن يميّز نفسه. والعرب مثلاً، يفرّقون بين العربي والعجمي ويرون أن من ليس عربياً فهو أعجمي، وكذلك شأن الإنكليزي والفرنسي في الاعتداد بقومه وبحضارته. إلا أن اليهود قد تجاوزوا الحد الإنساني في داء الاعتزاز القومي وذهبوا إلى أنهم يتميّزون عن العالم بكل خصائص الإنسان وقد وقع اختيار الله عليهم لقيادة الأسرة الإنسانية في نواحي الحياة. ولهذا

وصفتْ الفضائل الإنسانية بأنها هبة إسرائيل وان الله نفسه هو إله إسرائيل. وقد كان من شرور هذا الطغيان الفكري حياة العزلة والانكماش التي فرضها اليهود على أنفسهم فاعتزلوا عن الشعوب التي يعيشون في كنفها وخصّوا أنفسهم بكيان مستقل بذاته. وأقاموا في نفوسهم أسواراً من العزلة والانطواء قبل أن تقوم حول أحيائهم تلك الأسوار التي شهدتها القرون الوسطى في المجتمعات اليهودية.

وقد استمرّ اليهود في هذه الحياة حتى أواخر القرن الثامن عشر. وفي هذا الوقت ظهرتْ طائفة من المعاني الجديدة في الحياة الإنسانية، وقام عدد من الكتاب والفلاسفة يدعون إلى الحرية والإخاء والمساواة. وأصبح تاريخ أوروبا في هذه الفترة يتميّز بهذا الاتجاه الجديد. وهذا هو الأفق الذي بدأت الحياة اليهودية تجد فيه متنفساً يزحزح عن كاهلها ما تعانية من ضيق واضطهاد فيتحرر المجتمع اليهودي من القيود التي فرضها عليه اليهود وغير اليهود. وكانت طبقات كثيرة من شعوب أوروبا تعاني البلاء الذي يعانيه اليهود بسبب التراث الذي خلّفه نظام الإقطاع. ولهذا كانت دعوة الحرية الذي انبثقت في ذلك الزمن فجراً لحياة جديدة تطلّع إليها الناس وأوروبا بأسرها، لا فرق في ذلك بين المسيحيين واليهود.

ولم تقتصر الدعوة إلى الحرية على صيحة الكتّاب والفلاسفة ولكنها عبّرت عن نفسها تعبيراً قوياً جارفاً بالثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. وبهذا أصبحت معاني الحرية والإخاء والمساواة لغة ذلك العصر وشعاره الذي يتنادون به. وأصبحوا يتحدّثون عن حقوقهم في ما بينهم وبين ملوكهم وحكامهم. وقد هيّأ هذا الجو الفكري الذي غمر أوروبا فرصة لتحرير اليهود وانطلاقهم مع الشعوب التي يعيشون معها إلى حياة قائمة على أساس الحرية والإخاء والمساواة. وأصبح طبيعياً أن يخرج اليهود من عزلتهم ويندمجوا في المجتمعات التي آوتْهم واحتضنتْهم ويعيشوا عيش المواطنين سواء بسواء. وفي هذه الآونة نلاحظ أن حياة اليهود بدأت تنتقل من «العزلة والانطواء» إلى «التحرّر والاندماج»، وأصبح الاندماج كالحرّية دعوة يُدعى إليها وهدفاً ينادى به.

وأخذت قيود العزلة تنفكّ عن اليهود شيئاً فشيئاً وتتحطّم وأصبح من حقهم أن يتولّوا وظائف الدولة وأن يزاولوا من الأعمال ما يشاءون وأن يسكنوا حيث يشاؤون. وكل هذا كان محرّماً عليهم من قبل. وبلغ الأمر أن أصبح أحد اليهود رئيساً للوزارة في إنكلترا وهو دزرائيلي (Benjamin Disraeli). ونشأتْ بيوت مال لهم في فرنسا وإنكلترا، ومن أكبرها بيت روتْشِلد (Rothschild) وأصبح لهم شأن كبير في الحياة الاقتصادية والمالية.

على أن اليهود لم يلبثوا أن انصرفوا بحياتهم نحو القومية الخالصة. وأخذوا

يعملون لإقامة دولة يهودية ينسلخون بها عن بقيّة القوميّات. وهكذا بدأوا عهداً جديداً يُعتبر الحدّ الفاصل في تاريخ اليهودية. وبدأت الحركة الصهيونية في الانبثاق متّخذة أرض الميعاد، أي فلسطين، هدفاً لها.

وما هو جدير بالذكر، أن فكرة عودة اليهود إلى فلسطين كما يراها المتديّنون من اليهود لم تكن إلا عقيدة دينية قائمة على وعد من الله. فهي مسألة إلهية تقع بفعل السماء لا في الأرض كما جاء في كثير من المراجع الدينية. ولذلك كانت أية محاولة بشرية للعودة إلى أرض الميعاد تعتبر من الأمور التي يحرمها الدين.

وحدث عندما قام «هرتسل» (Hertzel) يدعو ويبشّر بالحركة الصهيونية أنْ عقد كثير من الحاخاميين مؤتمرات استنكروا فيها دعوته لما تضمّنته من خروج على الدين وأعلنوا أنها رجس وشرك لأنها تتعجّل فعل الله قبل الأجل المحتوم.

فاليهود إذاً يتمنّون على الله وحده العودة إلى القدس وهم في بعض أعيادهم يخاطب بعضهم بعضاً قائلين «.. في القدس في العام القادم». ومن شعائرهم تحريم القيام بأي عمل خلال يوم السبت سوى شراء بيت في القدس.

انصرف اليهود إلى القومية الخالصة في الوقت الذي أذّن فيه الاضطهاد بالزوال وأخذ اليهود يُقابَلون بروح التسامح. ففي القرن الثامن عشر منحتْ فرنسا اليهود المقيمين في أرضها عهداً بأن يتمتّعوا بجميع الحقوق التي يتمتّع بها الفرنسيون وأن يكون لهم أيضاً لون من الحكم الذاتي.

وخلال عقد مؤتمر فيينا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ألحّ اليهود على المؤتمرين أن يقرّوا لهم حقوقاً كالتي قرّرت في العهد الذي قطعتْه فرنسا. وتضمّنت قرارات هذا المؤتمر في ما بعد أمراً بحماية اليهود.

وهكذا أخذتْ الحياة اليهودية طابعاً رسمياً واعترفتْ لهم بعض دول أوروبا بحق الاندماج بموجب قوانين وأنظمة وضعتْها خصيصاً لهم. ولكنهم مع ذلك استجابوا للحركة الصهيونية ودعوتِها القومية التي تفصلهم عن القوميات التي سهّلت لهم الانضواء في ظلها، وفي هذا الاتجاه تكمن مقوّمات الصهيونية وبواعثها.

بدأ الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعظم ويزداد شأناً. وإذا رجعنا إلى الشرق قليلاً فإننا نجد في شرق البحر الأبيض الإمبراطورية العثمانية المتداعية الضعيفة التي نشأ عن ضعفها ما سمي بالمسألة الشرقية. وبدأ الاستعمار يؤدّي دوره في تلك المنطقة بأساليبه المعروفة. وفي الداخل عمل على إثارة القلاقل والطوائف وما نشأ عن ذلك من المطالبة بالامتيازات للأجانب، وإرسال البعوث إلى

تلك المنطقة تحت ستار إنشاء المستشفيات وغيرها من الأمور المعروفة. وكانت كل هذه الأساليب جزءاً من سياسة الدول الغربية المتنافسة على هذا الجزء من العالم للعمل على إضعافه توطئة لوضع يدها عليه.

وفي الخارج تنافستْ روسيا وإنكلترا وفرنسا على توزيع تركة «الرجل المريض» وهو اللقب الذي أطلق على «الإمبراطورية العثمانية»، أو بالأحرى على البلاد العربية. وكان النزاع بين إنكلترا وفرنسا بصفة بخاصة حول تلك المنطقة باعتبارها مفتاح الهند التي بدأ استعمارها في ذلك الحين من جانب إنكلترا، ثم أطماع فرنسا في أن تحلّ محل إنكلترا وتجتاح الشرق. ونحن نعرف ما كان من أمر حملة نابليون بونابرت التي ارتدّت عند «أسوار عكا» وفشل تلك الحملة الفرنسية.

وفي تلك الفترة ظهرت بعض المؤلفات والكتب تضع برامج لكيفية الاستيلاء على سورية والشرق. وكان من بين هذه الكتب كتاب بعنوان **دولة اليهود** *(The Jewish State)* وكتاب آخر عنوانه **تهدئة الحالة في سوريا**، ويعرض وسيلة لتهدئة هذه الحالة عن طريق هجرة يهودية إلى فلسطين، إضافة إلى مؤلفات أخرى تدّعي أن اليهود هم الذين يستطيعون حماية الطرق الإمبراطورية إذا ما تمكنوا من العودة إلى أرض الميعاد.

وفي سنة ١٧٩٨ وجّه يهودي فرنسي كتاباً إلى اليهود اقترح فيه قيام مجلس يهودي مؤلف من ممثّلين من جميع السكان في العالم، وأن يجتمع هذا المجلس في باريس ويرفع إلى الحكومة الفرنسية اقتراحات بصدد إعادة اليهود إلى بلادهم.

وقد جاء في كتابه هذا «.. إن الدولة التي نزمع احتلالها ستضم ـ وفقاً لما يتفق عليه من ترتيبات مع فرنسا ـ مصر السفلى مع إضافة منطقة يحدّها خط يمتد من عكا إلى البحر الميت ومن النقطة الجنوبية لهذه البحيرة في البحر الأحمر. وسيجعلنا هذا الموقع الذي هو خير مواقع العالم قاطبة عن طريق الملاحة في البحر الأحمر، سادة التجارة في الهند والبلاد العربية وجنوب أفريقيا وشرقها. أما المناطق المجاورة لحلب ودمشق فستسيّر تجارتنا مع بلاد الفرس، وسنستطيع عن طريق البحر المتوسط الاتصال بإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبقية أوروبا. وستصبح دولتنا بقيامها في مركز العالم مستودعاً لجميع منتجات الأرض الغنية الثمينة.

وسيمنح المجلس الحكومة الفرنسية في حال يسّرت لنا المساعدة اللازمة لتمكّننا من العودة إلى دولتنا والمحافظة على ملكيّتنا لها:

١ ـ كل الضمانات المالية.

٢ ـ أن تقسم تجارة الهند... الخ... مع تجار فرنسا وحدهم.

إن الترتيبات الأخرى والاقتراحات التي سترفع إلى الباب العالي لا يمكن إذاعتها

بعد. وعلينا في هذه الأمور أن نركن إلى حكومة المجلس وصادق نية الأمة الفرنسية[١].

من كل هذا نتبيّن أن الحركة الصهيونية ولدت في فراش الحركة الاستعمارية. وفي هذه الفترة نجد أن يهودياً يدعى موسى مونتفيوري (Moses Montefiori) يأتي إلى فلسطين ويزورها من شمالها إلى جنوبها. وكان إبراهيم باشا في ذلك الوقت يحكم فلسطين. ومضى هذا اليهودي يفاوضه في أن يأذن لليهود بالهجرة إلى فلسطين ويعرب له عن استعداده لشراء الأراضي اللازمة لإقامتهم.

وفي هذه الفترة أيضاً نجد فرنسا تشجّع حركة يهودية فرنسية. هي حركة «الأليانس» (Alliance). وظهر التشجيع أدبياً وسياسياً ومالياً، بحيث إن هذه الحركة استطاعت شراء بعض الأراضي في أواسط فلسطين وإقامة بعض المشروعات فيها.

وكذلك نجد الروس يؤلفون جمعيات، كان مركز إحداها الآستانة. وكان أبرز مظاهر نشاطها في شراء الأراضي في فلسطين واسم هذه الجمعية «محبي صهيون»، كما نشأت جمعية روسية أخرى تسمى «بيلو» ومعناها رجوع أهل يعقوب إلى فلسطين.

وهكذا نجد في القرن التاسع عشر أن الدول أصحاب المطامع الاستعمارية تعمل كل واحدة من جانبها على مساعدة اليهود، وقذْف ما لديها منهم إلى فلسطين في حركة مظهرها تهجير اليهود إليها وشراء الأراضي فيها. ونجد كل دولة تعمل من جانبها على تأييدهم أدبياً وسياسياً وتتولّى حماية اليهود الذين يتسلّلون إلى فلسطين.

وانطلاقاً من ذلك، أصدر بالمرستون (Palmerston) وزير خارجية بريطانيا أمره آنذاك إلى القنصل الإنكليزي في فلسطين بوجوب حماية اليهود. وبهذا أصبحت حماية اليهود جزءاً من واجبات القنصل البريطاني في القدس.

من كل ما سبق، نتبيّن أن الحركة الصهيونية ولدت مع الاستعمار، وأنها قد أصبحت دعوة تعمل على شراء الأراضي وتهجير اليهود إلى فلسطين. وهذا ما يفسّر وجودهم في فلسطين قبل الانتداب البريطاني وفي عهد الدولة العثمانية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل بدأ زعماء اليهود يؤلفون الكتب في الدعوة اليهودية ويشيرون إلى أن الدولة الاستعمارية لن تتمكّن من الاستيلاء على البلاد العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية إلا إذا وجدت دولة يهودية في فلسطين تساعدهم على الوصول إلى غاياتهم هذه. ومن البارزين في هذا المضمار اثنان، أحدهما موسى هيس (Moses Hess) وهو من كبار فلاسفتهم وزعمائهم،

(١) Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introd. by A. J. Balfour, 2 vols. (London; New York: Longmans, Green and Co., 1919).

وقد وضع كتاباً أسماه **روما وأورشليم** *(Rome and Jerusalem)* .

وفي عهد القوميات، كان دعاة الاستعمار يحرّضون اليهود على الرجوع إلى فلسطين. وكانت القومية الأداة الطيعة المشرقة التي بهرت أبصار اليهود فخرجوا من مرحلة الاندماج وأصبحوا يضعون لأنفسهم المناهج القومية.

وقد أجرى صاحب كتاب **روما وأورشليم** مقارنة في كيف أن روما الخالدة أصبحت متحرّرة، وتساءل لماذا لا تصل أورشليم الخالدة أيضاً إلى هذا المستوى الذي بلغته روما؟ وبهذا الكلام، بدأ يثير عواطف الجمهور اليهودي في ضرورة إعادة الحياة اليهودية إلى أورشليم في فلسطين كوطن قومي لليهود. وكان يقول لهم إن الشرق أصبح في ظرف يمكننا معه أن نحقّق الفكرة، ويربط فكرته بما آلتْ إليه تركيا والبلدان العربية من وضع ييسّر تحقيق هذه الفكرة.

وأما الزعيم البارز الآخر فكان يدعى «بنسكر»، ووضع كتاباً عالج فيه الدولة اليهودية. وميزة هذا الكتاب أنه يدعو لأول مرّة إلى عقد مؤتمر يهودي ويقول « . . . إن اليهود قوم يستحقون أن يكون لهم حياة سياسية. وإنه يجب أن يتّخذوا الوسائل لإعادة القومية اليهودية إلى وطنها التاريخي القديم.

وبقيت المسألة إلى هذا الحد دعوة فكرية. ولكن من المهم أن نعلم أنها بدأت تتحرّك في الأذهان. ويرجع الفضل في هذا إلى مجرى الحياة السياسية في القرن التاسع عشر واهتمام الدول الغربية باقتسام البلاد العربية في ما بينها.

أجل، ظلّت الحركة الصهيونية دعوة فكرية إلى أن جاء الدكتور هرتسل. ويصح اعتبار حياته بداية للحركة الصهيونية كحركة سياسية، ببرنامج وغايات واضحة ووسائل معلومة، ووراء كل هذا مسعى لتحقيق هذه الغايات.

ولقد كان هرتسل في بادئ الأمر متحلّلاً من الحياة اليهودية وكان من الذين غمرتهم موجة الاندماج. كانت فلسفته تقوم على وجوب العمل على هذا الاندماج حتى يمكن القضاء على ما يلاقيه اليهود من اضطهاد وتعذيب، ويرى خير علاج للمشكلة هو أن يصبح اليهود مسيحيين ليكونوا جزءاً من العالم المسيحي. كما كان يتمنّى لو أخذ أطفال اليهود في ظهيرة أحد الأيام إلى روما ليعمدهم في الكنيسة بين يدي البابا ويجعلهم نصارى. وبذلك تنتهي الحياة اليهودية بالنسبة إلى الأجيال القادمة .

هذه كانت دعوة هرتسل أبو الصهيونية العلمية وموجد فكرة الدولة اليهودية. ومنها تتبيّنون كيف كانت حالة اليهود قبل نشوء الصهيونية وما انتهى إليه الأمر بعد قيام الصهيونية.

(٥)

الوطـــن القومـــي اليهـــودي

وقفنا في المحاضرة السابقة على تطوّر الفكرة الصهيونية لدى هرتسل وكيف كان يتمنى أن يصحب أطفال اليهود في ظهيرة يوم ما إلى إحدى كنائس روما ليعمّدوا كنصارى بين يدي البابا، وكيف أن هذه الفكرة استناداً إلى ما بذله الاستعمار من جهود قد تطوّرت لدى هرتسل إلى الدعوة لإنشاء **دولة اليهود** وذلك هو عنوان كتابه الذي وضعه لإيضاح دعوته *The Jewish State*. ويعتبر هذا الكتاب إنجيل الصهيونية وكتابها المقدس. ويعتبر هرتسل أبا الصهيونية وواضع فكرتها بمصالحها البارزة. وكانت الفكرة قبله صورة تلوح في الأذهان ولم تكن ذات معالم واضحة جدية بحيث يمكن أن يتناولها الناس بالتقدير أو التجريح أو القبول.

وكتاب هرتسل عن **دولة اليهود** وضع سنة ١٨٩٦ أي قبل صدور وعد «بلفور» بإحدى وعشرين سنة.

ولقد كان هذا الكتاب في الأصل رسالة موجهة من هرتسل إلى إدموند روتشلد وإلى أفراد أسرته، وهي من الأسر اليهودية الغنية في العالم ولها علاقات مالية وتجارية واسعة في سائر أنحاء المعمورة.

وإذا كان هرتسل هو أبو الصهيونية من ناحية الفكر، فعصب تلك الحركة هو بيت روتشلد المالي.

في هذه الرسالة يلفت هرتسل أنظار روتشلد إلى الحرمان والشقاء والعذاب الذي يلاقيه اليهود في العالم على أيدي العالم المسيحي، ويلتمس هرتسل من روتشلد أن يعمل كل ما يستطيع عمله من أجل إنقاذ اليهود المعذّبين.

وقد زار هرتسل إنكلترا واجتمع بزعماء اليهود فيها. وعندما عاد منها، تحوّل

عن كثير من آرائه وجعل القسم الباقي من الرسالة موضوع كتاب عنوانه **دولة اليهود**. ووضع هذا الكتاب في الأصل باللغة الألمانية وتُرجمتْ نسخ منه إلى الإنكليزية.

والنقطة التي يجب أن ننتبه إليها أن كثيراً في ما ورد في هذا الكتاب يبدو وكأنه قد كتب في أيّامنا هذه. فهذا الرجل ولا شك، رجل حالم خصب الخيال، وهو أول من قال بالدولة اليهودية التي انتهت بكارثة فلسطين. ولم يبق هذا الخيال الخصب الذي كان يداعبه خيالاً في الأذهان، وإنما وَضَع له خطوطاً عريضة يستطيع الإنسان أن يضع أنامله عليها: فهو في هذا الكتاب يفصّل الدولة اليهودية كما يريدها. وقد شرح شكلها وتفاصيل الحياة اليهودية فيها، وقارن بين أن تكون الدولة ملكية أم جمهورية. ولقد كان هرتسل في غنى عن الدخول في مثل هذا البحث الذي قد يثير المخاوف أو الأطماع، ويهمه بطبيعة الحال ألا تثار مخاوف أو أطماع، غير أن هذا الرجل الحالم يريد أن تكون فكرته متصلة بكثير من الحقائق لكي تكون واضحة أولاً في ذهنه هو لأنه صاحب الدعوة حتى لو كانت هذه الدعوة باطلة أو كاذبة بالنسبة إلى الغير.

وقد رأى هرتسل بادئ ذي بدء أن الملكية قد تكون أكثر ملاءمة للحياة اليهودية بسبب التاريخ اليهودي والحنين إلى ملكية سليمان وداود. وهو يخرج بالنتيجة إلى القول إن اليهودية قد فقدتْ روح الملكية على مدى القرون الطويلة. ولم يعد ميسوراً أن يقوم نظام ملكي للشعب اليهودي، ولذلك فقد اختار لها الجمهورية.

ثم انتقل هرتسل بعد ذلك إلى موضوع الهجرة اليهودية من أقطار العالم إلى فلسطين. وتكلّم في تفاصيلها وعن الأموال التي يجب أن تجمع من أجل تحقيقها وعن المراكز التي يدرّب فيها المهاجرون حتى يستطيعوا الدخول إلى بلد لا يعرفون الكثير عنه. وقد رأى أنه من العبث أن تساق جماعة من البشر إلى بلد بعد أن انقطعت صلتهم به مدى ثلاثة آلاف سنة وهم لا يعرفون تاريخه أو جغرافيته أو مناخه أو البدائيات الأولى للقومية اليهودية. لذلك كان لابد له أن يرسل مهاجرين يعرفون هذا البلد وتاريخه وجغرافيته والمستعمرات الزراعية وكيفية إنشائها وطريقة حياة سكّانها ويتسلّلون إلى تلك البلاد بطريقة هيّنة ليّنة لا تثير العداء والريب والمخاوف إلى أن يستقرّ الأمر في البلاد. كل هذا تدريب روحي ومادي كان يريد من ورائه جمع شتات اليهود في فلسطين.

وتناول مسائل العمل والعمال وتكلم عن حقوق العامل وواجبات المجتمع إزاء العمال، كما تكلم عن ساعات العمل تفصيلاً كأنما الرجل يصنع بيديه الدولة اليهودية لبنة لبنة.

بعدها انتقل إلى بحث موضوع لغة الدولة. ورأى بعد دراسة وافية أنها لا يمكن أن تكون اللغة العبرية لأنها لغة قديمة بالية عفا عليها الزمن ولا تستطيع مسايرة الحضارة، ولذلك استبعد هذه اللغة. وكان ذلك من المآخذ التي أخذت عليها في ما بعد. ورأى أن يترك الأمر للأنسب والأصلح: فيتكلّم الألمانيون لغتهم والروس لغتهم واليهود من سوريا ولبنان والبلاد العربية لغتهم، وهكذا... بحيث يعمل الزمن بعد ذلك بالتطوّر الطبيعي على إيصال هذا الشعب إلى اللغة التي تكون أكثر ملاءمة وشيوعاً.

وقد تناول هرتسل الكلام عن «عَلَم الدولة اليهودية» وكيف يجب أن يكون. والشيء البارز الذي ينتهي به في كتابه هو ما ورد في صفحاته الأخيرة مما يدلّ لا على روح الاعتزاز والاعتداد فحسب، ولكن على آخر ما يصل إليه الطغيان النفسي والغطرسة اليهودية في أبعد مدى لها. إذ جمح الخيال بهذا الرجل الذي يضع قواعد اللغة اليهودية لبلد ليس في يد اليهود بل في حوزة الدولة العثمانية ولا يتجاوز عدد اليهود فيه ٢٠,٠٠٠ سنة ١٨٩٦، هذا البلد الذي لم يكن فيه من معاني الدولة اليهودية أو من آثارها المقبلة شيء. وبلغ الاعتداد والغطرسة في هرتسل أن يقول «إننا جميعاً نضع قواعد الدولة اليهودية ونتمكّن من إنشائها وننتهي. حينئذ سيجد العالم نفسه أمام حدث تاريخي فذ فيستطيع أن يتحرّر بتحرّرنا ويغنى بغنانا ويسمو بسموّنا». ومعنى هذا الكلام أن حرية العالم منوطة بحرية اليهود وان كنوز العالم مرتبطة بكنوز اليهود وسموّ العالم متّصل بسموّ اليهود.

وهذه العبارة التي وردتْ في آخر كتاب هرتسل هي سر خراب اليهود في جميع أطوار التاريخ. وهذه الغطرسة اليهودية التي بلغت منتهاها هي التي جرّت عليهم الجور والتشتّت والظلم والتشريد.

و نريد الآن أن نعلم كيف استقبلت دعوة هرتسل التي تكلّمنا عنها؟ وقف كل يهودي متديّن من هذه الدعوة أو الحركة موقف العداء السافر، والسبب في ذلك ليس سياسياً بل السبب هو أن العقيدة اليهودية في نفوس المتديّنين اليهود كانت، ولا تزال، تدعو إلى أنه ليس هناك قومية يهودية. وقد يصحّ أن يكون هناك لغة عبرانية أو ثقافة يهودية، ولكن لا يصح في الدين اليهودي أن تكون هناك قومية يهودية لأن الذين يعتنقون اليهودية من أقوام مختلفة، كما لا يمكن القول بأن النصرانية قومية. فاليهودية ليست قومية ولكنها دين، والواقع أن اليهود يمثلون قوميات مختلفة وعروقاً وألواناً متباينة.

وقد قام أول من قام الحاخامون وهم كبار قساوسة اليهود يعلنون بصراحة أكيدة

وبعناد شديد عدوانهم لهذه الفكرة؛ أولاً لانعدام وجود القومية اليهودية، وثانياً لأنه لا يجوز بحسب العقيدة اليهودية استعجال إرادة الله للعودة إلى أرض الميعاد لأن هذه الإرادة تتجلى في الوقت الذي يجب أن تتجلّى فيه.

ولذلك نقرأ في ذلك الوقت أن حاخام فيينا والحاخام الأكبر في لندن يقومان بدعوة صريحة تقول إن ما يدعو إليه هرتسل يقرب من الكفر. ويسير وراءهما في هذا الطريق عدد كبير من اليهود المتدينين. وكان هذا هو موقفهم حتى بعد أنشئت أو وضعت قواعد الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ذلك أنه عندما جاءت لجان التحقيق إلى فلسطين لتبحث أمر الحوادث والاضطرابات التي حدثت في سنوات ١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٦ استدعي بعض رجال الدين اليهود أمام تلك اللجان وكانوا يقولون صراحة إنه ليس من رأيهم أن تقوم دولة يهودية أو أن يقوم وطن يهودي لأن هذه مسألة دعوات وابتهالات إلى الله. وقد كانوا يفعلون هذا عن عقيدة راسخة في نفوسهم لا هزلاً ولا مماألةً.

وكان هناك نفر غير قليل من يهود أمريكا يناصبون الصهيونية عداوة لا تقل عن عداوة العرب لها. وقد وضع العلماء منهم بعض المؤلفات، وكان التساؤل فيها: هل اليهود قوم أو جنس أو لغة أو حضارة أو عقيدة؟ وانتهى عدد كبير من علمائهم إلى نفي وجود القومية اليهودية. وهذه حقيقة علمية كشف عنها اليهود أنفسهم. ولا يمنع عداؤنا المستحكم لإسرائيل والصهيونية أن نقرّر أن بعض علماء اليهود لا يرون حاجة لوجود قومية يهودية ويرون أن المصلحة والحق في أن يعيش اليهود الأمريكيون في أمريكا والفرنسيون في فرنسا وهكذا...

وأذكر أني قرأت مقالاً لأحد كتّاب اليهود ألفريد ليلينتال (Alfred M. Lilienthal) يقول فيه «إن علَم إسرائيل ليس علَمي». وطعن هذا الكاتب الصهيونية بما لا يمكن أن يطعن به أحد من قبل.

وفي وقت ما، نشأت في أمريكا جمعيات من زعماء اليهود لمناهضة الصهيونية، منها المجلس اليهودي لمقاومة الحركة الصهيونية وقد تقدّم هذا المجلس إلى الأمم المتحدة وإلى لجانها بمذكرات وعرائض عارض فيها إنشاء الدولة اليهودية. وهو بطبيعة الحال لا يستطيع أن يتحلّل من الشعور العام والعواطف الروحية التي يمكن أن تؤلف بين يهودي في أمريكا وآخر في ألمانيا. ولكن كان واضحاً دائماً في أذهان هذا النفر أن القومية اليهودية شيء مفقود لا وجود له، وأن اليهودية عقيدة، وأن اليهودي يجب أن يكون يهودياً في الوطن الذي نشأ فيه.

ومع ذلك فالحركة الصهيونية تقوم في نفوس أصحابها على أسس عميقة. إذ

يجب ألا يغيب عن بالنا أن الذين قاموا بهذه الحركة سواء كان هرتسل أو وايزمان أو من جاء بعدهم، إنما هم أناس وهبوا أنفسهم وحياتهم لهذه الفكرة وتجرّدوا من كل قدرة الطاقة البشرية على التجرّد من مطالب الحياة، ليعبئوا كل جوارحهم لتحقيق هذا الحلم الذي تمنّوا تحقيقه.

ومن المعلوم أن الصهيونيين يؤلفون الأقلية بالنسبة إلى اليهودية العالمية. ولكن هذه الأقلية بما فيها من هذا العمق وهذا العناد الذي استولى على نفوس أصحابها وهذا الإصرار الذي سيطر على جوارحهم، استطاعوا أن يخضعوا المعارضة في قومهم. ونحن نعلم أن هناك آلافاً مؤلفة من اليهود وبخاصة في أمريكا يرون أن الحركة الصهيونية ضرر بالغ عليهم وعلى مصالحهم وحرياتهم. ولهذا عندما نشأتْ الحركة الصهيونية أخذ بمعارضتها أولئك الذين بدأت تتفتّح لهم أبواب الحرية الإنسانية في فرنسا وإنكلترا وأمريكا. أما الذين اعتنقوها فهم أولئك الذين كانوا لا يزالون بين شقّي الرحى من الاضطهاد والعذاب. ولهذا أصبح تاريخ الحياة اليهودية بعد الحركة الصهيونية ذا شقين: الأول الصهيونية والثاني يهود العالم الآخرين. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن اليهود عموماً يتمنون أن تقوم دولة يهودية في فلسطين وأن يقوم وطن قومي يهودي فيها، غير أن هذه التمنيات في نفوس الأكثرية اليهودية تميل إلى أن تتطوّر بشكل طبيعي هادئ، ويتصورونها على الوجه الآتي: وهو أن يفد اليهود إلى فلسطين وفوداً بصورة طبيعية كوفود المهاجرين إلى الولايات المتحدة مثلاً أو هجرة أية جماعة إلى بلد من البلاد. ولا يكون في هذا الأمر إكراه أو إرغام أو اضطرار أو صراع أو كفاح. وبهذا يصبح لليهود مجتمع في فلسطين يتطوّر بحسب الزمن ويُقرّر مصيره بحسب الظروف الدولية. ولكن الصهيونيين لا يوافقون على هذا الرأي ويرون أن ترك المسألة للزمن وللتطور الطبيعي قد لا يوصلهم إلى بغيتهم، إذ قد لا يكون الزمن مؤاتياً فيعصف بآمالهم ولا يتحقّق شيء منها. ولذلك هم يستعجلون الزمن، وبدلاً من أن تكون الهجرة طبيعية يجب أن تستكثر بتدفّق المهاجرين على فلسطين صراحة أو تسلّلاً، ولو أدّى الأمر إلى صراع يقوم في سبيل غايتهم هذه. وتحقيقاً لهذا يجب اكتناز الأموال لشراء الأراضي في فلسطين وإنشاء البنوك لتمويل هذا الهدف وتعبئة البلاد بهجرة دافقة.

ولم يكتفِ هرتسل بوضع كتابه، بل كان له همّ آخر يملأ جوارحه ويسعى إلى تحقيقه: إذ رأى أنه لابد أن تنتقل المسألة من مرحلة الدعوة إلى مرحلة عملية تبدأ بوجوب اجتماع المؤمنين بالحركة في مؤتمر يتذاكرون فيه المسألة الصهيونية وقيام الدولة اليهودية. ولذلك عقد الصهيونيون مؤتمرهم الأول عام ١٨٩٧ وحضره ١٩٧ مندوباً من أوروبا وأمريكا وبعضهم من فلسطين. وقد كانت رغبتهم في بادئ الأمر

عقد هذا المؤتمر في ميونخ. ولكن قام يهود ميونخ بمظاهرات طالبوا فيها بعدم عقد المؤتمر في بلدهم، وهذه حقائق تاريخية لا دعوى، وعلى ذلك عقد المؤتمر في مدينة «بال».

وهكذا بدأ نشوء القومية اليهودية: بدأت زائفة من غير أساس ولكن العناد الصهيوني والظروف الدولية وتخاذل العرب وضعفهم كل ذلك تعاون على تقوية تلك الفكرة والعمل على تنفيذها.

ولقد كان هذا المؤتمر منظّماً تنظيماً كبيراً كأي مؤتمر دولي. وانقسم إلى لجان بدأت تعمل ووضعتْ تقاريرها ورفعتْها إلى المؤتمرين. وفي هذا المؤتمر ولأول مرة في التاريخ بعد أن خرج اليهود من فلسطين منذ ثلاثة آلاف سنة، وضعت الفكرة لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. وليس للفظ «الوطن القومي» معنى في التاريخ أو السياسة أو القانون. وبدأت الحياة الإنسانية ثم انتهت إلى الدولة الكبرى، ويطمح العالم اليوم في إيجاد الدولة العالمية. وعلى هذا فإن تعبير «الوطن القومي» نحت جديد ليس له سابقة في الأعراف الدولية.

وقد قام صراع طويل في هذا المؤتمر حول «الدولة اليهودية». وقال البعض بوجوب إعلان تلك الدولة. ولكن أعضاء المؤتمر قالوا إننا لسنا موجودين في البلد المنشود حتى نستطيع ذلك. ورأى البعض الآخر أن هذا التعبير فيه إغضاب للدولة العثمانية والبلاد التي في حوزتها، وليس من الحكمة تجاهل مشاعرها. ورأى آخرون أن إنشاء «دولة يهودية» في فلسطين قد يحجب عن الصهيونية تأييد الدول الكبرى التي تتنافس على الشرق الأوسط وتتسابق للاحتفاظ بخيراته وميزاته الاستراتيجية، وكذلك إن تعبير «الحماية» بدلاً عن «الدولة اليهودية» لم يجد كثيراً من الأنصار لأن اختيار الدولة الحامية يثير التنافس الدولي، وبهذا تفقد الصهيونية قسطاً وافراً من التأييد الدولي. ولذلك اقترح «ماكس نورداو» (Max Nordau)، وهو من أكبر كتابهم وأعظم رجالهم، عبارة جاءت في مضبطة الجلسة ووصفت بأنها سُكّت سكّاً. وذلك حتى تلائم جميع الاتّجاهات والتيّارات. وكانت هذه العبارة «الوطن القومي لليهود في فلسطين»، تضمن إرضاء المجتمع من دون أن يكون لها مدلول سياسي. وارتؤي أخيراً أن تلك العبارة تزيل كل الشكوك والمخاوف وتحقّق الآمال والأحلام.

(٦)

المساعي الصهيونية لإقامة الوطن القومي

ذكرنا في المحاضرة السابقة المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في «بال» وانتهينا إلى أنه تجنّب أن يجهر بالدعوة إلى الدولة اليهودية. واختار بدلاً من ذلك عبارة «الوطن القومي اليهودي». وهو بهذا هدف إلى إيقاظ شعور القومية لدى اليهود في العالم. ولقد نُصّ في قرارات ذلك المؤتمر على العمل الدائم المستمر بكل وسيلة لخلق الشعور بالقومية اليهودية وتهجير اليهود من جميع أقطار المعمورة إلى فلسطين، والسعي بجميع الأسباب الدولية لأن يعترف العالم اعترافاً رسمياً بالحركة الصهيونية حتى تستطيع أن تحقق غايتها. ونصّ أيضاً على وجوب الاستعمار الزراعي في فلسطين لأن تهجير اليهود إليها لايكون له معنى إذا لم يرافقه امتلاك الأرض فيها سواء في المدن أو القرى لإنشاء المستعمرات والمزارع.

وبهذا حدّد المؤتمر أهدافه القريبة والبعيدة ووضع الخطوط الرئيسية للوسائل التي يراد بها تحقيق الفكرة الصهيونية. وخرج هرتسل من المؤتمر إلى منزله ليكتب في مذكراته «اليوم قد وضعت قواعد الدولة اليهودية».

وتعاقبتْ بعد ذلك المؤتمرات الصهيونية فكانت تنعقد كل سنتينْ أو كل سنة مرة. وأخذت الصهيونية تزداد قوة على قوة من حيث الدعوة في أوساط المجتمع اليهودي. والصهيونية، وهي تؤلّف الأقلية الهزيلة بين اليهود، رأت من واجبها أن تعمّم دعوتها في أوساط المجتمع اليهودي، ويضاف إلى ذلك أنها رأت من واجبها أن تثير شهيّة الأطماع الاستعمارية، فوق ما هو مستقر في هذه الأطماع من رغبة في الاستيلاء على البلاد العربية. وذلك حتى يرى الاستعمار في الصهيونية خير خلف ونصير لتحقيق هذه الفكرة.

ولكن الدعوة الصهيونية لم تكن تقنع بالمؤتمرات، بل كان لابد لها من أن تبذل جهوداً كثيرة في الفترات التي تتعاقب بين انعقادها. ورأى هرتسل وأشياعه بأن الجهد يجب أن يوجّه صوب الدولة العثمانية لإقناعها بصواب الفكرة الصهيونية. ولهذا بذلت الصهيونية جهوداً كبيرة في الاتصال بالدولة العثمانية مرّة بعد أخرى لتقنعها أن حركتها حركة سلمية إنسانية وأنه لايقصد منها إلا الخير للإمبراطورية العثمانية.

وكان الدعاة الصهيونيون بارعين في محاولة إقناعها: إذ كانت الدولة العثمانية مثقلة بالديون وتعاني متاعب مالية واقتصادية كثيرة، فرأى هؤلاء أن يتلمّسوا مواطن الضعف فيها وزيّنوا لها أن اليهودية العالمية وحدها، بما لها من بيوت مالية ذات تأثير في العالم المالي والتجاري والاقتصادي تستطيع أن تعين الدولة العثمانية على حلّ مشاكلها هذه من غير أن توقع بها أيّ ضرر أو تلحق بها أي إجحاف.

وكان مظهر هذه الحركة ما حاوله هرتسل نفسه مع السلطان عبد الحميد، إذ بذل جهوداً كبيرة للاتصال به وإقناعه بأن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين إنما هو بعث للحياة في صميم الدولة العثمانية ومدها بدم جديد. ولكن عبد الحميد كان كغيره من آل عثمان الذين سبقوه يقيم دولته على أسس عميقة من العقيدة والمبادئ والفكرة الإسلامية، فلم يقبل هذا الإغراء وأدرك ما يرمي اليه اليهود. وكان عبد الحميد داهية عظيمة يمسك بأطراف إمبراطوريته المترامية الأطراف بخيوط من حرير الدهاء والمكر.

ويشير هرتسل إلى رد السلطان عبد الحميد بشأن تحقيق الحلم اليهودي ويذكر في مذكّراته العبارة (الموجعة) التي فاه بها السلطان مخاطباً الوسطاء:

«. . . انصحوا الدكتور هرتسل بألا يتّخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع. . إني لا أستطيع ان أتخلّى عن شبر واحد من الأرض ليست ملك يميني بل ملك شعبي. لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه. . فليحتفظْ اليهود بملاييهم. إذا مُزّقت امبراطوريتي فلعلّهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن. ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق أولاً في. . جثثنا فإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة».

ولعل هذه العبارة التي صدرت عن ملك غير عربي لم يشأ أن يفرّط في أرض يرى أنها ليست ملكاً له بل هي لشعبه، عبرة لنا نحن العرب بعد أن آلت بنا المحنة ووقعتْ بأرضنا الكارثة.

وقد عُرف عن هرتسل عناده، فلم يشعر بالخيبة أو الفشل. وظلّ يواصل مساعيه مع رجال الدولة العثمانية، وحاول في الوقت نفسه الاتصال بزعماء فلسطين الذين كانوا يقيمون في الآستانة للعمل على إقناعهم بالفكرة. ولهذا جرت مخابرات بينه وبين السيد يوسف ضياء الخالدي، وكان من أعيان العرب وكبير نوابهم في مجلس المبعوثان العثماني. وقد وجّه هرتسل له خطاباً باللغة الفرنسية ضمّنه إغراءً لأهل فلسطين بما سينعمون به على يد الحركة الصهيونية من خير:

خطاب الدكتور تيودور هرتسل إلى السيد يوسف ضياء الخالدي
الآستانة ـ الفندق الخديوي

«يا صاحب السعادة:

تفضل المسيو زادوك كاهن فأطلعني على الكتاب الذي وجهتموه إليه فسعدت لقراءته وأرجو أن تسمحوا لي بالمبادرة إلى الإفصاح عمّا أكنّه لكم من امتنان لما أبديتموه من شعور المودّة نحو الشعب اليهودي.

منذ أن أفسح السلطان سليم أراضي تركيا لإيواء اليهود المضطهدين في إسبانيا، استمرّ هؤلاء على اعتبار تركيا من أعزّ أصدقائهم ولا يزالون على هذا الشعور كما أنهم سيبقون على مودّتهم لها على مدى الأيام.

وليست هذه الصداقة مجرّد كلام بل إنها على استعداد لأن تتحوّل إلى أفعال فتناصر المسلمين.

إن الفكرة الصهيونية التي أخدمها بتواضع لا تضمر أي روح عدائية للحكومة العثمانية، بل بالعكس فإن هذه الحركة ترمي إلى إيجاد موارد جديدة للدولة العثمانية. اذ إنه لمما لا شك فيه أن استيطان عدد من اليهود يجيئون إلى البلاد بما فطروا عليه من ذكاء وروح عالية وبما لهم من إمكانيات، من شأنه أن يزيد من رخاء البلاد وهو أمر يقتضي فهمه وإيضاحه للجميع.

ووفقاً لما أوضحتموه في كتابكم إلى الحاخام الأكبر فإن اليهود لايستندون إلى أي دولة محاربة، بل إنهم عنصر مسالم للغاية يسعد كل السعادة إذا ما تُرك وشأنه. ولذلك فليس هناك من خطر بسبب هجرتهم إلى البلاد العثمانية.

وهنا يبدو التساؤل عما تؤول إليه الأماكن المقدسة.

تجدون سعادتكم صعوبة أخرى في وجود السكان غير اليهود في فلسطين ولكن هل من أحد يفكّر في إبعادهم عنها؟ بل سنزيد في رخائهم وثروتهم الفردية بما نقدّمه نحن من أسباب الرفاهية.

أتظنّ أن عربياً يمتلك في فلسطين أرضاً أو بيتاً يساوي ثلاثة أو أربعة آلاف فرنك يضيره أن يرتفع ثمن عقاره في وقت قليل ليصل في بعض الأشهر إلى خمسة أو عشرة أضعاف؟ سيحدث هذا حتماً في الواقع عقب مجيء «اليهود». هذا ما يجب إيضاحه للأهالي مع إفهامهم أنهم سيكسبون إخوة ممتازين، كما سيكسب السلطان رعايا أفاضل ومخلصين يعملون على إيجاد الرخاء في هذه المنطقة التي هي وطنهم التاريخي.

وإذا ما نظر أحدهم إلى الحالة على ضوء هذا، وهي الحقيقة، أصبح بلا شك صديقاً للصهيونية إذا كان صديقاً لتركيا.

أرجو يا صاحب السعادة أن يكون في هذه الإيضاحات القليلة الكفاية لكسب شيء من عطفكم لحركتنا.

تقولون للمسيو زادوك كاهن إنه يجدر باليهود أن يتّخذوا وجهة أخرى. أجل قد يحدث ذلك إذا ما لمسنا أن تركيا ترفض التسليم بالفوائد الضخمة التي تنالها من حركتنا. لقد أفصحنا جهاراً ومخلصين عن مقصدنا فقدمت إلى عظمة السلطان عروضنا العامة، وإني واثق أنه بفضل ذكائه الفائق سوف يوافق مبدئياً على الفكرة، على أن يبحث مستقبلاً تفاصيل إخراجها إلى حيّز التنفيذ. أما إذا رفض فسنواصل البحث، وصدّقني سوف نهتدي إلى مكان آخر وفقاً لما نريده.

وفي هذه الحالة سيضيع على تركيا بلا رجعة آخر سهم في متناول يدها لتنظيم ماليتها والنهوض باقتصادها.

إن من يصارحكم هذا القول هو صديق مخلص للأتراك. فاذكروا ذلك دوماً.

وتفضّلوا سعادتكم توكيد التعبير عن فائق احترامي.

الإمضاء

الدكتور: تيودور هرتسل

ونستطيع أن نقارن بين ما تضمّنه الخطاب من خداع وأوهام وبين حقيقة ما وصل إليه عرب فلسطين على يد اليهود. فقد كان اللاجئون أول طلائع هذا الخير الصهيوني العميم الذي أصاب عرب فلسطين. والكتاب بنفسه غني عن التعليق بعد الحوادث التي اجتاحتْ فلسطين منذ عهد الانتداب إلى قيام إسرائيل وحتى يومنا هذا.

ولما لمْ يصل هرتسل مع زعماء الفلسطينيين الموجودين في الآستانة إلى مبتغاه، أخذ يطرق مرة بعد أخرى الباب العالي في الآستانة كلما رأى وهناً أو ضعفاً في الدولة العثمانية. وازداد ضغط الصهيونيين على تركيا في سنة ١٩٠٢ وصدر الأمر بأنه لا مانع من أن يهاجر اليهود إلى الدولة العثمانية «بعض أفراد هنا وبعض أفراد هناك»، أي أن يهاجر اليهود إلى أطراف الدولة العثمانية ولا يستقرّوا في فلسطين.

ويشبه هذه الهجرة المبعثرة، ذلك العرض الذي تقدّم به الجانب العربي إلى العالم الدولي عام ١٩٤٦ معلناً استعداده لأن يساهم مع الأسرة الدولية بكاملها بنسبة عدد سكانه وأرضه في السماح بهجرة يهودية شرط ألا تتّجه إلى فلسطين.

وحينما وجد اليهود بأنه لا فائدة ترجى من وراء اتصالهم بالدولة العثمانية وعرب فلسطين، يمّموا وجههم شطر ألمانيا، وذلك لما لها من نفوذ على الدولة العثمانية في ذلك الحين، وخصوصاً أنه كانت توجد في ألمانيا جالية يهودية قوية منها العلماء ورجال الموسيقى والفنون والأدب.

وقد حاولت الصهيونية أن تغري ألمانيا بمساعدتها في المشروعات التي كانت تطمح ألمانيا في إقامتها في الدولة العثمانية ومنها مشروع الخط الحديد بين برلين وبغداد، وكان من أكبر المشروعات التي كانت ألمانيا تعمل لتحقيقها. ولم يلبث اليهود أن لوّحوا لألمانيا بشتى ألوان المساعدات إذا هي أعانتْهم على تحقيق حلمهم في فلسطين.

وقد استطاع وفد على رأسه الدكتور هرتسل أن يقابل الإمبراطور غليوم الثاني في القدس عندما كان يزور الأماكن المقدّسة، محاولاً أن يربط بين أهداف الصهيونية وقداسة تلك البلاد في نظر العالم المسيحي. إلا أن مستشاري الإمبراطور، وكانوا يعرفون رأي الدولة العثمانية بالنسبة إلى هذا الموضوع، أشاروا على الإمبراطور، بأن الموضوع حساس ودقيق، وقد يؤدي إلى جفوة بين ألمانيا وتركيا. ولذلك يحسن رفض البحث عنه. وعلى هذا اعتذر غليوم لهرتسل وصحبه بعبارات لبقة عن التدخّل في هذه المسألة. وهكذا فشلت المحاولة الصهيونية الثانية في إقناع ألمانيا بتأييد الحركة الصهيونية.

وعند ذلك رأى هرتسل أن يوجّه الجهد ناحية الغرب، أي فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة، وعمل على تركيز جهده في إنكلترا بصورة خاصة. وذهب هرتسل إليها وأثار قضية الصهيونية في الصحافة ومع الزعماء السياسيين ورجال الحكم. وكان الإنكليز، وهم على ما نعرف من التفكير العملي الواقعي، يدركون أن فلسطين في قبضة الدولة العثمانية، ولا تحسن المبادرة إلى تعليق آمال اليهود في فلسطين قبل ان يتجلّى الموقف. ولهذا رأوا أن يحتضنوا الصهيونية من غيرالتقيّد بفلسطين، فعرضوا على اليهود كثيراً من العروض، كان من جملتها أن يذهبوا إلى يوغندا أو العريش أو أستراليا أو الأرجنتين. وكان ما يشجع على هذه العروض أن عدداً كبيراً من اليهود رأى أن الوصول إلى فلسطين ليس بالأمر اليسير. وكان عدد من اليهود قد استطاع حتى ذلك الحين باسم الحج إلى الأماكن المقدّسة أو الرغبة في قضاء الأيام الأخيرة في الديار المقدّسة، أن يتسلّل إلى هذه البلاد وأخذ في إقامة المستشفيات والمدارس والمعاهد وما يلزم لها من أراضٍ وأوقاف. ولكن هؤلاء، كانوا يدركون رغماً عن كل هذا، أن البلاد لا تستوعب العدد الكبير ويجب أن يبحثوا عن إقليم آخر يستوعبهم ولا يفرضون على أهله.

ولهذا نشأت في المعسكر الصهيوني طائفة عرفت بالطائفة الإقليمية. أي الطائفة التي تبحث عن إقليم يصلح أن يسكن فيه اليهود من غير كبير عناء.

وفي ذلك الحين رصد رجل يدعى البارون هرش (Baron Hirsch) مبالغ طائلة لتهجير اليهود إلى الأرجنتين وأمريكا الجنوبية.

لكن إنكلترا لم تكن تريد أن يفلت زمام الصهيونية من يدها أو أن تذهب الهجرة اليهودية إلى أماكن قاصية في الدنيا، فركّز رجالها نشاطهم على تهيئة الهجرة إلى العريش، وجاءت إلى هذه المنطقة لجنة لبحث إمكانياتها الزراعية، غير أن اللجنة رأت جرّ مياه النيل إلى العريش تعترضه صعوبات فضلاً عن أنه يلحق ضرراً بالأراضي الزراعية في مصر.

وقد عرض الدكتور هرتسل فكرة استيطان اليهود في يوغندا على المؤتمر الصهيوني فقرّر قبول الفكرة وإيفاد لجنة للبحث. وقد ذهبت اللجنة فعلاً ووضعت تقريراً في هذا الشأن. غير أن العناصر الصهيونية التي كانت تهدف إلى استيطان فلسطين سيطرتْ على الموقف فصُرف النظر عن يوغندا.

وتشير هذه المحاولات بوضوح إلى عدم وجود القومية اليهودية وارتباطها بفلسطين، بحيث إنه عندما عرضت فكرة استيطان يوغندا قبلتْ وبحثتْ إمكانيات

الإستيطان فيها. كما لم يجدْ عدد كبير من اليهود أي حرج في الهجرة إلى بلاد أخرى كالأرجنتين.

من أجل هذا يمكن أن تعتبر الفترة منذ عقد المؤتمر الصهيوني سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩١٤ فترة بحث عن إقليم يستوطنه اليهود، هذا إلى جانب محاولات للتسلّل إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها وإنشاء شركات ومصارف وجمع رؤوس الأموال.

وبهذا يكون لدينا صورة كاملة عن الحركة الصهيونية: أولاً كفكرة، وثانياً كدعوة، وثالثاً كبرنامج سياسي. وهذه المرحلة التاريخية يبتدئ تاريخها بابتداء الحرب العالمية الأولى.

كانت المؤتمرات الصهيونية المختلفة تقرّر بين حين وآخر تأليف لجان تنفيذية يكون مقرّها برلين. وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى أغلق اليهود مكتبهم في برلين ونزلوا في كوبنهاغن وأعلنوا حيادهم. غير أن رجال اللجنة التنفيذية لم يلبثوا أن وزّعوا وسافروا إلى جهات مختلفة وتناثروا في ألمانيا إنكلترا وأمريكا. أي إنهم وزّعوا أنفسهم بين المعسكريْن المتحاربيْن والمعسكر المحايد وعلى رأسه أمريكا. وبهذا أراد كل فريق من جهته أن يوجّه الاتجاهات الفكرية والسياسية والدولية نحو الحركة الصهيونية.

وكانت تركيا في ذلك الوقت تواجه حركة عربية تهدف إلى إقامة دولة عربية واحدة تمتد في أرجاء العالم العربي، وقد تمثّلت هذه الحركة في الشباب العربي وزعمائه وفي الشعراء والكتاب. فانتهز ممثلو الصهيونية في الدولة العثمانية هذه الفرصة وصوّروا الحركة العربية لرجال الدولة بأنها حركة خطيرة تهدّد انقسام الدولة العثمانية وانهيارها، ولا بد لها من وجود قوة أخرى توازنها لإضعافها وسبيل إيجاد هذه القوة هو أن تأذن الدولة العثمانية للحركة الصهيونية بالاستقرار في فلسطين. ومن ناحية أخرى، تستطيع في هذه الحالة البيوت المالية اليهودية أن تعين الدولة العثمانية على ما تلاقيه من متاعب مالية واقتصادية. وأبدى اليهود في الوقت نفسه للحكومة التركية استعدادهم لتأليف فرقة يهودية بولونية للدفاع عن فلسطين.

وبهذا لم تقتصر المسألة على العون السياسي والأدبي والمالي وعلى مقاومة الحركة العربية، بل تجاوزت ذلك كله إلى الناحية العسكرية.

أما حديث ممثلي الصهيونية في ألمانيا فقد تناول الناحيتيْن الاقتصادية

والسياسية، فضلاً عن أن اليهودية العالمية يمكنها أن تعين ألمانيا في الحرب. ويدخل في هذا الأمر التجسّس، وأنها تستطيع أن تجعل من فلسطين جبل طارق تركي ألماني.

أما في إنكلترا فنحن نعلم أن وايزمان (Wiseman) أقام فيها أستاذاً في جامعة مانشستر واستطاع أن يجد له أصدقاء بين الصحافيين ورجال السياسة هناك. ومن ناحية أخرى، كان هناك زعيم آخر يدعى جابوتينسكي (Jabutinski)، وهو من غلاة الصهيونية، كان قد استقر في مصر حينما نشبت الحرب ودعا أن تعمل الصهيونية على أن تثير لعاب بريطانيا في فلسطين وعرض استعداده لتأليف فرقة تعين الحلفاء في المجهود الحربي.

على أن الشطر الأكبر من الجهد الصهيوني في بريطانيا تحمّله الدكتور وايزمان. وكانت القضية الصهيونية قد شغلتْ الكتاب والباحثين قرابة قرنيْن قبل هذا التاريخ كما رأينا من قبل. وعُني بها بعضهم من الناحية الدينية اعتقاداً بتحقيق النبوءات. وتناول البعض الآخر الأمر من الناحية الاستراتيجية واعتبار توطّن اليهود في فلسطين قاعدة أساسية لحماية قناة السويس والمواصلات الإمبراطورية البريطانية.

وعندما قامت الحرب سنة ١٩١٤ كانت فلسطين موضوع أحاديث المجالس السياسية والأندية المختلفة للأحزاب المتباينة.

من أجل هذا بدأ زعماء الحركة الصهيونية يتجمّعون ويتكتّلون ويدعون لعقد المؤتمرات ويقدّمون المقترحات المختلفة إلى وزارة الخارجية البريطانية طالبين أن تعترف بالحركة الصهيونية وبفلسطين وطناً قومياً لليهود تحت حماية دول الحلفاء. ونحن نعلم أنه عندما تنطلق رصاصة الحرب الأولى تنطلق معها المصالح والأطماع والشهوات بينما يؤكد المتحاربون أنه ليست لهم غاية الإ حماية الحضارة والحرية.

وقد تبيّن من المذكرات التي نشرت بعد الحرب العالمية الأولى أن النزاع كان حول سوريا. كانت فرنسا تفهم كلمة سوريا على حقيقة مدلولها على أنها من طوروس إلى رفح.

وقد رأت بريطانيا أن خير وسيلة لحلّ هذا النزاع هو أن تؤلف لجنة لبحثه. وقد ألّفت بالفعل لجنة بريطانية فدرست المسألة ووضعت تقريرها عنها وأوصت بألاّ يسلّم على الإطلاق بفلسطين لفرنسا. إذ لا يمكن بريطانيا أن ترى على جنبات قناة السويس دولة مثل فرنسا لما بينهما من تاريخ طويل من التنافس على مناطق كثيرة.

ولكن تستطيع فرنسا أن تحقّق طلبات هذه اللجنة، فرأت أن يعقد اجتماع ثنائي بين مندوبي بريطانيا وفرنسا لبحث الخلاف والنظر في مصير البلاد العربية التي قد تنسلخ عن الدولة العثمانية

فانتدبتْ فرنسا المسيو «بيكو» قنصلها في بيروت وانتدبتْ بريطانيا المستر «سايكس» مندوباً عنها.

وقد وصل هذان الممثلان إلى اتفاق عُرِف في ما بعد باتفاق «سايكس ـ بيكو» وذلك لاقتسام النفوذ في العالم العربي وتوزيع البلاد العربية. واعتبرتْ حدود فلسطين في المنطقة القائمة من بحيرة طبرية إلى غزة، وبهذا تستثني الجليل وصحراء النقب. ويقرّر مصير هذه المنطقة بالاتفاق ما بين دول الحلفاء بالاشتراك مع الشريف حسين (شريف مكة) باعتباره نائباً عن الجانب العربي. وأما القسم المؤلف من ميناءَيْ عكا وحيفا، فيكون تحت سلطة بريطانيا مباشرة على أن يكون ميناء حيفا ميناءً حراً.

وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سايكس، بعد أن أصبح خبيراً بالمسائل العربية، أن يجتمع بزعماء الصهيونية. واجتمع فعلاً بهم، وكان هذا الاجتماع يعتبر أول خطوة رسمية من جانب الحكومة البريطانية للبدء في تحقيق الحلم الصهيوني.

وقدّمت اقتراحات متعدّدة تهدف إلى جعل فلسطين وطناً لليهود. وكان السبب الذي دعا إنكلترا إلى ذلك هو علمها بمطامع فرنسا في سورية، وفلسطين جزء منها، فضلاً عن أن فرنسا كانت قد نصّبت نفسها حامية للأماكن المقدّسة حيثما وجدت.

وبغية مكافحة هذه الأطماع الفرنسية، احتضنتْ بريطانيا الحركة الصهيونية وأظهرتْ لليهود أنها تعطف عليهم وأنها راغبة في بذل كل جهد لتحقيق آمالهم. ولكنها أخذت في معارضتهم قي الوقت نفسه فأظهرت لهم أن هناك صعوبات تعترض خطتهم هذه وهي:

أولاً: لا ترى روسيا أن فلسطين تكفي كوطن لجميع اليهود، وبهذا فهي ترى أن الحركة الصهيونية يجب أن تقصر نشاطها على الجانب الروحي الثقافي.

ثانياً: لا ترى فرنسا إمكان جعل الوطن القومي في فلسطين لسبب وجود الأراضي المقدّسة في صميمها وترى أن تظل فلسطين جزءاً من سوريا.

ثالثاً: إن العرب لا يرضون عن الفكرة الصهيونية ويعارضون إقامة وطن يهودي في فلسطين.

وأرادت بريطانيا بالكشف عن هذه الصعاب أن يلقي اليهود أنفسهم في أحضان بريطانيا، كما أرادت بريطانيا أن تستعين باليهود بما لهم من صلات دولية حتى يسهل عليها بسط يدها على فلسطين.

وهكذا سار الفريقان معاً وكل منهما يضمر لصاحبه أمراً.

(٧)
تصريـــح بلفـــور

في الاجتماع الذي عقده مستر سايكس بزعماء الحركة الصهيونية، تطرّق البحث إلى موضوع حدود فلسطين فاقترح أن تكون سهول حوران الواقعة في سوريا ضمن فلسطين. وكانت اتفاقية «سايكس ـ بيكو» ترمي إلى أن تكون فلسطين من طبرية إلى البحر الميت غربي الأردن، وهي تستثني بذلك الجليل والنقب.

على أن الاستعمار البريطاني استطاع بواسطة «سايكس» أن يلقي الأضواء ـ خلال هذه الاجتماعات ـ على الجهود التي يجب أن ينصرف إليها زعماء الصهيونية. وبهذا كشف لهم الطريق التي يجب أن يسلكوها لتحقيق الوصول إلى أغراضهم بالنسبة إلى فلسطين.

وعلى إثر ذلك، سافر أحد زعماء الصهيونيين وهو «سوكولوف» إلى أوروبا ليجتمع بزعماء اليهود فيها ويبدأ مباحثاته مع الحكومة الفرنسية. وكان موقف فرنسا في الأصل فاتراً متردّداً وذلك لسببين:

الأول: إنها تريد أن تكون فلسطين واقعة تحت نفوذها، وهذا ما يحول دون مسايرة الصهيونية في مطامعها.

الثاني: إن فرنسا كانت تعتبر نفسها المسؤولة عن الأراضي المقدّسة وحماية الأقليات المسيحيّة. ولا تستطيع دولة تأخذ على عاتقها هذا الدور الديني أو السياسي، أن تضمر خيراً للحركة الصهيونية.

بيد أن النصر في هذه الفترة لم يكن مرجحاً إلى جانب الحلفاء بل كانت البوادر تدلّ على أنه في جانب ألمانيا وحلفائها. لذلك استطاع «سوكولوف» أن يستعين بزعماء

اليهود في فرنسا بهذا الوضع الدولي، وأن يحصل على بعض الموافقة والرضا على المشروع الصهيوني بالنسبة إلى فلسطين. وبهذا الأسلوب نفسه استعان بايطاليا ثم عاد إلى إنكلترا وبيده موافقة الحكومتيْن الفرنسية والإيطالية.

وبذل زعماء الصهيونية في أمريكا جهوداً جبّارة في تأييد حركتهم تفوق ما بذلوه في أوروبا، وذلك عن طريق النشر في الصحف والمجلات والدعوة في الأندية والاجتماعات والتحدث إلى رجال الحرب والسياسة. وتشاء المصادفة أن اللورد «بلفور» (Balfour) كان في زيارة لأمريكا في ذلك الوقت، وكانت له معرفة وصداقة بالدكتور وايزمان، وقد أُشرب كثيراً من المبادئ الصهيونية. ولم تكن آراء بلفور، وزير الخارجية البريطانية، بالنسبة إلى الصهيونية قائمة على هذه العلاقة فقط، وإنما كانت تنبثق عن مصالح الإمبراطورية البريطانية الاستراتيجية.

وقد رأى بلفور تلك القوة الهائلة التي تؤيد الصهيونية في أمريكا، فلما عاد منها في أيار/مايو سنة ١٩١٧، وكانت الحرب في تلك الفترة في أحرج أوقاتها بالنسبة إلى الحلفاء، أصدر تصريحات يعرب فيها عن آمال اليهود بالنسبة إلى فلسطين وذلك كسباً لليهودية العالمية في أوروبا وفي أرجاء الدولة العثمانية. وبعدها دعا إليه روتشلد ووايزمان في وزارة الخارجية البريطانية للبحث في أماني الصهيونية. وكانت هذه أول خطوة رسمية من جانب بريطانيا في السير نحو تحقيق أهداف الحركة الصهيونية.

ولقد أبدى بلفور في هذا الاجتماع استعداده لتأييد الصهيونية والعطف على آمالها وأماني اليهود وطلب إلى زعمائها أن يقدّموا إليه مشروعات خطية. فانصرف الزعماء ودعوا إلى مؤتمر كبير في لندن ضمّ عدداً كبيراً من رجالهم، وضعت خلاله عدة صيغ لتصريح تصدره الحكومة البريطانية بالعطف على أماني اليهود. وتجلّى في هذا الاجتماع اختلاف وجهات النظر بين زعماء الصهيونية وما يريدونه بالنسبة إلى فلسطين: فأراد بعضهم إصدار تصريح ينصبّ على إنشاء دولة يهودية في فلسطين بشكل حتمي، ففلسطين يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية وفرنسا فرنسية. وقد أصبحتْ هذه العبارة شائعة في مراجع القضية الصهيونية، وأساساً لكل ما أثير حول الوطن القومي اليهودي في ما بعد.

وظهر في الاجتماع مشروع آخر يدعو إلى الاعتراف بفلسطين كوطن قومي لليهود من غير إشارة إلى الدولة اليهودية على الإطلاق. وكانت هناك مشروعات أخرى ترمي إلى تحقيق الغرض الذي ترمي إليه الآمال اليهودية في فلسطين بأسماء وصيغ متعددة. واستقرّ الأمر في النهاية وقدّم روتشلد إلى وزارة الخارجية

البريطانية مشروعاً أقرب إلى الحل الوسط بالنسبة إلى الآراء المختلفة. إذ ينصّ على الاعتراف بفلسطين كوطن قومي لليهود، من دون أن يشير إلى إنشاء دولة يهودية فيها، وأضاف إلى هذا أن يكون للأقلية اليهودية في فلسطين الحق السياسي والقومي. وتضمّن المشروع حق اليهود في إنشاء شركات في فلسطين إلى جانب إباحة هجرتهم إليها.

حمل بلفور المشروع وطرحه أمام وزارة الحرب، وهي ليست الوزارة في مجموعها. وعند مناقشته انقسم الوزراء إلى عدة آراء، فبعضهم كان متحمساً لليهود إلى أبعد الحدود وكانت هذه الحماسة ترجع إلى أسباب استراتيجية ودينية وسياسية. وكان البعض لا يبدي أية حماسة أو موافقة أو قبول، واعترض البعض الآخر بأن الأمر لا يعدو أن يكون خرافة، فلا يمكن إنشاء دولة في فلسطين بعد انقطاع تاريخ اليهود عنها ثلاثة آلاف سنة. ولم يكن هناك معارض لصدور التصريح إلا وزير واحد هو الوزير اليهودي «مونتاغو» الذي كان يتولّى منصب وزير الهند. وكان وحده يكافح في هذا الاجتماع كفاحاً شديداً معتقداً أنه لا يمكن أن يمنح اليهود وطناً قومياً، فهو يرى أن من يمنح وطناً قومياً ينبغي أن تكون له قومية. وكان ينكر بعناد أن يكون لليهود قومية. وكان يتساءل بوصفه وزيراً للهند وينتمي إلى الديانة اليهودية: هل يُعتبر وزير بريطانيا ذا قومية أخرى؟ ثم أكّد بقوله «. . . إنني وزير بريطاني ولا قوميّة لي إلا القومية البريطانية».

غير أن هذه المعارضة لم تُجْدِ أبداً. ولقد وصلتْ وزارة الحرب بعد نقاش إلى صيغة نُصّ فيها على الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً لليهود. وأبرقتْ هذه الصيغة إلى أمريكا ووافق عليها الرئيس ولسون.

وقد أرضتْ هذه الصيغة بعض اليهود وأغضبت البعض الآخر، وبصفة خاصة غلاة الصهيونية في أمريكا لأنها تجاهلت الدولة اليهودية بأية إشارة لها من قريب أو بعيد.

وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة ١٩١٧ نشرت الحكومة البريطانية تصريحاً إزاء الأماني الصهيونية حاولت فيه أن توفّق بين الآراء الصهيونية المختلفة. وكان بصفة كتاب وجّهه مستر بلفور الذي كان وزيراً للخارجية إلى اللورد روتشلد. وفي ما يلي نص هذا الكتاب:

«يسرّني جدّاً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية. وقد عرض على الوزارة وأقرّتْه: إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين

وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يُفهم جلياً إنه، لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضرّ الحقوق المدنية والدينية التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى».

وفي ١٤ شباط/ فبراير سنة ١٩١٨ أيّدت الحكومة الفرنسية هذا التصريح تأييداً علنياً، ثم تلتْها الحكومة الإيطالية فأيّدتْه بتاريخ ٩ أيار/ مايو سنة ١٩١٨، هذا إلى جانب موافقة الرئيس ويلسون عليه قبل إذاعته.

وأهمّ ما نلاحظه في هذا التصريح أن الجانب العربي لم يُعملْ له أي حساب، إذ كان همّ الحكومة البريطانية منصرفاً إلى ترضية تلك الطوائف اليهودية بغير اعتبار لوجهة النظر العربية. وينصّ التصريح على هذه العبارة «بشرط أن يُفهم جليّاً أن هذا التصريح لا يمسّ الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى»، أي أن يكون إنشاء الوطن القومي في فلسطين غير ضارٍّ بالوضع السياسي لليهود في العالم. فالتصريح أراد أن يحتفظ لليهود بما بلغوه من حقوق في أوطانهم المتعدّدة. وهو من هذه الناحية يعتبر ترضية للفئة الأولى الكبيرة التي كانت تقول دائماً بأنه لا قومية يهودية وأن اليهودية دين وحضارة وثقافة فقط، وأنه يجب على اليهود أن يندمجوا في الأوساط التي يعيشون فيها.

ولهذا يصحّ القول إن تصريح بلفور قد استجاب للصهيونيين بالعمل لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، واستجاب كذلك لغير الصهيونيين من اليهود بأن حفظ لهم أوضاعهم السياسية التي اعترفت بها قومياتهم المختلفة. ولعلّ هذا يثبت أن الغرض من هذه الوثيقة كان الدعاية وكسب القلوب حتى يستطيع الحلفاء، في مجهودهم الحربي، أن يجذبوا إلى جانبهم جميع اليهود على اختلاف آرائهم، الصهيونيين منهم وغير الصهيونيين.

ويذكر التصريح أيضاً «ويفهم جيّداً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن».

وهذه إشارة إلى العرب الذين يعيشون في فلسطين. ونلاحظ منها أنّها لا تذكر العرب باسمهم الطبيعي. هذا مع العلم أنه لم تكن في فلسطين طوائف أخرى منذ خروج اليهود، بل كان فيها العرب، وهم جزء من الشعب السوري. ويتألّف هذا الشعب صاحب المدنية والحضارة من المسلمين والمسيحيين ومن أقلية يهودية تسلّلت إلى فلسطين في عهد محاكم التفتيش. ومع هذا فقد كان اليهود مندمجين في الشعب العربي يتكلّمون لغته العربية. ولم يكونوا يُميّزون عن المجتمع العربي إلا في

شعائرهم، بل كانوا يعيشون كما يعيش العرب وينظمون قصائدهم ويتغنّون بأناشيدهم ويشاركون في أعيادهم. وعلى ذلك فذكر عبارة الطوائف غير اليهودية هو أول تزوير نلاحظه في تصريح بلفور. ولكن هذا التزوير لا يقف عند حد اللّفظ، فقد جدّ المزوّرون في السعي لتحقيق أهدافهم ومصالحهم مستغلّين ما كان عليه الرأي العام العالمي من جهل بحقيقة الأمر، وبما كان عليه الوضع في فلسطين. أما في ما يتعلق بإنكلترا، فإنها تعلم هي وفرنسا أن العرب في فلسطين ليسوا طوائف بل هم الشعب الذي يملك هذه البلاد ويقطنها منذ أجيال طويلة جداً. وعلى الرغم من كل هذا، أرادت السياسة البريطانية التي اتبعت عند وضع بلفور أن تصف العرب في فلسطين بأنهم طوائف غير يهودية حتى تحقق أغراضها الاستعمارية والاستراتيجية.

ولا شك بأن إنكلترا بإصدارها هذا التصريح، لا يمكن أن تبرّر أدبياً إقدامها على التصرّف بوطن له أصحابه وله شعبه الذي عاش عليه آلاف السنين. ولكنها رغم ذلك تتجاهل الحقيقة في سبيل أطماعها الاستعمارية. وهي بهذا أرادت أن تضلّل الرأي العام العالمي وتزيده جهالة على جهالته بهذا الوصف الذي وصفتْ به الشعب العربي في فلسطين حتى تشعره أن هذه البلاد ليست مملوكة في الأصل للعرب. وهي بذلك تريد أن تزوّر في التاريخ حتى يظهر للناس أن هذه البلاد لا يوجد فيها شعب متجانس له أهدافه الوطنية وحياته السياسية. وهي بلاد لا صاحب لها ولا يسكنها إلا أشتات من الناس والطوائف لا حق لهم في وحدة أو حياة سياسية. وكانت الدعوة الصهيونية تقوم على أساس «إننا شعب لا وطن له ونريد وطناً ليس له شعب».

فلكي يحقق الاستعمار هذا القول يصرّح بأن سكان فلسطين ليسوا إلا طوائف من الناس غير يهودية. وبهذا يبرّرون عملهم الشنيع الذي تفّرد عن كل ما سبقه في الدنيا من أعمال سيئة بشعة. يريدون بذلك إحلال طائفة لا صلة حيّة لها بالبلاد بل كل ما لها هو صلة تاريخية دارسة، محلّ شعب عاش عليها في وطنه أجيالاً بعد أجيال. والذي دعا بريطانيا إلى ذكر عبارة الطوائف غير اليهودية هو أنه لا يمكن لشعبينْ أن يحتلاّ وطناً واحداً، بل لا بد لأحدهما أن يحلّ محلّ الآخر. وبذلك أراد هذا التصريح المزور الظالم أن يبرّر عمله من الناحية الأدبية أمام العالم فوصف العرب بأنهم طوائف غير يهودية.

وقد أراد واضعو هذا التصريح بالنص على الوطن القومي في فلسطين (National Home in Palestine) أن يخفّفوا من غلوّ المعارضة اليهودية التي كانت ترفض القومية الشاملة فاستُبعدت الإشارة إلى دولة يهودية. ولا يغيب عن بالنا أن هذا التلطيف الذي

ورد في تصريح بلفور، لو قورن بالصيغ التي وضعها بعض الساسة البريطانيين لوجد أنه أكثر رحمة بالعرب من أي تصريح اقترحه الزعماء الصهيونيون. وعلى كل حال، فإن هذه الرحمة ليس مبعثها النظر إلى مصلحة العرب. فلم تكن وجهة النظر العربية ممثّلة، ولم يكن للعرب أي رأي في الموضوع. ولكن هذه الرحمة، غير مقصودة، قد جاءت لإرضاء الطوائف اليهودية الأخرى التي كانت تعارض القومية اليهودية وتنكر وجودها.

ولولا هذا الاعتبار، لم يكن بعيداً عن السياسة البريطانية أن تنصّ في تصريح بلفور على «دولة يهودية» من غير قيد أو شرط.

(٨)
تصريـح بلفـور ـ عـرض وتحليــل (١)

صدر وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٧. وفي شهر أيار/ مايو ١٩٤٨ سنة ١٩١٨، أعلن إنشاء إسرائيل دولة مستقلة. وتبع ذلك أن توالت اعترافات الدول بها ثم دخلت الأمم المتحدة. وعلى هذا استطاعت السياسة البريطانية والحركة الصهيونية متحالفتيْن متآزرتيْن تحقيق قيام إسرائيل بعد أن انقضى على تصريح بلفور مايقرب من ثلاثين عاماً.

وهذا الوعد، كما رأيْنا، لايتجاوز بضعة أسطر، ولكنه في هذه الأسطر القليلة يحتوي من الغموض والإبهام ومن الالتواء في التعبير ما أشغل العالم الدولي ثلاثين عاماً ومازال يشغله حتى الآن.

واللغة الإنكليزية لغة فقيرة في مفرداتها ومرادفاتها، ولكنها غنية غنى كبيراً في التماس الصياغة البارعة التي تشمل في طيّاتها المعاني المختلفة المتناقضة في أقلّ الألفاظ وأسهل العبارات. وقد تداولت على الصيغة الإنكليزية التي وضع فيها تصريح بلفور أقلام متعددة لرجال السياسة والقانون وأصحاب الأطماع والشهوات. واشترك في ذلك زعماء الصهيونيين في إنكلترا. ووضعت صيغ أخرى كثيرة بواسطة الصهيونيين في أمريكا إلى جانب ما وضعه المسؤولون في بريطانيا، حتى استقرّ الوضع النهائي على الصيغة المعروفة التي صدرت في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٧.

وقد شغلت هذه الصيغة رجال الفكر في ما يعنيه الوطن القومي لليهود ومكانه في القانون الدولي وفي ما يترتب على بريطانيا من التزامات لتسهيل إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، والمحافظة على حقوق العرب في فلسطين وعلى حقوق اليهود في العالم.

هذه الأهداف الثلاثة المتنافرة تنافراً بيّناً صاغ لها الصائغ البريطاني سبيكة أنزلها

فيها منزلاً متجاوراً، في حين أنها تحيا حياة متناقضة متباعدة. وبسبب هذا التناقض في هذا التصريح نشبتْ في فلسطين اضطرابات وثورات وفتن وقلاقل انتقل بعضها إلى البلاد العربية الأخرى في أوقات مختلفة: ومن أجله أيضاً ألّفت لجان متعددة، قاربت أن تكون عشرين لجنة في خلال عشرين سنة، أوفدتْها الحكومة البريطانية إلى فلسطين ومعها عدد من الخبراء في الشؤون القانونية الدولية والشؤون السياسية والاقتصادية. وكانت كل هذه اللجان تحوم دائماً حول تفسير عبارات هذا التصريح ومدى انطباقها على التزامات الحكومة البريطانية. ومضتْ هذه اللجان في تقاريرها الضخمة تحاول أن تعلّل وتفسّر هذا التنافس الثلاثي.

ولم يقتصر بحث هذا التناقض على اللجان التي أوفدتها الحكومة البريطانية، بل تعدّاه إلى عصبة الأمم حيث أخذت لجنة الانتدابات الدائمة التي كانت مسؤولة عن فلسطين في بحثه. وتقدّم مندوبو الدول المختلفة في لجنة الانتدابات بكل ما عندهم من قدرة وما لديهم من معرفة بالفقه الدولي والأحداث السياسية والسوابق التاريخية ليعرفوا ما هو المعنى الحقيقي لتصريح بلفور والالتزامات التي يقوم عليها.

ولكن هل كانت هذه الكلمات القليلة التي تضمّنها تصريح بلفور بحاجة إلى كل هذا الدرس والبحث والجدل والنقاش؟ فليس تصريح بلفور يحتاج إلى هذا الجهد الطويل الذي امتدّ ثلاثين عاماً، بل إن الأمر بسيط للغاية والعبارات القائمة عبارات واضحة بمعالمها بارزة بمفهومها. غير أن كل هذا الذي التمسه الساسة والفقهاء في ما بحثوا كان يهدف إلى الغاية الأولى التي صدر من أجلها التصريح وهي إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين أو، بعبارة أدقّ، إنشاء الدولة اليهودية، ثم ربط ماعدا ذلك من الحقوق في عجلة هذه الغاية الرئيسية.

على أنهم كانوا إلى جانب ذلك يريدون أن يقدّموا للعالم الدولي تصريحاً في ظاهرة المنطق والعقل. ويريدون بالتفسير وانتهاج أساليب البحث العلمي أن يقنعوا أنفسهم أولاً أن الذي فعلوه خير وعدل وليس فيه شيء من الحيف، ومن ثم أن يقنعوا العالم أنه ليس في هذه الصيغة أشياء متناقضة، وإنما هي معانٍ منسجمة يكمل بعضها بعضاً.

لنرجعْ قليلاً إلى وعد بلفور لنرى كيف فسّره أصحابه وواضعوه، وما هي البواعث الحقيقية التي دفعتْهم لإخراجه على هذه الصورة.

في سنة ١٩٣٧ وفدتْ على فلسطين لجنة للتحقيق بالحوادث التي وقعت في ذلك الحين وللبحث في القضية الفلسطينية بصورة عامة. ولقد استطاعت هذه اللجنة أن تستمع إلى شهادة المستر لويد جورج ـ وهو أحد واضعي السياسة الممالئة للصهيونية التي تمثّلت في وعد بلفور ومن أبرز أعضاء وزارة الحرب سنة ١٩١٧.

واستمعت اللجنة إليه عن الظروف التي حملت الحكومة البريطانية على إصدار هذا الوعد. ثم دوّنت في تقريرها العبارات التالية:

«صرح لنا مستر لويد جورج أن القضية الصهيونية لاقتْ تأييداً كبيراً في بريطانيا وأمريكا قبل عام ١٩١٧. ولكن تصريح بلفور لم يصدرْ إلا في عام ١٩١٧ وذلك «لأسباب دعائية»، وأعطانا صورة عن الحالة العسكرية الخطرة التي وصلتْ إليها الدول الحليفة في ذلك التاريخ... سحق الجيش الروماني... تفكّك الجيش الروسي... عجز الجيش الفرنسي عن القيام بحركة هجومية واسعة... إندحار الإيطاليين في معركة كابورتو... إغراق الغواصات الألمانية لألوف الأطنان من السفن البريطانية. ولم تكن الولايات المتحدة قد أرسلتْ حتى ذلك اليوم فرقة واحدة إلى جبهات الحرب، في هذه الأحوال الحرجة رأت الحكومة أن موقف اليهود قادر على ترجيح إحدى كفتيْ الميزان، وأن التحالف معهم يكسب الحلفاء مساعدة يهود أمريكا، فيتعسّر على ألمانيا عندئذ أن تخفّف من نشاطها الحربي على الجبهة الشرقية وتحسّن حالتها الاقتصادية. وقد وعدْنا زعماء اليهود وعداً قاطعاً بأن يسعوا جهدهم لإكساب الحلفاء عطف يهود العالم بأسره، ومساعدتهم الفعالة، فتعهد لهم الحلفاء بتسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فوَفوا بوعدهم»[1].

يتّضح إذاً من هذه العبارات أن القضية الصهيونية لاقت تأييداً كبيراً قبل سنة ١٩١٧ وإذا كان هناك شيء من الحق تقوم عليه هذه القضية فإنه كان ينبغي أن يصدر هذا التصريح قبل ذلك بزمن. بيد أن هذا العطف لم يستطع أن يعرب عن نفسه إلا في سنة ١٩١٧، وذلك لأسباب خاصة بالدعاية (Propaganda Purposes) على حد تعبير المستر لويد جورج.

وهكذا نستطيع أن نرى مبلغ القوة الأدبية أو القوة القانونية والسياسية لتصريح ينتهي إلى اقتطاع وطن وتقرير مصير رقعة من رقع هذه الأرض في نهاية الحرب استناداً إلى أمور تمليها ضرورات الدعاية.

على أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى حرص الصهيونية وحذرها خلال هذه الفترة؛ إذ أتى المستر لويد جورج في شهادته على ذكر الموقف أثناء الحرب وكيف أن الحلفاء كانوا في حالة اندحار أو مايشبه الهزيمة وأنهم رأوا ان يكسبوا عطف اليهود بهذا التصريح.

بينما تثبت لنا الوثائق التاريخية أن اليهود كانوا في ذلك الحين يباحثون الجانب

(١) ورد في: تقرير لجنة التحقيق الملكية سنة ١٩٣٧.

الآخر حتى لايربطوا القضية الصهيونية بمصير واحد من الفريقيين المتحاربين. وهذا ما أشرنا اليه في المحاضرات السابقة.

تنبئنا دراسة التفاسير المتعدّدة لوعد بلفور أن التناقض لم يكن قاصراً على الوعد نفسه، بل إن تفاسير الذين أصدروه كانت في فترات مختلفة يناقض بعضها بعضاً:

ففي إحدى الجلسات السرية التي عقدها (مجلس الحرب الوزاري) البريطاني في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩١٧ شرح اللورد بلفور لزملائه أن عبارة «الوطن القومي» تعني شكلاً ما من حماية بريطانيا أو أمريكا يعطى في ظلها لليهود كل ما من شأنه أن يسهّل لهم تأسيس مركز صحيح للثقافة القومية وموطن للحياة القومية».

وقال لويد جورج «. . . إن الفكرة التي استوحيناها والتفسير الذي اتفقنا عليه هو أن لا تقضي معاهدات الصلح بخلق دولة يهودية في الحال في فلسطين، من دون أن يؤخذ رأي أغلبية سكّان هذه البلاد، غير أنّا رأينا أن يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية في المستقبل إن عرف اليهود أن يستفيدوا من التسهيلات التي أعطيناهم إياها وحازوا على أغلبية عددية في فلسطين عندما يحين الوقت لمنح فلسطين أنظمة سياسة تمثيلية».

وذكر اللورد كيرزون «. . . أن الوطن القومي «مفاده كيان سياسي يؤلفه اليهود ويدير شؤونه اليهود، ويحكم وفقاً لمصالح اليهود». وهو يرى أن لهذا الكيان السياسي حق استملاك البلاد أو على الأقل حق استملاك أكثرية الأراضي في البلاد، ولكنه يقرّ بأن «إنشاء مثل هذا الكيان السياسي متعذّر في فلسطين لأن هذا البلد ليس خلواً من السكان».

وقال الجنرال سمطس «. . . ستشهدون قريباً سيلاً متدفقاً من المهاجرين اليهود يغادرون البلدان التي يضطهدون فيها ويعاملون بقسوة وظلم من قبل السكان المسيحيين فيؤمون فلسطين، وستشهدون في الأجيال المقبلة دولة يهودية تنشأ من جديد في فلسطين».

وهكذا نرى أن المستر لويد جورج قد وافق على تصريح بلفور وهو يعلم أن هناك في البلاد أغلبية للسكان لم يؤخذ رأيها فيه. وقد رأى أنه لا مانع من أن يرجع إليها عند إنشاء الدولة اليهودية. وكان الأجدر أن يقرّر أنه يجب أن يستشار أصحاب البلاد في هل يصدر هذا التصريح أم لا.

ثم إن المستر لويد جورج كان يتوقّع أن تستطيع الهجرة اليهودية المتدفّقة مع الزمن أن تضاعف عدد اليهود حتى تجعلهم أكثرية في فلسطين، وبهذا يكون الحكم

للأكثرية، ومن ثم تصبح الدولة يهودية. وبمعنى آخر، يجب أن تعطّل الحياة السياسية في فلسطين وألا يقرّر مصيرها وأن تظلّ في حالة جمود سياسي، فيحرم أهلها من ممارسة أي حق في انتظار الهجرة الدافقة التي ستمكن اليهود من أن يصبحوا أكثرية. عند ذلك يبدأ تقرير مصير البلاد ويُمنح المواطنون حرية الاختيار. وبمعنى آخر يُحرَم العرب من الحرية إلى أن يصبح اليهود أكثرية، حينئذ يقوم البرلمان وتنشأ الدولة وتؤلف الحكومة.

ونحن نعلم أن الهجرة استمرت من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٤٧ وكان من نتيجتها أن اليهود الذين كانوا يؤلفون سنة ١٩١٩ ٦ بالمئة من السكان بلغوا في سنة ١٩٤٧ حوالى ٣٠ بالمئة أي ما يعادل الثلث. وكان خبراء الإحصاء والاقتصاد يقدّرون أنه لن يستطيع اليهود أن يصبحوا أكثرية في فلسطين لأن الزيادة الطبيعية للشعب العربي في فلسطين ستظلّ دائماً أرجح من الهجرة اليهودية. غير أنهم يمكن أن يصلوا في وقت من الأوقات إلى عدد مقارب لعدد السكان الأصليين، لكنهم لن يستطيعوا أن يصبحوا أكثرية إلا بعد زمن طويل وطويل جداً.

وعلى هذا، فإن ما كان يبغيه لويد جورج هو أن يجعل استعباد شعب فلسطين أمراً لا نهاية له وأن يحجب عنهم الحرية بحجة أنه لا ينبغي أن يمارسوا حياتهم السياسية قبل أن يصبح اليهود أكثرية.

على أننا إذا انتقلنا إلى أقوال اللورد كيرزون في مجلس الحرب، نراه يشير إلى أن الوطن القومي قد ينتهي إلى إقامة دولة يهودية. لكنه لاينكر الحقيقة الراهنة وهي أنه لايمكن تحقيق الوطن القومي أو الدولة اليهودية لأن لهذه البلاد أصحابها. ولذلك فإن الحل هو إخراج أهل البلاد الأصليين وإجلاؤهم حتى يمكن أن يصل التصريح إلى ما يهدف إليه.

عندما صدر وعد بلفور بدأت أسراب الطائرات البريطانية تحمل أطناناً من نصوصه وتلقيها من الجو في كل رقعة من أوروبا. وهذا يؤيد ما ذكره لويد جورج أمام لجنة التحقيق من أن الغرض من إصدار التصريح كان إذكاء لنشاط الدعاية أثناء الحرب.

غير أن بريطانيا وقد بذلت جهداً عظيماً في نشر هذا التصريح في أوروبا فإنها أنفقت مزيداً من الجهد لإخفائه عن البلاد العربية.

ونحن نعلم أنه من خلال الحرب العالمية الأولى كانت ثمة مفاوضات بين بريطانيا والعرب من أجل تحرير البلاد العربية. وكانت طائرات الجيش البريطاني تلقي المنشورات على البلاد العربية تطالبها بالثورة على حكومة الخلافة الإسلامية تحقيقاً

لحريّتها، ولم يكن في هذه المنشورات أية اشارة أو ذكر لتصريح بلفور[٢].

وقد كان هذا المنشور تأييداً للمنشورات التي ألقتْها الطائرات البريطانية في أوائل سنة ١٩١٧ موجّهة إلى «الضباط والجنود في الجيش التركي في فلسطين» ومذيّلة بعبارة «الجيش الإنكليزي في فلسطين».

فالحكومة البريطانية لم تأخذ رأي العرب في شأن يتعلّق بالعرب واكتفت أن تحلّ الخلافات اليهودية في ما بينها بشأن تأسيس الوطن القومي اليهودي فحسب. بل تعمّدت كتمانه عن الجانب العربي على الرغم من أنه صاحب الشأن الأول.

وإذا عدنا إلى تفاسير وزارة الحرب التي صدر عنها تصريح بلفور ورأينا كيف أن أعضاءها أشاروا إلى العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق هذا التصريح، وهي سكان البلاد الأصليون، أدركنا على الفور أن وعد بلفور لم يصدرْ عن جهل، بل إن واضعيه كانوا يعلمون بكل نتائجه وظروفه والوقائع التي ينطوي عليها.

غير أنه بدأت أخبار تصريح بلفور تتسرّب إلى العالم العربي. وكانت الحركة العربية آنئذ ممثّلة في شخص الشريف حسين، فأخذ يستوضح الجانب البريطاني الحقيقة عن هذا التصريح مما اضطر الحكومة البريطانية أن تبعث إليه في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩١٨ إيضاحاً جاء فيه: «بالنسبة إلى فلسطين نحن مصمّمون ألا يخضع شعب لشعب آخر ولكن بالنظر إلى:

أ ـ أنه توجد في فلسطين مقامات وأوقاف وأضرحة وأماكن مقدّسة للمسلمين وحدهم أو لليهود وحدهم أو للمسيحيين وحدهم، ونظراً إلى اهتمام جماهير عديدة

---

(٢) نصّ أحد المنشورات التي ألقتْها الطائرات البريطانية في غضون الحرب العالمية الأولى مذيّلاً بتوقيع الملك حسين:

«إلى جميع العرب وسواهم من الضباط والرجال الموجودين في الجيش العثماني.

«سمعنا بمزيد الأسف أنكم تحاربوننا، نحن الذين نجاهد في سبيل المحافظة على أحكام الدين الإسلامي الشريف من التغيير والتحريف ولتحرير العرب قاطبة من حكم الأتراك.

«نحن نعتقد أن الحقيقة الخالصة لم تصلْ إليكم. لذلك أرسلنا إليكم هذا الإشعار ممهوراً بمهرنا لنؤكد لكم أننا نحارب لأجل غايتيْن شريفتيْن. وهما حفظ الدين وحرية العرب عامة. «ولقد أرسلْنا الأوامر المشدّدة إلى عموم رؤساء القبائل بأنه اذا أسرَتْ جيوشنا أيّ واحد منكم أن يعاملوكم بالحسنى ويرسلوكم إلى أولادي حيث يرحّبون بكم ويحسنون وفادتكم.

«لقد كانت المملكة العربية مستعبدة تحت سلطة الأتراك مدة طويلة فقتلوا من قتلوا من إخوانكم وصلبوا من صلبوا من رجالكم. ونفوا نساءكم وعيالكم بعد تحريف دينكم. فكيف تطيقون الصبر بعد ذلك وتتحمّلون عناء الاستمرار معهم وترضون بمعاونتهم؟

«لمّوا للانضمام الينا. نحن الذين نجاهد لأجل الدين وحرية العرب حتى تصبح المملكة العربية كما كانت في عهد أسلافكم إن شاء الله تعالى. والله الهادي إلى سواء السبيل».

خارج فلسطين والبلاد العربية بهذه الأماكن، فيجب أن يُقام نظام خاص يقرّه العالم بخصوص هذه الأماكن.

ب ـ أنه بالنسبة إلى مسجد عمر (المسجد الأقصى) يعتبر أمره من شأن المسلمين وحدهم ولن يوضع، مباشرة أو غير مباشرة، في أيدي سلطة غير مسلمة.

ح ـ أنه بالنظر لأن الرأي اليهودي في العالم يحبذ عودة اليهود إلى فلسطين، وبالنظر لأن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف نحو تحقيق هذا المطمح، فإن حكومة صاحب الجلالة مصمّمة على أنه، في حدود عدم تعارض هذا مع حرية السكان الموجودين فعلاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية لن يقوم عائق في تحقيق هذا الهدف الأسمى.

وواضح من هذا التصريح أن المسألة لا تعدو وجود أماكن مقدسة تخصّ المسلمين والمسيحيين واليهود، سواء أكانوا في فلسطين أو في البلاد العربية أو في سائر أنحاء العالم. فإذا كانت هذه الأماكن حجة تبرّر إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين فهي تبرّر أيضاً إنشاء وطن قومي مسيحي. اذ لا معنى لأن يخصّ اليهود بإنشاء وطن قومي في فلسطين لوجود مقدّسات لهم فيها. بل ينبغي أن تكون فلسطين، للسبب ذاته، وطناً قومياً للجميع من المسلمين والمسيحيين واليهود. ولا ينبغي ان تُتّخذ الأماكن المقدّسة ذريعة لإقامة وطن قومي لأناس من دون آخرين. وإذا كان لابد من صيانتها والمحافظة على إقامة الشعائر والطقوس فيها، ينبغي حينئذ أن يوضع لها نظام يكفل لها ما يبغيه المتديّنون والمتعبّدون من التمسّك بقداستها. وبديهي أن هذا النظام لا يمكنه أن يتعدّى حقوق شعب بأسره.

بيد أننا نلاحظ أيضاً في إيضاح الحكومة البريطانية أنه انصرف إلى تأكيد حق المسلمين في المسجد الأقصى ذلك لأنه من المعروف عن أهداف الصهيونية أنها ترمي إلى إعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى لأن اليهود يعتبرون أن هذا المسجد قائم على أنقاض هيكلهم القديم، فلا بد إذاً من الاستيلاء على هذا التراث الإسلامي الرفيع وإقامة الهيكل مكانه. ولهذا سارعت السياسة البريطانية إلى بث الطمأنينة في نفوس العرب والتأكيد بأن مسجدهم لن يقع في حوزة سلطة غير إسلامية.

وإذا أمعنّا النظر في العبارة النهائية لهذا الإيضاح نرى أن الحكومة البريطانية تشير إلى التزامها بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين بشرط ألا يتعارض هذا مع الحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية بالنسبة إلى أهل فلسطين. بمعنى أنه يمكن أن يقام الوطن القومي اليهودي من غير أن تمسّ حقوق شعب فلسطين السياسية. وسنرى في المستقبل إلى أيّ حدّ وفَتْ الحكومة البريطانية بتعهداتها هذه، وإلى أي

حدّ نشأ هذا الوطن القومي من غير تعارض مع حقوق أهل البلاد!!

إلا أن عبارة «الوطن القومي» ظلّت هدفاً للتفاسير المتناقضة التي تزيد من غموضها ومن القدرة على التضليل بها. ولقد بُحث الأمر في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس سنة ١٩١٩ في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وأخذ زعماء الصهيونية يبذلون أقصى جهودهم حتى يصبح تصريح بلفور وثيقة دولية يترتّب عليها التزام دولي. وأخذ أعضاء هذا المؤتمر العالمي يتساءلون عن معنى عبارة «الوطن القومي اليهودي» أي (The Jewish National Home) ذلك أن كلمة (Home) باللغة الإنكليزية تعني كل شيء «المنزل والمسكن والبلد والعالم». إنها كلمة أدبية تتّسع وتضيق ولا يمكن أن تؤدّي إلى معنى سياسي محدد.

ولقد تساءل وزير الخارجية الأمريكية أمام الدكتور حاييم وايزمان عن معنى هذه العبارة، فأجابه وايزمان أنه يعني بالوطن القومي اليهودي في فلسطين، أن تصبح فلسطين يهودية كما أن أمريكا أمريكية.

ولم تلبث كل هذه التفاسير أن بلغتْ أسماع عرب فلسطين وانتقلتْ إلى العرب في جميع أقطارهم، مما سبّب قلاقل وفتناً في داخل فلسطين في سنتيْ ١٩٢٠ و١٩٢١، إذْ شعر العرب أن وطنهم مهدّد بغزوة أجنبية تعزّزها السلطة البريطانية بكل ما لها من قدرة، فكان عليهم ألا يسلّموا ببلادهم، فتذهب هباء. ومن أجل هذا لجأوا إلى السلاح وجابهوا السلطة البريطانية واليهود معاً. وانتهى الأمر أن أبدت الحكومة البريطانية رغبتَها في أن تسمع رأي السكان ولكن بعد أن أصدرت تصريح بلفور وخلقت أمراً واقعاً.

وتألّف وفد عربي يمثل أهل فلسطين وسافر إلى لندن وأخذ يفاوض الحكومة البريطانية ويقدّم الحجج التي تدلّ على حق العرب في أوطانهم وبلادهم. وكان الإنكليز يفاوضون في الوقت ذاته الجمعية الصهيونية ويبحثون في مطالب اليهود.

وهكذا ارتدت بريطانيا مسرح القضاء وأخذت تصوّر القضية بأنها نزاع بين العرب واليهود، وأن الفريقين يلجآن إليها لتفسير الحقوق والحدود القومية.

وعند نهاية المباحثات، أصدر المستر ونستون تشرشل وكان آنئذٍ وزيراً للمستعمرات، بياناً بسياسة الحكومة البريطانية إزاء فلسطين. وعرف هذا البيان بالكتاب الأبيض.

وفي ما يلي نص بعض فقرات مهمة من ذلك الكتاب الذي صدر في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٢٢

بيان الخطة السياسية في فلسطين

«نظر وزير المستعمرات مجدّداً في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برغبة صادقة بغية الوصول إلى حل للمسائل المعلقة التي أفسحت مجالاً للغموض والقلق الذي استحوذ على بعض طبقات من السكان.ولقد وضع البيان التالي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين، وهو يتضمّن خلاصة الأجزاء المهمة من المخابرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الاسلامة المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في إنكلترا، وغير ذلك من الاستنتاجات الأخرى التي تم الوصول إليها منذ ذلك الحين.

«ان التوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يُعزى معظمه إلى مخاوف أخذتْ تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود. أما مخاوف العرب فبعضها مبني على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي أعطي بالنيابة عن حكومة جلالته في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر والذي يحبّذ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وذلك أنه نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمّتها واستعملت عبارات قيل فيها «إن فلسطين ستصبح يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية»، فحكومة جلالته تعتبر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن بأنها لا ترمي إلى مثل هذه الغاية وبأنها لم تفكّر قطّ بإخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يتخوّف الوفد العربي. وهي تلفت النظر إلى أن عبارات التصريح المنوّه عنه لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطناً قومياً لليهود. بل إنها تعني أن وطناً كهذا يؤسّس في فلسطين. وما يُلاحظ بسرور في ما يتعلّق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٢١، وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية، اتخذ قراراً أعرب فيه رسمياً عن المقاصد الصهيونية جاء فيه «إن الشعب اليهودي عقد النيّة على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين وأن يسعيا معاً لجعل هذا الوطن المشترك زاهراً بحيث يضمن تجديده الرقي القومي لكلّ من الشعبين بسلام».

«ولقد أعاد اليهود في الجيليْن أو الأجيال الثلاثة الأخيرة إنشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفاً، ربعهم تقريباً مزارعون أو يعمل في الأرض. ولهذه الطائفة إدارات سياسية، بخاصة منها مجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة تشرف على مدارسها ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لإدارة شؤونها الدينية. وتُدار أعمال هذه الطائفة باللّغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها، وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميّزها عن سواها، وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة من سكان المستعمرات والمدن

وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميّزات «قومية» ومتى سأل سائل ماهو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً، وإنما زيادة في الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمّته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية. ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدّمها الحرّ وتفسح للشعب اليهودي مجالاً وافياً كي يظهر فيها مقدرته، كان من الضروري أن يعلم بأن وجوده في فلسطين هو حقّ وليس منّة من أحد، ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة.

«هذا هو التفسير الذي تفسّر فيه حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح إن فُهِم على هذا الوجه، لايتضمّن صراحة أو ضمناً شيئاً من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو يسبّب استياء اليهود.

«ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة. ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حدّ يزيد في أيّ ظروف كانت، على مقدرة البلاد الاقتصادية على قبول مهاجرين جدد. ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموماً وعدم حرمانهم أية فئة من السكان الحاليين من أشغالها. ولقد جرت المهاجرة حتى الآن وفقاً لهذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٢٥ ألف مهاجر».

وهكذا نرى كيف يفسّر تشرشل الوطن القومي اليهودي، فهو يطمئن العرب بأن ما يقال عن أن اليهود سيحلّون محلهم وأن نفوذهم وحضارتهم وأغلبيتهم ستتلاشى كلّها تحت وطأة الهجرة التي ستتدفّق بهؤلاء اليهود، مفسّراً بأنها ستأتي بالخير والرقي والتقدّم للعرب واليهود على السواء. ويضيف بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن ترضى بطغيان النفوذ اليهودي على العرب، بل هي لا ترضى بقيام دولة يهودية في فلسطين. وكل ما في الأمر أن هناك بضعة آلاف من اليهود لهم لغتهم الخاصة وحضارتهم ومدارسهم ومعاهدهم وهم يبغون أن تتاح لهم حياتهم الخاصة وأن يعيشوا بسلام.

ولقد ظلّت بريطانيا طوال فترة الانتداب تدّعي أنها اتّخذت هذا التفسير أساساً لسياستها، بينما أخذت تنفّذ عملياً تدمير فلسطين وتحطيم حياة شعبها العربي، ومن ثمّ تقدّمها للصهيونية لتنشئ فيها دولة يهودية لا وطناً قومياً فحسب.

(٩)
تصريـح بلفـور ـ عـرض وتحليـل (٢)

حللنا في المحاضرة السابقة بعض النواحي المتعلقة بوعد بلفور. ولما كان هذا الوعد يعتبر القاعدة التي قامت عليها السياسة البريطانية كلها والمشكلة التي شغلت العالم العربي والعالم الدولي والأمم المتحدة على السواء، يحسن بنا أن نعاود دراسة بعض جوانبه وخصوصاً إذا علمنا أنه لم تعرض على الرأي العام العالمي حتى اليوم قضية غنية بالبحث والجدل والمناقشة أكثر من قضية فلسطين.

وأول ما يلفت النظر أن صيغة تصريح بلفور تشير إلى أن الحكومة البريطانية تبدي عطفاً لتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ونحن نعرف منذ فجر التاريخ أنه عندما تضع الحرب أوزارها تضم الدولة الغالبة البلاد المغلوبة إليها ويصبح سكّان تلك البلاد رعاياها، ذلك أن الضم كان من الأساليب الدولية التي عرفها تاريخ الحروب. وبطبيعة الحال كان الاستيلاء في أغلب الأحيان ينتهي إلى الفشل، فالبلاد المقهورة مهما انقضى الزمن عليها لابد أن تبلغ استقلالها وسيادتها، ويصبح القول بأن هذا الضم وإن كان أسلوبا دولياً معروفاً إلا أنه تدبير مؤقت يبقى قائماً ما قامت القوة فقط. أما إذا ما تقلّصت تلك القوة فيستطيع الشعب الرازح تحت كابوسها حينئذ أن ينتفض وأن يحقّق استقلاله.

ونعرف أيضاً أن البلاد التي أحرزتْ حرّيتها سواءً في هذا القرن أو في أعقاب القرن الماضي كان قد سبق لها أن وقعت تحت الاستعمار نتيجة الحروب أو الأطماع الدولية، ثم انتهى فيها الحكم الأجنبي بتحرّرها منه. والأدلّة على ذلك كثيرة في شعوب آسيا وأفريقيا على السواء، حيث زال العدوان الاستعماري وانتهى عهد السيطرة الأجنبية فيها إلى مصير واحد هو استرداد تلك الشعوب حريتها.

إنما الذي لا يعرفه تاريخ الحروب إطلاقاً، سواءً كتدبير مؤقت أو دائم، أن يكون في قدرة الدولة المنتصرة تغيير المصير التاريخي لشعب ما، من غير أن يكون لهذا التغيير أي مبرر.

فقد استطاعت الإمبراطورية الرومانية أن تلفّ تحت أجنحتها أقاليم كثيرة متنوّعة الأديان والعقائد والأجناس مختلفة اللغات ومن كل أطراف الدنيا، انضوت كلها تحت رداء واحد هو رداء الإمبراطورية، ثم تفتّتت هذه الامبراطورية وانبثقت عنها شعوب ودول أخذ كل واحد منها يمارس سيادته الطبيعية بنفسه.

إنما ما لم تفعله أية امبراطورية في الدنيا هو أن تحاول إحداث تغيير أساسي في كيان القطر المغلوب كما فعلت بريطانيا في قطر كفلسطين.

ثم إن القوانين الدولية، وخصوصاً ما ينصّ منها على قواعد الحروب ونتائجها ومصائر الأمم المقهورة والأقطار المغلوبة على أمرها، كلها وضعت أنظمة في ما يباح للدولة الغالبة وما لا يباح، وما هي واجبات الدولة المحتلة وما هي حقوق وواجبات القطر المحتل وليس في ذلك ما يبيح للدولة الغالبة حق تقرير المصير للقطر المغلوب.

ومن أجل هذا يصحّ القول إن وعد بلفور فوق مخالفته القانون الدولي وفوق مخالفته المألوف مما تواضعه الناس في الحروب، إنما هو أيضاً مخالفة واضحة لنظريات العدالة الطبيعية والحق الطبيعي.

فإن بريطانيا في إصدارها لتصريح بلفور إنما هي تعد بقطر لم يصلْ إلى حوزتها بعد. ولهذا القطر أهله وشعبه ومن حقّه أن تكون له الكلمة الأولى في شؤون حياته وفي مستقبله وفي تقرير مصيره.

ونحن نتكلّم الآن عن تقرير المصير، وتقرير المصير مبدأ دولي حديث العهد وليس من المبادئ الدولية العريقة. وإذا رجعنا إلى مبادئ القانون الدستوري وإلى مبادئ القانون الدولي فإننا لا نرى حق تقرير المصير بين تلك المبادئ. هذا رغم كونه بطبيعة الحال موجوداً منذ أن قامت البشرية وبدأت تتطلّع إلى حقها ـ أي منذ بدأ الفرد ثم الأسرة ثم المدينة ثم الدولة تتطلّع كل منها إلى حقّها. إلا أن هذا المبدأ لم يتّخذ الشكل والاسم الذي يلبسه الآن في القانون الدولي إلا منذ عهد قريب. وأبرز خطوة في هذا الصدد جرت في الحرب العالمية الأولى، حيث بدأ الحلفاء من جانب، وبدأ المعسكر الثاني من جانب آخر، يزعمون انهم يخوضون غمار الحرب لا للاستيلاء على الشعوب الضعيفة ولكن لإعلاء كلمة هذه الشعوب وتحريرها وتمكينها من تقرير مصيرها بنفسها. ولهذا يصحّ القول بأن الحرب العالمية الأولى كانت دعوتها البارزة

إعلاء كلمة الشعوب وجعلتْ تقرير المصير كمبدأ دولي، وقد أعلن الرئيس الامريكي ويلسن سنة ١٩١٨ المبادئ الأربعة عشر التي تقوم عليها السياسة الأمريكية. ومن جملتها حق الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها.

فإذا أردْنا أن ننظر إلى تصريح بلفور في ضوء هذا المبدأ فإننا نجده باطلاً لأنه يقوم بتقرير مصير فلسطين بالنيابة عن أهلها. ولأنه يقيم نظاماً سياسياً دولياً في هذه البلاد من شأنه أن يؤدّي إلى هجرة واسعة على غير رأي أهلها. ومن شأنه أن يؤدي إلى إباحة امتلاك الأجانب أراضي البلاد من دون إرادة أهلها ومن ثمّ يقيم فيها كياناً يهودياً كاملاً من دون أن يكون لأهل البلاد رأي في ذلك.

أما الناحية الثانية البارزة في تصريح بلفور فإنه ليس مخالفاً لرأي أهل البلاد فحسب، بل هو يخالف بعضه بعضاً وينطوي على تناقض واضح بيّن.

وعد تصريح بلفور بإنشاء وطن قومي والمحافظة على حقوق أهل البلاد والمحافظة أيضاً على حقوق اليهود في العالم. فهذه الالتزامات الثلاثة، التزام يتعلّق باليهود في فلسطين، والتزام يتعلّق باليهود في العالم، والتزام يتعلّق بشعب فلسطين، يناقض بعضها بعضاً مناقضة لا تقبل التوفيق.

والفلسفة البريطانية وإلى جانبها الفلسفة الصهيونية، كان همّهما قرابة ثلاثين عاماً أن تثبتا للعالم أن هذه الالتزامات الثلاثة غير متناقضة وأنه يمكن التوفيق بينها. ولكن كيف يتسنى مثل هذا الأمر؟ والهجرة اليهودية إلى فلسطين لا بدّ أن تؤثّر بطبيعتها في أحوال أهل البلاد الأصليين. ومن أجل هذا ترون أن أمريكا وهي الدولة التي تمرّست بأنظمة الهجرة وقوانينها، قد وضعت للهجرة قيوداً على رأسها أن تكون هذه الهجرة بحسب رغبة أهل البلاد. وتقرّر الحكومة الأمريكية، مختارة، الهجرة حسبما ترى أنه يتّفق مع مصلحة البلاد ومع ظروف الاستيعاب الاقتصادي. فإذا أرادتْ أمريكا عدداً معيّناً من العمال في السنة تجعل الهجرة إليها ميسورة لهؤلاء العمال. وإذا أرادت عدداً معيناً من الأساتذة سمحت بهجرة عدد معين منهم. غير أن العوامل التي كانت تقرّر شؤون الهجرة في فلسطين لم تكن منوطة بإرادة أهل البلاد. ولم تكن لمصلحة الدولة الفلسطينية، لأن الدولة الفلسطينية لم يقم لها كيان في وقت من الأوقات ولم تراعَ فيها المصالح الاقتصادية والسياسية قطّ، وإنما الذي كان يقرّر هذه الاعتبارات هو إدارة أجنبية غريبة عن البلاد وأهلها الأصليين وهي الإرادة البريطانية المحتلّة والتي بقيتْ في فلسطين قرابة ثلاثين عاماً.

وإنكم تعلمون بالبداهة أنه مهما وصف شعب فلسطين، سواء أكان شعباً منسجماً أو مجموعة طوائف متعدّدة، فلا بد لهذه المجموعة أن تعيش في هذا البلد

مهما أعطيتْ من صفات من أن تكون لها إرادة وأن تكون لها رغبة وأن تكون لها حاجات ومصالح. ولم تستطع هذه الحاجات وهذه المصالح أن تعبّر عن نفسها، وإنما كانت خاضعة في جميع شؤونها إلى سلطة جهاز غريب عنها لا يدري بمصالحها، بل على العكس فإنه إذا كان يدري بتلك المصالح فهو لايكترث بها من قريب أو بعيد.

لذلك لا يمكن القول إن إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين يتّفق مع المحافظة على حقوق السكان المحليّين، لأن إدخال هذه المجموعة من الأجانب وإعطاءها هذه الامتيازات وتلك الحقوق لا يترك أي سبيل للزعم بأن هذا التصرّف لا يجحف بحقوق السكان الحقيقيين. ويكفي القول فيه بأنّ أهل البلاد لايرضونه، فهو يتمّ من دون إرادتهم، إذ ليس من الضروري أن يتمثّل الإجحاف في صورة مادية بل يكفي ان يتأذّى المجتمع روحياً وأدبياً وأن يشعر أنه قد وقع عليه حيف وظلم. وهذا الشعور بالظلم هو أوّل بوادر الضّرر الذي ينتج عن إنشاء الوطن القومي اليهودي. ولذلك ليس من الجائز شرعاً إنشاء هذا الوطن القومي في فلسطين. ويكفي أن يقول أهل البلاد إننا لانريد هذا في بلدنا وفي أرضنا ولا نريد أن يشاركنا أحد في شيء من هذا الوطن. وإنه من اللحظة التي يحاول أن يدخل فيها يهودي واحد على غير رغبة أهل البلاد، فقد ألحق الضرر بهم، أي في اللحظة نفسها التي نزل فيها المهاجر الأول أرضهم من غير ارادتهم. ناهيك أن الذين نزلوا في فلسطين لم يكونوا واحداً بل آلاف الآلاف.

لهذا مهما رزقت السياسة البريطانية من لباقة وحصافة ومن براعة المنطق، فلن يكون مستطاعاً لأحد في الدنيا أن يقول إنه يمكن التوفيق بين هذين الالتزامينْ المتناقضينْ.

وإن مجرّد التصريح من غير شروع في التنفيذ قد ألحق الضرر الأدبي بأهل فلسطين. وإن مجرّد الخوض بمصير أهل البلاد من غير أن يعرفوا هم شيئاً عن ذلك لهو إذلال لهم وانتقاص لحقوقهم، هذا فضلاً عن الضرر المادي الفعلي. وليس على عرب فلسطين أن يقفوا مكتوفي الأيدي زمناً طويلاً وينتظروا حصول الضرر ونزول الخراب في ساحة بلادهم حتى ينهضوا ويقولوا لقد ثبت الضرر. لذلك نقول إن مجرد صدور هذا التصريح هو بنفسه قد ألحق ضرراً بأهل فلسطين.

هذا من تناقض تصريح بلفور مع حقوق السكان المحليين. لكن هذا التصريح أيضاً أراد أن يحافظ على حقوق اليهود في العالم. فهل حقق هذه الرغبة؟

إننا نتكلم عن هذه المسألة باعتبار أنها تتعلق باليهود في العالم ليس همّنا أن ندرسها من الناحية القومية بل ندرسها دراسة قانونية علمية. وهذا يفرض علينا أن

نقول إن هذا الالتزام الخاص بيهود العالم يتناقض أيضاً مع الالتزام المتعلق بحق إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين لسبب واحد على الأقل، وهو أن إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين غير مستطاع إلا إذا تيسرت الهجرة اليه لجميع اليهود في العالم، أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها، فإذا أتيح لكل يهودي من هؤلاء ان يهاجر إلى فلسطين وأن يخلع قوميته كما يخلع رداءه ويذهب إلى فلسطين ليصبح منذ اللحظة الأولى التي يطأ فيها شواطئ البلاد فلسطينياً كيوم ولدته أمه. فكيف لا يمكن القول إن هذا يؤذي مصالح اليهود في العالم؟ لأن هذه الصورة معناها أن كل بريطاني في بريطانيا يستطيع بالرغبة المجرّدة غير القائمة على سبب سوى الشهوة أن يختار خلع هذه القومية وخلع هذا الولاء والتخلّي عن الجنسية التي كسبها عن أبيه وجده. وهذا بطبيعة الحال يؤذي الحقوق السياسية التي بلغها اليهود في مجتمعاتهم لأن فيه إهداراً لكل ما كسبه اليهود، وللولاء القائم بين المواطن وبين الدولة التي يعيش فيها.

فالمواطن المسيحي في فرنسا وغيرها مثلاً ليس من حقه لمجرد الرغبة أن يقول إنني أذهب إلى الديار المقدّسة وأكون مواطناً فيها لأن هذه هي بلد السيد المسيح. ولو كان هذا الحق يعطى للمسيحي كما لليهودي فتكون للمسألة صورة أخرى. لكن عندما يعطى هذا الحق لليهودي فهذا يعتبر إخلالاً بالعلاقات القائمة بينه وبين الدولة المفروض فيه الولاء لها. ويترتّب على ذلك أن تصبح حالة اليهود في العالم معرّضة لهذا الخطر الشديد، فهو يمزّق ما كانوا قد اكتسبوه من حقوق ومزايا بالنسبة إلى الدولة التي أقاموا فيها والوطن الذي يعيشون فيه. ولذلك فإن هذه المحاولة تعتبر محاولة فريدة تجعل لليهود قومية هنا، بينما لهم قومية أخرى في بلد آخر.

وفي بعض الدول الأمريكية يحقّ للانسان أن يحتفظ بجنسيّتين، ولكن القضية هناك لا تتعلق بتضارب الجنسيات وتوزيع الولاء. ويقوم الاحتفاظ بالجنسيّتين في تلك البلدان على ظروف معينة. فيكون للشخص جنسيّة بالدم وجنسيّة بالمولد. ويخضع الأمر لظروف قانونية معينة، وتنطبق على المسيحي وعلى المسلم كما تنطبق على اليهودي. لكن الحالة التي نبحثها خاصة بكل شخص يهودي يرغب في الهجرة إلى فلسطين بحيث يصبح فلسطينياً. فهذه بدعة في الأوضاع الدولية فضلاً عن أنه لا يمكن التوفيق بينها وبين المحافظة على حقوق اليهود في المجتمعات الدولية الأخرى.

إلا أننا إذا تناولنا بعد ذلك تصريح بلفور من الناحية الدولية، فلا شك أن هذا التصريح كما هو ظاهر من صيغته يخلو من الالتزام. فهو ينظر أولاً بالعطف على أماني الصهيونيين، والعطف والتمنيات لا تدخل في دائرة الالتزام الدولي القانوني كما نعرف.

ولكن لنتجاوز هذه النقطة حتى لاندخل في هذا التحليل الدقيق للمسألة من ناحية صياغتها الدولية. ولنعتبرْ أن للتصريح صفة قانونية دولية ملزمة وأن اليهود لايعيشون في فلسطين كمنّة من العالم الدولي، وإنما يعيشون فيها كحق. حينئذ تكون حجّة العرب بأن هذا الوعد منقوص بما سبق ومنقوص بما لحق، ذلك لأنه واقع بين طائفة من وعود دولية سابقة ووعود دولية لاحقة. وعلينا أن نناقش الأمر من زاوية الانتداب كنظام دولي حيث نصّت المادّة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم على ما يلي:

«. . . إن المستعمرات والأقاليم التي قضتْ نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها في ما مضى والتي تسكنها شعوب لا تستطيع حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها) في الأحوال الشاقة التي تسود العالم الحديث، ينبغي أن يطبّق عليها المبدأ القائل، إن خير هذه الشعوب وتقدّمها هو أمانة مقدّسة في عنق المدنية وأن تدمج في هذا الميثاق الضمانات اللازمة لحسن أداء هذه الأمانة.

«إن خير طريقة لتطبيق هذا المبدأ تطبيقاً عملياً هو أن يعهد بتدريب هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التي تستطيع بفضل مواردها وخبرتها وموقعها الجغرافي الاضطلاع بهذه المسؤولية على خير وجه وأن تتولّى هذه الأمم تدريب هذه الشعوب بصفتها منتدَبة (بفتح الدال) عن عصبة الأمم.

«إن بعض الجماعات التي كانت تابعة في ما مضى للإمبراطورية العثمانية قد بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة شرط أن تمدّ بالمشورة والمعونة الإدارية من قبل دولة منتدبة إلى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها)، وينبغي أن يكون لرغائب هذه الجماعات الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة. .»

«وفلسطين بوصفها قطراً وقع تحت الانتداب ترتّبتْ لها حقوق دولية في هذا الميثاق الدولي ومن هذه الحقوق:

١ ـ أن يكون خير الشعب وتقدّمه أمانة مقدّسة في عنق المدنية.

٢ ـ وإن فلسطين قد بلغت درجة يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمّة مستقلة.

٣ ـ أن يكون لرغائب أهل فلسطين الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة».

وتتنافى هذه الحقوق الدولية الثلاثة تماماً مع تصريح بلفور وتفضي إلى اعتباره لاغياً وباطلاً. فإن المادة الثانية والعشرين من عهد العصبة التزام دولي في حين أنّ

تصريح وعد بلفور بيان رغبات وتمنيات، وعهد العصبة اعتراف لأهل فلسطين بأنه شعب له أن يتمتع بحقوقه السياسية ويقرّر مصيره بنفسه. أما وعد بلفور فقد تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وتجاهل حقوقه.

وما دمنا قد تطرّقنا إلى الحديث عن عهد عصبة الأمم وهو من الوثائق التي لحقت تصريح بلفور فلا بد لنا والحالة هذه أن نلمّ بما سبق هذا التصريح من عهود ووعود بذلها البريطانيون للعرب وكانت تتضمّن اعترافاً بحقوقهم في بلادهم ووطنهم.

كان الإنكليز قبل قيام الحرب يعلمون أكثر من غيرهم أن الأمّة العربية تتململ تحت نير الاضطهاد التركي، وأن هناك موجة من المطالب القومية قد بدأت تعبّر عن ذاتها تعبيراً قوياً عملياً، وأن الأتراك أخذوا يضطهدون هذه الحركة ويحاولون الفتك بها. وكان الإنكليز في الوقت نفسه يعلمون أنهم مقبلون على الحرب لا محالة. ومن أجل ذلك كان في ذهن ساستهم من رجال الاستعمار خطة مدروسة للاستعانة بالأمة العربية في المجهود الحربي. وكان اللورد كتشنر (Lord Kitchener) منذ عام ١٩١٢، عندما كان معتمداً بريطانياً في مصر وقبل أن يصبح وزيراً في إنكلترا، يشعر بأن الأمة العربية أمّة عظيمة يصحّ الاعتماد عليها والانتفاع بها في الحرب، والحرب في نظره آتية لا ريب فيها. وكان يعاون كتشنر في هذا الميدان السير رونالد ستورز (Sir Ronald Storrs) الذي لعب دوراً في تهيئة الجو الصالح للعلاقات بين العرب والحلفاء.

وفي سنة ١٩١٢ اتّخذ اللورد كتشنر أول خطوة رسمية بالاجتماع مع زعماء العرب والمستر ستورز ليبحثوا أسس هذا التعاون. وعندما أعلنت الحرب وأصبح كتشنر وزيراً في وزارة الحرب البريطانية، اتصل بالشريف حسين في برقية واضحة يقول فيها بأنه إذا كان العرب يسيرون إلى جانب الحلفاء في المجهود الحربي، فإن الحلفاء مستعدون ليؤيدوا تحرير الشعوب العربية من الأتراك.

وكان زعماء العرب، وبخاصة في سوريا، يرون أن الفرصة قد حانت للقيام بتحرير بلادهم. وبدأوا يضعون الشروط والأسس التي يمكن أن يتعاونوا بها مع الدول الغربية. وقد شرح زعماء العرب مطالبهم القومية في مذكرة وافية في اجتماع سري عقد في دمشق. ووجّهت هذه المذكّرة إلى الملك حسين، شريف مكّة آنئذٍ، وهو بدوره تبنّاها ووجّهها إلى بريطانيا فكانت الرسالة الأولى من الشريف حسين إلى السير مكماهون (MacMahon) المندوب السامي البريطاني في مصر والتي فتح بها باب المراسلات بين الجانب العربي والجانب البريطاني من أجل حرية العالم العربي.

ولقد أثبتنا هذه النقطة كي نشير إلى أن الشريف حسين عندما بدأ يفاوض الحكومة البريطانية، لم يكن يصدر هذه الآراء من تلقاء نفسه أو باعتباره شريف مكّة أو زعيماً من زعماء العرب، بل كانت رسالته الأولى في تلك المفاوضات تعبّر عن آراء زعماء العرب جميعاً كما وصفوها في مذكّرتهم الخاصة في دمشق. وكانت القضية في ذلك الحين مظاهرة عربية تعبّر عن رأي العرب في ما يطلبون من حرية لأوطانهم.

وقد بلغت الرسائل التي تبودلت بين الشريف حسين ومكماهون عشر رسائل، خمس من الجانب العربي وخمس من الجانب البريطاني. وقد اشتهرت في الوثائق السياسية باسم مراسلات الحسين ـ مكماهون. وكانت المذكّرة التي وضعت في دمشق هي المحور الذي دارت عليه المراسلات الأخرى.

بدأت الرسالة الأولى في سنة ١٩١٥ وكان المعنى البارز فيها أن العالم العربي مصمّم بإرادة وعزيمة على أن يبلغ حريته واستقلاله. وقد حدّدت في تلك الرسالة الأقاليم التي يقصد بها أن تكون مشمولة بالحرية والاستقلال. وتكلّم الشريف حسين طويلاً عن الحدود وبصورة تفصيلية. ومن الطبيعي أن الكلام كان قاصراً على العالم العربي الخاضع لنير الدولة العثمانية وليس العالم العربي بأسره. وقد يسأل سائل عن الأجزاء القائمة في أفريقيا ومصر والجزائر وتونس وليبيا ومراكش، وهي كلّها أجزاء من الوطن العربي لا تنفصل عنه ـ فإن الجواب هو أن المعركة كانت قائمة في ذلك الحين ضدّ الدولة العثمانية. بل كانت البلاد التابعة لها هي المحددة بالحدود التي سبق ذكرها.

أذكر هذا لأن بعض الجاهلين والمتجاهلين يقولون إن مصر وتونس والجزائر ومراكش وليبيا ليست من الوطن العربي لأن الحدود التي سبق تحديدها لم تدخل هذه البلاد ضمن نطاقها. غير أن هذا الكلام لايستحق المناقشة.

سلّمت الحكومة البريطانية بهذه المطالب في جواب مكماهون وأوضحت أنها توافق على استقلال البلاد العربية لكن مسألة الحدود مسألة سابقة لأوانها تترك إلى أن تنتهي الحرب. وعلى هذا النحو بدأ المكر الأجنبي وبدأت المطامع الأجنبية وكان الجانب العربي حديثاً بالحياة الدولية ولم يكن قد تمرّس بالمداورات والمناورات السياسية.

لكن الحركة العربية لم تكن محصورة بشخص الشريف حسين فقط، بل كان يقوم بها فريق كبير من رجالات سوريا وزعماء العرب في البلاد الأخرى ممن أصابوا حظاً وافراً من الثقافة، فأشاروا على الشريف بألا يقبل رد الحكومة البريطانية.

وعلى هذا الأساس مضى شريف مكّة يلحّ في بيان الحدود بعد أن أصبح الاستقلال مقبولاً كمبدأ، ويطالب في مراسلاته بتحرير البلاد العربية جميعها من الحكم التركي.

وعندما يخوض الإنكليز غمار مثل هذه المفاوضات، كما نعلم، فإنهم يراقبون بالعين الأخرى الميدان الفعلي للحرب: فحينما يرون أن ميدان المعركة الفعلي في جانبهم تكون المراسلة فاترة، وحين يرون أن زمام الحرب يكاد يخرج من أيديهم يُقبلون على المفاوضة بلهفة واعتذار. ولذلك استغرقت المكاتبات سنتيْن بين الحلفاء وبين الشريف حسين، تقلّبت خلالها بين فتور وشدّة ورخاوة وحزم.

ولا أريد أن أتكلّم عن المراسلات طويلاً، وسنأتي على بحثها في المحاضرة المقبلة، لكنني أقول إن الحكومة البريطانية كانت تصرّ في مراسلاتها على استثناء المناطق الكائنة غربي سنجق دمشق وحماة وحلب زاعمة أنها ليست عربية بحتة، ولذلك تترك مصيرها إلى ما بعد الحرب.

ولقد اتخذ الصهيونيون وأنصارهم من هذا التحفّظ البريطاني حجة راحوا يتذرّعون بها للقول بأن فلسطين كانت مشمولة بهذا الاستثناء وأنه لانصيب لأهلها من الوعد الذي قطع للعرب بالحرية والاستقلال. وفي هذا منتهى الإسفاف في المنطق والشطط في التأويل.

ولو افترضنا جدلاً أن الشعب الذي يسكن غربي سنجق ودمشق وحماه وحلب غير عربي، فمن حقّنا أن نتساءل عن مصيره وعمّن يقرر هذا المصير. وسواء أكان عربياً أو خليطاً فإنه على كل حال شعب له إرادته ويجب أن تتحقّق هذه الإرادة في حياته السياسية. وإذا جاز للمفاوض البريطاني أن يستثني تلك الرقعة من حدود الدولة العربية فليس معنى ذلك أن يتجاهل وجوده على الإطلاق. وإذا كان لايصحّ ألا يُفرض عليه البقاء في دولة عربية فليس يعقل أن تفرض عليه دولة يهودية.

ونحن نفهم أن يقول البريطانيون إن هذه البقعة لا نضمّها إلى البلاد العربية ولا نريد أن نعترف باستقلالها، ولكن أن توهب لأشتات في الأرض، فهذا ما يتنافى مع العدالة الطبيعية والحق الإنساني.

ونحن لو تبصّرنا قليلاً أمر المناطق الكائنة غربي سنجق ودمشق وحماة وحلب لوجدنا أنها تعني حصراً ماهو معروف حاليا بالجمهورية اللبنانية ولا صلة لها بفلسطين على الإطلاق. وهذا يوضح تفاهة الحجة البريطانية التي تقول إن مراسلات مكماهون قد استثنَتْ فلسطين وأن عرب فلسطين لم يكونوا ممن شملتهم وعود

مكماهون بالسيادة الوطنية. ونحن لو افترضنا أنهم لم يوعدوا بالاستقلال، فليس هذا معناه أن يعرّضوا للعبودية والإذلال.

وقد نستطيع أن نسلّم أن الشريف حسين وافق على التحفّظات على اعتبار أنها تشمل لبنان ويفّسر هذا ما ورد في المراسلات من ذكر فرنسا والمطامع الفرنسية. فالبريطانيون، محافظة منهم على شعور حلفائهم الفرنسيين، أرادوا وهم يفاوضون العرب أن يراعوا مصالح حلفائهم وأطماعهم الاقليمية في البلاد العربية. لكنهم توسعوا بعد ذلك في مدى هذا التحفّظ حتى جعلوه يشمل فلسطين وراحوا يقولون لنا إن الشريف حسين تنازل عن فلسطين وذلك عن طريق هذه التحفظات. والواقع أن الشريف حسين إذا كان قد رضي بمبدأ التحفظات فقد رضي بالنسبة إلى لبنان فقط، وكل ما قاله بالنسبة إلى لبنان «. . . في ما بعد الحرب سننظر في هذه المسألة». وكانت النتيجة أن لبنان وهو المشمول بالتحفّظ قد تحرّر واستقلّ، في حين أن فلسطين لم يشملها التحفظ، إلا أن الكارثة نزلت بها!

(١٠)

مراسلات الحسين ـ مكماهون ـ الوعود البريطانية

تحدّثنا بايجاز في المحاضرة السابقة عن مراسلات الحسين ـ مكماهون. وهذه المراسلات كانت تهدف أولاً إلى حمل الحكومة البريطانية وحلفائها على الاعتراف للعرب بحرّيتهم واستقلالهم. وكان الخلاف ينحصر في بعض التحفّظات: فالشريف حسين قد وافق على أن تكون هذه التحفّظات قاصرة على ولايتيْ أضنه ومرسين. ذلك لأنه كان قائماً بذهنه أن هناك مصالح تركية واسعة في هاتين الولايتين، ويحسن أن يترك أمرهما لمباحثات تفصيلية بعد الحرب. إلا أنه في ما يتعلّق بالأقاليم الواقعة غربي سنجق دمشق وحماة وحلب وغيرها من المناطق السورية، فلا يمكن أن يقال إن الشريف حسين كان يريد إخراجها من نطاق الدولة العربية المستقلة. وأي تفسير لهذه المراسلات بشأن هذا الجانب من التحفّظات ليس له إلا نتيجة واحدة وهي أن مصير هذه البلاد سيتقرّر بعد انتهاء الحرب بالمباحثات بين الجانب العربي والجانبين البريطاني والفرنسي. وهذا أقصى تفسير يمكن أن نذهب إليه. فقد ذكر الشريف حسين في كتابه الأخير أنه نظراً إلى أنه هناك مصالح لفرنسا في هذا الإقليم، وبما أن فرنسا حليفة لبريطانيا وليس من الخير في زمن الحرب أن نثير خلافات بين الحلفاء، فنحن نصرف النظر مؤقتاً عن البحث في هذا الأمر ونترك الأمر إلى ما بعد الحرب.

وقد ذكرنا قبل ذلك أن فلسطين لم تكن مشمولة بهذه التحفظات التي تناولت الساحل السوري الواقع غرب حمص وحماة، وهو ما يعرف اليوم بالأراضي اللبنانية. إلا أنه إذا افترضنا أنها كانت تشمل فلسطين أيضاً، فإن أسوأ تفسير يمكن أن ينتج عن ذلك هو أن فلسطين يجب أن يقرّر أمرها بين الجانب العربي والجانبين البريطاني والفرنسي بعد الحرب، أي إنه لا يمكن القول إن فلسطين التي خرجت عن وعد الاستقلال العربي الصريح يمكن أن تكون بالنتيجة لليهود، ينشئون فيها وطناً قومياً لهم. وكل مايمكن أن يقال إن الفرقاء الثلاثة سيجتمعون بعد الحرب ويقرّرون

مصيرها. فإذا كانت هذه حجّتهم وهذا تفسيرهم فنحن نأخذهم بتفسيرهم. وهذا يؤكّد أن اليهود لم يكونوا فريقاً رابعاً في هذه المسألة.

على أننا نستطيع أن نهتدي بالنصوص فنجد أن الحق في ما نذهب إليه. وفي ١٤ تموز/ يوليو سنة ١٩١٥ وجّه الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون كتاباً رسمياً قال فيه:

«لما كانت الأمة العربية من دون استثناء قد اعتزمت في هذه السنوات الأخيرة أن تحيا وتحرز حرّيتها وتتولّى زمام إدارتها... فهي ترى من المناسب الآن نظراً إلى ضيق الوقت وحراجته أن تكتفي بطلب الموافقة من حكومة بريطانيا العظمى بواسطة مندوبها أو ممثلها على القضايا الأساسية الآتية:

أولاً: تعترف بريطانيا العظمى باستقلال الأقطار العربية بكل معنى من معاني الاستقلال وتكون حدودها شمالاً: من مرسين إلى أضنة حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض وهي الدرجة التي تقيم عليها بيريجيك وأورفة ومارديـن ومديات وجزيرة عمادية حتى حدود العجم، وشرقاً: حدود العجم حتى خليج البصرة. وجنوباً: المحيط الهندي وتستثني مستعمرة عدن. وغرباً: البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين».

وفي ٣٠ آب/ أغسطس أجاب السير هنري مكماهون قائلاً:

«نتشرف بإسداء الشكر إلى سموّكم من أجل إفصاحكم عن شعوركم الخالص نحو إنكلترا. وإنه ليسرّنا أن تكون المصالح العربية بريطانية والبريطانية عربية في رأي سموكم ورأي رجالكم. وبهذا القصد نثبت لكم ماجاء في رسالة اللورد كتشنر التي وصلتكم عن يد... (رجل عربي) وهي الرسالة التي سطّرت فيها رغبتنا في استقلال العرب والبلدان العربية... وأما مسألة الحدود فيلوح لنا أنها سابقة لأوانها، وأن وقتنا ليضيق عن البحث في مثل هذه التفاصيل ونحن بعد في إبّان الحرب، وفي حين أن التركي لايزال هو المحتل احتلالاً فعلياً في كثير من الأقسام الواقعة ضمن تلك الحدود، ولا سيّما وقد بلغنا ـ فعجبنا وأسفنا، أن بعض العرب في هذه الأقسام غير مغتنمين لهذه الفرصة العظيمة السانحة لهم، بل هم عنها صادفون وإلى جانب الألماني والتركي بسلاحهم واقفون، وما الأوّل إلا سالبهم الجديد وما الثاني إلا ظالمهم العتيق.

فأجاب الشريف حسين في ١٩ أيلول/ سبتمبر يقول: «ولكنكم يا صاحب الفخامة تصفحون فتسمحون إذ أقول بصراحة إن ما بدا من التواني والتردد في مسألة الحدود باعتبار البحث فيها في الوقت الحاضر مضيعة للوقت إلخ.. قد يتّخذ دليلاً على فتور أو شيء من قبيله».

واستطرد الشريف حسين قائلاً:

«إن العرب إذا كان منهم أحد باقياً تحت الإمرة التركية الألمانية فما ذلك إلا من آثار المطل والتأجيل في هذه المفاوضات».

فردّ عليه السير هنري مكماهون بمذكّرة مؤرّخة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر:

«آسفني أنكم فهمتم من كتابي السابق أنني أواجه مسألة الحدود بالتواني والتردد، فما كان الأمر كذلك ولكنه لاح لي أن الوقت لم يكن قد حان للبحث فيها بحثاً يوفّق إلى أقصى حدّ من الفائدة».

«بيد أنني أدركت من كتابكم الأخير أنكم ترون في هذه المسألة أهمية حيوية لا تحتمل التأجيل. ولذلك بادرت فأبلغت حكومة بريطانيا العظمى ما جاء في كتابكم وأنه ليسرّني أن أنهي إليكم عنها البيان التالي وإني لواثق من أنكم تتلقّونه بالرضى:

١ ـ إن أقضية مرسين والإسكندرونة وأقساماً من سورية واقعة إلى الغرب من أقضية دمشق وحمص وحماه وحلب لا يصح القول إنها عربية بحته وينبغي إخراجها عن الحدود التي تشاؤونها.

٢ ـ وبهذه التعديلات ومن دون إجحاف بمعاهدات معينة معقودة بيننا وبين بعض الأمراء العرب نقبل بهذه الحدود.

«وبخصوص تلك الأقسام من البلاد الواقعة ضمن هذه الحدود أعني الأقسام التي لبريطانيا العظمى فيها حرّية التصرّف من دون إجحاف بمصالح حليفتها فرنسا فإنني مفوّض باسم حكومة بريطانيا العظمى أن أدخل معكم في الميثاق التالي (والكلمة العربية في الأصل مواثيق) وأجيب على كتابكم بما يأتي:

١ ـ إن بريطانيا العظمى مع رعاية التعديلات المتقدّم بيانها مستعدّة أن تعترف باستقلال العرب وأن تؤيّد ذلك الاستقلال في البلاد الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة.

٢ ـ تضمن بريطانيا العظمى سلامة الأماكن المقدّسة تجاه أي اعتداء أجنبي.

٣ ـ وعندما تسمح الحال تسدي بريطانيا العظمى إلى العرب مشورتها وتساعدهم على إقامة ما يتبيّن أنه أنسب شكل من أشكال الحكم في هذه البلاد المختلفة.

٤ ـ ومن الجهة الأخرى، فهو معلوم أن العرب قد قرّروا أن يقتصروا في أمر المشورة والإرشاد على بريطانيا العظمى دون غيرها، ومن قد يحتاج إليهم من مستشارين وموظفين في تأليف شكل صحيح من أشكال الإدارة يكونون بريطانيين.

٥ ـ وبخصوص ولايتيْ بغداد والبصرة يعترف العرب أن ما لبريطانيا العظمى فيهما من مركز ومصالح يستدعي تدابير مخصوصة من الإشراف الإداري توسّلاً لتأمين هذه الديار من الاعتداء الأجنبي ورعاية لحسن حال السكان المحليين وصيانة لمصالحنا الاقتصادية المتبادلة».

وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر أجاب الشريف يقول:

«حبّاً في تسهيل الاتفاق وفي تأدية خدمة للإسلام نرجع عن إصرارنا على إدخال ولاية مرسين وأضنة في المملكة العربية وأما ولايتا حلب وبيروت وسواحلهما البحرية فإنهما ولايتان عربيّتان صرفاً ولا فرق هنالك بين مسلم ومسيحي عربي فكلاهما من الجدّ الأعلى الواحد».

فأجاب السير هنري مكماهون في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر قائلاً:

«يبهجني أنكم توافقون على إخراج ولاية مرسين وأضنة من حدود الأقطار العربية. . . وبخصوص ولايتي حلب وبيروت فقد أخذتْ حكومة بريطانيا العظمى علماً بملاحظاتكم، إنما لما في الأمر من مصالح لحليفتنا فرنسا فالمسألة تستدعي تبصراً دقيقاً وستوجّه إليكم في حينه مذكّرة أخرى في هذا الصدد».

وفي نهاية سنة ١٩١٦ كتب الشريف حسين إلى السير مكماهون قائلاً:

«. . . أما الأقسام الشمالية وسواحلها فقد ذكرنا في كتابنا السابق أقصى ما أمكن من التعديلات، وذلك كله إنما كان من أجل إنجاز تلك الأماني التي يشوّقنا نيلها بإذن الله سبحانه وتعالى. هو ذلك الشعور نفسه ما حدا بنا إلى تجنّب ما يخشى أن يضرّ بالتحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا بالاتفاق المبرم بينهما في هذه الحرب وويلاتها. ولكنّنا نرى من الواجب علينا أن نؤكّد للوزير الخطير أنّنا في أول فرصة تسنح بعد نهاية هذه الحرب سنطلب منكم (ما نصرف عنه الآن عيوننا اعتباراً من اليوم) ونتركه الآن لفرنسا في بيروت وسواحلها».

فأصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى السير هنري مكماهون فكتب إلى الشريف يقول:

«تلقّيتُ أمراً من حكومتي لأعلمكم أن جميع مطالبكم مقبولة وأن كل ما تطلبونه سيرسل اليكم (المقصود مال وعتاد حربي)».

هذه هي المخابرات المكماهونية وقد حصل تثبيت ما جاء فيها من العهود بصورة رسمية في سنة ١٩١٨ عندما حاول الأتراك أن يدخلوا مع العرب في معاهدة منفردة تقوم على أساس اعتراف تركيا باستقلال البلاد العربية، فأبرق الملك حسين بنبأ هذا

العرض إلى الحكومة البريطانية وأجابه وزير خارجيتها وهو في حينه المستر بلفور بواسطة المعتمد البريطاني في جدّة شاكراً للملك حسين صدق ولائه ومصرّحاً بما يلي:

«حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتفاق مع دول الحلفاء تثبت عهودها السابقة المتعلقة باستقلال البلاد العربية».

فيتّضح من هذه المراسلات أن فلسطين لم تكن موضوع بحث إطلاقاً، ولم تشملها هذه التحفظات كما سنوضح ذلك في ما بعد.

ومن المعروف أن الشريف حسين أعلن الحرب على الدولة العثمانية عقب هذه المراسلات وخاض غمارها إلى جانب الحلفاء.

وبالنسبة إلى قضية فلسطين يجب أن نعلم أن بين الذين اشتركوا تحت راية هذه الثورة العربية التي قادها الملك حسين وأبناؤه وعدد من زعماء العرب، عدداً غير قليل من أبناء فلسطين الضباط المحاربين الذين تسلّلوا من الخطوط العثمانية وجاؤوا إلى مصر حيث كان مركز التعبئة. ومن ثمّ انتقلوا إلى ميدان القتال بقيادة فيصل وعبد الله نجلَيْ الملك حسين. وهذا يعدّ دليلاً واضحاً على أن أهل فلسطين قد فهموا من هذه المراسلات ومن النهضة العربية كلها أنها تهدف إلى تحرير بلدهم من النير العثماني كما أنها ترمي إلى أن تشارك فلسطين البلاد العربية الأخرى في ما ستتمتّع به من استقلال.

وكان الأتراك قبيل إعلان الشريف حسين للثورة العربية يمعنون في اضطهاد البلاد العربية. وعُلّق فريق من زعماء العرب على أعواد المشانق في بيروت ودمشق ومن بينهم عدد من أبناء فلسطين.

وقد ظلّت مراسلات الحسين مكماهون مكتومة لم تنشرْ بصورة رسمية من الجانب البريطاني زمناً طويلاً، على أنه نُشرتْ بعض مقتبسات منها في مناسبات رسمية وغير رسمية.

وعندما وضعتْ الحرب أوزارها، كان شعار العرب الاستقلال وتقرير المصير وتحقيق وعود الحلفاء التي قدّموها في زمن الحرب.

وفي سنة ١٩٢٢، عندما بسطت الحكومة البريطانية سياستها في بيان وافٍ فسّرت فيه الوطن القومي وعباراته وفصّلت فيه حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين والسياسة التي تسير عليها في هذه البلاد والالتزامات التي يفرضها الانتداب. ولقد أشرْنا إلى هذا البيان في المحاضرة السابقة، وأشارتْ إلى أن مراسلات الحسين مكماهون قد استثنت فلسطين من وعود الحلفاء للعرب، فطلب العرب إلى

الحكومة البريطانية أن تنشر النصّ الكامل لهذه المراسلات حتى يحتكموا والإنكليز إلى الرأي العام العالمي، ويروا في ما إذا كان ما تزعمه بريطانيا حقاً أم باطلاً.

فأبت الحكومة البريطانية نشر تلك المراسلات زاعمة أن نشرها يؤذي السياسة البريطانية في ناحية من نواحيها. وكلنا يعلّم أن عهد السرية في المعاهدات قد انقضى منذ زمن، وانقضى بتصريحات الحلفاء أنفسهم. وما دامت هذه المراسلات ملكاً لفريقين وليس لفريق ثالث مصلحة فيها وطلب أحد الفريقين نشرها، فالعرف الدولي يقضي بأن يصبح الفريق الآخر ملزماً بالنشر.

على أنه لو كان لبريطانيا حجّة تقوم على أساس صحيح من أن هناك بعض نواح تؤذي السياسة البريطانية، فإنه ما لا شك فيه في ما يتعلّق بفلسطين بالذات، أو بالأحرى القسم الذي تزعم بريطانيا أنه استثنى فلسطين، كان يمكن نشره من غير أن يقع أذى على أي فريق، ولهذا فإن اصرار الحكومة البريطانية على الاحتفاظ بهذه المراسلات زمناً طويلاً على أنها وثيقة سرية هو بنفسه بيّنة قاطعة على أن الحكومة البريطانية لا تريد أن تحتكم للرأي العام الدولي ولا تريد أن يعرض هذا الأمر على أية هيئة دولية. والكتمان نفسه يعتبر حجّة للجانب البريطاني وبيّنة للجانب العربي.

غير أن الإنكليز لجأوا إلى أسلوب آخر عندما ثار موضوع هذه المراسلات بالنسبة إلى قضية فلسطين: فقد كتب السير مكماهون نفسه سنة ١٩٢٢ كتاباً طويلاً إلى القسم الشرقي في وزارة المستعمرات أشار فيه إلى أن المراسلات قد أصبحت موضع بحث واستشهاد حول فلسطين، لهذا فإني أرغب أن أؤكد أني بوصفي الطرف الآخر الذي تفاوض باسم الحكومة البريطانية لم يدُرْ بخلدي ولم أقصدْ من هذه المراسلات أن تدخلَ فلسطين في وعد الحلفاء للعرب في الاستقلال.

وهذا أسلوب غريب حقاً، فإن مكماهون لا يملك أن يفسّر هذه المراسلات لأن المفاوضات جرت بين الحكومة البريطانية من جانب، وبين العرب من جانب آخر، وتولاها بالنيابة عن الحكومة البريطانية مكماهون كما تولاها عن العرب الملك حسين. وهي ليست مقرونة بشخصهما إلا من حيث تمثيلهما للفريقين المتفاوضَيْن. لذلك فإن تفسير الشخص الذي تولّى المفاوضات ليس له تأثير على حقيقة المفاوضات بالذات. وبريطانيا وهي أحد المتعاقدين لا تستطيع بالقانون الدولي أن تفسّر اتفاقاً وهي أحد الفريقين. ولا يمكن أن يتولّى تفسيره أحد المتعاقدين بمفرده خصوصاً حينما ينسب هذا التفسير إلى النية والقصد. وتتجلّى مسألة النية القائمة في ذهن المتعاقدين في العبارات التي لجأ إليها المتعاقدان، ولا داعي للتفسير والتأويل حين تكون العبارات واضحة.

على أنه إذا كان للحكومة البريطانية تفسير معين فهو لا يلزمنا. وإذا كان مكماهون الذي تولّى المراسلات قد كتب كتاباً إلى وزارة المستعمرات يوضّح مقاصده، فهذا بطبيعة الحال لا يقدّم في المسألة شيئاً من بعيد أو قريب. والخصم لا يكون حكماً.

كتب مكماهون كتابه في سنة ١٩٢٢. وفي سنة ١٩٣٦ وبسبب حوادث الاضطرابات في فلسطين، ألّفت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق. وجرى كلام كثير حول مراسلات مكماهون واعتمد الجانب العربي عليها في مطالبته باستقلال فلسطين وأشار تقرير هذه اللجنة أيضاً إلى تلك المراسلات بكثير من التفصيل. وكتب مكماهون في سنة ١٩٣٧ إلى جريدة **التايمز** *(Times)* يقول: «لقد قرأتُ تقرير لجنة التحقيق وجاء فيه أن العرب اعتمدوا على مراسلات مكماهون. وأحبّ في هذه المناسبة أن أؤكّد بكل إخلاص أنني لم أقصدْ أن تكون فلسطين مشمولة بهذا الوعد وأنا أشعر أن الواجب يدعوني لأن أوضّح هذه المسألة وأفسّرها على هذا الشكل».

وهذا الكلام ليس له معنى للأسباب التي ذكرتُها آنفاً.

ونحن لا ننكر أن هناك مبدأً قانونياً يقضي في حالة الإبهام بالرجوع إلى قواعد معينة لإيضاح نيّة المتعاقدين. بيدَ أنه حين يكون الأمر واضحاً، فلا تكون هناك حاجة إلى هذا كلّه. ولقد ذكرت المراسلات المناطق الواقعة غربي الأقضية في الشمال وفلسطين تقع في الجنوب، ولا يمكن أن يكون إبهام بين الشمال والجنوب.

وكلمة فلسطين كلمة تاريخية عمرها ألفا عام، وهي كوحدة سياسية مستقلّة لم يكن لها وجود لأنها جزء من ديار الشام. ولكن اسم فلسطين كقطر تاريخي في التوراة والإنجيل هو لفظ معروف شائع. ولو كان الجانب البريطاني يريد حقيقة أن يستثني فلسطين من هذه المراسلات حقاً، لكان الأسلوب الطبيعي لهذا أن يقول في غاية الاختصار، بدلاً من أن يذكر حمص وحلب وحماه ودمشق ويحدّد المناطق السورية الواقعة غربي هذا الإقليم أن يذكرها باسمها ولفظها. وهذا أيسر وسائل التعبير.

وإذا كان هناك اشتباه في الحدود، فلدينا شيء أكثر إيضاحاً وإيجازاً. فالأردن نهر قديم قدم الطبيعة. وهو يبدأ من سوريا شمالاً وينتهي في البحر الميت. وكان يصحّ أن تقول الحكومة البريطانية «غربي نهر الأردن»، وخصوصاً ونحن نعلم أن الإنكليز نحتوا إقليماً وسمّوه شرق الأردن.ولم تكن هذه الكلمة موجودة في التاريخ إطلاقاً بل هي اسم جديد وضع سنة ١٩٢٠ للتمييز بين المنطقتيْن الواقعتيْن غربي الأردن وشرقي الأردن.

وما نُحِتَ اسماً وجُعِلَ له دولة كان ميسوراً عليه أن يقول غربي الأردن إلى البحر، وبهذا تصبح فلسطين مستثناة من وعد الاستقلال.

وهناك دليل بيّن على أن الإنكليز كانوا يعرفون هذه المنطقة في زمن مراسلات الحسين مكماهون باسم فلسطين. ففي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. عندما أُعطى وعد بلفور للمستر روتشلد لم يُشِرْ إلى المنطقة الواقعة غربي دمشق حماه. . إلخ، بل ذكرها بالاسم الطبيعي وذكره بوضوح بصدد تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في «فلسطين».

لهذا يمكن تلخيصاً لهذا أن نقول إن الإنكليز لو أرادوا استثناء فلسطين لنصّوا عليها بالاسم، وبما أن النص لم ينصرِفْ إلى فلسطين بالذات فنحن قانوناً، لا جرياً مع العواطف القومية، نعتبر أن التفسير البريطاني تفسير فيه كل التعسّف وليس له مبرّر أو سند قانوني.

ظلّت الحكومة البريطانية تأبى نشر هذه المذكرات زمناً ثم حدث أن تقرّر عقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩ للنظر في قضية فلسطين. ودُعي إليه مندوبو الوكالة اليهودية العالمية كما دُعي إليه أيضاً عرب فلسطين وممثّلو الدول العربية. وكانت الرغبة متّجهة إلى أن تبحث قضية فلسطين على نطاقها الواسع ومن كل زواياها. وألحّ الجانب العربي على أن تنشر هذه المراسلات فوجد البريطانيون أنفسهم لأول مرة في مأزق حرج. فقد أعلنوا في سنة ١٩٣٧ أنه لاسبيل إلا إلى تقسيم فلسطين. وجاءت لجنة فنية في ما بعد، وقالت إن التقسيم غير عملي لأنّه يدخل عدداً كبيراً من العرب في الدولة اليهودية وتصبح الدولة اليهودية دولة يهودية بأكثرية عربية في الأرض والسكان، أي أن تقوم دولة لا يدين رعاياها لها بالولاء.

أمام هذا الموقف السياسي رأتْ الحكومة البريطانية نفسها في مأزق لا تستطيع الخروج منه إلا بالاعتراف بهذه المراسلات ونشرها. وألّفت لجنة فرعية في إنكلترا حضرها مندوبون من البريطانيين العرب. وفتحتْ هذه المراسلات لأول مرة بصورة رسمية أمام هذه اللجنة وبدأ الأعضاء يدرسونها.

وكانت سياسة بريطانيا من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٣٩ ترى أن فلسطين مستثناة من الاستقلال العربي الموعود. وفي سنة ١٩٣٩ كان الوطن القومي اليهودي قد برزتْ معالمه. فدخل ألوف المهاجرين وأقاموا منشآت يهودية كثيرة في البلاد.

وكان على اللجنة أن تضع تقريرها في ضوء هذه الظروف كلها، فلم تعالج الأمر من ناحية قانونية. على أنه بالرغم من هذا، فإننا نجد في ثنايا التقرير بعض عبارات يشعر المرء منها أن اللجنة أحسّت في قرارة نفسها أن فلسطين داخلة في الوعد. وجاء في سياق التحليل أنه لم يكن ينتظر في بادئ الأمر أن تكون حجة العرب في هذا الموضوع قويّة كما ظهرتْ في ما بعد. كما جاء في التقرير أنه من

المؤسف حقاً أن يستعمل المفاوض البريطاني ما استعمله من عبارات من أجل استثناء فلسطين، وقد وصف التقرير هذه العبارات بأنها بأنها لا تحمل الوضوح اللازم. غير أنّ وجهة نظر الجانب العربي لم تُراعَ في لجنة التقرير. وكأنّ اللجنة كانت في الحيثيات إلى جانب العرب لكنّها في النتائج سايرت سياسة بريطانيا. وقد نشر هذا التقرير سنة ١٩٣٩ كوثيقة رسمية من وثائق الحكومة البريطانية.

ذلك هو الجدل الذي ثار حول مراسلات الحسين ومكماهون التي تضمّنت طائفة من الوعود التي بذلتْها بريطانيا قبل وعد بلفور. غير أن هناك وعوداً أخرى مماثلة لما جاء في المراسلات أتتْ بعد وعد بلفور تضمّنت تأكيدات كثيرة كان الغرض منها تبديد ما أخذ يساور نفوس العرب من المخاوف. وقد ورد أوّل هذه الوعود في رسالة وجّهتْها بريطانيا عن طريق القائد البريطاني هوغارت (Hogart) للملك حسين: فقد أوضح هوغارت أن سياسة بريطانيا والحلفاء هي حرية العرب واستقلالهم. أما في ما يتعلّق بفلسطين، فليست هناك رغبة في أن يسيطر شعب على آخر. ويجب أن يطمئن الجميع على أنه سيسود هذه البلاد حكم عادل صالح يقوم على رغبة السكان. والمفهوم هنا هو أن يكون رجوع اليهود إلى فلسطين متعلّقاً ومنوطاً بالحرية السياسية والحرية الاقتصادية للعرب. ونلاحظ هنا أن كلمة الحرية السياسية بالنسبة إلى أهل فلسطين تردُ لأول مرة في رسائل الحكومة البريطانية. وكان وعد بلفور ينصّ على عدم مساس الحقوق المدنية لغير اليهود، ومما لا شك فيه أن أول هذه الحقوق الحرية والسيادة والاستقلال والرغبة في ألا تكون البلاد مجالاً للهجرة اليهودية.

ولقد كتب هوغارت يصف زيارته للملك حسين، فذكر أنه بعد أن أوضح له القضية الصهيونية وأن اليهود سيأتون بالنفع إلى فلسطين أجاب الملك حسين «إذاً فليأتِ هؤلاء اليهود إلى بلاد العرب».

وعلى هذا نرى أن الملك حسين قد اتّخذ الموقف الذي اتخذه من قبل السلطان عبد الحميد عندما حاول «هرتسل» إقناعه بالهجرة اليهودية، فأجاب بأن لامانع أن يأتي اليهود إلى الإمبراطورية العثمانية شرط ألا يذهبوا إلى فلسطين.

ذلك أنه عندما ينتشر اليهود في البلاد العربية فإنهم سيذوبون ذوباناً تاماً أمام أربعين مليوناً من العرب في آسيا. وكأن الملك حسين أراد ألا يركزهم في فلسطين كي لا ينشئوا فيها وطناً قومياً.

وهناك رسالة أخرى بعثتْ بها بريطانيا إلى الحسين وكانت تعرف باسم رسالة باسيت (Basset's Letter) وكان الباعث لها أنه في شتاء سنة ١٩١٧. وبعد أن أُعلنتْ الثورة العربية أرسل جمال باشا الذي كان قائداً للجيش العثماني في سوريا بعض رسله

إلى البلاد العربية ينصح العرب من عواقب الخروج على دولة الخلافة استناداً إلى وعود الحلفاء لهم بالاستقلال. وذكر أن هؤلاء الحلفاء سيكونون شراً وبلاءً على العرب، وأنه لاسبيل إلى تحقيق الحرية والوحدة إلا في ظل دولة الخلافة الإسلامية. وقال جمال باشا بلسان رُسُله أن السير مع الحلفاء سينتهي بالبلاد العربية إلى التمزيق والتجزئة، ثم كرّر النصحَ بالعودة إلى الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية حيث يمكن العرب والأتراك تصفية خلافاتهم معاً.

وعلم الإنكليز بمساعي جمال باشا، فسارعوا إلى الإبراق للملك حسين أنهم ما زالوا عند وعودهم للعرب بالحرية والاستقلال، وهي الوعود التي وردت في مراسلات الحسين مكماهون.

غير أن اتفاقية سايكس ـ بيكو السرّية لم تلبثْ أن ظهرتْ على الناس بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم في روسيا ونشرهم الوثائق والمعاهدات السرية كافة التي وقّعها الحلفاء. وأخذت المخاوف تنتاب العرب من جديد. وكانوا في ذلك الحين يخوضون الحرب إلى جانب الحلفاء في الأراضي العربية فخشيتْ بريطانيا أن يؤثّر نشر هذه الاتفاقية على مجرى الحرب فسارعت إلى إرسال الرسالة التي عُرفتْ باسم «رسالة باسيت».

ففي الثامن من شباط/ فبراير سنة ١٩١٨، وجّهت الحكومة البريطانية إلى الملك حسين مذكّرة عن طريق معتمدها في جدّة الكولونيل باسيت جاء فيها:

«إن حكومة جلالته وحلفائها ليؤازرون بكل قوة كل قضية ترمي إلى تحرير الشعوب المضطهدة وأنهم مصمّمون على الوقوف إلى جانب الشعوب العربية في كفاحها من أجل إنشاء عالم عربي يحلّ القانون فيه محل الظلم العثماني وتسيطر الوحدة فيه على المنازعات التي أثارتها سياسة الموظفين الأتراك».

وتعود حكومة جلالته «فتؤكّد تعهدها السابق بتحرير الشعوب العربية. ولقد كانت سياسة حكومة جلالته حتى اليوم موجّهة لضمان ذلك التحرير. وستظلّ هي السياسة المتّبعة بإصرار لا تردّد فيه، وذلك بحماية العرب المحرّرين من كل الأخطار والمخاوف وبمساعدة الذين لا يزالون تحت نير الطغاة كي يحصلوا على حريتهم».

وتعني الفقرة الأولى من هذه الرسالة أن العالم العربي المجزّأ تحت الحكم العثماني سيخرج بعد هذه الحرب عالماً موحداً ينعم بالحرية والسيادة والاستقلال. وليس هناك معنى أوضح من ذلك، ولا أكثر خلوّاً من أي تحفظ.

وقد قدّمت رسالة باسيت في شباط/ فبراير سنة ١٩١٨ أي بعد ثلاثة أشهر من

صدور وعد بلفور. وهي ليست نشرة تلقى بالطائرات تهدف إلى القيام بلون من ألوان الدعاية، إنما هي وثيقة دولية سياسية صادرة من مفوّض باسم حكومته وبالطريقة الرسمية.

ويأتي بعد ذلك مستند مهمّ عرف باسم «تصريح السبعة». وهو موجّه إلى سبعة من زعماء العرب الذين لجأوا إلى مصر من اضطهاد العثمانيين وكانوا يعملون فيها لحرية العالم العربي. وكان هؤلاء الزعماء السبعة قد اتّصلوا بمرجع بريطاني في القاهرة هو المكتب العربي (وهو مكتب أُنشئ لخدمة السياسة البريطانية وأطلق عليه تمويها اسم المكتب العربي). وقدّموا إليه مذكّرة ذكروا فيها ما أخذ يساورهم من الشكوك بالنسبة إلى تصرّفات الحلفاء عند انتهاء الحرب. وكانوا يعلمون بالحركة الصهيونية ومطامعها. وقد اطّلعوا على معاهدة «سايكس ـ بيكو»، لذلك طلبوا إلى الحكومة البريطانية أن توضّح نياتها ومقاصدها.

وقد درست الحكومة البريطانية مذكّرة السبعة ثم كلفت معتمدها السامي في القاهرة أن يقوم بإبلاغ الردّ إلى هؤلاء السبعة.

وكان أهمّ ما جاء في هذا الردّ خاصاً بمستقبل البلاد العربية الفقرة التالية:

«. . . أما في ما يختصّ بالمناطق المحتلة بالقوات المتحالفة فتودّ حكومة جلالة الملك أن تلفت نظر مقدّمي المذكرة إلى نصوص المنشورات التي أذاعها القواد العامّون عند تسلّمهم بغداد والقدس. وتتضمّن هذه المنشورات سياسة حكومة جلالته تجاه سكان تلك المناطق. وتودّ حكومة جلالة الملك وترغب أن تأتي الحكومة المقبلة لتلك المناطق على أساس قبول الشعب لها وهذه هي السياسة التي نالت موافقة حكومة صاحب الجلالة حالياً وفي المستقبل».

وأهم مايلاحظ في هذا الرد اعتبار المنشورات التي أذاعها القواد البريطانيون جزءاً من الوثائق الرسمية وكذلك التأكيد بأن سياسة الحكومة البريطانية في المستقبل ستركّز على إرادة الشعب. وفي هذا نص على حق تقرير المصير الذي أعلنه الحلفاء أثناء الحرب كمبدأ دولي.

يرجع تاريخ «تصريح السبعة» إلى شهر حزيران/ يونيو سنة ١٩١٨. وقد قام الحلفاء في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر في السنة نفسها بإصدار تصريح عرف باسم «التصريح الفرنسي البريطاني» تناولوا فيه مصير البلاد العربية بوضوح لا لبس فيه ولا غموض. وقد نصّ هذا التصريح على ما يلي:

«إن الغرض الذي دعا فرنسا وبريطانيا العظمى إلى شنّ الحرب في الشرق،

وهي التي شُنّت ضد مطامع ألمانيا، إنما هو لتحرير الشعوب التي ظلمها الأتراك طويلاً، وإيجاد حكومات وطنية وإدارات تستمدّ سلطتها من إرادة واختيار الوطنيين المطلق، وتنفيذاً لهذه الرغبات. وإن فرنسا وإنكلترا متفقتان معاً على تشجيع وبذل المعونة لإقامة الحكومات والإدارات الوطنية في سوريا والعراق اللتين حرّرهما الحلفاء وفي الأراضي التي تعهّدا بتحريرها والاعتراف بها عندما يتم تكوينها. وليس في النية مطلقاً أن تفرض على سكان هاتيْن المنطقتيْن أيّة أنظمة خاصة. وما عليهم إلا ألا يضنّوا بتأييدهم وبالمساعدة المطلوبة ضماناً لحسن سير العمل في الحكومات والإدارات التي سيختارها السكان أنفسهم، والمساواة في معاملة عادلة للجميع وتيسير النمو الاقتصادي للبلاد باقتراح وتشجيع ما يساعد على تحقيق المشروعات المحلية وعلى نشر التعليم وفض المنازعات التي كانت تستغلها السياسة التركية. وتلك هي السياسة التي تعضدها الدولتان في الأراضي المحرّرة».

صدر هذا التصريح بعد احتلال جيوش الحلفاء للبلاد العربية بما فيها فلسطين. لذلك لايمكن القول بأن فلسطين قد استثنيَتْ مما جاء فيه. وقد نصّ التصريح على أنه سيكون للبلاد التي تحرّرت عن الحكم العثماني حرية واستقلال وحكومات محلية تستمدّ سلطتها من الشعب، وألا يفرض عليها أي نظام بذاته. وإنشاء الوطن القومي في حدّ ذاته يؤدي إلى قيام الدولة اليهودية وهذا نظام يفرض على أهل فلسطين خلافاً لرغبتهم وتحدّياً لإرادتهم.

وبهذا نكون قد أتيْنا على أهم الوعود التي بذلها الحلفاء للعرب في زمن الحرب العالمية الأولى. وهي جميعاً تؤكّد بطلان وعد بلفور بما لحقه وما سبقه ويمكن تلخيصها كما يأتي:

١ ـ مراسلات الحسين ـ مكماهون

٢ ـ رسالة هوغارت

٣ ـ رسالة باسيت

٤ ـ تصريح السبعة

٥ ـ التصريح البريطاني ـ الفرنسي.

(١١)
فلسطين تحت الحكم العسكري

سنتناول في محاضرتنا هذه بحث الحالة في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى. وحتى نستطيع أن نفهم الوضع في فلسطين وفي البلاد العربية بصورة عامة في ذلك الوقت، يجب علينا أولاً أن ننسى بعض الوقت كل ما نشعر به بالنسبة إلى الحلفاء في يومنا هذا.

فقد تطوّرت مشاعرنا بالنسبة إليهم خلال ثلاثين سنة، فكلنا الآن يلازمنا شعور المرارة والخيبة والعداء نحو الدول الغربية، سواءً لما حلّ بفلسطين أو لما هو واقع في قضيّة مصر حالياً، أو قضايا شمال أفريقيا.

أقول هذا لأن من لم يعاصر تلك الفترة فإنه يدهش حينما أبدأ كلامي بأن شعور العرب بعد الحرب العالمية الأولى تجاه الحلفاء كان شعوراً مليئاً بالودّ والولاء، ولاء الحلف والنصر المشترك الذي انتهتْ إليه تلك الحرب. فقلوب العرب كانت متفتّحة للدول الغربية شاعرة بزمالة السلاح والكفاح التي جمعتْ بينهما إبان الحرب وانتهت بالنصر الذي كان يرجى بالأمل في تحرير بلاد العرب.

كل هذه المشاعر كانت تملأ قلوب العرب، بحيث إنه عندما دخلت جيوش الحلفاء سوريا وعلى رأسها الجنرال اللنبي استقبلتْ استقبالاً حافلاً، لأن العرب كانوا يرون أن في نصر الحلفاء تحقيقاً لآمالهم بالانتصار على الدولة العثمانية. ولو رجعتُمْ إلى التاريخ، لوجدْتُم التفصيل الوافي عن حملة أللنبي وعن مدى مساعدات العرب للحلفاء في المجهود الحربي الذي حاولت الصهيونية التقليل من أهمّيته ما أمكنها.

وقد زعمتْ الدعاية الصهيونية أن العرب أخذوا المال والسلاح وكانوا في

أعقاب جيوش الحلفاء. ولم يكن لهم شأن أو أثر في هذا النصر. ولكن التاريخ يكذّب هذه المزاعم الصهيونية ويثبت ما قامت به القوات العربية المتطوعة، وما استطاع الشريف حسين إنزاله بالقوات التركية. ولا ننسى موقف جمهور الشعب العربي إلى جانب الحلفاء من وراء خطوط العثمانيين.

فقد كانت القوات التركية تقابل على أرض معادية وبين شعب لا يحمل لها الولاء أو الود مما عجل في هزيمتها واندحارها.

والمعروف أن مدينة القدس لم يُجرِ حولها قتال: فقد تخلّى الأتراك عنها بلا حرب، ودخلها أللنبي ماشياً على قدميْه مقلّداً بهذا سيرة الفاتح عمر. وأذاع المنشور المعروف الذي أُعلن فيه نهاية الحرب الصليبية، كما أكّد الرغبة في أن يكون الحكم في فلسطين قائماً على مافيه خير البلاد جميعاً ورفاهيتها. وذكر أن البلاد، تُدار وفقاً للأعراف والتقاليد الدولية إلى أن ينشأ فيها نظام مدني. غير أن أهل فلسطين، بل السوريين جميعاً، ما لبثوا أن واجهوا بعد تلك النشرة الأولى الشعور المرير بالخيبة لأنهم رأوا أنفسهم إثر ذلك أمام خطريْن مباشريْن.

الأول هو التجزئة الأمر الذي كان له أسوأ الأثر والذي أنزل الفجيعة في نفوس الناس جميعاً في فلسطين، إذ رأوا أنفسهم وقد شُطروا من الوطن الأم. وقد زاد من آلامهم الشعور بأنهم سيبقون وحدهم إذا ما أصاب بلادهم أي بلاء. وعلى الرغم من هذا الشعور لم يكن يجول في خاطرهم أن هذا الظلم يمكن أن يتحقّق أو أن يجدَ له جذوراً في الأرض.

أمّا الخطر الثاني الذي كان يهدّدهم فهو الوطن القومي اليهودي. إلا أنه في رأيي وتجربتي أن أول ماحقّق هذا الحلم اليهودي هو تجزئة فلسطين وشطرها عن الوطن الأم. ذلك لأن الحلفاء كانوا يدركون تماماً أن إنشاء دولة يهودية في فلسطين أمر لا يمكن تحقيقه ما دامت سوريا قائمة في مجموعها موحّدة مستقلة. ولهذا كان لابد في رأيهم أن هذه التجزئة كخطوة أولى لتحقيق إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ومن هنا كانت التجزئة أوّل البلاء الذي نزل بالعرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

أبدَتْ فرنسا رغبتها في أعقاب الحرب في أن يقوم في فلسطين حكم مشترك من إنكلترا وفرنسا، ولم يكن خافياً أن فرنسا كانت منذ عهد غير بعيد تعدّ العدّة، لأن يكون لها في فلسطين بل في سوريا برمّتها الكلمة الأولى. وأرادتْ بعد انتهاء الحرب على الأقلّ أن يقوم حكم مشترك في فلسطين. ولكن هذه الرغبة لم يكن هناك مجال

لتحقيقها: فالجيوش البريطانية كانت تعسكر في فلسطين وتحتلّها. وكان معها بعض الجيوش الإيطالية والفرنسية التي دخلتْ أثناء الحرب عن طريق قناة السويس، ولكنها كانت أقلّية بالنسبة إلى الجيوش البريطانية هذا بالإضافة إلى أن قيادتها وأسلحتها كانت بريطانيّة.

وقد ظلّت البلاد خلال عاميْ ١٩١٩ و١٩٢٠ تحت الحكم العسكري تدار وفقاً للتقاليد العسكرية التي نعرفها في القانون الدولي بالنسبة إلى «بلاد العدو المحتلة». وكانت تُطلق هذه التسمية على البلاد العربية التي تحرَّرت من الاحتلال العثماني. غير أن هذا الحكم العسكري امتاز بأمر خطير جداً، ذلك أن في عهده قدمت اللجنة الصهيونية إلى فلسطين.

وكانت هذه اللجنة تمثّل صهيونيّي إنكلترا وفرنسا وايطاليا ويرأسها الدكتور وايزمان. وكانت تحمل توصيات من بلفور ولويد جورج إلى أللنبي وسائر السلطات العسكرية في فلسطين.

وبدأ العرب يدركون أن هذه اللجنة هي نواة الدولة اليهودية. ولقد جاء في المراجع الصهيونية عن هذه اللّجنة أن الغرض منها أن تكون بمثابة هيئة اتصال بين السلطات العسكرية وبين اليهود في فلسطين، وأن تعمل على إنعاش حياة الطائفة اليهودية وإنشاء المزارع وإقامة المستعمرات اليهودية.

ولا شك أن وايزمان كان من أعقل رجال الصهيونية، إذ بدا للناس أنه رجل معتدل في قيادته للحركة الصهيونية. غير أن أخطر نوع من أنواع التفكير الصهيوني هو الذي يبدو في هؤلاء المعتدلين العقلاء، لأن وايزمان وأمثاله كانوا يعرفون كيف يبنون الدولة اليهودية بالأعمال، ويعرفون كيف يبعدون المخاوف بالأقوال. فلم يتردّدْ أن يقول إنه لا داعي للخوف من الحركة الصهيونية فهي حركة سلمية وإننا سنتعاون مع أبناء عمومتنا العرب على إعادة الحياة للبلاد لتنعم بها «وان الهجرة لن يكون من ورائها إلا الخير لكل معشر العرب، وأن مايبلغكم من أننا نرمي إلى إخراجكم من دياركم وتقويض نهضتكم ليس الغرض منه إلا التفريق بين شعبينا».

ولقد ذهب وايزمان إلى أبعد من هذا، فسافر إلى العقبة سنة ١٩١٨ حيث يعسكر الأمير فيصل واجتمع به هناك. وشرح له أن اليهودية العالمية كلها مستعدة لأن تكون في ركاب الأمة العربية لتحقيق آمانيها وآمالها، وأن العرب سيجدون المال والعلم والفن والخبرة اليهودية في خدمة العرب. وأشار إلى الميدان الدولي بقوله إنه لن

يستطيع أن يناصر المطالب العربية إلا الحركة الصهيونية بما لها من نفوذ لدى دول الحلفاء.

وقد عمّت اليهودية مظاهر الفرح إثر دخول هذه اللجنة فلسطين فخرجوا من أحيائهم إلى الشوارع يهتفون ويغنّون لقرب إنشاء الوطن القومي. وقد أهاجَتْ هذه الروح أهل فلسطين وجعلتْهم يرون أنفسهم أمام خطر داهم يهدّد حياتهم في وطنهم ويهدّد حضارتهم، ولا سيما عندما بدأ اليهود يطالبون بأن يكون لهم جيش للدفاع عن فلسطين وأن يتولّوا احتكار أعمال البنوك والمصارف والشركات في فلسطين. وبذلك بدأت هذه الأقلية اليهودية تثير مخاوف العرب.

وأخذ العرب نتيجة لهذا الموقف يعقدون الاجتماعات السياسية والمؤتمرات الوطنية. وتألّفت جمعيّات كانت تعرف وقتئذ بالجمعيات الإسلامية المسيحية في كل مدينة، وكان الغرض منها الإعراب عن مناهضة الحركة الصهيونية. وانتهى الأمر بأن وقعت اضطرابات في شهر نيسان/ أبريل سنة ١٩٢٠ في القدس. وكانت البلاد لا تزال تعج بالقوات العسكرية من جيوش الحلفاء وترزح تحت وطأة الحكم العسكري. ومع ذلك فقد لجأ أهل فلسطين إلى القوة والعنف. ووقع التصادم بينهم وبين اليهود وسقط عدد من القتلى والجرحى.

وقام العسكريون بتحقيق أولي عن أسباب هذه الاضطرابات، ثم أُلّفت لجنة للتحقيق في قضية فلسطين فكانت هي اللجنة الأولى. وقامت بالتحقيق ولكن تقريرها بقي سرياً حتى عُرِف في ما بعد. وتبيّن أنه ينحو باللائمة على اليهود ويعزو إليهم الرغبة الملحّة الجامحة في السيطرة على البلاد، كما كشف هذا التقرير أيضاً عن أن الصهيونية ترى أن في وجود القوات العسكرية البريطانية في فلسطين أمراً غير شرعي وأنها تعتبر هذه القوات معادية، ويجب أن تجلو ما دامت مهمّتها قد انتهتْ وأصبح من الواجب عليها أن تسلم البلاد لأهلها الشرعيّين وهم اليهود.

ولما علمت الصهيونية بهذا التقرير وما حواه بذلت نفوذها الكبير في لندن وإذا بالحكومة البريطانية ترضخ لهذا النفوذ، وتاريخ بريطانيا في فلسطين رضوخ دائم للمطالب الصهيونية وإهمال متصل لمطالب العرب. وكان من نتيجة ذلك عزل الجنرال «موين» القائد الأعلى في فلسطين وعزل عدد من الضباط البريطانيين معه، وذلك لأن الصهيونيين اعتبروا هؤلاء أعداء لهم ووصفوهم باللاسامية. وأنهم عقبة في سبيل تحقيق الوطن القومي في فلسطين.

وكانت قد صدرتْ أوامر من وزارة المستعمرات إلى الإدارة العسكرية في فلسطين بأن تعمل على تحقيق الوطن القومي اليهودي فيها. بيد أن صدور الأمر من شخص بعيد عن فلسطين يعتبر امراً هيّناً ولكن تحقيقه بالنسبة إلى القائمين فيها أمر عسير، لأنهم يرون الحقائق والصعوبات التي تعترض طريق هذا التحقيق. واليهود أقلّية في البلاد ومن المستحيل أن تقلب هذه الأقلية إلى أكثرية.

على أن الإدارة العسكرية في فلسطين لم تلبث أن انتهت وحلّت محلّها الحياة المدنية، فتدخل النفوذ الصهيوني حينئذ وعينّ السير هربرت صموئيل في أول تموز/ يوليو سنة ١٩٢١ مندوباً سامياً. والسير صموئيل رجل يهودي الدين صهيوني السياسة، ومن كبار رجال حزب الأحرار البريطاني (وقد حكم البلاد قرابة خمس سنوات) وكان أحد صائغي وعد بلفور وأحد أعضاء وزارة الحرب البريطانية التي أصدرت هذا الوعد. وكان معروفاً بالسياسة والدماثة وحسن استقبال العرب ووداعهم. ولقد بعثت به الحكومة البريطانية إلى فلسطين لينشئ الوطن القومي اليهودي ويضع قواعد الدولة اليهودية.

وفي عهده أخذ اليهود يباشرون إنشاء دولة يهودية لبنة لبنة. وإذا كنا نعتقد أن الدولة اليهودية قد قامت في فلسطين سنة ١٩٤٨، فالحقيقة أنها وجدت منذ أن عينّ السير هربرت صموئيل مندوباً سامياً في فلسطين سنة ١٩٢٠. أما في سنة ١٩٤٨ فكان ذلك بمثابة إعلان لقيامها مستقلة عن الإدارة البريطانية.

وعندما شعر العرب بهذا الخطر تواصلت اجتماعاتهم ولا سيّما عندما وجدوا أن الهجرة أخذت تزداد أمام أعينهم. وقد كانت هذه الهجرة رهيبة حقاً بالنسبة إلى أهل فلسطين لأنها تطغى بكثرة دون إرادتهم ورغماً عنهم، فإن طوائف كثيرة من اليهود أخذت تدخل البلاد بطريقة رسمية وفي حماية الحراب البريطانية. ومضى الصندوق القومي اليهودي يهيئ لها الأرض والمسكن ويصبح المهاجرون مواطنين مفضّلين على المواطنين العرب الذين نبتوا في تربة البلاد هم وآباؤهم وأجدادهم من قبل.

وكان قد دخل البلاد في سنتيْ ١٩٢٠ و١٩٢١، ١٦ ألف يهودي بواسطة هذه الهجرة، أي بمعدّل ثمانية آلاف في العام الواحد. وأخذ هذا العدد يزداد بمرور السنين حتى وصل إلى ٣٠,٠٠٠ في العام. ومن هنا بدأ العرب يناهضون الصهيونية بكل وسيلة وأصبحت حياتهم في فلسطين حياة كفاح سياسي مستمر. ففي أيار/ مايو سنة ١٩٢١ وقعت حوادث واضطرابات بين العرب واليهود. وكان

هذا الاضطراب الثاني، وقد وقع فيه من الفريقيْن عدد من القتلى والجرحى.

وتألّفت لجنة ثانية للتحقيق عرفت باسم لجنة «هيكرافت» (Haycraft Commission) إذ حملت اسم من كان يشغل منصب قاضي القضاة في فلسطين. وقد تضمّن تقرير هذه اللجنة لوماً كبيراً للحركة الصهيونية وإنصافاً للعرب.

وهكذا نرى أن كل لجنة تحقيق أخذت تنحو باللائمة على اليهود وتكشف عن ظلامة العرب، وذلك بالقدر الذي تسمح به اختصاصات هذه اللجان. غير أن السياسة البريطانية مضت قُدُماً في تطبيق برامجها.

وقد أنشأ السير «هربرت صموئيل» إدارة في فلسطين جعل النصيب الأكبر فيها لغير أهل فلسطين، من الإنكليز واليهود. ولقد كانت نسبة اليهود بين الموظّفين نسبة طاغية.

وأبرز ما نلاحظه على هذه الإدارة أنها أقامت حكماً مباشراً لا يستمدّ وجوده من إرادة أهل البلاد ولا يمثّل عناصرها. هذا إلى جانب أنها جعلت تفاوتاً كبيراً في نسبة الموظفين: وكان اليهود من هؤلاء الموظفين يبلغون أربعة أضعاف عدد الموظفين العرب.

وبهذا بدأت الإدارة اليهودية في فلسطين تسير بالبلاد بحكم مباشر يتولاه عصبة من الموظفين اليهود يتولّون المراكز الرئيسية الكبرى ويعملون من جانبهم على إنشاء دولتهم اليهودية.

وإذا أردْنا أن نقارن هذه الإدارة بالوضع الإداري الذي كانت عليه البلاد سنة ١٩١٦، أي في عهد الدولة العثمانية، لرأينا أنه في سنة ١٩١٦ أصدرت الحكومة العثمانية تعديلاً لقانون الولايات خوّلت بمقتضاه كل ولاية أن تقيم في داخلها حكومة محلية مستقلة استقلالاً ذاتياً، وقد كان لأهل فلسطين ستّة نواب في «مجلس المبعوثين» وهو البرلمان العثماني. وأهل فلسطين الذين كان لهم هذا الوضع سنة ١٩١٦ يجدون أنفسهم بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وبعد وعود الحلفاء لهم بالحرية والاستقلال، يُحكمون حكماً مباشراً بإدارة يتولاها صهيونيون يحكمون باسم الحكومة البريطانية.

ولهذا بدأ العرب حركتهم السياسية مطالبين بالحرية والاستقلال استناداً إلى حقّهم الطبيعي في تقرير مصيرهم. كما راحوا ينكرون على الحكومة البريطانية إصدار وعد «بلفور» واعتبار هذا العمل من جانب بريطانيا عملاً جائراً، إذ ليس لها أن

تتصرّف في وطنهم فضلاً عن مخالفته لمراسلات مكماهون وما جاء بعدها من وعود أصدرها الحلفاء.

ولقد أراد «هربرت صموئيل» أن يلطّف من الموقف، فبدأ يفاوض العرب على أساس إنشاء مجلس تشريعي في البلاد. وكان ذلك في سنة ١٩٢٢، وقد رفض أهل فلسطين هذا العرض على أن فكرة المجلس التشريعي قد تبدو فكرة مقبولة لأوّل وهلة، وأن هذا الرفض من جانب العرب لم يكن له مبرّر وقد كان من الواجب عليهم قبوله.

وهذا كلام معقول من الناحية النظرية. ولكن إذا تبيّنّا أن هذا العرض قد وُضع على أساس قبول الانتداب البريطاني وقبول وعد بلفور باعتباره جزءاً من صكّ الانتداب، لأدركْنا أن أهل فلسطين كانوا على صواب في رفضهم هذا العرض البريطاني بإنشاء ذلك المجلس التشريعي. وكان الغرض الحصول على موافقة العرب واعترافهم بإنشاء الدولة اليهودية إذ لا يمكن أن تقوم للدولة اليهودية قائمة، في الماضي أو المستقبل، إلا إذا اعترف العرب بها وفي هذا تفسير لما تحاوله إسرائيل (اليوم) من أجل إكراه العرب على الاعتراف بها ولو أدّى بها الأمر إلى الاعتداءات المسلّحة على البلاد العربية.

غير أننا إذا تعمقنا قليلاً في دراسة أمر هذا المجلس التشريعي، لوجدنا أنه لم يكن أكثر من مجلس استشاري وحق الاعتراض على قراراته مخوّل للمندوب السامي. من هذا، نتبين أنه لم تكن له سلطات حقيقية يباشرها، فالصهيونية كانت دائبة العمل للاعتراف بها من جانب العرب.

ومن أجل هذا، ربط عرض إنشاء المجلس التشريعي بالاعتراف بالانتداب وبوعد بلفور بوصفه جزءاً من صك الانتداب. وهذا أمر لم يكن في استطاعة إنسان أن يفعله ولا الشعب الفلسطيني بنفسه، إذ ليس هناك من يملك التنازل عن الوطن لأن الوطن لايملكه من يعيش عليه. بل هو وطن الأجيال المقبلة على مر الزمان.

والواقع أن المجلس التشريعي بتأليفه واختصاصه قد يصحّ عرضه على بلاد يراد لها أن تبدأ الحكم الذاتي من أول مراحله. ولكن بلداً متحضّراً كفلسطين اعترف له عهد العصبة بحقه في إنشاء حكومة وطنية، لا يصحّ أن يعامل على مستوى مستعمرات التاج وأن يرضى مختاراً بالوطن القومي اليهودي وما يفضى إليه من نتائج سياسية وقومية.

والواقع أن المادة الثانية والعشرين من عهد العصبة، كما سندرس ذلك مفصلاً في محاضرتنا المقبلة، تفترض وجود حكومة فلسطينية يكون المندوب السامي إلى جوارها ممثلاً لبريطانيا في الإرشاد والمعونة، غير أن الأمور جرتْ على النقيض من ذلك. فلم تقمْ الحكومة الفلسطينية، وأصبح المندوب السامي الحاكم المطلق تجتمع فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهي تسير نحو هدف واحد هو إنشاء الوطن القومي اليهودي والعمل على رعايته وحمايته.

(١٢)
بـــدء الكفـــاح

كانت أول خطوة لتأسيس الوطن القومي اليهودي سلخ فلسطين عن سوريا. وينبغي هنا أن نبحث أثر هذا الأمر على سوريا نفسها. لقد كان هذا الوطن القومي سهماً مسدداً إلى البلاد العربية عامة وإلى سوريا بوجه خاص لأنه يقتطع جزءاً من كيانها ليكون في المستقبل نقطة وثوب على أجزاء أخرى من الوطن السوري الكبير.

ومما تجدر ملاحظته أن حركة الهياج والاضطراب التي نشأتْ في فلسطين لمناهضة الحركة الصهيونية لم تقفْ عند القدس أو يافا، بل كان مركز الغليان في سوريا وفي عاصمتها دمشق. حيث تعدّدت الاجتماعات والمؤتمرات لمناهضة إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكانت سوريا كذلك ممسكةً بزمام الحركة العربية في الميدان الدولي: وكان قد بدأ البحث في سنة ١٩١٩ في تقرير مصير البلاد التي انسلخت عن الإمبراطورية العثمانية. ولقد تضمّن تصريح «ولسن» أن هذه البلاد يجب أن تقرّر مصيرها بنفسها وأن تتمتّع بالسيادة بشرط ألا ينشأ ضرر أو إجحاف بحقوق الأقليات التي تعيش فيها. وكانت هذه الإشارة تعني «الأرمن» الذين يعيشون في البلاد العربية والأشوريين الذين يقيمون في شمال العراق. ولم يكن المقصود بتصريح الرئيس ولسن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أنقاض أصحاب البلاد الشرعيين.

إلا أن الصهيونيين أخذوا يبذلون جهوداً كبيراً في مؤتمر الصلح حتى يصلوا إلى تصريح دولي يكون سبيلاً لتحقيق أهدافهم وأغراضهم. وكان الصراع قد بدأ في أروقة المؤتمر بين الرأي القائل بحرية تقرير المصير وبين المطامع الاستعمارية. وكان هذا الصراع يبدو بوضوح بين التصريحات التي أدلَتْ بها دول الحلفاء أثناء الحرب، وبين المطامع الاستعمارية التي تجول في نفوس هذه الدول ذاتها. وكان الحلفاء

المنتصرون يعملون على التوفيق بين وعودهم ومطامعهم، فقرروا تأليف لجنة من المؤتمر تقوم بزيارة البلاد للتعرّف على ما يريده أهلها: وهل يرغبون في الانتداب أو الحماية أو الوصاية أو في إنشاء دولة موحدة تجمعهم، أو أنهم يريدون أن تستقل كل دولة بإقليمها عن الأخرى؟

وكان الاتجاه في بادئ الأمر أن تقوم هذه اللجنة بزيارة البلاد السورية، ثم اقترحت فرنسا أن تزور اللجنة أيضاً العراق. لقد كانت فرنسا تريد أن تعرقل أهداف السياسة البريطانية بالنسبة إلى العراق، وكان الخلاف حينذاك قائماً بين فرنسا وإنكلترا على الموصل وحول حصص الشركات الإنكليزية والفرنسية من البترول العراقي. وانتهى الأمر بأن رفض بعض أعضاء هذه اللجنة السفر، فأُلّفت من مندوبين أمريكيين لا يمثّلون المؤتمر بل يمثّلون أمريكا. وعُرفتْ هذه اللجنة باسم «لجنة كنغ كرين» (King-Crane Commission)، وقامت بزيارة سوريا وظلت فيها أسبوعاً تلقّت خلاله كثيراً من العرائض من المسلمين والمسيحيين واليهود أيضاً. وقام الشباب بمظاهرات ووضعت الأناشيد وتفجّر الشعر في ذلك الوقت عن قصائد تشير إلى رفض الحماية والوصاية، وعدم القبول بغير الاستقلال بديلاً.

واتفق رأي أهل البلاد، في ما عقدوه من اجتماعات ومؤتمرات، على وجوب قيام دولة سوريا موحّدة تحكم بنظام دستوري ملكي ويتولّى الأمير فيصل بن الحسين عرشها. وكان الناس قد اختاروه بملء إرادتهم لأنه كان عنواناً للجهاد وقائداً لحركة التحرير المأمول في ذلك الوقت. وحرص السوريون على التأكيد بأنهم يرفضون إنشاء وطن قومي يهودي في سوريا الجنوبية أي في فلسطين.

عبّر السوريون عن رأيهم هذا في مؤتمر عقدوه في دمشق في ٢ تموز/ يوليو سنة ١٩١٩ واتّخذوا قراراً قدموه إلى اللجنة الأمريكية لترفعه إلى مؤتمر الصلح. وفي ما يلي أهم ما جاء في هذا القرار:

. . . «إننا نحن الموقعين أدناه بإمضاءاتنا وأسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين. وقد قرّرنا في جلستنا المنعقدة في نهار الأربعاء المصادف لتاريخ ٢ تموز/ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبيّنة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ورفعها إلى الوفد الأمريكي المحترم من اللجنة الدولية:

أولاً: إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدّها شمالاً جبال طوروس، وجنوباً (رفح) فالخط المارّ من (الجوف) إلى جنوب (العقبة

الشامية) و(العقبة الحجازية)، وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (أبي كمال) إلى شرقي (الجوف)، وغرباً البحر المتوسط بدون حماية ولا وصاية.

ثانياً: إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية، أي فلسطين، وطناً قومياً للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات القومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليّون من إخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ما علينا..».

وما إن فرغت اللجنة من عملها حتى وضعت تقريراً تناولت فيه رغبات أهل البلاد وأعربتْ عن دهشتها لما رأته من إجماعهم على الحرية والوحدة والاستقلال. وأشارت إلى جهل الساسة الغربيين في حقيقة الوضع وعدم تعرّفهم إلى أماني المواطنين العرب، مما جعلهم يسعون لإنشاء الوطن القومي اليهودي من دون تبيّن لحقائق الأمور.

ويحسن أن نشير إلى نص ما جاء في تقرير لجنة كنغ كرين الأمريكية خاصاً بالصهيونية:

«... تشير اللجنة بوجوب تنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيراً ولا سيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمي إلى جعل فلسطين بلاداً يهودية.

١ ـ باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميّالة إلى استحسانها ولكن الحقائق الحسّية التي وجدتها في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآنفة.

٢ ـ تلقّت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولاً إنشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعتْ كثيراً عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمرات، ورأتْ بنفسها شيئاً مما فعلتْه ووجدتْ عدداً كبيراً يؤيّد أماني الصهيونيين وخططهم، وهي تعجب من انصراف تلك الجوالي إلى العمل وتغلّبها بالوسائط الحديثة على العقبات الطبيعية.

٣ ـ تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثلي الحلفاء الآخرين عليه. إنما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يمسّ بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين.

«إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب إدخال تعديل كبير على البرنامج

الصهيوني. إن إنشاء وطن قومي «للشعب اليهودي» لا يعني جعل فلسطين بلاداً يهودية، كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية من دون اهتضام الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين. والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم.

«إن الرئيس ولسن في خطبته التي ألقاها في ٤ تموز/ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو:

«إن حل كل مسألة سواء كانتْ تتعلّق بالأرض أو بالسيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلّق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو لفائدة أي دولة أو أمّة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها.

«فإذا كان هذا المبدأ سيسود، وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها في ما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين، وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً، يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حدّ لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم بلاده، نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدّم شرحه واعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية.

«وقد اتّضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام: فإن ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض في سورية ضد الصهيونية ولم ينَلْ مطلب آخر نسبة أكبر من هذه النسبة، غير مطلب الوحدة السورية والاستقلال. ولقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و٨ و١٠ من بيانه.

«ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشدّه وليس من السهل الاستخفاف به، فإن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتْهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة. ويجب ألا تقلّ هذه القوة عن خمسين ألف جندي. وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود. لا بدّ من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات. ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة. هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقّهم في فلسطين مبنيّة على

كونهم احتلوها منذ ألفيْ سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام.

«وهناك أمر لايجوز إغفاله إذا كان العالم يريد ان تصير فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية. وهو أن فلسطين هي الأرض المقدّسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء يهمّ أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم، ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق. فمسألة فلسطين وما يتفرّع عنها مسألة دقيقة حرجة ومن المستحيل ان يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدّسة تحت رعاية اليهود مهما حسنتْ مقاصد هؤلاء. والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقديساً عند المسيحيين هي ما له علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدّسها المسلمون غير مقدّسة عند اليهود بل مكروهة. ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت إشراف اليهود. ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين هذا الشعور، ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدّسة ومحترمة من المسلمين كانت وصايتهم عليها في ما مضى أمراً طبيعياً. فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية، ولم يحسبوا للنتائج حسابها ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضاً مقدسة.

«وبناءً على ما تقدّم، تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضي عليها بأن تشير على المؤتمر ألا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدريج، وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين، والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهودية.

«ولايوجد هناك سبب يمنع ضمّ فلسطين إلى سوريا المتحدة كأقسام البلاد الأخرى، ووضع الأماكن المقدّسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة».

هذا أهم ما في تقرير اللجنة عن الصهيونية ولقد ظلّ السوريّون بعد ذلك لا ينقطعون عن التعبير بمختلف الوسائل عن مناهضتهم للخطر الصهيوني. فقد عقد بعد سلخ فلسطين عن سوريا رسمياً، مؤتمر في جنيف عرف باسم «المؤتمر السوري الفلسطيني»، واتخذ قرارات عبّر فيها عن الوحدة والاستقلال ورفض الانتداب ومعارضة قيام وطن قومي يهودي في فلسطين. فأخذت تقوم في جميع أنحاء البلاد السورية بين حين وآخر مظاهرات واضطرابات تستهدف التعبير عن مقاومة أهل البلاد لمطامح الاستعمار وما خلفته الصهيونية في بلادهم.

ولم تخلُ السنوات الثلاثون الماضية من حوادث خطيرة لم تقتصرْ على سوريا، بل

تعدّتها إلى العالم العربي كله، كانت كلها تأييداً لفلسطين وبذلاً وتضحيةً من أجل قضيتها.

تلك هي أصداء قضية فلسطين في أرض الوطن. على أننا إذا انتقلْنا إلى الميدان الدولي، أي إلى مؤتمر الصلح، فإننا نجد أن أول ظاهرة بدتْ في الأفق حول هذه القضية هي نقض اتفاقية «سايكس ـ بيكو» نقضاً صامتاً بغير إعلان. وكانت هذه الاتفاقية بين روسيا وفرنسا وبريطانيا. غير أن روسيا بعد الحرب قد أصبحت غيرها قبل هذه الحرب وأصبحتْ لها سياسة مختلفة عن قبل. وكانت هي التي كشفتْ أسرار هذه الاتفاقية ونشرتْها على العالم العربي بعد أن تخلّت عنها عند قيام النظام الشيوعي فيها. كما أن بريطانيا أصبحتْ لا ترى فائدة من وراء هذه الاتفاقية لأن جيوشها تحتلّ أكثر البلاد العربية فعلاً. وكان موقف فرنسا وأطماعها في سوريا يدفعها أيضاً لنقض هذه المعاهدة. وعلى هذا اتجهت دول الحلفاء إلى البحث في كيفية اقتسام الغنائم التي خلفها انهيار الإمبراطورية العثمانية التي كانت تُعرف بالرجل المريض. وكانت أول خطوة في هذا السبيل الزيارة التي قام بها كليمانصو للويد جورج في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، ثم اجتمع السياسيان بعد ذلك ووضعت اتفاقية عُرف أمرها في ما بعد. ولم تكن في شكل معاهدة بل كانت اتفاقية ودية مؤداها أن يكون لفرنسا الكلمة الأولى في سوريا، وأن تبقى فلسطين تحت السيطرة البريطانية تنفيذاً لوعد بلفور وأن تظلّ العراق تحت النفوذ البريطاني.

وفي ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، صدر عن المجلس الأعلى للحلفاء قرار يتضمّن سلخ البلاد العربية عن الدولة العثمانية بشكل رسمي. وأخذت دول الحلفاء في مؤتمر الصلح وفقاً لهذا القرار تتناول المسألة العربية كل جزء على حدة. وانتهت المداولات إلى وضع نظام دولي جديد هو نظام الانتداب وهو نظام بكر لم يسبق له وجود في العالم الدولي، كما كان الحال بالنسبة إلى الوطن القومي.

وقد أدخل هذا النظام في عصبة الأمم بعد استبعاد الحماية والوصاية ذلك لأن أمرهما أصبح معروفاً لدى الرأي العام الدولي. وكان الانتداب يمثل نوعاً من أنواع الوكالة عن عصبة الأمم توكل بموجبه إلى إحدى دولها أمر الإشراف على القطر المنتدب عليه.

وكان الانتداب يقوم على أساس الاعتراف للشعب مبدئياً بحقه في الاستقلال غير أنه نظراً إلى عدم ممارسته الحكم الذاتي في السابق، فيحسن الأخذ بيده شيئاً فشيئاً حتى يستطيع أن يستكمل كل مظاهر الاستقلال ويكون قادراً على الوقوف على قدميه من ثم يصبح عضواً في الأسرة الدولية.

وقد وضعت عصبة الأمم القواعد الأساسية لنظام الانتداب: فقد جاء في المادة

الثانية والعشرين من ميثاق العصبة أن هذه البلاد يجب أن يكون لها الحق في الاستقلال وأنها وديعة مقدّسة حتى تبلغ حريتها واستقلالها، على أن يكون اختيارها ورغبتها دائماً هو الفيصل في كل أمورها وخصوصاً في اختيار الدولة المنتدبة.

ولقد كان أهل فلسطين يعارضون انتداب بريطانيا لأنّهم يدركون أنها كانت تبيت لهم الشر ما دامت سياستها قائمة على وعد بلفور. وعلى هذا، يمكن اعتبار الانتداب البريطاني على فلسطين باطلاً من أساسه لأنه جاء على غير رغبة أهل فلسطين وما يخالف أحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم.

وهناك مادة مهمة أخرى تضمّنها ميثاق العصبة وهي المادة العشرون التي جاء فيها أن الدول المتعاقدة بانضمامها إلى الميثاق قد ألغت كل اتفاق سابق يناقضه بل وتتعهّد بالتدخل في المستقبل في أي تعهّد أو التزام دولي يناقض هذا الميثاق. وهذه المادة في الواقع من أهم القواعد القانونية الدولية، وهي في مضمونها تفسخ وعد بلفور وتعتبره لاغياً وباطلاً لأنه يخالف أحكام المادة الثانية والعشرين التي تنصّ على التعرف على رغبات السكان. وكل ما حدث في فلسطين كان يرمي إلى إغفال أهل البلاد. لقد قدّمت لجنة كنغ كرين تقريرها وضمّنته رغبات السكان على اختلاف أديانهم ونزعاتهم. ولكن المؤتمر لم ينظر فيه وترك الصراع يدور بين الجانب العربي والصهيوني في أروقة المؤتمر ولدى دوائر الحلفاء.

وكان على كل من الفريقين أن يقدّم من الحجج لإبراز وجهة نظره.

ولقد قدّم اليهود مذكرة طالبوا فيها «بكومنولث» (Commonwealth) في فلسطين مع السماح بإطلاق الهجرة اليهودية. على أن بعض زعمائهم المتطرفين وجدوا أن هذا المطلب لا يحقق ما يريدون ورأوا مطالبة مؤتمر الصلح بإقامة دولة يهودية. وكان يتزعّم هذا الفريق شخص اسمه دزرائيل زانغويل (Israel Zangwill)، وكان يقول بإخراج العرب من فلسطين وإقامة الدولة اليهودية.

وعندما دُعي زعماء اليهود إلى مجلس العشرة في مؤتمر الصلح، تكلّم سوكولوف شارحاً الاضطهاد والعذاب الذي عاناه يهود روسيا. ثم تحدّث بعده وايزمان وتكلّم عن الحركة الصهيونية وطلب أن يسمح بالهجرة اليهودية حتى يتمكّن اليهود مع الزمن من إيجاد الدولة اليهودية. ثم تكلّم مسيو ليفي ممثّل يهود فرنسا واتجه اتجاهاً مناقضاً لاتجاه زميله إذ قال إن الصهيونية خيانة وفيها تشتّت للولاء اليهودي. وانتهز الفرصة وأثنى على فرنسا وعلى المجهود الذي تبذله في فلسطين. وطلب أن تمكّن فرنسا من المساهمة في العمل في فلسطين. وقد ظهر من هذا الموقف أن هناك انقساماً ما في الرأي، ولاحظ الساسة الغربيون أن الموقف خطير. وسأل وزير الخارجية الامريكية عن معنى كلمة

الوطن القومي، فتكلّم وايزمان مطالباً بهجرة يهودية على نطاق واسع موضحاً أن فلسطين يمكن أن تستوعب خمسة ملايين يهودي وهم لا يريدون دولة يهودية عاجلة بل إنهم مستعدون أن يعملوا على تقدّم البلاد وأن يعيشوا في تآخٍ مع العرب. وواصل حديثه مطولاً عن إنشاء الوطن القومي وقدّم خريطة تشير إلى حدود فلسطين كما تدور في خلده، فإذا بها تشمل فلسطين وشرقي الأردن وجنوب لبنان. طالب اليهود بهذه المناطق في وقت لم يكن لهم موضع قدم في فلسطين وكانوا يهدفون من وراء هذا الاستيلاء على حوض نهر الأردن وهو الذي يدور حوله النزاع اليوم.

تلك هي مساعي اليهود وجهودهم. أما العرب فقد ذهب وفد منهم إلى مؤتمر الصلح برئاسة الأمير فيصل، فوجد نفسه أمام الظروف الآتية:

العداء المستحكم الذي كان قائماً بين فيصل وفرنسا وهو عداء لايمكن التوفيق فيه: ففيصل يبغي إقامة دولة مستقلة في سوريا، وفرنسا تريد الاستيلاء عليها وإخضاعها لنفوذها. وكان بين فيصل والإنكليز علاقة ودّ وزمالة في الحرب، لذلك رأى أن الحليف الذي يمكن أن يحقّق له أكثر الأهداف إن لم يكن كلها هو بريطانيا. فلا بد إذاً من السير والتفاهم معها. باعتبارها دولة كبرى لها تأثيرها داخل المؤتمر وتنازع فرنسا في ما تريده من السيطرة.

غير أن هناك عقبة كأداء: فقد كانت بريطانيا تحتضن الوليد الصهيوني وكان فيصل يدرك أن تعاونه مع بريطانيا قد يضطره لمواجهة المطالب الصهيونية ولا سيّما ما يتعلق منها بالهجرة.

غير أن الصهيونية لم تلبث أن سارعت إلى الاتصال بفيصل في لندن وباريس. وأخذ وايزمان يزيّن له مزايا الاتفاق بينهما وما يعود به من خير على العرب. وكان إلى جانب فيصل الكولونيل لورانس ساعده في المجامع الدولية. وكان «لورانس» كإنكليزي يرى حينئذ أن المصلحة في مهادنة الصهيونية، فتمكّن من إقناع فيصل في الدخول بمباحثات مع اليهود. ولم يحفظْ لنا التاريخ محاضر هذه المباحثات حتى نرجع إليها، بيد أن المصادر الأجنبية تنبئنا بالنص التالي للاتفاق الذي وقعه فيصل ووايزمان نتيجة هذه المباحثات:

«. . . صاحب السمو الملكي الأمير فيصل يمثّل ويعمل لصالح مملكة الحجاز العربية، والدكتور حاييم وايزمن يمثّل ويعمل لصالح الجمعية الصهيونية، مع ذكرهما القرابة العنصرية والروابط القديمة الكائنة بين العرب واليهود وإدراكهما أن أضمن وسيلة لتحقيق أمانيهم القومية هي التعاون لترقية الدولة العربية وفلسطين، وبما أنهما يرغبان زيادة على ذلك في تأييد التفاهم الطيب القائم بينهما، اتفقا على المواد الآتية:

المادة الأولى: يجب أن تسود الدولة العربية وفلسطين في جميع علاقاتهما وأعمالهما روح تفاهم تامّ قائم على أساس الإخلاص وحسن النية. ولهذه الغاية يوفد ممثلون عرب ويهود مفوضون تفويضاً رسمياً إلى كل من البلدين.

المادة الثانية: تخطّط الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين بواسطة لجنة يتّفق عليها الفريقان حالما تتمّ مفاوضات مؤتمر السلام.

المادة الثالثة: تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ حين وضع دستور حكومة فلسطين ونظامها الإداري.

المادة الرابعة: تتّخذ كل التدابير لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتقويتها بمقياس كبير، ويُسرَع على قدر ما تسمح به الظروف في إسكان المهاجرين اليهود في الأراضي وتُصان حقوق الفلاحين العرب ويساعَدون في تقدّمهم الاقتصادي.

المادة الخامسة: لايوضع نظام أو قانون يمنع أو يحول بأي طريقة دون ممارسة الأديان بحرية كاملة ويسمح أيضاً بدون قيد ولا شرط بحرية العقائد والعبادات من دون تمييز أو تفضيل، وتمارس الحقوق المدنية والسياسية.

المادة السادسة: تكون المقدّسات الإسلامية تحت إشراف إسلامي.

المادة السابعة: تُرسِل الجمعية الصهيونية إلى فلسطين لجنة من الخبراء لدراسة قابلية البلاد الاقتصادية وتقدّم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها، وتضع الجمعية الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرّف الحكومة العربية لدرس قابلية المملكة العربية الاقتصادية. وتقدّم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها وتستخدم الجمعية الصهيونية خير جهودها لمساعدة الحكومة العربية في إعداد الوسائل لتحسين الموارد الطبيعية والقابلية الاقتصادية في بلادها.

المادة الثامنة: تحكم الحكومة البريطانية في كل خلاف يبدو خلال تطبيق أحكام هذا الاتفاق.

تحفّظ بخط الأمير فيصل

«إن نالت العرب استقلالها وفقاً للمطالب التي تضمّنتها مذكرتي إلى وزارة الخارجية البريطانية كان هذا الاتفاق صالحاً، وإن رُفضتْ هذه المطالب كلّها أو بعضها أعتبر نفسي طليقاً من كل قيد وأعتبر هذا الاتفاق لاغياً».

(باريس في ٣ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩١٩)

وإذا سلمّنا بأن فيصل قد وقّع هذا الاتفاق فإن التحفّظ الذي ورد في آخره يفسّر ما كان يدور بخلده من حيث تحقيق هدفه بإنشاء الدولة العربية الكبرى، هذا بالاضافة إلى أن الاتفاق لم ينصّ على الدولة اليهودية. وكان وايزمان في ذلك الحين يهدّئ الخواطر بقوله إن الوطن القومي هو إقامة مركز روحي وثقافي لليهود في فلسطين، وهذا لا يتعارض مع مصالح العرب، بل يهدف إلى تنميتها والمحافظة عليها.

على أن الذي نعرفه أن فيصل لم يكن يملك الحق في التصرف بجزء من سوريا على هذا النحو. فقد عبّر السوريون عن مطالبهم وآرائهم في ما تقدّموا إلى اللجنة الأمريكية. وكان فيصل رسولاً عنهم إلى مؤتمر الصلح يعمل بوحي هذه المطالب وتلك الآراء التي انبثقت عن أهل البلاد جميعاً.

ولكن الصهيونية كانت دائبة السعي لتحقيق أغراضها بمختلف الوسائل، وكان العرب يبذلون ما في وسعهم لمناهضتها. وكانوا أيضاً ينشدون الوحدة والاستقلال ويناضلون ويكافحون في أكثر من ميدان وجبهة.

وقد حاولت الصهيونية في مناسبات مختلفة أن تثبت أن العرب، بلسان فيصل، قد وافقوا على الوطن القومي اليهودي، ولكن هذه الإشارة العابرة إلى اتفاقية فيصل وايزمان فيها ما يكفي لنفي هذه الحجة الصهيونية الباطلة.

معـارك العـرب

وما أشبه الليلة بالبارحة

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

معارك العرب
وما أشبه الليلة بالبارحة

أحمد الشقيري

٣

٩ / ٢١٩٩

(*) صدر هذا الكتاب في بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥.

المحتويـــــــات(*)

إهداء الكتاب . . . لمن؟ ولماذا؟ ٧

الثالث من حزيران . . . في حزيران/ يونيو انكسرنا،
وفي حزيران/ يونيو انتصرنا ١١

من معرة النعمان . . إلى الرملة البيضاء ٢٣

وسقط بيت المقدس ٣١

هزائم الماضي والحاضر، والأسباب واحدة ٤١

من طرابلس . . إلى صور ٥١

احتلال العقبة وغزو سيناء ٥٩

دمشق . . ومعركة الأيام الخمسة ٦٧

مصر . . وحرب الأعوام الستة ٧٧

تحرير العقبة والبحر الأحمر ٩١

الأيام الستة المجيدة ١٠٥

لي حكاية مع حطين ١١٧

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

التحرير مع الإسراء.. والنصر مع المعراج ١٢١
المعركة الكبرى.. في حزيران/ يونيو ١٣٣
عكا.. دمرها الله ١٤٧
القدس لنا.. والصخرة لكم ١٦٣
العبور الأكبر ١٧٧
ملوك وأمراء خانوا بيت المقدس ١٨٧
يوم في.. بيت المقدس ١٩٥
وعلى أي حائط يبكون؟ ٢٠٩
المراجـع ٢٢٧

إهـــداء الكتـــاب...
لمـــن؟ ولمـــاذا؟

لا أهدي هذا الكتاب إلى المعاصرين من ملوك العرب والإسلام، وأمرائهم ورؤسائهم، وما أكثرهم عدداً وأضخمهم لقباً.

لا أهديهم هذا الكتاب، لأن الذين سقط بيت المقدس في أيامهم، لا يستحقون أن يهدى إليهم كتاب تدور بعض فصوله حول بيت المقدس. . .

ولقد تبادر إلى ذهني، لأول وهلة، أن أهديه إلى روح البطل المجاهد الفاتح صلاح الدين الأيوبي، فإن احتلال الأرض العربية على أيدي الإفرنج في الماضي، وعلى يد إسرائيل في الحاضر، يفرض حتما أن يكون الإهداء إليه، لا إلى سواه.

ولكني عدلت عن ذلك، فإن صلاح الدين الأيوبي قد ملأ صفحات التاريخ الإفرنجي أكثر من العربي. . . ولم يعد إهداء أي كتاب يرقى إلى سيرته المجيدة وتاريخه الباهر. . .

وثمة سبب آخر حملني على هذا العدول. ذلك أني وقفت، وأنا أقلب صفحات التاريخ، على ملحمة بطولية كانت مضمورة في جوف الكهوف، وشاء القدر أن تُنشر وتُذكر.

وأنا أحاول اليوم، أن أزيدها ذكراً ونشراً. . . وأن أجعل أبطالها موضوع الإهداء. ولا بد أن نبدأ الحكاية من أولها بإيجاز.

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عثر أربعة من المستشرقين وهم مكاليستر، دالمن، شيك، فإن برشم، على موقع أثري عظيم، في أسفل جبل الزيتون في القدس، وعلى بعد ستمئة متر من برج اللقلق. وهذا الموقع

هو مغارة مبطنة بالجص ذات قاعتين مربعتين، إحداهما داخلية والأخرى خارجية، وتحتوي القاعة الداخلية على بضع عشرات من الكتابات العربية منقوشة في الجدران.

وعلم الأستاذ عادل جبر، رحمه الله، وهو من الباحثين الفلسطينيين المعروفين، بهذا الكشف الأثري القيم، فقام بنفسه بزيارة الموقع في أوائل عام ١٩٢٣، فوجد أسماء كتبت باللغة العربية بالخط الكوفي، منها: بكر بن عمر ـ حمزة بن حميد، بشير ابن عبد الله، محمد بن سنان، المنشئ إلياس بن أحمد بن عبد الواحد بن السائب، أيوب بن عبد الله[١].

وفي كهف قريب من المغارة عثر المستشرق الألماني الأستاذ دالمن على حجر نقشت عليه عبارة: عبد الله عثمان بن سعيد القصري، وهذا الاسم مكتوب أيضاً بالخط الكوفي.

وبعد دراسات عميقة مستفيضة توصل المستشرقون إلى أن هذه الكتابات ترجع إلى زمن الملك العادل نور الدين بن زنكي الملقب بالشهيد (٥٤٦ هـ ـ ١١٥٤ م) وأن هؤلاء الرجال هم من كتائب الفدائيين الذين كان يرسلهم نور الدين إلى بيت المقدس، ليغيروا على الإفرنج تمهيداً لإجلائهم عن بيت المقدس، وتوفي نور الدين قبل أن تتحقق أمنيته الكبرى، وأنجزها من بعده، البطل صلاح الدين.

ولقد هممت غير مرة، وأنا في بيت المقدس، أن أذهب إلى كهف الأبطال، لأستذكر أيامهم الباسلة، وهم يؤدون واجبهم المقدس في تلك الأيام السوداء من تاريخ العروبة والإسلام، حينما كان بيت المقدس، كما هو الآن، يرزح تحت وطأة الاحتلال.

ولكن الظروف لم تسعفني للقيام بهذا الواجب المقدس، وبقيت هذه الأمنية في صدري، أؤجلها من حين إلى حين، إلى أن سقط بيت المقدس في يد إسرائيل، وسقط معه كهف الأبطال، وكل معالمنا التاريخية الرفيعة في سائر أرجاء فلسطين.

واليوم، تلوح لي هذه الفرصة المتواضعة، لأعوض عن تقصيري، وربما عن تقصير جيلي بأكمله.

---

(١) **صوت الشعب** (بيت لحم)، العدد ١٤ (١٩٢٣).

فإلى أولئك الأبطال الغرّ الميامين: عبد الله عثمان بن سعيد القصري ورفاقه البواسل. . . أهدي هذا الكتاب،

تمجيداً للأبطال المغمورين المجهولين.

ووفاء لكهف الأبطال عند سفح جبل الزيتون.

وعهداً بأن نظل مرابطين لتحرير بيت المقدس. .

ذلك أن قدرنا أن نكون مرابطين مجاهدين إلى يوم القيامة، وهذا آخر الأنبياء والمرسلين، وأول العرب والمسلمين، يقول: «يا معاذ إن الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي من العريش إلى الفرات، رجالهم ونساؤهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة».

وقد اختار أجدادنا، واختار جيلنا، وسيختار أولادنا وأحفادنا من بعدنا، أن نكون في رباط دائم، وجهاد قائم، حول بيت المقدس، نفتديه بالمهج والأرواح، كلما نزلت به النوازل وعدت عليه العوادي.

والنصر آت لا ريب فيه، وكل آت قريب.

أحمد الشقيري

الثالـــث مــن حزيـــران..
في حزيران/يونيو انكسرنا، في حزيران/يونيو انتصرنا

إيه يا أنطاكية، يا صانعة التاريخ، ويا رفيقة الزمان. . . إنها مدينة عريقة عتيقة، وهبها موقعها الطبيعي كل أسباب المتعة، وحباها بكل حوافز العزة والحضارة. . .

وعلى مشارف سوريا الشمالية، وقفت أنطاكية شامخة، كأنها الباب الكبير بين الشرق والغرب. . تحيط بها الجبال المنيعة من الجنوب والشرق، ويلفها نهر العاصي من الغرب، وتحميها من الشمال مستنقعات وأحراج، وقلعة حصينة هنا وموقع منيع هناك. . حتى لم تكن تضاهيها إلا القسطنطينية الساجية على البسفور بكل إباء وخيلاء. .

وفي هذه الرقعة الفاتنة الجميلة من ديار الشام، ربضت هذه المدينة الساحرة على مقربة من البحر الأبيض المتوسط، أو البحر الشامي كما يسميه المؤرخون. . . وتهافت الأباطرة والقياصرة يخطبون ودَّها، ويزيدون من عمارتها ويقيمون فيها الساحات والميادين، وينشئون من حولها البساتين، ويشيدون المعابد والملاعب، ويبنون الحمامات والمستشفيات، حتى أصبحت تعج بما يزيد على ربع مليون من السكان، وذلك عدد كبير في حسابات ذلك الزمان.

ولسبب ما، لا يعرفه إلا جوفها، كانت أنطاكية الجميلة، مصابة بداء الزلازل، تنتابها جيلاً بعد جيل، أيام الحروب والسلام على السواء، كأن بطن الأرض يحن إلى ظهرها، فما تكاد العمائر تبنى وتتسامى حتى يجتاحها زلزال رهيب، فيخرب ويدمر، ولا يبقي ولا يذر.

ومع هذا، فإن موقعها الإستراتيجي قد أغرى الدولة البيزنطية القديمة، فجعلتها عاصمتها، تدبر منها شؤون الإمبراطورية العتيدة.

وغداة انبثاق النصرانية، وهي لا تزال وليدة في المهد، تبوأت أنطاكية مقاماً مرموقاً في تاريخ الإنسانية، فلم تعد كما كانت عاصمة دولة، ولكنها أصبحت

«مدينة الله» كما شاع لقبها يومذاك، ذلك أن الحواريين، من تلاميذ عيسى عليه السلام، قد وفدوا على أنطاكية من فلسطين، ومن جملتهم بولس وبرنابا وبطرس، وهم المبشرون الأوائل للدعوة المسيحية.

وأعلن التاريخ . . . أن المسيحية قد ولدت في بيت لحم وبيت المقدس والناصرة، ولكنها انتشرت من أنطاكية، فمنها انطلقت وامتدت . . .

ولهؤلاء المبشرين الأوائل من أبناء فلسطين، قصة بطولية عن رحلة بحرية فدائية قاموا بها إلى أنطاكية، وسجلها الإنجيل في عبارات مثيرة تكشف عن المصاعب الرهيبة، والرياح العاتية، والأمواج الصاخبة التي حملتهم بين اليأس والرجاء، بل بين الحياة الموت، من شواطئ فلسطين إلى شواطئ أنطاكية. ومن أجل ذلك أطلق الإنجيل كلمته الشهيرة، «ودعي التلاميذ مسيحيين في أنطاكية أولاً»[١].

وبعد الإنجيل بعشرة قرون جاء المؤرخ الحلبي، وهو جار أنطاكية، ليعلن في عبارة وقورة «إن أنطاكية هي أم المدن لأنها أول بلد ظهر فيها دين النصرانية[٢] واستمرت أنطاكية، في موكب التاريخ، يسرد أخبارها وأحداثها، العسكرية والسياسية والتجارية والدينية، إلى أن بدأت الفتوح الإسلامية في ديار الشام، وسقطت أنطاكية في أيدي الجحافل العربية التي كان يقودها خالد بن الوليد وأبو عبيدة الجراح (٦٣٨ م)، وكاد العرب أن يتخذوا من أنطاكية عاصمة لهم، لولا أن دمشق كانت أشد إغراء وأكثر فتنة.

وهكذا صارت أنطاكية، وكان ذلك في خلافة عمر بن الخطاب، تحت حكم أمير الشام معاوية بن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية في ما بعد.

وقد غمرت الدنيا العربية والإسلامية موجة عارمة من الفرح والبهجة. فقد كان سقوط أنطاكية إيذاناً بجلاء الروم عن ديار الشام إلى الأبد.

ويذكر التاريخ العربي مهللاً مستبشراً أن «هرقل ملك الروم رحل من أنطاكية إلى القسطنطينية وهو يقول باليونانية «سوزو سورية» وهي كلمة وداع لأرض الشام وبلادها[٣]. وفي رواية أخرى «عليك السلام يا سوريا، سلام لا اجتماع بعده»[٤].

---

(١) **الكتاب المقدس**، «سفر أعمال الرسل،» الأصحاح ١١، الآية ٢٦.

(٢) كمال الدين عمر بن أحمد بن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، عني بنشره سامي الدهان، ٣ ج (دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٨)، ج ١، ص ٢١.

(٣) ابن العبري، ١٧٤. (كذا ورد في الأصل).

(٤) ابن العديم، المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

وتعاقبت الأحداث قرابة خمسمئة عام، حتى أطل القرن الحادي عشر للميلاد، وأنطاكية مدينة التاريخ، تعود مرة ثانية. لتصنع التاريخ من جديد.

وكانت أنطاكية في ذلك العهد، لا تزال القلعة الحصينة الشامخة، فقد كانت، كما قال الجغرافي الإسلامي المعروف عنها ياقوت «لم تزل أنطاكية قصبة العواصم من الثغور الشامية، وهي من أعيان البلاد وأمهاتها. . .بلد عظيم ذو سور. . . ولسوره ثلاثماية وستون برجاً، يطوف عليها بالنوبة أربعة آلاف حارس. . . وشكل البلد كنصف دائرة، قطرها يتصل بجبل، والسور يصعد مع الجبل»[٥].

وكأنما كانت أنطاكية بأسوارها وأبراجها تنتظر معركة حاسمة تقرر مصير المشرق العربي، ومعه مصير الديار المصرية، على مدى قرنين متعاقبين ليصبحا في ما بعد فصلاً كبيراً، في تاريخ العالم بأسره. . . وذلك هو الفصل الشهير المعروف بتاريخ الحملات الصليبية، أو بتاريخ حملات الإفرنج، كما يسميها المؤرخون المسلمون.

ولست أؤرخ لهذه الحملات، فإن المراجع التاريخية بشأنها تؤلف مكتبة كبيرة، ولا تزال هذه المكتبة تزداد ضخامة مع الزمان، وهي تستكمل فصول تلك المأساة الإنسانية الفريدة.

ولكن الظاهرة الأساسية التي ينبغي التركيز عليها، أن الحملة الصليبية في العصور الوسطى تكاد تكون متشابهة بل متطابقة مع الحملة الصهيونية في العصر الحديث. . . وأوجه الشبه كثيرة.

ومن أهم أوجه الشبه، أن الدين قد اتُخذ ستاراً وشعاراً في الحملتين، ففي الأولى كان الصليب هو الشعار، وفي الثانية كان الشعار هو نجمة داود. . . وكان الهدف الظاهر في الأولى «إنقاذ القبر المقدس»، وفي الثانية كان الهدف «إعادة بناء هيكل سليمان».

ولكن الواقع الذي لا مراء فيه أن الحملة الصليبية كانت مجرد غزوة استعمارية استيطانية، كالغزوة الصهيونية المعاصرة سواء بسواء. . . والدلائل على ذلك سهلة المنال.

فهذا المستشرق المعروف لامونت يقول عن الصليبيين أنهم «لم يحاولوا الاستيلاء على البلاد الإسلامية لكونها بلاداً إسلامية. . . بل خرجوا ليستولوا على البلاد

---

(٥) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ١، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

وليؤسسوا فيها إمارات لهم . . . «وأن أمراء الإفرنج «كانوا يستهدفون غايات دنيوية محضة» . . . وأن الواحد منهم «لم يجد أي بأس في أخذ البلاد من أيدي المسلين واليونان والأرمن أو من أيدي أبناء جنسه من الإفرنج»[٦].

وهذا مؤرخ غربي آخر هو «غروسيه» يقول في عبارة جازمة عن «الحاج» الذي ذهب لزيارة الأماكن المقدسة في بيت المقدس بأنه «أصبح رجل فتح يذهب لإنشاء ممالك تحت شمس الشرق، كما اتجه بارونات الأرض المقدسة إلى تطبيق سياسية استعمارية».

بل إن مؤرخاً غربياً منصفاً قد أدان الحملة الصليبية بأنها «أول تجربة في الاستعمار الغربي قامت بها الأمم الأوروبية خارج حدود بلادها لتحقيق مكاسب اقتصادية واسعة النطاق»[٧].

والواقع أن أهل الصليب أنفسهم لم ينجوا من الحملات الصليبية: فقد ارتكب الصليبيون مع إخوانهم في الدين في بلغاريا والمجر فظائع رهيبة، وهم في طريقهم إلى بيت المقدس. وحين وصولهم إلى القسطنطينية خربوا الكنائس ونهبوا نفائسها، واقتحموا كنيسة القديس أيا صوفيا وهم سكارى، وعبثوا بما فيها من ستائر وأدوات وكتب مقدسة فحرقوها وداسوها بأقدامهم، ونهبوا ذخائرها، وما حوته من آلات ورخام، وحملوه معهم إلى الديار المصرية والشام، وبيع في الأسواق، ووصل منه إلى دمشق رخام كثير[٨].

ومثل هذا قد فعلته الحملة الصهيونية في فلسطين، فقد هدمت المساجد والكنائس والمقابر، وأحرقت جانبا من المسجد الأقصى، ونهبت النفائس الدينية من كنيسة القيامة.

وأوجه الشبه أكثر من أن تحصى بين الحملة الصليبية والحملة الصهيونية، والدين الحق براء من الحملتين.

ومن أجل ذلك فإن المؤرخين المسلمين الأوائل الذين عاصروا الحملات الصليبية، كانوا أدق وأصدق من المؤرخين الغربيين . . . ذلك أن المؤرخين المسلمين

---

(٦) Thomson, *Economic and Social History*, p. 397.
(كذا ورد في الأصل).

(٧) **دراسات إسلامية**، إشراف نقولا زيادة، ص ١٠٢. (كذا ورد في الأصل).

(٨) «كتاب الجستا،» تعريب حسن حبشي، في: عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ص ٥٢.

قد سموها حروب الإفرنج، ولم ترد كلمة الصليبيين في سطر واحد من مجلداتهم الضخمة، على حين أن المؤرخين الغربيين هم الذين سموها الحملات الصليبية، بعد أن ركّب ملوك الغرب شارة الصليب على أكتافهم!

وكل ما أريد أن احكيه للمواطن العربي المعاصر في كلمات قليلات، أن الإفرنج في الحملة الصليبية التي تمت تعبئتها في أوروبا، قد اجتازوا القسطنطينية، وتوغلوا في آسيا الصغرى، واخترقوا جبال طوروس، وها نحن نجدهم في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٠٩٨ معسكرين حول أسوار أنطاكية، وسيوفهم مشرعة نحو ديار الشام، وبيت المقدس هو الغاية والنهاية.

ودارت المعركة رهيبة من أجل أنطاكية. الإفرنج يستميتون للاستيلاء عليها، فهي باب المشرق العربي. . . والعرب يستبسلون في الدفاع عنها، دفاعاً عن الوطن العربي بأسره.

ولكن العرب الذين نعنيهم هنا، هم القوات العربية في أنطاكية وما حولها، أما حكام العرب في بغداد ودمشق والقاهرة، فلم يكن الأمر يعنيهم من بعيد أو قريب. . . ولم يكونوا يقُدّرون أن الإفرنج إذا اقتحموا أنطاكية سيقتحمون عليهم عواصمهم، وهم في قصورهم، وعلى الأرائك متكئين!!

وامتدت المعركة شهوراً مضنية، كان يجري فيها القتال، في داخل المدينة وفي خارجها، وعلى أبراجها وأسوارها، وبين شوارعها وساحاتها، والحامية العربية تستصرخ وتستنجد، ولا مجيب ولا مجير.

وكانت حلب ودمشق أقرب الحواضر العربية إلى أنطاكية، وهما أولى بالنجدة من غيرهما. . . ولكن الذي جرى أن الصراع كان على أشده بين الأخوين، العدوَّين الألدَّين: رضوان ملك حلب، ودُقاق ملك دمشق، وكانت الحرب ناشبة بينهما حين وصلت قوات الإفرنج إلى أسوار إنطاكية. . .

والسبب في الحرب بين الأخوين، الملكين، أن رضوان ملك حلب، كان طامعاً في دمشق ويريد انتزاعها من أخيه دُقاق، أو كما يقول مؤرخ عربي عن الصراع، لأن «فخر الملوك رضوان صاحب حلب، كان، مائلاً إلى دمشق محباً لها، ولا يختار عليها سواها»[٩].

---

(٩) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

وبسبب هذا الصراع على دمشق... وقف الملكان، دقاق ورضوان، يتفرجان على أنطاكية وهي تقاتل الإفرنج وحدها... من دون أن يدريا أن القدر والإفرنج يخبئان لهما معاً أوخم العواقب والنوائب...

ولعل الإفرنج قد علموا بهذا الصراع بين الملكين الأخوين، فاتصلوا بدمشق، وكتبوا إلى ملكها يطمئنونه على مُلْكه، وأنهم لا يريدون به شراً. واستكان إلى هذه الموادعة الذليلة... وما له ولأنطاكية ومن بعدها الطوفان... وذلك ما سجله مؤرخنا العربي حين قال «وكان الإفرنج قد كاتبوا صاحب دمشق بأننا لا نأخذ ولا نقصد غير البلاد التي كانت بيد الروم، ولا نطلب سواها، مكراً منهم وخديعة حتى لا يساعدوا صاحب أنطاكية»[١٠].

وكما فعل العرب في حروبهم مع إسرائيل، فقد تخلّف صاحب دمشق عن نجدة صاحب أنطاكية... ولكن الحقيقة المفجعة أن صاحب أنطاكية نفسه، واسمه سيَّان، لم يكن قد هيأ شعبه للنضال والقتال، فقد كان ظالماً مستبداً، شديد الوطأة على الرعية، حتى أن أهل «ارتاح» وهي من المدن الواقعة تحت سيادته، قد استجاروا منه بالإفرنج. ويقول مؤرخ عربي آخر في هذا الحادث «واستدعى أهل أرتاح المدد من الإفرنج، وهذا كله لقبح سيرة سيّان وظلمه في بلاده»[١١]. ومن أين للشعب المظلوم المقهور أن يقاتل، من أين للشعب الذي سلبت حريته وصودرت إرادته أن ينتصر؟

وإذا كان صاحب أنطاكية ظالماً جائراً، كما رأينا، فإن أعوانه لم يكونوا يتورعون عن الخيانة، والظلم والخيانة توأمان متلازمان... وقد لعبت الخيانة دورها في معركة أنطاكية، فحين كانت الحرب مستعرة الأوار، تطوع «الزراد»، وهو قائد أحد الأبراج، فأرسل إلى أمير الإفرنج يقول له وبعبارة المؤرخ العربي. «أنا في البرج الفلاني، وأنا أسلم إليك أنطاكية، إن أمنتني وأعطيتني كذا وكذا»[١٢] وتمت الصفقة، فأعطاه الإفرنج كذا وكذا، وأسلمهم البرج الفلاني... وسقطت أنطاكية...

وكان سقوط أنطاكية في اليوم الثالث من حزيران/ يونيو عام ١٠٩٨. وكانت هزيمة مروعة، لا تقل ضراوة عن هزيمتنا المعاصرة في حزيران/ يونيو المشؤوم...

---

(١٠) انظر حوادث سنة ٤٩١ هـ/ ١٠٩٧ ـ ١٠٩٨م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(١١) ابن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، ج٢، ص ١٣٢.

(١٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٥٧.

وفي عبارة حزينة موجزة يقول التاريخ عن ضحايا أنطاكية: «فقتل وأسر وسُبي من الرجال والنسوان والأطفال ما لا يدركه حصر»[١٣].

ويشهد مؤرخ أجنبي أن الإفرنج قد ذبحوا في أنطاكية ما لا يقل عن عشرة آلاف من أهلها، واضطر الجند إلى المسارعة في دفن الجثث قبل أن ينتشر الوباء في المدينة[١٤].

وانطلقت جيوش الإفرنج بعد سقوط أنطاكية، تنهب وتدمر، وتحرق القرى والمدن في حوض نهر العاصي، وواصلوا غاراتهم شرقاً حتى معرة مصرين، وقتلوا أهلها ونهبوا ما فيها، ثم استولوا على حارم، وبهذا حققوا نصراً كبيراً نظراً لموقعها الاستراتيجي بين حلب وإنطاكية.

ومضى الإفرنج بعد ذلك بحملة على البارة، وهي مدينة تابعة لحلب، تقع شرق نهر العاصي واستولوا عليها، وقام قائد حملة الإفرنج «فعاقب الرجال والنساء واستصفى أموالهم، وقتل بعضاً وسبى بعضاً، كما قال المؤرخ العربي في كلمات باكية[١٥].

وفي أوائل الشتاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٠٩٨ حين كانت الرياح الباردة تتناوح السهول السورية، اهتزت رفات أبي العلاء المعري فيلسوف الشعراء وشاعر الفلاسفة وهي تضج في قبره. . . ذلك أن الإفرنج قد اقتحموا بلدته التاريخية «فقتلوا أكثر من عشرين ألف رجل وامرأة وصبي» في رواية ابن العديم، «وما يزيد على مئة ألف» في رواية ابن الأثير، أما أحد المؤرخين الغربيين فقد ذكر أن الإفرنج قد أحرقوا المعرة أولاً عن آخر.

وهكذا سقط شمال الشام من مدينة الله إلى مدينة المعري. .

ولم يكن قد مضى على وفاة المعري، ضرير الزمان، إلا أربعون عاماً. وحسناً فعل القضاء والقدر، فقد سكن هذا الشاعر المارد الجبار في ضريحه قبل أن يرى تلك المآسي الرهيبة، في بلدته الحبيبة.

وحقا كانت المعرة هي بلدته الحبيبة. . . إنه لم يبصرها ولكنه كان شغوفاً بها. . .

---

(١٣) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص ١٣٥.

(١٤) Steven Runciman, *A History of the Crusades* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), p. 134.

(١٥) ابن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، ج٢، ص ١٤١.

لا يكاد يرتحل عنها حتى يعود به الشوق إليها . . . ارتحل إلى الكرخ في بغداد مرة، وهاجه الحنين إليها فقال مخاطباً البرق:

فيا برق ليس الكرخ داري وإنما رماني إليها الدهر منذ ليالي

فهل فيك من ماء المعرة قطرة تُغيث بها ظمآن ليس بسالي

ولكم وددت، وأنا أقف على قبر المعري في صيف ١٩٧٢، لو أن القدر قد أمهله إلى ما بعد غزوة الإفرنج، ليكتب للأجيال العربية «رسالة الغضب والأحزان» بديلا عن «رسالة الغفران» . . حتى تعيش معنا قصائده لنرددها اليوم، ونحن نواجه الغزوة الصهيونية، وهي تتوغل في الوطن العربي.

ولم لا تكون رسالة غضب وأحزان؟ فقد كانت ديار الشام في تلك الحقبة، تعيش التجزئة والانقسام بكل بأسائه وضرائه، وقد جاء الإفرنج في حملتهم الأولى ليجدوا الأمة العربية مهيأة للهزيمة والانكسار والذل والعار.

والمذبحة في معرة النعمان، وإحراقها « أولاً عن آخر» ما هي إلا مثال واحد على حالة التفكك التي كانت تعيشها الأمة العربية في تلك الحقبة . . والتاريخ العربي يقول «إن أهل المعرة استغاثوا بالملك رضوان . . فلم ينجدهم أحد»[١٦].

ولم يكن ذلك من طبيعة الأمة العربية، الشجاعة الباسلة التي تعطي بلا ثمن، وتفدي بلا حساب، أَوَلَمْ يتساقط الشهداء بالألوف في شمال الشام وحدها، أضعاف ما تساقط الشهداء في زماننا، في حروبنا الأربعة ابتداء من عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا؟

ولكن ديار الشام كانت مهيأة للهزيمة أمام الإفرنج، فقد كانت البلاد مجموعة ممالك وإمارات:

فهذه إمارة في أنطاكية يحكمها أحد الأمراء، واسمه سيَّان.

وهذه مملكة في حلب على رأسها الملك رضوان.

وهذه مملكة في دمشق على رأسها الملك دقاق.

وهذه إمارة في حمص يحكمها شمس الدولة جناح بن ملاعب.

وهذه إمارة في الموصل يحكمها أحد أمراء التركمان واسمه كربوغا.

وهذه إمارة في حماة يحكمها سلمان، أمير آخر من أمراء التركمان.

(١٦) المصدر نفسه، ج٢، ص١٤٢.

وهذه إمارة في حصن أعزاز، شمالي حلب، وعلى رأسها الوالي عمر.

كانت هذه هي الحال في ديار الشام، أما الحال في مصر والعراق فكانت أشد تمزقاً... خلافة فاطمية شيعية في القاهرة، وخلافة عباسية سنية في بغداد، وأوصال مفككة، تسودها الشحناء والبغضاء... والشعوب هي الضحية، والوطن هو الثمن.

كان هؤلاء هم الملوك والأمراء الذين واجهوا الحملة الصليبية الأولى، وهي على عتبات الوطن العربي... وقد ترك لنا التاريخ صفحات تكشف الأسباب عن انتصار الإفرنج، وانكسار العرب.

ومن هذه الصفحات، أنه لما ضاق الأمر بأهل حلب، يقول مؤرخ عربي، «مضى بعضهم إلى بغداد واستغاثوا أيام الجمع ومنعوا الخطباء من الخطبة، مستصرخين بالعساكر الإسلامية على الإفرنج»[١٧]. كما يروي مؤرخ آخر في الموضوع نفسه فيقول: «فسار جماعة من أهل حلب إلى بغداد مستنفرين على الإفرنج، فلما وردوا بغداد اجتمع معهم خلق كثير من العلماء وغيرهم فقصدوا جامع السلطان واستغاثوا ومنعوا من الصلاة وكسروا المنبر»[١٨].

ولكن ذروة المآسي وقمة المخازي قد رست على رأس الخلافة الفاطمية في القاهرة، فلم يكتف الفاطميون بالقعود عن الجهاد والتخاذل في معركة العروبة والإسلام، بل راحوا يعملون على إقامة تحالف مع الإفرنج نكاية بالسلاجقة المسلمين في سورية، وبالخلافة العباسية في بغداد، ويا لخزي الزمان وعار الأبد!

وكان صاحب الأمر والنهي في القاهرة في تلك الأيام الحالكة السوداء، الخليفة الفاطمي المستعلي، والوزير الأفضل بن بدر الجمالي، وأثبتت الأيام أن نكبة الإسلام كانت على يد هذا «المستعلي» وذاك «الأفضل».

وموجز النكبة التي تستعصي على الإيجاز أنه حين كانت المعارك الطاحنة دائرة بين العرب والإفرنج حول أسوار أنطاكية، بعث الوزير الأفضل بسفرائه إلى معسكر الإفرنج لإقامة تحالف بين الفريقين، بحيث تكون أنطاكية للإفرنج، وبيت المقدس للفاطميين!!

وقد اهتز التاريخ العربي غداة أن سقطت أنطاكية، وراح يصيح مستنكراً ومنددا

---

(١٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٥٧.

(١٨) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٨، ص ٣٦١.

بموقف الوزير الأفضل، وقال «ولم ينهض الأفضل بإخراج عساكر مصر، وما أدري ما كان السبب في عدم إخراجه، مع قدرته على المال والرجال»، ثم أردف يقول في عجب واستغراب «كل ذلك وعساكر مصر لم تتهيأ للخروج»[١٩].

بل إن التاريخ قد ذهب إلى أبعد من ذلك، واتهم الخلافة الفاطمية بمصر بأنها هي التي دعت الإفرنج لاحتلال ديار الشام نكاية بالسلاجقة المسلمين الذين كانوا ينافسونهم في المشرق العربي. وقال التاريخ بأفصح كلام: «إن أصحاب مصر (الفاطميين)، وقد رأوا قوة الدولة السلجوقية واستيلاءها على بلاد الشام... خافوا، فأرسلوا إلى الإفرنج يدعونهم إلى الخروج إلى الشام ليملكوها ويكونوا بينهم وبين المسلمين[٢٠]. ولو أن الفاطميين، قد ذهبوا إلى أنطاكية محاربين مجاهدين، لا مفاوضين لا خائنين... لو أنهم شدوا أزْر القوات العربية التي كانت تتصدى للإفرنج، لارتدّت الحملة الصليبية الأولى على أعقابها، وما استطاعت أن تجتاح في ما بعد ديار الشام، وفلسطين، وسيناء، والقاهرة نفسها مقر الدولة الفاطمية، ويغرق العالم العربي في النهاية في خضم المصائب والويلات عبر مئتي عام ويزيد..

ولم يكن الإفرنج بالقوة الخارقة التي لا تقهر، فإن حرب أنطاكية قد أرهقتهم إلى حد بعيد، وتخلى كثيرمنهم عن المعركة وعادوا إلى بلادهم[٢١] وقد بلغ من الضائقة التي حلت بهم أنهم على حد تعبير ابن الأثير، «ليس لهم ما يأكلون، وتقوَّت الأقوياء بدوابهم، والضعفاء بالميتة وورق الشجر»[٢٢].

وهكذا تم للإفرنج أن يحتلوا شمال ديار الشام، وأن يقيموا فيها إمارة لاتينية عاصمتها أنطاكية امتدت من عام ١٠٩٨ ـ ١٢٦٨، وتعاقب على حكمها اثنا عشر من أمراء الإفرنج النورمان، كان أولهم بوهيموند الأول، وآخرهم بوهيموند السادس.

وكانت هزيمة الثالث من حزيران/ يونيو في عهد الملوك والرؤساء، في عهد الخلفاء والأمراء، عهد التجزئة والانفصال، الشحناء والبغضاء، والتآمر مع الأعداء.

---

(١٩) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢٠) انظر حوادث سنة ٤٩٠ هـ/ ١٠٩٦ ـ ١٠٩٧م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٢١) انظر حوادث سنة ٤٩١ هـ/ ١٠٩٧ ـ ١٠٩٨م في: المصدر نفسه.

(٢٢) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ص ٧٧٧.

ودار الفلك دورته. . وجاء حزيران/ يونيو آخر . . . ليشهد انتصارنا، بعد أن شهد انكسارنا.

ففي ٢٠ حزيران/ يونيو من عام ١٢٦٨ تبدل الحال في الوطن العربي. فلم يكن على مسرح الأحداث ملك دمشق، وملك حلب، وأمير الموصل، وأمير حماة، وأمير أنطاكية، ولا الخليفة في بغداد، ولا الخليفة في القاهرة. . . لم يبق هؤلاء، وإنما جاء رجل واحد، هو الظاهر بيبرس، وقاد الأمة العربية من جديد.

وسجل التاريخ في ذلك اليوم أن أنطاكية قد سقطت على يد العرب فقتل من أهلها وحاميتها ستة عشر ألفاً، وسبي ما يبلغ ماية ألف، بيع بعضهم في أسواق مصر، «وغنم العرب أموالاً طائلة، فكالوا المال كيلاً، وقد بلغ ثمن الطفل اثني عشر درهماً، وثمن الطفلة خمسة دراهم، أحرقت أنطاكية وقلعتها، ولم تنهض المدينة بعد ذلك».

ومن العبارات الحلوة التي تركها لنا التاريخ عن سقوط أنطاكية بيد الظاهر بيبرس أنه بلغ من كثرة الغنائم والأسرى «أن قسمت النقود بالطاسات، وأنه لم يبق غلام إلا وله غلام»[٢٣].

وانطلقت البشائر تنقل النبأ عن النصر العظيم، فأقيمت أقواس النصر، وعمت الأفراح والمباهج، في القاهرة، وبغداد، ودمشق، وفي جميع أرجاء العروبة والإسلام.

وفي الثلاثين من شهر تموز/ يوليو، عاد البطل بيبرس إلى القاهرة، بعد هذا النصر المؤزر، عودة وادعة متواضعة من غير أن تعج بأقواس النصر أو تضج بالمواكب والهتافات، ليقول التاريخ إن الظاهر بيبرس «قد حمل عن الناس كلفة الزينة».

ويتساءل المواطن العربي كيف تم النصر في حزيران/ يونيو، بعد الهزيمة في حزيران/ يونيو. . . وهذا الشهر المشؤوم لا تزال جراحاته غائرة في قلوبنا، وعاره على جباهنا؟

وليس لنا أن نلتمس الجواب إلا في محراب التاريخ، فإن عنده الخير اليقين، وعنده الجواب عن كل سؤال.

لقد كانت الهزيمة في عهد التجزئة والانفصال، في عهد الملوك والممالك، في عهد الأمراء والإمارات، وفي عهد الخلفاء والخلافات.

---

(٢٣) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج ١، ص ٥٦٨.

وكان النصر في عهد الوحدة. . . دولة الوحدة الواحدة، لها حاكم واحد، وحدود واحدة.

وكان الشعر العربي أميناً وصادقاً، حين تحدث عن الحاكم وعن الحدود وقال:

تـديـر المُلْـك مـن مـصـر إلى يـمـن إلى العراق، فأرض الروم والنوبي

فيوماً بمصر ويوماً بالحجاز وبالشام يوماً ويوماً في قرى حلب، وكذلك كانت عبرة التاريخ، نصر مع الوحدة، وهزيمة مع الانفصال. . .

وما أشبه الليلة بالبارحة. . !

مـن معـرة النعمـان.. إلـى الرملـة البيضـاء

كان العام الأخير من القرن الحادي عشر للميلاد عام الفاجعة الكبرى في تاريخ العروبة والإسلام، ولا أحسب أن تاريخنا المديد قد شهد عاماً آخر يدانيه تجزئة وانحلالاً، وخراباً ودماراً، وذلاً وهواناً وانكساراً.

إنه عام ١٠٩٩ بالرقم الحزين المشين...

كان الوطن العربي، وعلى وجه التحديد في مصر والعراق والشام، يعيش فترة رهيبة من التمزق والفوضى، والشحناء والبغضاء، وكان الخلفاء والملوك والأمراء، يصارع بعضهم بعضاً، بالدسائس والمكائد تارة، والحروب تارة أخرى، والشعوب هي الضحية في النهاية.

وقد أطل ذلك العام الأغبر، ليشهد خلافة عباسية في بغداد، وخلافة فاطمية في القاهرة، وإمارات عربية شتّى في ديار الشام، ومعهم السلاجقة الأتراك المسلمون، وهؤلاء بدورهم انقسموا على أنفسهم، وأصبحوا يعرفون بسلاجقة الروم وسلاجقة فارس!!

وكان وراء هذه الصراعات السياسية، صراعات مذهبية بين الشيعة التي تتزعمها القاهرة، والسنة التي تتزعمها بغداد، وأصبح الشاغل الأكبر في المساجد الإسلامية في دنيا الإسلام، لمن خطبة الجمعة، أهي للخليفة العباسي السني، أم للخليفة الشيعي؟.. والدعاء، أهو لهذا الخليفة أم لذاك...؟

ومثل واحد من عشرات الأمثلة على هذه الصراعات، أن ملك حلب، رضوان، كان في ذلك الزمان يزحف على دمشق لينتزعها من ملكها دقاق، ينتزعها من أخيه لأمه وأبيه!!

وفي تلك الحقبة التعيسة، كان الإفرنج، قد احتلوا أنطاكية. وما إن فرغوا من

قتل أهلها، وتدمير قلاعها، ونهب ذخائرها وأموالها، حتى شب الخلاف بين أمراء الإفرنج، لمن تكون أنطاكية من يحكمها، ومن يكون أميرها... هل يكون بوهيموند، أم ريموند؟

وبقي الإفرنج في شمال الشام خمسة عشر شهراً من تشرين الأول/ أكتوبر ١٠٩٧ إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٨، وهم يتصايحون... متى يزحفون على بيت المقدس، وما أنطاكية إلا أول الطريق.

واشتد الخلاف بين أمراء الإفرنج الطامعين... ووصلت أصواتهم إلى الخليفتين في بغداد والقاهرة، وإلى الملوك والأمراء في حلب ودمشق والموصل وغيرها من ديار الشام والعراق، ولكنهم «تقاعدوا عن الجهاد»، كما قال مؤرخو العرب، كما سيقولون بعد جيل أو جيلين، عن حكام العرب في القرن العشرين..

وفي الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/ يناير من ذلك العام التعيس، (١٠٩٩)، التقى أمراء الإفرنج في معرة النعمان، ليتشاورا في ما بينهم بشأن الموقف.

وكان السؤال الكبيرالشهير: وماذا بعد أنطاكية؟

وفي تلك المدينة التاريخية، الشهيرة بمؤسسها النعمان، ونابغتها المعري، قرر أمراء الإفرنج، وهم في مجلس حرب، الزحف على بيت المقدس، لإنقاذ القبر المقدس، واقامة دولة إفرنجية، بعد أن سُوي الخلاف بأن يكون بوهيموند أميراً على أنطاكية، وريموند أميراً على بيت المقدس.

وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني/ يناير خرجت جحافل الإفرنج من معرة النعمان متجهة صوب بيت المقدس، وعلى رأسها الأمير ريموند، وهو حافي القدمين، كما يفعل الحجاج الذين يؤمون بيت المقدس، وراح الزاحفون الغزاة يهتفون بشعارهم الذين كانوا يرددونه منذ خرجوا من أوروبا الوسطى (Deus lo volt) «هذه مشيئة الله»، والله بريء مما يشركون، وعيسى نفثة روحه ثائر على ما يهتفون...

وبدأ زحف الإفرنج، في تلك الأيام الماطرة العاصفة، يستهدف بيت المقدس، وكان عليه أن يجتاز بقية أرض الشام أولاً، قبل أن يصل إلى فلسطين، خاتمة الزحف والمطاف.

والمواطن العربي يعرف هذه الأجزاء من الوطن العربي، مدينة مدينة، وقرية

قرية، سواء كان مقيماً فيها أو زائراً إليها، أو دارساً عنها، ولا بد أن يثيره العجب والغضب كيف سار زحف الإفرنج خلال البلاد(لبنان وفلسطين) في يسر وسهولة، كأن الأمر نزهة سياحية أكثر منها غزوة استعمارية!!

أجل! نزهة سياحية، بفضل الملوك والخلفاء والأمراء... بل تكاد أن تكون «بترخيص « منهم.. وكل الذي أرجوه من المواطن العربي المعاصر أن يمهلني دقائق معدودات، لنسير مع الإفرنج في هذه النزهة، نستعرض برنامجها، مع تواريخها، يوماً فيوماً، وبلداً بلداً!!

في ١٧ كانون الثاني/ يناير اخترق الإفرنج إقليم شيزر في حوض نهر العاصي، وعبروا النهر بعد أن تجهزوا بما يلزمهم من الغذاء والميرة.

وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير اجتازوا مصياف ثم اتجهوا إلى بعرين، ومنها إلى سهل البقاع لينعموا بخيراته الوفيرة، وبساتينه الوافرة[١].

وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير استولوا على حصن الأكراد بعد حصار لم يدم إلا بضعة أيام...

وأقبل شهر شباط/ فبراير، واتجهت زحوف الإفرنج نحو طرابلس، المدينة التاريخية العريقة، فاستسلمت وسارعت مع المناطق التابعة لها إلى رفع أعلام الإفرنج، إعلاناً للولاء، وغَنمِ الإفرنج منها أموالاً طائلة وفرضوا عليها جزية كبيرة[٢].

وفي ١٧ شباط/ فبراير استولى الإفرنج على اللاذقية وطرطوس ليزداد تموينهم بالأساطيل البيزنطية والإيطالية، عن طريق هذين الثغرين العربيين، وفي شهر آذار/ مارس، عاد الإفرنج واتجهوا شمالاً ليستكملوا الاستيلاء على الثغور العربية، فاستولوا على جبلة بعد حصار دام أسبوعاً (٢ ـ ١١ آذار/ مارس)، لتظل خطوط تموينهم عن طريق قبرص وأوروبا الغربية متواصلة مستمرة.

وفي ١٦ أيار/ مايو، غادر الإفرنج طرابلس بعد أن فرضوا عليها جزية حربية باهظة، وراحوا ينهبون ما حولها من المدن والقرى.

---

(١) Stevenson, I, p. 31.

(كذا ورد في الأصل).

(٢) Raymond d'aigles, p. 275.

(كذا ورد في الأصل).

وفي مساء ١٩ أيار/ مايو كان الإفرنج أمام مدينة بيروت فاستولوا عليها، وصادروا كثيراً من أقواتها وأموالها[٣].

وفي ٢٣ أيار/ مايو تجاوز الإفرنج صيدا وصور، وهما آخر المدن اللبنانية جنوباً، إلى أن وصلوا إلى عكا، القلعة التاريخية الشهيرة، فاستسلمت لهم من غير قتال.

وفي ٢٦ أيار/ مايو واصل الإفرنج زحفهم واحتلوا حيفا وأرسوف ثم قيسارية.

وفي أول حزيران/ يونيو، احتل الإفرنج الرملة واللد، وهنا اجتمع أمراء الإفرنج في مجلس حربي ليتشاوروا في أمر الزحف على بيت المقدس. . . الهدف الذي تطلعت إليه أوروبا منذ خطب البابا أربانوس، في كلرمنت من أعمال فرنسا، داعيا إلى غزو الديار المقدسة.

وإلى هنا فقد انتهت النزهة السياحية التي بدأت من اللاذقية في سوريا، إلى الرملة في أواسط فلسطين، رحلة استغرقت خمسة أشهر، ولم تتجاوز أصابع اليد، كما يقول عامة الناس الذين لا يجمعون ولا يطرحون!

وقد يعجب المواطن العربي كيف استطاع الإفرنج أن يحققوا تلك الانتصارات في مدة وجيزة، ومن غير مقاومة تذكر، وكأنما خلت البلاد من أهلها وحُماتها، أو كأنما الأمة العربية التي وصلت إلى إسبانيا وفرنسا، قبل قرنين، قد اندثرت أو حُجبت، وأصبحت أثراً بعد عين!

ولكنّ التاريخ، أبا العظات والعبر، يؤكد ولا يمل أن يؤكد، أن عوامل التجزئة والانقسام والخيانة كانت السبب الأول والأخير في سقوط الوطن العربي بهذه السرعة، مدينة بعد مدينة، وقلعة بعد قلعة.

ونحن لو شئنا التحديد، لقلنا والتاريخ معنا يقول، إن الخلفاء والملوك والأمراء هم الذين ألحقوا بالأمة العربية تلك الهزيمة النكراء، وما جلبت على الوطن العربي من خراب ودمار، وذل وعار.

ولنبدأ بهم منذ البداية. .وأولهم الأمير عز الدين أبو العساكر سلطان بن منقذ، وهذا هو اسمه الكامل، كان أمير شيزر، تولى الإمارة في العام الأول من حملة الإفرنج (١٠٩٨-١١٤٥) وكأنهما على ميعاد. . . أرسل وفداً إلى أمير الإفرنج، وكان يومئذ في كفر طاب، يعرض عليه معاونته وعدم التعرض له حين يمر في إقليم

---

(٣) Setton, p. 31.

(كذا ورد في الأصل).

شيزر، وأن يقدم إلى جيشه ما يحتاج إليه من ميرة ومؤن. . . وأن يرسل إليه الأدلاء ليرشدوهم في عبورهم منطقة العاصي. . . وقد تم هذا فعلاً، ولم يجد ابن الأثير كلاماً غاضباً موجزاً، وهو يشير إلى هذا الحدث، إلا أن يقول:

«وراسلهم صاحب شيزر وصالحهم عليها»(٤).

وكذلك أمير مصياف، فقد عقد اتفاقاً مع الإفرنج، بأن لا يتعرض لهم وأن يمدهم بما يطلبون من معونات.

وأرسل أمير حمص وفداً إلى الإفرنج وهم في حصن الأكراد، يحمل إليهم الهدايا النفيسة ويعرض عليهم عونه وصداقته.

وجاء دور أمير طرابلس أبو علي فخر الملك ابن عمار، فرفع أعلام الإفرنج على سور المدينة، إظهاراً لولائه، ودفع للإفرنج أموالاً طائلة، وبعث معهم الأدلاء ليرشدوهم إلى الطريق حول نهر الكلب، في ضاحية بيروت.

وكذلك فعل الأمراء في بيروت وصور وعكا، وغيرها من المقاطعات في أواسط فلسطين.

غير أنه من واجب الإنصاف للأمة العربية الماجدة، على صعيد جماهيرها وشعوبها، أن نستذكر بكل إباء وشمم، أن المقاومة العربية للإفرنج كانت ضارية وباسلة حيث كانت تتيسر لها أسباب المقاومة. . . ذلك أن الإنسان العربي مقاتل من الطراز الأول حينما يجد السلاح بين يديه، وحين تتهيأ له الفرصة المواتية. . .

والتاريخ يشهد، وهو خير شاهد، أن وقعات كثيرة شجاعة نشبت بين الشعب العربي والإفرنج، من أنطاكية في شمال الشام إلى الرملة في قلب فلسطين، وتكبد الإفرنج خلالها خسائر فادحة في الرجال والعتاد والأموال. وكان من نتيجة ذلك أن عاد كثير من الإفرنج إلى ديارهم، وفقد كثيرون آخرون عزمهم وحماسهم.

ومن هذه الوقعات الشهيرة أن أهل عرقة، وهي مدينة صغيرة تقع شمال طرابلس قد صمدت أمام هجمات الإفرنج صموداً رائعاً، فقد استبسل أهلها في الدفاع عنها وصمدوا أمام جموع الإفرنج، على غير تكافؤ في العَدد والعُدد، رغم ما حصل عليه الإفرنج من الخيرات الوفيرة في إقليم طرابلس، وما وصل إليهم من التموين عن طريق البحر. ولم يسع الإفرنج إلا أن يفكوا الحصار عنها، وأن

---

(٤) انظر حوادث سنة ٤٩١ هـ/ ١٠٩٧ ـ ١٠٩٨م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

يستأنفوا زحفهم إلى أواسط فلسطين، وبقيت عرقة ثابتة صامدة[٥].

ومن هذه الوقعات التاريخية التي زخرت أحداثها في المراجع العربية والإفرنجية على السواء، تلك الوقفة الرائعة التي وقفتها معرة النعمان حين أحاط الإفرنج بها من كل جانب، وهبّ أهلها للدفاع عنها بكل ما ملكت أيديهم، ولم يستطع الإفرنج اقتحامها إلا على جثث الآلاف من المقاتلين البواسل، فقد زحف الفرنج، كما يقول المؤرخ الحلبي المعاصر، «الى البلد وقاتلوه من جميع نواحيه . . . وثَبَت الناس في الحرب من الفجر إلى صلاة المغرب، وقتل على السور وتحته خلق كثير ودخل عسكر الإفرنج إلى البلد بعد المغرب، حتى أصبح الصبح، فاخترطوا سيوفهم ومالوا على الناس وقتلوا منهم خلقاً وسبوا النساء والصبيان»[٦].

ولم يفت المؤرخ العربي وهو يسرد أنباء المعركة أن يرسل صيحة داوية غاضبة لا تتجاوز عبارة واحدة، فقال « واستغاث أهلها بالملك رضوان وجناح الدولة فلم ينجدهم أحد» . . . وامصيبتاه من الملوك والرؤساء! ومن المواقف الرائعة، أن أهل حلب قد استماتوا في الدفاع عن مدينتهم العريقة، وصدوا غارات الإفرنج المتلاحقة مرة بعد مرة، «وضاق الأمر بأهل حلب» كما يقول ابن العديم، وهو ابن حلب نفسها، «ومضى بعضهم إلى بغداد واستغاثوا أيام الجمع ومنعوا الخطباء من الخطبة مستصرخين العساكر الإسلامية على الفرنج . . .»[٧]، ويضيف ابن الأثير في روايته للحادثة «أنهم قصدوا جامع السلطان في بغداد واستغاثوا ومنعوا من الصلاة وكسروا المنبر»[٨] وتقاعس الملوك عن النجدة، وتقاعدوا عن الجهاد!!

وليس لنا أن ننسى وقعة جريئة أخرى قام بها أهل صيدا، فقد تعرضوا لقوات الإفرنج وهي في طريقها إلى فلسطين، وأنزلوا بها خسائر فادحة، كما تحمّل أهل صيدا أضراراً كبيرة في مزارعهم وبساتينهم.

ذلك كان حال الشعب الباسل في مقاومته الباسلة ضد الغزاة المحتلين، أما الحاكم العربي على صعيد الوطن العربي فقد كان مشغولاً في بناء القصور، واقتناء الجواري والغلمان واكتناز الأموال، والتغني بالألقاب الضخمة: فهذا «شمس

---

(٥) Stevenson, p. 31.

(كذا ورد في الأصل).

(٦) كمال الدين عمر بن أحمد بن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، عني بنشره سامي الدهان، ٣ ج (دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٨)، ج ٢، ص ١٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٧.

(٨) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٨، ص ٣٦١.

الملوك» دقاقُ حاكم دمشق، وذاك «فخر الملوك» رضوان حاكم حلب، وذلك «جناح الدولة» حسين أمير حمص، ثم أبو سعيد «قوام الدولة» . . . وأخيراً، الخليفة الفاطمي المستعلي بالله في القاهرة، والخليفة العباسي المستظهر بالله في بغداد!

وكان البيت الفاطمي ذروة الخيانة العربية الإسلامية في تلك الحقبة من الزمان. . . فالخليفة الفاطمي الذي ينتسب إلى الرسول العظيم، وهو صاحب الدعوة الرفيعة إلى الجهاد، كان «متقاعداً عن الجهاد» بحسب تعبير جميع المؤرخين المسلمين الذين تركوا لنا هذا التعبير الشاجب الغاضب.

هذا مع أن قوات الإفرنج التي كانت تتصدى للمدن العربية في بعض الغزوات، لم تكن تتجاوز في تقدير المؤرخين الغربيين، ألف فارس وخمسة آلاف من المشاة[٩]. . ويا لخزي الخلفاء والأمراء والملوك والرؤساء.

وفي نهاية تلك المرحلة من غزوة الإفرنج، سقطت مدينة الرملة في اليوم الأول من حزيران/ يونيو. . . وهي الهزيمة الثانية بعد سقوط أنطاكية.

ولم تكن الرملة مدينة عادية. . فقد كانت عاصمة لفلسطين في عهد الأمويين، وكانت قد تهدمت استحكاماتها، بسبب غارات الأمراء العرب بعضهم على بعض. . وحين زحف الإفرنج وجدوها خالية من أهلها، فقد نزحوا عنها إلى البراري والقفار[١٠]، كما نزح عنها أحفادهم من بعدهم، يوم سقطت مدينتهم الغالية في عام ١٩٤٨.

وكأنما كان مقدراً «للرملة البيضاء» كما كانت تعرف في عهد الأمويين، أن تصبح الرملة السوداء، لكثرة ما نزل فيها من خراب ودماء وبلاء. . ولم يكن ميسوراً لأحد أن يرثي حالها إلا شاعر واحد من أبنائها، هو أبو الحسن التهامي الذي قال في رثائها ورثاء ولده الفضل:

أيا الفضل طال الليل أم خانني صبري فخُيِّل لي أن الكواكب لا تسري
أرى الرملة البيضاء بعدك أظلمت فدهري ليل ليس يفضي إلى فجر

وهكذا تم للإفرنج أن يهزموا ملوك العرب ورؤساءهم في حزيران/ يونيو. . .

---

(٩) Ferdinand Chalandon, *Premiere Croisade*, p. 253.

(١٠) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ١٣٦.

ولو شاء المواطن العربي أن يقارن بين هزائمنا في الماضي وهزائمنا في الحاضر لوجد الصورة متقاربة . .

لقد انتصر الإفرنج في نزهة سياحية من اللاذقية إلى الرملة، في بضعة أشهر، في عهد ملوك متخاذلين، وأمراء متقاعدين، وخلفاء متقاعسين.

وانتصرت إسرائيل، في ما يشبه النزهة السياحية، وفي أيام معدودات، في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، وفي عهد ملوك متقاعدين ورؤساء متقاعسين، وبهذا يبدو جلياً أن الأسباب هي الأسباب، مع اختلاف في الأسماء والألقاب . . .

وما أشبه الليلة بالبارحة . .

وسقـط بيـت المقـدس..

يا بيت المقدس . .

يا مدينة العرب الغابرين . . من اليبوسيين والكنعانيين، وما يبوس وكنعان إلا من أجدادنا الميامين، اتخذوك داراً ووطناً، قبل غزوات العبران واليونان، والفرس والرومان، قبلهم جميعاً بأزمان وأزمان.

يا بيت المقدس . . يا دار عيسى بن مريم، كنت موطن دعوته ورسالته، ومنبر حواره مع الطغاة، وساحة عذابه مع البغاة من أتباع موسى، فارقوا الدين الحق، وعادوا ضالين مغضوبين إلى يوم الدين . .

يا بيت المقدس . . ياموئل الرسول في معراجه ومسراه، ويا أخت مكة موطن نشأته ونجواه، ويا حبيبة المدينة المنورة، دار هجرتة ومثواه.

يا بيت المقدس . . يا أولى القبلتين . . إليك كانت الركعة الأولى حين وقف الرسول العربي، يؤدي صلاته الأولى في الإسلام.

يا بيت المقدس . . إليك كان يتجه الرسول بالحب والشوق والوجد، وإليك كان يحن حنينه إلى الجنة، وهو القائل «إن الجنة لتحن شوقاً إلى بيت المقدس»[1].

تلك هي بيت المقدس التي عاش الرسول وَلوعاً بها، عاشقاً لها، ومات متطلعاً إليها، وما محمد إلا بشر، لعشقه أمارات ودلالات وما أكثرها . .

فهذه رسالة الرسول إلى هرقل ملك الروم، إنها لفتة الحبيب إلى بيت المقدس، وهذا كتاب الرسول إلى أهل إيلة (العقبة)، إنه النظرة المتلهفة إلى بيت المقدس.

ثم تتجسد أمارات هذا العشق في غزواته وسراياه . .

---

(١) الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فهذه غزوة مؤتة (٦٢٩م) بعثها الرسول إلى معان لتتصدى للروم في ديار الشام، انها تتطلع إلى بيت المقدس، وهذه غزوة تبوك (٦٣٠م) قادها الرسول بنفسه عبر الصحراء، واشواقه تواقة إلى بيت المقدس.

وانتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى، بعد ذلك بعامين (٦٣٢م) ليحمل العرب من بعده أشواقه إلى بيت المقدس، ويعملوا على تحريرها من سلطة الرومان.

وجاءت موقعة اليرموك (٦٣٦م) فكان النصر المبين، ونهدت زحوف العرب إلى بيت المقدس، وحاصرتها ورضي أهلها التسليم، ولكن إلى الخليفة عمر.

وجاء عمر بن الخطاب في تلك المسيرة الانسانية الرائعة المثيرة إلى بيت المقدس، يمشي على قدمية بملابسه المرقعة الزاهدة، يقود مولاه وهو راكب جمله، وجبل المكبّر يكبّر عليه المجاهدون، ويدخل عمر المدينة المقدسة، ويكتب لأهلها عهداً بالإحسان والأمان، فكان أعظم عهد كتبه غالب على مغلوب من بني الانسان. .

ومضى بيت المقدس في عيشة راضية في ظلال الفتح العربي، ينعم الناس بالعبادة والزهادة، والدرس والتأليف، والمآذن والأجراس متآخية متناغمة.

ودخل بيت المقدس في حكم الأمويين، بعد الراشدين، وبنى الوليد بن عبد الملك المسجد الأقصى، فكان من روائع العمارة الاسلامية، وأنفق فيه خراج مصر لسبع سنين. وبعد الأمويين، دخل بيت المقدس في حوزة العباسيين، ومن بعدهم آل أمره إلى الفاطميين.

وكان أن دار الزمان دورته، وانتكس نكسته، فخرج الإفرنج من أوطانهم القاصية يقصدون بيت المقدس، فاجتازوا ديار الشام في غفلة من الخلفاء والأمراء، حتى وصلوا إلى فلسطين، فاحتلوا عكا، وحيفا، وقيسارية، واللد ثم الرملة، حيث أقاموا فيها بضعة أيام. ويقول المؤرخ الإسلامي المعروف، أبو المحاسن، إن الإفرنج «جاؤوا إلى الرملة وأخذوها وقت إدراك الغلة»[٢]. وما أبدع فلسطين وأروعها في أيام الحصاد والغلال، ذلك أن فلسطين كلها في أيام الربيع باقة أزهار وسلة ثمار، وجنة أطيار. .

ولكن فلسطين، ويا ويح فلسطين، لم تشهد ربيعاً عام ١٠٩٩، كما لم تشهد ربيعاً منذ عام ١٩٤٨، وما تلاه من أعوام عجاف، فإن فلسطين اليوم ذبلت فيها الأزهار، وتهاوت الثمار، وتشردت الأطيار.

---

(٢) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٥٠.

ومدينة الرملة بالذات، مدينة النسمات الرقراقة، والقسمات الحلوة المشرقة، الزاهية بالسهول اليانعة، والمروج الخضراء، وما إن نزل فيها الإفرنج حتى استحالت إلى قفر يباب وبلد خراب، فنزح أهلوها وأصبحوا مهاجرين لاجئين، ونزحت معهم أمجادهم وذكرياتهم، الطارف، والتليد.

ولقد أُعجب المتنبي بالرملة، وكان قد عرّج عليها قبل أن «عرج» عليها الإفرنج بخمسين عاماً، فامتدح أميرها أبا محمد الحسن بقصيدة رائعه كان يحفظها أهل الرملة، ومنها قوله وكأن المتنبي تنبأ بما سيحل بالرملة :

ومن عرف الأيام معرفتي بها وبالناس رَوّى رمحه غير راحم

في مدينة الرملة هذه، وكل رملة فيها جنة، عقد أمراء الإفرنج مجلسهم الحربي، والعمارات من حولهم تعج بذكريات الأمويين الذين كانوا يخلدون إليها أيام الراحة والدعة، وبدأ الحوار الساخن بينهم، وماذا بعد الرملة؟ هل نمضي إلى مصر ونقضي على دولة الفاطميين في عقر دارهم، أم نزحف على بيت المقدس، ونرى بعد ذلك ما يكون؟

وانقسم الأمراء في ما بينهم، فرأى فريق أنه «لا بد من الزحف على مصر والاستيلاء على الدلتا، فإن مصر هي مفتاح بيت المقدس، ولا قرار ولا استقرار في بيت المقدس إلا بالاستيلاء على مصر. . ورأى فريق آخر أن الزحف الطويل من أواسط أوروبا قد استنفد الكثير من قواتهم، وليكن الاستيلاء على بيت المقدس أولاً، ثم يتّم الاستعداء للزحف على مصر.

وبعد قيل وقال، وحوار وجدال، اتفقت الكلمة على أن يبدأ الزحف على بيت المقدس، فقد بدأت الحملة من أواسط أوروبا وهي تستهدف «إنقاذ القبر المقدَّس في بيت المقدس، وستكون لمصر حملات وحملات على مدى قرنين كاملين. . .

وهكذا خرج الإفرنج من الرملة يجتازون سهولنا الغاضبة، ومروجنا العابسة، صوب بيت المقدس، وجبالنا من حولها تكاد أن تميد حزناً وشجناً، وكان هذا الغضب العابس صدى لأحاسيس أهل فلسطين يومذاك في المدائن والقرى، وهم يرون الإفرنج يزحفون على بيت المقدس بأسلحتهم وأعلامهم، وهم يهتفون ويصيحون. . «جئناك يابيت المقدس. . جئناك» . .

وتساءل أهل فلسطين يومذاك. . كما تساءلوا في غزوات إسرائيل. . أين الخلفاء والأمراء؟ أين الملوك والرؤساء؟ أين الخليفة الفاطمي الناعم في قصوره في القاهرة؟ أين الخليفة العباسي الساجي في طيلسانه في بغداد؟ وأين أمراء

الشام، شمس الدولة، وفخر الدولة، وقوام الدولة.. وسائر الألقاب؟ وهي لا تتصل «بالدولة» من قريب أو بعيد.

ومضى الإفرنج في طريقهم من الرملة إلى بيت المقدس، ومضى أهلنا يستصرخون الخلفاء والأمراء، كما استصرخنا من بعدهم بثمانية قرون، ولكن صرختهم، كصرختنا، ذهبت أدراج الرياح، بأسرع من ندى الصباح.

ومرة أخرى أطلّ حزيران/ يونيو على صفحات التاريخ... وكان اليوم السابع من حزيران/ يونيو، وحزيران/ يونيو ما أشقاه بنا، وما أشقانا فيه..

في ذلك اليوم وصلت جموع الإفرنج إلى بيت المقدس، وعسكروا حول أسوارها. ومن سخرية القدر أنه هو اليوم نفسه الذي سقط فيه بيت المقدس على يد القوات الإسرائيلية.. في السابع من حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧.

ووصلت أنباء الزحف إلى بيت المقدس، وكانت يومئذ تابعة للدولة الفاطمية في القاهرة، واسم واليها افتخار الدولة، حاكم آخر من الذين تشرفوا باسم «الدولة» ولم تتشرف بهم..

ولكن الشعب، افتخار الشعب، هبّ عن بكرة أبيه للدفاع عن مدينته المقدسة الغالية، التي بناها جدنا الأعلى يبوس العربي، وإليه ينسب اليبوسيون العرب، الذين استوطنوا بيت المقدس قبل اليهودية والمسيحية والإسلام بأجيال وأجيال.

وراح الشعب يحمل المعاول بيديه، والحجارة على كتفيه ليقوي الأسوار والأبراج، ويسد المنافذ والمعابر، وانطلق المتطوعون بالعشرات يسممون الآبار خارج المدينة، ويجمعون المواشي من الحقول، حتى لا تقع في يد العدو.

ولم يكن في بيت المقدس إلا حامية من العرب والسودان لا يتجاوز عددها ألف مقاتل، يقابلهم من الفرنجة عشرون ألف محارب[٣]. ولكن أهل بيت المقدس، تعاهدوا في ما بينهم، على أن يدافعوا عن مدينتهم المقدسة، إلى أن يفنى الرجال والنساء والأطفال.. أليست مدينتهم مسرى الرسول ومعراجه.. ألم يقل القصص الشعبي «وتُزف الجنة يوم القيامة زفاً مثل العروس إلى بيت المقدس.. وإليها يُزف الحجر الأسود، وتزفّ مكة بحاجّها[٤].

ودارت رحى الحرب، وبدأ الحصار، فقد طوق الإفرنج المدينة من جميع أطرافها،

---

(٣) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ص ٧٥٦.

(٤) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج ٦، ص ٢٥٦.

وشرعوا بالحرب النفسية أولاً، فقد راحوا يطوفون حول المدينة بالتظاهرات الدينية وهم يحملون أعلامهم، وينشدون ويرتلون، ليدخلوا الرعب إلى قلب المدينة المقدسة، حتى يستسلم أهلها، كما استسلم أمراء الشام من أواسط ديار الشام إلى أواسط فلسطين.

ولكن أهل بيت المقدس أبوا أن يسلموا مدينتهم الغالية، وآثروا القتال إلى النهاية مهماً عظم العطاء وغلا الثمن. وشدد الإفرنج الحصار، وراحوا يهاجمون الأسوار، يحاولون اقتحام أبواب المدينة الغالية، ولا تزال أبوابها قائمة بأسمائها التي يعرفها أطفالنا إلى يومنا هذا، باب العمود، باب الساهرة، باب الخليل، إلى آخر الأسماء التي ازدانت بها صفحات التاريخ..

وازدادت لهفة الإفرنج إلى اقتحام المدينة المقدسة، بعد أن أيقنوا أن القوات العربية والإسلامية في الوطن العربي متقاعدة ومتقاعسة، وبدأوا يضربون الأسوار بالمنجنيق، ويصعدون إلى الأسوار على السلالم، التي صنعوها من الغابات والأحراش التي اقتطعوها من المناطق المجاورة[٥]، وامتد الحصار نيفا وأربعين يوماً، والقتال دائر بين الفريقين، إلى أن قام الإفرنج بهجومهم الكبير في اليوم الرابع عشر من شهر تموز/ يوليو عام ١٠٩٩، وكان يوماً من أيام التاريخ الحزين..

وانسحب افتخار الدولة وجنوده إلى محراب داود، في القسم الجنوبي من المدينة، واعتصموا به وقاتلوا ثلاثة أيام، «ثم لم يلبثوا أن ألقوا السلاح بعد أن بذل لهم الإفرنج الأمان، وسمح الإفرنج لافتخار الدولة وجنوده أن ينسحبوا من القدس وذهبوا إلى عسقلان.. في ذل وأمان»[٦].

وبدأت المذبحة الرهيبة، وأصبح بيت المقدس كله مسرحاً كاملاً للدماء والدمار، في البيوت والشوارع والمعابد، وعلى الأسطحة، وفي المسجد الأقصى.. من بابه إلى محرابه !!

ولقد سجل المؤرخون، المسلمون والمسيحيون على السواء، وأناملهم راجفة واجفة، الوقائع الهمجية لتلك المذبحة الرهيبة التي حلّت بالمدينة المقدسة..

يقول ابن الأثير إن الإفرنج قد ذبحوا ما يقرب من سبعين الفاً، بينهم جماعة من أئمة المسلمين وعلمائهم[٧].

---

(٥) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 1, p. 233.

(٦) انظر حوادث سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ ـ ١٠٩٩ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٧) المصدر نفسه.

ويقول ابن القلانسي إن الإفرنج قد «جمعوا اليهود في الكنيسة وأحرقوها عليهم»[٨]. ويقول أبو المحاسن «وهرب الناس إلى الصخرة والأقصى واحتموا بهما فهجموا عليهم، وقتلوا في الحرم مائة ألف، وسبوا مثلهم، وقتلوا الشيوخ والعجائز، وسبوا النساء، وأخذوا من الصخرة والأقصى سبعين قنديلاً، منها عشرون ذهباً، وخمسون من فضة... وتنّوراً من فضة زنته أربعون رطلاً بالشامي، وأخذوا من الأموال ما لا يحصى».

أما المؤرخون المسيحيون، وبعضهم كان يقاتل في صفوف الإفرنج، فقد تركوا لنا وقائع رهيبة أشد هولاً مما أشار اليه المؤرخون المسلمون: فهذا المؤرخ المسيحي ابن العبري الملطي يقول «ولبث الإفرنج في البلد أسبوعاً يقتلون فيه المسلمين، وقُتل بالمسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفاً»[٩].

أما المؤرخ المسيحي الآخر متّى الرهاوي فقد أنقص العدد بمقدار خمسة آلاف، وقال «إن عدد من قتلهم الإفرنج من المسلمين زاد على خمسة وستين ألفاً».

وأبلغ من ذلك، أن مؤرخي الإفرنج قد رسموا صورة أبشع وأشنع لما جرى في بيت المقدس يوم أن سقطت بيد الإفرنج، فقد قال وليم الصوري إن المدينة المقدسة قد أصبحت «مخاضة واسعة من دماء المسلمين»[١٠].

وكان مؤرخ آخر من الذين قاتلوا في صفوف الإفرنج، ذهب لزيارة الحرم الشريف بعد المذبحة الرهيبة، ولم يجد بداً من الاعتراف بأنه لم يستطع أن يشق طريقة «وسط أشلاء المسلمين إلا بصعوبة بالغة، وأن دماء القتلى بلغت ركبته»[١١].

ويشاء القدر أن يحفظ لنا مذكرات وافية كتبها أحد الذين قاتلوا في تلك المعركة، وترجمت أخيراً إلى اللغة العربية: وقد ورد في مذكرات ذلك المؤرخ المقاتل وقائع تقشعر لها الأبدان، منها قوله «إن الإفرنج جدّوا في قتل الأهلين ومطاردتهم حتى قبة عسر، حيث تجمعوا واستسلموا لرجالنا الذين أعملوا فيهم أفظع القتل طيلة اليوم باكمله، حتى فاض المعبد كله بدمائهم.. وانطلق رجالنا في جميع أنحاء المدينة يستولون على

---

(٨) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ١٣٧.

(٩) أبو الفرج يوحنا غريغوريوس بن العبري، **تاريخ مختصر الدول**، ص ١٩٧.

(١٠) وليم الصوري، **الحروب الصليبية**، ص ٣٤٥.

(١١) Raymond d'aigles, p. 300.

(كذا ورد في الأصل).

الذهب والفضة والجياد والبغال، كما أخذوا في نهب البيوت الممتلئة بالثروات. . وفي صباح اليوم التالي تسلق رجالنا على أسطح (المعبد) وهجموا على الأهلين رجالاً ونساء، واستلوا سيوفهم وراحوا يعملون فيهم القتل، ورمى بعضهم بنفسه من أعلى (المعبد)، وصدر الأمر بطرح الموتى كافة خارج البلدة لشدة النتن المتصاعد من جثثهم، ولأن المدينة كادت أن تكون بأجمعها مملوءة بجثثهم. . . وتعالت أكوامهم حتى جاوزت البيوت ارتفاعاً»[١٢] ويمضي التاريخ بعد ذلك يروي كيف استتب الأمر للإفرنج، وحكموا بيت المقدس، وأقاموا فيها مملكة دامت ثمانية وثمانين عاماً. .

ولكن سقوط القدس في عام ١٠٩٩ قد قفز من خزائن التاريخ، ووقف وجهاً لوجه أمام الأمه العربية، في عام ١٩٤٨ حينما سقطت القدس خارج الأسوار، وفي عام ١٩٦٧ حينما سقطت القدس داخل الأسوار.

وتجسدت الأسباب والظروف كأنما بعُثت من مرقدها إلى الحياة من جديد. . وها نحن نعود إلى التاريخ فنجد عنده الخبر اليقين.

يقول التاريخ إن استيلاء الإفرنج على بيت المقدس في عام ١٠٩٩ قد تم بعد مقاومة ضارية. . وإن الحصار قد أضنى المهاجمين أكثر مما فعل بالمدافعين. «وإن الإفرنج كانوا يحاربون في بلاد لم تسبق لهم معرفة بها، وكان يعوزهم السلاح، ولم يتوافر عندهم من الأقوات ما يكفي لحصار المدينة، يضاف إلى ذلك اشتداد الحرارة وتعذر الوصول إلى أماكن ظليلة، وثقل الأسلحة التي يحملها الفرسان، وتعرض العساكر للهجمات المفاجئة، إذا توجهوا لالتماس الماء من جهات تبعد عن مواضعهم، فضلاً عن أن الأقوات أخذت في النفاد»[١٣].

وهكذا لم يسقط بيت المقدس سهلاً ومهلاً في عام ١٠٩٩، كما سقط على يد اسرائيل!!.

وحين نعود إلى المقاتل الإفرنجي صاحب المذكرات نجد وصفاً دقيقاً للضائقة الخانقة التي كان يعيشها الإفرنج في معركة القدس، إذ يقول: «وفي اثناء هذا الحصار بقينا عشرة أيام لا نجد خلالها خبزاً نشتريه. . ووقعنا فريسة الظمأ المحرق، واحتملنا أشد المخاوف حتى لقد كنا نمشي ستة أميال لإرواء جيادنا وحيواناتنا، غير أننا وجدنا الماء عند نبع سيلو (سلوان) الواقع عند سفح جبل صهيون، إلا أنه كان

---

(١٢) «كتاب الجستا،» تعريب حسن حبشي في: عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٣) Runciman, Ibid., p. 281.

يباع بيننا بثمن جد غال . . . وكابدنا وطأة الظمأ، حتى لقد كنا نخيط جلود الثيران والجاموس لنحمل فيها الماء مسافة أميال، وكان الماء الذي حملناه معنا في الأواني قد أسِن ونتن، واقتصر طعامنا اليومي على خبز الشعير، مما صار مثار حزننا ومبعث أسانا، حتى لقد أصبح الرجل منا يعجز عن أن يجد جرعة كافية من الماء تروي غلته لقاء دينار»[١٤] . . أما بصدد معركة الاقتحام، فيقول المحارب الإفرنجي صاحب المذكرات . . «وفي يوم الاثنين، ١٢ حزيران/ يونيو، هاجمنا البلدة هجوماً عنيفاً، وحطمنا السور الصغير، ورفعنا السلم على السور الرئيسي، وصعد فرساننا وضربوا المدافعين عن المدينه بالسيوف، وناوشوهم بالرماح، وكان قتلاهم أكثر من قتلانا، والأهالي حصنوا المدينه تحصيناً عجيباً، وقووا الدفاع عن الإبراج أثناء الليل، وفي يوم الجمعة قمنا بهجوم على البلد دون أن نستطيع أخذها. فاصبحنا في ذهول وخوف شديدين، وقد حمي وطيس القتال بين المدافعين عن المدينة ورجالنا»[١٥] . وهنا . . هنا يذكر التاريخ . . أن الإفرنج قد ساءت حالتهم لقلة الماء، وندرة الأقوات، وشدة الحرارة، وتعرضهم باستمرار لهجمات المدافعين، ونشوب النزاع بين أمراء الإفرنج أنفسهم . . كل ذلك حمل كثيراً من الإفرنج على أن يتسللوا وأن يتوجهوا إلى يافا، لعلهم يجدون سفناً تحملهم إلى بلادهم[١٦] .

وكذلك، يذكر التاريخ، كيف انفكت الضائقة الخانقة عن الإفرنج، ذلك أنه في حوالى منتصف حزيران/ يونيو وصلت ميناء يافا بعض السفن الجنوية التي استطاعت أن تستولي على المدينة في سهولة، بعد أن هجرها أهلها . . وكانت تلك السفن محملة بمواد تموينية وفيرة مع كميات كبيرة من السلاح والذخيرة وأدوات الحصار، وبهذا استتبت للإفرنج مواصلات تموينية متصلة بين يافا والقدس . . على حين كانت القوات العربية في بيت المقدس محاصرة ومقطوعة عن العالم بأسره[١٧] .

ثم راحت صفحات التاريخ، شاحبة باهتة، تروي كيف سقطت المدينة المقدسة بعد الحصار المضني والقتال الضاري.

غير أن المواطن العربي يتساءل اليوم، بعد هذا الذي ردده المؤرخون الإفرنج عن الضائقة التي حلت بالإفرنج، مما حمل بعضهم على الانسحاب من ميدان القتال . . يتساءل المواطن: وكيف انتصر الفرنج وكيف انهزم العرب؟

---

(١٤) «كتاب الجستا،» ص ١١٤ ـ ١١٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٥ و١١٧ ـ ١١٨.

(١٦) Runciman, Ibid., p. 283.

(١٧) Ferdinand Chalandon, *Premiere croisade*, p. 269.

والجواب الكسير الجريح، يقف منتصباً من بطون التاريخ ليعلن الأسباب من غير لبس ولا إبهام: يقول المؤرخ أبو المحاسن، بعد أن وصف ما حل في بيت المقدس من دمار وتقتيل وخراب... «هذا كله وعسكر مصر لم يحضر»[١٨]... كلمات قليلات تغني عن صفحات.. ومعنى ذلك أن الشعب في بيت المقدس قاتل وحده!!

ويقول المؤرخ ابن الجوزي «ان قاضي دمشق ذهب على رأس وفد العلماء والفقهاء إلى بغداد يستنصر الخليفة العباسي، واجتمع المستنفرون وحضروا في الديوان (الخليفي) وقطّعوا شعورهم واستغاثوا وبكوا، وقام القاضي وأورد كلاماً أبكى الحاضرين»[١٩]. ومعنى ذلك أن الخليفة لم يحرك ساكناً بين أنامل يديه، أو أصابع قدمية!!

ويقول المؤرخ ابن الأثير، وهو يصف استصراخ العالم الإسلامي ملوكه وأمراءه، بعد سقوط بيت المقدس: إن «جماعة من المسلمين قد قدموا من الشام إلى بغداد، فأوردوا من الكلام ما أبكى العيون، وأوجع القلوب، وأقاموا بالجامع، فاستغاثوا وبكوا وأبكوا، وذكروا ما دهم المسلمين بذلك البلد الشريف المعظم، من قتل الرجال وسبي الحريم والأولاد، ونهب الأموال، فلشدة ما أصابهم أفطروا.. وكانوا في رمضان»[٢٠]. ولم يدرِ الخليفة أن الجهاد هو أرفع من كل عبادة، وأروع من كل زهادة، والرسول يقول: رباط شهر خير من صيام دهر.

وفي مثل حالنا اليوم، ضجت الدنيا العربية والإسلامية بالبكاء والنحيب، وهي تندد بالخلفاء والأمراء وراحت القصائد تبكي وتنوح، وهذا أبو المظفر الوردي، كأنه ينشدنا في يومنا هذا، حين يقول:

مزجنا دماءً بالدموع السواحم ... فلم يبق منا عرضة للمراجم
وشر سلاح المرء دمع يفيضه ... إذا الحرب شبت نارها بالصوارم
وكيف تنام العين ملء جفونها ... على غفوات أيقظت كل نائم
وإخوانكم بالشام أضحى مقيلهم ... ظهور المذاكي أو بطون القشاعم

وقال مخاطباً الملوك:

تسومهم الروم الهوان وأنتم ... تجرّون ذيل الخفض فعل المسالم

---

(١٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٤٨.
(١٩) أبو المظفر يوسف بن قزاوغلو سبط بن الجوزي، **مرآة الزمان** (٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ ـ ١٠٩٩ م).
(٢٠) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٥٢.

أرى أمتي لا يشرعون إلى العدى رماحهم والدين واهي الدعائم
يجنبون النار خوفاً من الردى ولا يحسبون العار ضرب لازم

وقال شاعر آخر يبكي أحوال النازحين من بيت المقدس، في مثل حالهم اليوم:

فحق ضائع وحمى مباح وسيف قاطع ودم صبيب
وكم من مسلم أمسى سليباً ومسلمة لها حرم سليب
أمور لو تأملهنّ طفل لطفّل في عوارضه المشيب
أتُسْبى المسلمات بكل ثغر وعيش المسلمين إذاً يطيب
أما لله والإسلام حق يدافع عنه شبان وشيب

وهذه القصائد الباكية، والوقائع التاريخية الحزينة، إنما تثير في نفس المواطن العربي ذكريات ومقارنات..

ومن بعض هذه الذكريات والمقارنات...

لقد سقطت يافا في عام ١٩٤٨، كما سقطت عام ١٠٩٩.

وكما تلقى الإفرنج المؤن والسلاح والرجال من يافا في الماضي، فقد تلقى اليهود في زماننا، السلاح والرجال بعد أن استولوا على ميناء يافا...

ولقد سقطت القدس في عام ١٠٩٩، والإفرنج يعانون الجوع والعطش، وسقطت القدس الجديدة في عام ١٩٤٨ وكاد مئة ألف من اليهود أن يستسلموا بعد أن حاصرهم العرب ومنعوا عنهم الماء، لولا الوساطة العربية ولولا وقف إطلاق النار... ثم سقطت القدس القديمة في عام ١٩٦٧ من غير حصار ولا قتال.

وقد سقطت القدس في ١٠٩٩، ونهب الغزاة أهلها، وقتلوا شيوخها وأطفالها، وعبثوا بمقدساتها.. كذلك فعلت إسرائيل بالمدينة المقدسة في عام ١٩٦٧، نهباً وتقتيلاً، وبمسجد الصخرة إحراقاً وبكنيسة القيامة نهباً وسلبا، وبالتكايا والزوايا تخريباً وتدميراً.

ولو شئنا أن نقارن بين الماضي والحاضر، لوضح أمامنا أن الأسباب هي الأسباب، والقصائد هي القصائد، والملوك هم الملوك، وأن الاختلاف هو في الأسماء والألقاب.

وما أشبه الليله بالبارحة..!!

هزائـم الماضـي والحاضـر، والأسبـاب واحـدة

كان بيت القدس في صيف ١٠٩٩ تتصايح فيه قهقهات مخمورات، وتتناوح منه حسرات وزفرات. . .

وكان الإفرنج هم الذين يقهقهون ثملين بخمرة النصر، وسيوفهم مغموسة بالدماء والأشلاء. . . على حين كانت الأسوار والأبراج، والساحات والمعابد، تبكي أهلها الذين ذبحوا أو نزحوا.

وهبت نسائم الصيف على غير عادتها، كسيرة ذليلة. .وكانت بالأمس القريب تحمل عبير الكروم من الروابي المطلة على بيت المقدس، أو من الوهاد المتعرجة تحت سفوحها الفاتنة. . .

واستتب الأمر للإفرنج في بيت المقدس، وراحوا يهيئون أنفسهم لإقامة المملكة التي شدوا الرحال من أجلها، وكان أول ما استقر قرارهم عليه أن يوطدوا دعائم حكمهم في أرجاء البلاد، وزحفهم السريع قد خلف وراءه المدن والقلاع، والقرى والضياع، مفتوحة ولكن غير محكومة. . . وكيف تدين لهم بيت المقدس في مثل هذا الحال. . .

ومن هنا فقد بدأت الغزوة من جديد. . . وخرج الإفرنج من بيت المقدس.

وكان أول ما فعلوا أن زحفوا صوب مدينة نابلس في أواخر تموز/ يوليو ١٠٩٩، ولم تكن المدينة قادرة على الدفاع عن نفسها، فلم يبقَ أمامها إلا أن تستسلم، وأنباء المذبحة الرهيبة التي ألَّمت ببيت المقدس لمّا يمض عليها إلا شهر واحد. . . وهكذا استسلمت مدينة نابلس أو «دمشق الصغرى» كما حلا للمؤرخين أن يصفوها.

ثم توجه الإفرنج بعد ذلك شمالاً، في اتجاه منطقة الجليل في فلسطين، فاحتلوا بيسان وطبريا والناصرة، وأنشأوا فيها تحصينات قوية وأقاموا حاميات عسكرية.

وبعد أن تم للإفرنج توطيد أقدامهم في تلك المناطق، توجهوا نحو الساحل،

لتحقيق هدفين استراتيجيين، الأول تمكين اتصالهم البحري بأوروبا، والثاني قطع الصلة بين العالم العربي وفلسطين.

ووضع الإفرنج خطتهم للاستيلاء على أرسوف، شمال يافا، كانون الأول/ ديسمبر ١٠٩٩، ولكن هذا الثغر العربي لم يكن هدفاً سهل المنال، وأخفقت الحملة، وارتدّت على أعقابها خائبة، فقد دافع الأهلون عن مدينتهم دفاعاً باسلاً. . . جعل لأرسوف مقاماً مرموقاً في التاريخ.

وترصّد الإفرنج لأهالي أرسوف قرابة شهرين، وهم يشنون عليهم غارات متوالية حينا بعد حين، إلى أن خرج المزارعون من هذه المدينة الباسلة للعمل في أراضيهم، ولم تكن معهم إلا معاولهم، فانقض عليهم الإفرنج وأسروهم وانتقموا منهم انتقاماً وحشياً بالغاً، فقطعوا أنوفهم وأقدامهم وأيديهم. . . وهذا ما أثبتته المصادر الغربية قبل العربية[١].

وعاد الإفرنج إلى مناطق الجليل مرة ثانية، فسيطروا على إقليم السواد شرقي بحيرة طبريا، وكان هذا الإقليم تابعا لدمشق، ووقعت بين الإفرنج والأهلين مناوشات متعاقبة، وأنزل الإفرنج بالقرى والمزارع المجاورة خسائر فادحة، حتى توغلوا في الجولان، واقتربوا من دمشق نفسها[٢]. وجولان الماضي تذكرنا بجولان الحاضر!!

وبعد أن فرغ الإفرنج من الاستيلاء على هذه المناطق، عادوا إلى بيت المقدس عن طريق الساحل في ما يشبه المظاهرة العسكرية، متباهين بانتصاراتهم، فلم يسع القرى المجاورة إلا أن تستسلم وتعلن خضوعها وطاعتها.

وكان أن قام الإفرنج بتحصين يافا وتقوية استحكاماتها، وبهذا أصبحت قاعدة تجارية وعسكرية لدولة بيت المقدس، وكان ذلك سبباً في هبوط الروح المعنوية لدى الأهلين في فلسطين، ولم تمض مدة حتى أعلن حكام عكا وعسقلان وقيسارية تبعيتهم لدولة الإفرنج، ودفعوا جزية مشتركة قدرها خمسة آلاف دينار، فضلاً عما تعهدوا بتقديمه من المواشي والغلال والزيوت[٣].

---

(١) René Grousset, *Histoire des croisades et du royaume franc de Jérusalem*, 3 vols. (Paris: Plon, [1934-1936]), p. 310.

(٢) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 1, p. 310.

(٣) Albert d'aix, p. 315.

(كذا ورد في الأصل).

وكانت أخبار هذه المعارك التي خاضها الإفرنج لاحتلال فلسطين بأسرها، بعد أن فتحوا بيت المقدس، تتجاوب في أرجاء العالم العربي فتهزه هزاً عميقاً، وتبعث في نفسه كل مشاعر الحزن والغضب، وراح الشعراء في الوطن العربي يندبون سقوط بيت المقدس، وينعون على حكّامهم تقاعدهم عن الجهاد.

وكانت النقمة، أشد النقمة، على الخلافة الفاطمية في القاهرة، فقد كانت البلاد من غزة حتى نهر الكلب شمالاً تحت حكم الفاطميين.

وأخيرا تحرك الفاطميون، إزاء النقمة العارمة، وخرج الوزير الفاطمي، الأفضل، على رأس جيش لمقاتلة الإفرنج، ووصل إلى عسقلان في شهر آب/ أغسطس ١٠٩٩، وكان ذلك بعد أن استولى الإفرنج على بيت المقدس بثلاثة أسابيع، أي «بعد أن فات الأمر» كما عبّر المؤرخ العربي(٤). وهو مماثل للتعبير الشعري:

«وجادت بوصل حين لا ينفع الوصل». . . ذلك أن الحب والحرب سواء بسواء، . . كلاهما له أوانه وزمانه»!!

ولعل الوزير الأفضل قد عاد بذاكرته، عامين إلى الوراء، حين كان يفاوض الإفرنج للمرة الأولى، وهم يحاصرون أنطاكية، فأرسل يعاتبهم على احتلال بيت المقدس، ولم يكن من التاريخ العربي إلا أن يسخر منه، كما يسخر من حكام هذا الزمان، فقال «إن الأفضل قد أرسل رسولاً إلى الإفرنج يوبخهم على ما فعلوه». . . كأن التوبيخ والاستنكار والاحتجاج يردّ المعتدي عن عدوانه.

ولكن الإفرنج، لم يتركوا جيش الأفضل يعود أدراجه إلى مصر، فجمعوا قواتهم وهاجموه عنيفاً، ودارت معركة حامية بين الطرفين كانت الغلبة فيها للإفرنج. . . وتشتت شمل الفاطميين، حتى «إن بعضهم لم يجد نجاة إلا في البحر، فألقوا بأنفسهم فيه وغرقوا، واحتمى البعض الآخر بشجر الجميز، وكان هناك كثير، فأحرق الإفرنج بعض الشجر حتى هلك من كان فيه». أما الوزير الأفضل فقد هرب إلى عسقلان ومعه بعض رجاله، وركبوا سفينة وهربوا إلى مصر بحراً، وهكذا وصف التاريخ العربي تلك الهزيمة العربية(٥).

وكان طبيعياً أن تحل الهزيمة بالفاطميين، فقد كانوا كحكام هذا الزمان،

---

(٤) ابن ميسّر، **تاريخ مصر**، ص٤٦٣.

(٥) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ١٧٣.

يحسنون الظن بالعدو، ولم يجد المؤرخ العربي في وصف تلك المأساة إلا أن يقول «. . . وتمكنت سيوف الإفرنج من المسلمين، فأتى القتل على الراجل والمطوعة وأهل البلد، وكانوا زهاء عشرة آلاف نفس، ونهب العسكر»[٦]. وهكذا تكون عاقبة الذين يحسنون الظن بالأعداء، يفاوضونهم متهافتين، وإذا حاربوا، يحاربونهم متخاذلين!!

وسقطت هيبة الفاطميين، ولم يستشعر أهل البلاد أن لهم أملاً في الخلافة الفاطمية في القاهرة أن تحميهم، ولم يبق أمام الإفرنج إلا أن يتوجوا انتصاراتهم في سائر أنحاء البلاد، بأن يعلنوا في بيت المقدس، قيام المملكة وتسمية الملك.

وفي عيد الميلاد، في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٠٩٩، كانت كنيسة العذراء في بيت لحم تدق أجراسها، فرحاً وابتهاجاً، بتتويج أمير الإفرنج بلدوين، أول ملك على بيت المقدس، يتبعه بعد ذلك ثمانية عشر ملكاً، آخرهم هنري الثالث. . . والشعوب العربية غافلة مذهولة، والملوك والخلفاء يتوارثون العروش في قصورهم الباذخة. . . واحداً بعد واحد. . .

وأدرك بلدوين أن «مملكته» لا تزال تحت رحمة «جيوب» عربية قائمة على ساحل فلسطين، أهمها قيسارية، وأرسوف، وكان الأهلون يقومون بغارات باسلة على مواقع الإفرنج القريبة منهم، ويكبدونها خسائر فادحة[٧]. ذلك أن الشعب يظل دوماً يقاوم الاحتلال حتى ولو كان حكامه سادرين في الضلالات والجهالات.

ولهذا فقد عزم بلدوين على أن يضرب مقاومة الشعب في عقر دارها، فوجَّه حملة إلى قيسارية وأرسوف، وكان قد وصل إلى حيفا أسطول بحري من جنوة آذار/ مارس سنة ١١٠١ محمّل بالمؤن والعتاد. . . واستطاع الإفرنج، ما لم يقدروا عليه في الماضي، فاستولوا على قيسارية وأرسوف، وأعملوا السيف في رقاب الأهلين، حتى إن المراجع التاريخية الأوروبية ذكرت أن الإفرنج قد ارتكبوا مذبحة بالغة الوحشية في قيسارية، فقتلوا كثيراً من أهلها الأبرياء، ولم يتركوا شيئاً إلا نهبوه. . . وعندما احتمى الأهالي بجامع المدينة لحق بهم الإفرنج وذبحوهم داخل الجامع عن آخرهم، من دون أن يفرقوا بين الرجال والنساء والأطفال، وتحوّل الجامع إلى بركة من دماء قتلى المسلمين[٨].

ووصلت أنباء هذه الفواجع والمذابح، إلى أرجاء العالم العربي، وضج الناس

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Stevenson, p. 40.
(كذا ورد في الأصل).

(٨) Foucher de Chartues, p. 389.
(كذا ورد في الأصل).

ينددون بالحكام أجمعين، وأحس الفاطميون في القاهرة بأن الأبصار الغاضبة تتجه إليهم، وأن أصابع الاتهام تكاد تفقأ عيونهم. فشرعوا يعدون العدة للقيام بحملات عسكرية ضد مواقع الإفرنج في فلسطين.

وحدثت أربع معارك انتهت إلى أربع هزائم. . .

وكانت المعارك في ربيع ١١٠١، وكان قائد الفاطميين صاحب لقب آخر ينتسب إلى الدولة، «سعد الدولة القواسي»، وقد تجمعت الحملة المصرية، بعد اجتيازها سيناء، عند عسقلان. . . وقضى الجيش الفاطمي عدة أشهر من غير قتال ولا يزال ينتظر المدد من الفاطميين. . . ثم اتجه إلى الرملة حيث يستطيع منها أن يضرب مواصلات الإفرنج في يافا، ويزحف على بيت المقدس.

وسارع الإفرنج بقيادة مليكهم، ولم تكن قوتهم تتجاوز مائتين وستين فارساً، وتسعماية من المشاة، تقابلها قوات كبيرة من الجيش الفاطمي.

وفي صباح السابع من شهر أيلول/ سبتمبر التقى الجيشان، وشهدت سهول الرملة معركة قاسية بين الفريقين، انتصر فيها الإفرنج، وانهزم الفاطميون وقتل منهم عدد كبير، وفر الباقون في اتجاه عسقلان، وقُتل القائد سعد الدولة القواسي، ولحق الإفرنج بالمسلمين وظلوا يطاردونهم حتى أسوار عسقلان، وغنم الإفرنج أموالاً كثيرة وعُدداً وفيرة.

وقد تملك الحزن ابن الأثير، كما تملكنا اليوم، فلم يجد في وصف تلك المعركة، إلا أن يقول أربع كلمات وحرفاً واحداً «فملك الفرنج جميع ما للمسلمين»[٩]. ويا خيبة الفاطميين!

ووقعت المعركة الثانية، في السنة الثانية، أيار/ مايو ١١٠٢، ذلك أن الهزيمة التي حلت بالفاطميين قد انتشرت أخبارها، وأصبح الناس يتندرون بها، ويسخرون من حكامهم، فجدد الوزير الأفضل الحملة مرة ثانية، في محاولة لإزالة آثار العدوان بحسب تعبير هذا الزمان.

ووصلت الحملة إلى الرملة، فهي ساحة المعارك التي يفصل فيها بين النصر والهزيمة، وكانت هذه المعركة بعد عام من المعركة الأولى، ففي ربيع ١١٠٢، وصلت قوات الفاطميين إلى عسقلان ومنها اتجهت إلى الرملة واللد ويازور، وكما في

(٩) انظر حوادث ٤٩٦ هـ/ ١١٠٢ ـ ١١٠٣م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

الحملة السابقة، فقد كان الهدف الاستيلاء على يافا لقطع الشريان بين أوروبا ومملكة الإفرنج في بيت المقدس.

ودارت رحى الحرب بين الفريقين، وانهزم الإفرنج في المرحلة الأولى من الحرب، وكاد الملك بلدوين أن يسقط في المعركة، فقد «اختفى في أجمة قصب، فأحرقها المسلمون ولحقت النار ببعض جسده وفر إلى الرملة»[١٠]، وسقطت الرملة في يد المسلمين ولكن لبضعة أيام. . .

غير أن الإفرنج كانوا أكثر تنظيماً وأحسن تنسيقاً، فدرات الدائرة على الفاطميين، وألحق بهم الإفرنج هزيمة ساحقة، وظلوا يطاردونهم حتى وصلوا إلى عسقلان. . . وكانت الهزيمة الثانية.

ووقعت المعركة الثالثة حول أسوار عكا، وهي المدينة التاريخية الشهيرة، وكانت عكا بحكم مركزها الجغرافي مفتاح ديار الشام، مَنْ ملكها فقد ملك ديار الشام، بحسب تعبير المؤرخين الإفرنج والعرب. . . ودارت هذه المعركة، متقطعة عبر عامين متعاقبين.

وكان أن بدأت المعركة في ربيع عام ١١٠٣، بأن قام الملك بلدوين بمحاصرة المدينة، ولكنه لم يستطع الاستيلاء عليها لمناعة حصونها واستبسال أهلها في الدفاع، مع أن بلدوين بحسب قول ابن الاثير، «ضيّق عليها وكاد يأخذها». . . ولكنه اضطر إلى أن يرفع الحصار عنها ونكص على أعقابه[١١].

وأطل حزيران/ يونيو مرة أخرى، وأطلت معه الهزيمة. . . ففي الأول من حزيران/ يونيو من عام ١١٠٤ عاد الملك بلدوين إلى عكا وضرب عليها الحصار مرة ثانية، وكان حاكم عكا في تلك الفترة زهر الدولة الجيوشي، فلم يستطع الصمود أمام الحصار، «وقاتل حتى عجز» وهو أبلغ تعبير خلفه لنا التاريخ العربي عن أنباء تلك المعركة الطاحنة.

وسقطت عكا، وأصبح مفتاح ديار الشام في يد الإفرنج!!

وكانت المعركة الرابعة وهي آخر معركة كبرى في تلك الحقبة، في صيف ١١٠٥، وقد وقعت هذه المعركة في سهول الرملة، حيث التقت قوات الفاطميين بالإفرنج وكانت نتيجتها، أن حلت الهزيمة بالفاطميين وتمزقت قواتهم شر ممزق.

---

(١٠) انظر حوادث ٤٩٥ هـ/ ١١٠١ ـ ١١٠٢ م في: المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

وهكذا فقد انتصر الإفرنج على العرب في أربع معارك خلال أربع سنوات (١١٠١ ـ ١١٠٥) وكانت الهزيمة الكبرى على أسوار عكا، وفي شهر حزيران/ يونيو... شهر الهزائم والأحزان.

واليوم يحار المواطن العربي، حين يسير في قافلة التاريخ، وهويطرح السؤال الكبير: ولماذا انهزمنا في المعركة تلو المعركة؟.. والأمة العربية قبل ثلاثة قرون من تلك الهزائم قد حققت انتصارات باهرة، في أواسط آسيا، وشمال أفريقيا، وقلب أوروبا من إسبانيا إلى فرنسا، إلى سويسرا، إلى إيطاليا، وهل تبدلت الأمة غير الأمة، حتى تصاب بهذه الهزائم المتلاحقة؟

والتاريخ لم يبخل علينا بالجواب... لقد سرد لنا أسباب الهزائم في كل معركة... وها هو يسردها لنا لا لنعلم، ولكن لنتعلم، لا لنفهم ولكن لنتفَّهم.

الأسباب أولاً: إن إقليم الجليل كان موضع نزاع بين دقاق ملك دمشق، والخلافة الفاطمية في القاهرة، أهو تابع للقاهرة أم لدمشق؟

وبسبب هذا الخلاف، خرج هذا الإقليم من سلطة حكام القاهرة، ودمشق معاً، واستولى عليه الإفرنج بسرعة فائقة، ونزح عنه أهله كما نزحوا عنه اليوم، على رغم قلة المقاتلين الإفرنج... كما أكد هذه الحقيقة أكثر المصادر التاريخية الغربية[١٢].

والأسباب ثانياً: إن قادة الفاطميين في معارك الرملة، لم يكونوا متحدين على خطة واحدة، فقد كان الانقسام والانفصال ديدنهم، ومن ذلك ما رواه لنا ابن الأثير من أن قائد القوة البحرية وأميرها «تاج العجم» رفض أن يسند قائد القوة البرية، وأميرها القاضي ابن قادوس، أثناء المعركة... وقد ترك لنا ابن الأثير وصفاً مروعاً لما دار بين القائد البحري والقائد البري، ووصف لنا كيف رفض تاج العجم معاونة ابن قادوس قائلاً له: «ما يمكنني أنزل إليك إلا بأمر الأفضل، الوزير بالقاهرة، ولم يحضر عنده ولا أعانه، فأرسل القادوسي إلى قاضي عسقلان وشهودها وأعيانها وأخذ خطوطهم، بأنه أقام على يافا عشرين يوماً، واستدعى تاج العجم فلم يأته ولا أرسل رجلاً[١٣].

وليت لنا من يرسم اليوم، كاريكاتوراً لهذه الكوميديا التراجيدية: القوات البحرية تخذل القوات البرية.

---

(١٢) Runciman, *A History of the Crusades*,, p. 304.

(١٣) انظر حوادث ٤٩٦ هـ/ ١١٠٢ ـ ١١٠٣م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

ويقول مؤرخ عربي، إكمالا للمأساة، إن الوزير الأفضل قد طلب من شمس الملوك دُقاق، ملك دمشق، أن ينجد المسلمين على الإفرنج في تلك المعركة، ولكن شمس الملوك «اعتذر عن ذلك ولم يحضر» وهذا كلام المؤرخ ابن ميسر(١٤).

والأسباب ثالثاً: إنه في معركة الرملة، كذلك، كان شقيق دقاق ملك دمشق، قد لجأ إلى الملك بلدوين بسبب خلافات عائلية على السلطة، ولما نشبت معركة الرملة قاتل شقيق دقاق، ومعهماية من رجاله إلى جانب الإفرنج، وظل معهم إلى النهاية، حتى النصر... نصر الإفرنج على المسلمين(١٥).

والأسباب رابعاً: إن الفاطميين قد تركوا عكا محاصرة، تقاتل وحدها من غير نجدة حقيقية، ويقول مؤرخنا وهو يكظم غضبه ويكتم حزنه عن المعركة مع الإفرنج، «وقاتلهم أهل عكة حتى عجزوا، لقصور المادة بهم، وكان أهل مصر لا يمدونهم بشيء، فسلّموا (عكا) إليهم (الإفرنج) وقتلوا منهم خلقاً كثيراً(١٦)!

هذه الأسباب وغيرها، كان من نتيجتها أن الأمراء المحليين في فلسطين والشام، لم يجدوا أمامهم إلا أن يجعلوا «هدنة» بينهم وبين الإفرنج، كاتفاقية الهدنة العربية الإسرائيلية، ووقف إطلاق النار، المعروفة في هذا الزمان.

وقد سجل التاريخ كثيراً من تلك «المهادنات».

منها، أن أهل أرسوف، بعد أن أيقنوا تخلف الخلافة الفاطمية في القاهرة، أرسلوا سفارة إلى الإفرنج في شهر آذار/ مارس سنة ١١٠٠، تحمل إليهم مفاتيح أبواب المدينة وقلاعها وتعرض عليهم الدخول في تبعيتهم... وأن تدفع جزية مالية(١٧).

ومنها، أن أمير السواد، طبرية والجولان، قاتل الإفرنج قتالاً باسلاً، ولكنه أعلن تبعيته للإفرنج، ودفع جزية لهم، بعد أن تقاعد ملك دمشق، دُقاق، عن نصرته وهو على مقربة منه(١٨)، أو على مرمى الحجر، كما يقول الأعراب في البادية.

---

(١٤) انظر حوادث ٤٩٦ هـ/ ١١٠٢ ـ ١١٠٣ م في: ابن ميسر، **تاريخ مصر**.

(١٥) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص ١٤٨، وغيره من المصادر.

(١٦) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ٤، ص١٤٤.

(١٧) Albert d'aix, p. 513.

(كذا ورد في الأصل).

(١٨) المصدر نفسه، ص٣١٠.

ومنها، أن أبا علي بن عمار، أمير طرابلس العربي، أمد بلدوين بالميرة والغذاء والرجال، وتعهد بأن يعلمه بتحركات «عدوهما المشترك» دُقاق، ملك دمشق... كل ذلك بسبب العداء بين طرابلس ودمشق[١٩].

ومنها، أنه بعد أن افتضح أمر الخلافتين العباسية والفاطمية، وتقاعسهما عن نصرة المسلمين في الشام وفلسطين، لم يجد الحكام المحليون مناصاً من الخضوع للإفرنج، فلم تلبث الموانئ الساحلية في فلسطين، عسقلان وقيسارية وعكا وصور إلا أن أرسلت وفوداً (في آذار/ مارس ١١٠١) إلى الملك بلدوين تحمل إليه الهدايا والجزية، وتطلب المهادنة مع الإفرنج[٢٠].

ومنها، أن ملك دمشق نفسه، بعد أن استحكم خلافه مع الفاطميين من جانب، ومع الأمراء المحليين من جانب آخر، أرسل وفداً إلى الملك بلدوين، وعقد معه هدنة لبضع سنوات، من أهم شروطها أن يكون دخل السواد (طبريا) مثالثة، ثلث للإفرنج، وثلث لملك دمشق، وثلث للفلاحين العرب[٢١].

ومنها، أن أمير عسقلان بعد أن يئس من الخلافة الفاطمية في القاهرة أرسل إلى الملك بلدوين «مالاً وعروضاً» طالباً منه عقد اتفاقية دفاعية بين الطرفين، معلنا استعداده لدفع جزية للإفرنج[٢٢] وكان أمير عسقلان هذا يحمل اسماً عظيماً فخماً، «شمس الخلافة» تماماً كألقابنا في هذا العصر، صاحب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة...

وأمثال هذه الأحداث كثيرة، يجدها المواطن العربي في صفحات التاريخ، تنزف عاراً وذلاً، واستخذاء وهواناً...

ويعود المواطن العربي ليسأل في نبرة ونفرة... كيف وقعت الأمة العربية الشجاعة الباسلة فريسة هذه الهزائم؟

والجواب الصادق الأمين، يقدمه لنا الصادقون الأمناء، الثوار الأبرار، وهم المؤرخون المسلمون.

ويقول أبو المحاسن، في سياق كلامه عن سقوط البلاد الإسلامية على يد

---

(١٩) (كذا ورد في الأصل) Estoire d'evacle, p. 407.

(٢٠) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص١٣٦.

(٢١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٨٠.

(٢٢) انظر حوادث سنة ٥٠٤هـ/ ١١١٠ ـ ١١١١م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

الإفرنج، في عهد الخليفة الفاطمي: «كان الخليفة متناهياً في العظمة ويتقاعد عن الجهاد حتى استولت الفرنج على غالب السواحل وحصونها في أيامه... ولم ينهض لقتال الفرنج البتة، وإن كان أرسل مع الأسطول عساكر، فهو كل شيء»[٢٣].

ثم يذهب أبوا لمحاسن، في غضبه وثورته، يصف ملك حلب، فيقول: «كان بخيلاً شحيحاً، قبيح السيرة، ليس في قلبه رأفة ولا شفقة على المسلمين، وكانت الفرنج تناور وتسبي... ولا يخرج إليهم»[٢٤]..

ولعل المواطن العربي المعاصر، وهو يقرأ ذلك كله يحسب أن المؤرخين المسلمين السابقين، قد بُعثوا من قبورهم، ليجدوا بأنفسهم أن الصورة هي الصورة، فالملوك هم الملوك، والأمراء هم الأمراء... ولم تتبدل إلا الألقاب والأسماء.

وكذلك، فإن المواطن العربي، وهو يقرأ وقائع التاريخ، يرى كثيراً من أَوجه الشبة بين الماضي والحاضر... بين الهزائم بالأمس، والهزائم اليوم. والأسباب واحدة.

وأسماء المدن: ... نابلس، عكا، اللد، الرملة، طبريا، وغيرها، لقد سقطت كلها قبل ثمانية قرون... وهي تسقط اليوم تحت الأسباب والعوامل والظروف نفسها:

التجزئة والانفصال، والخيانات والنكايات...

وما أشبه الليلة بالبارحة.

(٢٣) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٧٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٠٥.

مـن طرابلـــس.. إلـى صـــور

حين كان الإفرنج يصفّون الجيوب الكثيرة في فلسطين، ويحتلون الثغور على الساحل، والمدن في الداخل، كانت قوات أخرى من الإفرنج تقوم بالمهمة نفسها، فيستولون على القلاع والحصون التي خلفوها وراءهم في لبنان.

وحين زحف الإفرنج من أواسط أوروبا في الحملة الأولى، استطاعوا أن يخترقوا ديار الشام كالسهم الخاطف من أنطاكية شمالاً إلى صور جنوباً وقد تمكنوا من أن يتغلبوا على أمراء البلاد في مناوشة مع هذا، ومواددة مع ذاك، ومهادنة مع ذلك.

كان هَمّ الغزاة، أولاً، وبعد ذلك كل شيء، أن يفتحوا بيت المقدس، ثم يتسع الوقت للعودة إلى الخلف، ولتصفية الحساب مع الموادعين والمهادنين.

وكان ذلك... فبعد أن استتب الأمر للإفرنج وهم في بيت المقدس، عاد الغزاة إلى حكام الثغور الشامية لتصفية الحساب.

وكان أولئك الحكام قد هادنوا الإفرنج في طريقهم إلى بيت المقدس، طمعاً في الإبقاء على مناصبهم ورواتبهم، فصالحوهم، ووادعوهم، فهذا الحاكم تعهد بدفع الجزية، وذاك التزم بتقديم الميرة والمؤن، وذلك بعث معهم أدلاء الطرق... ولم يدروا جيمعاً أن الدائرة ستدور على رؤوسهم بعد بيت المقدس، وأن الإفرنج، كما فعلت إسرائيل مع الدول العربية، سيهاجمونهم فرادى، ليسقطوا واحداً بعد الآخر.

وبدأت الغزوة من الشمال... وبدأ الإفرنج بحصار طرطوس... وكان أميرها قد استردها حين كان الإفرنج مشغولين في الاستيلاء على بيت المقدس، وسقطت المدينة في شباط/ فبراير ١١٠٣، وجعلها الإفرنج قاعدة بحرية ومركزاً مهماً لنشاطاتها العسكرية، وأصبح الإفرنج قادرين على الدفاع عنها، والهجوم منها إلى المناطق المجاورة.

ومن طرطوس اتجه الإفرنج إلى طرابلس في شتاء العام نفسه، فهاجموها براً

وبحراً، ولم يستطيعوا الاستيلاء عليها، فقد كانت المدنية محصنة تحصيناً قوياً.

ثم زحف الإفرنج جنوباً نحو جبيل، وكانت تابعة لحكام طرابلس، فلم تستطع الصمود أمام الهجوم من البر والبحر، فاضطرت إلى الاستسلام في أواخر سنة ١١٠٤، وغدر الإفرنج بأهلها، فلم يفوا بالأمان الذي أعطوه لهم، «فأخذوا أموالهم واستنفدوها بالعقوبات وأنواع العذاب»[١].

وبعد أن استولى الإفرنج على طرطوس شمالاً، وجبيل جنوباً، تفرغوا لمهاجمة طرابلس.

وكانت طرابلس ذات مزايا كثيرة وإغراءات كبيرة، فهي مدينة حصينة، وثغر كبير على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ولها تجارة وافرة، وأموال متكاثرة.

والواقع أن طرابلس كانت بذاتها إمارة مستقلة، يحكمها بنو عمار، وليس أمام الإفرنج إلا أن يستولوا عليها ويجعلوا منها عاصمة لدولة إفرنجية ثالثة، بعد مملكة بيت المقدس، وإمارة أنطاكية.

ولعل المواطن العربي يمهلني بعض وقته وصبره، لنستعرض معاً كيف سقطت طرابلس بيد الإفرنج في ظروف مفجعة، لا يزال المواطن العربي يعيش مثلها إلى زمانه هذا.

كانت طرابلس، وكما هي اليوم، تقارب أن تكون شبه جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما مكن حكامها من بني عمار أن يظلوا على اتصال دائم بالبحر، للحصول على ما يلزمهم من المؤن، إذا ضُرب الحصار على المدينة براً. . .

وكان أول ما فعله الإفرنج أن بنوا قلعة في مواجهة طرابلس مباشرة، على الجبال المقابلة، وذلك لإحكام الحصار عليها، وقطع صلتها بالعالم الخارجي.

وقد حاول بنو عمار هدم هذه القلعة وإشعال النار فيها (أيلول/ سبتمبر ١١٠٤) ولكنهم لم يستطيعوا إلى ذلك سبيلاً. . . ذلك أن حاكم طرابلس ليس بمقدوره بمفرده، أن يتصدى لقوات الإفرنج الهائلة الزاحفة من أواسط أوروبا.

وتوالت الإمدادات على الإفرنج عن طريق قبرص، ليزيدوا الحصار على طرابلس إحكاماً، ولكن أهل طرابلس الشجعان كانوا في معظم الأحوال يصادرون سفن الإفرنج وهي في البحر، ويسوقونها إلى ميناء طرابلس في بسالة نادرة وشجاعة خارقة[٢].

---

(١) انظر حوادث سنة ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٢) انظر حوادث سنة ٤٩٩ هـ/ ١١٠٥ ـ ١١٠٦ م في: المصدر نفسه.

غير أن الحصار قد أخذ يضيِّق الخناق على أهل طرابلس، «فساءت الأحوال وارتفعت أسعار المؤن ارتفاعاً فاحشاً، وهجرها الفقراء، وافتقر الأغنياء»، كما عبّر عن ذلك جارهم القريب، مؤرخ دمشق ورئيس ديوانها[٣].

وكان أمير طرابلس في تلك الحقبة فخر الملك بن عمار، قد حاول أن يستنجد بملك دمشق، وخليفة الفاطميين في القاهرة، ولكنهما كانا يطمعان في إلحاق طرابلس بأملاكهما، وراحا ينتظران الفرصة الأولى للانقضاض عليها، ولعل حصار الإفرنج يكون فاتحة الطريق. . . وكانت تلك أحلى أحلامهم وأعز آمالهم!!

وضاق طوق الحصار على طرابلس، وأهلها مستميتون في الدفاع عنها، ولم يبالوا أن يبيعوا ما يملكون «من الحلى والأواني الغريبة»[٤]لشراء ما يلزمهم من المؤن.

غير أن الشعب في طرابلس تصدى لحصار الإفرنج ثلاث سنوات أخرى، (١١٠٥ ـ ١١٠٨) واستعان الأغنياء بكنوزهم من الذهب والفضة فاستوردوا المواد الغذائية لأسواق طرابلس من كل مكان. . . حتى من جزيرة قبرص البيزنطية، ومن إمارة أنطاكية الواقعة بيد الإفرنج، ومن جزائر البنادقة[٥].

ولما اشتد أمر الحصار على طرابلس وحكام المسلمين في دمشق والقاهرة وبغداد، يراقبون ويتفرجون، قرر فخر الملك بن عمار أن يسافر في ربيع ١١٠٨ إلى دمشق وبغداد لطلب النجدة، تماماً مثل رسائل النجدة التي أرسلها إلى العواصم العربية المستنجدون المستصرخون من أبناء فلسطين في الثلاثين عاماً الأخيرة!!

وشاء القدر أن تكون رحلة فخر الملك بن عمار مأساة إنسانية مثيرة، لا بد أن يقف المواطن العربي أمامها متعظاً ومعتبراً، وأوجه الشبه والمقارنة تتزاحم في ذهنه بين الأمس البعيد، واليوم القريب.

وتفصيل الأمر، في غاية الإيجاز، أن فخر الملك قد أناب عنه ابن عمه في حكم طرابلس، ودفع مرتبات الجند لستة أشهر سلفاً، وخرج في رحلة الاستنجاد والاستصراخ، حاملاً الهدايا الفاخرة النادرة، وما كان أكثرها في قصور طرابلس.

ووصل فخر الملك إلى دمشق، وتصف كتب المؤرخين كيف خرج للقائه ملك

---

(٣) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ١٦٢.

(٤) انظر حوادث سنة ٤٩٩ هـ/ ١١٠٥ ـ ١١٠٦ م في: ابن الأثير، المصدر نفسه.

(٥) انظر حوادث سنة ٥٠١ هـ/ ١١٠٧ ـ ١١٠٨ م في: المصدر نفسه.

دمشق وأمراؤها بالحفاوة والتقدير، واستضافوه بكل إعزاز وإكرام، وكيف أقام عندهم وهو يحدثهم عن حصار الإفرنج لأهل طرابلس، والضائقة التي يعانونها، وكيف أن حكام دمشق قد كالوا المديح والثناء على ابن عمار، والسؤال «عن حالة وما يعانيه في مجاهدة الكفار ويقاسيه من ركوب الخطر في قتالهم»[٦] تماماً مثل البيانات المشتركة التي يصدرها الملوك والرؤساء في ما بينهم . . . هذه الأيام.

وانتهت رحلة دمشق، على غير طائل، أو نائل، واستأنف فخر الملك مسيرته إلى بغداد، وخرج ملك دمشق وأمراؤها، يودعونه بمثل ما استقبل به من حفاوة وإكرام، بحسب تعابير الإذاعات العربية، اليوم، في وداع الملوك واستقبالهم.

واجتاز فخر الملك بادية الشام إلى بادية العراق، وهو يأمل أن يجد في بغداد النجدة والأريحية، أليست بغداد مقر الخلافة العباسية وعلى رأسها المستظهر بالله . . أليس فيها السلطان محمد السلجوقي . . وهما زعيما العالم الإسلامي يومئذ، بلا منازع؟

ولم يكد فخر الملك أن يصل إلى ضواحي بغداد، حتى وجد حفاوة أشد كرماً وإقبالا، فقد أرسل السلطان محمود سفينته الخاصة، لتقله هو وحاشيته في عبوره الفرات إلى بغداد.

ودخل فخر الملك إلى عاصمة العباسين في موكب فخيم، ونزل في قصر عظيم، أقام فيه أربعة أشهر، كانت المباحثات خلالها جارية على ساق وقدم، وفخر الملك يحدث الخليفة والسلطان عما يكابده أهل طرابلس من عناء الحصار، ويحضهم على مجاهدة الإفرنج، وإنقاذ الإمارة العربية من أن تسقط بيد الإفرنج.

وكان كل ما فعله السلطان والخليفة أن أشادا بجهاد فخر الملك وبسالة أهل طرابلس . . ، وانتهى الأمر بسخاء، ولكن بالحمد والثناء، من غير نجدة ولا مساندة.

وعاد فخر الملك في الطريق نفسه، ولا تتسع الصحراء لآلامه، وهو حائر في أمره، والقدر يخبئ لأمير طرابلس، أن يصيح من غير طرابلس، ثم بعد ذلك لتسقط عاصمته العريقة الباسلة بيد الإفرنج . . .

وتمضي فصول المأساة، لتروي أن فخر الملك قد عاد بخفي حنين، خفّ من بغداد وخفّ من دمشق، ذلك أنه لم يكد يصل إلى طرابلس حتى علم أن الفاطميين قد انتهزوا فرصة غيابه، فأرسلوا في صيف ١١٠٨، شرف الدولة والياً عليها، فاحتلها،

---

(٦) أبو المظفر يوسف بن قزاوغلو سبط بن الجوزي، **مرآة الزمان** (٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ ـ ١٠٩٩ م)، ص ٥٣٥.

وحمل إليها كميات وافرة من القمح، وقبض على رجال فخر الملك ونقلهم بحراً إلى مصر، وآلت طرابلس إلى الفاطميين[٧]. وهتف الناس للفاتحين.

وبقيت الفصول الأخيرة في المأساة. . .

أحد فصولها، أن ملك دمشق وجد فرصته الذهبية في ذهبها الزائف، ليستولي على أملاك فخر الملك، فزحف على عَرَقة وضمها إليه. . . ولكن لبضعة أيام، فقد تصدى لها الإفرنج، وضربوا حولها الحصار لمده ثلاثة أسابيع، وحينما يئست الحامية من المقاومة فرّت ليلاً وتركت القلعة خالية، واحتلها الإفرنج في اليوم التالي، وظل الإفرنج يطاردون الحامية وعلى رأسها ملك دمشق حتى مشارف حمص[٨].

وفصل آخر. . . إن طرابلس نفسها، لقيت المصير الذي لقيته عَرَقة، فلم تستطع أن تصمد أمام حصار الإفرنج أكثر مما صمدت، وساءت أحوال الأهلين «وزادهم ضعفاً تأخر الأسطول المصري عليهم بالنجدة والميرة، وأنه لم تكد تصل النجدة البحرية من مصر إلى طرابلس حتى وجدوا البلد قد أخذ فعادوا كما هم»[٩].

والذي حدث، أنه قد أطل العاشر من حزيران/ يونيو سنة ١١٠٨، وتجمع في ذلك اليوم كله أمراء الإفرنج خارج أسوار طرابلس، وتمت تصفية الخلافات في ما بينهم، وتعاهدوا أن يحملوا على طرابلس حملة رجل واحد، واستسلمت المدينة بعد حصار رهيب دام ستة أعوام، أبلى فيها الشعب أعظم بلاء. والخلفاء والملوك هم البلاء!

وأخيراً وصل الأسطول المصري للنجدة، وكانت طرابلس قد استسلمت، ذلك أن إقلاع الأسطول المصري كان قد تأجل بضعة أشهر لفض المنازعات بين قادته[١٠].

ودخل الإفرنج إلى مدينة طرابلس، وسيوفهم عطشى إلى الدماء، فقتلوا الشيوخ والنساء والأطفال، وأحرقوا الدور بعد أن نهبوا ما فيها، وكان أعز ما تناولته النيران مكتبة بني عمار التي كانت تعتبر أروع مكتبات العالم، كما شهدت بذلك المراجع الغربية[١١].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٣٦، و Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 1, p. 105.

(٨) أبو المظفر أسامة بن مرشد بن منقذ، **الاعتبار**، ص٥٠.

(٩) انظر حوادث سنة ٥٠٣ هـ/ ١١٠٩ ـ ١١١٠ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(١٠) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص ٨٩.

(١١) Foucher de Chartres, p. 531.

(كذا ورد في الأصل).

ويصيح المؤرخ أبو المحاسن، وهو يستعرض أخبار سقوط طرابلس، ثم يسرد أسباب الهزيمة. . . وكلها وقعت للأمة العربية في صراعها مع إسرائيل. . .

يقول المؤرخ ما نصه بالكلمات والحروف: «ومن هذا يظهر عدم اكتراث أهل مصر بالفرنج من كل وجه، الأول في تقاعدهم عن المسير في هذه المدة الطويلة، والثاني: لضعف العسكر الذي أرسلوه مع أسطول مصر، ولو كان لعسكر الأسطول قوة لدَفَع الإفرنج من البحر عن البلد. والثالث: لم لا يخرج الوزير الأفضل بالعساكر المصرية؟ هذا مع قوتهم من العساكر والأموال والأسلحة، فلله الأمر من قبل ومن بعد»(١٢).

وكانت عبارة «فلله الأمر من قبل ومن بعد»، وهي التي يرددها ملايين العرب والمسلمين، ولا يزالون، كلما رأوا تخاذل ملوكهم وأمرائهم في الأيام السوداء.

وهكذا سقطت طرابلس ضحية التنافر بين أربعة: ابن عمار، وملك دمشق، وخليفة الفاطميين في القاهرة، وخليفة العباسيين في بغداد، تنافسوا عليها جيمعاً، وخسروها جميعاً. . . وآلت طرابلس إلى الإفرنج بكل ثرواتها وكنوزها، وأقاموا فيها إمارة لهم امتدت حدودها من حصن المرقب شمالاً حتى نهر الكلب جنوباً، ودام الحكم فيها للإفرنج مئة وثمانين عاماً (١١٠٩ ـ ١٢٨٩) وتعاقب عليها عشرة أمراء: من ريموند الأول إلى بوهيموند السابع.

وكان سقوط طرابلس مؤذناً بسقوط بقية المدن الساحلية الواقعة جنوباً. ففي شتاء العام التالي (١١١٠) قام الإفرنج بحصار مدينة بيروت واستنجد حاكم بيروت بالفاطميين في القاهرة، ولما مرت بضعة أشهر من غير نجدة، يئس «صاحب بيروت، وفر في سفينة إلى قبرص واضطر الأهلون إلى التسليم، وأحدث الإفرنج مذبحة رهيبة في السكان»(١٣).

وبعد بيروت جاء دور صيدا، فهاجمها الإفرنج في نهاية العام (١١١٠)، وكانوا قد فشلوا في الاستيلاء عليها في محاولتين سابقتين(١١٠٦ ـ ١١٠٨) بسبب مقاومة أهلها البواسل، وسقطت صيدا بيد الإفرنج بعد تخاذل خليفة الفاطميين في القاهرة عن نجدتهم، أو خليفة العباسيين في بغداد، أو حتى ملك دمشق وهو على مسيرة يوم واحد من صيدا.

وفي العام التالي (١١١١) تجمعت قوات الإفرنج على مدينة صور، وكانت

---

(١٢) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج٥، ص١٧٩.

(١٣) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص ١٦٢.

استعصت عليهم زمناً طويلاً، فقد حاولوا الاستيلاء عليها المرة بعد المرة، ولكن صمود أهلها، وحصانة مينائها وموقعها الطبيعي. . . كل ذلك حفظ هذه المدينة الباسلة عربية، على حين تساقطت الثغور الشامية من أنطاكية شمالاً إلى غزة جنوباً.

وتنفرد صور في التاريخ العربي مثلاً حياً على الصمود والبسالة، ذلك أن الإفرنج لم يتركوا وسيلة ولا حيلة إلا ومارسوها للاستيلاء على صور، ولكن من غير جدوى.

ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، قام الإفرنج بحملة كبرى على صور، وبنوا ثلاثة أبراج من الخشب، ووضعوا في كل برج ألف مقاتل، لعلهم يستطيعون بذلك أن يخترقوا المدينة الصامدة.

لكن شيخاً من أهل طرابلس، ذا خبرة وشجاعة، قد أحرق تلك الأبراج بمن فيها، وذلك بأن رمى عليها «حطباً سقاه بالنفط والزيت والكبريت»[١٤].

وارتد الإفرنج عن صور، ولكن في ذلك العام. . . عاودوا الهجوم عليها ومحاصرتها مرات ومرات، إلى أن جاء صيف ١١٢٤ فتكاثرت قوات الإفرنج عليها، وبلغ من قوة المعركة أن «اشتد ضرب المدينة بالحجارة»، وقاوم السكان مقاومة عنيفة، ولكن أحوال الأهلين قد وصلت من السوء مبلغاً عظيماً بسبب نفاد المؤن والماء، واستبد اليأس بأهل المدينة وهم يقاتلون وحدهم من غير مدد ولا نجدة، فلم يجدوا أمامهم إلا الاستسلام، وفتحت المدينة أبوابها للإفرنج بعد ربع قرن من النضال، واقتسمها الإفرنج في ما بينهم، الثلثان لملك بيت المقدس والثلث لإفرنج البندقية[١٥]، وكأنما قال التاريخ للملوك والرؤساء «وتقاسموها وأنت عنها نائم. .» . . . ورحم الله الشعراء. .

وهكذا، فقد سقطت على التوالي، طرابلس وبيروت وصيدا وصور، بيد الإفرنج، بعد أن ناضل أهلها عنها نضالاً عنيفاً، وبعد أن رفعوا عقيرتهم إلى عنان السماء، وهم يستنجدون الملوك الخلفاء والأمراء، ويا ويح الشعوب، حين يصبرون على الملوك!!

ولقد كانت هذه البلاد تابعة للخلافة الفاطمية في القاهرة، ثم أصبحت خاضعة لعواصم الإفرنج: أنطاكية وطرابلس وبيت المقدس. . . وبقي من المأساة فصلها الأخير، كما تمثل في خاتمة فخر الملك، أمير طرابلس، فلم يترك القدر أمره من غير نهاية حزينة.

---

(١٤) انظر حوادث ٥٠٢ هـ/ ١١٠٨ ـ ١١٠٩ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(١٥) Runciman, *A History of the Crusades*, vol. 2, p. 170.

ذلك أن فخر الملك، بعد أن سقطت عاصمته، طرابلس، وأحرقت قصوره، ومعها مكتبة آبائه وأجداده، التجأ إلى دمشق وحنّ عليه ملكها فأنزله في الزبداني وعاش فيها لاجئاً. . . شأن اللاجئين السياسيين في أيامنا هذه.

وهكذا فقد لقي فخر الملك جزاء سنمار، فقد هادن الإفرنج، بادئ الأمر، وهم في طريقهم إلى بيت المقدس، وهو يظن أن في ذلك نجاته. . . وكان أن بذل لهم ١٥ ألف دينار وخمس عشرة من خيرة الأفراس، وعدداً من الأدلاء ليرشدوا الإفرنج في الطرق المؤدية إلى البترون وجبيل ونهر الكلب[١٦].

تلك كانت هزائم متعددة، ولكن كان السبب واحداً: الخليفة الفاطمي كان غارقاً في مباذله بين الإماء والغلمان. . «فلم يبادر إلى النجدة»، «والأسطول تأخر»، «وقادة البر والبحر اختلفوا في مما بينهم». . . أو غير ذلك من الأسباب الواهية الواهنة.

وهذا «المستعلي بالله» الذي كان الخليفة الفاطمي في تلك الحقبة، لم يتورع أن يبعث بسفرائه إلى الإفرنج ليفاوضوهم على التحالف ضد حكام الشام والعراق، وليتفقوا معهم على اقتسام البلاد: هذه لكم وهذه لنا!!

والمؤرخون المسلمون، يتحدثون بمرارة وحسرة، كيف أن السفراء الفاطميين جاؤوا إلى معسكر الإفرنج خارج أسوار طرابلس وهم يحملون الهدايا النفيسة إلى أمراء الإفرنج واحداً واحداً. . . وكيف أن وفداً من الإفرنج قد رد الزيارة، فجاء إلى القاهرة ودخل قصر الفاطميين ليستأنف المفاوضات من جديد!!

ومن أجل ذلك كان طبيعياً أن تسقط ديار الشام غنيمة باردة ولقمة سائغة، والفاطميون يفاوضون الأعداء بدلاً من أن يجاهدوهم، ويبلوا فيهم أحسن البلاء.

يقرأ المواطن العربي جميع هذه الوقائع، وتقفز في ذهنه الأشباه والنظائر كما يراها في أيامه التي يعيشها، وفي الأحداث التي يقرؤها أو يسمع بها.

يقرأ المواطن العربي كل هذا، فيرى أن المفاوضات مع الأعداء هي المفاوضات، وأن الهزائم هي الهزائم. . . وأن الأسباب هي الأسباب. . . لقد تبدلت الأسماء والألقاب. . . ولكن الملوك والرؤساء هم الملوك والرؤساء. . . والكوارث هي الكوارث. . . والضحية هم الشعوب. . .

وما أشبه الليلة بالبارحة.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

احتـــلال العقبـــة وغـــزو ســـيناء

استتب الأمر للملك بلدوين في بيت المقدس، ولكنه ظل خائفاً يستبد به قلق حائر بعيد.. تجاوز أسوار المدينة المقدسة.

لقد أصبحت حدود المملكة شاملة فلسطين كلها، ومعها كثير من أقاليم ديار الشام، وأصبحت «حدوداً آمنة معترفاً بها»، بحسب تعبير الأمم المتحدة في هذه الأيام التي نعيشها في حوار مع إسرائيل!!

ومثل الإسرائيليون اليوم، كان بلدوين يتطلع إلى حدود أكثر أمنا.. وكانت مصر هي مصدر مخاوفه، وكان اتصال مصر والشام هو مبعث أرقه في ليله، وقلقه في نهاره.

وراح بلدوين، يفكر ويخطط... ثم راح ينفذ...

وكان أول تفكيره أنه لا بد من السيطرة على الصحراء الممتدة من البحر الميت حتى خليج العقبة، وهي المنطقة المعروفة بوادي عربة... وهذه المنطقة تؤلف بمواقعها الإستراتيجية خطاً دفاعياً عن بيت المقدس، واحتلالها من شأنه أن يعزل مصر عن بقية الوطن العربي، ويقطع الطريق البري بينها وبين ديار الشام والعراق والحجاز.

ومما حفّز بلدوين على القيام بهذه الخطة الهجومية أن قبائل البدو في إقليم الأردن كانوا يواصلون غاراتهم على الإفرنج في بيت المقدس، فأغار بلدوين على القبائل في مضاربهم، ودمر كهوفهم ومغاراتهم، ونهب قطعانهم ومواشيهم، وعاد بها إلى بيت المقدس غنائم باردة.. وقد أغرته هذه الغنائم إلى المزيد من الغنائم فلجأ بلدوين إلى تهديد القوافل التجارية بين دمشق والقاهرة، فكان يهاجمها في وادي موسى جنوب البحر الميت وينهب ما تحمله من ثروات وبضائع[1].

---

(١) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ١٥٨ ـ ٢١٨.

وقام بلدوين في عام ١١١٥ بحملة عسكرية ابتدأها من الخليل، فدار حول الطرف الجنوبي للبحر الميت، وواصل زحفه حتى وادي عربة الممتد من البحر الميت إلى خليج العقبة، إلى أن وصل إلى الشوبك فاحتلها وأقام فيها زمناً، وشيد قلعة فخمة أنزل فيها حامية عسكرية، وشحنها بالذخائر وأطلق عليها اسم «جبل الملك».

وعاد بلدوين إلى بيت المقدس بعد أن أقام هذه القلعة الحصينة، وأبراجها تتطلع إلى خليج العقبة والبحر الأحمر. والخلفاء والأمراء، في دمشق وبغداد والقاهرة، في غيّهم سادرون. . .

وفي العام التالي (١١١٦) قاد بلدوين جيشه مرة أخرى إلى مناطق مختلفة من إقليم الأردن، ثم اتجه جنوباً حتى وصل إلى قلعة الشوبك، وتفقد حاميتها واطمأن إلى أحوالها.

ومن هذا الحصن، الذي أصبح مركزاً أمامياً عسكرياً متقدماً، انطلق بجيشه متوغلاً صوب الجنوب حتى بلغ خليج العقبة على ساحل البحر الأحمر، واحتل بلدة أيلة (العقبة) وأنشأ فيها قلعة، ثم أبحر إلى جزيرة صغيرة، اسمها جزيرة فرعون، فأقام فيها قلعة أخرى، وبهذا أصبح للإفرنج، مضافاً إلى حصن الشوبك، قلاع حصينة على البحر الأحمر مشحونة بالحاميات العسكرية والميرة والذخيرة.

وكما جرى في الزحف الإسرائيلي، في عام ١٩٤٨ باحتلال أم رشرش التي أصبحت إيلات، فقد تم للإفرنج احتلال العقبة في سهولة ويسر، من غير مقاومة تذكر.

وكما يسبح الإسرائيليون اليوم في خليج العقبة ويصطادون الأسماك، فإن المؤرخين يقولون إن الإفرنج حين وصلوا إلى خليج العقبة «هرعوا بخيولهم ليستحموا معها، وانصرفوا إلى صيد الأسماك».

ويضيف المؤرخون، أن أهل البلاد قد ارتاعوا، كما فعل أحفادهم في أيام زحف إسرائيل، «فهربوا من وجه الإفرنج، و لجأوا إلى سفنهم ولاذوا بالفرار»[٢].

(٢) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), p. 160.

غير أن احتلال وادي عربة والعقبة، أثار شهوة بلدوين لاحتلال المزيد من الأرض العربية، فإن النصر يغري بالنصر... وهذه هي خطة إسرائيل، حذوك النعل بالنعل، والعدوان وراء العدوان.

ولذلك، فقد خرج بلدوين في غزوته الثالثة، وكانت هذه المرة مركزة على سيناء في اتجاه مصر، فإن مصر هي القوة العربية الكبرى، ولا بد من التحرش بها، وتطويقها، بادئ ذي بدء، حتى يتيسر غزوها والاستيلاء عليها.

وكان الإفرنج على علم بحياة الفاطميين في القاهرة، وتخاذلهم وتقاعدهم عن الجهاد، فخرج بلدوين يتصدى لهم في عقر دارهم، وكانت القوة التي يقودها لا تتجاوز مائتين من الفرسان وأربعمائة من المشاة... وكان ذلك منتهى الاستهانة بالخلافة الفاطمية.

وبدأ زحف الإفرنج على سيناء، واستطاع بلدوين أن يخترق الصحراء من غزة حتى العريش... ثم واصل الإفرنج زحفهم حتى وصلوا إلى الفرما في ربيع ١١١٨ واستولوا عليها... ونهبوها ووضعوا يدهم على غنائم وفيرة.

وفي هذه المسيرة الطويلة من بيت المقدس إلى الفرما، لم يجد بلدوين مقاومة تذكر، وكان احتلال الفرما نفسها سهلاً يسيراً، فقد هرب سكانها المصريون، تاركين متاعهم وأموالهم نهبا للغزاة... وماذا يستطيع الشعب الأعزل، ومليكه ناعم في قصوره، غارق في فجوره..؟.

هذا، ولا يفوتنا أن نلاحظ أن الفرما كانت مدينة من حصون مصر القديمة واقعة في الجهة الشرقية، وعلى بعد ٢٥ كيلومتراً من مدينة بورسعيد... وكانت فيها على الدوام منذ عهد الفراعنة، قوة عسكرية للمحافظة على حدود مصر الشرقية.

ولم تقف حملة الإفرنج عند حدود الفرما فحسب، بل تجاوزتها إلى داخل الأراضي المصرية، ذلك أن بلودين قد تمادى في عدوانه حتى وصل إلى مدينة تنيس جنوبي بحيرة المنزلة، وإلى مصب نهر النيل[٣].

ولو أن المواطن العربي أراد أن يعود إلى المراجع التاريخية، العربية والأجنبية، فإنه لن يستطيع أن يجد مؤرخاً واحداً يقول، ولو بإشارة عابرة، إن الخليفة الفاطمي قد تصدى للإفرنج في هجمة باسلة.

---

(٣) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٧١.

والواقع أن القدر، والقدر وحده، هو الذي تدخل لإيقاف هذه الحملة عند المكان الذي وصلت إليه. . . فقد مرض بلدوين وتوفي قرب العريش. وعاد إلى بيت المقدس ميتاً ليدفن في كنيسة القيامة.

ولكن الشعب، بطريقته الخاصة وبالوسائل التي يملكها، هو الذي أعرب عن مقاومته، وسخريته. . . والمصريون خاصة، من الأمة العربية، يمكلون مهارات خارقة بالنكته الساخرة، قولا وعملا. . . ولذلك حكاية طريفة، لا بد أن نقف عندها، ولو في غاية الإيجاز.

يقول ابن الأثير إن سبب وفاة بلودين «أنه سبح في النيل عند تنيس وانتقض جرح كان به»، كما يقول غيره من المؤرخين إن وفاته كانت بسبب أكلة سمك من بحيرة المنزلة(٤).

وكائناً ما كان السبب، فقد ذكر أبو المحاسن بصدد وفاة بلدوين «فشق أصحابه بطنه وصبّروه ورموا حشوته (أمعاءه) هناك، وهي ترجم إلى اليوم بالسبخة»(٥).

وهكذا فقد مضت أجيال من الشعب المصري ترجم ذلك المكان، وسمّته سبخة البردويل (بلدوين) ولا يزال هذا الاسم جزءاً من جغرافية سيناء، ابتدعه الشعب منذ ذلك العدوان الغاشم!!

وإذا كان الشعب المصري قد رجم سبخة البردويل لعناً لملك الإفرنج، فإن مؤرخ النجوم الزاهرة، قد ندد بالملك الفاطمي بقوله: «هذا كله ـ قد جرى ـ بتخلف هذا المشؤوم الطلعة عن الجهاد». . . والمشؤوم الطلعة هو الخليفة الفاطمي الذي يعنيه أبو المحاسن، ولا يعني سواها!!

وكان الخليفة في تلك الحقبة، هو الآمر بالله بن المستعلي بالله بن المنتصر بالله ابن الظاهر بالله بن الحاكم بأمر الله بن العزيز بالله بن المعز بالله بن المنصور بالله بن القائم بأمر الله بن المهدي بالله. . . وهكذا تكون الألقاب «والله» بريء مما ينسبون. .

وقد أوجز التاريخ سيرة الآمر بالله بكلمات قليلة فقال: «. . .وفي أيام الآمر بالله أخذ الإفرنج عكا سنة ٤٩٧هـ، وأخذوا طرابلس في سنة ٥٠٢هـ، وأخذوا عرقة وبانياس وتبنين سنة ٥١١هـ، وأخذوا صور سنة ٥١٨هـ، وأخذوا

---

(٤) انظر حوادث سنة ٥١٢ هـ/ ١١١٨ ـ ١١١٩ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٥) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٧١.

بيروت سنة ٥٠٣هـ، وأخذوا صيدا سنة ٥٠٤هـ»[٦]. وذلك على غرار ما جرى في عهد الملوك والرؤساء، حينما سقطت المدن والقرى العربية واحدة بعد أخرى... وسيوجز التاريخ سيرتهم كما أوجز للخليفة الفاطمي، الآمر بالله!!

وحينما كان بلدوين يقوم بغزو النقب وخليج العقبة وسيناء، ويتوغل في أراضي مصر، كان يقوم بحملات أخرى في الشام... وراح الإفرنج يتصدون لأية محاولة تقوم بها القوات العربية في الشام بغية استرداد الأرض العربية، ووجد الإفرنج هذه المرة كذلك، عوناً من حكام المسلمين...

وموجز ذلك، أن أمير الموصل مودود، قد جمع حملة كبرى لمقاومة الإفرنج (١١١١) وطلب العون من ملكي دمشق وحلب... وباءت هذه الحملة بالهزيمة... وكانت الغلبة للإفرنج بالنهاية لسببين:

أولاً: إن ملك حلب قد رفض أن يعاون أمير الموصل في التصدي للإفرنج «فأغلق أبواب مدينته، ورفض أن يتعاون معه ضد الإفرنج لأنه كان يخشى انتصار مودود»!!

ثانياً: ملك دمشق، رفض بدوره أن يتعاون مع أمير الموصل، لأنه «اطلع على نيات في حقه (ملك دمشق) فخاف أن تؤخذ منه دمشق فشرع في مهادنة الإفرنج سراً»!!

وهكذا خاف ملك دمشق على دمشق، وملك حلب على حلب، وحلت الهزيمة بالعرب.

ومضى عام على هذه الهزيمة... وأطل شهر حزيران/ يونيو في يومه الثامن والعشرين (١١١٣)، ووقعت فيه معركة انتصر فيها المسلمون... ولكن تبدد النصر بمؤامرة قذرة غادرة.

وموجز ذلك أن بلدوين قد أخذ يتحرش بملك دمشق لينتقص منه أملاكه، وأرسل ملك دمشق يستنجد أمير الموصل، ويعرفه بالحال ويحثه على سرعة الوصول إليه، فلم يكن من أمير الموصل وسائر الأمراء من جيرانه إلا أن يهبوا للنجدة.

ووقعت المعركة على أرض فلسطين حول إقليم طبريا، في الأقحوانة، حيث يلتقي نهر اليرموك مع نهر الأردن. ولم يكد الملك بلدوين أن يصل إلى جسر الصنبرة

(٦) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٧٠.

إلى الجنوب الغربي من بحيرة طبريا، حتى وقع في كمين لم ينج منه إلا بمشقة بالغة، وكان أن غرق عدد كبير من الإفرنج في نهر الأردن وفي بحيرة طبريا، هم وخيولهم ومتاعهم.

ثم امتدت المعارك بعد ذلك والقوات العربية تدمر مواقع الإفرنج في كل مكان، ووصلت القوات العربية إلى بيسان ونابلس، وحتى أسوار القدس «ولم يبق بين عكا والقدس ضيعة عامرة»[٧].

تلك قصة النصر... لتتبعها قصة المؤامرة...

وهي مؤامرة دنيئة رهيبة، كلفت الوطن العربي مئة عام أُخر من احتلال الإفرنج... ذلك أن أمير الموصل مودود، بعد أن أذن لجيشه بالعودة والاستراحة، ثم الاجتماع في الربيع القادم لمعاودة الجهاد، قد بقي في دمشق، في ضيافة مليكها ليلقى مصرعه على يديه...

ففي يوم الجمعة، وفي المسجد الأموي، قتل البطل المجاهد، مودود، أمير حمص، بيد أحد الباطنية... وقطعت رقبة القاتل فوراً، وأحرقت جثته، وكان ذلك كله بتدبير من ملك دمشق[٨].

وعلى ذلك فقد كان تاريخ العشرين سنة الأولى من القرن الثاني عشر للميلاد، وحكام العرب والمسلمين يتخاذلون ويتآمرون... ويغتال بعضهم بعضاً، ويؤثرون الهدنة مع الإفرنج لتبقى عواصمهم بأيديهم، ثم يرون عواصمهم تسقط أمام أعينهم وتحت أقدامهم.

وكان على رأس هؤلاء جميعاً خليفة الفاطميين الآمر بالله...

وهذا الحاكم بأمر الله، مثل الكثير من حكام المسلمين في هذا العصر، لم يكن معنياً بأمر الله إلا بالقشور، فقد سقطت الثغور الإسلامية في عهده، واحتل الإفرنج وادي عربة وخليج العقبة بالإضافة إلى سيناء... والولائم في الأفراح والأتراح، قائمة قاعدة...

وكان على رأس ولائم المآتم، مأتم عاشوراء الذي كان يقيمه عبر تسعة وعشرين عاماً من حكمه... ولن يجد المواطن العربي أفجع وأمتع من أن يقرأ ما كتبه التاريخ

---

(٧) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص١٨٦.

(٨) انظر حوادث ٥٠٧ هـ/ ١١١٣ ـ ١١١٤ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

العربي في وصف مأتم عاشوراء في عهد الفاطميين، حين كانت الثغور الإسلامية تسقط واحدة بعد الأخرى.

يقول مؤرخ **النجوم الزاهرة**، بعبارات ذلك العصر وألفاظه ما يلي: «أما الذي كان يفعله من النوح في يوم عاشوراء والحزن وترتيبه، في اليوم العاشر من المحرم، أن يحتجب الخليفة عن الناس، فإذا علا النهار، ركب قاضي القضاة والشهود وقد غيروا بزيهم، ولبسوا قماش الحزن، ثم صاروا إلى المشهد الحسيني بالقاهرة، فإذا جلسوا فيه بمن معهم من الأمراء والأعيان، وقراء الحضرة، والمتصدرين في الجوامع، جاء الوزير فجلس صدراً، والقاضي وداعي الدعاء من جانبيه، والقراء يقرأون نوبة بنوبة، ثم ينشد قوم من الشعراء غير شعراء الخليفة أشعاراً يرثون بها الحسن والحسين وأهل البيت، وتصيح الناس بالضجيج بالبكاء والعويل... ولا يزالون كذلك حتى تمضي ثلاث ساعات، فيستدعون إلى القصر عند الخليفة، فيركب الوزير إلى داره، ويدخل قاضي القضاة إلى باب الذهب (أحد أبواب القصر) فيجدون الدهاليز قد فرشت مساطبها بالحصر والبسط... ويجلس القاضي والناس على اختلاف طبقاتهم، ثم يفرش وسط القاعة بالحصر المقلوبة (!) ثم يفرش عليها سماط الحزن، مقدار ألف زبدية من العدس والملوحات والمخللات والأجبان والألبان وأعسال النحل والفطير، والخبز المغيَّر لونه بالقصد لأجل الحزن(!) فإذا قرب الظهر أدُخل الناس للأكل من السماط... ومن الناس من لا يدخل من شدة الحزن (!) فلا يُلزم أحد بالدخول... فإذا فرغ القوم انفصلوا إلى مكانهم بذلك الزي الذي ظهروا فيه من قماش الحزن... وطاف النواح بالقاهرة في ذلك اليوم، وأغلق البياعون حوانيتهم إلى بعد العصر، والنوح قائم بجميع شوارع القاهرة وأزقتها، فإذا فات العصر، يفتح الناس دكاكينهم ويتصرفون في بيعهم وشرائهم... فكان ذلك دأب الخلفاء الفاطميين من أولهم المعز لدين الله إلى آخرهم العاضد عبد الله»[٩].

كان ذلك شأن خلفاء المسلمين، يجعلون الناس ينوحون، ولا يجعلونهم يجاهدون ويقاتلون...

ولو أن المواطن العربي الذي يعيش اليوم في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، قد أنعم النظر في الوقائع والأحداث التي جرت في مطلع القرن الثاني عشر للميلاد، لاتضحت له الأشباه والنظائر، في جميع الأحداث التي نعيشها، ما صار منها وما هو صائر...

(٩) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٥٤.

أجل . . لقد تبدلت الأسماء . . . فإفرنج الأمس هم إسرائيل اليوم، ومن هم وراء إسرائيل.

ولكن الملوك هم الملوك . . . والولائم هي الولائم . . . لا فرق بين الأفراح والأتراح . . .

أما سقوط بيت المقدس، وثغور العرب، ومدائن الإسلام . . . أما احتلال سيناء، وخليج العقبة، فذلك كله هو هو، بالأحداث والمواقع والأسماء . . . نفسها نفسها . . .

وكذلك فإن التجزئة والانفصال، والنكاية والاغتيال، كلها صور قديمة تبعث من جديد . .

وما أشبه الليلة بالبارحة.

دمشـــق.. ومعركـــة الأيـــام الخمســـة

دمشق... يا خليلة الزمان، وفاتنة العصور، ونديمة الأجيال.

دمشق... يا جنة الأزهار والثمار والأطيار، يا فردوس العلماء والفقهاء والزهاد.

يا ندوة الفرزدق وجرير، والأخطل الكبير، وملهمة شوقي ومطران والأخطل الصغير.

دمشق... يا عاصمة الأمويين، ويا مرقد صلاح الدين.

وكل ذلك قليل... فإن دمشق أكثر من ذلك وأجلّ... وقد حار فيها المؤرخون متى بنيت، ومن بناها، فهي أقدم من التاريخ. وجاء التاريخ بعد قيامها.

ودمشق، كما قال عنها الجغرافي العربي، «أول حائط بني بعد الطوفان»[1].

وكل ما نعرفه عنها قديمة قدم العرب، وأنها الغوطة الخضراء، المطلة على الجزيرة العربية الجدباء.

والفتوح الإنسانية، كانت تتم دواماً على يد قائد واحد... إلا دمشق فقد فتحها الأربعة... القادة الأربعة الأوائل في الإسلام:

خالد بن الوليد... وعبيدة بن أبي الجراح... وعمرو بن العاص... وشرحبيل بن حسنة، فتحوها جميعاً معاً... ودخلوها معاً.

وما إن انتهى عهد الخلفاء الراشدين حتى غدت دمشق عاصمة الدولة الأموية، وعلى رأسها المليك الداهية معاوية بن أبي سفيان.

وامتدت الفتوح بعد ذلك في المشرق والمغرب، وأصبحت دمشق عاصمة

(١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ٢، ص ٤٦٤.

الإمبراطورية الإسلامية تمتد من أواسط أوروبا، إلى شمال أفريقيا، إلى أواسط آسيا. . . وبذلك كانت أعظم إمبراطورية عرفها التاريخ، من قبل ومن بعد. . .

وتألقت الغوطة ببساتينها الفواحة حول دمشق. . . وقام المسجد الأموي في صناعة بديعة رفيعة إلى جوار القصر الأخضر، القصر الذي شهد ما لم يشهده قصر آخر في الدنيا بأسرها، وقديمها وحديثها.

وكان ذلك في القرن الثامن للميلاد، وعلى وجه التحديد في شتاء عام ٧١٥، في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك. . . وكان مقدّراً لهذا الخليفة أن يشهد ما لم يشهده غيره من الأباطرة القياصرة إلى يومنا هذا.

في ذلك اليوم وصل إلى دمشق موكب رائع فخيم، وأفاق الناس على مشهد لا يلحق بوصفه الخيال. . . ولكنه كان الحق كل الحق. . . كما شهد به مؤرخو العرب والإفرنج على السواء.

كان هذا الموكب، قطعة من أوروبا المغلوبة تسير على قدمين. . . وعلى رأس الموكب موسى بن نصير وطارق بن زياد، اللذان فتحا الأندلس. . . وها هما الآن يخترقان شوارع دمشق، بعد أن عبرا فلسطين، واجتازا نهر الأردن، ومعهما جموع الأسارى، وأثقال الغنائم والأسلاب.

ولم يكن الأسرى من عامة الجنود، فقد كان على رأس الموكب أربعمائة من الأمراء والنبلاء من العائلة القوطية المالكة، وسائر الأسر الأرستقراطية، في إسبانيا.

وقد احتشدت جموع الشام في شوارع دمشق لتشهد الأمراء والنبلاء يسيرون في شوارع مدينتهم الظافرة، وعلى رؤوسهم التيجان المذهبة، وقد شدوا على أكتافهم وأوساطهم الأحزمة الذهبية، ومن ورائهم آلاف الأسرى، ومن وراء هؤلاء وأولئك الصناديق المحملة بالنفائس والكنوز التي زخرت بها قصور الأندلس. . . وأي قصور[٢] . . .

دمشق هذه. . . ظلت شامخة أبية عزيزة الجانب، ثلاثة قرون أخرى، في عهد الأمويين ثم في عهد العباسيين.

وبعد ذلك، أخذ الحكم العربي يتهاوى في القرن العاشر للميلاد، فكانت الخلافة الفاطمية الكسيحة في القاهرة، والخلافة العباسية الهزيلة في بغداد،

---

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد المقّري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** (ليدن: نشر دوزي، ١٨٥٥)، ج ١، ص ١٤٤.

والسلاجقة هنا وهناك، وإمارات عربية مبعثرة في العراق ومصر والشام.

وجاءت حملة الإفرنج الأولى فاحتلت سواحل ديار الشام واقتحمت بيت المقدس في بركة من الدماء.

وجاءت الحملة الثانية لتحتل دمشق، وتكون بعدها حملات أخرى لتحتل القاهرة... وكان ذلك تاريخاً غابراً، يذكرنا بالتاريخ المعاصر.

وللحكاية بداية، موجزها، أنه في أواسط القرن الثاني عشر للميلاد، كان عماد الدين زنكي يعمل جاهدا على إخراج الإفرنج من ديار الشام، ودأب منذ أن تولى الإمارة على تحقيق الوحدة الكاملة الشاملة ودانت له الموصل وحمص وحماة وبعلبك ولم يبق أمامه إلا دمشق... إذا استولى عليها أصبح قادراً على منازلة الإفرنج وإجلائهم عن بيت المقدس والسواحل الشامية من يافا حتى أنطاكية... ولكن...

ولكن دمشق كان يحكمها الأمير معين الدين الذي كان حليفاً للإفرنج في بيت المقدس... وهنا يكمن الخطر في أن تدخل دمشق في حوزة الإفرنج، أو على الأقل، تصبح محمية لهم تحت رحمتهم، بعد أن أصبح بيت المقدس عاصمة دولتهم.

ولجأ معين الدين حاكم دمشق، إلى الإفرنج، فبعث بثلاث سفارات إلى بيت المقدس يحذرهم من عماد الدين أنه «إذا ملك الملك لا يبقى لهم (للإفرنج) معه في الشام مقام»، كما قال سفير ملك دمشق، أسامة بن منقذ الشاعر الفارسي، في مذكراته التي وضعها وهو في أخريات عمره[٣].

وكان السفير أسامة بن منقذ، قد ذهب إلى بيت المقدس «ليفاوض» ملك الإفرنج ثلاث مرات خلال ثلاثة أعوام ١١٣٧ ـ ١١٤٠م وتكللت المفاوضات في عقد تحالف بين الأمير معين الدين والملك فولك ملك بيت المقدس.

ويشاء القدر، أن يترك لنا ابن القلانسي، وهو رئيس الديوان في دمشق، صورة عن تلك الاتفاقية، يقول عنها، في سياق التحالف ضد عماد الدين زنكي «وقد تقرر الأمر مع الإفرنج على الاتفاق والاعتضاد، والمؤازرة والإسعاد، والامتزاج في دفعه (يعني دفع عماد الدين) والاختلاط في صده عن مراده ومنعه، ووقعت المعاهدة على ذلك بالأيمان المؤكدة، والضمان للوفاء بما بذلوه، والتمسوا على ذلك مالاً معيناً يحمل إليهم (إلى الإفرنج) ليكون عوناً لهم على ما يحاولونه (من صد عماد

(٣) أبو المظفر أسامة بن مرشد بن منقذ، **الاعتبار**، ص ١٣٩ ـ ١٦٩.

الدين) . . . واجيبوا إلى ذلك (بدفع المال)، وحمل الرهائن من أقارب المقدمين (من حكام دمشق)[٤].

ويقول ابن الأثير في صدد هذه الاتفاقية بين ملك دمشق والإفرنج: «فراسلهم واستدعاهم إلى نصرته وإلى أن يتفقوا على دفع زنكي (عماد الدين) عن دمشق، وبذل لهم بذولاً، ووعدهم بأن يسلم لهم بانياس، وخوّفهم من زنكي إن ملك دمشق والتزم ملك دمشق بموجب هذه المعاهدة أن يدفع للإفرنج ٢٠ ألف قطعة من الذهب كل شهر، لتجهيز جيوش الإفرنج، وإن يجعل عندهم رهائن، ضماناً لتنفيذ أحكام الاتفاقية[٥].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن ملك دمشق، معين الدين قام بصحبة سفيره أسامة بن منقذ بزيارة (فولك) ملك الإفرنج، في بلاطه في بيت المقدس، وتم بين الفريقين تبادل الهدايا وعبارات الود والإخلاص، واتفقا، كما نقول في لغة العصر، على خطة استراتيجية دفاعية هجومية، للتصدي للأمير عماد الدين وإحباط مشروعاته الوحدوية.

ولم يخجل الملك معين الدين وسفيره من زيارة كثير من أرجاء فلسطين التي كانت بيد الإفرنج . . . بيت المقدس، نابلس، حيفا، عكا، وطبريا، وسبسطية . . . وجميع هذه المدن قد ذكرها ابن منقذ في كتابه، بأسمائها التي نعرفها حتى اليوم.

وأطلّ حزيران/ يونيو المشؤوم من عام ١١٤٠ وحان الأوان أن ينفذ ملك دمشق تعهده بتسليم بانياس إلى الإفرنج.

وكانت بانياس تحت سيادة عماد الدين زنكي، ووواليها اسمه إبراهيم طرغت، والتقى الجيشان، جيش الإفرنج وجيش ملك دمشق حول بانياس . . . ووثب التاريخ بعينيه وأذنيه ليبصر ويسمع . . .

وقاوم الشعب في بانياس، وصمد أمام الحصار طويلاً، ولكن المدينة لم تلبث أن استسلمت أمام القوى المحاصرة التي تفوقها عدداً وعدداً . . . وأحدث الإفرنج مذبحة شنيعة بين الأهلين[٦].

---

(٤) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ٢٧٢.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ١١، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٦) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

وراح ملك الإفرنج، بعد الاستيلاء على بانياس، يعزز مواقعه العسكرية، فبنى قلعة كبيرة في مدينة صفد، ليسيطر منها على منطقة الجليل، ويحمي الطريق بين دمشق وبيت المقدس. وشرع بعد ذلك في بناء قلاع أخرى في الجنوب ليحمي ظهر الإفرنج من ناحية مصر.

فأقام قلعة «يبنى» بين عسقلان والرملة، وقلعة «تل الصافية» بين بيت لحم وعسقلان، وقلعة «بيت جبرين» بين غزة وعسقلان، وحصن «الكرك» بين البحر الميت وخليج العقبة... وجميع هذه القلاع معروفة في فلسطين، بين قائم، أو رميم!!

وتوفي عماد الدين، وخلفه نور الدين، وكان قد ورث عن أبيه النزوع إلى جهاد الإفرنج تحت راية الوحدة الشاملة، ولم يكد يتسلم زمام الأمور حتى أنزل بالإفرنج ضربات قاصمة في شمال البلاد، وأتم تحرير بعض المناطق التي كانت في حوزتهم.

وثارت ثائرة الإفرنج في أوروبا، وقد هالهم أمر نور الدين، فبدأوا حملتهم الثانية... وجاء على رأسها عاهلان عظيمان، هما لويس السابع ملك فرنسا، وكونراد الثالث إمبراطور ألمانيا.

وفي منتصف شهر نيسان/ أبريل من عام ١١٤٨ حين كانت غوطة دمشق في أبهى حلتها زهراً وثمراً وطيراً، كان الجيشان الكبيران الإفرنسي والألماني يتهيآن للزحف على دمشق وعلى حاكمها الأمير معين، حليف الإفرنج وصاحب الاتفاقية نفسها، وكانت معركة رهيبة تجسد فيها إيمان الشعب وتخاذل الحكام !!

وعقد الإفرنج مجلسهم الحربي في بيت المقدس لوضع الخطط اللازمة للهجوم على دمشق، وصلى الملكان وأمراؤهم صلاة الموت، وتعاهدوا على الحرب حتى النهاية... وساروا في الطريق إلى دمشق.

وكما فعل الإسرائيليون بعد ثمانية قرون في حرب الأيام الستة، فقد قام الإفرنج بدور المخادعة والغدر، «ولم يشعر أهل دمشق إلا والألمان قد ضربوا خيمهم على باب مدينتهم في الميدان الأخضر»[٧]. وذلك ما أكده المؤرخون.

ويروي التاريخ في هذا الصدد، أن الإفرنج قد تجمعوا في أوائل تموز/ يوليو سنة ١١٤٨ عند طبريا، ومنها بدأ الزحف عن طريق بانياس إلى الغوطة... واحتل الإفرنج في حملة مباغتة، عدداً من المراكز والقرى الأمامية خارج أسوار دمشق، منها

(٧) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج ٢، ص ١٩.

المزة والربوة. . . والمواطن العربي يعرف الأولى بسجنها ومطارها، ويعرف الثانية بملاهيها ومقاهيها. . .

وبدأت المعركة طاحنة بين المهاجمين والمدافعين. . . وأدرك أهل دمشق أن لا أمل لهم في نجدة من بغداد والقاهرة، فاستنجدوا بمن حولهم من المناطق الشامية «واجتمع لهم من الأعمال والأجناد والأتراك وأحداث البلد والمطوعة والغزاة الحجم الغفير، واستظهر الكفار على المسلمين بكثرة الأعداد»[٨].

واستمرت المعركة خمسة أيام، واتخذ الإفرنج في اليومين الأول والثاني خطة الدفاع، فقطعوا أشجار الغوطة وتحصنوا فيها، وانتشروا في البساتين وخيموا فيها واقتربوا من دمشق. واستطاع الإفرنج أن يشقوا طريقهم إلى الربوة على نهر بردى تحت أسوار المدينة.

وهبّ الشعب بكل طبقاته وفئاته للدفاع عن مدينته العريقة، وشرعوا في إقامة المتاريس بالشوارع، وانتقلوا من الدفاع إلى الهجوم، بينما نفذ إلى الحدائق والبساتين التي رابط فيها الإفرنج «نفر كثير من رجالة الأحداث والضباع. . . فيقتلون من ظفروا به، ويحضرون رؤوسهم لطلب الجوائز عليها» كما يقول أبو شامة وهو يسرد أسماء المواقع، وأنباء الوقائع.

ولما رأى الإفرنج خطورة الموقف العسكري، قرروا الجلاء عن البساتين الواقعة جنوب المدينة والانتقال إلى جهة الشرق لعلهم يقتحمون المدينة.

ولكن هذه الخطة العسكرية كانت فاشلة من بدايتها، فإن ذلك الموقع لا تتوافر فيه المياه، وهو يضم أشد أسوار المدينة مناعة وحصانة.

وتعاظمت عزيمة الشعب وحماسته، واندفع في مهاجمة الإفرنج، وخرج العلماء والفقهاء والزهاد، من المساجد والزوايا للتصدي للإفرنج، وقد ذكر التاريخ منهم الإمامين الحلحولي والقندلاوي، سقطا شهيدين في ميدان المعركة عند الربوة. . . ولما رأى الإفرنج أن أهل دمشق مستميتون في الذود عن عاصمتهم الباسلة، لم يجدوا مناصاً من الارتداد عن أسوارها فقفلوا راجعين، وعاد العاهلان الألماني والإفرنسي يجران أذيال الخيبة والهزيمة. . . «بعد أن أيقنوا بالهلاك والبوار وحلول الدمار.» كما عبر عن ذلك مؤرخ دمشق[٩].

---

(٨) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ص٥٢.

(٩) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص٢٩٨.

وكان النصر العربي رائعاً ولكنه لم يكن كاملاً. . .ذلك أن الهزيمة التي لحقت بالإفرنج حول أسوار دمشق، كان من الميسور أن يحل بهم مثلها حول أسوار بيت المقدس، لو أن القوات العربية قد لحقت بالإفرنج المنهزمين، وتجمعت عليهم في معركة فاصلة في ساحات فلسطين. .

ولكن الخلفاء والأمراء قد فاتتهم تلك الفرصة الذهبية، وهم متكئون على سررهم الحريرية!

وبعد عام آخر، وفي حزيران/ يونيو آخر، ٢٩ حزيران/ يونيو ١١٤٩ ـ وقعت معركة أخرى مع الإفرنج، كان النصر فيها للمسلمين ولم يكن نصراً كاملاً كذلك. . . للأسباب نفسها. . .

وموجز ذلك، أن نور الدين زنكي، أمير البلاد الشامية في الشمال، راح يوجه نشاطه في التصدي للإفرنج في إمارة أنطاكية، فأغار في صيف ١١٤٩ على الإقليم المحيط بقلعة حارم على الضفة الشرقية لنهر العاصي، وقام بتدمير ما حولها من ضياع، وأخذ يحاصر قلعة أنّب على الضفة الشرقية لنهر العاصي، وعلى مقربة من معرة النعمان.

وخرج أمير أنطاكية لملاقاة نور الدين وصده عن قلعة أنّب. . . «وأحاط نور الدين بالإفرنج، وأبادهم أولاً عن آخر، وكان من جملة القتلى أمير أنطاكية نفسه الذي كان عاتياً من عتاة الإفرنج وعظيماً من عظمائهم»[١٠].

ويذكر وليم الصوري الإفرنجي، المقاتل والمؤرخ، أن نور الدين أرسل رأس أمير أنطاكية وذراعه اليمنى إلى الخليفة العباسي في بغداد في صندوق من الفضة[١١] اسبتشاراً بهذا النصر.

وعمّت الفرحة أرجاء الوطن العربي ونظم الشعراء قصائد المديح لنور الدين، من ذلك القصيدة الشهيرة التي نظمها القيسراني وقال فيها:

هذي العزائمُ لا ما تدعي القصب وذي المكارم لا ما قالت الكتب

وهذه الهمم اللاتي متى خطبت تعثرت خلفها الأشعار والخطب

أغرت سيوفك بالإفرنج راجفة فؤاد رومية الكبرى لها تجب

(١٠) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ١، ص١٢٠.

(١١) وليم الصوري، **الحروب الصليبية**، ص٧٧٤.

غير أن هذه الانتصارات قد انتكست أمام الخيانة التي انطوى عليها حكام دمشق . . .

ذلك أنه بعد فشل حملة الإفرنج على دمشق، راح ملكها يدخل في مفاوضات مع حكام الإفرنج في بيت المقدس، وانتهت هذه الاتصالات في شهر أيار/ مايو ١١٤٩ بعقد هدنة تهدف إلى «تجديد عقد المهادنة والمسامحة، ببعض المقاطعة (ضريبة)، وترددت المراسلات في تقرير هذا الأمر، وإحكام شروطه وأخذ الأيمان على ذلك وتقررت حالة الموادعة مدة سنتين، وزال الخلف واطمأنت النفوس من أهل العملين (البلدين) بذلك، وسكنت إلى تمامه وسُرّت بأحكامه». إلى آخر العبارات التي أوردها المؤرخ ابن القلانسي[١٢]. في ما يكاد أن يكون استباقاً لعبارات الهدنة العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٩، بعد ثمانية قرون، لا تنقص عاماً ولا تزيد.

وحدث في تلك الحقبة أن هاجم الإفرنج حوران، فقتلوا ونهبوا وسبوا، واستجار الأهلون بنور الدين، مع أنهم تابعون لدمشق، ولكن ملك دمشق كان في حلف مع الإفرنج، والمستجير به كالمستجير من الرمضاء بالنار!!

وعزم نور الدين على ملاقاة الإفرنج، استجابة لاستنجاد أهل حوران، وكتب إلى ملك دمشق يعلمه بعزمه على الجهاد، طالباً أن يمده بألف فارس، ولكن طلب نور الدين لقي رفضاً قاطعاً . . . ذلك أن أولي الأمر في دمشق «عاهدوا الإفرنج على أن يكونوا يداً واحدة على من يقصدهم من عساكر المسلمين»[١٣].

ولم يعد أمام نور الدين إلا أن يزحف إلى دمشق، ويخلع حكامها، ويعيدها إلى حظيرة العروبة، تناضل الإفرنج وتؤدي دورها في تحرير الديار المقدسة.

وهكذا توجه نور الدين إلى دمشق مخترقاً البقاع، وأقام معسكره في مرج يبوس، شمال غربي دمشق، المدينة العريقة التي كان يرى فيها دوماً عاصمة للوحدة العربية.

وانتقل نور الدين بعد ذلك إلى منازل العساكر، بالقرب من جسر الخشب، على مسافة أربعة عشر كيلومتراً من دمشق، ووجه إلى حكام دمشق إنذاراً يقول فيه «إني ما قصدت بنزول هذا المنزل طلباً ولا منازلتكم، وإنما دعاني إلى هذا الأمر، كثرة شكاية المسلمين، من أهل حوران والعربان، بأن الفلاحين أُخذت أموالهم وسبيت نساؤهم، وأطفالهم بيد الإفرنج، وعدم الناصر لهم، ولا يسعني مع ما أعطاني الله

---

(١٢) ابن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**، ص٣٠٤.

(١٣) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ١، ص ٦٩.

من الاقتدار على نصرة المسلمين وجهاد المشركين وكثرة المال والرجال، أن أقعد عنهم ولا أنتصر لهم، مع معرفتي بعجزكم عن حفظ أعمالكم (بلادكم)، والتقصير الذي دعاكم إلى الاستصراخ بالإفرنج على محاربتي، وبذل الأموال لهم، وهذا لا يرضي الله، ولا أحداً من المسلمين»[١٤].

ورغما عن أن هذه الرسالة كانت تضج في كل كلماتها بالحق والمروءة، إلا أن ملك دمشق قد ركب رأسه، وبعث جواباً بالغ العنف قال فيه «ليس بيننا وبينك إلا السيف، وسيوافينا من الإفرنج ما يعيننا على دفعك إن قصدتنا ونزلت إلينا»!!

وانسحب نور الدين إشفاقاً على دماء المسلمين، وانتظاراً لفرصة أخرى، لعلها تكون حين تنتهي المعاهدة بين حكام دمشق والإفرنج.

وهذا ما جرى فعلاً، فقد عاد نور الدين يهاجم دمشق من جديد، وأرسل نور الدين إلى حكام دمشق إنذاراً ثانياً يقول فيه: «أنا ما أوثر إلا صلاح المسلمين، وجهاد المشركين، وخلاص ما في أيديهم من الأسارى فإن ظهرتم معي في عسكر دمشق وتعاضدنا على الجهاد، وجرى الأمر على الوفاق والسداد، فذلك غاية الإيثار والمراد»[١٥].

وأطل حزيران/ يونيو من عام ١١٥١، وكان رد حكام دمشق هذه المرة الرفض القاطع مشفوعاً بقدوم الإفرنج، وعلى رأسهم الملك بلدوين الثالث والبارونات وعسكروا أمام أسوار دمشق، وخرج حكام دمشق للقائهم والترحيب بهم، كما أخذ الإفرنج يدخلون إلى شوارع دمشق وحوانيتها لقضاء حوائجهم[١٦]، تماماً كما يفعل الحلفاء مع الحلفاء، في أيام العز والصفاء!!

ولم يجد نور الدين مفراً من الانسحاب، ولكنه عاد إلى مهاجمة دمشق مرة ثانية بعد شهر واحد، وانتهى الأمر بالصلح مع حكام دمشق «وتوقيع معاهدة التعاضد على الجهاد» ووقعت الأيمان من الجهتين على ذلك والرضى به»[١٧].

ولكن معاهدة «التعاضد والجهاد» سقطت عند الامتحان، كما سقطت من بعدها معاهدة «الضمان الجماعي» المعقودة بين حكام هذه الأيام.

وجاء وقت الامتحان. . . امتحان اتفاق «التعاضد على الجهاد» فقد تعاهد نور

---

(١٤) المصدر نفسه، ج ١، ص٧٠.

(١٥) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٣١٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص٣١٤.

(١٧) أبو شامة، المصدر نفسه، ص٩٠.

الدين مع ملك دمشق على تحرير بانياس واستخلاصها من يد الإفرنج، والتقى الجيشان، جيش دمشق وجيش نور الدين حول بانياس، وشدّدوا الحصار عليها، ولكن لم يلبث أن وقع النزاع بينهما فأحجما عن مهاجمة بانياس، وافترق ملك دمشق ونور الدين، كل في طريقه، وبقيت بانياس في يد الإفرنج.

ويقول ابن القلانسي في عرضه لهذه الأحداث، إن ملك دمشق ونور الدين قد افترقا بعدها «من غير سبب ولا موجب»، وابن القلانسي كان من أولي الأمر في دمشق، وطبيعي أن لا يذكر «السبب والموجب»...

ولكن المؤرخ ابن الأثير وهو ابن الموصل، يبادر وينجدنا بمعرفة السبب، فقد أشار غير مرة إلى خيانة ملك دمشق وتحالفه مع الإفرنج حتى أصبحت دمشق تحت حماية الإفرنج، وأصبح أهلها يدفعون ضريبة الحماية كل سنة، وقال في هذا الصدد «وجعل الإفرنج على أهل المدينة قطيعة «ضريبة» كل سنة، وكان رسولهم يجيء إلى دمشق ويجبيها من أهل البلد»(١٨).

وهكذا شهد منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حرب الأيام الخمسة، وشهد معها دمشق تحت حماية الإفرنج، يدفع أهلها ثمن هذه الحماية، عاماً بعد عام.

والمواطن العربي حين يقرأ تلك الأحداث، ويستعرض الوقائع مقرونة بأسماء الملوك والأمراء، يجد نفسه أمام مقارنة عجيبة بين أمس الغابر، واليوم الحاضر.

يجد المواطن العربي احتلال إسرائيل الأرض العربية، أقرب ما يكون إلى احتلال الإفرنج، ويجد إلى جانب ذلك أن الملوك هم الملوك وإن اختلفت الألقاب، وأن الهزائم هي الهزائم، وأن المعاهدات هي المعاهدات.

في الماضي كانت اتفاقية «التعاضد على الجهاد» وهي تسمية رائعة وبديعة، ولكنها عند الامتحان سقطت في الميدان فلم تكن تعاضداً ولا جهاداً.

وفي زماننا كانت اتفاقية «الضمان الجماعي» وهي عنوان مشرق جميل، ولكن نصوصها تبعثرت في الهواء، في حروبنا مع إسرائيل، وكانت انتهاكاً سافراً، لا ضماناً جماعياً!!

وما أشبه الليلة بالبارحة.

---

(١٨) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)**، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات (القاهرة: دار الكتب الحديثة، [١٩٦٣])، ص ١٠٦.

مصـــر.. وحـــرب الأعوام الســـتة

في الستينيات من القرن الثاني عشر للميلاد نشبت حرب الأعوام الستة بين الإفرنج والأمة العربية. . . وكما كانت حرب الأيام الستة مع إسرائيل قائمة على ساحات الوطن العربي في سيناء، والجولان، وفلسطين، فإن حرب الأعوام الستة، كذلك كانت تستهدف مصر وديار الشام سواء بسواء.

والأشباه والنظائر بين حروب الماضي وحروب الحاضر كثيرة جداً، حتى لكأن إفرنج الأمس هم إسرائيل اليوم، حذوك الرأس بالرأس، والقدم بالقدم!!

ففي حرب الأعوام الستة (١١٦٣ ـ ١١٦٩) قام الإفرنج بخمس حملات على مصر، فاخترقوا سيناء، وأحرقوا بلبيس، واحتلوا القاهرة، وحاصروا الإسكندرية، ودمروا دمياط. . . كل ذلك طمعاً في مصر لِذاتها بخيراتها الوفيرة، وثرواتها الكثيرة. . . ولكن مع ذلك وقبل ذلك تثبيتاً لأقدام الإفرنج في ديار الشام، وفي بيت المقدس على وجه التحديد.

وكان الإفرنج، في النصف الأول من القرن الثاني عشر، قد استكملوا احتلالهم لما نعرفه اليوم باسم فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان وشمال العراق، وأنشأوا فيها أربع دول: إمارة الرها، إمارة أنطاكية، إمارة طرابلس ومملكة بيت المقدس.

وأقام الإفرنج في «ممالكهم» هذه حصونهم ومزارعهم، ومصانعهم ومتاجرهم ومعابدهم، كأنهم في أوطانهم التي خرجوا منها، تماماً كما فعلت إسرائيل في فلسطين سواء بسواء.

ولكن كيف يستقر الأمر للإفرنج، والأمة العربية من حولهم متحفزة متوثبة، تتربص بهم الدوائر، ولم يكن ينقصها إلا الوحدة الأصيلة الشاملة حتى تقتلعهم من جذورهم وتدمر حصونهم، وتهلك حامياتهم، وتقذف بهم إلى البحر من حيث جاؤوا.

وكان المشرق العربي، قد قضى نصف قرن من الزمان، وهو يئن تحت وطأة غزوة الإفرنج، وصيحات الأمة تنادي للجهاد، والعلماء والشعراء يستصرخون الحميّة العربية والنخوة الإسلامية.

وما استكانت الأمة للإفرنج، فقد كانت غارات الشعب على مواقع الإفرنج تتكاثر يوماً بعد يوم، ولم يبق إلا أن تنبثق الوحدة، وأن ينطلق بطل الوحدة، والشدائد والأزمات تلد البطولات، كان ذلك دوماً هو حكم التاريخ.

وانطلق بطل الوحدة، وقامت دولة الوحدة... كان البطل هو نور الدين، وظل يجاهد للوحدة، والوحدة جهاد، حتى شمل سلطانه الشام وشمال العراق، ولم يبق أمامه إلا أن يدخل مصر في إطار الوحدة.

وإن وحدةً فيها مصر، شاملة للشام والعراق، لا بد قادرة على قهر الإفرنج وتحرير الأرض العربية.

كان ذلك ما عاش نور الدين من أجله، في كلمات قليلات... ويكفي للتدليل على ذلك أن نور الدين نفسه قد حدد أهدافه بكلماته، وهذه إحدى رسائله يقول فيها إلى حكام دمشق «أنا ما أوثر إلا جهاد الإفرنج، فإن ظهرتم معي في معسكر دمشق وتعاضدنا على الجهاد، فذلك غاية المراد»...[1] ومع هذه الوحدة العربية، وكانت لا تزال في بواكيرها، استيقظت مخاوف الإفرنج، واستشعروا أن التجزئة العربية التي مكنت لهم في الأرض العربية، ستأخذ بالزوال، وستزول معها دول الإفرنج الأربع، من بيت المقدس إلى أنطاكية.

وكان على عرش بيت المقدس في تلك الحقبة الملك عموري الأول (١١٦١ ـ ١١٧٤) ولم يكد يرث المُلْك عن أخيه حتى رأى أن الملك نور الدين قد استطاع أن يقيم نواة الوحدة الأولى بين دمشق وحلب وحماة وحمص ودمشق وبعلبك، وشمال العراق.

وثارت مطامح الملك عموري مع مخاوفه... وكانت مصر هي مقر المطامح والمخاوف، فإن مصر هي مركز الثقل في الوطن العربي، فيها الخيرات الوفيرة، والقدرات البشرية الكثيرة، وكانت مصر هي التي انتزعت من يدها سواحل الشام، فلا بد من السيطرة على مصر، واحتلالها، أو إخضاعها، على الأقل.

---

(١) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ٣٠٩.

ولم يكن عموري «غريباً» عن حال البلاد العربية وشؤونها، فقد كان حاكماً على يافا وعسقلان[٢] بل لعله كان من مواليد فلسطين، فقد كان عمره حين اعتلى العرش (١١٦٢) سبعة وعشرين عاماً، بعد غزوة الإفرنج بما يزيد على ستين عاماً... وهو بهذا مثله مثل الجيل الثاني من الغزاة الإسرائيليين.

وفوق هذا، فقد كان الملك عموري لا يكاد يفارق وليم الصوري المؤرخ الإفرنجي المعروف، فيقرأ له التاريخ ويبصّره بأمور الدول وشؤونها في الحرب والسلم[٣].

ومن هنا كان الملك عموري تؤرقه مخاوفه من دولة الوحدة التي قامت في أيامه ورآها تبنى حجراً بعد حجر، وتكبر يوماً بعد يومٍ...

كان ذلك كله يدور في رأس الملك عموري، وهو لا يزال في السابعة والعشرين من عمره، وفي صدره حماس الإفرنج، وعنادهم وإصرارهم، وجميع الحوافز التي حملتهم من أواسط أوروبا إلى أسوار بيت المقدس.

والى جانب ذلك، فقد كان عموري يخشى أن تتعاظم دائرة الوحدة العربية فتمتد إلى مصر، ويقع الإفرنج عند ذلك بين فكي الكماشة، بين مصر والشام «ولا يبقى للإفرنج مقام».

وعبارة «لا يبقى للإفرنج مقام» ليست كلامي، ولكنها كلام عمره ثمانية قرون، سطره مؤرخو العرب، وهم يستعرضون حركة الوحدة العربية وخطرها على الإفرنج، عاجلاً أو آجلاً.

وفي ظل هذه المخاوف، مخاوف الإفرنج، من الوحدة، تجلى الصراع بين نور الدين ممثلاً للوحدة والنضال، وعموري ممثلاً للغزو والاحتلال. واندفع الإفرنج على مصر في ست حملات متواليات: وكانت الحملة الأولى في شهر أيلول/ سبتمبر ١١٦٣، فقد قام الملك عموري بالهجوم على مصر، واجتاز سيناء والعريش وبرزخ السويس، واقتحم الدلتا، حتى وصل إلى مدينة بلبيس وضرب عليها الحصار.. ولكن فشلت الحملة الأولى وارتد عموري خائباً مهزوماً، لسببين رئيسيين: الأول أن الأهلين في مصر، وما أعظم الشعب دائماً، قد أغرقوا الأراضي بمياه فيضان النيل،

---

(٢) Baldwin, p. 548.

(كذا ورد في الأصل).

(٣) وليم الصوري، **الحروب الصليبية**، ص ٢٩٦.

وبذلك حالوا دون تقدم الإفرنج . . . والثاني وهو الأهم، أن نور الدين قد فتح على الإفرنج «جبهة ثانية» في ديار الشام، بحسب التعبير الحديث فهاجم مواقع الإفرنج في حارم وإماره طرابلس وحصن الأكراد، ما اضطر الملك عموري إلى العودة إلى فلسطين قبل أن تسقط مملكته في بيت المقدس . . . ولم يكن قد مضى على تتويجه ملكاً على بيت المقدس إلا بضعة أشهر.

وكانت الحملة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١١٦٤، فقد قام الملك عموري بالزحف على مصر، عندما استنجده الوزير المصري، ضرغام، وتعهد له أن تكون مصر تابعة للإفرنج، إذا أعانوه على خصمه ومنافسة الوزير شاور.

ولم يكتف نور الدين إزاء هذه الحملة بفتح جبهة ثانية في ديار الشام كما فعل بالحملة الأولى، ولكنه أرسل جيشاً بقيادة أسد الدين الأيوبي ومعه ابن أخيه صلاح الدين، وكانت هذه النجدة كما عبّر عنها الملك نور الدين «قضاء لحق المستصرخ، وحبساً للبلاد»[٤]، ومعنى ذلك منعها من السقوط في حوزة الإفرنج.

وكانت هذه النجدة من السرعة والعزيمة بحيث وصل الجيش الشامي إلى دلتا نهر النيل قبل وصول الملك عموري على رأس جيش الإفرنج . . واحتل أسد الدين الأيوبي بلبيس والشرقية، وانضم إليه عرب كنانة، ودامت المعارك بضعة أشهر أضطر بعدها الملك عموري إلى الانسحاب، وخاصة بعد أن أرسل نور الدين أعلام الإفرنج التي غنمها من قلاعهم في ديار الشام، ورفعها أسد الدين على أسوار بلبيس، فأدرك الملك عموري أن حصون الإفرنج سقط الواحد بعد الآخر في يد نور الدين، وان الإفرنج كما يقول ابن الأثير « . . . أتاهم الخبر بهزيمة الإفرنج بحارم، ومَلَك نور الدين الحصن، وسيّروا إلى بانياس، فحينئذ أُسقط في أيديهم ولات حين مناص، فأراد الإفرنج العودة إلى بلادهم ليحفظوها، ولعلهم يدركون بانياس قبل أخذها . . . »[٥].

وهكذا ارتد الإفرنج عن مصر بعد أن كانت المعركة الفاصلة تحت أسوار القاهرة، ولقي الوزير المصري الخائن، ضرغام، مصرعه عند مشهد السيدة نفيسة في شوارع القاهرة، وعاد عموري إلى مملكته ليجد أن خمسة من أمراء الإفرنج قد وقعوا أسرى بيد نور الدين، وبينهم أميرا أنطاكية وطرابلس.

---

(٤) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ١، ص ١٣٠.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)**، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات (القاهرة: دار الكتب الحديثة، [١٩٦٣])، ص١٣٢.

وكانت الحملة الثالثة في كانون الثاني/ يناير ١١٦٧، فقد قام الملك عموري بالهجوم على مصر، بناء على استنجاد آخر، من وزير مصري آخر، هو شاور، فسار الملك عموري في الطريق الذي أصبح يعرفه جيداً، من غزة إلى العريش إلى سيناء وإلى بلبيس، وهناك لقيهم حليفهم الخائن الوزير شاور، واجتازوا النيل وعسكروا على الضفة الشرقية. وهالهم أن يجدوا أن جيش أسد الدين الأيوبي ومعه صلاح الدين، كان قد سبقهم أيضاً، فقد خرج من دمشق واجتاز الصحراء وعبر النيل عند أطفيح، ومنها إلى الجيزة، حيث عسكر في مواجهة الفسطاط على الضفة الغربية للنيل.

وقبل أن يبدأ القتال، شهدت القاهرة أتعس أيامها عاراً وذلاً، ففي ذلك اليوم وصل سفراء الملك عموري إلى قصر الخليفة الفاطمي، وعقدوا معه اتفاقية يلتزم بموجبها أن يدفع إلى الإفرنج مبلغ أربعمائة ألف دينار، في مقابل إخراج أسد الدين الأيوبي وقواته من مصر. وتم إبرام الاتفاق وعاد السفراء إلى الملك عموري، وقد انبهرت أبصارهم بالعجائب والغرائب التي شهدوها في القصر الفاطمي... من الستائر الذهبية، إلى الوسائد المرصعة باللآلي، إلى الجدران المكسوة بالياقوت والمرجان!!

وبعد الاتفاق بين الصليبيين وخليفة المسلمين، دارت المعركة بين الإفرنج وجيش نور الدين، وراح الإفرنج يعبرون إلى جزيرة الروضة... وأصبح موقف أسد الدين الأيوبي حرجاً، فاتجه إلى الصعيد، ولحق به عموري وشاور، وعند الأشمونين في المنيا دارت معركة البابين الشهيرة، وانهزم الإفرنج، مع أن عسكر أسد الدين لم يتجاوزوا ألفي فارس، وانبهر ابن الأثير لهذا النصر فقال: «وكان هذا من أعجب ما يؤرخ أن ألفي فارس (جيش أسد الدين) يهزم عسكر مصر (الفاطميين) وإفرنج الساحل»[٦].

وتعاقبت المعارك بين الجانبيين بعد ذلك، وشدّد الإفرنج الحصار على الإسكندرية، وصبر أهلها وهم على ضيق شديد، وصلاح الدين معهم يقاوم الحصار، غير أن قوات الإفرنج ومعهم حلفاؤهم الفاطميون كانت أكثر عَدداً وعُدداً، ما اضطر أسد الدين الأيوبي إلى الانسحاب، والعودة إلى دمشق... وكانت النتيجة: لا غالب ولا مغلوب!!

(٦) المصدر نفسه، ص١٣٣.

وفي ختام هذه الحملة . . . وبالتحديد في خريف عام ١١٦٧، وقعت واحدة من المآسي الرهيبة التي عرفها تاريخ الأمة العربية، ذلك أن الملك عموري بقي بضعة أسابيع في القاهرة ليضع قواعد الحماية على مصر، تنفيذاً للاتفاقية مع الخليفة الفاطمي، وسجل ابن الأثير تلك المأساة الرهيبة في عبارة دامعة دامية، يقول فيها . . . «أما الإفرنج فقد استقرّ بينهم وبين المصريين أن يكون لهم بالقاهرة شحنة (مندوباً)، وتكون أبوابها بيد فرسانهم، ليمتنع نور الدين من إنفاذ العسكر إليهم، ويكون لهم من دخْل مصر كل سنة مائة ألف دينار»[٧].

ولكن أنّى للشعب المصري، الشعب الشجاع الأبي، أن يصبرعلى هذا الضيم . . . فإذا كان حكامه قد ارتضوا حماية الإفرنج، فليس للشعب أن يخضع ويخنع . . . فقد هاجت خواطر الناس في مصر وفي العالم الإسلامي وهم يرون في القاهرة، حامية من فرسان الإفرنج، ومندوباً (شحنة) يشارك في الحكم . . . حتى أصبحت مصر كما وصفها ابن الأثير: «تمكن الفرنج من البلاد المصرية، وجعلوا لهم في القاهرة شحنة (مندوباً) وتسلموا أبوابها، وجعلوا لهم فيها جماعة من شجعانهم وأعيان فرسانهم، وحكموا على المسلمين حكماً جائراً وركبوهم بالأذى العظيم»[٨].

ورأى الفاطميون، بالتجربة والممارسة، لا بالعقل والضمير، أن الشعب المصري لم يعد يطيق بقاء الإفرنج في القاهرة، فلم يجدوا مناصاً من الاستنجاد بالملك نور الدين، لإنقاذهم من الحماية والاحتلال، وبلغ من سوء الحال أن الخليفة الفاطمي حين بعث إلى نور الدين يستنجده أرسل في كتبه شعور النساء، وقال « هذه شعور نسائي من قصري يستغث بك لتنقذهن من الفرنج»[٩]. وكذلك يفعل الخونة، يحتمون في الشدة بالنساء ويستغيثون، بدموعهن وشعورهن!!

وتهيأ مسرح التاريخ على أرض مصر للحملة الرابعة . . . ففي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١١٦٨ خرج الملك عموري من عسقلان لغزو مصر فوصل إلى بلبيس ومنعه الشعب من دخولها وأن يعسكر فيها، كما كان يفعل في المرات السابقة، وقالوا له: «لا تدخلها إلا على أسنة الرماح . . . أتحسب أن بلبيس جِبنة تأكلها»،

---

(٧) انظر حوادث سنة ٥٦٢هـ/ ١١٦٦ ـ ١١٦٧ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٨) ابن الأثير، المصدر نفسه، ج ١١، ص ٣٢٠.

(٩) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ص ١٥٤.

ولكن عموري ركبة الغرور فرد قائلاً: «نعم، هي جبنة والقاهرة زبدة»[١٠]. ولم يدرِ أنه هو وجيشه سيكون الجبنة والزبدة تأكلهما مصر هنيئاً مريئاً.

وبادر نور الدين إلى النجدة، وزحف أسد الدين ومعه صلاح الدين إلى مصر، ودارت معارك طاحنة بين الفريقين، تجلت فيها بطولة الشعب المصري، «فاحترقت مدينة بلبيس وقُتل من أهلها خلق عظيم وخرب أكثرها وأُرق جلّ دورها»، وقاوم أهل القاهرة مقاومة ضارية... واحترقت الفسطاط، ولجأ أهلها إلى مدينة القاهرة... ووضع المصريون العقبات الكثيرة في مجرى النيل ليحولوا دون تقدم أسطول الإفرنج.. وقد رضي المصريون بكل هذه التضحيات الجسام، «وأن تدمر بيوتهم وتحرق مدنهم حتى لا تقع بيد الإفرنج»[١١].

ولم يكن النضال قاصراً على الرجال فحسب، فقد قامت النساء بدورهن خير قيام، فإن كثيراً من نساء القاهرة جززن شعورهن لتباع في الأسواق ليساهمن بثمنها في مجهود الحرب[١٢]. والشعب دائماً، صاحب المروءات والأريحيات، الرجال والنساء، سواء بسواء...

واضطر الملك عموري في النهاية أمام قوات أسد الدين، ومقاومة الشعب المصري، إلى أن يعود مرة أخرى، مقهوراً مدحوراً إلى مملكته في بيت المقدس.

وابتهجت مصر لهذا النصر العظيم، واستقبل أسد الدين الأيوبي استقبال الفاتحين، وعسكرت قواته عند أبواب القاهرة على أرض اللوق، وازدادت حماسة الشعب، إلا الوزير شاور فإنه لم يَرُقْ له أن يتم هذا النصر على غير يديه، فدفعته نفسه الحاقدة إلى مراسلة الإفرنج مرة أخرى، وطلب نجدتهم، مشيراً عليهم بأن: «يكون مجيئكم في دمياط في البحر والبر»[١٣].

وعلم أهل مصر بالخبر، فاجتمع الأعيان عند أسد الدين الأيوبي وقالوا له «شاور فساد العباد والبلاد، وقد كاتب الإفرنج وهو يكون سبب هلاك الإسلام»، وطالبوا بقتل شاور الخائن.

وتحدث أسد الدين إلى أصحابه حديث المجاهدين شارحاً مكانة مصر، وقدرها

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١١) المصدر نفسه، ص١٥٤.

(١٢) **ذيل النوادر**، ص٢٥٧. (كذا ورد في الأصل).

(١٣) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج٥، ص٣٥١.

في الوطن العربي الإسلامي كأنه يتحدث اليوم إلى المواطنين المعاصرين فقال : «قد علمتم رغبتي في هذه البلاد ومحبتي لها وحرصي عليها، ولا سيما وقد تحقق عند الإفرنج منها ما عندي، وعلمت أنهم كشفوا عورتها، وعلموا مسالك رقعتها، وتيقنت أني متى خرجت منها عادوا إليها، واعتدوا عليها، وهي معظم دار الإسلام، وحلوبة بيت مالهم، وقد قوي عندي أن أثب عليها قبل وثوبهم، وأملكها قبل مملكتهم، وأتخلص من شاور الذي يلعب فينا وبهم . . . وقد ضيع أموال هذه البلاد في غير وجهها وقوي بها الفرنج علينا . . .».

ولم يكن أسد الدين مسرفا في هذا الاتهام، وهذا مؤرخ مصر الشهير، أبو المحاسن، يقول عن شاور إنه «أعطى الإفرنج الأموال وأقطعهم الإقطاعات وأنزلهم دور القاهرة، وبنى لهم أسواقاً تخصهم»[١٤].

ولقي شاور مصرعه، واستبيحت أمواله وقصوره، ليكون عبرة باقية للذين يهادنون الأعداء، ولا يرعون واجب الوطن وحق الشعب.

ولكن نصيحة شاور التي بعث بها إلى الإفرنج «بأن يكون مجيئكم في دمياط في البحر والبر» قد تحققت بعد وفاته . . . وبهذا جاءت الحملة الخامسة، وعن طريق دمياط براً وبحراً، كما نصح شاور في حياته.

والواقع أن الإفرنج لم يكونوا بحاجة إلى من ينصحهم بالقيام بحملة جديدة على مصر، فإن الوحدة بين مصر والشام وانتصارها الأخيرعلى الإفرنج في معركة القاهرة، قد جعلاهم يخشون على وجودهم في «مملكة بيت المقدس»، وأصبح لا مناص من أن يجمعوا جموعهم وأن يقوموا بالحملة الخامسة على مصر.

ولم يكن خوف الإفرنج على بيت المقدس وهماً أو خيالاً، بل كان حقيقة راسخة، فهذا ابن الأثير يصف خوف الإفرنج بقوله: «كان الفرنج لما ملك أسد الدين مصر، قد خافوا وأيقنوا بالهلاك وأنهم خائفون على بيت المقدس، وطالبوا الفرنج الذين بالأندلس وصقلية وغيرهما يستمدونهم»[١٥]، (أي يطلبون منهم المدد) . . وهذا ما تم فعلاً . . . فقد كان الإفرنج «خائفين على بيت المقدس» واستقر في عزمهم أن الدفاع عن بيت المقدس يقتضي الهجوم على مصر. أوليست إسرائيل، اليوم خائفة على بيت المقدس، ومن أجل ذلك فإنها تتصدى لمصر حيناً بعد حين!!

---

(١٤) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٣٤٨.

(١٥) ابن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)**، ص ١٤٣.

وبدأت الحملة الخامسة في شهر تموز/يوليو ١١٦٩، فقد غادر الأسطول البيزنطي مياه الدردنيل قاصداً قبرص، وكانت أحد مراكز التعبئة العسكرية عند الإفرنج، وانضمت إلى الأسطول قوات إضافية، لتسير كلها إلى عكا، وكانت من أكبر ثغور الإفرنج على ساحل البحر الأبيض لمتوسط... وتم هناك وضع الخطة الهجومية على مصر، ولضرب الوحدة العربية، ودفع الخطر نهائياً وإلى الأبد، عن بيت المقدس.

وعُقد المجلس الحربي في عكا، برئاسة الملك عموري، ونوقشت الخطة بكل تفاصيلها، وسلفاً، وزعت الأسلاب واقتسمت الغنائم، وتخصص للفرسان «الإستبارية» نصيب كبير من موارد مصر، مع أهم المدن المصرية بالذات مثل، الفيوم وأسوان وأطفيح وقوص والإسكندرية ودمياط والمحلة وتانيس، وغيرها وغيرها... تماماً مثل حكاية العدوان الثلاثي على مصر الذي تم الاتفاق بشأنه في باريس في صيف ١٩٥٦ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وتقاسموا الغنائم والأسلاب، قبل أن ينطلقوا إلى الميدان!!

وأقلع الأسطول من عكا متجهاً إلى دمياط، وفي الوقت نفسه، زحف الإفرنج براً في الطريق نفسه، من عسقلان إلى الفرما، ومنها إلى دمياط حيث نصبوا معسكرهم، «ومعهم المنجنيقات والدبابات وآلات الحصار»[١٦]...

وأطبق العدوان الثنائي على دمياط من البحر والبر، وكان أسطول الإفرنج مؤلفاً من ألف مركب تحمل على ظهرها مائتي ألف فارس وراجل، مزودين بكل آلات الحرب والدمار والحصار، مما حمل مؤرخي الإفرنج على أن يسموا هذا الأسطول «بالأرمادا» المعروفة بالتاريخ.

ونهض صلاح الدين الأيوبي... وكان في ذلك الوقت وزيراً لنور الدين، بواجب الدفاع عن دمياط خير قيام، ذلك أنها معركة فاصلة، فإن سقطت دمياط بيد الإفرنج سقطت معها القاهرة ومصر كلها، واستتب الأمر للإفرنج لأجيال وأجيال... وإن انهزم الإفرنج وبقيت دمياط عربية، فالمعركة الأولى المقبلة بين العرب والإفرنج ستكون على أسوار بيت المقدس.

ومن هنا فقد كانت خطة نور الدين وهو في دمشق، وصلاح الدين وهو في القاهرة، أن يلحقا الهزيمة بالإفرنج مهماً كانت التضحيات، وهما يعلمان يقيناً أن

(١٦) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج١، ص١٨٠.

معركة دمياط ستكون المعركة الأولى أمام دولة الوحدة المصرية الشامية، وهي لا تزال على أول الطريق.

وشرع صلاح الدين في الإعداد للدفاع المستميت، فقام بتحصين دمياط وشحنها بالرجال والسلاح، وملأها بالذخيرة والميرة، وأرسل قسماً من جيشه مع ابن أخيه تقي الدين عمر، وقسماً آخر مع خالد شهاب الدين... وقام نور الدين من جانبه باستنفار الجيش والشعب في ديار الشام، وأمدهم بالسلاح والمال والمؤن، وراح يرسل القوات الشامية إلى أرض المعركة في دمياط لتؤدي دورها في القتال جنباً إلى جنب مع القوات المصرية.

ولم يكتف نور الدين بذلك، بل إنه فتح جبهة ثانية على الإفرنج في ديار الشام، فقام بهجمات متلاحقة على مواقع الإفرنج وحصونهم وقلاعهم، فأنزل فيها الدمار، وكبّد الإفرنج خسائر فادحة.

وكان نور الدين يخوض هذه المعارك في ديار الشام، دفاعاً عن الأمة العربية، ووفاء لعهد أخذه على نفسه بأن لا «يظله سقف حتى يثأر من الإفرنج» ملتزما الجد الصادق في نضاله، بعيداً عن الراحة والسكينة... وحتى عن البسمة الهادئة... فقد قال لأصحابة وهم يسألونه عن سبب عبوسه... «إني لأستحي من الله أن يراني مبتسماً في حين أن المسلمين يحاصرهم الفرنجة في دمياط»[١٧]. وأين ذلك من قهقهات الملوك والرؤساء في هذا الزمان، وأرضنا محتلة من شرم الشيخ إلى جبل الشيخ!!

وبدأت معركة دمياط ضارية استبسل فيها الجيش والشعب معاً.. فلم يستطع أسطول الإفرنج دخول الميناء في وجه «المآصر»، وهي السلاسل الحديدية التي أعدها صلاح الدين عند مدخل الميناء. وقام أهل دمياط بأعمال فدائية باهرة، فعبأوا أواني فخارية بمواد مشتعلة، وانتهزوا فرصة جريان النيل من الجنوب إلى الشمال، فأرسلوها مع التيار، فأنزلت بأسطول الإفرنج حرائق كثيرة وخسائر فادحة.

وقام الإفرنج بدورهم بهجمات متلاحقة على دمياط، وضيقوا عليها الحصار، وقذفوها بالنار ليلاً ونهاراً، وامتد الحصار ما يزيد على خمسين يوماً، «فشحت المؤن

(١٧) قدري قلعجي، **صلاح الدين الأيوبي: قصة الصراع بين الشرق والغرب خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد** (بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٦])، ص ٣٠٨.

والأقوات، وارتفعت الأسعار»، ولكن أهل دمياط صبروا وصابروا. . . شأن المجاهدين.

وجاء اليوم التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١١٦٩، فكان من أيام العرب الخالدة. . . لقد انحسمت المعركة بالنصر المبين لقوات صلاح الدين، فجلا الإفرنج عن دمياط، بعد أن غرقت المئات من مراكبهم وهلك الكثير من أمرائهم وجندهم، ودمرت منجنيقاتهم وأسلحتهم. . . وظلت الأمواج تتقاذف جثث بحارة الإفرنج لعدة أيام وأيام[١٨].

وسخر التاريخ من هزيمة الإفرنج، وقد شبههم ابن الأثير بالنعامة «خرجت تطلب قرنين فرجعت بلا أذنين». . . [١٩] وكذلك خرج الإفرنج، يطلبون القاهرة ودمياط، فعادوا من غير أسطول ولا خيول!

وانتهت المعركة بالنصر المبين على يد نور الدين وصلاح الدين. . وبهذا انتهت حرب الأعوام الستة على مصر، وانتهت حياة الخيانة ممثلة في مصرع الوزيرين الخائنين ضرغام، وشاور، ولم يبق أمام نور الدين إلا أن يصفي الخلافة الفاطمية في القاهرة، ليصبح للدولة العربية الواحدة في العراق والشام ومصر، خليفة واحد لا خليفتان!!

وأصدر نور الدين أمره إلى وزيره صلاح الدين في القاهرة بأن يخلع الخليفة الفاطمي المعتضد بالله، فأمر صلاح الدين بقطع الخطبة في صلاة الجمعة عن الخليفة الفاطمية، بعد حكم دام قرنين طويلين، قامت خلالهما حضارة رائعة، وهزائم مروعة، وما تغني الأولى عن الثانية!!

وبانتهاء الخلافة الفاطمية استبشر الناس بقيام الوحدة العربية، وازدانت العواصم الثلاث، القاهرة ودمشق وبغداد بمعالم البهجة، وانطلق الشعر العربي يخلد تلك الأحداث الرائعة، وكان مما قاله العماد الأصفهاني، الناثر الشاعر المؤرخ، مخاطباً نور الدين، ومشيداً بالوحدة:

يا سالباً التيجان من أربابها ... حزت الفخار على ذوي التيجان

ثم يقول في قصيدة أخرى:

فملك مصر والشام قد نظما ... في عقدِ عزٍ من الإسلام منتظم

(١٨) الصوري، **الحروب الصليبية**، ص٩٧١.

(١٩) ابن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)**، ص ١٤٤.

أما هتاف الجماهير الذي كان جارياً على كل لسان، فقد كان كما أثبته مؤرخ الشام المعاصر: «نور الدين يا منصور»[٢٠] ولم يكن هذه الهتاف مفتعلاً أو مستأجراً، كما يفعل الملوك والرؤساء في هذا الزمان!!

يقرأ المواطن العربي تلك الأحداث التاريخية السالفة... وكيف غزا الإفرنج مصر المرة بعد المرة، وكيف اخترقوا سيناء، وأحرقوا بلبيس، وحاصروا الإسكندرية واحتلوا القاهرة... ثم كيف انتصر العرب أخيراً على الإفرنج في دمياط.

وتبرز أمامنا في الذاكرة، صورة تنتصب إلى عنان السماء، عن العدوان الإسرائيلي الذي جرى على سيناء، ومدن القنال، وقرى الصعيد، ابتداء من عام ١٩٥٦ إلى يومنا هذا، وتتجسد الأشياء والأضداد بين ما كان في الزمن الغابر، وما هو كائن في الزمن الحاضر... ونخلص في النهاية إلى دروس مليئة بالعظات والعبر، حاسمة حاتمة كالقضاء والقدر.

وأول هذه العظات: وحدة الوطن، إن الوطن العربي وحدة متكاملة، وإن العدوان على بعض أجزائه لا بد أن يستتبع العدوان على أجزاء أخرى... وهذا ما جرى عليه الإفرنج في الماضي، وكما تجري عليه إسرائيل في الحاضر.

وثاني هذا العظات: وحدة الأمة، وذلك أن الهزيمة تنزل بالأمة العربية في عهد تفككها وفرقتها، كما كان في عهد الخلافة الفاطمية، وأن النصر لا يمكن أن يتم إلا في عهد تضامنها ووحدتها، كما كان في أيام نور الدين.

وثالث هذه العظات: وحدة المصير... ذلك أن ما يصيب العضو الواحد في الأسرة العربية لا بد أن يصيب الأسرة بكاملها.. وهذه معركة دمياط كانت معركة الأمة العربية كلها... وكان النصر فيها نصراً للأمة العربية بأسرها...

وهذه العظات كلها ليست نصائح أدبية مجردة، نجدها مسرودة في كتب الأخلاق والسياسة، ولكنها حقائق خالدة، ماثلة أمامنا، في ساحات الحرب وويلات الحصار، وحرائق المدن، وأكوام الجثث والضحايا، وهلاك الزرع والضرع... وكلها حلقات آخذ بعضها برقاب بعض... وما علينا إلا أن نسير مع التاريخ بعض خطوات، نرى الحقائق ناصعة ساطعة.

لقد سقطت أولاً أنطاكية، وهي باب الوطن العربي، تخاذل عنها الملوك والرؤساء، فسقطت من بعدها ديار الشام، ثغراً بعد ثغر، وقلعة بعد قلعة.

---

(٢٠) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج ٢، ص ٣١.

ثم سقط بيت المقدس، وتقاعس الخلفاء والأمراء، وتهاوت المناطق الأخرى في فلسطين من الناقورة شمالاً حتى رفح جنوباً.

ثم زحف الإفرنج على مصر، من سيناء حتى الصعيد، في خمس حملات تهدد أمن مصر وسلامتها، بل تهدد وجودها.

وهنا أخذ الفلك يدور دورته، وأخذت الصورة تتبدل، وبدأت الهزيمة تنحسر شيئاً فشيئاً، أمام النصر يتقدم رويداً رويداً. . . وجاءت المعركة الفاصلة في دمياط لتوقع بالإفرنج هزيمة ساحقة ماحقة.

ويتساءَل المواطن العربي كيف استطاع العرب أن ينتصروا في دمياط، وقد انهزموا في أنطاكية وطرابلس وبيروت وصيدا والرملة وبيت المقدس. ما هي الأسباب؟

الجواب: إن السبب واحد، وليس مجموعة أسباب. . . الوحدة هي السبب الواحد الأحد. . .

في معركة دمياط كان هنالك ملك واحد، هو نور الدين، مقره في دمشق. . . وكان له وزير دفاع واحد، هو صلاح الدين، ومقره القاهرة.

لم يكن في معركة دمياط عشرون ملكاً أو رئيساً، وعشرون وزير دفاع، ولو كان لسقطت دمياط، وسقطت مصر كلها، وتغيّر وجه الوطن العربي أجمع.

وكذلك، فلقد كانت معركة دمياط هي المعركة الوحيدة التي تضافرت فيها قوى العراق والشام ومصر لأول مرة. . . وفي جميع المعارك السابقة وعلى مدى سبعين سنة سلفت (١٠٩٨ ـ ١١٦٩) كان الإفرنج يخوضون معاركهم مع الملوك فرادى، ومع الخلفاء آحاداً.

وثمة ظاهرة بارزة، هي شمول المعركة، فلم يكن القتال دائراً حول أسوار دمياط وحدها، بل كان نور الدين يتصدى للإفرنج في ديار الشام، في كل مدينة وأمام كل حصن وقلعة.

والمواطن العربي يذكر معاركنا مع إسرائيل. كيف قاتلنا في حرب ١٩٤٨ متخاذلين، وكيف حاربنا في ١٩٥٦ متراخين، وكيف واجهنا حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ متشائمين متباطئين. . . وكانت إسرائيل تنفرد بنا واحداً بعد واحد، إلى آخر الآخر.

وكما كانت معركة دمياط بداية النصر بعد الهزائم، فإن المواطن العربي لن يحقق النصر إلا بمعركة أخرى... معركة دمياط جديدة... في مثل الظروف نفسها، وتحت راية الوحدة ذاتها.

دولة الوحدة الواحدة، لا عشرون... جيش واحد لا عشرون...

إن معركتنا مع إسرائيل اليوم، هي معركتنا مع الإفرنج بالأمس... والفارق هو الزمن...

وما أشبه الليلة بالبارحة!!

تحريـر العقبـة والبحـر الأحمـر

وماذا بعد دمياط . . .

كان هذا هو السؤال الذي بدأ يملأ صدر صلاح الدين الأيوبي، وهو عائد من دمياط إلى القاهرة بعد تلك المعركة الفاصلة التي ألحقت بالإفرنج أول هزيمة كبرى أصابتهم منذ أن وطئوا الوطن العربي قبل ستين عاماً.

بل إن هذا السؤال كان له «صهيل» في صدر صلاح الدين، لا يقلّ عن صهيل جواده الذي كان يحمله في كل غزواته، ويحمل معه كل آماله وعزماته.

تحرير بيت المقدس كان هو الهدف بعد معركة دمياط . . . وكان بين دمياط وبيت المقدس رباط المصير الواحد، في الحرب والسلم، مع أن المواصلات في ذلك العهد كانت على ظهور الدواب وسفن الشراع . . . فلم تكن زحوف الإفرنج على دمياط إلا حفاظاً على بيت المقدس في أيديهم، فقد كانت مصر، وهي الآن أكثر، العمق الإستراتيجي في تعبير اليوم، للمشرق العربي بأسره، كما أن المشرق العربي هو العمق الاستراتيجي لمصر، وذلك واحد من معاني الوحدة العربية . . . معنى واحد فقط، لو كان الملوك والرؤساء يعقلون، أو يخلصون!

ودخل صلاح الدين الأيوبي إلى القاهرة دخول الفاتحين، في استقبال شعبي رائع، وتجاوبت نداءات التهليل والتكبير من على المآذن، مع زغاريد النساء وصيحات الرجال والأطفال في الشوارع، فكانت حفاوة بالغة صادقة، هو جدير بها، وهي جديرة به . . . وحاشا لله أن يكون لها شبيه في احتفالات هذه الأيام التي يقيمها ملوكنا ورؤساؤنا لأنفسهم «احتفاء» بهزائمهم المتعاقبة، الواحدة بعد الأخرى!!

وصلاح الدين كان يعيش مع هذه الاحتفالات بجسده وخياله، فقد كانت روحه محلقة في سماء بيت المقدس، وكانت جوارحه في رحاب المسجد الأقصى تتطلع إلى يوم التحرير.

وعلى الطرف الآخر من مصر، عبر سيناء، كان الإفرنج يساورهم الخوف على مصير بيت المقدس بعد معركة دمياط.

وكان الإفرنج على حق في مخاوفهم... فقد كان تقدير الموقف العسكري، في تعبير هذه الأيام، يزيدهم خوفاً، فقد أصبح صلاح الدين الأيوبي، هذا الكردي المسلم، القادم من قلعة تكريت في العراق، سيد مصر والشام، وأصبح الإفرنج بين فكي الكماشة، كما هي إسرائيل اليوم، ولكن مع أقزام صلاح الدين، هذا إذا أفلحوا أن يكونوا أقزامه أو خدامه!!

ولا يحسبن المواطن العربي أني أتكلم اليوم عن مخاوف الإفرنج استنتاجاً أو خيالاً، وقد مضى على تلك الأحداث ثمانية قرون، فذلك هو التاريخ الذي لا يكذب ولا يخون.

ولو كان عند المواطن العربي بعض الصبر ليقلّب صفحات التاريخ العربي والإفرنجي عن تلك الحقبة لوضحت أمامه الحقائق جلية ناصعة.

فهذا ابن الأثير يقول عن إفرنج فلسطين «كان إفرنج الساحل لما ملك صلاح الدين مصر قد خافوا وأيقنوا بالهلاك... وأنهم خائفون على بيت المقدس». وواضح من هذا الكلام أن الإفرنج كانوا يرتعدون خوفاً من الوحدة بين مصر والشام.

وهذا ابن واصل، يقول في عبارة مماثلة حاسمة «ولما ملك صلاح الدين الديار المصرية... أيقن الإفرنج الهلاك»... هلاك الإفرنج المحتوم، من الوحدة بين مصر والشام.

وكما تفعل إسرائيل عند كل الأزمات حين تستنصر بالقوى الصهيونية والاستعمارية العالمية، فإن الإفرنج في بلاد الشام راحوا يستصرخون ملوك ألمانيا وفرنسا وصقلية والأندلس... وهذه أيضاً حقائق تاريخية...

يقول إبن الأثير إن إفرنج الشام «كاتبوا الفرنج الذين بالأندلس وصقلية وغيرهما يستمدونهم ويعرّفونهم ما تجدد من مَلِك مصر (صلاح الدين) وأنهم خائفون على البيت المقدس»[1].

ويقول ابن واصل في الموضوع نفسه «إنهم كاتبوا فرنج صقلية واستمدوهم واستنصروهم».

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)**، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات (القاهرة: دار الكتب الحديثة، [١٩٦٣])، ص١٤٣.

وقد عَّبر عن هذه المخاوف نفسها، وليم الصوري، الذي كان مؤرخ حملات الإفرنج، والمقاتل في صفوفها، وتولى رئاسة أسقفية مدينة صور بعد ذلك في سنة ١١٧٥[٢] . . .

ولم يكد صلاح الدين يستجمّ من معركة دمياط ويستحم من غبارها، حتى أخذ يستعد لمنازلة الإفرنج في فلسطين. ولم يكن التصدي للإفرنج سهلاً، فقد استقرت أحوالهم في البلاد، وبنوا القلاع والحصون، وقامت علاقات تجارية بينهم وبين مواطنيهم الأول في أوروبا، فضلاً عن أن الأساطيل البحرية تمدهم باالحجاج والمقاتلين في كل عام، ناهيك أن الجيل الثاني والثالث من أبناء الغزاة الأوائل قد نشأوا في البلاد، وصاروا أكثر معرفة بمواقعها، وأكثر قدرة على الدفاع عنها . . . وفي جميع هذه الظواهر تتشابه إسرائيل والفرنج.

فالمستعمرات اليهودية قائمة، والهجرة اليهودية مستمرة، والجيل اليهودي «صابرا» يتوالد بطناً بعد بطن، وكذلك كان حال الإفرنج في عهد صلاح الدين الأيوبي.

من أجل ذلك كله، رأى صلاح الدين أن يقوم بما نسميه اليوم بحرب الاستنزاف على الفرنج، وأن يضربهم في حصونهم في أطراف البلاد إلى أن يحين الوقت للمعركة الفاصلة.

وهكذا كان، فقد خرج صلاح الدين من القاهرة، على رأس جيشه إلى شواطئ فلسطين، في أوائل كانون الأول/ ديسمبر عام ١١٧٠، واجتاز سيناء، وكانت إلى ذلك الوقت هي معبر الإفرنج إلى مصر، وأصبحت الآن معبر مصر إلى الإفرنج . . . وبذلك انتقلت المبادرة إلى أيدي العرب، بعد أن كانت في أيدي الإفرنج.

وبدأ صلاح الدين بحصار الداروم (دير البلح) وكان الإفرنج قد بنوا فيها قلعة حصينة، ثم اتجه إلى مهاجمة غزة في الشمال، واستمرت المعارك زمناً استطاع صلاح الدين خلاله أن يسبر غور قوة العدو، وينزل فيه خسائر فادحة . . . حتى إن ملك الإفرنج نفسه كاد أن يقع في الأسر. وانسحب صلاح الدين وعاد إلى القاهرة ليتهيأ لمعركة أخرى[٣].

وكانت المعركة هذه المرة في العقبة . . . ،وكان الإفرنج قد احتلوا ميناء أيلة

---

(٢) وليم الصوري، **الحروب الصليبية**، ص٩٥٩.

(٣) انظر حوادث سنة ٥٦٦هـ/ ١١٧٠ ـ ١١٧١ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(العقبة) وأقاموا حولها الحصون والقلاع في عام ١١١٦، وها قد انقضى على احتلالها ما يزيد على نصف قرن. ولم ير صلاح الدين مندوحة من تحرير العقبة وتطهير البحر الأحمر من الإفرنج، فإن تأمين المواصلات بين مصر والحجاز من جهة، ومصر والشام من جهة أخرى، هو الخطوة الأولى لتحرير البلاد من الإفرنج.

وقام صلاح الدين بجهد رائع فريد، لعله الأول في تاريخ الحروب... فقد بنى عدداً كبيراً من السفن في مصر، وحملها أجزاء على ظهور الجمال، وخرجت سفينة الصحراء تحمل سفينة البحار لتقطع سيناء، ثم تصل إلى شواطئ البحر... وهناك تُركّب الألواح والأجزاء، وتصبح سفناً جاهزة للقتال.

ويقود صلاح الدين المعركة براً وبحراً للاستيلاء على أيلة، واستمات الإفرنج في الدفاع عن حصونهم وقلاعهم، ولكن قوات صلاح الدين كانت أشد عزماً وبأساً، فسقطت في أيديهم، وانهزم الفرنج هزيمة منكرة تاركين وراءهم غرقاهم وقتلاهم، وسلاحهم وأقواتهم... واقتيد من بقي على الحياة منهم أسرى إلى القاهرة، يعرضون في شوارعها، والجماهير يسيرون من حولهم بالطبول والصنوج...

ولكن انتصارات صلاح الدين على الفرنج في البحر الأحمر قد واجهته معوقات ومشكلات في الوطن العربي، فقد قامت في اليمن فتنة «انفصالية» تدعو إلى الدولة الفاطمية البائدة التي تمت تصفيتها قبل عامين لتحل محلها خلافة واحدة في العالم الإسلامي في بغداد. وهي الخلافة العباسية.

وبدلاً من أن يتابع صلاح الدين انتصاراته على الإفرنج في فلسطين، لم يكن أمامه إلا أن يقوم بحملة «وحدوية» ليخضع اليمن ويستأصل الفتنة... فدفع صلاح الدين بقواته بقيادة أخيه توران، واجتازت الصحراء والبحر الأحمر «ودخلت اليمن، وحاصرت زعيم الفتنة، عبد النبي بن مهدي، في قصره في زبيد، ثم فتح صنعاء وسائر الحصون والمدن في اليمن، وبلغت ثمانين حصناً ومدينة، واستولى على أموالها وذخائرها»[٤].

وهكذا، دخلت اليمن في إطار الوحدة الكاملة مع مصر تحت قيادة صلاح الدين... وأين منها تلك الوحدة الزائفة التي دخل فيها الإمام أحمد ملك اليمن في عام ١٩٦٢، وما لبثت أن تداعت وتهاوت!!

(٤) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٢، ص ٦٩.

ولم يكد صلاح الدين أن يعيد الوحدة مع اليمن، حتى قامت حركة «انفصالية» أخرى في بلاد النوبة، وكان أن تمرد بقايا الفاطميين فيها، فقاموا بالاستيلاء على السلطة في أسوان، «وكاتبوا الإفرنج لمعاونتهم، ثم زحفوا شمالاً على مصر حتى وصلوا إلى قوص»[٥].

وكما جرى مع اليمن، أرسل صلاح الدين قوة عسكرية بقيادة أخيه (العادل) ودارت معركة قصيرة ين الفريقين انتهت بانتصار الوحدة على الانفصال، وحلت الهزيمة بالمتمردين، وقُتِل قادتهم، واستُأصلت الفتنة في مهدها.

وبانتهاء هذه القلاقل أصبحت الوحدة قائمة بين مصر وبرقة والسودان واليمن، وديار الشام والعراق. . . ولم يكن الحجاز خارجاً عن هذه الوحدة، فقد أنبأنا الرحالة الأندلسي ابن جبير وهو يسرد أخبار حجه في مكة المكرمة، أنه حين يذكر اسم صلاح الدين في خطبة الجمعة «تخفق الألسنة بالتأمين عليه من كل مكان»[٦].

ولكن هذه الصورة المشرقة، للوحدة العربية، وهي التي كان يرى فيها صلاح الدين طريقه إلى تحرير بيت المقدس انتكست أمام قضاء وقدر، لا سبيل إلى رده. . . وذلك أن البطل المجاهد نور الدين قد توفي في دمشق ـ أيار/ مايو ١١٧٤، حين اكتملت هذه الانتصارات الوحدوية.

وفجع العالم الإسلامي لهذا النبأ الصادع، وهو الذي كان ينتظر معركة التحرير على يدي البطل نور الدين، وعلى يدي وزيره ونائبه في القاهرة صلاح الدين.

وحقاً، كان نور الدين يحمل أمل الجماهير في كل مكان، وقد نعاه أحد المؤرخين إلى التاريخ العربي في عبارة تفيض بالحب والإجلال، فقال «فقد فتح في أيام سلطنته نيفاً وخمسين حصناً. . . ومصر أيضاً من جملة فتوحاته، وأيضاً ما فتحه صلاح الدين من القلاع والحصون هو شريكه في الأجر والثواب، ولولاه أيش كان صلاح الدين؟»[٧]. وليت هذا المؤرخ الوفي قال: وأيش كان نور الدين لولا جاء من بعده صلاح الدين؟

والفاجعة في نور الدين أضافت أعباء جديدة على صلاح الدين. ذلك أن النعرات الإقليمية والعائلية قد استيقظت في ديار الشام حين كانت دمشق تودع نور الدين الوداع الأخير، وتواري جثمانه الطاهر بترابها الزكي.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٦) أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص٧٢.

(٧) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ص٧١.

وتواترت الأنباء على القاهرة أن ورثة نور الدين وولاته، قد استقل كل منهم في إقليمه، وعاد الانفصال من جديد... إمارة في كل مكان... وأمراء متحاسدون، وراء القلاع والحصون!!

ووقع على صلاح الدين العبء الأكبر أن يناضل في جبهتين... أن يكافح الانفصال، وأن يقاتل الإفرنج.

وعزم صلاح الدين على أن «يزحف» على ديار الشام ليخوض غمرات هاتين المعركتين الضاريتين... وكان مشهداً رهيباً مهيباً ذلك اليوم الذي خرج فيه أعيان البلاد من القاهرة ليودّعوه، ويودعه الشعراء بقصائدهم... وكان مما أنشده بيت من الشعر العربي القديم...

تمتّع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار

وكان هذا البيت وداعاً حقاً، فلم يعد صلاح الدين إلى القاهرة، فإنه، كما يقول المؤرخ العربي «اشتغل بفتح الساحل وقتال الإفرنج»[٨].

ولكن كان على صلاح الدين بادئ ذي بدء أن «يفتح» قلاع التجزئة والانفصال، قبل أن يفتح حصون الإفرنج.

والواقع الذي لا ريب فيه أن صلاح الدين لم يكن ليتصدى لأمراء الشام طمعاً في توسيع سلطانه، كما كانت عادة الملوك في القرون الوسطى، ولكن الوحدة عنده كانت طريقاً لتحرير البلاد من الإفرنج... وصلاح الدين قد أفصح عن هدفه بنفسه، فقال عن أمراء الشام «لو استمرت ولاية هؤلاء القوم تفرقت الكلمة وطمع الكفار في البلاد... إنّا لا نُؤثر للإسلام وأهله إلا ما جمع شملهم وألّف كلمتهم».

ولعمري، إن كلام صلاح الدين «لو استمرت ولاية هؤلاء القوم»... هو الموجه إلى العشرين ملكاً ورئيساً، كأنما يخاطبهم مجتمعين ومنفردين... في ساعتنا هذه ومن يومنا هذا!!

ووصل صلاح الدين إلى دمشق، واستقبلته الجماهير استقبالاً حافلاً رائعاً، فإن أهدافه هي أهدافها، وما بيت المقدس الرازح تحت أقدام الإفرنج ومعه سائر مدن الساحل، إلا قطعة غالية من ديار الشام، وعليها تقع التبعة الأولى في تحريرها. وعمرت دمشق بالمباهج والأفراح لمقدم صلاح الدين، وقام هو بدوره «وأمر بإطابة النفوس وإزالة المكوس وإبطال القبائح والمنكرات والضرائب... !» وفتحت له

(٨) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ١٨.

أبواب القلعة واستلم مفاتيحها. وكان ذلك إيذاناً بعودة دمشق إلى حظيرة الوحدة العربية مع مصر.

وبعد أن فرغ من وضع الأمور في نصابها، خرج صلاح الدين من دمشق لاستكمال مهمة الوحدة. وما هي إلا بضعة أيام حتى استسلمت له مدينتا حمص وحماة. ولم يبق إلا حلب الشهباء، فضرب حولها حصاراً ليرغمها على الاستسلام من غير قتال.

ولكن أمير حلب أبى واستكبر، فأرسل إلى الإفرنج يطلب معاونتهم على صلاح الدين، ولقي هذا الطلب هوى في نفوس الإفرنج، فإن بقاء حلب «مستقلة» هو صمام الأمان في وجه أية وحدة عربية من النيل إلى الفرات.

ولجأ الإفرنج بادئ الأمر إلى الحيلة والمكيدة، فأرسلوا إلى صلاح الدين يفاوضون حول قضية حلب، كما يتفاوض الاستعمار في يومنا هذا مع الحاكم العربي أو ذاك... وشفع الإفرنج الترغيب بالترهيب، يلوّحون له بأن «الفرنج قد تعاضدوا وصاروا يداً واحدة»... ورد صلاح الدين بذلك الجواب التاريخي قائلاً «لست ممن يرهب بتأليب الفرنج»[٩].

وتطور الموقف، فأغار صلاح الدين بقواته على إمارة أنطاكية، وأوقع بالإفرنج خسائر فادحة.

وخرج أمير الموصل على رأس قوة كبيرة للتصدي لقوات صلاح الدين، ـ نيسان/ أبريل ١١٧٦، وانضمت إليه قوات أخرى من حلب، حتى بلغت كلها ما يربو على عشرين ألف مقاتل، ودارت المعركة في موقع يعرف بتل السلطان على مسافة عشرين ميلاً إلى الجنوب من حلب.

ورغماً عن أن قوات صلاح الدين لم تزد على ستة آلاف، فإن النصر كان حليف صلاح الدين، ووقع في يده عدد من الأسرى، فأطلق سراحهم واستولى على سرادق أمير الموصل نفسه، وكان فيه كثير من الحمام والبلابل والببغاوات والخمور، فجمع ذلك كله وأرسله إلى أمير الموصل ومعه رسالة تفيض بالسخرية اللاذعة، ويقول فيها «البلابل والببغاوات شيء والحرب شيء آخر»[١٠]...

وذلك كله يفسر للمواطن العربي، كيف انتصر صلاح الدين بستة آلاف، على

(٩) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ١، ص ٢٣٩.
(١٠) ابن واصل، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨.

أمير الموصل وتحت إمرته عشرون ألفاً . . . إنه انتصار الوحدة على الانفصال!!

وانتقلت المعركة بعد ذلك إلى ميادين متعددة، أراد منها صلاح الدين أن يقوم بحروب «الاستنزاف» بحسب التعبير العسكري الحديث، فانقض على مراكز الإفرنج الواقعة في جنوب فلسطين، فهاجم الداروم (دير البلح) وغزة، وعسقلان . . . واتجه صلاح الدين بعد ذلك إلى الرملة واللد وأنزل فيهما الخراب والدمار، وتابع غاراته إلى أن أصبح على مقربة من قلقيلية وأرسوف، ونابلس، ولم يبق أمامه إلا أن يهاجم بيت المقدس.

ولكن صلاح الدين لم يكن مهيّأً بعد للقيام بمعركة حاسمة فاصلة، فمضى في حرب الاستنزاف حيثما وجد إلى ذلك سبيلاً.

وأيقن الإفرنج أن صلاح الدين يستهدف الاستيلاء على بيت المقدس في النهاية، فاستقر رأيهم، كما تفعل إسرائيل، على إقامة حصون أمامية تكون خطاً دفاعياً ضد أي هجوم من دمشق، فأنشأوا قلعة عند جسر بنات يعقوب، لتقطع الطريق، من دمشق إلى طبرية وصفد.

وكذلك بنى الإفرنج في العام نفسه، ١١٧٩، حصناً آخر إلى الشمال الغربي من بحيرة الحولة، على جبل هونين، ليتحكم في منابع الأردن والسهول المجاورة، وليكون مع حصن جسر بنات يعقوب «الحدود الآمنة» للدفاع عن بيت المقدس، بحسب تعابير إسرائيل الراهنة.

وكان لبناء هذين الحصنين من جانب الإفرنج نتيجة واحدة: الحرب مرة أخرى، وقد وقعت فعلاً. فقد تعرض الإفرنج لجماعات الفلاحين وهم يرعون مواشيهم قرب بانياس، كما فعل الإسرائيليون مراراً مع المزارعين العرب، وبدأت الاشتباكات بين الفريقين، وخرج صلاح الدين بنفسه من دمشق، ونشبت معركة حامية انتصر فيها صلاح الدين وألحق بالإفرنج خسائر فادحة . . . وأصيب خلالها ملك الإفرنج إصابات خطيرة، عاد بعدها إلى بيت المقدس محمولاً على الأكتاف . . . بينما توفي أحد أمرائه، همفري، ودفن في حصنه، ونعاه التاريخ العربي في زهو وخيلاء حين قال: «. . وقتل همفري، ما أدراك ما همفري . . . كان يضرب به المثل في الشجاعة والرأي في الحرب»[١١].

ولم يعد صلاح الدين إلى دمشق بعد هذا النصر المؤزر، بل أقام معسكره عند تل

(١١) انظر حوادث سنة ٥٧٤ هـ/ ١١٧٨ ـ ١١٧٩ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

القاضي، غربي بانياس. . . ومن هناك أصبحت قواته تقوم بغارات يومية على الإفرنج في بيروت وصيدا، ويتلفون مزارعهم ويحصدون غلاتهم.

وأطل حزيران/ يونيو، ولم يكن مشؤوماً هذه المرة، ففي العاشر من هذا الشهر وقعت معركة كبرى بين صلاح الدين والإفرنج قرب تل القاضي في «مرج العيون»، وكان النصر فيها حليف صلاح الدين، ونزلت بالإفرنج هزيمة ساحقة فقتل منهم كثيرون، وأسر عدد من قادتهم وأمرائهم.

ومضى شهران على هذه المعركة لتتلوها معركة أخرى. ففي شهر آب/ أغسطس، وقد بلغ الحر ذروته في تلك المناطق، قام صلاح الدين بمهاجمة حصن بنات يعقوب، وكله عزم أن يفتحه مهماً كان الثمن.

وكان هذا الحصن، على ما رواه المؤرخ، بالغ المنعة، فقد كان عرض حائطه ما يزيد على عشرة أذرع، وتزيد حجارته على عشرين ألف حجر، كل واحد سبع أذرع طولاً وعرضاً. . . وبذلك فإن هذا الحصن «حكم على الثغر الإسلامي بالوهن»[١٢].

وكانت مناعة هذا الحصن، بهذا الوصف، أشد إغراء لصلاح الدين بتدميره، حتى يخلي الطريق بين دمشق وبيت المقدس، بل حتى تصبح دمشق نفسها في أمان من المعتدين. وشدد صلاح الدين الحصار على الحصن، واستطاع أن يفتحه في أواخر آب/ أغسطس من عام ١١٧٩، وغنم من الإفرنج «مائة ألف قطعة حديد من أنواع الأسلحة، وشيئاً كثيراً من الأقوات وغيرها، وأسر نحو السبعمائة، وضرب الحصن حتى سوى به الأرض»[١٣].

وشهد الزمان يوماً من أروع أيامه حين أشعل صلاح الدين النار في حصن الإفرنج، وأصبح الإفرنج وهم في طبريا يشهدون «ألسنة اللهب والدخان تتصاعد من جسر بنات يعقوب»[١٤].

وأنا وجيلي مثلي، ممن سار على هذا الدرب مرات ومرات، بين جسر بنات يعقوب وطبريا، نختال اعتزازاً بهذا الوصف الرائع، وندرك عظمة هذا النصر المبين، ونتطلع إلى مثله في هذا اليوم، لنرى ألسنة اللهب تتصاعد من الحصون الإسرائيلية من جسر بنات يعقوب إلى طبريا. . . وإلى ما بعدها حتى بيت المقدس.

---

(١٢) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص١١ ـ ١٣.

(١٣) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج ١، ص٦٧.

(١٤) أبو شامة، المصدر نفسه، ج٢، ص١٣.

ولم يقعد صلاح الدين على عتبات هذا النصر المؤزر، بل راح يتابع غاراته ومناوشاته ليستنزف طاقات الإفرنج انتظاراً لليوم الأكبر، الكامن في طيات القدر.

ومن جسر بنات يعقوب، اتجه صلاح الدين صوب مناطق صور وصيدا وبيروت، فأنزل بالإفرنج خسائر فادحة. ثم قام أسطول صلاح الدين بمهاجمة عكا بحراً، وكانت من مواقع الإفرنج الحصينة، حتى عرفت بأنها «قسطنطينية الإفرنج».

وفي حزيران/ يونيو من العام التالي، ١١٨٠ هاجم أسطول صلاح الدين طرطوس، وأنزل بالإفرنج كثيراً من الخسائر، غير أن صلاح الدين لم يستطع أن يواصل غاراته، فقد استيقظت عوامل التجزئة على إثر نكايات ومؤامرات انتهت بأن استولى أمير الموصل (عز الدين) على حلب ونودي به ملكاً عليها في أواخر ١١٨١، وأصبح على رأس جبهة تمتد من الموصل إلى حلب لمواجهة صلاح الدين، وبالاتفاق مع الإفرنج!!

ولكن صلاح الدين لم ينثن عن مناوشة الإفرنج، تاركاً معالجة محور حلب ـ الموصل إلى فرصة أخرى. . . فضرب الإفرنج في إقليم الشوبك، وأتلف مزارع القمح العائدة للإفرنج، ثم أغارت قواته على طبريا وعكا واستولى على شقيف أرنون، ووقع بيده ما يزيد على ألف من الإفرنج وعشرين ألف رأس غنم»[١٥].

ثم انتقلت قوات صلاح الدين إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، شرقي بحيرة طبريا، فأغارت على مواقع الفرنج، ومنها حصن حبيس جلدك، فاستولوا عليها. ثم اتجهوا نحو بيسان فاقتحموها وغنموا ما فيها من أقوات وذخائر، وأغاروا بعد ذلك على جنين واللجون وسهول يافا «حتى قاربوا مرج عكا»[١٦].

ووقعت معركة كبرى عند حصن كوكب الهواء، وهو يشرف على مرج بني عامر وإقليم الغور، وعلى الطريق المؤدي إلى الناصرة، «واستشهد جماعة من المسلمين وكان النصر لأهل الإسلام»[١٧].

وأصبحت قبور أولئك الشهداء العظام مزاراً معروفاً للأهلين في تلك المناطق، إلى يومنا هذا.

ولكن. . . وصل إلى علم صلاح الدين أن أمراء الموصل، وحلب «كاتبوا الإفرنج

---

(١٥) المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٧.

(١٦) انظر حوادث سنة ٥٧٨ هـ/ ١١٨٢ ـ ١١٨٣ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(١٧) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ١١٥.

ورغّبوهم في قصد الثغور الإسلامية ليشغلوا السلطان صلاح الدين عن قصدهم»[١٨].

والأنكى من ذلك أن أمير الموصل أرسل سفارة إلى ملك بيت المقدس يعرض عليه دفع جزية سنوية مقدارها عشرون ألف دينار، مع تسليم بانياس للإفرنج، مقابل أن يتولى الإفرنج إخراج صلاح الدين من دمشق[١٩]!!

ولم يعد أمام صلاح الدين إلا أن يصفّي محور حلب ـ الموصل، كخطوة لا بد منها لتصفية الإفرنج... فسارع بقواته إلى حلب وحاصرها حصاراً محكماً، ولم تلبث المدينة أن استسلمت (١١ حزيران/ يونيو ١١٨٣) ومعها قلعة حارم التابعة لها... وأصبح صلاح الدين بهذا النصر العظيم، في تعبير أحد مؤرخي الغرب، أقوى حاكم معاصر في الشرق الأدنى، ويقود الجبهة الإسلامية المتحدة من جبال طوروس شمالاً حتى بلاد النوبة جنوباً»[٢٠].

والواقع أن صلاح الدين لم يكن متلهفاً للاستيلاء على حلب طمعاً في مزيد من السلطان، ولكن دخول حلب في الوحدة، وهي ما هي عليه من الموقع الاستراتيجي والأهمية التجارية، يضاف إلى ذلك التخلص من تعدد الحكام والأمراء، كل ذلك جعل النصر في حلب عظيم الأثر، في ذلك الصراع التاريخي الرهيب بين العرب والإفرنج.

وقد تمثلت هذه المعاني كلها، في زيارتي لحلب عام ١٩٧٣، واستحضر في فكري يوم صعد صلاح الدين إلى قلعة حلب، والسرور يملأ قلبه، وهو يقول «والله ما سررت بفتح مدينة، كسروري بفتح هذه المدينة».

وتذكرت كذلك، رسالة صلاح الدين إلى الخليفة العباسي بعد أن استلم حلب، يقول فيها: «لا نختار إلا أن تفد جيوش المسلمين متحاشدة على عدوها، لا متحاسدة بعتوها، ولو أن أمر الحرب تصلحها الشركة، لما عز عليه أن يكون كثير المشاركين، وإنما أمور الحرب لا تحتمل في التدبير إلا الوحدة..»[٢١].

ولم يكن إيمان صلاح الدين بالوحدة مسألة نظرية عاطفية، ولكنه كان نابعاً من تجارب الحرب التي خاضها في كل الميادين... ويكفي أن نختار معركة في أشرف

---

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ٣١.

(٢٠) Stevenson, p. 230.

(كذا ورد في الأصل).

(٢١) أبو شامة، المصدر نفسه.

ميدان . . . وهل أكرم من مكة المكرمة؟ وهل أشرف من المدينة المنورة؟ . . ولنستمع ما يقوله التاريخ :

ففي صيف ١١٨١ قام أحد أمراء الإفرنج ـ أرناط ـ وكان متولياً على حصن الشوبك والكرك في شرق الأردن. بغارة على واحة تيماء الواقعة على الطريق إلى المدينة المنورة، ونهب قافلة إسلامية كبيرة كانت متجهة من دمشق إلى مكة.

وأغارت قوات صلاح الدين على مواقع الإفرنج في الأردن، فاضطر أرناط أن يعود أدراجه بعد أن أوشك على «الاستيلاء على تلك النواحي الشريفة»[٢٢].

غير أن أرناط، كان معروفاً بالحقد والتعصب، فقام في العام التالي (١١٨٢) بمحاولة أشد خطراً، تستهدف الاستيلاء على البحر الأحمر، وغزو المدينتين المقدستين مكة والمدينة، وهي أهداف تتطلع إليها إسرائيل، وعلى ذلك ألف ودليل، بالنسبة إلى المدينة المنورة، على الأقل.

وفي مثل الطريقة الإسرائيلية المعروفة، قام أرناط بغارة مفاجئة على أيلة (العقبة) واستولى عليها، وكان قد بنى عدة سفن حملت أجزاؤها مفككة على ظهور الجمال، حتى بلغت خليج العقبة، حيث ركبت وأصبحت سفناً متكاملة جاهزة للقتال[٢٣].

وقام الإفرنج بالاستيلاء على جزيرة فرعون، ومن ثم بدأوا الإغارة على موانئ البحر الأحمر واحدة بعد الأخرى، وكما سرد المؤرخ المصري الشهير، فقد «قتلوا وأسروا وأحرقوا في البحر القلزم (الأحمر) نحو ستة عشر مركباً، وأخذوا بعيذاب (ميناء على البحر الأحمر) مركباً يأتي بالحجاج من جدة، وأخذوا في الأسر قافلة كبيرة من الحجاج في ما بين قوص (مدينة مصرية) وعيذاب، وقتلوا الجميع، وأخذوا مركبين فيهما بضائع جاءت من اليمن، وأخذوا أحطمة كثيرة من الساحل كانت معدة لميرة الحرمين، وأحدثوا حوادث لم يسمع الإسلام بمثلها . . .»[٢٤].

ولم يكتف الإفرنج بما فعلوا في البحر الأحمر، بل إنهم أنزلوا قواتهم على شاطئ الحجاز على مقربة من ينبع، وأغاروا على القوافل في داخل الحجاز حتى أصبحوا على مسيرة يوم واحد من المدينة المنورة، «ولم يسبق أن وصل قبلهم رومي إلى ذلك الموضع»[٢٥].

---

(٢٢) انظر حوادث ٥٧٧هـ/ ١١٨٠ ـ ١١٨١ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.
(٢٣) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥.
(٢٤) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج ١، ص ٧٩.
(٢٥) المصدر نفسه.

والواقع أن مطامع الإفرنج في البحر الأحمر، كمطامع إسرائيل اليوم، كانت تستهدف السيطرة الكاملة على هذا البحر العربي بالاستيلاء على العقبة شمالاً وعدن جنوباً، ومن هنا كانت محاولتهم «قطع طريق الحاج عن حجه». . . «وأخذ تجار اليمن وأكارم عدن» و«احتكار التجارة مع الشرق الأقصى عن طريق المحيط الهندي». وتلك كانت مخاوف المؤرخين السابقين يرددونها لأحفادهم اللاحقين(٢٦).

وإزاء هذا الخطر الأكبر، الذي كان يهدد الحرمين الشريفين، بعد سقوط بيت المقدس، خرجت أساطيل صلاح الدين من مصر، بقيادة أمير البحر حسام الدين، فبدأ بحصار أيلة، واستولى على مراكب الإفرنج فأحرقها وأسر من فيها، ثم تعقب بقية سفن الإفرنج في موانئ البحر الأحمر وباغت أكثرها في ساحل الحوراء، فدمرها وأطلق من فيها من التجار الأسرى.وهرب الإفرنج إلى الجبال، فلحق بهم رجال حسام الدين وقبضوا عليهم وأسروهم.

وكانت قوات صلاح الدين مؤلفة من العساكر الشامية والمصرية، أما البحارة فكانوا من المغاربة. . . وهذه هي الوحدة، مجسدة في جيش واحد تحت قيادة واحدة.

وعادت قوات صلاح الدين إلى القاهرة فخورة بهذا النصر المؤزر، ومعها أسرى الإفرنج، ونترك لشاهد عيان أن يصف للمواطن العربي ماذا كان من أمر أولئك الأسرى، بعد أن أورد كثيراً من تفاصيل تلك المعركة.

كان شاهد العيان، هو الرحالة الأندلسي ابن جبير، وصادف وجوده في الإسكندرية حين وصل الأسرى إلى مصر. ويتحدث على سجيته ويقول «ولما حللنا الإسكندرية، عاينّا مجتمعاً من الناس عظيماً، برزوا لمعاينة أسرى من الروم (الإفرنج) أدخلوا البلد راكبين على الجمال، ووجوههم إلى أذنابها، وحولهم الطبول والأبواق، فسألنا عن قصتهم. فأُخْبرنا بأنهم كانوا عازمين على دخول مدينة الرسول (ﷺ) وإخراجه من الضريح المقدس»(٢٧).

يقرأ المواطن العربي هذه الأحداث، ولا يتمالك إلا أن يستشعر في أعماق نفسه أن الثمانية قرون الماضية قد ألغيت من حساب الزمان، وأن تلك الوقائع لا تزال تجري أمام أبصارنا، حادثة بعد حادثة، ومعركة بعد معركة. وأن الإفرنج وإسرائيل هما وجهان متطابقان للصورة الواحدة.

واليوم، كما بالأمس، نشهد الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على سهول فلسطين من

---

(٢٦) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ١٣٠.

(٢٧) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص٢٩ ـ ٣٠.

دير البلح إلى غزة إلى عسقلان، إلى يافا، إلى حيفا وإلى عكا.

ذلك على الساحل، أما في الداخل، فإن الاحتلال الإسرائيلي يبسط ذراعيه من بئر السبع، إلى الخليل، إلى بيت المقدس إلى نابلس، إلى جنين إلى طولكرم إلى بيسان إلى الناصرة إلى طبرية، إلى صفد في أقصى الشمال.

هذه بالإضافة إلى الأرض المصرية في سيناء، والسورية في الجولان.

أما تحرير خليج العقبة على يد صلاح الدين، وما يقابله اليوم من الاعتراف لإسرائيل باحتلالها «إيلات» فذلك يثير السؤال الكبير: وكيف يكون التحرير؟

إنه سؤال كبير وخطير، وأحسب أن صلاح الدين وهو يتململ في قبره غضباً على هذه الأحداث الرهيبة، يعيد إلى حكام العرب أجمعين ما قاله «وأمور الحرب لا تحتمل في التدبير إلا الوحدة».

ومن أجل ذلك فقد انهزم العرب في جميع معاركهم منذ ١٩٤٨، لأنهم قاتلوا تحت شعار «التضامن» مرة و«التنسيق»مرة أخرى، «والعمل العربي المشترك تارة» و«العمل العربي الموحد» تارة أخرى.

ولكن أمور الحرب. كما قال صلاح الدين، لا تصلحها الشركة. ولا تحتمل إلا الوحدة.

وما أشبه الليلة بالبارحة.

الأيـــام الستـــة المجيـــدة

في عام ١١٨٧، كان كل شيء في دمشق، ينبئ عن شيء كبير وخطير.

لقد أقبل الربيع يزهو بعطره، ويشدو بطيره ويجود بثمره، وخرجت دمشق تستقبل الغوطة، «مشتاقة تسعى إلى مشتاق».

وكان الربيع، في ذلك العام على أكثر ما يكون سناء وبهاء، كما لم تشهد مثله منذ الفتح العربي قبل ستة قرون. وخيل للناس كأن الزمان على موعد مع حدث فريد مجيد.

وتمايست الأشجار تمد أغصانها بعيداً بعيداً صوب الغرب والشمال والجنوب، وهي ترنو إلى الثغور العربية المغلوبة على أمرها من اللاذقية شمالاً، إلى بيروت غرباً، إلى يافا وغزة جنوباً، ناهيك عن بيت المقدس حيث صفو الهوى، وسر النجوى، وجوى النوى.

والأطيار، وكثير منها مهاجر من أوكارها المحتلة، هزها الشوق إلى أعشاشها، في أغوار الأردن، ومروج فلسطين، بعد أن طال اغترابها، وأحست، أو كادت، أن يوم العودة قريب.

حتى النسائم تهامست في ما بينها، والحمائم تساجعت في هديلها، بأن صفحة من القدر والمصير ستهبط من السماء إلى الأرضِ، وستغيّر مجرى الحياة لا في دمشق وما حولها، ولكن في الدنيا بأسرها.

وكان صاحب هذا القدر والمصير هو صلاح الدين الأيوبي، العراقي مولداً، المسلم ديناً، الكردي أصلاً، المصري نشأة، الشامي موئلاً ومرقداً، العربي وحدة وجهاداً. والإنسان العالمي عفواً وتسامحاً وإحساناً.

وفي فصل الربيع ذاك، من العام نفسه، جلس صلاح الدين في دار والده الأمير نجم الدين أيوب، المعروفة «بدار العتيقي»، وراح يفكر ويدبر.

وكان صلاح الدين مثل الكثيرين من حكام هذا الزمان، في غنى عن أن يفكر ويدبر، فقد دانت له البلاد من العراق إلى الشام، إلى مصر، إلى الحجاز، إلى اليمن، إلى برقة. وأصبحت بين يديه من الكنوز والأموال ما لم يجتمع لغيره... وكفى ثراء الفاطميين أغنى ملوك المسلمين على الإطلاق.

ولكن صلاح الدين لم يكن مفتوناً بدولة مترامية الأطراف، ولا كلفاً باكتناز الأموال. فقد كان الإفرنج يطلّون عليه من الثغور والحصون والقلاع، والبحر يمدهم كل يوم بالمقاتلين والمهاجرين، والغارات تلو الغارات...

ورأى صلاح الدين أنه لا خير في سلطانه وأمواله ما دام الإفرنج على أبوابه، وهم على مسيرة يوم واحد من عاصمته، فقد كان الإفرنج في طبرية، وطبرية كانت في ذلك الوقت حاضرة لإقليم واسع، وكانت «تحصل على نصف خراج السلط والبلقاء وجبل عوف والسواد والجولان وما حولها إلى بلد حوران»[1].

ومعنى ذلك أن هذه المناطق كلها كانت بيد الإفرنج، وأن الإفرنج يهيمنون على مداخل دمشق، ومفاتيحها بأيديهم، ودمشق تعيش مثل هذا الحال مع إسرائيل اليوم.

ودعا صلاح الدين أمراء الحرب، كعادته، إلى اجتماع كبير ليتشاور معهم في ما وصلت إليه الأمور إزاء الإفرنج. وشهدت ديار الشام أكبر مؤتمر عسكري، وشاءت الأقدار أن يكون يوماً مصيرياً، يمسك بوجه التاريخ، ليشده من الشرق إلى الغرب.

وطرح صلاح الدين رأيه بالمبادرة إلى منازلة الإفرنج في حرب فاصلة تقضي على وجودهم في المشرق العربي، وارتأى بعض أمراء الجيش الاستمرار في حرب الاستنزاف، من غير مواجهة فاصلة. وترك لنا التاريخ ما يشبه أن يكون محضراً لتلك الجلسة التاريخية، يحسن بالمواطن العربي أن يقرأه ويتدبره.

قال ابن الأثير في تاريخه: «... جمع صلاح الدين أمراءه واستشارهم فأشار عليه أكثرهم بترك اللقاء(الحرب) وأن يضعف الإفرنج بشن الغارات وإخراب الولايات مرة بعد مرة... فقال له بعض أمرائه: الرأي عندي أن نجوس بلادهم وننهب ونخرب ونحرق، ونسبي، فإن وقف أحد من عسكر الفرنج بين أيدينا لقيناه، فإن الناس بالمشرق يلعنوننا ويقولون ترك قتال الكفار، وأقبل يريد قتال المسلمين، والرأي أن نفعل فعلاً نُعذَر فيه ويَكُف الألسن عنا...»

وواضح من هذا الحوار، أن الرأي العام، يومئذ كما هو اليوم بشأن إسرائيل،

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ٧٩.

يريد قتال الإفرنج، وأن الناس كانوا يلعنون الأمراء، كما يفعل الناس اليوم مع الملوك والرؤساء طعناً ولعناً.

وقد حسم صلاح الدين ذلك الحوار، فقال كلمته الشهيرة، كما أوردها ابن الأثير «. . . الرأي عندي أن نُلقي بجميع المسلمين جمع الكفار، فإن الأمور لا تجري بحكم الإنسان، ولا نعلم قدر الباقي من أعمارنا ولا ينبغي أن نغرق هذا الجمع إلا بعد الجد في الاجتهاد»[٢].

وهكذا يبدو صلاح الدين مع أمرائه وكأنه يستعجل أيام الجهاد، قبل أن يعاجله الموت، والأرض العربية يحتلها الغاصب الدخيل. ثم يؤكد هذا المعنى مرة ثانية ويقول «العمر قصير والأجل غير مأمون»[٣].

وعزم صلاح الدين على الجهاد فكتب إلى «جميع البلاد يستنفر الناس للجهاد، وأرسل إلى الموصل والجزيرة وأربيل وغيرها من بلاد الشرق، وديار بكر، وإلى مصر، وسائر بلاد الشام، يدعوهم إلى الجهاد، ويحثهم عليه والتجهيز له»[٤].

وكان حول صلاح الدين في تلك الحقبة ثلاثة من صفوة العلماء المؤرخين، يديرون أمور دولته ويشيرون عليه في كل أموره، وهم القاضي الفاضل عبد الرحمن البيساني من أبناء عسقلان في فلسطين، والقاضي بهاء الدين بن شداد، والعماد الأصفهاني الشاعر الثائر، وقد خلف لنا هؤلاء الثلاثة أروع ما كتبوا عن تلك الأحداث الجليلة.

ونرى، ونحن نقلّب صفحاتهم، أن صلاح الدين قد «برز من دمشق، وخيَّم على قصر السلامة، وانتظر وصول العسكر المصري ووصل العسكر المصري وتلقاه بالقريتين. هذا والعساكر في كل بلد يفدون. وسار سلطاننا، الملك الناصر صلاح الدين. وخيم بعشترا فغصَّت بسيول الخيول الوهاد، وما رأيت عسكراً أبرك منه ولا أكثر. ثم أصبح السلطان بالمخيم عارضاً، ووقف السلطان يرتب العساكر ترتيباً، ويعبيه بعيداً وقريباً، وقرر لكل أمير أمراً، ولكل كمين مكاناً، وعين لكل أمير موقفاً في الميمنة والميسرة. . . وقال : إذا دخلنا بلد العدو فهذه هيأة عساكرنا. وبذل الأموال، ونثر الخزائن وأنفق الذخائر. . . ورحل إلى خسفين ثم نزل على الأردن بثغر الأقحوانة. . . وأحاط ببحيرة طبرية، والسلطان صلاح الدين في كل

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٩، ص١٧٥ ـ ١٧٩.
(٣) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج ٢، ص ٦٥.
(٤) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ٧٥.

صباح يسير إلى الإفرنج. ورأى السلطان أن يطيب ريَّه من طبرية ويحوز مملكتها».

ذلك ما رواه الأصفهاني، رفيق صلاح الدين ورئيس ديوانه، عن حركاته، ومواقع جيشه. وقد اندرست تلك المواقع أو تحرفت أسماؤها، إلا خسفين فإنها باقية إلى الآن، وهي قرية في الجولان.

وأضاف القاضي بهاء الدين بن شداد في روايته للأحداث، أن صلاح الدين قد نزل في طريقه إلى بحيرة طبريا عند قرية «تسمى الصنبرة ورحل من هناك، ونزل غربي طبرية . . على تعبئة الحرب»[٥].

ثم يروي ابن شداد أن صلاح الدين «نازل طبرية وزحف عليها، فهاجمها وأخذها في ساعة من نهار، واستولى على ما فيها من ميرة وذخيرة».

ولما علم الإفرنج أن صلاح الدين قد استولى على طبرية عقدوا مجلساً حربياً في عكا حضره جميع الأمراء، وهالهم أن يسقط هذا الموقع الاستراتيجي الهام بيد صلاح الدين، فتنادى أمراؤهم للقتال، وقال ملكهم «لا قعود لنا بعد اليوم، وإذا أخذت طبرية ذهبت البلاد بأسرها، فوافقوه، ورحلوا بجيوشهم نحوا السلطان»[٦].

والواقع أن صلاح الدين باستيلائه على طبريا كان يقصد انتزاع هذه المنطقة الاستراتيجية التي كانت تقف حائلاً بينه وبين الساحل، كما كان يرمي إلى استدراج الإفرنج إلى محاربته في الزمان والمكان اللذين يختارهما، وقد أحسن في ما اختار.

لقد اختار الزمان، شهر تموز/ يوليو، وهو شهر الحرارة في هذه المنطقة، يطيقه الجنود العرب، ولا يطيقه جنود الإفرنج.

واختار المكان، هضاب حطين، على بضعة أميال إلى الغرب من مدينة طبرية، أرض مجدبة، فلا زرع ولا ضرع ولا مياه ولا ظلال.

وكانت جموع الإفرنج محتشدة في قرية صفورية، إلى الغرب، حيث المياه الوفيرة، والظلال الوارفة.

وهكذا أفلح صلاح الدين، باستيلائه على طبرية، فأخرج الإفرنج من الظل الظليل إلى هضاب حطين حيث البقاع الملتهبة الجرداء.

وما إن علم صلاح الدين أن الإفرنج قد خرجوا من صفورية، حتى بادر إلى

---

(٥) أبو المحاسن يوسف بن رافع بن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ٧٤ ـ ٧٩.

(٦) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ١٨٩.

استدراجهم إلى الفخ الجهنمي الذي ينتظرهم في حطين، وهو يقول، كما روى رفيقه العماد الأصفهاني: «قد حصل المطلوب. وجاءنا ما نريد»[٧].

وتلاقى الجمعان عند هضاب حطين في عشية الثالث من شهر تموز/ يوليو من عام ١١٨٧، الموافق، الرابع والعشرين من شهر ربيع الثاني، ولم أذكر التاريخ العربي عبثاً.

لقد اختار صلاح الدين ليلة الرابع والعشرين من الشهر العربي، حين كان القمر في أيام المحاق، وأنا وجيلي من الذين نعرف تلك البقاع نستطيع أن ندرك حسن الاختيار، ففي مثل تلك الليلة يحسب للرائي أن التلال فرسان، والفرسان تلال، ولا يميز هذا وذاك!!

وفي تلك الليلة، كان صلاح الدين، يروح ويجيء بين التلال يدبر أمور المعركة ويوزع الأسلحة. وفي كلام يشبه التقرير العسكري، مضى العماد الأصفهاني يقول: «وسهر السلطان تلك الليلة حتى عين (للجنود) من كل طلب، وملأ جعابها بالنبال، وكان ما فرقه من النشاب أربعماية حمل... وما أبهجنا بتلك الليلة الفاخرة»[٨].

وحين كان صلاح الدين يرقب أمور «الواقعة المباركة» كان الإفرنج يجوسون بين الهضاب بحثاً عن الماء، ولكن أنّى لهم ذلك، والمنطقة جدباء على حين كان الماء من خلف صلاح الدين أقرب إليه من حبل الوريد.

وأسفر الصباح في الرابع من شهر تموز/ يوليو عن شمس لافحة ورياح لاهبة والإفرنج يرهقهم العطش، وصلاح الدين وجنده، آكلون شاربون مسلحون وجها لوجه أمام الإفرنج، وقد عزموا أن يكيلوا لهم الكيل كيلين، ففي هذا المكان بالذات وقف السيد المسيح عليه السلام ينطق بكلماته في «عظة الجبل الشهيرة» ويقول: «وبالكيل الذي تكيلون يُكال لكم»[٩].

وكان قد مضى على الإفرنج ما يزيد على ثمانية وثمانين عاماً، هم يكيلون للعرب القتل والدمار والنار جزافاً، وها قد جاء الوقت لتصفية الحساب. وكأنما وقف السيد المسيح في هذا المكان، ينثر عظاته الرفيعة لمثل هذا اليوم الرفيع!!

وكان ذلك اليوم حاراً لاهباً، وأدرك الإفرنج أن صلاح الدين «قد أحاط بهم

---

(٧) أبو عبد الله محمد بن محمد عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٧٧.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) **الكتاب المقدس**، «إنجيل متّى،» الأصحاح ٧، الآية ٢.

إحاطة الدائرة بقطرها»[١٠]. وأشعل المسلمون النار في الأعشاب حول الإفرنج، فأصبحوا بين طوقين السهام والنيران، وبدأوا بالهجوم على جيش صلاح الدين ليكسروا الطوق من حولهم، وكانت هجمتهم ضارية شرسة، فقد كانوا يقاتلون طلباً للنجاة، بل خلاصاً من الإبادة، وصمد المسلمون لهجمات الإفرنج فقد كانوا بدورهم أمام إحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة، ذلك أن المسلمين، في تعبير ابن شداد «كانوا من ورائهم الأردن ومن بين أيديهم بلاد العدو، وأنهم لا ينجيهم إلا القتال والجهاد. . .»[١١].

وذلك شبيه بالموقف العسكري الذي كان يواجه قوات طارق بن زياد قبل ذلك بسبعماية عام، حينما خطب فيهم قائلاً «العدو من أمامكم والبحر من ورائكم. . .»

ويصف ابن شداد هذا الجانب من المعركة فيقول: «ثم علموا أنهم (الإفرنج) لا ينجيهم من الموت إلا الإقدام عليه، فحملوا حملات متداركة، كادوا يزيلون المسلمين على كثرتهم عن مواقعهم. إلا أن الإفرنج لا يحملون حملة فيرجعون إلا وقد قتل منهم، فوهنوا لذلك وهناً عظيماً، فارتفع من بقي من الإفرنج إلى تل بناحية حطين، وأرادوا أن ينصبوا خيامهم ويحموا أنفسهم به، فاشتد القتال عليهم من سائر الجهات وصدوهم عما أرادوا. ولم يتمكنوا من نصب خيمة غير خيمة ملكهم. . . وبقي الملك على التل في مقدار ماية وخمسين فارساً. . .».

وهنا يأتي أروع فصل من فصول القصة البطولية، يرويه، الأفضل، ابن صلاح الدين، وكان صبياً يقف إلى جانب والده في المعركة، وها هو يروي للمواطن العربي الفصل الأخير من المعركة.

قال الأفضل: «. . . كنت إلى جانب والدي في ذلك المصاف ـ الحرب ـ وهو أول مصاف شاهدته، فلما صار ملك الإفرنج على التل في تلك الجماعة، حملوا حملة منكرة على المسلمين حتى ألحقوهم بوالدي، فنظرت إليه وقد علته الكآبة، واربدَّ لونه، وأمسك بلحيته وتقدم وهو يصيح «كذب الشيطان» فعاد المسلمون على الفرنج فرجعوا وصعدوا على التل. . . فلما رأيت الإفرنج قد عادوا، والمسلمون يتبعونهم صحت من فرحي: «هزمناهم»، فعاد الفرنج فحملوا ثانية مثل الأولى، وألحقوا المسلمين بوالدي، وفعل والدي مثل ما فعل أولاً، وعطف المسلمون على الإفرنج فألحقوا بالتل، فصحت أنا أيضاً «هزمناهم»، فالتفت إليَّ والدي وقال اسكت. . . ما

(١٠) انظر حوادث سنة ٥٨٣ هـ/ ١١٨٧ ـ ١١٨٨ م في: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(١١) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص١٢١.

نهزمهم حتى تسقط تلك الخيمة. ووالدي يقول لي هذا، إذا الخيمة قد سقطت. فنزل السلطان وسجد شاكراً الله تعالى، وبكى من فرحه»[١٢].

ويتحدث العماد الأصفهاني عن المعركة، بصفته المتكلم الحاضر، فيقول: «فرمى بعض مطوعة المجاهدين النار في الحشيش، فبلوا الإفرنج، من نار الدنيا بثلاث، نار الضرام (الأعشاب) ونار الأوام (العطش) ونار السهام، فأووا إلى جبل حطين. فأحاطت بحطين بوارق البوار، وحطوا خيامهم على غارب حطين، فأعجلناهم بضرب السهام... فترجلوا عن الجبل، وتم أسر الملك، وأبرنس (أمير) الكرك، وهمفري أخي الملك، وأمير جبيل، وابن همفري، وأبن أمير إسكندرونة، وأمير مرقية. وأسر من الداوية معظمها، ومن اليارونية».

وختم العماد وصفه للمعركة كأنما يرسم لنا لوحة زيتية رائعة فيقول: «... ومن شاهد القتلى قال ما هناك أسير، ومن شاهد الأسرى قال ما هنالك قتيل. ولقد رأيت في الحبل الواحد ثلاثين وأربعين فارساً يقودهم فارس، وفي بقعة واحدة مائة ومئتين يحميهم حارس...»[١٣].

ولكن العماد الأصفهاني قد ترك لنا في وصفه الساجع، مجموعة أخرى من اللوحات، كل سجعة منها لوحة بالغة الدقة، وها نحن نستمع إلى سجعاته ونتأمل لوحاته وهو يتحدث عن مخلفات المعركة حديث شاهد عيان ويقول: «... ورأيت الرؤوس طائرة، والنفوس بائرة، والعيون غائرة... والجثث مفصلة المفاصل مفرقة المرافق... محذوفة الرقاب، مقصوفة الأصلاب مقطعة السهام، موزعة الأقدام مفقوءه العيون مبعوجة البطون مُنَصّفة الأجساد، مقصفة الأعضاء، مُقلّصة الشفاه، سائلة الأحداق، مائلة الأعناق، مفتوتة الأفخاد، مسلوخة الليات، مفكوكة الأذرع، منشورة الشعور، مهتومة الأسنان»[١٤].

وينتهي العماد الأصفهاني من هذه اللوحات الرائعة، وكأنه يقف على تل حطين ويصيح «وما أحلى نفحات الظفر».

والواقع أن ذروة هذه النفحات قد تجلت عند ختام المعركة ليسجل التاريخ مشهداً أصبح في ما بعد قصصاً شعبياً، في المشرق العربي والمغرب، ويبقى حديث السامرين والساهرين إلى يومنا هذا.

---

(١٢) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٩، ص١٧٥ ـ ١٧٩.

(١٣) عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٧٦ وما بعدها.

(١٤) المصدر نفسه.

فقد نصبت خيمة صلاح الدين «وجلس السلطان لعرض أكابر الأسارى، وهم يتهادون في القيود تهادي السكارى. ثم استحضر ملك الإفرنج وأخاه، والبرنس أرناط وناول السلطان ملك الإفرنج شربة من جلاب مثلج فشرب منها، وناول ملك الإفرنج بعضها إلى البرنس أرناط . . . فقال السلطان للترجمان قل للملك: أنت الذي تسقيه، أنا ما سقيته».

وكان السلطان صلاح الدين قبل سنوات، قد نذر أنه إذا ظفر بالبرنس أرناط قتله بسبب حملته على الديار المقدسة. فجاء ذلك اليوم، فأمر صلاح الدين، ولقي أرناط مصرعه، ورمي خارج الخيمة.

أما ملك الإفرنج فقد ارتعدت فرائصه، وظن أن الدور آت عليه، ولكن صلاح الدين هدأ روعة وطيب قلبه وقال له: «لم تجر عادة الملوك أن يقتلوا الملوك، وإنما هذا (أرناط) فقد تجاوز حده . . .».

وليس للمواطن العربي المعاصر، وهو يقرأ المؤرخين العرب الأوائل أن يشك في الوقائع الرئيسية لمعركة حطين، كما دوّنوها في يومها، وخاصة في قصة صلاح الدين مع أرناط، فقد قام أحد المؤرخين الغربيين أخيراً بالرجوع إلى مؤرخي الإفرنج، وخلص في نهاية مقارناته وتحقيقاته إلى القول بأنه «لا حاجة للتشكيك في قصة الشراب الذي قدمه صلاح الدين أو في قصة مصرع أرناط بيد صلاح الدين نفسه»[١٥].

ومن الطريف، أن هذه المعركة قد استبدت باهتمام مؤرخها ومعاصرها ابن الأثير، فقد مر على حطين بعد عام من المعركة وقال: «وقد اجتزت موضع الوقعة بعدها بنحو سنة، فرأيت الأرض ملأى بعظام الإفرنج، ومنها المجتمع بعضه على بعض، ومنها المفترق، هذا خلاف ما جمحته السيول، وأخذته السباع»[١٦].

ولم يخلد صلاح الدين إلى الراحة، بعد معركة حطين، فإن هذه الهزيمة الساحقة التي نزلت بالإفرنج لا بد من متابعتها، ولا بد من مطاردة الإفرنج واللحاق بهم في كل معاقلهم.

وكانت عكا هي المعقل الأكبر، فهي أكثر ثغور الشام حصانة بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي. فسار صلاح الدين، بقواته إليها، ويروي العماد الأصفهاني « إن الأمير عز الدين الحسني، أمير المدينة المنورة، كان في صحبة صلاح الدين مشاركاً في

---

(١٥) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), p. 897.

(١٦) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٩، ص١٧٥ وما بعدها.

الواقعة. ورأيته ذلك اليوم للسلطان مسايراً وأنا أسير معهما، ولاحت أعلام عكا وقد توافدت عساكر الإسلام إليها من وعرها وسهلها فلما قرب منها خيّم وراء تلها».

وقد حاول أمير الإفرنج في عكا، الدفاع عن المدينة، ولكن لم تكد مقدمة جيش صلاح الدين تقترب من عكا حتى انهارت المقاومة وعرض تسليم المدينة.

ووصل صلاح الدين، ٨ تموز/ يوليو ١١٨٧، إلى المدينة فأرسل إليها أميرها مفاتيح القلعة، ومنح الأمان لأهلها، وأطلق أربعة آلاف من أسرى المسلمين كانوا محتجزين فيها.

وبالاستيلاء على عكا بعد طبريا، تحطم أكبر إقليم استراتيجي للإفرنج، فلو أن المواطن العربي رجع إلى خريطة ديار الشام، حيث كانت سيطرة الإفرنج، من الساحل السوري فالساحل اللبناني فالساحل الفلسطيني، يبزر أمامه أن «محور طبريا ـ عكا» بمثابة القلب من هذه السواحل كلها.

ورأى صلاح الدين الفرصة الذهبية أمامه لتصفية مواقع الإفرنج في حرب خاطفة، لا تعطيهم فرصة للاستجمام والاستعداد.

ويمضي العماد الأصفهاني يروي أن قوات صلاح الدين، قد نازلت الإفرنج في معارك سريعة كالبرق الخاطف، تنتزع منهم المواقع التي بأيديهم، مدينة بعد مدينة وحصناً بعد حصن[١٧].

وفي بضعة أيام، استولى صلاح الدين كما يروي العماد الأصفهاني على: الناصرة وصفورية في وقعة واحدة، وكلتاهما من إقليم الجليل في شمال فلسطين.

وعلى قيسارية، ومن بعدها على حيفا وأرسوف، وكلها على الساحل الفلسطيني.

وعلى نابلس وسبسطية وكلتاهما في المنطقة الوسطى من فلسطين.

وعلى العفولة، وكانت قلعة حصينة في وسط مرج بني عامر في فلسطين، وسقطت معها «دبورية وجنين وزرعين والطور واللجون وبيسان والقيمون وجميع ما بطبرية وعكا من الولايات، والزيب ومعليا والبصة واسكندرونة ومنوات»، وجميع هذه المدن والقرى في فلسطين. . . ماعدا اسكندرونة فإنها قرية في لبنان في محافظة صيدا.

وعلى قلعة تبنين، وهي في جنوب لبنان ولا تزال بقايا قلعة قائمة إلى الآن.

---

(١٧) عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص٩٢ ـ ١١٥.

وعلى صيدا، وبعدها على صرفند، وكلتاهما في جنوب لبنان، وصيدا كما يقول الأصفهاني: «مدينة لطيفة على الساحل، ذات بساتين وأزهار ورياحين، وأشجار النارنج والأترنج». . . وكأن الأصفهاني قد غادرها في ربيع هذا العام.

وعلى بيروت، بعد أن دام القتال عليها أياماً «وهي أحسن مدن الساحل في بلاد الشام [١٨] «وفي بيروت مرض العماد الأصفهاني، فقد كانت «جمرة الحر متوهجة وحُمل إلى دمشق بمحفة، فتفضل الله بالشفاء».

وعلى جبيل، وهي قلعة شهيرة بين بيروت وطرابلس.

وعلى يافا والرملة واللد ويبنى، وبيت لحم، والخليل، وغزة والنطرون وبيت جبريل والداروم (دير البلح) وعسقلان. . . وكلها مدن وقرى معروفة في فلسطين.

وقد استمات الإفرنج في الدفاع عن عسقلان لأهميتها الاستراتيجية بين مصر والشام، ولما يئس أهلها من المقاومة طلبوا الأمان، فرضي صلاح الدين، و«اقتيد أهلها إلى الإسكندرية حيث قضوا فصل الشتاء في رعاية صلاح الدين إلى أن تم ترحيلهم في ربيع العام التالي»[١٩]. وهذه واحدة من مكارم صلاح الدين التي أشادت بها المراجع الغربية قبل العربية.

وهكذا انتهت معركة حطين الفاصلة في ستة أيام من طبرية وما حولها، إلى عكا وما حولها، وانتصر فيها صلاح الدين الأيوبي، على جيوش الإفرنج كلها. . . فكانت من أعظم معارك التاريخ الحاسمة، وأدارت عنان التاريخ إلى وجهة أخرى، إلى تيار آخر يصنع للإنسانية تاريخاً آخر، بل عالماً آخر بكل ما يحتويه من علم وحضارة وعرفان.

ونحن لو أنعمنا النظر في معركة حطين من بدايتها لنهايتها لوجدنا أنها هي حرب الأيام الستة المجيدة، لا الزائفة، فقد بدأت في اليوم الرابع من شهر تموز/ يوليو، ولم يأت العاشر إلا وكانت مدن الإفرنج وقلاعهم وحصونهم، قد سقطت بيد صلاح الدين واحدة بعد الأخرى.

وأقول حرب الأيام الستة المجيدة، لا الزائفة، فإن المعركة بين صلاح الدين والإفرنج كانت معركة كبرى تطاحنت فيه القوى العربية والقوى الأوروبية، وجهاً لوجه.

---

(١٨) انظر حوادث سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧ ـ ١١٨٨ م في: ابن الأثير، المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

أما معركة الأيام الستة لعام ١٩٦٧ فقد كانت المهزلة المأساة، انتصرت فيها إسرائيل، لأن الفريق العربي لم يحارب، بل لم يكن يريد الحرب أصلاً، ولكنها كانت مظاهرة هوجاء، عرفت إسرائيل كيف تبددها وتذروها للرياح.

ومع ذلك، فإن المواطن العربي يتساءل اليوم: وكيف استطاع صلاح الدين في حرب الأيام الستة، وقبل ثمانية قرون، أن ينتصر على تلك القوى الأوروبية، في حين أن الأمة العربية قد انهزمت هزيمة منكرة أمام إسرائيل في ستة أيام، وجلست في اليوم السابع تمسح عن وجهها غبار الهزيمة؟

والجواب، في غاية البساطة، إن الذي انهزم مع إسرائيل هم حكام العرب المعاصرون، وليست الأمة العربية، جيوشاً وشعوباً... إن الملوك والرؤساء العرب، يتحملون وحدهم عار الهزيمة، كل بحسب قدراته وطاقاته، ودوره في المعركة.

لقد انتصر العرب في حطين، لأنهم كانوا دولة واحدة، وملكاً واحداً، وجيشاً واحداً، وقد انهزم العرب في سيناء والجولان والأردن، لأنهم كانوا أربعة عشر ملكاً، وأربعة عشر جيشاً، وأربعة عشر وزير دفاع.

في معركة حطين كان الجيش العربي مؤلفاً من قوات مصرية وشامية وحجازية وعراقية ويمنية، كلها جيش واحد في ميدان واحد، تحت قيادة واحدة.

وفي أيام حطين كانت دولة الوحدة تمتد من البصرة إلى برقة، ومن حلب إلى عدن، وكان أمراء البلاد يحاربون في الميدان، وفي طليعتهم أمير المدينة المنورة عز الدين الحسني.

ولكن في حربنا مع إسرائيل كانت الميادين متعددة والجيوش متبددة وإسرائيل تضرب في ميدان بعد ميدان وجيشاً بعد جيش، وفي أيام حطين كتب صلاح الدين إلى البلاد مستنفراً يدعو إلى الجهاد فلبّى الناس بداعي الإيمان، على حين أن الدول العربية في حرب الأيام الستة لم يكن بأيديها إلا اتفاقيات الدفاع الهزيلة. فكان اتفاق الدفاع بين مصر وسوريا قبل المعركة بخمسة شهور، وكانت اتفاقية الدفاع بين مصر والأردن قبل خمسة أيام. وكانت اتفاقية الدفاع بين مصر والعراق بليلة واحدة. ووصل الجيش العراقي إلى الميدان في الأردن في صبيحة المعركة، واصطادت الطائرات الإسرائيلية الدبابات العراقية كما تُصاد العصافير[٢٠].

---

(٢٠) أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ٢ج (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣). وهو متضمن في هذه المجموعة.

وكان مفهوم الوحدة عند صلاح الدين أصيلاً عريقاً فقد قال: «إنما نريد أن يسير الناس معنا على قتال الأعداء فقط، وليس قصدنا من الفتح البلاد بل العباد»[٢١]. ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إني دخلت إلى الشام لجمع كلمة الإسلام، وسد الثغور، وكف عادية المعتدين، وما قصدي إلا جمع كلمة الإسلام على الإفرنج»[٢٢].

على حين أن الدول العربية قد دونت في دساتيرها هدف الوحدة وبقي اللفظ ميتاً في دستور ميت.

بل إن مفهوم الدولة عند صلاح الدين كان يقوم على أساس العلم والفهم، فقد كان حوله ثلاثة من أهل العلم والفهم وهم: القاضي الفاضل عبد الرحمن البيساني، والقاضي بهاء الدين بن شداد والعماد الأصفهاني... حتى إن صلاح الدين قال في جمع من أمراء العساكر»... لا تظنوا أني ملكت البلاد بسيوفكم، بل بقلم القاضي الفاضل...».

وأين ذلك كله في مفهوم الدولة عند حكام العرب في هذه الأيام، وهم يعزلون أهل الفهم والعلم، ويستوزرون المطيعين الهاتفين، المجيبين عن كل أمر بنعم، والعازفين على كل وتر ونغم!!

وكانت، وكانت، الأشباه والنظائر بين انتصارنا في حطين وانكسارنا في سيناء والأردن والجولان كثيرة وكثيرة.

ولكن رأس الأسباب كلها، أننا قاتلنا الإفرنج ونحن دولة واحدة... وقاتلنا إسرائيل أربع عشرة.

ذلك هو السبب ولا سواه.

وما أشبه الليلة بالبارحة.

---

(٢١) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج٢، ص٥٧.

(٢٢) أبو المظفر يوسف بن قزاوغلو سبط بن الجوزي، **مرآة الزمان** (٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ ـ ١٠٩٩ م)، ص ٢٠٧.

لـي حكايـة مـع حطيـن

ما أكثر القرى في هذه الدنيا! إنها تعد بالآلاف، والكثير منها رائع وجميل، بل ما أكثر الحواضر والعواصم ! إنها تعد بالعشرات والمئات، والكثير فاتن وبديع.

ولكن قرية عربية واحدة تفردت بين آلاف القرى، ومئات الحواضر والعواصم، ذلك أن التاريخ قد حطّ رحاله على سهولها، وبسط ذراعيه على جبالها. لقد عرفتها في صباي، أنا وجيلي، أيام رحلاتنا ونزهاتنا، فراعنا جمالها، وبهرتنا كرومها ومروجها.

ثم قرأت تاريخها في شبابي، فازددت تعلقاً بها، وعاودت زيارتها مرات ومرات، باحثاً دارساً بين مرابعها وتلالها، وأنا أسأل شيوخ القرية، ما اسم هذا الجبل؟ وما اسم ذلك الموقع؟

وفي يوم مشرق من أيام الربيع، ولست أنسى ذلك اليوم ما حييت وما نسيت، كانت لي زيارة لتلك القرية العربية، وأبصرت جمعاً من الرهبان يقفون صفاً واحداً كأنهم في صلاة يتعبدون. وما إن دنوت منهم حتى سمعتهم يقرأون من الإنجيل «موعظة الجبل» الشهيرة... «من لطمك على خدك الأيمن فحِّول له الآخر أيضاً... ومن سخّرك ميلاً فاذهب معه اثنين... أحبوا أعداءكم، باركوا لاعنيكم... وبالكيل الذي به تكيلون يكال لكم... احترزوا من الأنبياء الكذبة الذين يأتونكم بثياب الحملان... كل شجرة لا تصنع ثمراً جيداً تقطع وتلقى في النار. فإذاً من ثمارهم تعرفونهم...»[1].

وأخذت بدوري أقرأ معهم «موعظة الجبل» من ذاكرتي حتى غدوت كأني واحد من الرهبان، من غير جبة ولا طيلسان!!

(١) **الكتاب المقدس**، «إنجيل متى،» الأصحاحات ٥ ـ ٧.

وسألني أحدهم: وهل تحفظ «الموعظة» كلها، إنها جميلة، وهذا هو الجبل الذي وقف فيه المسيح وألقى كلماته المجيدة.

قلت: نعم، لقد حفظتها في جملة ما حفظت من الإنجيل، حينما كنت طالبا في بيت المقدس في مدرسة المطران في أوائل العشرينيات[٢].

وتركت الرهبان وشأنهم في عبادتهم، وذهبت لشأني في عبادتي، ذلك أن القرية العربية أصبحت معبدي من غير قبة ولا منارة ولا محراب.

وكذلك، كانت عبادتي من غير ركوع ولا سجود، ولكنها كالصوفية، كانت إطالة التأمل وإدامة النظر. أتأمل في كل رابية، وأنظر في كل هضبة، أبحث عن آثار بطل، عن موضع أقدامه، عن كرّه وفرّه، عن خيمته، عن مربط حصانه، عن أصداء صيحاته وعن رجع تكبيراته.

إنها حكاية قرية، وسيرة بطل. . . وكان من سجع الزمان، أن القرية اسمها حطين، والبطل اسمه صلاح الدين، وما ذكرت القرية، إلا ويذكر البطل، ومعهما يذكر التاريخ في أروع صفحاته وأمجد ذكرياته.

وغداة اشتغالي بالمحاماة، كنت كثير السفر في منطقة الجليل، من عكا إلى صفد، إلى طبريا، إلى غور الأردن، وكنت أعرّج على حطين في ذهابي وإيابي، كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

وكان يصاحبني في سفري هذه رفاق من صفوة العلماء، أتعلم بين يديهم حكاية تلك القرية وسيرة ذلك البطل. وكان أولئك الرفاق الأجلاء ثلاثة:

الأول: القاضي الفاضل، عبد الرحمن البيساني، العسقلاني المولد، المصري الدار، وزير صلاح الدين الأيوبي، وصفيّه وخليله.

والثاني: العماد الأصفهاني صديق صلاح الدين ورئيس ديوانه، شاعر غزواته وناثر انتصاراته.

والثالث: القاضي بهاء الدين بن شداد، قاضي عساكر صلاح الدين ومؤرخ حياته من مولده إلى وفاته.

وكان هؤلاء الثلاثة هم أعرف الناس بحطين وصلاح الدين، وعنهم تعلمت حكاية القرية وسيرة البطل، وقصة المعركة في حطين.

---

(٢) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو متضمن في هذه المجموعة.

ثم حملتني أسفاري إلى عواصم كثيرة في العالم، فزرت متاحفها ومكتباتها، وساقني ولوعي بحطين وصلاح الدين أن أبحث عن المزيد. وإذا بي أمام تراث ضخم من كنوز المعرفة تعجز الإحاطة والإحصاء.

لقد رأيت لوحات ولوحات عن صلاح الدين وحطين، وكانت غاية في الإبداع والروعة، تحكي المعركة بين الشرق والغرب، ولا ينقصك وينقصها إلا أن تسمع من ظلالها وألوانها صهيل الخيل وصليل السيوف، إلى جانب صيحات المنتصرين وأنات الجرحى.

ورأيت قوائم المراجع العلمية القديمة، باللاتينية والإفرنسية والعربية والعبرية والسريانية والأرمنية والكرجية والصقلية، هذا باللغات القديمة. أما باللغات الحديثة فمن الإنكليزية إلى الروسية، فإنه عسير العد والحصر.

ورأيت مجموعات من الملاحم الشعرية، والقصص الأدبية والأساطير الشعبية، والأناشيد القومية، كلها عن حطين وصلاح الدين، تحتاج قراءتها إلى عمر طويل، وإلى صبر جميل.

وعدت من أسفاري ببعض الكتب وبعض اللوحات عن صلاح الدين وحطين، وضممتها إلى مكتبتي، وكلفت بترتيبها حتى أصبحت حطين ليلاي، وأصبحت مجنون حطين وصلاح الدين.

وكان أهل القرية قد بنوا على تلة حطين قبة تعرف «بقبة النصر» تخليداً لذكرى تلك المعركة المجيدة[٣]. ولكن يبدو أن ما تلا من الفتن والحروب قد أزال معالم «قبة النصر» فلم أجد لها أثراً في زياراتي للقرية، وبهذا خسر التراث الإسلامي عَلَماً عزيزاً من تلك الذكريات العزيزة.

وقرأت في جملة ما قرأت أن صلاح الدين قد أنشأ مجموعة من المواسم في فلسطين ليعزز الروح القومية في صراعه مع الإفرنج، مثل موسم النبي موسى، موسم النبي روبين، موسم... موسم... وحزنت لأن صلاح الدين قد جعل مواسم بكل الأسماء، ولكن لم يجعل موسماً باسم صلاح الدين.

وكنا نحن في فلسطين، في صراعنا مع الصهيونية والاستعمار البريطاني في حاجة إلى مواسم قومية وأيام وطنية، فاقترحت على نفر من المشتغلين بالحركة الوطنية أن ننظم يوماً لصلاح الدين نحتفل به بذكرى موقعة حطين.

---

(٣) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج١، ص ١٠٣.

وكان ذلك، وجرى في شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٣٥ وفي مدينة حيفا، واحتشدت في ساحة مكشوفة جماهير غفيرة من الشعب، وتقاطرت وفود كثيرة من سائر أرجاء البلاد، وكان عريف الحفل السيد رشيد الحاج إبراهيم، من زعماء فلسطين المعروفين.

وخطب في الحفل نفر من رجالات فلسطين، كان بينهم الأستاذ إسعاف النشاشيبي الذي كان يحلو له أن يُلقّب «أديب العربية»، فألقى خطاباً وطنياً رائعاً، فألهب الجماهير بحركاته وإشاراته حتى راحت تردد سجعاته، كما تفعل مع المطربين والمنشدين.

وكنت واحداً من خطباء الحفل، وتحدثت طويلاً عن أخطار الوطن القومي اليهودي وسيل الهجرة اليهودية على فلسطين، ودعوت الشعب في فلسطين والأمة العربية من حولها إلى أن تهبّ للذود عن عروبة الوطن، «وإلا فستسْقط فلسطين وتسقط معها حطين».

ومضى ثلاثة عشر عاماً، بعد هذا الحفل، إلى أن جاء عام ١٩٤٨، فسقطت فلسطين ومعها حطين في حوزة إسرائيل.

ولم تكن نبوءتي وحْياً من السماء، بل وحْياً من الأرض، فقد كانت الأرض تنجرّ من تحت أقدامنا، كانت الهجرة اليهودية بالألوف، والأسلحة اليهودية بالأكداس، والمنظمات العسكرية اليهودية في ازدياد. يقابلها تعذيب واضطهاد للشعب العربي على يد السلطة البريطانية. وكان طبيعياً أن تسقط فلسطين ومعها حطين. فقد تهيأ كل شيء ولم يبق إلا أن يحين الزمن.

ولكن الأمة العربية، التي تجمعت جيوشها حول حطين في عام ١١٨٧، سوف تتجمع، لا محالة، مرة ثانية، لتحرير فلسطين في معركة حطين الثانية.

وسيحتفل أبناؤنا وأحفادنا، بذكرى حطين الأولى والثانية. سيحتفلون بالذكرى إلى أجل لا يفنى.

وسيقبّلون الثرى إلى زمن لا يفنى.

ونحن، جيلنا الذي يدفن بعيداً عن مراقد الآباء والأجداد، سنكون معهم نمجّد الذكرى، ونقبّل الثرى، بأرواحنا وأفئدتنا. وتلك غاية المنى.

يا رب حقق هاتيك المنى بعد الوفاة، إذا لم نبلغها في الحياة.

التحرير مع الإسراء.. والنصر مع المعراج

في اليوم الرابع من شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١١٨٧ جلس التاريخ في مدينة التاريخ، وليس هذا من كلام الأحاجي والألغاز، فإن الذي جلس هو البطل صلاح الدين، والمدينة هي عسقلان.

وكان من حق صلاح الدين أن يجلس ولو بضعة أيام، فقد كان على ظهر جواده في الشهرين الماضيين، منذ معركة حطين، وهو ينازل الإفرنج أمام كل مدينة وكل قلعة، من أنطاكية شمالاً إلى غزة جنوباً بل إنها كانت أيام حفاوة بهيجة. . . عسقلان تحتفي بالفاتح، والفاتح يحتفي بعسقلان، وكلاهما يحتفي بالنصر.

وقضت عسقلان إلى ذلك اليوم خمسة وثلاثين عاماً تحت احتلال الإفرنج، فما وهنت عزيمة أهلها الشجعان، وهم من بني كنانة، القبيلة العربية المعروفة بالبسالة والإباء.

والمدينة، بذاتها وبموقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، تبوأت مكانتها في التاريخ عن جدارة، واستحقت لقبها «ذروة الشام» كما أسماها عبد الله ابن عمر بن الخطاب في قوله «لكل شيء ذروة، وذروة الشام عسقلان»[١].

وراح البطل المحارب يطوف أرجاء المدينة المحاربة، ويتفقد أسوارها الضخمة وقلاعها الحصينة، وهي تحيط بالمدينة على هيئة نصف دائرة تمتد أطرافها بعيداً إلى البحر، لتحضنه بين ذراعيها، وهو بدوره يداعبها بأمواجه الهادئة والهادرة.

واستوقفه مشهد لم يره في القلاع التي مر عليها في حياته فقد كانت على رؤوس الأبراج وأطراف الأسوار مصابيح من أوان زجاجية، تضيء مداخل المدينة

(١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، ج ٤، ص ١١٢.

ومخارجها، حتى لا يباغت العدو أهلها بالغدر والمفاجأة.

وهنا أدرك صلاح الدين كيف صمدت عسقلان تلك الأعوام الطوال أمام حملات الإفرنج، وكانت آخر ما سقط في ثغور الشام.

ولقد فجع صلاح الدين، وهو يستعرض تاريخ عسقلان، أن تسقط بيد الإفرنج هذه المدينة القلعة الحصينة في عهد الخليفة الظافر العسقلاني، وهو ابن عسقلان، ولد فيها ونشأ في مرابعها ومغانيها، ولكن هذا شأنه فلم يكن «الظافر» ولا «العسقلاني» ولم يملك المؤرخ ابن القلانسي إلا أن يحزن على خبر سقوطها ويقول: «. . . لقد ساء سماعه، وضاقت الصدور وتضاعفت الأفكار»[٢].

ولكن صلاح الدين كان حفيّاً بعسقلان لسبب آخر، كذلك. فهذه هي المدينة التي ولد فيها وزيره ورفيق جهاده، القاضي الفاضل عبد الرحمن البيساني، وهو الذي «كانت تأتي الدولة بأسرها لخدمته» كما جاء عنه في كتب التراجم.

والقاضي الفاضل، ابن عسقلان، هو صاحب البيت الشهير الذي يقول فيه:

وإذا السعادة لاحظتكَ عيونُها نم فالمخاوف كلهنّ أمان

غير أن صلاح الدين لم يكن يرى في شعر وزيره ما يحمله أن ينام أو يسترخي بين أحضان الأمان، وبيت المقدس وقد قارب احتلال الإفرنج له تسعين عاماً.

وصحيح أن عسقلان عروس الشام، كما أسماها المؤرخون، وصحيح كذلك أنها تتبوأ مكان الصدارة بين مصر والشام، ولكن بيت المقدس، عند صلاح الدين بل عند كل مؤمن، هي عروس السماء والأرض.

أوَلَمْ يقل الله سبحانه وتعالى، في حديثه القدسي، وعن القدس بالذات، «أنت جنتي وقدسي وصفوتي من بلادي».

ثم إن صلاح الدين، خاض هذه الحروب في مصر والشام منذ فجر شبابه، ثم بعد ذلك أقام دولة الوحدة، كل ذلك من أجل تحرير بيت المقدس.

وقد أفصح صلاح الدين عن هدفه هذا في رسالة بعثها إلى الخليفة العباسي في

---

(٢) أبو يعلى حمزة بن أسد بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ص ٣٣١.

بغداد وهو يستعرض أمور البلاد من بدايتها، ويقول: «. . . وتوالت إلينا الأخبار بما المملكة عليه من تشعب الآراء وتوزعها. وأن كل قلعة حصل فيها صاحب، والإفرنج بنوا قلاعاً يتخوفون فيها الأطراف الإسلامية، ويضايقون فيها البلاد الشامية، وكل واحد يتخذ عند الإفرنج يداً، ويجعلهم لنصره سنداً. إن بيت المقدس إن لم تتيسر الأسباب لفتحه، كانت همم القادرين بالقعود آثمة. .»

وكلمة «آثمة» في ذلك العصر تقابل الخيانة العظمى في يومنا هذا. . .

وفي رسالة أخرى يشير صلاح الدين إلى «القوة» التي تجمعت بين يديه ليرى فيها هدفه الكبير في تحرير الأرض المقدسة، والصخرة المشرفة بالذات، وها هو يعلن إلى الخليفة: «وكان من شكر هذه النعمة أن نصرف القوة للفرنج الملاعين، فننازلهم وننازعهم، فنطِّهر الأرض المقدسة من رجسهم بدمائهم، إلى أن ترق السيوف للصخرة المشرفة لما مر بها من قسوتهم واعتدائهم»[٣].

وبالإضافة إلى هذه النوازع السامية فقد كان همّ صلاح الدين في ليله ونهاره، أن «يكسر» الإفرنج، شيمة البطل المحارب الذي يتوق إلى النصر. فقد عاد مرة من إحدى غزواته ونهى أن تعزف له «نوبة» موسيقى فقد «حلف أن لا تضرب له نوبة حتى يكسر الإفرنج»[٤]. وكأنما أراد صلاح الدين أن يندد بالملوك والرؤساء في هذه الأيام الذين ما يصلون إلى مطار إلا وتضرب المدفعية إحدى وعشرين طلقة، احتفاء بمقدمهم، كأنهم حرروا بيت المقدس، أو حيّاً واحداً من أحيائه!!

ولقد رأى صلاح الدين وهو في عسقلان أنه قد آن الأوان ليفي بنذره «ويكسر» الإفرنج، وأن يكسرهم في بيت المقدس، ويحرر ترابها الطهور من رجسهم ودنسهم بدمائهم، كما قال.

واستنفر صلاح الدين عساكره من جميع أرجاء البلاد، وكان بعضهم في إجازاته وسياحاته. وبدأ التجمع الكبير لليوم الكبير، وانفتحت أبواب التاريخ، ليسير البطل في موكب التاريخ.

وانبرى صلاح الدين أمام التاريخ، الإنسان العالمي، قبل الرجل العسكري،

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ٤١.
(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٣.

فأراد أن يجنّب بيت المقدس ويلات الحرب، وأن لا تصبح بركة للدماء كما صنع بها الإفرنج قبل تسعين عاماً، فطلب إلى الإفرنج في بيت المقدس أن يسلموا مقابل الأمان على أرواحهم وأموالهم. وجاءه وفد منهم فعرض عليهم عهد الأمان. ولكن الوفد رأى أن «الموت أيسر عليهم من أن يملك المسلمون البيت المقدس»[٥]. فلم يبق أمام صلاح الدين إلا القتال.

وخرج صلاح الدين من عسقلان إلى بيت المقدس، والسهول تفتح أكفها داعية بالنصر، والجبال تشرئب قممها إلى السماء مبتهلة بالفتح، وكل ما بينهما من شجر وثمر، وزهر وطير يهتف إلى السماء «اللهم نصرك الذي وعدت».

وبلغ صلاح الدين بيت المقدس في العشرين من شهر أيلول/ سبتمبر، ونزل عند جانبها الغربي حيث أقام معسكره، وراح يضرب الأبراج والأسوار خمسة أيام بلياليها، وصمد الإفرنج واستبسلوا واستماتوا.

ثم اتجه صلاح الدين صوب الشمال فنصب مجانيقه وجميع أدوات الحرب، وأرسل إلى الإفرنج مرة ثانية يمنحهم الأمان ويطالبهم بالتسليم حقناً للدماء وصوناً لبيت المقدس. ولم يألُ صلاح الدين جهداً، كما ذكر أحد مؤرخي الفرنج، أن يجنب بيت المقدس ويلات الحرب وأن يمنع عن معابدها دمار القتال[٦].

ولكن الإفرنج أصروا على القتال، ودارت رحى الحرب داخل الأسوار وخارج الأسوار، وراحت قوات صلاح الدين توجه للإفرنج ضربات قاتلة، فهلكت طلائع الإفرنج أمام الأسوار، واقتحمت قوات صلاح الدين الخندق، ووصلوا إلى السور، فنقبوه وبدأوا يُعدّون لإحراقه، وهال الإفرنج ما رأوا، وطافوا في شوارع بيت المقدس يبكون ويبتهلون التماساً للنجاة، ثم أيقنوا أنهم هالكون لا محالة، وأن الهزيمة أصبحت أمراً واقعاً، فكاتبوا صلاح الدين يطلبون الأمان، وبعد تبادل الرسل، استقر الرأي، فرضي صلاح الدين ومنحهم عهد الأمان.

وطلع الفجر، فكان يوم الجمعة، ٢٧ رجب وهو يوم الإسراء والمعراج. ووقف التاريخ وقفة طويلة وهو يبصر بالملك الناصر صلاح الدين الأيوبي يدخل

---

(٥) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٢١١.

(٦) Baldwin, vol. 1, p. 156.

(كذا ورد في الأصل).

بيت المقدس ومن حوله أمراء الجيش والجند، من غير زهو ولا خيلاء يهللون ويكبرون، وكانت مصادفة تاريخية عجيبة، التقى فيها الإسراء مع النصر، والمعراج مع التحرير.

وكان موكباً حفَّه الزمان بكل مفاخره وأمجاده، ولم توضع السيوف في أغمادها إلا حين بلغ موكب النصر ساحة المسجد الأقصى، حيث وقف صلاح الدين في رحاب القبلة الأولى متجهاً بفؤاده إلى القبلة الثانية، يصلي صلاة النصر، ويدعو دعاء الشكر، فيرسله من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام.

ولقد توَّج صلاح الدين هذا النصر المجيد بروائع من الإحسان والرحمة، شملت جموع الإفرنج، أمراءهم ورهبانهم، ورجالهم ونساءهم وصبيانهم، حتى بلغت حد الأساطير، وما لحمتها إلا الصدق وما سداها إلا الحق، وكان أكثر رواتها هم فرسان الإفرنج الذين عادوا إلى أوطانهم، فقصوا أخبارها، وأصبحت قصائدهم في سمرهم، وأناشيدهم في أعيادهم!!

ومن تلك الأخبار أن صلاح الدين قد أطلق سراح الملكة مارية أرملة عموري الأول، كما أخلى سبيل ابنته، وأرملة أرناط الذي عرف بغدره وكيده للعروبة والإسلام.

وكان في جملة من أُخلي سبيلهم البطريق بما معه من الأموال والجواهر ومقدم عسكر الإفرنج وما حمل من زينة الكنائس والذهب والفضة، وسائر الأمراء وما نقلوا معهم من متاع.

ومن تلك الأخبار أن صلاح الدين قد كفل الأمن والسلامة والمؤن وأسباب السفر لجميع اللاجئين من الإفرنج الذين نزحوا عن القدس.

ومن تلك الأخبار كذلك ما رواه مؤرخو الإفرنج، من أن صلاح الدين لم يكتفِ بإطلاق سراح الشيوخ والأطفال واليتامى بغير فدية، بل إنه أغدق عليهم عوناً مالياً ييسر لهم سبيل العودة إلى أوطانهم(٧).

لقد فعل صلاح الدين هذه المكارم، وأكثر وأكثر، وكأنما المذبحة الكبرى التي اقترفها الإفرنج يوم سقوط القدس قبل تسعين عاماً ما جرت، وكأنما التقتيل والدمار

(٧) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 2, p. 446.

والفظائع التي وقعت في شوارع القدس آنذاك ما وقعت، وكأنما الدماء التي كانت تخوض فيها خيول الإفرنج ما نزفت، وكأنما أولئك العلماء الذين سقطوا سبعين ألف شهيد ما لقوا مصرعهم، بل لكأنما ما فعله الإفرنج كان إحساناً، فجزاهم صلاح الدين إحساناً بإحسان. . . وهذا هو صلاح الدين.

وقد رأى صلاح الدين أن المسجد الأقصى لم يعد مسجداً كما كان، إذ غيّر الإفرنج معالمه ومظاهره، فهدموا فيه وأضافوا إليه، وجعلوه معبداً لهم.

وقف صلاح الدين يشاهد ذلك كله، فأزال ما أضافوا، وأعاد المسجد إلى حاله، ولكنه كان شديد الحرص ألا تطيش أحلام العامة والجند فيثأروا للمسجد الأقصى من معابد الإفرنج ومقدساتهم، فأمر أن لا تمس كنيسة القيامة بأي ضرر أو أذى، وأن تحفظ للمقدسات قدسيتها. فقد قال صلاح الدين: «عندما فتح أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه القدس في صدر الإسلام، أقرّهم على هذا المكان ولم يأمر بهدم البنيان»[٨].

بل إن صلاح الدين كان أكثر من ذلك سماحة ورحابة، فقد ذكر أحد مؤرخي الإفرنج أن الإمبراطور البيزنطي أوفد بعثة إلى صلاح الدين يهنئه بفتح بيت المقدس، ويرجوه إعادة الأماكن المقدسة المسيحية إلى الكنيسة الأرثوذكسية، فرد صلاح الدين التحية بأحسن منها، واستجاب لطلب الإمبراطور[٩].

وفوق هذا وذاك فإن صلاح الدين، كما ذكر مؤرخ غربي حديث، «وثق في عالم مسيحي أرثوذكسي من بيت المقدس اسمه يوسف بابيط، فاتخذه مستشاراً في كل معاملاته مع الأمراء المسيحيين[١٠].

ولم ينسَ صلاح الدين وسط تلك الأيام الجليلة، الحافلة بمظاهر البهجة ومجالي السرور، أن في عنقه أمانة غالية يجب أن يؤديها حقها.

كان المسجد الأقصى ينتظر منبراً رفيعاً زخرفته الأماني وزينته الآمال، وكلها أماني العروبة والإسلام، وكان المنبر قد صنع على أبدع ما صنع، بأمر من بطل عظيم، مات وأبصاره متطلعة صوب بيت المقدس، فمن البطل؟ وأين المنبر؟

---

(٨) أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، **كتاب دول الإسلام**، ج ١، ص ٧١، وحوادث ٥٨٣ هـ/ ١١٨٧ ـ ١١٨٨ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٩) حوادث ٥٨٣ هـ/ ١١٨٧ ـ ١١٨٨ م في: المصدر نفسه.

(١٠) Runciman, *A History of the Crusades*, vol. 2, p. 751.

ذلكم هو الملك المجاهد نور الدين محمود بن زنكي، صنع المنبر قبل وفاته في حلب، وظل المنبر في حلب ينتظر بضع سنوات، حتى أذن الله بالنصر، وحمل صلاح الدين منبر نور الدين إلى أولى القبلتين وثالث الحرمين، وفاء للكفاح ورمزاً للجهاد(١١).

ويروي التاريخ وهو شاهد عدل وصدق أن الأفراح والمباهج قد عمّت دنيا العروبة وشملت عالم الإسلام، فالحواضر ابتهجت وزينت والبوادي اهتزت وربت، وزغردت البشائر في القصور والخيام، ووفد المهنئون على صلاح الدين من جميع الأقطار والأمصار. ويقول القاضي بهاء الدين بن شداد، الرفيق والصديق «لم يتخلف رجل عن الحضور»!!

وقامت دولة الشعر، وطلع على الدنيا أدب «القدسيات» يمجد فتح بيت المقدس ويشيد ببطولات صلاح الدين. فما بقي وزن ولا بحر، ولا قافية ولا راوٍ، إلا وأنشد لهذه الأمجاد وخلد ذكرها أبد الدهر.

ومن قصيدة رائعة، قال الشاعر المصري الشريف الجواني:

أترى مناماً ما بعيني أبصر ... القدسُ يُفتح والفرنجة تُكسرُ

ومليكهم في القيد مصفود ولم ... يُر قبل ذاك لهم مليك يُكسر

وعن صلاح الدين:

نثر ونظم طعنه وضرابه ... فالرمح ينظم والمهند ينثر

حيث الرقاب خواضع حيث العيو ... ن خواشع حيث الحياه تُعثّر

وحين كانت تلك المباهج تعم أرجاء بيت المقدس كان العماد الأصفهاني، رفيق صلاح الدين في جهاده ورئيس ديوانه، يسهر الليالي الطوال، وهو يكتب إلى الدنيا الإسلامية يزف إليهم بشائر النصر، وكانت رسائل كلها حلاوة وطلاوة. وقد أصبحت اليوم عندنا هي العزاء والسلوان بعد أن فقدنا بيت المقدس.

ولا بأس أن يصبر المواطن العربي على بعض سجعاته فإن فيها صورة مشرقة رائعة عن تلك الأيام المجيدة.

يقول العماد الأصفهاني في رسائله التي كتبها إلى الحواضر الإسلامية عن ذلك

(١١) **ذيل النوادر**، ص ٢٦٢. (كذا ورد في الأصل).

الفتح المبين «. . . وكتبت إلى كل طرف بمعنى طريف، ولفظ فصيح حصيف. . . وسهرت تلك الليالي حتى نظمت اللآلي. . . وسارت شواردي إلى المشرق والمغرب، معربة عن هذا الفتح المعرب. . . وبشرت المسجد الحرام بخلاص المسجد الأقصى، وهنأت الحجر الأسود بالصخرة البيضاء، ومنزل الوحي بمحل الإسراء، وتسامع الناس بهذا النصر الكريم والفتح العظيم. . . فوفدوا للزيارة من كل فج عميق. وأحرموا من البيت المقدس إلى البيت العتيق»[١٢].

بل إن العماد قد رأى في فتح بيت المقدس «الهجرة الثانية، هجرة الإسلام إلى بيت المقدس، وعلى عاتقها يحسن أن يُبني التاريخ وينسق. وهذه الهجرة أبقى الهجرتين».

وإذا كان هذا الحب القدسي العذري قد حمل العماد أن يعتبر فتح بيت المقدس على يد صلاح الدين أعز من هجرة الرسول العظيم إلى المدينة المنورة، فقد ذهب أمراء صلاح الدين إلى أبعد من ذلك، هياماً وغراماً!!

وهذا الملك المظفر تقي الدين، ابن أخي صلاح الدين، «أحضر إلى قبة الصخرة أحمالاً من ماء الورد، وتولى بيده كنس ساحاتها وعرصاتها، ثم غسلها بالماء مراراً حتى تطهرت، ثم أفاض عليها ماء الورد، ثم طهر حيطانها وغسل جدرانها ثم بخرها بمباخر الطيب»[١٣]. .

هكذا يكون الحب والمحبوب. وكذلك تكون العبادة والعابدون. شأنهم في ذلك شأن العاشق الولهان الذي راح «يقبل ذا الجدار وذا الجدارا» وقد فتنه «حب من سكن الديارا».

وهكذا احتفل بيت المقدس بالمعراج والإسراء كما لم يحتفل به في أي عصر من العصور من قبل ومن بعد، فلقد كان معراجا في موكب النصر، وكان إسراء في ركب التحرير.

وانطلق بيت المقدس في مباهجه ومسراته، وتجاوبت أصداؤها في كل أقطار العروبة وأمصارها وهي تردد ما قاله ابن سناء الملك، مهنئاً صلاح الدين بذلك الفتح المبين:

---

(١٢) أبو عبد الله محمد بن محمد عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٤٨ و١٤٣ ـ ١٤٤.

(١٣) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٢٢٠.

لـسـت أدري بـأي فـتـح تهُـنّـأيـا مـنـيـل الإسـلام مـا قـد تمـنـى

لا تخـصّ الـشـام مـنـك الـتـهـاني كـل صـقـع وكـل قـطـر يهـنا ويهـنا

أجل، لقد تبادلت الأمة العربية التهاني أعز التهاني، في الشام وفي كل ديار العرب ولكن أروعها وأبدعها كان في بغداد، حيث بلغت الأفراح ذروتها.

فقد استقبلت بغداد، وكانت، ولا تزال، مقر الخلافة العباسية في عصر الناصر لدين الله، موكب النصر فملأ ميادينها وشوارعها، بما لم تشهد مثيلا له في تاريخها الطويل الحافل بالأمجاد.

وكان هذا الموكب مؤلفاً من أمراء الإفرنج وأسراهم، يسيرون في روعةَ ورهبة، راكبين خيولهم، لابسين دروعهم، حاملين رماحهم، وقد نكّسوا أعلامهم وبنودهم، يتقدمهم تاج الملك الأسير، يحمله نفر من الأسرى.

وقد أبدع ابن واصل وهو يصف دخول موكب النصر إلى بغداد، فقال: «دخلت الأسارى من الإفرنج على هيئتها يوم قراعها، راكبة خيولها، في طوارقها وأدراعها وبيارقها، وقد نكست أعلامها وبنودها»(١٤).

ولم يكن صلاح الدين مثل الملوك والرؤساء في هذا العصر، شغوفاً بالاحتفالات والهتافات، وتسخير الرجال للتصفيق، والنساء للزغاريد، فقد كان الجهاد الأصيل عند صلاح الدين هو هدف الأهداف وكان بيت المقدس عنده قدس الأقداس.

وتحرير بيت المقدس قد ألقى على صلاح الدين أعباء جديدة، فلا بد من اقتلاع الإفرنج من ديار الشام كلها حتى يظل بيت المقدس في أمان. وخرج صلاح الدين من بيت المقدس ليبدأ الجهاد من جديد.

ولم يبق للإفرنج يومذاك في الوطن العربي، إلا صور وطرابلس وأنطاكية على الساحل، وحصوناً أخرى في الداخل.

فبدأ صلاح الدين حملة على قلعة هونين (لبنان) فاستولى عليها، في آخر كانون الأول/ ديسمبر ١١٩٧، على الرغم أنها «كانت من أحصن القلاع وأمنعها»، ثم هاجم طرطوس «وأمر بوضع النار في البلد وأحرقه جميعه». واتجه نحو بانياس في

(١٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٩.

الشمال واستولى عليها، ومنها مضى إلى جبلة واستسلمت له بعد مقاومة عنيدة. وسار إلى اللاذقية، وكانت أكبر الموانئ في «إمارة أنطاكية، وسقطت بيده بعد أن هرب منها الإفرنج».

وراح صلاح الدين يستولي على القلاع والحصون حول أنطاكية وطرابلس، حتى أصبحت هاتان الإمارتان «مقصوصَتي الأجنحة»[١٥].

وبعد أن فرغ صلاح الدين من منازلة الإفرنج في الشمال، انطلق إلى الجنوب، إلى صفد وكوكب في شمال فلسطين، فاستولى عليهما بعد قتال ضارٍ مرير، ثم توغل صلاح الدين إلى شرقي نهر الأردن، ونازل حصن الكرك، فألقى عليه الحصار، ودارت معركة رهيبة بين الفريقين انتهت باستسلام الإفرنج «بعد أن فنيت أزوادهم، ونفدت موادهم. . . حتى أكلو لحم آخر حصان». واستسلم حصن الشوبك بعد ذلك ببضعة أشهر، في نهاية ١١٨٨.

وهكذا قضى صلاح الدين ثلاثة أعوام (١١٨٧ ـ ١١٩٠) وهو يقارع الإفرنج في طول البلاد وعرضها، ينتزع الحصون من أيديهم، ويدمر القلاع على رؤوسهم. حتى لم يبق لهم من مملكة بيت المقدس إلا مدينة صور، ومن إمارة طرابلس إلا مدينة طرابلس وبعض الضواحي، ومن إمارة أنطاكية بعض القرى.

واليوم يتساءل المواطن العربي، وهو يستعرض هذه المعارك التي خاضها صلاح الدين، من عسقلان إلى بيت المقدس إلى صفد إلى بانياس إلى اللاذقية، وإلى العديد من القلاع والحصون، يتساءل المواطن العربي: كيف سقطت فلسطين بأسرها في عصر الملوك والرؤساء، وكيف سقطت معها سيناء والجولان؟؟!!

وإنا لنجد الجواب حاضراً، على لسان أصدقاء صلاح الدين ورفاق جهاده. فلقد عرفوا صلاح الدين، كما نعرف الملوك والرؤساء، وما علينا إلا أن نقرأ ما قالوا:

قالوا «. . . كان السلطان صلاح الدين شجاعاً شهماً مجاهداً في سبيل الله، وكان مغرماً بالإنفاق في سبيل الله. . . وكانت مجالسه منزهة عن الهزء والهزل، ومحافله حافلة بأهل العلم والفضل، وكان من جالسه لا يعلم أنه جالس سلطاناً لتواضعه». وأين هذا من أخلاق الملوك والرؤساء؟!!

(١٥) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ١٣٢.

وقالوا، «إن صلاح الدين كان مناضلاً أصيلاً، وكان حبه للجهاد والشغف به قد استولى على قلبه وسائر جوانحه استيلاء عظيماً، بحيث ما كان له حديث إلا فيه، ولا نظر إلا في آلاته، ولا كان له اهتمام إلا برجاله، ولا ميل إلا إلى من يذكره ويحث عليه، ولقد هجر في محبة الجهاد في سبيل الله أهله وأولاده ووطنه وسكنه وسائر بلاده، وقنع من الدنيا بالسكون في ظل خيمة تهب بها الرياح ميمنة وميسرة»[١٦] وأين هذا من سلوك الملوك والرؤساء؟!!

وقالوا، إن صلاح الدين كان إنساناً قبل أن يكون سلطاناً، فقد أوصى ابنه ونائبه في حلب «. . . أحذرك من الدماء والدخول فيها والتقلد بها، فإن الدم لا ينام. . . ولا تحقد على أحد فإن الموت لا يبقي على أحد»[١٧] وأين هذا من تصرف الملوك والرؤساء؟!!

وقالوا «إن صلاح الدين كان للوطن العربي كله، لا لمسقط رأسه فحسب، فقد كانت تكريت في العراق موطن صباه، وكانت بعلبك مسرح شبابه وفيها تعلم الفروسية، وفي دمشق أصبح مدير شرطتها، وفي القاهرة وزيرها، وللوطن العربي كله سلطانه». وأين هذا من ملوك الانفصال، ورؤساء التجزئة؟!!

وقالوا: إن صلاح الدين أنفق كل ما تجمّع بين يديه من أموال في سبيل الجهاد، فقد «مات ولم يخلف في خزائنه إلا سبعة وأربعين درهماً ناصرية، ودينار واحداً ذهباً صورياً، ولم يخلف ملكاً ولا داراً ولا عقاراً ولا بستاناً ولا مزرعة». وأين هذا من كنوز الملوك، وخزائن الرؤساء؟!

وقالوا: إن صلاح الدين قد التزم في حياته الجد والبساطة، فقد عزل نائب ديوانه «حين استجد داراً في دمشق لينزل فيها السلطان وأنفق عليها أموالاً كثيرة، وقال له «هذا منزل لا يصلح لمثلي أبداً»[١٨]. وأين هذا من قصور الملوك والرؤساء؟!!

وأخيراً، قالوا، «إن جنازة صلاح الدين لم تختلف عن جنازة سائر الناس، وغطى نعشه ثوب مخطط. . ولم يسمح لأحد من الشعراء أن ينشد في رثائه. وجرى

---

(١٦) أبو المحاسن يوسف بن رافع بن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص٤١٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

اقتراض ثمن التبن الذي بلت به الطين اللازمة لقبره. ودفن معه سيفه الذي لزمه في الجهاد». وأين هذا من مواكب الذين ماتوا من الملوك والرؤساء؟!!

ذلك كان صلاح الدين. أما الملوك والرؤساء، فإن المواطن العربي يعرف أكثرهم، ويعرف لكل واحد منهم أكثر من حكاية، بالقصور، بالمظالم، بالدماء، بالكنوز، بالبغضاء، بالأحقاد، بالغدر، وبالخيانة.

فما أبعدهم عن صلاح الدين، وما أبعد هاماتهم عن مواطئ أقدامه. . .

وما أبعد الليلة عن البارحة!!

المعركة الكبرى.. في حزيران/يونيو

«سقط بيت المقدس! سقط بيت المقدس!»

تلك كانت الصيحة في أوروبا بأسرها حينما دخل صلاح الدين إلى بيت المقدس فاتحاً ومحرراً، بعد أن ظلت في يد الإفرنج قرابة تسعين عاماً.

وأصبحت أوروبا بملوكها وأمرائها مناحة كبرى تندب سقوط بيت المقدس، وأصبح اسم صلاح الدين على كل شفة ولسان، والغضب الحزين يمتلك مشاعر الجميع، والجميع يطلبون الثأر والانتقام.

وبلغ من شدة الأسى، أن وليم الثاني ملك صقلية قد ارتدى ثوباً من الخيش، والتمس مكاناً اعتزل فيه عدة أيام، وتعاهدت الجماهير على الصوم في كل يوم جمعة، والامتناع عن تناول اللحم يومي الأربعاء والسبت[1].

وتحوّل الغضب إلى اجتماعات بين الملوك والأمراء والنبلاء، حتى أصبحت أوروبا على مدى عامين كاملين (١١٨٧ ـ ١١٩٠) خلية نحل كبرى تدوي بالحديث عن الحرب والاستعداد للحرب. . .

وكما تفعل إسرائيل في الجباية اليهودية العالمية في أيامنا هذه، فقد كان من أبرز القرارات التي صدرت عن الملوك في أوروبا فرض ضريبة عامة عرفت «بالعشور الصلاحية» لمقاتلة صلاح الدين، وانتزاع بيت المقدس من يديه، وإعادتها كما كانت مملكة للإفرنج. .

ثم بدأت الاستعدادات العسكرية، وبدأت معها موجات من المقاتلين تتجمع في كل مكان في أوروبا، تسافر إلى المشرق العربي ولتتجمع ثانية في ساحل بلاد الشام تمهيداً لاسترداد بيت المقدس. . . وهذا ما عرف في التاريخ بالحملة الصليبية الثالثة.

---

(١) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 3, pp. 21-22.

وكان يتزعم هذه الحملة ثلاثة من أعظم ملوك أوروبا، إمبراطور ألمانيا، وملك فرنسا، وملك بريطانيا، وتحتهم الأمراء والنبلاء. . .

وخرجت الجيوش من أوروبا من ثلاث طرق: الأول: عن طريق البحر الأبيض المتوسط مرورا بقبرص، والثاني: عن طريق جبل طارق، والثالث: عن طريق البوسفور والدردنيل.

وكان في أوائل الذين وصلوا إلى سواحل الشام (أيلول/ سبتمبر ١١٨٩) أسطول ضخم مؤلف من سفن دانمركية وفلمنكية يبلغ عددها خمسمائة قطعة.

وفي الوقت نفسه غادر أسطول إنكليزي نهر التيمس متجهاً إلى سواحل البرتغال، ومنه عبر مضيق جبل طارق إلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط[٢].

وكان جيش الألمان أكبر قوة برية، فقد بلغ عدده، بحسب إحصاءات مؤرخي الفرنج، خمسين ألف فارس، ومائة ألف من الرجالة.

وكانت الخطة العسكرية كما وضعها الملوك الثلاثة، الاستيلاء على عكا أولا، باعتبارها أكبر ميناء عسكري في فلسطين، ومن ثم التوجه جنوباً لاحتلال بيت المقدس.

وكانت لهذه الجيوش الأوروبية طليعة قوية مقاتلة سبقتهم إلى ميدان المعركة: ذلك أن الفرنج في ديار الشام، في أنطاكية وطرابلس وصور قد خرجوا من «بلادهم» عن طريق الساحل قاصدين مدينة عكا. . . وكان على رأس هذه القوة الملك «جاي» وهو الذي كان قد أسره صلاح الدين في معركة حطين ثم أطلق سراحه، بعد أن أقسم قسماً غليظاً «أن لا يشهر في وجه صلاح الدين سيفاً أبداً، وأن يكون غلامه ومملوكه وطليقه أبداً»[٣].

ولكن الإفرنج، كإسرائيل، لا يمين لهم ولا ذمة، ولا عهد ولا هدنة.

وفي ٢٨ آب/ أغسطس، وصل ملك الإفرنج إلى ضواحي عكا فأقام معسكره على تل المصلبين المعروف بتل الفخار، قريباً من نهر بيلوس «النعامين» ليكونوا على مقربة من الماء»[٤].

وما هي إلا بضعة أيام حتى أحاط الإفرنج بقلعة عكا، وضربوا حولها الحصار من البحر إلى البحر، وفيها أهلها الأبطال وحاميتها الباسلة.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) أبو المحاسن يوسف بن رافع بن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ٨٠.

(٤) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٢٩١.

وبادر صلاح الدين إلى نجدة المدينة المحاصرة، فرتب جيشه ونظم صفوفه، وجعل مقر قيادته على تل كيسان، وميمنته على تل العياضية وميسرته على النهر، واتخذ من صفورية مركزاً للإمداد والتموين[٥].

وهكذا ضرب صلاح الدين حصاراً على الحصار، الإفرنج يحاصرون عكا، وصلاح الدين يحاصرهم، وأصبح ميدان المعركة فريداً حقاً، ومجيداً حقاً، طوقان من الحصار يتربص لهما الفناء والدمار، وأخذت أنامل الزمان تقلّب صفحات التاريخ.

ثم توالت أساطيل الإفرنج الأوروبية تحمل البارونات والأمراء بكتائبهم وأسلحتهم من الفلمنكيين والإفرنسيين والدانمركيين والفريزيين والسكسون.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١١٩٠ وصل الجيش الألماني الضخم ومعه أدوات الحصار والمؤن الوافرة، وفي نيسان/ أبريل ١١٩١ وصل الجيش الفرنسي وعلى رأسه الملك فيليب أغسطس، صاحب الشخصية المعروفة في القرون الوسطى.

وفي ٧ حزيران/ يونيو وصل الملك ريتشارد قلب الأسد، وضرب معسكره حول المدينة الباسلة لتبدأ المعركة الفاصلة، وأصبح الغرب كله بملوكه وأمرائه وجحافله وأساطليه، يحاصرون القلعة الحصينة، الرابضة على مشارف البحر المتوسط، عيونهم على عكا ولكن قلوبهم في بيت المقدس.

ومضى عامان طويلان والقتال يتوالى والمعارك تتعاقب ضارية مستميته، فالإفرنج محدقون بالأسوار يضربونها بالمجانيق والنار، وصلاح الدين محدق بالإفرنج يشدد عليهم الضربات والهجمات.

ولم يتخل صلاح الدين عن المدينة المحاصرة وحاميتها الصامدة، بل كان يفرغ كل جهده وطاقته في سبيل فك الحصار عنها، وتشتيت الإفرنج من حولها.

وذات مرة حمل صلاح الدين على الإفرنج حملة مباغتة، بنفسه، فشق طريقه إلى عكا ودخلها، ورقي إلى السور حتى أشرف على عسكر الإفرنج، واستطاع أن يمد الحامية بالمؤن والرجال والسلاح. وأنزل بالإفرنج خسائر فادحة[٦] ولكن قوات صلاح الدين لم تكن كافية للدخول مع الإفرنج في معركة فاصلة.

غير أن عكا لم تترك وشأنها، محاصرة وحدها، من غير عون ولا غوث من الأمة العربية، فقد وصلت إلى عكا أساطيل بحرية ضخمة من مصر تحمل الجند والمؤن

(٥) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

والسلاح، واستطاعت أن تصل إلى ميناء عكا رغم الحصار البحري الذي ضربه الإفرنج حولها.

ووصلت كذلك إمدادات عن طريق البر، وكان على رأسها الملك العادل، أخو صلاح الدين، كما توالت أجناد كثيرة وكميات وفيرة من المؤن والأموال والسلاح، من دمشق وحمص وحماة وحلب والموصل وسنجار[٧].

ووقعت بين الفريقين المتحاربين مناوشات ومصادمات عنيفة، وقام الإفرنج بهجمات متلاحقة على عكا، ولكن حاميتها بقيت ثابتة صامدة تقذف الإفرنج بكل أسلحة الدمار والخراب، وحاول الإفرنج اقتحام «برج الذبان» الذي يقع وسط البحر، فردتهم الحامية على أعقابهم، مما جعل الإفرنج يطلقون عليه اسم «البرج الملعون»[٨].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١١٩٠ قامت جيوش الإفرنج بهجمة مستميته على جيش صلاح الدين تستهدف إبادته وإفناءه، ووقعت المعركة في ميدان فسيح ميمنته نهر «النعامين» بقرب البحر، وميسرته في تل الخروبة. فارتد صلاح الدين على الإفرنج وطوّق جيشهم والتحم معهم في معركة عنيفة وأنزل بهم خسائر ضخمة، ولكن قوات الإفرنج استطاعت بعد تضحية بالغة أن تفلت من الطوق، وعادت إلى معسكرها حول أسوار عكا ليشدوا عليها الحصار ويحملوها على التسليم.

وجاء دور الفدائيين الأبطال، وكان لا بد لهم من دور كبير في هذه المعركة، فقاموا بأعمال خارقة أفشت الرعب والفزع في صفوف الإفرنج وأوقعت بهم خسائر جسمية، كالعهد بالفدائيين الأبطال من شعب فلسطين، في معاركهم مع إسرائيل.

وخلافاً لما يفعله الملوك والرؤساء اليوم، فقد كان صلاح الدين يسند الفدائيين ويمدهم بالمال والمؤن والسلاح في ميدان القتال، وإذا استشهدوا يرعى نساءهم وأولادهم، فلا يتعرضون لذل السؤال، والوقوف على الأعتاب، والتماس الفتات من بين النوافذ والأبواب!! وكان من هؤلاء الفدائيين شاب من دمشق، يشتغل في صناعة النحاس، ويدعى «علي» تطوع بأن يدمر أبراج الإفرنج، وكانوا قد صنعوها في خمس طبقات ونصبوها حول عكا ليهاجموا بها أسوارها وأبراجها، فابتكر البطل، علي طريقة بارعة في تدمير هذه الأبراج فرمى بالمنجنيق قدور النفط البارد، لتبلل الأبراج من كل ناحية، ثم رماها بالنار فاشتعلت فيها[٩].

---

(٧) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ١٤٨، وأبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٢، ص ٢٧.

(٨) Runciman, *A History of the Crusades*, vol. 3, p. 54.

(٩) ع. علوان، **صلاح الدين الأيوبي بطل حطين ومحرر القدس**، ص ١٢٠.

وقد عرض صلاح الدين على هذا الفدائي البطل مكافأة مجزية فاعتذر بكل شمم وإباء، وقال «إن مافعلت لله ولا أريد مكافأة إلا منه»، وذلك شأن الفدائيين من أبطال فلسطين يغادرون خيامهم المهملة وما عند أهلهم وذويهم إلا زاد يوم أو يومين، وكل ما يرجونه من جزاء أو مكافأة هو تحرير الوطن السليب فذلك عندهم كنز الكنوز.

ومن الفدائيين الأبطال شاب شجاع اسمه عيسى العوّام، نزل البحر ذات ليلة، وقد شد على وسطه ثلاثة أكياس فيها ألف دينار ورسائل هامة من صلاح الدين إلى حامية القلعة، وكانت الأمواج عاتية فلم يستطع «العوام» أن يتغلب عليها فغرق ومات، وقذف به البحر بعد أيام إلى شواطئ عكا، فأخذ أهلها ما كان معه من رسائل ومال، وكان هذا الفدائي البطل شاباً مسيحياً[١٠]، شأن الفدائيين من أبناء فلسطين يتساقطون في ميدان المعركة مسلمين أو نصارى رمزاً لأخوّة السلاح والتحرير.

وكان ابن شداد كريماً في رثائه للفدائي العوام فقال فيه «فما رؤي من أدى الأمانة في حال حياته وقد ردّها في مماته إلا هذا الرجل»[١١]. ذلك أمر الفدائيين الشجعان في البر، أما أمر الفدائيين الأبطال في البحر، فلا يقل ذكراً ولا فخراً.

ويُروى أن مجموعة من البحارة الشجعان بلغ عددهم ٦٥٠ بطلاً، أبحروا من ميناء بيروت وهم يحملون معهم الأسلحة والمؤن لينجدوا حامية عكا وأهلها ويخففوا عنهم وطأة الحصار، وما إن وصلوا بسفينتهم الكبيرة شواطئ عكا حتى تصدى لهم أسطول الإنكليز وأحاطوا بهم من كل جانب، فلم يجد الفدائيون الأبطال سبيلاً للوصول إلى عكا ولا سبيلاً للنجاة، وأوشكوا أن يقعوا أسرى في يد الإفرنج ويغنموا سفنهم وما فيها، فآثروا ميتة العز والفداء، فأغرقوا سفينتهم وغرقوا فيها، وكان قائد الفدائين يصيح في وجه الإفرنج «والله لا نقتل إلا عن عز، ولا نسلم. . . من هذه السفينة شيئاً»[١٢] فضربوا بذلك أروع مثل في التضحية والبطولة.

ثم بدأت المعركة الحاسمة الفاصلة في ٨ حزيران/ يونيو من عام ١١٩١ حين تكاملت قوى الإفرنج بوصول ملوك ألمانيا وفرنسا وإنكلترا يتقدمهم قلب الأسد، فوزع الإفرنج قواتهم إلى شطرين، شطر ينازل المدينة المحاصرة ويشدد عليها الضربات والهجمات، والآخر يتولى إشغال قوات صلاح الدين حتى يبعدها عن ميدان المعركة.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١١) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ١٢٠.

(١٢) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٣٥١.

وأخذت المعركة دوراً رهيباً، إذ اشتد القتال بين الفريقين ووضع كل فريق في الميدان جميع قواته وطاقاته، وراح التاريخ يسرد على الملوك والرؤساء وصفاً مثيراً عن سير القتال. وتحدث ابن شداد عن الإفرنج كيف كانوا يوالون الضرب بالمنجنيقات على الأسوار «حتى تخلخلت، وضعف بنيانها، وأنهك التعب والسهر أهل البلد. ولما أحس الإفرنج، بما حدث بالسور من الخلل وتداعي بنائه، شرعوا في الزحف من كل جانب، وانقسموا أقساماً وتناوبوا فرقاً، كلما تعب قسم استراح وحل مكانه قسم آخر، وصمد المدافعون عن المدينة، وبادر صلاح الدين بالهجوم بعساكره على خنادق الإفرنج، وهو يحث الناس على الجهاد، وينادي يا للإسلام، وعيناه تذرفان الدموع»[١٣].

يتحدث أبو شامة عن هول المعركة، ويصف هجمات الإفرنج وكيف «قاتلوا مرة بالأبرجة، وأخرى بالمنجنيقات، وتارة بالدبابات وتارة بالكباش، وآونة باللوالب، ويوما بالنقب، وليلاً بالسرايات، وطوراً بطمّ الخنادق، وآنا بنصب السلالم، ودفعة بالزحوف في الليل والنهار، وأحياناً بالبحر بالمراكب»[١٤].

وثم يتحدث ابن واصل، عن المعركة الرهيبة، ويصف كيف كان الإفرنج «يردمون الخندق المحيط بالمدينة، بجثث الإنسان والحيوان ليعبروا عليها إلى المدينة»[١٥].

واشتدت الضائقة بالمدينة المحاصرة وحاميتها الباسلة بعد عامين طويلين من القتال، فهلك الرجال ونضبت الأقوات، واستنفدت المقاومة كل الإمكانات، وقد تحلّى أبطال عكا وحاميتها الباسلة بكل فضائل النضال، وتقاليد القتال، واحتملوا وطأة الحصار بصبر وبسالة، وصمدوا أمام هجمات الإفرنج المتلاحقة.

وأدرك صلاح الدين أن الموقف أصبح خطيراً، وأن عكا الباسلة توشك على السقوط، فرأى أن يوجه نداء إلى جميع الحواضر في الوطن العربي في مشرقه ومغربه للمبادرة إلى النجدة.

وكان أول ما وجهه صلاح الدين، مستصرخاً مستنجداً، رسالة بعث بها إلى جميع الأقطار يحض فيها على الجهاد، ويحذر من تضامن الإفرنج وقعود المسلمين، وها هو يقول عن الإفرنج «وما دام البحر يمدهم، والبر لا يصدهم، فبلاء البلاد بهم دائم. فأين حمية المسلمين ونخوة أهل الدين وغيرة أهل اليقين، وما يقتضي عجباً من تضافر الإفرنج وقعود المسلمين، فانظروا إلى الإفرنج، أي حشد حشدوا، وأي أموال غرموها، وأنفقوها، وما بقي ملك في بلادهم وجزائرهم، ولا عظيم ولا كبير إلا

(١٣) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٥٥.
(١٤) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ١٨٥.
(١٥) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ص ٣٥.

جارى جاره في مضمار الإنجاد»[١٦]. إلى آخر ما جاء في تلك الرسالة الصارخة، من استنهاض الهمم واستنفار العزائم.

وبعث صلاح الدين كتاباً إلى الخليفة العباسي في بغداد، أفاض فيه عن قوات الإفرنج، شارحاً الموقف العسكري شرحاً دقيقاً، وقال في كتابه «فليس هذا العدو بواحد فينجح فيه التدبير، ويأتي عليه التدمير، وإنما هو كل من وراء البحر. فإنه لم يبق مدينة ولا بلدة ولا جزيرة إلا جهزت مراكبها وأنهضت كتائبها وحملت ذخائرها فجاءوا لابسين الحديد بعد أن كانوا لابسين الحداد»[١٧].

وفي رسالة أخرى استعرض صلاح الدين قوة الإفرنج ومواصلتهم القتال، بالنساء والرجال، تحقيقاً لأهداف العدوان، مشيراً إلى أن الإفرنج «فارقوا أوطانهم... امتثالاً لأمر مركيسهم، ... لا يجدون مع كثر ة المشاق ملالاً، حتى خرجت النساء من بلادهن متبرزات، وسرن إلى الشام في البر والبحر متجهزات[١٨].

ولما اشتد الحصار على عكا، غداة وصول الألمان إليها، أرسل صلاح الدين إلى الخليفة العباسي كتاباً آخر كله استصراخ واستنجاد حتى لتكاد نفسه أن تذهب حسرات مع كتابه، فيعرض خضوعه للخليفة ويلتمس عونه وغوثه، متمنياً أن يقف على عتباته بين يديه، ويقول في كتابه « ومن خبر الإفرنج أنهم الآن على عكا يمدهم البحر بمراكب أكثر عدة من أمواجه... وما مثل الخادم نفسه إلا بحالة عبد، لو أمكنه لوقف بالعتبات ضارعاً، وقبّل ترابها خاشعاً... رب إني لا أملك إلا نفسي وها هي في سبيلك مبذولة، وأخي وقد هاجر إليك هجرة يرجوها مقبولة»[١٩].

ويروي التاريخ أن الخليفة العباسي في بغداد، الجالس على الثروات والكنوز، الناعم بالقصور الباذخة، الهانئ بالنفائس الرائعة، قد أرسل إلى صلاح الدين «حملين من النفط، وتوقيعاً بعشرين ألف دينار تؤخذ قرضاً من بعض التجار باسم الخليفة»[٢٠]. وتلك كلها كانت نجدة أمير المؤمنين الموكل بالجهاد والمجاهدين.

وقد ضجّت الأحجار الصماء في أسوار عكا وأبراجها، مستنكرة هذه النجدة من الخليفة، فرفضها صلاح الدين ورد توقيع الخليفة إلى الخليفة ليكنزها مع كنوزه.

ومرة ثانية، أصبح صلاح الدين إنساناً صوفياً تجرد من مطالب الدنيا وشهواتها

---

(١٦) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٨.
(١٧) ابن واصل، المصدر نفسه،ج ٢، ص ٣٠٦.
(١٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

وأمجادها، فدعا الخليفة أن يحضر إلى ميدان المعركة بشخصه ليقودها بنفسه، ولم يكتف بهذا، بل أعلن صلاح الدين أنه مستعد أن يتنازل للخليفة عن مملكته المترامية الأطراف بكل أقطارها وأمصارها»[٢١].

ولكن هذا الحوار الرفيع بين الملك البطل والخليفة المخاتل لم يُجد فتيلاً، فإن المعركة الرهيبة في عكا، وصرخات صلاح الدين ومقترحاته لم تحرك قلب الخليفة في بغداد، بل مضى سادراً في غيه وضلاله يسخر من صلاح الدين في مجالس لهوه وسمره، حتى إنه لم يتردد في أن يهزأ بصلاح الدين، وينتقص من جهاده في فتح بيت المقدس، ويبخسه حقه ويقول «يفتخر علينا بالقدس وهل فتحها إلا بعساكرنا وتحت رعايتنا؟»[٢٢].

وهكذا فإن خليفة العرب والمسلمين، وهو الذي أنيط به أمر الجهاد والذود عن حمى العروبة والإسلام، لا يكتفي بالتقاعد عن الجهاد غارقاً إلى أذنيه في حياة الترف في قصور بغداد، ينهل من مباذخها ومباذلها، ولكنه جعل حياة المجاهد البطل تندراً وتفكهة في مجالسه الفارغة من كل معنى من معاني الجهاد، وهذه هي مصيبة المجاهدين المناضلين مع الخاملين المتخاذلين.

ولكن صلاح الدين بعد أن يئس من الخليفة العباسي في المشرق العربي، ولّى وجهه شطر الخليفة في المغرب الأقصى، يلتمس نجدته ويرجو عونه، وللمغرب يومئذ أساطيل ضخمة تمخر عرض البحار، ولها شأنها وسطوتها، يخشاها الأعداء ويخطب ودّها الأصدقاء.

وبعث صلاح الدين سفارة إلى الخليفة، وهو سلطان الموحدين في المغرب أبو يوسف يعقوب بن عبد المؤمن، ووصلت السفارة إلى سلطان الموحدين وكلها أمل ورجاء في أن يستجيب خليفة المغرب بعد أن تخاذل خليفة المشرق، وقد أوضح صلاح الدين في رسالته قوة الإفرنج وكثرتهم عَدداً وعُدداً، وما يستطيع أن ينزله الأسطول المغربي بالإفرنج من ضرب مواصلاتهم وقطع مؤنهم، وشرح صلاح الدين أحوال الإفرنج «وخروج نجداتهم وكثرتها، وقوتها وثروتها، ومسارعتها... لا يمضي يوم إلا عن قوة تتجدد وميرة تصل...»

ويذكر أبو شامة أن صلاح الدين قد حدد في رسالته دور المغرب في منازلة الإفرنج، وأنه «لو أرسل الله عليه أسطولاً قوياً يقطع بحره (بحر العدو) لأخذنا

(٢١) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٧.

(٢٢) أبو عبد الله محمد بن محمد عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٨٤.

العدو إما بالجوع أو الحصر، أو برز فأخذناه بالنصر. . . فالبدارَ البدارَ»[٢٣].

وبعد ذلك، وجّه صلاح الدين إلى المغرب رسالة ثانية يستنجد ويستنهض ويلحّ في طلب العون والمدد ويقول «وكان المتوقع من الدولة العالية، والعزمة الفادية، والهمة المهدية الهادية، أن يمد غرب الإسلام المسلمين، بأكثر مما يمد غرب الإفرنج»[٢٤].

ولم يكتف صلاح الدين بهذه الإشارات والتلميحات ولكنه طلب على التحديد من الأسطول المغربي بأن «يقطع على الإفرنج مادتهم من جهة البحر»[٢٥].

وكان الأسطول المغربي من غير شك قادراً على أن يضرب الإفرنج في البحر الأبيض المتوسط ويقطع عنه المدد والعون، ويجعل حملة الإفرنج حول عكا معزولة عن قواعدهم تحت رحمة صلاح الدين، فقد كان الأسطول المغربي مؤلفاً من أربعمائة سفينة مجهزة أقوى تجهيز، وهذا ما حدا بصلاح الدين أن يؤكد في رسائله إلى سلطان الموحدين قيمة الأسطول المغربي في معركة عكا حين قال «فأحوج ما كنا الآن إلى النجدة البحرية والأساطيل المغربية، فإن للإسلام نظرات إلى الأفق المغربي يقلّبها، وخطرات من اللطف الخفي يقرّبها»[٢٦].

وكانت هذه العبارات الرائعة الصافية كافية أن تحرك جبال الأطلس من قواعدها، وتحيلها إلى أساطيل بحرية تتدافع من ثغور المغرب إلى عكا، الثغر العربي الباسل الذي كان يقف شامخاً أمام قارة بكاملها.

ولكن سلطان الموحدين قد تقاعد وتقاعس، لأنه كما ذكر أبو شامة «عزَّ عليه كونه لم يخاطبه بأمير المؤمنين عل جاري عادتهم»[٢٧] فما أتفه السبب وما أحقر أولئك الملوك والخلفاء!

وهكذا تلكأ الخليفة العباسي في بغداد، وتقاعس سلطان الموحدين في المغرب، ولكن صلاح الدين ظل على إيمانه وصبره، لا يتقاعس ولا يتقاعد، وإذا كان قد خذله الخليفتان في المغرب والمشرق، فلقد أنجدته الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وواصل الشعب في كل مكان دوره في المعركة، فذلك دَيْدَن الشعب في كل زمان. . . مروءة وأريحية ونجدة وحمية.

---

(٢٣) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧١.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(٢٦) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٣٦٢.
(٢٧) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٤.

وتوالت النجدات من كل مكان، ولم تكن خطباً ولا كلاماً، وإنما كانت فيضاً زاخراً من الرجال والأموال، والمؤن والسلاح.

ففي أواخر عام ١١٨٩ وصلت إلى عكا خمسون سفينة من مصر محملة بالمؤن والأجناد والأزواد[٢٨].

وفي آب/ أغسطس ١١٩٠ وصلت إلى عكا من بيروت شحنة كبيرة من المؤن بلغت أربعمائة غرارة من القمح ومعها كميات من الجبن والبصل والغنم وغير ذلك من الأغذية والمؤن[٢٩]، وقد قام البحارة بمخادعة الإفرنج فقد تزيوا بزيهم ووضعوا شاراتهم، فاستطاعوا أن يدخلوا بسفنهم إلى ميناء عكا، كما لو كانوا قطعاً من أسطول الإفرنج.

وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها استطاعت ثلاث سفن مصرية ضخمة أن تشق طريقها ليلاً إلى ميناء عكا، وكانت مشحونة «بالأقوات والأدم والميرة وجميع ما يحتاج إليه في الحصار بحيث يكفيهم ذلك طول الشتاء»[٣٠].

ولكن هذا المدد من الرجال والمؤن والسلاح، كان يفوقه مصايل إلى الإفرنج من المدد في الرجال والمؤن والسلاح، من قارة بكاملها، بكل شعوبها وكل طاقاتها وإمكاناتها.

ولم يعد بين يدي الحامية في عكا وابنائها الأبطال ما يدافعون به عن مدينتهم المحاصرة، فبدأ قائد الحامية، سيف الدين المشطوب، يتصل بالإفرنج لتسليمهم المدينة على أن يعاملوا أهلها بمثل ما عومل به الإفرنج يوم سلموا مفاتيح المدينة إلى صلاح الدين قبل ذلك بسنتين، فكتب قائد الحامية إلى الإفرنج يقول «لما استولينا على هذه المدنية سمحنا لجميع السكان بكل ما يشاؤون، فوهبناهم حرية الذهاب إلى حيث يريدون، يحملون معهم أسلحتهم وأمتعتهم وبضاعتهم وأهلهم، ها نحن نعطيكم المدينة على أن تعاملونا بمثل ما عاملنا به قومكم من قبل»[٣١].

ووافق الإفرنج على منح الأمان لأهل عكا ولكنهم اشترطوا أن يعاد إليهم بيت المقدس، ولما بلغ صلاح الدين ما يطلبه الإفرنج رفض مطالبهم، وراح يعيد تنظيم جيشه، ويستنفر قواته ليمضي في القتال إلى النهاية.

---

(٢٨) ابن واصل، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٢٩) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ٢١١.

(٣٠) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ١٦١.

(٣١) عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٢٢٧.

ولكن الإفرنج انتهزوا الضائقة الكبرى التي حلت بالحامية المحاصرة، فعقدوا معها اتفاقاً منفرداً وسلمت إليهم المدينة، وما هي إلا ساعات حتى دخل الإفرنج إلى عكا في تموز/ يوليو ١١٨٠، ورفعوا أعلامهم على أبراجها وأسوارها، ونقضوا الاتفاق، فذبحوا ودمّروا ونهبوا.

وكان ذلك اليوم المروع، كارثة كبرى حلت بالأمة العربية، فقد سقطت عكا على يد الإفرنج بعد قتال عنيف مرير استمر عامين كاملين. فعم الحزن والأسى في الوطن العربي بأسره، وكما قال أبو شامة «غشي الناس بهتة عظيمة وحيرة شديدة، ووقع في العسكر النواح والعويل والبكاء والنحيب»(٣٢).

ووقف البطل صلاح الدين على مقربة من أسوار عكا وقد هاله سقوط المدينة الباسلة وتدمير أسوارها وأبراجها وذبح أهلها، وأخذ «يلطم رأسه وينتف لحيته ويبكي بكاء شديداً»(٣٣).

ولكن صلاح الدين لم يدم بكاؤه طويلاً ولم يستسلم للأحزان، فقد كانت ساعة أو بعض ساعة شارك فيها الحامية والشعب آلامهم وأحزانهم، ثم نفض عن كتفيه أثقال الهزيمة وأحمالها، ومضى في طريقه يعد العدة، ويستأنف القتال من جديد.

وأعلن صلاح الدين إلى جيشه، أمراء وجنوداً، وهو في سهل عكا أن المعركة لم تنته، وأنه سيواصل القتال على أرض فلسطين قرية قرية، ومدينة مدينة دفاعاً عن بيت المقدس، مهماً كلف ذلك من تضحيات.

وهنا بدا الفارق واضحاً جلياً بين معركة عكا التي خاضها صلاح الدين في عام ١١٩١، والمعارك التي قادها الملوك والرؤساء من عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا، وما أكثر هذه الفوارق وأخطرها.

ولي في عكا ذكريات مثيرة سأرويها في الفصل التالي.

وحين يستعرض المواطن العربي حروبنا الحاضرة التي خاضها جيلنا تحت قيادة ملوكنا ورؤسائنا، ويقارنها مع حرب صلاح الدين على أسوار عكا، تتجلى أمامه صورة مليئة بالعظات والعبر، فلسنا أمام دراسة مقارنة فحسب، ولكننا أمام محاولة جادة صادقة وأمينة تدفع عن الأمة العربية الكوارث التي تحيط بها في هذا العصر.

---

(٣٢) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٨.

(٣٣) أبو المظفر يوسف بن قزاوغلو سبط بن الجوزي، **مرآة الزمان** (٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ ـ ١٠٩٩ م)، ص ٣٦٦.

فما هي الصورة في هذه المقارنة؟

أولاً: إن حرب ١٩٤٨ خاضتها سبع دول عربية، كانت القيادة العسكرية الفعلية للمملكة الأردنية الهاشمية، وقائدها العسكري الفعلي هو الجنرال البريطاني غلوب باشا. ولم يكن لتلك الحرب خطة مشتركة، لا سياسياً ولا عسكرياً، تخللتها الهدنة الأولى والثانية، ولم تتجاوز ثلاثين يوماً، ومنيت الدول العربية بخسارة فادحة، وأصبحت رقعة إسرائيل أوسع مما قررته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧.

ثانياً: حرب ١٩٥٦ المعروفة بالعدوان الثلاثي، كانت من غير خطة عربية، اعتمدت على حماسة الجماهير، ولم تستخدم فيها الطاقات العربية، وانتهت إلى تثبيت الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وفتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية «واحتلال» قوات الطوارئ الدولية لأرضنا العربية في سيناء.

ثالثاً: حرب الأيام الستة ١٩٦٧، كانت مظاهرة عسكرية في أصلها، دخلتها الدول العربية من غير استعداد، ومن غير خطة واحدة، وانفردت إسرائيل بالدول العربية واحدة بعد الأخرى، وكانت نتيجتها هزيمة مذلة للأمة العربية، مكنت إسرائيل من احتلال فلسطين بكاملها، ومعها الجولان وسيناء.

رابعاً: حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ كانت مخططة تخطيطاً جيداً، وبدأت بداية طيبة، ولكنها توقفت بعد ستة عشر يوماً. ورغماً عن أنها قد جاءت بإنجازات رائعة غير أنها تفتقر إلى الدوام والاستمرار، فقد بدت عليها بوادر الضعف السياسي، نعرف منها حتى الآن: أن وقف إطلاق النار على الجبهتين السورية والمصرية لم يكن واحداً، والفصل بين القوات لم يكن واحداً، والاشتراك في مؤتمر جنيف لم يكن الرأي فيه واحداً، ولا نستطيع الحديث عن المراحل المقبلة، وكل ما نرجوه أن تكون إنجازاتها السياسية على مستوى إنجازاتها العسكرية.

أما حرب صلاح الدين، فقد وقعت في جميع التواريخ التي شهدتها حروبنا الأربعة ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وذلك لأن صلاح الدين قد حارب على مدى عامين كاملين، ومرت عليه هذه التواريخ كلها، متصلة متعاقبة.

وإني أحذر المواطن العربي من أن يظن أنه لا مجال للمقارنة بين حروبنا الحاضرة وحرب صلاح الدين، بسبب تطور الأسلحة وأساليب الحرب.

إنه لصحيح أن الأسلحة قد تطورت، وإن الأساليب قد تغيرت ولكن قواعد الحرب الأساسية ما زالت باقية وستظل، وخاصة في الجوانب الروحية، ولننظرْ:

أولاً: إن صلاح الدين كان مؤمناً بالحرب الطويلة النفس، وحرب فييتنام الأخيرة ما هي إلا نسخة حديثة عنها. وقد حارب صلاح الدين حول أسوار عكا عامين كاملين، سبقتها معارك عامين سالفين، بعد معركة حطين، وسبقها أربعة عشر عاماً من الحروب في القاهرة، والإسكندرية، ودمياط ودمشق وحلب وحمص وحماه.

ثانياً: لقد تكبد صلاح الدين حول أسوار عكا خسائر جسيمة في الأموال والأرواح، فحين استولى الإفرنج على عكا قتلوا الكثيرين، وأسروا من فيها وكانوا ألوفاً «وغشي الناس بهتة عظيمة، وحيرة شديدة ووقع في العسكر الصياح والعويل والبكاء والنحيب». وإن رتشارد قلب الأسد ملك الإنكليز «ساق ثلاثة آلاف من المسلمين إلى تل العياطية حيث قتلوا، طعناً، وضرباً بالسيف. . .»[٣٤].

ثالثاً: كان جيش الإفرنج «بقضهم وقضيضهم وحدّهم وحديدهم» كما يقول مؤرخو العرب، يزيدون على ربع مليون جندي، تسندهم أساطيل بحرية ضخمة، وأحدث آلات الحرب في ذلك العهد الوسيط[٣٥]. وكان يقود هذا الجيش الضخم «ثلاثة من أشهر ملوك أوروبا، إمبراطور ألمانيا، وملك فرنسا، وملك إنكلترا، ريتشارد قلب الأسد الذي نسجت حوله الأساطير في الشرق والغرب.

رابعاً: وكان وراء هذا الجيش الضخم «سبعة وعشرون شعباً» من أوروبا كما قال ملك الألمان في الإنذار الذي وجّهه إلى صلاح الدين بالإضافة إلى «العشور الصلاحية»، التي فرضتها الدول الأوروبية على نفسها لتموين الحرب وتمويلها.

خامساً: كانت تلك الحرب جماعية شاملة، اشترك فيها كل الطبقات من أوروبا، الملوك والأمراء والنبلاء، والنساء. فقد اشتركت النساء في هذه الحرب وكانت بينهن كما يروي المؤرخون «امرأة كبيرة القدر، وفي جملتها خمسماية فارس بخيولهم وأتباعهم وغلمانهم.ومن الفرنج نساء فوارس لهن دروع، وكنّ في زي الرجال ويبرزن في حومة القتال»[٣٦]. أليس هذا هو ما تفعله المجندات الإسرائيليات، اليوم وغداً؟

وكما شاع عن إسرائيل أنها لا تقهر، فقد كان قدوم جيوش الإفرنج مصدراً للخوف والفزع عند عامة الناس، وخيِّل إليهم أن الوطن العربي سيسقط تحت أقدامهم، وأن بيت المقدس سيعود إلى الإفرنج مرة ثانية. وهذا ابن الأثير المؤرخ النابه

(٣٤) أبو شامة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٨.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٩.
(٣٦) عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ١٨٤.

يقول «لما وصلت الأخبار بوصول ملك الألمان، أيقنّا أنه ليس لنا في الشام مقام»[٣٧].

وارتعدت فرائص مؤرخ كبير آخر، هو أبو الفدا، فقال «بلغ المسلمين نبأ وصول ملك الألمان بماية ألف مقاتل، واهتم المسلمون لذلك وأيسوا من الشام»[٣٨].

بل إن ابن الأثير نفسه وهو يستعرض مسيرة المعارك في تلك الحقبة، ويستذكر أنه لولا إرادة القتال التي تجلت في صلاح الدين وقادته وجنوده لوقع المشرق العربي كله تحت سيطرة الإفرنج «ولكان يقال إن الشام ومصر كانتا للمسلمين»[٣٩].

وإلى أن تزول الغزوة الإسرائيلية عن فلسطين والأرض العربية، فإن زملاء ابن الأثير من مؤرخينا المعاصرين سيقولون، كانت فلسطين للعرب المسلمين والمسيحيين.

تلك أهم الأشباه والنظائر البارزة بين حروبنا الماضية تحت قيادة صلاح الدين، وحروبنا الحاضرة تحت قيادة الملوك والرؤساء، الأحياء منهم والأموات.

لقد قاتل صلاح الدين خمسة عشر عاماً متواصلة لا يرهب الأعداء، ولا يرتجف أمام التضحيات، ولا ينحني في وجه العواصف والهزائم، ولا يزهو أمام الانتصارات.

لقد انهزم صلاح الدين هزيمة منكرة عند أسوار عكا في ما أسماه الإفرنج «معركة حزيران/ يونيو الكبرى»، ولكنه استمر في القتال حتى النصر. وقد كشف التاريخ أنه حقق النصر، بالإصرار والاستمرار.

أما الملوك والرؤساء فإنهم كثيراً ما صرحوا أنهم سيخوضون حرباً طويلة النفَس، فخاضوها ولكن من غير نفَس.

لقد حاربوا ثلاثين يوماً في عام ١٩٤٨.

وحاربوا اثني عشر يوماً في عام ١٩٥٦.

وحاربوا ستة أيام في عام ١٩٦٧.

وحاربوا ستة عشر يوماً في عام ١٩٧٣.

فما أتعس جيلنا الذي شهد هذه الحروب الأربع.

وما أبعد الليلة عن البارحة!

---

(٣٧) انظر حوادث سنة ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٣٨) انظر حوادث سنة ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠ م في: عماد الدين اسماعيل بن علي أبوالفداء، **المختصر في أخبار البشر**.

(٣٩) انظر حوادث سنة ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠ م في: ابن الأثير، المصدر نفسه.

عكـــا.. دمّـــرها اللـه

نشأتُ في مدينة التاريخ، وحكايات التاريخ تدوي في أذني، ومعالم التاريخ تحملق في عينيّ من طفولتي، إلى صباي، إلى شبابي، إلى رجولتي، إلى يوم هجرتي منها، حين سقطت أسيرة في قبضة إسرائيل، ولا تزال.

إنها مدينة عكا، القلعة العتيقة العريقة، مفتاح ديار الشام، وثغرها الباسم للنصر، العابس على الهزيمة والعدوان.

ولقد عرفتها في طفولتي لأراها مثلاً حياً للقلعة العربية الإسلامية، يحيط بها سور من كل أطرافها، وعلى السور أبراج ومراقب، ومن حول ذلك خندق يمتد من البحر إلى البحر، وهي فوق يابسة من الأرض على شبه جزيرة راسية صامدة.

والمدينة في الداخل، كانت كذلك، مثلاً حياً للمدينة العربية الإسلامية، في القرون الوسطى، السوق المبلط يخترقها من وسطها، مسقوفاً بالأخشاب والآجر، والأحياء تتراكم فيها المنازل بعضها فوق بعض، والخانات مبثوثة هنا وهناك، والمساجد تتوسط الأحياء، والمقاهي على جنبات الطرق، أو تحت «عقود» المباني، وحمامان كبيران أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، للرجال نصيب، وللنساء نصيب، والأطفال مع كل فريق. . .

كانت هذه مدينتي، بل هي دنياي كلها، دنيا أهلها أجمعين. فلم تكن بحاجة إلى شيء، الماء العذب يأتينا من عين الكابري، وهي تبعد عن المدينة بضعة عشر كيلومترات، والفواكه والخضار والحبوب تتوارد من البساتين التي حولنا، واللحوم تمدنا بها مواشينا التي تسرح في مروجنا. الخير كثير، وكل شيء يسير، والحياة هادئة ناعمة، والناس أسرة واحدة، مولودهم يفرح له الجميع، وميتهم يبكي له الجميع، وما يصيح واحد في أطراف المدينة إلا وقد استجاب له الجميع، بالحب والنجدة والخير.

وكانت مدينتنا، كذلك، مجتمع الأطفال البهيج. أطفال المدينة يعرف بعضهم

بعضاً، بأسماء آبائهم وأمهاتهم وأخواتهم. يلعبون حلقات حلقات في الأحياء، مسرورين لا ينتهي لعبهم إلا حين تؤذن الشمس بالمغيب، ليعودوا إلى بيوتهم.

وكانت المدينة كلها، لنا، نحن الأطفال، الشوارع والساحات لنا، ولم يكن يزعجنا أحد، فلا سيارات ولا دراجات. وتمر البهائم والجمال، ونمضي في اللعب فلا نزعجها ولا تزعجنا. وكم من حمار مر من جانبنا، فنداعبه ويداعبنا.

وكنا إذا مللنا من الساحات والشوارع، ركضنا إلى الأسوار والأبراج نقفز فوقها هنا وهناك، ونطل من نوافذها إلى البحر، ومدينة حيفا وجبل الكرمل على مرمى البصر أمامنا، واللعب يصرفنا عن ذلك الجمال الساحر الفتان.

وفوق هذه الأبراج والأسوار، كنا نلعب لعبة «الحرب» فنوزع أنفسنا حلقات حلقات، بعضنا يختبئ وراء السور، والبعض يحتمي بالأبراج، وفريق يهاجم من النوافذ، وفريق يلف ويدور من حول الجدران. ونمضي في لعبة الحرب ساعات ساعات، ثم نعود إلى بيوتنا، ونتواعد على «الحرب» في يوم آخر.

ذلك كان نهارنا مرحاً وسرور، المدينة ملعبنا، وأسوارها ساحة حربنا، أما ليلنا فكان متعة بالغة لا توصف.

يأوي الناس إلى منازلهم عند الغروب، فيجتمع الشمل. والشمل كلام حقيقي لا مجازي. والعائلة كلها «معبأة» في البيت. والجد والجدة والأب والأبناء والأزواج والزوجات، والصبيان والبنات، والأحفاد والرضع، كلهم في بيت واحد، مجموعة من الأسر الصغيرة في أسرة كبيرة، يلتقون على مائدة واحدة، ويأكلون ما تيسر، ويحمدون الله، ولا يحمد على الجوع سواه!!

ويتزاور الجيران، ويتسامرون طرفاً من الليل، يقضونه في حديث عن شؤون المدينة وأخبار أهلها، ويروي الأبناء عن الآباء، والآباء عن الأجداد، والبنات عن الأمهات. كل ذلك في سمر حلو لطيف، ما يكاد ينتهي حتى يدب النعاس دبيبه إلى الأجفان، وينصرف الجميع إلى منازلهم يأخذون في نوم هادئ عميق، يأتي بعده فجر يوم جديد.

وفي هذه السهرات الأُنسيّة سمعت حكايات تاريخية طريفة، كانت تفشي في نفوسنا الحبور والسرور.

من هذه الحكايات، أن أبواب المدينة كانت تقفل عند المساء وتفتح عند الفجر، وأن قوافل المسافرين الذين يقصدون عكا، كانوا يقضون ليلتهم خارج أبواب المدينة، إذا لم يصلوا قبيل الغروب، وأن كثيراً من المسافرين ممن يأتون خارج المدينة قد أكلتهم

الضباع، وأن من سلم منهم قد ظل «مضبوعا» لسنين عديدة من عمره المضبوع!!

وحكاية أخرى، أن الدولة العثمانية لما فتحت بعض «ثغرات» في الأسوار لتجعل منها أبواباً إلى خارج المدينة، وجدوا جثثاً قائمة، مبنياً عليها، وأنها لما لامسها الهواء سقطت تراباً، وأن والي عكا الشهير بالجزار كان عاقب الذين يعصونه بأن «يبني عليهم» وهم أحياء.

وحكاية أخرى، أن نابليون، القائد الفرنسي الشهير، حينما حاصر عكا، وامتنعت عليه بسبب مناعة أسوارها، قام بمغامرة كبرى فاقتحم أبواب المدنية ووصل إلى جامع أحمد باشا الجزار، واقترب من «السبيل» واقتطع منه طاسة بسلسلتها، مما يستعمل في شرب الماء، وإنه عاد بهذه الطاسة إلى باريس ليثبت أنه دخل عكا، وأنه فتحها، وعاد «بعلامة» منها !!

ولكن أروع هذه الحكايات على الإطلاق ما كان يردده أهل عكا عن بطولات أسلافهم في زمن الحروب الصليبية، فقد سمعت القصة مرات ومرات عبر سنين طويلة من مقامي في عكا، وخلاصتها أنه حين شدد الإفرنج الحصار على عكا، ضاق أهلها ذرعاً بالحرمان والجوع ونفاد السلاح والذخيرة، فقرروا أن يقوموا بمحاولة انتحارية، فأجمعوا أمرهم أن يتلاقوا في المسجد الجامع رجالاً ونساء وأطفالاً، ويخرجوا لملاقاة الإفرنج صفاً واحداً، يقاتلونهم حتى يموتوا عن آخرهم، ولم يصدهم عن ذلك إلا العلماء والفقهاء الذين نهوهم عن هذا العمل باعتباره انتحاراً، والانتحار مرفوض في الإسلام.

ولقد شاقتني هذه القصة زمناً، فرحت أبحث عنها في المراجع التاريخية القديمة، فلم أر ذكراً لها في إلا في كتاب الرحالة ابن جبير الأندلسي، فقد زار بلاد الشام ومنها عكا في الفترة ما بين ١١٨٢ ـ ١١٨٥، وسمع القصة من أفواه الناس[١] يروونها ويتحدثون عنها بكل فخر واعتزاز، كما فعل أهلنا معنا في زمن الصبا.

ومثل هذه الحكايات كثير وكثير، وكان هو القصص الشعبي الذي تعيش المدينة في ظلاله الوارفة، في زمن كانت فيه الحياة بدائية، فلا سينما ولا راديو ولا تلفزيون ولا مسارح، ولا ملاعب ولا طرق مرصوفة، ولا كهرباء، والمساجد تضاء بقناديل زيت الزيتون، والشوارع تضاء بمصابيح الكاز، والماء يحمل إلى البيوت على أكتاف السقائين.ونحن أطفال البيت نحمل طبق العجين على رؤوسنا إلى المخابز، لنعود به إلى البيوت خبزاً شهياً.

(١) أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص ٢٩٦.

ولم يكن في المدينة إلا طبيب واحد، يوناني كهل، كان يمشي متوكئاً على عصاه ونحسب أنه سيعيش طويلاً، لأنه طبيب بارع، ولكنا سمعنا فجأة أنه مات بعد بضعة شهور، ولم ينفعه طبه ولا دواؤه.

ولكن حلاق المدينة الحاج عبد الله حجازي كان أهم من الطبيب اليوناني، فقد كان رجلا صالحا ذا لحية بيضاء، يداوي من كل الأمراض، يشطّب بالموسى، ويفصد الدم بالعلَقَ، ويقلع الأسنان بكلابة، وإن كانت أصابعه أشد من الكلابة، وأذكر أنه قلع لي أول ضرس في حياتي. . . وما زلت أذكره كلما قصدت طبيب أسنان في عيادته، وأحن إلى كلاّبة الحلاق، فقد كان أمهر وأرشق، وأكثر بركة.

وكان في المدينة صيدلية واحدة، في دكان معتم مظلم بارد، فيها رفوف تحمل قوارير الدواء، وكان الصيدلي يمزج هذا السائل بذاك، ويدق هذا المسحوق على ذاك، ويصبح دواء. ومن مصادفات القدر أنه مات في الأسبوع الذي مات فيه الطبيب اليوناني، فضاعت ثقة الناس في الطب والعلاج، وبقي الحلاق الحاج عبد الله هو أمل المدينة في الشفاء والدواء.

وكان «تطهير» ختان الأولاد من مظاهر المدينة البهيجة، فما يقبل الربيع حتى يفد على المدينة «الحاج الكردي» يطوف في شوارعها وساحاتها وهو ينادي: مطهر مطهر! وكأنه على موعد مع الأطفال، فيدخل على البيوت ويجري عملية الختان في يسر وإتقان!!

ويمضي يومان أو ثلاثة وإذا بالأطفال يخرجون من بيوتهم مختونين، يلبسون الثوب الهفهاف الأزرق، وبيدهم عيدان صغيرة ملفوفة بخرق مغموسة بالقطران، يشمونها حينا بعد حين، ففيها وقاية من العدوى وحماية من العين. . . عين الحسود.

أما الأطفال الموسرون فإن أهلهم يركبونهم الخيول، ويطوفون بهم في أحيائهم بين زغاريد النساء، والمختونون الفقراء يسيرون في الموكب تغمرهم الحسرة أنهم يمشون على أرجلهم، وأبصارهم تتطلع إلى رفاقهم الذي يتهادون بالدلال، ذات اليمين وذات الشمال.

تلك كانت حياتنا، في بلدتنا الحبيبة في منازلنا وفي شوارعنا، وعلى أسوارنا وأبراجنا، أما حياتنا في المدرسة فقد كانت مليئة بالقصص والرهبة.

وكنت من أوائل الناجحين في سني الدراسة. ولكني ما ذهبت إلى المدرسة مرة إلا وأحسست برهبة ونفرة. وما حانت أيام العطلات إلا وتفجرت نفسي بالحبور والسرور، وأحسب أن مشاعر الفاشلين من رفاقي كانت أعمق غوراً.

كان السرور كل السرور عندنا خارج المدرسة، وكان الانقباض كل الانقباض داخل المدرسة.ومع هذا وذاك تمر الأعوام وتأتي مراحل الحياة المقبلة، فنعود بالحنين إلى أيام الدراسة، ونظل كلما كبرنا، وكلما بعدنا عن الطفولة، نردد القول الشهير، ما أحلى أيام المدرسة!!

ولكن كان لنا في المدرسة شيئان يخففان عنا «الحقد» على الدراسة والمدرسة: الأول أننا كنا نلف على ذراعنا الأيمن قطعة من القماش مطرزاً عليها عبارة «المدرسة الخيرية»، وتحتها العدد ٤٨ وهو رقمي في المدرسة. وكنا نسير في الشوارع في ذهابنا وإيابنا ونحن نتطلع إلى المارة لنلفت أبصارهم إلينا، وإلى القماش الذي يلف ذراعنا.

وأنا اليوم، وبعد قرابة ستين عاماً من تلك الذكريات، ما زلت أذكر رقمي في المدرسة ٤٨، على حين أشكو من نسيان أحداث أجلّ وأعظم وقعت في العام الماضي، وتلك أيام الطفولة اليانعة، وأيام الكهولة الذابلة، وصدق القول «العلم في الصغر كالنقش في الحجر».

أما الأمر الثاني الذي كان يدخل السرور على قلوبنا في حياة المدرسة فهو أننا حين نخرج إلى الرحلات المدرسية في ضواحي بلدتنا، كنا ندخل إلى عنبر كبير مملوء بالبنادق الخشبية، ليختار كل منا بندقيته يحملها على كتفيه وننطلق بها «الى الطابور»، والدنيا لا تتسع لفرحتنا ووثبتنا، فالبندقية على أكتافنا!!

وكنا نفخر بهذه البندقية الخشبية، فنحن أهل عكا أهل حرب منذ قديم الزمان، وورثنا تقاليد الحرب منذ عهد صلاح الدين. ولم نكن ندري يومذاك أن الحرب ستكتب على جيلنا بأسره دفاعاً عن وطننا.

ولم تكن المدارس في عكا تتجاوز أصابع اليد: أربعة ابتدائية وفوقها المدرسة الإعدادية، وكنا نحن تلاميذ الابتدائية نرى المدرسة الإعدادية هدفاً بعيد المنال دروسها عالية، أساتذتها جهابذة، والفرقة الموسيقية فيها نعمة لا تضاهى.

ولم نكن نحسب أن بعد المدرسة الإعدادية شيئاً في هذه الدنيا، ففيها تنتهي العلوم، فهذه الكتب التي يحملها طلاب الإعدادية في أيديهم سميكة جداً وثقيلة جداً وليس بعدها كتاب، فإذا ختمها يكون كمن ختم القرآن... و﴿**بأي آلاء ربكما تكذبان**﴾[٢].

(٢) **القرآن الكريم**، سورة الرحمن، » الآية ١٣.

وكنا نرى في معلم المدرسة الابتدائية إنساناً كبيراً، أما معلم الإعدادية فإنه أكبر وأكبر. وهذا وذاك فإنهما أعظم ما في المدينة، وأعظم ما في الدنيا، وكنا نتوق يوماً ما أن يصبح الواحد منا معلماً في هذه، أو معلماً في تلك، فهذه غاية المنى.

وبقي هذا الإحساس عن «عظمة» المعلم في نفوسنا إلى أن جاء يوم، فرأينا المعلم صغيراً مسكيناً، لا حول له ولا طول.

كان ذلك بمناسبة قدوم الوالي إلى عكا. فقد شاع في المدينة أن الوالي التركي عزمي بك قادم من بيروت، وأنه سيزور مدرستنا.

ومضت أيام، وإذ بالأساتذة يخلعون بدلاتهم، ومعهم معلم القرآن يخلع جبته وعمامته، ويصبح الجميع وكأنهم أنصاف عراة، يحملون المكانس، وجرادل الماء، يكنسون ويغسلون وينظفون، كأنهم من أمهر الخدم والخادمات.

يومها، سقطت هيبة الأساتذة من نفوسنا. رأينا أذرعهم مكشوفة وسيقانهم عارية ورؤوسهم حاسرة، ولأول مرة بدا المعلم أمامنا إنساناً كباقي الناس، ولم يعد أعظم إنسان في المدينة، ولم نعد نطمع في الحياة أن نصبح أساتذة المستقبل. وأصبحنا نتطلع إلى عمل أعظم وأكرم.

وجاء الوالي عزمي بك إلى المدرسة، وكان يوماً شديد البرودة، فبدأ الأساتذة في «تحميتنا» حتى نبدو أصحاء، فأخذوا يقومون أمامنا بحركات جسدية، ونفعل مثلهم. ومضت ساعة الدرس، ونحن في رياضة بدنية معهم. وسقط الأساتذة في نظرنا، فها هم يلعبون، ونحن لاعبون، والمدرسة كلها أصبحت لعباً في لعب!!

وجاءت ساعة الزيارة، ودخل الوالي على الصفوف وصاح المعلم بصوت مرتجف «باق» ومعناها بالتركية «انظر»، وهي إشارة للتنبيه، فوقفنا جميعاً وأيدينا على جباهنا في حركة شبه عسكرية. وأحدق بنا الوالي، يتفقدنا ذهاباً وإياباً وفي نبرة صارمة صاح بنا الوالي «أوتور» ومعناها اجلسوا. وجلسنا، ولكن برؤوس مرفوعة وأعناق مشدودة، وأبصار مسمرة في مشهد كله رهبة وهيبة، والوالي بقامته المنتصبة أمامنا، ومن ورائه المدير والأساتذة كأنهم أشباح أفرغت من الأرواح وهياكل فارقتها الحياة، وسمات الفزع على وجوههم، وكأنهم ينتظرون حكم الموت أن ينفذ فيهم واحداً بعد الآخر.

وانفرج الموقف بعض الشيء، فقد كانت حصة الدرس تلاوة القرآن الكريم. فطلب إلينا المعلم أن نقرأ سورة (عم) فقرأنا جماعة فأطرق الوالي خاشعاً. وأطرق المدير والأساتذة، واسترخت النفوس وسقط الكابوس!!

وانتهت زيارة الوالي عزمي بك بعد أن هزت المدينة، أياماً، وبقي الناس يذكرونها أعواماً، ولكن زيارة الوالي كانت درساً نافعاً لنا نحن التلاميذ. وازددنا معرفة بجغرافية بلادنا. ذلك أن زيارة والي بيروت إلى عكا وتفقده لمدرستنا قد أكدت بالفعل والواقع أننا تابعون لمدينة بيروت. ولقد كنا نرى في بيوتنا مظاريف البريد مكتوباً عليها (عكا ـ بيروت) وها قد جاء الوالي بنفسه من بيروت ليؤكد هذه الحقيقة، وإن حاكمنا الأكبر هو والي بيروت، وليس فوقه إلا خاقان البرّين والبحرين، وخادم الحرمين الشريفين السلطان محمد رشاد، الجالس على سدة الخلافة في الآستانة.

ولكن حكاية (عكا ـ بيروت) لم تبق عندنا أكثر من بضعة أشهر، فلم تأت العطلة المدرسية في الصيف (١٩١٨) إلا وقد سقطت مدينتنا الحبيبة بيد الاحتلال البريطاني، ورحل عنها الموظفون الأتراك هم وعائلاتهم ولم يبق في عكا إلا أهل عكا.

وقضينا عطلة الصيف ذلك العام في همّ وغم، فلم ننعم بالمرح واللعب، ذلك أننا لم نكن نعرف لماذا جلا الأتراك، ولماذا جاء الإنكليز. وفي نفوسنا حسرة أن الذين ذهبوا نعرفهم ونعرف لغتهم، ونعرف أولادهم. أما هؤلاء الإنكليز فهم غرباء عنا في كل شيء. وأكثر ما كان يسوؤنا منهم أنهم كانوا يدخلون مساجدنا للفرجة من دون أن يخلعوا نعالهم.ولم نكن ندري يومذاك أن القدر يخبئ لنا أن يضيع وطننا في عهدهم بما فيه من معابد ومساجد.

ولم يكد ينقضي فصل الصيف حتى راح «دلال» المدينة ينادي في الأسواق أن المدرسة ستفتح أبوابها «ويا أولاد روحوا على المدارس يوم السبت».

وحلّ يوم السبت، ورحنا نحن الأولاد إلى المدارس، لنستأنف الدراسة، كما كنا نفعل بضعة أشهر في زمن الدولة العثمانية العلية.

وحسبنا بادئ ذي بدء، أن أموراً كثيرة ستتغير، بعد أن خرج الأتراك من بلدنا ودخلها الإنكليز، ولكن شيئاً لم يتغير إلا اللغة الإنكليزية مكان التركية. وما عدا ذلك فالدروس هي هي، والأساتذة هم هم.

وكانت اللغة الإنكليزية مادة مذكورة في جدول الدروس، غير أن بضعة أسابيع قد انقضت قبل أن نعرف ما هي اللغة الإنكليزية، ذلك أن أساتذتنا، هم هم، لا يعرف أحد منهم اللغة الإنكليزية، وبقيت الحصة فراغاً نلهو فيه ونلعب، وما كان أحلى ذلك الفراغ.

وانحلت أزمة اللغة الإنكليزية، مؤقتا، فقد عثرت إدارة المدرسة على سيدة مسيحية تعلمت الإنكليزية قبل نصف قرن. وقضينا معها بضعة أسابيع تكتب لنا

الأبجدية الإنكليزية على اللوح، إلى أن جاء أستاذ مختص أقل منها سناً ومعرفة، ومضى العام ونحن ننقل الأبجدية الإنكليزية عن اللوح.

وانتظمت الدروس بعض الشيء، ولم تكن تتجاوز سبع مواد: اللغة العربية، والحساب، والجغرافيا، والتاريخ وحسن الخط، قرآن كريم، والرسم.

ولم يختلف نظام الدراسة كثيراً عما كان عليه في العهد العثماني ولكن ساءنا أن العَلَم العثماني لم يعد يرفع أمامنا صباحاً، كما كنا نفعل في الماضي، ولم نعد نقف لتحيته، ولم نعد نردد بالتركية «بادشاهم جوق باشا» ليعش سلطاننا طويلاً. فقد كانت لهذه التقاليد حرمة في نفوسنا، وكان للعلم العثماني، بالهلال والنجمة، هالة وهيبة عندنا، وما أغلى القماش حين يصبح رمزاً مقدساً عند الناس!!

ولكن الذي ساءنا، وساءنا كثيراً أننا لم نعد نسمع اسم بيروت في دروسنا، وكنا إلى ما قبل بضعة أشهر نردد اسم بيروت باعتبارها عاصمة لنا. وكانت عبارة (عكا ـ بيروت) تكتب على دفاتر المدرسة وكل مخطوطاتنا، وكنا نتساءل: لماذا لم تعد تذكر بيروت في مدرستنا ولا في بلدنا؟

لقد كانت (ولاية بيروت) هي دنيانا الكبيرة. فلم نكن نعرف اسم فلسطين الذي شاع في ما بعد، وكان هذا الاسم مستحدثاً عندنا وعند الجيل الذي سبقنا.

وبدأ اسم فلسطين يدخل في أحاديثنا، ويدور على ألسنتنا، ونقرؤه في علم الجغرافيا. وغابت ولاية بيروت ومدينة بيروت عن أسماعنا، ولكننا لم نعد نعرف اسم عاصمتنا بعد أن انسلخنا عن بيروت وانقطعت أخبارها.

ومع الاسم الجديد، فلسطين، انتقلت عكا مدينتنا الهادئة الوادعة إلى مدينة صاخبة يسودها القلق والاضطراب.

ودخل على أسماعنا تعبير جديد، «وعد بلفور»، سمعناه في البيت وفي المدرسة، وفي الشوارع، وفي المساجد، ولم نكن بادئ ذي بدء ندري ما معنى هذا التعبير الجديد. ومن هو بلفور هذا؟ ولم نكن ندري أن هذا هو اسم إنسان، فعهدنا بالأسماء أنها محمد ومحمود وأحمد، والأسماء العربية الإسلامية الأخرى.

وبدأنا نفهم هذا التعبير شيئاً فشيئاً بالسماع، نسمع الأحاديث عنه في كل مكان. وراعنا أن نعلم أن اليهود، يزعمون أن فلسطين وطنهم، وأن الإنكليز قد وعدوهم أن يعطوهم فلسطين، وأن تصبح وطناً لهم. . .

ولم يكن في عكا من اليهود إلا ثلاثة، عطار له دكان صغير، ومشتري ملابس

عتيقة، وسباك يصلح مواسير المدينة، اعتنق الإسلام في العهد العثماني. ثم عاد يهودياً في زمن الإنكليز!!

وأخذت الصحف ترد على عكا حينا بعد حين. وكانت أكثر الصحف رواجاً جريدة **الكرمل** التي يصدرها في حيفا السيد نجيب نصار، وكانت طافحة بالمقالات عن الحركة الصهيونية، وبالأخبار عن الهجرة اليهودية.

وكانت جريدة **الكرمل** تمتاز ببساطة عباراتها، فكنا نقرؤها ونفهمها بسهولة، وكان الناس في الأسواق والمقاهي يجلسون حلقات حلقات يستمعون إلى أحدهم وهو يقرأ تصريحات زعماء اليهود، وأخبار هجرتهم إلى فلسطين.

وبدأت الاجتماعات الوطنية تتوالى في عكا بين الوجهاء والشباب، يكتبون العرائض احتجاجاً على وعد بلفور. وكنا نتطلع إلى اليوم الذي نصبح فيه من الشباب، ونشترك في هذه الاجتماعات الوطنية.

وجاء يوم أطلق عليه، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو يوم ذكرى وعد بلفور، فأضربت المدينة، وأقفلت المدارس والمتاجر، ومشينا في المظاهرات، ونحن نردد الأناشيد الوطنية، وننادي بسقوط وعد بلفور.

وازداد فهمنا لوعد بلفور في المدرسة، فقد أخذ الأساتذة يشرحون لنا الحركة الصهيونية وخطر الهجرة اليهودية. وكانت تلك الحقبة هي بداية مرحلة الصراع العربي اليهودي. وامتد مع امتداد جيلنا كله، ﴿**منهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا**﴾[٣].

وكان أستاذ التاريخ، على وجه التحديد، يطوي كتاب التاريخ ويغادر طاولته، ويبدأ يمشي في الصف، ذاهباً آيباً، وهو يروي لنا تاريخ فلسطين، وعكا بصورة خاصة. وكنا نقضي معه ساعة نغيب فيها عن الوجود، ونعيش معه بكل جوارحنا في رحاب التاريخ.

وكان البطل صلاح الدين، هو محور الحديث في درس أستاذنا. وتعلقنا بسيرة صلاح الدين، ومواقعه مع الإفرنج، حتى أصبح صلاح الدين عندنا أعظم عظيم أنجبته عكا، لا نلتفت إلى أنه ولد في العراق، وعاش في القاهرة، ومات في دمشق.

وبلغ من شغفنا، نحن وأستاذنا بسيرة صلاح الدين، أننا خرجنا ذات يوم إلى

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآية ٢٣.

رحلة كشفية لبضعة أيام، لنخيم حيث كان يخيم صلاح الدين، وأحسب أنها كانت أحلى أيام عمري.

كان خروجنا أولاً إلى تل الفخار، ويبعد نصف ساعة مشياً على الأقدام. وهو هضبة من تراب تشرف على مدينة عكا وأسوارها، ما جاء فاتح إلا عسكر فيها. ولم يكن في تل الفخار إلا زهور البرية بألوانها الزاهية. ومن يدري، فإن تحتها رفات المجاهدين من جند صلاح الدين.

ومن تل الفخار، كانت مسيرتنا إلى تل العياضية، ومنه إلى تل كيسانة، وهما هضبتان ترابيتان متوازيتان في مرج عكا، وتقابلان خليج عكا برماله البيضاء، تحتضن أمواجه الزرقاء.

وعلى هذه التلال الثلاثة نصبنا خيامنا لثلاثة أيام قضيناها في لعب ومرح ودرس، والاعتزاز يملأ قلوبنا أننا نعيش مع صلاح الدين ليلاً نهاراً.

وكان أستاذنا يُخرج سيرة صلاح الدين لابن شداد من حقيبته، ويقرأ لنا فصولا عن معاركه في مرج عكا. وقد عجبنا كل العجب أن هذه التلال الثلاث المذكورة بأسمائها ومواقعها، هي باقية على حالها كأنما غادرها صلاح الدين في الليلة البارحة.

وكنا نسأل أستاذنا عن تفاصيل الوقائع التي خاضها صلاح الدين حول أسوار عكا، فكان يسهب في الحديث بصوت عال، كأنه ينشد قصيدة عصماء. ولم يكن يذكر اسم صلاح الدين إلا ويشفعه بقوله: «قدس الله سره»، وكانت له لثغة بحرف السين، تزيد تعبيره حلاوة وطلاوة.

وفي إحدى سهراتنا في تلك الليلة المقمرة، وأسوار عكا على مرمى البصر منا، تبدو أمامنا كأنها هيكل من التاريخ انتصبت بين السماء الأرض، سألت أستاذنا:

هناك قول شائع: (عكا وخمة) مع أن بلدنا نظيفة ولطيفة فما هو السبب؟

فكر أستاذنا طويلاً وقال: «هيا نعود إلى المدرسة، سأسأل لكم (سماحة المفتي) وشيوخ البلد، لعلهم يعرفون سبب هذه التهمة الظالمة».

وجاء يوم العودة إلى عكا، وقلعنا خيامنا من التلال، وكأنما قلعناها من عيوننا، فقد كنا نتمنى أن نقضي زمنا أطول. ولكن تلك هي الحياة أماني سائرة في حياة عابرة.

ومضت أسابيع وجاء أستاذنا ذات يوم ليقول لنا: إن سماحة المفتي الشيخ عبد الله الجزار ذكر له أنه قرأ في المراجع العربية التي أرّخت لحصار عكا أثناء الحملات

الصليبية، أن وطأة الحرب والحصار كانت شديدة على عكا، فامتلأت المدينة بالجثث واشتد فيها النتن والوخم. ومن هنا شاعت التهمة أن (عكا وخمة). واطمأنت أفئدتنا نحن التلاميذ أن مدينتنا نظيفة وجميلة، وأن تهمة الوخم قد لحقتها في أيام النضال والقتال. والواقع أنه قد مضى عهد الانتداب البريطاني عبر ثلاثين عاماً، ومدينتنا الجميلة تثبت كل يوم أنها معقل نضال، كما كان شأنها منذ فجر التاريخ. والوقائع على ذلك كثيرة.

وقد كبر جيلنا، وكبرت معه الأحداث، فقد تكاثرت النوادي الوطنية وكلها تؤدي دورها في الحياة السياسية في مقاومة الحركة الصهيونية ومعها الاستعمار البريطاني. ولم تكن تمر مناسبة وطنية إلا وتعقد الندوات وتتخذ القرارات في توكيد المطالب القومية، في رفض وعد بلفور وصك الانتداب، وتحقيق الاستقلال أسوة بما تطالب به الأقطار العربية الشقيقة.

وكانت الوحدة العربية مطلباً أساسياً من مطالبنا القومية، لا يكاد يخلو منه أي قرار يصدر عن اجتماعات الشبيبة. وكانت ساحة الجامع الكبير هي ملتقى الشعب عند كل بادرة أو مناسبة، ففي لحظة واحدة ينطلق بعض الشباب إلى الشوارع يدعون الأهلين إلى الاجتماع، فما هي إلا دقائق معدودات حتى ترى ساحة الجامع غاصة بالجماهير، والشباب يخطبون ثم تعلن القرارات باسم الجماهير.

واشتد ساعد الحركة الوطنية باشتداد الخطر اليهودي في فلسطين، فقد تكاثرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتعاظم نفوذ الطائفة اليهودية في فلسطين وانصياع الحكومة البريطانية لرغباتها، وتطور النضال الوطني في البلاد من مقاومة سياسية إلى مقاومة ثورية مسلحة.

وقامت في عكا، كما في غيرها من أرجاء فلسطين، حركات مسلحة تتعرض للمستعمرات اليهودية، وتطورت إلى اصطدامات ضد القوات البريطانية. ثم تطورت الاصطدامات إلى ثورات قتالية، بلغت خمس عشرة ثورة، سقط فيها آلاف من شهدائنا الأبرار. ناهيك عن الإضراب الكبير الذي امتد ستة أشهر توقفت فيه الحياة العامة، فكان أروع إضراب عام عرفه تاريخ النضال الإنساني.

ومع الدور النضالي، كسائر مدن فلسطين، وقع على مدينة عكا عبء وطني آخر: ففي عهد الانتداب وقع اختيار الحكم البريطاني على عكا، وعلى قلعتها بالذات، أن تصبح السجن المركزي في فلسطين، وبهذا أصبحت قلعة الأحرار والثوار.

ولم يكن يمضي يوم على وجه التأكيد إلا وتأتي السلطة البريطانية بأحرار فلسطين، تسوقهم فرادى أو جماعات إلى قلعة عكا ليسجنوا فيها. ولقد أُعدم الكثيرون من شبابنا الأبطال في سجن عكا. وكان لعكا الشرف الأغر أن تضم رفاتهم في ترابها الطهور.

وفي الأعوام الأربعة (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠) حينما نشبت الثورة الوطنية الكبرى، وضاق السجن بالأحرار، أنشأت السلطة البريطانية معتقلاً على شاطئ البحر، سمي معتقل المزرعة، حشرت فيه رجالات البلاد وشبابها الوطنيين بالمئات، وكنت واحداً من الذين شملهم الاعتقال.

وجاءت الحرب العالمية الثانية، وسكنت الثورة الفلسطينية، وأصبح همنا أن نراقب الإذاعات العالمية ونتابع سير الحرب. ونحن نتطلع إلى انتصار هتلر وحلفائه، حتى نخلص من الحكم البريطاني، وينجو وطننا من الأطماع الصهيونية، وتصبح بلادنا لنا، حرة مستقلة.

ولم يكن لنا من حديث، في المقاهي والنوادي والمساجد، إلا حديث الحرب، وأين وصلت جيوش هتلر، ومتى يخترق رومل الصحراء الغربية ويدخل مصر، ومنها إلى فلسطين، ليرحل الحكم البريطاني والسيطرة الصهيونية إلى غير رجعة.

ولست أنسى ذلك اليوم الذي وقف فيه أحد الشباب بعد صلاة الجمعة في جامع الجزار وصاح بالدعاء بأن ينصر الله هتلر وجيوشه، ويهزم تشرشل وجنوده، وردد جمهور المصلين من وراءه «آمين».

وعمّنا الحزن والأسى، حينما انتهت الحرب العالمية الثانية بفوز دول الحلفاء، وهزيمة ألمانيا. فقد تملّكنا الخوف أن التجمع اليهودي باق، وأن المستقبل مظلم.

وقد جاءت الأيام لتكشف عن المستقبل المظلم، حقاً، فما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى بدأت حركة الإرهاب اليهودي، مسلحة منظمة، تقوم بالتصدي، للسلطة البريطانية، وللشعب العربي الأعزل من السلاح.

وتدفقت الهجرة اليهودية على فلسطين، وقام الإرهابيون اليهود بأعمال البطش والقتل والتدمير، وشملت غاراتهم سجن عكا، فقد هاجموه بالقنابل والأسلحة الأتوماتيكية، وأفرجوا عن بعض زملائهم الذين كانوا معتقلين فيه. وشهدنا نحن أهل عكا جانباً من قلعة عكا ركاماً من الحجارة وأيقنّا يومها أن مستقبلاً عصيباً ينتظرنا.

وجاءت الأوقات العصيبة حقاً: فقد أحالت بريطانيا، بوصفها الدولة المنتدبة، القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وإنشاء دولة

يهودية على مزارعنا ومروجنا، ومدننا وقرانا، ومساجدنا وكنائسنا، وعلى مرابع أحيائنا وقبور موتانا!!!

ووقعت عكا في حزن خاص وعام: العام أن يصبح لليهود دولة في وطننا، والخاص أن تكون عكا، الثغر العربي الإسلامي التاريخي العريق، مسلوخة عن حيفا الجارة والشقيقة.

وأضربت عكا، مع سائر فلسطين، ثلاثة أيام احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة، وأصبحت المدينة في مناحة كبرى، وبكى الناس رجالاً ونساء وأطفالاً. ويومها أقفلت عليّ مكتبي، وبكيت، وما زلت أذكر البكاء بالبكاء.

ومضت الأحداث تتلوها الأحداث، وعمّت العالم العربي موجة من الغضب والاستنكار واجتمع الملوك والرؤساء والوزراء وانفرطوا، وأعلنوا وقرروا، ودخلت الجيوش العربية إلى فلسطين (ربيع ١٩٤٨) في مسيرة عامرة، بالفوضى والصراع والخلاف، وانتصرت العصابات اليهودية وانهزمت الجيوش العربية، وقامت الدولة اليهودية على رقعة أكبر مما قررت لها الأمم المتحدة!!

وفي شهر أيار/مايو من عام ١٩٤٨ سقطت عكا، بقلعتها وأسوارها وأبراجها، بيد القوات اليهودية، بعد قتال شجاع مع نفر من شبابها الأبطال، ظلوا يقاتلون في شوارعها إلى آخر طلقة في بنادقهم وآخر خفقة في قلوبهم.

وفي مثل هذه الخاتمة الرهيبة، وقعت المأساة في كثير من المدن والقرى التي سقطت بيد إسرائيل.

ومنذ أن سقط وطني، وسقطت معها جنتي الطهور، عكا، وأنا أعود بالذكرى إلى الوراء... إلى ستين عاماً مضت... أجد نفسي أمام صورة واضحة هي تكرار لصور سابقة كأنها نسخة طبق الأصل.

وفي نظرة خاطفة عبر التاريخ منذ القرون الوسطى إلى الآن... أرى أن عكا بلدي قد سقطت ثلاث مرات، وكان سبب السقوط واحداً:

لقد سقطت بيد الإفرنج في أواخر شهر أيار/مايو من عام ١١٠٤ وكانت يومئذ تابعة للخلافة الفاطمية، وقد شرح مؤرخ مصر الكبير أبو المحاسن أسباب سقوطها فقال «ونزل بغدوين (بلدوين) على عكا في البر والبحر في نيف وتسعين مركباً فحصروها من جميع الجهات وكان واليها زهر الدولة الجيوشي فقاتل حتى عجز، فطلب الأمان له وللمسلمين، والإفرنج لم يعطوه لما علموا من أهل مصر

أنهم لن ينجدوه، ثم أخذوها بالسيف»[٤]. وبقيت عكا بيد الإفرنج ما يزيد على ثمانين عاماً إلى أن استردها صلاح الدين الأيوبي في عام ١١٨٧ في معركة باسلة وشجاعة.

وسقطت عكا للمرة الثانية بيد الإفرنج في عام ١١٩١ بعد حصار رهيب دام عامين، وأعلن التاريخ الإسلامي أنه « عظمت المصيبة على المسلمين واشتد حزن الموحدين، ووقع في العسكر الصياح والعويل والبكاء والنحيب». وبقيت عكا بيد الإفرنج مئة عام (١٢٩١) إلى أن فتحها السلطان خليل بن قلاوون على رأس جيش من الوطن العربي بأسره بينهم المؤرخ أبو الفدا، وكان أميراً على فصيل تعداده عشرة من المجاهدين[٥].

وسقطت عكا للمرة الثالثة بيد إسرائيل في عام ١٩٤٨، حين دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، وملوكهم من ورائهم متحاسدون متباغضون قلوبهم شتى ولسانهم واحد.

ولسقوط عكا حكاية مفجعة توضح كيف سقطت المدن الأخرى في فلسطين، في ظل الفوضى العربية التي سميت حرب ١٩٤٨.

وموجز الموجز في تلك الحكاية أن الجامعة العربية كانت قد أنشأت في عام ١٩٤٧ قوات عسكرية من المتطوعين العرب للدفاع عن المدن والقرى العربية في فلسطين، وقد أطلق على هذه القوات «جيش الإنقاذ» وكان مقر قيادته في دمشق برياسة الفريق طه الهاشمي من العراق.

«والإنقاذ» اسم صحيح في حينه، فقد كانت العصابات الصهيونية تعتدي على المناطق العربية : بلا رادع ولا وازع. وكانت بريطانيا تتهيأ للانسحاب ولم يكن لدى الشعب الفلسطيني منظمات عسكرية، ولا سلاح، ولا أموال، ولا قيادة قادرة على ممارسة النضال.

ودخل جيش الإنقاذ إلى فلسطين وتمركز في مواقع مختلفة من البلاد وكان العقيد أديب الشيشكلي (رئيس الجمهورية السورية في ما بعد) على رأس القوات التي تمركزت في منطقة عكا ولواء الجليل.

---

(٤) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٥، ص ١٨٨.

(٥) انظر حوادث ٦٩٠هـ/ ١٢٩١ م في: عماد الدين اسماعيل بن علي أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**.

وبموجب قرار التقسيم، فقد كانت هذه المنطقة مخصصة للدولة العربية. وفي منتصف أيار/مايو من عام ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين للحيلولة دون تنفيذ التقسيم وإنشاء الدولة اليهودية، وانتهت الحرب بهزيمة عربية، بعد الهدنة الأولى والثانية، وقامت إسرائيل، وعلى أرض أكثر مما خصص لها بقرار التقسيم.

وكانت منطقة عكا ولواء الجليل هي الغنيمة الكبرى التي حصلت عليها إسرائيل... وقد دافع أهل عكا عن مدينتهم التاريخية دفاعاً باسلاً. ولما أوشكت المدينة على السقوط، أرسلوا وفوداً إلى القاهرة ودمشق وبيروت وعمان يستصرخون ويستنجدون، ولكن لا مجير ولا نصير.

وكانت قوات العقيد الشيشكلي تتحرك في قرى عكا، ولم تنجد المدينة المجاهدة في قليل أو كثير، واستمرت المعركة وأهل عكا يقاتلون وحدهم.

ومن مصادفات التاريخ العجيبة أن شباب عكا كانوا يطاردون القوات اليهودية عند تل العياضية، وهو الموقع نفسه الذي جرت فيه المعارك الرهيبة بين صلاح الدين الأيوبي والإفرنج قبل ثمانية قرون.

وفي السادس عشر من شهر أيار/مايو سنة ١٩٤٨ أي بعد يومين اثنين من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، سقطت عكا، قلعة الجهاد والنضال، بيد القوات الإسرائيلية، وأصبحت هي ولواء الجليل جزءاً من دولة إسرائيل. وتلك مأساة مدينة واحدة، ولكنها تمثل مأساة شعب بكامله ووطن بأسره.

تلك لمحة سريعة من الذكريات عن عكا، القلعة التاريخية، قاهرة الغزاة والفاتحين التي قال عنها نابليون أعظم جندي أنجبته أوروبا، «على أسوارك يا عكا أضعت مستقبل حياتي».

وحين يقف المواطن العربي وقفة متأملة دارسة أمام الأحداث التاريخية التي ألمّت بهذا الثغر العربي الإسلامي الكبير، تتجلى أمامه الحقيقة الراسخة التي تتأكد المرة تلو المرة: إن عكا كانت تنتصر، على الدوام، في ظلال الوحدة. وإنها كانت تنهزم على الدوام، في ظلال التجزئة والانفصال.

وكان من سوء حظ جيلنا أن يشهد الهزيمة الأخيرة، وأن يعيش العمر كله شهيد الحنين صريع الأحزان.

ورحم الله الرحالة العربي الأندلسي ابن جبير، لقد زار ديار الشام في تلك الحقبة الرهيبة حين كانت عكا بيد الإفرنج. وعقد في كتابه فصلاً حزيناً عن عكا جعل

عنوانه «ذكر مدينة عكا دمرها الله وأعادها»[٦] فوصف حالها وحال أهلها تحت حكم الإفرنج وصفاً كله أشجان وأحزان.

ولقد جفلت حين قرأت ذلك العنوان ونحن في فلسطين، قبل أن تسقط عكا وغيرها من مدن وطنا الحبيب.

أما اليوم، فقد زالت دهشتي وجفلتي. فلقد فهمت العنوان، وما ينطوي عليه من غضب وأحزان، ومن دعاء ورجاء. وأصبحت مع ابن جبير أدعو دعاءه وأرجو رجاءه.

وهكذا جعلت عنوان هذا الفصل، «عكا دمَّرها الله وأعادها».

(٦) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص٢٩٣.

القــدس لنـــا.. الصخـــرة لكـم

كان الصيف في عام ١١٩١ ثقيلاً على صدر صلاح الدين، لم ير له مثيلاً منذ أن حمل السلاح في فجر شبابه.

لقد انهزم صلاح الدين في المعركة الكبرى حول أسوار عكا، أمام حشود هائلة تجمعت من قارة بكاملها، تحت قيادة ثلاثة من أعظم ملوكها، وعشرات من أمرائها، ومئات من نبلائها.

وتلفتت أوروبا بكل جوارحها من عكا إلى بيت المقدس، فقد كانت عكا عند الإفرنج، هي الطريق، وكانت بيت المقدس هي الهدف.

ووقف صلاح الدين في مرج عكا وهو يطلق نظرات كسيرة على المدينة الباسلة وأبراجها وأسوارها، وكادت نفسه أن تذهب حسرات لما أصابها من الدمار، وما حل بأهلها من الهلاك، وما نزل بحاميتها من التقتيل والتمثيل.

ولكنه لم يجزع، بل إنه لم يجزع وهو يرى ثلاثة آلاف من رجاله الشجعان، يجرّون بالحبال إلى تل العياضية حيث قتلهم قلب الأسد «صبراً، طعناً، وضرباً بالسيف»[١] وصلاح الدين يذكر آلاف الأسرى من الإفرنج الذين وقعوا بيده في حطين وبيت المقدس، فكان أن منّ عليهم، وأطلق سراحهم وأمدهم بزاد السفر، ونفقات العودة إلى أوطانهم.

غير أن المحنة الكبرى في عكا كانت حافزاً للوقعة الكبرى على أسوار بيت المقدس، لتشد الهمم والعزائم، فقد أخذ صلاح الدين «يتدارك ما حدث من الكسر والوهن بالجبر والإحكام، ويعيد ما وهي من عقد الفتوح إلى النظام. . . وإنما أراد الله بذلك تنبيه الهمم الراقدة وإثارة العزائم الراكدة[٢].

(١) أبو عبد الله محمد بن محمد عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٢٩٣.

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ١٩٠.

وإنها لكذلك، فقد كانت العبرة في هزيمة عكا تنبيهاً للهمم الراقدة وإثارة العزائم الراكدة، وخرج صلاح الدين من معسكره في شفرعم (شفاعمر) إلى القيمون على سفح جبل الكرمل ليراقب مسيرة جيش الإفرنج بقيادة قلب الأسد وهم يزحفون في طريقهم إلى بيت المقدس.

ولازم الإفرنج مسيرتهم بمحاذاة الساحل، يبتعدون عنه قليلاً ثم يقتربون، وأسطولهم في البحر يسايرهم ويمدهم من حين إلى حين بالمؤن والرجال والسلاح.

وبدأ صلاح الدين في تنفيذ خطة عسكرية جديدة، فأخلى مدينة حيفا، ثم دمر قلعة قيسارية حتى لا ينتفع بها الإفرنج، وكان ذلك بداية الخطة في سياسة الأرض المحترقة. ووقعت مناوشات بين الفريقين، وتعرض الإفرنج أثناءها لهجمات متعاقبة، قام بها جيش صلاح الدين حتى إن قلب الأسد أصيب في إحداها إصابه بالغة في جنبه الأيسر.

وفي أيلول/ سبتمبر ١١٩١ سارع صلاح الدين إلى شمال أرسوف حيث يتربص بالإفرنج بغية الالتحام معهم في معركة فاصلة، قبل أن يتوغلوا في البلاد وتصبح القدس في متناول أيديهم، ولم تكد مقدمة الإفرنج تقترب من بساتين أرسوف حتى تصدى لهم صلاح الدين واشتبك معهم في معركة ضارية، وكانت الحرب سجالاً يلوح النصر لصلاح الدين مرة، ثم يحتجب عنه مرة أخرى، ولكن المعركة تحولت لصالح الإفرنج في النهاية.

وأبصر التاريخ بعينيه فرأى صلاح الدين وقد استولت عليه سحابة من الحزن والكآبة، فقد حلت به الهزيمة في أرسوف بعد الهزيمة في عكا، وساد الهم والغم في صفوف الجيش جنوداً وأمراء، وأطلقها ابن شداد حزينة كئيبة حين تحدث عن صلاح الدين في أعقاب هذه الهزيمة، بأنه كان «في قلبه من الوقعة أمر لا يعلمه إلا الله تعالى، والناس بين جريح الجسد وجريح القلب»[٣].

لكن صلاح الدين سما بنفسه فوق الحزن والكآبة، ولم يستسلم لما أصابه من هزيمة، فمسح بإيمانه وعزيمته جراحات الناس والجيش، ومضى في تصميمه على القتال ونقل معسكره إلى الرملة، فمنها يستطيع أن يرصد تحرك الإفرنج، ويعدّ للأمر عدته. وقد قويت شكيمة الإفرنج وارتفعت روحهم المعنوية بعد انتصارهم في أرسوف، وراحوا يزحفون جنوباً وهم يقتربون من بيت المقدس

(٣) أبو المحاسن يوسف بن رافع بن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ١٧٧.

يوماً بعد يوم، وأنامل الزمان تقلّب التاريخ صفحة بعد صفحة.

ووقعت معركة عنيفة في يافا، ونشب القتال بين الفريقين في شوارع المدينة وعلى أسوارها، وكاد قلب الأسد أن يقع اسيراً في يد صلاح الدين، غير أن الإفرنج تغلبوا واحتلوا مدينة يافا، وبادروا إلى تعمير أبراجها وأسوارها، وجعلوا منها قاعدة عسكرية تمونهم بحراً، لينطلقوا منها براً إلى بيت المقدس.

وخشي صلاح الدين، بعد سقوط يافا، أن يبادر الإفرنج إلى احتلال عسقلان وينتفعوا بقلعتها الحصينة ذات الأسوار المنيعة والأبراج الضخمة وعسقلان مفرق الطريق بين مصر وبيت المقدس، فلم يجد صلاح الدين مناصاً إلا أن يأمر بتدمير عسقلان.

وفي أيلول/ سبتمبر، وصل صلاح الدين إلى عسقلان فأمر بإخلاء أهلها، وأخذ يحث على الإسراع في تخريبها، وظل العسكر والعمال عشرة أيام متوالية يواصلون الإحراق والتخريب والتدمير حتى أصبحت عسقلان أطلالا وأكواما، تثير الأحزان والأشجان، «ولحق الناس حزن عظيم» كما قال ابن شداد.

ولكن الذي امتلأ قلبه بالحزن، كان صلاح الدين بنفسه حتى «التاث مزاجه وامتنع عن الركوب والأكل يومين كاملين» وهو يقول «والله لئن أفقد أولادي بأسرهم، أحب إليَّ من أن أهدم حجراً واحداً»(٤).

وصلاح الدين ارتضى هذا المصير لعسقلان لأن بيت المقدس كان أعز عليه من أولاده، بل من الدنيا بأسرها.

وفي هذه الغمرة من الحزن والأسى مضى صلاح الدين في خطة الأرض المحترقة دفاعاً عن بيت المقدس، فأمر بتخريب الرملة واللد وسائر القلاع القائمة على طرق بيت المقدس، كما أفسد الآبار في سائر النواحي، ثم توجه فوراً إلى بيت المقدس، فشحنها بالمؤن والرجال والسلاح، وحصّن أسوارها وأبراجها، فقد صمم صلاح الدين أن تكون الوقفة الأخيرة في بيت المقدس لا يتراجع عنها ولا يسلمها بل يقاتل دونها إلى آخر شبر وحجر، وإلى آخر رجل تحت سماء بيت المقدس.

وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١١٩١ خرج قلب الأسد من يافا متجهاً إلى بيت المقدس، وبعد مناوشات بسيطة استولى على يازور واللد والرملة، ثم استولى على بيت نوبة، والنطرون وما حولها من القرى.

ولئن استطاع قلب الأسد أن يزحف على أرض محترقة وقلاع مدمرة حتى بلغ

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

مشارف القدس، فإن صلاح الدين ظل يحتفظ بقوته وبأسه للمعركة الفاصلة المنتظرة، يختار الزمان والميدان، بل يفرضهما على العدو فرْضاً، من دون أن يتطرق إليه الوهن، أو يجد الخور إلى قلبه سبيلاً.

وعقد صلاح الدين مجلساً عسكرياً في بيت المقدس، شهده أمراء الجيش وقادته، واجتمعوا عند الصخرة المشرفة، وتعاهدوا على نصرة صلاح الدين والدفاع عن بيت المقدس، حتى الموت. وكان ميثاقهم الذي تضامنوا عليه بين يدي الله، كما روى ابن شداد «أن لا يرجع أحد منهم عن نصرته إلى أن يموت..»[٥].

ذلك كان عهد الجيش إلى صلاح الدين، وذلك كان عهد صلاح الدين إلى بيت المقدس: الدفاع عن بيت المقدس حتى الموت، فكان عهداً صادقاً، وكان ميثاقاً مخلصاً، لا كالمواثيق التي تعاقبت عليها التواقيع العربية الفخمة والأختام الضخمة، ثم يجيء موعد الإنجاز والتنفيذ لتترحم على عرقوب وآباء عرقوب!!

وفي انتظار المعركة الفاصلة، جاء دور الفدائيين الأبطال، فلقد أصبح ساحل فلسطين الخصيب الحبيب، في قبضة الإفرنج، كما هو الآن في قبضة إسرائيل.

فكان لا بد من ضرب العدو في مؤخرته، وخطوط مواصلاته، . . . ولا بد من إنهاكه وإرباكه، وعرف كل فدائي بطل موقعه في المعركة، ومكانه في الميدان، وروى التاريخ العربي وقائع الفدائيين الأبطال في صفحات خالدة.

ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١١٩١ أطبق الفدائيون على الإفرنج في طول البلاد وعرضها، وهاجموهم فأسروا عدداً كبيراً منهم وغنموا خيولهم وبغالهم[٦].

وفي ختام السنة، وقد بدأ الشتاء القارس وهطلت الأمطار وتكاثرت الوحول حول هضاب القدس ووديانها، قام الفدائيون الأبطال بهجمات خاطفة على قوات الإفرنج فأنزلوا بهم خسائر فادحة، وقد سمّاهم مؤرخ غربي «برجال العصابات»[٧] تماماً كما يسمي الصهاينة الفدائيين البواسل من شعب فلسطين «بالمخربين».

وفي تلك الأثناء أخذ الفدائيون ينقضّون على الإفرنج ويطاردونهم، وقد «ألهبوهم بالنهب والسلب، وسلطوا عليهم، وكمنوا لهم تحت كل رابية»[٨]. وكان معسكر

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٧) Norgate, p. 201.

(كذا ورد في الأصل).

(٨) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٣٨٢.

الإفرنج يومئذ في بيت نوبة حيث أقاموا بضعة أسابيع تمهيداً للهجوم على بيت المقدس.

ولقد تكاثرت غارات الفدائيين الأبطال على معسكرات الإفرنج ومراكز تجمعهم من خليج عكا شمالاً حتى ضواحي القدس جنوباً، فأوقعت الرعب والفزع في صفوف الإفرنج وأنزلت بهم خسائر جسيمة. ويروي التاريخ أن صلاح الدين كان يرعى الفدائيين، فيؤثرهم بعنايته وتقديره. ويتولى أمرهم بنفسه، وكثيراً ما «جردهم على مزارع العدو فحصدوا غلاته، ولم يبرح هو مكانه حتى يعودوا بجمالهم وأحمالهم، وقد خفّ زرع الفرنج مما فعلوا. . .».

وكان الفدائيون كما يروي التاريخ «إذا دخلوا خيمة العدو ووضعوا الخنجر على نحر النائم، وأيقظوه وأخذوه فلا يستطيع أن يتكلم، وقد تكلم منهم جماعة فذبحوا، فصار من أصابه ذلك لا يتكلم ويختار الأسر على القتل، وقد داموا على ذلك مدة طويلة»[٩]. وقد سُمي الفدائيون «لصوص الخيام»، لأنهم كانوا «يسرقون الرجال أحياء» وكانت هذه التسمية تندراً وتفكهة، فلم يكن أولئك الفدائيون في نظر صلاح الدين خونة أشراراً، يطاردون ويجردون من أسلحتهم ثم يسجنون ويعذبون أو يقتلون.

وفي كانون الثاني/ يناير ١١٩٢، عقد قادة الإفرنج وأمراؤهم مجلساً حربياً في النطرون وقرروا أن يتجهوا إلى عسقلان، ليعملوا على إعادة بنائها وترميم أبراجها وتعميرأسوارها، حتى يقطعوا طريق مصر ـ بيت المقدس، ويمنعوا المدد والمؤن عن جيش صلاح الدين، وقام الإفرنج، جنوداً وعمالاً، بهذه المهمة، كما أن قلب الأسد بنفسه كان يشترك في أعمال البناء والتعمير.

وبقي الإفرنج على هذا الحال في عسقلان حتى شهر حزيران/ يونيو وكان ذلك بداية معركة بيت المقدس وكان حزيران/ يونيو الانتصار لا الانكسار!

وكان الموقف العسكري إذ ذاك واضح الصورة جليّ المعالم، فقد كان ساحل فلسطين كله في حوزة الإفرنج، ولم يبق لصلاح الدين إلا بيت المقدس، وقد اختار أن يكون محاصراً فيه، بعيداً عن مصر وديار الشام.

وظن قلب الأسد أن الفرصة مؤاتية لأن يطالب البطل المحصور بتسليم بيت المقدس، فيأخذها غنيمة باردة، تماماً كما وقعت كثير من مدن فلسطين وقراها غنيمة باردة لإسرائيل.

---

(٩) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ١٢٥.

وكما تعرض اليوم على الملوك والرؤساء مقترحات ذليلة بشأن بيت المقدس، فقد بدأ قلب الأسد يقدم العروض تلو العروض على صلاح الدين.

عرض قلب الأسد أولاً: أن يكون بيت المقدس للإفرنج وأن تكون قبة الصخرة للمسلمين، ولكن صلاح الدين رفض هذا العرض البغيض بكل إباء.

ثم قدم قلب الأسد عرضا ثانياً: أن تكون الصخرة والقلعة للمسلمين وأن يكون باقي بيت المقدس مناصفة بين الفريقين»[١٠].

وللمرة الثانية رفض صلاح الدين هذا العرض البغيض بكل إباء، وقال قولته التاريخية المشهورة «. . . لا نقدر التلفظ بذلك بين المسلمين»[١١].

وما إن فشلت المفاوضات حتى اندلعت الحرب، وبدأت أيام حزيران/ يونيو تتعاقب الليل بعد النهار، ليروي التاريخ للملوك والرؤساء ماذا كان من أمر تلك الأيام.

ففي ٦ حزيران/ يونيو، ولعل القدر ما أراد أن يكون ذلك اليوم ٥ حزيران/ يونيو، حتى لا يكرر التاريخ نفسه بأيامه وساعاته، ففي ذلك اليوم خرج قلب الأسد من عسقلان، ماراً ببيت نوبة، فاجتاز تل الصافية والنطرون بعد أن اشتبك مع أهل البلاد في غارات ومناوشات متعددة.

وهنا يذكر مؤرخ غربي، أن قلب الأسد، توغل مرة بعيداً عن جيشه حتى وصل أحد التلال المحيطة، ببيت المقدس ورأى المدينة الحصينة تحيط بها أسوارها وأبراجها، فما كان منه إلا أن أخفى وجهه بترسه وراح يبكي وهو يتضرع إلى الله أن لا يجعله يرى المدينة المقدسة إلا بعد الاستيلاء عليها[١٢].

وفي ١٢ حزيران/ يونيو، اشتبكت مقدمة جيش صلاح الدين بقوات الإفرنج عند قرية قالونية على بعد فرسخين بن بيت المقدس[١٣]، فأنزلت بهم خسائر فادحة.

وفي ١٧ حزيران/ يونيو، تعرضت عساكر صلاح الدين لقوات الإفرنج وكانت خارجة من يافا في قافلة ضخمة، فهاجموها عند الرملة، وحلت بالإفرنج خسائر كبيرة[١٤]. وعاد عساكر صلاح الدين إلى بيت المقدس ومعهم عدد كبير من

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(١٢) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 2, p. 68.

(١٣) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج٢، ص١٩٧.

(١٤) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج٢، ص ٣٨٢.

أسرى الإفرنج وأموالهم ومؤنهم، وكان يوماً مشهوداً في بيت المقدس تبادل فيه الأهلون التهنئة والبشائر إيذاناً بالنصر المرتجى والظفر المرتقب.

وتوالت الهجمات العربية على مؤخرة الإفرنج، في طول الساحل، من عكا حتى عسقلان، وراح الفدائيون ينزلون بالإفرنج خسائر مهلكة، حتى باتوا هدفاً سهل المنال، فلا يمضي يوم إلا ويتكبدون التضحيات الجسام.

وتوالت إلى جانب ذلك، كما يروي مؤرخ غربي، اجتماعات أمراء الإفرنج وقادتهم، وقلب الأسد على رأسهم، يقلّبون النظر في الموقف العسكري، ويتساءلون عن الخطة التي يتعين اتباعها. هل يحاصرون بيت المقدس؟ أو يتوجهون إلى بيروت أو إلى دمشق؟ للاستيلاء عليهما حتى يستدرجوا صلاح الدين خارج بيت المقدس!!

أما اقتحام القدس، فقد رأى الإفرنج أن دونه خرط القتاد، والحصار خارج الأسوار لم يعد وراءه جدوى، وقد أخذ الإفرنج يعانون نقص الأغذية والمؤن وشدة العطش، ذلك أن صلاح الدين قد خرب صهاريج الماء وطمر الآبار وأفسد المياه حول القدس «حتى لم يبق ماء يشرب أصلاً». وكان يستحيل على الإفرنج أن يحفروا آباراً جديدة بين الصخور الصماء(١٥).

وكان قلب الأسد قد استوضح من الفرسان الذين سبق لهم القتال في الحملات الماضية فوصفوا له أحوال القدس ومناعة أسوارها وضخامة أبراجها، فما وسعه إلا أن صارح مجلسه العسكري قائلاً «هذه مدينة لا يمكن حصرها طالما كان صلاح الدين حياً، وكلمة المسلمين مجتمعة».

وجاء يوم ٢١ حزيران/ يونيو، ليقرر مصير المعركة، فلقد أيقن قلب الأسد أنه لا سبيل لاقتحام القدس، فإن صلاح الدين «على قيد الحياة وكلمة المسلمين مجتمعة»، ولا يستطيع قلب الأسد أن يبقى حول أسوار القدس ينتظر . . . ينتظر أن يموت صلاح الدين بالقضاء والقدر، وأن تتفرق كلمة المسلمين شذر مذر!! وأصبح الصباح، وهدّ قلب الأسد معسكره وارتحل مع جيشه عن تلك الروابي التي قدر لها أن تسمح لقلب الأسد بأن يرى بيت المقدس ببصره من دون أن يستطيع إلى دخولها سبيلاً.

وهكذا عاد قلب الأسد إلى الرملة وإلى الساحل، في الطريق نفسه الذي سلكه قبل بضعة شهور وهو يزحف على بيت المقدس.

---

(١٥) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ٢١١.

(١٦) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج٢، ص٣٩٠.

وأبصر التاريخ بعينيه البطل صلاح الدين، وقد اعتلى تلاً من تلال القدس[١٦] وهو يرقب عسكر الإفرنج ينحدرون في مسارب الوديان وتعاريجها الملتوية، بعيداً بعيداً عن بيت المقدس إلى غير رجعة.

وأيقن ريتشارد قلب الأسد، أنه لا سبيل لاسترداد بيت المقدس، فارتأى أن يعود إلى المفاوضات السابقة مع صلاح الدين، وأن يصبح «قلب الثعلب» بعد أن كان «قلب الأسد».

فأرسل إلى صلاح الدين يقول له مستعطفاً: «أعد عليّ بلادي وأكون أحد أولادك»[١٧]، وهو يعني بيت المقدس!! تماماً كما تعلن إسرائيل اليوم أن القدس هي عاصمة إسرائيل.

وطال الأخذ والرد، بين وفد الإفرنج، ووفد صلاح الدين، وقد بلغ من تهالك قلب الأسد على الاحتفاظ ببيت المقدس، ولو بصورة رمزية، فاقترح أن يكون أحد أمراء الإفرنج حاكماً على بيت المقدس «على أن يكون هو وجيشه تحت إمرة صلاح الدين وفي طاعته»[١٨].

ولكن صلاح الدين لم يكن يرضى لبيت المقدس أَنصاف الحلول، كما يفعل الملوك والرؤساء اليوم، فرفض الاقتراح جملة وتفصيلاً، ولم يمنح الإفرنج إلا حق الزيارة للأماكن المقدسة والعبادة فيها.

وفي ٢ أيلول/ سبتمبر سنة ١١٩٢، تم الاتفاق بين الفريقين في مدينة الرملة، على أن تكون المدن الساحلية من يافا إلى صور بيد الإفرنج، وأن تكون المناطق الداخلية من عسقلان إلى بيت المقدس، ومنها إلى شمال البلاد، بيد صلاح الدين.

وهذا الاتفاق أسماه بعض المؤرخين «صلح الرملة» وقد شاء القدر أن تبعث هذه التسمية من بطون التاريخ ليتمسح بها حكام العرب الذين لا يرون حرجاً في عقد الصلح مع إسرائيل، فراحوا يجادلون ويحاجون ويتساءلون:

إن صلاح الدين قد عقد مع الإفرنج «صلح الرملة»، فلماذا لا نعقد صلحاً مع إسرائيل؟

وقد فات حكام العرب الذين يريدون أن يمسحوا جباههم على عتبات صلاح الدين أن الاتفاق مع الإفرنج لم يكن صلحاً. إنه لم يكن تنازلاً وتسليماً

(١٧) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص٣٦٣.

للأرض العربية للإفرنج، كما تطلب إسرائيل اليوم أن يتنازل حكام العرب لها عن الأرض الفلسطينية، ويعترفون بها ملكاً شرعياً لإسرائيل.

بل إن حكام العرب قد فاتهم، أنه خلال القرن الثاني عشر، حين عقد ما سمي «صلح الرملة» لم يكن القانون الدولي معروفاً بصورة عالمية محددة كما هو اليوم. فلم يكن هناك شيء من التعابير الحاضرة مثل «وقف إطلاق النار» «خطوط وقف إطلاق النار» «اتفاقية الهدنة» «ميثاق عدم اعتداء» «معاهدة صلح» أو ما شابه ذلك.

إنما يشاء الله، أن يتعلم حكام العرب درساً لا يعرفونه، ذلك أنه «صلح الرملة» كان هدنة، ولم يكن شيئاً سواها. ولنرجع إلى العماد الأصفهاني رئيس ديون صلاح الدين، وهو الذي كتب الاتفاق بين الإفرنج وصلاح الدين.

حين نعود إلى كتاب **الفتح** للعماد الأصفهاني، نجد أنه قد عقد فصلاً بكامله عنوانه «الهدنة العامة» أشار فيه إلى أن ملك «الأنكتير» قد طلب الهدنة، وأن صلاح الدين عقد مجلس الشورى وأعلن لأمرائه معارضته للهدنة قائلاً «. . رأيي أن أخلّف رأي الهدنة ورائي وأقدم بتقديم الجهاد اعتزازي. وما أنا بطالب البطالة». . وأن الأمراء سردوا حججاً كثيرة في موافقتهم على الهدنه وأن الأمراء ما زالوا يجادلون السلطان «حتى رضي». ثم يقول العماد الأصفهاني في ختام الفصل «. . فحضرت لإنشاء عقد الهدنة وكتبت نسختها، وعينت مدتها، وبينت قضيتها لمدة ثلاثة سنين وثمانية أشهر. وعقدت هدنة عامة في البر والبحر، والسهل والوعر، والبدو والحضر».

وفي ما يشبه التقرير إلى الخليفة العباسي في بغداد، أرسل العماد الأصفهاني كتابا عنوانه. . . «كتاب إلى الديوان العزيز في شرح نوبة (معركة) يافا، تم إفضاء الأمر إلى عقد الهدنة». ويشير الكتاب إلى تفاصيل «الهدنة ومدتها وشروطها»[١٩].

هذه هي حكاية «صلح الرملة». إنها هدنة باللفظ والمعنى، ومن شاء من حكام العرب أن يعقد صلحا مع إسرائيل، فليفعل، ولكن عليه أن لا يلقي جنايته على أعتاب صلاح الدين.

ومع ذلك فقد كانت الهدنة عند صلاح الدين مرحلة من مراحل الجهاد، فما إن أبحر قلب الأسد من عكا، وارتحل عن البلاد مهزوماً مدحوراً، حتى بدأ صلاح الدين مرحلة جديدة في جهاده وكفاحه، فلم يشغل صلاح الدين باستعراضات النصر ومباهج الظفر، ولكنه شغل في بيت المقدس، فانصرف إلى تشييد أسوارها وتحصين

(١٩) عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٨.

أبراجها وتعمير خنادقها[٢٠]. فالقائد الملهم الحصيف يعتبر النصر بداية لا نهاية.

بل إن صلاح الدين كان مشغولاً بأكثر من هذا، لقد كان يفكر في أن يمضي إلى قتال سلاجقة الروم في آسيا الصغرى لأن بلادهم كما قال صلاح الدين هي «طريق الإفرنج إذا خرجوا على البر، فإذا ملكناها منعناهم من العبور فيها»[٢١]. وهكذا كان صلاح الدين يريد أن يقفل طريق الإفرنج إلى بلاد الشام، وأن يقفله إلى الأبد. ثم إنه كان أن اقترب موسم الحج، فعزم صلاح الدين أن يؤدي الفريضة ويزور الأماكن المقدسة.

ولكنه عدل عن ذلك خوفاً على بيت المقدس، فقد قدّر صلاح الدين أن «الإفرنج لم يخرجوا بعد من الشام، ولا سَلَوا القدس» وخشي أن ينتهزوا غيابه في الديار الحجازية ويعودوا إلى مهاجمة بيت المقدس[٢٢].

وقد تقبل الله من صلاح الدين العدول عن الحج وزيارة المسجد الحرام دفاعاً عن المسجد الأقصى، وارتضى له التخلف عن ثاني القبلتين، ذوداً عن أولى القبلتين، والجهاد أولى من الحج. والمسلمون ليتهم يعلمون. وهكذا انتصر صلاح الدين وانهزم الإفرنج وبقي بيت المقدس لأهله وأصحابه الشرعيين.

ومن عجب أن القدس قد صمدت في حزيران/ يونيو ١١٩١ ولكنها سقطت في حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧، بيد إسرائيل ومن الضربة الأولى.

ويتساءل المواطن العربي كيف صمدت القدس في الماضي وسقطت في الحاضر؟ والوحدة هي الجواب. فإن الوحدة ولا سواها كانت رأس الأسباب في إنقاذ بيت المقدس، في الماضي. كما كان الانفصال هو سبب سقوطها في الحاضر.

لقد عمل صلاح الدين للوحدة بكل جوارحه، وجاهد الفُرقة والانفصال بكل قوته، وكان أن حكم وطناً مترامي الأطراف، يمتد من جبال كردستان حتى صحراء ليبيا، ومن مشارف الشام شمالاً حتى اليمن جنوباً.

ولم تكن الوحدة عند صلاح الدين شعاراً يرُدَّد وكفى، أو خطاباً يُلقى وانتهى، ولكنها كانت إيماناً راسخاً، ثم إرادة أصيلة، ثم عزيمة نافذة.

وفي زمان صلاح الدين كانت الوحدة أصعب منالاً وأعسر مجالاً مما هي الآن، فقد كانت عساكره أشتاتا فجمعها، وأجناساً فوحّدها، ولم تكن الجماهير العربية يومئذ

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٢١) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ١٢، ص ٦٢.

(٢٢) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ٢٠٥.

تتخاطب بالهاتف وتتجمع حول الإذاعة والتلفزيون وسائر مقومات الوحدة، القائمة في البر والبحر والجو، الناشطة في العلم وفي الثقافة، وفي المؤتمرات والاجتماعات.

ولم تكن الوحدة كلاماً بارعاً، أو عبارة منمقة في الدستور، كدساتير الدول العربية، ولكنها كانت حقيقة من حقائق النضال، فالذين تصدوا لقتال الإفرنج في وقعة أرسوف كانوا من عسكر الموصل. وكانت من أشد المعارك ضراوة وقتالاً، وفي معارك القدس وغيرها كان الذين قاتلوا أشتاتاً من العساكر تجمعوا من مصر والجزيرة ومن الشام بكل أطرافها، ومن العراق من كل أنحائها، ومن فلسطين من سائر أرجائها، وكان فيهم البدو وفيهم الحضر، وبينهم الأكراد والتركمان والعرب، جميعهم قاتلوا في صف واحد، تحت قائد واحد، رايته النسر وعزيمته النصر.

وكان الجهاد شعار هذه الوحدة، ولا شعار سواه.

والجهاد عند صلاح الدين لم يكن له إلا معنى واحد، هو التصدي للإفرنج بكل طاقاته وقدراته، وفي ساعة من ساعات النجوى، حين كان صلاح الدين يفكر في أمر الإفرنج وعدوانهم المتصل، خطر له أن يغزو الإفرنج في «جزائرهم» في عقر دارهم حتى يستأصل شأفتهم، فلا يعودوا إلى الوطن العربي مرة ثانية.

وكان ذلك من أعز أمانيه، كما قال عن نفسه «متى يسَّر الله تعالى فتح الساحل، أوصيت وودعت وركبت هذا البحر إلى جزائره، واتبعت الإفرنج حتى لا أبقي منهم على وجه الأرض»[٢٣].

ولقد تجلى الجهاد في أسمى صوره وأروع آياته بسلوك صلاح الدين وتصرفه مع أهله وذويه. تجلى تصرفه مع ابنه الظاهر حين ولاه على حلب، فغفل وتلهّى، وخاف صلاح الدين «أن يسد عليه حبه للمنصب والجاه أبواب الذكاء والفطنة وحسن الخدمة، فعزله عن الولاية»[٢٤].

وتجلى تصرفه مع أخته، واسمها ست الشام بنت أيوب، فقد تكفل بتزويدها بالمال والرعاية لتصنع الأشربة والأدوية والعقاقير كل سنة بألوف الدنانير، وتفرقها على الجرحى والمرضى من المدنيين والعسكريين[٢٥].

---

(٢٣) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ١٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٥) قدري قلعجي، **صلاح الدين الايوبي: قصة الصراع بين الشرق والغرب خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد** (بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٦])، ص ٤٤٨.

وتجلى تصرفه مع أخيه، الملك العادل، وهو من عرفه التاريخ شجاعة وحصافة، فقد طلب إلى صلاح الدين أن يكتب له في إقطاع حلب كتاباً بصيغة البيع والشراء، فغضب صلاح الدين وقال له: «أظننت أن البلاد تباع، أو ما علمت أن البلاد لأهلها المرابطين بها، ونحن خزنة المسلمين ورعاة الدين وحراس لأموالهم؟»[٢٦].

وانتصر صلاح الدين، وهذا ذروة الأسباب، لأن الحرب عنده لم تكن معركة يوم أو ستة أيام، ذلك بأنه كان عازماً على قتال متواصل لا يتوقف حتى النصر، ولأن الهزيمة على أسوار عكا لم تكن عنده هزيمه على أسوار بيت المقدس، ولم تكن عكا في تقدير صلاح الدين، كما تحدث هو بذاته، «إلا بلدة قد استعادها أعداء الله فإن ذهبت مدينة فما ذهب الدين، ولا ضعف في نصر الله اليقين»[٢٧]. والواقع أن معركة القدس في الماضي كانت أشد وأقسى على صلاح، من معركة القدس في حرب الأيام الستة، على الملوك والرؤساء.

ومهما قيل في تعظيم إسرائيل وتفخيم قواتها، ومهما قيل إلى جانب ذلك في العون العسكري والمادي الذي تلقته إسرائيل في حروبها، فإن القوى المتحالفة التي انطلقت من القارة الأوروبية إلى بيت المقدس في عام ١١٩٢ كانت أكبر وأكثر.

في تلك المعركة، كان تحت قيادة ريتشارد قلب الأسد وحده، ثلاثمائة ألف مقاتل، كما يشهد بذلك مؤرخ أجنبي[٢٨]، وكان مجموع الحملة يتراوح بين خمسمائة ألف وستمائة ألف مقاتل[٢٩] على رأسهم إمبراطور ألمانيا وملكا إنكلترا وفرنسا، وعدد لا حصر له من الأمراء والنبلاء. على حين أن القوة العربية كانت أقل عَددا وعُددا. وفي حملة الإفرنج كان الثمن غالياً فاحشاً، فقد هلك من الإفرنج في ميدان المعركة ما لا يقل عن مائة وعشرين ألف قتيل[٣٠].

وكانت هذه التضحيات الجسام كلها من أجل بيت المقدس، ولم يفتر قلب الأسد سواء برسائل الوعيد والتهديد، أو التوسل والرجاء، عن المطالبة ببيت المقدس، ولكن هذه المدينة الخالدة الصغيرة كانت عند صلاح الدين دنياه الكبيرة، يرى الدفاع

---

(٢٦) أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ج ٢، ص ٥٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢٨) Lane, Poole Saladin, p. 307.

(كذا ورد في الأصل).

(٢٩) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج ٢، ص ٧٢.

(٣٠) Saladin, *le plus Pur heros, I'slam*, p. 284.

(كذا ورد في الأصل).

عنها عبادة أجلّ عبادة، وكان جوابه لقلب الأسد كأنه تنزيل من التنـزيل، لا ينقصه إلا التنزيل.

فقال في جوابه لقلب الأسد: «كرهت لذّات الدنيا وشبعت منها، والعسكر الذي يكون عندي في الشتاء، غير العسكر الذي يكون في الصيف، وأنا أعتقد أني في أعظم العبادات، ولا أزال كذلك حتى يعطي الله النصر لمن يشاء»[٣١].

ولو أن هذه العزمات الروحية والنفحات القدسية هي التي سادت قلوب الملوك والرؤساء في حربهم مع إسرائيل، ما سقط بيت المقدس، وما دخلته إسرائيل بزهو وخيلاء، وهاجر أهله أذلاء تعساء. ومع ذلك، فإن معركة القدس لم تكن سهلة لينة على صلاح الدين بل كانت فوق طاقات الصبر وقدرات العزائم.

أجل، لقد كانت المعركة فوق طاقاته وقدراته، ولكنها كانت دون إيمانه بالله، وحبه لبيت المقدس. فقد روى التاريخ أنه بعد أن انتصر قلب الأسد، في عكا أراد أن يخاطب صلاح الدين من مركز القوة والغلبة، فعاد يطالبه بتسليم بيت المقدس، ولكن صلاح الدين الذي انكسر أمام أسوار عكا لم تنهزم نفسه أمام الهزيمة، ولم يغلب إيمانه أمام الغلبة، فرد على قلب الأسد رداً لا تزال تتجاوب نبراته في سمع الزمان، وقال له: «هذه البلاد كانت في الأصل لنا واستيلاؤكم كان طارئاً، لضعف من كان فيها من المسلمين في ذلك الوقت»[٣٢].

ولقد كرر الإفرنج مطالبتهم ببيت المقدس، وضجت نفس صلاح الدين من هذا الإلحاح العنيد، حتى إنه أوشك، وهو معروف برحابته وسماحته، أن يبطش بالرسول الذي أوفده الإفرنج ليعرض هذه المطالب[٣٣].

بل إن التاريخ ليروي أن صلاح الدين كان يصلّي، ذات مرة، في المسجد الأقصى، فشرد فؤاده بين يدي ربه وهو يفكر في مصير بيت المقدس، وتعاظمت أمامه قوات الإفرنج، ودبت إلى فؤاده الرهبة وهو يتخيل أن يسقط بيت المقدس، فما كان إلا أن بكى صلاح الدين حتى تساقطت دموعه على مصلاه، ورفع يديه إلى السماء، وهو يدعو «إلهي، قد انقطعت أسبابي الأرضية في نصرة دينك، ولم يبق إلا الإخلاد إليك، والاعتصام بحبلك، والاعتماد على فضلك أنت حسبي ونعم الوكيل»[٣٤].

---

(٣١) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ٢٢٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

ومع هذا، ما ضعف صلاح الدين ولا استكان، بل بقي في بيت المقدس يعد ويستعد، ويناضل ويكافح، لأن بيت المقدس كان كل ذرة في كيانه وكل حبّة في جنانه.

أجل كانت هذه المدينة الخالدة لصلاح الدين الحياة كل الحياة، والوجود كل الوجود، يسقط إذا سقطت، ويبقى إذا بقيت، وكانت عنده هي المملكة كلها، وهي العرش والصولجان، وهي الماضي والحاضر والمستقبل، وهي كل الزمان.

ومن أجل هذا، انتصر صلاح الدين، وانتصرت مدينة القدس لأن حمايتها كانت عنده من أعظم العبادات، ولم تكن عبادة فكرية في فؤاده ونجواه فحسب، ولكنها كانت عبادة عاملة مناضلة، فقد عاش صلاح الدين مع أسوار بيت المقدس وأبراجها، وعاش مع حاميتها وعاش مع شعبها، «فكان يحفر ويبني بيده هو وأولاده، وكان يركب فرسه كل يوم وينقل الصخر على سرجه»[٣٥] وقد رآه الرحالة البغدادي يشارك أهل القدس «في بناء السور وحفر الخندق ويحمل الحجارة على عاتقه».

وفي هذه الأيام تتوارد المقترحات على الملوك والرؤساء بشأن مصير بيت المقدس وكلها تدور حول السماح للعرب بالعبادة والزيارة إلى بيت المقدس، ولكن تحت السيادة الإسرائيلية. ويتذكر المواطن العربي صلاح الدين وقلب الأسد، وما كان بينهما من مفاوضات.

أجل يتذكر المواطن العربي أن قلب الأسد قد كتب إلى صلاح الدين يقترح ما تقترحه إسرائيل اليوم، بأن «يكون القدس لنا ولكم فيه الصخرة»[٣٦].

ويتذكر المواطن العربي، كذلك، أن صلاح الدين قد أجاب، وكان جوابه فصل الخطاب «القدس لنا ولا نتصور أن ننزل عنه. ولا نقدر أن نتلفظ بذلك عند المسلمين».

كان ذلك موقف صلاح الدين.

أما موقف الملوك الرؤساء اليوم، فلا يخفى على إنس ولا جان، و﴿**بأي آلاء ربكما تكذبان**﴾[٣٧].

وما أبعد الليلة عن البارحة!!

---

(٣٥) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٣٦) ابن شداد، **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**، ص ٢٠٥.

(٣٧) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآية ١٣.

العبـــور الأكبـــر

في حياة جيلنا أيام وأعوام لا تنسى حفظناها عن ظهر قلب. ونذكرها من غير تذكير ولا تفكير.

من هذه الأيام والأعوام، الرابع عشر من أيار/ مايو سنة ١٩٤٨ يوم دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين لتطرد منها الصهاينة الغزاة.

ومنها الخامس من حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧ يوم اجتاحت إسرائيل الأرض العربية من سيناء إلى الجولان.

ومنها السادس من شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٧٣ يوم انطلقت القوات المصرية والسورية جاهدة لتحرر الأرض العربية وإزالة آثار العدوان.

ومنها أيام وأعوام كثيرة وكثيرة، تداخلت فيها الهزائم بالانتصارات، والأمجاد بالنكبات.

ويقينا، بل حقاً وصدقاً لقد كانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ذروة في التخطيط، وآية في التنفيذ، ومعجزة في التستر والكتمان، ومفخرة في الخدعة. والحرب خدعة، كذلك كانت وإلى الأبد ستكون.

ولقد زاد روعة الانتصار في تشرين الأول/ أكتوبر، أنه جاء بعد ذلة الانكسار في حزيران/ يونيو، فتعالت الرؤوس شامخة بعد أن كانت منكسة في وحل الهزيمة، واستعاد الجندي العربي ثقته برجولته وشجاعته، واسترد المواطن العربي إيمانه بذاته، وخصائصه ومقوماته، وأمسكت الأمة العربية بزمام أمرها.

وكان أن عمت الوطن العربي موجة من الأنفة والعزة، وارتفع قدر الإنسان العربي أمام نفسه وأمام الدنيا بأسرها. . . وغابت صورة حزيران/ يونيو الذليلة حين كان المواطن العربي يطارد نفسه في الوطن، وتطارده عواصم الدنيا في الفنادق والمعاهد والشوارع!!

وفرحنا الفرحة الكبرى، وكان حقاً لنا أن نفرح، بل كان واجباً علينا أن نفرح، ذلك أن الجيوش العربية وفي طليعتها القوات المصرية والسورية، قد وجدت نفسها أمام الفرصة الأولى لتقاتل قتالاً حقيقياً، تتوافر له كل أسباب القتال الجادّ.

ولقد حققت حرب تشرين الأول/ أكتوبر إنجازات رائعة، العبور الكبير فوق القنال، تحطيم خط بارليف في سيناء، واقتحام المواقع الإسرائيلية وتدميرها في الجولان، وإنزال الخسائر الفادحة في العدو، في المعدات والرجال.

هذا من الناحية العسكرية المحضة، أما من الناحية الروحية، وهي الأروع والأرفع: فقد كان الإنجاز الأكبر الذي تم على أيدي المقاتلين العرب الأبطال، أن الجندي الإسرائيلي يمكن أن يُكسر، وأن الجندي العربي يستطيع أن ينتصر.

وكان طبيعياً أن تمتلئ نفوسنا بالفخار والاعتزاز، وأن تمضي الصحافة العربية ومعها الإذاعة والتلفزيون في تمجيد هذه الأمجاد التي جاءت في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر المجيد.

وقد كنتُ في القاهرة هذه الحقبة، أزهو وأختال في غمرة هذه المباهج التي غمرت جوانح الجماهير وملكت عليهم مشاعرهم، في الشوارع والنوادي والمعابد، وحتى في أحلام النائمين، ولا خجل، أني كنت واحداً من الحالمين، نائماً ويقظان !!

غير أن نغمة ناشزة قد بدأت تطفو على السطح، ولم أكن أدري إذا كان سببها التفاخر المسرف، أم الجهل الفاضح جهل بتاريخ الأمة العربية، ومصر بالذات.

لقد بدأت أسمع في الإذاعة، وأقرأ في الصحافة تعابير غريبة عجيبة. تصدر عن المسؤولين وأنصافهم، وعن المثقفين وأشباههم.

من هذه التعابير مثلاً أن مسؤولاً كبيراً قال «في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ولدت الأمة العربية من جديد».

ومن هذه التعابير أيضاً، أن نقيباً بارزاً قال «أنا في الخمسين من عمري، ولكني أعتبر أني ولدت في اليوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر».

ومن هذه التعابير، كذلك، أن صحافياً كبيراً كتب يقول «يجب أن نعتبر يوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر هو شهادة ميلاد الشعب المصري والأمة العربية».

ولقد ذعرت وأنا أقرأ وأسمع كل هذا، فإن هذه التعابير تحمل في طياتها كثيراً من التجني على شعب مصر والأمة العربية، ذلك أن التاريخ العالمي العام، فضلا عن التاريخ العربي، قد سجل للأمة العربية معارك عسكرية فاصلة، توازي،

إن لم تتجاوز، المعارك العالمية البارزة في جميع عصور التاريخ.

ويكفي أن نسرد من غير تفصيل بعض هذه المعارك، مثل اليرموك وحطين، وعين جالوت، وبلاط الشهداء، وذات الصواري، والقادسية وفتح الأندلس، وغيرها وغيرها من المعارك التي حملت العرب من شبه الجزيرة العربية إلى أواسط آسيا شرقاً، وإلى إسبانيا، وإلى جنوب فرنسا وسويسرا وإيطاليا وصقلية غرباً.

وإن الذين يدرسون، ولو بصورة عامة، تاريخ الحروب في العالم يستطيعون أن يدركوا بداهة أن الأمة العربية تقف شامخة على رأس قائمة الأمم التي خاضت معارك رائعة، وبذلك تكون هذه التعابيرالتي اندلعت على ألسنتنا أخيراً، إهانة كبرى لشعب مصر، وللأمة العربية، بل إنها تعتبر إلغاء لوجود الأمة العربية، وكأن العرب المعاصرين لا صلة لهم بالعرب الغابرين، أو كأن الأواخر قد جاؤوا بما عجز عنه الأوائل !!

ولقد كان العبور، عبور قناة السويس، هو الموضوع الذي فجّر هذا الإغراق في التفاخر، والغلو في التباهي.

ولا شك أن هذا العبور كان عملاً عسكرياً عملاقاً، والشرف الأول فيه يعود إلى الجندي العربي. ولكن ليس معنى ذلك أن الأمة العربية قد ولدت يوم العبور، أو أنها بعثت من القبور.

إن الأمة العربية بأمجادها، الطارف والتليد، أعتق من السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، وإن المقاتلين العرب المعاصرين الذين عبروا ودمروا هم أبناء المقاتلين القدامى الذين عبروا ودمروا. بل إن الأجداد قد فعلوا أروع وأرفع مما فعل الأحفاد. والأحفاد مطالبون بمزيد من الانتصارات حتى يستطيعوا اللحاق بقافلة الأجداد.

وفي موضوع العبور بالذات. وفي غمرة الفتوحات العربية الكبرى، ليس لنا أن نجهل أو نتجاهل أن الجيوش العربية قد عبرت كثيراً من الأنهار والجبال والبحار، والسدود، والحدود، واجتازت غابات ومفازات وصحراوات ومستنقعات، وعلى الذين لا يعرفون أن يقرأوا تاريخهم، ولو في لمحة عابرة.

ولست أريد أن أقف طويلاً عند معركة القادسية (٦٣٧ م) حين عبر سعد بن أبي وقاص نهر الفرات والمخاضات التي حوله، وكذلك فإني لا أريد أن أتحدث عن فتح الأندلس (٧١١ م) يوم عبر طارق بن زياد مضيق جبل طارق، ولا أن أسرد خطبته الشهيرة بعد أن أغرق السفن، فالمعركة أشهر من أن يُذكَّر بها. ولكني أريد أن أقتصر على معركة العبور الكبير التي وقعت في أرض مصر بالذات وكانت عبوراً لنهر

النيل، وهو أصعب مراساً من قناة السويس، وأمام سدود أشد ضراوة من خط بارليف، إذا قورنت الظروف بالظروف، والسلاح بالسلاح.

ونحن لو رجعنا إلى صفحات التاريخ لوجدنا أن معركة دمياط الشهيرة التي وقعت أحداثها بين ١٢١٨ ـ ١٢٢١م كانت أكبر معركة عبور حدثت على أرض مصر، واشتركت فيها قوات مصرية وشامية، ومن سائر أرجاء العالم العربي.

ففي تلك الحقبة، أغارت قوات الإفرنج على مصر، وهي الحملة الصليبية الخامسة في الصراع الدامي بين الشرق والغرب... ونزلت على شواطئ دمياط، ومن المصادفة الغريبة أن هذا الهجوم كان في شهر حزيران/ يونيو، وهو شهر الهجوم الإسرائيلي في معركة الأيام الستة.

وقد يظن المواطن العربي أني أتكلم مجازاً حين أتحدث عن معركة العبور الكبرى التي وقعت في دمياط، وأنه لم يكن هناك عبور، ولا سدود، وأن الأمر لا يتعدى أن يكون معركة من حروب القرون الوسطى بالسيوف والرماح!!

ولكني أريد المواطن العربي أن يمهلني قليلاً ليرى أن معركة دمياط، كان فيها عبور، وكان فيها أسوار وستائر «كخط بارليف»، وكان فيها أبراج كأبراج خط بارليف، وكانت فيها أعمال فدائية كأعمال الصاعقة، وكان فيها حصار كحصار السويس. حتى إن العدو فيها قد أحدث «اختراقاً وثغرة» في المعسكر العربي، كما فعلت إسرائيل على الضفة الغربية من قنال السويس، في حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

وليكون المواطن العربي على ثقة من صحة هذه المقارنة الدقيقة، وما فيها من التشابه العجيب، فسأضع أمامه الصورة، لا بكلماتي بل بكلمات المؤرخين الأوائل الذين سجلوا أحداثها يوماً بعد يوم... وأن اختار المقريزي مرجعاً رئيسياً، وهو الذي اشتهر بأنه «شيخ المؤرخين المصريين».

وأرى أن أبدأ في سرد هذه المعركة بما بدأ به المقريزي، وها أنا أنقل عباراته.. «واجتمع رأي الفرنج على الرحيل من عكا إلى مصر، والاجتهاد في تملكها، فأقلعوا في البحر وأرسوا على دمياط في الثامن من حزيران/ يونيو على بحر جيزة دمياط، فصار النيل بينهم وبين البلد، وكان إذ ذاك على النيل برج منيع في غاية القوة والامتناع، فيه سلاسل من حديد، عظام القدر والغلظ، وتمتد في النيل لتمنع المراكب من عبور أرض مصر، وتمتد هذه السلاسل في برج آخر يقابله، وكانا مشحونين بالمقاتلة».

وكما فعل الإسرائيليون يوم وصلوا إلى قناة السويس، وبنوا خط بارليف، نرى

أنه حين وصل الإفرنج إلى النيل بنوا ما يشبه خط بارليف، ويقول المؤرخ المصري «وصار الإفرنج في غربي النيل، فأحاطوا على معسكرهم خندقاً وبنوا بدائره سوراً. وعملوا أبراجاً متحركة يزحفون بها في المراكب إلى برج السلسلة ليملكوه».

وكان صاحب الأمر في ذلك الوقت السلطان الكامل محمد نائباً عن والده السلطان العادل شقيق صلاح الدين الأيوبي «فخرج الكامل بمن عنده من العسكر، وسار في جمع كثير، وخرج الأسطول، وسيَّر البعوث طلباً للنجدة، ليمنع الفرنج من العبور».

وأصبح أمر المعركة معروفاً في الشام، فإن معركة دمياط هي معركتها، ولذلك فقد بدأ «السلطان العادل يجهز عساكر الشام شيئاً بعد شيء إلى دمياط حتى صار عند الكامل من المقاتلة ما لا يكاد يُحصر عدده».

وتمضي المعركة رهيبة بين الفريقين، في استماتة ضارية، «وقد ألح الفرنج في مقاتلة أهل البرج، فلم يظفروا بشيء وكسرت آلاتهم، وتمادى الأمر على ذلك أربعة أشهر».

وكان الملك العادل في ديار الشام يراقب سير المعركة، ويحشد الحشود ويقذف بها إلى ميدان المعركة، . . . «وبينما هو في الاهتمام بأمر الفرنج، إذ ورد عليه الخبر بأخذ الفرنج برج السلسة بدمياط، فتأوه تأوهاً شديداً، ودق بيده على صدره أسفاً وحزناً، ومرض من ساعته وقد اشتد مرضه، فمات، ودفن بالقلعة بدمشق، وبكى الناس بكاء كثيراً، واشتد حزنهم لفقده».

ولقد كان سقوط البرج عند السلطان العادل كارثة كبرى فلقد كان ذلك البرج عزيزاً على قلب العادل، فقد بناه صلاح الدين وبالغ في حصانته ومناعته، حتى أصبح يعرف «قفل الديار المصرية» إذا سقط سقطت معه مصر، وأصبح الطريق إلى القاهرة سهل المنال، والاحتلال.

والواقع أن العادل لم يكن مشغولاً بالتعبئة في الشام فحسب، ولكنه فتح على الفرنج جبهة ثانية فهاجمهم في معاقلهم وحصونهم، فقد أمر ابنه الملك الأشرف «فسار في عسكره ودخل بلاد الفرنج ليشغلهم عن محاصرة دمياط».

وبعد وفاة العادل، انتقل عبء النضال إلى ولديه، المعظم عيسى في دمشق، والكامل محمد في مصر.

وتابع المعظم عيسى خطة والده في مقاتلة الإفرنج في الشام « فهاجم قيسارية وهدم قلعتها، ثم هاجم عتليت « وكلتا المدينتين على الساحل الفلسطيني قريباً من حيفا، وكانتا من أهم مراكز التعبئة والتموين للإفرنج.

أما الكامل محمد فقد فعل في النيل، ما فعله المصريون في قناة السويس بعد معركة الأيام الستة، فقد «نصب الكامل محمد جسراً يمنع الفرنج من عبور النيل وقاتل الفرنج عليه قتالاً كثيراً حتى قطعوه، فأمر الكامل بتغريق عدة من المراكب في النيل منعت الفرنج من سلوكه». تماماً كالبواخر التي أغرقت في قناة السويس، في حرب الأيام الستة!

وفي ما يشبه اختراق إسرائيل للقناة إلى الضفة الغربية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فقد «عدل الفرنج إلى خليج يعرف بالأزرق، وكان النيل يجري فيه قديماً، فحفروه حفراً عميقاً، وأجروا فيه الماء إلى البحر فجرت فيه سفنهم ونزلوا إلى بر دمياط».

واشتد القتال في البر والبحر، بين الإفرنج والمسلمين، وكان أسطول الفرنج يضم سفناً هي من «عجائب الدنيا مصفحة بالحديد، لا تعمل فيها النار، ومساحتها خمسماية ذراع، وفيها من المسامير ما زنة الواحد منها خمسة وعشرون رطلاً».

وتوالت المعارك ليلاً ونهاراً، واشترك فيها الشعب مع الجيش في قتال ضارٍ، وبدأت معارك الفدائيين أو الصاعقة، «والعربان تخطف الفرنج كل ليلة، بحيث منعهم ذلك من الرقاد، خوفاً من غاراتهم، فتكالب العرب عليهم حتى صاروا يخطفونهم نهاراً، ويأخذون الخيم بمن فيها، فأكمن لهم الفرنج عدة كمناء وقتلوا منهم خلقاً كبيراً».

وتوافدت الإمدادات على الإفرنج بالرجال والأموال والسلاح، كان على الملك الكامل أن، يستنجد بالمسلمين في كل مكان، «فبعث إلى الآفاق سبعين رسولاً، يستنجد أهل الإسلام لقتال الإفرنج، ويستحثهم على إنقاذ المسلمين وإغاثتهم، ويخوّفهم من تغلّب الفرنج على مصر، فإنه متى ملكوها لا يمتنع عليهم شيء من الممالك بعدها. فسارت الرسل وقدمت النجدات من حماة وحلب».

ومالت الدائرة على المسلمين، فقد كان الفرنج أكثر عدداً وعُدداً و«عبروا النيل إلى البر الشرقي حيث مدينة دمياط».

ونزلت بالمسلمين خسائر فادحة في الرجال والعتاد، وتسرب اليأس إلى النفوس «وتزلزل الكامل، وهَمّ بمغادرة أرض مصر، ثم تثبَّت»، فالشعب بقي صامداً يقاتل في الميدان.

وهنا بدأت مرحلة جديدة في القتال، وأصبحت المعركة بين الفرنج، وأهل دمياط... «والفرنج قد أحاطوا بدمياط من البحر والبر، وأحدقوا بها وحصروها، وضيقوا على أهلها، ومنعوا الأقوات أن تصل إليهم، وحفروا على معسكرهم المحيط

بدمياط خندقاً، وبنوا عليه سوراً. وأهل دمياط يقاتلونهم أشد قتال، فثبتوا مع قلة الأقوات عندهم، وشدة غلاء الأسعار».

وقد أطبق الإفرنج على دمياط، ولم يستطع أحد الوصول إليها، وجاء دور الفدائيين مرة أخرى، وكان على رأسهم شمائل الحموي، «. . . قدم إلى القاهرة من بعض قرى حماة ويسمى شمايل. وكان يخاطر بنفسه ويسبح في النيل ومراكب الفرنج به محيطة، والنيل قد امتلأت به شواني الفرنج، فيدخل إلى مدينة دمياط، ويأتي السلطان بأخبار أهلها، فإذا دخل إليها قوّى قلوب أهلها ووعدهم بقرب وصول النجدات».

ومضى العام كله ودمياط محاصرة تكابد الحرب وويلاتها بصبر وإيمان، وكان «أن اشتد قتال الفرنج، وعظمت نكايتهم لأهل دمياط، وكان فيها نحو العشرين ألف مقاتل، فنهكتهم الأمراض، وغلت عندهم الأسعار حتى بيعت البيضة الواحدة من بيض الدجاج بعشرة دنانير، وامتلأت الطرقات بالأموات، وصار السكر في عزة الياقوت، ونفدت اللحوم. ولم يبق عند الناس غير شيء يسير من القمح والشعير، فتسوّر الفرنج السور وملكوا منه البلد.وكانت مدة الحصار ستة عشر شهراً واثنين وعشرين يوما، وعندما أخذوا دمياط وضعوا السيف في الناس فلم يعرف عدد من قتل لكثرتهم».

وهكذا فإن دمياط، لم تحارب معركة الأيام المعدودات، كما فعلنا في حروبنا مع إسرائيل، ولكنها حاربت ما يزيد على خمسمائة يوم، فلم تتوقف الحرب ليلاً ولا نهاراً، ورغماً عن الخسائر الفادحة التي نزلت بأهل دمياط فإن المعركة لم تتوقف ولم يصدر الأمر بوقف إطلاق النار. . . «فندب السلطان الناس وفرّقهم في الأرض، فخرجوا إلى الآفاق يستنصرون الناس لاستنقاذ أرض مصر من أيدي الفرنج. وقدم الملك المظفر صاحب حماة في عسكر كثيف. واجتمع الناس من أهل القاهرة ومصر وسائر النواحي، ما بين أسوان إلى القاهرة، ونودي بالنفير العام، وقدمت النجدات من بلاد الشام وعلى رأسها شقيقا الكامل محمد، وصاحب حماة، وصاحب حمص وصاحب بعلبك. وتتابع قدوم النجدات حتى بلغ عدد فرسان المسلمين نحو الأربعين ألفاً».

وكما توالت النجدات على المسلمين، فقد توالت النجدات على الإفرنج فقد «خرجت أمم الفرنج من داخل البحر تريد مدد الفرنج، فوافى دمياط منهم طوائف لا يحصى لهم عدد، فلما تكامل جمعهم بدمياط خرجوا منها في حدهم وحديدهم، وقد زيّن لهم سوء عملهم أن يملكوا أرض مصر».

وبعد أن تكاملت النجدات التحم الفريقان في معركة ضارية، وهزم الإفرنج

هزيمة منكرة، ولحقت بهم خسائر فادحة، وأسر منهم الكثيرون وغنم المسلمون قطعاً بحرية كثيرة.

وكان دور الشعب رائعاً، وكان له الفضل الأول والأخير في الصمود والثبات، فقد «كانت العامة تكر على الإفرنج أكثر مما يكر عليهم العسكر»!!

وهنا جاءت معركة العبور العظيم، أوجزها التاريخ في كلمات قليلات تنم عن بطولات رائعة وبسالات خارقة. «فقد تقدم جماعة من العسكر إلى خليج من النيل في البر الغربي، يعرف ببحر المحلّة وقاتلوا الفرنج منه، وتقدمت الشواني الإسلامية في بحر النيل تقاتل شواني الفرنج، فأخذوا منها ثلاث قطع برجالها وأسلحتها. وعبر جماعة من المسلمين في بحر المحلّة إلى الأرض التي عليها معسكر الفرنج، وفتحوا مكاناً عظيماً في النيل. فلم يشعر الفرنج إلا والماء قد أغرق أكثر الأرض التي هم عليها، وصار حائلاً بينهم وبين دمياط، وأصبحوا وليس لهم جهة يسلكونها. فأمر السلطان بالحال بنصب الجسور عند بحر أشموم طناح... وعبرت العساكر الإسلامية عليها، وملكت الطريق التي تسلكها الفرنج إلى دمياط، فانحصروا من سائر الجهات، ففتّ ذلك في أعضاد الفرنج، وألقى في قلوبهم الرعب والذلة، بعد ما كانوا في غاية الاستظهار والعنت، ولاذوا إلى طلب الصلح، وبعثوا يسألون الأمان لأنفسهم، وأنهم يسلّمون دمياط من غير عوض»[1].

وهكذا كان العبور العظيم، من قوات الشعب أولاً، ومن العساكر ثانياً.

ووقع الإفرنج في حصار خانق، وفي مصيدة لا منفذ منها، وما وسعهم إلا الاستسلام من غير قيد ولا شرط.

وقد كان بوسعي، كما أسلفت، أن أكتب للمواطن العربي عن معركة العبور العظيم كما يكتب أي فصل من فصول التاريخ، سرداً ووصفاً، ولكني خشيت أن يظن أحد أن الكلام عن العبور العظيم في معركة عربية هو ضرب من الخيال، أو الأماني المشتهاة. ولهذا فقد آثرت أن يكون هذا الفصل مجموعة من مقتبسات تاريخية كتبها صاحبها وهو واحد من الجيل الثاني بعد المعركة.

ولقد يخطر في بال المواطن العربي، أن هذا السرد التاريخي لمعركة العبور العظيم، قد أملته العصبية العربية، ولا يخلو من المبالغة، مع أن الواقع أن مؤرخي الإفرنج كانوا أكثر إسهاباً، وكان مؤرخونا أكثر إيجازاً واقتضاباً.

---

(١) المقتبسات كلها من كتاب: أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج١.

غير أننا لو رجعنا إلى ما كتبه مؤرخ غربي، قضى سنين طويلة في دراسة الحملات الصليبية، لازددنا تعظيماً وإعجاباً، للعبور الكبير الذي حققه المسلمون في معركة دمياط. فبعد أن وصف ذلك المؤرخ الغربي تفاصيل المعركة وتابع سيرها من بدايتها حتى العبور العظيم راح يقص كيف «اجتازت القوات الشامية بحيرة المنزلة واتخذت مواضعها بين الصليبيين ودمياط»، وكيف «هبطت سفن الكامل محمد فقطعت على الأسطول الصليبي السبيل عند ارتداده»، وكيف «اكتمل تطويق الجيش الصليبي» . . . وكيف «أن الارتداد لم يكن منظماً، وأن عدداً كبيراً من العساكر لم يرضوا أن يتخلوا عن مستودعات النبيذ فآثروا أن يشربوها على أن يتركوها خلفهم، وفقدوا الوعي.» وكيف «وقع في أسر المسلمين عدد كبير من السفن الصليبية» وأخيراً كيف «أبحر جند الإفرنج عائدين إلى بلادهم، ولم يكسبوا إلا العار وبالغ المرارة»[٢].

وكائناً ما كان الأمر، فإن معركة العبور العظيم التي وقعت على أرض دمياط قبل سبعماية وخمسين عاماً، وانتهت بهزيمة الإفرنج، إنما تطالب المواطن العربي أن يعرف تاريخ أمتة معرفة عميقة ودقيقة، بل إنها تصيح، حَيّ على التاريخ، حَيّ على التاريخ.

وفوق هذا وذاك، فإن تلك المعركة تصيح في وجوه الأحفاد أن لا يزهو على الأجداد، فإن الأوائل أعظم شأناً من الأواخر.

ونحن لا ينقصنا للّحاق بمواكب النصر التي زخرت بها صفحات التاريخ العربي إلا أن نعرف كيف تم النصر في معركة العبور العظيم على أرض دمياط . . . لقد كانت أسباب النصر واضحة لا تحتاج إلى اكتشاف:

أول هذه الأسباب: أن دولة الوحدة كانت تضم مصر والشام والعراق، وكان الملك الكامل محمد على رأسها، وكانت القاهرة عاصمة الوحدة، وكان إخوانه نوابه في أنحاء المملكة، فكانت دولة واحدة لا عشرين.

وثاني هذه الأسباب: أن القوات العربية كانت جيشاً واحداً يقاتل في ميدان واحد، فقد تلاقت الجيوش على أرض المعركة من حماة وحلب وبعلبك والشام، ومن مصر، من القاهرة إلى أسوان، والكل يقاتلون في جبهة واحدة، ولم تكن تميز الشامي عن المصري إلا حين يتكلم بلهجته.

وثالث هذه الأسباب: أن الشعب قد خاض المعركة مع الجيش من بدايتها إلى النهاية، من الاستنزاف إلى القتال إلى العبور وإلى الفداء حتى النصر.

---

(٢) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 3, p. 297.

ورابع هذه الأسباب: أن التصميم على القتال إلى النهاية في حرب طويلة كان شعاراً حقيقاً، لا خطبة حماسية، يقصد منها إلهاء الجماهير، فقد دامت معركة دمياط قرابة ثلاثة أعوام مضنية مليئة بالتضحيات الجسام.

وخامس هذه الأسباب: أن لا مجال للاستسلام والتسليم، فقد غلبت دمياط على أمرها وتحملت الجوع والعطش والنار والدمار، ولكنها رفضت أن تستسلم وأن تطلب الصلح مع العدو.

وسادس هذه الأسباب: أن خسارة معركة واحدة ليس معناه التوقف عن القتال، فقد كانت دمياط «قفل الديار المصرية»، وقد انكسر القفل وأصبح الطريق إلى القاهرة مفتوحاً. ولكن الإصرار والاستمرار على النضال سد على الإفرنج، الطريق فارتدوا عن القاهرة وجلوا عن دمياط.

هذا، وإن الذي أرَّخ لهذه الحملة هو بنفسه تجسيد للوحدة العربية، فقد كان مواطنا عربياً في دولة الوحدة الواحدة:

إنه المؤرخ الشهير تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ولد في القاهرة، وتنتمي أسرته إلى مدينة بعلبك في لبنان، كانت تسكن حارة «المقارزة» فعرفت أسرته بها، وقام بمناصب علمية هامة في القاهرة، ودمشق لسنين عديدة، وارتحل إلى مكة، وأقام فيها خمس سنوات عمل خلالها بالتأليف والتدريس. ثم عاد إلى القاهرة ومات فيها، وهو يدرّس ويؤلف.

وهكذا تنقّل هذا المؤرخ في الوطن العربي، وتقلد مناصب رفيعة، في القاهرة ودمشق ومكة، من غير جواز سفر، ولا تصريح عمل، ولم تُختم أوراقه بالعبارة المخزية، التي تختم بها جواز سفر المواطنين المعاصرين، «محظور العمل بأجر وبغير أجر...»!!!

أجل، لقد كان الوطن العربي واحداً، وكان المواطن العربي مواطناً طبيعياً حيث حل، وأنّى حيث ارتحل، ومهما عمل، من المهد إلى اللحد.

أما اليوم، فإن الوطن يعيش التجزئة، والأمة تعيش الفرقة والأرض العربية مقسومة إلى عشرين حظيرة تفصلها الأسلاك الشائكة والويل للسالكين بين الأسلاك والأشواك!!

وما أبعد الليلة عن البارحة!!

ملـوك وأمــراء خانـوا بيــت المقـدس

«الإفرنج لم يخرجوا بعدُ من الشام، ولا سَلَوا بيت المقدس»

قالها صلاح الدين الأيوبي قبل أن يمضي إلى جوار ربه بعام واحد. فلقد كان خائفاً على بيت المقدس من الإفرنج، وهو الذي خاض معهم المعارك الضارية ما يزيد على عشرين عاماً.

واستقرت الأمور في بيت المقدس جيلاً كاملاً بعد وفاة صلاح الدين، فنعم أهلها من المسلمين والمسيحيين بالحياة الوادعة المطمئنة، ومعهم جموع الحجاج من الإفرنج، يفدون إليها للزيارة في الأعياد الدينية فيلقون الاطمئنان والأمان.

ولكن مخاوف صلاح الدين على بيت المقدس بدأت تلوح في الأفق بعد أربعين عاماً من وفاته حين تحرك الاستعمار الأوروبي من جديد ليسترد ديار الشام، ويسترد معها بيت المقدس.

وفي عام ١٢١٨ أخذت حملة استعمارية جديدة تتجمع في أوروبا للزحف على المشرق العربي. فقد ذهب البطل صلاح الدين، وتقسمت دولة الوحدة من بعده بين أبنائه، والتجزئة هي فرصة الاستعمار، دوماً، للوثوب على الوطن العربي.

وتوالت اجتماعات ملوك الإفرنج وأمرائهم ليضعوا الخطة، وكان السؤال الكبير: وكيف نسترد بيت المقدس؟؟

والواقع أن هذا السؤال قديم، ولم يكن يقلّ عمره عن مئة وعشرين عاماً. . .

ففي ربيع ١٠٩٨ في حملة الإفرنج الأولى، انعقد مجلس حربي في مدينة الرملة، في فلسطين. واختلف أمراء الإفرنج في ما بينهم هل يزحفون على بيت المقدس أوّلاً ثم يسيرون إلى مصر، وهي العمق الإستراتيجي لبيت المقدس. أم يزحفون على مصر أوّلاً، حتى يسهل فتح بيت المقدس ويتوطد احتلالهم لها.

واختارت حملة الإفرنج يومئذ أن تزحف إلى بيت المقدس مباشرة، وتترك الاستيلاء على مصر لمرحلة ثانية.

وفي الحملة الجديدة، هذه المرة، عاد السؤال من جديد: أين الطريق إلى بيت المقدس؟ هل يكون من الشام، أم يكون من مصر؟

وطال الأخذ والرد، ولكن الحوار رسا في النهاية أن يكون الزحف أوّلاً على مصر، وعلى دمياط بالذات، باعتبار أنها هي مفتاح وادي النيل، فقد استذكر المجتمعون «أن ملك إنكلترا قلب الأسد كان قد نصح بغزو مصر أوّلاً حتى يسهل استرداد بيت المقدس، كما أشار مجمع «اللاتيران» بأن تكون مصر هي هدف الحملة الأساسي، فإذا تيسّر طرد المسلمين من وادي النيل فسيفقدوا أغنى إقليم لديهم، ولن يستطيعوا المحافظة على أسطولهم في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ولن يقدروا على الصمود طويلاً في بيت المقدس»[١].

كان ذلك هو تقدير «الموقف» عند القادة العسكريين من الإفرنج كما أورده عدد من مؤرخي الإفرنج، وفيهم من رافق الحملة مقاتلاً ومؤرخاً، ذلك أن الإفرنج أدركوا بعد الحروب التي خاضوها في المشرق أن مفاتيح بيت المقدس هي في مصر، وأن عليهم أن يبدأوا بمصر أوّلاً، باعتبار أنها الطريق الطبيعي للوصول إلى بيت المقدس، وأن مصر في تعبير قادة الإفرنج هي «رأس الأفعى»، وأنها «المخزن الأكبر للإمدادات العسكرية»، وأنها «تتبوأ مركز القلب من الجسد» إلى آخر هذه التعابير الإستراتيجية.

ولم يكن الإفرنج على خطأ في «تقدير الموقف» على هذا النحو، فقد شاركهم المؤرخون المسلمون في هذا التحليل: فإن مؤرخاً نابهاً مثل ابن واصل، قد ذكر في سياق حديثه عن حملة الإفرنج الجديدة، واتجاهها نحو مصر أولاً أن «الملك الناصر صلاح الدين إنما استولى على الممالك وأخرج القدس والساحل من أيدي الفرنج بملكه ديار مصر وتقويته برجالها، فالمصلحة كما قال الإفرنج أن نقصد أوّلاً مصر ونملكها وحينئذ فلا يبقى أي مانع من أخذ القدس وغيره من البلاد»[٢].

وهكذا اتجهت جيوش الإفرنج صوب دمياط، ولكنها كانت في الواقع تستهدف بيت المقدس ومضت المعركة رهيبة ومضنية، كما أسلفنا في الفصل السابق،

---

(١) Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 3, p. 267.

(٢) أبو عبد الله محمد بن سالم بن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، ج ٣، ص ٣٥٨.

وكانت الحرب سجالاً، بل إن الإفرنج قد حققوا انتصارات بارزة في مراحلها الأولى. ومع أن الشعب بقي صامدا ومصمماً على القتال حتى النهاية، فإن السلطان الكامل قد وهنت عزيمته، «وتزلزل. . . وهمّ بمفارقة أرض مصر»[٣]، وذلك ما كان سبباً في الشائعة التي تسربت إلى معسكر الإفرنج بأن «السلطان الكامل قد هرب من القاهرة» كما روى مؤرخو الإفرنج[٤].

وكما يفعل الملوك والرؤساء، في هذه الأيام، مع إسرائيل، بدأت المفاوضات وراء الكواليس بين السلطان الكامل والإفرنج، وكان بيت المقدس هو محور المفاوضات، فإن الإفرنج قد خاضوا هذه الحملة الجديدة من أجل بيت المقدس.

وراحت الرسل ذاهبة آيبة بين الفريقين، وتبلورت المحادثات الأولية على أن يوافق السلطان الكامل على تسليم سواحل فلسطين، ومعها بيت المقدس إلى الإفرنج مقابل جلائهم عن دمياط.

ولتكون الصفقة جاهزة للاستلام والتسليم، بادر السلطان إلى إصدار أوامره بتخريب أسوار بيت المقدس وأبراجها، حتى لا يستلمها الإفرنج عامرة. والذنب قبيح ولكن العذر أقبح!!

وفي شهر آذار/مارس ١٢١٩، وبيت المقدس في ذروة شتائه وبرده، راح العساكر والعمال يدمرون الأبراج والأسوار، التي حمل صلاح الدين أحجارها على كتفيه هو وأولاده، وقال أبو شامة في لهجة حزينة غاضبة: «فوقع البلد في ضجة مثل يوم القيامة، وخرج النساء المخدَّرات والبنات والشيوخ والعجائز والشبان والصبيان إلى الصخرة والأقصى، وقطّعوا شعورهم ومزّقوا ثيابهم، بحيث امتلأت الصخرة ومحراب الأقصى من الشعور، وخرجوا هاربين وتركوا أموالهم وأثقالهم، وامتلأت الطرق. . فبعضهم إلى مصر، وبعضهم إلى الكرك وبعضهم إلى دمشق»[٥].

ولكن الإفرنج رفضوا هذه الصفقة وأصروا أن يعود إليهم حصن الشوبك وقلعة الكرك بحجة أن الدفاع عن بيت المقدس لا يكون إلا من إقليم ما وراء الأردن.

وجدد الكامل عرضه على الإفرنج بأن يسلمهم «البيت المقدس وعسقلان وطبريا وصيدا وجبلة واللاذقية وجميع ما فتحه صلاح الدين من الفرنج بالساحل، ما عدا

---

(٣) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج ١، ص ١٩٧.

(٤) Runciman, *A History of the Crusades*, vol. 3, p. 298.

(٥) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، ص١١٥.

الكرك». غير أن الإفرنج عادوا «وطلبوا ثلاثمائة ألف دينار عوضاً عن تخريب القدس ليعمروا بها، وإنه لا بد من الكرك»[٦].

ولكن الشعب لم يكن مبالياً بهذه العروض الذليلة التي كان يتقدم بها مليكه «الكامل» إلى الإفرنج، فمضى في ساحة المعركة، شأن الشعب دائماً مع ملوكه وأمرائه لا يستخذي باستخذائهم بل يزداد إيماناً وصلابة.

وكان موقف الشعب هو الأكرم والأعظم، وكانت فراسته هي الأصوب، والأسلم، فقد دارت الدائرة على الفرنج، وبعد «أن كانوا في غاية الاستظهار والعنت»، ويطالبون ببيت المقدس وساحل فلسطين مقابل الجلاء عن مصر ودمياط، أعلنوا مواقفتهم على الاستسلام ويطلبون «الأمان من غير عوض».

وفي اليوم الثامن من شهر أيلول/ سبتمبر ١٢٢١ انسحب الإفرنج من مواقعهم بعد أن أشعلوا النار في خيامهم، واستقلوا السفن عبر البحر الأبيض المتوسط، يحملون جرحاهم وأسراهم، وأحمالاً ثقيلة من الهزيمة على أكتافهم.

ورضي الكامل بمنح الإفرنج الأمان، مع أن رأياً آخر كان يدعو إلى «مناهضتهم واجتثاث أصلهم البتة»، وأنه لو صبر الكامل يومين لأباد الإفرنج «وأخذهم برقابهم»[٧]. ولكن الملوك والرؤساء، شأنهم اليوم، يوقفون إطلاق النار وزمام النصر بأيديهم، حتى تحل الهزيمة بشعوبهم.

وكان أن سجل التاريخ أن الله تعالى «آتى المسلمين ظفرا لم يكن في حسابهم، فإنهم كانت غاية أمانيهم أن يسلموا البلاد التي أخذت منهم بالشام ليعيدوا دمياط، فرزقهم الله إعادة دمياط وبقيت البلاد بأيديهم على حالها»[٨].

وهكذا سلمت دمياط وبيت المقدس معاً. غير أن تراخي الكامل وتصرفه الهزيل مع الإفرنج قد جلب على بيت المقدس أياما سوداء حملت في طياتها عاراً لا يمحى. فلم تكد تمضي ثمانية أعوام حتى بدأ الإفرنج يخططون لحملة جديدة على المشرق العربي تستهدف بيت المقدس.

وكان الكامل هو «بطل» هذه المأساة المروعة، ولم يعد جديراً بأن يكون اسمه الكامل، ولا أن يكون له بعد قرون شارع باسمه، غير بعيد عن منزلي في القاهرة،

---

(٦) انظر حوادث سنة ٦١٤ هـ/ ١٢١٧ ـ ١٢١٨ م في: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**.

(٧) أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٦، ص ٢٤٢.

(٨) انظر حوادث ٦٤٤ هـ/ ١٢٤٦ ـ ١٢٤٧ م في: ابن الأثير، المصدر نفسه.

ما سرت فيه مرة إلا وعتبت على القاهرة، كيف يحمل هذا الشارع اسم ذلك المليك، الذي خان بيت المقدس.

ولقد أسهمت كتب التاريخ، بمراجعها العربية والأجنبية، عن تفاصيل ما حل ببيت المقدس في تلك الحقبة الرهيبة، وعلى يدي الملك الكامل.

وأنا، وكل الأمة العربية معي وقد نُكبنا ببيت المقدس، لما حلّ بها بعد الاحتلال الإسرائيلي، لا أجد قلمي قادراً أن يكتب قليلاً أو كثيراً عما فعل الكامل ببيت المقدس. ولم يعد أمامي إلا أن يسعفني المؤرخون العرب الأوائل في ما كتبوا لنا عن تلك المحنة الغابرة التي نسيناها في ظلام المحنة الحاضرة. . .

وتبدأ مأساة بيت المقدس، بالخلاف الذي نشب بين الملك الكامل وأخيه المعظم فيقول المؤرخون: «وتأكدت الوحشة بين الكامل وأخيه المعظم، فبعث الكامل إلى ملك الإفرنج، يريد منه أن يقدم إلى عكا، ووعده أن يعطيه بعض ما بيد المسلمين من بلاد الشام، ليشغل سر أخيه المعظم، فتجهز الإمبراطور ملك الفرنج لقصد الساحل».

وفي رواية أوضح، وأكثر تحديداً بالنسبة إلى بيت المقدس، «فإن الملك الكامل طلب من الإمبراطور فردريك أن يحضر إلى الشام والساحل ويعطيه البيت المقدَّس، وجميع فتوح صلاح الدين بالساحل» وكان يحمل هذه الرسالة إلى الإمبراطور الأمير فخر الدين. وهو لا فخر، ولا دين!!

وأرسل ملك الإفرنج مع رسوله «هدية سنية وتحفاً غريبة إلى الملك الكامل، وكان فيها عدة خيول منها فرس الملك، بمركب ذهب مرصع بجواهر فاخرة فتلقاه بالإقامة من الإسكندرية إلى القاهرة، وتلقاه بالقرب من القاهرة بنفسه وأكرمه إكراماً زائدا، وأنزله في دار الوزير، واهتم الكامل بتجهيز هدية سنية إلى ملك الفرنج، فيها من تحف الهند واليمن والعراق والشام ومصر والعجم. وفيها سرج من ذهب، وفيها جوهر بعشرة آلاف دينار مصرية».

ومضت أيام، ومضى معها التاريخ يقول: «. . .ومات الملك المعظم صاحب دمشق، وكان قد خافه الملك الكامل، فسرَّ بموته». أي سر الأخ بوفاة أخيه، وكذلك حال الملوك!! ثم يمضي التاريخ كأنه يحكي أسطورة مسلية وقال «وقدم الإمبراطور ملك الإفرنج إلى عكا باستدعاء الملك الكامل، كما تقدم، ليشغل سرّ أخيه المعظم، فاتفق موت المعظم، فتحير الملك الكامل، ولم يمكنه دفع الإمبراطور ولا محاربته، فراسله ولاطفه»!!

وفي مثل قصص العجائز راح التاريخ يقترب من المأساة؛ وقال: «. . . وكان الكامل على تل العجول (جنوب غزة) وملك الفرنج بعكا، والرسل تتردد بين الملك الكامل وبين الإمبراطور فردريك ملك الفرنج، إلى أن وقع الاتفاق أن ملك الفرنج يأخذ القدس من المسلمين وأن الحرم بما حواه من الصخرة والمسجد الأقصى يكون بأيدي المسلمين، وأن تكون القرى التي في ما بين عكا ويافا، وبين لدّ والقدس بأيدي الفرنج».

وتبريراً لهذه المصيبة الدهماء في تسليم بيت المقدس إلى الإفرنج من غير قتال ولا نزال، قال التاريخ «إن الكامل تورط مع ملك الفرنج، وخاف من غائلته، عجزاً عن مقاومته، فأرضاه بذلك، فلما اتفقا على ذلك عقدت الهدنة بينهما، مدة عشر سنين وخمسة أشهر وأربعين يوماً، وحلف الملك الكامل وملك الفرنج على ما تقرر»!!

وجاء دور التنفيذ الرهيب، وبرزت المأساة الدامية، من بين سطور ذلك الاتفاق المروّع، وقال التاريخ :» وبعث الملك الكامل فنودي بالقدس بخروج المسلمين منه، وتسليمه إلى الفرنج، فاشتد البكاء وعظم الصراخ والعويل، وحضر المؤذنون والأئمة من القدس إلى مخيم الكامل، وأذّنوا على بابه في غير وقت الأذان (استنكاراً واحتجاجاً)، فعظم على أهل الإسلام هذه البلاء، واشتد الاستنكار على الملك الكامل وكثرت الشناعات عليه في سائر الأقطار. ودخل الإمبراطور القدس، وسار إلى المسجد الأقصى وفيه الصخرة، وصعد درج المنبر. ولم يؤذن المؤذنون تلك الليلة».

ثم جاء دور الشعب الغاضب، فقال التاريخ «واشتد التشنيع على الملك الكامل لتسليمه القدس للفرنج، فنفرت قلوب الرعية وحزن الناس على استيلاء الفرنج على بيت المقدس. واجتمع بجامع دمشق ما لا يحصى عدده من الناس، وعلت أصواتهم بالصراخ، واشتد بكاؤهم وأنشد الحافظ شمس الدين قصيدة في ثلاثمائة بيت منها:

على قبة المعراج والصخرة التي تفاخر ما في الأرض من صخرات

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العَرَصات

«فلم يُرَ في دمشق أكثر بكاء من ذلك اليوم»[٩].

تلك هي المأساة الرهيبة التي عاشها بيت المقدس، يسلمها إلى الإفرنج ملك مصر نكاية بأخيه ملك دمشق، فضجت دنيا العروبة والإسلام، وناحت مآذن الصخرة والأقصى «وقامت القيامة في جميع بلاد الإسلام، واشتدت العظايم بحيث

(٩) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج ١، ص ٣٢٩ وما بعدها.

أقيمت المآتم»[١٠] ثم جاءت أيام أشد سواداً وبلاء على بيت المقدس، (١٢٣٤ ـ ١٢٤٤) فكانت الخيانة العظمى هذه المرة على أيدي ثلاثة ملوك هم الصالح أيوب ملك مصر، والصالح إسماعيل ملك دمشق والناصر داود ملك الأردن، فقد تباروا في مصانعة الإفرنج ومحالفتهم، نكاية ببعضهم البعض[١١].

وبلغ الأمر بهم أن عرضوا على الفرنج أن تكون لهم السيطرة الكاملة على بيت المقدس بما فيها المسجد الأقصى وقبة الصخرة «وتمكن الفرنج من الصخرة بالقدس وجلسوا فوقها بالخمر، وعلقوا الجرس على المسجد الأقصى»[١٢].

وصادف في ذلك العام، أن ذهب إلى بيت المقدس، المؤرخ المعروف ابن واصل، فكان شاهد عيان فقال «فرأيت الرهبان على الصخرة، وعليها قناني الخمر، ورأيت الجرس في المسجد الأقصى، وأبطل الأذان بالحرم»[١٣].

ولم يطل هذا الهوان على بيت المقدس ففي صيف ذلك العام، اجتاحت جيوش إسلامية، الخوارزمية، ديار الشام، فهاجموا الإفرنج في مواقع متعددة، واقتحموا بيت المقدس. وطردوا الإفرنج منها وبذلك تحرر بيت المقدس من الإفرنج، ومن الملوك والأمراء الذين خانوا بيت المقدس.

وبقي بيت المقدس قرابة سبعماية عام في يد أصحابه من المسُلمين والمسيحيين، إلى أن جاء عام ١٩١٨ لتبدأ مأساة العرب الكبرى في القرن العشرين.

وفي غمرة حلف بين الشريف حسين، أمير مكة، والإفرنج الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى، احتل الجنرال أللنبي مدينة القدس، وأعلن كلمته الشهيرة: «اليوم انتهت الحروب الصليبية». وأعقبه، بعد ذلك بعامين الجنرال الإفرنسي غورو وهو يقف على قبر صلاح الدين في دمشق وقال: «ها نحن عدنا ثانية يا صلاح الدين»!!

ثم جاء عام ١٩٤٨ وقامت إسرائيل بأيدي دول الحلفاء، حلفاء الأمة العربية، وسقط بيت المقدس خارج السور بيد إسرائيل، وسُمي القدس الجديدة.

ثم جاءت حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ وسقط بيت المقدس داخل الأسوار، بيد إسرائيل، وسُمِّي الحي الشرقي لأورشليم.

---

(١٠) انظر حوادث ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨ ـ ١٢٢٩ م في: عماد الدين اسماعيل بن علي أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**.

(١١) سعيد عبد الفتاح عاشور، **الحروب الصليبية**، ج ٢، ص ١٠٤٢.

(١٢) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ص ٣١٥.

(١٣) عقد الجمان، حوادث سنة ٦٤١هـ/ ١٢٤٣ ـ ١٢٤٤ م (كذا ورد في الأصل).

وأصبح بيت المقدس، داخل الأسوار وخارجها، العاصمة الموحدة لإسرائيل، وفشت الخلاعة والدعارة في ساحات المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وراح الشباب اليهود يفجرون بالنساء، والنساء اليهوديات يعهرن مع الرجال، وفتيان اليهود وفتياتهم يجلسون على مقاعد الوضوء حول بركة المسجد الأقصى في فسق وفجور. تماماً تماماً، كما فعل الفرنج، قبل سبعة قرون، يوم استلموا بيت المقدس من الملوك الثلاثة:

الصالح أيوب ملك مصر.

والصالح إسماعيل ملك دمشق.

والناصر داود ملك الأردن.

ويتساءل المواطن العربي المعاصر، وقد شهد المآسي الرهيبة التي حلّت في بيت المقدس في العصر الحديث، يتساءل: كيف تم ذلك؟

كيف تم ذلك؟ والأمة العربية تتألف من ماية وعشرين مليوناً، والشعوب الإسلامية تتألف من سبعماية مليون.

والجواب بسيط، إن الأمة العربية ومعها الشعوب الإسلامية، يقودها العشرات من الملوك والرؤساء والأمراء، على حين أن إسرائيل لم يكن يقودها إلا رجل واحد اسمه بن غوريون في عام ١٩٤٨، وامرأة واحدة بعده اسمها غولدا مائير.

وكذلك كان شأن مدينة بيت المقدس عبر التاريخ: عربية إسلامية في ظلال دولة الوحدة، وتحت الاحتلال والإذلال في عهود التجزئة والفرقة والانفصال.

وما أشبه الليلة بالبارحة!!

يـــوم فـــي.. بيـــت المقـــدس

عرفت بيت المقدس في طفولتي وصباي، من بعيد، فلم يشرفني الله أن تكون مسقط رأسي، وحرمت أن أحبو على ترابها الطهور، وأن أرتع في حاراتها وساحاتها، وأن أتفيأ ظلال أسوارها وأبراجها. وما أسعد الذين ولدوا في أكنافها، فقد قدّر لهم أن يترعرعوا في مهد التاريخ وأن يكونوا من سدنة معالمها الخالدة.

ولقد عرفت بيت المقدس، وأنا في عكا، وكانت يومئذ تبعد عني مسيرة ثلاثة أيام على ظهور الجياد، ولكنها مع ذلك كانت أقرب إلي من حبل الوريد، أقرب من أذني إلى سمعي، فقد كان اسمها يتردد من حولي في البيت، وفي الجامع، وفي المدرسة، وفي كل مكان.

في البيت، كانت حلقة العلماء في بيتنا لا تفتر على ذكر بيت المقدس عند كل مناسبة دينية وكان الحديث عن «بركاتها، وفضل الصلاة في المسجد الأقصى» يطغى على كل حديث.

وفي المسجد، كانت خطب الجمعة، لمناسبة الإسراء والمعراج تشير إلى فضائل بيت المقدس، وينهي الخطيب كلامه وهو يرتل بصوت خاشع الأحاديث النبوية عن بيت المقدس ومنها: «من زار بيت المقدس محتسباً أعطاه الله أجر ألف شهيد» و. . . «من زار بيت المقدس محتسباً حرم الله لحمه وجسده على النار». . . و«من صلى في بيت المقدس غفرت ذنوبه كلها».

وفي المدرسة، كان أستاذنا يتحدث بإفاضة عن بيت المقدس، وعن أسوارها وأبراجها وأبوابها، وعن تاريخها ابتداء بالفتح العمري، إلى عهد الأمويين والعباسيين، وحروب الإفرنج مع صلاح الدين، إلى عهد العثمانيين فالاحتلال البريطاني.

ولكننا في المدرسة لم نكن نعرف بيت المقدس بهذا الاسم، فلقد شاع هذا الاسم

عندنا في ما بعد، فقد كان الاسم الرائع «القدس الشريف»؛ ولذلك حكاية جرت بيننا وبين معلم الجغرافيا.

في ذلك الوقت، وهو على التحديد في عام ١٩١٩، كان معلمنا يدرسنا الجغرافيا من غير كتاب ولا خريطة، فلم تكن الكتب المدرسية قد طبعت، ولم تكن الخرائط قد ظهرت، فالاحتلال البريطاني بعد العهد العثماني لم يكن قد أعدّ شيئاً من برامج التعليم.

وكان معلمنا يدرّسنا «من عقله»، ويتحدث عن جغرافيا فلسطين وسهولها وجبالها ومدنها، مستعيناً من حين إلى حين برسم خريطة على اللوح، يبين فيها مناطق فلسطين الطبيعية، ويتعمد أن يرسم عكا وحيفا والخليج بينهما بإتقان وروية.

وقد كان معلمنا يذكر لنا كل شيء عن فلسطين إلا أمراً هاماً كان يلفت انتباهنا ويثير حيرتنا. إنه لم يكن يذكر لنا عاصمة فلسطين، وهل من المعقول أن تكون بلادنا من غير عاصمة؟ وللبلاد الأخرى عواصم، أصبحنا نحفظها عن ظهر قلب.

وغدونا نحن التلاميذ في حيرة من أمرنا وجمعنا شجاعتنا مرة، وقلنا لمعلم الجغرافيا:

«خوجة أفندي: وما هي عاصمة فلسطين؟»

وكلمة «خوجة أفندي» تعبير تركي معناه «يا معلم»، وقد بقي هذا التعبير على ألسنتنا، ننادي به معلمنا بعد زوال العهد العثماني بعام أو عامين.

فأجاب المعلم: «في السابق كنا تابعين لبيروت. أما اليوم فإن عاصمتنا هي «القدس الشريف». سألناه: أين هذه «القدس الشريف»؟ فرسم لنا خريطة لفلسطين، ووضع نقطة كبيرة في وسط فلسطين كتب عليها «عاصمة فلسطين» وحدد على الشاطئ المدن الساحلية: عكا، حيفا، يافا، غزة.

وهكذا عرفنا أن عاصمتنا لم تعد شمالاً في بيروت، وإنما أصبحت جنوباً في القدس الشريف.

والقدس الشريف مثل الشام الشريف، تعابير تركية أطلقها الرعيل الأول من العثمانيين المتدينين، فضموا إلى القدس والشام كلمة شريف تكريماً وتشريفاً. وذات يوم، في عطلة الجمعة، تأكد لنا أن ما يقوله معلم الجغرافيا صحيح، فقد ذهبنا إلى محطة السكة الحديد للنزهة، فلم يكن عندنا شيء من وسائل التسلية سوى الخروج إلى المحطة للتفرج على القطار وعرباته، والمسافرين وهم يركبون وينزلون، ونحن في عجب كبير، كيف يسير القطار بالبخار، فذلك علْم لم نتعلمه إلا بعد ذلك بسنين.

وكنا نطوف حول العربات ذهاباً وإياباً من خلف وقدّام لنتفرس بالعجلات والقضبان والأبواب والنوافذ ثم نقرأ ما هو مكتوب على هذه العربة أو تلك.

وكان بين هذه العربات، وهي من مخلفات الدولة العثمانية، عربات مكتوب عليها: سكة حديد الحجاز، «قدس شريف»، «شام شريف» إلى غير ذلك من العبارات. ويومها تأكد لنا أن معلمنا بارع في علم الجغرافيا، ومن أصدق من القطار علما؟؟!!

ومضينا مع معلمنا في علم الجغرافيا وهو يملي علينا دروسه ونحن نكتب... عن فلسطين، وعن مساحتها وعدد سكانها، ومدنها، وجبالها، وكان يركز على «قدس شريف» فيشيد بقيمتها الدينية، وحصانة أسوارها ومناعة أبراجها، ويسرد أسماء أبوابها، ثم يصف لنا بالتفصيل المسجد الأقصى وقبة الصخرة الشريفة.

وكان معلمنا متديناً، يذكر «قدس شريف» بكل خشوع وإجلال، على حين كان يذكر أسماء المدن الأخرى في سرد عادي، لا تشوبه مسحة من التقدير.

ومن يومها، وعلى يد معلم الجغرافيا، انغرس حب «قدس شريف» في فؤادي، وأصبحت أتوق لرؤيتها وأن أقضي أياماً في ربوعها.

ولكن معلم القرآن الكريم قد ذهب بعيداً إلى أعمق من ذلك، فقد غرز حب المدينة في جوارحي، وانتقل الحب من الجغرافيا إلى التاريخ إلى الدين.

ومضى معنا معلم الدين، يسرد علينا من خزائن ذاكرته سيرة «قدس شريف» ومقامها في الإسلام، مستعرضاً تاريخها القديم منذ ملكي صادق، اليبوسي الكنعاني العربي، أول من اختط مدينة القدس ليتعبد فيها هو وعشيرته، وأطلق عليها اسم قرية السلام.

وكان معلمنا شيخاً مهيباً يروي لنا تلك الحكايات بالتجلّة والاحترام ولا يفتر عن عبارات الحمد والتسبيح كلّما جاء على ذكر المدينة، وأحداثها، ومقابرها، وأكابر الصحابه الذين دفنوا بها، والملوك والأمراء الذين بنوا فيها المدارس والرباطات والمستشفيات والأوقاف الخيرية.

وازددت حباً للقدس الشريف، فلم تعد عندي عاصمة لفلسطين فحسب، ولكنها أصبحت دينا وحضارة، وتجسيداً حياً لتاريخ العروبة والإسلام.

ولكن حبي أصبح هياماً وغراماً في أيام الإسراء والمعراج، وفي المسجد الجامع المعروف بجامع الجزار، أحد ولاة عكا الطغاة.

وكان مفتي عكا وقاضيها، الشيخ عبد الله الجزار، ولا صلة له بالحاكم الجزار، عالماً جليلاً مهيباً، ربّى جيلاً من العلماء في عكا، واشتهر بالتقوى والورع، وكان الناس يتهافتون على يده يقبلونها مثنى وثُلاث، وهو يسير من المسجد إلى داره، والناس من حوله في موكب فخيم.

وقبل صلاة الجمعة، كان الشيخ الجزار يجلس على مصطبة دكان كبير، يملكه أحد وجهاء النصارى اسمه «الخواجة» عيسى العيسى، فيقبل عليه الفلاحون القادمون من قراهم للصلاة والتجارة، ويتزاحمون عليه يلثمون يده، وينقضي الوقت وصاحب الدكان لا يبيع من بضاعته شيئاً، وهو يتهلل بشراً أن بركة المفتي قد حلت على دكانه في ذلك اليوم السعيد. بركة فقط، من غير ربح ولا تجارة!!

وفي يوم الإسراء والمعراج كان الشيخ الجزار يتولى تلاوة «القصة» بصوته العذب الخشوع، ولم يكن يسمح لغيره من العلماء أن يتلوها نيابة عنه، فقد أصبح ذلك الواجب جزءاً من حياته، يمنحه سروراً دافقاً وسعادة عظمى، ويبدو كأنه في مطلع الشباب.

وكنا في ذلك اليوم نسارع إلى المسجد ونزاحم في الصفوف، حتى نجد مكاناً قريبا من الشيخ الجزار لننعم بصوته الشجي ووجهه البهي، وكان يحمل على كتفيه وجهاً ناصعاً مشرباً بالحمرة، يجلله شيب نقي، وفوق ذلك كله عمامة بيضاء كأنها هالة من نور. وهكذا كان يبدو لنا، وما ضرّ أن يكون الخيال أحسن من الحقيقة، ما دام يبعث في نفوسنا الرضا والسرور.

وتشرئب الأعناق، ويسود المسجد هدوء وخشوع، ويبدأ الشيخ الجزار تلاوة قصة المعراج، من كتاب أمامه. إنه يقيناً يحفظها عن ظهر قلب، ولكنه يُصّر على أن يتلوها من الكتاب بين يديه فإن الكتاب طاهر، والصفحات مقدسة، ويجب أن يتلو من الكتاب، ويقلب الصفحات بين يديه، فذلك أكثر بركة. وتلك حلاوة الإيمان لأولئك الذين نشأوا على الإيمان.

ويمضي الشيخ الجزار في التلاوة، بعبارات عذبة، من سجع إلى سجع، فهذا البراق الشريف الذي يمتطيه الرسول (ﷺ) فينقله من مكة إلى بيت المقدس، حيث يربطه، ومن ثم يعرج إلى السموات العلا، إلى سدرة المنتهى، ﴿**إذ يغشى السدرة ما يغشى**﴾[1]، إلى الحضرة الإلهية. . . إلى آخر القصة التي تعود بالرسول (ﷺ) من السماء إلى الأرض في بيت المقدس ثم إلى مكة، وأهلها نيام، ويحكيها لهم، ويقولون له أضغاث أحلام.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النجم،» الآية ١٦.

والقصة، بالصيغة التي كان يتلوها الشيخ الجزار في ذلك العهد، مليئة بالصور الرائعة عن الطيور العسجدية ذات المناقير الزبرجدية، السابحة في الأفلاك العلية، أو الحوار الرائع الذي دار بين الرسول (ﷺ) والأنبياء الذين التقى بهم في كل سماء، أو غير ذلك من السرد الديني الذي يأخذ بمجامع القلوب، فيسمو بالناس، ولو إلى ساعة من الزمن إلى صفاء النفس، والراحة من متاعب الحياة، واشتعال الأمل والرجاء بالقدرة الخفية العليا. ويملأ القلب بالسكينة، كأنه يستقر من قلقه وحيرته وشكوكه ومتاعبه، في قرار مكين.

وهكذا كنا نخرج من المسجد، والسرور يفعم قلوبنا، ونحن نتزاحم بالمناكب والأقدام حتى نصل إلى الشيخ الجزار ونلثم يديه الطاهرتين، والمؤذنون من حوله يرشّون ماء الورد على يديه من حين إلى حين. ونحن لا نخشى العدوى، فلا عدوى في الإسلام، وهكذا تعلمنا، وهكذا آمنّا، وما عليك أن تخاف إذا آمنت.

ونعود إلى بيوتنا، كأننا رجعنا من مصحّ جميل وجدنا فيه الشفاء والعافية، لنبدأ الحياة من جديد، انتظاراً ليوم الإسراء، أو يوم آخر من الأيام الدينية.

وكانت «القصة» بكل ما فيها من أساطير وحقائق ونفحات روحية تشحن المدينة كلها بالرضا والسرور، ولا تكلفهم إلا الإيمان فقط. وما أرخصه وأغلاه ثم ما أيسره وما أعسره!!

واليوم وقد مضى على هذه الصورة الحلوة ما يقرب من خمسين عاماً، جاء فيه العلم بالعجائب، ومعه أحمال من الأرق والقلق والعذاب فلا تنفع فيه دور الشفاء ولا أحمال العقاقير. اليوم هذا، أسائل نفسي: وما ضرّنا أن نؤمن بتلك الصورة المشرقة؟ إنها حلوة عذبة، فيها شفاء الروح وعافية النفس، وإشراقة الحياة، وما طعم الحياة إذا غاب الرضا، وحل محله القلق والعذاب؟

ومضت الأيام تتلوها الأيام، ونحن في كل عام نذهب إلى الجامع الكبير نستمع إلى قصة الإسراء والمعراج يتلوها الشيخ الجزار، فننعم بصوته العذب، ونخشع لعباراته وعبراته، فبقدر ما كان كثير البكاء في المسجد، كان طلق المحيّا خارج المسجد، وهو يتصدر حلقة العلماء من حوله. ومنذ صباي، كنت ولوعاً بالتسلل إلى هذه الحلقات أجلس في طرفها، واستمع إلى أحاديثها.

وذات مرة، رأيت الشيخ الجزار يغضب لأول مرة: فقد كان الحديث يدور حول الإسراء والمعراج، وكان في الحلقة أحد العلماء، وهو الشيخ جمال السعدي. وكان هذا يقرأ كتب التاريخ ويعنى بالشؤون المدنية أكثر من عنايته بالقضايا الدينية.

فاستأذن الشيخ السعدي في الكلام عن الإسراء والمعراج، وبعد مقدمة طويلة حافلة بالاعتذار، بدأ الشيخ السعدي كلامه بأنه «مستفسر لا مستنكر عما إذا كان إسراء الرسول (ﷺ) بالروح والجسد، أم إنه بالروح من دون الجسد؟

ولم يكد الشيخ السعدي يفرغ من سؤاله حتى انقض الشيخ الجزار غاضباً هائجاً، وهو يصيح: «الله أكبر، الله أكبر، أما تخاف الله، يا جمال؟.. وهل تُنكِر الإسراء والمعراج، وقد جاء بنص القرآن، إنه بالروح والجسد معاً؟ وهذا هو ما أجمع عليه السلف الصالح وجمهور العلماء».

وراح الشيخ الجزار يستشهد بآيات القرآن، التي تتحدث عن الإسراء والمعراج، ولا يكاد لسان الشيخ الجزار يطاوع نبراته وكلماته... والشيخ جمال السعدي، يتضاءل في مقعده، يضمر شيئاً فشيئا، دون ما هو عليه من ضمور ونحول، حتى أصبحت جبته وعمامته ما تحتهما شيء.

والشيخ الجزار يمضي زاجراً وهو يكرر: «يا جمال، اتق الله في دينك»، وكان الشيخ الجزار ينادي العلماء من حوله بأسمائهم، من غير لفظة شيخ، فإن معظمهم تلاميذه، وأين هم من علمه وفضله؟

ولم يهدأ الشيخ الجزار إلا بعد أن نهض «جمال» وقبّل يديه ظهراً وبطناً، وهو يقول: «والله يا مولانا أنا مستفسر لا مستنكر. والله سبحانه وتعالى يقول ﴿**وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً**﴾[٢].

وانفضّ المجلس على خير.ولكن الأمر أصبح حديث المدينة كلها، وأصبح الشيخ جمال السعدي أشهر من نار على علم، كما يقولون، مع أنه كان قصيراً بحيث لا يراه أحد!!

ومضت الأيام، وأنا أتطلع إلى أن أزور بيت المقدس، وأقضي فيها بضعة أيام. وشاء القدر أن تتحقق رغبتي وأن أقضي فيها بضعة أعوام، تتلوها في ما بعد أعوام وأعوام.

كان هذا في عام ١٩٢٤ حين تخرجت من المدرسة الثانوية في عكا، واتجه الرأي في عائلتنا أن أتم دراستي في إحدى مدارس بيت المقدس ففيها العلوم العالية، وفيها اللغة الإنكليزية. وهذه أصبحت لغة الحياة والمستقبل بديلاً عن اللغة التركية البادئة. ولكل زمان دولة ورجال، ولغة ولسان.

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٨٥.

وسافرت إلى بيت المقدس بالقطار، والتحقت بمدرسة صهيون الإنكليزية، القائمة على جبل صهيون، وكانت لي مع القطار، والمدرسة والتلامذة والأساتذة طرائف فريدة، ذهبت حلاوتها مع زمانها، فلم تعد تتكرر أحداثها، وقد أسعفتني ظروفي، فدونتها ونشرتها، لتكون تراثاً لأجيالنا اللاحقة وصفحة من تاريخ وطننا[٣].

ولم تكن الدراسة قد انتظمت في الأسبوع الأول من وصولنا، فاغتنمتها فرصة لأزور مكان البراق حيث ربط النبي (ﷺ) جواده، فقد كانت قصة الإسراء والمعراج التي سمعتها مرات ومرات تلح عليّ بأن أرى موضع البراق في بيت المقدس، قبل أن أتعرف على أي مكان آخر. . .

وذهبنا مجموعة من الطلاب، على غير هدى، نعبر باب الخليل، ثم نسير في تلك الشوارع المبلطة وهي تنزل بنا من سوق إلى سوق، ونحن نسأل المارة عن «البراق»، وهم يشيرون: إلى اليمين، إلى الأمام، إلى اليسار. وأخيراً وصلنا إلى البراق. وكان ذهول عجيب ومشهد عجاب.

كان المشهد عجباً عجاباً حقاً: لقد رأينا أنفسنا في زقاق ضيق لا يكاد عرضه يتجاوز ثلاثة أمتار، يمر منه الناس رائحين وغادين من حيّ إلى حي، وجماعة من اليهود ينوحون، ووجوههم إلى حائط قديم عال، مبني من الحجارة الضخمة.

وقفنا مشدوهين أمام المشهد، وقد انعقد لساننا، وتسمرت أبصارنا ولا ندري ما هذا الذي نراه، وأحسسنا بارتباك، ولم نعد ندري ما نفعل.

وانحلت عقدتنا، حينما تقدم إلينا رجل في مقتبل العمر، وسأل «وهل تريدون ترجماناً؟».

قلنا له: «ترجمان من أجل ماذا؟ نحن عرب».

قال: «أنا أشرح لكم عن المبكى».

قلنا له: «إنه المبكى، نحن نريد البراق».

قال: «أنتم هنا في البراق، وهذا هو حائط المبكى. وأنا أشرح لكم كل شيء، أحسن من الكتب، ومن المدارس».

وكان «الترجمان» مغرياً في حديثه، فأذعنّا إليه، وأسلمنا عقولنا وآذاننا إلى حديثه.

---

(٣) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو متضمن في هذه المجموعة.

قال: «هل أنتم مسلمون؟»

قلنا: «فينا المسلم، وفينا المسيحي».

قال: «يعني عرب». ومضى في حديثه يسرد لنا حكاية الإسراء والمعراج كما سمعتها في بلدي عكا وفي جامع الجزار. وإن «البراق الشريف» قد رُبط في هذا المكان. . .

وإن الرسول (ﷺ) قد ربطه عند هذا السور ومن هنا عرج إلى السماء، وإلى هنا عاد، وركب البراق الشريف ورجع إلى مكة.

قلنا له: «إلى هنا فإن القصة معروفة، ولكن ما شأن هؤلاء اليهود؟».

قال اليهود، «كما ترون، يأتون للصلاة والدعاء أمام هذا الحائط وهم يبكون على خراب الهيكل ويدعون الله أن يسهل لهم بناء الهيكل مرة ثانية».

قلنا له: «وهل هذا المكان لهم؟».

قال: «أبداً، أعوذ بالله. هذا الحائط هو الجدار الغربي للمسجد الأقصى، وهو جزء من الحرم الشريف. وهذا الزقاق نفسه مع الأحياء المجاورة كلها أوقاف إسلامية، فيها زوايا وتكايا ومساجد. إن كل شبر في هذه البقعة وما حولها هي أملاك إسلامية وليس لليهود ملك إطلاقاً في هذا المكان ولا في هذا الحي».

قلنا: «وما جاء باليهود إلى هذا المكان ولماذا نسمح لهم بذلك؟».

قال: «هذه عادة قديمة: اليهود يأتون إلى الحائط ويبكون ويمسحون أيديهم بأحجار الحائط، ويرطنون بعض الدعوات، ثم يذهبون، ولا يمكث الواحد منهم أكثر من بضع دقائق. نحن سمحنا لهم في الماضي، فليبكوا إلى يوم القيامة».

قلنا: «ولكن هؤلاء يريدون أن يعود إليهم الهيكل. إنهم يدّعون مُلْكية المسجد الأقصى إذن!!»

قال: «هذه خرافات وخزعبلات. المسجد الأقصى لنا. وهيهات هيهات أن يملكوه. والله نحن في القدس سنموت عن آخرنا قبل أن يصيبوا منه حجراً واحداً».

ودنونا من الحائط قليلاً واقتربنا من اليهود. كانوا رجالاً ونساء في أخريات العمر، وكانت ملابسهم المهلهلة وسوالفهم المجدولة، وقلانسهم المقوسة، ورائحتهم الزنخة النتنة، كل ذلك كان يدل على أنهم من اليهود، كما كنا نعرفهم يومذاك. . .

وكان بعض اليهود يبكون في نحيب، وآخرون في صمت، ورأيت أحدهم

يضرب رأسه بالحائط، وأحسب أنه عصر عينيه فلم يبكِ، فراح يرطم الحجارة برأسه ليبكي!!

ولم يكن أحد من المارة يحفل بهؤلاء اليهود الباكين، فالناس العابرون والحمالون، والأولاد، والنساء، والدواب يغدون ويروحون أمام الحائط من دون أن يكترث أحد لعويل اليهود وصراخهم. وكل شيء هادئ، حتى الحمير تعبر بلا نهيق، والخيل بلا صهيل!!

وكانت امرأة طاعنة تقف في طرف الحائط، وبيدها كتاب تقرأ منه الأدعية. فقلت للترجمان: «وماذا تقول هذه المرأة في دعائها؟».

فأخرج الترجمان كتاباً من جيبه وقال: «دعاء اليهود أمام حائط المبكى يردد ما يأتي، بالترجمة العربية:

من أجل الهيكل العظيم نقف بذلّة وحدنا وننوح.

من أجل أسوار هذه المدينة نقف بذلّة وحدنا وننوح.

من أجل مملكتنا التي بادت نقف بذلّة وحدنا وننوح.

آه... تحنّن يا رب على صهيون واجمع شتات أبناء أورشليم».

وانتهت زيارتنا «للبراق الشريف» كما هو عندنا، ولحائط المبكى كما شاع اسمه في العالم، ولكن رفقتنا للترجمان لم تنته... فقد عرضنا عليه أن يرافقنا إلى المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، ويعلمنا من علمه الغزير.

ومضينا معه في شوارع بيت المقدس وزقاقاتها الضيقة المتعرجة حتى وصلنا إلى ساحات الحرم الشريف، وقد انفتحت صدورنا لرحابتها ونسماتها الحلوة الصافية، وما حولها من أسوار وقباب ومآذن، تأخذ بالألباب.

وأقبلنا على مسجد الصخرة، فإذا بنا أمام تحفه رائعة من الحسن والجمال، يبهرك بتنسيقه الهندسي الرائع، وبجدرانه الثمانية الفاتنة، وقبته الساحرة، وكأنها تنقل دعوات المؤمنين إلى السماء من غير حجاب.

وخلعنا نعالنا، ودخلنا، وانبهرت أبصارنا بما رأينا، نحن ننتقل في موكب من الجمال والجلال من عمود إلى عمود، ومن نافذة إلى نافذة، كلها ذات ألوان عجيبة، وظلال غريبة، يزيد ذلك كله الخط الجمالي الذي كتبت به الآيات القرآنية، وكأنما أسبغ عليه القرآن جماله وجلاله.

وقادنا الترجمان إلى درج نزل بنا إلى «الصخرة المشرفة» التي تقول الروايات

الإسلامية أنها تعلقت بقدم الرسول (ﷺ) وهو يعرج إلى السماء، وكنت قد سمعت الكثير عنها في عكا، ونحن نستمع إلى قصة الإسراء والمعراج. وكانت الصورة الذهنية أروع من المشاهدة الحقيقة فلم أجدها معلقة كما سمعت، وآثرت ما سمعت على ما رأيت.

وبجانب الصخرة، رأيت شيخاً طاعناً في السن، يتعبد، كما كان يتعبد الأجيال والأجيال من قبله. لقد كان هيكلاً ساكناً لا يتحرك، إنه يتمتم في دعة وسكون هنا حيث الصفاء والهدوء، خلع الدنيا مع نعليه خارج المسجد، وجاء هنا يقرفص بين يدي ربه، يلتمس العفو والسكينة والرضا. إنها ساعة وجد مع الله، وما أسعد أهل الوجد إذا كانوا قد بلغوا محرابه.

وروى لنا الترجمان، ونحن في جنبات المسجد، عن جده وكان أحد سدنة المسجد، أنهم كانوا كل يوم اثنين وخميس يطحنون الزعفران والمسك والعنبر، ويمزجونه بماء الورد، ويتركونه يتخمر طول الليل، وفي الصباح يذهب الخدم إلى الحمام فيغتسلون ويرتدون الثياب النظيفة، ثم يحملون أواني الزعفران فيغسلون الصخرة، ثم يبخرونها بمباخر من الذهب والفضة، وفيها عود الندّ مخلوطاً بالمسك والعنبر. وبعد الفراغ من ذلك كله يخرج المنادون إلى الأسواق، فيدعون الناس إلى مسجد الصخرة. ويظل المسجد طيلة الأسبوع وهو يفوح بروائح البخور معطراً بالمسك والعنبر.

قلت للترجمان: «ولماذا لا تفعلون ذلك في هذه الأيام؟».

قال: «الأوقاف فقيرة هذه الأيام، وهذا العمل يحتاج إلى نفقة كبيرة. بل ربما لأن أجدادنا كانوا يحبون مسجد الصخرة أكثر منا. الله يرحمهم ماتوا، ومات معهم الخير والبركة».

وخرجنا من مسجد الصخرة، وأفئدتنا مبهورة قبل أبصارنا، وفي طريقنا إلى المسجد الأقصى، أشار إلينا الترجمان إلى قبة تلاصق سور الحرم من جهة الشرق، وقال: هذه قبة الغزالي، هناك كان الغزالي يعطي الدروس لتلامذته حين زار القدس قبل حروب الإفرنج ببضع سنوات، وهناك وضع الغزالي كتابه الشهير **إحياء علوم الدين**.

قلت للترجمان: «أنت عالم أيضاً، ولست ترجمانا فقط».

قال: «والله يا أخي أنا من بيت علم، ولكن الزمان حط بنا. لقد تعلمت علوم الدين كلها، والدين لم يعد يعطي خبزاً، ولذلك تعلمت صنعة الترجمان وأنا أعرف كل اللغات الأجنبية. والسياح عندما يأتون إلى المسجد أنا أترجم لهم، والعجيب أن

الواحد منهم يقضي ساعات وساعات يتأمل في محاسن المسجد. وأنتم تخرجون بعد بضع دقائق».

قلت: «نحن طلاب مدارس، ولا بد أن نعود بسرعة إلى مدرستنا».

قال: «وفي أي مدرسة؟ «

قلت: «في مدرسة صهيون».

قال: «ولماذا في مدرسة صهيون؟ هذه مدرسة تبشيرية، وليس فيها إلا اللغة الإنجليزية وكرة القدم. ولماذا لا تنتسبون إلى روضة المعارف؟ إنها كلية وطنية راقية».

قلت: «نحن نريد أن نتعلم اللغة الإنكليزية، ولا نهتم بالكرة».

واتجهنا نحو المسجد الأقصى، وأين هو من مسجد الصخرة عمارة وفناً وجمالاً، ومع هذا فقد بهرتنا رحابته وأعمدته وقناطره. ووقف بنا الترجمان عند المحراب، والتفت إلى المنبر وهو يقول: «هذا هو منبر نور الدين الشهيد، قضى عمره وهو يجاهد الإفرنج ليخرجهم من بيت المقدس. وكان قد أعد هذا المنبر، وهو في حلب، وقضى العمال بضعة سنين في زخرفته حتى جاء آية في الجمال، وقد حرصوا في صنعه دون أن يدخلوا فية مادة من غير الخشب. وقد توفي نور الدين، والمنبر جاهز في حلب، قبل تحرير بيت المقدس، وجاء من بعده صلاح الدين فتم على يديه طرد الإفرنج من بيت المقدس، وأمر صلاح الدين فنقل منبر نور الدين من حلب وركّب في مكانه في المسجد الأقصى. وهو كما ترونه الآن».

وكان المنبر حقا تحفة رائعة في جمال الفن، ودقة الصنعة، أضافت عليه سيرة نور الدين وصلاح الدين هالة قدسية رفيعة، تجلّلها أمجاد النصر وهل بعد النصر من أمجاد.

وخرج بنا الترجمان من ساحة المسجد الأقصى عبر بوابات يفضي بعضها إلى بعض، وزقاقات معتمة إلى أخرى مضيئة، والتعب قد أخذ منّا مأخذه. وعرَّج بنا الترجمان إلى مطعم صغير، فكان أول عهدنا بالمآكل القدسية، فالتهمنا أطباق اللحم والأرز والباذنجان البتيري نسبة إلى بتير إحدى قرى القدس، وأتبعناها بحلوى «زلاطيمو» نسبة إلى صاحبها الذي اشتهر بصنعها، ولم يكن الطعام فاخراً، ولا الحلوى ممتازة، ولكن مع التعب والجوع والصبا التهمنا الطعام بشهية لاهبة، وتركنا الصحون خاوية خالية.

ومن المطعم انصرفنا في الشوارع من حي إلى حي، إلى أن بلغنا حارة النصارى وكانت تنبئ عن ذاتها شكلاً، وموضوعاً: فقد كانت معظم الدكاكين فيها تعج بالسياح يشترون التماثيل والصلبان، وكانت الشموع تتدلى من سقوفها، بحجوم

مختلفة وألوان متباينة، وكان بخور الكنائس يفوح منها ليملأ الأزقة من حولها.

وسار بنا الترجمان إلى أن بلغنا كنيسة القيامة، ووقف بنا وقفة طويلة وهو يشرح لنا تاريخ الكنيسة، وبناءها على مر العصور، وشرح بالتفصيل وصول الخليفة عمر بن الخطاب إلى المكان، وأن البطريق صفرنيوس سلّمه مفتاح الكنيسة ودعاه إلى الصلاة فيها، وأن الخليفة رفض ذلك، وصلى في الساحة المقابلة حيث المسجد القائم، وأن الخليفة أعطى إلى نصارى بيت المقدس عهد الأمان على أرواحهم وكنائسهم إلى آخر القصة.

وكان معظم ما ذكره لنا معروفاً عندنا، لكثرة ما قرأنا وسمعناه. ولكن الذي لم نكن نعرفه قد تعلمناه عند باب الكنيسة، فقد أصابتنا الدهشة، ونحن نقترب من مدخل الكنيسة لنرى على يسارنا «مصطبة» عالية يجلس عليها شيخان جليلان مسلمان، يتبادلان التحية مع الداخلين إلى الكنيسة، سواء منهم القساوسة أم الناس العاديون.

وقد عجبنا لهذين العالمين المسلمين يجلسان عند باب الكنيسة، وتجلس معهما على رأسيهما عمامتان كبيرتان، وعلى كتفيهما جبتان فضفاضتان، كأنهما قدما من حلقة الدرس في المسجد الأقصى قبل هنيهة.

وسلم الترجمان على الشيخين الجليلين سلام العارف، ثم بادرنا بالقول: «الأستاذان أحدهما من آل نسيبة والثاني من آل جودة، وهما من أقدم عائلات القدس الإسلامية. إن بيدهما مفاتيح كنيسة القيامة، يتوليان فتح أبوابها وإغلاقها، وهذا التقليد متوارث في هاتين العائلتين منذ الفتح الإسلامي إلى يومنا هذا».

وتكلم أحد الشيخين وقال: «إن جدَّنا نحن آل نسيبة كان مع سيدنا عمر حينما فتح بيت المقدس، ومنذ ذلك العهد ومفاتيح كنيسة القيامة بأيدينا، نعطيها لآل جودة ويفتحون أبواب الكنيسة ثم يعيدوها إلينا.وقد توارثنا هذا التقليد عن أجدادنا، ولم ينقطع هذا التقليد إلا زمن الحرب الصليبية».

قلت: «وبعد ذلك»؟

قال: «بعد أن استرد صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس، عاد إلينا هذا التقليد. واستمر في عهد الدولة العثمانية، ومن بعده في عهد الاحتلال البريطاني».

قلت: «وهل الطوائف المسيحية راضية بهذا التقليد»؟

قال: «الطوائف المسيحية ليست راضية فحسب، ولكنها لا ترضى عنا بديلاً. ولا توافق أية طائفة أن تكون المفاتيح بيد طائفة أخرى».

وكان أن ازدحم باب الكنيسة بالداخلين، وكان يوماً من الأعياد الدينية، على ما يبدو، فمشى الترجمان أمامنا ونحن وراءه كأننا على موعد مع الجموع الوافدة إلى الصلاة.

وكانت ساعة رائعة حقاً، فريدة حقاً، فقد ساقتني أسفاري في مراحل عمري المتقدمة إلى كثير من الكنائس في العالم، ولكن كنيسة القيامة كانت شيئاً آخر.

وكان أكثر ما يسترعي الاهتمام أن كنيسة القيامة هي مجموعة من الكنائس: لكل طائفة مسيحية كنيستها وقساوستها وأعلامها ومحرابها وتماثليها وقبورها ومباخرها ومقاعدها وأخيراً مكانسها. وأقول «مكانسها» فإن وراء الأمر، كما شرح لنا الترجمان، تقاليد طائفية أصبحت لها قوة القانون ولا يمكن تجاوزها. ذلك أن كل طائفة مستقلة بالعناية بكنيستها أو جناحها، وإن أحداً لا يتجاوز على أحد في شبر واحد، حتى في التنظيف والكناسة. وكم حدثت مشاحنات ومشاجرات بكل الأدوات الموجودة في الكنائس، إذا تجاوز راهب خطأ أو عمداً على نصيب راهب آخر، أثناء النظافة والكناسة.

وكنيسة القيامة هي برج بابل، القائم الدائم: فالرهبان فيها من كل أقطار العالم، ويصلّون بكل لغات العالم، وكثير منهم لا يعرف بعضهم بعضاً، ولكن جمهور المصلين هم من عرب بيت المقدس، ومن أتباع الطائفة الأرثوذكسية.

وبقدر ما كانت كنيسة القيامة توحي بالوقار والإجلال كانت صفوف الفتيان والفتيات في غاية الروعة والجمال، بملابسهم الزاهية ووجوههم الوادعة، يحملون الشموع بأيديهم، وبهجة العمر عندهم عيدهم في كنيسة القيامة.

واشتد الزحام فلم نعد نرى معالم الكنيسة، وخرجنا، والترجمان يفسح لنا الطريق برفق وروية، ولولاه لما عرفنا طريقنا إلى الخروج.

وقلت للترجمان: «وهل الجمهور الذي شاهدناه اليوم من كل الطوائف؟».

قال: «إلا الطائفة البروتستانتية. ومعظم الناس من الأرثوذكس ثم يأتي بعدهم المسلمون!!»

قلت: «المسلمون؟»

قال: «نعم. الشباب المسيحيون يدعون أصدقاءَهم من الشباب المسلمين لهذه الأعياد، ويشتركون معا في الأعياد والمواسم، وخاصة في عيد الفصح».

قلت له: «واليهود. وما حالكم معهم؟».

قال: «والله أقول لك الحقيقة، نحن هنا في بيت المقدس كنا مع اليهود بألف خير، في زمن الأتراك، كنا نتزاور ونتعامل مع بعضنا البعض. وكثير من أولاد المسلمين كانوا يرضعون من السيدات اليهوديات، والعلاقات بيننا على ما يرام. ولكن منذ أن جاء الإنكليز اختلف الحال. واليهود أنفسهم بدأوا ينمّرون، وخصوصاً المهاجرون الجدد».

وانتهت زيارتنا مع الترجمان ذلك اليوم، فكانت درساً تاريخياً ودينياً وسياسياً، وودعناه، بعد أن مد كل واحد منا يده إلى جيبه وأعطاه ما تيسر، وهو بدوره مد يده إلى جيبه ليعطينا بطاقته ويقول: «هذا اسمي وعنواني، أعطوه لإخوانكم». . .

ومن كنيسة القيامة سلكنا طريقنا إلى باب الخليل، ومنه إلى طلعة صهيون، إلى مدرستنا حيث أقضي فيها ثلاث سنوات، أصبحت فيها بيت المقدس بعض حياتي. .

ثم تشاء الأقدار بعد ذلك أن يصبح بيت المقدس كل حياتي، فقد عملت فيها صحافياً ومحامياً، وانتهى بي المطاف حين جندت نفسي في ميدان النضال الوطني، على الصعيدين العربي والدولي، إلى أن سقط بيت المقدس جريحاً بيد إسرائيل، وسقط معه التاريخ.

وفي كلمات قليلات، تروي الصفحات التاليات، سيرة أربعين عاماً أو يزيد، من حياة جيلنا المعاصر، نحن المهاجرين من بيت المقدس. بل نحن المتعاهدين مع بيت المقدس بعهد الحب الزكي والعشق الإلهي، إلى أن يتم تحريرها من يد الغاصب الدخيل.

ويومها. . . ويومها سنفعل كما فعل أسلافنا يوم حرروا بيت المقدس. سنغسل المسجد الأقصى بماء الورد، والمسك والزعفران.

وليتنا نشهد ذلك اليوم.

فإن لم نشهده بأنفسنا، فسنشهده بأبنائنا أوأحفادنا. ﴿**يومئذ يفرح المؤمنون**﴾[٤]. صدق الله العظيم.

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة الروم،» الآية ٤.

وعلى أيّ حائط يبكون؟

وفي اليوم الثامن من شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩١٨، وبعد أربعمائة عام من الحكم العثماني، أرسل الحاكم التركي، عزت بك، آخر متصرف على بيت المقدس، كتاباً باللغة التركية إلى «القيادة الإنكليزية» يقول فيه ما ترجمته باللغة العربية:

«ومنذ يومين والقنابل تتساقط على القدس الشريف، المقدسة لدى كل ملة، فالحكومات العثمانية رغبة منها في المحافظة على الأماكن الدينية من الخراب قد سحبت القوة العسكرية من المدينة، وأقامت موظفين للمحافظة على الأماكن الدينية كالقيامة والمسجد الأقصى، وعلى أمل أن تكون المعاملة من قبلكم على هذا الوجه، فإني أبعث بهذه الورقة مع وكيل رئيس البلدية القدس حسين بك الحسيني».

التوقيع

متصرف القدس المستقل: عزت

وكلمة «المستقل» في توقيع المتصرف، تبدو اليوم حزينة، فقد كان معناها بحسب التقسيمات الإدارية في الدول العثمانية، أن بيت المقدس، تكريماً لمقامها الرفيع، لم تكن تابعة لأية ولاية من الولايات التركية، ولكنها كانت «متصرفية مستقلة» تتبع مباشرة العاصمة إستانبول، أو دار الخلافة بحسب لقبها الإسلامي.

وفي ذلك اليوم المطير خرج وكيل رئيس البلدية حسين بك الحسيني ومعه عدد من وجهاء بيت المقدس، يحملون العلم الأبيض إلى ضاحية المدينة، حيث وصل الجيش البريطاني، ليسلموا بيت المقدس إلى القيادة البريطانية.

وفي ١١/ ١٢/ ١٩١٨، دخل الجنرال أللنبي إلى بيت المقدس، وأقيم احتفال كبير في الساحة المجاورة لباب الخليل، قبالة درج القلعة، ونصبت أعلام الدول المتحالفة، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وحضر الحفل وجهاء المدينة يتقدمهم مفتي القدس وبطاركة المسيحيين وحاخام اليهود. وألقى الجنرال أللنبي كلمة موجزة، لم يكن فيها أي ذكر للوعود التي بذلها الحلفاء للعرب بالحرية والاستقلال.

وقبل أن ينتهي الجنرال أللنبي من إلقاء خطابه، انسحب مفتي القدس الشيخ كامل الحسيني، وانسحب وراءه عدد كبير من الأهلين. فكان ذلك أول نذير بالصراع على بيت المقدس، ليمتد طويلاً عبر السنين، وليصل في النهاية إلى الفاجعة الكبرى بسقوط بيت المقدس في يد إسرائيل في اليوم السابع من شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧.

ونحن، جيلي وأنا معه، عشنا هذا الصراع الرهيب من بدايته، مرحلة مرحلة. وأذكر في جملة ما أذكر يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٢٤، وكيف تسللت أنا وعدد من الطلبة من مدرسة صهيون، وهرولنا إلى كلية روضة المعارف حيث لقاؤنا بجماهير الطلبة، وخرجنا في مظاهرة كبرى نطوف شوارع المدينة، ويخطب فينا الأستاذة ينددون بوعد بلفور ويهتفون بالحرية والاستقلال، والمدينة في إضراب عام شامل، فلا بيع ولا شراء، والكل في هياج وقلق واضطراب.

ولكن أضخم مظاهرة شهدتها بيت المقدس خلال نضالها الوطني الطويل كان في ربيع عام ١٩٢٥، ففي شهر نيسان/ أبريل قدم إلى البلاد اللورد بلفور صاحب الوعد المشهور لافتتاح مبنى الجامعة العبرية على جبل سكوبس، واشترك في الاحتفال هربرت صموئيل المندوب السامي على فلسطين، والدكتور وايزمن زعيم الحركة الصهيونية.

وكانت المناسبة خطيرة، في المكان، وفي المعهد، وفي الرجال:

فمن حيث المكان، إن جبل سكوبس، نسبة إلى اسم القائد الروماني فإنه واقع في شمالي المدينة ومتصل بجبل الزيتون، وهو معروف عند أهل بيت المقدس باسم المشارف أو المشهد، وهي تسمية حقيقية استراتيجية، فإنه مشرف على بيت المقدس، والدارس للتاريخ يعرف أن هذا الجبل كانت تعسكر فيه جميع القوات التي جاءت لفتح المدينة.

ومن حيث المعهد، فإنه بالإضافة إلى أن الجامعة العبرية ستعنى بالعلوم

والمعرفة، فالأهم أنه إشارة واضحة إلى أن اليهود يهيئون بيت المقدس لتكون عاصمة لهم. ويجعلون من الجامعة قلعة عسكرية، كما أثبتت حروبنا التالية مع إسرائيل.

أما من حيث الرجال، فالذين شهدوا الاحتفال هم الفرسان الثلاثة، بلفور ووايزمن وصموئيل، وعلى أكتافهم قام الوطن القومي اليهودي، وعلى أكتاف الوطن القومي اليهودي قامت في ما بعد إسرائيل.

ومن أجل هذا فقد كانت غضبة الشعب في بيت المقدس في ذلك اليوم عارمة طاغية، فقد كان الإضراب عاماً شاملاً، وكانت المظاهرات صاخبة. وكانت تلك هي وسيلة شعبنا يومذاك، مع اصطدامات بالسلاح أو بالحجارة، إذا وجدنا إلى الحجارة سبيلاً.

وكنا نحن الطلاب من حَمَلة الحجارة. وأذكر أننا نزلنا من مدرستنا على جبل صهيون، وانضممنا إلى جماهير الطلاب التي كانت ترجم إحدى المستعمرات اليهودية المجاورة لبركة السلطان، وكان المكان كثير الحجارة فلم نترك حجراً إلا وقذفناه على بيوت المستعمرة، وكان عويل اليهود أشد من عويلهم في المبكى.

وقد رقَّ قلبي بعض الشيء، شيمة النفس العربية السمحاء، حين رأيت الحجارة تنهمر على أحد البيوت فتحطم النوافذ والأبواب. ولكني عدت إلى العزم والإصرار، حينما استذكرت أن هؤلاء اليهود جاؤوا إلينا ليدمروا بيتنا الكبير، الوطن الحبيب، بمنازله ومزارعه ومصانعه، ومعاهده، ومغانيه.

وتخرجت من المدرسة، ومن ميدان المظاهرات والإضرابات، إلى ميدان العمل الوطني السياسي، ففي عام ١٩٢٨ أصبحت طالباً في معهد الحقوق ليلاً، ورئيساً لتحرير جريدة **مرآة الشرق** نهاراً[١].

وكانت الصحف في بيت المقدس منبراً حراً للحركة الوطنية، وكان للصحافة أثر كبير في قيادة النضال الجماهيري، ومنذ أن نشأ النضال في فلسطين، والصحف في بيت المقدس تقوم بتعبئة الجماهير وشحنها. ولم تكن الصحافة يومذاك، صناعة أو تجارة، ولكنها كانت عملاً وطيناً خالصاً، أخطأ أصحابها أو

(١) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو متضمن في هذه المجموعة.

أصابوا، وكان الصحافيون هم من أفقر أصحاب الأعمال الحرة، ويأتي بعدهم طبقة الفقراء!

ومن أوائل الصحف التي صدرت في بيت المقدس جريدة **سورية الجنوبية**، لصاحبيها السيدين عارف العارف، والمحامي حسن البديري. ويدل اسمها على إيمان الشعب بوحدة البلاد السورية، وكانت السلطة البريطانية تعطلها من حين إلى حين، كما تفعل مع بقية الصحف.

ولم تكن الوحدة السورية اسما لجريدة فحسب بل كانت شعاراً قومياً، ففي المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في شهر آذار/ مارس سنة ١٩١٩ قرر ممثلو الشعب الفلسطيني رفض الانتداب ووعد بلفور والهجرة اليهودية وأعلنوا تمسكهم المطلق بالوحدة السورية العربية، واستمرت الوحدة السورية مطلباً وطنياً قومياً في جميع المؤتمرات الوطنية اللاحقة.

وكانت الصحافة تملك قدراً كبيراً من الحرية، فقد كنا نهاجم الاستعمار والصهيونية، وندعو الشعب إلى مكافحتها. ويقيناً كانت تلك الحرية التي نملكها ونمارسها في وجه الطغيان البريطاني، أكثر بكثير من الحرية الصحافية التي تمارس اليوم في معظم الدول العربية في عهد الاستقلال والحرية والسيادة.

وفي ذلك العام عرفت موسى كاظم باشا الحسيني الذي تولى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية من أوائل الاحتلال البريطاني إلى حين وفاته رحمه الله.

كان موسى كاظم باشا، محدود العلم، وافر الخبرة والإخلاص، وعلى جانب عظيم من الخلق الرضي، وقد زرته في بيته لحديث صحافي. وأنشر اليوم ما لم أنشره يومذاك، لأنه كان معروفاً وليست له قيمة صحافية. وما أروع قيمته القومية في هذه الأيام!

سألت الزعيم الفلسطيني: «لماذا استقلت من رياسة بلدية القدس في أوائل الاحتلال البريطاني؟» قال: بلهجة قدسية: «يا ابني، القضايا الوطنية لا مساومة عليها، هذه البلاد بلادنا، واللغة العربية لغتنا وأنا لا أقبل أن تكون اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد، تصور أن اللغة العبرية أصبحت تكتب على طوابع البريد!

أنا لا يمكن أن أقبل هذا الوضع، أنا أعرف اليهود جيداً، لقد كنت قائممقاماً في يافا في زمن الأتراك، وكنا نذهب إلى تل أبيب، قرية صغيرة، وأهلها جماعة

بسطاء. أما اليوم فإن الإنكليز يريدون أن يركبّوهم على أكتافنا، وأن يجعلوا لغتهم سارية في معاملاتهم البلدية. أنا لا يمكن أن اقبل هذا الوضع، طلبت من المندوب السامي أن يلغي هذا الأمر ولكنه رفض. ولهذا قدمت استقالتي من رياسة البلدية احتجاجاً».

وقد اتخذ الشيخ الجليل كاظم الحسيني ذلك الموقف الشجاع حين كان الوطن العربي من أقصاه إلى أدناه محتلاً، وحين كانت الأمة العربية تحت السيطرة الكاملة. واليوم، والأمة العربية، عشرون دولة، وجيشاً، وعشرات من آبار البترول، لا يجد الملوك والرؤساء عاراً أن يعترفوا لا باللغة العبرية فحسب، بل بالدولة اليهودية التي تقوم على وطن الآباء والأجداد!!

ولكن حكاية اللغة العبرية كانت هي الخطوة الرمزية الأولى نحو تهويد القدس وإخراجها من السيادة العربية: ذلك أن تعيين السير هربرت صموئيل، اليهودي الصهيوني أول حاكم على فلسطين، في تموز/ يوليو سنة ١٩٢٠ وأن يكون مقره الرسمي في بيت المقدس، كان الخطوة العملية الأولى لبسط السيطرة اليهودية على بيت المقدس.

وصموئيل هذا، لم يكد يمضي على تعيينه شهر واحد، حتى حضر عيداً دينياً لليهود في الكنيس، وقام بنفسه بأداء بعض الطقوس الدينية، وقرأ فصلاً من كتاب «النبي أشعيا» فيه ضراعة وابتهالات لخلاص بيت المقدس. يعني خلاصها من أيدي العرب أصحابها الشرعيين!!

بل إن الدكتور وايزمن نفسه قد كشف عن أهمية الدور الذي لعبه هربرت صموئيل، حين قال: «أنا المسؤول عن تعيين هربرت صموئيل في فلسطين. إن صموئيل هذا هو صموئيلنا». ولهذا يمكن القول إن صموئيل هو رئيس إسرائيل الأول في تموز/ يوليو سنة ١٩٢٠، وإن وايزمن هو رئيسها الثاني في عام ١٩٤٨.

وقد ركز هربت صموئيل جهده الأكبر على تهجير اليهود إلى بيت المقدس، وإقامة الأحياء اليهودية خارج المدينة، تمهيداً للسيطرة عليها عاجلاً أو آجلاً.

ولم يكن اليهود يخفون نياتهم بالنسبة إلى بيت المقدس، فقد كانت الصحافة العبرية تنشر تصريحات زعمائهم الدينيين والسياسيين في أن «أورشليم هي عاصمتهم المرتقبة»: ومعروف أن تحيات اليهود في أعيادهم حيث كانوا في العالم «العام القادم

في أورشليم» . . . ومع كل يهودي يهاجر إلى بيت المقدس كان يقترب العام القادم من موعده القادم!

وكان أن انعقد المؤتمر الصهيوني في آب/أغسطس ١٩٢٨ في مدينة زيوريخ بسويسرا وأصدر قراراته المعروفة بالتوسع في الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي، وإنشاء المؤسسات اليهودية، والمطالبة «بالحقوق» الدينية في الأماكن اليهودية المقدسة.

وكان «حائط المبكى» هو الشعار والمطلب . . . فقد انطلق زعماء اليهود يؤكدون «حقهم المطلق» في حائط المبكى باعتباره «الأثر الباقي من هيكل سليمان»، وحدث أن توافد جماعة من الشباب اليهود على المدينة القديمة واخترقوا شوارعها وهم ينشدون، ووصلوا إلى حائط المبكى ورفعوا عليه العلم اليهودي، وهم يهتفون «الحائط حائطنا».

وكان هذا الحادث أشبه بشرارة البلقان، فلم يكد يسمع أهل بيت المقدس بهذا العدوان، حتى هبوا للتصدي لليهود فطردوهم من الحي ومزقوا علمهم.

وما إن تسربت الأخبار من بيت المقدس حتى نشبت الثورة الدامية في كل أنحاء فلسطين، ونزلت باليهود خسائر فادحة في الأرواح والأموال، وتدخلت القوات البريطانية لحماية المستعمرات والأحياء اليهودية، واستدعى المندوب السامي البريطاني قوات عسكرية إضافية من مصر للسيطرة على الموقف.

ولست أنسى ذلك اليوم، اليوم الأخير في شهر آب/أغسطس ١٩٢٩، حينما كنا نؤدي صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وأسراب الطائرات البريطانية تحلق فوق ساحة الحرم الشريف . . . وخطيب المسجد يعيد ويكرر في خطابه «اللهم فرق جمعهم، اللهم دمر بأسهم، . . . اللهم . . . «وجماهير المصلين من ورائه يجيبون «آمين آمين يا رب العالمين».

وكان أول ما فعلته الحكومة البريطانية، بناء على توصية عصبة الأمم في جنيف، أن ألفت لجنة دولية للتحقيق في النزاع القائم بشأن حائط المبكى، وقد تم تشكيلها في ربيع ١٩٣٠، من ثلاثة من كبار رجال السياسة والقضاء، سويدي، وسويسري، وهولندي.

وتطوع عدد كبير من الشخصيات الإسلامية والعربية للدفاع عن الحق العربي في حائط المبكى، وكان المحامي الأستاذ عوني عبد الهادي، ومعه عدد من المحامين

الفلسطينيين، مسؤولاً عن إعداد الدراسات القانونية والتاريخية في الموضوع.

وكنت يومئذ محامياً تحت التمرين في مكتب الأستاذ عبد الهادي، وقضيت بضعة أسابيع وأنا أعد المذكرات والدراسات عن تاريخ المسجد الأقصى وبنائه منذ عهد عمر الخطاب إلى الأمويين والعباسيين وإلى آخر عهد العثمانيين، وعن موضوع حائط المبكى وعلاقة اليهود فيه، مستنداً إلى المراجع التاريخية وسجلات المحاكم الشرعية.

والواقع أن اللجنة الدولية كانت حيادية، متلهفة على معرفة الحقائق التاريخية، وقد انبرت شخصيات إسلامية للدفاع عن الحق العربي في حائط المبكى باعتبار أنه جزء لا يتجزأ من جدار المسجد الأقصى، وكانت للسيد أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى جهود نشطة مخلصة في هذا السبيل.

وقد دهشت لجنة التحقيق للوقائع الغريبة المثيرة التي كشفت عنها مذكراتنا، أنا ورفاقي الدارسين والباحثين ومنها:

أن التسامح الإسلامي مع اليهود باعتبارهم أهل ذمّة، هو الذي سمح لليهود بزيارة حائط المبكى بقصد العبادة العادية الهادئة من غير صخب ولا ضجيج.

وأن الدولة العثمانية، حينما أراد اليهود التوسع في استعمال حق الزيارة، اشترطت عليهم «أن لا يرفعوا أصواتهم أو أن ينفخوا في البوق» أو أن يدخلوا أي تعديل أول تبديل على الحائط أو المساس به بأي شكل من الأشكال.

وأنه، في عام ١٨٣٩، طلب القنصل البريطاني من إبراهيم باشا، بوصفه يومئذ حاكماً على فلسطين، السماح لأحد أغنياء اليهود الإنكليز «بتبليط ساحة المبكى»، وكان جواب محمد علي باشا على الطلب أن «المحل المراد تبليطه هو ملاصق إلى حائط الحرم الشريف وإلى محل ربط البراق، ولا يجوز لليهود شرعاً تبليطه، كما لا يجوز لهم رفع الأصوات وإظهار المقالات، وتعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم».

وأنه، في عام ١٩١١، حاول اليهود أن يخالفوا «الستاتيكو» المعروف في زيارة حائط المبكى «فوضعوا الكراسي ونصبوا المظلات ونفخوا الأبواق ووضعوا كتب الصلاة على طاولات» ولكن الدولة العثمانية منعتهم عن ذلك منعاً باتاً.

وأن اليهود بصورة عامة، ليست لهم حقوق دينية ثابتة في بيت المقدس، فإن

هيكل سليمان قد دمر مرتين بصورة كاملة، ومضى على تدميره ما لا يقل عن ألفي عام. وإن سيرة السيد المسيح مع الهيكل تدل أنه كان محل صرافة لا محل عبادة.

وأنه، لم يكن لليهود، قبل القرن الثامن عشر، كنيس واحد في بيت المقدس، وأن أقدم كنيس لهم، وهو «قدس الأقداس» قد بني في عام ١٧٠١.

وأنه رغماً من ادعاء اليهود بأنهم من نسل داود عليه السلام، فإن مقام النبي داود في بيت المقدس هو من الأماكن الإسلامية الشهيرة، وفيه ضريح النبي داود ويلاصقه مسجدان قديمان، وكل ذلك مرتبط بسدانة العائلة الداودية المعروفة، ولم ينازعهم اليهود في هذا الحق.

وأنه، حتى الحي المعروف بحي اليهود في المدينة القديمة، هو من الأملاك الإسلامية، وهو من الأوقاف الذرية التي يعود ريعها إلى العائلات الإسلامية في القدس: آل النمري، والجاعوني، والخالدي، والحسيني والنشاشيبي، والعلمي، والداودي والبديري، والموقت، والقطب، وغيرهم كثيرون.

وأنه حتى المقبرة التي يدفن اليهود فيها موتاهم، الواقعة على طريق القدس أريحا، هي من أملاك الوقف الإسلامي، وأن ممثل الطائفة اليهودية قد دفع لأصحاب الوقف مئتي دينار ذهباً لقاء استعمال الطائفة اليهودية أرض الوقف لدفن موتاهم عن سنتي ٩٦٨، ٩٦٩ للهجرة (١٥٦٠)، كما هو ثابت في سجلات المحكمة الشرعية.

وأنه.. وأنه مما يثبت، استناداً إلى المراجع والوثائق التاريخية، من عربية وإفرنجية، أن كل ما يمارسه اليهود في بيت المقدس من العبادة والزيارة والسكنى ودفن الموتى هو بسماح من المسلمين. إنه مجرد رخصة.

وبعد أن فرغت لجنة التحقيق الدولية من عملها، رفعت تقريرها إلى بريطانيا وإلى عصبة الامم، مما حدا بالدولة المنتدبة أن تصدر قانوناً اسمه «مرسوم الحائط الغربي أو حائط المبكى في فلسطين لسنة ١٩٣١» أكد الحقوق العربية الإسلامية كاملة.

وقد جاء في هذا المرسوم قوله: «للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيْني فيه، لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف، وللمسلمين ايضاً تعود ملكية الرصيف الكائن امام الحائط وأمام المحلّة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط، لكونه موقوفاً حسب

أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير، وأنه ليس لليهود أي حق عيْني في الحائط أو في الرصيف المجاور له، وأن لليهود حرية السلوك إلى الحائط الغربي لإقامة التضرعات. ولا يحق لهم جلب المقاعد والسجاجيد والحصر والكراسي والستائر والحواجز أو أية خيمة أو ستار، ولا يسمح لهم بنفخ البوق ولا أن يسببوا أي ازعاج للمسلمين. ويحظر على أيّ كان استعمال المكان الكائن أمام الحائط لأجل إلقاء الخطب أو إقامة المظاهرات السياسية مهماً كان نوعها». وهذا هو نص المرسوم بالكلمة والحرف.

وعلى الجملة، فقد كان المرسوم الملكي نصراً كاملاً للعرب والمسلمين. وقد اقتبست النصوص الرئيسية التي أوصت بها اللجنة الدولية في حزيران/ يونيو ١٩٣٠، لنرى ماذا فعلت إسرائيل بعد سبعة وثلاثين عاماً، في حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧.

وإلى جانب هذا النصر الديني لثورة ١٩٢٩، فقد جاء النصر السياسي متمماً له، ذلك ان الحكومة البريطانية، جرياً على تقاليدها في مستعمراتها ألفت لجنة تحقيق سياسية تمثلت فيها الأحزاب البريطانية الثلاثة: المحافظون، والأحرار، والعمال، يرأسها قاضي القضاة البريطاني المستر ولتر شو، وذلك للتحقيق في أسباب الثورة، ولتقدم توصياتها اللازمة.

ومرة ثانية، ندب الأستاذ عوني عبد الهادي ومعه عدد من المحامين للدفاع عن قضية فلسطين أمام لجنة شو.

وأخذتُ أعدّ الدراسات عن القضية الفلسطينية من جميع جوانبها السياسية والقانونية والتاريخية، وكان لبيت المقدس مكان بارز في هذه الدراسات.

وقضيت أياماً طويلة في المكتبات وسجلات المحاكم الشرعية أبحث عن تاريخ بيت المقدس في مختلف العصور. وكانت خير مكتبة اغترفت منها كنوز المعرفة، هي للشيخ خليل الخالدي، العالم، النسابة الرحالة، فقد كان بنفسه مكتبة كاملة تنطق بشفتين، وتمشي على ساقين نحيلتين.

وقد جاءت تلك الدراسات لتثبت وقائع تاريخية في غاية الأصالة والطرافة، ومنها أن قبائل اليبوسيين والكنعانيين العرب هم أول من استوطنوا بيت المقدس، قبل مجيء العبرانيين بأزمان. وأن «ملكي صادق» العربي اليبوسي هو أول إنسان اتخذ من «كهف الصخرة» معبداً قبل مجيء إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين.

وأن بطريق النصارى، صفرانيوس هو الذي طلب من الخليفة عمر بن الخطاب أن لا يسكن معهم يهودي في بيت المقدس.

وأن اليهود قد انقطعت صلتهم ببيت المقدس قروناً عديدة، وأن السائح اليهودي (بتاحيا) الذي زار القدس في القرن الثاني عشر للميلاد لم يجد فيها إلا يهودياً واحداً.

وأن السائح اليهودي موسى جيروندي الذي جاء إلى بيت المقدس في القرن الثالث عشر للميلاد قد وجد فيها عائلتين يهوديتين.

وأن وثائق المحكمة الشرعية في بيت المقدس (عام ١٧٥٢) قد أوردت إحصاءً عن اليهود في بيت المقدس فبلغ عددهم ١١٥ نسمة، ذكرت أسماؤهم واحداً واحداً كما جاء في السجل ٥٥ وفي الصفحة ٢٠٧ من سجلات المحكمة الشرعية.

وأن عدد اليهود في سنة ١٦٨٨ لم يتجاوز مئة وخمسين شخصاً.

وأنه، حينما زار المليونير اليهودي منتفيوري بيت المقدس في عام ١٨٣٩ قدر القنصل البريطاني في القدس عدد اليهود بثلاثة آلاف نسمة.

وأن وأن. . . مما كان يقرؤه أعضاء اللجنة، ويدهشون للوقائع المثيرة التي تضمنتها تلك الدراسات.

وكانت الوكالة اليهودية قد تقدمت بمذكرات مستفيضة عن التقدم العمراني الذي قامت به الحركة الصهيونية في ضواحي بيت المقدس، وهي الحجة الدائمة التي يبرزها زعماء اليهود في أنهم عمروا البلاد، وجعلوها تفيض لبناً وعسلاً.

وهنا أسعفنا التاريخ الغابر والمعاصر بتكذيب دعاوى اليهود: وعدنا إليه فوجدنا حقائق مثيرة تدمغ الباطل اليهودي، فإن لنا خارج السور أحياء عربية زاهرة: باب الساهرة، وادي الجوز، ماملا، الطالبية، النمّرية، القطمون، الشيخ بدر، البَقعة، الشيخ جرّاح، دير أبي ثور. والثلاثة الأخيرة بصورة خاصة لها مقام مرموق في التاريخ العربي، بالإضافة إلى الجانب العمراني:

فالبقعة، وقد قدمنا إلى لجنة شو مقتبسات من المراجع التاريخية، «كثيرة الرياض وكانت فيها قصور وبساتين تغنّى بها الشعر العربي».

وحي الشيخ جراح، ينتسب إلى الأمير حسام الدين الجراحي من قادة صلاح الدين، وفي الحي مسجد وزاوية ومقبرة، ودفن فيها الأمير الجراحي،

وعدد من المجاهدين الذين استشهدوا في عهد صلاح الدين.

وحي دير أبي ثور، أو الطوري بالعامية، فإنه ينسب إلى الإمام شهاب الدين القرشي، وهو الذي اشتهر بالثوري أو أبي ثور، لأنه كان يركب ثوراً، بعد أن هلك جواده، وهو يقاتل الإفرنج مع صلاح الدين.

ومن المكان انتقلنا إلى الحديث عن السكان، فإن بيت المقدس تمثل نموذجاً للوجود العربي الأصيل في سائر أنحاء فلسطين، ففي الوقت الذي كان فيه اليهود في بيت المقدس يُعدّون بالعشرات، كان العرب يُعدّون بالألوف. فضلاً عن أن الأسر العربية فيها يمتد وجودها إلى قرون.

وتضمنت مذكراتنا إلى لجنة شو وقائع تبعث على الدهشة والعجب، ومن هذه الوقائع:

أن العرب في بيت المقدس كانوا في عام ١٦٧٠ يزيدون على ستة ووأربعين ألفاً، وأوردنا مقتبسات من كتاب السائح التركي شبلي الذي زار القدس في تلك الحقبة.

وأن آل الحسيني، ينتسبون إلى الحسين سبط الرسول (ﷺ).

وأن آل الخالدي ينتسبون إلى خالد بن الوليد فاتح القدس.

وأن آل الدجاني ينتسبون إلى الصحابي الشيخ محمد المنسي واشترك في فتح بيت المقدس.

وأن آل نسبية وآل جودة هم من نسل الصحابة الذين استلموا مفاتيح كنيسة القيامة من البطريق صفرانيوس في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

وأن آل النشاشيبي ينتسبون إلى ناظر الحرمين الأمير ناصر النشاشيبي الذي عاش في بيت المقدس في منتصف القرن الخامس عشر ميلادي.

وأن آل البديري أقاموا في القدس منذ سبعة قرون.

وأن آل أبو السعود أقاموا في القدس منذ سبعة قرون.

وأن صلاح الدين الأيوبي، بعد أن فتح بيت المقدس واستردها من الإفرنج، جاء بالعشائر العربية وأسكنها في بيت المقدس حماية لها. فسكن بنو حارثة حول القلعة، وبنو زيد حول خان الزيت، والسعدية في المحلة التي تحمل اسمهم وكانت

بيدهم مفاتيح باب الخليل. كما سكنت عشائر أخرى خارج السور لتحمي حدود المدينة من الغرب.

وفي إطار هذه المذكرات، أعددت كذلك بحثاً يتصل بالقانون الدولي، لفت انتباه رئيس اللجنة باعتباره قاضياً. وقد استندت في هذا البحث إلى أن بيت المقدس قد سقط في يد الإفرنج لمدة ثمانية وثمانين عاماً، وقبل ذلك كان تابعاً لسيادة الدولة الفاطمية، وأن استرداده تم بقيادة صلاح الدين الأيوبي وعلى يد قوات عربية وإسلامية ولم يكن لليهود دور من قريب أو من بعيد.

وحول الحكم الوطني أعددت دراسة وافية استعرضت فيها الحكم العثماني منذ بدايته، وخلصت منه إلى القول إنه لم يكن احتلالاً ولا استعماراً، ولكنه كان في ظروف العصر وملابساته حكماً ثنائياً، بين العرب والأتراك، وخاصة في الولايات العربية.

وإنه بعد أن صدر الدستور العثماني، تمت انتخابات حرة من قبل الأهالي في بيت المقدس ففاز في الدورة الأولى لمجلس المبعوثان التركي (البرلمان) يوسف ضيا باشا الخالدي (١٨٧٧). وفي الدورة الثانية (١٩٠٨) روحي بك الخالدي وسعيد بك الحسيني، وفي الدورة الثالثة (١٩١٢) راغب بك النشاشيبي وسعيد بك الحسيني. وختمت المذكرة أن النائبين الأخيرين لا يزالان على قيد الحياة، وتستطيع لجنة التحقيق أن تستدعيهما وتستمع إليهما.

ولكن أطرف مذكرة في هذه الدراسات كانت حول عظماء بيت المقدس الذين ليسوا على قيد الحياة، فقد تحدثت هذه المذكرة عن المقابر الشهيرة في بيت المقدس: مقبرة ماملا، المقبرة اليوسفية، مقبرة المجاهدين، مقبرة باب الرحمة، وعشر مقابر أخرى اتخذت منذ ثلاثة عشر قرناً لتكون مدفناً للصحابة والمجاهدين والملوك والوزراء والعلماء من كل أرجاء العالم العربي والإسلامي، وإنه باستثناء قبر الرسول (ﷺ) يمكن اعتبار بيت المقدس أعظم مقبرة في تاريخ الإسلام، وأنه يندر أن نجد في الدنيا بأسرها مدينة مثل بيت المقدس، في سكانها الأحياء والأموات، وأسرها المعروفة مستقرة فيها منذ أجيال وأجيال.

وفرغت لجنة التحقيق من مهمتها، ورفعت تقريرها إلى وزير المستعمرات البريطاني، وأصدرت الحكومة البريطانية استناداً إلى توصياته الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ وهو يقترب كثيراً من مطالب الشعب الفلسطيني بالنسبة إلى الحكم الوطني،

وموضوع الهجرة اليهودية ومشكلة بيوع الأراضي. ولكن بريطانيا تحت ضغط الصهيونية العالمية ما لبثت أن أصدرت كتاباً أبيض آخربعد ثلاثة أسابيع ألغت فيه الكتاب الأول. واستمرت الهجرة اليهودية متدفقة كما في السابق، واستمر الشعب العربي في فلسطين محروماً من ممارسة الحكم الوطني، ومضت سحب الخطر اليهودي تحلّق في سماء بيت المقدس.

وتحولت الحركة الوطنية إلى عداء سافر مع بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين مع أنها، قبل ذلك، كانت قاصرة على مناهضة الحركة الصهيونية.

وأقبل شهر نيسان/ أبريل من عام ١٩٣٦ فأعلن الشعب الفلسطيني الإضراب العام الشامل، وامتد ستة أشهر تعطلت خلالها مرافق الحياة. وكانت القدس القديمة بأزقتها المعتمة، وشوارعها الضيقة أشبه بمدينة مهجورة، لا تنبض الحياة فيها إلا في مقر المجلس الإسلامي الأعلى حيث قيادة الحركة الوطنية.

وتوقف الإضراب بناء على مناشدة الملوك والأمراء، ثقة منهم «بحسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية». كما جاء في بيانهم الشهير!

وبحسب العادة في العشرين سنة الماضية، فقد ألفت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق عرفت باسم رئيسها اللورد بيل. جاء تقريرها مخيباً للآمال (تموز/ يوليو ١٩٣٧) إذ أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وضم القسم العربي إلى إمارة شرق الأردن، وإبقاء منطقة القدس تحت انتداب دولي.

ونشبت الثورة من جديد، ثم جاءت فترة الهدوء القلق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) وعادت القلاقل والاضطرابات مرة ثانية حتى أواخر الأربعينيات.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الأمم المتحدة قراراها المشؤوم بتقسيم فلسطين، وإنشاء دولة يهودية، واعتبارها مدينة القدس منطقة تحت إدارة الأمم المتحدة.

ونشبت الثورة من جديد، واندفع المتطوعون العرب للدفاع عن عروبة فلسطين، وأصبحت منطقة القدس، وسائر مناطق فلسطين، ميدان قتال شجاع. وحاصر المجاهدون العرب الأحياء اليهودية في مدينة القدس، وأصبح مئة ألف يهودي معرضين للهلاك جوعاً وعطشاً وأوشكوا على الاستسلام، لولا ضغط القيادات العربية من أصدقاء الإنكليز.

ونشبت معارك ضارية في مناطق القدس، استشهد خلالها الشهيد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل، وهو ابن موسى كاظم باشا الحسيني.

وفي شهر أيار/ مايو ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية فلسطين وانتهت إلى هزيمة نكراء وبسطت إسرائيل سيادتها على القدس الجديدة، وكادت القوات اليهودية أن تحتل القدس القديمة، لولا بسالة شبابها الأبطال والمتطوعين العرب الشجعان، وبعض العناصر الوطنية في الجيش الأردني.

ومنذ ذلك التاريخ راحت إسرائيل تعلن رفضها لقرار التدويل، وأن القدس هي عاصمة إسرائيل، وأن إسرائيل من غير القدس جسد بدون رأس، وجثة من غير روح. وانضمت الضفة الغربية من فلسطين ومعها القدس القديمة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وبدأت القدس القديمة تصغر وتضمر، على حين راحت القدس الجديدة تنمو وتكبر.

وقضيت سنين طويلة في الأمم المتحدة، في حوار مع إيبان وغولدا مائير، حول بيت المقدس. فلم تكن تمضي دورة من دورات الجمعية العامة إلا وأتحدث فيها عن بيت المقدس وأؤكد عروبتها، والوفود العربية تؤدي هذا الواجب مثلي وزيادة. وكنا نجد على الدوام تأييداً من الوفود الدولية، ولكن. . .

ولكن الأمر على الطبيعة، على الأرض، كان يسير في اتجاه آخر: فقد كانت إسرائيل تبني في القدس الجديدة لتجعلها عاصمة لإسرائيل، وكان آخر ما أنشأته بناء جديداً فخماً للكنيست (البرلمان)، بالإضافة إلى ما أقامته قبل ذلك من مؤسسات الدولة.

وفي عام ١٩٦٦، أقامت إسرائيل احتفالاً كبيراً في القدس الجديدة لمناسبة افتتاح مبنى الكنيست، ولبى الدعوة وفود لأربعين دولة في العالم، وكان ذلك يرمز إلى اعتراف دولي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وصادف، وهي مصادفة فعلاً، أن كان مجلس الجامعة مجتمعاً على مستوى وزراء الخارجية، وكان افتتاح مبنى الكنيست مدرجاً على جدول الأعمال، وتبارى وزراء خارجية الدول العربية في صياغة مشروع قرار يندد بهذا العدوان الصارخ على عروبة القدس!!

ونَددتُ بهذا التنديد، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، فإن القدس في خطر ولا ينفع فيها ذلك الكلام الهزيل، واقترحت بديلاً عن ذلك أن تقوم الحكومة

الأردنية بإعلان القدس عاصمة للدولة، وأن تنقل إليها كل المؤسسات الوزارية، وأن تحشد الدول العربية الأخرى كتائب من جيوشها في بيت المقدس حماية لها، بالإضافة إلى جيش التحرير الفلسطيني.

ولكن الحكومات العربية وفي مقدمتها الحكومة الأردنية لم تلقِ بالاً إلى هذا الاقتراح، وبقي اقتراحي في محاضر الجامعة العربية للتاريخ. فقد كان بيت المقدس ينتظر على عتبات التاريخ، ليسقط بيد إسرائيل بعد ذلك ببضعة أشهر[٢].

وفي آخر شهر أيار/ مايو سنة ١٩٦٧، جاء الملك حسين إلى القاهرة في سفرة مثيرة واجتمع مع الرئيس عبد الناصر، وعدت معه بطائرته إلى عمان، فقد كانت نُذُر الحرب تملأ الآفاق العربية.

وعادت إليَّ مخاوفي على بيت المقدس، وحاولت جاهداً أن أقنع الملك حسين باستدعاء جيش التحرير الفلسطيني من درعا وحشده داخل بيت المقدس للدفاع عنها. ولكن الملك حسين لم يكن يحتمل وجود جيش التحرير الفلسطيني في بيت المقدس. وانتهى الأمر بأن تسقط المدينة بيد الجيش الإسرائيلي[٣].

وكانت نكسة كبرى، ندر مثيلها، في تاريخ العروبة والإسلام.

وانفجر الحقد اليهودي على بيت المقدس، وكان حائط المبكى في الطليعة. فلم يكد الجيش الإسرائيلي يدخل المدينة القديمة حتى اقتحمت الجماهير يتقدمهم رئيس وزراء إسرائيل أشكول، ووزير دفاعه موشي ديان، وبن غوريون، وكبار الحاخامين، ورجال الدولة، وهم يخطبون ويشيدون بهذا النصر، ويتعاهدون أمام حائط المبكى «بأن لا تخرج القدس من أيدينا بعد اليوم».

وفي بضعة أيام، قامت الجرارات الإسرائيلية بهدم الأحياء المجاورة لحائط المبكى، بما فيها من مساجد وزوايا وأوقاف، ومعالم أثرية، ومعاهد دينية يعود عمرها إلى مئات السنين.

وضاع بين الأنقاض المرسوم الملكي الذي ظفرنا به في عام ١٩٣١ بتوكيد الحق العربي الإسلامي بحائط المبكى، وأقرته في حينه عصبة الأمم في جنيف. وتثاءبت الأمم المتحدة في مجلس الأمن بأكثر من قرار واحد يدعو إسرائيل أن لا

---

(٢) أحمد الشقيري، **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢). وهو متضمن في هذه المجموعة.

(٣) أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ٢ ج (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣). وهو متضمن في هذه المجموعة.

تقوم بأي تغيير في معالم القدس، ولكن إسرائيل رفضت قرارات الأمم المتحدة، وراحت تعبث بالمقدسات الدينية في بيت المقدس، غير مبالية بالعالم الإسلامي ومعه العالم المسيحي.

وفي صيف ١٩٦٨، أحرق اليهود منبر نور الدين القائم في المسجد الأقصى، وهو المنبر الذي تؤلف حكايته ملحمة إنسانية رفيعة، مضافا إلى كونه تحفة فنية نادرة(٤).

واجتمع ملوك العرب والمسلمين ورؤساؤهم وأمراؤهم في مؤتمرات متعددة كان آخرها المؤتمر الإسلامي في مدينة لاهور، وكان ذلك قبل حرب رمضان وبعدها.

وقد رست هذه المؤتمرات على قرارات تؤكد السيادة العربية على بيت المقدس، وأن أية تسوية سلمية يجب أن تستهدف انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية بكاملها، وفي مقدمتها القدس العربية.

وأن الجيل الفلسطيني، ومعه الجيل العربي، الذي عاش أحداث بيت المقدس منذ أربعين عاماً، وسبر غور الأهداف الصهيونية، وتمرّس بعناد إسرائيل وشراستها وضراوتها، هذا الجيل يعيش الآن ممزقاً، حائراً، خائفاً، يثور في نفسه السؤال تلو السؤال، موجهاً إلى ملوك العرب والمسلمين وأمرائهم ورؤسائهم:

أعارفون أنتم أم جاهلون؟

أجادون أنتم أم هازلون؟

هل تجلو إسرائيل عن بيت المقدس بالطرق السياسية والدبلوماسية؟ وجنيف، واجتماعات جنيف هل هي الطريق لتحرير بيت المقدس؟ إن تحرير بيت المقدس، لا يتم إلا في بيت المقدس... في شوارعها وعلى أسوارها وأبراجها، في حرب مقدسة، من مسجد إلى مسجد ومن كنيسة إلى كنيسة، ومن زقاق إلى زقاق.

وإذا كان الملوك والأمراء والرؤساء يظنون غير ذلك فإنهم واهمون... وذلك أكثر الكلام أدباً وإشفاقاً ورحمة.

وتظل بيت المقدس هي الامتحان الفاصل الحاسم لحكام العرب والمسلمين أجمعين، وسيكتب لهم التاريخ العزة والفخار، أو الذلة والعار. وأنا أدعو لهم بالأولى، من أجل بيت المقدس إن لم يكن أجلهم.

---

(٤) جرى ذكره في فصل سابق من هذا الكتاب تحت عنوان: «التحرير مع الإسراء.. والنصر مع المعراج».

ولكنهم إن تخلّفوا، وكلهم مسؤول بقدر ما يملك، فلن تتخلف العروبة عن داعي الجهاد وواجب التحرير. وسيرة بيت المقدس عبر التاريخ تنبئ وتتنبأ.

وينبئ التاريخ، أن بيت المقدس سيتحرر كما تحرر في الماضي، وعلى أيدي جيل من القادة، أكرم وأشرف وأصدق، ممن نرى وممن نسمع.

وإننا لنرى ذلك الجيل، وهو يجدّ في السير إلى مسرح التاريخ ليكتب التاريخ من جديد، ويحرر بيت المقدس من جديد.

ذلكم هو حكم التاريخ، بل إنه القدر المحتوم، ﴿**وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون**﴾[٥] وعلى أي حائط يبكون.

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة الشعراء،» الآية ٢٢٧.

المراجـــــع

١ ـ الكتب العربية

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد. **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)**. تحقيق عبد القادر أحمد طليمات. القاهرة: دار الكتب الحديثة، [١٩٦٣].

ـــــ. **الكامل في التاريخ**.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**.

ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد. **رحلة ابن جبير**.

ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزاوغلو سبط. **مرآة الزمان**. ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ ـ ١٠٩٩ م.

ابن شداد، أبو المحاسن يوسف بن رافع. **سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي: «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»**.

ابن العبري، أبو الفرج يوحنا غريغوريوس. **تاريخ مختصر الدول**.

ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد. **زبدة الحلب من تاريخ حلب**. عني بنشره سامي الدهان. دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٨. ٣ ج.

ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد. **ذيل تاريخ دمشق [وهو تتمة لتاريخ هلال الصابي]: تتلوه نخب تواريخ ابن الأزرق الفارقي وسبط ابن الجوزي والحافظ الذهبي**. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨.

ابن منقذ، أبو المظفر أسامة بن مرشد. **الاعتبار**.

ابن واصل، أبو عبد الله محمد بن سالم. **مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب**.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل. **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**.

أبو الفداء، عماد الدين اسماعيل بن علي. **المختصر في أخبار البشر**.

حتي، فيليب. **تاريخ العرب.**
الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **كتاب دول الإسلام.**
الصوري، وليم. **الحروب الصليبية.**
علوان، ع. **صلاح الدين الأيوبي بطل حطين ومحرر القدس.**
عماد الدين الكاتب، أبو عبد الله محمد بن محمد. **الفتح القسي في الفتح القدسي.**
قلعجي، قدري. **صلاح الدين الأيوبي: قصة الصراع بين الشرق والغرب خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد.** بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٦].
كرد علي، محمد. **خطط الشام.**
المقرّي، أبو العباس أحمد بن محمد. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.** ليدن: نشر دوزي، ١٨٥٥.
المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي. **السلوك لمعرفة دول الملوك.**
ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله. **معجم البلدان.**

٢ ـ الكتب الأجنبية

Grousset, René. *Histoire des croisades et du royaume franc de Jérusalem*. Paris: Plon, [1934-1936]. 3 vols.

Runciman, Steven. *A History of the Crusades*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1951-1954. 3 vols.

عَلَـم واحـد..
وعشـرون نجمـة

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

عَلَم واحد..
وعشرون نجمة

أحمد الشقيري

٣

١٠ / ٢٤٢٧

(*) صدر هذا الكتاب في القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٧.

المحتويـــــــات(*)

المقدمة . . ما هو؟ ولماذا؟ ٧

كنّا بالوحدة، وبالوحدة سنكون ١٣

نحن . . من نحن؟ ٢٢

ومن نحن؟ مرة أخرى! ٣٣

العيب كُلّ العيب . . في الحكّام، لا في الشعوب ٤٦

قبل الميلاد، أربعة آلاف عام من الوحدة ٥٩

الوحدة العربية . . من المدينة المنورة إلى دمشق ٧٣

الوحدة العربية . . من دمشق إلى بغداد ٨٧

الوحدة العربية . . من بغداد إلى القسطنطينية ١٠١

دولة الوحدة الرباعية قبل مائة وخمسين عاماً ١٢١

علماء وزعماء . . خاضوا معارك الوحدة ١٣٧

هذه الدولة من أقامها؟ وهذه الحدود من بناها؟ ١٥١

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

الوحدة العربية . . وكيف نريدها؟ ١٦٧
أولاً وأولاً . . جمهورية وادي النيل ١٧٩
علم واحد . . وعشرون نجمة ٢٠٣
الوحدة العربية . . من أين تبدأ؟ وكيف؟ ٢١٣
درس في التاريخ والجغرافيا . . إلى الملوك والرؤساء ٢٢٩
الوحدة العربية، وفلسطين، وفلسطين والوحدة العربية ٢٤٣
عشر دول وحدوية، ولماذا انتكست؟ ٢٥٩
الوحدة العربية والأقليّات ٢٧٩
الوحدة العربية . . وثورة ربيع الأول ٢٩٣
الوحدة العربية والاشتراكية المعاصرة ٣٠٧
دولة عظمى . . بين أيدينا ٣٢٣
المراجـــع ٣٤٣

المقـــدمـــة..

مـــا هـــــو؟ ولمـــاذا؟

أكتب مقدّمة الكتاب بعد أن فرغت من تأليفه ومراجعته، وأنا أحمد الله أن هيّأ لي من العافية والصبر والوقت ما أعانني على إكماله. لست أذيع سرّاً أن وراء هذا الكتاب سنين من البحث والدرس، وسنين أخرى من التجارب والمعاناة عشتُها وأنا أسير في موكب الوحدة العربية منذُ طفولتي إلى كهولتي.

والكتاب، كما سيرى المواطن العربي، مجموعة من الفصول، يتناول كُلّ فصل منها جانباً مستقلاً من جوانب الوحدة العربية.

وبذلك شمل كُلّ فصل منها قضية الوحدة من نواحيها التاريخية والسياسية والدستورية وحوافزها القومية. ولم يغفلْ مناقشة الحجج الانفصالية التي يتذرّع بها المنتفعون بالانفصال في الوطن العربي.

وفي الجانب التاريخي على وجه التحديد، يضع الكتاب أمام المواطن العربي مسيرة الوحدة العربية التي بدأت منذُ فجر التاريخ وقد تمثّلت في الإمبراطوريات العربيّة التي قامت في عهود المصريّين القدماء والبابليّين والأشوريين والفينيقيين والراشدين والأمويّين والعباسيّين والفاطميين. وكلّها تمثّل خطاً وحدويّاً، انتابتْه هزّات ونكسات، ولكنه ظلّ يسير على درب الوحدة، من غير انقطاع.

وفي هذا الإطار يشرح الكتاب بشيء من التفصيل عروبة الإمبراطوريات التي قامتْ قبل الإسلام، وأن الفراعنة والبابليّين والأشوريّين والفينيقيّين هم من السلالات العربية التي انطلقت من الجزيرة العربية، وأن تلك الأُسَر الحاكمة

تُنْسَب إلى أسماء مدن أو قبائل وأن لفظ الفراعنة، مثلاً، ليس اسم شعب ولا أسرة ولا اسم حاكم بالذات، ومعناه السيّد، الحاكم، الملك.

كما يؤكّد الكتاب على المعنى الحضاري والثقافي للقومية العربية كأساس للوحدة العربية، وأن النسّابين العرب، وكبار الأدباء والشعراء القدامى في الأمة العربية لم يؤمنوا بصفاء الدماء ونقاء الأعراق، بل اعتبروا العروبة معنىً روحياً لا دماً مادياً.

ومن هذا المعنى الروحى جعلوا «الاستعراب» مصدراً متمادياً للعروبة، ومن هذا المعنى قسموا العرب إلى عرب عاربة وعرب مستعربة. واستمرّ الاستعراب منذُ أقدم العصور ولا يزال الباب مفتوحاً على مصراعيْه، وإلى يومنا هذا.

وانطلاقاً من هذه النظرة، يعالج الكتاب قضية الوحدة إزاء الاقليات الدينيّة والمذهبية والعنصرية، ابتداء بمشكلة الأكراد في العراق وأهل الجنوب في السودان والبربر في شمال أفريقيا والمذاهب الدينيّة في الوطن العربي كُلّه.

ويدعو الكتاب إلى إقامة الدولة العربية المتّحدة شاملة الوطن العربي بأسره، في نظام فيدرالي تقوم على رأسه حكومة اتّحادية مركزية تمارس سيادتها في الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وما إلى ذلك، ويكون تحتها عشرون حكومة قطرية، تتولّى الأمور القطرية. ويكون للدولة علم واحد فيه عشرون نجمة. ومن هنا كان اسم الكتاب.

وفي الكتاب فصل خاص عن «الوحدة العربية وفلسطين ـ وفلسطين والوحدة العربية» شرحتُ فيه المسيرة الوحدوية التي ناضل على دربها الشعب الفلسطيني منذُ أوائل العشرينيات، مرحلة بعد مرحلة، وبسطت الرأي في دور الوحدة العربية بشأن القضية الفلسطينية، باعتبار أنها قضية قومية أوّلاً وآخراً.

وكان لا بُدَّ أن يكون لدولة «الوحدة العربية» مضمون اجتماعي، وقد عالجتُه في فصليْن مستقلّيْن أبرزتُ فيهما المنابع الفكرية التي يتعين على الاشتراكية العربية أن تنهل منها، مع التوكيد بأن الاشتراكية ليست مستوردة على الحياة العربية فكراً وتطبيقاً، بل إنها متأصّلة في تراثنا الروحي وسلوكنا الاجتماعي.

وفي الكتاب فصل هام، عنوانه «دولة عظمى تنتظرنا» وهو لا يتحدّث عن العظمة بمعناها التقليدي، ولكنه يربطها بالمعنى الحضاري الشامل، حيثُ يصبح وطننا العربي الكبير، الواحد المتّحد بثرواته ومواقعه الاستراتيجية وطاقاته البشرية

مصدر خير ورفاهية للمواطن العربي حيثما يقيم، ومعين قوة وعزّة لكُلّ شعب عربي أنّى يكون موقعه في الوطن العربي، وينبوعاً دافقاً يرفد الأمة العربية بأسرها بكل أسباب المنعة والتقدّم لتؤدي رسالتها الجديرة بماضيها وحاضرها، الكفيلة بمستقبلها في شتى ميادين المعرفة الإنسانية، ورحاب الحقّ والعدل، والأمن والسلام، لنفسها وللعالم أجمع.

ويصدر كتاب الوحدة هذا، في فترة عصيبة من تاريخ الأمة العربية. وفي آفاق هذه الفترة تعلو «ألعاب نارية» تتدافع في السماء العربية، ليتّخذ منها الانفصاليون ودعاة التجزئة، دلائل جديدة أن الوحدة العربية سراب لا يشفي غليلاً، وأمل يستحيل تحقيقه، وأن الخير كُلّ الخير، أن ينصرف كُلّ بلد عربي إلى ما يعنيه ويغنيه!

وتتجسّد «الألعاب النارية» هذه في ما نراه في الوطن العربي من شقوق وصدوع في جدرانه، وما نشهده من حرائق في ساحاته، وما نطالعه كُلّ يوم من اقتتال بين أبنائه. كُلّ ذلك لأغراض باطلة، أو أهداف زائلة.

وتكاد الخلافات والاحتشادات والانفجارات تعمّ الوطن العربي بأسره. ويرى المواطن العربي بأمّ عينيه ويسمع بكل أذنيه ما هو قائم بين الكويت والعراق، وبين العراق وسوريا، وبين سوريا ومصر، وبين مصر وليبيا، وبين ليبيا والسودان، وبين ليبيا وتونس، وبين اليَمَن واليَمَن، وبين المغرب والجزائر وموريتانيا، وأخيراً، هذه المذبحة الرهيبة في لبنان، موطن الإخاء والصفاء.

وقد احتشدت هذه الأحداث كلها، وكأنها على ميعاد، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر بالذات، لتعطى الانفصاليّين حججاً جديدة لتوكيد مواقفهم القديمة، يغمزون فيها الوحدة العربية محاولين سوق الدليل تلو الدليل، أن الوحدة خيال في خيال، وأنها فكرة رومانسية ليس لها موقع في دنيا الواقع، وأنها أشبه ما تكون بالزهور الاصطناعية، جميلة وأخّاذة ورائعة، ولكنها من غير روح ولا ريحان.

وأحسب أن دعاة الانفصال، وهم بالطبيعة والمصلحة أعداء الوحدة، ولأنهم وحدهم المنتفعون من الانفصال، يستشعرون أن الأحداث العربية السالفة الذكر قد سقطتْ عليهم من السماء، لتزيد «دعوتهم» رواجاً وانتشاراً. وكأنما لسان حالهم يصيح، أوَ لَمْ نقُلْ لكم إن الوحدة خيال في خيال.

دونكم الحرب في لبنان، ودونكم هذا الاستنفار والانفجار في معظم بقاع الوطن العربي.

ولكن فات أصحاب هذا الكلام أن تلك الخلافات العربية هي حجّة للوحدة على الانفصال. ذلك أن هذه الخلافات، في التشخيص الصحيح هي أعراض متعدّدة لمرض واحد.

وهذا المرض الواحد هو الانفصال والتجزئة. ولولا هذا المرض ما كانت تلك الأعراض، وبالتالي تلك الخلافات.

حقاً، إنه لولا الحدود ما قامت الخلافات على الحدود، ولولا المصالح القطرية الضيقة لما نشبت الملاحم بين الأقطار. وفي كلمة موجزة، لولا الحكام العشرون، لما وثب الحكام بعضهم على بعضهم. والأمة العربية بريئة مما يصنعون.

ولو شئنا أن ننتقل من التعميم إلى التخصيص، لوضح أمامنا، أنّه لو كان المشرق العربي جمهورية واحدة، لما وقعت المذبحة الرهيبة في لبنان، ولما وقع الاستنفار العسكري بين سوريا والعراق، وهما القطران المؤهّلان للوحدة، اليوم قبل الغد.

ولو كانت دولة المغرب العربي الكبير قائمة، لما كانت الجزائر وموريتانيا والمغرب تعيش الآن على حافة الحرب، وفي عهود الاحتلال نذرت هذه الأقطار نفسها للوحدة بعد الاستقلال.

ولو كانت جمهورية وادي النيل قائمة، تضمّ السودان ومصر وليبيا لما انفجع المواطن العربي بالأحداث الخطيرة التي اندلعت بين هذه الأقطار الثلاثة، ذات التاريخ الواحد.

والقائمة طويلة إذا أردْنا أن نستعرض بقية «الاتحادات» وقد تناولناها بالتفصيل في كتابنا هذا، بكل أمانة وجدية وموضوعية.

ولعل دعاة الانفصال يجدون في كلمة «لو» و«إذا» مادّة جديدة للجدال والحوار.

غير أنه في الواقع أن كلمة «لو» و«إذا» في مجال الوحدة العربية ليست من التعابير التي ترسلها أحلام اليقظة، فكُلّ صفحة في هذا الكتاب، بل كُلّ كلمة، تنبئ باليقين القاطع أن الوحدة العربية حقيقة علمية وحتمية تاريخية، لا ينقصها

إلا البنّاؤون الأحرار ليجمعوا هذه الحجارة المبعثرة في الوطن العربي، ويبْنوا منها وبها صرح الوحدة، الأمثل الأكمل.

وكلمتا «لو» و«إذا» لم تقفا عثرة في طريق «الجماعة الأوروبية» التي تعدّ نفسها في الثمانينيات لإجراء انتخابات عامة مباشرة في أوروبا الغربية، يختار خلالها «المواطن الأوروبي الجديد»، «البرلمان الأوروبي». «دولة أوروبا الاتحادية» حكومة ورئيساً.

فإذا كانت شعوب أوروبا التي غرقت في الماضي في حروبها الدامية إلى أذقانها، وتتضارب مصالحها الاقتصادية في الحاضر إلى أذنيها، فهل من الخيال، وهل من أحلام اليقظة أن تتجمّع الشعوب العربية في دولة اتحادية واحدة، أو في دول اتحادية متعدّدة كخطوة أولى على الطريق.

والأمة العربية، مهماً وقع فيها في الماضي، أو واقع بينها في الحاضر، فإنه لم تقع فيها حرب «المائة عام» كما جرى في أوروبا، ولا الحرب العالمية الأولى، والثانية.

إن تحدّيات الحاضر، وآمال المستقبل تشدّ الأمة العربية إلى الوحدة وتدعوها لتسقط عن أكتافها كُلّ عقبات الوحدة. حتّى لو كانت تلك العقبات تتمثّل في عشرين حكومة ونظاماً.

وبعد، فإن هذا الكتاب، لا يقتصر في مجمله على الجوانب العلمية النظرية لإقامة دولة الوحدة العربية.

ولكنه يحدّد في مواضع متعدّدة، المبادئ الرئيسيّة لميثاق الوحدة وبرنامج العمل لتحقيقها ودور القيادات القومية في الوطن العربي، شباباً وطلاباً، وعمالاً وفلاحين، ومثقفين ومناضلين، لتعبئة الأمة العربية تحت راية الوحدة والاندفاع بها على طريق النضال، وبالكلمة الواعية، والتثقيف العميق، والعزيمة الصادقة، وبالقوة الشعبية في الشارع، حين لا يبقى في الأمة العربية إلا الشارع.

والوسائل، كُلّ الوسائل، متوافرة ميسورة. ولا يستطيع عشرون نظاماً عربياً أن يصمدوا أمام مائة وعشرين مليوناً من الأمة الواحدة الباسلة، حين تصمّم في عزم وإيمان على إقامة الوحدة.

وفي سبيل هذا الهدف الأسمى تهون التضحيات مهماً عظمتْ، فالوحدة جهاد واستشهاد وكفاح. ومعركة بكل سلاح.

هذا هو الكتاب، وإني لأرجو أن يجد له مكاناً في المكتبة العامة «لدولة الوحدة العربية»، يؤمئذ يسعد الكتاب، ويسعد صاحب الكتاب، إن لم يكن في حياته فبعد مماته. تلك هي الحياة الباقية.

وتلك هي سنّة الحياة، ﴿**ولن تجد لسنّة الله تبديلاً**﴾(*).

أحمد الشقيري

القاهرة في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧

(*) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، » الآية ٦٢.

كنّا بالوحدة، وبالوحدة سنكون

قال لي دبلوماسي عربي، قضى سنين طويلة في الأمم المتحدة، قال بلهجة هادئة رزينة: «لماذا الوحدة العربية؟».

نحن الآن عشرون دولة في الأمم المتّحدة، وستصبح فلسطين عما قريب الدولة الحادية والعشرين. لقد أصبحنا قوة دولية، يحسب لها حساب.

لقد كان القرن التاسع عشر هو عصر القوميّات، وهذا القرن العشرون هو عهد الدول المستقلّة ذات السيادة الكاملة. إن الأمم المتحدة تضمّ في هذا العام مائة وخمساً وأربعين دولة. وننتظر ميلاد دول أخرى، وهذه الدنيا أشبه بالمرأة الحامل تجود على العالم من حين إلى حين بمولود جديد. وبدلاً من أن نكون دولة واحدة تملك صوتاً واحداً فقط، فإنه من الأفضل والأجدى أن نكون عشرين دولة نملك عشرين صوتاً في الأمم المتحدة ومنظّماتها المتخصّصة، ونستطيع بهذه الأصوات أن نأخذ ونعطي، ونساوم ونفاوض ونناور ونحاور.

وقال لي صحافي يعالج القضايا العربية في إحدى الصحف اليومية في القاهرة، قال بنبرة الخبير العارف: «ولماذا الوحدة العربية؟ المهم وحدة الهدف والعمل. ما الفائدة من الوحدة الدستورية؟ لقد جرّبْنا الوحدة بين سوريا ومصر متمثّلة في الجمهورية العربية المتّحدة، وكان نتيجتها الانفصال والفرقة والخصام. وجرّبنا الوحدة بين سوريا ومصر واليمن متمثّلة في «الدولة العربية المتحدة»، وكان مصيرها التفكك والانحلال.. وجرّبْنا الوحدة متمثّلة بالاتحاد الهاشمي بين مملكتَيْ الأردن والعراق، وانحلّتْ بعد سقوط الملكية في العراق وأصبح جمهورية. وجرّبْنا الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، فلم تكدْ تولد حتّى ماتَتْ.. وجرّبْنا الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا والسودان، فلم يكن نصيبها إلا الفشل والقطيعة. وكانت آخر تجاربنا الحزينة الوحدة بين ليبيا وتونس متمثّلة في مشروع الجمهورية الإسلامية العربية،

وماتَتْ نطفة قبل أن تصبح جنيناً. إن الوحدة الحقيقية تقوم على التنسيق والتعاون والتضامن، هذا هو الدرس الكبير الذي يجب أن نستخلصه من حرب رمضان. لقد اشتركت الدول العربية جميعها في هذه الحرب المجيدة، وقدمت كُلّ منها ما تستطيع، هكذا يجب أن نفهم الوحدة».

وقال لي أستاذ جامعي يغرف كلماته وعباراته من الأدب الماركسي، قال بمنطق الجدلية الحاسم: «ولماذا وحدة عربية؟ هذا كلام لا يتفق مع منطق العصر وتطلعات المستقبل. الوحدة والقومية هما من نتاج البرجوازية لحماية الرأسمالية.. والوحدة العربية التي تنشدونها هي إمبراطورية حديثة، ولقد خلّفنا عهد الإمبراطوريات وراءنا منذُ زمن بعيد.. الوحدة الحقيقية هي وحدة العمال، والطبقات الكادحة في كُلّ أرجاء العالم. يظهر أنك لم تقرأ ماركس ولينين وستالين. العرب شعوب متعدّدة لا يملكون مقوّمات الأمّة الواحدة. الوحدة القومية تتطلّع إلى الوراء، أما وحدة الطبقات المسحوقة فهي أمل المستقبل، وعلى الجماهير المسحوقة أن تناضل من أجلها. إن الذي يربطني بالكادحين في روسيا والصين وسائر الدول الاشتراكية أشدّ مما يربطني بالبرجوازي والرأسمالي العربي. يجب أن تكون نظرتنا إنسانية شاملة. إن الوطنية السوفياتية هي عروة الحرية والسلام والاشتراكية».

وقال لي أحد شيوخ الأزهر، قال بعبارة فصيحة مليئة بالسحر والعذوبة: «لماذا الوحدة العربية؟ نحن لا نفهم الوحدة العربية ولا القومية العربية. الإسلام يقوم على مبادئ أساسية لا يمكن المساس بها. الأخوة الإسلامية هي رابطة المسلمين جميعاً. والإسلام لا يعرف الحدود ولا الأقاليم ولا اللغات ولا الألوان ولا الأجناس. إن أخي المسلم في الباكستان أو الهند أو تشاد أو الصين هو كأخي في الحجاز أو مراكش أو العراق. لا فرق بين عربي ولا أعجمي. لا يعرف الإسلام صراع القوميات ولا اختلاف اللغات ولا تباين الألوان والأجناس، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. والمسلمون أمة واحدة».

وقال لي وزير عربي، شهد عدداً من مؤتمرات القمة العربية، قال بلغة الواقع المحسوس القائم الملموس: «لماذا الوحدة العربية؟ لماذا نسبح في الخيال؟ أما آن لنا أن نفكّر في الأمور على أسس واقعية. النظرة الموضوعية العلمية هي التي يجب أن تسود تفكيرنا. إلى متى نظل نتملّق الشارع ونمنّيه بالخيال؟ هنالك وقائع لا يمكن إنكارها. في العالم العربي ممالك وجمهوريات وإمارات ومشيخات، ولكل منها تاريخ مستقل، وظروف اجتماعية خاصة، ومصالح متباينة. لا يمكن تغييرهذا الواقع إلا بقوة السلاح، وزمن السلاح قد ولّى.. لقد قامت الوحدة في ألمانيا وإيطاليا بالحرب..

ولا يقرّ هذا العصر الحروب، لا من أجل الوحدة ولا من أجل أي هدف آخر. الوحدة العربية هدف عاطفي لا يمكن تحقيقه، ولا جدوى من التعلّق بالأوهام. . الواقع القائم، أحببناه أم كرهناه، هو أننا عشرون دولة، كُلّ منها ذات سيادة كاملة، ولا يعقل أن يتنازل ملك أو رئيس أو أمير أو شيخ عن سيادته، وأن يصبح مواطناً عادياً كسائر المواطنين في دولة الوحدة كانت اندماجية أو فيدرالية أو حتّى كونفدرالية».

وقال لي تاجر كبير ممتلئة أوداجه بالكلام الدسم السمين، قال بكثير من المرادفات وثروة من الكلمات:

«ولماذا وحدة عربية؟ ومن المحيط إلى الخليج. وتضمّ مائة وعشرين مليوناً من البشر، يفصل بينهم صحارى وجبال وأنهار؟

إن الأوضاع الاقتصادية بين البلدان العربية تحول دون الوحدة. فالبترول في الجزيرة العربية، والقطن في مصر، والفوسفات في المغرب، والاصطياف في لبنان. . و. . و. . كُلّ هذه الثروات هي ملك شعوبها، وشعار بترول العرب للعرب لا يوازيه إلا شعار واحد يمكن أن تطرحه «بترول العالم للعالم». . إن الحقائق الاقتصادية، من دون سواها هي التي تقرّر مصائر الشعوب. وفي هذا العصر السياسة في خدمة الاقتصاد، والعكس غير صحيح».

وقال لي أحد الشباب المتخرّجين من إحدى الجامعات العربية، وهو معيد فيها لمادة التاريخ العربي. قال وهو يتحدّث من ذاكرة محشوّة بالأحداث التاريخية متسلسلة عصراً بعد عصر: «ولماذا وحدة عربية؟ وهل نملك التاريخ المشترك وهو من أهمّ مقوّمات الوحدة؟ إن تاريخ العراق هو سيرة السومريين والأكاديين والأشوريين والبابليين. في حين أن العراق في الحاضر هو خليط من البدو والحضر، من الشيعة والسنّة والصابئة، ومن التركمان والأكراد والإيرانيين. وتاريخ سوريا بما فيها فلسطين والأردن ولبنان هو قصة الآراميين والكنعانيين والفنيقيين والمؤابيين والأدوميين واللّخميين والغساسنة و. . و. . وفي الحاضر فإن ديار الشام هي أشبه ما تكون بالفسيفساء، فيها السريان والكلدان والجركس والأكراد والأرمن والموارنة والسنّة والشيعة والإسماعيلية والنصيرية والأرثوذكس، وبقايا من القبائل العربية الضاربة على مشارف الصحراء. وتاريخ مصر هو تاريخ الفراعنة بحضارتها المتميّزة وشخصيّتها المستقلّة، وأهلها خليط من الأتراك والألبان والجركس والأقباط والمسلمين والنوبيّين والأعراب. أما تاريخ الشمال الأفريقي فهو قصة شعوبه القديمة من البربر ومن

خالطهم من الوندال واليونان والرومان والقبائل العربية والأسر الحاكمة العثمانية، وليس فيهم جامعة واحدة، إلا الدين الإسلامي. إلى آخر الأقطار العربية التي يتألّف منها الوطن العربي».

وقال لي باحث اجتماعي، قرأ كثيراً عن الاجتماع واختلط بالمجتمعات. قال في حديث طويل تدعمه الخبرة المريرة بالأخلاق العربية وما تنطوى عليه من فردية وقبلية وأنانية: «ولماذا الوحدة العربية؟ الأخلاق القبليّة متأصّلة فينا. الرسول عليه السلام هو الذي استطاع أن يوحّد العرب، وأفلح في حياته ولكن بعد مماته عاد العرب إلى جاهليّتهم وعادوا إلى نعراتهم القبلية. أما في أيامنا، فأنت ترى العراق وسوريا يحكمهما حزب البعث الواحد، ودستوره قائم على الوحدة ولا وحدة بينهما. وهذه اليمن في الشمال والجنوب، وطن واحد وشعب واحد، ولكنه دولتان وكُلّ منهما اسمها اليمن. وهذه الجزيرة العربية وهي وحدة جغرافية واحدة، فيها ست دول: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات وعمان. وفي هذا المغرب الكبير خمس دول: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وهذا وادي النيل فيه دولتان مصر والسودان وبينهما من الروابط ما ليس بين بلدين في العالم، وهما جمهوريّتان مستقلّتان يتعاقب عليهما الودّ والجفاء حيناً بعد حين. وعلى هذا فإن الوحدة العربية لن تقوم لها قائمة».

وقال لي موظّف في إحدى الدول العربية، قال وشعره مرسل على كتفيْه وعباراته تتدلّى من سالفيْه:

«ولماذا وحدة عربية؟ لقد آن الأوان أن نضع الأمور في نصابها. لقد ذُقنا الأمرّين من «الأجانب» الذين ملأوا بلادنا في جميع الوزارات والدوائر والشركات، من الفلسطينيين والمصريين واللبنانيين والسوريين. كفى، كفى. لقد أصبح عدد كبير منا من خريجي الجامعات، من إنكلترا وأمريكا. ونحن قادرون أن نملأ الوظائف في بلادنا. ونحن أحق من «الأجانب» وليخدم كُلّ إنسان في بلده. وأهل مكّة أدرى بشعابها».

وقال لي مدير في دوائر الجامعة العربية. قال هو يحفظ عن ظهر قلب ملفات الجامعة العربية ووثائقها: «ولماذا وحدة عربية؟ إن الجامعة العربية بميثاقها المتراخي قد فشلتْ في قيام تعاون بين الدول العربية. لقد مضى عليها ثلاثون عاماً من غير عمل مُجْدٍ، ولو أنها عقدَتْ ونفّذَتْ اتّفاقية واحدة في العام الواحد، لكانت الأمة العربية تنعم بثلاثين اتفاقية. إن ملفاتنا مملوءة بالاتفاقيات في الشؤون القانونية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية والمالية. ولم ينفّذْ منها إلا النزر اليسير».

وقال لي مواطن عادي، وقد كفر بالدساتير العربية التي تنصّ على الوحدة العربية وخطبِ الملوك والرؤساء التي تتشدّق بالوحدة العربية، من الاستقلال إلى يومنا هذا: «ولماذا وحدة عربية؟ إذا أردتُ أن أخرج من بلدي في سياحة للأقطار العربية، فلا بُدَّ لي من تأشيرة خروج من بلدي، ومعها عشرون تأشيرة دخول إلى الأقطار العربية الأخرى. وبعد ذلك تتحوّل سياحتي إلى عذاب وعقاب. تفتّش حقائبي وملابسي، ويفرض عليّ أن أسجل جوازي في دوائر الأمن العام، وألا أقيم في البلد المضيف إلا شهراً واحداً، وألا أعمل فيه «بأجر أو بغير أجر» كما ختموا على جواز سفري مرّة بعد مرّة. لقد رأيتُ هذا الختم على جواز سفر طفل رضيع يمنعه من أن «يعمل بأجر أو بغير أجر»، وليتهم ختموه ممنوع أن «يرضع بأجر أو بغير أجر». أما مخافر الجمارك فإنها سبة في تاريخنا المعاصر. إنهم يعبثون بحقائب السيدات حتّى ملابس الأبدان. لقد أصبح الوطن العربي الكبير السجن العربي الكبير إذ يحتوي عشرين زنزانة لشعوبنا العشرين؛ زنزانة لكُلّ شعب. وإذا سافر المواطن العربي من بلد، فإنما يخرج من زنزانة إلى أخرى. وفي النهاية فإنه يظلّ في سجن الوطن الكبير».

وقالت لي ربّة بيت ـ وهي تشكو في حديث غاضب صاخب: «ولماذا وحدة عربية؟ الخضار واللحوم والفواكه بلغتْ عندنا حدّاً فاحشاً من الغلاء، وأسعارها في العاصمة المجاورة رخيصة جداً إلى حدّ الكساد. سيادة الرئيس في العاصمة المجاورة غضب على سيادة الرئيس عندنا، فأقفل الحدود، فكسدت البضاعة في بلده وشحّت في بلدنا. والشعب هو الضحية في البلدين. ومنذُ الاستقلال إلى يومنا هذا، يكاد لا يمضي عام أو موسم إلا والقطيعة بين قطرين شقيقين، فتتوقّف المواصلات ويمتنع السفر ويتوقّف التبادل. كُلّ ذلك لأن رئيساً غضب على رئيس، وسقط البلاء والعناء على رؤوس الشعب».

وقال لي ناشر قضى سنين في عالم النشر والتأليف، قال وهو يندب العلم والثقافة: «ولماذا وحدة عربية؟ أين هي والكتاب العربي يحارب من الحكام العرب. الكتاب هو رغيف الشعب الروحي، وإنه بلا كتاب يصاب بنقص فكري في الغذاء. لا يصل الكتاب إلى القارئ العربي في الوطن العربي. تمنعه الرقابة، وتقف القيود المالية في وجهة. والكتاب العربي مثل الإنسان العربي، يعيش في سجن كبير».

وقال لي قسّ عربي نشأ نشأة قومية، قال وهو يتحدّث بالفصحى بلغة الضاد كأنه تعلّم التجويد القرآني كما درسناه في عهد الصبا: «ولماذا الوحدة العربية؟ ولماذا النصّ في عدد من الدساتير العربية، أن الإسلام دين الدولة وأنه مصدر رئيسي للتشريع؟»

يَعتبر المثقّفون المسيحيّون العرب الإسلام والعروبة مترادفين، ويعتزّون بالتراث الإسلامي على أنّه تراثهم، ويعتبرون الرسول العربي باعث الأمة العربية ومؤسّس يقظتها وموحّد كلمتها. ونشأت اليقظة العربية الحديثة في بيروت قبل دمشق وغيرها من الحواضر العربية. ألم يكنْ علماء النصارى البستانيون واليازجيون، وغيرهم من أحبار الموارنة، الروّاد الأوائل في تجديد شباب اللغة العربية واليقظة العربية؟ وماذا نقول اليوم لعامة المسيحيين، وبخاصّة الذين نشأوا منهم في الإرساليات الأجنبية، ولا تزال في أذهانهم بعض الذكريات الطائفية التي أوجدتها الصراعات الدولية وغذّتْها الأطماع الاستعمارية؟

وقال لي. وقال لي كثيرون مثل هذه الأقوال والأقاويل وأشدّ منها إيلاماً وعنفاً، بعضها حقّ، وبعضها حقّ يراد به باطل، وبعضها الآخر باطل أيّما باطل. وسمعتُ ذلك على مدى سنين طويلة من حياتي السياسية، سمعتُه في مؤتمرات القمة وفي الشارع وفي الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الشعبية وفي الندوات الصغيرة وفي الخطب الصاخبة وفي الهمسات الخافتة. ولكن.. ولكن هذا كُلّه لا يعدو أن يكون حفنة صغيرة تحت أقدام الجبل الشامخ الأشمّ، أو ذرّات صغيرة من السحاب في الفضاء الرحيب الذي لا نعرف حدّه ولا ندرك مداه.

و لن يكون هذا كُلّه أكبر من الأنهار الكبيرة، ولا أوسع من البحيرات الواسعة ولا أغزر من الجداول الغزيرة ولا أكثر من السواقي الكثيرة. وتصب كلها ومعها أمطار السماء على مدى العام كُلّه، في البحر المحيط. ويبقى هو هو البحر المحيط في قيعانه ووديانه، وأجاجه وأمواجه، وحيتانه وأسماكه لا يتغيّر طابعه، ولا تتبدّل طبيعته. وكذلك الوحدة العربية كالبحر المحيط، تتدفّق عليه أنهار من النقد والتجريح والتنديد، وأمطار من الاستنكار والشكّ والارتياب. ولكنها تظلّ هي البحر المحيط يستوعبها كلها. يتبعها ويحتويها، فتتحوّل إليه ولا يتحوّل إليها.

وهذا الشبه قديم بين الوحدة العربية والبحر المحيط، فكلاهما من صنع الطبيعة الأزلية الخالدة. تتعاقب أحداث الزمان في خضم التاريخ، وتبقى الوحدة هي الوحدة، والمحيط هو المحيط.

ومنذُ أن نشأت الجزيرة العربية، بعد انتهاء عصور الجليد، حبَتْها الطبيعة، بطبيعة البحر المحيط سوى أنها مصنوعة من صحارى وقفار وجبال، وتفصلها عن اليابسة الأخرى بحارٌ من جهاتها الثلاث، وبحر من البادية في الشمال، حتّى قال عنها العرب الأقدمون أنفسهم إنها جزيرة العرب، وقد سُمِّيتْ شبه الجزيرة العربية في عصور متأخّرة.

وهكذا صنعتْها الطبيعة عالماً مستقلاً بنفسه، قائماً بذاته، لا يستطيع أن يجوزها أحد، لا سائحاً ولا غازياً، ولا عابراً ولا مسافراً. وأصبح شعبها فيها متميّزاً بكيانه، منفرداً بأخلاقه، مستقلاً بقسماته ومقوّماته، مختلطاً مع نفسه، مندمجاً في داخله، بل متزاوجاً في أهله.

والعرب، كما يقول باحث معاصر، من أقدم الأمم على هذه الكرة الأرضية، ومن أصفاها عنصراً، ومن أقلها تعرّضاً لغزو الفاتحين. وفرضَتْ أجواء الجزيرة العربية وبواديها على أهلها حياة النجعة ارتياداً للكلأ. وهو بلد قلّما يطمع فيه الطامعون، أو قلّما يتمكّن منه الطامعون. وقلّما يخضع أهله لحكم الفاتحين[1].

وعلى هذا، أصبح الشعب العربي بالطبيعة أقدم شعوب الأرض كياناً. وأصبحت بالطبيعة وحدته الوجودية، أقدم وحدة على وجه الأرض. ولكي نفهم هذا الذي أسميه «الطبيعة» التي صنعت الشعب العربي والوحدة العربية، ليس على المرء إلا أن يضع أمامه الأطلس العالمي بالحجم الكبير، وأن ينظر إليه كما ينظر إلى لوحة رائعة معلّقة في متحف كبير.

وسيرى الناظر، بعد المقارنة والمقايسة، أن شبه الجزيرة العربية هي الأرض الوحيدة في العالم غير المتجاورة مع أرض أخرى، ولا متداخلة مع إقليم آخر، بينها وبين العالم الآخر بحار وبراري وقفار، كأنما صنعت لأهلها من دون غيرهم، وخصّصت لشعبها وحدهم، فلا يدخل عليهم دخيل ولا يطرق عليهم طارق.

ويقول الدكتور فيلب حتّي، وهو من المؤرخين العرب المعاصرين الذين اغترفوا من المصادر الغربية والعربية على السواء: «ليس في خريطة العالم شبه جزيرة تضاهيها (شبه الجزيرة العربية) حجماً، فهي أكبر من شبه جزيرة الهند، ومساحتها ثمانية أضعاف الجزر البريطانية وأربعة أضعاف فرنسا. ويرى علماء الجيولوجيا أن الجزيرة عبارة عن تكملة طبيعية لصحارى أفريقيا والمنطقة الرملية التي تطوّق آسيا. وأما حدود الجزيرة الشمالية، فغير واضحة المعالم ويمكن اعتبارها خطّاً وهمياً. أما من الناحية الجيولوجية فإن صحارى الشام والعراق بكاملها تعدّ جزءاً من الجزيرة العربية[2].

---

(١) مصطفى الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها: محاضرات ألقاها مصطفى الشهابي على طلبة المعهد، ١٩٥٨**، ط ٢ (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١)، ص ٢٠.

(٢) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ١٥ ـ ١٦.

وهكذا صنعت الطبيعة الشعب العربي وجعلته أقدم شعب له كيان متميّز، كما صنعَت الوحدة العربية وجعلَتهْا أول وحدة لها مقوّماتها. ولا بأس علينا، لنكون في جانب الاعتدال، أن نقول على وجه اليقين، إن شعبَنا بين شعوب الأرض من أقدمها، وإن وحدتنا، بين الوحدات التاريخية، من أعرقها. وفي هذا كفاية للردّ على المنكرين والمتنكّرين، والكافرين والمشكّكين.

إن في عالمنا الذي نعيش فيه اليوم، مائة وخمساً وأربعين دولة ممثلة في الأمم المتحدة، ويقع تحت سيادة هذه الدول مئات من الأمم والشعوب والقوميّات والجماعات. ونشأتْ هذه الدول، إلا بضعة لا تتجاوز أصابع اليدّ، حديثة العهد في كيانها ووجودها الدولي، في عهد القوميات في القرن التاسع عشر، أو في عهد الأمم المتحدة في القرن العشرين.

ولكن الأمة العربية، وجوداً وكياناً وتاريخاً وحضارة ووحدة، ترجع إلى عشرة آلاف عام ويزيد، ولا يعرف التاريخ أكثر من ثلاث أمم أو أربع تملك مثل هذا الوجود العريق، وهذا التاريخ الحضاري الأصيل، وهذه الوحدة القومية المديدة.

وليس هذا بكلام عاطفي أو عصبية قومية أو مغالاة بالأنساب بعيدة عن الصواب. إنه الحقّ كُلّ الحقّ.

يقول مؤرّخ أمريكي منحدر من أصل لبناني عربي: «كانت اللغة العربية طوال قرون عديدة في العصور الوسطى لغة العلم والثقافة والفكر الراقي في جميع أنحاء العالم المتمدّن بحيث كان ما أُلّف فيها بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر من التآليف الفلسفية والطبّية والتاريخية والدينية والفلكية والجغرافية أكثر مما أُلّف في أي لغة أخرى[٣].

ويقول مؤرّخ أمريكي معاصر كبير: «سبق للعرب أن قادوا العالم في مرحلتَيْن طويلتَيْن من مراحل التقدّم الإنساني طوال ألفيْ سنة على الأقلّ أيام اليونان، ثُمّ في العصور الوسطى مدّة أربعة قرون تقريباً، وليس ثمة ما يمنع هذه الشعوب من أن تقود العالم ثانية في المستقبل القريب أو البعيد»[٤].

أن تقود العالم مرّة ثانية، كان ذلك ما تنبّأ به المؤرّخ الأمريكي قبل سنين

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤) جورج سارتون، **الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين**، ترجمة عمر فروخ، ص ٥٥.

طويلة. ولعلّ الكثيرين يومئذ كانوا يعتبرون تلك النبوءة أسطورة عريقة في الخيال. أما اليوم في عامنا هذا وقد اكتشفنا قدراتنا وثرواتنا واكتشف معنا العالم طاقاتنا الكبرى، فإن حديث المؤرخ الأمريكي الكبير يكاد يقفز من دنيا النبوءات إلى عالم الحقائق البارزة.

أجل لقد كانت لنا قيادة العالم مرّتيْن في العصور القديمة وفي العصور الوسيطة. ولكن كان ذلك بالوحدة، وبالوحدة كان.

وكما تنبّأ المؤرخ الأمريكي، سيكون لنا دور كبير في قيادة العالم مرة ثالثة. أجل سيكون ذلك بالوحدة، وبالوحدة سيكون.

وفي الصفحات التالية النبأ اليقين والحق المبين.

نحــن.. مــن نحــن؟

سؤال لازم من غير لزوم..

نحن أمّة عربية واحدة. تلك حقيقة تاريخية علمية لا لزوم لإقامة الدليل عليها، إلا إذا احتاج النهار إلى دليل كما يقول شعراؤنا الأقدمون. ومع هذا فإن طرح السؤال لازم، لأن الحياة العربية المعاصرة تسودها مظاهر بارزة أمام العيان، تصرف المواطن العربي في حياته اليومية عن إدراك الهوية الحقيقية الشاملة لذاته ولأمته ولوحدته. وتتجلّى هذه المظاهر البارزة في قيام الحدود بين الأقطار العربية والحواجز الجمركية وتباين النظم النقدية واختلاف التشريعات الاقتصادية وانعدام الجنسية الواحدة وتقييد حرية السفر والإقامة والعمل وما إلى ذلك من الإجراءات القانونية والإدارية التي تؤدّي بالواقع الفعلي إلى جعل المواطن العربي أجنبياً حقيقياً في الوطن العربي الكبير، وأجنبياً حقيقياً عن أمته العربية.

بل إن الأجنبي الوافد من أوروبا أو أمريكا إلى الوطن العربي، يلقى في حلّه وترحاله، من اليسر والرعاية، ما لا يلقاه المواطن العربي. ويلقى هذا المواطن العربي بدوره في حلّه وترحاله، خارج الوطن العربي، من الرعاية واليسر ما لا يلقاه في وطنه الكبير وبين ظهراني أمّته.

هذا هو الواقع اليومي للمواطن العربي. لا يملك، بالممارسة الفعلية، شيئاً من معاني الانتماء إلى أمّته العربية والانتساب إلى الوطن العربي، إلا شعارَيْن عظيمَيْن: أمّة عربية واحدة ووطن عربي واحد من المحيط إلى الخليج..

ورغماً عن أن هذيْن الشعاريْن العظيميْن يملكان تاريخاً حضارياً ضخماً عمره سبعة آلاف سنة. ووراءهما ثقافة إنسانية رفيعة وأمجاد وذكريات لا تبلى، وأمامهما مستقبل زاخر بالقوّة والمنعة والرخاء. رغماً عن ذلك كُلّه، فإن هذيْن الشعاريْن العظيميْن خاليان تماماً من المحتوى العظيم والمضمون الكبير اللذين يسكنان في كُلّ كلمة من كلماته، سكنى الروح في الجسد ويسريان في الحياة العربية مسرى الدماء في الأعضاء.

ومن هنا أصبح السؤال «من نحن» ضرورياً بالنسبة إلى الحاضر الشقي، وغير ضروري بالنسبة إلى الماضي المجيد السالف والمستقبل الزاهر الوافد.

ومن هناك، كذلك أصبح السؤال «من نحن؟» لازماً لتهديم الحاضر الشقي الذي نعيش فيه وبناء المستقبل السعيد الذي نتطلّع إليه. ويصبح هذا «الضروري» أكثر ضرورة حين نرى النزاعات الإقليمية والتجزئة والانفصال تمدّ جذورها في تربة الوطن العربي وحياة الأمة العربية، حتّى لتكاد الوحدة العربية تبدو على السطح أنها باتت يتيمة، تُذكر بالنشيد والحنان، كما يُذكر الأيامى واليتامى في مواسم الصدقات والإحسان.

بل إن «ضرورة» السؤال «من نحن؟» تفرضه ظروف حلّت بالأمّة العربية، فأحاطت الأمّة والوطن بغمامات من المفاهيم الخاطئة. كان لا بُدَّ أن تَترك آثارها في حياتنا العامة واتجاهاتنا الفكرية. والأمة، أي أمة، لا يمكن أن تكون في منأى عن الظروف التي تحيط بها، وتعيش في صميمها.

وأول هذه الظروف التي حجبتْ ـ إلى ما تحت السطح ـ هويّة الأمة العربية الواحدة، سقوط السيادة العربية على الوطن العربي في نهاية الدولة العباسية، ليحلّ محلّها الحكم الأجنبي جاثماً على صدر الأمة العربية جمعاء، وشاملاً الوطن العربي بأسره. وإن التواريخ والوقائع، على برودتها وجفافها، خير ما يضع أمامنا الصورة واضحة المعالم، لتبرز أمامنا هوية أمتنا العربية الواحدة، وما اعتراها عبر العصور ومن خلال الأجيال. فأعاق مسيرتها وشلّ نهضتها، من دون أن يدمّر وجودها أو يهدم مقوّماتها. وكان جانباً من هذا التاريخ، أن فقدت الأمة العربية سيادتها على نفسها ووطنها، حينما استولى العثمانيون على البلاد العربية (١٥١٧م) باسم الخلافة الإسلامية، وشمل الحكم العثماني الأقاليم العربية في المشرق العربي، والجزيرة العربية والشمال الأفريقي بأكمله، باستثناء مراكش التي بقيتْ محتفظة باستقلالها عن الدولة العثمانية.

وليس هنا مجال للبحث في أسباب السيطرة العثمانية وظروفها، ولا في أسلوب الحكم قوة أو ضعفاً في هذا القطر العربي أو ذاك. المهم أن الحقبة العثمانية التي امتدّت قرابة أربعمائة عام (١٥١٧ ـ ١٩١٧) على معظم الوطن العربي، فقدت الأمة العربية خلالها سيادتها القومية. ولا بُدَّ أن يترك فقدان السيادة آثاره القريبة والبعيدة.

وجانب آخر من هذا التاريخ كذلك، أن الدولة العثمانية نفسها، وفي أواخر عهدها، قد انسابت إليها عوامل الضعف والانحلال، فطمعت في «أقاليمها» الدول الاستعمارية. وكانت هذه الأقاليم، هي الوطن العربي. وبذلك، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الأمة العربية. وجاءت موجات من الاحتلالات للوطن العربي، قامت بها معظم الدول الأوروبية.

ففي صيف ١٧٩٨ غزَتْ فرنسا مصر بقيادة نابليون تحت شعار الإسلام، فلم يكدْ يصل إلى الإسكندرية حتّى أصدر منشوراً إلى المشايخ والقضاة والأئمّة والأعيان في مصر، يطلب إليهم أن يقولوا لأمّتهم إن «الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في روما وخرّبوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحثّ النصارى على محاربة الإسلام، ثُمّ قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الفرسان الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين»[١].

وراح نابليون يتملّق الشعب المصري ويثني على حضارته العريقة، فوجّه خطاباً إلى الشعب المصري قال فيه «إن مصر بلاد لا نظير لها وهي أخصب البلاد، وإن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أُخِذَتْ عن أجداد مصر الأُوَل»[٢].

في غمرة الصراع البريطاني الفرنسي انتهت حملة نابليون، وجلا الجيش الفرنسي عن أرض مصر، لتبدأ فرنسا مرحلة أخرى من الاستعمار في المغرب العربي الكبير.

ففي عام ١٨٣٠م قامت فرنسا بحملة كبرى على الجزائر، استناداً إلى الذريعة التاريخية الشهيرة، ذريعة المروحة التي ضرب بها حاكم الجزائر القنصل الفرنسي، وأدّى ذلك إلى احتلال الجزائر ثُمّ إعلانها جزءاً من الدولة الفرنسية بموجب الدستور الفرنسي لعام ١٨٤٨م[٣].

وفي عام ١٨٨١، تذرّعت فرنسا بوقوع إخلال بالأمن على الحدود الجزائرية، فوُجّهت قوة بحرية وبرّية إلى تونس وأجبرت الباي تحت وطأة الاحتلال على توقيع معاهدة الحماية المعروفة واتفاقات أخرى جعلت السلطة الفعلية في تونس خاضعة لفرنسا. وكان من بعض مظاهرها اعتبار ممثل فرنسا وزيراً لخارجية تونس!

وفي عام ١٩١٢، أكملتْ فرنسا سيطرتها على المغرب العربي، فزحفتْ بقواتها على مراكش، «لحماية السلطان» والرعايا الأجانب والمحافظة على الأمن» وفرضت على الدولة المراكشية معاهدة حماية، كما فعلت مع تونس قبل ذلك بثلاثين عاماً، وحكمتْها حكماً مباشراً.

كانت تلك حصة فرنسا من الوطن العربي. أما بريطانيا، وقد كانت في أوج

---

(١) نصّ منشور بكامله أورده المؤرخ المصري الجبرتي في كتابه.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣)، ج ١، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) أحمد الشقيري، **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال** (بيروت: دار العودة، [د. ت.]) ويتضمن مجموعة خطبه في الأمم المتحدة.

مجدها الإمبراطوري، فقد اتّخذت الذرائع الاستعمارية المعروفة نفسها، إذ نزلت قواتها البحرية على أرض مصر في عام ١٨٨٢ واحتلتها «حماية للخديوي والأقليات والمصالح الأجنبية»، ثُمّ تحوّل هذا الاحتلال إلى حماية مفروضة في مطلع الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ حينما أعلنتْ حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنّه «بالنظر لحالة الحرب التي سبّبها عمل تركيا، وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن وصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. . وستتخذ حكومة جلالته كُلّ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها!»

وفي عام ١٨٩٩، وفي ظروف مليئة بالغدر والخديعة، احتلّت القوات البريطانية السودان. وأصبح وادي النيل بأكمله تحت السيطرة البريطانية، وبقيتْ طرابلس بأكملها ولاية عثمانية، كما كانت مصر والسودان وتونس والجزائر. غير أن إيطاليا قد لحقت بالركب الاستعماري، فاحتلت ليبيا في عام ١٩١٢ مستهدفة أن تجعل منها وطناً إيطالياً، كما كانت تسعى فرنسا بالنسبة إلى الجزائر.

وبهذا، يكون الوطن العربي في الشمال الأفريقي، في الحقبة الواقعة بين ١٨٣٠ إلى ١٩١١، قد سقطت عنه السيادة العثمانية ووقع تحت السيطرة الكاملة لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومن خليج السويس إلى المحيط الأطلنطي. وهي مساحة تقارب ثلاثة أرباع الوطن العربي، وتقوم عليها الآن خمس دول عربية: مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

ولم ينجُ الوطن العربي في آسيا من الهجمة الاستعمارية البريطانية، فكانت عدن بموقعها الاستراتيجي هي الهدف الأول. ولقد احتلّتها بريطانيا في عام ١٨٣٩، وأعلنتْها في ما بعد مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وبهذا سيطرتْ بريطانيا على مركز يكفل لها حماية قناة السويس وطرق المواصلات الإمبراطورية.

وفي ما بين ١٨٨٠ ـ ١٩١٤، فرضَتْ بريطانيا سيطرتها على جنوب الجزيرة العربية وشرقها، من خلال عشرات من اتفاقيات الحماية والأمن والحدود امتداداً من محميّة عدن إلى حضرموت، إلى عمان، إلى «الساحل المتصالح»، إلى قطر، إلى البحرين، إلى الكويت، جاعلة من هذا الشريط البحري المطلّ على البحر العربي والمحيط الهندي عشرات من الإمارات والمشيخات والسلطنات، وما إلى ذلك من المصائب والويلات!

أما المشرق العربي فقد احتلّته دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ناكثة بذلك عهودها باستقلال هذه الأقطار. وفرضتْ عليها نظام الانتدابات فبسطت فرنسا سيطرتها على سوريا ولبنان واستولتْ بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وكانت حصيلة هذا التاريخ الموجز، أن الأمة العربية بأسرها، من المحيط إلى

الخليج قد أصبحتْ في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) واقعة تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، احتلالاً، أو حماية أو تحت نظام الانتداب.

وكان رابع هذه الأثافي، أن وقعت فلسطين في مخالب الحركة الصهيونية حين أعلنت بريطانيا وعدها المشؤوم (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧) بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، فأضاف الاستعمار الأوروبي لوناً جديداً من ألوان الاستعمار، يهدف إلى إقامة شعب غريب في وطن شعب عربي عريق.

وعلى هذا نرى أنّه في خلال مائة وعشرين عاماً استولى الاستعمار الأوروبي على الوطن العربي، قطراً بعد قطر، وعمل جاهداً بالوسائل القهرية والتشريعية على إنهاك الأمة العربية، وإضعاف لغتها وقوميتها ومقوماتها، والأخطر من ذلك، إنكار وجودها كأمة واحدة، ذات تاريخ مشترك وحضارة واحدة، وتتطلّع إلى وحدة عربية شاملة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف الاستعمارية، استخدمت الدول الأوروبية، إضافة إلى وسائل الاضطهاد والاستبداد والتعسف، جميع «الوسائل المدنية» لعزل الأمة العربية عن لغتها ودينها وتقاليدها وأهدافها عبر العلم والعلماء والمستشفيات والأطباء والمعاهد والمؤسسات، إضافة إلى محاربة اللغة العربية والتراث الإسلامي، باعتبارهما مصدر الإلهام الأكبر للأمة العربية والدعامة الأساسية للحفاظ على وجودها واستمرار بقائها.

وهكذا رأينا المعاهد والمؤسسات الإيطالية والإنكليزية والفرنسية تنتشر في الوطن العربي، لا لتنشر العلم من أجل العلم، ولكن لتضع الأمة العربية بعيداً عن الأمة العربية، وتنصهر في «الوطن الأم» فرنسا أو إيطاليا أو إنكلترا. ويا لك قطة أكلت بنيها!

ولم تتخلف حتى روسيا القيصرية عن هذا المضمار، فقد أقامت لها مدارس في فلسطين، تعلّم الشباب العربي اللغة الروسية، وتستخدم المذهب الأرثوذكسي للوصول إلى قلوب الجماهير العربية المسيحية.

ومن هنا بدأت الثقافة الأوروبية تستخدم العلم استخداماً ضالاً ومضلّلاً، عن طريق عدد من المبشّرين والمستشرقين والباحثين لتتسرّب إلى التاريخ العربي وتحرفه عن مواقعه، وإلى الأمة العربية فتنفي وجودها الواحد، وإلى مختلف نواحي شخصيتها فتمزّقها إرَباً إرَباً.

ومن هنا أيضاً، انطلق جيش من «النظريات العلمية» عن أصل العرب وتاريخهم ووجودهم. ونشأتْ من ذلك «مدارس» علمية تبحث وتنقّب في غياهب التاريخ وبين أكوام الآثار وركام الأحجار، لعلّها تعثر على خامات تبني منها نظرية علمية تضعضع مقوّمات الوحدة العربية وتدفع الأمة العربية إلى التهوين من شأنها والتشكيك في وجودها بالذات.

وجاء القرن التاسع عشر، عصر القوميات في أوروبا، فإذا بهذه المدارس العلمية تنطلق في البحث عن مقوّمات القومية تدعم من خلالها نشوء القوميات في أوروبا، وتنكر في الوقت نفسه على الأمة العربية قوميّتها، وموجبات وحدتها.

وأطبق المؤرخون والجغرافيون والأثريون والمستشرقون على الوطن العربي والأمة العربية والتراث العربي، يدرسون ويبحثون وينقبون ويعملون ويؤلفون. وفي هذا الإطار انطلقتْ المدارس العلمية والنظريات العلمية.

وبدأوا أول ما بدأوا في الشمال الأفريقي حيث بدأ الاستعمار الأوروبي. وقالوا إن الشمال الأفريقي من ليبيا إلى المغرب لا صلة له بالعروبة، وإن معظم سكانه من البربر. وهؤلاء ليسوا ساميّين ولهم لغتهم وعاداتهم، وإن العرب دخلوا هذه الأقاليم فاتحين، كما فعل من قبلهم الوندال واليونان والرومان، وإن ما يربط بين هذه الأقطار هو الدين الإسلامي، والدين لا يدخل في عداد مقوّمات القومية ومكوّنات الأمة.

ثُمّ انتقلوا إلى مصر ووادي النيل في مجموعه. وقالوا إن أهل هذه البلاد ليسوا عرباً ولا شأن لهم بالعروبة. والمصريون القدماء من نسل الفراعنة، ويدلّ ما كشفتْ عنه المقابر والهياكل بصورة قاطعة أن المصريين أمة قائمة بذاتها، لها حضارتها الخاصة بها، وتتمتّع بلغتها وتقاليدها. ولم يغيّر الفتح العربي من طبيعة الشعب وتكوينه شيئاً، ولم يعطِ مصر إلا اللغة العربية. وليست اللغة، كما تدلّ على ذلك حال الشعوب الجرمانية والأنكلوسكسونية واللاتينية، دليلاً على وجود الأمة الواحدة، ولا تعتبر أحد مقوّمات القومية.

كان ذلك حديثهم عن الشمال الأفريقي، أما عن المشرق العربي فقد تحدّثوا عنه قطراً قطراً، وعصراً عصراً.

وقالوا إن العراق هو وطن السومريين. وهؤلاء من الجنس الأبيض، وليسوا من الساميين ولا من العرب. ولقد توالد عنهم الأشوريون والكلدانيون والبابليون فكانت لهم لغتهم وحضارتهم. ويكفي أن برج بابل الشهير، كان مجتمع الأقوام واللغات.

وقالوا عن ديار الشام ـ سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ـ إنها وطن الكنعانيّين والفينيقيّين والعبرانيّين والأوريّين والموآبيّين واليبوسيّين وغيرهم من الأقوام، لا حصر لهم ولا عدد. وكُلّ قوم له لغته وحضارته وديانته، ولا حصر لها ولا عدّ.

وأضافوا، في إجمال شامل كاسح، أن الوطن العربي القائم عند ملتقى القارات الثلاث قد شهد منذُ أقدم العصور موجات من الغزوات والحروب، على أيدي اليونان والفرس والرومان والصليبيّين والعثمانيين، على مدى عصور متعاقبة. ولم يكن العرب إلا جماعة من هؤلاء الغزاة. وخرجت من قلب أوروبا كتب وكتّاب يضعون «علماً» عن

القومية على أساس «العرق» أو ما عُرِف بمبدأ العنصريات. وكان من أبرز هؤلاء العلماء المفكر الفرنسي «جوبينيو» والعالم الإنكليزي «تشمبرلن». وتبعهما عدد من الألمان.

ووضع المفكر الفرنسي كتاباً عنوانه **عدم التساوي بين الأجناس البشرية** أبرز فيه فكرة «العرق» ونقاء الدَم بين الأجناس. وأكّد أن لكُلّ عنصر ثقافته الخاصة به، وأن التقاء الثقافات أو تأثّر بعضها ببعض غير ممكن. ودعا إلى لزوم المحافظة على الأجناس نقيّة بعدم اختلاط بعضها ببعض عن طريق الزواج. وبلغ في مقالاته في نظرية العرق أنّه اعتبر الفرنسيّين من السلالة الجرمانية، فكان أوّل مفكّر فرنسي ينكر القومية الفرنسية!

أما الكاتب الإنكليزي «تشمبرلن» فقد أشاد في كتابه **أسس القرن التاسع عشر** بنظرية العرق وأعلن تفوّق العنصر التيوتوني الألماني. وأفضى ذلك إلى مذهب التعاظم العنصري والعودة إلى الأصل النقي الواحد، «متمثلاً في الدماء النقية التي ورثتْها الأجيال الحاضرة عن الأسلاف، وينبغي توريثها إلى الأجيال القادمة».

وجاء بعد ذلك المستشرق الفرنسي رينان، فألقى محاضرة مستفيضة في جامعة السوربون في باريس شنّ فيها هجوماً على «الجنس العربي» مؤكّداً سطحية العقلية العربية وعدم ملاءمتها للفكر الفلسفي، وأن التراث العربي ليس إنتاجاً عربياً لشعوب تعرّبت بالحضارة واللغة والولاء، ولكنه إنتاج إسلامي لشعوب وأجناس غير عربية، مركّزاً في النهاية على أن معيار القومية هو صفاء العرق والجنس، ونقاء الدَم.

وفي غمرة هذه الأبحاث العلمية التي كانت تستهدف «ترويض» الأمّة العربية للخروج من عروبتِها وتقاليدها وتراثها ودينها، والاندماج في «قومية» الدولة المستعمرة بوصفها الوطن الأم، انبثقت نظرية تتحدّث عن أن حوض البحر المتوسط يضمّ شعوباً متماثلة في تكوينها الإنساني والثقافي والحضاري، وأن هذا الحوض هو «وطن» الشعوب التي تقيم حوله، متميّزة عن أية شعوب أو قوميات أخرى.

وبصورة عامة، استمرّت هذه الحملة العلمية على الأمة العربية ما يزيد على قرن من الزمان لم تفتر الدول الغربية الاستعمارية خلاله عن جهودها المتلاحقة لغزو ضمير الأمة العربية وعقلها، حتّى تنكر عقلها وتنكر لضميرها.

ولهذا لم يكدْ يطل القرن العشرون، إلا وقد أثمرت هذه الحملة العلمية شيئاً من الحصاد، لا عند الجماهير العربية، إذ إن هذه تملك حصانة طبيعية لا يمكن النفاذ إليها، ولكن لدى بعض المثقفين الذين قرأوا كتب المستشرقين أو تثقّفوا على أيديهم.

ففي الجزائر مثلاً، وقد طال فيها عهد الاستعمار الفرنسي، دعا عدد من المثقفين الجزائريين إلى الاندماج في الدولة الفرنسية والمطالبة بالرعوية الفرنسية والتمتّع

بحقوقها وواجباتها. ومن ذلك، أن السيد عباس فرحات قد بلغ به الأمر، أن كتب مقالاً أنكر فيه وجود وطن جزائري، وكان عنوان المقال «لو أنني عثرت على الوطن الجزائري» أكثر دلالة من المقال نفسه.

وفي مصر، لقيتْ فكرة حوض البحر الأبيض المتوسط رواجاً لدى عدد من المثقفين كان في مقدّمتهم الدكتور طه حسين، قد وضع كتاباً عنوانه **مستقبل الثقافة في مصر**. ورغماً عن أن عميد الأدب العربي شخصية علمية ضخمة، إلا أن ذلك لا يكسبه عصمة من الخطأ، ولا حصانة من التأثّر بآراء أساتذته الذين درس عليهم في السوربون أيام كان يطلب العلم في باريس، في قلب أوروبا.

وإن أوروبا هذه هي التي حرفت فكر الدكتور طه حسين عن موضعه العربي الأصيل، فقال في كتابه «ولا ينبغي أن يفهم المصري أن الكلمة التي قالها «الخديوي» إسماعيل، وجعل بها مصر جزءاً من أوروبا، قد كانت فناً من فنون التمدح، أو لوناً من ألوان المفاخرة وإن كانت مصر دائماً (!) جزءاً من أوروبا في كُلّ ما يتصل بالحياة العقلية والثقافة على اختلاف فروعها وألوانها»[٤].

ووضع مثقف مصري آخر هو الدكتور حسين مؤنس، كتاباً عنوانه **مصر ورسالتها** أكد فيه «ثلاث حقائق تعين على تحديد مكانة هذا البلد ورسالته العليا في الوجود. الأولى أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر الأبيض المتوسط. والثانية أن تاريخ مصر متأثر بالبحر الأبيض المتوسط بصورة دائمة. والحقيقة الثالثة هي أن حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت على صلة بالبحر الأبيض. إن علاقات مصر بما يليها شرقاً كانت قليلة جداً، وإنما كانت علاقاتها المتّصلة مع البحر الأبيض. ونحن لسنا من الشرق ولا من الغرب، وإن كان لنا في كُلّ منهما نصيب»[٥].

ويتوّج الدكتور حسين مؤنس هذه الأخطاء التاريخية، بخطأ أفدح وأفصح حين يقول «نشعر نحن (مشيراً إلى المصريين) شعوراً صادقاً بأنه ليس هناك رابطة حقيقية تربطنا ببني أمية وبنى العباس»[٦].

وقد سبق هذه الاتجاهات الخاطئة فيلسوف مصري كبير، هو الأستاذ لطفي السيد، حينما كان يدعو إلى الانحسار عن العروبة، والانحصار في الإقليمية المصرية الضيقة، فقط كتب يقول: «نحن المصريين نحبّ بلادنا ولا نقبل مطلقاً أن ننتسب إلى وطن غير مصر مهماً كانت أصولنا حجازية أو تركيّة. أليس إقرار

(٤) طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، ٢ ج في ١ (القاهرة: مطبعة المعارف، [١٩٣٨])، ص ٢٧.
(٥) حسين مؤنس، **مصر ورسالتها**، اخترنا لك؛ ١٧ (القاهرة: دار المعارف، [١٩ ـ ؟])، ص ٩١ـ ٩٩.
(٦) حسين مؤنس، في: **مجلة الثقافة** (نيسان/ ابريل ١٩٥١).

المصري بانتسابه إلى العربية أو التركية لا يدلّ إلا على أنّه يحتقر وطنه وقومه؟»[٧].

وانبرى مؤرخ آخر هو الأستاذ عبد الله عنان يؤكّد مصرية مصر، ويعزلها عن العروبة، فقد كتب مقالاً صارخاً، كأن خاطفاً من السماء يريد أن يختطف مصر من الكرة الأرضية فراح يقول: «إن أكابر المفكرين المصريين يكادون يجمعون على وجوب تمسّك مصر بقوميتها المصرية ورفض أية فكرة دخيلة مما يدْعون إليه، ما يسمونَه القومية العربية التي تدعو إلى إلغاء الجنسيات القومية واتخاذ العروبة جنسية عامة لمصر وزميلاتها وإلغاء الحدود والحواجز الواقية، وغير ذلك مما يحقّق في نظرهم فكرة الاندماج العربي مادّة ومعنى. وأنه لا محل أن يتقدّم بعض الغلاة من الدّعاة فيطلبون إلى مصر أن تنزل عن صفتها المصرية لتنضوي تحت لواء العروبة وتعتنق القومية العربية وتشتري زعامة العروبة بالتنكر لماضيها وتراثها القديم».

وجرى رئيس الجمهورية التونسية، السيد الحبيب بورقيبة، في هذا المجرى الفكري، وهو أصلاً من روافد الفكر الأوروبي، فقال في كتاب **هذه تونس** مشيداً بمركز تونس في حوض البحر الأبيض المتوسط: «تونس كبيرة بالمركز الذي تحتلّه في قلب البحر الأبيض المتوسّط باعث الحضارات. ومن واجباتها السعي للتوفيق بين العالم العربي وعالم الغرب. إن تونس تقع في الوادي الاقتصادي لأوروبا الغربية. وفي المدن التونسية امتزج البشر، فداخلت الطينة البربرية عناصر متواردة من آفاق البحر الأبيض وشمال أفريقيا. ثُمّ تفتحت العقول للحياة العصرية بفضل اللغة الفرنسية وغنمت القومية التونسية غنماً كبيراً».

هذه هي الاتجاهات الفكرية «اللاقومية» التي سادت عقول عدد من المثقفين العرب في مصر والمغرب العربي بصورة عامة، وقد انتشر مثلها في المشرق العربي في ما يقارب الحقبة نفسها، ومن المصادر الغربية ذاتها. وكأنما كان التيار الأوروبي الذي يدعو إلى قومية أوروبا، ولا قومية الأمة العربية، يسير في رافديْن متماثلين يتجه أحدهما إلى المغرب العربي، ويتجه الثاني إلى المشرق العربي.

ففي المشرق العربي، قامت حملات مماثلة تردّ الأمة العربية في ديار الشام والعراق إلى أصول غير عربية وإلى سلالات منقرضة، ولا تقيم وزناً لاعتبار اللغة العربية عاملاً أصيلاً في تكوّن الأمة الواحدة. وتخلص في النهاية إلى أن «سكان» هذه المنطقة، من البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى خليج العقبة إلى الخليج العربي شرقاً، هم أخلاط من شعوب بائدة، كالسريان والكلدان والفينيقيين والآراميين والحبشة، وازداد «خلطهم»

(٧) أحمد لطفي السيد، **تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع** (القاهرة: دار المعارف، [١٩٤٦])، ص ٦٥.

بغزوات الفرس واليونان والصليبيين، والأتراك السلاجقة والعثمانيين.

وبرز في خضمّ هذه الدعوات الشعوبية، الأستاذ أنطون سعادة، وهو مفكّر معروف، فدعا إلى القومية السورية، في معزل عن القومية العربية وإلى الوطن السوري، في معزل عن الوطن العربي فقال إن «الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية، وهي ذات حدود تميّزها عن سواها، تمتدّ من جبال طورس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب إلى الصحراء في الشرق حيثُ الالتقاء في دجلة».

وربما كان الأستاذ أنطون سعادة، أوسع فكراً بعض الشيء، فقد جعل بتحديده سالف الذكر، سوريا الطبيعية وطناً واحداً. وشعبها «غير العربي» شعباً واحداً، على حين أن كتاباً لبنانيين آخرين نادوا بلبنان وطناً قائماً بذاته منذُ القدم، وأن شعب لبنان ينتمي إلى أرومة بخاصة، ذات سمات وقسمات متميزة.

ولا يظنّ المواطن العربي أن الساحة العربية قد خلتْ لهؤلاء المؤرّخين والمفكّرين العرب في دعوتهم الإقليمية، فقد تصدّى لهم كثير من المفكّرين العرب، وفنّدوا آراءهم وأظهروا ما فيها من أخطاء علمية وتاريخية وأصبحت كتبهم ضياءً مشرقاً في المكتبة العربية[٨].

ولكن هذا الصراع الفكري حول القومية العربية، والأمة العربية الواحدة، قد حسمه رجلان كبيران: الأول القائد القومي العربي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فقد أكّد في الميثاق القومي الذي أعلنه في ربيع ١٩٦٢ المبادئ الآتية:

«أولاً: لم تعدْ الأمة العربية في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها.

ثانياً: لقد جاوزت هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته.

ثالثاً: وإن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستبدلينها بقيام خلافات بين الحكومات العربية، ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية».

أما الرجل الثاني فهو المؤرّخ البريطاني العالمي الشهير المستر تويْنبي، فقد قرّر حقيقة كاسحة جرفت ما قاله بعض المؤرّخين والمفكّرين العرب من دعاة الإقليمية، فأعلن في عبارة جلية حاسمة بأنه يغبط أبناء المجتمع العربي بما تضفيه عليهم صفة الأمة العربية من وحدة حتّى يشعر العربي أنّه في داره ما دام في بلاد عربية، فالعراقي

(٨) ومن هؤلاء الأساتذة ـ عباس محمود العقاد وساطع الحصري وعبد الله العلايلي والأمير مصطفى الشهابي وعبد الرحمن البزاز ومكرم عبيد والدكتور عبد الرحمن شهبندر ومحمود كامل المحامي وشفيق غربال وغيرهم كثيرون.

أو المصري أو النجدي أو الحجازي أو المراكشي أو التونسي لا يجد فرقاً في الجو الاجتماعي وروح الحياة العربية وعقليّتها السياسية بين الرباط وتونس والجزائر والقاهرة وجدة ودمشق وبغداد والبصرة»[٩].

ولقد مضى على الميثاق القومي الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر ثلاثة عشر عاماً وقعت خلالها هزيمة الأيام الستة في عام ١٩٦٧، وانتصارات حرب رمضان في عام ١٩٧٣، وأطلّت في ثنايا الهزيمة وأعقاب النصر الأفكار الإقليمية القديمة تدعو إلى التضامن بديلاً من الوحدة، وإلى التنسيق بين الدول العربية العشرين عِوَضاً عن الدولة الواحدة تتربّع عليها زعامة واحدة. وبدَتْ قضية الوحدة مجمّدة غير مطروحة، تنتظر «عدة قرون»، بحسب تعبير الرئيس الحبيب بورقيبة، أجرأ حكام العرب في ترسيخ الانفصال تحت علم الوحدة[١٠].

ومن أجل ذلك عاد السؤال الكبير يطرح نفسه. «نحن. من نحن؟»

ومن أجل ذلك أصبح لا بُدَّ أن نعود لتوكيد الجواب من جديد.

أجل.. نحن الأمة العربية الواحدة، من المحيط إلى الخليج.

لا نؤكدها عاطفة جياشة، أو نزوعاً شعرياً، ولكن نعود بها إلى أصولها منذُ فجر التاريخ إلى يومنا هذا.

وحكم التاريخ، كما يتجلّى في الصفحات اللاحقة، أن العرب أمة تملك كُلّ مقومات القومية الأصيلة، وكُلّ مرتكزات الوحدة الكاملة الشاملة، كأية أمة أخرى في هذا العالم.

وحين نقرأ التاريخ قراءة رصينة عميقة، سنرى أن العروبة أصيلة، في مصر الفرعونية والمغرب البربري والعراق البابلي ولبنان الفينيقي وفلسطين الكنعانية وسوريا الأدومية، تماماً كعروبة اليمن القحطانية، والحجاز العدنانية سواء سواء.

ولا ينتقص من هذا الحكم التاريخي أنّه يقوم، على الأمة العربية في هذه الأيام، عشرون ملكاً ورئيساً وأميراً، فإن مسيرة التاريخ أقوى من هؤلاء جميعاً. والدول العشرون زائلة، والدولة العربية الواحدة مقبلة، ولو كره الكافرون ومعهم العشرون.

ذلك هو حكم التاريخ، وقدر الأمة. وإنه قدر لا رادّ له، ولو كان العشرون بعضهم لبعض ظهيراً.

---

(٩) أحمد سويلم العمري، **دراسات سياسية: الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤)، ص ٦٢.

(١٠) انظر خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة في: **العمل** (تونس)، ١٧/ ١٢/ ١٩٧٢.

ومـــن نحـــن؟ مـــرة أخـــرى!

هذا الوطن العربي، من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً، ومن جبال طوروس شمالاً إلى الخطّ الاستوائي والمحيط الهندي جنوباً، هو قارة بين القارات الثلاث، عنده تلتقي، ومنه تفترق. وهذا اللقاء وذاك الافتراق هما اللذان يجعلان الوطن العربي في التحديد الجغرافي المعروف، القارة السابعة بين القارات، ويتركانه قسماً من آسيا وقسماً من أفريقيا.

ونحن لو قرأنا التاريخ الطبيعي بصبر وأناة لانتصبتْ حقيقة علمية رائعة تثبت بكل وضوح أن الطبيعة قد خلقت الوطن العربي منذُ الخليقة ليكون وطناً واحداً لأمة واحدة.

و يضعنا التاريخ الطبيعي أمام حقيقة مذهلة، بل أمام اكتشاف رائع، ذلك أن المرحلة المعروفة بانحسار البحار عن اليابسة، قد أفضت إلى «ظهور» أرض جافة تمتدّ من المحيط الأطلسي إلى الخليج «الفارسي». وفي هذه الأرض تشقّقتْ أنهارنا التي نعرفها: النيل والأردن والعاصي والفرات، وانسابت من منابعها عبر وديانها ومجاريها. وإن هذه الأرض بانشطارها عن باقي اليابسة، قد تكوّن فيها البحر الأحمر والبحر الميّت «والخليج الفارسي»، وإن هذه الأرض، بسبب الانفجارات البركانية التي حلّت بها قد تكوّنت فيها شبه جزيرة سيناء وشبه الجزيرة العربية. وتجمع بين هذه الأرض كلها من المحيط إلى الخليج وحدة جيولوجية وطبيعية[1].

بل إن علماء الجيولوجيا متّفقون على أن الجزيرة العربية هي تكملة طبيعية لصحاري أفريقيا، ما قبل التاريخ، وأصبح ينفصل عنها وادي النيل ومنخفض البحر الأحمر، وإن حدود الجزيرة العربية شمالاً غير واضحة المعالم، ويمكن اعتبارها خطاً

(١) محمود كامل، **العرب: تاريخهم بين الوحدة والتفرقة** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ص ١٥ معتمداً مصادر من العلماء والأثريين.

وهمياً يتجه شرقاً من رأس خليج العقبة حتّى نهر الفرات، وأن صحاري الشام والعراق بكاملها، من الناحية الجيولوجية تعتبر جزءاً من الجزيرة العربية[٢].

ثُمّ يمضي علماء الجيولوجيا إلى القول إن جزيرة العرب، والمشرق العربي من البحر الأبيض المتوسط حتّى الخليج العربي، هو وحدة طبيعية من ناحية التكوين الجيولوجي، ومن ناحية التركيب وبنية الأرض في أساسها الغرانيتي وصخورها الرسوبية والبركانية وتضاريسها الطبيعية.

وتذهب **دائرة المعارف البريطانية** إلى أن أوجه الشبه كثيرة جداً بين وادي النيل والجزيرة العربية من حيثُ التركيب الجيولوجي وبنية الطبقات الأرضية.

ونخلص من هذا كُلّه إلى أن الوطن العربي هو وحدة جغرافية متصلة تبدأ من المحيط الأطلسي حتّى الخليج العربي، وأن هذا الامتداد الأرضي متماثل في تكوينه الجيولوجي، وأنه مهيّأ منذُ القدم لأن تولد فيه، وتتكاثر على ربوعه، أمة واحدة، تنشأ لها خصائص قومية مشتركة وحياة اجتماعية واحدة.

وكان طبيعياً أن تنشأ هذه الحياة المشتركة حيثُ تتوافر أسباب الحياة: وكان من الطبيعي أن تتوافر حيثُ الأرض والماء، فهما مصدر الحياة. ولم يكن الأمر يحتاج إلى عناء كبير، فإن مصادر الحياة في الوطن العربي وجدها الإنسان الأول في وادي النيل وبلاد الرافدين والأطراف الجنوبية في الجزيرة العربية.

ومضت قرون طويلة، في عصر ما قبل التاريخ. وينتقل إنسان هذا الوطن العربي في حياته البدائية من طور إلى طور حتّى استقر في الأرض، وبدأ يستخدم التربة والماء ليعيش ويعيش معه شركاؤه في الأرض ورفاقه في المجتمع. والوطن هو أرض ومجتمع.

ويتحدّث علماء التاريخ، عن إنسان ما قبل التاريخ، ويصفون كيف كان الإنسان في القديم يجفّف المستنقعات في حوض وادي النيل ليجعل الأرض صالحة للزراعة، وأن سكان وادي النيل كانوا خليطاً من أهله ومن الوافدين على مصر من آسيا الغربية ليؤلفوا المجموعة البشرية المعروفة بالمصريين القدماء[٣]. وإذا نظرنا إلى الخريطة العالمية جيداً، نجد أن آسيا الغربية، هي الجزيرة العربية ومعها ديار الشام والعراق.

---

(٢) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ١٦.

(٣) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٨.

وهنا يطرح السؤال الكبير نفسه، ما هي هوية هذه الجماعة البشرية التي استوطنت هذا الامتداد الجغرافي الذي أصبح يسمّى بالوطن العربي؟ وهل تنتمي هذه الجماعة البشرية إلى أسرة واحدة ذات سمات واحدة، وخصائص مشتركة؟

ولقد شغل هذا السؤال أذهان الكثيرين من المؤرخين القدامى والمحدثين والكثيرين من المستشرقين والأثريّين، وقد التقت دروبهم المختلفة على حقيقة عظمى واحدة.

إن هذا الامتداد الجغرافي الكبير هو الوطن الواحد للأمة العربية الواحدة، عاشت فيه حياتها الطويلة المديدة، متطوّرة من مرحلة إلى مرحلة، فبنت الحضارة القديمة، وأنشأت الدين واخترعت الكتابة وأوجدَت الزراعة والصناعة، وأسّست الدولة وخاضت الحروب وقدّمت للإنسانية أعظم حضارة عرفها الإنسان في يومه. وأنشأت بالتالي أعظم إمبراطورية في التاريخ.

وصحيح أن العلماء كانت بينهم خلافات واجتهادات، ولكن ذلك كُلّه قد أثبت هذه الحقيقة العظيمة من دروب مختلفة. وكما يقول المثل الرائج بأن كُلّ الطرق تؤدي إلى روما، إذ تلاقت دروب العلماء المتشعّبة المختلفة عند هذه الحقيقة. فما هي دروب العلماء المختلفة؟ وما هي الحقيقة الواحدة؟

يقول فريق من العلماء إن أرض بابل (العراق) هي المهد الأول للساميين. ولقد تأثّر هذا الفريق برواية العهد القديم القائلة بأن أقدم ناحية عمّرها بنو نوح هي أرض بابل. ويضيف القائلون بهذا الرأي إن قدماء المصريين كانوا من أصل سامي تفرّع من هذه الشجرة، وإن المصريين أخذوا حضارتهم من البابليين الذين استوطنوا مصر واستعمروها.

ويقول فريق ثانٍ من العلماء إن الموطن الأصلي لجميع الساميين هو جزيرة العرب، وإن أواسط بلاد العرب، ولاسيّما منطقة نجد، هي موطن الساميين، ومنها انطلقوا إلى الهلال الخصيب (العراق والشام).

ويقول فريق ثالث إن أفريقيا الشمالية الغربية هي الوطن الأول للساميين، وإن منطقة جبال الأطلس بالتحديد هي الموطن الأصلي للساميين.

ويقول فريق رابع إن أفريقيا الشرقية هي الموطن الأول للساميين وإنهم عبروا من أفريقيا إلى آسيا عن أحد طريقيْن: طريق سيناء أو طريق باب المندب، حيثُ دخلوا الجزيرة العربية من مواقع مختلفة من أرض الحبشة والصومال.

ويقول فريق خامس إن الوطن الأصلي للساميين هو أرض الأموريين وتشمل

هذه الأرض الشام ومنطقة الفرات، والأموريون هم من الشعوب السامية القديمة التي سكنتْ في فلسطين والشام وإقليم بابل[٤].

ولقد اختلف هؤلاء العلماء في موطن الساميين، ولكنهم اتفقوا على أن الساميين هم العرب، والعرب هم الساميون، وأن لفظة سامي ليست تعبيراً عن سلالة أو عنصر، وإنما هي تعبير عن أسرة لغوية هي اللغة السامية.

وسواء كان موطننا الأول الذي نشأت فيه الأمة العربية هو أفريقيا الشمالية نفسها، في غربها أو شرقها أو وسطها، أو في العراق أو الشام، أو في الجزيرة العربية، فهذه كلها أجزاء من الوطن العربي منذُ عصور سحيقة قبل التاريخ. وبذلك يكون عمر الأمة العربية الواحدة على هذا الوطن العربي الواحد منذُ الخليقة إلى يومنا هذا، وقليلة بل نادرة، هي الأمم التي لها هذا الامتداد التاريخي على تراب الأسلاف الغابرين.

والعلماء، على اختلاف آرائهم بالنسبة إلى الموطن الأول، إلا أنهم مجمعون على أن الجزيرة العربية في عصر ما بعد التاريخ، كانت، وعلى مدى أربعة آلاف عام قبل الميلاد، هي «الخزان الأكبر» للأمة العربية، تصدر عنه موجات من الهجرات العربية إلى الوطن العربي بأسره، متّجهة شمالاً إلى ديار العراق والشام، وإلى الشمال الغربي حيثُ وادي النيل والمغرب العربي بكل أقطاره حتّى المضيق، وهو الذي عرف بمضيق جبل طارق بعد ذلك بعدّة قرون.

والهجرة من الجزيرة العربية إلى باقي أرجاء الوطن العربي، قديمة قدم الجفاف والآفات الطبيعية، وخاصة في أرض مجدبة كثيرة الصحارى عديمة الأمطار. ولقد أخذت الجزيرة العربية، كما يقول المؤرخ الإيطالي كاليتاني «تتقهقر وتفقد رطوبتها واعتدال جوّها وأسباب العيش فيها منذُ أكثر من أربعة عشر ألف سنة. ولما اشتدت بهم (العرب) الحالة ونفد صبرهم من الفاقة والجوع والعطش، ارتحلوا إلى بلاد أخصب تربة وأجود جواً وأغزر مطراً. وهكذا بدأت أولى هجراتهم التي حدثت غير مرة. وإن الآثار التي استخرجت من جوف الأرض ما بين الفرات ودجلة، تبرهن على أن أولى الهجرات السامية قد بدأت بنحو خمسة آلاف من السنين قبل ميلاد السيد المسيح. على أن هذه الاكتشافات يجب ألا تنفي فكرة وقوع هجرات سامية أخرى قبل هذا التاريخ»[٥]. ويمضي مؤرخ آخر في تحديد اتجاهات الهجرة فيقول: «إنه إذا ما

---

(٤) وأصحاب هذه الآراء هم عدد كبير من المستشرقين يتجاوزون الخمسين عالماً. يجد القارئ آراءهم ملخّصة في كتابيْن قيّميْن: **العرب قبل الإسلام** لجرجي زيدان، و**تاريخ العرب قبل الإسلام** لجواد علي، الجزء الأول.

(٥) مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين** (يافا: مكتبة الطاهر، ١٩٤٧)، القسم الأول، ص ٣٧٩، نقلاً عن: **المقتطف** (تموز/ يوليو ١٩٤٤).

زاد سكان الجزيرة العربية عن احتمال طاقة الأرض، كان على الفائض أن يبحث له عن مدى حيوي يعيش فيه. ولا يبقى أمامه إلا أن يسلك طريق الساحل الغربي من الجزيرة نحو الشمال حيثُ يتفرّع عنه شبه جزيرة سيناء إلى وادي النيل الخصيب. ولقد سلك هذا الطريق أو طريق أفريقيا الشرقية مهاجرون ساميون حوالى سنة ٣٥٠٠ ق. م واستقرّوا في مصر مع سكانها واختلطوا بهم، فكانت نتيجة هذا الاختلاط أن ظهر المصريون القدماء. وفي تلك الغضون، أو في أواسط القرن الرابع قبل الميلاد، اندفعت إلى الشمال موجة أخرى من المهاجرين سلكت طريقاً موازياً للآخر واستقرت في وادي الرافدين»[٦].

وعلى هذا فإن الهجرة العربية الأولى من الجزيرة العربية قد خرجتْ منذُ سبعة آلاف عام تقريباً، في اتجاهين كبيرين، إلى وادي النيل ووادي الرافدين، ونشأت فيهما الحضارة الإنسانية الأولى.

ثُمّ جاءت الهجرة الثانية في صدر الألف الرابع قبل الميلاد، وخرجت القبائل العربية ميمّمة وجهها شطر العراق فأقامت فيه واستقرت، وأنشأت دولاً متعاقبة تولّى أمرها ملوك عديدون صنعوا تاريخ الشرق الأوسط. وعرف الفرع الذي نزل منهم في الجنوب بالأكاديّين، والذين نزلوا في الشمال بالأشوريين.

وبعد ذلك جاءت الهجرة الثالثة، في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد، وهي التي عرفت بالهجرة الأمورية الكنعانية. واتخذت طريقها إلى بلاد الشام، فنزل الأموريون في القسم الداخلي من البلاد، في سوريا وشرق الأردن، ونزل الكنعانيون في الساحل في لبنان وفلسطين.

وفي عام ١٩٠٠ ق. م. نزح فريق من الأموريين إلى العراق وكونوا سلالة بابل الأولى، ومنها ظهر الملك حمورابي (١٧٢٨ ـ ١٦٨٦ق. م) وهو صاحب الشريعة الشهيرة. ونزلت القبائل الأخرى في جنوب سوريا وفي شرق الأردن حتّى خليج العقبة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ق. م.، استوطنت القبائل الآرامية جنوب العراق حيث تأسّست الدول الكلدانية، وهي آخر إمبراطورية في العراق في العصور القديمة.

وفي نحو القرن السابع عشر قبل الميلاد نزح فريق من الكنعانيين إلى مصر

---

(٦) حتي، **تاريخ العرب**، ص ١١.

وأقاموا دولة فيها، وهم المعروفون بالهكسوس أو الرعاة في التاريخ المصري القديم.

وبعد ذلك جاءت الهجرة الرابعة، وهي الهجرة الآرامية وهي تضم القبائل الموآبية والأدومية والعمونية، فاستقرّ الآراميون في شمال سوريا وأواسطها وأنشأوا فيها دولاً تجارية مهمة منها دولة دمشق.

وفي القرن الخامس قبل الميلاد تحرّكت موجة عربية أخرى، وهم الأنباط، فنزلوا جنوبي الشام، وجاءت بعدهم هجرة اللخميين إلى العراق والغساسنة إلى الشام.

غير أن فريقاً من الباحثين يرون أن أقدم الهجرات العربية هي التي اتّجهت إلى مصر. ولقد شرع العرب قبل بدء عصر التاريخ، ينزلون مصر ٣٥٠٠ ق. م.، ودخلوا إليها عن طريق فلسطين فسيناء والدلتا، ثُمّ استقروا فيها وامتزجوا بسكانها الأصليين، ومنها تكوّن المصريون القدماء، وإن تأثير العرب الساميين هؤلاء لم يبقَ مقتصراً على المصريين بل تجاوزهم إلى شعوب أفريقيا وعلى الأخصّ شعوب أقطارها الشمالية والسودان والحبشة وغيرهما(٧).

ويتعيّن علينا، ونحن بصدد الهجرات العربية هذه، أن نقف قليلاً عند الهجرة الكنعانية الفينيقية لنتبيّن بوضوح حقيقة هذه الهجرة، فلقد تحدّثت بعض الكتابات الغربية عن الكنعانيين والفينيقيين حديثاً يشكّك في عروبتها ويقدم بالتالي، «حجة» علمية أن في ديار الشام وخصوصاً لبنان وفلسطين خليطاً من الأقوام والشعوب، وأن العروبة فيها ضرب من الخيال.

والواقع أن الهجرة الكنعانية الفينيقية هي من أقوى الحجج، إن لم تكن أقواها، لإثبات العروبة لا في المشرق العربي فحسب، بل في مصر والمغرب العربي، حيثُ المزاعم الكثيرة حول الفراعنة والبربر. وللتاريخ في هذا الموضوع حديث سهل المنال لا يحتمل الجدال ولا القيل والقال.

وقد يبدو لأوّل وهلة أن لفظ «الكنعانيين والفينيقيين» بعيد عن القوالب العربية المألوفة في زماننا، ولكن تحديد المعاني سرعان ما يزيل الإبهام. وينتسب الكنعانيون إلى جدّهم الأعلى كنعان، وهذا هو الأسلوب العربي في الانتساب إلى شيخ القبيلة أو جدها الأعلى. وهكذا سمّيت قحطان وعدنان ومازن ونزار بأسماء شيوخها الأوائل. أما فينيقيا فهي لفظ يوناني، ويعني صانع الزجاج الملوّن. وكان هؤلاء الفينيقيون، وهم الكنعانيون أصلاً، قد اشتهروا في الصناعة. وهكذا غلبت عليهم التسمية

(٧) الدباغ، **بلادنا فلسطين**، القسم الأول، ص ٢٨٠.

اليونانية. وعرف هؤلاء الكنعانيون الذين نزلوا الساحل أمام جبل لبنان بعد القرن الثاني عشر قبل الميلاد بالفينيقيين؛ فَكُلّهم شعب واحد نسباً ولغة وديناً وتمدّناً، انقسم إلى قسمينْ: سكن الأول فلسطين، والثاني الساحل الشرقي من مصبّ نهر العاصي، إلى جنوب الكرمل (فلسطين). ومع أن اسم الفينيقيين أصبح أشهر من اسم كنعان إلا أنهم ظلوا محافظين على نسبهم الكنعاني، وبقوا يسمون أنفسهم كنعانيين، ولا يرضون عنه بديلاً. ويحدّثنا التاريخ كذلك أن الكنعانيين والأموريين هما فرعان من قبيلة كبرى واحدة تحرّكتْ في هجرة واحدة من الجزيرة العربية. وتعدّ لغة الأموريين والكنعانيين لهجتينْ من فرع كتلة اللغة السامية العربية. واختلاف اللهجتين هو كاختلاف اللهجات الحاضرة السورية والفلسطينية واللبنانية[٨]. ولا يستند الدليل على عروبة الكنعانيين إلى أن لفظة «كنعان» شبيهة بأمثال «غسان وقحطان»، ولكن المصادر التاريخية غنية بالدليل تلو الدليل. فقد ذكر المؤرخ هيرودوتس اليوناني (٤٨٤ ـ ٤٢٢ ق. م.) الذي ساح في بلدان الشرق الأوسط، أن الكنعانيين قد هاجروا من الخليج العربي، وأيّد ذلك المؤرخ الروماني «بليني» والجغرافي الروماني «استرابو» وكلاهما عاش في القرن الأول للميلاد.

وقد عثر باحثو شركة الأرامكو، والرحالة جون فلبي على مقابر في «الخرج» «والأفلاج»، من بلاد نجد، تثبت أن الفينيقيين هاجروا من هذه المناطق إلى الخليج العربي. ومنه كانت هجرتهم إلى فلسطين ولبنان.

يضاف إلى ذلك، أن هناك أسماءً في شرق الجزيرة العربية تحمل نفس أسماء المدن التي أنشأها الفينيقيون على ساحل الأحساء وأرواد، وهي الاسم القديم لجزيرة المحرق. ولا تزال هذه المدن قائمة إلى يومنا على ساحل سوريا ولبنان.

ويقول أمين الريحاني، الرحالة والسياسي والأديب، «أجمع المؤرخون والأثريون أن الفينيقيين مثل العرب ساميون، بل إنهم عرب الأصل. رحلوا من الشواطئ العربية الشرقية، ومن البحرين إلى سواحل البحر المتوسط في قديم الزمان، ويستنتج من درس الآثار التي وجدت في المقبرة القديمة في البحرين أن هجرتهم كانت في أواخر العهد الصواني، يوم لم يكن الإنسان يحسن شيئاً من الكتابة إذ لا كتابة البتة في مقابر البحرين الكنعانية»[٩].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٤.

(٩) أمين الريحاني، **قلب لبنان: رحلات صغيرة في جبالنا** (بيروت: مطابع صادر ريحاني، [١٩٤٧])، ص ٤٣٣.

وقال المؤرخ رولنسون إن أصل الفينيقيين من سكان البحرين في الخليج العربي، خرجوا من هناك إلى ساحل الشام منذُ نحو خمسة آلاف سنة وإنهم عرب بأصولهم، وإن هناك مدناً فينيقية اسماؤها أسماء فينيقية مثل صور وجبيل(١٠).

أما المؤرخون العرب، وهم أعرف الناس بتاريخهم، فقد أكّدوا عروبة الكنعانيين والفينيقيين وسائر القبائل الأخرى، يوم لم تكن قضية العروبة واللاعروبة مطروحة على البحث والنقاش. ولقد ذكر المؤرخ العربي أبو جرير الطبري (المتوفى سنة ٩٢٢ م) أن الكنعانيين هم من العرب وأنهم يرجعون بأنسابهم إلى العمالقة. وأن العمالقة أمم تفرّقت في البلاد، وكان منهم أهل المشرق وأهل عمان وأهل الحجاز وأهل الشام وأهل مصر، ومنهم كان الفراعنة في مصر، وإن العمالقة عرب، ولسانهم الذي جبلوا عليه لسان عربي وإن جدّهم الأعلى عمليق أول من تكلّم العربية(١١).

وكذلك، أكّد ابن خلدون، المؤرخ العالمي المعروف أن الكنعانيين من العمالقة وأنهم جميعاً يتكلّمون اللغة العربية(١٢).

وهناك حقيقة في تاريخ الكنعانيين تكشف عن جانب رئيسي في تاريخ المغرب العربي، وفي عروبته الأصيلة.

ونحن نعرف من المصادر التاريخية العربية والأجنبية أنّه قد انبثق عن الكنعانيين، أو الفينيقيين، أو العمالقة إذا شئت، ملوك الرعاة أوالهكسوس بحسب اللغة المصرية القديمة: هيك بمعنى الملك، وسوس بمعنى راع. وقد وصفهم المؤرخ يوسيفوس اليهودي «بأنهم عرب وأنهم رعاة إخوة فينيقيون»(١٣). ويقول عنهم سارتون إنهم عين الفينيقيين أو العرب أو ينتسبون إليهم»(١٤).

ويقول المؤرخ العراقي جواد علي: «المعروف أن الهكسوس كانوا من العرب في

---

(١٠) محمّد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ ـ ١٩٧١)، ج ١، ص ٥٨.

(١١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري**، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ و٢٠٧.

(١٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧١)، ج ١، ص ٤٤ وج ٣، ص ٧٧.

(١٣) جرجي زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، مراجعة وتعليق حسين مؤنس (القاهرة: دار الهلال، ١٩٠٨)، ص ٥٤.

(١٤) جورج سارتون، **تاريخ العلم: العلم القديم في العصر الذهبي لليونان**، ٣ مج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧)، مج ١، ص ٢٣٩.

رأي كثير من العلماء، بل في نظر قدماء المصريين كما حكى بذلك الراهب المصري المؤرخ «مانيتو» في كتابه المؤلّف باليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد، فهؤلاء العرب، الفينيقيون أو الهكسوس نزلوا مصر في نحو عام ١٦٧٥ قبل الميلاد ونشروا فيها اللغة الكنعانية».

ودام حكم الملوك الرعاة قرابة مائتيْ عام. ولقد كشفت الحفريات أنه كانت تُنسب إلى هؤلاء الملوك الأسرة الثانية عشرة والخامسة عشرة والأسرة السادسة عشرة والأسرة السابعة عشرة(١٥).

ولئن كانت بعض المصادر قد ذكرت أن الهكسوس قد «غزوا» مصر، إلا أن هذا التعبير ليس دقيقاً. لقد كانت القبائل العربية مستقرّة في مصر قبل ذلك بأجيال، وهؤلاء الهكسوس المعروفون بعمالقة مصر، بحسب تعبير التاريخ العربي، وفدوا من الأقطار الشقيقة، سوريا وفلسطين وسيناء والجزيرة العربية. وما هذه الغزوات المتبادلة من مصر إلى المشرق العربي وبالعكس، إلا صراع على الحكم بين الأُسَر الحاكمة في الوطن العربي.

وقد عقد جورجي زيدان أحد رواد التاريخ العربي الحديث فصلاً مسهباً اعتمد فيه على أقوال المؤرخين القدامى من الرومان والعرب، ثُمّ استند إلى الآثار المصرية وخلص في النهاية إلى نتيجة علمية هي أن الهجرة العربية إلى مصر تعود إلى العصر الحجري، وأنها ظلت مستمرة، وأن حكم الهكسوس في مصر هو امتداد للوجود العربي في مصر ومقدّمة لموجات عربية أخرى تالية(١٦).

وبعد جورجي زيدان، جاء العالم الأثري المصري الكبير الدكتور سليم حسن، وذكر أنّه ثابت بالمراجع العلمية القديمة والحديثة والآثار والحفريات، أن الوجود العربي في وادي النيل متسلسل منذُ أقدم أزمنة التاريخ، وقبل الفتح الإسلامي بقرون، وأن العنصر العربي المتغلغل في الأسر الحاكمة المصرية القديمة ابتداء من عام ٣٢٠٠ ق. م. إلى نهاية تاريخ مصر القديم(١٧).

ولم يكن المغرب العربي، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، في عزلة عن هذه الموجات العربية. ولقد كتب ابن خلدون في تاريخه الشهير، في عصر لم يكن أمر البربر مشكلة عنصرية، مؤكّداً أن السكان القدماء في ليبيا والمغرب العربي كُلّهم من

---

(١٥) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ١٢، ص ٩.

(١٦) زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، ص ٥٠.

(١٧) سليم حسن، **مصر القديمة** (القاهرة: مطبعة كوثر، [د.ت.]).

الكنعانيين، وأن جدّهم الأكبر يسمى مازيغ بن كنعان، ولهذا عرفوا بالأمازيغ، وأنهم ارتحلوا من بلاد الشام إلى شمال أفريقيا عن طريق مصر[١٨].

ويقول الجغرافي المعروف ياقوت الحموي في **معجم البلدان** عن البربر أن منازلهم كانت في فلسطين، فلما أخرجوا منها أتوا المغرب فتناسلوا فيه وأقاموا في جباله. وقال المؤرخان المسعودي وأبو الفدا إن الكنعانيين بعد تفرّقهم سارت طائفة منهم إلى المغرب[١٩].

ونحن لو انتقلنا من النسب إلى الحسب، لوجدنا أن الفينيقيين العرب هم من مفاخر الأمة العربية، وأن تاريخهم هو نفسه تاريخ الأمة العربية في المشرق والمغرب على السواء عبر أجيال مديدة وقرون عديدة.

فهؤلاء الفينيقيون الذين استوطنوا السواحل العربية (السورية اللبنانية الفلسطينية) وأقاموا فيها حضارة مرموقة، كانوا سادة البحار في تلك العصور فانطلقوا إلى الشواطئ الشمالية في أفريقيا وارتحلوا إليها وأقاموا فيها عدّة مراكز تجارية. ولقد بدأوا بالاتصال مع القبائل الليبية التي كانت تقطن في تونس المعاصرة في القرن السادس عشر قبل الميلاد. وتحدّثت **دائرة المعارف البريطانية** بإسهاب عن «المهاجرين من صيدا وصور (مدينتان على الساحل اللبناني) وكيف انتشروا في الشمال الأفريقي وأقاموا دولة قرطاجة الشهيرة (٨٥٠ ق. م) في تونس التي أصبحت منافسة لروما وراحت تُعرف بسيّدة البحار. وامتدّ سلطانها على الشاطئ الأفريقي بأكمله حتّى شواطئ الأطلنطي[٢٠].

وإذا كانت اللغة هي من المقوّمات الأساسية للأمة، أي أمة، فإن انتشار لغة القبائل الكنعانية العربية، يعطينا دليلاً جديداً على عروبة الشمال الأفريقي منذُ قرون عديدة، فالثابت تاريخياً أن اللغة الكنعانية قد انتشرت في البقاع الشمالية من أفريقيا. ومع أن قرطاجة قد خربت في ١٤٦ ق. م. وتشتّت سكانها، إلا أن اللغة الكنعانية ظلت مستعملة مدة طويلة، إلى ما بعد الميلاد قروناً عديدة.

واللغة الكنعانية هي لغة عربية قديمة بادت، ورغماً عن أن هنالك قروناً متعدّدة بين الكنعانية القديمة، ولغتنا الحاضرة، لغة القرآن الكريم. واللغات تتطوّر مع الزمن، إلا أن علماء اللغات قد وجدوا شبهاً كبيراً بين الكلمات الكنعانية

---

(١٨) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج ١، ص ١١ و١٨.

(١٩) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ج ٢، ص ١٩.

(٢٠) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٤، ص ٩٤٤.

والعربية الحاضرة، تشابهاً يجعل العربية امتداداً وتطوّراً للكنعانية[٢١].

ونخلص من هذا العرض التاريخي الموجز، بالحقيقة الكبرى، وهي أن عروبة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج أمر لا شكّ فيه، وأن الهجرات العربية التي انطلقت منذُ القدم قد عمّرت الوطن العربي من المحيط إلى الخليج على مدى أربعة آلاف سنة، موجة بعد موجة، وأنه مهماً اختلفت الأسماء، فإن هذه الموجات عربية المولد والمنشأ واللغة والثقافة والحضارة.

وفي المشرق العربي نقرأ في المراجع التاريخية أسماء كثيرة، مثل الأشوريين والكلدانيين والبابليين، والمناذرة واللخميين والغساسنة والأموريين واليبوسيين والكنعانيين والفينيقيين، كُلّ هذه وغيرها أسماء عربية، لقبائل عربية، أو مدن عربية أو لشيوخ العرب الأوائل.

ونقرأ في مصر أيضاً، في المراجع التاريخية أسماء كثيرة مثل «المصريين القدماء»، «والهكسوس والفراعنة»، وأسماء ثلاثين أسرة حكمتْ مصر وكلّها أسماء لجماعات عربية هاجرت من الجزيرة العربية أو من ديار الشام أو من العراق.

ونقرأ في المغرب العربي أيضاً، في المراجع التاريخية أسماء كثيرة للبربر والفينيقيين وغيرهم، وكُلّ هؤلاء وأولئك هم من الجماعات العربية المهاجرة، لا شكّ في عروبتها، ولا ريب.

وإلى هنا، فإن هذا العرض التاريخي الموجز، الذي افتتحناه بعصر ما بعد التاريخ، يقف بنا عند القرن السابع بعد الميلاد، لتبدأ حقبة جديدة مستقلة، حين بدأ الفتح العربي الإسلامي، فبدأت معه أكبر الموجات العربية. وغمرت الوطن العربي مرّة ثانية، لا لتفتح أرضاً بكراً، أو تغزو شعباً عدواً أجنبياً، بل لتحرّر الوطن العربي والشعب العربي، من الاحتلال الأجنبي؛ من حكم الفرس والرومان الذي كان مسيطراً على الوطن العربي في تلك الحقبة من الزمان.

وبعد الفتح، استمرّت الجزيرة العربية، وعلى مدى ثلاثة عشر قرناً، تمدّ الوطن العربي بقبائلها، تسيح في الأرض العربية وتستقرّ في مختلف أرجائها، في المدن والقرى والصحاري والواحات تمنح اسمها لكثير من المواقع، كما منح أسلافها الأسماء السامية القديمة للمئات من المدن والآلاف من القرى، وعشرات الآلاف من الأسر العربية، التي يعجّ بها الوطن العربي.

---

(٢١) الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ص ٤٨٣.

وأوفى المؤرخون من أسلافنا هذا الموضوع حقه، ولم يتركوا قطراً من أقطار العرب إلا وقد كشفوا عن القبائل العربية التي استوطنتْه منذُ الفتح العربي، مع ذكر منازلهم وأحداثهم وحروبهم.

وبالنسبة إلى مصر وبلاد المغرب، مثلاً، أورد المؤرخ الكبير ابن خلدون في تاريخه المعروف، والقلقشندي في كتابه **صبح الأعشى** والمقريزي شيخ المؤرخين المصريين في كتابه الذي يحمل السجع الطريف **الإعراب عما بأرض مصر من الأعراب**، وجميعهم من مؤرخي العصور الوسطى، أوردوا تفاصيل وافية عن عشرات القبائل التي استوطنتْ أرض مصر وبرقة وسائر بلاد المغرب مع تحديد المناطق التي نزلوا فيها، بأسماء أفخاذها وبطونها وعائلاتها، وأسماء أمرائها وشيوخها.

ومن القبائل المعروفة نذكر على سبيل المثال: قضاعة وغطفان وكنانة ومضر والأوس والخزرج وجذام وجهينة وربيعة ولخم، وأخيراً بنو هلال وبنو سليم وهما القبيلتان اللتان أثْرَتا الأدب الشعبي العربي بالكثير من وقائعهم وحروبهم وأشعار أبطالهم، مما لا تزال تتغنّى به الجماهير العربية في سمر الليل في المغرب والمشرق على السواء.

هذا موجز لتاريخ الأمة العربية الواحدة في وطنها العربي الواحد، أضعه أمام المواطن العربي في صفحات قليلة، يجد تفصيله الواسع المسهب في مجلّدات ومجلّدات.

ونستطيع بعد هذا كُلّه أن نقول بأمانة العلم وصدق التاريخ إن هذه الأمة التي تعيش في زماننا في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، إنما تنتمي إلى الأمة العربية الواحدة، نسباً وحسباً، ونشأة وأصلاً وتاريخاً وحضارة، منذُ سبعة آلاف عام. وقليلة هي الأمم التي تستطيع أن تثبت أصالتها وعراقتها، ونشأتها وامتدادها في مثل هذا العمر المديد الطويل.

وأخيراً فإن هنالك حبات صغيرة متناثرة في تضاعيف هذا التاريخ الطويل، العريض. إنها أشبه بذرّات متناثرة مبعثرة عند سفوح جبال هملايا الشامخة المتشابكة.

وتتمثّل هذه الذرات والحبات في طوائف من الأرمن والأكراد والسريان والشركس تعيش في الوطن العربي وفي صميم الوطن العربي، بعضها حديث كالأرمن والشركس، والآخر قديم كالأكراد والسريان.

ولكن ذلك لا ينقص شيئاً من حقيقة الأمة العربية الواحدة، وحدة وقومية. بل إن القومية العربية بمعناها الأصيل العريق تشملهم في إطارها الحضاري الرحب العريق.

ولست أستند في هذا إلى العشرات من الكتاب والمفكرين الذين حدّدوا مقوّمات القومية، أي قومية. فنحن لسنا في حاجة إلى آرائهم ولا تحديداتهم وتعريفاتهم.

لسنا في حاجة إلى ذلك لأن باعث الأمة العربية وموحّد الأمة العربية قد حدّد لنا إطار القومية العربية ومعنى المواطن العربي.

كان ذلك في المسجد النبوي في المدينة المنوّرة، حين تساءل أحد المواطنين عن عروبة ثلاثة من أعاجم المسلمين: سلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي. فأجاب الرسول العظيم بما يغني عن كُلّ تعريف. وكان جوابه خيراً مما كتب الباحثون والدارسون عبر العصور والأجيال. لقد قال الرسول العظيم (ﷺ) في جوابه «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي باللسان فمن تكلّم العربية فهو عربي»[٢٢]. وبهذه الكلمات القليلة، حدّد الرسول العربي (ﷺ) الإنسانية العالمية والقومية العربية بإيجاز وإعجاز، بما لم يقدرْ عليه أحد، لا من قبل ولا من بعد.

وعلى هذا فليست العروبة، كما حدّدها أعظم عربي في هذا الوجود، دماً صافياً ولا نسباً ثابتاً ولا عرقاً نقياً، ولكنها اللغة العربية بما تملأ صفحاتها من ذكريات التاريخ الواحد والآمال المتكاملة والحوافز النفسية المشتركة والخصائص القومية المتلاحمة والتراث الروحي المتسامي المتنامي. كُلّ ذلك في إطار جامع يربط الماضي بالحاضر ويدفع الحاضر إلى المستقبل.

هذه هي الأمة العربية الواحدة، التي نشأت في الماضي المجيد، وتعيش في الحاضر المتحفز، وتتطلّع إلى المستقبل القريب والبعيد البعيد.

---

(٢٢) أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، **التاريخ الكبير**، اعتنى بترتيبه وتصحيحه عبد القادر بدران، ٥ ج في ٣ (دمشق: مطبعة روضة الشام، ١٩١١ ـ ١٩١٣)، ص ١١٧.

العيـــب كُـــلّ العيـــب..
في الحكـام، لا فـي الشعـوب

في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٧٢ كانت السماء تمطر على أرض تونس أزهاراً وثماراً، وترسل لأهلها طعاماً شهياً ورطباً جنيّاً. وفي ذلك الوقت بالذات، كان الرئيس الحبيب بورقيبة ينتزع من جراب التاريخ حجارة صماء يقذفها في وجه الوحدة العربية، من دون أن يرعى حرمة للعلم الصحيح، أو يقيم وزناً للتاريخ الحقّ.

كان ذلك في ندوة خطابية عقدت في العاصمة التونسية في الخامس عشر من ذلك الشهر، وكان محور الندوة «الوحدة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها».

وفي تلك الندوة، ألقى الرئيس بورقيبة خطاباً مطولاً تعرض فيه لتاريخ الأمة العربية، وعرض نظرة سريعة إلى أحوال الدول العربية في ظروفها الراهنة، مستعرضاً ما بينها من خلافات، وما بين شعوبها من تناقضات، ومركّزاً في تضاعيف خطابه على العقبات التي تقف في طريق الوحدة، وإنها لا يمكن تحقيقها إلا بعد «عشرات السنين والقرون»، وهذه كلماته لا كلماتي.

والحق أن خطاب الرئيس بورقيبة قد تميّز «بفضيلتيْن» كبيرتيْن: التعبئة الكاملة والجسارة الحاسمة. ذلك أن الرئيس بورقيبة، بالنسبة إلى الفضيلة الأولى قد عبّأ جميع الشواهد التاريخية والأسانيد الواقعية التي تشنّ على الوحدة العربية في هذه الحقبة المعاصرة. وبالنسبة إلى الفضيلة الثانية، عبّر الرئيس بورقيبة عن آرائه بجسارة واضحة، وكانت في الوقت نفسه تعبيراً عن آراء زملائه ممن لا يملكون جسارته، فيلوذون بالموافقة الصامتة، أو التغنّي بالوحدة أمام الجماهير، تزلّفاً ورياء. وتلك بعض مهارات الحكم العربي المعاصر!

والمواطن العربي يعرف، بالفطرة العفوية، أن زملاء الرئيس بورقيبة في الوطن العربي الذين أعنيهم، هم الملوك والرؤساء ومن تحتهم من الوزراء. ولقد أصبح هؤلاء جميعاً طبقة محدّدة يمكن أن توصف بأنها طبقة المنتفعين بالإقليمية العربية المتمثّلة بالتجزئة والانفصال، بديلاً عن الدولة العربية المتحدة حين تقوم على الوطن العربي بأسره، من المحيط إلى الخليج.

والواقع أن الرئيس بورقيبة، وليس لنا أن ننكر جهاده الطويل في سبيل استقلال تونس، لا يؤمن أصلاً بالوحدة العربية. وهو يرى أن الوطنية الإقليمية هي حقيقة تاريخية ثابتة، وأن الخلافات العربية، السياسية والعنصرية والمذهبية، لا يمكن معها الوصول إلى الوحدة العربية، وأن الانتقال الفكري من الوطنية المحلية إلى القومية العربية، وبالتالي إلى الوحدة العربية يحتاج، في تعبيره، «إلى تغيير الأدمغة، وهذا العمل يتطلّب عشرات بل مئات السنين!»

وواضح أن موضوع «مئات السنين» كفيل بقتل الوحدة العربية إلى الأبد، إذ يكفي أن يصدّق المواطن العربي هذه «الفرضية» العلمية، فيسترخى ويستريح، ويترك لمئات السنين أن تحقق الوحدة العربية، وأنّى لها بعد ذلك أن تتحقق؟ ومن يدري؟ فلعل «مئات السنين» تأتينا بالوحدة العالمية، بديلاً عن الوحدة القومية.

وقد رأيت أن أكرّس هذا الفصل لمناقشة الرئيس بورقيبة في الآراء التي طرحها. لا تنديداً بموقفه أو تجريحاً لشخصه، ولكن مناقشة لآراء جميع الإقليميين في الوطن العربي ومن جاراهم من الشعوبيين أو الأمميين الذين لا يؤمنون بالقومية العربية، ويرون أن العبث كُلّ العبث، العمل من أجل الوحدة العربية.

والواقع أن الرئيس بورقيبة، يمثّل في قضية الوحدة العربية، معسكر الخصم كُلّه سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي، معسكراً لحجب الوحدة في وجه الأحداث القومية العارمة، كما جرى أثناء حرب السويس وحرب رمضان. ولكنه بعد انحسار الأحداث، يعود ليقف منتصباً برأسه مندلعاً بلسانه يندّد بالوحدة، ويفلسف الانفصال «بلغة علمية ولهجة موضوعية»، وتحت مظلّة «الوحدة المدروسة» في كثير من الأحيان.

ومن هنا، يبدو واضحاً أن مناقشة الرئيس بورقيبة هي مناقشة لمعسكر الخصم كُلّه، وأن هزيمته، بالعلم الرصين والتاريخ الثابت، هي هزيمة لذلك المعسكر بما يحمل من مواقف التجزئة ومبرّرات الانفصال.

ومن أجل أن تكون هذه المناقشة عادلة ومنصفة، لم أكتف بمقتبسات من خطاب الرئيس بورقيبة كما نقلتْها وكالات الأنباء، ولكني طلبت من السفارة التونسية في

القاهرة أن تزوّدني بالنصّ الرسمي لخطابه، لأقرأه قراءة متدبّرة، وأضعه أمامي حين أكتب ما أكتب.

ووصلني الخطاب منشوراً في جريدة **العمل** التونسية، وعلى رأسها كتب بالخط العريض «لمؤسس الجريدة الحبيب بورقيبة» وقرأته المرة تلو المرة. ولست أرى من الإنصاف أن ألخّص آراءه بعباراتي وكلماتي بل بعباراته وكلماته. وها هي مرتكزاته الأساسية[1]:

يقول الرئيس بورقيبة: «أعني بالوطن، الوطن التونسي لا الوطن العربي، لأن تونس كانت لها شخصيتها منذُ آلاف السنين. وقد عشْنا مع بعضنا في نطاق الحدود جيلاً بعد جيل. الحدود ليست حديثة من صنع الاستعمار الفرنسي والإيطالي. لقد كانت الحدود موجودة من قبل الاستعمار. وانتساب الجزائري إلى الجزائر، والتونسي إلى تونس والليبي إلى ليبيا، كان معروفاً قبل الإسلام. وكذلك الشأن بالنسبة إلى مصر فقد كانت وضعية تلك البلاد متميّزة عن غيرها في وقت الفراعنة. والعراق وما أدراك ما العراق، ومن منكم لا يذكر كلمة الحجاج فيه. وأضف إلى ذلك سوريا والاختلافات فيها بين المسيحيين والدروز والمسلمين، بين سنيّين وشيعة وعلويين. وما كان العالم العربي يمثّل أمة موحدة حتّى في عهد النبوة. وبمجرد أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلّم إلى الرفيق الأعلى، نشبت الفتنة بين المهاجرين والأنصار، لأجل التفرّد بالحكم. ثُمّ تشتّتت صفوف المسلمين إلى فرق مختلفة من علويّين وعباسيّين وأمويّين، وكانت الحروب متوالية. وفي تونس نفسها التي خدمتها طوال خمسين سنة، وسعيتُ إلى توحيد صفوفها شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، رغم خدمة نصف قرن، فإن العروشية والقبلية ما زالت بها لها آثار أثناء الانتخابات. فهؤلاء همامة وأولئك فراشيش، وهذا السند، والآخر من المرازيق أو من أولاد دياب. فتونس نفسها محتاجة لتتمّ عملية الانسجام والامتزاج». إلى غير ذلك من الحجج التي لها بريق سطحي، وروعة ظاهرية، مثل بريق الندى وروعته، لا يلبث أن يجف حين تمسّه الشمس بأشعّته النافذة.

ونحن لو بدأنا، أولاً، بموضوع الشخصيّة المتميزة لرأينا أن الأمر يدعو إلى الوحدة لا إلى الفرقة، فالشخصية المتميّزة هي من طبيعة الحياة في عالم الإنسان والحيوان والنبات والجماد، حتّى في الأسرة الواحدة من هذه العوالم الأربعة. فالعائلة الواحدة في عالم الإنسان فيها الطويل والقصير، والأسمر والأشقر، والذكي

(١) **العمل** (تونس)، ١٧/ ١٢/ ١٩٧٢.

والغبي، والشجاع والجبان، والسليم والسقيم. ولكن ذلك لا ينفي أنهم من عائلة واحدة، ومن بطن واحد وظهر واحد. وأسرة الكلاب في عالم الحيوان، فيها شخصيات متمايزة في أفرادها. وهي متباينة حجماً وشكلاً وطبيعة، منها كلب الصيد وكلب الحراسة وكلب الزينة والكلاب الشهيرة بقص الأثر. وهي مع هذه الشخصيّة المتميزة في كُلّ فصيل من فصائلها، تنتمي كلّها إلى أسرة واحدة. والورود في عالم النباتات، مختلفة حجماً ولوناً وعطراً وشوكاً، وكلها تنتمي إلى أسرة واحدة. والصخور في عالم الجماد، متباينة صلابة ومرونة وتركيباً ولمعاناً، ولكنها كلها تنتمي إلى أسرة واحدة تجمع بين خصائصها المشتركة.

ولو دقّقنا على التحديد في المجتمع البشري، لوجدنا أن تمايز الشخصيّة هو ضرورة الحياة ومظهر طبيعي لا سبيل لإنكاره ولا حاجة لاستنكاره ولا يؤخذ دليلاً على التجزئة والفرقة. وكان المجتمع البشري، وما زال، وسيكون، مجموعة من الأمم والدول، وفي كُلّ دولة أقاليم، محافظات، مديريات، مقاطعات. وفي كُلّ أقليم مدن، وحول كُلّ مدينة قرى، وفي الدولة كوحدة، آلاف من الأسر والعائلات، وربما من القبائل والعشائر.

وحين نقترب من الصور أكثر فأكثر، فإننا سنجد أن الدولة الواحدة لها شخصية كبرى تميّزها عن الدول الأخرى، وأن المحافظة في الدولة الواحدة لها شخصيّة تميّزها عن المحافظات الأخرى، وأن المدينة الواحدة لها شخصيّة تميّزها عن المدن الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى القرية ثُمّ بالنسبة إلى الأسرة.

بل إن المدينة الواحدة، ولنأخذ القاهرة مثلاً، تشمل تبايناً وتمايزاً في مختلف أحيائها. ونحن نجد فرقاً حضارياً عمره ألف سنة، بين حيّ الزمالك وحي الأزهر، في العادات والتقاليد والملابس، ولكن ذلك لا ينفي أن القاهرة واحدة، وأن التباين بين أحيائها لا يحول دون أن تكون العاصمة الواحدة للدولة الواحدة.

و ليست الشخصية المميزة قاصرة على أقاليم الوطن العربي، فهي موجودة، وكانت وستظل، في المجتمعات الدولية، لا فرق بين متحضّرة ومتطوّرة وأخرى متخلّفة. وفي فرنسا مثلاً وهي من أعرق الشعوب، ولها دولة واحدة، لا متّحدة، يجد المرء تبايناً في مقاطعاتها في الشمال والجنوب، في اللّهجات والأزياء والعادات والأعياد والمذاهب. ومثل ذلك، تجده في باريس العاصمة الواحدة حيثُ يلاحظ التباين في أحيائها وضواحيها. ولا ينفي كُلّ ذلك أن الشعب الفرنسي أمة واحدة، له دولة واحدة، وعاصمة واحدة.

أما من ناحية الأصل والعنصر والعرق، فلا يستطيع الفرنسي، عادياً أو

عبقرياً، أن يثبت على وجه التحديد أصله وفصله، أو حسبه ونسبه. وعلى الأرض التي تعرف بفرنسا اليوم، اختلطت دماء وعروق، وامتزجت شعوب وانجلبت قبائل، بحيث لم يبقَ أصل ولا عنصر. وفي فرنسا الليفوريون والرومان، والسلتيون والنورمانديون. ولقد رأينا أن المفكر الفرنسي «جوبينيو» قد اعتبر الفرنسيين من السلالة الجرمانية، ولهذا الرأي سند قوي في التاريخ!

وينطبق ذلك على الألمان، وهم الذين ابتدعوا نظرية نقاء الدماء وصفاء العرق، إذ إن فيهم الرومان والفرنسيين والصقالبة وعدداً من السلالات الأخرى!

ويأتي، ثانياً، موضوع الحدود بين الأقطار العربية، وهي موجودة قبل الاستعمار، وقد عاش المواطنون العرب في نطاق الحدود جيلاً بعد جيل، وينتسبون إلى هذه الأقطار قبل الإسلام. وسرعان ما تتساقط هذه الحجة كسابقتها مثل أوراق الخريف بين يدي الرياح. فهذه الوقائع التي سردها الرئيس بورقيبة، هي حقائق من غير شكّ، ولكنها مبتورة عن أصولها: ممزّقة عن أطرها، منزوعة عن سياقها. ذلك أن الحدود، أي حدود، هي ظاهرة طبيعية. وهي تعريف لهذه الدولة لتفصلها عن تلك، وتمييز لهذا الإقليم أو ذاك، كما هي تعريف بهذه المدينة أو تلك القرية، ولا تُعرف هذه الوحدات الإقليمية إلا بحدودها. والحدود أيضاً تنظيم للخدمات والواجبات وسائر ما تتطلّبه ظروف الحياة، ولذا لا ينفي وجود أقطار عربية متعدّدة كونها كلها مشمولة في وطن عربي واحد، تماماً مثل تعدّد المديريات أو المحافظات والمقاطعات في الدولة الواحدة، فذلك لا ينفي أنها دولة واحدة.

ولا يفترض أن تقوم في الأقطار العربية عشرون دولة بديلاً عن الدولة العربية المتحدة، فهذه «الأقطار» هي أسماء ذات تاريخ معروف للذين يعرفون التاريخ. والشام مثلاً معناها الشمال، واليمن معناها اليمين، والحجاز معناها الحاجز بين الشام واليمن، وكذلك «قرطاج» التي أشار إليها الرئيس بورقيبة معناها باليونانية القديمة، «المدينة الجديدة» التي أنشأها الفينيقيون العرب قبل ظهور الإسلام بمئات السنين.

و ليس للانتساب إلى الأقطار العربية مدلول قومي عام، فقد يكون الانتساب إلى الإقليم مثل: التونسي والحجازي والعراقي واليمانيّ والشامي والمصري والنجدي. وقد يكون انتساباً إلى مدينة مثل المقدسي والفاسي والبغدادي والصفدي والبصري والطبري والإسكندري والدمياطي والغزي والحموي والحلبي. وقد يكون انتساباً إلى أجداد العرب المشهورين مثل الهاشمي والبكري والخطابي والحسيني والخالدي

والأيوبي والعدناني. ولا تدلّ هذه الأسماء على نسبته إلى القومية والإقليمية ولكنها مجرّد تحديد للتعريف، وللتعريف فقط. وإننا لنجد هذه الأسماء في بلد واحد. فهذه الأسماء بعينها موجودة في القاهرة، وفي تونس العاصمة على السواء. وقد ذُكِرَتْ لفظة العاصمة، لأن تونس تعني العاصمة، كما تعني الإقليم كُلّه. وهذا مثل آخر على أن هذه الأسماء هي للتحديد والتعريف. إنها أسماء جغرافية إذا شئت، ليس لها مدلول قومي عام.

ثُمّ يأتي ثالثاً: حكاية وضع «مصر المتميز عن غيرها منذُ عهد الفراعنة». وأصبح موضوع الفراعنة ينطوي على أخطاء شهيرة شائعة، تتحمّل المناهج المدرسية العربية مسؤولية كبرى بشأنها، مع أن الحقّ فيها واضح وبسيط وحاسم. والفراعنة جَمع لفرعون. وهذا اللفظ، باللغة المصرية القديمة معناه سلاطين مصر. ولذلك فالكلام عن مصر بأنهم فراعنة كلام لا معنى له إطلاقاً. والشعب المصري الذي يبلغ عدده في أيامنا هذه (١٩٧٥) أربعين مليوناً، ولا نعرف عدده قبل أربعين قرناً، ليس فراعنة، لأن الفراعنة هم السلاطين فقط. وحدّد التاريخ هؤلاء بأنهم يؤلفون نحواً من ثلاثين سلالة حاكمة، وقد حكمت السلالة الأولى والثانية من ٣٢٠٠ ـ ٢٩٨٠ ق. م، وحكمت السلالة الثلاثون من ٣٧٩ ـ ٣٤٢ قبل الميلاد. وكانت هذه السلالات عربية في مجموعها، ومنها دولة الرعاة الذين جاؤوا مصر من المشرق العربي ويرجعون بأصولهم إلى الجزيرة العربية، ومنهم أسرة الليبيين من القطر المجاور لمصر، ليبيا.

ونحن لا نخالف الرئيس بورقيبة أن المصريين، القدماء منهم والمعاصرين، لهم مميزاتهم الخاصة في حياتهم وأمزجتهم وتقاليدهم. ولكن ذلك لا ينفي أن المصريين هم جزء من الأمة العربية الواحدة منذُ أقدم عصور التاريخ. ولا تعني الأمة الواحدة أن تكون «واحدة» في كُلّ جانب من جوانب حياتها. فنحن لا نعرف أمة على وجه الأرض مصنوعة في قالب واحد. حتّى اليونان والجرمان والفرس وهم من أقدم شعوب الأرض، تتمايز أقاليمهم ومدنهم وقراهم الواحدة عن الأخرى، في العادات والتقاليد، وحتى في مواسم الأفراح والأتراح. تلك طبيعة الحياة، بل هي تلك سنة الله في خلقه ﴿**فلن تجد لسُنَّتِ الله تَبديلا**﴾[٢] صدق الله العظيم.

أما عروبة مصر فهي حقيقة تاريخية قاطعة، وإن كان بعض المثقفين من المصريين لا يعرفونها، كما لا يعرف مثقفون آخرون عروبة الأقطار التي نشأوا فيها.

---

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة فاطر،» الآية ٤٣.

ولكن هؤلاء وأولئك، قليلاً ما يقرأون ويتعلّمون، وكثيراً ما يهرفون بما لا يعرفون!

فالمؤرخ البحاثة «برستد» وهو من مشاهير علماء الآثار المصرية والتاريخ المصري القديم، يقول «إن جماعات من الليبيين والجالا والصومال قد استوطنوا مصر منذُ أقدم الأزمنة، وإن أقواماً ساميين من غرب آسيا قد استوطنوا كذلك وادي النيل، وعمّموا فيه لغتهم كما هو ظاهر من النقوش المصرية القديمة، وإن لغتهم حافظت على ساميّتها بالرغم مما طرأ عليها من تغيير وتحريف، وإن تاريخ الهجرات السامية الأولى إلى مصر يرجع إلى ما قبل العصور التاريخية المعروفة، وإن هذه الهجرات قد تكرّرت مراراً في العصور التالية، وإن الطريق الذي سلكتْه هو من برْزخ السويس كما فعل العرب في بداية الإسلام»(٣).

ويقول الدكتور حسن كمال، وهو من المؤرّخين المحققين، «إن السودانيين والمصريين هم من أصل واحد، وقد جاؤوا إلى وادي النيل من بلاد العرب عن طريق الصومال، كما تدل البحوث والاستقراءات. ونَقل الدكتور كمال عن تيودور الصقلي وهو من المؤرخين القدماء قوله: «إن المصريين القدماء هم من بلاد العرب الجنوبية نزلوا شواطئ إثيوبيا ثُمّ تقدموا نحو الشمال حتّى دخلوا مصر»(٤).

وجاء في كتاب **الأثر الجليل لسكان وادي النيل** «إن أصل المصريين القدماء هو من الجنس السامي، وإنهم قد أتوا إلى هذا الوادي من برزخ السويس».

ويقول العالم الأثري المعروف أحمد كمال: «إن المصريين القدماء كانوا يطلقون على بلاد حضرموت واليمن اسم «بون» كما كانوا يعتقدون أن أصلهم من تلك البلاد».

ويقول المؤرخ التركي أحمد رفيق ناقلاً عن مصادر ألمانية عديدة، «إن معظم المتخصّصين بتاريخ مصر يقرّون أن المصريين القدماء جاؤوا من آسيا الغربية (المشرق العربي)، منهم من جاء عن طريق باب المندب من الجنوب، ومنهم من جاء عن طريق برزخ السويس في الشمال، وأن بين لغتهم واللغات السامية في المفردات والصرف والنحو تشابهاً كبيراً»(٥).

---

(٣) جيمس هنري برستد، **تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي**، ترجمة حسن كمال، صفحات من تاريخ مصر؛ ٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٠٥) ص ١٧.

(٤) حسن كمال، **تاريخ السودان القديم** (القاهرة: مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٤)، ص ٥.

(٥) أحمد رفيق، **التاريخ العام الكبير**، ج ١، ص ٥٥ ـ ٥٦.

ويقول الأستاذ جورجي زيدان، من روّاد التاريخ العربي المحدثين، «إن الساميين نزحوا إلى مصر منذُ عهد قديم جداً، وإن الاكتشافات الأثرية تدلّ على أن العصر الحديدي قد بدأ بدخول الساميين إلى مصر، وإن أحد الدلائل على ذلك شطب اسم «فتاح» السامي، وهو أقدم آلهة العرب»[٦].

ويقول العالم الأثري سليم حسن: «إن أهم العناصر التي استوطنت وادي النيل جاءت من شبه جزيرة العرب، إما عن طريق البحر أو عن طريق أعالي وادي النيل أو عن طريق فلسطين فسيناء فالدلتا. وتدلّ كُلّ المصادر التاريخية على أن الملك «مينا» الذي استمرّت البلاد تحت صولجانه من أسوان إلى البحر الأبيض المتوسط هو من هذه العناصر»[٧].

وجميع هذه المقتبسات التي تتحدّث عن الساميين، إنما تعني العرب، فقد أجمع علماء اللغات السامية والباحثون في التاريخ القديم، على أن الساميين هم العرب. والاسمان مرادفان لمسمى واحد، هو الأمة العربية الواحدة، وقد اتفقت كلمة المستشرقين على ذلك، وفي مقدمتهم العالم الألماني سبرانغر[٨].

وقد سرد المؤرخ العراقي المعروف جواد علي آراء طائفة كبيرة من المستشرقين وعلماء الساميات حول موضوع نشوء الساميين وهجراتهم ولغتهم وخلص من ذلك كُلّه إلى أن الساميين هم العرب والعرب هم الساميون[٩].

ثُمّ يأتي، رابعاً قول الرئيس بورقيبة إن العالم العربي لم يكن يمثل أمة واحدة حتّى في عهد النبوة، مشيراً إلى اختلاف المهاجرين والأنصار بعد وفاة الرسول (ﷺ) حول من يتولّى الحكم وما نشب بسبب ذلك من الفتن والحروب بين العرب والعرب.

وهنا لا يمكن الاختلاف مع الرئيس بورقيبة حول هذه الوقائع التاريخية التي سردها. ولكن هذه الأحداث لا يمكن أن تثبت أنّه لم يكن هناك أمة عربية واحدة

---

(٦) جرجي زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، مراجعة وتعليق حسين مؤنس (القاهرة: دار الهلال، ١٩٠٨)، ص ٦٧.

(٧) سليم حسن، **مصر القديمة** (القاهرة: مطبعة كوثر، [د.ت.])، ص ١٤٠ ـ ١٤٥.

(٨) مصطفى الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها: محاضرات ألقاها مصطفى الشهابي على طلبة المعهد، ١٩٥٨، ط ٢ (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١)، ص ٢١.**

(٩) جواد علي، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، ٨ ج (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ ـ ١٩٦٠)، ج ١.

حتّى في عهد النبوة. والخلافات موجودة، والصراع على الحكم موجود، وإلى جانب ذلك فالأمة العربية الواحدة موجودة. وهذه الصراعات دليل وجودها وحيويتها. فلم تخلق على وجه الأرض الأمة الواحدة التي لا توجد فيها خلافات وصراعات. ولا نعرف أمة في التاريخ لم تنشأ فيها صراعات وخلافات وفتن وحروب.

فالحرب والإنسانية مشيا في موكب واحد منذُ الخليقة إلى يومنا هذا. . وكما تكون الحرب بين الأمم بعضها مع بعض، فما أكثرها في الأمة الواحدة بين مختلف فئاتها وطوائفها، حتّى إنّ القانون الدولي قد ميّز بين الحروب الخارجية والحروب الداخلية، ووضع لكُلّ منهما قواعد مقرّرة.

والحروب الداخلية هي التي تنشب داخل الأمة لأسباب شتى. لو أننا قرأنا تاريخ أوروبا لوجدنا أن الحروب الداخلية قد غمرت معظم شعوبها في عصور مختلفة. ولا تنفي الحرب الداخلية قومية الأمة الواحدة أو تنفي وجودها، ولكنها تنقلها إلى طور آخر في حياتها العامة. وكثيراً ما كان ذلك على حساب المذابح الرهيبة من أبناء الأمة الواحدة، وهي أشهر من أن تذكر.

وكما كانت حروب الردّة التي وقعت في صدر الإسلام في عهد أبي بكر، وهي التي أشار إليها الرئيس بورقيبة، حرباً عادلة لتثبت دعائم الأمة وتوطيد وحدتها، فقد كانت الحروب الداخلية، كذلك، في أمريكا وإيطاليا وألمانيا في القرن التاسع عشر حروباً مقدّسة لإقامة الوحدة القومية في أمريكا وإيطاليا وألمانيا.

وقد أعطت الثورة الفرنسية لفرنسا وللعالم أجمع أرفع معاني الحرية والإخاء والعدل، رغم ما وقع فيها من أهوال الدماء والدمار. وفي عصرنا الذي نعيشه، شهدنا حروباً داخلية بين الأمة الواحدة، في كوريا وفييتنام ولاوس. وكائنة ما كانت الأسباب والعقائد التي تحركها، فإن تلك الحروب لم تحجب الحقيقة الثابتة، أن المتحاربين ينتمون إلى أمة واحدة، وأن الخلاف بينهم ليس قائماً على وجود الأمة، وعلى وحدتها، ولكن على النظام الاجتماعي والسياسي الذي يجب أن تقوم عليه الأمة، والوحدة معاً.

ثُمّ يأتي خامساً، الطوائف الدينيّة، والفِرَق المذهبيّة في الأمة العربية. والواقع الذي يجب أن نكرّره هو أن الطوائف والفرق في الأمة العربية أكثر بكثير مما ذكر الرئيس بورقيبة. ونحن نعرف أن الفِرَق الإسلامية تتجاوز السبعين، ولا تقل الطوائف المسيحية عن ذلك. ومعظم هؤلاء وأولئك موجودون في الأمة العربية. ولكن ذلك لا ينفي أن هذه الأمة واحدة.

والاختلاف الدينيّ سواء كانت جذوره عقائدية أو سياسية، ظاهرة طبيعية في المجتمعات البشرية. وليس على وجه الأرض أمة واحدة لا تحتوي خلافات دينية أو مذهبية، وحتى الأمة ذات الدين الواحد لا تخلو من فرق وطوائف لا يقل الخلاف في ما بينها عما هو قائم بين دين ودين، بل إن طائفة ما قد تؤثر طائفة من دين آخر، على طائفة أخرى من دينها، ليس في الوطن العربي فحسب، بل نجد هذا في أوروبا وأمريكا، حيثُ الحضارة بلغت سدرة المنتهى. وليست الخلافات الدينيّة وقفاً على الأمة العربية انفردت بها في تاريخ طويل، فلا تخلو أمة من هذه الخلافات، فالأمة الألمانية فيها الكاثوليك في مقاطعة بافاريا، والبروتستانت في بروسيا. وتحت هذين المذهبين فرق وكنائس متعددة، والأمثلة على ذلك كثيرة في سائر الأمم والشعوب، في جميع القارات، وفي جميع العصور والأزمنة.

ثُمّ يأتي، سادساً، موضوع تعاقب الدول العربية، الأمويّون والعباسيّون والفاطميّون والأيّوبيّون وسائر الدول العربية. وهذه حقائق تاريخية لا سبيل إلى إنكارها. ولكن الذي ننكره، وينكره معنا الواقع التاريخي أن هذه الحقائق هي جزء من الحقيقة الكبرى وهي أن الأمة العربية واحدة، وأن تعدّد أسماء الدول العربية لا يعني إطلاقاً أن هذه الدول قد قامت بين أمم متعدّدة، غريب بعضها عن بعض.

وحتى القراءة السطحية للتاريخ العربي لا تفضي إلى هذا الاستنتاج الساذج، فهذه الأسماء هي أسماء الأسر المالكة، كما جرى في أوروبا وآسيا، حيثُ كانت أسماء الأسرة المالكة لا تنبئ عن أسماء شعوب، وإنما عن الأسماء الشخصيّة، لأولئك الملوك. فالأمويون أسرة عربية مالكة تنتمي إلى جدّها الأعلى أميّة، وملكها الأول هو معاوية بن أبي سفيان (٦٦١م)، والعباسيون أيضاً ينتمون إلى العباس ابن عم الرسول (ﷺ)، وأول ملوكهم أبو العباس السفاح (٧٥٠م)، والفاطميون ينتسبون إلى فاطمة الزهراء، بنت النبي (ﷺ)، وأول ملوكهم المهدي بالله (٩٠٩م)، والأيوبيّون ينتسبون إلى جدهم أيوب، وأول ملوكهم صلاح الدين الأيوبي (١١٦٩م).

وفي العصر الحديث قامت حكومات عربية عرفت بأسماء حكامها، فالسعودية تنسب إلى مؤسسها محمّد بن سعود (١٧٢٤)، والعلويّة نسبة إلى محمّد علي باشا الكبير (١٧٦٩ ـ ١٨٤٩)، والمملكتان الهاشميتان في العراق والأردن نسبة إلى فيصل الأول أول ملك في العراق وعبد الله بن الحسين أول ملك في الأردن. وهذه ظاهرة عامة في الأسر الملكية، ستزول بزوال النظم الملكية وقيام

النظم الجمهورية مكانها، وستخلع عليها أسماء أخرى، لا تمتّ بصلة إلى الأفراد والأُسَر.

ويأتي بعد ذلك، سابعاً: مشكلة القبلية، وقد طرحها الرئيس بورقيبة بقصد تعطيل الوحدة أو تأجيلها لمئات السنين. وهي، كموضوع، مشكلة قائمة في الوطن العربي كُلّه، بل في أفريقيا وآسيا لا في تونس وحدها.

الحياة البدوية بكل تقاليدها هي من مخلّفات الماضي السحيق. وتحضير البدو مستمر في الوطن العربي منذُ زمن غير قليل. وإن كان عالم أمريكي قد وضع أخيراً كتاباً نادى فيه ببقاء المجتمع القبلي إلى جانب مجتمع الحضر مشيداً بفوائده وضرورة استمراره.

وكائناً ما كان الأمر، فإن النزعات القبلية لا يمكن أن تكون عقبة في سبيل الوحدة. والوحدة الشاملة هي الحلّ الوحيد لهذه المشكلة. وفي ظلّ الوحدة الشاملة تملك الدولة الواحدة موارد أوفر، وقدرة أكبر على حلّها. بل إن الحياة القبلية هي الفراش الوثير لنزعات الانفصال ومؤامرات التجزئة.

وهذه نيجيريا أمامنا، أكبر مثل على الوحدة. إنها دولة متخلّفة، وشعبها مجموعة من القبائل، مساحتها تقارب مليون كيلومتر مربع، ويتجاوز عدد سكانها ستين مليون نسمة، وتمثّل قبائل الهوسا ١٨ بالمئة، والأيبو ١٦ بالمئة واليوربا ١٤ بالمئة والفولاني ١٠ بالمئة، كما يمثل المسلمون فيها ٤٨ بالمئة والمسيحيون ٢٣ بالمئة، والباقون لا يعرف لهم دين أو مذهب(١٠).

وقد وقعت في نيجيريا فتنة انفصالية أدّت إلى حرب داخلية بين الحكومة الفدرالية وإقليم بيافرا، ورغماً عن أن أربعاً من الدول الأفريقية قد اعترفت اعترافاً واقعياً بدولة بيافرا، وكذلك فعلت فرنسا والكنيسة الكاثوليكية وبريطانيا، إلا أن حرب الوحدة قد استمرّت وانتصرت، وعادت بيافرا إلى الدولة الأم نيجيريا، من دون أن تنتظر قروناً عديدة لتحضير القبائل وبناء الوحدة من جديد، ونيجيريا تزيد عن تونس أضعافاً مضاعفة أرضاً وبشراً!

يأتي بعد ذلك، ثامناً، وأخيراً، أسطورة تغيير «أدمغة الشعوب لإقامة الوحدة العربية بعد عدّة قرون». وهذه أسطورة حقاً لأن شعوب الأمة العربية بخير، وأدمغتها بألف خير ولا حاجة لتغييرها، وإنما الذي بحاجة إلى تغيير أدمغة الحكام

(١٠) دائرة المعارف البريطانية (١٩٧٢).

العرب الذين لا يعرفون التاريخ العربي ولا يدركون مضمون الوحدة العربية، فهم يعرفون من التاريخ العربي الحروب، وقيام الأسر الحاكمة على أنقاض بعضها البعض. ويفهمون الوحدة العربية كأنها قطعة من قماش مطرّز على أشكال هندسية متماثلة خرجت من المصنع بالأمس القريب، من دون أن يعلموا أن الأمة، أي أمة، إنما تتطور في مضمار الحياة مدفوعة بعوامل الاختلاف والتباين، في الأفكار والأحاسيس والنوازع والحوافز، وإن تصارع ذلك كُلّه هو الذي يصعد بالأمة على سلّم التقدّم في مختلف جوانب الحياة وفي إطار الوحدة على الدوام.

ونحن لو أننا جمعنا عشرين مواطناً عربياً من الدول العربية العشرين ليجلسوا في مقهى أو نادٍ، لوجدنا عقولهم وضمائرهم تنطلق من أحاسيس واحدة واتجاهات مشتركة. ومثل هذا الجمع يؤلّف قمة عربية تمثّل الأمة العربية أصدق تمثيل. في حين لو أننا جمعنا عشرين ملكاً أو رئيساً في حفل واحد، كما يحدث في اجتماعات القمة العربية، لوجدنا أنهم مختلفون عقلاً وضميراً في أمور كثيرة وقمّتهم هذه لا تمثّل تطلّعات الأمة العربية أو إرادتها. وبذلك تكون قمة الملوك والرؤساء بعيدة عن تمثيل روح الأمة العربية، ويكون رأس التباين بين الأمة العربية، وملوكها ورؤسائها، أن الأمة تؤمن بوحدتها، ولكن الملوك والرؤساء لا يؤمنون!

وإنه من اليسير أن أحيل المواطن العربي إلى حشد كبير من تعريفات القومية الواحدة ومقوّماتها، كما وردت في **دائرة المعارف البريطانية** و**دائرة المعارف الاجتماعية**، أو عند العلماء، أورباخ، وإيفانونف، وزاونجل، وموير، وتتيشني، وفيدير، ودوركهايم، وغيرهم كثر، وهم من مفكّري القرن التاسع عشر الذين ألّفوا الكتب المطوّلة في القومية ومقوماتها. وكان لما كتبوا أثر كبير في نشوء عدد من القوميات في أوروبا.

لا أحيل المواطن العربي إلى أحد من هؤلاء العلماء، ولكني أحيله إلى كاتب عربي عبقري، سبق هؤلاء جميعاً بأحد عشر قرناً، وجاء بتعريف للقومية، أرفع حضارة، وأروع إنسانية، وفاق كُلّ ما قاله العلماء والفلاسفة من بعده.

والعربي العبقري هو الجاحظ (٧٧٥ ـ ٨٦٨) فقد نشب خلاف بينه وبين الفتح ابن خاقان حول «عروبة» الأمة العربية وتصنيفها، كما فعل النسابون العرب إلى فريقين: العرب العرباء، وهم المنتسبون إلى قحطان، والعرب المستعربة وهم المنتسبون إلى عدنان، وكان جواب الجاحظ فصل الخطاب في إبعاد العروبة عن الدماء الصافية والعروق الخاصة فقال: في تعريف العربي:

«إن العرب لما كانوا أمة واحدة فاستووا في التربة، وفي اللغة والشمائل والهمة، وفي الأنفة والحمية، وفي الأخلاق والسجية فسبكوا سبكاً واحداً وأفرغوا فراغاً واحداً، وذلك يقوم مقام الولادة والأرحام الماسة»[11].

وهذه كلها هي الخصائص المشتركة للقومية، والمقومات الأساسية للوحدة، سبكها الجاحظ سبكاً واحداً وأفرغها إفراغاً واحداً، في إيجاز وإعجاز.

وتعريف الجاحظ هذا، لا تبقى معه حاجة إلى تغيير الأدمغة العربية، إنما الذين تحتاج أدمغتهم إلى تغيير فهم الملوك والرؤساء. بل إنهم هم بأنفسهم يحتاجون إلى التغيير لا عقلاً وضميراً فحسب. بل بقاءً ووجوداً، ورياح التغيير، كالقضاء والقدر، لن تبقي ولن تذر.

(١١) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **رسائل الجاحظ** (ليدن: فإن فلوتن، [د. ت.])، ص ٥ ـ ٧.

قبـل الميـلاد، أربعـة آلاف عـام مـن الوحـدة

نعم. أربعة آلاف عام من الوحدة العربية، وقبل الميلاد، وإن التاريخ، هو أحكم الحاكمين، بعد ربّ العالمين.

ذلك أن الوحدة والنزوع إليها، والجهاد في سبيلها، وقيام الدولة العربية الواحدة تجسيد لها، كُلّ ذلك وجدتُه في التاريخ المليء بالكنوز. والوحدة أغلى الكنوز وأبقاها على وجه الزمان.

وبعد أن وجدتُ تلك الكنوز، أصبحتُ كالفيلسوف اليوناني أصيح في أعماق نفسي «لقد وجدتُها»، «لقد وجدتها»! وها أنا أعرض مع المواطن العربي كنوز الوحدة الرائعة التي وجدتُها مطمورة تحت ركام من وقائع التاريخ وأحداث الزمان.

والباحثون في التاريخ العربي، كالمنقّبين عن الآثار، كُلّ يبحث عن ضالته، فالأدباء والشعراء يبحثون عن روائع النثر والشعر، والفقهاء يجدّون في طلب الأصول والفروع في القرآن والسنّة والإجماع، والعامة يلهثون وراء القصص الشعبي وسيرة الأبطال، والوحدويون يسيرون في ركاب التاريخ، عصراً بعد عصر ليخرجوا بصورة كاملة عن الوحدة العربية عبر التاريخ. وأنا كوحدوي من غير فخر ولا تواضع، كلفت منذُ شبابي في قراءة التاريخ العربي من زاوية الوحدة العربية. وما أشرفتُ على كهولتي حتّى وجدتُها. وحقاً وجدتُها!

وأنا مع المواطن العربي، في أن تاريخ الأمة العربية مليء بالنكبات والفواجع التي لم يكن لها سبب إلا الفردية الطاغية والقبلية الجامحة وهي أخلاق أورثتْنا إياها طبيعة الصحراء الضارية الشرسة.

وكان ما نعرف من اقتتال الإخوة في ما بينهم، وتناحر الآباء والأبناء على أبشع صور الصلب من الأعناق وسمل العيون وسحل الأجساد وإحراق الجثث وإغراق القتلى وخنق الأطفال، وغيره مما تقشعرّ له صفحات التاريخ.

ولكن هذا التاريخ المظلم قد بدّده التاريخ المشرق. بل إن تلك الظلمة هي التي جاءت بالإشراق. فإن الصراع القبلي والنزعة الفردية والحمية الجاهلية، هي التي أطلقت عزيمة الوحدة، والنضال من أجلها، وإقامة دولة الوحدة، خلاصاً من القبلية والفردية والجاهلية.

وليس هذا حديث الحب، الحب للوحدة، حين يرى المحب في «ليلاه» من المحاسن والمفاتن، ما فيها وما ليس فيها.

أبداً، ليس هذا حديث الحب، ولكنه حديث التاريخ. ولندخلْ محراب التاريخ. ولكن من غير حقد ولا بغضاء، ولا شعوبية عمياء ولا أممية رعناء.

وأول ما يطلعنا به التاريخ أن أقدم كيان وحدوي عرفه الإنسان، كان في وادي النيل، أحد مواطن العرب العريقة العتيقة. والتاريخ هنا هو ما دوّنه المؤرّخون القدامى وما كشفتْه الآثار والمقابر والهياكل والأحجار.

وموجز القول إنّه قامت في مصر في الألف الرابع قبل الميلاد أربع «دول» في الأقاليم الشمالية والجنوبية. وكان لكُلّ منها إله خاص. وكانت لهذه الدول رموز خاصة بها تتألف من النخلة والبوصة والثعبان والنمر. وهذه الدول، برموزها وآلهتها تلك، أشبه ما تكون «بدولة المدينة» التي قامت في أقطار أخرى في العالم القديم.

وكان «الشعب» في هذا الدول الأربع، مؤلفاً من السكان القدامى الذين ينتسبون إلى لويبي في أفريقيا الشمالية، وإلى آسيا الغربية (المشرق العربي) وإلى أهل الجزيرة العربية الذين جاؤوا إلى مصر عبر سيناء.

وإذا كانت ظروف الحياة البدائية قد برّرت قيام هذه الدول الأربع في وادي النيل في ذلك العهد السحيق، فقد تقدّم الزمن لتتقدّم معه النزعة إلى الوحدة، واتحد كُلّ جارين في دولة واحدة. وأصبحت الدول الأربع دولتين. وتألّف من النخلة والبوصة دولة، ومن الثعبان والنسر دولة. وكانت تلك بداية الوحدة.

ووفدَتْ على وادي النيل موجة أخرى من الموجات التي كانت تقذفها الجزيرة العربية إلى مصر واستوطنَتْ حيثما طاب لها المقام، في غير عنف، كما يذكر التاريخ[1] شيمة المواطن العربي، حينما ينزل أهلاً ويطأ سهلاً. وقد استقرّت هذه الموجة العربية في مصر واستطاعت بمواهبها الفذّة أن تقيم دولة ثالثة كان رمزها ـ كما كشفت الآثار ـ الصقر. وكان اختيار الصقر ينمّ عن قوة تلك الدولة ونزوعها إلى

(١) سليم حسن، **مصر القديمة** (القاهرة: مطبعة كوثر، [د.ت.])، ج ١، ص ٢٠٧ ـ ٢٧٥ و٣٨٥.

الوحدة. فتغلّبت على الدولتين الأخريَين، وقامت دولة الوحدة الأولى في وادي النيل، تحت صولجان واحد، وكان «مينا» أول ملوكها.

وكانت الوحدة هي طابع هذه الدولة، فقد أشارت جميع المراجع التاريخية إلى ذلك العهد من التاريخ المصري بأنه عهد «المملكة المتحدة القديمة الأولى». ولم تكن هذه الوحدة قصيرة الأجل، بل امتدّ عمرها ما يزيد على سبعمائة عام. فتأمّل وتبصّر. (٣٢٠٠ ـ ٢٤٧٥ ق. م).

وقد تعاقب على حكم المملكة المتحدة ستّ أسر، وهو نظام قديم في الحكم لا تزال آثاره باقية إلى اليوم، وكان ملوك هذه الأسر يلقبون أبناء حور ويتّخذون الصقر رمزاً لهم[٢]. وواضح أن الاسم عربي، والصقر رمز عربي، وقد اتّخذته دولة الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا، رمزاً لعملها في ١٩٧١ بعد خمسين قرناً من الزمان.

وقد عكف المؤرخون والأثريون على دراسة تاريخ هذه الدولة العربية المتحدة، من خلال سيرة ملوكها ونظام الحكم فيها، فانكشفت للأمة العربية حقبة مشرقة من تاريخها العريق، وتجلّى للعيان ما تستطيع أن تفعله دولة الوحدة من ازدهار وعمران وحضارة.

وفي المجلّد الثاني من كتاب المؤرخ المصري الكبير الدكتور سليم حسن فصول مستفيضة عن حضارة تلك المملكة المتّحدة ومآثرها، إذ شرح كيف أصبحتْ دولة عظمى بسطتْ سلطانها على الوجهينْ القبلي والشمالي من وادي النيل ثُمّ تجاوزت إلى بلاد النوبة في الجنوب، وإلى سيناء وفلسطين وفينيقيا (سوريا ولبنان) في الشمال. وأفاض في ذكر أجهزة الحكومة المتنوعة من فضائية وإدارية ومالية وعسكرية وملاحية وزراعية وصناعية. وأسهب في شرح النواحي الصناعية وبخاصة صناعة الحلي والمعادن والأحجار الكريمة وورق البردي والنسيج والنحت والتصوير والنقش وصناعة التماثيل الحجرية والخشبية والمعدنية، وغير ذلك كثير.

وبالإضافة إلى النشاطات العلمية والرياضية والطبية والفلكية والكتابة والآداب والقصص، فقد كانت لهذه الدولة العربية المتحدة، أساطيل تمخر في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في البحر الأحمر الذي أطلق عليه المؤرخون «البحر العربي»[٣].

وعلى خلاف حال القيود والحدود العربية في القرن العشرين، فقد كان

---

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٧ ـ ٢٧٥ و٣٨٥.

(٣) جواد علي، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، ٨ ج (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ ـ ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٢٨٦.

المواطنون يتمتّعون بحرية كاملة في السفر والإقامة والعمل والتجارة في جميع أرجاء الدولة العربية المتحدة من بلاد النوبة إلى ديار الشام.

وفي مجال العمران، تمّ في عهد الدولة العربية المتحدة إنشاء أبي الهول وعدد من الأهرامات التي تعتبر من عجائب الدنيا على مرّ العصور والأجيال.

وقد اقتضى اتساع هذه المملكة مترامية الأطراف، في أفريقيا الشرقية وآسيا الغربية أن توطّد دعائم الأمن وتحمي السيادة على أراضيها وتصون وحدتها الإقليمية، كما نتحدّث في لغتنا المعاصرة، ويسرد التاريخ وقائع كثيرة.

ففي عهد «دمر» رابع ملوك الدولة المتحدة، قام هذا الملك بحملة على شبه جزيرة سيناء، فأعاد الهدوء إلى نصابه بعد أن قام البدو بغارات الغزو، بحسب تقاليدهم المعروفة، ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

وجاء من بعده الملك سمرخت خامس ملوك الأسرة الأولى فقام بحملة أخرى على سيناء فألزم البدو بالطاعة والسكينة، واستخرج النحاس من مناجم سيناء(٤).

وقام خوفو أول ملوك الأسرة الرابعة بالإغارة على القبائل التي تعرف باسم بني عوف وكانت تعيث فساداً في سيناء وفلسطين، وقد عثر على نقش في مناجم الفيروز في سيناء فيه اسمه وخبر حملته(٥).

وجهّز الملك سمورع ثاني ملوك هذه الأسرة حملة بحرية على سواحل الشام، وحقّق أسطوله انتصاراً كبيراً وفرض سيطرته على البلاد، كما سيّر أسطولاً إلى البحر الأحمر ومنه إلى خليج عدن، وبلاد اليمن وحضرموت المعروفة في الآثار المصرية باسم «بنت».

وقام بيبي الأول رابع ملوك الأسرة السادسة بحملات عديدة بقيادة قائد اسمه «وني» لردّ غزوات وقعت على فلسطين من الشرق، وكانت أشهر المعارك في منطقة «أنف الغزال»، وهو موقع جبل الكرمل عند حيفا، ونحن الذين نعرف هذا الموقع لا نستطيع أن نجد وصفاً له أجمل من «أنف الغزال».

وتعاقبت الأسر الحاكمة في ما بعد على هذه الدولة، يتنافس الحكّام عليها،

---

(٤) جيمس هنري برستد، **تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي**، ترجمة حسن كمال، صفحات من تاريخ مصر؛ ٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٠٥)، ص ٢٤ ـ ٣٢.

(٥) أحمد كمال، **العقد الثمين في محاسن أخبار وبدائع آثار الأقدمين المصريين** (القاهرة: المطبعة الميرية، ١٨٨٢)، ص ٢٥ ـ ٢٨.

ومن جملتهم الأسرتان التاسعة والعاشرة، وهما من ليبيا، والأسرتان الحادية عشرة والثانية عشرة من النوبيّين[٦]. وبذلك تتوافر الشواهد على عروبة هذه الدولة المصرية، يتعاقب على حكمها الليبيّون والنوبيّون على السواء.

وقد كشفت الآثار أن «حور» هو إله لهاتيْن الأسرتيْن الحادية عشرة والثانية عشرة، شأن العرب السابقين. واستطاع ملوك هاتيْن الأسرتيْن أن يوطّدوا دعائم الدولة وأن يمدّوا سلطانهم إلى فلسطين وسوريا وفينيقيا في الشمال، وإلى بلاد الشلال الثاني في بلاد النوبة من الجنوب وإلى الصحراء الليبية من الغرب.

وفي هذا العهد ازدهرت التجارة والصناعة والزراعة، وأنشئت بحيرة الفيوم لتنظيم الري، وشيّد البناء الضخم العظيم الذي كان يحتوي على ٣٥٠٠ غرفة وقاعة، وهو المعبد الجنائزي.

وقد حكمت هاتان الأسرتان العربيّتان قرابة أربعمائة عام (٢١٦٠ ـ ١٧٨٨) ق. م وقد ضمّت في كيانها الوحدوي عدّة أقطار عربية في الشمال الأفريقي وآسيا الغربية.

وتعاقبت الأسر في الحكم إلى أن جاء عهد الأسرتيْن الخامسة عشرة والسادسة عشرة، وبدأ هنا من جديد عهد آخر تجسّد فيه الحكم العربي الوحدوي في مزيد من الوضوح والجلاء. ذلك هو عهد الهكسوس العربي الذي امتدّ ما يزيد على خمسمائة عام (٢٢١٤ ـ ١٧٠٩ق. م).

وقد أجمع المؤرّخون والأثريون أن الهكسوس وهم المعروفون كذلك بالشاسو أو دولة الرعاة، هم من العرب. وكان أول دخولهم إلى مصر في أوائل القرن التاسع عشر قبل الميلاد. وأخذوا يتكاثرون، فلما اشتدّ ساعدهم وثبوا على الحكم، تماماً كما الانقلابات العسكرية التي تحدث في هذه الأيام. وفرضوا حكمهم على الدلتا والوجه البحري، ثُمّ امتد إلى مصر الوسطى ثُمّ إلى الوجه القبلي.

وقد عقد المؤرخ المحقّق جورجي زيدان فصلاً مطوّلاً عن هؤلاء الهكسوس سرد فيه أقوال المستشرقين والمؤرّخين القدامى والمحدثين، فكشف عن صفحة مشرقة في التاريخ العربي، كانت خافية على الكثيرين من العرب وغير العرب[٧].

وقد ثبت على وجه التحقيق، أن هؤلاء الهكسوس أو الشاسو كما يسميهم

---

(٦) حسن، **مصر القديمة**، ج ١، ص ٤٠٦ ـ ٤١٤.

(٧) جرجي زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، مراجعة وتعليق حسين مؤنس (القاهرة: دار الهلال، ١٩٠٨)، ص ٦٦ وما بعدها.

قدماء المصريين ومؤرخو اليونان، هم عرب أقحاح يعرفون بالعمالقة نسبة إلى جدّهم القديم عمليق، وأنهم بعد أن خرجوا من الجزيرة العربية راحوا يتنقلون في سيناء وبادية مصر الشرقية، ويجوسون خلال وادي النيل، في الألف الرابعة قبل الميلاد منذُ عهد الملك مينا أول ملك عرف في التاريخ القديم.

ويقول جورجي زيدان إن هذه الجماعات العربية ظلّت دهوراً في وادي النيل حتّى سنحت لهم الفرصة فوثبوا على مصر وملوكها. وأنه في ما يقارب هذه الحقبة استولى العمالقة على الحكم في العراق، وإن هذه الحركة في جملتها تمثّل نهضة عربية منذُ نيّف وأربعة آلاف سنة تشبه نهضة العرب في صدر الإسلام.

ويذكر مؤرخو اليونان أن هؤلاء العمالقة قد بنوا عاصمة جديدة لهم ـ أفاريس ـ بجوار بحيرة المنزلة (مصر) وكانت الحامية فيها مؤلفة من ٢٤٠ ألفاً.

وإلى جانب مدوّنات المؤرخين، أثبتت الآثار المصرية أن الهكسوس عرب قدموا من البلاد العربية قديماً، وأنهم كانوا على جانب من الحضارة، وأنهم جلبوا معهم الخيل والمركبات، ولم تكن معروفة في وادي النيل من قبل.

ثُمّ خلص المؤرخون إلى القول بأن هؤلاء العمالقة جاؤوا في القرن الأربعين أو الخمسين قبل الميلاد إلى بوادي الشام والعراق وسيناء ومصر، فسكن بعضهم المدن، وظلّ البعض الآخر في حالة البداوة حتّى أتيح لهم الاستيلاء على العراق في القرن الخامس والعشرين، ثُمّ على مصر في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد. وهكذا كان حكم العمالقة من وادي النيل إلى وادي الفرات حكماً عربياً وحدوياً. وكان هذا العمل العملاق جديراً بأولئك العمالقة.

وفي عهد هذا الحكم اتّسع نطاق التجارة بين البلاد العربية، ووفد كثير من أهل الشام على مصر، فاستقرّوا ودخلوا في الجيش ومختلف مصالح الحكومة والأعمال الحرة[٨]. ولم يعد ذلك قائماً اليوم بين البلاد العربية بعد ستين قرناً من ذلك العهد الزاهر!

وطالما ذكرنا عهد الهكسوس العربي في مصر، كان علينا أن نذكر أن شكل أبي الهول المجنّح هو من مبتكراتهم[٩]. وذلك فخر للأمة العربية جمعاء، ولتلك الدولة العربية الوحدوية.

---

(٨) ميخائيل شاروبيم، **الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث**، ٤ ج (بولاق، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠)، ج ١، ص ٦٠ ـ ٦٧، ٨٠، ١١٩ و١٥٦.

(٩) كمال، **العقد الثمين في محاسن أخبار وبدائع آثار الأقدمين المصريين**، ص ٧٤ ـ ٨٠ و١٥٥.

وجاءت بعد ذلك صفحة رائعة في التاريخ العربي الوحدوي، أعظم إشراقاً وسناء. وكان ذلك في عهد الأسرة الثامنة عشرة التي حكمتْ قرابة مائتين وخمسين عاماً (١٥٨٠ ـ ١٣٤٠) ق. م. ففي ظلّ هذه الأسرة اتسع نطاق الوحدة العربية وامتدّت أرجاؤها من حوض دجلة والفرات شمالاً، بما في ذلك العراق وجزيرة الفرات وبلاد الشام، إلى الشلال الرابع في بلاد النوبة جنوباً، أضفْ إليها الصحراء الليبية الغربية، وبلاد اليمن وحضرموت. وكانت تلك أوسع رقعة شملتْها الوحدة العربية قبل الإسلام.

وكان لهذه الدولة الوحدوية جيش كبير مجهز بأحسن ما تجهّز به الجيوش في ذلك العهد، ولم يكن هذا فحسب، بل كان لهذه الدولة حضارة رفيعة، إذ أنشأ ملوكها منشآت ضخمة رائعة دينية وغير دينية في مختلف أنحاء البلاد وخارجها، ما لا يزال يثير إعجاب العالم أجمع، ويعتبر من روائع الحضارة الإنسانية. ومن ذلك المعابد والمقابر والهياكل في الكرنك والأُقصر، مضافاً إلى التقدم العلمي في الطبّ والرياضة والفلك إلى جانب مختلف فنون النقش والرسم والزخرف. وبهذا لم تكن تلك الدولة الوحدوية مجرّد فتوحات في البلاد بل كانت فتحاً في مجالات الحضارة والمعرفة الإنسانية.

وممّا يذكره التاريخ عن عهد هذه الأسرة أن جماعات من الكنعانيين (العرب) كانت منازلهم في فلسطين وشرق الأردن والشام وفدوا على مصر وسكنوا في منطقة أبي الهول وأطلقوا اسم إلـٰههم «برحور» على أبي الهول واعتبروه رمزاً لهم، وتطوّرت كلمة «برحور» مع الزمن فصارت «أبو الهول». ولكن الآلاف من العرب الذي يزورون «أبو الهول» لا يعرفون هذا المعنى الوحدوي. و«أبو الهول» من طبعه أنّه لا يتكلم!

وقد تمكّن تحتمس الأول (١٥٣٠ق. م) ثالث ملوك هذه الأسرة أن يبسط سلطان الدولة على السودان، حتّى الشلال الرابع، وعلى بلاد الشام حتّى نهر الفرات، ثُمّ قامت حركات انفصالية في المشرق العربي في عهد تحتمس الثالث (١٥٠١ ـ ١٤٤٧ق. م) وبلغ عدد الأمراء في ديار الشام ٣٣٠ أميراً، فنازلهم في معركة مجدّو الشهيرة في أرض فلسطين وألحق بهم هزيمة كبرى وغنم غنائم وفيرة[١٠].

وقد أسهب المؤرخ المحقق «برستد» في وصف أنباء هذه المعركة التاريخية،

(١٠) برستد، **تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي**، ص ١٩٢.

وأشاد بمزايا تحتمس الثالث الحربية، باعتباره أول رجل في التاريخ أسّس إمبراطورية حقيقية وأقدم بطل معروف على الأرض، واستحق بحقّ لقب نابليون الشرق، كما وصفه مؤرّخو الغرب الذين عكفوا على دراسة تلك الحقبة التاريخية المجيدة.

وقد شملت هذه الإمبراطورية العربية القديمة، شواطئ ليبيا وهضاب الصومال وشلّالات النيل العليا وسوريا وأعالي الفرات وجزائر البحر الأبيض المتوسط.

وأقام «نابليون» العربي هذا دولة الوحدة على أحسن الأسس العسكرية والسياسة، فقد عيّن نائباً عنه في المشرق العربي، وجعل غزة المركز الرئيسي للإدارة. وكان مبعوثو الملك يسافرون إلى جميع تلك البلاد لربط أطراف الإمبراطورية. وكان ناقلو البريد يحملونه إلى مئات الأميال بعيداً عن مصر وهم آمنون على أنفسهم، وكان يستقدم أبناء أمراء الشام إلى مصر يعلّمهم ويدرّبهم حتّى يديروا الحكم في بلادهم خلفاً لآبائهم.

وكان «تحوتي» فاتح مدينة يافا (فلسطين) في عهد «نابليون» العربي أول حاكم لسوريا. وكان يلقب «حاكم البلاد الشمالية»، وهو تعبير أعيد إلى الحياة بعد خمسة آلاف سنة، حينما قامت الجمهورية العربية المتّحدة في عام ١٩٥٨ وسمّيت سوريا بـ «الإقليم الشمالي».

ومن أشهر ملوك هذه الأسرة رعمسيس الثاني الذي جرّد حملات عسكرية متعدّدة على المشرق العربي لتوطيد دعائم الوحدة، وإعادة الأمن والنظام إلى ربوع البلاد. ولقد سجّل بعض الأخبار عن انتصاراته على لوحة عند نهر الكلب، في الشمال من بيروت، العاصمة اللبنانية. وقام بحملات مماثلة في بلاد النوبة وليبية ووطّد سلطان دولة الوحدة على الأرجاء كافة.

وذكر المؤرخ الكبير «برستد» أنّه في عهد رعمسيس الثاني، تعزّزت الصلات بين مصر والشام، وكانت القوافل التجارية تغدو وتروح بكثرة فاقت ما كانت عليه في أيام الأسرة السابقة. وامتلأت قصور الأعيان في مصر بالأثاث السوري الجميل. وقام في «منف» عاصمة الدولة حيّ خاص بالتجار السوريّين. وازداد الاختلاط بين السوريين والمصريين في القاهرة. وكان لهم شأن عظيم في البلاط الملكي ودواوين الدولة. وزوّج الملك رعمسيس ابنه من بنت ضابط بحري سوري اسمه ابن أنات[١١]، وبهذا لم تكن الوحدة شعاراً ودستوراً، وعيداً ونشيداً، كما هي اليوم، ولكنها كانت وطناً واحداً ودولة واحدة.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٧ وما بعدها.

وقد تعرّضت هذه الدولة في عهد أحد ملوكها رعمسيس الثالث (١١٩٨ ـ ١١٦٧ق. م.) إلى هجمات على سواحل سوريا ومصر من قبل الإيجيين (بحر إيجه في البحر الأبيض المتوسط)، فنهض إلى صدّهم في معركة برية وبحرية شهيرة. ولقد ظهر في الآثار المصرية مشهد من الصور الناتئة تمثّل صوراً لهذه المعركة التي جرت على الساحل السوري. وهي أول معركة بحرية مصورة عرفت في التاريخ العالمي، وقد ظهرت فيها كُلّ الحركات الحربية التي جرت خلال المعركة بشكل رائع(١٢).

ويمضي التاريخ بعد ذلك يستعرض تاريخ الأسر المتعاقبة حتّى يصل بنا إلى الأسرة الثانية والعشرين فإذا بنا أمام ملك اسمه «شيشق» ينحدر من أصل شامي أو عراقيّ، قدم أهله إلى مصر في زمن الأسرة العشرين، وقد امتدّ حكم هذه الأسرة نحو من مائتي عام (٩٤٠ ـ ٧٣٠ق. م).

ويذهب مؤرخ آخر إلى أن رأس هذه الأسرة هو ليبي الأصل من الجماعات التي استوطنت في مصر واستقرّت فيها في زمن الأسرتيْن التاسعة عشرة والثامنة عشرة(١٣).

وأياً كان هو الصواب، سواء كان أصل الأسرة شامياً أو عراقياً أو ليبياً، فهو عربي في هذه الاحتمالات الثلاثة. وتكون الوحدة في ذلك قد بلغت الذروة في عراقتها: حاكم عربي في الدولة العربية الواحدة، كائناً ما كان أصله ونشأته في الوطن العربي.

وقد قامت هذه الدولة العربية الواحدة، في عهد ملكها البطل «شيشق» بحملة كبرى على فلسطين، وفرض سلطانه على اليهود في فلسطين. ولقد عرفت أخبار هذه الغزوة من نقوش وجدَتْ على بوابة معبد في طيبة (الأقصر). وهذا ما عجزتْ عنه الدول العربية العشرون في هذا الزمان. ولا سبب لهذا العجز إلا أنهم عشرون.

ثُمّ ينقلنا التاريخ إلى الأسر الثالثة والعشرين، والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين، فإذا بآثارهم وإشاراتهم تنبئ أن معظمهم ليبيون(١٤).

وثبت مرة أخرى أن المواطن العربي، يمكنه أن يحكم حيثُ يستطيع في الوطن العربي من غير تفرقة ولا تمييز.

---

(١٢) كمال، المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
(١٣) حسن، **مصر القديمة**، ج ٩، ص ٧٥ وما بعدها.
(١٤) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٣٩٣ ـ ٤٥٢.

وتقول دائرة المعارف البريطانية إن كثيراً من الليبيين كانوا يقيمون في مصر، وإن عدداً كبيراً منهم كان يخدم في الجيش، وإن قادتهم كانوا يسكنون في المدن، وجمعوا ثروات طائلة، واستولوا على الحكم من غير مقاومة تذكر، شأن المواطن في وطنه وبين ظهراني أمته.

إلى هنا، رأينا دولة الوحدة العربية تبدأ وتنمو وتتّسع في وادي النيل وتمدّ سلطانها من أطراف ليبيا إلى بلاد الرافدين شاملة فلسطين وسوريا وشرق الأردن، واليمن وحضرموت. ولكن الوحدة أملاً وطموحاً، كياناً ودولة، لم تكن قاصرة على وادي النيل، إذ أدّت ديار الشام والعراق دورها في هذا الميدان المقدّس، وليس علينا إلا أن نقرأ التاريخ بشيء من الرويّة، فلا نضجر من العودة إلى الماضي السحيق، فإن فيه حوافز الماضي والمستقبل معاً.

ويحدثنا التاريخ أن التطوّر الإنساني في بلاد الرافدين قد بدأ على النسق نفسه الذي تمّ في وادي النيل، وفي حقبة تاريخية متقاربة. ولقد كان للموجة العربية من الجزيرة العربية في القرن الرابع قبل الميلاد، رافدان: اتجه أحدهما نحو مصر، والآخر نحو العراق.

وبدأت الحياة في العراق كما بدأت في مصر: مئات من المشيخات أو الممالك الصغيرة تتصارع في ما بينها، إلى أن تمّ توحيد البلاد على يدّ سرجون الأول (٣٨٠٠ق. م.) ومعناه الرئيس المختار. واتسع سلطانه هو وأبناؤه، فامتدّت الدولة من بلاد الفرس في الشرق إلى البحر الأبيض المتوسط وجزيرة سيناء في الغرب. وعرفت هذه الدولة بالأشوريين نسبة إلى عاصمتها أشور. ولقد بلغت هذه الدولة الوحدوية ذروة مجدها في القرنيْن الثامن والسابع عشر قبل الميلاد، حين وطّدت سلطانها على المشرق العربي بكامله.

ويرى بعض المؤرخين أن سرجون، رأس هذه الدولة، ينحدر من قبيلة عربية أصلها من اليمن، وقال آخرون إنها من نجد.

وكان من أقوى ملوكها تغلات الأول (١١١٧ ـ ١٠٨٠) الذي قام بحملات على ديار الشام، فأخضع ملوكها وأمراءها، واقترب من حدود وادي النيل، فلم يسع فرعون مصر وهو مؤسس الأسرة الحادية والعشرين المصرية إلا أن يخضع له من غير قتال. وضعف الحكم العربي في وادي النيل في عهد تلك الأسرة. وبذلك قامت وحدة عربية كاملة شاملة من وادي الرافدين إلى وادي النيل في هذه الحقبة، كما قامت قبل ذلك من وادي النيل إلى وادي الرافدين. وليس المهم في الوحدة أن تبدأ من بغداد أو من القاهرة، بل المهم أن تبدأ الوحدة من حيثُ تبدأ.

وفي القرن التاسع قبل الميلاد، تفسّخ الكيان العربي في ديار الشام مرة ثانية، وقامت فيها عدّة ممالك وإمارات ومشيخات. ووقع عبء التوحيد على كاهل شلمنصر الثالث ملك أشور، إذ قاد هذا الملك حملة عسكرية على ملك دمشق وحلفائه الذين بلغ عددهم اثنيْ عشر ملكاً، ومعهم أمراء الفينيقيين «وجندب» ملك العرب، كما كشفت عن اسمه إحدى الكتابات الأثرية.

وقد وقعت هذه المعركة عند مدينة قرقر شمال حماة (سوريا) في عام ٨٥٣ ق. م.، وانتصر فيها الملك شلمنصر على ملوك وأمراء الشام وأنزل بهم خسائر فادحة. وبذلك انتصرت الوحدة على الانفصال وزال الملوك والممالك، والأمراء والإمارات.

وفي القرن الثامن قبل الميلاد، قامت تحركات واضطرابات في أعالي الحجاز، فنهض الملك سرجون الثاني (٧٢٢ ـ ٧٠٥ق. م) لتوطيد دعائم الوحدة، فأوغل في الجزيرة العربية وأخضع من فيها من الملوك والأمراء. ووجدت «قرميدة أثرية» ذكرت فتوح هذا الملك في مصر والشام، وجاء فيها قوله «ووضعت الجزية على فرعون مصر، وشمسية ملكة العرب، وأخذت حاصلات الذهب من جبالهم. إن قبائل العرب من سكان البادية، كُلّ هذه الأسر قد غلبتها باسم أشور إلهي»[١٥].

وفي القرن التالي، قام الملك أسرحدون (٦٨١ ـ ٦٦٨ق. م) بما قام به أسلافه. ووطّد سلطان الآشوريين على بلاد الرافدين ووادي النيل. ولقد كشفت الآثار عن فتوحاته، مع تفصيل كامل بأسماء المدن التي فتحها، والملوك الذين انتصر عليهم، ومنها صورة لملك مصر وهو أسير. وبلغت فتوحاته بلاد العرب[١٦]. وبهذا أصبحت الجزيرة العربية والشام والعراق في نطاق الدولة الوحدوية الواحدة.

ووقعت في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد أحداث تاريخية خطيرة كانت لها دلالتها على أصالة الوحدة وعراقتها في الأمة العربية، وبخاصة في غمرة الأزمات. وفي تلك الحقبة اجتاحت وادي النيل غزوة من الجنوب وأقامت حكمها في البلاد، متمثّلاً بما يعرف بالتاريخ المصري القديم بملوك الأسرة الإثيوبية، وهنا بدأت معارك الوحدة لصدّ هذه العدوان.

ووقع العبء الأكبر على الدولة العربية (الأشورية)، فتصدّت لملوك الإثيوبيين وامتدّ الصراع أعواماً طويلة كانت الحرب فيها سجالاً. وفي النهاية تمّ النصر

---

(١٥) زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، ص ١١٢.

(١٦) المصدر نفسه ص ١١٢.

للأشوريين على يدّ أشور بانيبال الأشوري (٦٢٧ ـ ٦٠٨ق. م.)[١٧]، وانهزمت الأسرة الإثيوبية وانتهى حكمها على البلاد. ونصب الأشوريون «بسماتيك» ملكاً على مصر، تحت سيادتهم. وامتد الملك في ذريته وعرفتْ بالأسرة السادسة والعشرين التي استمرّت في الحكم حتّى عام ٥٣٥ ق. م. وبهذا أثبتت الوحدة العربية وجودها الأصيل في دفع العدوان عن الوطن العربي، وتثبيت الحكم العربي في مصر.

وما يجب التنبيه إليه، أن دور العراق في تلك الحقبة التاريخية لم يكن قاصراً على الغزوات والفتوح في مصر والشام وغيرهما من البلاد العربية، إذ كانت الأمة العربية في وادي الرافدين تنشىء حضارة رائعة كما كانت تفعل في وادي النيل. ولقد اختلف الأثريون أيّهما كان أسبق عهداً، وأيّهما كان امتداداً للآخر. ولكن الذي لا خلاف عليه أن هذه الحضارة العربية القديمة في الواديَيْنْ قد أعطت العالم الأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية التي تنعم الدنيا بإنجازاتها الكبرى، في هذه الأيام.

وعلينا أن نذكر، ونحن نشير إلى حضارة وادي الرافديْن، معلماً عظيماً، وفاتحاً كبيراً هو حمورابي (٢١٢٣ ـ ٢٠٨١ق. م). لقد أعطى العالم شريعة مفصّلة تقع في ٢٨٢ مادة تتناول سائر مناحي الحياة، وعثروا على نسخة منها في بلاد السوس.

وما يؤثر عن مبلغ التقدم في تلك الحقبة، أنّه اكتُشف في آثار زيبارا أنقاض مدرسة لتعليم الأطفال، وفيها قرميدات عليها دروس للأطفال في الحساب والهجاء وجداول الضرب[١٨]، وبهذا تكون الأمة العربية قد سبقت العالم بأسره بإنشاء هذا النوع المختصّ من مدارس الأطفال.

وفي ذلك العهد، كانت المرأة أيضاً متمتّعة بحريتها واستقلالها. وكان النساء يتعاطينَ المهن التعليمية، وانخرطت جماعة منهن في خدمة الدواوين والمصالح الحكومية.

كان ذلك كُلّه، منذُ أربعة آلاف عام، وعلى يد دولة عربية، هي دولة حمورابي، حيث قامت كُلّ الدلائل الأثرية واللغوية والتاريخية على عروبتها الخالصة بما في ذلك تحقيقات المستشرقين بلا استثناء[١٩]. فلم تكن دولة واحدة فحسب، بل كانت دولة الحضارة والشرائع.

وفي القرن السادس قبل الميلاد وقع الوطن العربي تحت الحكم الفارسي، وتلاه حكم اليونان، ومن ثُمّ حكم الرومان، ولكن هذا الاحتلال الأجنبي للوطن العربي لم

---

(١٧) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٨ ص ٦.
(١٨) زيدان، المصدر نفسه، ص ٦٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٦٤ وما بعدها.

يمضِ ساكناً هادئاً، لقد قامت الأمّة العربية بوثبات تحرريّة للتخلّص من نير الحكم الأجنَبي ولإعادة الوحدة من جديد.

وقد شاء القدر أن تنطلق أبرز هذه الحركات التحريرية، من تدمر وهي مدينة عربية قديمة واقعة في أطراف البادية التي تفصل الشام عن العراق، وتبعد ٥٠ ميلاً إلى الشمال الشرقي من دمشق. وكانت دخلت في نطاق الإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني بعد الميلاد، شأن أجزاء أخرى في الوطن العربي.

ورغماً عن ذلك، كانت تدمر تتمتّع باستقلال ذاتي كبير، وتحكمها أسرة عربية. وكان من أبرز رجالها أذينة بن حيران. ولقد امتدّت سلطته على ديار الشام وما يليها. وأخذ يستأثر بالسيادة عن روما، ويتصدّى للفرس لدفعهم عن البلاد، حتّى أصبح يلقب ملك الملوك.

وفي ذروة هذا المجد الأمثل، مات أذينة مقتولاً وهو في حمص (سوريا) ولعل روما، كما يذكر بعض المؤرّخين، هي التي دبّرت مقتله.

وآل الأمر بعده إلى زوجته زينب، الزباء أو زنوبيا. وهي من أسرة عربية معروفة. وكانت على جانب عظيم من الذكاء والشجاعة والمقدرة. وكانت تتكلّم الآرامية والقبطية واليونانية. وانطلقت بعزيمة فذّة تعيد السيادة العربية إلى الأقطار العربية، فرفرفت أعلامها في مصر والشام والعراق وآسيا الصغرى إلى أنقرة، وأصبحت تعرف بملكة الشرق. وتحدّت روما التي كانت أكبر عاصمة في ذلك الزمان.

وهكذا دخلت مصر في حوزة مملكة تدمر في القرن الثالث بعد الميلاد، لتتألّق الوحدة العربية من جديد، منطلقة هذه المرة من قلب بادية الشام كما انطلقت قبل ذلك بقرون من وادي النيل ووادي الرافدين. وتوغّل جيشها في أرجاء مصر وفتح الإسكندرية وكانت أعظم مدن الإمبراطورية الرومانية بعد روما. ونادت الملكة زينب بابنها ملكاً على مصر، وضربت المسكوكات خالية من رأس الإمبراطور الروماني، كما كانت العادة حتّى ذلك العهد، فكان ذلك مظهراً من مظاهر التحرير والوحدة.

وكذلك كانت تدمر المدينة، بمبانيها الرائعة وهياكلها الفخيمة والأعمدة الضخمة الراسية في شوارعها وساحاتها، تنطق بالوحدة العربية، ذلك أن حجارتها التي استخدمت في مبانيها كانت من الغرانيت نقلت من الشلال الأول في مصر، وهي مسافة تزيد عن ألف ميل[٢٠].

(٢٠) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ١٠٠.

هذه سيرة أربعة آلاف عام من تاريخ الأمة العربية قبل الميلاد. كانت المسيرة خلالها على درب الوحدة العربية، كياناً ونظاماً ودولة، تشمل الوطن العربي بأسره منطلقة مرّة من وادي النيل، ومرّة أخرى من وادي الرافدين، ثُمّ من جوف بادية الشام. وعواصم الوحدة تنقل من بلد إلى بلد، ولكن الوحدة تظل باقية هي هي، وتحت أعلامها تعيش الأمة العربية. .

وقد بقي علينا أن نتابع مسيرة الوحدة قرابة ألفَيْ عام بعد الميلاد، لنرى أمامنا موكباً كاملاً مشى في ركاب التاريخ سبعة آلاف عام من غير كلَل ولا ملَل.

وقد يقول قائل إن هذه الوحدة العربية كانت وليدة الحروب والغزوات، قادها رجال ونساء امتلأت صدورهم بالطموح، طموح الأبطال. وليس هذا القول في حاجة إلى جواب طويل. والوحدة في كُلّ من إيطاليا وألمانيا وأمريكا قامت في القرن التاسع عشر بعد الميلاد، وبالحرب قامت. وهي حرب مقدّسة وعادلة. .

ولقد شُغل العالم ثلاثة أعوام بالحرب الداخلية في نيجيريا، أكبر دولة في أفريقيا، ولقد كانت حرباً عادلة ومقدّسة لتوطيد الوحدة ودحر الانفصال. وكذلك فإن الحرب لتوحيد الأمة العربية، إذا تيسّرت، ولم تتيسر أسباب أخرى، فإنها حرب عادلة ومقدسة. .

أما الطموح، فكان ولا يزال أنبل حافز لدفع مسيرة التاريخ إلى الأمام، ودائماً إلى الأمام. وفي سبيل الوحدة، فإن طموح الرجال هو أنبل القيم الروحية في حياة الرجال.

ويتطلّع التاريخ إلى أجيالنا الصاعدة والوافدة، وهو يبحث عن طموح الرجال يبنون الوحدة العربية من جديد.

الوحدة العربية.. من المدينة المنوّرة إلى دمشق

في القرن السابع بعد الميلاد، عادت الوحدة العربية من جديد لتمتدّ ثلاثة عشر قرناً، وكانت امتداداً للدولة العربية الوحدوية التي قامتْ قبل ذلك على مدى أربعين قرناً من الزمان في وادي النيل، وحوض الرافديْن وديار الشام.

وتمثّلت هذه الوحدة العربية الجديدة في دولة عربية كبرى امتدّت في الوطن العربي كُلّه، من البصرة إلى طنجة، أو كما نحدّده في هذا العصر من المحيط إلى الخليج.

وقامت تلك الدولة العربية الواحدة في غمرة ملحمة تاريخية مجيدة كانت بحقّ فصلاً رائعاً من فصول الحياة الإنسانية.

وروى التاريخ للأجيال كلّها كيف قامت الدولة العربية الواحدة وما قدّمت للحضارة العالمية من علم وفن، وتقدم وعمران. .

وموجز التاريخ، أن القرن السادس قبل الميلاد، قد شهد الحكم العربي في وادي الرافدين وديار الشام، ووادي النيل وهو يتفكّك شيئاً فشيئاً، ويضعف رويداً رويداً ليقع تحت السيطرة الأجنبية، فإن الضعف السياسي والاجتماعي، أنّى كان وفي أي عصر وجد، لا بُدَّ أن يغري الدول المجاورة بالغزو والاحتلال.

وكانت دولة الفرس، أولى الدول المجاورة في المشرق العربي وثوباً على الوطن العربي. وفي عهد الملك كورش قضى الفرس على الدولة البابلية العربية (٥٣٨ ق. م)، وخلفه من بعده ولده الملك قمبيز، فامتدت غزواته حتّى بلغت مصر بعد بضع عشرة سنة (٥٢٥ق. م).

وجاءت بعد ذلك حملة الإسكندر المقدوني (عام ٣٣٣ق. م) فاستولى على بلاد الأناضول، ومنها زحف على ديار الشام ووادي النيل. واتجه بعد ذلك إلى وادي الرافدين، وزالت عن الوطن العربي دولة الفرس لتحلّ محلها دولة اليونان.

وبعد وفاة الإسكندر قامت في مصر دولة البطالسة، نسبة إلى بطليموس وهو من كبار قوّادها. وامتدّ هذا الحكم الأجنبي إلى أواخر القرن الأول قبل الميلاد (٣١٢ ـ ٣٠ق. م).

وبعد اليونان، استولت الدولة البيزنطية على البلاد العربية، وهم المعروفون في التاريخ العربي بالروم، وامتدّ حكمهم إلى أواسط القرن السابع بعد الميلاد.

وخلال هذه الحقبة كذلك، قام الأحباش بغزوات على الجزيرة العربية. وبهذا تعاقب على الوطن العربي عدوان أجنبي رباعي: الفارسي اليوناني الروماني الحبشي، في فترات متعاقبة، وفي هذا القطر من الوطن العربي أو ذلك.

وإنه لصحيح أن هذا الحكم الأجنبي قد امتدّ قرابة اثني عشر قرناً، إلا أن الأمة العربية بقيت مستقرّة في وطنها، بلغتها وتقاليدها وحياتها الاجتماعية، ووجودها القومي. ولم تترك اللغات الأربع لهؤلاء الغزاة الأربعة على مدى ألف ومئتيْ عام، أكثر من ألف ومائتيْ كلمة فارسية أو يونانية أو إيطالية أو حبشية في اللغة العربية على أكثر تقدير. وقد تمّ حصر هذه المفردات الأجنبية في المراجع اللّغوية.

وكذلك فإن هذه الحقبة الطويلة لم تمرّ هادئة ساكنة، إذ قامت في الوطن العربي حركات ثورية تستهدف تحرير الأمة العربية من السلطان الأجنبي والعودة إلى الوحدة العربية.

ففي مصر، أول من قاد حركة تحريرية ضدّ الحكم الفارسي زعيم عربي اسمه خبيش (٤٨٦ ق. م) من ذرية الأسرة الحاكمة المصرية، فأعاد السيادة العربية على مصر، مغتنماً فرصة الصراع بين الفرس واليونان. وجاء بعده أمير عربي آخر اسمه أنياروس من الأسرة نفسها، فاستولى على الحكم وطرد الحاميات الفارسيّة، ونهض الشعب معه في هذه الحركة التحريرية.

وبعد ذلك قام زعيم آخر اسمه أمرتيوس، فقاد انتفاضة شعبية ضدّ الحكم الفارسي وبايعه الشعب ملكاً. وكان هذا الزعيم من إحدى مدن الدلتا حيثُ يتكاثر العنصر العربي. وبرز زعيم آخر اسمه نفرتيس (٤٠٠ق. م.) واستطاع أن يفرض سلطاته على مصر. وامتدّ حكم أسرته عشرين عاماً. وهي أسرة عربية من الدلتا، وتحالف مع القيروان لضمان حكمه، فتجلّى التضامن العربي في مقاومة الاحتلال الأجنبي. وتصدّى زعيم آخر لمقاومة الاحتلال الفارسي من سمنود، إحدى مدن الدلتا (٣٨٢ق. م) اسمه «بخت حورحب» وقد جرّد الفرس عليه حملة لقمع حركته فسارع إلى لقائها وتمكّن من هزيمتها قبل أن تطأ أرض مصر. واستمرّت هذه الثورات

التحريرية إلى أواسط القرن الرابع قبل الميلاد حين قام الإسكندر الكبير بحملته المعروفة على الفرس[١].

وكان ذلك موجز الحركات التحريرية التي قامت في مصر ضدّ الحكم الفارسي. ولم يكن العرب في المشرق العربي أقل نهضة في مقاومة الاحتلال الفارسي، ويقول المؤرخون إن العرب «قد شقّوا عصا الطاعة على الفرس وطمعوا في الخروج إلى بلاد فارس من البحرين، فسار منهم جمع غفير من قبيلة عبد القيس، عبروا خليج العجم إلى بلاد فارس، وغلبوا أهلها على مواشيهم ومعايشهم، وغلبت قبيلة أيار على سواد العراق فمكثوا فيه حيناً لا يغزوهم أحد»[٢].

أما مقاومة الحكم اليوناني والروماني معاً، فقد تجلّت على يد دولة الأنباط العربية، وكانت قائمة في شرق الأردن. ولقد أغار عليها اليونان (٣١٢ق. م.) وارتدّوا عنها. وفي محاولة أخرى تعرّضت دولة الأنباط لحملة يونانية فأبادوا رجالها عن آخرهم، ثُمّ حاصرهم اليونان في محاولة ثالثة، وصمد المقاتلون العرب في حصونهم. وأطلّ أحد المقاتلين العرب من الحصن وصاح في وجه الغزاة قائلاً: «إذا بيّتم لإطالة الحصار فلا تنالون غير التعب والفشل، لأنّكم لن تجدوا سبيلاً إلينا ونحن في هذا الحصن المنيع، وإذا قدّم لكم الظفر فلا تنالونه إلا بعد أن نموت جميعاً، ولا يبقى لكم غير هذه الصخور الصماء وأنتم لا تستطيعون سكناها»[٣]. ولم يجد الغزاة بديلاً عن الانسحاب فانسحبوا يجرّون أذيال الهزيمة.

وكما تصدّت دولة الأنباط لليونان، تصدّت هذه الدولة العربية الباسلة للرومان؛ ففي عهد ملكها الحارث الثاني استولى على دمشق (٨٦ق. م.) بعد أن هزم عاهل الرومان أنطيوخُس، ومدّ سلطانه على جنوب سوريا وجزء من فلسطين، وبذلك أحاط باليهود من ثلاث جهات للانقضاض عليهم[٤].

وبلغت مملكة الأنباط من الاتساع، فشملت جزيرة سيناء من الغرب وحوران إلى حدود العراق من الشرق، وإلى وادي القرى في الجنوب، ودخل في حوزتها

---

(١) أحمد كمال، **العقد الثمين في محاسن أخبار وبدائع آثار الأقدمين المصريين** (القاهرة: المطبعة الميرية، ١٨٨٢)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٥.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ١، ص ١٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٦، وجواد علي، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، ٨ ج (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ ـ ١٩٦٠)، ج ٢ ص ١٧.

(٤) جرجي زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، مراجعة وتعليق حسين مؤنس (القاهرة: دار الهلال، ١٩٠٨)، ص ٨٩.

أعالي الحجاز، والمدن الرئيسيّة في شرق الأردن: عمّان وجرش والكرك والشوبك والعقبة، كما تشهد بذلك النقوش الكتابية التي عثروا عليها بين أنقاض تلك المدن.

أما الانتفاضة التحريرية الكبرى ضدّ الاحتلال الأجنبي، فتجسّدت رائعة وشامخة في الوثبة المجيدة التي نهضت بها الملكة العربية، زينب، التي انطلقت من عاصمتها تدمر، وتصدّت للحكم الروماني، وبسطتْ سلطانها على المشرق العربي كُلّه وعلى وادي النيل وطردت الحاميات الرومانية من أرض الكنانة.

غير أن النهضة الكبرى لتحرير الوطن العربي من السيطرة الأجنبية، وإقامة الدولة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج، كان مقدراً لها أن تبدأ في الثلث الأول من القرن السابع بعد الميلاد، وأن تعيش بعد ذلك ثلاثة عشر قرناً متّصلة، صامدة أمام الحروب والفتن والقلاقل، إلى أن أخذت السيادة العربية تسقط شيئاً فشيئاً في عهد الاستعمار، ويأتي بعد زواله عهد الاستقلال. ولكن في ظلّ الانفصال ممثلاً في قيام الدول العربية العشرين، وهو عهد تتطلّع الأمة العربية إلى إزاحته، وإقامة الدول العربية المتّحدة.

وغني عن القول إن هذه النهضة العربية الكبرى من أجل التحرير والوحدة يعود الفضل الأكبر فيها إلى محمّد بن عبد الله (ﷺ) مجدّد شباب الأمة العربية، وباعث نهضتها وموقظ حوافزها ومفجّر طاقاتها وقدراتها. وفي حياته المليئة بالمثل العليا والقيم الروحية السامية إلى جانب دعوته الدينيّة معالم كثيرة تظهر بأجلى وضوح أن الرسول العربي، كان يعمل على توحيد القبائل العربية في الجزيرة العربية، وعيناه تتطلّعان إلى الوطن العربي في كُلّ أرجائه تحقيقاً للواجبَيْنِ المقدّسَيْنِ المتلازمَيْنِ: التحرير والوحدة. والشواهد كثيرة.

نقرأ أولاً في القرآن والحديث، أروع ما نقرأ، عن الإسراء والمعراج إلى بيت المقدس. وسواء كان الإسراء بالروح وحده، أم بالروح والجسد، فإنه توكيد بتحرير المسجد الأقصى ﴿**الذي باركنا حوله**﴾[٥] صدق الله العظيم. «وحوله» كما ذكر أبو القاسم السهيلي، تعني الشام.

ونقرأ ثانياً، الحديث النبوي، «إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي من العريش إلى الفرات»[٦]. ومن يتأمل خارطة الوطن العربي، يدرك أن فتح الشام إنما

---

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة الإسراء،» الآية ١.

(٦) أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، ج ١، ص ٢ ـ ٣.

هو المقدّمة للفتوح العربية الأخرى؛ فإن الشام هي الباب الرئيسي للوطن العربي في المشرق والمغرب.

ونقرأ ثالثاً، رسائله إلى هرقل الروم وكسرى فارس ومقوقس مصر والحارث الثاني ملك الحيرة والحارث الحميدي ملك اليمن والنجاشي ملك الحبشة وملك عُمان وملك اليمامة وملك البحرين والحارث الثاني ملك الغساسنة. وتنبئ كل هذه الرسائل عن يقين أن الرسول العربي (ﷺ) كان يذكر أصحابه بالفرس والروم، ويلقي على أكتافهم العبء المقدس في تحرير الوطن العربي، ويذكرهم كذلك بالدويلات العربية القائمة، للعمل على توحيدها والخلاص من ملوكها، وأمرائها.

ونقرأ رابعاً، أن الرسول العربي (ﷺ) قد أوفد في حياته جيشاً قوامه ثلاثة آلاف مقاتل (٦٢٩م) تحت قيادة ولده بالتبني، زيد بن حارثة، إلى «مؤتة» في شرق الأردن للتصدّي للروم. فكانت هذه الحملة أشبه ما تكون بالرصاصة الأولى في المعركة الكبرى للتحرير والوحدة.

ونقرأ خامساً، أن الرسول العربي (ﷺ) قد قاد بنفسه حملة تبوك في أعالي الحجاز في السنة التالية (٦٣٠)، ليكون ذلك توكيداً للتصدي للاحتلال الأجنبي بكل مظاهره.

وهكذا توفّي الرسول بعد أن ملأ قلوب أصحابه بالعزيمة والإيمان، وثبت أبصارهم على الوطن العربي ليؤدّوا الواجب الأسمى في التحرير والوحدة. وإننا نلاحظ بكل وضوح أنّه كان يضع أمام رجاله صورة للوطن العربي بأسره محرّراً. وهذا حديثه يقول «يجنّد الناس أجناداً، فجنداً بالشام وجنداً باليمن وجنداً بالعراق، وجنداً بالمشرق، وجنداً بالمغرب»[٧]. وكانت هذه الأرجاء العربية تحت النفوذ الأجنبي. وهذه هي حدود الوطن العربي في يومنا هذا.

ووقع هذا العبء الأكبر بعد وفاته، على صحابته الذين قامت منهم الدولة العربية الأولى في العاصمة الأولى المدينة المنورة، وعرفت في التاريخ بدولة الخلفاء الراشدين، ومضى التاريخ يروي الملحمة الرائعة، وهو لا يزال مزهواً بما روى.

وما إن توفي الرسول العربي (ﷺ) (٦٢٣) حتّى انطلقت القوات العربية من المدينة المنورة، شمالاً، إلى ديار الشام، لتنجز حلمه الكبير، حلم الوحدة والتحرير، كما كان يجول في فؤاده، وبدأت الحملة الكبرى لتحطيم سلطان الرومان والفرس، في المشرق العربي، وكان على رأس القوات العربية عباقرة أبطال من أمثال خالد بن

(٧) أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، **تهذيب تاريخ ابن عساكر**، هذبه ورتبه عبد القادر بدران، ج ١، ص ٢٧.

الوليد وعمرو بن العاص وسعد بن أبي وقّاص، وغيرهم من الذين تحدث مؤرخ كبير عن «نبوغهم وتفوّقهم في أساليب القتال، وخلدت اسماؤهم مع أسماء نابليون وهانيبال ويوليوس وقيصر والإسكندر»[٨].

وبدأت الفتوح وتوالت؛ ففي عام ٦٣٤م فتح العرب دمشق وكانت عاصمة الدولة البيزنطية في سوريا. وكانت حدود سوريا يومئذ من جبال طوروس حتّى سيناء. وبعد دمشق، سقطت بعلبك وحمص وحماة وحلب وأنطاكية وسواها من المدن. وفي عام ٦٣٦م نشبت معركة اليرموك، وهي من المعارك التاريخية الفاصلة، فكان النصر للعرب. ولما بلغ خبرها هرقل الروم رحل عن البلاد إلى قسطنطينية هو يقول مودعاً الشام: «عليك يا سوريا السلام».

وكان النصر في موقعة اليرموك نهاية لدولة الروم في الشام، فتحرّر بيت المقدس (٦٣٨م) على يد أبي عبيدة الجراح. واستلم مفاتيحها عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين في يوم تاريخي فريد، أعطى فيه لأهل الذمّة أعظم ميثاق إنساني في تاريخ الحروب. وسقطت بعد ذلك سائر المدن الفلسطينية واحدة بعد الأخرى.

وحين كانت القوات العربية تدكّ معاقل الروم في ديار الشام، كانت قوات عربية أخرى بقيادة سعد بن أبي وقّاص توجّه هجماتها على الفرس لتحرير وادي الرافدين. وفي عام ٦٣٨م انتصر العرب على الفرس في معركة القادسية، على مقربة من الحيرة. وانطلق الفاتحون في سهول العراق ثُمّ قاموا بالعبور الكبير على نهر دجلة، إلى بلاد فارس نفسها. وكان ذلك العبور من أعظم الإنجازات الحربية، حتّى اعتبره المؤرخون المسلمون الأوائل نصراً من السماء لا من الأرض.

وهكذا تمّ تحرير ديار الشام ووادي الرافدين خلال ثلاثة أعوام (٦٣٥ ـ ٦٣٨م). وزال سلطان الفرس والروم وهما أعظم دولتَيْن في ذلك الزمان. وأصبح المشرق العربي من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي متحرّراً من النفوذ الأجنبي، لا سلطان فيه إلا للأمة العربية.

ولم تكن هذه الحملة للتحرير فحسب، ولكنها كذلك كانت لإقامة الكيان العربي الواحد، فقد كانت ديار الشام والعراق، وإلى عهد بعيد، تعجّ فيها المنازعات القبلية وتقوم فيها الدويلات العربية الصغيرة. هذه تحت جناح دولة الفرس، وتلك تحت جناح دولة الروم.

---

(٨) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ١٩٤.

ففي الشام، قامت دولة الغساسنة؛ وهؤلاء الغسانيون رحلوا من اليمن إلى الشام حيثُ أقاموا دولتهم وكانت عاصمتهم بصرى في حوران. وتعاقب عليها اثنان وثلاثون ملكاً على مدى ستمائة عام. ولقد اتخذهم الروم عمالاً لهم يستعينون بهم في صراعهم مع دولة الفرس. وكانوا وثنيّين في أول هجرتهم ثُمّ اعتنقوا النصرانية. ومنهم تحدّرت الأُسَر النصرانية العربية في المشرق العربي، في سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين.

وفي العراق، كانت دولة اللّخميّين والمناذرة، وهم من القبائل العربية التي نزحت من الجزيرة العربية. وكانت عاصمتهم الحيرة، على ثلاث ليال من الكوفة. وتعاقب على هذه الدول اثنان وعشرون ملكاً، وتولّوا الحكم قرابة ٣٦٤ سنة، وينحدرمعظمهم من آل لخم. وكما كان الغساسنة عمالاً للروم، فقد كان اللخميون عمالاً للفرس يستعينون بهم على الروم.

وفي شمال الحجاز، كانت دولة كندة، وهي تنسب إلى القبائل العربية في اليمن، نشأت في القرن الخامس بعد الميلاد، وتعاقب على حكمها أربعة ملوك كان آخرهم الشاعر العربي الشهير امرؤ القيس، وكانت هذه الدولة تعيش تحت كنف سلطان الروم.

وفي الجنوب الشرقي من فلسطين، قامت دولة الأنباط، وعاصمتها الشهيرة مدينة «بطرا» (بترا) وأهلها من القبائل العربية القديمة، وتعاقب على حكمها تسعة عشر ملكاً. ولقد اتّسعت مملكة الأنباط حتّى شملت جزيرة سيناء من الغرب، وحوران إلى حدود العراق من الشرق، ووادي القرى في الجنوب، ووقعت تحت سلطان الروم بعد حروب ضارية.

وفي بادية الشام، قامتْ دولة تدمر ونشبتْ بينها وبين دولة الروم صولات وجولات، كانت الحرب فيها سجالاً إلى أن خضعت في النهاية إلى سلطانهم كسائر الدول العربية الأخرى.

وواضح من هذا العرض التاريخي أن الفتح العربي للشام والعراق كان يستهدف أولاً إزالة الحكم الأجنبي ممثلاً في الفرس والروم، وثانياً الخلاص من هذه الدويلات العربية المتصارعة في ما بينها، والمتعاونة مع السلطان الأجنبي.

وواضح كذلك أن الفاتحين العرب، لم يفتحوا أرضاً غريبة عنهم، فهي وطن أجدادهم منذ القدم، وهم أهلها من قدماء العرب. ومن أجل ذلك كان سكان الشام وفلسطين وهم ساميون، يعتبرون العرب الفاتحين قوماً من بني جنسهم يربطهم بهم ما لا يربطهم بأولئك الحكام الأجانب الغاصبين، كما رحّب أهل العراق بالفاتحين

ترحيباً لا يقلّ عن ترحيب الفلاّحين السوريين، إذ كان العراقيون الساميون يحسبون أسيادهم الإيرانيين أجانب مَمْقوتين، ويرون الفاتحين أقرباء لهم. وكما حدث في الشام بعد اليرموك، حدث في العراق بعد القادسية فأخذ الكثير من القبائل العربية يتدفّق على البلاد[٩].

ويجدر التنويه على سبيل المثال أن الفاتحين العرب حينما كانوا يحاصرون دمشق وجدوا عوناً كبيراً من أهلها داخل الأسوار، وكان على رأس المتعاونين منصور بن سرجون القائم على إدارة المال في دمشق ومعه أسقف المدينة. واستقبل أهل دمشق الفاتحين بالترحاب، وكذلك الحال بالنسبة إلى أهل شيزر، بالقرب من حماة، فقد استقبلوا الفاتحين بالمغنّين وضاربي الطبول[١٠].

وما إن وضعت الحرب التحريرية أوزارها في الشام العراق، حتّى بدأ التنظيم السياسي والقضائي والإداري في الدولة العربية الأولى. فأنشأ عمر بن الخطاب الدواوين، وأصبحت المدينة المنوّرة عاصمة الدولة، دولة الوحدة العربية الأولى بعد الإسلام، وأصبحت تضمّ الشام والعراق كولايتَيْنْ تابعتَيْنْ لعاصمة الدولة في كُلّ شؤونها. وكان معاوية بن أبي سفيان أوّل والٍ على الشام ومقرّه دمشق، وسعد بن أبي وقّاص أول والٍ على العراق، واتّخذ الكوفة عاصمة له، فبنى فيها داراً فخمة للحكم، ونقل أبواب المدائن إلى الكوفة افتخاراً بالنصر الكبير على الفرس، بعد أن حكموا الوطن العربي عدة قرون!

وفيما كانت الجيوش العربية في المشرق تدكّ سلطان الفرس والروم، توجّهت حملة كبرى للتصدي للدولة البيزنطية التي كانت تبسط سلطانها على وادي النيل والشمال الأفريقي كُلّه. وكان على قيادة هذه الحملة أحد دهاة العرب المعروفين، عمرو ابن العاص، ووصل الجيش العربي إلى العريش واشتبك مع الروم في الفرما، وهي مدخل مصر الشرقية، فدمّر حصونها وأنزل بالروم خسائر فادحة، وواصل فتحه إلى بلبيس إلى الشمال الشرقي من القاهرة فاحتلّها وسائر المدن الأخرى في وادي النيل، ثُمّ استولى على حصن بابليون، ومنها واصلت القوات العربية زحفها إلى الإسكندرية وكانت عاصمة مصر وقاعدتها البحرية، فسقطت بعد حصار وقتال عنيفين (٦٤١م).

وكانت الإسكندرية، بأسوارها وأبراجها، وكنائسها ومكتبتها وعمود السواري القائم في ميدانها، من أعظم مدن العالم في ذلك العصر. ولم يتمالك عمرو بن

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ٢١٠.

(١٠) فيليب خوري حتي، **صانعو التاريخ العربي**، ترجمة أنيس فريحة؛ مراجعة محمود زايد (بيروت: دار الثقافة، [١٩٦٩])، ص ٨١.

العاص، البدوي العربي، إلا أن يكتب إلى عمر بن الخطاب الملتف بمرقّعته في المدينة المنورة، قائلاً: «أما بعد، فإني فتحتُ مدينةً لا أصف ما فيها غير أني أصبت فيها أربعة آلاف منية بأربعة آلاف حمام، وأربعين ألف يهودي عليهم الجزية وأربعمائة ملهى للملوك»[١١]، هذا بالإضافة إلى رسالة سابقة تعدّ تحفة رائعة في الأدب العربي، وصف فيها مصر وصفاً ينبض بالجمال والجلال. وكما أصبح العراق والشام ولايتَيْن عربيّتَيْن تحكمان من المدينة المنوّرة العاصمة العربية الأولى، فقد أصبحت مصر ولاية ثالثة تابعة للدولة العربية الواحدة يحكمها أول ولاتها عمرو بن العاص، يدير أمرها ويجبي خراجها وينصّب قضاتها.

ولقد تمّ هذا الفتح كُلّه، في حقبة لا تتجاوز عشرين عاماً، تمّ معظمه في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. وأصبحت مصر والعراق والشام والجزيرة العربية تحت سيادة الدولة العربية الواحدة التي عرفت في التاريخ بدولة الخلفاء الراشدين (٦٣٢ ـ ٦٦١م).

وإذا كان علينا أن نعطي وصفاً حديثاً لتلك الدولة أمكننا القول إنها دولة واحدة، تتركّز فيها السلطة في الحكومة المركزية في العاصمة، ويتمتّع ولاتها بسلطة محلّية واسعة، ويتولىّ الخليفة بالتشاور مع الصحابة تصريف شؤون الدول السياسية والعسكرية والقضائية، وبيت المال فيها هو خزانة الدولة العامة. وكان دستورها كما عبر أحد المؤرخين «اشتراكياً قوامه العروبة»[١٢].

وحدثت أحداث وانتهى حكم الخلفاء الراشدين، الحكم الجمهوري، وقامت مقامه الملكية ممثلة بالدولة الأمويّة يرأسها ملكها الأول معاوية بن أبي سفيان، وينتمي إلى أسرة بني أميّة. وأعطى جدّها الأعلى لهذه الدولة هذا الاسم الجديد، وانتقلت العاصمة من المدينة المنوّرة إلى دمشق، ووقع على هذه العاصمة العربية العبء الأكبر في استكمال مهمة التحرير والوحدة في الوطن العربي، وإقامة الدولة العربية الكبرى الواحدة من المحيط إلى الخليج.

واستمرّت الدولة العربية الواحدة، باسمها الجديد، دولة الأمويين في مدّ الفتح الذي تحقّق على أيدي الخلفاء الراشدين إلى الشمال الأفريقي حتّى ساحل الأطلنطي، فقامت القوات العربية بمطاردة الروم في قواعدهم البحرية. وأنشأ العرب أسطولاً حربياً فهاجموا الروم في قبرص (٦٤٩م) واستوْلوا عليها. وفي السنة التالية فتح العرب

---

(١١) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، **فتوح مصر وأخبارها**، ص ٨٢.

(١٢) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٢٢٠.

أرواد (مقابل الساحل السوري). وفي الأعوام التالية غزوا رودس، وفي عام (٦٥٥م) اشتبك الأسطول البحري العربي مع الروم في المعركة الشهيرة بذات الصواري، فألحقت بهم هزيمة كبرى، وقضي على الروم في بحر الروم، كما كان يُعرف البحر الأبيض المتوسط في ذلك العهد. وأصبح بعد هذا النصر العظيم بحيرة عربية.

وهكذا امتدّ الفتح العربي غرباً في الشمال الأفريقي، ووصل الفاتحون العرب إلى برقة وطرابلس (ليبيا) ومنها إلى سائر أطراف أفريقيا، قرطاجنة (تونس حالياً) التي كانت عاصمة الشمال الأفريقي.

وكان عامل معاوية في أفريقيا عقبة بن نافع فبنى مدينة القيروان (في تونس عام ٦٧٠م) واتخذها قاعدة لأعماله الحربية في الشمال الأفريقي. ومضى هذا البطل العربي الكبير بمطاردة الروم في معارك متلاحقة إلى أقصى الغرب حتّى اقتحم بفرسه أمواج الأطلنطي، وهو يصيح: «اللّهمّ أشهدك ألا مجاز، ولو وجدت مجازاً لجزت»[١٣]. وفي إحدى هذه المعارك سقط البطل عقبة شهيداً (٦٨٣م) قرب بكرا في الجزائر، في القرية المعروفة اليوم بـ «سيدي عقبة»، وقبره اليوم مزار ديني وقومي.

وبعد البطل الشهيد، تولّى الإمارة على أفريقيا حسان بن النعمان الغسّاني وقامت بينه وبين الروم وقائع حربية ضارية. واستعان حسان بالأسطول العربي فقضى على آخر فلول الروم وأخرجهم من قرطاجنة (٦٩٨م). وانتهى سلطان الروم على الشمال الأفريقي إلى الأبد وعادت السيادة العربية على المغرب العربي كاملة شاملة.

وتولّى أمور الشمال الأفريقي البطل العربي الفلسطيني، والذي ولد في إحدى قرى الخليل في فلسطين، مقاليد الأمور في شمال أفريقيا وكان مقرّه القيروان، وإليه يرجع الفضل في الاستيلاء على طنجة من قبضة الروم لتصبح الدولة العربية ممتدّة من البصرة على الخليج إلى طنجة على المحيط؛ والبطل هو موسى بن نصير الذي أصبح في ما بعد فاتح الأندلس.

وكما كان تحرير المشرق العربي شرفاً عظيماً لدولة الخلفاء الراشدين، فقد كان مجداً أثيلاً للدولة الأموية أن تمّ على يديها تحرير المغرب العربي. وأصبحت الدولة الأموية التي امتدّ حكمها تسعين عاماً، تبسط سلطانها على الوطن العربي الذي راح يحدّد بعد ثلاثة عشر قرناً، بذلك التحديد المثير، «من المحيط إلى الخليج».

ولم يكن فتح الدولة الأموية للشمال الأفريقي استيطاناً جديداً، فقد كانت هذه

(١٣) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ص ٤٢.

الأرض عربية منذُ القدم. وكان الشعب فيها عربياً منذُ القدم، من البحر الأحمر على امتداد البحر الأبيض المتوسط، إلى ساحل المحيط الأطلنطي[١٤].

وعلينا أن نذكر على وجه التحديد بالإضافة إلى السلالات العربية التي حكمت مصر على مدى أربعين قرناً، دولة قرطاجة التي أنشأها الفينيقيون العرب في عهد الملكة ديدون أخت ملك صور (لبنان) في القرن التاسع قبل الميلاد. وامتدّ سلطانها في الشمال الأفريقي أجمع، ونشأ فيها قادة عظماء من أمثال هانيبال، قادوا الحروب التاريخية الشهيرة في قلب أوروبا وكادوا يقضون على دولة روما نفسها.

وقد وصلت سيطرة قرطاجة حتّى شواطئ صقلية وإسبانيا. وفي المعاهدة الشهيرة التي عقدت بين روما وقرطاجة (٥٠٩ ق. م.) خصّصت إيطاليا للرومان والشواطئ الإفريقية لقرطاجة، وبقيت صقلية محايدة[١٥].

ولا يغيب عن البال كذلك أن ننوّه أن الأقباط في مصر قد رحّبوا بالفاتحين العرب. وفي معركة الإسكندرية وغيرها من المواقع التي نشبت بين العرب والروم، كان الأقباط عوناً للفاتحين العرب[١٦].

وكما لم يكن الفاتحون العرب غرباء عن العراق والشام يوم أزالوا عنهما حكم الرومان والفرس، كذلك لم يكونوا غرباء في مصر والشمال الأفريقي حينما أطاحوا عنهما حكم الرومان.

لقد كان هذا الفتح في المشرق والمغرب تحريراً للوطن وللأمة، وتوحيداً لكيانها ممثلاً في قيام الدولة الواحدة، أول دولة عربية كبرى بعد دولة الخلفاء الراشدين.

ولم تكن الدولة الأموية دولة قتال واقتتال. وصحيح أنّه نشب في أوائل عهدها أكبر تصدّع في الجماعة العربية بسبب الحرب بين علي (رضي الله عنه) ومعاوية، ولكن هذه الدولة العربية كانت دولة تقدّمية حضارية دفعت عجلة التاريخ إلى الأمام بالنسبة إلى الأمة العربية والعالم أجمع. والشواهد على ذلك كثيرة.

فقد قامت هذه الدولة أولاً «بإزالة آثارالعدوان»، في تعبير هذا اليوم، فاقتلعت معالم عدوان الفرس والروم مبتدئة بتعريب الدواوين. وجعلت اللغة العربية مكان اللغة اليونانية في الشام، والفهلوية في العراق. وجرى سكّ النقود باللغة العربية،

---

(١٤) انظر الفصول السابقة من هذا الكتاب.

(١٥) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٤، ص ٩٤٥.

(١٦) ألفرد جوشيا بتلر، **فتح العرب لمصر**، عربه محمد فريد أبو حديد (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٣)، ص ١٨٧ ـ ٢٦٩.

فقد كانت النقود الفارسيّة متداولة حتّى في الحجاز من أيام الجاهلية. وكذلك فإن نقود الروم كانت متداولة في البلاد العربية. وكان عبد الملك بن مروان أحد خلفاء بني أميّة أول من ضرب (٦٥٩م) الدنانير الذهبية والدراهم الفضية من النوع العربي الصرف، وبهذا أصبح لهذه الدولة نظام نقدي واحد، وللعرب اليوم عشرون نظاماً من الجنيه إلى الليرة، إلى الدينار إلى الدرهم إلى غير ذلك!

وقامت الدولة ثانياً، بإصلاح ما خرّبه السلطان الأجنبي في الوطن العربي، إذ قامت الدولة ببناء المدن وتخطيطها على أحسن وجه. وشادت القصور وجعلت من دمشق عاصمة رائعة لدولة متحضّرة، ببساتينها وشوارعها ومدارسها، وتوّجت ذلك ببناء المسجد الأقصى وقبّة الصخرة في بيت المقدس والمسجد الأموي في دمشق، وهما من أروع روائع الفن العربي في الهندسة والزخرفة والبناء.

وقامت الدولة ثالثاً، بتنظيم الضرائب مباشرة، وبتولّي جباية الضرائب المختلفة في كُلّ أرجاء الدولة بحسب قواعد مقرّرة.

وكان «مال العرب للعرب» شعاراً حقيقياً، تمليه الوحدة الأصيلة، فقد بُني الحرم الشريف في بيت المقدس، في عهد عبد الملك بن مروان من خراج مصر لسبع سنوات. وهذا مثال واحد فقط. وفي هذا العهد أنشئت دائرة جديدة، بيت القراطيس، وهي أشبه بالأمانة العامة للدولة تتولّى حفظ وثائق الدولة ومراسلاتها.

وقامت الدولة رابعاً بإنشاء الجيش، بقوّاته البرية والبحرية على أفضل تنظيم، تموينا وتسليحاً. وبلغ عدد الجيش في هذا العهد ستين ألف جندي، وكان «عطاؤهم السنوي (راتبهم) ستين مليون درهم وهو يشمل عطاء العيال»[١٧].

وقامت الدولة رابعاً بحفظ اللغة العربية، فهي التي حفظت مقوّمات الأمة العربية في غمار ما حلّ بها من تحدّيات. وفي هذا العهد وضع العلماء الصرف والنحو، كما وضعت علامات الإعجام في الخطّ العربي للتمييز بين الحروف. وبهذا بقيت اللغة العربية حيّة مزدهرة، لتصبح في ما بعد لغة العلم والعرفان على مدى قرون وقرون.

وقامت الدولة خامساً، بإطلاق الحرية الدينيّة والاعتماد على السماحة في علاقات الدولة بالمواطنين، ولقد لقي أهل الذمّة أبناء الأديان المنزّلة كُلّ رعاية. وكانت قضاياهم في الأمور المدنية والجنائية القضائية مرتبطة بالفعل برؤسائهم الروحيين[١٨].

---

(١٧) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **تاريخ المسعودي**، ج ٥، ص ١٩٥.

(١٨) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٣.

وأطلقت الدولة سادساً، الحرية الفكرية؛ ففي عهدها ظهرت المدرسة الفلسفية التي اعتمد أصحابها على العقل من دون النقل وبحرية الإرادة للإنسان، وكان مؤسس هذه المدرسة واصل بن عطاء (المتوفى سنة ٧٤٨م) وهي تهدف إلى تحكيم العقل، دون سواه.

ويسّرت الدولة سابعاً، الحوار الحرّ حتّى في أخطر الأمور العقائدية، ففي ظلّ هذه الدولة عقد القديس يوحنا الدمشقي حواراً مع علماء المسلمين في موضوع ألوهية السيد المسيح وحرية الإرادة البشرية، وكانت بعض هذه الندوات تعقد في حضرة الخليفة نفسه. وألّف القديس يوحنا كتاباً في موضوع هذا الحوار، كما وضع كتاباً آخر لإرشاد النصارى في مجادلاتهم المسلمين[١٩].

وهكذا، استطاعت الفتوحات العربية، تحرير الوطن العربي من الاحتلال الأجنبي، وأن تعيد إليه الوحدة العربية متمثلة في دولة عربية واحدة مترامية الأطراف، تمتدّ من غرب آسيا إلى غرب أفريقيا.

ويروي التاريخ للأجيال العربية المعاصرة أنّه كان لهذه الدولة ملك واحد، وجيش واحد وتشريع واحد، ونظام واحد، وفي إطار قومية عربية حضارية تعيش فيها الأمة بكل طوائفها وعقائدها بأخوة ومساواة.

وكانت الفتوحات التي أنشأت تلك الدولة الواحدة، كما عبر عنها مؤرخ نصراني لبناني أمريكي «انقلاباً اجتماعياً وسياسياً استردّ به الشرق الأدنى مجده السامي الغابر، وجاء الإسلام مهيباً بالشرق إلى النهوض من كبوته بعد ألف سنة اجتاحتْه فيها سطوة الغريب».

ولقد زالت الدولة الأموية وأصبحت فصلاً مشرقاً من فصول التاريخ العربي المجيد، ولكنها تركت لنا نموذجاً باقياً للدولة العربية الوحدوية، تعيش تحت أعلامها فئات عنصرية وطوائف مذهبية، وأقلّيات لغوية نعمت كلها في ظلّ الوحدة، بالعدل والمساواة والمواطنة. وفي سيرة معاوية أمثلة رائعة على أصالة الوحدة في دولة الوحدة.

فقد كانت ميسون زوجة معاوية عربية سورية من قبيلة كلب، وكانت نصرانية على مذهب اليعاقبة وإليها ينسب الرواة البيتَيْن الشهيرَيْن:

ولبس عباءة وتقر عيني ... أحب إليّ من لبس الشفوف

وبيت تخفق الأرياح فيه ... أحب إليّ من قصر منيف

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

وكان منصور بن سرجون، من أسرة سورية نصرانية يتولّى شؤون بيت المال، وكانت ولاية المال في الإسلام أهم الوظائف بعد قيادة الجيش.

وكان ابنأ النصراني العربي، الطبيب الخاص لمعاوية وقد ولاه في ما بعد على خراج حمص.

وكان الأخطل الشاعر النصراني الشهير من بني تغلب، شاعر الدولة، وكان يدخل على الخليفة والصليب يتدلّى على صدره، ولحيته تقطر خمراً.

وكان معاوية يقضي بين اليعاقبة والموارنة كلما نشب الخلاف في ما بينهم. وكثيراً ما نشب الخلاف وكثيراً ما قضى بالعدل والحكمة والموعظة الحسنة.

وذكر أحد مؤرخي اليونان أن معاوية بنى كنيسة للنصارى في منطقة الرها (أورفا) وهي مدينة بين النهريْن.

وفعل مثل ذلك خالد القسري أحد ولاة الأمويين في العراق، فقد كانت أمه نصرانية فبنى لها كنيسة تتعبّد فيها براً بها واحتراماً لدينها[٢٠].

وغير ذلك كثير وكثير، مما يقف اليوم دليلاً قاطعاً أن الأقليات العنصرية والدينية واللغوية التي تعيش معنا في الوطن العربي، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية بالمعنى الحضاري والثقافي للقومية العربية، وأن دولة الوحدة العربية هي لجميع أبنائها، من غير تمييز ولا تفريق، فلا عصبية ولا طائفية ولا عنصرية.

وبعد، لقد كانت تلك الدولة العربية الواحدة، رؤية صادقة للرسول العربي حين قال لأصحابه وهم لا يزالون في المدينة المنورة «يجنّد الناس أخباراً، فجنداً بالشام، وجنداً باليمن وجنداً بالعراق، وجنداً بالمشرق، وجنداً بالمغرب».

وإنها رؤية صادقة حقاً، ما أجلّها وما أعظمها. ولم يبقَ على الجيل الصاعد والوافد، إلا أن يقيم دولة الوحدة، ومن جديد، وأن يجاهد لتحقيقها. وإذا دعا الأمر، أن يستشهد من أجلها.

---

(٢٠) شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج ١، ص ٣٠٢.

الوحـدة العربيـة.. مـن دمشـق إلـى بغـداد

في ربيع عام ٧٥٠م، وقع انقلاب دموي خطير في الوطن العربي. ولكن دولة الوحدة العربية بقيتْ ماضية في طريقها تؤدّي رسالتها في مضمار الحضارة والتقدم، وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ثراءً سخياً من الثقافة العالمية في مختلف ميادين العلوم والفنون.

وكان هذا الانقلاب الرهيب على الدولة الأموية، لتقوم مقامها الدولة العباسية، في صراع رهيب عنيد على الحكم، بين أسرتَيْن عربيّتَيْن عريقتَيْن: الأسرة الأموية وقد حكمت الوطن العربي فترة بقي لها أشهر معدودة لتكمل التسعين عاماً، والأسرة العباسية يملؤها الحقد والحسد، ويحفّزها النسب والحسب إلى انتزاع السلطة، وإقامة دولة تحمل اسم بني العباس، ويرون في بني أميّة غاصبين ومعتَدين.

وبعد تهيئة وتعبئة وتدبير، قام أتباع الدعوة العباسية بالانقلاب مبتدئين بالعراق ثُمّ استسلمت دمشق عاصمة الأمويّين، وزحفت القوات الثائرة على فلسطين. وهناك دعا قائد الانقلاب ثمانين رجلاً من الأمويّين إلى مأدبة غداء في قرية من قرى فلسطين تقع على نهر العوجا. وفي أثناء المأدبة أمر أن تضرب رؤوسهم فقتلوا جميعاً، ثُمّ طرحت عليهم البسط وهم بين ميّت ومحتضر. وجلس القائد وصحبه للطعام، وشبع من شبع، وكأن شيئاً ما وقع. وتعقبت القوات الثائرة آخر خلفاء بني أمية الهارب، فقُبض عليه وهو خارج من كنيسة بوصير من أعمال مصر، وقُتل لساعته، وأُرسل رأسه وشارات الخلافة إلى زعيم الدعوة العباسية، أبي العباس، فلبس بردة النبي (ﷺ) وبايعه الناس على الخلافة. وقال في خطبة الجمعة «أنا السفاح» ولحق به لقب السفاح إلى يومنا هذا.

ولقد ضج التاريخ العربي، وهو يصف صنوف الإرهاب التي وقعت في تلك الحقبة الخطيرة، وما فيها من نبش قبور الأمويين وصلب جثثهم وإحراقها، وغير ذلك مما تقشعر له الديدان قبل الأبدان، والتاريخ مليء بأمثال هذه

الأحداث، بل وأشنع منها وأبشع، وقعت في أمم أخرى قبلنا وبعدنا.

وفي القرن العشرين الذي نعيشه اليوم شهدنا انقلابات وصراعات على الحكم لا تقلّ بشاعة وشناعة عما فعله العباسيون بأبناء عمومتهم الأمويين، فكُلّ هؤلاء وأولئك ينحدرون من قريش.

وقد شهد جيلنا أهوالاً من الدماء والدمار في الحروب المعاصرة، بين كوريا الشمالية والجنوبية، وفييتنام الشمالية والجنوبية، وشهدنا أخيراً التقتيل والترويع بين التشيلي والتشيلي، والحبشة والحبشة، كُلّ ذلك في صراع على الحكم، وبهذا فإنه لا يضير الوحدة العربية أنها عبرت في بركة من الدماء حتّى وصلت إلى أيدي العباسيين.

وكائناً ما كان أمر هذه الحرب الداخلية في الأمة الواحدة، وعلى أرض الوطن الواحد، فقد رست الأحداث في النهاية على الحقيقة الكبرى، وهي أن مسيرة الوحدة العربية بقيت ماضية في طريقها، وأن الدولة العربية الواحدة التي بدأت في عهد الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم الأمويون. ولقد انتقلت الآن إلى العباسيين، فحلّت أسرة عربية محل أسرة عربية أخرى، وبقيت دولة الوحدة قائمة ناهضة، صامدة أمام الأحداث في الداخل والخارج على مدى خمسة قرون وثمانية أعوام (٧٥٠ ـ ١٢٥٨م).

وما إن استتبّ الأمر لبني العباس، حتّى راحت دولة الوحدة تدفع بالمجتمع العربي إلى مضمار البناء والإنشاء، ورفع مستوى الحياة للوطن والمواطن. وكان أول ما قامت به الدولة أن وضع المنصور، ثاني الخلفاء، الحجر الأساسي لبغداد لتكون العاصمة الجديدة، فقد استوفت دمشق عاصمة الأمويين حظها من الازدهار والعمران. ومضت الوحدة في سبيلها، بفارق واحد هو أن العاصمة قد انتقلت من بلد عربي، إلى بلد عربي.

وبدأت تعبئة شاملة للوطن العربي بأسره لتنشئ العاصمة الجديدة، فقامت بغداد شامخة بأبوابها وأسوارها وقصورها ومساجدها ومستشفياتها ومدارسها وحماماتها، بعد أربعة أعوام من الجهد المتصل، على أيدي مائة ألف من المهندسين والصناع والعمال جمعوا من أرجاء الوطن العربي كافة، وأموال وفيرة قاربت خمسمئة مليون درهم من خراج الوطن العربي. وأصبحت بغداد عاصمة الدنيا بأسرها. وأنّى لبغداد أن يتحقّق لها ذلك المقام الرفيع، لولا أنها عاصمة الوحدة للوطن الواحد والأمة الواحدة.

والواقع أنّه لولا الوحدة لما كانت بغداد بسحرها الذي أسر العالم، ولا حضارتها التي أثْرت المدنيّة الإنسانية، ولا أساطيرها في **ألف ليلة وليلة** التي لا تزال تبهر القارئين في كُلّ زمان ومكان.

وحقاً إنه لولا الوحدة، لكانت بغداد مدينة أخرى من مئات المدن المغمورة لا يعرف ساكنوها تاريخها.

و**دائرة المعارف البريطانية** المعروفة بتحفّظها واتزانها، لم يسعْها إلا أن تشيد ببغداد بأنها «كانت حقاً جديرة باسمها وهو «دار السلام»، وأنها كانت موئلاً للعلماء ممن أسْدوا خدمات جلّى للعلم في خلافة مستنيرة مما جعلها مركزاً للعالم الإسلامي في وقت كان فيه الإسلام يمثّل أرفع مدنية في الغرب»[١]. وهذا المقام المرموق لبغداد والدولة العباسية إنما هو نتاج إبداع الأمة العربية في ظلّ الدولة الواحدة.

ولم يكن المنصور الذي بنى هذه العاصمة الأسطورية، رمزاً للوحدة في بناء عاصمته الساحرة فحسب، ولكنه كان رمزاً للوحدة في مولده؛ ذلك أن أمه كانت من البربر[٢]، فكان المنصور بعاصمته ومولده مثلاً آخر يضاف إلى حشد كبير من الأمثلة تنبض كلها دليلاً على الوحدة في الوطن العربي من المشرق إلى المغرب.

والواقع أن المواطن العربي يجد في الدولة العباسية أعظم إنجازات الوحدة العربية ومزاياها، ذلك أن وحدة القدرات والثروات والطاقات العربية هي التي أضفتْ على الدولة مكانتها المرموقة وجعلت بين يديها مقوّمات التقدم والازدهار، وضمنت لها كُلّ أسباب الحضارة.

ففي مجال العلاقات الدولية، أطلّ القرن التاسع الميلادي كما يقول المؤرخون، فإذا بالزعامة السياسية العالمية يتقاسمها اثنان: شارلمان في الغرب، وهارون الرشيد (العباسي) في الشرق. وليس من شكّ في أن الرشيد كان أقوى الاثنين وأرفعهما ثقافة[٣]. وفي شيء من المقارنة يبدو أن الرشيد وشارلمان كانا يمثلان العملاقين في العصور الوسطى، كما يمثل الاتحاد السوفياتي وأمريكا العملاقين في العصر الحديث.

وثمة مقارنة ثانية، وهي أن العملاقين في العصور الوسطى، الرشيد وشارلمان، كانا يقيمان على دولتَيْن اتحاديتَيْن تماماً كما تمثّل روسيا وأمريكا نظامَيْن اتحاديّيْن في عصرنا الحديث.

وهناك مقارنة ثالثة وهي أن «عظمة» أمريكا وروسيا ترجع في المقام الأول إلى طاقاتهما الموحدة في نظام اتحادي، تماماً كما كانت عظمة كل من الرشيد وشارلمان

---

(١) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٢، ص ٩٣٤.

(٢) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ٣٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

منبثقة من النظام الوحدوي الذي جعل المشرق تحت سلطان الرشيد، والمغرب تحت سلطان شارلمان. ولولا هذا النظام الاتحادي للدولتَيْنْ العملاقتَيْنْ في العصور الوسطى، وللدولتين العملاقتين في العصر الحديث، لكان هؤلاء العمالقة الأربعة «أقزاماً» بين الأقزام الكثيرة في التاريخ، لا يعبأ بهم أحد، ولا دور لهم في ميدان الحضارة والعرفان.

ولم تكن الدولة العباسية في عزلة، فقد اتصلت بالشرق إلى أقصى الغرب، وقامت علاقات سياسية وتجارية بين دولة الوحدة العربية والصين. وحينما وضع أبو جعفر المنصور، وهو ثاني الخلفاء العباسيين، وجدّ الخلفاء الخمسة والثلاثين الذين حكموا بعده، حجر الأساس لبغداد قال «هذا موضع معسكر صالح، هذه دجلة، ليس بيننا وبين الصين شيء»(٤).

وقد صحّ كلام المنصور، فقد نشأت علاقات تجارية واسعة مع الصين، بخاصة في تجارة الحرير، واستورد التجار العرب الحرير من الصين ليصدّروه إلى الغرب كأغلى وأنفس صناعة في ذلك الزمن. ولقد اشتهر الطريق الذي سلكه التجار العرب إلى الصين «بطريق الحرير العظيم».

ثُمّ بدأ تبادل السفارات بين دولة الوحدة العربية والصين. وذكرت المدوّنات الصينية التي تعود إلى ذلك العصر أن أبا العباس الخليفة الأول كان يُعرف بالصينية بـ «أبو لوبا» والرشيد بـ «ألون».

ولم تكن أيام الدولة العربية هادئة صافية، فقد كانت على حدودها الشمالية دولة معادية طامعة. وهي دولة بيزنطة وعاصمتها القسطنطينية. وكان البيزنطيون الذي يسميهم مؤرخو العرب «الروم»، يحقدون على العرب لأنهم أخرجوا الروم من ديار الشام وهزموهم في المعركة الحاسمة الكبرى عند نهر اليرموك. وشهد العهد الأموي غزوات متتالية بين العرب والروم، ثُمّ انتقل الأمر إلى العباسيين، واستمرّ الصراع بين الجانبين زمناً طويلاً، وعرفت في التاريخ العربي غزوات الشتاء والربيع والصيف حتّى أصبحت موسمية في كُلّ عام. وكانت أهم الغزوات هي التي قادها هارون الرشيد نفسه (٨٧٢م) وكان يومئذ ولياً للعهد. ووصلت القوات العربية إلى مضيق البوسفور حتّى مشارف القسطنطينية واضطر الروم أن يطلبوا الصلح وفق شروط مذلّة. وفي أعقاب هذا النصر، أصبح يعرف هارون باسم «الرشيد»، جزاء وفاقاً لحسن بلائه وجهاده في توطيد سيادة الدولة العربية وكسر شوكة أعدائها.

(٤) استناداً إلى مصادر تاريخية ذكرت في: المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

كان ذلك شأن الدولة العربية في علاقاتها الخارجية. أما في المجال الداخلي فقد نعم الوطن والمواطن بثمار الوحدة العربية في جميع مجالات الحياة العامة.

وكانت النعمة الكبرى أن هذه الدولة الواحدة كانت تقوم على أساس اللامركزية الواسعة، وهو النظام المتّبع في معظم الدول الواحدة والاتحادية في العصر الحديث. ولقد كان الوطن العربي مقسّماً إلى ولايات إدارية، وعلى رأس كُلّ مقاطعة منها أمير يتمتّع بسلطة واسعة في دائرة الشؤون المحلية. ويتمّ تعيينه من قبل الوزير الأول في الدولة بموافقة الخليفة، وكانت سلطة الأمير تشمل أمور الجيش وتنصيب القضاة وجباية الخراج وحفظ الأمن، وشؤون الشرطة. وكان إيراد المقاطعة ينفق على شؤونها المحلية، وما زاد عن الحاجة يرسل إلى بيت المال في بغداد(٥) ويصبح جزءاً من «ميزانية الدولة العامة».

وكانت هذه المقاطعات والولايات، هي التي تقوم على أرضها اليوم عشرون دولة عربية. فقد كانت ولاية «أفريقيا» أكبر الولايات، وكانت صحراء ليبيا، وفيها اليوم ثلاث دول عربية مستقلة، ليبيا وتونس والجزائر. وكانت مصر هي المقاطعة الثانية. وكانت سوريا المقاطعة الثالثة وفيها اليوم ثلاث دول: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية. وكانت اليمن هي المقاطعة الرابعة وتشمل جميع الجزء الجنوبي للجزيرة العربية، وفيها اليوم جمهورية اليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن. وكانت المقاطعة الخامسة هي الحجاز واليمامة وأواسط الجزيرة العربية، وهي اليوم مشمولة بالمملكة العربية السعودية. وكانت المقاطعة السادسة هي البحرين وعُمان وعاصمتها البصرة، وفيها اليوم ست دول الكويت وعُمان وقطر والبحرين ودولة الإمارات المتحدة. أما المقاطعة السابعة فهي السواد «العراق» وعاصمتها بغداد، في حين أن المقاطعة الثامنة هي الجزيرة وعاصمتها الموصل. وتقع اليوم أجزاء من هذه المقاطعة في الجمهورية العراقية، وأجزاء أخرى في الجمهورية السورية!

وبذلك تكون الدول العربية العشرون أو معظمها على الأصح، بحدودها وملوكها ورؤسائها ووزرائها هي المقاطعات الثماني التي تتألّف منها دولة عربية واحدة، عاصمتها بغداد، ويقوم نظام الحكم فيها على أساس اللامركزية الواسعة.

وطبيعي أن ثروة هذه المقاطعات كلها، كانت ثروة للوطن أجمع، وللمواطنين أجمعين. وهذا ما يفسر لنا الكلمة التاريخية الشهيرة التي نطق بها الخليفة هارون

(٥) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص ٤٧ وما بعدها.

الرشيد، وهو ينظر إلى سحابة تمرّ فوق سماء بغداد، فقال لها: «اهطلي حيثُ شئتِ فإن خراجك سوف يأتينا». وديوان الخراج كان بمثابة وزارة المالية للدولة بكل مقاطعاتها من المحيط إلى الخليج. ومن هذا الخراج كانت تدفع «أرزاق الجيش وتبني المساجد والمستشفيات والمدارس وتعبّد الطرق والسكك وتُنشأ الجسور وسائر المرافق العامة في البلاد»[٦].

ولا حاجة إلى المقارنة بين ما كان وما هو كائن في الوطن العربي، فإن ثروة كُلّ «دولة» عربية في هذه الأيام تُحتكر للدولة العربية نفسها، وإذا قدمت من مالها شيئاً لدولة عربية أخرى فهو مساعدة إنسانية. ويستطيع المواطن العربي المعاصر أن يدرك لنفسه اليوم أن ثروة العرب في العصور الوسطى كانت للعرب، من غير شعار. والشعار الذي يردّد اليوم «بترول العرب للعرب» كلام جميل. ولكن مضمونه هزيل وذليل.

وقد خلف التاريخ، للمواطن العربي المعاصر، للعبرة والذكرى، إحصاءات عن الواردات التي كانت تتجمّع في «وزارة المالية المركزية» في بغداد. فقد كان يحمل إلى بغداد من السواد (جزء من العراق) قرابة ٢٨ مليون درهم، ومن مصر ٢٤ مليون درهم، ومن سوريا وفلسطين ١٥ مليون درهم. وفي تقرير آخر بلغت واردات السواد (جزء من العراق)، ١٣٠ مليون درهم، ومن مصر ٣٧ مليون درهم، ومن فلسطين وسوريا ٢٩ مليون درهم[٧]. وعلينا أن نستثني من جميع هذه الأرقام الغلاّت العينية التي كانت ترد على بيت المال، وكانت أثمانها تقدر بملايين الملايين.

أما مجموع الواردات من كُلّ الأمصار فقد تجاوزت ٣٨٠ مليون درهم، ينفق منها ما ينفق، ويرصد الباقي في «الاحتياطي» في ديوان الخراج. ولقد ذكر لنا المؤرخون أنّه حين مات الخليفة هارون الرشيد كان في بيت المال ما يزيد على ستمائة مليون درهم[٨].

و يستطيع المواطن العربي الحيّ أن يقارن ظروف العصور الوسطى بظروف العصر الحاضر، ويجزم أن ثروة الدولة العربية الواحدة التي كانت تحصى بملايين الدراهم، تقدّر اليوم بملايين بل ببلايين الجنيهات والدولارات. والأهم الأهم أن تلك الثروة العظمى كانت للدولة الواحدة، تنفقها على الأمة الواحدة وفي الوطن

(٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٧) الماوردي، المصدر نفسه، ص ٣٦٦ وما بعدها.

(٨) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، ذخائر العرب؛ ٣٠، ١٠ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨)، ج ٣، ص ٧٦٤.

الواحد، لا في بغداد وحدها أو في العراق وحده. والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة.

ومن هذه الشواهد أن هارون الرشيد كان فكّر في إنشاء قناة السويس قبل فاتحها الفرنسي الحديث (دي لسبس) بألف سنة[٩]، ولكن ظروفاً قد حالت دون تحقيق هذه الرغبة، ولو أنها تمّت في عصر العباسيين لوفّرت على الأمة العربية كثيراً من الأزمات التي واجهتها، وفي مقدّمتها الاعتداء الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦.

ومن الشواهد، أن الدولة العباسية قد أنفقت أموالاً لإنشاء شبكة من الطرق تربط بغداد بجميع أمصار الدولة. وكانت تعرف بالسكك، منها سكّة ربطت بغداد بالموصل، وسكة أخرى ربطت بغداد من ناحية الشمال الغربي بدمشق وسواها من المدن السورية عن طريق الأنبار والرقة، وسكة ثالثة للحجيج من بغداد إلى مكّة عن طريق الكوفة والبصرة، ومنها على الطريق إلى الحجاز. وأنشأت الدولة على الطريق خانات وفنادق، وحفرت كثيراً من الآبار تيسيراً على الحجاج. وبلغ من عناية الدولة بالطرق العامة، أنها جعلت في مركز البريد في بغداد لوائح تدل على «السكك» التي تخترق أمصار الدولة مع بيان المحطات والأبعاد. وكان رجال الدولة والتجار والحجاج يستعينون بهذه اللوائح، كما أصبحت في ما بعد مرجعاً موثوقاً للكثير من المؤرخين والجغرافيين. ولم تكن خدمة البريد قاصرة على بغداد العاصمة، بل كانت مراكز البريد في عواصم الأمصار المختلفة[١٠].

وعلى صعيد النظام القضائي، أحدثَت الدولة العباسية سابقة لم تظهر في الدول الأخرى إلا بعد قرون، إذ إنها استحدثت منصب قاضي القضاة في بغداد. وكان أول من تولى هذا المنصب هو القاضي الشهير أبو يوسف. وأصبح قاضي القضاة هو الذي يعيّن القضاة في الأمصار، بعد أن كان يعيّنهم الولاة في الأمصار. وكان للقاضي راتب عالٍ يزيده حصانة وعفة، حتّى إنّه بلغ ما كان يتقاضاه القاضي في مصر أربعة آلاف درهم شهرياً[١١] وهو راتب ضخم لا يتقاضاه القضاة في هذه الأيام. وبهذا تكون الدولة العربية الواحدة قد منحت القضاة استقلالاً وحصانة، ووحدة، في جميع الوطن العربي. وهذا ما لا تتمتّع به الأمة العربية المعاصرة تحت الحكومات العربية العشرين.

---

(٩) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **تاريخ المسعودي**، ص ٩٨ وما بعدها.

(١٠) أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة، **كتاب المسالك والممالك**، صفحات مختلفة.

(١١) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، ٢ ج في ١ (القاهرة: فهمي الكتبي، ١٩٠٣)، ج ٢، ص ١٠٠.

وكان في هذه الدولة الوحدوية دائرة مهمة يرأسها «صاحب البريد والأخبار» وذلك هو لقبه الرسمي. وهو ما يقابل «دوائر المخابرات» في الدول العربية المعاصرة، وكان يُعنى بالبحث عن سلوك الموظفين وأعمالهم في جميع الأمصار وفي مقدمتهم الوالي نفسه. وكان يعتمد في هذا المجال على التجار والدلالين والمسافرين، وعلى النساء الطاعنات في السن، لمعرفة كُلّ ما يهم الدولة. وكان المئات من الرجال والنساء يتجسسون أخبار العدو في الخارج وبخاصة في بلاد الروم، متنكرين في زي التجار والأطباء وأهل الرحلة والأسفار. وفي مجال المباحث أو المخابرات، نجد اليوم أن الدول العربية العشرين الوحدوية تتبادل المعلومات في ما بينها بالقدر الأدنى على حين كانت الدولة العباسية الوحدوية تملك دائرة مركزية كبرى تحت تصرّف الدولة الواحدة.

وتمتاز الدولة العباسية بأنها وضعت الوحدة العربية في إطارها الثقافي الحضاري، فكانت العروبة عندها بعيدة عن التمييز العنصري، غير مبالية بصفاء الدماء أو عراقة الأنساب أو نقاء الأصول. وقصة البرامكة في الدولة العباسية، شاهد على ذلك، وإن لم يعالجها كثير من المؤرخين من هذه الزاوية.

والبرامكة تولوا الوزارة لسنين طويلة في عهد الخلفاء: المنصور والمهدي والهادي والرشيد. وكان جدّهم خالد بن برمك فارسياً شيعياً، وبرمك معناها سادن المعبد البوذي، وكانت تلك وظيفة والد خالد في بلخ، عاصمة ولاية خراسان.

والواقع أن البرامكة أصبحوا عرباً بالاستعراب. فكانوا على جانب عظيم من العلم والكفاءة والثراء، فبنوا القصور والمدارس والجوامع، وأغدقوا على العلماء والشعراء، وامتلأت كتب التراث العربي بأخبار مكارمهم وعظيم أفعالهم، وقامت بينهم وبين الخلفاء صلات من الودّ والتعاطف. ونشأت بين أولادهم أخوة الرضاعة، ولهذه الرابطة عند العرب حقوق وواجبات.

وفي عهد هارون الرشيد، وقعت على البرامكة الواقعة وهي التي عرفت في التاريخ العربي بنكبة البرامكة، وبكاها المؤرخون والشعراء على السواء. فقد غضب الخليفة على يحيى البرمكي وأولاده، وصادر ضياعهم وقصورهم وغلاّتهم، ومعها أموالهم التي قاربت الثلاثين مليون دينار[١٢]. وقضى يحيى نحبه في السجن ومعه ابنه الفضل.

وذكر المؤرخون طائفة من الأسباب عن نكبة البرامكة، والكثير منها غير

(١٢) الطبري، **تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك**، ج ٣ ص ٦٨٠.

صحيح. والصحيح أن البرامكة لم ينكبوا بسبب أصلهم الفارسي، أو معتقدهم الدينيّ. ولكن الصراع على الحكم هو الذي أودى بهم، فقد بلغوا من النفوذ بحيث إنهم أصبحوا يشاركون الخلفاء ملكهم. وإذا كانت قد وقعت حرب أهلية بين الأخوين المأمون والأمين نزاعاً على الخلافة ولم ينتهِ هذا الخلاف الدموي إلا باغتيال الأمين (٨١٣م) واعتلاء المأمون على العرش، أصبح من اليسير علينا أن ندرك أن البرامكة العرب المستعربين، جنى عليهم نفوذهم وسلطانهم، لا حسبهم ولا نسبهم، ولا أصلهم الفارسي ولا مذهبهم الشيعي.

وكائناً ما كان الأمر، فإن قيام البرامكة في موقع السلطة العليا في بغداد هو ممارسة فعلية للمعنى الحضاري للوحدة العربية، بعيداً عن العصبية العنصرية.

والواقع أن الدولة العباسية أكّدت هذا المضمون الحضاري للقومية العربية، وهو مفهوم أصيل سبق العباسيين بأجيال. إنه جزء من التراث العربي منذُ أحقاب عريقة. ذلك أن العرب قد عرّفوا أنفسهم بأنفسهم منذُ القدم بأنهم قسمان. العرب العاربة وأبوهم قحطان، والعرب المستعربة وأبوهم عدنان. ولذلك حديث طويل لا مجال لسرده. ولكن المهم أن الاستعراب قديم في الأمة العربية وهذا ما لم تفعله أمة أخرى. وأن الاستعراب ظلّ، ولا يزال، «عملية» قائمة مستديمة. واعتلاء البرامكة أعلى مناصب الدولة كان من أبرز مظاهر الحكم العربي الوحدوي في الدولة العباسية. وسيظل مصدر إلهام للأجيال العربية المتلاحقة.

ومن غير أن يكون للدولة العباسية دستور مكتوب، فلم يكن للتمييز العنصري أو الطائفي كذلك أي مكان في الحياة العامة، فقد بقيت الجماعات غير العربية في الدولة محافظة على تقاليدها ولغاتها الأصلية. وبهذا استمرّت اللغة السريانية في سوريا والعراق متداولة إلى زمن غير قليل، وعاشت اللغة القبطية في مصر حقبة يسيرة.

هذا بالنسبة إلى الأقليات اللغوية، أما بالنسبة إلى الأقليات الدينيّة فإن الأمر كان واضحاً كُلّ الوضوح، فقد تقلّد النصارى واليهود مناصب مهمة في دوائر الدولة، وفي مجال المهن الحرة. وكانت الحرية الدينيّة متوافرة إلى أبعد الحدود، تشهد على ذلك النقاشات الدينيّة التي كانت تجرى في قصور العباسيين. ومثل واحد على ذلك أن بطريرك النساطرة ألقى دفاعاً عن النصرانية أمام الخليفة العباسي المهدي، والنصّ الكامل لهذا الدفاع موجود في المراجع التاريخية القديمة. ومثلها مناظرة جرت عام (٨١٩م) في حضرة المأمون للمقابلة بين محاسن الإسلام والنصرانية[١٣]. وفي النصف

(١٣) رسالة عبد المسيح بن إسحاق الكندي (كذا ورد في الأصل).

الثاني من القرن التاسع تولّى عدد من النصارى مناصب وزارية. وفي عهد الخليفة المنتصر تولّى نصراني معروف رئاسة المكتب الحربي للجيش[١٤]، وهو منصب خطير ينم عن ثقة الدولة بالمواطن، وإخلاص المواطن للدولة.

وكذلك كان لليهود مقام مرموق في الدولة، ويكفي أن نعلم أنّه كان في بغداد، بحسب رواية الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي، عشر مدارس للحاخامين وثلاثة وعشرون كنيساً، كما وصف كيف كان يعامل بالاحترام والتقدير رئيس الملّة الإسرائيلية في بغداد، وما كان يملك من قصور ودور ومزارع وأموال وافرة، وكيف كان يذهب إلى الخليفة في موكب رسمي كبير يحيط به رهط من الفرسان، وأمامه حاجب يصيح بأعلى صوته «افسحوا درباً لسيدنا ابن داود[١٥].

كان لا بُدَّ أن ننبش هذه الوقائع من جوف التاريخ جواباً عن السؤال الذي يتردد على الدوام كلما ثار البحث عن الوحدة العربية: وماذا تفعلون بالأقليات في الوطن العربي؟ لقد أجاب التاريخ الغابر عن هذا السؤال المعاصر.

ولكن أعظم إنجازات الدولة العباسية، وأخلدها في صفحات التاريخ الإنساني، كان في مجالات العلم والثقافة والفنون على الصعيد العالمي. وكانت بغداد العاصمة هي قطب الرحى في هذه الإنجازات الخالدة. وهي من غير شكّ حصيلة الثورة الفكرية والبشرية والمالية التي كانت تحت تصرف الدولة الوحدوية. وما كانت لتكون لولا الوحدة.

ولسنا في حاجة إلى توكيد هذا المعنى، ونحن لا نقوله تعلّقاً بالوحدة، أو غراماً بها، أو إسرافاً في مزاياها. فإن الدارس الباحث للإنجازات العلمية الضخمة التي قامت بها الدولة العباسية وبخاصة في عهد المأمون (٨١٣م) لا يستطيع أن يجد تفسيراً عاقلاً لهذه النهضة الفكرية إلا أنها «المجموع» العام لقدرات الأمة الواحدة، والدولة الواحدة. وحسبنا أن نتخيّل للحظة واحدة لو أن بغداد المأمون كانت عاصمة العراق وحده، لما كانت استطاعت أن تحقّق عشر معشار تلك النهضة الفكرية العالمية التي أصبحت في ما بعد قاعدة كبرى للحضارة الإنسانية المعاصرة. ولكن بغداد كانت يومئذ عاصمة للوطن العربي كُلّه، وللأمّة العربية بأسرها. وبهذا، وبهذا وحده

---

(١٤) شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ج ٢، ص ٢٥٩، وأبو علي المحسن بن علي التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج ٢، ص ١٤٩.

(١٥) بنيامين بن يونس التطيلي، **رحلة بنيامين ـ (٥٦١ ـ ٥٦٩ هـ. و١١٩٥ ـ ١١٧٣م.)**، ترجمه عن الأصل العبري وعلق حواشيها وكتب ملحقاتها عزرا حداد؛ مصدرة بمقدمة العباس العزاوي (بغداد: المطبعة الشرقية، ١٩٤٥)، ص ١٢٠ وما بعدها.

استطاعت أن تحقّق ذلك الإنجاز بل الإعجاز في ميادين العلم والمعرفة.

ولا يتّسع المقام للكلام المفصل عن النهضة الفكرية الضخمة التي نمت في عهد الدولة العباسية. والمؤلفات العربية والأجنبية في هذا الموضوع تزيّن جدران المكتبات العامة، ويكفي في كلمة موجزة أن نشير إلى أن الثقافة القديمة اليونانية والهندية والفارسية التي كانت مطمورة في الأديرة والمخازن المتنوعة، قد جُمِعَتْ في بغداد، وتُرجِمَتْ وهُذِّبَتْ، ولُخِصَتْ ثُمّ تُوّجّتْ بأصناف علمية بارعة. وأصبح ذلك كُلّه في ما بعد أساساً لليقظة الفكرية في أوروبا. ومن أوروبا كان الأشعاع إلى أقطار الأرض.

وكما اجتذبت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية النخبة الرفيعة من علماء الألمان واستخدمتْهم في مجالات العلم المختلفة، فكذلك بغداد في العصور الوسطى، إذ استقدم الخلفاء العباسيون العلماء والمترجمين من كُلّ الأرجاء وبدأت حملة كبرى للترجمة والتأليف امتدّت طيلة قرن من الزمان. وأنشأ المأمون على وجه التحديد معهداً كبيراً أسماه «دار الحكمة» في بغداد (٨٣٠م) للقيام بهذا النشاط العلمي الضخم، وأُلحقتْ به مكتبة كبرى ودار للعلم، فكانت دار الحكمة من أكبر المعاهد العالمية التي عرفها تاريخ الفكر الإنساني.

وكان أولئك التراجمة من طبقة العلماء. فهذا شيخهم حنين بن إسحاق (٨٠٩ ـ ٨٧٣م) كان من أكابر علماء الطبّ، وقد أسند إليه المأمون رئاسة دار الحكمة وعمل معه في هذا الجهد الجليل ابنه وابن أخته وكان تحتهم مئات من النقلة والكتاب. ورُوِي عن المأمون أنّه كان يعطي رئيس دار الحكمة، ابن إسحاق من الذهب زنة ما ينقله من الكتب[١٦]. والحكام العرب المعاصرون لا يعطون ما زنته ذهباً ولا حطباً، ويكفي أن ينجُ المؤلفون من القيود والحدود.

وفي هذا المناخ العلمي الذي أوجدته الخلافة العباسية، تفجّرت العبقريات العلمية متجاوزة حدود الدولة وزمانها. وظهر الرازي وابن سينا وهما من أكبر علماء الطبّ في ذلك العصر، ولهما صورتان كبيرتان تزيّنان القاعة الكبرى في مدرسة الطبّ في جامعة باريس. ولقد ترجمتْ كتبهما إلى اللغات الأوروبية وظلّت تدرس في الجامعات الغربية إلى القرن السابع عشر. ونبغ الكِندي الذي أصبح يلقب بـ «فيلسوف العرب». وكان فيلسوفاً ممتازاً وعالماً بالفلك والبصريات والموسيقى وانتشرت كتبه في الغرب، وتأثّر بها علماء أوروبا إلى حدّ بعيد. وكذلك الفارابي الذي أصبح يعرف بـ «المعلم الثاني» بعد أرسطو. وكذلك البتاني أعظم فلكي في الإسلام، والبيروني

(١٦) أبو العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ص ١٨٧.

أعظم بحاثة وعالم في العلوم الطبيعية والرياضية، دراسة وابتكاراً. والخوارزمي أبرز شخصية في تاريخ الرياضيات القديم وأحد كبار المفكرين العالميين. وغير هؤلاء كثيرون ممن قدموا للإنسانية ثروة ضخمة في مختلف المجالات العلمية. وممن يصحّ اعتبارهم أعمدة النهضة الفكرية التي تقوم عليها الحضارة الإنسانية المعاصرة.

وكانت هذه النهضة العلمية الكبرى من صنع التراجمة والعلماء والباحثين والدارسين. وهؤلاء جميعاً من صنع الخلفاء العباسيين.

وهؤلاء وأولئك هم نتاج الوحدة العربية ممثلة في دولة واحدة ووطن واحد، وأمة واحدة، ولولا الوحدة ما كان ذلك كُلّه. ولولا الوحدة لتأخّر انبثاق الحضارة المعاصرة إلى قرون أخرى وأجيال، وبهذا كانت الوحدة العربية خيراً على العرب وعلى العالم أجمع.

ولقد هُدمت بغداد عام ١٢٥٨م على يد التتار وهدمت معها قصورها الرائعة وبساتينها اليانعة، وحمّاماتها البديعة ودار الحكمة ومعها الجامعتان الشهيرتان النظامية والمستنصرية. واشتعلت الحرائق في بغداد فلم تترك عامراً إلا وقد أنزلت به الخراب. ولكن الذي لم يستطع التتار أن يبيدوه ويحرقوه هو التراث العلمي العالمي الذي صنعته بغداد. واستطاعت بغداد أن تضعه في ظلال الوحدة. ومن غير الوحدة لم يكن ميسوراً للأمة العربية أن يكون لها ذلك التراث الضخم، وذلك الدور الطويل العريض العميق في حضارة الإنسان.

وقد يلاحظ المواطن العربي أنني أشرت إلى الوحدة عند كُلّ مقطع في هذا الفصل وأن عبارة الوحدة تكرّ رت مرات ومرات. ولست أنكر هذه التهمة الكريمة، ولنا الأسوة الحسنة في القرآن الكريم أعظم تراث عربي على وجه الأرض. ففي سورة الرحمن وردت آية ﴿**فبأي آلاء ربكما تُكذبان**﴾[١٧] إحدى وثلاثين مرة، والسورة في مجموعها سورة قصيرة.

وما أجدرنا أن نكرّر للمشكّكين ومُنكري الوحدة العربية مرّة بعد مرة، بل أن نصيح في أسماعهم وقلوبهم ﴿**فبأي آلاء ربكما تُكذبان**﴾. أما على الصعيد الداخلي، فقد أصيبت الدولة العباسية بنكسات متوالية ألحقتْ بالوحدة العربية شروخاً شديدة، إذ أخذ الأمراء في الأمصار يوطّدون سلطانهم ويجنحون إلى «اللامركزية» في تعبير اليوم، ثُمّ إلى الانفصال. وفي إطار هذا المناخ نشأت دويلات في الوطن العربي: دولة الأدارسة في المغرب وعاصمتها فاس ودولة الأغالبة في تونس

(١٧) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآية ٢٥.

وعاصمتها القيروان والدولة الطولونية وبعدها الإخشيدية في مصر والدولة الحمدانية في شمال سوريا.

ورغم موجة الانفصال هذه، فقد بقي الخليفة العباسي يتمتّع بنفوذ ديني كبير، ويخطب باسمه الأئمة بالمساجد، وتُضرب النقود باسمه، فضلاً عن أن بعض الأمصار قد عادت إلى حوزة الدولة العباسية من حين إلى آخر. وأصبح وضع الدولة العباسية في أواخر أيامها أشبه بالنظام الفيدرالي أو الكونفيدرالي. ولم يكن ذلك النظام معروفاً في ذلك العهد، بل لم يكن القانون الدولي موجوداً.

غير أن أكبر وأخطر انفصال أصاب الدولة العباسية هو قيام الدول الفاطمية في الشمال الأفريقي ومصر (٩٠٩ ـ ١١٧١م). ولقد نشأت خلافة إسلامية جديدة ينتسب أصحابها إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة الرسول (ﷺ) منافسة للخلافة العباسية في بغداد.

وفي هذه الحقبة وقعت الحروب الصليبية، واحتل الفرنج ديار الشام من طوروس إلى العقبة على البحر الأحمر، وأقاموا فيها دولاً وإمارات، وأوغلوا في غزواتهم حتّى وادي النيل. وكان الوطن العربي تتنازعه خلافتان: الفاطمية في القاهرة والعباسية في بغداد، وعدد من الملوك والأمراء في ديار الشام. وكان طبيعياً والوطن العربي تسوده تلك التجزئة الرهيبة، أن يكون النصر للإفرنج وأن تكون الهزيمة للعرب.

ولكن الوحدة العربية عادت من جديد على يد البطل العبقري صلاح الدين الأيوبي، فأطاح بالدويلات والإمارات العربية، وقامت الدولة الأيّوبية باسطة سلطانها على برقة ومصر والسودان والجزيرة العربية والشام والعراق. وأنزل صلاح الدين بالإفرنج هزيمة كبرى في معركة حطين الفاصلة (١١٨٧م) فاسترد بيت المقدس وأعادها إلى الحظيرة العربية. وجاء هذا النصر المؤزر دليلاً آخر على أن الوحدة هي طريق النصر، كما كانت التجزئة سبب الهزيمة.

واستكمالاً للوحدة، ألغى البطل المجاهد الخلافة الفاطمية وأعاد الأمر إلى الخلافة العباسية، ونعم الوطن العربي بالوحدة بعد أن حرم منها زمناً غير قليل.

ونزل صلاح الدين الأيوبي في التاريخ العربي بطلاً من أبطال الوحدة والتحرير، كما عرفه التاريخ العالمي كأعظم شخصية عالمية في العصور الوسطى.

ويكفي أنّه ترك للأمة العربية تراثاً في تمجيد الوحدة وتوكيد مزاياها، نجده في تضاعيف الرسائل التي كان يبعثها إلى الخليفة العباسي في بغداد، من ميدان

المعركة وهو يصارع الإفرنج، يدكّ قلاعهم وينزل بهم الهزيمة تلو الهزيمة. ولعل أروع ما جاء في تلك الرسائل قوله: «ولو أن أمور الحرب تصلحها الشركة، لما عزّ عليّ أن أكون كثير المشاركين، وإنما أمور الحرب لا تحتمل في التدبير إلا الوحدة»[١٨].

وفي رسالة أخرى إلى الخليفة العباسي يقول صلاح الدين، بعد أن توحّد الوطن العربي بين يديه: «ولما لم يبقَ في البلاد الإسلامية إلا ما هو في يدنا، أو يد مطيع لنا، كان من شكر هذه النعمة أن تصرف القوة للإفرنج الملاعين، ننازلهم وننازعهم، فنطهّر الأرض المقدّسة من رجسهم بدمائهم».

وهكذا كان، فقد استطاع صلاح الدين بعد الوحدة أن ينازل الإفرنج ويطهّر الأرض المقدسة بدمائهم. وقد انتصر صلاح الدين بالوحدة، وبالوحدة وحدها انتصر[١٩]. وكان ذلك الدرس الرائع هو أعظم ما قدّمه التاريخ إلى الأمة العربية. ما أعظم صلاح الدين، وما أهون الحكام المعاصرين!

(١٨) عبد الرحمن بن اسماعيل أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، ص ٤٨.

(١٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٩.

الوحدة العربية.. من بغداد إلى القسطنطينية

في أوائل القرن السادس عشر للميلاد شهد التاريخ موكب الوحدة العربية ينتقل من بغداد على ضفاف دجلة إلى القسطنطينية على ضفاف البوسفور، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الأمة العربية وامتدّت اربعمائة عام من غير زيادة ولا نقصان، كأنها في حساب مع الزمان.

وقد يعجب المواطن العربي أشدّ العجب حين يقرأ هذا العنوان الصارخ، يباغته من غير مقدمة لا ديباجة، ويصيح في أذنه بأن الوحدة العربية قد ارتحلت من بغداد واستقرّت في القسطنطينية.

ومع العجب تثور طائفة من التساؤلات تتلجلج في صدر المواطن العربي وهو يجهد عقله باحثاً عن جواب عاقل رشيد. كيف يمكن هذه المدينة التي بناها الإغريق من قديم الزمان وكانت مقر الدولة البيزنطية لعدة قرون، أن تصبح بجرّة قلم، وبعنوان مثير، عاصمة للوحدة العربية؟

وكيف يمكن أن تصبح القسطنطينية مقراً للوحدة العربية وهي التي بناها قسطنطين الأكبر في القرن الرابع للميلاد وسمّيت يومئذ باسمه، وأصبحت في ما بعد عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية. هذه القسطنطينية كيف يتصور العقل أن تغدو عاصمة للوحدة العربية، بعد أن كانت في المدينة المنورة أيام الخلفاء الراشدين، وفي دمشق أيام الأمويين، وفي بغداد أيام العباسيين.

ولكن الوقائع التاريخية تبدّد العجب مهماً كان ثقيلاً، بل إنها لتضع المواطن العربي أمام حقيقة أخرى، وهي أن القسطنطينية لم تكن عاصمة الوحدة العربية فحسب بل كانت آخر عواصمها، ومن بعدها بدأت مرحلة التجزئة والانفصال التي لا نزال نعيشها إلى يومنا هذا.

ولا يكفي أن نعود إلى «حوادث» التاريخ لنعرف موقع القسطنطينية من الوحدة

العربية، وإنما يجب علينا أن نعود إلى «روح التاريخ» كما تتجلى في ضمير البشر الذين صنعوا ذلك التاريخ. وبذلك نستطيع أن نتحسّس جوارحهم، نتجسّس على خلجات قلوبهم. ونحن إن لم نفعل ذلك يصبح التاريخ بلا جدوى ولا معنى!

ومن هنا يتعيّن علينا أن نتعرّف على مشاعر أمّتنا العربية في تلك الحقبة التاريخية، مشاعرها التي عاشتْها وأحسّت بها وتفاعلت معها ونتج عن ذلك محور تفكيرها وتدبيرها، وقاعدة سلوكها القومي العام.

ومن هنا، كذلك، يكون السؤال العادل مطروحاً على الوجه الآتي: «هل كانت أمتنا العربية تنظر إلى القسطنطينية كعاصمة للوحدة العربية، في تلك الحقبة من الزمان»؟

والسؤال مهم من غير شكّ، ولكن الجواب أهم. لا من الناحية العلمية المجرّدة فحسب، بل من الناحية القومية العليا. فإن الجواب سلباً أو إيجاباً، يتصل بناحية مهمة لا يمكن إغفالها، بعد أن أمعن كثير من الباحثين والدارسين في النظر إليها من غير روية. وكان القارئ العربي هو الضحية الهيّنة البريئة.

وحتى أولئك المؤمنون الصادقون بالوحدة العربية، من الخطباء والكتاب، لا يفتأون يسردون على التعاقب الغزوات التي حلّت بالأمة العربية فيذكرون الأحباش والفرس واليونان والرومان ثُمّ يضمّون إلى القافلة «والعثمانيين». كأنما انتهت السيادة العربية في أيام العثمانيين وانتهت بذلك الوحدة العربية.

وقد يبلغ الجهل ببعض الكتاب في مصر، فيقول من باب التفاخر إن مصر كانت دائماً مقبرة للغزاة، وهضمتْهم واحداً بعد واحد كما جرى مع الفرس واليونان والرومان «والعرب» والعثمانيين.

ويبلغ التباهي ما هو أشنع من الجهل حينما يصيح كتّاب آخرون ويقولون، إن الرئيس عبد الناصر كان أول إنسان مصري حكم مصر منذُ عهد الفراعنة، وهو بهذا يلغي من تاريخ مصر مئات من السنين كان الحكم فيها عربياً، بل مصرياً في الصميم وفي أضيق معاني مصر والمصرية.

ومن أجل ذلك وجب علينا أن «ننسل» من أثوابنا وبيئتنا ومناخنا ومن كُلّ الظروف العقلية والوجدانية التي نعيشها اليوم لنعود إلى أمتنا في تاريخها الماضي، ونعيش مع أسلافنا «نتسلّل» إلى ثيابهم فنلبسها ونعيش في بيئتهم ومناخهم ونضع أناملنا على نبضاتهم لنتعرّف على أحاسيسهم، هم وخواطرهم. ففيها القول الفصل، وليس بعده من قيل أو قال.

وخواطرهم هم، أسلافنا، إزاء القسطنطينية مرّت بمرحلتَيْنْ متناقضتَيْنْ تناقض

السواد والبياض، ففي المرحلة الأولى كانت الأمة العربية تنظر إلى القسطنطينية نظرة عداء بالغ، تماماً كمشاعرنا اليوم إزاء إسرائيل. لقد كانت القسطنطينية من حواضر اليونان، ثُمّ أصبحت عاصمة البيزنطيين (الروم). وهؤلاء وأولئك احتلوا الوطن العربي قروناً عديدة، ولما خرج العرب من جزيرتهم في مسيرتهم الكبرى على درب الوحدة والتحرير، لم يجدوا مناصاً من أن يطاردوا الروم المنهزمين أمام الزحف العربي، ويضربوهم في عقر دارهم، في القسطنطينية، لا ثأراً وانتقاماً، بل استئصالاً لشرّهم إلى الأبد.

ففي عهد معاوية، الخليفة الأموي الأول، زحفت القوات العربية عبر بلاد الأناضول مستهدفة احتلال القسطنطينية. ووقعت حول أسوارها مع الروم معارك ضارية سقط أثناءها الصحابي أبو أيوب الأنصاري شهيداً عند أبوابها الخارجية. ولم تحقّق الحملة هدفها، وتوالت الحملات العربية بعد ذلك من الأمويّين إلى العباسيين حتّى بلغت خمساً، كان آخرها في عهد هارون الرشيد حين عبرت القوات العربية مضيق البوسفور وأحدقت بالقسطنطينية دون أن تستطيع اقتحامها واحتلالها. وبذلك انتهت هذه المرحلة من دون أن تفلح الأمة العربية في تحقيق أهدافها، ومضت على ذلك عدة قرون، والتطلع إلى القسطنطينية يتأجج في الصدور، يملؤها فيض من المشاعر الدينيّة تبعثها أحاديث نبوية شتى تتحدّث عن فتح القسطنطينية على يد المسلمين، ولا يهمّنا في هذا المقام أن ننكرها أو نثبتها، فالواقع أن عامة الناس كانوا يثقون بتلك الأحاديث ويتوقعون وقوعها عاجلاً أم آجلاً.

وجاءت المرحلة الثانية في أواسط القرن الخامس عشر (١٤٥٣م) حين «تحققت» الأحاديث النبوية، وتم فتح القسطنطينية واحتلالها على أيدي العثمانيين. عمّت البهجة أرجاء الوطن العربي، وتنادت الأمة العربية بالبشائر أن تمّ الأمر أخيراً بهزيمة الروم وزوال دولتهم واحتلال عاصمتهم. وكان ذلك في عهد أحد سلاطين آل عثمان، لقّب بالفاتح، وهو لقب ينطوي على معانٍ عميقة في نفوس الأمة العربية، زاد من روعته أن ذلك السلطان يحمل اسماً عربياً مجيداً هو «محمّد الثاني» وجدّه الأعلى «عثمان» اسم عربي له تاريخه.

ولم تكن أخبار هذا الفتح ولا أخبار أولئك العثمانيين غريبة عن أسماع الأمة العربية وعواطفها. ومنذ القرن العاشر للميلاد بدأت أخبار هؤلاء العثمانيين تنساب إلى الوطن العربي، منذُ أن كانوا قبائل نزحت من أواسط آسيا واعتنقوا الدين الإسلامي، راحوا يقومون بالغارات تلو الغارات على بلاد الروم أعداء العرب التقليديين.

وقد زاد من مشاعر التعاطف بين العثمانيين والعرب، بالإضافة إلى الأخوة

الدينيّة التي جمعت بينهما ولا ننسى أثرها الكبير في ذلك العصر، أن راح العثمانيون وهم يزحفون على بلاد الروم، العدو المشترك، يمدّون حبال الودّ إلى «إخوانهم» العرب، فيبعثون إليهم الرسائل بالرسائل ويحملون إليهم البشائر والهدايا كلما فتحوا بلداً من بلاد الروم أو دكّوا حصناً من حصونهم.

وكانت هذه الرسائل باللغة العربية، مكتوبة بلغة الدواوين الفصحى خلّف التاريخ بعضها للدروس والتأمل. ومنها كتاب من السلطان مراد الثاني، معنون إلى «عزيز مصر الملك الأشرف» يبشره بفتح إحدى القلاع في نهر الدانوب، (١٤٢٧م) يقول فيه: «فتوجه السلطان، متوكّلاً على الله مع عساكر الموحدين المجاهدين إلى الجهاد، وإعلاء كلمة الحقّ ونصرة الدين. وسارت العساكر المحمدية إلى جزيرة في وسط ماء «طونة «(الدانوب) وبنصر من الله وفتح قريب فتحوها. وخربوا دورهم وقصورهم. وقذفوا في قلوبهم الرعب. وفروا (العدو) إلى أقصى بلادهم. كما أن الشيطان يفرّ من ظلّ سيف عمر، رضي الله عنه، وملك (الأعداء) لما سمع خبر جهاد عساكر الموحدين، مات فجأة، ببركة معجزة محمدية، وهيبة صيت إسلامية». . وتلت هذه الرسائل تسع رسائل أخرى تمّ تبادلها بين السلطان مراد الثاني وعزيز مصر ملك الأشراف، وكلها بشائر بالفتوح والانتصارات.

ولكن البشرى الكبرى جاءت يوم فتح القسطنطينية فقد بعث محمّد الفاتح إلى عزيز مصر رسالة تفيض بالفخر يستشهد فيها بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ويصف أسلافه بأنهم «مجاهدون في سبيل الله». ويقول بعد الديباجة المنمّقة بالسجع المألوف». فهممنا هذا العام إلى أداء فرض الفداء في الإسلام. وجهّزنا عساكر الغزاة والمجاهدين في البر والبحر لفتح مدينة ملئت فجوراً وكفراً والتي بقيت وسط الممالك الإسلامية تباهي بكفرها فخراً، ما ظفروا بها أسلافنا العظام. مع أنهم جاهدوا حقّ الجهاد. وهي قلعة عظيمة مشتهرة في ألسنة أهل الأرض، باسم القسطنطينية. ولا يبعد أن تكون هي التي نطق بها صحاح الأحاديث النبوية والأخبار المصطفوية. ولقد جرى القتال بيننا وبينهم أربعة وخمسين يوماً وليلة. وبالحكم الصديقي وبركة العدل الفاروقي وبالضرب الحيدري لآل عثمان قد منّ الله بالفتح قبل أن ظهرت الشمس من مشرقها.

وكذلك فقد بعث السلطان محمّد الفاتح رسالة إلى شريف مكة المكرمة، يبشر بفتح القسطنطينية ويرسل إليه هدية من غنائم الفتح. ويقول في الرسالة، بعد التفخيم والتعظيم لشريف مكة وللحرمين الشريفين، وبعد شرح النصر المؤزر، وتسخير البلدة المشهورة بالقسطنطينية. «وبعثنا لكم بخاصة ألفيْ فلوري من الذهب الخالص التام الوزن والمعيار المأخوذ من تلك الغنيمة، وسبعة آلاف فلوري آخر إلى الفقراء في المكة المعظمة والمدينة المنورة». .

ثُمّ يجيب شريف مكة برسالة إلى السلطان محمّد الفاتح بأنه قرأ رسالة الفاتح «مقابل الكعبة المعظمة بين أهل الحجاز وأبناء العرب. وشاهدنا من فحاويها ظهور معجزة رسول الله خاتم النبيين، وما هي إلا فتح القسطنطينية العظمى وتوابعها»[1].

ونستطيع أن نتصوّر حقاً، بعيداً عن الخيال المجرد، أن الأمة العربية قد اعتبرت فتح القسطنطينية نصراً كبيراً لها، وأن تصبح أخبارها وبطولاتها قصصاً شعبياً يسمر به الناس في الليل والنهار.

وكان عبور البوسفور من قبل العثمانيين إلى الضفة الأوروبية، إذا شئنا المقارنة بالحاضر، شبيهاً بالعبور المصري العظيم في حرب رمضان المجيدة وما فجر من مشاعر الغبطة والابتهاج والاعتزاز، مع اختلاف الظروف والأهداف..

وقد زاد من هذا السرور أن آل عثمان قد ابتدعوا للقسطنطينية اسماً مثيراً يبعث على الفخر والاعتزاز فقد كان اسمها الإغريقي القديم استانبول فجعلوه (إسلام بول) أي مدينة الإسلام، وكان لهذا الاسم الجديد فعل السحر في صفوف الجماهير العربية في عصر كان للدين فيه سلطان جارف على النفوس.

وبلغت العواطف ذروتها حينما قام ابن محمّد الفاتح عام ١٤٨١م (با يزيد الثاني) لنجدة الدولة العربية في غرناطة، فأرسل أسطوله إلى شواطئ إسبانيا، فأنزل الخراب والدمار في موانئها وحصونها.

ومن الأحداث المثيرة، كذلك، أن سلاطين آل عثمان كانوا يبعثون بأسرى الحرب إلى البلاد العربية ليعرضوا أمام الجماهير. ومن ذلك أن السلطان با يزيد أرسل عدداً من الأسرى إلى السلطان ظاهر سيف الدين برقوق سلطان مصر، وقد جرى في أسواق القاهرة استعراض كبير لهؤلاء الأسرى وهم بكامل أسلحتهم ومعداتهم[2].

ومضت مائة عام على هذا الحال. إلى أن جاء الصيف من عام (١٥١٦) ليشهد حدثاً مهماً سجل منعطفاً تاريخياً في حياة الأمة العربية والعثمانيين معاً. ولقد نشبت حرب بين الفرس والعثمانيين، وهبّ سلطان مصر قانصوه الغوري لنجدة حلفائه الفرس. وخرج بجيش كبير من مصر ومعه الخليفة العباسي المتوكّل على الله، ولكن سرعان ما نشبت المعركة بين سلطان المماليك وسلطان العثمانيين، وهي المعركة

(١) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم للملايين [١٩٦٠])، ص ٢٠ وما بعدها وهو نقلها عن المراجع التركية.

(٢) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٦٨]).

الشهيرة في التاريخ المعروفة بمعركة مرج دابق، وهو موقع على مسيرة يوم من حلب شمالاً. وانتهت المعركة بانتصار كبير للعثمانيين، ودخل السلطان سليم إلى حلب واحتفلت الجماهير بمقدمه، احتفالاً منقطع النظير.

ولم تمضِ إلا أيام حتّى سقطت حماه وحمص ودمشق، واجتازت الجيوش العثمانية صحراء سيناء واشتبكت مع المماليك في معركة الريدانية وكان النصر فيها حليف العثمانيين. وبعد بضعة أيام وقعتْ القاهرة في قبضة أيديهم، وانتشرت السيادة العثمانية بعد ذلك انتشار المروحة على البلاد العربية، فشملت العراق (١٥٣٤م) وعدن (١٥٤٧م)، والحسا (١٥٥٦م) ووهران وتلمسان في الجزائر (١٥٥٦م).

وبدأت مرحلة جديدة للعثمانيين. ولقد ذكرت جميع المصادر التاريخية أن آخر الخلفاء العباسيين في مصر، المتوكل على الله قد تنازل عن الخلافة للسلطان سليم العثماني. وأن شريف مكة قد بادر إلى تسليم مفاتيح الكعبة ومعها الآثار النبوية إلى السلطان العثماني. وبهذا انتقلت الخلافة الإسلامية من أيدي العباسيين إلى أيدي العثمانيين، وأصبحت القسطنطينية العاصمة الجديدة للخلافة. وانطلق الخطباء في المشرق العربي ومغربه، يدعون للخليفة العثماني في المساجد في صلاة الجمعة مردّدين ألقابه الفخيمة، ومنها «خادم الحرمين الشريفين وحامي بيت المقدس الشريف».

والواقع أن الأمة العربية كانت مبتهجة بانتقال الخلافة إلى العثمانيين الذين كانوا يمثلون القوة والمنعة، ثُمّ النصر تحت راية الإسلام.: وكذلك فإنها رأت فيهم المنقذ من ظلم المماليك الذين كانوا يحكمون معظم البلاد العربية وأنزلوا فيها الوهن والانحطاط. ونحن نقرأ ما قاله أحد المؤرخين القدامى عن سلطان مصر إن «مدة سلطنته على الديار المصرية والبلاد الشامية خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وخمسة وعشرون يوماً، فكانت هذه المدة على الناس، كُلّ يوم منها كألف سنة مما يعدّون»[٣].

والواقع كذلك أن الأمة العربية كانت متعاونة مع العثمانيين لتحقيق النصر للعثمانيين، ولا ترى في ذلك غزواً أو احتلالاً للوطن العربي.

ومن الشواهد على ذلك أن حاكم حلب قد انضم ومعه قواته العسكرية إلى السلطان العثماني أثناء المعركة الفاصلة في مرج دابق، وكذلك فعل حاكم حماه[٤]. وفي لبنان رحّب الأمير فخر الدين الأول وزعماء لبنان الآخرون بالسلطان سليم ترحيباً حاراً. ويذكر التاريخ أن الأمير اللبناني قبّل الأرض أمام السلطان سليم وألقى

(٣) أبو البركات محمد بن أحمد بن اياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج ٣، ص ٥٨ ـ ٦٨.
(٤) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

بين يديه خطاباً حماسياً بليغاً أعلن فيه الولاء[٥]. ومثل هذه الحفاوة البالغة جرت في جميع الأرجاء العربية في ديار الشام ووادي النيل.

أما بالنسبة إلى الشمال الأفريقي، فقامت الخلافة العثمانية بدور كبير في تحرير الجزائر وتونس وطرابلس الغرب من السيطرة الإسبانية التي كانت تعاود الكرة عليها من حين إلى حين. وفي السنة التالية لفتح مصر (١٥١٨)، هاجم خير الدين بربا‌روس بأسطوله الضخم الجزائر وأجلى الإسبان عنها وأعلن ضمها إلى الدولة العثمانية، وتبع ذلك ضم تونس وطرابلس الغرب[٦]. وكانت الأخيرة تحت سلطة فرسان القديس يوحنا من مالطة، فأخرجهم العثمانيون منها.

كُلّ ذلك جعل الأمة العربية متعاطفة مع الدولة العثمانية، وراضية بوضع الخلافة بين يديها، ناسية أو متناسية الشرط الدينيّ المعروف بأن يكون الخليفة عربياً وقرشياً وهاشمياً، فإن الانتصارات التي حققها العثمانيون تحت راية الجهاد لم تترك مجالاً للنقاش حول شروط الخلافة ومؤهلات الخليفة. والنصر هو الفتوى حين تتقدّم الفتوى. واكتشفت الجماهير العربية أن شريف مكّة السيد بركات قد سلم مفاتيح الكعبة إلى السلطان العثماني، ولا زيادة بعد ذلك لمستزيد. .

ولذلك لم يكن غريباً أن يعتبر العرب أن الدولة العثمانية هي دولتهم وأن الخلافة هي خلافتهم، وأنهم هم رعاياها المفتخرون بانتصاراتها. وقد أكد هذه المشاعر أن «العرب والترك» قد أصبحوا يُعرفون «عثمانيين» من غير تمييز ولا تفريق. ذلك أن اسم «عثمان» يروق للفريقين، فهو اسم ثالث الخلفاء الراشدين عند الفريق الأول، واسم مؤسس الدولة العثمانية عند الفريق الثاني، وكلاهما تجمعهما الرابطة الدينيّة الواحدة.

وإلى جانب الرابطة نشأت رابطة أخرى. فقد اعتنق الترك الأبجدية العربية إلى جانب اعتناقهم الدين الإسلامي. ولم تكن للأتراك منذُ أن كانوا قبائل رحل في آسيا الوسطى أبجدية، فلم يكن أمامهم إلا أن يتخذوا الأبجدية العربية. وهكذا كتبوا التركية بالعربية، ولولا ذلك لم يكن لهم علم ولا حضارة ولا تاريخ، وربما ذهبت حروبهم وانتصاراتهم من غير تدوين.

وبدأت اللغة العربية تغزو اللغة التركية بالآلاف من المفردات. وأقبل العلماء الأتراك على تعلّم اللغة العربية ليتفقّهوا في الدين. وراح الشعراء الأتراك يتسابقون في استعارة التعابير العربية تجميلاً لقصائدهم وإظهاراً لفصاحتهم. وكان السلطان سليم

(٥) حيدر أحمد الشهابي، **تاريخ الأمير حيدر الشهابي**، ص ٥٦١.

(٦) الحصري [أبو خلدون]، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ص ٤٥.

الأول قد فكّر جدياً في جعل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة العثمانية[٧]. ولو أن تلك الخطوة قد تمّت لاستعرب الأتراك، كما استعرب آخرون قبلهم وبعدهم، ولكان قد تغيّر تاريخ الدولة العثمانية وتغيّر معه تاريخ الأمة العربية.

واستقرّ في وجدان الأمة العربية أن الوحدة العربية قد اتخذت طابعاً جديداً في إطار الدولة العثمانية. فقد أصبح الوطن العربي كُلّه مشمولاً بسيادة دولة واحدة، بعد أن تمزّق الوطن العربي إلى دويلات وإمارات متباغضة متحاربة في أواخر عهد الدولة العباسية. وأصبح المواطن العربي ينتمي إلى دولة واحدة، وعلى الأخص إلى دولة قوية توغّلت في أوروبا، فاستولت على مدينة بلغراد، وغزت هنغاريا واحتلت عاصمتها بودابست، وضربت الحصار على أسوار فيينا.

وكان واقع السيادة العثمانية على الوطن العربي، غير غريب عن المواطن العربي، فقد بقي الحكم عربياً في الأقطار العربية. وكان أشبه بالاستقلال الداخلي ويتمتع بالسلطات الكاملة. ولقد قامت على مدى أجيال متعاقبة شخصيات وأسر عربية أو مستعربة وتولّت الحكم في الوطن العربي تحت الراية العثمانية التي تحمل في صدرها الهلال يضم النجمة بين طرفيه.

ففي مصر ظلت «سناجق» مصر الاثنا عشر تحت إدارة حكامها المحليين السابقين. وكان من أشهرهم علي بك الكبير (١٧٦٩م) وهو حامل لقب «سلطان مصر وحاكم البحرين (الأبيض والأحمر)»، وجاء من بعده أبو الذهب، وحكم من بعدهما محمّد علي باشا الكبير (١٨٠٥م) وأسرته واستمرّت في حكم البلاد إلى أن جاءت ثورة تموز/ يوليو الشهيرة التي قادها الرئيس الراحل المرحوم جمال عبد الناصر.

وفي سوريا أصبح الغزالي حاكم حماة نائباً للسلطان العثماني على ولاية سوريا بأكملها. وفي أوائل القرن الثامن عشر تولّى آل العظم الحكم في سوريا، ولا تزال قصورهم في دمشق وحماة من الآثار التاريخية المعروفة.

وفي لبنان تولّى الحكم الأمير المعني فخر الدين الأول، وجاء من بعده الأمير المعني فخر الدين الثاني، وكان أعظم شخصية في تاريخ لبنان العثماني. وبعدهما تولى الأمراء الشهابيون والمعنيّون وهم ينحدرون من أصول عربية.

وفي فلسطين قامت أسر محلية وحكمت المناطق التي تعيش فيها، كآل طوقان وعبد الهادي في أواسط فلسطين. وفي الثلث الأول من القرن الثامن عشر برز الشيخ

(٧) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٢٢، ص ٥٩٣.

ظاهر العمر وهو من الأسر القروية في البلاد وحكم المناطق الشمالية من فلسطين ولعب دوراً بارزاً في تاريخ البلاد.

وفي العراق، كما كان الحال في مصر، تولّى الحكام المحليون إدارة البلاد، وكان من ولاتها المشهورين مدحت باشا الذي عرف بإدارته الأمنية الحازمة، وهو صاحب المنشآت المعروفة باسمه حتّى اليوم في العراق وديار الشام. وقد اقترن الدستور العثماني باسمه، وكان «عثمانياً» أكثر منه تركياً، وقد شجّع تأسيس الحركات العربية الحديثة.

وفي اليمن قامت إمامة دينية حكمت البلاد عدة قرون، وكان آخرها الإمامة المتوكلية ومن أئمّتها الإمام يحيى حميد الدين (١٩٠٤م)، وخلفه من بعده أحد أولاده الإمام أحمد، وكان آخر آل حميد الدين وانتهى أمرهم بعد الثورة التي قادها المشير عبدالله السلال.

وفي الحجاز تولّى الحكم أسرة الأشراف المنتسبون إلى الرسول فقاموا على إدارة مكة والمدينة المنوّرة. وكان آخرهم الشريف حسين الكبير الذي انضمّ إلى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، بعد أن أعلن الثورة على العثمانيين.

وفي نجد وأواسط الجزيرة العربية تولّت الأسرة السعودية حكم البلاد وكان أولهم محمّد بن سعود (المتوفى ١٨٦٥م) واستطاعت في عهد الملك عبد العزيز أن توحّد معظم أجزاء الجزيرة العربية.

وفي حائل كان الحكم لآل الرشيد، وفي عسير كان الحكم للأدارسة، وفي طرابلس الغرب كان الحكم لآل القرمنلي. وكذلك الحال في تونس والجزائر، يحكم الباي وأسرته في الأولى، والداي وأسرته في الثانية. أما في أطراف الجزيرة العربية الجنوبية والشرقية وفي مناطق الخليج العربي، فقد تولّى الحكم شيوخ وأمراء وأسر معروفة، منها آل الصباح وآل خليفة وآل سعيد وغيرهم كثيرون.

ويتبيّن من هذا كُلّه أن الأقطار العربية كانت تحكم نفسها بنفسها في ظلّ الدولة العثمانية. ولم تكن العلاقة بين الأمة العربية والأتراك علاقة حاكم ومحكوم بالمعنى الاستعماري الأوروبي المعروف، بل كانت علاقة متساوية تجمعها رابطة «العثمانية» في مواطنة واحدة، ليست عربية منفصلة ولا تركية منفصلة، وهي أشبه ما تكون بالدولة الثنائية، يكون فيها الحكم للشعبين.

وقد كان هذا المعنى واضحاً في ذهن الشعب «التركي» نفسه. حتّى السنين العشر الأخيرة من الدولة العثمانية (١٩٠٨ ـ ١٩١٨م) حينما اشتدّت الوقيعة والقطيعة بين الشعبيْن اللّذين تتألف منهما الدولة العثمانية.

ففي خلال الأربعة القرون التي عاشتْها الدولة العثمانية، كانت لفظة «تركي»، تعني الفلاح في ريف الأناضول، وكانت تعتبر هذه اللفظة إهانة لسكان القسطنطينية مثلاً. فالمواطن يعرف نفسه عثمانياً لا تركياً[٨]، عثمانلي بالتركية.

ومن ناحية المواطن العربي، فلم يكن يضيره أن يعتبر نفسه مواطناً عثمانياً، فهو ينتمي إلى دولة تدين بدينه، ويُسمّى ملوكها الستة والثلاثون باستثناء ـ أورخان ـ بأسماء عربية ومنهم ستّة خلفاء حملوا اسم محمّد. والرايات التي ترفع على الأسطول العثماني مكتوب عليها «لا إله إلا الله محمّد رسول الله»، وعلى الزوايا الأربع أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة. يضاف إلى هذا أن هذا المواطن العربي العثماني، حينما يكون زائراً في بلاد الأناضول كان يلقاه أهلها بالترحيب والاحترام ويتبركون به باعتبار أنّه من الأمة التي أنجبت الرسول العربي محمّد بن عبد الله (ﷺ)، وقد أطلق الترك على العرب «عنصر نجيب» وهو تعبير تركي وعربي معاً، فلم يكن في اللغة التركية تعبير آخر!

وكانت حصيلة هذه الوقائع والأحداث أن استقرّ في وجدان الأمة العربية، أن الدولة العثمانية، ما خلا السنين الأخيرة فيها، تمثّل الوحدة العربية كياناً ووجوداً، من غير دستور مكتوب، وأن الممارسة الفعلية والمشاعر الوجدانية، تنبئ بذلك ولا تستطيع النصوص الدستورية أن تفعل أفضل منه.

ففي أوائل القرن العشرين، ومع انتشار موجة القوميّات التي بدأت في أوروبا في القرن التاسع عشر، حذّر عدد من قادة العرب ومفكّريهم من انفصال هذه الوحدة العثمانية التي تجمع بين العرب والترك، ومن هؤلاء الصحافي المسيحي اللبناني المصري الأستاذ فارس نمر، فقد ندّد ببعض قادة العرب الذين «أصابوا بإيقاظ النفوس لطلب الحرية، ولكنهم اخطأوا بتمزيق الجامعة الإسلامية»[٩].

والواقع أن الوحدة العربية في إطار الدولة العثمانية، قد اتّخذت طابع الحركة الإصلاحية في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكانت حركة ضمّت في صفوفها، العرب والترك على السواء. وفي عام ١٨٦٥ تأسّست في الآستانة جمعية سرّية باسم جمعية العثمانيين الجدد (يكي عثمانلي)، وقد ضمّت قادة الإصلاح من الترك والعرب وكان برنامجها دستورياً ثُمّ أصبح ثورياً.

وحينما شنّ عدد من الاستعماريّين الأوروبيّين من أمثال المسيو هانوتو، واللورد

---

(٨) زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ١٧٦، الهامش رقم (٩).

(٩) **المقتطف**، مج ٢٦، العدد ٢ ([١٩٠١])، ص ٢٥٨.

كرومر واللورد غراي، حملة على الدولة العثمانية، وعلى الجامعة الإسلامية باعتبارها بؤرة للتعصب الدينيّ وتستهدف تحدّي الدولة الأوروبية، انبرى الإمام الشيخ محمّد عبده للدفاع عن الدولة العثمانية، وعن السلطان عبد الحميد نفسه[١٠].

وقد بلغ بالسيد جمال الدين الأفغاني، وهو الذي نفخ روح الثورة في العرب والمسلمين وفي الشرق بأسره، أنّه دعا الأتراك أن يستعربوا وأن يجعلوا اللغة العربية لغة الدولة. وأنهم لو استعربوا لأصبحوا أغنى مملكة من دول الأرض، ونحا هذا المنحى رفيقه وتلميذه الإمام الشيخ محمّد رشيد رضا، اللبناني المصري في مجلة **المنار** التي طفحت بالمقالات الداعية إلى الوحدة العربية ضمن الرابطة العثمانية، وعلى وجه لا يخلّ بسيادة الدولة العثمانية، ويتمنّى على سلاطين آل عثمان أن يفكروا في جعل اللغة العربية لغة الدولة كما فكّر السلطان سليم الأول، وأن يجعلوا الولايات العثمانية كالولايات المتحدة الأمريكية، تستقل كُلّ ولاية في إدارتها الداخلية، ويكون حكّامها منها[١١].

ولم يقتصر نشاط الشيخ محمّد رشيد رضا على كتابة المقالات في تأييد الدولة العثمانية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك كُلّه، فكان أحد مؤسسي جمعية الشورى العثمانية (١٨٩٨) وكما يدلّ عليها اسمها فإنها «عثمانية» ولا تستهدف الانفصال والاستقلال، وقد انضمّ إليها عدد من العثمانيين من الأتراك والأرمن والجركس.

وفي مجلس المبعوثان (البرلمان) وفي الآستانة كان النواب العرب يتّخذون مواقفهم على أساس المواطنة العثمانية، لا على أساس الشخصيّة العربية المستقلّة. وكانت مطالبهم قاصرة على إصلاح الدولة العثمانية وسيادة الدستور العثماني، وقادوا حركة المعارضة في داخل المجلس، ومعهم فريق من النواب الأتراك، ومن نواب الأرمن الذين يمثلون بيروت وحلب، ومن النواب العرب الذين كان لهم دور نشيط فعال: نافع الجابري نائب حلب، ويوسف ضيا الخالدي نائب القدس وخليل غانم نائب بيروت، ونيقولا نوفل نائب طرابلس الشام.

وقد بلغ من قوة المعارضة العربية، أن يوسف ضيا الخالدي ألقى بياناً شديد اللهجة موقّعاً عليه من ستة عشر نائباً، سرد فيه المخالفات الدستورية التي اقترفتْها الحكومة العثمانية مما اضطر السلطان عبد الحميد إلى تعطيل مجلس المبعوثان إلى أجل غير مسمّى.

وتأجّجت المشاعر العثمانية عند الجماهير العربية في عام (١٩٠٩م) حينما حدث انقلاب في الدولة العثمانية أدّى إلى خلع السلطان عبد الحميد وإلى عودة

---

(١٠) **المنار**، مج ١٠، العدد ٣ ([١٩٠٧])، ص ٣٠٨.

(١١) **المنار**: مج ٣، العدد ٤ ([١٩٠٠])، ص ١٢١، ومج ٦، العدد ١١ ([١٩٠٣])، ص ٤٣٢.

الدستور العثماني بعد أن مضى على تعطيله قرابة ثلاثين عاماً. وكان العرب أكثر «عثمانية» من الترك أنفسهم، فتفجّرت في الوطن العربي بأسره موجة غامرة من الأفراح والمباهج لم يشهدْها التاريخ منذُ أن تمّ تحرير بيت المقدس على يدي صلاح الدين الأيوبي. وانطلق الخطباء والشعراء يمجّدون هذه المناسبة المجيدة. وراح الناس يهنّئ بعضهم بعضاً تغمرهم مشاعر عميقة صادقة، وكأنما الدستور دستورهم والدولة دولتهم والخليفة الجديد خليفتهم. وأصبحوا على استعداد للتضحية حتّى بقوميتهم على مذبح الوحدة العثمانية التي لا تفرق بين الترك والعرب(١٢).

ولم يقِفْ الأمر عند إقامة الزينات ولا المهرجانات، بل تجاوز ذلك إلى تأييد عملي للدولة العثمانية. وقام السوريون في الأرجنتين بفتح اكتتاب عام للتبرع بسفينة حربية هدية منهم للأسطول العثماني، وشكّل أهالي بيروت حرساً وطنياً خاصاً لمساعدة الجيش العثماني. واشترى طالب بك النقيب، من أبرز زعماء العراق، مركباً بخارياً وأهداه للدولة للقيام بأعمال الحراسة في شطّ العرب، كما تولى الإصلاح بين الأمير مبارك الصباح قائمقام الكويت والحكومة العثمانية(١٣).

ولم يكن زعماء الترك أقل تجاوباً مع هذه الموجة العارمة من الابتهاج، فقد خطب جلال الدين عارف، وهو من كبار أحرار الأتراك، يوم إعلان الدستور وقال: «إننا اليوم تنازلنا عن كلمة «ترك» وهي محبوبة لنا، فكلّنا عثمانيون، ولا فرق عندنا بين الترك والعرب(١٤). وبهذا أصبحت القومية العربية ومعها الوحدة العربية مندمجة في الدولة العثمانية، كما اختار الترك إذابة الشخصيّة التركية في الرابطة العثمانية.

وكان من المظاهر السياسية البارزة التي تجلّت فيها «ثنائية» الدولة العثمانية بين العرب والترك، أن عدداً من زعماء العرب، الذين قادوا القضية العربية في ذلك العهد، قد انضمّوا إلى جمعية الاتحاد والترقّي، وهي الجمعية التي كانت توجّه سياسة الدولة العثمانية في الداخل والخارج. ومن هؤلاء القادة العرب: رفيق العظم وحقي العظم ومحسن السعدون وياسين الهاشمي وطالب النقيب وعزيز علي المصري وعبد الرحمن شهبندر وسليم الجزائري وكثيرون آخرون من السياسيين والعسكريين المعروفين في الشام والعراق(١٥).

وقام الشيخ رشيد رضا بدور كبير في الدعوة لتأييد جمعية الاتحاد والترقي،

---

(١٢) توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، رسائل وبحوث (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٧٦.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٦، يذكر الهامش المصادر المعتمدة.

(١٥) **المنار**، مج ١٢ ([١٩٠٩])، ص ١٢ و٩١٥.

فألقى خطباً مستفيضة في جوامع طرابلس الشام ودمشق داعياً إلى تأييد الدولة العثمانية، وإلى انتخاب المبعوثين العرب المرشحين من قبل رئاسة الاتحاد والترقي.

وحتى في مصر، وكانت في ذلك العهد خديوية مستقلّة منفصلة عملياً عن الدولة العثمانية، كانت الفرحة بالدستور العثماني بالغة حدّ الروعة. ولقد نشط حزب الإصلاح الدستوري برئاسة الشيخ علي يوسف للمطالبة بإيفاد ممثلين عن مصر في مجلس المبعوثان العثماني.

وكانت القاهرة في عهد السلطان عبد الحميد مقرّاً للأحرار العثمانيين، العرب والترك، ويندّدون باستبداد السلطان عبد الحميد ويعملون على إسقاطه. وقد بلغت الصحف العثمانية تركيّة وعربيّة، في القاهرة أربعين صحيفة. فكانت وحدة شاملة في ميدان النضال لبلوغ الحرية ومناهضة الظلم.

وفي العام الأول لذكرى إعلان الدستور، بدت القاهرة كأنها الآستانة سواء بسواء. ولقد أقيمت فيها الزينات والاحتفالات تمجيداً لهذه المناسبة السعيدة، وطفحت الصحف بأخبارها. وأصبح مقرّ الحزب الوطني وفروعه في المديريات، كأنه نادٍ عثماني يتبادل الناس فيه التهاني. وكان زعيمه مصطفى كامل ورفيقه في النضال محمّد فريد يتولّيان إلهاب مشاعر الشعب المصري في إظهار عواطف الولاء نحو «الدولة العليا» وهو اللقب الشائع للدولة العثمانية.

وطلعت جريدة **اللواء**، وهي جريدة الحزب الوطني، تشيد بالدولة العليّة، وتوجه التحيّة إلى «القسطنطينية» من مصر «هذا البلد العثماني»[١٦]. كما ذهب وفد يمثّل الحزب الوطني يرأسه محمّد فريد ذهب إلى «القسطنطينية» للاشتراك في احتفالات الدستور، ولقي من رجال الدولة حفاوة بالغة أشغلت صحف مصر لعدة أسابيع.

وتحرّكت خواطر أمير الشعراء شوقي فنظم قصيدة شهيرة يمدح فيها الدستور.

أما في الشام وفي العراق فقد سجّل لنا أديبٌ كبيرٌ، المشاعرَ العارمةَ التي تفجّرت عنه العواطف. ولقد عاش تلك الحقبة بكل جوارحه، فقال: «وبإعلان الدستور سرَتْ في نفوس العثمانيين وأبناء العربية خصوصاً نشوة حبور لم يعد لها مثيل، فعقدوا الحفلات الباهرة في الوطن والمهجر. ولا نبالغ إذا قلنا إنّه ما من حدث حرّك الأقلام العربية كهذا الحدث العظيم. خذْ سوريا ولبنان مثلاً، وراجع صحفهما لذلك العهد فتدرك بحقّ ذلك الانفجار الأدبي فيهما، ويكفي أن نلمّح إلى قصائد عبد

(١٦) **المؤيد**، ٢١/ ١٠/ ١٩٠٨.

الله البستاني، ومحيي الدين الخياط، وشكيب أرسلان، وإلياس فياض، ونقولا فياض، وفارس الخوري وأمين ناصر الدين، وعبد الرحمن سلام، ومصطفى الغلاييني، وشبلي ملاط، وبشارة الخوري وسواهم من شعراء الوطن، وسعيد شقير، وأسعد رستم، والشاعر القروي، وشبل دموس، ونعّوم مكرزل، وأمثالهم في مصر والمهاجر الغربية. وفي العراق هناك الزهاوي، والرصافي، والدجيي، والعبادي، والشبيي، والهنداوي، والأزري، والعبيدي. وقد رسم لنا الزهاوي يومئذ صورة لبغداد تعدّ مثلاً صادقاً لجميع المدن العثمانية، قال:

وقفت والعين تبكي من مسرّتها أمام شعب من الأفراح عجاج
أمام بحر من الأفكار مضطرب أمام جيش من الأصوات رجراج
إن الشعوب إذا هاجتْ عواطفها كالبحر يضرب أمواجاً بأمواج[١٧]

وبإعلان الدستور قام مجلس المبعوثان من جديد، ودخل مبعوثو الولايات العربية إلى المجلس ليشاركوا في أعماله كنوّاب عثمانيين عن ولايات عثمانية، وشاركوا في الحياة السياسية العامة في «القسطنطينية» باعتبار أنها عاصمتهم. وبدأت مرحلة إنشاء الأحزاب السياسية. وكان للنواب العرب نشاط كبير، ففي خريف عام (١٩٠٩م) تأسّس حزب الأحرار المعتدلين وكانت غالبية أعضائه من العرب: رشدي الشمعة مبعوث دمشق، ونافع باشا الجابري مبعوث حلب وعبد الحميد مهدي مبعوث كربلاء، وخضير بك مبعوث دير الزور، وشكري بك العسلي مبعوث دمشق، ورضا الصلح مبعوث بيروت، وغيرهم. ولقد ركّز برنامج الحزب على «الوقوف سدّاً منيعاً أمام الأفكار التي تؤدّي إلى تجزئة الدولة العثمانية وتفكّكها مثل نظرية الفيدرالية، والعمل على جمع العناصر العثمانية في وحدة عثمانية واحدة»[١٨]. وهكذا بلغ الحرص على الوحدة العثمانية، أن المبعوثين العرب كانوا يعارضون الفيدرالية، مؤثرين الوحدة الاندماجية على الفيدرالية الاتحادية.

وقام مبعوثون آخرون بتأسيس حزب الأهالي، وكان من أبرز أعضائه العرب مبعوث طرابلس الغرب فرهارد بك، ولقد أكد الوحدة العثمانية ولكن دعا إلى اللامركزية الإدارية، وهي خطة على طريق السلطة المحلية ولكن في إطار الدولة العثمانية.

---

(١٧) أنيس الخوري المقدسي، **الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية**، سلسلة العلوم الشرقية؛ [٢٢]، ٢٣، ٢ ج في ١ (بيروت: الجامعة الأميركية، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٥٢)، ص ٣٤ ـ ٣٧.

(١٨) برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٢٦٤.

وكان ذلك كُلّه في داخل مجلس المبعوثان. أما النشاط العربي خارج المجلس فقد كان واضحاً في الجمعيات والأحزاب التي تألّفت بعد إعلان الدستور، فقامت جمعية المنتدى الأدبي في الآستانة (١٩١٠م)، وضمّت الشباب الجامعيّين في الآستانة الوافدين من كُلّ الأقطار العربية. وكان من أبرز أعضائه عبد الكريم الخليل من أبناء جبل عامل في لبنان، واستمرّ المنتدى في نشاطه السياسي يركز على الرابطة العثمانية، إلى أن تفجّر الموقف بين الأتراك والعرب في أواسط الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨م).

وفي عام (١٩١١م) تأسّست جمعية «العربية الفتاة» في باريس على يد الطلاب العرب الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وأصبح هؤلاء الطلاب من قادة الأمّة العربية في ما بعد، وهم: محمّد رستم حيدر (بعلبك) وعوني عبد الهادي ورفيق التميمي (نابلس) وجميل مردم (دمشق) ومحمّد المحمصاني (بيروت) وعبد الغني العريسي (بيروت) وتوفيق السويدي (بغداد). وكان شعار الجمعية في أول تكوينها النهوض بالأمة العربية وعدم الانفصال عن الترك[١٩].

وهذا في مجال العمل العلني. أما في النطاق السري، فقد قامت جمعية سرّية عربية عرفت بالجمعية القحطانية (١٩٠٩) وكان من أعضائها البارزين: عزيز علي المصري (مصر)، والأمير عادل أرسلان (لبنان)، وسليم الجزائري والدكتور عزت الجندي (حمص)، وحسن حمادة (لبنان)، وأمين الحافظ (دمشق)، وعلي النشاشيبي (القدس)، وكثيرون من الضباط العرب. وكان هدف هذه الجمعية جعل الدولة العثمانية مملكة اتحادية تركية عربية، على غرار دولة النمسا ـ المجر الاتحادية، وأن يحمل السلطان العثماني التاج المزودج العربي ـ التركي، رمزاً للوحدة.

وفي خريف ١٩١١م، وقع عدوان خطير على الدولة العثمانية. وكان امتحاناً حاسماً تجلّى فيه الولاء للوحدة العثمانية، إذ قامت إيطاليا باحتلال طرابلس الغرب، وكانت إلى ذلك العهد ولاية عثمانية، ولها مبعوثون في مجلس المبعوثان في القسطنطينية. فتأجّجت عواطف الأمة العربية في أرجاء الوطن العربي، وتوالت النجدات العربية لمساندة الدولة العثمانية في حربها مع الطليان. وأنهى الإمام يحيى حميد الدين إمام اليمن نزاعه مع الدولة العثمانية وأرسل برقية إلى الآستانة معلناً استعداده لإرسال مائة ألف مقاتل إلى طرابلس الغرب للتصدّي للقوات الإيطالية، وأرسل الأمير (الملك) عبد العزيز آل سعود برقية إلى الخليفة العثماني يقول فيها: «إن مقاطعة نجد تفتخر اليوم من كُلّ جوارحها بأنها مقاطعة عثمانية. وإن قبائلنا مستعدة للزحف في ظلّ

(١٩) أمين محمد سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، ٣ ج (القاهرة: البابي، [١٩ ـ ؟])، ج ١: **النضال بين العرب والترك**، ص ٩.

العلم التركي لردّ العدوان الإيطالي[٢٠]. وهبّ المتطوعون من البلاد العربية للدفاع عن طرابلس الغرب، وبخاصة من السودان ومصر، وعلى رأسهم عدد من الضباط العرب، كما تطوّع في هذه الحملة من الرجال العسكريين في الدولة العثمانية أنور باشا، وعزيز علي المصري ومصطفى كمال (باشا)، إضافة إلى المجاهدين الطرابلسيين، وبهذا أصبحت الحرب في الواقع بين إيطاليا والأمة العربية ممثلة في الدولة العثمانية.

وبرز هذا المعنى العربي العثماني في الخطاب الحماسي الذي ألقاه المبعوث العربي خالد البرازي (حماة) في مجلس المبعوثان فقال: «. . إنه لا يشغل بال الأمة اليوم غير شاغل الحرب «الإيطالية»، واجتماعنا هذا الاستثنائي هو من أجل الحرب. طرابلس الغرب قد فتحها عمرو بن العاص، وقد مرّ عليها الآن ألف وثلاثمائة سنة وهي بيد الأمة الإسلامية، وأختم قولي بأن طرابلس الغرب باقية وستبقى بيد الأمة العثمانية إلى الأبد»[٢١].

ونشأتْ، بسبب العدوان الإيطالي على طرابلس الغرب ومعه أسباب أخرى، فكرة نظام اللامركزية عند قادة العرب، كوسيلة لتعزيز الدولة العثمانية وتمكينها من الصمود أمام الأطماع الأجنبية. فتأسّس في أواخر عام ١٩١٢م حزب اللامركزية العثماني، ونصّت المادّتان الأولى والثانية من برنامج الحزب بأن كُلّ ولاية من الولايات العثمانية جزء لا يتجزأ من الدولة، وتكون إدارة الولايات على أساس اللامركزية الإدارية. وكان من جملة مؤسسي هذا الحزب الشيخ رشيد رضا ورفيق العظم وإسكندر عمون، ومحب الدين الخطيب والدكتور شبلي شميل.

وبعد عام، أي في ١٩١٣، قامت الجمعية الإصلاحية في بيروت وأعلن برنامجها الدعوة لقيام الإدارة اللامركزية في إطار الوحدة العثمانية، وضمّت هذه الجمعية عدداً كبيراً من زعماء بيروت، من بينهم: سليم علي سلام، وأحمد مختار بيهم، والدكتور أيوب ثابت، والشيخ أحمد طبارة، وألبير سرسق، وسليم طبارة، وكامل الصلح، ومحمّد فاخوري وبترو طراد وجميل الحساس وحسن ناطور وحبيب فرعون وغيرهم كثيرون.

وعلى غرار ما جرى في بيروت، تأسّست جمعيات إصلاحية في دمشق وفي بغداد، كان هدفها الدعوة إلى الإصلاح الداخلي في الدولة العثمانية على أساس اللامركزية. وكان الدكتور عبد الرحمن شهبندر (دمشق) والسيد طالب النقيب (بغداد)

---

(٢٠) محمود كامل، **العرب: تاريخهم بين الوحدة والتفرقة** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ص ٣٦٥.

(٢١) نقلاً عن: **تقويم الوقائع** (تموز/ يوليو ١٩١٢). وهي الجريدة التركية الرسمية.

من قادة الحركة الإصلاحية. وتجسّدت الوحدة العثمانية في جميع هذه النشاطات الإصلاحية إذ نصّت لائحة الجمعية الإصلاحية في البصرة، على سبيل المثال، في المادة الأولى «أن يكون وطننا العزيز ملكاً عثمانياً خالصاً تحت راية الهلال»[٢٢].

وفي حزيران/ يونيو ١٩١٣، عقد مؤتمر عربي في باريس اشتركت فيه وفود من بلاد عربية شتى ومن مهاجري العرب في المكسيك وأمريكا، برئاسة السيد عبد الحميد الزهراوي. وحضره جمهور غفير من الجالية العربية في باريس. وكانت الخطب التي ألقيتْ، والمقرّرات التي اتّخذت، لا تتّحدث عن الانفصال عن الدولة العثمانية من قريب أو بعيد، بل تلحّ على الإصلاح الداخلي والأخذ بمبدأ اللامركزية. ومن ذلك، أن السيد عبد الغني العريسي صاحب جريدة **المفيد** البيروتية، وأحد الشهداء الذين أعدمهم جمال باشا بعد ذلك بثلاثة أعوام، قال في المؤتمر «إن الدولة العثمانية لم تفتحْ بلادنا بالسيف بل استولَتْ عليها برضانا. ونحن قاعدة هذه الدولة من قبل ومن بعد». وتكلّم الشيخ أحمد طبارة فقال: «إن العرب يطلبون الإصلاح. وإنهم ولدوا عثمانيين ونشأوا عثمانيّين ويريدون البقاء عثمانيّين ولا يرضون عن دولتهم بديلاً»[٢٣].

ولم تكن هذه المواطنة العثمانية والتعلّق بها قاصراً على المسلمين، إذ ألقى السيد إسكندر عمون نائب رئيس المؤتمر، من موارنة لبنان، خطاباً قوياً أكّد فيه هذا المعنى فقال: «توهّم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك أن الغرض من النهضة العربية الانفصال عن الدولة، وهو أمر بعيد عن الصحّة. نحن نطالب بالحكم على قاعدة اللامركزية. ولو كانت الهيئة الحاكمة اليوم من صميم قريش لكان موقفنا معها نفس موقفنا هذا. إننا لا نريد الانفصال عن الأتراك. وإنما نريد استبدال نظام الحكم الحاضر. ويكون لمجموع الأمة العثمانية سلطة عليا نيابية. ومعنى ذلك أننا نريد حكومة عثمانية، لا تركية ولا عربية، حكومة يتساوى فيها جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات»[٢٤].

وبعد أن انفضّ المؤتمر العربي في باريس ببضعة شهور، تأسّست جمعية العهد بزعامة عزيز علي المصري، وكان يومئذٍ من كبار ضباط الجيش العثماني، وقد انضمّ إليه عدد كبير من الضباط. وكان برنامجها ينصّ على السعي للاستقلال الداخلي للبلاد العربية على أن تظل متّحدة مع حكومة الآستانة كاتحاد المجر مع النمسا[٢٥]. وكان ذلك أقصى ما وصل إليه الفكر العربي في تحديد علاقة الأمة العربية بالدولة العثمانية.

---

(٢٢) **المفيد**، ١٠/ ٦/ ١٩١٢.

(٢٣) برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٥١٥ و٥١٨.

(٢٤) زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ١٠١.

(٢٥) سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، ج ١: **النضال بين العرب والترك**، ص ٤٦.

وكان من نتائج المؤتمر العربي في باريس أنّه تمّت اتصالات بين قادة العرب والترك في محاولة لتلبية المطالب العربية. وانتهت تلك الاتصالات إلى عقد اتّفاقية وقّع عليها طلعت بك الذي كان من كبار حكّام الأتراك والسيد عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العرب. ونصّت الاتفاقية على منح الولايات العربية قسطاً كبيراً من الحكم الذاتي وأن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل، وخمسة ولاة وعشرة متصرّفين. ويُعيّن في مجلس الأعيان اثنان من العرب عن كُلّ ولاية عربية، بالإضافة إلى نسبة مقررة من الموظفين العرب في مختلف دوائر الدولة[٢٦].

وكُلّ هذا الذي سردتُه من الوقائع الموجزة ليس تاريخاً للدولة العثمانية، فما قصدت إلى هذا.، ولكن قصدت من هذا التسلسل الوثائقي عبر أربعمائة عام أن أثبت وأؤكّد بما لا يرقي إليه الشكّ، أن الوحدة العربية لم تسقط بسقوط الدولة العباسية، ولكنها استمرّت وامتدّت حياتها في إطار الدولة العثمانية «متقمصّة» كيانها الدولي.

ولم يكن هذا «التقمّص» روحياً فحسب، ولكنه كان واقعياً تمثّل في حقائق الحكم، فقد كان العرب شركاء في الدولة لا مجرّد رعايا مغلوبين. وقد كان لهم خمسة وستون نائباً في مجلس المبعوثان العثماني. وكان روحي بك الخالدي مبعوث القدس، نائباً لرئيس المجلس. وكان عزت باشا العابد (دمشق) والشيخ أبو الهدي الصيادي (حلب) من كبار رجال القصر، حتّى إنّ نفوذهما تجاوز سلطة الحكومة. ومن لبنان وحده، كان سليم باشا ملحمة وزير التعدين والغابات والزراعة، وأخوه نجيب باشا ملحمة الموفد السياسي الخاص للسلطان.

وفي التاريخ العثماني حادثة شهيرة تدلّ دلالة عميقة على مدى تغلغل الوجود العربي الوحدوي في الدولة العثمانية، تدبيراً ومصيراً. وكان محمود شوكت باشا العراقي المولد والنشأة رئيس أركان الجيش العثماني، وهو الذي تحرّك بقواته التي كانت معسكرة في سلانيك، وزحف على «القسطنطينية»، وخلع السلطان عبد الحميد تنفيذاً لخطة الانقلاب التي وضعتْها جماعة الاتحاد والترقي.

ولا ننسى في هذا السياق «الفريق» عزيز علي باشا المصري الذي لعب دوراً كبيراً في حروب العثمانيين في البلقان وطرابلس الغرب. وكان من قادة الحركة العربية، واعتبره الكولونيل لورنس «بأنه كان معبود الضباط العرب وأنه منافس لأنور باشا[٢٧] وكان هذا رجل الدولة الأول بعد السلطان».

---

(٢٦) انظر النص الكامل للاتفاقية في: الحصري [أبو خلدون]، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ص ١٣٤.

(٢٧) T. E. Lawrence, *The Seven Pillars of Wisdom* (New York: G.H. Doran, 1926), p. 59.

وكان الأمير شكيب أرسلان وهو من كبار القادة العرب في العهد العثماني، لا يفتر عن دعوة الأمة العربية إلى استمرار وحدتها في الدولة العثمانية، وله في ذلك خطب وقصائد ومقالات، ومنها قصيدة شهيرة ألقاها في «القسطنطينية» في العام الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٣م) قال فيها:

«وليس لنا غير الهلال مظلة ينال لديها العزّ من هو آمله

سيعلم قومي أنني لا أغشهم ومهما استطال الليل فالصبح واصله

ولقد بقيتْ عواطف الوحدة هذه تملأ صدور الأمة العربية حتّى بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى وانهزم فيها الأتراك. ولقد بكى شاعر العراق الرصافي يوم سقطت بغداد بيد الإنكليز، وأعلن وفاءه للعثمانيين وإن كان في قلبه منهم جراح أيّما جراح. فقال:

«أنا باقٍ على الوفاء وإن كانتْ بقلبي ممّن أحب جراح»

وقد بقيت الوحدة العربية تعيش في كيان الدولة العثمانية. وكان من الممكن أن تتطوّر العلاقة بين العرب والترك إلى دولة فيدرالية أو حتّى دولة عربية وأخرى تركية، لولا أن جماعة الاتحاد والترقي الذين استلموا الحكم بعد السلطان عبد الحميد استهدفوا تتريك العرب وإذابتهم في الطورانية التركية التي كانوا يدعون إليها، وتبع ذلك اضطهاد قادة العرب، بالنفي والتشريد والإعدام، أثناء الحرب العالمية الأولى..

ولم تكن إقامة الدولة العربية متّحدة مع الدولة التركية خاطرة عابرة، فقد عبّر قادة الأتراك من جانبهم عن السعي من أجل تحقيقها. ولقد كتبت السيدة خالدة أديب وكانت من قادة السياسة التركية بأن «العرب يتّقدون وطنية»، ولكن إلى جانب ذلك كانت فكرة تُعزى إلى محمود شوكت باشا ـ العربي ـ جديرة بالاعتبار، وهي إقامة ملكية مزودجة تركية عربية يكون مركز الحكومة فيها حلب. كما أن السيد ضياء ألب، وهو الأب الروحي للقومية التركية، كان قد اقترح قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى إقامة دولة مزدوجة تسمى الدولة التركية العربية. وفي عام ١٩١٨ اقترح أيضاً إقامة وحدة أو اتحاد يضم دولتين مستقلّتين هما الأناضول التركي وعربستان[٢٨]. غير أن جماعة الاتحاد والترقي قد وأدوا ذلك التطوّر التاريخي المحتوم في مهده. واختطّوا سياسة مدمّرة قضت على الدولة العثمانية، وأدت إلى وقوع البلاد العربية تحت الاحتلالات والانتدابات المعروفة، وإلى قيام إسرائيل في

(٢٨) زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ٩١.

قلب الوطن العربي، وهي أكبر كارثة حلّت بالأمة العربية في تاريخها الطويل.

وجماعة الاتحاد والترقي هذه، هي كما وصفها باحث غربي شهير بأنها «غير تركية وغير إسلامية، فليس بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركي صافٍ، فأنور باشا هو ابن رجل بولندي مرتدّ، وجاويد (دافيد) من الطائفة اليهودية المعروفة «دونمه»، وكراسو من اليهود الإسبان القاطنين في مدينة سالونيك. وكان طلعت باشا بلغارياً من أصل غجري، أما أحمد رضا فكان نصفه شركسياً والنصف الآخر مجرياً. وأما أصحاب العقول المحرّكة وراء الحركة فقد كانوا يهوداً، أو مسلمين من أصل يهودي. وكان العون المالي يأتيهم عن طريق يهود سالونيك الأثرياء، كما كانت تأتيهم معونات مالية من الرأسمالية الدولية من فيينا وبودابست وبرلين. وكان يهود سالونيك، ويعرفون بالدونمة (أي المرتدون) شركاء في الثورة التي قامت بها جماعة الاتحاد والترقي»[٢٩].

وهكذا كان اليهود المندسّون والمؤسّسون لجماعة الاتحاد والترقي، سبباً في تحطيم الوحدة العربية في ذلك العهد، كما تؤدّي إسرائيل في هذه الأيام الدور نفسه في تعطيل الوحدة العربية . .

وصحيح أن الوحدة العربية في عهد الدولة العثمانية لم تكن عربية خالصة، ولكن الجيل الذي سبق جيلي مباشرة كان يؤمن بعقله وضميره أن الدولة العثمانية كانت نموذجاً آخر للوحدة العربية، وهذا الحشد من الوقائع التي سردتها عن قادة العرب الأوائل يفضي إلى تأييد هذه الحقيقة.

وثمة سبب آخر حملني على «تعبئة» هذه المواقف التاريخية فنحن نرفض التهمة القائلة بأن الوطن العربي كان تحت الاحتلال العثماني قرابة ستمائة عام. لأن ذلك الحكم كان مشاركة لا سيطرة. ونرفض كذلك الزعم القائل بأن الوحدة العربية قد غابت عن مسرح تلك الأعوام الستمائة، إذ كانت الوحدة العربية قائمة بالممارسة في إطار الدولة العثمانية.

وذلك أكرم بالقومية العربية، وأشرف للوحدة العربية. أليس كذلك يا أخي العربي؟!

---

(٢٩) R. W. Setton-Watson, *The Rise of Nationality in the Balkans* (New York: H. Fertig, 1966), pp. 135-136.

دولة الوحدة الرباعية قبل مائة وخمسين عاماً

أرجو ألا يعجب المواطن العربي وهو يقرأ هذا العنوان المثير، فمنذ مائة وخمسين عاماً قامت في الوطن العربي دولة وحدوية، عاصمتها القاهرة، وامتدّ سلطانها من أعالي النيل جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً. ورفرفت أعلامها على الأقطار العربية الأربعة مصر والسودان والجزيرة العربية وديار الشام. تلك هي الحقيقة التاريخية، فلا داعي للعجب. وما أحكم أسلافنا حين قالوا: «إذا عرف السبب بطل العجب»!

وكان ميلاد هذه الدولة وسط دوامة عاتية من الأطماع الدولية تستهدف تمزيق الوطن العربي، واقتسام خيراته، والسيطرة على مواقعه الاستراتيجية واحتكار خاماته وأسواقه، والتحكم في مصيره.

وكان الوطن العربي، يومئذ، جزءاً من الدولة العثمانية، أو في تعبير ذلك العصر، جزءاً من «الرجل المريض» وهو الاسم الذي أطلقتْه الدول الأوروبية على الدولة العثمانية. وكانت الدول الأوروبية تنتظر نهاية «الرجل المريض» لتقتسم تركته في ما بينها، حينما يسقط «بالضربة القاضية» أو بالأجل المحتوم.

وكما تتحكّم في عصرنا الحاضر، الدول الخمس العظمى المعروفة، فقد كانت كذلك دول خمس عظمى في القرن التاسع عشر تتحكم في مصائر الشعوب، وهي بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية وفرنسا والنمسا وبروسيا. وعلى مائدة هذه الدول العظمى كان الوطن العربي هو «التركة، التي تجمعوا حولها يتشاورون ويتحاورون كيف يتقاسمونها».

وكانت مصر بالذات هي محور النزاع الذي يدور حول هذه التركة، فهي مالكة زمام البحريْن الأبيض والأحمر، وعندها تلتقي القارات الثلاث، وهي في موقع القلب من المشرق العربي والمغرب العربي. فإذا تمّ انتزاعها من الوطن العربي، تيسّر سقوط الأطراف العربية الأخرى. وعلى أساس هذا التقييم انطلقت

الحملة الفرنسية بقيادة نابليون (١٧٩٨م) للاستيلاء على مصر، وتبعتْها الحملة البريطانية (١٨٠٧م).

وكانت مصر في ذلك العهد جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فتدفّقت القوات العثمانية من كُلّ الأرجاء إلى مصر للدفاع عنها وإجلاء المحتلين عنها. وكان في غمرة هذه القوات العسكرية العثمانية ضابط صغير مغمور، في الثلاثين من عمره، وصل إلى مصر مع الفرقة الألبانية المسلمة، اسمه محمّد علي، أرادت الأقدار أن يعيش في مصر ستّين سنة أخرى، فيتمصّر، ويستعرب، ويصبح بطل ملحمة تاريخية كبرى، ومؤسس دولة عربية ضمت أربعة أقطار عربية، وأطلق عليها المؤرخون اسم الإمبراطورية العربية.

وشأن كُلّ وحدة أو اتحاد عبر التاريخ، فقد كان الطموح والإلهام وراء قيام هذه الإمبراطورية العربية الوحدوية، وكان محمّد علي يجيش صدره بطموح الأبطال، وشجاعة الرجال.

وقد رأى بثاقب فكره، بعد سنوات من النزال مع القوات الفرنسية والبريطانية، أن الدول الأوروبية لن تتخلّى عن أطماعها في مصر، وأنها ستغتنم الفرصة الأولى حين يتثاءب «الرجل المريض» أو يغمض عينيه، للانقضاض على مصر، وعلى الأقطار العربية من بعدها. فأصبحت مصر شغله الشاغل، وأصبح الدفاع عنها قدره ومصيره.

وقاده خوفه على مصر، إلى التفكير والتدبير، والخوف عند الشجاع يقود إلى الإعداد والاستعداد، وكان أول ما فكّر فيه، أن يضمّ ديار الشام إلى حكمه، فإنه يتقوّى بها، وبها يدافع عن مصر وعن الشام. ولكن السلطان العثماني أبى أن يتخلى عن الشام. فطواها محمّد علي باشا في نفسه، وبقيْت ديار الشام في صدره، هدف الأهداف يسعى إلى تحقيقه حينما تلوح الفرصة الأولى.

وقد لاحت الفرصة فعلاً، وكأنها سقطتْ بين يديه من السماء. وفي عام ١٨٠٧م، قام الوهابيون بالإغارة على الحجاز فخلعوا شريف مكة، وتشدّد رجالهم في محاربة البدع، فهدموا القبور والقباب، وفرضوا على الجميع قيوداً صارمة. وفزع المسلمون على مصير الحجّ، وبخاصة بعد أن خرج أمير الحج الشامي عبد الله باشا العظم. ولم يكد يغادر ضواحي دمشق حتّى قفل راجعاً، فقد علم أن الطريق غير آمن، وأن القبائل الوهابيّة له بالمرصاد. وإزاء هذا كُلّه أصدر السلطان العثماني أمره إلى محمّد علي باشا بأن يجرد حملة على الجزيرة العربية ويستخلص الأماكن المقدسة من أيدي الوهابيين، ووجد محمّد علي باشا أن أبواب السماء قد

انفتحت أمام آماله الطموحة، وأن الجزيرة العربية هي الطريق إلى بلاد الشام.

واندفع محمّد علي باشا بعزيمة خارقة وإعداد محكم، لاغتنام الفرصة حتّى الثمالة، فخرجت الحملة المصرية ١٨١١م بقوّاتها البرية والبحرية صوب الجزيرة العربية، فاحتلت ينبُع والمدينة المنورة وبدر وجدة ومكة المكرمة والطائف. واخترقت بعد ذلك هضبة نجد. وبعد معارك ضارية مع القوات الوهابيّة، استطاعت الحملة المصرية أن تقتحم الدرعية (١٨١٨م)، وهي عاصمة الوهابيين، فدمّرت حصونها وأبراجها وشتّتْ شمل القوات الوهابيّة. وخضعت الجزيرة العربية للسيادة المصرية، وكان يقود هذه الحملة في أكثر مراحلها، إبراهيم باشا، أكبر أنجال محمّد علي باشا، وأبدى خلالها شجاعة خارقة ودراية واسعة في الحرب.

وقد امتدّ نطاق الحملة المصرية، فشمل بعض أجزاء اليمن ومناطق الخليج العربي، وأصبحت الجزيرة العربية جزءاً من الدولة العربية الناشئة تحت إمرة محمّد علي باشا. وكان نصيب إبراهيم باشا أن حاز لقب شيخ الحرم المكّي، واستتبّ الأمر في الجزيرة العربية من خليج السويس إلى الخليج العربي.

والباحث في تاريخ هذه الحملة، سيجد من غير شكّ، أن السواحل الحجازية قد سقطت على أيدي القوات المصرية من غير قتال، وأن عدداً من القبائل العربية كانت متعاطفة مع الحملة المصرية، وأن المعارك الضارية كانت قاصرة على نجد، ومع القوات الوهابيّة بالذات. ذلك أن الناس كانوا يرون في محمّد علي باشا قائداً مسلماً يستهدف توطيد الأمور والاستقرار في البلاد، وصون الحرمين الشريفين، وتأمين سلامة الحجيج. وازداد هذا المعنى وضوحاً وتأكيداً حينما تسامع أهل الجزيرة العربية بأن القوات المصرية قد امتنعتْ عن قصف المدينة المنوّرة خوفاً على قبابها أن تتصدع، واكتفتْ بنسف أحد جوانب السور، فأحدثتْ فيه ثغرة كبيرة، ومن خلالها استولت على المدينة المنوّرة.

وكان على رأس هذه الأسباب كلها في ذلك العهد، أن العروبة والإسلام لفظان مترادفان، وأن الألباني العثماني محمّد علي باشا وأولاده هم مسلمون وكفى. وأنه لا فرق بينهم وبين الوهابيين إلا بالتقوى.

وزيّنت مصر لهذا النصر المبين، وأقامت الأفراح والليالي الملاح. وزاد من أفراحها أن مفاتيح المدينة المنوّرة قد وصلت إلى القاهرة، واستلمها محمّد علي باشا في حفل كبير، يحمل في طيّاته المعنى الكبير في اتحاد الجزيرة العربية ومصر في دولة واحدة تحت راية واحدة.

وتطلّع محمّد علي باشا بعد الجزيرة العربية، إلى الجنوب، إلى السودان، إذ إن

الحفاظ على مصر وصدّ المطامع الأوروبية عنها، يقتضي حتماً أن يكون وادي النيل كُلّه كياناً متماسكاً، فالسودان هو العمق الاستراتيجي لمصر. ومصر هي الامتداد الطبيعي للسودان، وهذا هو الكلام الدارج اليوم. ولكن محمّد علي باشا جعل من هذا الكلام حقيقة قبل أن ينطلق هذا الكلام بمائة وخمسين عاماً.

وكان السودان في ذلك الزمن، أشبه بالمناطق المجهولة تتفشّى فيه الأمراض والأوبئة، ويسوده الاضطراب والفوضى، ويكثر فيه «الملوك» يتنازعون السلطة في ما بينهم.

وأصبح السودان مسؤولية مصر، فوثبت دواعي الوحدة التاريخية بين شطريْ وادي النيل. وجهّز محمّد علي باشا حملة مصرية على السودان، وكان انطلاقها من أسوان. وسارت جنوباً، برّاً وبحراً، والأمل يحدوها في أن تصبح السودان جزءاً عزيزاً من الدولة العربية الناشئة، كما أصبحت الجزيرة العربية.

وبدأت الحملة سيرها، ولا نقول قتالها، فإنها لم تجد مقاومة تذكر، فإنها مع أهلها وفي وطنها. وتم الاستيلاء على بلاد دنقلة كلها. وواصل الجيش زحفه واقتتل مع «الشابقية» في معركة كورتي (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٠) وكان هؤلاء معروفين بشجاعتهم وبسالتهم، وانتهى الأمر بإخضاعهم. وانتظموا في ما بعد بالجيش المصري، ورأوا في رابطة وادي النيل عروة أوثق من القبيلة الجاهلية.

واستمرت الحملة المصرية في زحفها فاحتّلت «بربر» وقدم ملكها نصر الدين خضوعه. وتمّ بعد ذلك احتلال شندي وقدّم ملكها نصر ولاءه، ثُمّ حلفاية وأم درمان. واستمرّ الزحف إلى أن تمكّنت الحملة من فتح مملكة سنار، وقدّم ملكها بادي خضوعه. ودخلت القوات المصرية إلى سنار عاصمة المملكة. وأصبحت البلاد كلها من جنوبي وادي حلفا إلى سنار في قبضة الجيش المصري.

وكان فريق آخر من الجيش المصري قد اتجه صوب كردفان وكانت تابعة لـ «سلطان» دارفور. وبعد معركة حامية استطاع الجيش المصري احتلال الأبيض عاصمة كردفان. وواصلت الحملة إلى بلاد فازوغلي، فلم يمضِ وقت طويل حتّى تمّ احتلالها وقدم ملكها، الملك حسن، طاعته وولاءه.

وتذكر **دائرة المعارف البريطانية**، أن الحملة المصرية قد توغّلت في شرقي السودان حتّى وصلت شواطئ البحر الأحمر واستولت على مينائيْ مصوّع وسواكن[1]، كما

(١) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٨، ص ٧٧.

استولت إبان الحملة الحجازية على ميناءيْ جدّة وينبع على سواحل الجزيرة العربية، وبذلك أصبح البحر الأحمر بحراً عربيّاً بشاطئيه.

وقد ذكرت المراجع التاريخية الأسباب التي حفزتْ محمّد علي باشا إلى فتح السودان، ومنها الوصول إلى مناجم الذهب في الجنوب، ومنها اكتشاف منابع النيل. ولكن السبب التاريخي الأصيل كان يكمن في النزوع إلى الوحدة وتوطيد الكيان السياسي الواحد في وادي النيل، جنوبه وشماله لخير أهله أجمعين.

ويذكر المؤرخ المصري المعروف الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في كتابه **عصر محمّد علي** أن بريطانيا بعد أن أخفقت في احتلال مصر من الشمال في عام ١٨٠٧م، كانت ترمي إلى السيطرة على مصر من الجنوب، وأن فتح السودان هو حرب قومية بحتة؛ والغرض منها أسمى أغراض الحروب وأنبلها قصداً، إذ كانت الغاية منها تأليف وحدة وادي النيل[٢]. ولقد كشفت التفاصيل التاريخية، أن الحرب لم تكن وحدة لوادي النيل في مجموعه فحسب، بل توحيداً للسودان نفسه بعد أن كثر فيه الملوك والممالك.

ولكن الوحدة بين مصر وسوريا كانت هدفاً قديماً يضمره محمّد علي باشا في نفسه حتّى قبل الحملتَيْن على الجزيرة العربية والسودان، فمنذ ١٨١٠م، والفكرة تختلج في نفسه، فقد كتب قنصل فرنسا في مصر رسالة إلى حكومته في سنة ١٨١١م، يقول فيها «إن محمّد علي يطمع في ولاية سوريا وإن جميع الاستعدادات التي يعدّها الباشا للحملة التي يعدّها للوهابيين تستهدف اختراق الصحراء ومنها سوريا»[٣].

ويزداد هذا المعنى وضوحاً حينما تقرأ ما كتبه الدكتور كلوت بك في هذا الصدد، تعبيراً عن رأي محمّد علي باشا نفسه، حين قال «إن ضم سوريا إلى مصر كان ضرورياً لصيانة ممتلكات الباشا، فمنذ أن تقرّر في الأذهان أن إنشاء دولة مستقلة على ضفاف النيل يفيد المدنية فائدة عامة، وجب الاعتراف بأنه لا يمكن الاطمئنان إلى بقاء مصر مستقلّة بإعطائها الحدود السورية لأن حدودها ليست في السويس بل في طوروس».

والواقع أن محمّد علي باشا كان قد أعاد طلبه إلى السلطان العثماني بأن يضم سوريا إلى ولايته، ولكن السلطان رفض أن يستجيب له في ذلك. ولم يجد محمّد علي

---

(٢) عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ص ١٢٠.

(٣) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ترجمة علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦)، ص ٨٧.

باشا مناصاً من أن يلجأ إلى السلاح استكمالاً لوحدة دولته الغنية. ولقد أصبحت الحرب في ما بعد هي طريق الوحدة، كما جرى في حروب الوحدة في أمريكا وألمانيا وإيطاليا في أخريات القرن التاسع عشر. ويعتبر محمّد علي باشا الفارس الأول في هذا المضمار، ومعلّم الوحدويّين في أمريكا وأوروبا!

وكانت ديار الشام تتطلّع إلى الوحدة، تماماً كما جرى قبل قيام الجمهورية العربية المتّحدة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. لقد كانت الجماهير تنظر بعين الإكبار إلى الانتصارات التي حققها محمّد علي باشا في الجزيرة العربية والسودان، وبخاصة أن علاقات من الودّ قد توثّقت بين محمّد علي باشا والأمير بشير الشهابي الذي كان حاكماً على لبنان، وبين عدد من زعماء سوريا وفلسطين، حتّى إنّ وفوداً قدمت سرّاً من الشام إلى القاهرة لتعلن ولاءها وتأييدها[٤]. وكأنما التاريخ قد كرّر نفسه بعد مائة وخمسين عاماً حينما تعاقبتْ الوفود من دمشق، سرّاً وعلناً، تضم العسكريّين والسياسيّين، ليلحّوا على الرئيس الراحل عبد الناصر أن يبادر إلى إنشاء الوحدة بين سوريا ومصر.

وبدأت الحملة المصرية لتوحيد سوريا ومصر في خريف ١٨٣١ وخرجت القوات البرية من القاهرة مارة ببلبيس لتجتاز الطريق الحربي التاريخي القديم إلى ديار الشام الذي استخدمه الفاتحون والغزاة من مصر وإليها.

وكانت خان يونس أوّل تخوم الشام فاحتلّتها القوات المصريّة، وتابعتْ زحفها واستولت على غزّة ويافا، واستقبل الأهلون القوات الفاتحة بحفاوة وترحيب عظيمين.

وحينما كانت القوات البرية تخترق صحراء سيناء وتدخل الأراضي الفلسطينية، كان الأسطول المصري ينطلق من ميناء الإسكندرية يحمل بقية الجيش المصري ومدفعيته وذخائره، وعلى رأس ذلك جميعاً القائد العام للحملة إبراهيم باشا ومعه أركان حربه، ومنهم سليمان باشا الفرنساوي، صاحب التمثال المعروف في ميدان سليمان باشا في القاهرة. ووصل الأسطول المصري إلى يافا، وهي ميناء معروف، ومنها واصل الأسطول المصري سيره إلى حيفا، وتمّ احتلالها. وفيها التقتْ القوّات البرّية والبحرية، واتّخذها إبراهيم باشا قاعدة لأعماله العسكرية، وقد استقبله الأهلون استقبال الأبطال الفاتحين.

وشرع إبراهيم باشا في مهاجمة عكا، وتملك هذه المدينة التاريخية موقعاً

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

استراتيجياً مهماً، فهي مفتاح بلاد الشام؛ فمن فتحها فتح بلاد الشام. ووقف إبراهيم باشا أمام قلاعها وأسوارها، كما فعل من قبله نابليون منذُ نيّف وثلاثين عاماً. وقذفها بالمدافع برّاً وبحراً، فاستعصتْ عليه، فضرب حولها الحصار ومضى إلى فتح مواقع أخرى في بلاد الشام، فدانت له بلاد القدس وجبال نابلس وشمال فلسطين، بينما تولّت قوات مصرية أخرى فتح صور وصيدا وبيروت وطرابلس وبعلبك.

وعاد إبراهيم باشا إلى عكا فشدّد عليها الحصار، وواصلتْ المدفعية المصرية ضرب أسوارها وأبراجها، واستبسل المهاجمون والمدافعون، ووقعتْ بين الفريقَيْن معارك حامية. ولكن القوات المصرية استطاعتْ في النهاية أن تفتح ثغرات كبيرة في الأسوار، فاحتلّت المدينة واستسلم قائد الحامية عبد الله باشا والي الدولة العثمانية. وسقطت القلعة الشامخة التي كان قد ارتدّ عنها نابليون يوم قال قولته الشهيرة: «عند أسوارك أضعتُ مستقبل حياتي».

وكان لانتصار إبراهيم باشا دويّ عظيم تجاوبت أصداؤه في الشرق والغرب، واحتفلت مصر بهذا النصر المجيد ثلاثة أيام متوالية، فرقصت وغنّت، وزغردتْ، وأصبح إبراهيم باشا يُعرف بنابليون العرب.

وقد سرد المؤرخون طائفة من الأسباب لفتح عكا على يد إبراهيم باشا بعد أن عجز نابليون، ولكن شيئاً واحداً قد فاتهم جميعاً، وكان له الفضل الأول في حسم المعركة لصالح القوات المصرية. وذلك أن أهل البلاد كانوا يرون في انتصار إبراهيم باشا انتصاراً لهم، وأن المعركة هي معركة الوحدة. وآية ذلك أن «العرب والدروز والموارنة» قد ساعدوا إبراهيم باشا طائعين مختارين في معركة عكا، كما يشهد بذلك التاريخ، وهو شاهد حقّ وصدق(٥).

وثمة سبب آخر يتصل بالسبب الأول، هو أن إبراهيم باشا لم يكن غريباً عن الأهل والوطن. لقد كان يتكلّم العربية، وتمثّلته العروبة وهو يقاتل في الجزيرة العربية، وها هو يقف على أسوار عكا. ويسأله السائلون إلى أي مدى تصل فتوحاته بعد أن يتم له الاستيلاء على عكا؟ فيجيب سيواصل الزحف إلى آخر حدّ يستطيع فيه أن يتكلم اللغة العربية وأن يتفاهم مع الناس من خلالها، وذلك ما رواه مرجع تاريخي فرنسي، لا مجال للشك في روايته ونزاهته(٦).

وكانت هذه المشاعر القومية العربية هي التي كان يملكها إبراهيم باشا، ولم يكن

---

(٥) الرافعي، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٦) **حرب مصر ضدّ الباب العالي في سوريا والأناضول، ١٨٣١ ـ ١٨٣٣**، ص ٤١٢.

يملكها بطل فرنسا فانتصر نابليون العرب وانهزم نابليون الغرب.

ومن عكا واصل إبراهيم باشا زحفه صوب دمشق، ولم تستطع القوات العثمانية الصمود طويلاً فاحتلت المدينة. ودخل إبراهيم باشا إلى عاصمة الأمويين فاستقبله الأهلون، وفتحت غوطة دمشق ذراعيْها لأهلها الفاتحين. وصلّى إبراهيم باشا في المسجد الأموي بين تهليل الجماهير وتكبيرهم. والذين شهدوا من جيلنا استقبال دمشق الرئيس عبد الناصر في عهد الوحدة، يستطيعون أن يدركوا كيف كان استقبال إبراهيم باشا في عاصمة الأمويين وأوجه الشبه بين العهديْن كثيرة.

وواصلت الحملة سيرها في اتجاه حمص، وهي مدينة أخرى ذات موقع استراتيجي، تقع على الشاطئ الأيمن من نهر العاصي، وهي على طريق بعلبك ودمشق جنوباً، وطريق أنطاكية وحلب شمالاً. وكان الجيش التركي معسكراً جنوبي حمص وتحت أسوارها وعلى مقربة من نهر العاصي، فقامت القوات المصرية بهجوم كاسح امتدّ إلى حدائق المدينة، حيثُ نشب قتال عنيف بين الفريقيْن انتهى بانهزام القوات التركية. واعتُبِرَتْ معركة حمص أوّل معركة جرت فيها مواجهة مباشرة بين القوّات المصرية والتركية. وخسرت الدولة العثمانية سمعتَها العسكرية الكبرى التي كانت قد وصلت إلى قلب أوروبا قبل ذلك بثلاثة قرون!

وبعد موقعة حمص، راحت القوات المصرية تضرب في الأرجاء الشمالية من ديار الشام، فاحتلّت حماة وحلب والإسكندرونة واللاذقية وأنطاكية. وعمّت الفرحة الكبرى جماهير الشعب، وبلغت الحماسة بأهل حلب أنهم رفضوا أن يسمحوا للجنود الأتراك المنسحبين أن يدخلوا مدينتهم فأغلقوا أبواب الأسوار، ولم يسمحوا بالدخول إلا للجنود الجرحى والمرضى(٧).

وبالاستيلاء على ديار الشام من العقبة إلى جبال طورس، أصبح هذا القطر العربي الرابع جزءاً من الدولة العربية المتحدة، شأنه في ذلك شأن مصر والسودان والجزيرة العربية، واستتبّ الأمر في ديار الشام، ولكن الاستعمار الأوروبي لم يستقرّ له قرار. فأخذ يتحرّك لضرب الوحدة، وتدمير الدولة العربية المتحدة كما فعل بعد مائة وخمسين عاماً، في عهد الوحدة السورية المصرية التي تجسّدت بقيام الجمهورية العربية المتحدة.

وموجز ذلك أن الدول الأوروبية قد رأت نفسها أمام حالة خطيرة لم تكن تتوقّعها، فقد كانت حساباتها تقوم على أساس اقتسام البلاد العربية في ما بينها.

(٧) الرافعي، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

وجاءت دولة الوحدة الفتيّة وجعلت منها ما سماه المؤرخون «إمبراطورية عربية»، فاختطفت الوطن العربي من براثن المطامع الأوروبية. وقد ازدادت المخاوف الاستعمارية حينما توغّل إبراهيم باشا في بلاد الأناضول، واحتلّت القوات المصرية أضنة وطرطوس حتّى قونية، حيثُ نشبت معركة فاصلة بين الجيش المصري والجيش التركي حقّقت فيها القوات المصرية نصراً باهراً في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٢م.

وتضاعفت مخاوف الدول الأوروبية حينما رأت أن إبراهيم باشا قد واصل انتصاراته فاحتل كوتاهية وإزمير وأصبح على مقربة من القسطنطينية. وتدخّلت الدول الأوروبية للإبقاء على ما بقي من الدول العثمانية، وللحفاظ على التوازن الدولي، فأبرم الصلح بين الدولة العثمانية ودولة الوحدة العربية. وكان إبراهيم باشا يومئذ في معسكره بكوتاهية وباسمها سميت اتفاقية كوتاهية نيسان/ أبريل (١٨٣٣م). وكان أهم نصوصها أن تخلّت الدولة العثمانية عن سوريا وإقليم أضنة، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي الأناضول. ونتيجة لهذا الاتفاق، أصدر السلطان العثماني فرماناً في أيار/ مايو (١٨٣٣) أعلن فيه تثبيت محمّد علي باشا على مصر وإسناد ولاية سوريا إليه، وتجديد ولاية إبراهيم باشا على الحجاز وإدارة إقليم أضنة. وبهذا أصبحت حدود دولة الوحدة العربية تمتدّ من صحراء سيوة شرقاً إلى الخليج العربي غرباً، ومن السودان جنوباً إلى ما وراء جبال طورس في جوف الأناضول شمالاً. ولكن . .

ولكن الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا، لم تكن مستريحة لقيام دولة الوحدة بهذه الحدود المترامية، فلم تفتر عن تحريض الدولة العثمانية على الدولة العربية، وتحرّكت القوات التركية في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر فنشبت المعركة الشهيرة المعروفة بمعركة نصيبين في حزيران/ يونيو (١٨٣٩) عند الحدود السورية التركية، حيثُ حلّت بالقوات التركية هزيمة ساحقة وظفرت القوات المصرية بنصر باهر.

وكان من أعظم نتائج هذه المعركة أن استسلم الأسطول العثماني الضخم بسفنه الحربية ومدافعه وقواته إلى دولة الوحدة الفتية، وكان مشهداً تاريخياً فريداً، حينما دخل الأسطول التركي مياه الإسكندرية، واستلمه محمّد علي باشا، وأصبحت الدولة العربية المتحدة دولة قوية برية وبحرية، يحسب لها ألف حساب وحساب.

ومع هذه الانتصارات الباهرة التي حققتها دولة الوحدة، نشأ في التاريخ ما يعرف «بالمسألة المصرية» ومعها «المسألة الشرقية»، فقد ثارت مخاوف أوروبا ورأت في دولة الوحدة الجديدة قوة عربية تحول دون مطامعها، بل قوة كبرى توشك أن تعيد الخلافة الإسلامية إلى القاهرة ويصبح العالمان العربي والإسلامي يدوران في فلك

الدولة العربية المتّحدة. وكُلّ ذلك يهدد الاستعمار الأوروبي في صميم أطماعه كما يهدّد التوازن الدولي بأكمله.

وإزاء ذلك كُلّه، عقدت الدول الأوروبية مؤتمرها في لندن في تموز/ يوليو ١٨٤٠م، وبعد مداولات ومناورات انتهى المؤتمر بعقد معاهدة فرضت على محمّد علي باشا الجلاء عن الجزيرة العربية وإقليم أضنة وسائر البلاد العثمانية وإعادة الأسطول العثماني، وأن يخوّل محمّد علي باشا حكماً وراثياً في مصر، وأن تكون له في مدة حياته المنطقة الجنوبية من سوريا، تبدأ حدودها من رأس الناقورة شمال عكا إلى نهر السيسبان في شمال بحيرة طبرية، ومع شاطئيها الغربي والضفة اليمنى لنهر الأردن، فالشاطئ الغربي للبحر الميت ومن نهايته يمتد على خطّ مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر، فالشاطئ الغربي لخليج العقبة، إلى الشاطئ الشرقي لخليج السويس حتّى مدينة السويس نفسها. ومعنى ذلك جلاء محمّد علي باشا عن البلاد الشامية وإعطاؤه فلسطين.

كانت تلك هي الحدود التي وضعتها الدول الأوروبية في داخل الوطن العربي، في عام ١٨٤٠م. وكانت سابقة دولية لحدود أخرى وضعتْها الدول الأوروبية نفسها في اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٧، وفي قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، وفي خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وفي حدود ١٩٦٧ التي أشار إليها القرار المشؤوم رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن بعد حرب الأيام الستة.

وتولّت بريطانيا تنفيذ معاهدة لندن بالقوة الحربية مستهدفة تحطيم دولة الوحدة، ففي خريف عام ١٨٤٠م بدأت سفن الأسطول البريطاني بضرب الثغور السورية تمهيداً لاحتلالها، فقصفت بمدافعها مدينة بيروت. واشتركت معها السفن الحربية النمساوية والتركية. ونزلت القوات البرية المتحالفة في ميناء جونية شمال مدينة بيروت، واستولت على جبيل ثُمّ على البترون، وسقطت بأيديهم حيفا وصور وصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية. وأصبحت الثغور السورية في يد القوات البريطانية وحلفائها.

وجاء دور عكا، ونشبت حول أسوارها معركة ضارية. ولم تستطع الصمود طويلاً، فاستسلمت الحامية المصرية بعد أن قصفها الأسطول البريطاني بالمدفعية فأنزل الخراب في أسوارها وفي أحيائها. وبسقوط عكا، سقطت فلسطين بأكملها في يد الحلفاء. وتوجّه الأسطول البريطاني صوب الإسكندرية في ما يشبه المظاهرة العسكرية حتّى يذعن محمّد علي باشا لمطالب الحلفاء ويتقوقع في مصر ولا شأن له بالبلاد العربية. وحاول محمّد علي باشا الصمود، ولكنه أصبح يواجه قوى الحلفاء مجتمعة، ومعهم الدولة العثمانية، فلم يسَعه إلا أن يصدر الأمر لابنه إبراهيم باشا أن ينسحب

بجيشه من سوريا، وانسحب الجيش المصري كذلك من الجزيرة العربية. وكانت بريطانيا وقتئذ قد احتلّت عدن، ورأت في بقاء الجيش المصري في جزيرة العرب ما يتعارض مع خططها الاستعمارية!

وهكذا أفلح الاستعمار متحالفاً بقواه العسكرية والسياسية كافة على ضرب دولة الوحدة الفتيّة. وما أكثر أوجه اشبه بين ما وقع على الأمة العربية في القرن التاسع عشر على أيدي الاستعمار السافر، وما وقع في القرن العشرين على يد الاستعمار المقنّع. ويذكر جيلنا كيف جرى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، واشتركتْ فيه القوات البرية والبحرية والجوية البريطانية والفرنسية والإسرائيلية. كما يذكر جيلنا إنزال القوات البرّية الأمريكية على السواحل اللبنانية في عام ١٩٥٨ للتصدّي للثورة العربية العارمة التي تفجّرت بعد سقوط العرش الهاشمي في العراق وقيام الجمهورية العراقية.

وما هو جدير بالتنويه أنني سردْتُ الأحداث التي جرت في عهد محمّد علي باشا من زاوية واحدة تتّصل بقيام دولة الوحدة العربية فقط، وهذا ما حرصت على إبرازه من دون الالتفات إلى الجوانب الأخرى. من حروب محمّد علي باشا في بلاد اليونان لنصرة الدولة العثمانية، وغير ذلك من الأحداث.

ولكنني أحذّر المواطن العربي أن يظنّ للحظة واحدة، أن حديثي عن دولة الوحدة في عهد محمّد علي باشا وابنه إبراهيم باشا صادر عن غرام الوحدة، وهو غرام أعترف به وأعتز، ولكنه الحقيقة التاريخية خالية من أي مبالغة أو خيال.

فالواقع التاريخي الذي تؤكده المصادر الأجنبية قبل العربية، أن الدولة التي أنشأها محمّد علي باشا وشملت مصر والسودان والجزيرة العربية والشام الكبرى هي دولة عربية وحدوية قامت بهذه الصفة، وسقط على دربها ألوف الشهداء، وتحمّلت الأمة العربية من أجلها كثيراً من التضحيات الجسام.

وكذلك لم تكن الدولة حصيلة طموح عبقري تمخّض عن صدر حاكم متعطّش إلى الحكم الواسع والسلطان الكبير، ولكن ذلك الحاكم العبقري كان يهدف إلى إقامة دولة عربية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. وفي خزائن التاريخ وثيقة منسيّة تثبت ذلك بأجلى بيان.

هذه الوثيقة هي كتاب وضعه السفير البارون بوالكونت الذي أوفدته الحكومة الفرنسية في ذلك العهد لدراسة خطط محمّد علي باشا وسياسته. والتقى السفير الفرنسي بإبراهيم باشا بالقرب من طرطوس وأجرى معه حديثاً مطولاً. وكتب السفير الفرنسي يقول «إن إبراهيم باشا يجاهر علناً بأنه ينوي إحياء القومية العربية، وإعطاء

العرب حقوقهم وإسناد المناصب إليهم سواء في الإدارة أو الجيش وأن يجعل منهم شعباً مستقلاً. وتتجلّى فكرته هذه في منشوراته ومخاطباته لجنوده العرب في الحرب الأخيرة في سوريا، فإنه لا يفتأ يذكّرهم بمفاخر الأمة العربية ومجدها التالد. وقد قال لي إن أباه يحكم مصر والسودان وسوريا والجزيرة العربية ومن الواجب أن يضم العراق إلى حكمه، وهو في صلاته مع أهل البلاد يستخدم اللغة العربية ويعدّ نفسه عربياً».

ويمضي السفير الفرنسي ويذكر أن إبراهيم باشا كان يطعن في الأتراك، وأن أحد جنوده سأله بحرية واستغراب، كيف يطعن بالترك وهو منهم؟ وأن إبراهيم باشا أجابه قائلاً «أنا لست تركياً، فإني جئت مصر صبياً، ومنذُ ذاك الحين قد مصّرتني شمسها وغيّرتْ من دمي وجعلتْه دماً عربياً»(٨).

ولعمري فإن هذا التعريف للعروبة وقد مضى عليه أكثر من مائة وخمسين عاماً، لا يزال ينبض بالحياة والصدق إلى يومنا هذا.

ولقد التقى السفير الفرنسي بضابط آخر من ضباط الحملة المصرية. وكان قضى ستّة أعوام في فرنسا ويجيد الفرنسية كأبنائها. ودار حوار بين السفير والضابط فقال الضابط، وهو من أصل تركي، «إن معظمنا قد ولد في تركيا ولكن إقامتنا في مصر قد أعطتنا حقّ التجنّس بالجنسية المصرية. إن القانون الفرنسي، يكتفي بعشرة أعوام يستطيع الأجنبي بعدها أن يتجنّس بالجنسية الفرنسية. أما نحن فقد قدمنا إلى مصر في سِنّ الطفولة، ولذلك لم نعد أتراكاً قط. إننا الآن ننتسب إلى شعب أنبل وأكثر تنوّراً، إلى هذا الشعب العربي الذي سبق أوروبا في الحضارة وزيّن تاريخه بإقامة المدن المزدهرة والآثار الفخمة التي غطّى بها وجه الأرض من جبال الأندلس إلى وادي النيل»(٩).

وثمّة مرجع تاريخي آخر لمؤلّف عربي مسيحي عاصر تلك الأيام، ويقول في كتابه شارحاً أسباب معاداة بريطانيا لدولة الوحدة ويقول: «. . ولا مشاحة أن دولة الإنكليز أكثر الدول استعماراً، وكأنها أوجستْ خيفةً من الدولة المصرية التي أصبحتْ في مصاف الدول المرتقبة، وكأنما «بريطانيا» لحظت أن محمّد علي باشا يطمع في إحياء الدولة العربية القديمة وإرجاعها دولة عربية إسلامية»(١٠).

---

(٨) مهمة البارون بوالكونت، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ و٢٥٥.

(١٠) **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان**، جامع حوادثه مخائيل مشاقة؛ منشأه ملحم خليل عبدو وأندراوس حنا شخاشيري (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٨)، ص ١٢٦.

وفي مرجع تاريخي معروف عن إبراهيم باشا، قال المؤلّف العربي: «..إن مصر بفتح تلك الأقطار العربية كانت ترمي إلى وضع أساس لدولة فاستيقظتْ من سبات العصور الوسطى، وخطتْ خطوتها الأولى في سبيل رقيّها الحديث، وكذلك أنشأ محمود نامي بك مجلس شورى بيروت وديواناً للصحة وآخر للتجارة»(١١).

وإنجازات دولة الوحدة في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة أكثر من أن تحصى، ولكن إنجازاً واحداً حقّقته دولة الوحدة لا يمكن أن نغفله في المرحلة الراهنة، مرحلة التجزئة والانفصال التي تسود الوطن العربي اليوم؛ ونراها ماثلة أمامنا في قيام عشرين دولة تمارس السيادة على أمة واحدة تعيش في وطن واحد.

يقدّم هذا الإنجاز الكبير الجواب الكبير عن سؤاليْن يطرحان دوماً كلما طالب المواطن العربي بقيام الدولة الاتحادية في الوطن العربي.

والسؤال الأول، يطرحه دعاة الانفصال قائلين: «كيف تقوم الوحدة بين دول متباينة في نظمها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية؟». وأجابت دولة الوحدة عن هذا السؤال بما قام من التكامل الاقتصادي بين أقطارها في السودان ومصر والجزيرة والشام، ويذكر لنا التاريخ «أن دخل الولايات الشامية كان أقل من نفقاتها، وبخاصة لما يقتضيه الإنفاق على الجيش. فكانت الخزانة المصرية تسدّ عجز الميزانية من مالها»(١٢).

أما السؤال الثاني، ويطرحه دعاة الانفصال قائلين: «كيف تقوم الوحدة في الأمة العربية، وهي أشبه ما تكون بالفسيفساء في كثرة طوائفها الدينيّة، وجماعاتها المذهبية وأقلّياتها العنصرية؟» ويذكر لنا التاريخ أن دولة الوحدة أجابتْ عن السؤال بالتطبيق والممارسة جواباً يفحم الانفصاليين أجمعين.

فقد أكّد قنصل فرنسا في مصر، في عهد الوحدة، المسيو «بنديني»: «أن العدل كان يسود الدولة في جميع أقطارها سواء في وادي النيل إلى أقاصي حدود السودان أم في سوريا وجزيرة العرب».. ويقول المؤرخ السوري الكبير الأستاذ محمّد كرد علي، وهو من أصل كردي كما يدلّ عليه اسمه، «إن معاملة الرعايا في بلاد الشام كانت تقوم على أساس المساواة والعدل، لا تفاوت بين طبقاتهم

(١١) أسد رستم، في: **الكلية**، مج ١٢ ([١٩؟])، ص ١٣٠.
(١٢) الرافعي، **عصر محمد علي**، ص ٢٢٨.

ومذاهبهم»[١٣]. وقال سليمان أبو عزّ الدين وهو من أعيان الدروز وأدبائهم، «من التغيّرات الاجتماعية التي نشأت في سوريا إطلاق الحرية الدينيّة، ونشر روح الديمقراطية، وإن استخدام بعض السوريين في الحكم أنشأ صلة أدبية دائمة بين القطرين»[١٤].

على أن أروع الأمثلة ينتصب أمامنا شامخاً حينما نقرأ في تاريخ تلك الحقبة أن زمام الأمور في البلاد الشامية كان بيد واحد من كبار أعيان النصارى، واسمه حنا بك بحري، وهو على جانب عظيم من الكفاءة، وكتب في هذا الصدد مؤرخ مسيحي عاصر تلك الحقبة فقال: «. . لقد أرسل محمّد علي باشا تفويضاً إلى حنا المجري في سنّ النظامات لحكومة سوريا على النمط الحديث. وكان حنا المجري على جانب عظيم من أصالة الرأي، وله القدح العالي في السياسة المدنية، وكان العدل والإنصاف شأنه، والنزاهة زمامه، لا فرق عنده بين القوي والثري والضعيف الفقير أو المسلم أو الذمي، وكان يعاملهم بالقسط والعدل بحسب وصية محمّد علي باشا»[١٥].

هكذا كانت دولة الوحدة قبل مائة وخمسين عاماً. ولقد شهد لها مؤرخ درزي، وآخر كردي، وآخر مسيحي، وآخر فرنسي.

وهكذا نريد الوحدة أن تكون اليوم، للمواطنين جميعاً سواء بسواء. وعلى الانفصاليين ودعاة التجزئة، وعلى المنتفعين بالتجزئة والانفصال أن يسكتوا إلى الأبد. «عربية إسلامية عظيمة قلبها النابض مصر»[١٦].

و عقد صاحب كتاب **يقظة العرب**، وهو عربي مسيحي كان له دور معروف في الحركة العربية المعاصرة، فصلاً مستقلاً عن سيرة محمّد علي باشا وابنه إبراهيم باشا. وأشار في أكثر من موضع إلى «إقامة إمبراطورية عربية تحطّمت في ما بعد أمام عناد اللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا»[١٧].

وأنا أضع هذه المراجع التاريخية، وغيرها كثير، لأثبت أن دولة محمّد علي باشا

---

(١٣) محمّد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ ـ ١٩٧١)، ج ٣، ص ٥٧.

(١٤) سليمان أبو عز الدين، **إبراهيم باشا في سوريا** (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٩)، ص ١٢٩.

(١٥) مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص ١٠٢.

(١٦) بيير كربتيس، **ابراهيم باشا**، ترجمه إلى العربية محمد بدران (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧)، ص ٤٢.

(١٧) أنطونيوس، **يقظة العرب**، ص ٨١ وما بعدها.

وابنه إبراهيم باشا هي دولة الوحدة العربية، وأن بطليْها استعربا بالحياة والنشأة والتلاحم، وقضيا من عمريْهما ما يربو على خمسين عاماً في الوطن العربي، وأنهما كما قال إبراهيم باشا نفسه، قد «مصّرتهما شمس مصر وغيّرت دمهما وجعلتْه دماً عربياً». والتاريخ العربي نفسه ينبئنا أن القبائل الحجازية نفسها كانت من الدوحة المستعربة، وقبل الإسلام بأجيال.

ولا يضير دولة الوحدة تلك أنها قامت بالحرب، فقد كانت الحرب ولا تزال، طريق الوحدة. ففي القرن التاسع عشر، قامت الحرب بين إنكلترا واسكتلندا لتحقيق الوحدة. وقامت الحرب بين الولايات المتحدة الشمالية والجنوبية في أمريكا من أجل الوحدة. وقامت الوحدة الإيطالية بالحرب، وكذلك الوحدة الألمانية، وكان محمّد علي باشا هو الفارس الأول لكُلّ تلك الحروب الوحدوية، فقد سبقهم إليها جميعاً.

وفي عصرنا الحاضر لا نزال نشهد الصراع الدموي في فييتنام وكوريا. إنه صراع من أجل وحدة الشمال والجنوب للوطن الواحد والشعب الواحد، وسواء انتصر الشمال أو الجنوب، فإن النصر سيأتي بالوحدة كائناً ما كان النظام السياسي والاجتماعي الذي ستقوم عليه دولة الوحدة المرتقبة.

وبقي أن يعلم المواطن العربي أن دولة الوحدة التي أقامها محمّد علي باشا قد أعطت الأمة كُلّ ثمرات الوحدة وإنجازاتها الكبرى، إذ لم يكن الهدف إقامة حكم واحد تحت علم واحد وكفى، ولكنها كانت وحدة تقدّم وبناء وحضارة وازدهار. والشواهد التاريخية كثيرة.

ففي السودان مثلاً استتبّ الأمن، وانتهى عهد الملوك الخمسة الذين كانوا يحكمون البلاد، وقامت محلّهم إدارة مدنية، وقسّمت البلاد إلى مديريات. ودخل السودانيون في الجيش المصري مع إخوانهم المصريين تحت راية واحدة. وقام محمّد علي باشا بنفسه برحلة إلى السودان واصطحب معه طائفة من المهندسين والباحثين للنظر في شؤون البلاد ومرافقها العامة، كما يفعل وليّ الأمر في بلده ومع شعبه.

وفي عهده بنيتْ مدينة الخرطوم. وهي الآن عاصمة جمهورية السودان. وكان في موقعها بضعة أخشاش. وأنشئت كذلك مدينة كسلا عاصمة السودان الشرقي. ونشطت الزراعة والتجارة. والمهم في كُلّ ذلك أن مصر والسودان عادا بلداً واحداً. وكما يقول مؤرخ مصر الحديثة، «لم ينظر المصري إلى السودان كمستعمرة للاستغلال، بل نظر إليه كجزء من مصر، فعُني بعمرانه كما عُني بعمران الغربية

والدقهلية وسائر مديريات القطر المصري»[١٨]. وهذا هو المعنى الأصيل للوحدة.

وفي ديار الشام، وهي الآن جمهوريّتان وملكية بالإضافة إلى فلسطين المحتلة. ولقد كانت إنجازات الوحدة بالغة حدّ الروعة، إذ توطّدت دعائم الأمن، وخطت البلاد خطوات واسعة في مضمار التقدّم. واتّخذ ابراهيم باشا مدينة أنطاكية مقرّاً للحكم ورتّب شؤون البلاد فعيّن أحمد بك اليوسف حاكماً على دمشق. وأنشأ ديوان المشورة، مؤلّفاً من أعيان البلاد للنظر في الشؤون العامة، وكان أشبه بسلطة محلّية. أما في بيروت فكان محافظ بيروت محمود نامي بك قد قضى فيها سبع سنوات (١٨٣٣ ـ ١٨٤٠م)، تنشقّت بيروت خلالها، كما يقول مؤرّخ معروف، «نسيماً منعشاً من الغرب المتمدّن».

(١٨) الرافعي، **عصر محمد علي**، ص ١٤٨.

علمـاء وزعمـاء.. خاضـوا معـارك الوحـدة

كانت الوحدة العربية، في زمن الدولة العثمانية، قوّة ساكنة في ضمير الأمة العربية، وهي أشبه ما تكون ببركان هادئ «مؤهل» للانفجار حينما تدعوه ظروف طبيعية في جوف الأرض، إلى الحركة والانتفاض.

وكذلك كان شأن الوحدة العربية مع الدولة العثمانية. إنها لم تكن غائبة، أو معدومة كما يزعم بعض الكتاب والمؤرّخين جهلاً أو عمداً. ولقد كان الوعي بالقومية العربية والوحدة العربية قديماً قدم الأمة العربية. ولم ينشأ كما نشأت القوميات والوحدات الأوروبية في القرن التاسع عشر. وإن الشعور القومي في الأمة العربية وقيام الدولة العربية الوحدوية، يرجع إلى أقدم عصور التاريخ.

وكان هذا الشعور ساكناً في زمن الدولة العثمانية، وبخاصة حينما كانت في أوج قوتها العسكرية، فقد كان العرب يرون في هذه الدولة دولتهم، يشاركون في الدفاع عنها، والذود عن أقطارها. والأقطار العربية هي أغلى ما فيها.

ولكن سرعان ما تبدّل هذا الشعور الساكن، وانقلب إلى حركات وثورات وانتفاضات حينما بدت عوامل الضعف والانحلال على الدولة العثمانية وما تلا ذلك من تآمر الدول الأوروبية على الوطن العربي، والسعي لتمزيقه واقتسامه.

وفي أواخر عهد الدولة العثمانية، أحسّت الأمة العربية بالخطر الأوروبي يحدق بها، وأيقنتْ أن الدولة العثمانية قد أصبحت غير قادرة على الدفاع عن وطنها الصغير، فضلاً عن الوطن الكبير، وأن الدولة العثمانية باتَتْ تعيش لا بسبب قدرتها على البقاء، ولكن لأن الطامعين فيها لم يتّفقوا بعد كيف ومتى يتقاسمونها، وأنها لا محالة زائلة يوم يتفقون. ويومئذ سيكون الوطن العربي هو الضحية.

كانت هذه المخاوف تساور ضمير الأمة العربية وأهل الرأي فيها. ولم يكن

مناص ولا خلاص إلا بالنزوع إلى الوحدة، ومن هنا بدأت الحركات والانتفاضات والثورات في أرجاء متعدّدة من الوطن العربي. بدأت في نجد ثُمّ في ليبيا، وبعدها في مصر، والسودان، ومنها إلى الشام.

وكان الطبيعي أن يصبح الدين هو وعاء هذه الحركات، فالدين في جوهره ثورة، وهو القوة الدافقة الدافعة التي تعبّئ الجماهير إلى ميدان المعركة لبلوغ إحدى الحسنيينْ: النصر أو الشهادة.

ولقد تمثّلت هذه الحركات الوحدوية، في الوهابيّة في نجد، والسنوسية في ليبيا، والعرابية والمهدية في مصر والسودان، والثورة العربية التي انطلقتْ من مكّة وأصبحتْ دولة وحدوية.

ولا شكّ أن معظم هذه الحركات استهدفت الإصلاح الدينيّ، والعودة بالإسلام إلى صفائه ونقائه، غير أننا نظلمها أفدح الظلم إن لم نُعْطِها حقها النضالي في سبيل الوحدة العربية. والتاريخ حافل بالدلائل على «وحدوية» هذه الحركات الإصلاحية. ولقد أغفل كثير من الباحثين والدارسين هذا الجانب المشرق في سيرتها. وألغوا فصلاً مضيئاً في تاريخ الوحدة العربية.

وإذا كان الطابع الدينيّ بارزاً في الوهابيّة والسنوسية والمهدية، فإن الطابع القومي الوحدوي كان بارزاً في الثورتَيْن العرابية، والعربية. وتشترك الحركات الخمس كلها في إطار الوحدة العربية.

وكان قادة هذه الحركات أبطالاً عباقرة، ناضلوا في ظروف صعبة قاسية، لم يكونوا يملكون، هم وأمتهم، إلا الإيمان والعزم، والصبر على المكاره، ووقفوا حياتهم على بلوغ هدف الوحدة بكل ما أوتوا من شجاعة وإخلاص.

وصحيح أن أولئك القادة لم يستطيعوا أن يحقّقوا الهدف الكبير الذي ناضلوا من أجله، إلا الثورة العربية التي أقامت أوّل دولة عربية وحدوية في العصر الحديث وعاشتْ عمراً قصيراً في ديار الشام. إلا أن جهادهم يظلّ حلقة أصيلة في سلاسل الوحدة العربية، ومرحلة جليلة في تاريخها يلهم الأجيال العربية بالنضال تلو النضال حتّى يتم تحقيقها دولة عربية اتحادية في الوطن العربي بأسره.

ولكن أعظم ما في قصة أولئك القادة العباقرة، أن دعوة الوحدة العربية انطلقت من الأقطار العربية بأسرها، متعاقبة مترادفة، فلم تكن قاصرة على قطر بذاته، لكنها كانت شاملة الأقطار كلها، والأمّة بأسرها. وفي ذلك الدليل القاطع على شمول الوحدة، دعوةً وحركةً ونضالاً، والردّ الحاسم على الشعوبيّين الذين ينكرون

وجود الأمة العربية، وعلى الانفصاليّين الذين مهروا في الدفاع عن الانفصال في إطار من فصاحة الوحدة!

وهنا يتساءل المواطن العربي: كيف نشأت تلك الحركات الخمس؟ وهل كانت الوحدة العربية هدفها، حقيقة، لا مجازاً؟ وعند التاريخ، الخبر اليقين والجواب الصادق الأمين.

و تتمثّل الحركة الوحدوية الأولى في الدعوة الوهابيّة التي بدأت في القرن الثامن عشر، ويعود الفضل في قيامها إلى محمّدين اثنين: محمّد بن عبد الوهاب، ومحمد بن سعود؛ الأول الداعية الدينيّ، والثاني القائد السياسي والعسكري.

وقد نمتْ هذه الدعوة وترعرعتْ في الجزيرة العربية. وأصبحت الدّعوة دولة وجدتْ سلطانها في أواسط الجزيرة العربية وفي شرقها حتّى الخليج العربي. وكان قوام هذه الدولة الوهابيّون المقاتلون، فاجتاحوا كربلاء في العراق عام ١٨٠١م، وفي عام ١٨٠٣م فتحوا مكّة، وفي عام ١٨٠٤م، استولوا على المدينة المنوّرة. وفي السنة التالية هاجموا سوريا والعراق ووسّعوا مملكتهم من تدمر حتّى عمان، وبلغوا دمشق وحلب في سنة ١٨١١م، وحملوا الدولة العثمانية أن تعقد معهم صلحاً. وبلغ من اعتزاز الدولة الوهابيّة بقوّتها أن الأمير محمّد بن سعود قد أمر بقطع الخطبة عن السلطان العثماني سليم الثالث، وأن تكون الخطبة باسمه في الصلاة الجامعة.

ولست أؤرّخ الآن للدعوة الوهابيّة، ولا للدولة السعودية، ولقد تطرّقتُ إلى هذا الحدث التاريخي من الزاوية الوحدوية. ذلك أن الدولة الوهابيّة إذ بسَطَتْ سيادتها على الجزيرة العربية، أثارتْ الحماسة في الجماهير العربية في كُلّ مكان، فرأت فيها بداية لانبثاق دولة عربية واحدة تبسط سلطانها على الوطن العربي أجمع. ويمدّنا التاريخ بصورة مشرقة عن الانتفاضة الروحية التي سادت الأمة العربية في ذلك العهد.

وهذا قنصل فرنسا في بغداد كتب إلى وزارة الخارجية الفرنسية عن الانتفاضة الوهابيّة يقول: «إن روح الفتح استأثرت بقلوب الجماهير فراحت تستعيد ذكرى تاريخ العرب المجيد القديم، وأخذت الأحلام تراودها برؤية أمرائها متربّعين على كرسي الحكم. وأمس قال لي أحد الوهّابيين: «لقد اقترب الوقت الذي سنرى فيه عربياً على عرش الخلافة. وكم طال علينا الزمن الذي قاسينا فيه مرارة العيش تحت نير مغتصب»[1].

(١) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٦٨])، ص ٤٥.

والخلافة، وإن كانت قد فقدتْ معناها الحقيقي، اليوم، بما تراكم عليها من الاجتهادات الزائفة والممارسات الضالة، إلا أنها في جوهرها سلطة وحدوية، تنبئ عن الحاكم الواحد لجميع المسلمين. ويتنافى قيام خلافتَيْنُ أو أكثر مع جوهر الخلافة، فلا بُدَّ أن تكون إحداهما باطلة أو متمرّدة تجب محاربتها، وإقامة الخلافة الواحدة مكانها.

وبهذا تكون الدولة الوهابيّة من هذه الناحية، وفي معزل عن الجوانب الدينيّة، حركة وحدوية تتمثّل في النزوع إلى إقامة خلافة عربية تمارس سيادتها على الوطن العربي أجمع، والأمة العربية بأسرها. الخلافة إضافة إلى اختصاصاتها الدينيّة، هي سلطة سياسية تشمل شؤون الدولة بمختلف جوانبها.

وكائناً ما كان الأمر، فإن الدولة الوهابيّة، لم تستطع أن تستكمل مسيرة الوحدة، لأسباب لا مجال لذكرها، فتقلّص «وجودها» في العراق وسوريا، وحتى في الجزيرة العربية. ولم تستأنفْ العمل الوحدوي إلا في القرن العشرين في عهد الملك عبد العزيز آل سعود، بعد أن أخضع عشرات المشيخات والإمارات ودخلت كلها في ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية.

وجاء محمّد ثالث (١٧٩١ ـ ١٨٥٩م) ليقوم بانتفاضة وحدوية أخرى، ولكن في الشمال الأفريقي هذه المرة، عن طريق الدعوة الدينيّة، شأن الدعوة الوهابيّة؛ فقد كان الدين هو المدخل الرحب لكُلّ دعوة إصلاحية أو ثورة سياسية واجتماعية.

وكان هذا الداعية هو محمّد السنوسي. غرست الأسفار في نفسه نوازع الوحدة، فقد ولد في الجزائر، وعاش سنوات في فاس، وسافر إلى مصر، ومنها انتقل إلى الحجاز، ثُمّ عاد إلى الجزائر، واستقرّ به المقام أخيراً في بنغازي ببرقة.

وقد كان لهذه الرحلة الطويلة في الوطن العربي الأثر الأكبر في توجيه حياة السيد السنوسي، فقد أدرك أن الدولة العثمانية في طريق الانحلال وأنها لم تستطع ردّ العدوان الفرنسي عن الأرض العربية الإسلامية في الجزائر. وأنه لا بُدَّ من إقامة خلافة عربية يتولاها شريف قرشي. وبذلك تقوم إمبراطورية روحية واسعة الأرجاء[٢].

وهكذا انبثقت الدعوة السنوسية، وانتشرتْ «زواياها» في الشمال الأفريقي بخاصة، ولم تعدّ دعوة دينية فحسب، بل أصبحت قوة اجتماعية وعسكرية تتطلّع إلى إقامة إمبراطورية عربية في الشمال الإفريقي. ولقد لفتت أنظار العثمانيين والفرنسيين والطليان. وتحدّث أحد المؤرّخين الإيطاليين عن الأهداف الوحدوية للدعوة السنوسية

(٢) **قاموس لاروس**، ص ٩٦.

بقوله: «إن الأهداف السياسية التي صارت الطريقة السنوسية تبتغي تحقيقها، هي إنشاء مُلْك مستقلّ كامل السيادة يمتدّ عبر القارة الإفريقية من الحدود المصرية شرقاً إلى شواطئ الأطلنطي غرباً، فيضمّ بين جوانبه الأقطار الليبية وبرقة وطرابلس وفزان ثُمّ صحراء الجزائر ومنطقة تشاد، ويسيطر على كُلّ طرق التجارة من ساحل البحر الأبيض شمالاً إلى السودان جنوباً»(٣).

واستمرّت الحركة السنوسية في قيادة الحركة التحريرية الوحدوية، مركّزة اهتمامها على الأقطار الليبية، لتكون قاعدة العمل الوحدوي، وفي إحدى مراحل الكفاح في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، أعلن المجاهدون الليبيون إنشاء «الجمهورية الطرابلسية». وكان من أعضاء مجلس الجمهورية سليمان الباروني وأحمد المريض ورمضان السويحلي وعبد النبي بالخير. ووقع الاختيار على السيد عبد الرحمن عزام «باشا» ليكون مستشار الجمهورية، وهو الذي أصبح في ما بعد أول أمين عام الجامعة الدول العربية.

وفي السنة التالية اضطرّت إيطاليا للاعتراف بالجمهورية الطرابلسية. كانت تلك الجمهورية قصيرة العمر، ولكنها كانت أول جمهورية عربية في التاريخ بعد جمهورية الخلفاء الراشدين. ولو قدّر لها أن تعيش لاستطاعت أن تحرّر الشمال الأفريقي بأسره من السيطرة الإيطالية والفرنسية، وأن تقيم دولة المغرب العربي الكبير.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، نهض «محمّد رابع»، في السودان هذه المرة، وهو محمّد أحمد المهدي (١٨٤٣ ـ ١٨٨٥) وكان يحمل في صدره طموحات وحدوية ضمن الإطار الدينيّ، فقد تصدى لمحاربة الإنكليز والعثمانيين معاً. وكان على صلة بالحركة السنوسية، وحاول الاستعانة بهم لإجلاء الإنكليز عن وادي النيل بأسره، كما أبدى رغبته أن يكون أحد السنوسيين خليفة له بعد وفاته.

والإمام المهدي من سلالة عربية، ومال منذُ صباه إلى العلم والتصوّف والتقشّف.، ولم يكن يهدف إلا لتحرير الإسلام من النفوذ الأوروبي. والكتّاب الغربيون قد شوّهوا أهداف تلك الحركة لإيجاد القطيعة بين شطرَيْ الوادي، فهي حركة وحدوية(٤).

ومثل الحركة السنوسية، فإن الدعوة المهدية قد أثارت مخاوف الدول الأوروبية، فأبرق قنصل فرنسا في دمشق في آذار/ مارس ١٨٨٥م إلى وزارة الخارجية الفرنسية

---

(٣) محمود كامل، **العرب: تاريخهم بين الوحدة والتفرقة** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ص ٢٦٢.

(٤) الشاطر بصيلي عبد الجليل، **معالم تاريخ سودان وادي النيل: (من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي)**، دراسات تاريخية سودانية (القاهرة: مطبعة أبو فاضل، ١٩٥٥)، ص ١٩٤.

يقول: «إن اتفاقاً ودّياً قد حصل بين المهدي وزعماء القبائل في الصحراء الغربية، وأهم الشروط في هذا الاتفاق الودي ينصّ أولاً على وجوب طرد الأتراك من الأرض العربية، ثُمّ إعلان استقلالهم الذاتي في شكل اتحاد[٥]. وهكذا تبرز المهدية كحركة وحدوية تستهدف تحرير الأرض العربية وإقامة اتحاد بينها.

وفي الحقبة المعاصرة نفسها، ظهر «محمّد خامس» اسمه أحمد عرابي. . صاحب الثورة العرابية الشهيرة وهو ينحدر من قبيلة المحاميد العربية في مصر. ولقد ألهبت ثورته على الإنكليز وعلى الخديوي الفاسد، مشاعر الوحدة في جميع أرجاء الوطن العربي، وبخاصة بعد أن وصلت إلى أسماعهم وقفته التاريخية في ميدان عابدين في القاهرة لتقديم مطالب الشعب والجيش. ودعا له المصلّون بالنصر في الجوامع العربية «حتّى تونس والجزائر» كما يقول «دارموند ستيوارت» مؤلّف **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**.

وكانت الحركة العُرابية ترمي في أهدافها البعيدة إلى إقامة وحدة مصرية سورية حجازية، فقد ذكر المؤلّف الآنف الذكر أن مأدبة قد ضمت أحمد عُرابي باشا ومحمود سامي باشا البارودي رئيس وزراء مصر والإمام الشيخ محمّد عبده وآخرين من رجال الدولة وأن رئيس الوزراء قد أكّد أن الثورة كانت تسعى إلى تحويل مصر إلى جمهورية مثل سويسرا، ثُمّ تنضم إليها سوريا والحجاز.

وعلى كُلّ حال، فالحركتان، المهدية والعُرابية، كما قدّرت المراجع الدبلوماسية الأوروبية، قد أشعلتا المشاعر العربية في الوطن العربي كُلّه. وتشير الرسائل التي كان يبعث بها القنصلان البريطانيان في دمشق والقدس إلى «العطف الصادق الذي أبداه المسلمون على قضيتَيْ عرابي والمهدي، فقد كانوا ينظرون إلى عرابي على أنّه زعيم العرب، وأن ثورته، تنطوي على مضاعفات خطيرة من شأنها أن تقرّر مصير العرب كأمة، فهي ليست مجرد ثورة لردّ الغزاة عن مصر. كما أن العرب لم ينظروا إلى المهدي على أنّه زعيم الدين الإسلامي، فحسب، وإنما نظروا إليه على أنّه الخصم المجاهد ضدّ الحكم التركي»[٦].

وليس لنا أن ننسى أنّه في غمرة الحركات الوهابيّة والسنوسية والمهدية، كانت رياح الثورة الفكرية تهبّ على الوطن العربي، وكان قادة هذه الثورة ثلاثة من كبار المفكرين: وهم السيد جمال الدين الأفغاني والإمام الشيخ محمّد عبده والسيد عبد الرحمن الكواكبي. نفخ الأول روح الثورة في البلاد العربية والإسلامية وسافر في

(٥) زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ٦٧.

(٦) انظر التقارير القنصلية في: المصدر نفسه، ص ١٩٩.

الشرق والغرب، فدعا إلى خلافة عربية في إطار الجامعة الإسلامية، ودعا الثاني إلى نظرة علمية للدين وإقامة المجتمع على أساس التحرر العقلي، ونادى الثالث بمكافحة الظلم والاستبداد وإقامة الوحدة العربية في إطار خلافة عربية تضم البلاد العربية.

وحين كانت هذه الحركات الوحدوية قائمة في الجزيرة العربية، وفي الأقطار الليبية وفي السودان وفي مصر، كانت الوحدة تشق طريقها في المشرق العربي وبخاصة في ديار الشام. وقد تجسدت هذه الحركات في العديد من الجمعيات العربية التي كانت تنادي بالوحدة. وكان أقدمها الجمعية العربية التي تأسّست في بيروت عام ١٨٧٥م، وأنشأت لها فروعاً في دمشق وطرابلس وصيدا وانضمّ إليها عدد من الشباب، وراحوا يكتبون منشوراتهم بأيديهم، ويلصقونها على الجدران، ويدعون فيها إلى الوحدة بين سوريا ولبنان. وقد لفتت هذه المنشورات الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في المشرق العربي. وقد أرسل القنصل البريطاني في بيروت ثلاثة من هذه المنشورات ١٨٨٠ لا تزال محفوظة بأصلها في مكتب السجلات العامة بوزارة الخارجية البريطانية. وقد دعا المنشور الثالث إلى «منح سوريا الاستقلال متحدة مع جبل لبنان».

والجدير بالذكر أن أعضاء هذه الجمعية كانوا ينتمون إلى جميع الطوائف الدينيّة والمذهبية في سوريا ولبنان. وبهذا يكون قادة القطريْن السابقيْن الذين أسّسوا تلك الجمعية في عام ١٨٧٥م أنضج فكراً وأصدق وطنية من القادة الحاليين الذين يحكمون اليوم في عام ١٩٧٥م، بعد مائة عام من غير زيادة ولا نقصان!

وما هو جدير بالملاحظة كذلك، أن الدعوة إلى اتحاد سوريا ولبنان في ذلك الوقت (١٨٧٥م) قد نشطت وتألقت بعد أن كان لبنان قد انفصل عن سوريا الكبرى، وأصبح له نظام خاص ويتمتّع بالحكم الذاتي استناداً إلى «القانون الأساسي» الذي أصدرتْه الدولة العثمانية في عام ١٨٦٤م. وكان في جملة الداعين إلى العودة إلى الوحدة بين لبنان وسوريا، مسيحيون أقحاح وموارنة صراح!

ومن التحرّكات العربية ذات الشأن، التي تجّسد فيها هدف الوحدة على أروع صورة، تلك الاجتماعات التي بدأ انعقادها في بيروت بين عدد من قادة الرأي، ثُمّ توسع نطاقها فشملت العاملين في الحقل الوطني في صيدا ودمشق. ويذكر السيد أحمد الصلح وهو أحد قادة هذه الحركة، أنهم عقدوا اجتماعاً في «دمّر» حيثُ كان يقيم الأمير عبد القادر الجزائري وقضوا في ضيافته ثلاثة أيام تداولوا خلالها في أوضاع البلاد العربة. وانتهتْ تلك الاجتماعات إلى الاتفاق على استقلال البلاد الشامية سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، في دولة اتحادية يكون على رأسها

الأمير عبد القادر الجزائري[٧]. وكان الأمير عبد القادر الجزائري لاجئاً يقيم في دمشق، بعد أن حاصرت القوات الفرنسية الثورة الجزائرية، وجاء ذلك القرار باختياره رئيساً لدولة الشام تكريماً للجهاد، وتكريماً للوحدة. واللاجئون العرب، ناهيك عن الفلسطينيين، لا يلقون في الوطن العربي، في هذه الأيام، إلا وسائل العيش الحيواني: المأكل والمشرب والمسكن!

ولم يتخلّف المفكّرون المسيحيون، حتّى الموارنة منهم، عن ركب الوحدة العربية، فقد كان نجيب عازوري المسيحي الماروني من أبرز الدعاة لحركة الوحدة. ولقد أقام في باريس ردحاً من الزمن، بعد أن كان وكيلاً لمتصرّف القدس، فألّف حزباً من العرب في باريس أسماه «جمعية الوطن العربي» (١٩٠٥م) وأنشأ جريدة **الاستقلال العربي** ووضع كتاباً باللغة الفرنسية **يقظة الأمة العربية** دعا فيه إلى إقامة دولة عربية اتحادية تشمل سوريا ولبنان والعراق ونجد واليمن والحجاز، وأن توضع مقاليد الخلافة الدينيّة في أيدي شريف مكة[٨].

واستمرّت قضية الوحدة العربية تشغل أذهان المفكّرين العرب وقادتهم في الوطن العربي، دعوة وتنظيماً، وتحقّق كُلّ يوم تقدماً جديداً على الصعيد الشعبي لدى جماهير الأمة العربية، ويزداد الاهتمام بها في الأوساط الغربية.

واندلعت الحرب العالمية الأولى، واندلعت معها المطامع الأوروبية في الوطن العربي. ودخلت الوحدة العربية في مرحلة جديدة بالغة الخطورة والتعقيد والدقة. ذلك أن دول الحلفاء قد أخذوا يمهّدون للاتصال بزعماء العرب لحملهم على الانضمام إلى صفوفهم والقتال مع جيوشهم، كما قامت تركيا بدورها تحرّض الجماهير العربية بمختلف وسائل الإعلام والشعارات الدينيّة على تلبية نداء الجهاد والاشتراك مع الجيش العثماني في قتال «الكفّار» الطامعين في الاستيلاء على الأقطار العربية.

واتّصلت تركيا ودول الحلفاء، كُلّ بدوره، مع الشريف حسين أمير مكة، لاستمالته إلى هذا الجانب أو ذاك، فقد كانت إمارة مكة ذات مقام مرموق في العالم الإسلامي، وتمت لقاءات بين الأمير عبد الله والدبلوماسيين البريطانيين في القاهرة، كما تمت لقاءات مماثلة بين الأمير فيصل وقادة الأتراك في «القسطنطينية». ولم تنتهِ تلك اللقاءات هنا أو هناك إلى نتيجة حاسمة، في المراحل الأولى.

---

(٧) عادل الصلح، **سطور من رسالة: تاريخ حركة استقلالية: قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧**، ص ٩٢ ـ ١٠١.

(٨) توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، رسائل وبحوث (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٧٤.

ووقعت القيادات العربية في حيرة كبرى، وبخاصة في بداية الحرب، فلم يكن جمال باشا السفاح قد أوقع مظالمه ونصب مشانقه في بلاد الشام. وخشي معظم القادة العرب أن دول الحلفاء، إذا كتب لهم النصر، سيتقاسمون الوطن العربي في ما بينهم، كما فعلت فرنسا في مراكش والجزائر وتونس وإيطاليا في ليبيا وبريطانيا في مصر.

وحتى الشريف حسين وأولاده، الذين تحالفوا في ما بعد مع دول الحلفاء، وقادوا الثورة العربية ضدّ الأتراك، كانوا حائرين في ما بينهم، مختلفين أين يقفون؟ وإلى أي معسكر ينضمّون: مع دولة الخلافة العثمانية الإسلامية، أو مع دول الحلفاء[٩]؟

ويسرد تاريخ تلك الحقبة الحائرة المضطربة، أن الأمير (الملك) فيصل والأمير (الملك) عبد الله كانا يقفان على طرفَيْ نقيض في هذا الخيار، وأن الشريف حسين والد الأميريْن كان حائراً بينهما. ذلك أن الأمير فيصل كان يبدي مخاوفه من الانضمام إلى الحلفاء، على حين كان الأمير عبد الله يخالف هذا الاتجاه، ويرى أن الفرصة مؤاتية لإعلان الثورة على الدولة العثمانية، طمعاً في إقامة الدولة العربية بعد انتصار الحلفاء.

وبقيَتْ هذه الحيرة في الصف العربي بضعة أشهر، والحرب قائمة على أشدّها بين الفريقيْن المتحاربيْن، دول الحلفاء من جانب، وتركيا وألمانيا من جانب آخر. وعقدت اجتماعات متعدّدة بين قادة العرب في دمشق، وكانت مقر الحركة العربية، وحضر هذه الاجتماعات الأمير فيصل، وكان عائداً من «القسطنطينية». واتفقت الكلمة في النهاية آذار/ مارس عام ١٩١٥ على وضع ميثاق عرف «بميثاق دمشق» يتضمّن الالتزامات التي ينبغي على بريطانيا وحلفائها قبولها والتعهد بتحقيقها كشرط لانضمام الأمة العربية إلى دول الحلفاء.

وكان ميثاق دمشق موجزاً لا يتجاوز بضعة أسطر، ينصّ على إقامة دولة عربية موحدة مستقلة تكون حدودها شمالاً: خطّ مرسين ـ أضنة، إلى حدود إيران، شرقاً: على امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً، جنوباً: المحيط الهندي باستثناء عدن، غرباً: على امتداد البحر الأحمر ثُمّ البحر الأبيض المتوسط إلى مرسين.

وسافر الأمير فيصل إلى مكة ليعرض على والده الشريف حسين نتائج مهمته ويسلّمه «ميثاق دمشق» وخاتم الشيخ بدر الدين الحسني، أكبر علماء دمشق، رمزاً لبيعة أهل الشام للشريف حسين ملكاً على الدولة العربية المتحدة كما وردت حدودها في الميثاق.

---

(٩) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ترجمة علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦)، ص ٢١٠ وما بعدها.

وفي قصة مثيرة متسلسلة، ليس هنا مجال سردها، دخلت الحكومة البريطانية في مراسلات مع الشريف حسين، عرفت «بمراسلات حسين ـ مكماهون»، وأعلن الشريف حسين بموجبها الثورة على الدولة العثمانية وانضمّ إلى صفوف الحلفاء، وانضمّ إليه عدد كبير من ضباط العرب وانسلخوا من الجيش العثماني، تحقيقاً للحلم العربي الكبير في إقامة دولة الوحدة العربية. وكان من أروع أمثلة هذه الوحدة، أن ثلاثمائة من الجنود المصريين ومعهم ضباطهم وبطارية مدفعية قد انضموا إلى صفوف الثورة العربية وقاتلوا إلى جانب إخوانهم الشاميّين والحجازيّين والعراقيّين، والفلسطينيّين[١٠].

ومن غير حاجة للدخول في تفاصيل الحرب العالمية الأولى والدور الباهر الذي قامت به قوات الثورة العربية في المساهمة بترجيح كفة النصر لجانب الحلفاء، فقد انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية، ودخل الأمير فيصل قائد الثورة العربية إلى دمشق دخول الفاتحين. وبدأت مرحلة تاريخية جديدة في المشرق العربي، وأطلّت الوحدة العربية من جديد. وهي تنفض غبار الحرب عن جباه ضباط العرب الميامين وجنودها الشجعان.

وجاء دور تحقيق الأماني العربية في إقامة دولة عربية وحدوية على الأرض العربية في المشرق العربي، وتجمع القادة العرب في دمشق تحت أعلام النصر، لينفّذوا «ميثاق دمشق» الذي كانوا قد أبرموه قبل ثلاث سنوات مع الأمير فيصل بعد أن أصبح علم الثورة العربية المربّع الألوان يرفرف على ديار الشام من جبال طوروس شمالاً إلى سواقي رفح جنوباً.

وأصبحت دمشق «بابل» العرب، احتشد فيها العاملون في الحقل العربي من سياسيين وعسكريين وصحافيين وأدباء وشعراء، من الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والحجازيين والعراقيين. وكُلّ همّهم أن يعملوا مع الأمير فيصل وقادة الثورة العربية على إقامة الدولة العربية الوحدوية، ويتحقّق للأمة العربية استعادة مجدها التليد، وتقفز إلى مسرح التاريخ من جديد. وكانت أياماً رقصت فيها الأحلام، وزغردت الأماني الجسام.

وكان لا بُدَّ في بداية الأمر، قبل الدولة العربية الوحدوية، أن تنشأ إدارة عسكرية للتمهيد للاستقرار، فأصدر الأمير فيصل منشوراً في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، أعلن فيه قيام حكومة دستورية عربية مستقلّة استقلالاً مطلقاً، شاملة جميع البلاد السورية وهي ما يعرف اليوم بفلسطين ولبنان وسوريا وشرق الأردن.

---

(١٠) مصطفى الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها: محاضرات ألقاها مصطفى الشهابي على طلبة المعهد، ١٩٥٨**، ط ٢ (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١)، ص ١٢.

وبذلك تكون هذه الدولة هي أول دولة عربية وحدوية في المشرق العربي بعد سقوط الدولة العبّاسية، قبل ستمائة وخمسين عاماً.

وفي هذا المنشور، أعلن الأمير فيصل أن «حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة. لا تفرّق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي». وتجسّد معنى الوحدة العربية على أساس قومي، بعيد عن الطائفية والمذهبية.

وقام الأمير فيصل بجولات في المدن السورية، يحثّ الشعب على التضامن من أجل بناء الدولة العربية الحديثة. وفي إحدى جولاته زار مدينة بيروت ٣٠ في نيسان/ أبريل سنة ١٩١٩، وألقى خطاباً وطنياً حث فيه على التعاضد. وخاطب الشعب الذي يعرف اليوم «بالشعب اللبناني»: «بقوله يا أبناء سوريا العزيزة». وعلى المواطن العربي أن يتأمل في ما كان وما هو كائن! وتصاعد المدّ الوحدوي في المشرق العربي بأسره، وتعالت الصيحات لإقامة الدولة الوحدوية في سوريا، وإقامة اتحاد فيدرالي بين الشام والعراق. وتنادى قادة العرب إلى مؤتمر وطني، وهو الذي عرف بالمؤتمر السوري، وحضره أربعون ممثلاً عن سوريا، وعشرة عن شرق الأردن، وعشرة من لبنان، وثلاثة وعشرون عن فلسطين. وعقد أولى جلساته في السابع من شهر آذار/ مارس ١٩١٩م، وكان يوماً تاريخياً مشهوداً تجمّع فيه ممثلو الديار الشامية، تحت سقف واحد، لأول مرة في التاريخ ليقرّروا مصيرهم ويقيموا دولتهم ويبنوا وحدتهم.

وأصدر المؤتمر قراره التاريخي الشهير معلناً، بوصفه ممثلاً «الأمة السورية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلاً تاماً، استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين، استقلالاً تاماً. وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا. على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنيين في كيفية إدارة مقاطعاتهم، ضمن حدود لبنان المعروفة قبل الحرب. ونظراً إلى ما بين القطرين سوريا والعراق من صلات وروابط عضوية وتاريخية، واقتصادية وطبيعية فنحن نطالب باستقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي واقتصادي».

وفي اليوم نفسه تنادى قادة العراق، وكان معظمهم في دمشق، إلى مؤتمر قومي عام، فقرروا استقلال العراق ومبايعة الأمير عبد الله بن الحسين، ملكاً على العراق وإقامة اتحاد مع سوريا، سياسياً واقتصادياً وفق ما قرره المؤتمر السوري[١١].

(١١) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج (صيدا، لبنان: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ص ١٧.

وفي اليوم الثامن من آذار/ مارس، احتشدت الجماهير أمام دار البلدية في دمشق، وأُعلن القراران على التعاقب، السوري أولاً قرأه السيد عزة دروزة بوصفه سكرتير المؤتمر السوري، ثُمّ القرار العراقي قرأه السيد توفيق السويدي بوصفه سكرتيراً للمؤتمر العراقي، وكان ذلك اليوم فريداً في تاريخ الوحدة العربية. وامتلأت الأفئدة العربية بالفرحة والبهجة، بعد المآسي الطويلة والنكبات المديدة.

وتألّفت أول وزارة دستورية برئاسة رضا باشا الركابي (دمشق) ضمت ممثلين عن المقاطعات السورية، وكان رضا الصلح (لبنان) وزيراً للداخلية، وسعيد الحسيني (بيت المقدس) وزيراً للخارجية.

ويقول مؤرّخ عاصر تلك الأحداث الرائعة: «إن الإقليمية لم يكن لها أثر في ذلك الزمن، فرئيس الدولة كان حجازياً، ومدير العدل لبنانياً، ومدير المالية لبنانياً متمصّراً، ومدير المعارف سورياً من حلب، ومدير الشرطة فلسطينياً من نابلس، ومدير الصحة والإسعاف العام لبنانياً من زحلة، ورئيس أركان الجيش عراقياً، ورئيس ديوان الشورى دمشقياً، ومدير الداخلية بيروتياً»(١٢).

ولقد عاشت دمشق أحلى أحلامها في تلك الحقبة، وكان تعلّقها بالملك فيصل هو تعبير عن النزوع إلى الوحدة العربية، تماماً كتعلّقها بالرئيس عبد الناصر بعد ذلك بأربعين عاماً، يوم الوحدة بين مصر وسوريا. ولقد شهد الجيل الجديد العربي كيف استقبلت دمشق الوحدة العربية في شخص الرجليْن العربيّيْن. ففي ربيع ١٩١٩م، كان الملك فيصل عائداً من باريس إلى دمشق فاستقبل استقبالاً منقطع النظير. وذكر مؤرخ معاصر، أن «موكب الملك فيصل كان يخترق شوارع دمشق في عربة تجرّها ثمانية خيول عليها سروج من الذهب والفضة. ونصبتْ له أقواس النصر وزيّنت جنباتها بالحلي والجواهر التي تبرّعت بها سيدات دمشق. وفرشتْ له في الطريق خمس وعشرون ألف سجادة(١٣).

وفي ربيع ١٩٥٨، استقبلت دمشق القائد الراحل عبد الناصر، رئيس الوحدة بين مصر وسوريا باحتفالات أعظم وأفخم، كُلّ ذلك من أجل الوحدة، حينما يجد الشعب قائداً لهذه الوحدة.

ولم تكن الوحدة دولة خطب واحتفالات وأعلام، ولكنها بادرت إلى بناء المجتمع العربي قدر ما سمحت الظروف، فقد أنشأت الدولة المدارس وجعلت العربية

(١٢) الشهابي، المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١٣) محمد تيسير ظبيان، **فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٣٣)، ص ٦٧.

لغة رسمية، ووضعت الأسس للجامعة السورية (الحاضرة) وأوجدت قوات الأمن والشرطة، ونواة الجيش السوري. وافتتحت النادي العربي (الحاضر) وكان مقراً للمؤتمر السوري، هذا بالإضافة إلى إقامة دوائر الدولة المختلفة.

ومارست الدولة سيادتها على شرق الأردن كجزء من الدولة السورية وأنشئت في البلاد إدارة عسكرية، كما كان الحال في دمشق. فكان جعفر باشا العسكري (العراقي) مسؤولاً عن المنطقة الممتدّة من البلقاء شمالاً إلى تبوك جنوباً، وتولّى رشيد المدفعي (العراق) الإدارة في عمان، كما تولّى الأمور في الكرك عبد الله الدليمي حاكماً عسكرياً ومتصرفاً. وعيّن الشيخ رفيفان المجالي (الكرك) مديراً للأمن الخارجي، والشيخ حسين الطراونة مديراً للأمن الداخلي[١٤]. ولم يكن الأمير عبد الله قد وصل بعد إلى شرق الأردن. وكان لا يزال في الحجاز مع والده الشريف حسين.

ولكن دولة الوحدة العربية لم تستطع أن تمارس سيادتها في فلسطين ولبنان، إذ بادرت بريطانيا إلى إقامة إدارة عسكرية في الأولى، وفعلت فرنسا مثل ذلك في الثانية، واقتصر الحكم العربي على سوريا الداخلية، وشرق الأردن. ومع هذا فلم تعمّر الدولة العربية طويلاً في هاتيْن المنطقتيْن. ولقد زحف الفرنسيون على سوريا بقيادة الجنرال غورو بقوات ضخمة في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠، وتصدّت له القوات العربية عند ميسلون وعلى رأسها وزير الدفاع السوري يوسف العظمة، وتحطمت المقاومة السورية القليلة العدد والعدّة، وسقط وزير الدفاع السوري شهيداً في المعركة. واقتحمت القوات الفرنسية دمشق وسائر المدن السورية. وخرج الملك فيصل وأعوانه من دمشق ليلعبوا دوراً آخر في تاريخ الحركة العربية الحديثة.

وما إن وصلت أنباء معركة ميسلون إلى شرق الأردن حتّى هبّت نجدات من أبناء شرق الأردن للدفاع عن عاصمتهم دمشق، وذوداً عن وحدتهم مع الدول العربية السورية. وزحفت قوة كبيرة من عشائر الأردن بزعامة سلطان بن عدوان، وقوة أخرى من الشراكسة الأردنيين لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثمائة بزعامة ميرزا باشا وسعيد المفتي، واشتركت هذه القوات كلها في أخريات المعركة[١٥]. وقد كان اشتراك الشراكس الأردنيين دليلاً أصيلاً على أن الوحدة العربية تجمع في إطارها كُلّ الأقليات العنصرية في السلم وفي الحرب على السواء.

وانتهت الدولة العربية الوحدوية الأولى في تاريخ العرب الحديث، وبقيت

---

(١٤) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٩)، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩.

ذكرياتها الماجدة تشعل آمال الأمة العربية في الوحدة، كما بقيت ذكرى ميسلون يحتفل بها الشعب السوري كُلّ عام. وكان شاعر الأمة العربيّة أحمد شوقي، أول من أشاد بذلك اليوم الأغرّ في قصيدة عصماء رثى فيها الوزير الشهيد يوسف العظمة. فقال

سأذكر ما حييتُ جدار قبر بظاهر جلّق ركب الرمالا
يقيم ما أقامت ميسلون يذكر مصرع الأسد الشبالا
تغيب عظمة العظمات فيه وأول سيدّ لقي البسالا
مشى ومشت فيالق من فرنسا تجر مطارف الظفر اختيالا
ملأن الجو أسلحة خفافا ووجه الأرض أسلحة ثقالا
وأرسلت الرياح عليه ناراً فما حفل الجنوب ولا الشمالا
فكفن بالصوارم والعوالي وغيب حيثُ صال وحيث جالا

ولم يكتمل عام ١٩٢٠، إلا وقد أصبح المشرق العربي تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، ليتحوّل في ما بعد إلى انتداب فرنسا على سوريا ولبنان، وانتداب بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وكان ذروة هذه الكارثة أن الاستعمار الغربي قد أنزل بالأمّة العربية أكبر مصيبتيْن: الوطن القومي اليهودي في فلسطين، والتجزئة تحت الانتداب، وكانت الثانية سبيلاً إلى الأولى.

ومع الزمن كبرتْ المصيبتان، فأصبحتْ الأولى دولة يهودية في فلسطين وأصبحت المصيبة الثانية الانفصال في ظلّ الاستقلال.

والمصيبتان زائلتان، مهماً طال الزمان.

هـــذه الدولـــة مـــن أقامهـــا؟
وهـــذه الحـــدود مـــن بناهـــا؟

هذه الدول العربية العشرون من أقامها؟ وهذه الحدود التي تفصل بينها من صنعها؟ هذان سؤالان غريبان عجيبان، وخطيران ومهمان معاً. ومن غير الإجابة عنهما لا يمكن فهم الوحدة العربية فهماً صحيحاً، بل إن الحديث عن الأمة العربية الواحدة، يصبح لهواً وعبثاً.

والجيل العربي المعاصر، حتّى ولو لم يقرأ التاريخ العربي يجد نفسه أمام واقع كريه بغيض، يضيق به ذرعاً كلما فكّر فيه، أو كلّما اصطدم به في حياته اليومية. فالمواطن العربي يحس إحساساً عميقاً منذُ نشأته أنّه فرد من أمة عربية واحدة، يتكلم لغتها، ويعيش آمالها وآلامها، ويستعذب ثقافتها، ويغني شعرها وموسيقاها. ومع ذلك، يجد أمّته الواحدة تحكمها عشرون دولة، ويجد وطنه الواحد تفصله حدود ومخافر ومرافئ ومطارات لا حصر لها ولا عدّ.

ويتساءل المواطن العربي، لماذا كُلّ هذا في الوطن الواحد. ولمصلحة من كُلّ هذا في الأمة الواحدة. وهو تساؤل ينمّ عن استنكار لهذا الواقع البغيض الذي يواجهه المواطن العربي من المهد إلى اللحد.

«من المهد إلى اللحد» لا أقولها مجازاً أو مبالغة، وإنما هي الحقّ كُلّ الحقّ، فإن المواطن العربي منذُ ولادته إلى مماته وهو مبتلى بالدول العشرين، والحدود التي تفصل بينها. وهو يواجهها رضيعاً في رفقة والديْه حينما يسافران في نزهة أو زيارة عائلية من قطر إلى قطر. وهو يواجهها صبياً حينما يذهب في رحلة كشفية من عاصمة إلى عاصمة أخرى، وهو يواجهها شاباً حينما يلتحق في هذه الجامعة العربية أو تلك، وهو يواجهها تاجراً أو طبيباً أو محامياً حينما يجد له عملاً في هذا البلد أو ذلك. وأخيراً فهو يواجهها، من غير وعي ولا إحساس، حينما

ينقل جثمانه من قطر لأخر ليدفن حيثُ يريد له الأحباء أن يدفن!

ويزداد المواطن العربي إحساساً بالمرارة حين يستذكر أن له أقرباء وأصدقاء في المهاجر العالمية، استقرّوا فيها، وتمتّعوا بالمواطنة الكاملة فيها، وأن الواحد منهم، في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يسافر من شاطئ الأطلنطي شرقاً إلى شاطئ المحيط الهادي غرباً من دون أن يسأله أحد من أنت؟ وأين جوازك؟ وماذا في حقيبتك؟ وكم تحمل في جيبك من المال؟!

ومن أجل ذلك «فإن وقائع الحياة العربية، «ويوميات» المواطن الفرد تحمل الإنسان العربي على الاشمئزاز والنفور من الواقع العربي المعاصر. هذا إذا لم يقرأ التاريخ العربي. أما إذا قرأه، وعرف كيف نشأت الدول العشرون ومن أنشأها، وكيف قامت الحدود ومن أقامها، فإن اشمئزازه يتحول إلى تمرّد، إلى عصيان، وإلى ثورة، لإزالة هذه العوائق وتحطيم هذه الحدود بين أقطارها، بل أمة واحدة على وطن واحد.

وستكون قراءة التاريخ العربي نفسه، الشرارة الأولى في إشعال الثورة على الحدود، ذلك أن الجيل العربي المعاصر، قد ولد في الوطن العربي وفتح عينيْه عليه ليراه مجزأ مقسّماً. أما جيلي، نحن الذين تجاوزنا الستين من العمر، فقد ولدنا في الوطن العربي وفتّحنا عيوننا على ربوعه ووجدناه واحداً «في المشرق العربي» والأجيال التي قبلنا، ولدتْ ونشأتْ وماتت على الوطن العربي الواحد في المشرق والمغرب على السواء.

وستكشف لنا العودة إلى التاريخ مجموعة من العجائب والغرائب رافقت إنشاء الدول العشرين، وإقامة الحدود. وأنا أدعو المواطن العربي أن يسير معي في رحلة قصيرة في ساحة التاريخ ليرى العجب العجاب.

ولسنا نبدأ المسيرة في التاريخ القديم، مع المصريين القدماء في وادي النيل، أو مع البابليين أو الأشوريين في حوض الفرات، ويكفي أن نبدأ المسيرة عبر ثلاثة عشر قرناً، منذُ الفتح العربي، وإذا كانت هذه القرون لا تكفي فإن أي شيء آخر يكفي؟

وإننا لنجد أول ما نجد، أن «أسماء» هذه الدول العشرين، هي أسماء أقطار أو مدن أو أنهار أو جهات، أو جبال، أو أبطال. . ولنبدأ ببعضها واحدة واحدة.

فالمملكة الأردنية الهاشمية، تنتسب إلى نهر وبطل، أما النهر فهو الأردن، والبطل فهو «هاشم» جدّ الرسول (ﷺ) الذي ينتسب إليه الملك عبد الله بن الحسين. وهي دولة استُحدثَتْ تحت ظروف سنشرحها، وليس لها ذكر في التاريخ العربي من قريب ولا من بعيد. وإقليم هذه الدولة «شرق الأردن والضفة الغربية»، هو جزء من ديار الشام، كان يعرف على الدوام سوريا الجنوبية.

والمملكة العربية السعودية، دولة حديثة أخرى، تنتسب إلى مؤسّسها الأمير سعود الكبير (١٧٢٤ ـ ١٧٦٥م)، ولا يوجد في التاريخ شعب اسمه الشعب السعودي، ولا إقليم اسمه الإقليم السعودي. وإقليم هذه الدولة جزء لا يتجزأ من الجزيرة العربية وأهلها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ساهموا عبر القرون في صنع التاريخ العربي، وكان هذا الإقليم جزءاً من دولة الراشدين فالأمويين فالعباسيين.

وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دولة مستحدثة أرضها، جزء من اليمن، وشعبها جزء من الشعب اليمني، كانت بريطانيا قد سلختْها عام ١٨٣٠م عن اليمن، وأعلنتْها مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، ثُمّ استقلّت في عام ١٩٦٧م وأعلنتْ نفسها جمهورية منفصلة عن أختها وسمّتها جمهورية اليمن. «واليمن» التي ولدت منها هاتان الجمهوريّتان هي اسم قطر عربي قديم يدلّ على الجهة: «يمين» الكعبة أو الحجاز، كما ينبئنا بذلك الجغرافيون العرب القدامى[١].

ومجموعة الدول الصغرى: الكويت وقطر والبحرين واتحاد الإمارات العربية ومسقط وعمان. هذه كلها أجزاء من الجزيرة العربية، وهي أسماء أقطار، ولم تكن دولاً في يوم من الأيام، وكان تاريخها هو تاريخ الجزيرة العربية من عصور ما قبل التاريخ حتّى القرن العشرين.

وجمهوريتا سوريا ولبنان، دولتان مستحدثتان، لم يكن لهما وجود في التاريخ، وهما أرضاً وشعباً، جزء من سوريا الطبيعية، من طوروس شمالاً إلى رفح جنوباً. وأطلق عليها العرب لفظ «الشام»، وتعني شمال الحجاز أو الكعبة. ذلك أن «سوريا» كلمة يونانية، ولبنان كلمة سامية معناها بياض الثلج، ولبنان اسم جبل، لا أكبر ولا أصغر، وأعرف الناس به هو جاره القريب ابن حماة، ياقوت الحموي، يقول عنه في معجمه «إنه جبل يطل على حمص»[٢]. والشعب في هاتين الجمهوريتين هو من الهجرات العربية الأولى الذين عرفوا بالكنعانيين والفينيقيين، والذين هاجروا منهم في القرن التاسع عشر إلى الأمريكتين وأفريقيا وأستراليا، لا يزالون يعرفون هم وأولادهم بالسوريين، فهم انفصاليون في الوطن، وحدويّون في المهجر!

وجمهورية العراق دولة مستحدثة ليس لها ذكر في التاريخ العربي كدولة، وفي العراق قامت الإمبراطوريات القديمة، البابلية والكلدانية والأشورية التي تجاوز حكمها حوض الرافديْن إلى وادي النيل، وأصبحت بعد الفتح العربي قطراً من أقطار

(١) المقدسي، ص ١٥٢ (كذا ورد في الأصل).

(٢) شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، «مادة لبنان».

الدولة العربية الكبرى. والعراق هو اسم أحد أَقطار العرب، ومستعار في الأصل من اللغة الفهلوية ومعناه الأراضي الواطئة. ولقد أطلق المؤرخون العرب القدامى على هذا الإقليم اسم «السواد» لكثرة الخضرة والزروع فيه، وتمييزاً له عن أرض الصحراء[٣] أو لأنه واقع بين دجلة والفرات، «والعراق ما كان قريباً من البحر»[٤].

وجمهورية مصر العربية، دولة حديثة العهد، وكانت تعرف أخيراً بالدولة العلوية نسبة إلى مؤسسها محمّد علي باشا. وقامت فيها إمبراطورية عربية في عهد الأسر العربية الحاكمة التي عرفت باسم الفراعنة والهكسوس. وأصبح تاريخها بعد الفتح العربي جزءاً من تاريخ الدولة العربية التي تنقّلت عواصمها من المدينة المنوّرة إلى دمشق وإلى بغداد وإلى القاهرة نفسها.

وجمهورية السودان، أحدث عهداً من جمهورية مصر، وكلتاهما يؤلّفان وادي النيل الذي ربط بينهما بالتاريخ المشترك. واعترفتْ عدة اتفاقات دولية بكيانهما الواحد. ويشمل إقليم السودان عند الجغرافيين العرب الأوائل، النصف الأوسط من القارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب، جنوب الصحراء من الرأس الأخضر على الأطلنطي حتّى البحر الأحمر، كما حددته **دائرة المعارف البريطانية**[٥].

والمملكة المغربية، ومعها جمهوريات الجزائر وتونس وليبيا، كلها كيانات سياسية حديثة، وهي أسماء أقطار. وكان المؤرخون العرب يطلقون عليها باستثناء مصر، اسم أفريقيا. وذكر ياقوت الحموي في **معجم البلدان** أن حدّ أفريقيا يمتد من برقة شرقاً إلى طنجة غرباً. ثُمّ أطلق على الأقطار الأربعة اسم المغرب العربي، تمييزاً له عن المشرق العربي. وكانت أقسامه: المغرب الأدنى وهو بلاد ليبيا، والمغرب الأوسط وهو تونس والجزائر، والمغرب الأقصى وهو بلاد مراكش.

وتنبئ أسماء كثير من الأقطار العربية، لها معان لغوية، عن موقعها وهويتها، وهي ليست مسميات سياسية؛ فالحجاز مثلاً هي التي تحجز بين الساحل وجبال الجزيرة العربية، ونجد هي الأرض المرتفعة، والسودان وصف للتعبير عن بشرة السكان، والجزائر تعبير عن التضاريس الساحلية بين تونس والمغرب الأقصى.

ويحمل بعض الأقطار العربية أسماء غير عربية. ومثلاً: فلسطين نسبة إلى

---

(٣) فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ٢١٠.

(٤) ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٣٢.

(٥) دائرة المعارف البريطانية، مج ٢١، ص ٥٠٤.

«فلسيتا» وهو اسم القبائل التي قدمت من جزر بحر إيجة، وكانت قبل ذلك تسمّى هي ولبنان، أرض «كنعان» نسبة إلى أحد أجداد العرب القدامى الذين هاجروا من الجزيرة العربية.

ويتضح من ذلك كُلّه، أن الوطن العربي، كأي وطن آخر وكأي أمة أخرى، كان مقسماً لأقطار. وكان هذا التقسيم تفرضه دواعي التعريف، تماماً كتعريف المدن والقرى وتمييزها بعضها من بعض، ولكن لم تكن حدود هذه الأقطار حدوداً سياسية أو دولية. والتاريخ حافل بالوقائع والدلائل قبل أن تكون قضية الوحدة أو لا وحدة مطروحة على البحث بعصور وأجيال.

ولنأخذْ ديار الشام مثلاً على ذلك، فعند الفتح العربي، قسّمت البلاد إلى خمسة أجناد: جند حمص وجند الأردن وجند فلسطين وجند دمشق وجند قنّسرين. ويقول الدكتور حتّي في تاريخه إن هذا التقسيم يتعادل مع الأقسام الإدارية التي كانت سارية في عهد الرومان والبيزنطيين أي قبل ألف عام من الفتح العربي[٦].

وفي معجم ياقوت، وهو من الجغرافيين المعروفين، أن حدود الشام تبدأ من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية. وأما عرضها فمن جبل طيّئ إلى بحر الروم، وبها من أمّهات المدن، منبج وحلب وحمص ودمشق والبيت المقدسي والمعرة، وفي الساحل أنطاكية وطرابلس وعكا وصور وعسقلان[٧]. وبهذه الحدود، وتلك المدن، تعني الشام: فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن، ومنطقة أخرى تحت سلطة تركيا اليوم.

و كان جند فلسطين، وجند الأردن، على عكس فلسطين وشرق الأردن كما نعرفهما اليوم؛ فقد كان جند فلسطين يمتدّ من رفح إلى اللجون، ومن يافا إلى عمان. وكانت الرملة هي العاصمة. ويقع في جند فلسطين الكرك وعمان ومعان وأذرع. ويقول ابن جبير الأندلسي الرحّالة الشهير في القرن الثاني عشر عن الكرك مثلاً، وهي قلعة شهيرة في شرق الأردن، «إنها أطيب أرض في فلسطين، كما أن زميله الرحالة ابن بطوطة تحدّث عن عمّان فقال: «وارتحلْنا إلى عمان وهي آخر حدود الشام». وفي **تاريخ النجوم الزاهرة** «أن زلزلة عظيمة حدثتْ في البلاد الفلسطينية (٦٩٢هـ) وكان معظم تأثيرها في الكرك».

أما جند الأردن فقد كان عاصمته طبريا، وهي إحدى المدن الفلسطينية اليوم.

---

(٦) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٢٠٨.

(٧) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ٥، ص ١١٥.

وعلى هذا فقد كانت عمّان العاصمة الحاضرة إحدى مدن فلسطين. وكانت بعض المدن الفلسطينية تابعة جند الأردن وحصيلة ذلك كُلّه أن فلسطين كانت متوغّلة في الأردن، والأردن متوغّلاً في فلسطين!

أما الجزيرة العربية فقد كانت مقسمة إلى مناطق: الحجاز ونجد والحسا والجوف وعسير وتهامة واليمن والدهناء والنفوذ والربع الخالي. ولكل واحد من هذه الأسماء معانٍ تدلّ على طبيعة الأرض.

ولو شئنا أن نسترسل لوجدنا أن حوض الرافديْن ووادي النيل والمغرب العربي مقسّم إلى مناطق، كالحال في الجزيرة العربية وديار الشام. والمغرب العربي، وأوضّح للمواطن العربي أن أسماء الأقطار العربية ليست أسماء كيانات سياسية، مستقلّة منفصلة، ولكنها أسماء أقاليم متعددة في الوطن العربي الواحد.

ولقد استمرّت هذه التقسيمات مئات السنين، بعد الفتح العربي، تعاقب عليها الحكم العربي، كمقاطعات، وتولّى إمارة المقاطعات ولاة يعيّنون من قبل الخليفة في هذه العاصمة أو تلك.

وجاءت الدولة العثمانية وبسطت سلطتها على الوطن العربي في أواسط القرن السادس عشر، فقسّمت البلاد العربية إلى خمسة عشر إيالة كما يلي: الشام وطرابلس الشام وحلب والرقة والموصل وبغداد والبصرة والحسا واليمن وحبش وتونس وطرابلس الغرب والجزائر ومكة المكرمة وإيالة مصر(٨).

ومن الطريف أن السجلات العثمانية القديمة تذكر أن إيالة مصر تنقسم إلى ثلاثة عشر لواء هي: جرجا وابريم وواحات ومنفلوط وأسيوط وبنها وشرقية وغربية ومنوفية ومنصورة وقليوبية وبحيرة ودمياط.

وكذلك ذكر عن إيالة اليمن أنها تضمّ ألوية صنعاء وسخاً وزبيد وتعز وصهلة وكوكبان وطويلة ومأرب وعدن. وكذلك فإن إيالة طرابلس الشام (وهي العاصمة الثانية في لبنان) كانت تشمل حماة وحمص وسلمية وجبلة، وهي مدن في الجمهورية العربية السورية اليوم.

أما إيالة الشام فقد كانت شاملة بيروت (عاصمة الجمهورية اللبنانية) ومعظم الأراضي السورية، وجميع فلسطين شرق الأردن.

---

(٨) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم للملايين [١٩٦٠])، ص ٢٣٠ وما بعدها وهو نقلها عن المراجع التركية بتفاصيلها.

ثُمّ حدثت أحداث دولية، أهمها استيلاء فرنسا على «إيالة» الجزائر وضغطت الدول الأوروبية على «القسطنطينية» لكي تنشىء نظاماً خاصاً لجبل لبنان، فأجرت الدولة العثماية بعض التعديلات في التقسيمات الإدارية في الوطن العربي، فأصبح مقسّماً إلى إيالتَيْن ممتازتَيْن هما إيالة مصر وإيالة تونس، وإلى تسع ولايات هي: الحجاز واليمن وبغداد وحلب وسوريا وبيروت وطرابلس الغرب والبصرة والموصل. وقد أنشئت كذلك أربع متصرفيات: القدس الشريف وبنغازي ودير الزور وأخيراً متصرّفية جبل لبنان الممتازة.

وفي تفاصيل هذه التقاسيم الإدارية طرائف تدعو المواطن العربي المعاصر إلى التأمّل. من ذلك أنّه قد ألحقت الدولة العثمانية نجد بولاية البصرة، وأن إسكندرونة وأنطاكية اللتين، هما اليوم تحت سلطة تركيا، كانتا جزءاً من ولاية حلب، وأن الكرك، وهي اليوم في شرق الأردن، كانت تابعة لولاية سوريا، وأن عكا ونابلس وهما في فلسطين، واللاذقية وهي في سوريا، كانت كلها تابعة لولاية بيروت، وأن فزان في ليبيا كانت تابعة لطرابلس الغرب، وأن درنة (ليبيا) كانت تابعة لمتصرفية بنغازي.. وأن متصرفية جبل لبنان كانت قاصرة على الجبل من جزين جنوباً حتّى كسروان شمالاً!

وفي الإطار الأوسع يمكن القول إن تلك الإيالات والولايات قد أصبحت اليوم دولاً مستقلة ذات سيادة؛ فولايات البصرة وبغداد والموصل تؤلف الجمهورية العراقية. وولايتا سوريا وحلب تؤلفان الجمهورية العربية السورية.. وجزء من ولاية سوريا يؤلّف المملكة الأردنية الهاشمية، وولاية طرابلس الغرب ومعها متصرفية بنغازي تؤلف الجمهورية الليبية.

ويتساءل المواطن العربي، كيف «ولدت» هذه الجمهوريات ذات السيادة من مناطق إدارية كانت كلها إلى عهد قريب قائمة على رقعة واحدة من الوطن العربي؟ وكُلّ مواطن في أي منطقة من تلك المناطق هو مواطن في الوطن كُلّه؟

وسؤال ثانٍ يلي السؤال الأول، كيف قامت حدود على وطن لم تكن عليه حدود؟ ومن الذي أقام هذه الحدود؟

الجواب باختصار، إنه الاستعمار الذي أقام هذه الحدود. وإني أناشد المواطن العربي ألا يحسب هذا الجواب من باب الكلام الشائع الذي يلقى جزافاً يدفعه عفو الحماسة الوطنية، ويسوقه الارتجال من غير روية وإمعان.

فهذه وقائع التاريخ دولة دولة. في عام ١٨٣٠م احتلّت القوات الفرنسية الجزائر. وفي عام ١٨٨١م، احتلّت فرنسا تونس، وأقامت فرنسا في البلدَيْن إدارة وكياناً

وحدوداً. وبعد كفاح بطولي رائع ظفرت الأولى باستقلالها في عام ١٩٦٢، والثانية في عام ١٩٥٦. وهكذا قامت جمهوريتان عربيّتان وجدتا على أرضهما كياناً وحدوداً!

وقد وضع الفرنسيون الحدود الجزائرية والتونسية في مراحل متعدّدة: في ١٨٨٨ و١٩٠٢ و١٩١٠. ويقول مرجع جغرافي معاصر إن الحدود بين هذين البلديْن لا تمتدّ مع ظواهر طبوغرافية مميّزة بل هي صناعية بحتة[٩].

هذا مع العلم أن الجزائر وتونس لم يكنْ لهما عبر التاريخ كيان مستقلّ. وكلاهما اسمان لمدينتيْن لا قطريْن، فالأولى كانت تعرف بالعصور العربية «جزائر بني مروان»، وهي «مدينة على ضفة البحر بينهما وبين بيجاية أربعة أيام»، والثانية تعرف بتونس الغرب وهي «مدينة محدثة بأفريقيا على ساحل بحر الروم»[١٠].

كذلك فإن الحدود الجزائرية المغربية قد وضعها الفرنسيون سنة ١٨٤٥م. وهذه الحدود، أيضاً ليست طبيعية بمعنى أنها لا تمتدّ مع ظواهر طوبوغرافية فاصلة[١١].

وفي سنة ١٩١١م، استولتْ إيطاليا على ليبيا وأقامت فيها كياناً وحدوداً، ووضعت الحدود بين مصر وليبيا بموجب اتفاقية موقّعة من الحكومة الإيطالية والحكومة المصرية. وكانت مصر في ذلك العهد تحت الحماية البريطانية وليبيا تحت الحكم الإيطالي، والمواطن العربي يجد تفصيل ذلك في **دائرة المعارف البريطانية**[١٢]. ثُمّ قام الشعب الليبي بكفاحة المسلح وانتهى الأمر بالاستقلال، فكانت الدولة وكانت الحدود.

وفي عام (١٨٨٢م) قامت القوات البريطانية باحتلال مصر، وكان السودان منذُ القدم جزءاً من مصر، وكلاهما يؤلفان وادي النيل، وقام في السودان ما يعرف بالإدارة المصرية البريطانية، وعرف السودان بالسودان المصري الإنكليزي، ولكن الواقع أن مصر والسودان كانا تحت السيطرة البريطانية. وبعد أجيال من النضال والثورات استقلت مصر واستقل السودان، بعد أن كان الاحتلال البريطاني قد فصلهما واحدهما عن الآخر، وجعل لكُلّ منهما كياناً وحدوداً، وقد وضعت الحدود بين مصر والسودان في «اتفاقية الحكم المشترك» (١٨٩٩م). ومعنى هذا أن حدود القطرين وضعتْها الدولة البريطانية. وكما يقول المرجع الجغرافي، فإن هذه الحدود لم يضعْها مصري ولا سوداني بل أملتْها الاعتبارات الاستعمارية الإنكليزية، وكانت في الأصل

---

(٩) فيليب رفلة وأحمد سامي مصطفى، **جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢)، ص ١٤٦.

(١٠) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج ٢، ص ٦٠.

(١١) المقدسي، ص ١٢٢ ـ ١٣٢.

(١٢) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٨، تحت مادة مصر.

حدّاً إدارياً، ويبلغ طوله ١٢٣٠ كلم من ساحل البحر الأحمر إلى جبل عوينات[١٣].

أما حدود مصر مع فلسطين، فلم يضعها كذلك مصري أو فلسطيني، وإنما وضعتْ في عام ١٩٠٦ بموجب اتفاقية موقّعة بين الدول العثمانية والسلطات المصرية التي كانت واقعة تحت الحماية البريطانية[١٤].

هكذا نشأت الدول العربية في أفريقيا، وهكذا وضعتْ حدودها فرنسا وإيطاليا وبريطانيا. وهي التي أنشأت الكيانات ووضعت الحدود.

و جرى مثل ذلك في الجزيرة العربية، ففي عام (١٨٣٩) احتلّتْ بريطانيا عدن نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، ثُمّ أعلنتْها مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وجعلتها قاعدة عسكرية. وأصبحت كجبل طارق عند مدخل البحر الأبيض المتوسط، وتلا ذلك سلسلة من الاتفاقيات فرضتْها بريطانيا على «السلاطين» والمشايخ في المناطق المجاورة، وعرفت بالمحميات الغربية والشرقية.

وفي سنة ١٩٦٣م أنشأت بريطانيا ما سمّي باتحاد الجنوب العربي، غير أن الشعب اليمني رفض جميع هذه المحاولات البريطانية وثار عليها، إلى أن ظفر باستقلاله في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧م. وقامت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، فوجدت الكيان والحدود، وكانت تلك الأراضي تسمّى في عهد الثورة «جنوب اليمن المحتل». أما حدود عدن وما حولها فقد جرى الاتفاق عليها بين بريطانيا والدولة العثمانية بموجب اتفاقية ١٩٠٦م[١٥]. ولم يكن لأهل عدن ولا لأهل اليمن قاطبة أيّ رأي في هذه الحدود.

في حين أن حدود جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في الشمال مع المملكة العربية السعودية، لم تحدّد أبداً. وهي تمتدّ في مناطق قاحلة غير مأهولة. وكذلك فإنّ حدود الجمهورية اليمنية مع المملكة السعودية غير محدّدة، وتُرسم أحياناً بخطوط مقطّعة دلالة على غموضها، وأحياناً لا ترسم في بعض الخرائط[١٦].

وفي أقصى جنوب الجزيرة العربية، تقع منطقة مسقط وعمان، ولهما تاريخ طويل. وكان قد تغلّب عليهما البرتغاليون واستمرّ حكمهم طيلة قرن من الزمان، ثُمّ

---

(١٣) رفلة ومصطفى، **جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات جغرافية الوطن العربي الكبير**، ص ٢٠٦.

(١٤) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٨، تحت مادة مصر.

(١٥) المصدر نفسه، مج ١، تحت مادة عدن.

(١٦) رفلة ومصطفى، المصدر نفسه، ص ٤٢٧ ـ ٢٤٨.

استولت عليهما إنكلترا وفرضت عليهما في ١٨٩١ و١٨٩٥ اتفاقيات جعلت منهما محمية بريطانية. وفي عام ١٩٦٩م ظفرتْ عُمان ومسقط باستقلالهما ووجدتا كيانهما وحدودهما قائمة وأصبحتا تعرفان بدولة عُمان.

أما البحرين والكويت وقطر، فقد كانت تتشابه في الماضي في تجارة اللؤلؤ، وفي السيطرة البريطانية عليها. وأخذت تتطوّر أوضاعها الوطنية والدولية إلى أن رُفعتْ عنها السيطرة البريطانية وظفرتْ باستقلالها. وكانت هذه المناطق تابعة للدولة العثمانية. وإذا رجع المواطن العربي إلى السجلّات العثمانية الخاصة بالتقسيمات الإدارية يجد أن «قضاء الكويت» كان تابعاً ولاية البصرة، وأن القائمقام فيها هو «مبارك الصباح باشا» مع بيان برتبته والميدالية الذهبية التي حصل عليها، وأن قاضيها هو «عبد الله السعداني أفندي». ويجد المواطن العربي كذلك أن «قضاء قطر» كان تابعاً متصرّفية نجد التي كانت تابعة بدورها لولاية البصرة، وأن القائمقام فيها هو «جاسم الثاني أفندي»، وأن قرى هذا القضاء تبلغ تسعة عشر[١٧]. أما البحرين، فكانت تعتبر جزءاً من العراق قبل ذلك العهد بزمن طويل[١٨]. وكذلك، فإن هذه الدول الثلاث قد وجدت كُلّ منها حدوداً وكياناً، ولم يكن لأي مواطن رأي لا في الكيان ولا في الحدود.

ودولة الإمارات العربية المتحدة، دولة حديثة وجوداً وحدوداً، إذ أعلن اتّحادها في عام ١٩٧٢. وكانت قبل ذلك مجموعة من الإمارات والمشْيَخات، سُمّيت ساحل الصلح البحري أو الساحل المهادن. وهي تضمّ سبع إمارات واقعة على الخليج العربي، ولها تاريخ طويل مع الاستعمار البريطاني الذي فرض عليها سلطته وجعل منها كيانات محمية. وقام الاستقلال على هذه الكيانات.

وبشكل عام، فإن أراضي جميع هذه الدول: قطر والبحرين والكويت ودولة الإمارات العربية وعمان، لا تفصلها حدود طبيعية عن الجزيرة العربية، وهي جزء لا يتجزأ منها. وتنحدر الأسر الحاكمة فيها ومعهم الأسرة السعودية من قبيلة واحدة، هي قبيلة «عنزة» الشهيرة بتاريخها، وبانتشارها في نجد وسوريا والعراق.

وبعد هذا السرد الموجز بالنسبة إلى الجزيرة العربية، لا بُدَّ لنا أن نقف قليلاً عند المشرق العربي، فهنا حدثت أحدث «ملحمة» استعمارية، قطعتْ أوصال الوطن العربي عظماً ولحماً. وكانت النتيجة قيام ممالك وملوك، وجمهوريات ورؤساء، كُلّ

(١٧) الحصري [أبو خلدون]، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ص ٢٤٨.

(١٨) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج ٤، ص ٩٣.

ذلك على رقعة واحدة من الأرض لم تعرف التجزئة والانفصال منذُ العصور الحجرية.

وجاءت الفرصة الذهبية التي انتظرها الجزّارون الاستعماريون طويلاً على الدولة العثمانية «الرجل المريض» ليقطعوا الوطن العربي إرباً، ويفوز كُلّ منهم بالقطعة التي يستطيع انتزاعها. وكانت الحرب العالمية الأولى هي الفرصة إذ اشتركت الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا، لتلقى فيها نهايتها وتعود إلى أرضها الصغرى على ضفاف البوسفور.

وحينما كان القادة العسكريون يخوضون أعنف المعارك في جبهة الدردنيل وفي جبهة السويس، كان ساسة الحلفاء يخوضون أمكر معاركهم في ما بينهم. وبعد اتّصالات ومشاورات التقى ممثّلو روسيا وبريطانيا وفرنسا في بطرسبرغ (لننغراد) في ربيع عام ١٩١٦، واتفقوا في ما بينهم على اقتسام أراضي الدولة العثمانية. وعرف هذا الاتفاق باسم سفيرَيْ فرنسا وبريطانيا (سايكس وبيكو) وكان على شكل رسائل متبادلة وخرائط تبيّن نصيب كُلّ دولة منها بالألوان[١٩]، وكانت القسمة على الوجه الآتي:

تختصّ روسيا «بالقسطنطينية» وحولها بضعة أميال في الداخل على جانبيْ البوسفور، مع أربع ولايات في شرق الأناضول تقع بين تركيا وروسيا.

وتختصّ فرنسا، بالقسم الأعظم من سوريا، بما فيها لبنان وأجزاء من جنوب الأناضول، ومنطقة الموصل.

وتختصّ بريطانيا بالمنطقة الواقعة جنوب سوريا (شرق الأردن) وأراضي العراق وميناءي حيفا وعكا.

وأما بالنسبة إلى فلسطين، وهي التي رُسمَتْ باللون البني على الخريطة، فآتفق أن تكون تحت وصاية دولية.

وكان هذا الاتفاق استعمارياً قذراً، فقد كان مناقضاً لتصريحات الحلفاء التي أعلنوها حين دخولهم الحرب، ومنافياً بصورة خاصة للعهود التي قطعوها للشريف حسين، قبل بضعة أشهر، باستقلال البلاد العربية ووحدتها. ولم يدر الشريف حسين بهذا الغدر الاستعماري إلا بعد ثمانية عشر شهراً. ولقد أرسل جمال باشا الذي كان قائد الجبهة السورية، صورة عن اتفاقية «سايكس ـ بيكو»، إلى الشريف حسين وعرض عليه

(١٩) انظر النصّ الكامل للاتفاق في: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ترجمة علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦)، ص ٥٧٨.

المصالحة مع الدولة العثمانية على أساس «منح الولايات العربية حكماً ذاتياً كاملاً يحقّق جميع أمانيهم القومية». وفي كانون الأول/ يناير ١٩١٧ خطب جمال باشا في حفل عام في بيروت، فكشف تفاصيل اتفاقية «سايكس ـ بيكو» وعرضه المصالحة مع الشريف حسين، وكان مما قاله: «فالشريف حسين باشا المسكين وقع أخيراً في أحبولة الإنكليز وأخلّ بوحدة الإسلام. والاستقلال الذي وعده به الإنكليز سراب خادع. والشريف حسين باشا تسبّب بوصول الأعداء إلى أمام قلعة القدس، وسيشعر بالتعاسة، بإبدال شرف الإمارة الممنوح له من الخلافة الإسلامية بالعبودية للإنكليز»[٢٠].

ولكن الوقت قد فات، فلم يستطع الشريف حسين الإفلات من قبضة الإنكليز، وصحّت نبوءة جمال باشا في أمريْن: سقط بيت المقدس بعد خمسة أيام ودخل الجنرال اللّنبي إلى المدينة المقدّسة ليقول كلمته الشهيرة: «اليوم انتهت آخر الحملات الصليبية». أما الأمر الثاني، فإن الشريف حسين نفاه الإنكليز بعد سنوات إلى قبرص وقضى أيامه الأخيرة «بالمهانة والتعاسة» كما قال جمال باشا بالتحديد.

وانتهت الحرب العالمية الأولى، وبدأ المنتصرون يتقاسمون الذبائح، فاتّخذ مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس قراراً في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ بفصل البلاد العربية عن الدولة العثمانية ووضعها تحت الانتداب الدولي. وهي الصيغة الاستعمارية الحديثة. وفي نيسان/ أبريل ١٩٢٠، عقد مجلس الصلح الأعلى مؤتمراً في سان ريمو وتم الاتفاق أن تكون سوريا ولبنان تحت انتداب فرنسا، وأن تكون فلسطين وشرق الأردن والعراق تحت الانتداب البريطاني!

وبدأ الاستعمار البريطاني والفرنسي يبني الدول والحدود، وسارعت فرنسا إلى تسمية سوريا ولبنان بدولتيْ المشرق تمييزاً لهما عن «دول المغرب» في مراكش وتونس والجزائر. وراحت بريطانيا بدورها تقيم حكومات ثلاثاً في فلسطين وشرق الأردن والعراق. وكانت الكارثة الكبرى في قيام الحكومة الفلسطينية برئاسة المندوب السامي الصهيوني اليهودي، السير هربرت صموئيل الذي رشّحه الزعيم الصهيوني الدكتور وايزمان ليبني الأساس للوطن القومي اليهودي، وللدولة اليهودية في ما بعد.

وبالنسبة إلى شرق الأردن، أقامت بريطانيا حكومة برئاسة الأمير عبد الله بن الشريف حسين، بناء على قرار اتخذه المستر ونستون تشرشل حينما زار القدس في شهر آذار/ مارس ١٩٢١. وفي صبيحة اليوم الثاني ذهب هربرت صموئيل إلى عمان،

---

(٢٠) المصدر نفسه. انظر: النصّ الكامل لخطاب جمال باشا في: **الشرق**، العددان ٤٩٤ ـ ٤٩٥ ([١٩١٧])، ص ٢٦٠.

وأعلن في اجتماع كبير فصل شرق الأردن عن فلسطين وتنصيب الأمير عبد الله أميراً على البلاد!

وفي ما يخصّ العراق، نصّبت بريطانيا فيصل بن الحسين ملكاً على العراق تحت الانتداب البريطاني.

ثُمّ جاء دور الحدود، ودخلت بريطانيا وفرنسا في مباحثات طويلة لتعيين الحدود على أرض لم تعرف الحدود، منذُ كانت السماء والأرض، وليس فيها فواصل طبيعية، ولكن كان لا بُدَّ أن تصنع الحدود.

ولم يكن الأمر صعباً بالنسبة إلى فلسطين وشرق الأردن، فالبلدان تحت انتداب بريطانيا. وأصدر المندوب السامي البريطاني أمره في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠ بجعل نهر الأردن حدّاً فاصلاً. ومنذُ أن تفجّر هذا النهر وروافده من جبل الشيخ وهو ينساب في ديار الشام، ولم يعرفه التاريخ فاصلاً ولا عازلاً.

أما حدود فلسطين مع لبنان وسوريا فلم تكن مصطنعة فحسب، ولكنها رسمت لتحقيق المطامع الصهيونية، ففي شمال فلسطين يبتدئ الحدّ من رأس الناقورة على البحر الأبيض المتوسّط ويسير في خطّ مستقيم نحو الشرق، ثُمّ يتجه فجأة في زاوية حادة نحو الشمال إلى مسافة ثلاثة كيلومترات من غير سبب طبيعي إطلاقاً. ولكن لسبب واحد، هو: أن تدخل بحيرة طبريا وبحيرة الحولة بكاملهما في حدود فلسطين، ومعهما الأنهار والروافد التي تصبّ في بحيرة الحولة. واتّبع الحد الشرقي لفلسطين مع سوريا الخطة الاستعمارية نفسها. ويبدأ الحدّ من بانياس السورية ويتّجه نحو الجنوب بحيث يكون نهر الأردن ومنابعه العليا في فلسطين. وبدلاً أن يكون الحدّ السوري الفلسطيني شرقاً هو الخطّ الوهمي في وسط بحيرة طبريا، نجحت المؤامرة الصهيونية البريطانية في جعل الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا داخلاً في فلسطين، بعرض لا يتجاوز عشرة أمتار، في بعض المواقع، ويستمر الحدّ على هذا الحال ليدخل نهر اليرموك في فلسطين حتّى البحر الميت.

وفي البحر الميت تبدو المفارقة العجيبة، فقد رسم الحدّ الأردني الفلسطيني في وسط البحر: القسم الغربي لفلسطين والشرقي للأردن، خلافاً لما جرى عليه الحال بالنسبة إلى بحيرة طبريا، لأن بريطانيا هي الدولة المنتدبة على البلدين، ولأن الصهيونية أرادت أن تجعل «فلسطين كبرى» من فلسطين الصغرى!

أما حدود شرقي الأردن مع سوريا فقد وضعتها فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاق تمّ بينهما في عام ١٩٢٠. في حين أن الحدود بين شرق الأردن والسعودية وضعت من قبل بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على شرقي الأردن من جهة، و«سلطان نجد

عبد العزيز آل سعود» كما كان لقبه يومئذ، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥ بموجب اتفاقية «حداء» وهي موقع يبعد بضعة كيلومترات عن ميناء جدة[٢١]. ووضعت حدود شرق الأردن مع العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٦. وكانت بريطانيا هي الدولة المنتدبة على العراق وشرق الأردن معاً.

وهكذا فإن حدود شرق الأردن وفلسطين في ما بينهما، ومع جارتهما، قد وضعها الإنكليز والفرنسيون، إلا البحر الأبيض المتوسط فهو الحدّ الوحيد الذي صنعتْه الطبيعة.

أما بالنسبة إلى سوريا ولبنان، ففصلتْهما فرنسا عن بعضهما. وأصدر المندوب السامي الفرنسي وهو صاحب الأمر على البلدين، قراراً بتعيين الحدود بينهما، فكان أبشع دراما إنسانية شهدها تاريخ ديار الشام، ويجدر بالمواطن العربي أن يعيش مع هذه الدراما في نظرة خاطفة.

ففي صباح أول أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، كانت كلمة لبنان تعني «جبل لبنان»، ولا شيء غير ذلك. وعند الظهر أصبح لبنان يعني شيئاً أكبر وأوسع، إذ أصدر المفوض الفرنسي قراراً بإنشاء «دولة لبنان الكبير المستقل» وألّفه من جبل لبنان، وأضاف إليه متصرّفية صيدا في الجنوب، ومتصرّفية طرابلس في الشمال، ومتصرّفية بيروت، وأربعة أقضية هي بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وأقساماً من قضاء عكار وحصن الأكراد، وكانت معظم الأراضي تابعة لولاية سوريا. ولكن المفوّض الفرنسي أراد أن يقيم دولتَيْنْ إحداهما في سوريا والأُخرى في لبنان، ولتكن دولة لبنان أكبر من «لبنان»، وهكذا كان!

وحدود سوريا الأربع مثال كامل على اصطناع الحدود؛ فهي، كما يقول مرجع جغرافي، «حدود غير طبيعية مع البلاد العربية التي تحيط بها لأنها لا تمتدّ مع فواصل طبيعية، ولا تفصل جماعات بشرية مختلفة، بل على العكس فالأرض تمتدّ متشابهة، والناس يتشابهون لغة وعقيدة وسلالة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى حدود العراق مع سوريا والسعودية فإنها صناعية بحتة»[٢٢].

و لم يكتفِ الجزّارون الاستعماريون بأنهم صنعوا الكيانات السياسية وجعلوا لها

---

(٢١) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٩)، ص ٢٥٣.

(٢٢) رفلة ومصطفى، **جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات جغرافية الوطن العربي الكبير**، ص ٢٨٩ ـ ٢٧٠.

حدوداً، بل إنهم سلخوا المدن عن تقاسيمها الإدارية المعروفة. ولقد تنازلت فرنسا لإنكلترا عن ولاية الموصل لتصبح تابعة للعراق، وكان ثمن التنازل حفنة من نفط الموصل مقدارها ٢٣,٧٥ بالمئة تختصّ بها فرنسا. وسلخت كذلك دير الزور عن أراضي العراق وأُلحقتْ بسوريا.

وعلى هذا المنوال ضُمّت العقبة وعمان إلى شرق الأردن في ١٨ آذار/ مارس ١٩٢٦ بموجب اتفاق تمّ بين الشريف حسين وولده الأمير عبد الله. ومن الطبيعي أن بريطانيا كانت وراء هذا التدبير نظراً إلى موقع العقبة الاستراتيجي.

والعقبة وحدها، في خارطة العالم العربي بأسره، مثل حيّ على أن الحدود في الوطن العربي، هي حدود أقطار لا حدود دول. ولقد كان هذا الثغر العربي على البحر الأحمر، مصرياً في عهد محمّد علي باشا الكبير، سورياً في عهد الأمويين والعباسيين، وحجازياً في عهد العثمانيين، تابعاً لمتصرفيّة المدينة المنوّرة(٢٣).

وهكذا، أقامت بريطانيا، «حكومتَيْن» في شرق الأردن والعراق وجعلت لهما حدوداً. وأقامت فرنسا «حكومتَيْن» في سوريا ولبنان وجعلتْ لهما حدوداً. ثُمّ مضت الأعوام فقامت الثورات التحريرية في العراق وسوريا، وقام الوطنيون الأحرار في لبنان وشرق الأردن، وانتهى الأمر باستقلال هذه البلاد. فاستقلّت شرق الأردن في عام ١٩٤٦، وأصبح اسمها المملكة الأردنية الهاشمية، واستقلّت سوريا في عام ١٩٤٥، وأصبح اسمها الجمهورية العربية السورية، واستقل لبنان في عام ١٩٤٥، وأصبح اسمه الجمهورية اللبنانية، وخجل أهل لبنان أن يظلّ اسمه دولة «لبنان الكبير المستقل» كما أسماه الفرنسيون قبل عشرين عاماً!

ويتّضح جلياً من هذا العرض الموجز أن الاستعمار الأوروبي، قد صنع للأمة العربية على غير إرادتها، هذه الكيانات وهذه الحدود في المشرق والمغرب العربيَّيْن. وجاء الملوك والرؤساء والأمراء فوجدوا هذه الدول فجلسوا فيها، وهذه الحدود فقعدوا عليها.

وخير خاتمة أنهي بها الكلام عن حكام الدول والحدود أن أعيد كلام «فيخته» (Fichte) (١٧٦٢ ـ ١٨١٤م) فيلسوف الوحدة الألمانية حينما كانت ألمانيا مقسّمة مجزّأة، حين قال: «إن ألمانيا مجزّأة بسبب أنانية الملوك والأمراء ودسائس الدول الأجنبية الطامعة».

(٢٣) **الجريدة الرسمية للدولة العثمانية** (١٩٠٨).

والأمة العربية اليوم كألمانيا في الماضي، مجزّأة بسبب الأنانيات العربية ودسائس الدول الأجنبية.

وهؤلاء وأولئك إلى زوال، قصر الزمن أو طال.

وبعد، فليس لهذه الدراسة أن تثير الشكوك والمخاوف، ولا أن تفجّر المنازعات والخلافات.

ليس القصد من العودة إلى التاريخ، أن نعود إلى حدود الإمبراطوريات القديمة: الكلدانية والأشورية والبابلية والفرعونية.

ولا العودة إلى حدود الأمويّين والعباسيّين والفاطميّين، ولا حتّى العودة إلى حدود الولايات والإيالات في عهد الدولة العثمانية.

وكُلّ ما ترمي إليه هذه الدراسة هو وحدة الأمة العربية في المشرق والمغرب، ووحدة التراب العربي في الوطن العربي بأسره.

والآن، ونحن في أخريات القرن العشرين، فإن كُلّ الذي تدعو إليه هذه الدراسة هو الاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية العشرين، بالحدود القائمة، والدساتير النافذة، والحكومات المسيطرة، في فيدرالية تكون فيها محكمة عليا تفصل المنازعات بين الحدود، ولا تزال الخلافات قائمة في المشرق والمغرب.

وعندنا سابقة شهيرة، في نظام الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تولّت المحكمة العليا الفصل في المنازعات على الحدود بين هذه الولاية وتلك، كما فصلت في منازعات أخرى.

وما أجدرنا أن نرقى بالنظام الفيدرالي، وبالقضاء الفيدرالي.

ولولا هذا النظام الاتحادي، لكانت أمريكا الشمالية اليوم، مؤلفة من خمسين دولة، لا تتفوّق أية دولة منها، على أيّة دولة في أمريكا الجنوبية. وهذه هي العبرة العظمى، والعظة الكبرى.

الوحـــدة العربيـــة.. وكيـــف نريدهـــا؟

هنالك ثلاثة أنواع من الوحدة:

النوع **الأول** هو الوحدة كما يريدها ميثاق الجامعة العربية، وهو بقاء الدول العربية العشرين مستقلّة استقلالاً كاملاً، يقوم بينها «تضامن عربي»، «وتنسيق سياسي».. و«تكامل اقتصادي؟» و«العمل المشترك»، و«وحدة الهدف والصف»، و«المعركة الموحّدة» «والمصير المشترك» وما إلى ذلك من العبارات التي ابتدعتْها الأنظمة العربية، وردّدتْها أجهزتهم الإعلامية الناطقة بلسانهم، والواقعة تحت سيطرتهم.

والنوع **الثاني** هو الدولة الواحدة التي تمارس السيادة الكاملة الشاملة على جميع الوطن وجميع الشعب. ويتمثّل هذا النوع من الوحدة في الدولة التي يكون شعبها أو معظمه، أمة واحدة. مثل فرنسا وإيطاليا، وغيرهما كثير في جميع القارات.

والنوع **الثالث** هو الدولة الاتحادية التي تمارس السيادة الكاملة في طائفة محددة من الأمور المهمة، كالسياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والثقافة وما إلى ذلك. وتكون الأمور الأخرى من اختصاص حكومات الأقاليم التي يتألّف منها الاتحاد. وهذا النوع من الاتحاد نظام حديث في القانون الدستوري اخترعتْه الحاجة، والحاجة أمّ الاختراع، لتوحيد «دول» تربطها مصالح مشتركة كالولايات المتحدة، أو إقامة دولة تضمّ قوميّات متعدّدة كالاتحاد السوفياتي.

وبادئ ذي بدء، لا بُدَّ أن نرفض نحن النوع الأول من الوحدة كما يريدها ميثاق الجامعة العربية، ولا نكتفي بالرفض بل يجب على الأمة العربية أن تعدّ نفسها للثورة عليه، فلا يصحّ قبوله ولا الصبر عليه. ومنذ أن حقّقت الأمة العربية استقلالها وتخلّصت من الاحتلال والحماية والانتداب وهي تتطلّع إلى قيام دولة الوحدة العربية والحكام العرب يهربون من الوحدة برفع شعار الوحدة وإقامة المهرجانات الخطابية لتمجيدها والإدلاء بالتصريحات الذهبيّة للدعوة إلى قيامها والاحتفال بعيدها

والتصفيق لنشيدها وقصيدها، وغير ذلك مما أصبح هواية الحكام وأصبحتْ براعتهم فيها مملولة ممجوجة!

والنوع الثاني وهو الدولة الواحدة، فإنه من دون شكّ هو النموذج الذي ينطبق على الأمة العربية انطباقاً «هندسياً» متكاملاً. ونحن أمّة واحدة، لنا وطن واحد ولغة واحدة وتاريخ واحد، وتجمعنا مشاعر قومية واحدة، منطلقة من ماضينا، مستقرّة في حاضرنا، ومتوثبة إلى مستقبلنا. ولو شئنا أن نختار أمّة واحدة بين جميع الأمم لتكون المرشّح الوحيد لإقامة الدولة الواحدة، لكانت الأمة العربية أجدر الجميع من غير استثناء. وذلك ما يؤيّده القانون الدستوري والسوابق الدولية، دولة واحدة لأمة واحدة.

ونحن، لو وقفنا أمام الدول «الواحدة» في استعراض قصير لتبيّن لنا أن كثيراً من هذه الدول تضمّ مع شعبها قوميّات متعدّدة إضافة إلى المذاهب الدينيّة المختلفة. ومع ذلك، فإن الدولة فيها واحدة لا اتحادية. والأمثال على ذلك كثيرة. فهذه رومانيا، ويتألّف الشعب فيها من الرومانيّين والهنغاريّين والأتراك والألمان. وينتمي معظم الشعب إلى الكنيسة الأرثوذكسية في حين ينتمي الباقون إلى الطائفة الكاثوليكية.

وهذه بولندا، ويتألّف الشعب فيها من بولنديّين وأوكرانيّين ومن روسيا البيضاء وسلوفاك وروس وألمان وتشيك ولتوانيين، وفي طوائفها الكاثوليك والبروتستانت واليهود.

وهذه كمبودياً، يتألّف فيها الشعب من الكمبوديّين والفييتناميّين والصينيّين.

وهذه تشاد، يتألّف شعبها من السارا والعرب وجماعات أفريقية متعدّدة.

وهذه أفغانستان، يتألّف شعبها من الباتان، وأوزيك، وهازارا. فهذه كلها تمثّل الدولة الواحدة على رأس قوميات متعدّدة.

غير أننا نرى أن الوصول إلى النوع الثاني، وهو الدولة الواحدة أو الدولة الاندماجية بحسب التعبير العادي الحديث، يفرض أن نأخذ بالنوع الثالث، وهو الدولة الاتحادية. وقد يبدو غريباً أن نقترح نظاماً اتحادياً على أمة واحدة حيثُ تفرض الدواعي القومية، والسوابق الدستورية أن يكون النظام وحدوياً اندماجياً.

والواقع أن من حقّ المواطن العربي أن ينفر من الرأي الذي يقول بإقامة دولة اتحادية للأمة العربية بدلاً من الدولة الواحدة؛ ففي سويسراً مثلاً يضمّ النظام الاتحادي اثنتَين وعشرين مقاطعة، تمثّل جنسيّات تاريخية مختلفة، هي الألمانية والفرنسية

والإيطالية والرومانشية، ولغاتها الرسمية في جميع مؤسسات الدولة هي الفرنسية والإيطالية والألمانية.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي وكندا والهند ويوغسلافيا، وكلّها دول اتحادية لأنها تضمّ قوميّات متعددة، ومن حقّ المواطن العربي أن يتساءل: «إذاً لماذا نقيم لأمّتنا الواحدة دولة اتحادية بدلاً من الدولة الواحدة؟».

إن ترجيح الأولى على الثانية تفرضه ضرورات لا يمكن تجاهلها، مهماً كان النزوع إلى الوحدة قوياً، فنحن أمام واقع يتمثّل في قيام دول عربية متعدّدة أصبحت لها أوضاع إقليمية اقتصادية وعسكرية وتشريعية. والنظام الاتحادي، هو الذي ينقلها من الإقليمية إلى الوحدوية. ولا بُدَّ أن نترك للوحدة فرصة النمو بالتجربة والممارسة.

ولنا أسوة في النظام الاتحادي في الولايات المتحدة؛ فقد كان الاستقلال هو المرحلة الأولى في ٤ تموز/ يوليو سنة ١٧٧٦، وأعلنت وثيقة الاستقلال «أن كُلّ مستعمرة من المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة قد أصبحت دولة حرة مستقلة». وقامت بذلك ثلاث عشرة دولة مستقلة، بينها حدود، ولها مصالح اقتصادية وإقليمية.

وبعد ثلاثة عشر عاماً في عام ١٧٨٨، قامت خلالها محاولات وتحركات وحدوية، ومجادلات بين أنصارها وخصومها، اتفقت الدول الأمريكية الثلاث عشرة على إقامة اتحاد بينها، وانتخب جورج واشنطون أول رئيس «لاتحاد الدول الأمريكية» أو «الولايات المتحدة الأمريكية»، بحسب الترجمة الخاطئة الشائعة!

ومع الزمن توالى انضمام الولايات الأمريكية، فأصبحت دولة اتحادية تضمّ تحت جناحها خمسين دولة محلية.

ودستور الولايات المتحدة مؤلّف من سبع مواد، تتضمّن كُلّ منها فقرات، ولكن الممارسة أضافت إليه في ما بعد أربعة وعشرين تعديلاً، كما أعلنتْه المحكمة العليا في القرارات الكثيرة. وأصبح دستوراً اتحادياً صلباً يقود أعظم دولة في التاريخ الحديث، إلى جانب الاتحاد السوفياتي.

وثمة سبب آخر لاختيار النظام الاتحادي بديلاً عن النظام الوحدوي ليكون أساساً للوحدة العربية، ذلك أن النظام الاتحادي يقوم فيه نوعان من الدول: الدولة الاتحادية ذات الاختصاصات المحددة، ومعها مجموعة من الدول تمارس كُلّ منها سيادة كاملة على إقليمها، ولها قوانينها ومحاكمها وضرائبها ومجالسها الوطنية

المنتخبة، كُلّ ذلك في نطاق اختصاصاتها المحدّدة في دستورها في ما لا يتعارض مع دستور الاتحاد.

وينتج عن ذلك كُلّه، بالنسبة إلى النظام الاتحادي العربي، أن الحكومات القائمة التي تدخل في الاتحاد لا تُلغى كلّية، إنها باقية ولكنها تمارس السلطات الإقليمية كاملة كدولة ذات سيادة، وبذلك تراعى الظروف والحاجات والاعتبارات لكُلّ إقليم مراعاة سليمة ورشيدة. وليس لنا أن ننكر أن التاريخ والجغرافيا، والاحتلالات والانتدابات التي تعاقبت على الوطن العربي قد تركت كُلّها رواسب بارزة في حياة هذا الإقليم أو ذاك. ولا بُدَّ لنا من مرحلة انتقالية تنقلنا من الإقليمية إلى الوحدة، وتكون وسطاً بينهما.

ولو أن المواطن العربي، قد رجع إلى القانون الدستوري في الولايات المتحدة، لاتضح له أن كُلّ دولة من دول الاتحاد، تُدار على غرار الحكومات الاتحادية، فلها رئيس ـ حاكم ـ يتولّى السلطة التنفيذية، ومجلس النواب والشيوخ يمارسان السلطة التشريعية، وهيئة قضائية تتولّى شؤون العدالة في الدولة.

وسيرى المواطن العربي كذلك، أن نزاعات كثيرة قد وقعت بين الحكومات الإقليمية والحكومات الاتحادية بشأن الاختصاصات. وكانت المحكمة العليا هي التي تفصل في هذه المنازعات، وكان الاتجاه القضائي العام نحو توسيع اختصاصات الحكومة الاتحادية.

وينطبق الأمر ذاته على اتحاد الجمهوريات السوفياتية، فهو يضم ست عشرة جمهورية، كُلّ منها لها دستورها وحكومتها وشؤونها الإقليمية الخاصة. وتحافظ القوميّات المتعدّدة التي يضمّها الاتحاد السوفياتي، على لغاتها وتقاليدها وتمارس كُلّ نشاطاتها الوطنية. ولقد ابتدع قادة الاتحاد السوفياتي وفي مقدّمتهم لينين وستالين هذا النظام الاتحادي لأنهم وجدوا فيه حلاً لمشاكل القوميات، التي لم يستطع النظام الإمبراطوري السابق أن يعالجها.

ولا أريد أن أسترسل طويلاً في هذا البحث، فكُلّ الذي قصدتُ إليه من هذه الإشارات الدستورية العابرة، أن أضع جواباً دستورياً عن السؤال الذي يُطرح دائماً: وكيف يتم توحيد الأقطار العربية ولكل منها حكومتها وشخصيتها وشؤونها واهتماماتها؟ والذين يطرحون هذا السؤال مؤلّفون وصحافيون وسياسيون، بعضهم جاهل، وأكثرهم متجاهل!

ولن أحاول في هذا الفصل أن أضع دستوراً للدولة العربية المتّحدة، فذلك من اختصاص لجنة الدستور التي ينبغي أن تضمّ رجال القانون والاجتماع والسياسة

والعارفين بأحوال البلاد العربية. ولكني أرى أن أشدّد على المبادئ الأساسية التي يتحتّم أن يقوم عليها النظام والاتحاد العربي، إذا كان يراد له أن يكون جدّياً ومستجيباً لتطلعات الأمة العربية ومحقّقاً لأهدافها الكبرى.

وأوّل ما ينبغي توكيده، أن الاتحاد يجب أن يمارس سيادة فعلية حقيقة ينصّ عليها بصورة قاطعة حاسمة في الدستور، وبلغة قانونية واضحة. ففي دستور «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي يضمّ مصر وسوريا وليبيا، كانت الصياغة بارعة في «الهروب» من السيادة الحقيقية إلى «التنسيق في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية». وجاء في هذا السياق مجلس رئاسة الاتحاد من غير سيادة فعلية، ومجلس الوزراء الاتحادي من غير سلطة حقيقة، ومجلس الأمة الاتحادي من غير اختصاص في التشريع. وأصبح هيكل الدولة الاتحادية فارغاً من المضمون الاتحادي. أشبه ما يكون بأعجاز نخرة، في نخلة منقعرة!

والسيادة الفعلية التي أدعو إليها، وأدعو أن تمارسها الدولة الاتحادية لا بُدَّ أن تتمثل في الجوانب القومية الآتية:

أولاً: الشؤون العسكرية. وفي هذا المجال يجب أن يكون للدولة الاتحادية الحقّ الكامل بإنشاء جيش عربي واحد، له قيادة واحدة، يتولّى أموره وزير الدفاع العربي، وتكون ميزانيّته جزءاً من ميزانية الاتحاد. ولقد بدأت بالشؤون العسكرية لأن قيمة الدولة العربية المتحدة، تتمثّل في جيشها القوي المدرّب، المسلّح بأحدث الأسلحة. ولقد أثبتَتْ حروبنا الثلاث في (١٩٤٨و ١٩٥٦و ١٩٦٧)، بما لا يرقى إليه الشكّ أن الجيوش العربية المتعدّدة تلحق بأمتها الهزيمة. ولقد أعطت حرب رمضان المجيدة نتائج مجيدة، ولكنها كانت محدودة. ولو كان وراء تلك الحرب دولة اتحادية تضم سوريا ومصر، لكانت النتائج أكبر أثراً.

وليس المنطق وحده هو الذي يقودنا إلى هذه الحقيقة، إذ مرّت بنا تجارب قاسية ومريرة تمرّسنا بآفاتها في مسيرتنا مع القيادة العربية المشتركة والقيادة العربية الموحدة ومجلس الدفاع المشترك، فكانت عناوين فخمة وويلات ضخمة!

ثانياً: الشؤون السياسية. وهنا لا بُدَّ أن تكون للدولة العربية الاتحادية سياسة دولية واحدة، تعرب عن مصلحة الأمة في مجموعها، وأن تكون من الاختصاص المطلق للدولة الاتحادية، ويكون لها وزير خارجية واحد، وتمثيل دبلوماسي واحد، ومقعد واحد في الأمم المتحدة. فإن وفداً يمثّل دولة قوية واحدة، أدعى إلى الاحترام من دول متعدّدة متباينة الاتجاهات السياسية. ومنذُ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا، كان تعاملنا الدولي، والتعامل الدولي معنا، مدعاة إلى الهزء والسخرية. ولقد نشأت

حالات دولية مهمة وقف بعضنا منها موقفاً إيجابياً، ووقف بعضنا الآخر موقفاً سلبياً، ووقف آخرون موقفاً لا سلبياً ولا إيجابياً. فكانوا أشبه باللا أدريّين. وشاع عنا القول المعروف: «العرب لا يعرفون ما يريدون. والعالم الدولي لا يعرف ما يريدون»!

ثالثاً: الشؤون الاقتصادية والمالية. وفي هذا المجال يبدو التخلّف العربي واضحاً. ومنذ أن نشأت الجامعة العربية، صدرت قرارات واتفاقات ومشروعات اقتصادية. وكُلّ الذي ينفّذ منها أنها تنشر وتذاع وكفى. ونحن الآن بعد التجربة الطويلة في «التعاون والتنسيق والتضامن»، ليس لنا اقتصاد عربي، بل إننا نواجه اقتصاداً إقليمياً يحارب بعضه بعضاً. ومجلس الوحدة الاقتصادية لم يحقّقْ خطوة واحدة على طريق التكامل الاقتصادي. وقد كتب باحث أردني يقول عن طلابه في الجامعة الأردنية: «وقد لمستُ في كُلّ فصل دراسي أن الطلاب يبدون شعوراً بالتشاؤم حول منجزات التكامل الاقتصادي العربي»، وهذه النظرة الواقعية العلمية، إنما تمثل شعور الجيل العربي أجمع. ومن أجل ذلك فإن الشؤون الاقتصادية العربية يجب أن تكون من الاختصاص المطلق للدولة العربية المتحدة، وأن يكون لها وزير مسؤول قادر على تحويل الاقتصاد الإقليمي إلى اقتصاد قومي.

رابعاً: شؤون النفط والتعدين. والنفط لم يعد الزيت الذي يُستخرج من باطن الأرض العربية، ويشحن إلى الأسواق العالمية. فلقد أصبح النفط سياسة واقتصاداً وسلماً وحرباً، ورغماً عن الطاقات الهائلة للنفط، فإن الرأي العربي بشأنه لا يزال مذبذباً، وأمواله مبعثرة. وتتوعّد أمريكا على لسان رئيسها ووزير خارجيتها باحتلال منابع النفط. ولو أن النفط العربي يدخل في اختصاص الدولة الاتحادية ويتولّى أموره وزير اتحادي لاستطاع العرب أن يحلّوا مشاكلهم الدولية وتخلّفهم القومي الاجتماعي والاقتصادي، وأن يرفعوا مستوى الحياة للأمة العربية التي تعدّ ١٢٥ مليوناً، منهم مائة مليون حافٍ وعارٍ وجائع ومريض، وليس لهم من مقوّمات العيش إلا إرادة الحياة.

خامساً: البحث العلمي والدراسات النووية. وهذا مجال آخر يجب أن يكون من اختصاص الدولة الاتحادية، فإن الأبحاث العلمية وبخاصة ما يتعلق منها بشؤون الذرة ومختلف استخداماتها تتطلّب قدرات فكرية ومالية كبرى. وهذه لا تتوافر إلا لدولة كبرى، لا تستطيعها بمفردها أيّ من الدول العربية العشرين. والعلم والمختبر والمعاهد المتخصصة كُلّ ذلك هو دعامة الزراعة والصناعة والصحة والإنتاج. وترقد في جوف الصحراوات العربية كنوز تتطلّع إلى من يكشفها ويستثمرها لخير الأمة جمعاء.

سادساً: شؤون العلم والفنون والثقافة. وهذا نشاط اتحادي يتّصل بحياة الأمة العربية في كُلّ أقطارها، ويكفي أن نعرف الدور العلمي الذي قام به العرب في الماضي في مجال المعرفة الإنسانية. ولقد كان من صنع الدولة الوحدوية حين كانت العاصمة في القاهرة أو في بغداد أو في دمشق. وقد آن لنا أن نحفظ تراثنا القديم بأنفسنا، ولا نلقي هذا العبء على أكتاف المستشرقين. بل آن لنا أن نضع تراثاً جديداً نضيفه إلى الحضارة الإنسانية ولا نظل «نجترّ» ما خلفه الأسلاف من مفاخر وأمجاد.

وهناك أمور أخرى تقع في اختصاص الدولة الاتحادية، وقد اقتصرتُ على سرد نماذج معينة فقط. ولكن لا يستقيم أمر هذه الاختصاصات كلها، إلا بالحرص على خمسة مبادئ أساسية تكون الدولة الاتحادية من دونها اتحاداً لإفشاء الظلم ونشر البغي، وتوطيد الاستبداد.

الأمر الأول: هو ما يعرف في القانون الدستوري بالفصل بين السلطات، ومعناه البسيط ألا تتركّز السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد رئيس الدولة، سواء في النظام الرئاسي، أو في يد الحكومة في النظام البرلماني؛ بل يجب الفصل بين هذه السلطات فصلاً متوازياً متوازناً، بحيث تكون السلطة التشريعية في يد مجلس الأمة والقضائية في يد الهيئة القضائية والتنفيذية في يد رئيس الدولة، أو في يد الحكومة البرلمانية. وبهذا تُصان الحريات العامة من العبث، ويبقى الحكم في منأى عن الاستغلال والابتزاز. وما هو أهم، تسدّ الأبواب في وجه الحكم المطلق وتكون الكلمة العليا هي للشعب.

الأمر الثاني: المساءلة العامة، ومعناها أن يكون رجل الدولة من رئيسها إلى حاجبها تحت حكم القانون، يحاسَب ويراقَب، ويحاكَم ويعاقَب. فلا يفلت أحد من العقاب، مهماً علا مركزه في الدولة، ويجب أن ينصّ الدستور والقوانين المتفرّعة على كيفية محاكمة رئيس الدولة والوزراء وسائر الموظفين لما يرتكبونه من جرائم أو مخالفات في حقّ الدولة. فالدستور الأمريكي مثلاً يحدّد الأسلوب الذي يوجّه فيه الاتهام إلى رئيس الدولة، والمرجع الذي يحاكم فيه، وقد تضمّن نصاً صريحاً يقضي بإقالة الرئيس أو أي موظّف اتحادي إذا ثبتَتْ عليه تهمة الخيانة والرشوة أو أية جنحة أخرى مضرّة بالمصلحة العامة (فقرات متّخذة من الدستور الأمريكي). وتعتبر قضية «ووترغيت» الشهيرة التي كان من نتائجها استقالة الرئيس نيكسون وإدانة كبار أعوانه من مفاخر الحرية والعدالة في العصر الحديث، لا لأمريكا وحدها، ولكن للإنسانية كلها. وهي بالنسبة إلى أمريكا، تفوق كُلّ إنجازاتها العلمية على الأرض وفي الفضاء. وفي التاريخ العربي مآثر جليلة في إنشاء ديوان المظالم، ومقاضاة أولى الأمر، واستدعاء الخليفة إلى مجلس القضاء.

الأمر الثالث: صيانة الدستور. وهذا يقتضي إنشاء ما يعرف بالمحكمة العليا، وهي المرجع الذي يفصل في مشروعية أعمال الدولة، فيبطل ما يكون مخالفاً للدستور والقوانين العامة، بحيث تكون تصرّفات الدولة وأعمال موظّفيها خاضعة للرقابة. فالمحكمة العليا في الولايات المتحدة كان لها دور كبير في تطوير النظام الاتحادي إلى مزيد من الوحدة، بالإضافة إلى دورها التاريخي في إبطال أي إجراء غير دستوري قامت به الدولة الاتحادية، وهذه الدولة المحلية أو تلك.

الأمر الرابع: أبديّة الاتحاد. فلا تجزئة ولا انفصال. وهذا من المبادئ المقرّرة في أكثر النصوص الدستورية، وإن كان الدستور السوفياتي ـ نظرياً ـ يبيح حقّ الانفصال. ولهذا الموضوع تاريخ طويل في الولايات المتحدة، فقد قامت حرب داخلية في أمريكا حينما أعلنت ولاية كارولينا الجنوبية انفصالها عن الاتحاد. واضطر الرئيس «لنكولن» إلى قمع الحركة الانفصالية بالقوة، ونشبت الحرب الأهلية المعروفة بحرب الانفصال بين الولايات المتحدة الشمالية المدافعة عن الوحدة، والولايات الجنوبية المتمسكة بحقّ الانفصال، وانتهت الحرب عام ١٨٦٥م بانتصار الوحدة والوحدويين. وجاءت مناسبات قضائية في ما بعد، فأعلنت المحكمة العليا «أن الدستور الأمريكي قد أوجد بين الدول اتحاداً دائماً أزلياً، لا يمكن أن تنفصم عراه»، وبذلك أصبح الانفصال أمراً غير وارد على الإطلاق.

ومثل ذلك الدستور الهندي، إذ إنه لا يبيح لأية دولة ومقاطعة الانفصال عن الاتحاد بأي حال من الأحوال، بل إنه يعتبره أمراً يستحيل وقوعه. ولقد نصّ الدستور «أن الهند كُلّ لا يتجزأ وأن الشعب واحد، يعيش تحت سيادة واحدة، مستمدّة من مصدر واحد».

الأمر الخامس: هو المواطنة الواحدة. ويعني أن رعايا الدولة الاتحادية ينتمون إلى جنسية واحدة هي المواطنة الواحدة، في أي إقليم نشأوا، ويتمتّعون بحقوق المواطن في جميع أقاليم الدولة. ولو رجعنا إلى دساتير الدول الاتحادية في أمريكا أو روسيا أو كندا أو الهند، أو أُستراليا، لاتضح لنا أن المواطنين في الدولة الاتحادية يتمتّعون بحقوق متساوية، ولا تفريق بينهم على أساس أقاليمهم التي يقيمون فيها. وأن رؤساء الدولة الاتحادية وكبار رجالها، كما هو الواقع فعلاً، ولدوا ونشأوا في أقاليم مختلفة. والتاريخ العربي مليء بالشواهد المماثلة؛ فصلاح الدين الأيوبي الكردي العراقي، كان وزيراً في القاهرة، ثُمّ أصبح سلطاناً على مصر والشام. والفاطميون نشأوا في المغرب ثُمّ جاؤوا إلى القاهرة، وأقاموا دولة زاهرة عاشت ما يزيد على قرنَيْن، والطولونيون والإخشيديون المستعربون المتمصّرون أقاموا دولاً في مصر، وقد جاؤوا إليها من أقاليم متباعدة.

الأمر السادس: ألا يتولى رئيس الدولة الحكم أكثر من فترتَيْن متعاقبتَيْن، فقد نصّت الدساتير الاتحادية وغيرها على ذلك، ومنها الدستور اللبناني (مادة ٤٩). ومنذُ عهد الاستقلال العربي، والرؤساء يحاولون البقاء في الرئاسة. بعضهم بدستور مؤقت، وبعضهم من غير دستور، ويصبح الآخرون «ملوكاً» تحت شعار الجمهورية. وعلى الأمة العربية وطلائعها المفكّرة أن ترفض هذا النوع من الحكم وألا تتعاون معه، وأن تعبئ كُلّ الطاقات الشعبية للخلاص من الحاكم الخالد والحفاظ على المبدأ الدستوري الذي كافحت الإنسانية طويلاً لبلوغه: وهو أن الشعب مصدر السلطة أولاً وآخراً. وغير ذلك، هو مصادرة لإرادة الشعب، وتزوير لمشيئته وعدوان صارخ على حقوقه.

وإن الدعوة لإقامة الدولة العربية المتحدة، يؤكدها بل يلح عليها، ما نعلمه من الاتجاه العالمي الذي يسيره في اتجاه الوحدة، فهذه أوروبا الغربية التي قامت بين دولها حروب طاحنة ومذابح رهيبة، تعمل اليوم جاهدة لإقامة الوحدة ممثّلة في السوق الأوروبية المشتركة والبرلمان الأوروبي. وتسود مثل هذه النزعة بين دول أمريكا اللاتينية، وعند دول القارة الأفريقية، ونحن أجدر بالوحدة والاتحاد من أية مجموعة أخرى من الشعوب، بل أي شعب بمفرده.

وليس لنا أن نفتر لحظة واحدة عن السعي الجاد من أجل إقامة الوحدة فلا بُدَّ من النضال المتّصل لبلوغها، وألا يصرفنا وجود الجامعة العربية ونشاطها وأخبارها وقراراتها عن إقامة صرح الوحدة. ذلك أن الجامعة هي منظمة «انفصالية» بنصّ ميثاقها، فقد أعلن احترام استقلال كُلّ دولة وكيانها وحدودها، ولم تكن النصوص الأخرى عن التعاون والتنسيق بين دول الجامعة إلا «رشوة» للأمة العربية لتسكت عن الوحدة، وترى في الجامعة مرحلة على طريق الوحدة.

والجيل العربي الذي شهد مولد الجامعة قبل ثلاثين عاماً يذكر بالأسى والمرارة، أن المؤتمر العربي الذي انعقد لتأسيسها قد سمي «مؤتمر مشاورات الوحدة العربية». وانتهى الأمر في النهاية إلى جامعة لا التزام بين دولها، وإلى أمانة عامة لم تعطِها الدول العربية من الاحترام ما أعطتْه للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وما يجدر ذكره للجيل العربي الذي لم يعاصرْ قيام الجامعة أن أكثر من دولة عربية قد اشترطت لانضمامها استبعاد الوحدة. كأن الوحدة العربية خيانة عظمى لا يجوز الاقتراب منها[1].

---

(١) انظر: أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠). وهو متضمن في هذه المجموعة.

ويوم قامت الجامعة اختلف العاملون في القضية العربية، هل هي خطوة على طريق الوحدة، كما نصّت المادة اليتيمة (التاسعة) من الميثاق التي تجيز قيام روابط بين أي دولتين أوثق مما في الميثاق؟ أم إن الجامعة ستكون تكريساً للتجزئة والانفصال وأداة لصرف الجماهير عن الوحدة؟

ولكن هذا الخلاف قد انحسم اليوم، بعد هذه التجربة الطويلة التي امتدّت ثلاثين عاماً. ولقد وضح لكُلّ مواطن عربي أن الجامعة العربية لم تعد خطوة على طريق الوحدة، وأنه لا بديل عن الدولة العربية المتحدة.

وليس سراً أن بريطانيا هي التي أوصتْ بقيام الجامعة العربية لأسباب لا مجال لذكرها، وإن كانت لا تفوت المواطن العربي. إذا كنا لا نستطيع القول إن الجامعة قد سارت في فلك السياسة البريطانية، فما لا شكّ فيه أن الجامعة، شاءت أم أبت، قد حقّقت للسياسة البريطانية حلماً قديماً، كان يراودها في مطلع القرن العشرين ووضعت الخطط اللازمة لتحقيقه. ولا بُدَّ من عودة قصيرة إلى التاريخ.

في عام ١٩٠٧م، قرّر مجلس الوزراء البريطاني وكان يرأسه السير كامبل بنرمان، إنشاء لجنة خاصة لدراسة أنجح السبل للحفاظ على مصالح الدول الأوروبية في الوطن العربي عامة، وحول شواطئ البحر الأبيض المتوسّط بخاصة. وبعد مشاورات بين الدول الاستعمارية ذات الشأن، تألّفت لجنة سباعية من خبراء يمثلون بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا، وكان بين أعضائها علماء في السياسة والاقتصاد والاجتماع والنفط.

ووضعت اللجنة تقريراً مستفيضاً عن مصالح الدول الأوروبية في الوطن العربي، فشرحت مصالح بريطانيا العالمية، ومصالح فرنسا في القارة الأفريقية ومصالح إيطاليا في ليبيا، ومصالح إسبانيا في المغرب. وأشار التقرير إلى أهمية البحر الأبيض المتوسّط ومواقعه الاستراتيجية، وأنه لا بُدَّ لنجاح أية خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية المشتركة من السيطرة على هذا البحر وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية. وفصّل التقرير بعد ذلك بأن الخطر على المصالح الأوروبية يكمن في البحر الأبيض المتوسط وبخاصة في شواطئه الجنوبية والشرقية: «فإن على طول سواحله من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي من غزة حتّى مرسين وأضنة، وكذلك على جانبيْ البحر الأحمر وعلى طول ساحليْ الهندي وبحر العرب وخليج البصرة. وفي هذه البقعة الشاسعة، يعيش شعب واحد تتوافر له من وحدة تاريخية ودينية ولسانه وآماله كُلّ مقومات التجمع والترابط والاتحاد، وتتوافر له في نزعاته التحريرية، وفي ثرواته الطبيعية ومن كثرة تناسله كُلّ أسباب القوة والنهوض. ويبلغ تعداده ٣٥ مليون

نسمة، ويمكن أن يرتفع إلى مائة مليون نسمة بالنسبة إلى شرائعه الإسلامية التي تبيح تعدّد الزوجات وتؤدي إلى زيادة التناسل والتكاثر».

وتساءل التقرير بعد ذلك: «وكيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحّدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه، وإذا اتّجهت هذه القوة كلها في اتجاه واحد؟ وماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة إلى هذه المنطقة؟ وماذا سيكون المستقبل إذا تحرّرت هذه المنطقة واستُغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها»؟ ويجيب التقرير عن هذه التساؤلات بقوله: «إن الخطر على مصالح الدولة الأوروبية يكمن في هذه المنطقة، في تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد، ويتوجّب على كُلّ الدول الأوروبية أن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة المجزأ، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتناحر». وأوصى التقرير في النهاية «بمحاربة اتحاد هذه الجماهير أو ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري والروحي، وبضرورة إيجاد الوسائل الفعالة لفصلها عن بعضها ما أمكن»[٢].

وليس الأمر في حاجة إلى تأمل عميق، فإن هذا التقرير يفصح عن نفسه بنفسه، وعباراته وكلماته لا لبس فيها ولا إبهام ولا التواء. فألفاظ التجزئة والتناحر والتفكك والحيلولة دون الترابط والتجمع والاتحاد والخوف من التناسل والتكاثر، كُلّ ذلك يضع المواطن العربي وجهاً لوجه أمام الأهداف الرهيبة التي وضعها الاستعمار لتجزئة الوطن العربي، وإقامة كيانات مستقلّة، منفصل بعضها عن بعض.

ومضت حقبة طويلة على هذا التقرير، ليرى فيه الجيل العربي المعاصر نبوءات صادقة. ولقد تأكّدت أهمية الوطن العربي ومواقعه الاستراتيجية وقدرات الأمة العربية الروحية وثرواتها الضخمة، وصحّ كذلك ما ذكره التقرير عن تعداد سكانه، فقد ارتقى فعلاً من ٣٥ مليون إلى مائة مليون. وهو اليوم مائة وخمسة وعشرون، ولا يكمل هذا القرن نهايته إلا ويصبح مائتيْ مليون.

ولقد صحّ هذا التقرير في جانب أكبر وأخطر. ولقد حقّق الاستعمار هدفه في تجزئة الوطن العربي والحيلولة دون وحدة الأمة العربية، فكانت أن أقامت الدول الاستعمارية حدوداً اصطناعية أصبحت في النهاية حدود هذه الدول العربية العشرين، وأصبح لكُلّ دولة جيش يتولى الدفاع عن تلك الحدود!

وهكذا يبدو واضحاً جلياً للمواطن العربي، أن معظم الحكم العربي المعاصر،

---

(٢) شفيق أرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٢٧ ـ ٤٤. وفيه التفاصيل عن التقرير.

جاهلاً كان أو غافلاً، إنّما ينفّذ الخطط الاستعمارية التي وردتْ في تقرير بنرمان منذُ سبعين عاماً، وإن الجامعة العربية، بميثاقها المكتوب وممارساتها الفعلية تعمق حدّة الانفصال عاماً بعد عام، وجذور التجزئة يوماً بعد يوم.

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن تنهض الأمة العربية بقيادة طلائعها الوحدوية، لتبني الدولة العربية الاتحادية بدلاً عن الجامعة الدول العربية. وأن تقتحم الجماهير العربية ذلك المبنى الجميل القائم في ميدان التحرير في القاهرة وتجعل منه داراً لوزارة الخارجية العربية الاتحادية، بدلاً من أن يكون مقراً للجامعة العربية الانفصالية.

وتلك الأرض التي يقوم عليها مبنى الجامعة ليست من غير تاريخ. لقد قامت عليها ثكنات الجيش البريطاني في عهد الاحتلال البريطاني لمصر، ثُمّ أصبحت مقراً للجامعة العربية، بعد الاستقلال، ونرجو أن تصبح مقراً للاتحاد، بعد زوال الانفصال.

وما أسعد الجيل العربي الذي سيشهد ذلك الفرح الأكبر، يوم يهزجون وينشدون، وسيكون جيلنا بينهم من دون أن تكون أجسادنا. فسيكون معهم أولادنا أكبادنا. وهم أكبادنا تمشي على الأرض.

أولاً وأولاً.. جمهوريــة وادي النيــل

ما هو الواقع؟ وما هو الهدف؟

واقع الأمة العربية هو أنّه تحكمها عشرون دولة، منها ثلاث ملكيات: وهي المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وخمس إمارات وهي: اتحاد الإمارات وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان، واثنتا عشرة جمهورية وهي: مصر وسوريا والعراق ولبنان وتونس والجزائر وليبيا والسودان وموريتانيا والصومال واليمن واليمن الشعبية. واليمنان يمثلان آخر الفنون العربية في التجزئة والانفصال!

هذا هو الواقع كما هو قائم الآن. أما الهدف فهو إقامة دولة عربية اتحادية واحدة، تعرف «باتحاد الجمهوريات العربية»، لتحلّ محل الدول العربية العشرين، وتكون سيادتها كاملة على الأمة العربية بأسرها، وعلى الوطن العربي أجمع، ويكون لها رئيس واحد وجيش واحد وعلم واحد ترصّعه عشرون نجمة.

هذا هو الهدف العظيم الذي تتطلّع الأمة العربية إلى بلوغه وتسعى إلى تحقيقه وتناضل من أجل إقامته. وإنه لهدف جليل، يستحق من الأمة العربية بمجموعها، ومن كُلّ مواطن عربي بذاته، السعي المتواصل، والنضال الصابر الدؤوب، والاستعداد للجهاد والاستشهاد.

وأقول الجهاد والاستشهاد، لا مجازاً ولا كناية، بل حقيقة صادقة، فإن الوحدة العربية، شأنها في ذلك شأن الاستقلال العربي، لا بُدَّ لها في مرحلة من المراحل، من أن تخوض معركة بالغة التضحيات، وعسى أن تستطيع تجنّبها، وأن تحقّق الوحدة بالحكمة والموعظة الحسنة.

ومن حقّ المواطن العربي، وهو يفكّر في ضخامة هذا الهدف العظيم، أن يتساءل بكل صدق وإخلاص: كيف يمكن إقامة اتحاد الجمهوريات العربية، وهذه

الدول العربية، فيها ثمانية أنظمة ملكية وإن اختلفت أسماؤها وتحدّدت أشكالها، وتباينَتْ دساتيرها، هذا لمن له دستور؟!

بل إن السؤال وارد قطعاً: وكيف نستطيع إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، والجمهوريات العربية اثنتا عشرة تستميت في الحفاظ على سيادتها واستقلالها، وتستبسل في الدفاع عن حدودها. ولقد شهدها المواطن العربي في الستينيات تحشد الجيوش وراء هذا الحدود في المشرق والمغرب على السواء بين الجزائر والمغرب، وبين الكويت والعراق، وبين سوريا والأردن، وأخيراً بين الجزائر والمغرب وموريتانيا بصدد الخلاف على الساقية الحمراء ووادي الذهب في الصحراء الغربية على مشارف المحيط الأطلنطي.

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بُدَّ لنا أن نقرر من البداية، أن دولة الاتحاد لا يمكن إقامتها بضربة واحدة، أو حتّى بمرحلة واحدة. ذلك كان شأن الاتحادات التي قامت في العالم أجمع، ابتداء من اتحاد الولايات الأمريكية إلى اتحاد الجمهوريات السوفياتية، إلى اتحاد تانزانيا في أفريقيا، وهو آخر اتحاد في يومنا هذا.

ومثلاً وعلى وجه التخصّص، فإن اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية بدأ بثلاث عشرة ولاية في القرن الثامن عشر، ثُمّ تعاقب انضمام الولايات الأخرى في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين جرى انضمام ولايتي ألاسكا وهاواي (١٩٠٩م) وأريزونا ومكسيكو (١٩١٢م) وأوكلاهوما (١٩٠٧م). وكانت النواة الاتحادية الأولى والمؤلفة من ثلاث عشرة ولاية، هي القطب الذي تجمّعت حوله الولايات الأخرى بالضغوط القومية والاقتصادية والعسكرية.

بل إن الولايات المتحدة قد واجهت في نشوئها ووحدتها، ما لا تواجهه الأمة العربية في مسيرتها اليوم نحو الوحدة. تقوم الدول العربية العشرون على وطن عربي واحد وعلى أمة عربية واحدة. ولكن، دولة «النواة» الأمريكية كان عليها أن تتوسّع بالحرب تارة، وبالشراء تارة أخرى. فقد اشترَتْ ولاية لويزيانا من فرنسا سنة ١٨٠٣م، وتم شراء فلوريدا من إسبانيا سنة ١٨١٩م، وتم إلحاق تكساس سنة ١٨٤٥م، وتنازلت المكسيك عن مكسيكو الجديدة وكاليفورنيا سنة (١٨٤٨م) بموجب المعاهدة التي أنهت الحرب بين أمريكا والمكسيك، وأريزونا الجنوبية اشتريتْ من المكسيك سنة ١٨٥٣م، واشتريتْ ألاسكا من روسيا سنة ١٨٦٧م، هذا بالإضافة إلى التوسع والانتشار في المناطق الوسطى والغربية من أمريكا.

وكذلك الاتحاد السوفياتي، فإنه لم يولد كبيراً كما نعرفه اليوم، لقد بدأ صغيراً ثُمّ كبر مع الزمن. وفي عام ١٩٢٣م، أنشئ الاتحاد السوفياتي من جمهوريات روسيا

وأوكرانيا وروسيا البيضاء والقفقاس، ثُمّ انضمّت جمهوريات سوفياتية أخرى في أعوام ١٩٢٤م و١٩٣٩م و١٩٣٦م، فأصبح إحدى عشرة جمهورية. وتوالى الانضمام بعد ذلك حتّى أصبح الاتحاد مؤلفاً من ست عشرة جمهورية، وهو ما يعرف الآن باتحاد الجمهوريات السوفياتية.

وما هو جدير بالملاحظة، أن الجمهورية الروسية تؤلف ٧٢ بالمئة من مجموع مساحة الاتحاد السوفياتي، ويدخل في اتحادها عدد من الجمهوريات والأقاليم والمقاطعات التي تتمتّع باستقلال ذاتي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد آخر من جمهوريات الاتحاد. اتحاد يضم اتحادات، وبذلك يكون الاتحاد السوفياتي أعظم هرم اتحادي في التاريخ.

ومن المهم للمواطن العربي أن يدرك أن الاتحاد السوفياتي لم يولد في ظروف ساكنة وأيام سعيدة. على العكس من ذلك، فقد قام الاتحاد السوفياتي على أنقاض إمبراطورية نخرة، وفي ظلّ حروب داخلية رهيبة، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى الطاحنة.

وقبل الاتحاد السوفياتي بنصف قرن تقريباً، قامت الوحدتان الإيطالية والألمانية في ظروف قاسية مريرة، تخلّلتها قلاقل واضطرابات، وحروب داخلية وخارجية.

وإذا كان علينا أن نقارن الظروف العربية الحاضرة، على قسوتها، بالظروف التي واجهت الاتحادات الأمريكية والإيطالية والألمانية والروسية، لوجدنا أنفسنا في جنّة ونعيم.

ومع هذا، فأنا لا أزعم أن إقامة اتحاد الجمهوريات العربية هو عمل سهل موطّأ الأكتاف، لا يعوزه إلا أن نقول له كنْ فيكون. فالصعوبات قائمة من غير شكّ، ويجب أن نعرفها حتّى نستطيع التغلّب عليها، وإلا بقيت الوحدة العربية نشيداً وقصيداً.

ولكننا يجب أن ندرك بالمقارنة مع غيرنا أنّ صعوباتنا أقلّ، ومزايانا أكثر. فلسنا محتاجين، مثلاً أن نشتري أو نغزو أوطاناً لنصنع «الوطن» كما فعلت الولايات المتحدة. ولسنا محتاجين أن نصهر مائة وستاً وعشرين قومية لنصنع الأمة، كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي. ولسنا . . ولسنا . .

واستناداً إلى هذه المزايا الكبرى التي نملكها، وهي أننا أمة واحدة تعيش على تراب واحد، وتجمعنا وحدة اللغة والتاريخ والحضارة والأماني القومية، يصبح من

واجبنا أن نبادر إلى إنشاء اتحاد الجمهوريات العربية؛ إذ إن «خامات» البناء متوافرة، وليس علينا إلا أن نحمل الحجارة والمعاول والفؤوس لنقوم بالبناء. ولقد نحتاج إلى شيء من الهدم تمهيداً للبناء.

ولإقامة اتحاد الجمهوريات العربية أكثر من مدخل واحد، وأكثر من مرحلة واحدة. واختيار المدخل والمرحلة خاضعان للظروف التي يبدأ فيها العمل.

والأسلوب الذي يتبادر إلى الذهن أولاً، هو توجيه الدعوة إلى الجمهوريات العربية الاثنتيْ عشرة إلى مؤتمر قومي لإقامة دولة عربية اتّحادية تمارس سيادة واضحة كاملة على الأمور الاتحادية، وفق دستور يتم الاتفاق عليه، وتحديد الاختصاصات الأخرى التي تمارسها الحكومات الإقليمية.

وواضح، أنّه ليس من المتوقّع تلبية هذه الدعوة من قبل جميع الجمهوريات العربية، وواضح أيضاً أن مبدأ الاتحاد ليس من المتوقّع إقراره بالإجماع. وسيرسو الاتحاد في النهاية على عدد من هذه الجمهوريات، وربما رسا في النهاية على جمهوريّتَيْنْ فقط، ولا بأس. فالمهم أن نبدأ، ولا بُدَّ للبداية أن تبلغ النهاية.

ومثل هذه النتيجة يجب ألا تدعو إلى اليأس أو التردّد في إقامة الاتحاد من جمهوريّتَين اثنتَين مؤمنتَين صابرتَيْن صادقتَين. وإن السلوك الوحدوي والإنجاز الوحدوي، ومعهما المشاعر الشعبية الضاغطة كفيلة بأن ينمو هذا الاتحاد مع الزمن، كما نمت الاتحادات التي رافقنا تاريخها في أوروبا وأمريكا.

هذا هو أسلوب الدعوة الشاملة لجمع الجمهوريات العربية في إطار مؤتمر قومي، وهو الأسلوب الأمثل. وهناك أسلوب إقامة اتحادات على أساس المناطق الكبرى في الوطن العربي حتّى يتكون من «الاتحادات»، اتحاد الجمهوريات العربية. ونستطيع أن ندرس هذه المناطق الكبرى واحدة واحدة.

نبدأ أولاً بحوض وادي النيل. تضم هذه المنطقة مصر والسودان. ولقد كانا بلداً واحداً عبر تاريخهما الطويل. ولقد جمع النيل الخالد بينهما بروابط مشتركة في الحضارة والتاريخ، بالإضافة إلى مقوّمات الوحدة الأخرى، والعلاقات التي تربط بين شطرَي الوادي ترجع إلى عصور قديمة في التاريخ؛ ففي عهد ملوك طيبة (٣١٩ ـ ٣٧٧٨ق. م.) دانتْ لهم بلاد النوبة حتّى الشلال الأول، وفي عهد الأسر الثالثة والرابعة والخامسة جاوزتْ حدود مصر الشلال الأول، ويؤيد ذلك النقوش الدينيّة في صخور الأهرام التي تثبت أن النوبة جزء لا يتجزّأ من مصر.

ويذكر أكبر علماء القانون في هذا العصر، أن السودان في عصوره الأولى،

وفي عهود الفرس واليونانيّين والبطالسة والرومان والعرب والأتراك، لم ينفصل عن مصر بل كان يكوّن معه بلداً واحداً. وأن النوبة كانت تابعة لمصر، وعهد بإدارتها إلى محافظَيْنْ أحدهما في المنطقة الشمالية والآخر في المنطقة الجنوبية. وأن القبائل العربية حملت ثقافتها وحضارتها إلى السودان وأصبحت هي حضارة الغالبية العظمى من السكان في اللغة والدين ومظاهر الحياة الروحية والمادية[1].

وصاحب هذا الرأي هو الدكتور عبد الرزاق السنهوري أحد أعلام القانون في الوطن العربي، ويتميّز بالنظرة العلمية الدقيقة الفاحصة. ولم يكتب ما كتب عن عاطفة وطنية جامحة، ولكن بعد دراسة علمية واثقة موثقة.

ومن ناحية دولية، فإن وحدة الوادي تؤيّدها وثائق دولية، فقد صدرتْ عدة فرمانات من قبل الدولة العثمانية التي كانت صاحبة السيادة على القطريْن تنصّ على اعتبار مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار ومينائيْ سواكن ومصوع، وجنوباً حتّى خطّ الاستواء، كُلّ ذلك يؤلّف مع مصر كياناً سياسياً واحداً.

وتؤلف هذه الوثائق الدولية بذاتها مرجعاً تاريخياً وقانونياً يثبت بما لا يرقى إليه الشكّ أن وادي النيل بقطريْه مصر والسودان، هما بلد واحد يؤلّف وحدة سياسية دولية، كأيّة وحدة دولية قائمة في العصر الحديث.

و اعتبر دستور مصر الذي صدر عام ١٨٨٠م، ومعه قانون الانتخاب، السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر، وأن السودان يمثله سبعة عشر نائباً من مجموع النواب البالغ عددهم خمسة وعشرين نائباً[2]. وقد تمثلت وحدة النيل في مظاهر متعدّدة منها وحدة الجيش والإدارة ويمين الولاء ووحدة العلم ووحدة النقد والدعاء في خطبة الجمعة لخديوي مصر والسودان.

وبهذا لم تكن وحدة وادي النيل موضوعاً نظرياً سجّلته الوثائق الدولية والتشريعات المحلية، ولكنه كان محلّ ممارسة فعلية تتجلّى في السيادة الواحدة تبسط وجودها وفاعليّتها على القطرَيْن، في الشمال والجنوب، كما كانت تمارس في المنطقتَيْنْ الشرقية والغربية من الإقليم الشمالي، مصر.

ولكن النضال من أجل الوحدة ظلّ مستمراً عند كُلّ مناسبة؛ فحينما ضغطت بريطانيا على مصر لتسحب قواتها من السودان على أثر قيام الثورة المهدية في السودان

---

(١) عبد الرزاق أحمد السنهوري، **قضية وادي النيل مصر والسودان** (القاهرة: المطبعة الاميرية، ١٩٤٩)، ص ١٥٧.

(٢) سمير النقبادي، **تطور المركز الدولي للسودان**، ص ١٥ وما بعدها.

(١٨٨١م)، استقال شريف باشا رئيس وزراء مصر وقال قولته الشهيرة: «إذا تركنا السودان، فالسودان لا يتركنا».

وهذه العبارة بالغة الدلالة، لا لفصاحتها ولكن لبلاغة ما تنطوي عليه من معاني الوحدة العريقة، فهي تنبئ في كلمة موجزة أن وحدة وادي النيل ليست سيطرة من مصر على السودان، ولكنها مطلب قومي من السودان يسعى إليه كما تسعى إليه مصر، سواء بسواء.

وكان صاحب هذا الموقف الوطني الوحدوي الرائع رئيس حكومة مسؤولة، لا زعيم حزب يهمّه أن يتودّد إلى الجماهير ويداعب عواطفها. ولقد اهتزّت لكلمته المعبّرة جنبات الوادي في مصر والسودان، وكان لها فعل السحر الأخّاذ في نفوس الشعب. وأصبح قائلها يعرف «بالرئيس الكبير» بسبب هذا الموقف الكبير، لأنه تصدّى للسلطة البريطانية ورفض الموافقة على فصل السودان عن مصر.

وقد استمرّ هذا الوضع الوحدوي، إلى أن حدثَتْ أحداث لا حاجة لتفصيلها، مكّنت الاستعمار البريطاني من فصل السودان عن مصر والسيطرة على شؤونه. وكانت مصر نفسها في ذلك العهد تحت الحماية البريطانية.

ورغماً عن ذلك، فإن الاستعمار البريطاني لم يستطع أن يحكم السودان إلا باسم مصر، عن طريق الحكم الثنائي. وكان ذلك بذاته دليلاً إضافياً على الوحدة القائمة في وادي النيل بين القطرَيْن الشقيقَين، مصر والسودان، وإن شئتَ، السودان ومصر.

وكان الحكم الثنائي على السودان، وهو بدعة بريطانية استعمارية، قد أدخل سابقة غريبة على القانون الدولي، إذ قام على أساس اتفاقية موقّعة بين بريطانيا ومصر، ووقّعها بطرس غالي باشا بوصفه وزيراً لخارجية مصر في عام ١٨٩٩. ولقد كلّفه هذا التوقيع حياته، إذ اغتيل بعد أن أصبح رئيساً للوزراء، ولم تغفر له كفاءته الفذّة موافقته على اتفاقية الحكم الثنائي على السودان. ويرى الشعب في القطريْن في السودان إقليمه الجنوبي، وليس للإنكليز عليه سيادة أو سلطان.

واشتعلت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤م، فانتهزت بريطانيا الفرصة وأعلنت «الحماية» على مصر. وانتهت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، على «الإيالة» المصرية. وأطلقت بريطانيا يدها في شؤون مصر متذرّعة بضرورات الحرب. وهدأ الحديث السياسي بين مصر وبريطانيا بشأن السودان، ووقع السودان بدوره تحت الحكم البريطاني المباشر.

ولكن، ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، حتّى اشتعلت الحركة

الوطنية المصرية بقيادة الزعيم الشعبي الأكبر سعد زغلول. وأصبحت «وحدة وادي النيل» هي الشغل الشاغل للشعب في مصر إلى جانب قضية الجلاء والاستقلال التام. وتأجّجت المشاعر الوطنية في أرجاء القطرَيْن الشقيقَين، وأصبح سعد زغلول مثار إعجاب الجماهير في الشرق بأسره حتّى إنّ **دائرة المعارف البريطانية** لم يسعها إلا أن تعترف بأن السودان قد أصبح قضية مصر الأولى، وأن سعد زغلول قد فجّر عواطف الشعب في ثورة عارمة، متّهماً بريطانيا بأنها قد «سرقت» السودان(٣).

وفي هذه الحقبة تألّف «الوفد» كأكبر حزب في مصر، بل في العالم الثالث بأسره، كما نسمّيه اليوم. وتولّى قيادة الحركة الوطنية بزعامة سعد زغلول، وتصدّى للسلطة البريطانية بالمظاهرات والعصيان المدني والمقاومة السلمية وسائر ضروب النضال الوطني. وكانت قضية السودان ووحدة وادي النيل في صميم المطالب الوطنية.

ولم يَسَعْ بريطانيا إزاء الحركة الوطنية المصرية إلا إلغاء الحماية على مصر والاعتراف باستقلالها وسيادتها، ولكن مع تحفّظات كان من أهمّها بقاء أمر السودان على حاله تحت الحكم البريطاني المباشر.

والواقع أن النهضة الوطنية التي قام بها سعد زغلول لم تترك فرصة أمام بريطانيا لتستريح من ويلات الحرب، فبعد يومين من انتهاء الحرب العالمية الأولى، ذهب سعد زغلول على رأس وفد من قادة مصر، إلى دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة وقدّموا إليه مذكرة بالمطالب الوطنية المصرية. وكانت هذه بداية نشوء حزب «الوفد» المصري الذي قاد النضال الوطني قرابة ثلاثين عاماً إلى أن قامت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ وأعلن مجلس قيادة الثورة حلّ جميع الأحزاب المصرية ومن جملتها الوفد المصري.

وكانت المبادرة الوطنية الأولى التي قام بها سعد زغلول هي الشرارة التي أشعلت الحركة الوطنية في مصر، فلم يسع السلطة البريطانية إلا أن تعتقل زعيم الحركة ورفاقه في آذار/ مارس ١٩١٩ وتنفيه إلى جزيرة مالطة. وكانت مالطة وقتذاك مستعمرة بريطانية ومصر محمية بريطانية، وكان السودان وهو أهم أسباب الثورة المصرية، تحت الحكم البريطاني المباشر.

واجتاحت البلاد ثورة عارمة عمّت الأقاليم في مصر والسودان، وأصبح شعار وحدة وادي النيل هتاف الشعب في المظاهرات يصيحون به حول دار المندوب السامي

(٣) **دائرة المعارف البريطانية**، مج ٢١، تحت مادة «السودان».

في القاهرة، وفي وجه القوات البريطانية التي كانت معسكرة في وسط القاهرة.

ولم يسَع بريطانيا إلا أن تُطلق سراح سعد زغلول. وعاد إلى القاهرة فاستقبله الشعب استقبال الأبطال. وشهدت القاهرة أياماً قلّ مثيلها حماسة واندفاعاً وتعلّقاً بقائدها الكبير. وأطلق هو بدوره العنان لفصاحته اللاهبة فتحدّث إلى الجماهير عن مطالب مصر في السيادة والاستقلال والجلاء، وكان الحديث عن وحدة مصر والسودان أروع ما يأخذ بمجامع القلوب.

وسافر سعد زغلول إلى لندن وباريس لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية والمحافل الدولية. ولكنه لم يلقَ أذناً صاغية، بل إن الوفد الأمريكي في مؤتمر السلام أعلن موافقته على الحماية البريطانية على مصر. وعاد الزعيم المصري إلى ساحة النضال الشعبي من جديد، وعادت السلطة البريطانية إلى اعتقاله، ونفيه إلى جزيرة سيشل وبعدها إلى جبل طارق.

وظلّ الشعب وفياً لمطالبه القومية، ولقيادته الشعبية. واضطرب حبل الأمن في البلاد وأفلت زمام الأمور من يد السلطة البريطانية، فلم ترَ مناصاً ولا خلاصاً إلا بإطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه، فعاد القائد إلى الشعب. والتقى الشعب بالقائد، وانطلقت الجماهير تردّد الشعارات الوطنية «لا زعيم إلا سعد، لا مصر من غير السودان. ولا سيادة من غير الجلاء».

وما هي إلا أسابيع حتّى بدأت الانتخابات للبرلمان المصري، ففاز حزب الوفد فوزاً باهراً. وكلّفه الملك فؤاد بتأليف الوزارة، فرضي قائد الشعب أن يصبح رئيساً للحكومة ولكن بشرط واضح: أن يمضي الوفد في متابعة نضاله من أجل تحقيق المطالب الوطنية وفي مقدّمتها وحدة مصر والسودان. وكان ذلك. وأصبح الزعيم الجديد سعد زغلول باشا «صاحب الدولة» سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

وفي خريف ١٩٢٤م، سافر سعد زغلول إلى لندن ليبدأ مفاوضات مع بريطانيا حول الأمور العالقة بين البلدين، وكانت قضية السودان في رأس المطالب المصرية. وأدّى الصلف البريطاني إلى فشل المفاوضات، وكان يرأس الحكومة البريطانية يومذاك السياسي البريطاني المعروف رامزي مكدونالد، فعاد سعد زغلول إلى القاهرة ليدعو الشعب المصري بخطبه النارية البليغة إلى مواصلة النضال لتوحيد مصر والسودان، رضي الإنكليز أم أبَوْا، وهو يشرح أسباب فشل المفاوضات بكلمته المأثورة «لقد دُعينا إلى الانتحار فأبَيْنا أن نئتحر».

وهكذا كانت الوحدة بين مصر والسودان حياة لوادي النيل، وكان الانفصال انتحاراً لوادي النيل.

وفي غمرة الحماسة الدافقة التي استأثرتْ بمشاعر الشعب المصري، وفي العام نفسه ١٩٢٤، اغتيل السير لي ستاك باشا الحاكم البريطاني العام للسوادن، في شوارع القاهرة، فاهتزت بريطانيا والعالم أجمع لهذا الحدث، فثارت بريطانيا وأرغت وأزبدت.

وخرج المندوب السامي اللورد أللنبي من داره، وحوله كتيبة من الجيش البريطاني، إلى مقر رئاسة الوزراء. وفي صلف وغلظة، سلّم إلى سعد زغلول إنذاراً شديد اللهجة، يفرض شروطاً ثقيلة على مصر، من جملتها بقاء السودان تحت الحكم البريطاني وخروج القوات المصرية من السودان.

وعاشت القاهرة أياماً رهيبة قاسية، فاجتمع البرلمان المصري، وتداول مجلس الوزراء في الأمر. واتّجهت النية إلى قبول بعض الشروط البريطانية. ولكن أمر السودان لم يكن مقبولاً إطلاقاً كما أراده المندوب السامي البريطاني، فاستقال سعد زغلول من الحكم ليعود إلى الشعب يقوده في ساحة النضال.

ولكن المنية وافت سعد زغلول في صيف ١٩٢٧م، فكان يوماً حزيناً لا في وادي النيل وحده، ولكن في سائر الأقطار العربية والشرقية على السواء.

وتولّى زعامة الوفد مصطفى النحاس باشا، فكانت قضية وحدة وادي النيل هي التركة الكبرى التي ألقيَتْ على كاهله، فمضى في الطريق نفسه يؤكّد في كُلّ مناسبة، في الحكم وخارج الحكم أن وحدة وادي النيل هي قضية مصر الأولى، مطلقاً عبارته المعروفة «تقطع يدي ولا تقطع مصر عن السودان».

وكذلك الحال مع الأحزاب المصرية الأخرى، الأحرار الدستوريون والحزب الوطني والأحزاب الأخرى التي انشقّت عن الوفد. كانت تدعو كلها، مع التفاوت في لهجتها ومنطلقاتها الفكرية، إلى وحدة مصر والسودان.

وهنا لا بُدَّ من التنويه بأن الحزب الوطني، على قلّة أعضائه، كان أصلب الأحزاب المصرية وأشدّها تمسّكاً بوحدة وادي النيل، وكان شعاره المعروف «لا مفاوضة مع بريطانيا إلا بعد الجلاء». ويستتبع هذا أن وحدة مصر والسودان قضية مصرية صميمة، ولا شأن لبريطانيا بها، لا تخضع لمفاوضات ولا مساومات، ويجب تحقيقها بالنضال الوطني من دون سواه.

وكذلك فإن الجيل الصاعد من شباب مصر قد نزل إلى ميدان النشاط السياسي، فمدّ الحركة الوطنية المصرية بطاقات جديدة ونبرات جديدة. . ولا بدّ لنا من وقفة قصيرة لمتابعة مسيرة وحدة وادي النيل في تلك الحقبة، فإن هذه الوحدة الطليعة

جديرة بأن نرصدها ونستعرضها، لنزداد يقيناً على يقين، بأن الوحدة العربية الكبرى تتطلّب أن تبدأ بوحدة وادي النيل، ثُمّ تتجمع حولها الحركات الوحدوية الأخرى في الوطن العربي الكبير.

وما يجدر التنويه به بصدد وحدة وادي النيل، أن الحكم الوطني في مصر منذُ أن قام في أوائل العشرينيات قد تعاقبت عليه حكومات متعدّدة الألوان السياسية، وتولّت رئاسته شخصيات متفاوتة في شعبيتها وكفاءتها تساقطت الواحدة بعد الأخرى لأكثر من سبب واحد. ولكن السبب الأكبر كان وحدة وادي النيل. وكان الصراع في هذا الموضوع يدور مع بريطانيا، وكانت بريطانيا على مدى ثلاثين عاماً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حريصة كُلّ الحرص على الوصول إلى اتفاق مع مصر ويفضي إلى معاهدة تحالف بينهما. وقد وضعت مسودّات ومشروعات متعدّدة لهذه المعاهدة، وكان الجانب المصري يصرّ على وحدة وادي النيل، والجانب البريطاني يلحّ على فصل السودان عن مصر ومنح السودانيين حقّ تقرير المصير وإقامة حكم ذاتي في السودان. وعلى مدى هذه الأعوام الثلاثين كانت مصر على الدوام ترفض عقد أي معاهدة مع بريطانيا إلا إذا كانت قائمة على أمل وحدة وادي النيل.

وتأزّم الموقف بين مصر وبريطانيا مرّات ومرّات، ولكن الموقف الدولي تطوّر مع الزمن، فكان أن وقّعت مصر وبريطانيا معاهدة ١٩٣٦م، وتناولت كثيراً من المشاكل العالقة بين البلدين. وخطت خطوة متواضعة على طريق وحدة مصر والسودان، من شأنها إباحة الهجرة المصرية إلى السودان واستخدام الجيش المصري. فكانت ثغرة صغيرة انفتحت في الجدار القديم الذي أقامته بريطانيا بين مصر والسودان.

وقد وقّع هذه المعاهدة باسم مصر مصطفى النحاس باشا الذي كان رئيساً للوزارة المصرية. واعتُبرت في حينها نصراً وطنياً كبيراً، طمعت مصر من ورائه في زمن غير بعيد، أن تجني النصر الكبير بتحقيق الوحدة الشاملة بين القطريْن الشقيقين.

غير أن عناصر وطنية كثيرة لم تكنْ راضية بهذه المعاهدة، فعادت الصيحة من جديد تدعو إلى وحدة وادي النيل في معزل عن المعاهدة، بالكفاح الشعبي مهماً عظمت التضحيات.

وفي هذه الحقبة، نشبت الحرب الإيطالية الحبشية، ومن بعدها أطلّت نذر الحرب العالمية بين دولتَيْ المحور: ألمانيا وإيطاليا من جانب، ودول الحلفاء من الجانب

الآخر. وبرز دور مصر في الساحة الدولية، عسكرياً وسياسياً. وتطلّعت بريطانيا إلى مصر لتكون الحليفة الوفيّة في الأحداث الدولية المقبلة.

وهنا رأت مصر أن الفرصة سانحة لتثير وحدة وادي النيل من جديد، وتلوّح بها في وجه بريطانيا، لتدفعها إلى الاعتراف بالوحدة بين القطريْن الشقيقين. التحالف البريطاني المصري مقبول ومرغوب، ولكن يجب أن تقابله الوحدة المصرية السودانية. وإلا فلا تحالف ولا تآلف، بل ربما قطيعة وتدابر. وربما كذلك تحالف مع دول المحور. هكذا بكل صراحة.

وكانت جماعة مصر الفتاة، في طليعة الذين اقتحموا هذه المناورة السياسية وانطلقت جريدتهم تعلن من غير تورية ولا غموض أن التحالف مع بريطانيا منوط بالوحدة المصرية السودانية، إذ إنها أكدت في مقال افتتاحي «أن مصر يجب أن تعرف ثمن وقوفها إلى جانب إنكلترا. ويجب أن يرجع السودان إلى حظيرتنا، حتّى يصبح وادي النيل وحدة لا تتجزأ»(٤). وهذا كلام واضح لا يحتاج إلى إيضاح، وعلى بريطانيا أن تختار: التحالف مع بريطانيا له ثمن واحد، ألا وهو وحدة وادي النيل.

وكانت جريدة **مصر الفتاة** تعتبر السودانيين مصريين، وتعتبر أن السودان هو الإقليم الجنوبي لمصر، وترى في وحدة السودان مع مصر تحريراً للسودان من السيطرة البريطانية. وفي مقال افتتاحي آخر كتبتْ تقول: «إن الإنكليز لا يريدون السودانيين إلا مستعمَرين خاضعين لبريطانيا، أما مصر فإنها تريدهم إخواناً مصريين»(٥). وبهذا التعبير فإن وحدة وادي النيل هي وحدة قائمة على أساس الأخوّة الكاملة، وما يستتبع ذلك من اعتبار وادي النيل وطناً واحداً لشعب واحد، تحكمه دولة واحدة.

ويتصدّى رئيس جماعة مصر الفتاة، الأستاذ أحمد حسين المحامي، إلى شرح مقوّمات الوحدة بين مصر والسودان، فيكتب في جريدته يقول «إن السودان جزء من مصر، والشعب السوداني هو الشعب المصري، يتكلّم لغتنا ويدين بديننا، ويشرب مما نشرب، ويأكل مما نأكل وهو من الجنس المصري نفسه»(٦). وهو بهذا، قد سرد جميع عناصر القومية الواحدة: اللغة والروابط الروحية والمصالح المشتركة. وليس حديثه عن «الأكل والشرب» إلا تعبيراً عن المصالح المشتركة.

---

(٤) **مصر الفتاة**، ١٩/ ٩/ ١٩٢٨.
(٥) **مصر الفتاة**، ١٤/ ٧/ ١٩٢٨.
(٦) **مصر الفتاة**، ١١/ ٨/ ١٩٣٨.

أما الأستاذ فتحي رضوان، وكان من أقطاب مصر الفتاة، وأصبح وزيراً في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بعد ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، فقد كتب مقالاً يخاطب السودانيين باعتبارهم مصريين، وأن السودان هو الإقليم الجنوبي لمصر، عنوانه «إلى إخواننا المقيمين في السودان»، وقال في جملة ما قال: «لست أقصد» بإخواننا المقيمين في السودان، المصريين الذين يقيمون هناك بل أقصد السودانيين أنفسهم، فإن السودانيين هم فريق من المصريين يعيشون في مصر الجنوبية»[٧].

وكانت مصر الفتاة تنظر إلى وحدة وادي النيل، في إطار الوحدة الاندماجية الكاملة، في ظلّ دولة واحدة، لا دولة اتحادية، وزعماء الجماعة يرون أن بريطانيا هي العقبة التي تقف في وجه هذه الوحدة. وها نحن نرى الأستاذ فتحي رضوان يجاهر بريطانيا علناً، حينما أطلت بوادر الحرب العالمية الثانية، بأن مصر مستعدة أن تحارب إلى جانب بريطانيا، ولكن حينما تعترف بوحدة وادي النيل، وحدة كاملة غير منقوصة. فقد كتب يقول «هل تريد إنكلترا أن نحارب معها؟ إذن فلتسمع. لا بُدَّ أن تكفّ «بريطانيا» عن حربنا. نعم إن إنكلترا تحاربنا في السودان، والسودان هو الجزء الأول من بلادنا، وهو الجزء الرئيسي. وإن جامعة غوردون (الخرطوم) يجب أن تكون فرعاً من الجامعة المصرية كجامعة الإسكندرية، ويجب أن تكون للتعليم في السودان برامج التعليم في مصر. ويجب إلحاق المعهد الدينيّ في أم درمان بالجامعة الأزهرية. وكُلّ هذا كمقدمات لردّ السودان إلى مصر»[٨].

ولم يتردّد زعيم جماعة مصر الفتاة، الأستاذ أحمد حسين، بعد ذلك بسبع سنوات أن يوجّه رسالة مفتوحة إلى الملك الشاب فاروق، تحت عنوان «المطالب القومية ووسيلة تحقيقها»، يقول فيها «يجب على البرلمان المصري أن يقرّر أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان، وأن السوداني مصري له كُلّ ما للمصري من حقوق، وبهذا تحلّ قضية السودان. وإن شاءت إنكلترا أن تعترض علينا فإنها مغتصبة، نحتكم وإياها إلى المحاكم والهيئات الدولية»[٩].

وتحت قبّة البرلمان المصري، تعالت الدعوة إلى وحدة النيل مطالبة الحكومة المصرية بالمبادرة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقامة هذه الوحدة. ولم يتردّد الأعضاء عن التنديد بالحكومة المصرية لإهمالها أو تقصيرها في السعي لتحقيق هذا المطلب

---

(٧) **مصر الفتاة**، ١/ ٩/ ١٩٣٨.
(٨) **مصر الفتاة**، ٨/ ٩/ ١٩٣٨.
(٩) **مصر الفتاة**، ٢١/ ٨/ ١٩٣٨.

الوطني الرفيع. وأصبحتْ مضابط البرلمان، جزءاً من تاريخ مصر، مليئة بالخطب الوطنية الفيّاضة التي تنمّ عن إيمان عميق صادق بهذه الوحدة، ودعوة ملحة لإنجازها، كائنة ما كانت المصاعب والتضحيات.

ومن هذه الخطب الرائعة ما قاله عضو البرلمان عبد المجيد إبراهيم صالح في سرد مقوّمات الوحدة، ودواعيها وحوافزها، وهو يعلن بأعلى صوته: «لا أقول جديداً إذا أنا قرّرت كأساس أنّه ليس هناك سودان ولا مصر، وإنما هناك وادي النيل. إن هذا الشريان لا يكفي أن يجعل من مصر والسودان وحدة. إن هناك صلات أخرى كصلات الدَم، فالسودان تسكنه كما تسكن مصر، قبائل عربية نزحتْ إليه منذُ ثلاثة عشر قرناً، ولا توجد قبيلة في مصر إلا ولأفرادها أبناء عمومة في السودان. وكان المصريون في كُلّ العصور يعتبرون أن السودانيين منهم. وإذا بحثْتُم في مختلف العصور والقرون وجدتُم أن أغلب العائلات المصرية في أبنائها دم سوداني. وإذا بحثنا في العروبة وجدنا أننا نحن والسودان قبائل واحدة، ولا حرج عليّ إذا أنا قلت إن هذا مقرّر في التاريخ وإنه هو الواقع. فمن العيب أن ينظر إلى السودان كمستعمرة، فهذا خطر ويجب أن يرتفع عن أذهاننا، بل يجب أن نعالج موضوعه كما يعالج الفرنسيون موضوع الألزاس واللورين، وكما كان يعالج الإنكليز موضوع اسكتلندا وويلز»[١٠]. وتغني هذه الكلمات القليلة عن المجلدات، ففيها كُلّ مقومات الوحدة، وكُلّ تعريفات القومية الواحدة، على اختلاف تعريفات «علماء» القومية من مفكّري المدرسَتَين الغربية والشرقية على السواء.

ويصيح عضو آخر محتجّاً على تصرّفات السلطة البريطانية في السودان، فيقول النائب الأستاذ عبد العزيز الصوفاني: «تعلمون أن الأمور في السودان تسير سيراً عجيباً، فالمصري أجنبي فيه، لأن الحاكم العام يريد هذا، فلا يباح لمصري أن يدخل السودان، أو يقيم فيه، أو يتّجر مع أهله أو يتملك جزءاً من أراضيه إلا بإذن من الحاكم العام، فماذا ترون في هذا التصرف المدهش الغريب؟»[١١] وهكذا فإن «وحدة وادي النيل» لم تكن كلمة فارغة المضمون أو شعاراً تتضمّنه قصيدة عصماء أو خطبة مرسلة، ولكن كان يراد منها أن تصبح حقيقة من حقائق الحياة. فيعيش أبناء وادي النيل في وادي النيل، يقيمون حيثُ يريدون، ويبيعون ويشترون، وحيثما جاءهم القدر يدفنون.

وكانت هذه التصريحات تتجاوب في قاعة البرلمان المصري، حينما كانت الحرب

(١٠) محضر مجلس النواب، جلسة ٢٧/ ١١/ ١٩٢٩.

(١١) محضر مجلس النواب، جلسة ٢٧/ ١١/ ١٩٢٩.

العالمية الثانية قد نشبتْ بين دولتَي المحور ودول الحلفاء. وكان الرأي العام المصري متعاطفاً مع دولتي المحور من غير شكّ، لاحبّاً في سياستهما النازية والفاشية، ولكن بغضاً ببريطانيا وسياستها الاستعمارية، وبصورة خاصة لموقفها من قضية مصر بشأن الجلاء ووحدة وادي النيل.

وكان رئيس الوزراء في ذلك العهد «صاحب المقام الرفيع» علي ماهر باشا. وهو من ساسة مصر المعروفين بعدائهم لبريطانيا، فأراد الرئيس المصري أن يثير حمية الشعب، ويستثير غضب الأسد البريطاني، فعزم على زيارة السودان، يتفقّد أحواله ويؤكّد معاني الوحدة بين الشعبَين الأخوَيْن، والقطرَيْن الشقيقَين. وهكذا قام بهذه الزيارة وسط مظاهر عارمة من الحماسة الدافقة، فالتقى جماهير الشعب السوداني، فلاّحيه وعماله ومثقفيه، ولم يترك مدرسة أو مستشفى أو نادياً إلا وتحدّث فيه إلى أهل السودان، حديث رئيس وزراء إلى مواطنيه، لا فرق في ذلك بين القاهرة والخرطوم. فالأولى حاضرة الشمال والثانية حاضرة الجنوب.

وعاد علي ماهر باشا إلى القاهرة، مبهوراً بما رأى في السودان وبشعب السودان من معاني الأخوة العربية الأصيلة وحوافز الوحدة الصادقة، فانطلق لسانه في البرلمان يخطب في ممثلي الأمة ليقول: «لقد أحببتُ أن أتعرّف إلى شعب السودان وألمس أمانيه وحاجاته التي نعطف عليها كُلّ العطف، وأن أجتمع إلى نفوس ألّف بيننا وبينها النيل الأعظم في وحدة سامية هي وحدة الوطن الأعظم. وفي شباب السودان، كما في شباب مصر ذكاء ووداعة ودماثة خلق وأمل في المستقبل وفي الله»[١٢]. وعند هذه الكلمات صفّق المجلس بالأكفّ المحدودة والوجوه المشرقة، المعارضون والموالون على السواء.

وقد اعتبرت هذه الزيارة إنجازاً قومياً كبيراً ونصراً مؤزراً للوزارة الماهرية، قابلها الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس باشا، بإرسال مذكرة حازمة إلى الحكومة البريطانية يلحّ فيها أن تبدأ المفاوضات بين مصر وبريطانيا للاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً، فقد كانت قضية وحدة وادي النيل هي ميدان السباق بين قادة مصر وأحزابها. ومن كان أكثر سعياً في مضمار الوحدة فإنه حبيب الشعب، ولا حبيب سواه.

ومضتْ سنوات الحرب العالمية الثانية، ومصر تتردّد فيها صيحات وحدة وادي النيل في البرلمان وفي الصحافة وفي الأحزاب. وزاد من اشتعال هذه الحملة أن

(١٢) محضر مجلس النواب، جلسة ١١/ ٢/ ١٩٤٠.

الحلفاء كانوا يعلنون حقّ الشعوب في تقرير المصير هدفاً مقدساً تسعى دول الحلفاء لتحقّقه حينما تضع الحرب أوزارها. وتصدّى المفكّرون والكتاب في مصر لدعوى الحلفاء هذه، وطالبوا أن تذعن بريطانيا لمشيئة الشعب في وادي النيل، ليقرّر مصيره في وحدة كاملة شاملة.

وكان الأستاذ عباس العقاد في طليعة هؤلاء المفكّرين، فقام بزيارة للسودان فاجتمع بأحزابها ومفكريها وطلّابها وشبابها، فعقد لهم الندوات وألقى المحاضرات. وانفجر السودان من أقصاه إلى أدناه في مهرجان علمي أدبي سياسي ينادى بالوحدة ولا يرضى عن الوحدة بديلاً. وكان يحلو لأدباء السودان أن يطلقوا على العقّاد اسم الكاتب الجبار.

وعاد الكاتب الجبار من السودان إلى القاهرة ليكتب مقالاً جباراً عنوانه «أمل وطني كبير»، تحدّث فيه إلى وادي النيل ودول الحلفاء معاً، ليقول فيه «إن المؤتمرات العالمية بعد الحرب ستعترف باتحادات أممية منعاً لتعدّد الحكومات في البقعة الواحدة، وقطعاً لذرائع الخصومات التي يجرّ إليها تعدّدها واختلاف منازعها، وسيعتمد القائلون بهذا النظام على وحدة الجنس أو اللغة أو الجوار الجغرافي أو المصلحة المشتركة، وهي لا تتوافر في حالة من الحالات كما تتوافر في حالة الوحدة أو الروابط الوثيقة بين مصر والسودان». وجمع العقّاد بكلمات قليلة كُلّ فلسفة الوحدة وعناصرها، كما جمع مصر والسودان في «بقعة واحدة» يجب أن تقوم فيها حكومة واحدة، لا حكومتان.

وكان أن ظهر الإخوان المسلمون كقوة منظّمة لها قواعد جماهيرية في صفوف الشعب، لا في مصر وحدها ولكن في سائر أنحاء العالم الإسلامي، فكان لا بُدَّ كذلك أن يدلي الإخوان بدلوهم في قضية وحدة النيل. وكتب الشيخ حسن البنا، المرشد العام، مقالاً في مجلّة الإخوان يقول فيه عن وادي النيل: «لا تريد هذه البلاد إلا أن يُعترف لها بحدودها الطبيعية وألا يزاحمها غيرها في أرضها الأساسية، فحينما تطلب مصر أن تتوحّد مع السودان وأن ترفع عنها سلطة إنكلترا، لا تريد بذلك أن تستعمر قطراً، ولا أن تمتلك شعباً ولا أن تضم أرضاً، ولكنها تريد أن تحرّر نصفها الحيوي الذي ربطها به النيل رباطاً لا انفصام له. وليس السودان مستعمرة تريدها مصر، ولكنها مصر الجنوبية حينما تضم إلى أختها في الشمال ويتوحّد وادي النيل».

وعلى هذا النهج كتب الأستاذ صالح عشماوي وهو من قادة الإخوان، مقالاً في الجريدة نفسها أعلن فيه: «أن مصر والسودان أمة واحدة، ولن نسمح للسودان

بالانفصال عنا إلا إذا سمحنا للإسكندرية أو لأسوان بهذا الانفصال»[١٣]. وبذلك يكون الإخوان المسلمون الذين يعتبرهم التقدميون يمثلون أقصى اليمين، قد قدّموا صيغة وحدوية لوادي النيل أكثر تقدّمية من الصيغ التي أعلنها اليساريون المصريون والسودانيون أجمعون.

ورغماً عن هذا الإجماع الشعبي في شطرَيْ الوادي، على الوحدة الشاملة لا فرق بين متطرّفين أو معتدلين، ولا بين اليمين واليسار، فقد ظلّت بريطانيا ماضية في حكم السودان بصورة مباشرة، توطّد فيه دعائم الانفصال، وتنشئ الحكم الذاتي تحت شعار «سودنة السودان» وإعطاء شعب السودان الحقّ في «تقرير المصير».

وتعاقب الزعماء المصريون على الحكم بأحزابهم المتصارعة، فسقطت هذه الحكومة وتولّت حكومة أخرى، كُلّ ذلك بسبب الجلاء الكامل ووحدة وادي النيل.

وفي عام ١٩٤٦ ألّف صدقي باشا حكومة برئاسته، وهو من أكفأ قادة مصر، ودخل في مفاوضات صابرة مع المستر بيفين وزير الخارجية البريطانية. واستطاعا أن يصلا إلى اتفاق يتناول جميع المشاكل المعلّقة بين مصر وبريطانيا، ولكن البرلمان المصري قد رفض معاهدة صدقي ـ بيفين. وأُسقطتْ وزارة صدقي باشا، لتأتي بعده حكومة أخرى برئاسة النقراشي أحد كبار الوفديّين الذين انشقّوا عن الوفد بعد وفاة زعيمه الكبير سعد زغلول باشا.

وتصدّى النقراشي باشا لمشكلة السودان، فابتدع طريقاً جديداً لمعالجة القضية. ففي صيف ١٩٤٧، تقدّم بالشكوى إلى مجلس الأمن طالباً إجلاء البريطانيين عن مصر، والاعتراف بوحدة مصر والسودان. وقد حشدتْ مصر كُلّ كفاءاتها القانونية والسياسية في مداولات مجلس الأمن. وخطب النقراشي باشا بنفسه في قاعة مجلس الأمن فألقى خمسة بيانات ضافية شرح فيها موضوع السودان ووحدته مع مصر في النواحي الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، وما بينهما من روابط قومية وثقافية[١٤]. ولكن الشكوى ظلّت تؤجل من جلسة إلى جلسة، وأُجهضَتْ بالمماطلة والتسويف.

وتصاعد المدّ الجماهيري في وادي النيل، غضباً على الاستعمار البريطاني

---

(١٣) **جريدة الإخوان المسلمين**، ١٢/ ٨/ ١٩٤٥.

(١٤) انظر: **الكتاب الأخضر**، الصادر عن وزارة الخارجية المصرية.

ومجلس الأمن وحكومة النقراشي، ؛ ذلك أن الشعب قد نفد صبره، ولم يعد يثق بالحلول السياسية، والتسويات السلمية في قضية كبرى كقضية الوحدة.

وكان أن عمّت البلاد المظاهرات في جميع الأقاليم، وسقطت حكومة النقراشي تحت «مطارق» قضية السودان. وتألّفت حكومة أخرى برئاسة مصطفى النحاس باشا استجابة لمطالب الشعب، فقد كان الوفد المصري إلى ذلك العهد قائد الشعب بلا نزاع.

وأيقنَتْ القيادة المصرية أنّه لا أمل في المفاوضات مع بريطانيا، وبخاصة أن رئيس وزراء بريطانيا المستر كلمنت أتلي قد أعلن في آخر تصريح له في البرلمان البريطاني أنّه: «لا تغيّر في أوضاع السودان ولا تراجع عن حقّ السودان في تقرير مصيره». وكان حقّ تقرير المصير هو الحجة التي تتذرّع بها بريطانيا لتوكيد الانفصال بين مصر والسودان.

وحزم حزب الوفد أمره، فدعا «صاحب المقام الرفيع الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا»، إلى جلسة خاصة للبرلمان المصري. وفي جو بالغ الحماسة والروعة، أعلن رئيس الحكومة المصرية باسم الشعب المصري إلغاء «الاتفاقية المصرية البريطانية» وهي التي كان وقّعها النحاس باشا بنفسه عام ١٩٣٦م. وختم خطابه بين التهليل والتكبير، والتصفيق والهتاف بكلمته الشهيرة: «لقد وقّعت المعاهدة في عام ١٩٣٦م من أجل مصر، ومن أجل مصر فإنني اليوم أعلن إلغاء المعاهدة».

وكان إلغاء المعاهدة من جانب مصر معناه إلغاء جميع «المزايا» التي حازتْها بريطانيا بموجب تلك الاتفاقية. وأصبح وجودها في مصر والسودان وجوداً غير شرعي واحتلالاً غير شرعي يجب أن يزول وأن يُزال.

ولكن ما هو أهم من ذلك كُلّه، أن النحاس باشا قد أعلن في بيانه السياسي أن «صاحب الجلالة الملك فاروق هو ملك مصر والسودان» وبذلك أخذ الشعب في وادي النيل على نفسه أن يقيم الوحدة بنفسه، رضيتْ بريطانيا أم لم ترضَ.

وامتلأ العام التالي من صيف ١٩٥١م إلى صيف ١٩٥٣م بالأحداث والاضطرابات، وجاءت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. وانتهى العهد الملكي في مصر، وانتهت معه الأحزاب. وانتقل زمام الأمر إلى مجلس قيادة الثورة المصرية، لينتهي عهد ويبدأ عهد. ولا بُدَّ لنا قبل أن نرصد مسيرته أن نرصد حركة الوحدة في الشطر الثاني من وادي النيل في السودان، بعد هذه اللمحة الموجزة عن الحركة في مصر.

قد يخيّل للمواطن العربي، لأول وهلة وقد استعرضنا التحرّك المصري على

الصعيدَيْن القيادي والشعبي أن السودان كان في عزلة من هذه الحركة يراقبها ويواكبها، سامعاً ومتفرّجاً، من دون أن يكون مشاركاً في تفاعلاتها وتحركاتها.

ذلك ظلم فادح للسودان، إذا ظننا أن دوره في الحركة الوحدوية كان دور التابع، السامع الخاضع، ينتظر أن يصبح ملك مصر. هو ملك مصر والسودان، وكفى الله المؤمنين النضال والخيال.

على العكس من ذلك تماماً. لقد كانت الحركة الوحدوية متأجّجة في السودان تأجّجها في مصر. ومع اختلاف الظروف السياسية التي كانت تمرّ بالقطرَيْن، فقد كانت مصر «تتمتع» بنصف استقلال، وكان السودان «يتمتّع» بالاحتلال، كامل الاحتلال.

وكانت وحدة وادي النيل في السودان تعيش في ضمير الجماهير، وفي عقل القيادات السياسية والفكرية، رغم أن «حكومة» الحاكم العام البريطاني في الخرطوم كانت تقوم بمحاولات يائسة لبناء «القومية السودانية» وتعمل على «سودنة السودان» وإنشاء الحكم الذاتي في السودان ورفع مستوى الشعب السوداني لتمكينه من «حقّ تقرير المصير». وما إلى ذلك من الشعارات الحلوة والعبارات العذبة.

وكان الرفض، والرفض المطلق، هو نصيب هذا الجهد البريطاني المستميت، فقد اجتمع المفكّرون والمثقّفون وقادة السودان في مؤتمر عام، في عام ١٩٤٣م، عرف بمؤتمر الخرّيجين، فدعا إلى إنهاء الحكم البريطاني والاعتراف بحقّ السودان في الحرية والاستقلال. ونادى بقيام حكومة ديمقراطية في السودان تكون متّحدة مع مصر، توكيداً واستجابة للروابط التاريخية التي تجمع بين شعبيْ وادي النيل. وكان هذا المؤتمر بمثابة تجمّع وطني عامّ تلاقتْ فيه جميع النزعات السياسية التي تختلج في صدور أبناء السودان جميعاً.

وجاءت بعد ذلك مرحلة بروز الأحزاب السياسية في السودان في عاميْ ١٩٤٣ـ ١٩٤٤. وأعلنت الأحزاب عن برامجها وأهدافها الوطنية، وبدا واضحاً أنها تلتقي كلها على وحدة وادي النيل التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض. حتّى إنّه ليصح أن نسمّيها بالأحزاب الاتحادية.

ومثلاً، فإن حزب الأشقّاء، كان يدعو إلى قيام حكومة سودانية ديمقراطية ينشأ بينها وبين مصر اتحاد تحت التاج المصري، بحيث يكون ملك مصر هو ملك مصر والسودان معاً.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤م، تأسّس حزب اتّحادي آخر، عرف باسم

حزب الاتحاديين، وقد نادى بالاتحاد مع مصر في إطار نظام الدومنيون. وقد عارض حزب الأشقّاء هذه الصيغة الهزيلة لأنهم رأوا في نظام الدومنيون، علاقة التابع بالمتبوع، تماماً مثل علاقة «الدومنيون بالتاج البريطاني».

ثُمّ نشأ حزب اتّحادي ثالث عرف باسم حزب الأحرار. ولقد نصّ برنامجه أن تكون العلاقة بين مصر والسودان اتحادية ولكن على أساس كونفدرالي، وهو دون الصيغة الفدرالية، وهذه دون الصيغة الوحدوية.

ولكن النزعة الوحدوية في السودان كانت من العراقة والأصالة بحيث لا تقبل هذه المفارقات في صياغة الوحدة، لشعب واحد يقيم في وطن واحد، ويتطلع إلى مستقبل واحد، انطلاقاً من ماضٍ واحد، فكان أن اجتمعت الأحزاب الثلاثة واتفقت على صيغة وحدوية واحدة، فوضعت ميثاقاً سياسياً متحدة مع مصر تحت التاج المصري.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، قطعت الوحدة خطوة كبرى على الطريق بحيث أصبحت تعبّر عن جميع قطاعات شعب السودان فقد عقد اجتماع وطني كبير ضم ممثلي جميع الأحزاب في السودان. وصدر عن الاجتماع ميثاق قومي يدعو إلى إقامة حكومة سودانية ديمقراطية حرة متّحدة مع مصر وعقد بينها وبين بريطانيا معاهدة تحالف. وقد اكتسب هذا الاجتماع الوطني أهمية خاصة، لأن حزب الأمة، وكان متّهماً بميوله الانفصالية، قد اشترك في هذا الاجتماع ووافق على قراراته. وبذلك أصبحت وحدة وادي النيل مطلباً جماعياً، ليس فيه ناشز ولا شاذ.

ولم يقف التطور الوحدوي عند حدود هذه الصياغة الجديدة، ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦م أُنشئ حزب «وحدوي» لا «اتحادي» دعا إلى إقامة الوحدة الشاملة بين القطريْن الشقيقين. وأعطى لنفسه اسماً واضحاً يدلّ على هدفه الواضح فسُمّي حزب «وحدة وادي النيل».

ولم يقتصرْ أمر الوحدة على إعلان الأهداف والشعارات، بل تعدّاه إلى الممارسات العامة والنشاطات الوطنية. وتمثّل ذلك في المظاهرات والاجتماعات والوفود والندوات، إضافة إلى الاتصالات الدولية عند كُلّ مناسبة.

ومن أطرف الأحداث وأبلغها في الدلالة على عمق الروح الوحدوية بين الشعبين الشقيقين، أن أحد السودانيّين المعروفين، وهو محامٍ وصحافي، الأستاذ علي البربر، وكان صاحب جريدة ترفع شعار «نيل واحد، شعب واحد، تاج واحد»، رشّح نفسه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، في الانتخابات المصرية عن دائرة عابدين في القاهرة. فاشتعلت حماسة الجماهير لهذه البادرة الوطنية وامتلأت

شوارع القاهرة بالمظاهرات تأييداً وترحيباً بالمرشح السوداني. وخرج طلاب الجامعات في مسيرات قومية يهتفون للنائب علي بربر قبل أن يتمّ انتخابه. واضطرّت السفارة البريطانية بما كان لها من نفوذ عظيم في ذلك الوقت، إلى لفت نظر القصر والحكومة إلى أن السيد علي بربر ليس مسجلاً في سجل الناخبين المصرين، وأن ترشيحه وانتخابه يعتبر عملاً غير قانوني، ومخلاً بالاتفاقات المصرية البريطانية.

وتدخّل «العقلاء» والبارعون في الصياغات والتسويات، فانتهى الأمر بعدول المواطن السوداني عن ترشيح نفسه «حقناً للدماء وتوطيداً للأمن والهدوء والسكينة»، وأصدر السيد البربر بياناً أكّد فيه «التمسّك بمبدأ وحدة وادي النيل الذي لا يمكن النيْل منه، وأن كُلّ سوداني له نفس حقوق ونفس واجبات كُلّ مصري»[١٥]. ولولا التدخّل البريطاني وسيطرة المندوب السامي البريطاني على شؤون مصر في ذلك العهد، لأصبح البرلمان المصري يضمّ أبناء مصر والسودان، وأصبح مجلس الوزراء في القاهرة يضمّ أبناء القاهرة وأبناء الخرطوم على السواء.

وهكذا ظلّ صوت الوحدة يتردّد في جنبات النيل تحمله نسمات الوادي من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال، إلى أن انغمر تحت فيض من شعارات كبرى رفعتْها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. وانحسر المدّ الوحدوي ليحلّ محلّه انفصال السودان عن مصر، وقيام النظام الجمهوري في كُلّ من البلديْن الشقيقين.

لقد تصدّت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لأهداف شاقة وصعبة: القضاء على النظام الملكي واستئصال الإقطاع وإحلال النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي. وفوق ذلك وقبل ذلك، إجلاء الاستعمار البريطاني بعد أن جثم على صدر مصر قرابة سبعين عاماً.

كانت هذه الأعباء ضخمة وثقيلة، ولعل الثورة أرادت أن تخفّف من أعباء الوحدة مع السودان ولو إلى حين، حتّى تقبل عليها قوية متعافية. ولم يكن من السهل مواجهة بريطانيا بجميع المطالب الوطنية دفعة واحدة. واختارت مصر الثورة شعار «تقرير المصير» للسودان، وفي حسابها أن هذا الشعار سيؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى وحدة يختارها السودان عن طريق حكومة سودانية مستقلّة منبثقة من إرادة الشعب. في حين أن تقرير المصير يحتمل أن يكون ثغرة كبرى في جدار الوحدة، ولا يستبعد أن يؤدي في النهاية إلى الانفصال تحت ظلال الاستقلال.

---

(١٥) **الأهرام**، ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٤.

والسودانيون أنفسهم لم يكونوا يرون في حقّ «تقرير المصير» خطوة على طريق الانفصال، فالكثرة الكبرى من الأحزاب السودانية تنادي بالوحدة. حتّى اليساريون الذين تثور التساؤلات حول موقفهم من الوحدة العربية بصورة عامة، لأن الوحدة العمالية لا الوحدة القومية هي الهدف عندهم، فقد كانوا يعلنون أن حقّ تقرير المصير سيفضي إلى الوحدة حتماً. وهذا رئيس جريدة **أم درمان** المعروف بيساريّته قد كتب يقول: «لستُ من الذين يعتقدون بأن القول بحقّ السودان في تقرير مصيره معناه الخروج من نطاق دائرة الوحدة التي نعمل لها جميعاً، بل أقرّ أنّه خير لهذه الوحدة الغامرة أن تأتي عن طواعية ورضى واختيار من أن تأتي قسراً ومن غير رضى واختيار، ولا اعتقد أن في هذا الجزء من وادي النيل من يقول بغير ذلك[١٦].

وكائناً ما كان الأمر، فقد سلكت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، لأسباب يحتاج تمحيصها إلى دراسة مستقلة، سبيل «تقرير المصير»؛ فتم الاتفاق مع السودان على هذا الأساس. وتبعه اتفاق مع بريطانيا على إلغاء الحكم المشترك البريطاني المصري على السودان في شباط/ فبراير ١٩٥٣م. وجرت الانتخابات في السودان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣م، وكان الظفر حليف الاتّحاديين تحت زعامة الأستاذ إسماعيل الأزهري، فألّف أول حكومة سودانية في أوائل ١٩٥٦م. وصار السودان جمهوريّة مستقلة، وأصبح العضو التاسع في جامعة الدول العربية، والسابع والسبعين في الأمم المتحدة.

وانطوى علَم الوحدة على نفسه يتطلّع إلى قيادات مصرية سودانية تحمله أمام الشعب ليستأنف مسيرة الوحدة مرة ثانية، وتقوم جمهورية وادي النيل من أجل خير الشعبين ومن أجل خير الأمة العربية جمعاء.

ولقد حرصتُ على أن أوجز أمام المواطن العربي بصورة عامة، والمواطن في وادي النيل بصورة خاصة، تاريخ النضال الوحدوي في وادي النيل، لا لمجرّد سرد الأحداث والوقائع. ولكن ليعلمْ أبناء الجنوب والشمال في وادي النيل، أن وحدة القطريْن الشقيقيْن كانت قائمة منذُ فجر التاريخ. وفي عهد الفراعنة، ثُمّ في عهود الأمويّين والعباسيّين والفاطميّين والأمويّين والعثمانيّين، كان القطران الشقيقان بلداً واحداً، تحت حكم واحد. ولم يقع الانفصال بينهما إلا في فترة وجيزة في عهد الاحتلال البريطاني، وفي هذه الفترة التي نعيشها في عهد الاستقلال.

---

(١٦) **أم درمان**، ٣١/ ٥/ ١٩٤٥.

وأحسب أن كثيرين من الجيل العربي الصاعد، قد حجب الحكم العربي المعاصر عنهم تاريخ تلك الحقبة. وأخشى أنهم لا يعرفون أن وحدة وادي النيل كانت قائمة منذُ كان وادي النيل، وأن النضال من أجل الوحدة قد خاضه الشعبان الشقيقان، وسقط في ميدانه الشهداء قافلة بعد قافلة، وأن الحديث عن الوحدة ليس ابن هذه الساعة ولكنه وليد العصور ويجب أن يطرح مرّة ثانية على ساحة النضال القومي.

ويضع العرض الموجز لوحدة وادي النيل منذُ أقدم عصور التاريخ إلى يوم الانفصال، مسؤولية كبرى على عاتق الطلائع الوطنية في كُلّ من مصر والسودان بأن يناضلوا لإقامة جمهورية وادي النيل، بدلاً من جمهورية مصر وجمهورية السودان. ولقد ارتحل الاستعمار البريطاني الذي كان إحدى العقبات الرئيسيّة التي كانت تحول دون وحدة وادي النيل، وإن بقاء التجزئة بين شطريْ الوادي هو عارٌ في تاريخ الشعبين الشقيقين، تتحمّل مسؤوليته القيادات الفكرية والنقابية والصحافية في كلا البلدين.

إن وحدة وادي النيل ليست حكم مصر للسودان، أو السودان لمصر، إنها وحدة الشعب الواحد في الوطن الواحد، تقوم فيه المواطنة بين أبناء الوادي على أساس قدرة المواطن على خدمة الوطن وإن أفضلكم في وادي النيل هو أقدركم على خدمة وادي النيل.

ولو أراد المواطن العربي أن يستعرض أحوال الشعوب في العالم، شعباً شعباً فإنه لا يجد شعبيْن جديريْن بالوحدة، ومحتاجين إليها حاجة الصحراء إلى الماء أكثر من مصر والسودان، فالبلدان يكمّل أحدهما الآخر في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سبيل لحلّ مشاكلهما، وما أكثرها، إلا بالوحدة.

ويكفي أن نعلم أن مصر غنيّة بالخبرات والطاقات البشرية، وأن السودان غنيّ بمصادره الطبيعية التي لا حدّ لها، وتوحيد هذا وذاك يجعل من وادي النيل مصدر خير ورفاه لأهله وللأمة العربية، بل للعالم أجمع.

إن الأمة العربية تستورد الكثير من المواد الغذائية من أقطار الأرض كافة. ووحدة الوادي كفيلة بأن تطعم الأمة العربية، ولا تقع تحت استعمار «غذائي» لهذه الدولة أو تلك، كما هي رازحة الآن، تحت رحمة لحوم الأرجنتين المثلّجة، والقمح الأمريكي المثقل بالشروط الصامتة.

ولقد يفلسف البعض في مصر وفي السودان بقاء هذا الحال تحت شعار

التنسيق، والتعاون الثنائي المشترك وصولاً إلى الوحدة، وأن الأمر يحتاج إلى دراسة علمية موضوعية، وأن تجارب الوحدة العربية الماضية تنهانا عن الوحدة الفورية، وما إلى ذلك من العبارات المليئة بالتمجيد بالوحدة في الدساتير والخطب والقصائد والأناشيد، ومن ثَمّ ممارسة الحكم الانفصالي وتعميق جذوره، وأسوأ من ذلك غربة السوداني في مصر، والمصري في السودان. وهي السياسة التي وضعها الحاكم البريطاني في السودان وأصبح ينفذها الحاكم «الوطني» في القاهرة والخرطوم.

لقد ولّى الاستعمار البريطاني الذي فصل مصر عن السودان، والسودان عن مصر، ويجب أن يعود وادي النيل إلى وحدته، وعلى الجيل الصاعد في القطرين الشقيقين أن يكون جيل النضال من أجل الوحدة.

وكما جرى في الماضي، يجب أن ينزل الشعب إلى الميدان في القاهرة والخرطوم، ليفرض الوحدة فإذا كان النيل هو حياة مصر والسودان، فإن الوحدة ستجعل الشريط الأخضر حول النيل أكثر اتساعاً وإنتاجاً وعمراناً.

وكما جرى في الماضي، حين كانت تتساقط الوزارات واحدة بعد الأخرى يوم تقاعست عن مواكبة مسيرة الوحدة. فليس للحاكم أن يبقى في دست الحكم في هذه الأيام إذا لم يحملْ راية الوحدة، ويمضي في بنائها ويقيم صرح الجمهورية العتيدة، جمهورية وادي النيل.

إن وحدة الشعبين الشقيقين، كمجرى النيل نفسه، قد شقّت طريقها عبر التاريخ واستقرّت عميقاً في قلوب الجماهير، ولا يمكن أن يقتلعها واقع انفصالي عمره بضعة عشر عاماً، وراءه قرون وقرون من الوحدة.

ولقد شهدت بنفسي عراقة الوحدة، في الخرطوم، في عام ١٩٦٧م، وكان ذلك لمناسبة انعقاد مؤتمر الخرطوم، إذ تدافع شعب السودان بالمناكب، وهم يصيحون في وجه الملوك والرؤساء «شعب واحد، جيش واحد»[١٧].

كان ذلك بعد الهزيمة النكراء. ومع هذا خرج الشعب من أحزانه ودعا إلى الوحدة من غير تعبئة ولا توعية.

لقد كانت مظاهرة قومية كبرى، عفوية غير مرتجلة. مظاهرة من غير طراز

---

(١٧) حول مؤتمر الخرطوم، انظر: أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء، من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ٢ ج (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣)، ج ٢، وهو متضمن في هذه المجموعة.

المظاهرات التي تشكّلها الحكومات العربية، وتقدّم لها اللافتات والسيارات وتحشد لها الهاتفين والمزغردات.

أجل لقد كانت مظاهرة الشعب تردّد مشيئة الشعب: «شعب واحد، جيش واحد».

وبعد، فإن كُلّ دواعي الوحدة قائمة بين القطريْن الشقيقين، ولا يبقى إلا القائد والطلائع وإنه قادم. وإنهم قادمون. وليس الشعب بعقيم ولا ضنين.

ويا شباب مصر، ويا شباب السودان، إن جمهورية وادي النيل تناديكم وماء النيل، حرام عليكم إذا لم تلبوا النداء.

وإنها لعبادة حقاً أن تقولوا لبّيك اللّهمّ لبّيك، فإن جمهورية وادي النيل هي أولاً، وأولاً جمهورية وادي النيل.

علـــم واحـــد.. وعشـــرون نجمـــة

لقد وقفنا بعض الشيء أمام وحدة وادي النيل لذاتها ولأخواتها. والروابط التاريخية التي تجمع بين شطريْ الوادي هي الروابط التاريخية نفسها التي تجمع بين أقطارنا في المغرب العربي، وأقطارنا في المشرق العربي، وكذلك في شبه الجزيرة العربية. والأقطار العربية كلها يجمعها إطار واحد من الوحدة العربية، من المحيط إلى الخليج.

ولأن الوحدة العربية، وبالتخصيص، لأن الدولة العربية المتحدة لا يمكن أن تقوم بين عشيّة وضحاها، فإن الأخذ بسياسة التدرّج والمراحل هو الذي يحمل على السعي إلى الوحدة العربية الشاملة في إطار «الاتحادات» الكبرى. ومن هنا كانت دعوتنا إلى قيام جمهورية وادي النيل بين مصر والسودان، ثُمّ تتبعها أو تواكبها اتحادات أخرى في المغرب العربي الكبير، في المشرق العربي، في شبه الجزيرة العربية.

والواقع أن تاريخ وحدة وادي النيل يكاد يشبه تاريخ الوحدة للمغرب العربي الكبير؛ فإن أقطار الشمال الأفريقي، ابتداءً بليبيا، فتونس، فالجزائر، فالمغرب، فموريتانيا، وهي أربع جمهوريّات وملكية واحدة يجمعها تاريخ مشترك منذُ أقدم العصور، كانت ساحة واحدة تفاعلتْ على أرضها أحداث مشتركة.

ويرجع الوجود العربي في الشمال الإقريقي إلى عهد الفينيقيين، وهم قبائل عربية خرجتْ أصلاً من الجزيرة العربية واستقرّت في سواحل بلاد الشام، ومنها نزحتْ إلى الشمال الأفريقي، فأنشأتْ تجارة وحضارة، ثُمّ أقامت دولة كانت عاصمتها قرطاجنة امتدّ سلطانها إلى شواطئ الأطلنطي. وقامت بينها وبين روما معارك طاحنة وصراع على السيادة البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

ثُمّ جاءت الموجة الثانية للوجود العربي، بالفتح الإسلامي للشمال الأفريقي. وقامت الدولة العربية الإسلامية. وتبعتْها موجات عربية متعاقبة جيلاً بعد جيل. وكان

المغرب العربي في جملته تحت الحكم العربي الواحد في عهد الراشدين فالأمويين، والعباسيين والفاطميين إلى أواخر العثمانيين.

وكذلك، حينما تفتّت الحكم العربي في الوطن العربي بأسره، وجاء عهد الدويلات الصغرى، بقي الحكم العربي واحداً في الشمال الأفريقي يحكمه ملوك العرب في الأندلس، ومن بعدهم الموحّدون والمرابطون.

وكانت تونس عند الجغرافيين العرب الأوائل، هي «إفريقيا». وكذلك فإن موضوع البربر، وهم من قبائل العرب القديمة، يتناول الشمال الأفريقي بأسره بدءاً بليبيا وانتهاء بموريتانيا. وكان للصراعات على الحكم بين الملوك والأمراء في الشمال الأفريقي، طابع واحد في المغرب العربي الكبير، ترك آثاره العميقة على المجتمع العربي من بني غازي شرقاً إلى طنجة غرباً.

ومن هنا، فإن الروابط المشتركة التي تجمع المغرب العربي الكبير، تتوافر في أقطاره وشعوبه أكثر مما تتوافر على الشاطئ المقابل من البحر الأبيض المتوسط، حيثُ قامت دول وحدوية في إسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا، وتلك بلاد لا تزال الفوارق بين شعوبها حادّة وعميقة، والدعوة إلى الانفصال بين بعض أقطارها تتردد من حين إلى حين، وإلى يومنا هذا.

ومع تلاحم هذه الروابط بين أقطار المغرب العربي الكبير، فإن قيام جمهورية وادي النيل سيكون بمثابة الدولة القطب، تستقطب الدول العربية الأخرى: الصومال في الجنوب وليبيا في المغرب. ويقيني أن الجمهورية العربية الليبية ستكون أول دولة تبادر إلى الانضمام إليها، بل قد تنضم إليها في مرحلة تأسيسها. ذلك أن ليبيا هي امتداد طبيعي للحدود الغربية لمصر والسودان معاً.

والحقيقة التي لا مراء فيها، أن وحدة المغرب العربي الكبير، لم تنفصمْ إلا بعد الاستعمار الأوروبي الفرنسي في موريتانيا ومراكش والجزائر وتونس، والإيطالي في ليبيا. وعمر هذا الانفصال إذا قيس بعمر الوحدة، فإنه يؤلّف واحداً من ألف. والمهم على كُلّ حال أن هذا الاستعمار، رغم جهوده الضارية، لم يستطعْ أن يغيّر ملامح المجتمع العربي وسماته في « «شعوب» المغرب العربي. فبقى دينه هو هو وبقيتْ تقاليده وثقافته روابطه هي هي.

ولو أراد المواطن العربي أن يستعرض الروابط التاريخية التي تشدّ المغرب العربي بعضه إلى بعض، فلن يتردّد لحظة واحدة أن يصيح في وجه الجيل المغربي الصاعد، وماذا تنتظرون، لقد تحقّق الاستقلال فلماذا لا تتحدثون؟

ولقد كان المناضلون الجزائريون والتونسيون والمغاربة والليبيون يتطلّعون دوماً إلى وحدة المغرب العربي بعد الاستقلال. ففي القاهرة، كان مكتب تحرير المغرب العربي يضمّ جميع المناضلين في الشمال الأفريقي يعملون معاً في ميدان النضال للاستقلال كمرحلة أولى في سبيل الوحدة، وقد تعاهدوا في ما بينهم لإقامة دولة المغرب العربي الكبير.

وعلى وجه التحديد فإن الثورة الجزائرية، وهي من أروع مفاخر العرب في التاريخ العربي المعاصر، تعتبر حركة تحريرية ووحدوية معاً، ففي البيان التاريخي الأول لثورة الجزائر المؤرخ أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤م[١]، أعلن قادة الثورة أن تحرّر الجزائر هو خطوة أولى نحو «وحدة الشمال الأفريقي»، ومن حقّ المواطن العربي في المشرق والمغرب على السواء، أن يتساءل باسم المليون شهيد الذين سقطوا في ميادين الجهاد في الجزائر، ماذا جرى بوحدة الشمال الإفريقي؟ لقد تحقّق هدف التحرير، فماذا جرى للهدف التوأم: وحدة المغرب العربي؟ وإنه في المغرب العربي، وبعد أن تمّ استقلاله بأكمله، بقي النزوع إلى الوحدة يراود آمال المناضلين، ففي ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٨ انعقد في طنجة مؤتمر وحدوي اشترك فيه عدد من زعماء حزب الاستقلال (المغرب) وحزب الدستور الجديد (تونس) وقادة جبهة التحرير الجزائرية. وحضره مراقبون عن ليبيا وموريتانيا، وكان مع وفد تونس والمغرب وزراء من الحكومتين، ليبيا وموريتانيا، وكان مع وفد تونس والمغرب وزراء من الحكومتين. وفي نهاية المباحثات أصدر المؤتمر قراراً بالإجماع يدعو إلى العمل على وحدة المغرب. وأعلن السلطان محمّد الخامس في أعقاب المؤتمر مباشرة: «أن وحدة الشمال الأفريقي هي من أعز أمانينا ونحن الآن ندخل مرحلة تحقيقها». وأعلنت حكومتا ليبيا وتونس تأييدهما لمقررات المؤتمر.

وبعد ذلك توقّف السعي للوحدة في المغرب العربي، باستثناء تصريحات رسمية تصدر في مناسبات معينة. وأغلب الظن أنها غير جادة، وإلا يقصد منها استدرار التصفيق والهتاف من الجماهير التي تهزّها لفظة «الوحدة» ومشتقّاتها كلما ردّدها الحاكمون.

ومن هنا أصبح عبء الوحدة في المغرب العربي واقعاً على شبابه وطلابه، وعلى قادة الفكر والقوى الوطنية. ذلك أن الحكام الحاضرين قد نفد زيتهم، واستغوتْهم شهوة الحكم، فلم يعودوا يفكّرون في الوحدة. بل إنهم باتوا يفلسفون تقاعسهم بأن

(١) البيان الكامل للثورة الجزائرية نشرته وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية.

طريق الوحدة هو أن يبني كُلّ شعب وطنه. وبعد ذلك تأتي الوحدة مختالة تجرّ أذيالها!

ويفضح هذا «المنطق» نفسه بنفسه. وعلى الجماهير العربية في المغرب العربي أن ترفضه وأن تثور عليه، وعلى الجيل العربي الصاعد أن يعتبر نفسه جيل الوحدة يناضل من أجلها، ذلك أن الوحدة هي التي تبني حياة المغرب العربي في مجموعه، اقتصادياً واجتماعياً. ومنطق الحكام إنما يعمق جذور الانفصال، فهو يبني اقتصاداً إقليمياً، ومجتمعاً منعزلاً، ومغرّباً مهلهلاً.

إن إقامة جمهورية المغرب العربي مؤلفة من ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا، هي بلا شكّ لخير الشعب العربي في المغرب كُلّه، باستثناء حكامه ووزرائهم، وطبقة المنتفعين بالتجزئة والانفصال، وعلى الجيل العربي الصاعد أن يجعل من الوحدة نضاله اليومي وهدفه الأول والأخير.

وفي صدد الكلام عن إقامة وحدة المغرب العربي، ليس علينا أن نتساءل عن الموقف من المملكة المغربية، وكيف يمكن أن يقوم اتّحاد مع نظام ملكي. ولا أظن أن الأمر يحتاج إلى جواب مستفيض، فإذا قامت وحدة المغرب العربي من ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا فإن معارضة الحسن الثاني ستنتهي في اليوم الثاني. ذلك أن الشعب المغربي سيعلن الانضمام إلى الاتحاد. وسيرتفع علم المغرب العربي على الشمال الأفريقي من حدود مصر، إلى شواطئ الأطلنطي. وتستقبل الأمة العربية مرحلة جديدة في حياتها القومية وتنعم الجماهير العربية بالكفاية والعدل، بعد عهود طويلة من الظلم والحرمان.

وننتقل ثالثاً إلى الجزيرة العربية، وفي هذه الرقعة الرحبة من الوطن العربي تقوم ثمانية كيانات سياسيّة مستقلة هي: جمهوريتا اليمن والمملكة العربية السعودية خمس دول صغرى وهي: اتحاد الإمارات وقطر والكويت والبحرين وعُمان. ويبلغ سكان هذه الكيانات الثمانية أقلّ من عشرين مليون نسمة، وهو عدد سكان إحدى الدول الصغرى في العالم، بل إنه يساوي عدد سكان ولاية وسطى في الولايات المتحدة، أو إحدى المقاطعات في دول الهند الاتحادية.

غير أن نظرة مقارنة لعدد السكان في هذه الدول العربية الثماني تضعنا أمام صورة مذهلة. ومثلاً، يبلغ سكان الدول الخمس: الكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات ثلث سكان القاهرة. ويبلغ سكان الجمهوريّتين اليمنيّتين معاً عدد سكان القاهرة. بل إن سكان المملكة العربية السعودية بكاملها لا يتجاوز عدد سكان القاهرة إلا ببضعة آلاف. ومع هذا فإن القاهرة بدورها، هي عاصمة وسطى بين عواصم العالم الأخرى! ولكن قيمة المملكة العربية السعودية تتمثّل في ثروتها البترولية

العملاقة، لا بعدد سكانها، ناهيك عن مركزها المرموق في العالم الإسلامي.

و تصيح هذه الأرقام في وجه المواطن العربي في الجزيرة العربية: لماذا هذه الدول الثماني ولماذا الجمهوريات والملكيات والإمارات والمشيخات، في بقعة من بقاع الوطن العربي تصرّ كُلّ فيافيها وصحاريها ونجودها ووهادها، أنها وحدة جغرافية واحدة؟

وإذا كانت الظروف الاستعمارية، ومعها ظروف أخرى قد خلقت هذه الدول الثماني، فقد رحل الاستعمار؛ فلماذا يرضى المواطن العربي أن تقوم في جزيرته الواحدة ثماني دول مستقلة، تحكم شعباً واحداً، متماثلاً في بيئته وتقاليده، بالإضافة إلى حاجاته وتطلّعاته؟

وليس هنالك من حلّ وحدوي جذري لهذه المشكلة برمّتها في الظروف الحاضرة، ولكن قيام «اتحاد الجزيرة العربية» يضمّ السعودية وأخواتها قطر والكويت وعُمان والبحرين والإمارات واليمن الشمالية والجنوبية، من شأنه أن يحلّ معظم المشكلة، إلى أن تتحرّك الأحداث وينبثق الحلّ الوحدوي الأمثل الأكمل.

إن هذه الأقطار الثمانية ذات نظم متشابهة في الحكم، وقيام اتحاد بينها أمر ليس بالعسير، إذا تجمّع المواطنون العرب في تلك الأقطار، وحزموا أمرهم على قيام هذا الاتحاد. وهو اتحاد سيعمّ نفعه على أبناء الجزيرة العربية من عدن وصنعاء إلى الكويت شمالاً، ومن جدّة إلى رأس الخيمة شرقاً.

لقد كانت الجزيرة العربية في مطلع القرن العشرين مؤلفة من عشرات المشيخات والإمارات. وكان للفروسية العربية يومئذ بقيّة باقية، فنهض عبد العزيز آل سعود ليحقّق طموحاته بفتوحاته. وأصبح أمير الرياض، ثُمّ أمير نجد، ثُمّ سلطان نجد وملحقاتها، وملك الحجاز. وأخيراً، وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢م، أصدر الملك عبد العزيز آل سعود أمراً ملكياً رقمه ٢٧١٦ جاء في ديباجته «نزولاً على رغبة الرأي العام في بلادنا وحباً في توحيد أجزاء هذه المملكة العربية يحوّل اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها إلى اسم المملكة العربية السعودية»، وهكذا توحّدت معظم أراضي الجزيرة العربية، في حكم واحد من شواطئ البحر الأحمر حتّى شواطئ الخليج.

وإذا كان زمن الفروسية الفردي قد انتهى أمره، فإن المواطنين العرب في السعودية وأخواتها يقع على أكتافهم دور بطولي من طراز جديد ليبنوا اتحاد الجزيرة العربية بنضالهم الدؤوب، بكل إيمان وعزيمة.

وتلح الظروف الحاضرة على المواطنين العرب وقادتهم في تلك الأقطار أن يبادروا إلى أداء واجبهم الوحدوي. والخطر محدق بمنطقة الخليج، والأطماع الدولية تعدّ خططها للوثوب على تلك الأقطار. واتحاد الجزيرة العربية هو الذي يستطيع أن يتصدّى لهذه الأطماع، وأن يحمي الوطن أرضاً وشعباً وبترولاً. ولن تستطيع هذه الدول الثماني، منفصلاً بعضها عن بعض، أن تحمي نفسها، ولا الجزيرة بمجموعها.

وننتقل رابعاً إلى المشرق العربي، ويبدأ من شواطئ البحر الأبيض المتوسط غرباً حتّى الخليج العربي شرقاً. وفي هذه الرقعة من الوطن العربي تقوم الآن جمهوريات لبنان وسوريا والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين المحتلة. ولقد رأينا في الفصول السابقة أن المشرق العربي لم يكن بذاته كياناً مستقلاً عن الوطن العربي، وما كانت في داخله كيانات أو حدود. وهو منذُ أقدم العصور ساحة تاريخية واحدة في السلم وفي الحرب، في الازدهار والانحطاط، وأخيراً في الاحتلال والاستقلال.

وهذه الدول القائمة حديثة العهد، بدأت «حياتها» الانفصالية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني في أوائل العشرينيات، وظفرت باستقلالها في أواسط الأربعينيات. وكانت قبل ذلك مباشرة تؤلف بضع ولايات في الدولة العثمانية، تُحكم كما تُحكم المديريات والمحافظات القائمة في الوطن العربي اليوم.

وإنه لصحيح أن المشرق العربي كان تحت سيادة الدولة العثمانية، ولكنه كان وحدة متكاملة، والمواطنون فيه ينتمون إلى هذه الوحدة الكاملة فهم أصحابها، وجميعها لهم جميعاً.

ومنذُ أن قامت التجزئة في المشرق العربي، والدعوة للوحدة والاتحاد تطلق صيحاتها في كُلّ مكان، والقيادات العربية تأخذ بزمام المبادرة وتطرح مشروعات محدّدة للوحدة مرّة، وللاتحاد مرة ثانية.

وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية، وأطلّت معها فرصة الاستقلال العربي، حتّى انطلق الأمير (الملك) عبد الله يدعو إلى الوحدة السورية الكبرى، فوجّه في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٣ نداء إلى الشعب السوري لعقد مؤتمر سوري «خاص للبحث في وحدة البلاد الشامية، ونرحّب بعقده في عاصمة بلادنا». وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٤٧م، أذاع الملك عبد الله، وكان أصبح ملكاً، بياناً دعا فيه إلى تحقيق الوحدة في الديار الشامية والهلال الخصيب. ولكن هذه الدعوة لقيتْ معارضة شديدة في الأوساط العربية، فلم يرَوْا فيها وحدة قومية صحيحة،

والداعي إليها معروف بصلاته مع بريطانيا، ودولته مكبّلة بالمعاهدة البريطانية.

وقد تصدّتْ الأسرتان، العلوية في مصر، والسعودية في الحجاز، لمقاومة مشروعات الملك عبد الله. وحملتْ صحف البلديْن على هذه المشروعات حملات شديدة أثارتْ معارضة كبرى في أذهان الرأي العام العربي. ولم تستطع المملكة العربية السعودية أن تكتم موقفها الرسمي بهذا الصدد فأذاعت المفوضيّة السعودية في القاهرة بياناً رسمياً جاء فيه: «إن المملكة العربية السعودية تؤمن أن دعوة الملك عبد الله، منافية للقوانين الدولية وليثاق هيئة الأمم المتحدة وليثاق الجامعة العربية بنصّه وروحه، وأنها تعتبره افتئاتاً على حقوق سوريا وتعدّياً على نظامها الجمهوري». وهكذا تصدّت المحاور العربية بعضها لبعض وأصبحت الوحدة العربية هي الضحية في النهاية.

وجاء بعد ذلك مشروع الهلال الخصيب الذي وضعه نوري السعيد ١٩٤٣م على شكل مذكّرة بعث بها إلى مستر «كيسي» وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وعرفتْ في ما بعد «بالكتاب الأزرق». ونصّ المشروع على «توحيد سوريا الطبيعية: سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وأن تتّحد سوريا بعد ذلك بالعراق في عصبة عربيّة تكون مفتوحة للدول العربية الأخرى إذا شاءت. «وقد نصّ المشروع على أوضاع خاصة بالنسبة إلى الموارنة في لبنان واليهود في فلسطين».

ولقيَ مشروع نوري السعيد ما لقيَه مشروع الملك عبد الله من المعارضة، لا بسبب معارضة محور القاهرة ـ الرياض فحسب، ولكن بسبب تنافس عمان وبغداد في ما بينهما على «غنيمة» الوحدة. أتكون للملك عبد الله الرابض على الأردن، أم للأمير عبد الإله الرابض على ضفاف دجلة؟

وتعاقبت الأحداث بعد ذلك، فأُعلن الاتحاد بين مصر وسوريا متمثّلاً في قيام الجمهورية العربية المتحدة شباط/ فبراير ١٩٥٨م. وبعد أسبوعيْن، أي في ١٤ شباط/ فبراير (١٩٥٨م) أعلن قيام الاتحاد بين الأردن والعراق، ثُمّ أعلن قيام الدولة العربية المتحدة آذار/ مارس (١٩٥٨م) مؤلفة من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية المتوكّلية. ووقعت بعد ذلك المأساة العربية الكبرى بالانفصال بين سوريا ومصر. وأعقبها ميثاق الوحدة الثلاثي في نيسان/ أبريل ١٩٦٣م، بين مصر وسوريا والعراق. ولكن هذه المحاولة الطموح أزهرتْ وما أثمرتْ، شأن كثير من المحاولات التي جاءت بعدها إلى حين انتقال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى جوار ربّه.

ولقد تعثّر قيام الوحدة في المشرق العربي لأسباب شتّى تؤلف كتاباً بمفرده.

ولكن المهم أن يكون المواطن العربي على ثقة ويقين كاملَيْن أن «الوحدة» لم تكن المسؤولة عن الفشل الذي لحق بها. فالوحدة بريئة من كُلّ ما يجري ولا تزال مقوّماتها سليمة، اليوم وغداً. ولكن المسؤولية تقع على طائفة من الأشخاص ومجموعة من الممارسات، يخرج أمرها عن هذا الكتاب.

والآن. الآن، وقد زالت الملكية في العراق وقامت مقامها الجمهورية العراقية، وألغى العراق معاهدته مع بريطانيا وخرج من حلف بغداد، يثور السؤال الغامض: لماذا لا تقوم الوحدة العراقية السورية؟ والروابط بين القطرين الشقيقين أكثر من أن تحصى. وآخر هذه الروابط أن البلدين يحكمهما الآن حزب البعث، صاحب شعار الوحدة، ومن غير هذا الشعار دعوة وسلوكاً وتطبيقاً، يزول عن حزب البعث سبب وجوده ودعوة نضاله.

إن قيادات البعث في البلدين، طلاباً وشباباً وعمالاً ومثقفين وجنوداً، مدعوون إلى تجنّب الجدليات والصراعات، ونسيان الجراحات، من أجل بناء الوحدة بين القطرين الشقيقين، وإلا فإن الشعب العربي في حاجة إلى بعث جديد يستأنف الطريق ويؤدّي الرسالة.

ويوم تقوم هذه الوحدة، تنفتح الآفاق الرحبة أمام قيام جمهورية المشرق العربي بأسره من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي. ولن يكون الأردن عقبة في طريق الوحدة. وحينما يجد الشعب والجيش في الأردن نفسه أمام الخيار: الوحدة أو لا وحدة؟ فسيختار الأولى على الثانية. وكما لا يستطيع الحسن الثاني معارضة الوحدة في المغرب العربي فلن يستطيع الحسين أن يصمد أمام الوحدة في المشرق.

ولبنان كذلك، لن يكون مشكلة. إن في جعبة بعض اللبنانيين عشرات النظريات الجدلية للابتعاد عن الوحدة أي وحدة، ولكنه حينما يرى دولة الوحدة قائمة بين العراق وسوريا، وأنها قائمة بواجباتها القومية، فإنه سيطلب الانضمام إليها، لأن الوحدة هي المخرج الوحيد للبنان من كُلّ مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية. ولا ننسى أن في لبنان عدداً كبيراً من الوحدويين من كُلّ الطوائف والمذاهب. ولو أن هذه الوحدة كانت قائمة قبل الحرب القذرة التي جرت في لبنان، لما وقعت هذه المأساة العربية المروعة.

وإني لأدعو المواطن اللبناني أن ينبش معي محفوظات التاريخ السياسي الحديث، ليعثر على وثيقة مهمة، بقيتْ سرّية مدة طويلة، وهي المعروفة «بتقرير لجنة كينغ كرين» التي كان أوفدها الرئيس ولسن بعد الحرب العالمية الأولى إلى البلاد السورية لدراسة أحوالها والتعرّف عل رغبات أهلها.

وقدمت اللجنة إلى البلاد، وبعد زيارة المناطق المختلفة والاجتماع بممثّلي الأهلين من كُلّ الطبقات والطوائف، وضعتْ تقريراً شاملاً، يذهل المواطن اللبناني بعد خمسين عاماً، أن يقرأ فيه توصيات مهمة تتعلق بلبنان.

يقول التقرير: «إن البلاد السورية (بما فيها لبنان) محدودة وعدد سكانها قليل جداً، ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة بيّنة لا تحتمل إنشاء حكومات مستقلّة ضمن حدودها. . وتكون الوحدة السورية أصحّ وأمتن إذا أعطي لبنان نوعاً واسعاً من الاستقلال الإداري. ويجب أن يعتقد لبنان بأن علاقته الاقتصادية والسياسية مع باقي سوريا تكون وهو عضو في سوريا أفضل منها إذا انفصل عنها انفصالاً تاماً. ثُمّ إن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأفيد إذا كان ضمن سوريا المتّحدة مما لو كان خارجها منفرداً لوحده، إذ يكون شريكاً لها في منافعها ومصالحها الحيوية. ولذلك نرى أن تكون سوريا ولبنان متّحدين معاً لفائدتهما، وهذا رأي اللبنانيين المتنوّرين أنفسهم».

هذا ما قالته لجنة أمريكية قبل خمسين عاماً. وهو اليوم أصدق وأصدق. ولو أن اللبناني يرقى إلى جبل صنّين بعقله وروحه، بعيداً عن العقد الطائفية والنزعات القبلية والروابط الإقطاعية لرأى أن مستقبل لبنان مرهون بالوحدة العربية الشاملة، وبوحدة المشرق العربي كمرحلة أولى. وأصبح داعية من دعاة الوحدة، كما كان اللبنانيون من رواد اليقظة العربية في القرن التاسع عشر.

والجيل اللبناني المعاصر، مدعو أن يدرك مصلحة لبنان كما أدركها السياسيان الأمريكيان كينغ وكرين، بل أكثر وأكثر، وأن يناضل من أجل الوحدة.

وإذا كان تقرير لجنة كينغ ـ كرين لا يقنع بعض المتردّدين في لبنان، فإن المدافع والطائرات الإسرائيلية التي تقصف جنوب لبنان صباح مساء في هذه الأيام كفيلة بأن تضع لبنان أمام الرؤية الواضحة الصادقة، وأن تجعل من كُلّ لبناني داعية للوحدة مناضلاً من أجلها، آخذاً بزمام المبادرة، قبل أخيه السوري والعراقي والأردني. وإن لبنان هو هدف العدو المباشر، ولن تنقذه فرنسا ولا أمريكا، ولن ينقذه مجلس الأمن الدولي، ومجلس الدفاع العربي!

إن الوحدة هي الطريق، طريق الخلاص، وطريق الحياة، للبنان وللأقطار العربية جمعاء.

وليس معنى الوحدة أن يزول لبنان، وأن يزول العراق، وأن تزول سوريا، وأن يزول الأردن وأن تزول فلسطين.

أبداً ستظل هذه الأقطار متمتّعة بشخصيتها، وتكون لها حكوماتها الوطنية تدبّر شؤونها الإقليمية، بحسب دساتيرها التي تختارها، وأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تريدها لنفسها.

وبعد، فهذه هي الصور المختلفة لقيام الوحدة العربية في الظروف الراهنة التي تعيشها الأمة العربية. والاقتحام وحده، اقتحام الميدان هو الذي سيحسم الاختيار ويحدّد معالم الطريق. ولا يبقى إلا ميلاد القائد والطليعة حتّى تبدأ الوحدة ثورتها ومسيرتها.

وليس على القائد أن ينتظر ميلاد الطليعة، ولا على الطليعة أن تنتظر ميلاد القائد، فليشرع من يشرع في مسيرة الوحدة، والتاريخ على موعد مع القائد والطليعة.

بل إن التاريخ على موعد مع الوحدة، ونكاد أن نرى موكبها العظيم، يتقدّمه علم واحد، وعشرون نجمة.

الوحـدة العربيـة.. مـن أيـن تبـدأ؟ وكيـف؟

الوحدة العربية واجب عربي عام، تقع تبعاته على عاتق كُلّ عربي، حيثما كان مولده ونشأته، وأياً كانت عقيدته أو مذهبه، وكائناً ما كان موقعه في المجتمع. وبالتعبير الإسلامي، فإن الوحدة العربية، «فرض عين» يتوجّب على كُلّ عربي أن يؤدّيه، لا فرض «كفاية» إذا قام به البعض سقط عن الباقين.

ويترتّب على ذلك، أن كُلّ عربي له دور يستطيع أن يؤدّيه في ميدان النضال من أجل الوحدة. وأن كُلّ قطر من الأقطار العربية له موقع في ساحة الكفاح لإقامة صرح الوحدة. ذلك أن الوحدة العربية هي واجب الأمة العربية بأسرها، وفاء لماضيها وتاريخها، وحفاظاً على حاضرها، وذوداً عن مستقبلها.

وإنه لصحيح، أن الوعي العربي يتفاوت من قطر إلى قطر، لأسباب معروفة، غير أن مسؤولية النضال الوحدوي، لا تقع على قطر من دون قطر، ولا على شعب من دون شعب. فالمسؤولية جماعية يتساوى في أدائها جميع المواطنين على السواء. فالمواطن العربي في الخليج يستوي في الواجب مع المواطن العربي في ديار الشام، والمواطن العربي في الجزائر سواء بسواء مع المواطن العربي في السودان.

ومن أجل ذلك، فإن أي مواطن عربي يستطيع أن يكون له دور قيادي في ميدان الوحدة، إذا كان مؤهلاً لهذا الدور، سواء انطلق من عدن، أو من حلب، أو من مكة أو من البصرة. وإن العرب أمة واحدة. وكذلك فإن أي قطر عربي يمكن أن يكون قاعدة للنضال من أجل الوحدة، سواء كان لبنان أو الكويت أو دولة الإمارات، فإن دار العرب واحدة.

وليس هذا التعميم قاصراً على الوحدة العربية بالذات، فإن جميع الحركات الوحدوية في العالم تشترك كلها في هذه الظاهرة، ظاهرة الشمول الوحدوي الذي لا يجعل الحركة الوحدوية وقفاً على قطر بذاته، أو قاصرة على مجموعة معيّنة من الناس،

سواء كانت حزباً أو تنظيماً. وإنّ نظرة خاطفة إلى التاريخ تضع أمامنا صورة واضحة بترتيبها الزمني، ولنبدأ.

في الولايات المتحدة، لعبت ولاية فرجينيا دوراً بارزاً في حركة الاستقلال والوحدة، ولم تكن حينذاك أكبر ولاية ولا أهمها. ومن أبطال الوحدة الأوائل، جورج واشنطن (١٧٣٢ ـ ١٧٩٩م) ولد في مقاطعة وستمورلاند وأصبح أول رئيس للولايات المتحدة، وتوماس جفرسون (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦م) ولد في مقاطعة جوشلاند وأصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة.

وفي أمريكا الجنوبية برز سيمون بوليفار (١٧٨٣ ـ ١٨٣٠م) كأعظم مناضل في معارك التحرير والوحدة، ورغم أنّه ولد في كاراكاس فنزويلا، إلا أنّه لم يترك معركة في أمريكا الجنوبية إلا وقد خاضها حيثُ كانت، وأصبحت أمريكا الجنوبية وطن كفاحه وساحة نضاله.

وفي الدولة الألمانية الاتحادية، كان الذي قام ببناء الوحدة الألمانية هو السياسي الألماني المعروف بسمارك (١٨١٥ ـ ١٨٩٨م) أول مستشار لألمانيا الاتحادية. ولد في شونهوسن، وهو صاحب الشعار المعروف بأن مشاكل ألمانيا يجب أن تحل «بالحديد والنار».

وفي الوحدة الإيطالية، كان كافور من أبرز أبطال الوحدة (١٨١٠ ـ ١٨٦١) ولد في تورينو. وكان زميله غاريبالدي من أكبر أنصار الوحدة (١٨٤٠ ـ ١٩٠٣م) وولد في المهجر في البرازيل، ثُمّ عاد إلى إيطاليا، ليشترك في قيادة الحركة الوحدوية في إيطاليا.

وفي روسيا يعتبر لينين (١٨٧٠ ـ ١٩٢٤) مؤسّس أعظم دولة اتحادية في القرن العشرين. ولقد ولد في سمبرسك، وقضى حياة حافلة بالنضال، وهو صاحب الكتاب الشهير **التطور الرأسمالي في روسيا**. ولقد اشتهر لينين بنضاله الاشتراكي، ولكن بناء الاتحاد بين الجمهوريات السوفياتية هو أعظم إنجازاته على الإطلاق.

وفي الهند، يعتبر جواهر لال نهرو (١٨٨٩ ـ ١٩٦٤م) مؤسّس أكبر دولة اتحادية في آسيا، ولد في الله أباد. وأشهر مؤلفاته ترجمة حياته بعنوان **وحدة الهند**، وكان أول رئيس وزراء في دولة الهند الاتحادية.

أما في الوطن العربي، فيعتبر الرئيس جمال عبد الناصر (١٩١٨ ـ ١٩٧٠م) قائد

الوحدة العربية في العصر الحديث. وهو أول رئيس لأول دولة عربية اتحادية، الجمهورية العربية المتحدة. وقد ولد في بني مرّ في صعيد مصر.

ويتبين من هذا كُلّه أن الدعوة إلى الوحدة، وقيادة مسيرتها، والنضال في سبيل تحقيقها، يمكن أن يبدأ في أي قطر عربي، وعلى أيدي أي مواطن عربي، أو جماعة من المواطنين العرب، المؤمنين بقوميتهم ووحدتهم. ولتبدأ حركة الوحدة من حيثُ يتيسّر لها أن تبدأ. فالمهم أن تبدأ، وألا تنتظر أن تكون البداية من هذا القطر أو ذاك. وعلى يد هذا القائد، أو ذلك الحزب.

ومع هذا كُلّه، فإن الأفضل والأمثل أن تبدأ حركة الوحدة العربية في مصر لمئة سبب وسبب. من ذلك، أن مصر تقع في مكان القلب من الوطن العربي بأسره، وثرواتها الفكرية ومؤسساتها العلمية ومعالمها التاريخية في غنى عن التفصيل. ولا يحتاج موقعها الاستراتيجي على شواطئ البحرين الأبيض والأحمر وتصل بينهما قناة السويس، إلى شرح وإيضاح. إضافة إلى أن فيها أكبر تجمّع طلابي في الوطن العربي. فهذا الجيل الذي يضم الجامعيين من الخليج إلى المحيط، هو جيل الوحدة، وعلى أكتافه تقع هذه الأمانة الكبرى.

ولكن مصر مع توافر هذه الإمكانيات الضخمة، ينقصها الوعي الكامل الشامل بفكرة الوحدة العربية، وينقصها بالتالي أن تعي دورها القيادي في ميدان الوحدة. والسبب في ذلك واضح، فإن مصر الخديوية عاشت ما يزيد على قرن من الزمان وهي في عزلة عن العالم العربي. وجاء الاحتلال البريطاني ليغرقها من الأذنين حتّى القدمين في معركة الجلاء والاستقلال. أضف إلى ذلك أن الشعب المصري قد فتنَتْه حضارته العريقة الرائعة التي أبصرها في المقابر والمعابد والهياكل، وقد فاته أنّه عربي، وأن حضارته عربية، وأن فراعنته، سواء كانوا من مصر أو من ليبيا، أو من النوبة أو من العراق، وهذا هو التاريخ، فإنهم جميعاً من السلالات العربية التي هاجرت من الجزيرة العربية منذُ فجر التاريخ، وقبل التاريخ[1].

وصحيح أن ثورة تموز/يوليو التي قادها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والميثاق الوطني الذي أقرّه مجلس الأمة المصري، وتحرّك مصر في الميدان العربي خلال العشرين عاماً الماضية، صحيح أن ذلك كُلّه قد كشف لمصر عن ذاتها وهويّتها العربية، وأكّد دورها القيادي في الحياة العربية. إلا أنّ بعض طلائعها

(١) انظر تفصيل ذلك في الفصول الأولى من هذا الكتاب.

الفكرية، بالقياس إلى ديار الشام والعراق مثلاً، لا تزال تتخندق من حين إلى حين في خنادقها القديمة: حضارة الفراعنة وآثار الفراعنة. «والفراعنة» ليست اسماً لشعب ولا سلالة ولا أسرة. ببساطة أن لفظة «فرعون» تعني علمياً السيد المختار، أو الحاكم، أو السلطان، ومن شاء أن يتعلم فليرجع إلى كتب العلم ويتعلّم.

وقد أردتُ من هذا الاستطراد العارض أن أؤكد أن حركة الوحدة العربية يجب أن تبدأ في مصر، ومن مصر. ويخدم ذلك هدفيْن متكامليْن، أولاً أنّه يثقف مصر في قضية الوحدة العربية، ويفشي في نفوس جماهيرها دورها القيادي في حركة الوحدة. ويخلق من جامعاتها ومؤسّساتها ومعاهدها الجيل العربي الصاعد الذي يحمل رسالة الوحدة العربية إلى أرجاء الوطن العربي بأسره.

وانطلاقاً من ذلك كُلّه، فإننا نعود لنؤكد أن الوحدة العربية يجب أن تبدأ من مصر، عقيدة وتنظيماً وحركةً ونضالاً. فإنها الدولة الكبرى، وإذا بدأت نواة الوحدة منها، تصبح الدولة القطب تجذب إليها وإلى سائر الوحدة، الدول العربية الأخرى.

ويؤيّد تاريخ الاتحادات في العالم الحقيقة الآنفة الذكر، فإن الوحدة الألمانية قامت بفضل الدولة الأم: بروسيا. وهذه المقاطعة الجرمانية هي التي تزعمت الوحدة الألمانية وناضلت في سبيل إقامتها. وقامت الوحدة الإيطالية بزعامة سردينيا، وقد أخذت هذه المقاطعة الإيطالية بزمام المبادرة وخاضت معركة الوحدة، وهكذا انتهى أمر الوحدة الإيطالية. وقامت دولة الاتحاد السوفياتي بقيادة الجمهورية الأم، الجمهورية الروسية؛ وكان لنضالها وقوتها النصيب الأوفر في تحقيق اتحاد الجمهوريات السوفياتية.

وعلى هذا فإننا يجب أن نبدأ بمصر ومن مصر. وإذا اقتضى الأمر، فعلينا أن نسوقها إلى جنّة الوحدة بالسلاسل، سلاسل المعرفة والثقافة والتوعية، سلاسل الحكمة والموعظة الحسنة.

غير أنّه إذا كانت الظروف قد اقتضت أن تبدأ الوحدة خارج مصر، وهذا أمر غير مستبعد، فلا بُدَّ أن «تعبر» حركة الوحدة إلى مصر. ولقد ولدت الدولة الفاطمية في المغرب، وإن كان التشبيه غير متكامل، ولكنها «دخلت» مصر وبسطتْ سلطانها على ديار الشام كلها، وأصبحتْ دولة زاهية ذات حضارة رفيعة.

وقد سبقني في الإصرار على دور مصر القيادي، مَن هم أكثر منّي علماً وفهماً، وأعظم شأناً وشأوا. فهذا السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧م) قد رشّح القاهرة أن تكون عاصمة للخلافة الإسلامية، فقال بعد أن عدّد مزايا مصر: «إن عاصمتها (القاهرة) لا بُدَّ أن تصير في وقت قريب أو بعيد كرسي مدينة لأعظم الممالك الشرقية، بل ربما كان ذلك أمراً مقرّراً في أنفسُ جيرانها من سكان البلاد المتاخمة لها، وهو أملهم الفريد كلما ألمّ خطب أو عرض خطر»[٢].

وكذلك كان رأي المناضل السوري الكبير السيد عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م)، فقد كان يدعو هو والكثير من أحرار العرب، إلى جعل القاهرة عاصمة للخلافة، والخلافة في ذلك العهد هي تعبير آخر عن الوحدة.

وليس هذا ثناء على مصر بل هو تقييم للواقع. ولا يرشّح أحد مصر لدورها القيادي، فهي ترشّح نفسها بنفسها وهي مؤهلة لهذا الدور التاريخي لا عطفاً ولا منّاً على أي قطر عربي، ولكن من أجل مصر كأقليم وشعب. ولا تستطيع مصر أن تعزل نفسها عن أمتها العربية، بقدر ما لا تستطيع أن تنفك عن ماضيها، وتنفصم عن حاضرها، وتنبتر عن مستقبلها. وهي لو فعلت، وتلك فرضية مستحيلة، فلن تكون أكثر من دولة أفريقية، تزيدها نيجيريا سكاناً وأرضاً وبترولاً. ولكن ماذا تعني نيجيريا في الماضي، وما هي في الحاضر، ومن تكون في المستقبل؟ غير أن مصر في الأمة العربية، والأمة العربية في مصر ينتظرها مستقبل رفيع، مستقبل دولة عظمى إلى جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ترفع من مستوى الحياة للأمة العربية، وتساهم بقسط وافر في مجال التقدم الإنساني.

وسواء انطلقت الحركة الوحدوية من العراق أو من مصر، أو من السعودية أو من ديار الشام، أو من المغرب العربي، فإنه يتعين ألا يغيب عن البال، أن الوحدة، من حيثما انطلقت لا تبدأ من فراغ، ولا تولد من العدم. وأن الذين سيكون لهم شرف الطليعة في النضال الوحدوي، إنما سيكونون امتداداً لوحدة عربية أصيلة عريقة تقطعت فيها بعض الحلقات، وأصيبت ببعض النكسات. ولكنها كانت في النظرة الشاملة ذات حياة متواصلة تواصل المسيرة كالعدّائين، يسلّمون راية السباق بعضهم لبعض.

---

(٢) جمال الدين الأفغاني، **جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة**، ص ٥٠، ٧٤ و٤٦٦.

ونحن لو استعرضنا تاريخ الحركات الاستقلالية في الوطن العربي لوجدناها تحمل في صميمها النزوع إلى الوحدة. ولم تبدُ هذه الظاهرة بصورة جليّة لسبب بسيط، هو أن الاستقلال في «الأوطان» العربية لم يأتِ في وقت واحد، بل جاء متتابعاً. وانشغل كُلّ بلد باستقلاله وتدبير شؤونه، وإقامة حكومته، وصنع نشيده وعلمه.

وما إن رفعت أعلام الاستقلال حتّى تعالت الدعوة إلى الوحدة العربية، وبخاصة في الشام والعراق، فانعقدت المؤتمرات وتنادى المفكرون من أجل إقامة الوحدة العربية. وفي المشاورات العربية التي عقدت في الإسكندرية في الأربعينيات لإقامة الجامعة العربية اقترح وفدا سوريا والعراق مشروعات وحدوية، ولكن أسباباً متعدّدة أفضت إلى قيام الجامعة العربية على أساس الاستقلال والانفصال، وسط مهرجان خطابي كبير عن الوحدة العربية[٣].

ولقد حاولت الجامعة العربية في أوائل عهدها أن تحقّق خطوة أولى على طريق الوحدة. وعرضت مشروعاً «للجنسية العربية الواحدة» ونصّ المشروع في مادته الأولى على أن «يعتبر عربياً في أحكام هذه الاتفاقية كُلّ من ينتمي بجنسيّته إلى إحدى الدول العربية الأعضاء»، ولكن هذه المحاولة لم يكتبْ لها النجاح، وكانت هي الخطوة الأولى والأخيرة واليتيمة في مجال الوحدة.

ولكن الدعوة إلى الوحدة العربية لم تبقَ يتيمة في الوطن العربي. واستمرّت القوى الوطنية تنادي بها وتدعو إليها، وأصبحت جزءاً من برامج الأحزاب العربية سواء التي أنشئت قبل قيام الجامعة العربية أو بعده وأمامنا الأحزاب السورية، أولاً.

فقد جاء في برنامج «الحزب الوطني» «أن العرب في أنحاء وطنهم أمة واحدة، والسوريون جزء منها، وتقوم سياسة الحزب على هذا الأساس. ويعمل الحزب على تمكين الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية بين أجزاء الوطن العربي توصّلاً لتحقيق غايته القومية على الوجه الصحيح».

وأعلن «حزب الشعب السوري» في برنامجه أن «العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة ذات كيان واحد تتوافر فيه عناصر الوحدة الشاملة من روحية وسياسية

(٣) انظر: أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠). وهو متضمن في هذه المجموعة.

واقتصادية واجتماعية. وإلى أن تتحقّق الوحدة المنشودة يرى الحزب أن يسعى إليها بالطريقتين التاليتين:

أولاً: إقامة اتحاد فيدرالي بين سوريا والأقطار العربية.

ثانياً: اتخاذ الجامعة العربية وسيلة لتوحيد السياسة الخارجية والدفاع، والتشريع والنقد ومناهج التعليم، وإلغاء جوازات السفر بين البلاد العربية».

وتضمّن برنامج «الحزب التعاوني الاشتراكي «: أن تعمل التعاونية الاشتراكية على إقامة اتحاد بين العرب يضم الدول المحلية الممثّلة بمجالس نيابية وحكومات شعبية ترأس حكومة اتحادية».

وجاء في المبادئ الأساسية لـ «حزب البعث العربي» وحدة الأمة العربية وحريتها. «إن العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها. وإن الوطن العربي وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ. وإن الأمة العربية وحدة روحية ثقافية، وإن حزب البعث العربي حزب عربي شامل تؤسّس له فروع في سائر الأقطار العربية وهو لا يعالج السياسة القطرية، إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا». ومع الزمن، لم يبق إلا حزب البعث يناضل من أجل الوحدة.

وأعلن «الحزب العربي الاشتراكي» في برنامجه أن «العرب أمة واحدة، وعليهم أن يؤلفوا دولة واحدة في وطن عربي واحد». .

كان ذلك شأن الأحزاب السورية. أما الأحزاب العراقية، فقد أعلنت أهدافاً قومية مماثلة في عبارات أخرى. ولقد تضمّن برنامج «حزب الاستقلال العراقي» العمل على تعزيز الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية. وأعلن «حزب الأمة الاشتراكي» المبادرة إلى «تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي يشملها جميعاً، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب في الانتظام فيه، ويرى الحزب أن جامعة الدول العربية يجب أن تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد».

ولم تقتصر الدعوة للوحدة العربية على الأحزاب السياسية، ولكنها تجاوزت ذلك، إلى سائر القوى القومية في الوطن العربي. وشهدت الخمسينيات مؤتمرات عربية كان نداء الوحدة فيها يعلو على كُلّ نداء. ولا أزال أذكر مؤتمرات الأطباء والمهندسين والصيادلة التي كانت تعقد دورياً في القاهرة، أثناء عملي في الجامعة

العربية، وكان الحديث عن الوحدة العربية يغمر الحديث عن أي موضوع آخر.

وقد أخذ زمام المبادرة في موضوع الوحدة جماعتان: مؤتمر الخريجين العرب الذي انعقد في عاميْ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥م، ومؤتمر المحامين العرب الذي انعقد في عام ١٩٥٦م. وتخصّص المؤتمران في بحث قضية الوحدة العربية من ناحية عملية، وانتهت أبحاثهما إلى وضع مشروع متكامل لإقامة «اتحاد فيدرالي يكون مفتوحاً لكُلّ دولة عربية متحررة».

وقد أثمرتْ هذه الموجة الشعبية العارمة. وكان من نتائجها أن قامت «اتحادات» في الوطن العربي، كما برز معنى الوحدة في الدساتير العربية بدافع الإيمان، أو تزلّفاً إلى الجماهير.

والمهم أن الوحدة العربية قد بلغت من القوة أن أصبحت مادة أساسية في الدساتير العربية. تتغيّر الدساتير من حين إلى حين، وتبقى مادة الوحدة راسية شامخة، ولو كره المبطلون والحكام الانفصاليون.

ففي دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١م، أعلنت المادة الأولى «أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة».

وقرّر دستور الجمهورية العربية السورية في المادة الأولى أن «القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي. وأن الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة».

وأعلن دستور الجمهورية التونسية «انتماء الشعب التونسي إلى الأسرة العربية. وأن الجمهورية التونسية جزء من المغرب الكبير تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة».

أما دستور المملكة المغربية (١٩٧٠م) فقد نصّت المادة الأولى «أن المملكة المغربية هي جزء من المغرب الكبير»، وأنها «بصفتها دولة أفريقية فإن من بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية». ولم تذكر شيئاً عن الأمة العربية أو الوحدة العربية، من قريب أو بعيد.

وفي اتحاد الجمهوريات العربية، نصّت المادة الثانية من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية في ١٧ نيسان/ أبريل (١٩٧١م)، مصر وسوريا وليبيا، أن «الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة».

ولقد نصّ الدستور العراقي المؤقت في مادته الأولى على أن «العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة، هدفه الأساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الاشتراكي».

وكائنة ما كانت النصوص الدستورية بشأن الوحدة العربية، أو القرارات التي أصدرتْها المؤتمرات العربية منذُ أواسط الخمسينيات، أو برامج الأحزاب العربية التي التزمتْ بها، فإن الحقيقة الثابتة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان أن الوحدة العربية، عقيدة وتنظيماً ونضالاً، ليست غريبة عن الأمة العربية، ولا مستوردة على حياتها القومية، فإنها، كما رأينا في الفصول الأولى، قديمة قدم الأمة العربية، وأنها كانت نظاماً دائماً لمسيرتها التاريخية، قبل أن تقوم الاتحادات في أوروبا وأمريكا بقرون وقرون!

ولذلك، فإن العمل من أجل الوحدة لا يبدأ من فراغ ولا من عدم. إنه استئناف واستمرار للنضال الوحدوي. ولا تخلو أية حركة قومية من فترات من الفتور ومراحل من الانتكاس. ولكن ذلك لا يقضي على الوحدة بالإعدام، أو حتّى بالتأجيل ولو إلى حين.

ثُمّ إن العمل من أجل الوحدة، لا يحتاج إلى موسم خاص أو ظروف معينة. إن النضال من أجل الوحدة، واجب في كُلّ ظرف وفي كُلّ مكان وفي كُلّ زمان. إن بذور الوحدة تزرع في كُلّ موسم، والأمة أكثر قبولاً لها وإقبالاً عليها حينما تواجه المخاطر والتحدّيات، وتخوض غمرة الشدائد والمعاناة، وأشدّ ما تكون عزماً عليها حين تكون في خضم الهزائم.

وأي زمن أكثر ملاءمة للنضال من أجل الوحدة، من هذا الزمن الذي قامت فيه إسرائيل على أرضنا، واحتلّت التراب الفلسطيني بأكمله، وامتدّ عدوانها على الأرض العربية من شرم الشيخ إلى جبل الشيخ؟

بل وأي زمن أكثر ملاءمة للنضال من أجل الوحدة من هذا الزمن، وأمامنا حصيلة فاشلة لتجربة التضامن العربي في حرب رمضان، حرب الستة عشر يوماً، تثبت كُلّ وقائعها اليومية العسكرية والسياسية بما لا يرقى إليه الشكّ أنّه لا بديل عن الوحدة، وأن التضامن العربي غلاف برّاق شفاف، تهبّ عليه الرياح، فيتناثر أدراج الرياح؟

لقد تكشّفت هذه الحرب المجيدة عن بسالة الأمة العربية، وبطولة جنودها.

ولكن أعظم إنجازاتها أنها أكّدت للمرة المائة بعد المائة أن التضامن العربي أسطورة واهية تركع أمام نسيج العنكبوت، وأن الوحدة هي الأدوم والأقوم والأسلم، ولو بين دولتين اثنتين.

وبين أيدينا وقائع دامغة تتمثّل في الأخطاء الفادحة التي جاءت في كنف التضامن العربي، ولم يكن ممكناً أن تقع في ظلّ دولة الوحدة، وسجلّ الأخطاء لا يزال يدوّن كُلّ يوم الآثار الخطرة لتلك الأخطاء.

فعلى الصعيد العسكري، بدأت المعركة في ساعة واحدة من يوم واحد، ولكن وقف إطلاق النار لم يقع في ساعة واحدة من يوم واحد على الجبهتينْ السورية والمصرية. ولو وقعت هذه المعركة في ظلّ الدولة العربية المتحدة، سوريا ومصر لكان من المستحيل أن يقع هذا التباين في وقف إطلاق النار.

وعلى الصعيد العسكري كذلك، فإن اتفاقية الفصل بين القوات العسكرية تمّت في الجبهة المصرية. واستمرّت حرب الاستنزاف في الجبهة السورية قرابة شهريْن، انتهتْ باتفاقية للفصل بين القوات في الجبهة السورية. وكان من المستحيل أن يقع هذا «النشاز» في ظلّ دولة واحدة.

أما على الصعيد السياسي، فإن وزير الخارجية الأمريكية كان يختلي بالحكام العرب في عواصمهم، ويخاطبهم واحداً واحداً، كُلّ في مطالبه الإقليمية ومصاعبه الاقتصادية. وكان من المستحيل أن ينفرد بهم ويداعب آمالهم ويراود مخاوفهم في ظلّ دولة والوحدة.

وليس هذا قاصراً على الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدولة الأخرى وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، كانت تتعامل مع عواصم عربية متعدّدة، تتجلّى في مواقفها سياسات متناقضة. في حين، وهذه مقارنة محزنة، كان العالم الدولي يتعامل مع إسرائيل كـ «دولة» واحدة تتحرّك في إطار سياسة واحدة!

ومع كُلّ ذلك، فإن الحكم العربي، ومن بعد حرب رمضان بصورة خاصة، قد أطلق لتصريحاته العنان معلناً أن التضامن العربي في أروع صوره، وبخاصة أنه لم يكن له مثيل في الماضي. وراح يسخّر الصحف والإذاعة والتلفزيون، كلها تحت سلطته، لتذيع عن التضامن العربي العجائب، تماماً كما أعلنت عن وزير الخارجية الأمريكية بأنه صانع المعجزات!

وأنكى من ذلك كُلّه، أن الحكم العربي، لم يكتفِ بالتمجيد بالتضامن العربي

الهفهاف، بل سلّط أجهزته الإعلامية للتنديد بالوحدة. وتعاقبت التصريحات بأن الوحدة «ليست الوحدة الدستورية ولا وحدة القيادة ولا الوحدة التي تثير الخلافات والمحاور والصراعات». وهكذا ألقوا قاذورات الحكم العربي على أعتاب الوحدة، وشهد الله أن الوحدة أطهر مما يفترون وأقدس مما يرجفون.

وقد قصدتُ من هذا الاستطراد أن يزداد المواطن العربي يقيناً بأن العمل من أجل الوحدة العربية أصبح الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ويفرض الواجب على الطلائع القومية في الوطن العربي أن يتجمّعوا تحت راية الوحدة، وينظّموا صفوفهم، ويبدأوا النضال في إطار حركة الوحدة العربية. . والمؤمنون بالوحدة العربية في الوطن العربي كثيرون. وكثيرون الذين يتوقون للانتظام في هذه الحركة، وليؤدّوا نصيبهم من الواجب في حمل أمانتها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

وهؤلاء الكثيرون، موجودون في الوطن العربي بأقطاره وأمصاره كافة، وكُلّ واحد منهم في منزله أو مكتبه أو متجره أو مصنعه أو مزرعته أو معهده. تعيش الوحدة العربية في ضميره، ويتطلّع إلى ساعة التجمّع، إلى لحظة الحركة والانطلاق.

ولا مراء في أن حركة الوحدة، كما رأينا في السوابق التاريخية، مرتبط «بظهور» القائد وبروز الدولة الراعية لقضية الوحدة. ولكن الوحدات التاريخية لم تكن دائماً من صنع القائد والدولة الراعية. كانت حركة الوحدة تلتقي مع القائد والدولة الراعية، وكانت على الدوام سابقة لهما. ففي إيطاليا كان «كاڤور» هو القائد ومملكة سردينيا هي الدولة الراعية، ولكن حركة الوحدة كانت قائمة. وكذلك في ألمانيا، فقد كان بسمارك هو القائد وبروسيا هي الدولة الراعية ولكن حركة الوحدة الألمانية كانت قائمة.

وإذا كنا لا نجد في ساعتنا هذه، القائد والدولة الراعية، فهل تنتظر الطلائع القومية في الوطن العربي، أن تأتي إليهم «القابلة القانونية» لتزفّ إليهم بشرى ميلاد القائد، وبروز الدولة الراعية؟

لا يجوز هذا إطلاقاً. إن الوطن العربي حافل بالأحرار والمفكّرين والقوميين. ولا يصحّ أن يبقى كُلّ واحد منهم يغازل الوحدة في بيته، وهو يتمنّى أن تدخل عليه تتهادى في خلخالها تجرّ أذيالها.

إن الوحدة نضال وكفاح. وطريقها مملوء بالصاعب. وهذه طبائع الأهداف العظمى، وخصائص المطالب العليا، لا تنال بالتشهي والتمني، بل بالعرق والدموع والدماء.

والرأي، بإيجاز، أن يلتقي، نفر من القوميين العرب الأحرار على هيأة لجنة تحضيرية لوضع ميثاق لإنشاء حركة الوحدة العربية، ثُمّ ينشر مشروع الميثاق في الصحف لتهيئة الرأي العام العربي وربط الجماهير العربية بحركة الوحدة.

وتكون الخطوة الثانية أن تقوم اللجنة التحضيرية بزيارة العواصم العربية وعرض مشروع الميثاق على الجهات الرسمية والشعبية.

أما الخطوة الثالثة، فهي الدعوة إلى مؤتمر قومي عام في إحدى العواصم العربية، لتأسيس حركة الوحدة العربية وإقرار ميثاقها واختيار مؤسساتها الدائمة.

وليست حركة الوحدة العربية في بدايتها، في حاجة إلى الكثرة، لا في لجنتها التحضيرية ولا في مؤتمرها العام. إن القلة المختارة المؤمنة هي البداية الصحيحة. والاتصال بالجماهير، توعية وتنظيماً، إنما هو مرحلة تالية.

وكذلك فإن حركة الوحدة، يسرّها أن تلقى الدعم والعون من أية دولة عربية مؤهلة للوحدة، من دون أن يكون العون أو الدعم سبيلاً للاحتواء أو التبعية أو السير في طريق المحاور. وبقدر ما يكون قادة هذه الحركة من «قومية» الفكر والتخطيط والسلوك، يستطيعون أن يضمنوا لحركتهم الاحترام والمهابة والقدرة.

واللجنة التحضيرية والمؤتمر القومي هما بداية الطريق. إن حركة الوحدة العربية عمل يوميّ دائم، ونضال مستمرّ لا يهدأ. إن المؤتمر ينفضّ ولا ينعقد إلا في دوراته، ولكن مؤسساته الدائمة متفرّغة للعمل المتواصل. فإن أعمالاً ضخمة وكثيرة تنتظر حركة الوحدة العربية على الصعيد العربي وعلى الصعيد الدولي كذلك.

وفي الناحية العلمية، سترى حركة الوحدة العربية من واجبها أن يُكتب التاريخ العربي من جديد علمياً وبسيطاً، مبرزاً الجوانب الحضارية والقومية والوحدوية.

ومن الناحية التثقيفية، لا بُدَّ من وضع الخطط لتثقيف الجماهير في قضية الوحدة العربية وفوائدها على صعيد الوطن العربي كُلّه.

وعلى صعيد الطلاب والشباب، فإن حركة الوحدة مطالبة بأن تؤدّي دورها الكبير مع جيل المستقبل تثقيفاً وتنظيماً وإعداداً ليكون الجيل المناضل لإقامة الوحدة.

هذا عمل ضخم جبار. وبالمثابرة والمصابرة ستصبح حركة الوحدة العربية قوة كبرى في الوطن العربي وتستطيع أن تفرض الوحدة العربية. ويقيناً إنها ستجد في طريقها القائد والدولة الراعية، ومن ثمّ تظهر دولة الوحدة إلى الوجود، وتضمّ إليها الدول العربية الأخرى، منجذبة بها، أو ساقطة بين يديْها، أو طامعة في رضاها، أو متوسّلة حماها.

ليس هذا خيالاً سارحاً في بيداء الخيال. إنه الخيال الصادق الذي صنع كُلّ مصنوع على وجه الأرض، وأنا أشتهي أن أعود إلى الشباب، لأعطي هذه الحركة أكبر قدر من جهدي، كُلّ عُمري، ولأثبت بالممارسة اليومية، أنني والعاملين في هذه الحركة قادرون أن نصنع الكثير والكثير في جعل حركة الوحدة العربية قوة شعبية قادرة، قادرة أن تفرض الوحدة العربية حتّى من غير القوة العسكرية.

ويتساءل المواطن العربي كيف تستطيع هذه القوة الشعبية أن تفرض الوحدة؟

ونلتمس الجواب في الأمة العربية. إن الوحدة العربية عقيدة راسخة في ضمير الأمة العربية تنتظر المحرّك والتحريك. إنها قوة هائلة في وجدان الجماهير. ولكن هذه القوة راقدة تنتظر المحرك والتحريك، ولكنها حين تتحرّك ندرك أثرها وخطرها. ولنعدْ بالذاكرة إلى الأيام العارمة التي تمّت فيها الوحدة بين مصر وسوريا في شباط/ فبراير ١٩٥٨م. فقد عاشت الأمة العربية أحلى أيامها، وقضت لياليها في فرحة كبرى، وكانت القاهرة ودمشق وحواضر العرب الأخرى تتبادل البشائر أن الوحدة الكبرى قد أصبحت قاب قوسيْن أو أدنى.

ووقعت نكبة الانفصال أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م، فلبست الأمة العربية ثياب الحداد، واهتزت جوانحها غضباً وأسى، ثُمّ عادت وترنّحت أعطافها بشراً وبهجة، ولو إلى أجل قصير، حين عقد الاتفاق الثلاثي في نيسان/ أبريل ١٩٦١م بين بغداد ودمشق والقاهرة لإقامة دولة الوحدة الكبرى.

وقام اتحاد الجمهوريات العربية في خريف ١٩٧١م. ومع أنّه كان باهتاً منذُ مولده، إلا أن الأمة العربية تطلّعت إليه بفرح مكتوم، وأمل مكلوم.

وأخيراً تمّ الاتفاق بين ليبيا وتونس (١٩٧٤) على إقامة الجمهورية العربية الإسلامية، فانطلقت مشاعر السرور في البلدين، وعمّرت المظاهرات يوماً واحداً، لتصاب بالوجوم في اليوم الثاني بعد أن وُئِد المولود، وطُويت الأعلام والبنود.

فلنذكرْ تلك الأيام حادثاً حادثاً، كيف هبّت الجماهير في الوطن العربي مندفعة

بوعيها الفطري للإعراب عن حماستها وبهجتها. تنبئ هذه المظاهر الشعبية عن مشاعر الأمة العربية حين تتحرك «قوتها» الراكدة الراقدة، وحركة الوحدة العربية، بالمثابرة والمصابرة، تستطيع في النهاية، وبالتوعية والتنظيم، أن تحرّك القوة الشعبية، وتجعل قضية الوحدة الاهتمام الأول للأمة العربية.

وجماهير الطلاب والشباب هم القوة الدافعة في حركة الوحدة العربية، وكما استطاع جيل الطلاب العرب الذين كانوا يدرسون في الآستانة وباريس في مطلع القرن العشرين أن يصبحوا في ما بعد قادة الاستقلال العربي، فإن الجيل المعاصر من الطلاب، قادرون أن يكونوا قادة الوحدة العربية في الوطن العربي كُلّه.

بل إن الطلاب العرب يستطيعون، الآن وفي كُلّ زمان، أن يرفعوا مشعل الوحدة العربية، ويحركوا مشاعر الجماهير العربية لتندفع إلى ميدان النضال من أجل تحقيقها.

إن إضراب مجموعة من الطلاب عن الطعام، لحمل الدولة على إلغاء جوازات السفر بين البلاد العربية وتحرير المواطن العربي من مشاكل الحدود، إنما هي خطوة على طريق الوحدة.

وإن اعتصام الطلاب العرب في مقرّ الجامعة العربية أثناء انعقاد مجلس الجامعة، لاستصدار قرار بإنشاء الجنسية العربية الواحدة للمواطن العربي هما خطوة أخرى على طريق الوحدة.

وإن ضرب الحصار حول وزارات الخارجية العربية للعمل على توحيد التمثيل الدبلوماسي العربي في الخارج وإلغاء السفارات العربية في الدول العربية هي خطوة كبرى على طريق الوحدة.

وإن التظاهر أمام وزارات المال والاقتصاد العرب لخلق اقتصاد عربي واحد، ونقد عربي واحد، وسوق عربية واحدة، هو خطوة مجيدة على طريق الوحدة.

والخطوات المماثلة كثيرة، وحميّة الشباب خلاقة، كلما سارت في خطوة ابتدعتْ خطوة أخرى، وكلما حقّقتْ نصراً طلعتْ إلى نصر أكبر.

ويقيناً، إن الجماهير العربية ستكون مع حركة الشباب والطلاب، وستقتحم ميدان النضال بنفسها، لأن هذه الإنجازات هي لخيرها، تكفل لها حاضراً أكرم ومستقبلاً أعظم.

والسلطة العربية، أي سلطة، ستنزل هي إلى الميدان، لتتصدّى لحركة الوحدة العربية، وإن فعلتْ فإنها حسناً تفعل، لأن السجون والمعتقلات وسقوط الشهداء، سيدخل حركة الوحدة في معركة بين السلطة والشعب. ولا بُدَّ للشعب أن ينتصر.

وقد تكون معارك الاستقلال على ضراوتها أيسر من معركة الوحدة. ففي عهد الاحتلال يكون العدو أجنبيّاً سافراً يسهل أن تتجمّع القوى الوطنية لمجاهدته. أما في عهد الانفصال فإن الخصم هو السلطة «الوطنية»، وليس من السهل تعبئة الجماهير الشعبية للتصدي لها.

ولكن هذا التصدي واجب قومي لا محيص عنه، فإن عهد الانفصال يعطّل حياة الأمة العربية الشاملة، ويعوق نهضتها الكاملة. وفوق ذلك فإنه يحمل الخطر الأكبر في عودة الاحتلال إلى الوطن العربي مرة ثانية.

وليس خطر الاحتلال بعيد الاحتمال، ففي مطلع العام ١٩٧٥م انطلقت التصريحات من رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية ووزير الدفاع بأن احتلال منابع النفط العربي أمر غير مستبعد. ولقد تبعت هذه التصريحات تحرّكات الأسطول الأمريكي في مياه الخليج العربي، بقصد «التعرف على المناخ في مناطق الخليج وأحواله الملاحية»!

ويقيناً، لو أن الأمة العربية تقوم فيها دولة الوحدة، ولو بين أربع أو ثلاث من الدول العربية، لما خطر في بال الولايات المتحدة أن توجّه هذا التهديد إلى الأمة العربية. ولقد يمرّ هذا التهديد اليوم بسلام، غير أن المستقبل حافل بالأحداث الجسام، حيثُ تقع الحرب، ولا يكون سلام.

ومن أجل ذلك كُلّه، فإن قضية الوحدة العربية يجب أن تكون في المقام الأول في اهتمام أحرار العرب والمفكرين. ويجب أن تصبح قضية قومية ويومية، مشتعلة دائماً وأبداً، تملؤها روح الكفاح وعزيمة النضال. وحذار حذار أن نتركها للزمن، تتقاذفها أيّامه وأعوامه.

وإن أشهى ما يشتهيه أعداء الأمة العربية أن يظلّ على رأسها عشرون حكومة، تبعثر طاقاتها وتبدّد قدراتها، تتقاذفها القوى الدولية، وتعبث بأقدارها. ولا أحسب أن أحداً قد اشتهى للأمة العربية من الشرّ بأكثر ما اشتهى أبا إيبان أحد قادة إسرائيل المثقفين. ولقد قال في كتابه: «إن القومية العربية السليمة ليست

بالضرورة هي التي تعبّر عن وجودها في التكتّل الإقليمي الواسع الذي يجعل له مركزاً واحداً فعالاً في السيطرة. إنه لمن الأفضل أن تنعكس هذه القومية في مجموعة دول قريبة، مع حفاظ كُلّ منها على سلطتها وشخصيّتها المتميزة. لا يوجد نوع واحد للقومية العربية فقط، بل توجد أقوام عديدة من العرب يربطهم بعضهم ببعض، كما يربطهم في العالم ميثاق الأمم المتحدة، وهم يظهرون تنوعاً غنياً من خلافات وثقافات إقليمية(٤).

وليس غريباً أن تكون التجزئة والانفصال هو ما تشتهيه لنا إسرائيل، فإن إسرائيل قد وجدت في ظلّ التجزئة والانفصال.

لقد ولدت إسرائيل يوم كان العرب سبع دول. وإسرائيل باقية اليوم لأن العرب عشرون دولة، وستبقى ما بقي العشرون.

وستزول إسرائيل، فالعشرون زائلون. ودولة الوحدة مقبلة ولو كره الكافرون.

(٤) Abba Eban, *The Tide of Nationalism*, Herbert Samuel Lecture; 3 (New York: Horizon Press, 1959), p. 172.

درس في التاريخ والجغرافيا..
إلى الملوك والرؤساء

لا أعرف قضية كبرى في حياتنا المعاصرة يسندها العلم أولاً وثانياً وثالثاً والعاطفة أخيراً، أكثر من قضية الوحدة العربية؛ وحدة تتمثّل في اتحاد فيدرالي حقيقي يسود الوطن العربي بأسره ويشمل الأمة العربية جمعاء.

ومع هذا فلا تزال النزعات الإقليمية والانفصالية تطفو على السطح من حين إلى حين كلما انحسر المدّ الثوري للحركة العربية. ولا يزال الإقليميون والانفصاليون يحملون بين أشداقهم أسطوانات معادة، تكرّر عبارات وشعارات تندّد بالوحدة حيناً، وتغمزها حيناً آخر.

وأصحاب هذه الشعارات والعبارات، غالباً ما يحشون «أسطواناتهم» بـ «لازمات» كلازمات الغناء، فيتحدّثون عن «النظرة العملية» و«الظروف الموضوعية» و«الابتعاد عن السطحية» و«الالتزام بمنطق العصر الحديث»، كأنما أصبحت الوحدة العربية مستنقعاً للمثالب والمعايب، ليس لها حظّ من العلم في قليل أو كثير.

وبعض أصحاب هذه الشعارات ممن يتّسمون «بالحكمة» ويلبسون مسوح «العقلانية»، فيكتبون ويخطبون بأنهم من أنصار الوحدة، ولكنهم يريدونها أن تكون «وحدة مدروسة»، فلا تكون «فورية أو عفوية أو انفعالية أو ارتجالية» وهذه هي مترادفاتهم، بل بعضها القليل.

«والوحدة المدروسة،» شعار رفع لأول مرة في خريف عام ١٩٦١م في دمشق، بعد الانفصال مباشرة. ولقد أعلن حكام سوريا يومئذ أنهم سيعملون من أجل الوحدة ولكنهم يريدونها «مدروسة». وها قد مضت أربعة عشر عاماً على «درس» الوحدة المدروسة، ولم تعدْ سوريا إلى حظيرة «الجمهورية العربية المتحدة» وشطبتْ مصر ذلك الاسم. وجعلتْ مقامه اسم جمهورية مصر العربية.

والواقع أن الذين يتحدّثون عن «الوحدة المدروسة» و«العلمية» و«الموضوعية» والعقلانية» أبعد ما يكونون عن الالتزام بهذه المعاني. فما أجمل مفاهيم «العملية» و«العقلانية» و«الموضوعية»، في أصلها وجوهرها، وما أتفه مدلولها بعد أن استخدمها «ببغاوات» بشرية، بيدهم أقلام مشحونة، وتحت أقدامهم منابر عالية!

ولعلّ مثلاً حديثاً واحداً يكفي أن يضع أمام المواطن العربي صورة واضحة عن أولئك «العلميين» الذين يندّدون بالوحدة العربية تحت شعار «الموضوعية والعقلانية». فقد أكّد كاتب مصري يحسن الكتابة من غير شكّ، أن «من أكبر الخطأ أن نفهم العروبة على غير حقيقتها، فنحمّلها ما ليست أهلاً له، كأن نسعى لأن نجعل منها كياناً سياسياً موحّداً، فنحاول أن نعكس التطوّر الطبيعي للحضارات الجامعة والعالمية. وليس من الحكمة أن ندعو لدولة تضمّ البلاد العربية على أساس أنها تشترك في لغة واحدة وتراث حضاري متقارب، وهو حلم أشبه بسراب يبتعد عنا كلّما تصوّرنا التقرّب منه، فنصرف في محاولاتنا بقصد الوحدة الاندماجية طاقات ثمينة روحية وفكرية ومادّية، كانت تنتج ثماراً أجدى وأنفع، لو صرفتْ في مجالات التعاون الممكنة والعملية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً»[1].

و تجد الردّ على هذا الكلام في آلاف الصفحات من محاضر جامعة الدول العربية، وفي مئات القرارات التي صدرتْ عن دوراتها المتعاقبة، وفي عشرات القرارات التي أعلنتْها مؤتمرات القمة العربية الثمانية. وكلها تثبت على مدى تجربة طويلة امتدّت أكثر من ربع قرن، أن صيغة «التعاون الممكن» لم تأتِ بنتيجة تُذكر إذا قيستْ بطاقات الأمة العربية، الروحية والفكرية والمادية.

ولو أن ذلك الكاتب قد وضع أمامه جدولاً كاملاً لدول العالم أجمع، سكاناً ومساحة، لوجد أن أكثر من نصف سكان الدنيا يعيشون تحت دول اتحادية، وأن قرابة ثلثيْ مساحة العالم تسودها هذه الدول الاتحادية، وأن العمالقة الثلاثة: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هما دولتان اتّحاديتان وأن جمهورية الصين الشعبية هي دولة وحدوية اندماجية، بل عملاق الدول الوحدوية في العالم. فهل هناك حقيقة علمية ماثلة أكثر «علمية» من هذه الحقيقة التي يعيش تحت جناحيْها ملايين الناس، بكل أقدارهم ومصائرهم.

ثُمّ إن الدول الأخرى غير الاتحادية كدول أوروبا الغربية تسعى سعياً حثيثاً نحو إقامة الاتحاد الأوروبي، رغم مصالحها المتضاربة، ولغاتها المتعدّدة، وحضاراتها

(١) **السياسة الدولية** (نيسان/ أبريل ١٩٧٤)، ص ٩٥.

المختلفة، وأحقادها القديمة. ولم يقمْ فيها كاتب واحد ليقول: «إن ذلك الحلم هو أشبه بسراب يبتعد عنا كلما تصوّرنا التقرّب منه» على حدّ تعبير الكاتب المصري نفسه.

وعلى غرار هذه الحجة «العملية»، يطالع المواطن العربي، من حين إلى حين، حججاً أخرى، لا تندّد بالوحدة العربية وجهاً لوجه. ولكنها تشير إلى «العقبات الكبرى» و«الصعوبات العظمى» التي تحول دون الوحدة، بل تجعل بلوغها أمراً مستحيل التحقيق، وأن السعي لإقامتها جهد ضائع، هو وقبض الريح سواء بسواء!

وأوّل هذه «العقبات الكبرى» في ما يقولون، أن الوطن العربي يشمل مساحة مترامية الأطراف تمتدّ عبر قارّتين، الشمال الأفريقي بأكمله، وغرب آسيا. وتتخلّل هذه الرقعة الواسعة جبال شاهقة، وصحارى غير مطروقة، وحواجز طبيعية من الأنهار والبحيرات والوديان، وما إلى ذلك من التضاريس الطبيعية التي تجعل عوامل الوحدة الجغرافية غير متوافرة في الوطن العربي.

ولأوّل وهلة، فإن هذا الكلام قد يغري المواطن العربي «بوجاهته» الظاهرة، ولكن سرعان ما يتبدّد هذا الإغراء حين نفكّر للحظة واحدة، أن أية دولة عربية من الدول العشرين متنوّعة التضاريس، تتكاثر فيها الجبال والوديان والسهول، وليستْ أرضها وحدة هندسية متماثلة. فهل نفتّت هذه الدولة إلى دول متعدّدة تتّفق حدودها مع هذا الجبل هنا، ومع هذا النهر هناك؟

غير أن دراسة مقارنة بين طبيعة الوطن العربي، والأوطان الاتحادية العظمى في العالم، تضع المواطن العربي أمام حقائق مذهلة تجعل الوطن العربي مؤهّلاً للوحدة كأية دولة اتحادية في العالم، إن لم يكن أكثر، ولنبدأ بالاتحاد السوفياتي.

من حيثُ اتساع الرقعة يعتبر الاتحاد السوفياتي أكبر دول العالم سعة، فتبلغ مساحته ٢٢,٤ مليون كيلومتر مربّع. وعلى سبيل المقارنة فإن هذه المساحة أكبر من مساحة الولايات المتحدة بثلاث مرات، وأكبر من مساحة فرنسا بأربعين مرة. فتأمل.

وفي عملية حسابية، فإن مساحة الاتحاد السوفياتي أكثر بمرّتين من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا واليابان كلها مجتمعة معاً. وفي عملية حسابية أخرى فإن «وطن» الاتحاد السوفياتي يشغل خمْسَيْن اثْنَيْن من مساحة القارّتيْن: أوروبا وآسيا، منها ١٦,٨ مليون كيلومتر مربع في آسيا، وما يقرب من ٥,٦ مليون كيلومتر مربّع في أوروبا. ويبلغ طول حدود الاتحاد السوفياتي حوالى ١٠,٠٠٠ كيلومتر من الشرق إلى الغرب. أما مجموع طول الحدود بكل جهاتها، فيبلغ ٦٠,٠٠٠ كيلومتر، أي طول خطّ الاستواء مرّة ونصفاً. وينتج عن هذا الاتّساع الهائل في مساحة الاتحاد السوفياتي أنّه حينما ينهض العمال والفلاحون

صباحاً في شرق الاتحاد السوفياتي إلى مصانعهم ومزارعهم، يكون رفاقهم في روسيا البيضاء أو مناطق البلطيق قد فرغوا من عشائهم، والنعاس يداعب أجفانهم!

أما وطننا العربي، فإنه أقلّ مساحة إذ تبلغ مساحته ثلاثة عشر مليون كيلومتر مربّع وأقصر حدوداً، حيث تبلغ ٧٠٠٠ كيلومتر^{٢} من المحيط إلى الخليج، و٢٢٠٠٠ كيلومتر^{٢} من الشمال إلى الجنوب. ويلاحظ على امتداد الوطن العربي، كما يقول مرجع علمي، «إنّه امتداد متّصل لا تقطعه فواصل مانعة تعوق الاتصال في ما بين أجزائه، إذ يمكن الاتصال بسهولة من أفريقيا إلى آسيا عبر شبه جزيرة سيناء. واحتلال العصابات الصهيونية لجزء من فلسطين حالة موقوتة طارئة»(٢).

ومن حيثُ الحدود البحرية، فإن الاتحاد السوفياتي يقع على اثنيْ عشر بحراً وثلاثة محيطات (!) كلها تضرب في شواطئه، على أن الحدود البحرية للوطن العربي تقع على المحيط الأطلنطي والبحر الأبيض المتوسط. ويكاد البحر الأحمر والخليج أن يكونا مياهاً إقليمية عربية.

ومن حيثُ المناخ، ففي الاتحاد السوفياتي ١٢ منطقة مناخية، «من الشمال البرد القارس الشديد إلى الحرارة الملتهبة». وفي مناطق القطب الشمالي تهبط درجة الحرارة إلى ٧٢ درجة مئوية تحت الصفر، في حين تصعد درجة الحرارة إلى ٧٠ درجة مئوية فوق الصفر في الصحراوات الرملية. وفي مناطق الشمال يتساقط الثلج على مدى ٢٦٠ يوماً. وفي الشتاء تتجمّد مياه معظم الأنهار ويمتدّ التجمّد في بعضها إلى ٢٢٠ يوماً، أما الروافد السفلى لأنهار سيبيريا الشرقية فتتغطّى بالجليد تسعة شهور في السنة. وفي شمال شرق الاتحاد السوفياتي تكون التربة مغمورة «بالثلج الأزلي»، فأين هذا كُلّه من أجوائنا الرحيمة حيثُ الحرّ محمول والبرد مقبول والثلوج أسابيع وأيام، ثُمّ لا تلبث زهور الربيع أن تطلّ علينا فوّاحة بالعبير؟

ومن حيثُ التضاريس الطبيعية فإن «الاتحاد» في الاتحاد السوفياتي يعتبر معجزة، ففيه سلاسل هائلة من الجبال المتوازنة والمتشابكة، راسية شامخة داخل الاتحاد السوفياتي بين سهوله وصحاريه. وعلى حدوده تتّصل بالمحيطات، والدول المجاورة. وتبلغ قمة لينين ٧١٣٤ متراً، وقمة الشيوعية ٧٤٩٥ متراً. ويخترق أراضي الاتحاد السوفياتي مائة ألف نهر (!) ويبلغ طولها ٣ ملايين كيلومتر، فأين ذلك كُلّه من جبالنا القائمة في وطننا العربي، ومن أنهارنا، وليس عندنا غير نهر النيل في المقياس العالمي،

---

(٢) فيليب رفلة وأحمد سامي مصطفى، **جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢)، ص ٨.

ويأتي بعده دجلة والفرات في العراق؟ أما الأنهار الأخرى في الوطن العربي فإنها غدران وسواقٍ يتغنّى بها الشعراء، ويتلهّى عندها الرسامون والمصورون!

وثمة مواقع مائية كبرى تصلح حدوداً بين الدول، ففي الاتحاد السوفياتي ٢٧٠ ألف بحيرة (!) مبثوثة في جميع أنحاء البلاد، والبحيرة الرئيسيّة هي بحيرة لادوجا، ومساحتها أكبر من بحيرة جنيف بثلاث مرات، وتعتبر أكبر بحيرة في أوروبا قاطبة. وينبع منها نهر صالح لملاحة السفن العابرة المحيطات. أما أكبر بحيرات الاتحاد السوفياتي فهي بحيرة بايكال في سيبيريا ويبلغ عمقها ١٧٤١ متراً. وبذلك تكون أعمق بحيرة في العالم، أما مساحتها فتبلغ ٣٠,٥ ألف كيلومتر مربع. أي إنها أقل بقليل من مساحة ثلاث دول عربية مجتمعة: قطر ولبنان والكويت!

ويضمّ الاتحاد السوفياتي شأن الوطن العربي، صحارى جرداء، ومناطق شبه صحراوية، في آسيا الوسطى وغيرها، تتميّز بالجفاف. ويتميّز بمناطق يسكنها أقلّ من فرد واحد في الكيلو متر المربع، تماماً كما هي حال مناطق كثيرة في الوطن العربي.

هذه هي المقارنة للطبيعة بين وطن الاتحاد السوفياتي، والوطن العربي الواحد الذي تقوم عليه عشرون دولة يقلّ عدد سكانها عن سكان جمهورية واحدة في الاتحاد السوفياتي، وهي جمهورية روسيا الاتحادية (١٣٠ مليون نسمة).

أما المقارنات الأخرى فإنها بالغة الدلالة. وهي تضع في «الزاوية» فلاسفة التجزئة ودعاة الانفصال وعلى رأسهم الملوك والرؤساء. والوقائع والأرقام تتحدّث عن نفسها بنفسها.

وتنقلنا الحقائق والأرقام من طبيعة الأرض إلى طبيعة البشر، إلى المائتين وخمسة وأربعين مليوناً من الناس الذين يعيشون في الاتحاد السوفياتي[٣]، لنرى أن الاتحاد السوفياتي ليس مؤلّفاً من شعب واحد، ولكن من مجموعة شعوب وأقوام مختلفة في كُلّ شيء، إلا في المواطنة الواحدة في الدولة الاتحادية. وتتحدّث البلاغات الروسية الرسمية نفسها عن «شعوب الاتحاد السوفياتي» عند صدور أي بيان مشترك بين الاتحاد السوفياتي وأية دول أخرى. ففي هذه الدولة الاتحادية ١٣٦ قومية تتكلّم بلغاتها، وتمارس تقاليدها، وترتدي ملابسها وأزياءها، وتنعم بطعامها وشرابها. ولكنها تمتلك جميعاً الصواريخ عابرة القارّات، وحاملات الصواريخ الذرية، وسفن الفضاء الروسية التي تجوب بين أفلاك الكواكب. والوحدة هي التي صنعت هذه الإنجازات

(٣) تقدير الأمم المتحدة حتى منتصف عام ١٩٧١.

الضخمة، ولولاها لكانت شعوب الاتحاد السوفياتي تشقّ الأرض بالمحراث الخشبي كما نفعل في الوطن العربي.

ويتراوح عدد هذه القوميات المتعدّدة من الملايين إلى المئات؛ فبينما يؤلّف الروس ٥٥ بالمئة من السكان، والأوكرانيون ٢٠ بالمئة، توجد أقليات قومية يصل عدد أفرادها إلى أقلّ من ألف مواطن (الأورتشي) وإلى أقل من ٥٠٠ مواطن (يوكاحيزر)!

وخلافاً للمجموعات القومية، فإن المواطنين السوفيات ينتمون إلى مجموعات جنسية أخرى، ففيهم ألمان يبلغ عددهم مليونيْن، وقرابة نصف مليون من كُلّ من البلغار والكوريّين واليونانيّين، إضافة إلى أعداد أخرى من المجريّين والتشيك والفرنسيّين والإيطاليّين والإسبانيّين والصينيّين واليابانيّين والإيرانيّين والمولدافيّين. ولا ننسى بضعة ملايين من اليهود، تذكر **دائرة المعارف اليهودية** أنهم ليسوا ساميّين إطلاقاً، وأنهم من قبائل الخزر، تهوّد أميرهم، وتهوّدوا معه، في القرون الوسطى(٤).

فأين نحن من هذا الخليط من الأقوام والشعوب؟ أين نحن من حضاراتهم وثقافاتهم ولغاتهم؟ وأي صعوبة أقسى وأشدّ من أن الكتب المدرسية في الاتحاد السوفياتي تطبع بأكثر من سبعين لغة. وعندنا، فإن اللغة العربية تملكنا ونملكها، نتحدث بها ونتكلّم ونتفاهم، إلا حينما يلتقي الملوك والرؤساء في مؤتمرات القمة فليس بينهم لغة مشتركة يتفاهمون فيها!

وأخيراً علينا أن نتذكّر أنّه قبل قيام الاتحاد السوفياتي، تعرّضت البلاد للتجزئة والاحتلال، شأنها في ذلك شأن الوطن العربي. ولقد وقعت البلاد الروسية تحت حكم المغول والتتار وأقاموا فيها دولة كبرى أسموها دولة «العشائر الذهبية» دام حكمها مائتين وأربعين عاماً. وفي منتصف القرن الثالث عشر، كانت البلاد مجزّأة إلى عدّة إمارات، ويتلقّى الأمراء «تفويضهم» من «خان» «دولة العشائر الذهبية» ولم تتخلّص روسيا من حكم هذه الدولة إلا في عام ١٤٨٠م.

ثُمّ وقعت البلاد الروسية تحت احتلال آخر، ففي صيف ١٦١٠، زحفت القوات البولندية على روسيا، واحتلّت أراضيها ودخلت موسكو واستقرّت في الكرملين! تماماً كالاحتلالات الأجنبية التي وقعت على الوطن العربي، واقتحمت العواصم العربية الواحدة بعد الأخرى(٥).

---

(٤) انظر: **دائرة المعارف اليهودية** باللغة الإنكليزية تحت مادة «يهودي».

(٥) المعلومات عن الاتحاد السوفياتي الواردة في هذا الفصل مأخوذة عن: **كتاب الاتحاد السوفياتي**، مطبوعات مكتب يوليو، موسكو.

ثُمّ تنقلنا الحقائق والأرقام إلى الولايات المتحدة، وبالترجمة الدقيقة إلى «الدول الأمريكية المتحدة»، وهي من أروع الأمثلة على نظام الدولة الاتحادية، ومن أبرز مميّزاتها أنها تضم في رقعتها الواسعة بين المحيط الأطلسي شرقاً، والمحيط الهادي غرباً، مجموعة بشرية تمثّل كُلّ شعوب الأرض، وسلالاتها وأجناسها وألوانها، ففيها الأبيض والأصفر والأسود والأسمر. ولكن أهل هذه القارة الكبيرة قد اختاروا لأنفسهم جمهورية واحدة تضم «الدول» الخمسين التي تتألّف منها هذه الجمهورية الواحدة.

والولايات المتحدة اسم حديث لدولة حديثة، فقد كان اسمها أصلاً «المستعمرات المتّحدة» حينما كانت تحت الحكم البريطاني، ولكن أصبح هذا الاسم «الدول الأمريكية المتحدة» حينما كانت تحت الحكم البريطاني. إلا أن هذا الاسم أصبح «الدول الأمريكية المتحدة» في وثيقة الاستقلال في تموز/ يوليو ١٧٧٦م، وفي الدستور الذي وضع في عام ١٧٨٧م. وبدأ الاتحاد بثلاث عشرة ولاية. ومع تعاقب الزمن اتّسعت رقعة الدولة، بالفتح وبالشراء والضم فأصبحت في عام ١٩٥٩م خمسين ولاية، وأصبح علمها الواحد مرصّعاً بخمسين نجمة.

وكما اتّسعت الولايات المتحدة مع الزمن أرضاً ومساحة، اتسعت سكاناً، بالهجرة على الأكثر، كما تزداد بالتوالد في وطننا العربي. ويبلغ سكان الولايات المتحدة بحسب تقديرات الأمم المتحدة في منتصف ١٩٧٠م مائتين وسبعين مليوناً، يأكلون فيها كُلّ ألوان الطعام في العالم، من الصيني إلى الفرنسي، إلى كُلّ مطابخ الدنيا، ولا ننسى المطبخ اللبناني في هذه المجموعة الكبرى.

وتبلغ مساحة الولايات المتحدة ٩,٣٦٣,٣٥٣ كلم مربعاً، وفيها أربعة أنهار كبرى وعشرات من الجداول والأقنية التي يتراوح طولها بين ٣٠٠ ـ ٩٠٠ ميل. أما نهر المسيسيبي، وهو الأطول، فيبلغ ستة آلاف ومائتي كيلومتر، ويسمّيه الجغرافيون الأمريكيون «أبا المياه» لأنه يؤلّف شبكة كبرى لخمسة أنهار يصلح كُلّ واحد منها أن يكون حدّاً طبيعياً لا لدولة واحدة، ولكن لمجموعة من الدول. ولو أن الطبيعة قد نقلت هذا النهر إلى الوطن العربي لكان منبعه في الخليج ومصبّه في المحيط!

وفي الولايات المتحدة مساحات شاسعة من البحيرات داخل حدودها الإقليمية، إضافة إلى البحيرات الكبرى التي تتناصفها مع كندا الواقعة على الحدود الشمالية. وسلاسل الجبال راسية حول كُلّ ولاية، والصحارى تلف كُلّ مقاطعة، بحيث تكوّن كُلّ منها حدوداً طبيعية تجعل من هذه الدول الاتحادية، دولاً مستقلة، بينها تمثيل ديبلوماسي، وتمثّل في الأمم المتحدة بعدد وافر من الأصوات. ولكن الشعب الأمريكي يدرك أن الصواريخ عابرات القارات أفضل الأصوات.

وكما تضمّ الولايات المتحدة أجناساً من كُلّ شعوب العالم، فإن فيها كُلّ مناخات العالم من البرد القارس إلى الحرّ اللاهب، ومن الرطوبة المرهقة إلى الجفاف الهفهاف. وكذلك الشأن بالنسبة إلى اللغة الأمريكية، ففي كُلّ ولاية لهجة ونغمة، أما المذاهب والطوائف، فهي أكثر عدداً مما يعرف العالم من المذاهب والطوائف. وإن القساوسة الأمريكيين يخترعون من حين إلى حين كنيسة عنصرية، ويجدون أتباعاً ومصلّين، ويتطلّع الأمريكيون كُلّ يوم إلى الجديد وإلى المزيد.

و تمثّل هذه «الدنيا الجديدة» في الواقع، وهو الاسم الشائع لأمريكا، الدنيا القديمة. ولكنها تؤلف دولة اتحادية واحدة تضمّ تحتها خمسين دولة. وتحت كُلّ دولة عدد من المقاطعات، وتحت كُلّ مقاطعة عشرات من المدن، وتحت كُلّ مدينة مئات القرى، كُلّ ذلك في هرم اتحاد ضخم، يجعل من الولايات المتحدة رائد العالم الغربي، وأحد عمالقة العالم بأسره، ولعلّه العملاق الأول.

هذه هي الصورة الطبيعية والبشرية للاتحاد السوفياتي وللولايات المتحدة. ولكن الصورة أعظم وأفخم بالنسبة إلى جمهورية الصين الشعبية، هنا أكثر وضوحاً، وأقلّ تفصيلاً، وأكثر بساطة لأن جمهورية الصين الشعبية دولة واحدة اندماجية لا اتحادية. ولنا فيها عبرة أبلغ وعظة أوقع.

وحين نتذكّر أن عدد سكان الصين بحسب تقديرات الأمم المتحدة حتّى منتصف عام ١٩٧١ يبلغ ٧٨٧,١٧٦,٠٠٠ نسمة، وهو يتجاوز هذا العام (١٩٧٥م) ثمانيمائة مليون من البشر، تواجهنا الحقيقة الكبرى وهي أن جمهورية الصين الشعبية تعتبر أكبر دولة وحدوية اندماجية في التاريخ القديم والوسيط والحديث.

ولو أن مصائر الصين كانت بيد الانفصاليّين ودعاة التجزئة العرب، لكان ينبغي أن تقوم فيها ثمانيمائة وعشرون دولة من طراز الدول العربية العشرين، وعلى المواطن العربي أن يأخذ القلم والورق، ويحسب لنفسه كما حسبت لنفسي.

وعلينا أن نتذكّر كذلك أن سكان الصين يؤلفون مجموعة من الأقوام والشعوب، والقومية الرئيسيّة هي قومية «هان» التي تزيد على تسعين بالمئة من سكان الصين. ولكن يوجد خمسون قومية أخرى منتشرة في جميع أرجاء الصين يبلغ مجموعهم ١٤٠ مليون نسمة، بزيادة عشرين مليوناً عن عدد سكان الوطن العربي.

ويتراوح عدد القومية الواحدة في الصين من مليون نسمة إلى ما دون، وقومية (اهيختشتة) لا يزيد عدد أفرادها على بضع مئات. ولكل قومية تقاليدها وأزياؤها، ونوابها في المجالس القومية، وفي مجالس الدولة المركزية.

وفي الصين أكثر من خمسة آلاف نهر. ويبلغ طول نهر اليانفتس ٥٨٠٠ كيلومتر. ثُمّ يأتي النهر الأصفر ويبلغ طوله ٤٨٠٠ كيلومتر، وحوضه ٧٤٠ ألف كيلومتر مربع، وهو نهر مشهور بشراسته وضراوته في أيام الفيضانات وكان يسمى «نهر الكوارث». أما السدود والخزانات والقنوات فلا حصر لها ولا عدد. ويبلغ امتداد أطول قناة ١٧٠٠ كيلومتر كأنها نهر عملاق. وكُلّ شيء في الصين تتجلى فيه ظاهرة «العملاق».

أما جبال الصين فهي تمتدّ شامخة في كُلّ اتجاه، متوازية ومتشابكة، وتتناثر الوهاد من حولها، وبين ذلك كُلّه صحارى وبراري وسهول وبحيرات وغابات، ويؤلّف كُلّ جانب منها حدوداً طبيعية لدولة بذاتها، لو أن لعنة الانفصال قد نزلت على أرض الصين.

والجو في الصين رهيب جبّار، إلى جانب الأجواء المعتدلة، وهو كثير التقلّب في بعض المناطق، حتّى في اليوم الواحد. ومن الأقوال السائدة اللطيفة عن تلك المناطق أن الناس يلبسون فيها الفراء في الصباح، ثُمّ يخلعونه عند الظهر ليلبسوا الحرير الخفيف.

وتكاد الصين أن تجاور الدنيا بأسرها، فلها حدود مشتركة مع كوريا من المشرق، ومع الاتحاد السوفياتي في الشمال الشرقي والشمال الغربي، ومع منغوليا في الشمال، ومع أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وسكيم في الجنوب الغربي، ومع بورما ولاوس وفييتنام في الجنوب. وعبر البحار، تطل الصين على اليابان والفليبين وإندونيسيا وغيرها. أما شواطئها المتعرجة المتداخلة فإنها تبلغ ١٤ ألف كيلومتر[٦].

وتحكم كُلّ هذه «الدنيا» من الخلائق، وكُلّ هذا العالم من الطبيعة، أيها المواطن العربي، دولة واحدة دولة اندماجية بحسب التعريف الشائع، واسمها جمهورية الصين الشعبية.

ولا ينام سكانها جميعاً أبداً، فحين يكون الأهلون في شمال شرقي الصين في مصانعهم ومزارعهم ومكاتبهم ومدارسهم، يكون المواطنون الآخرون في غرب الصين غارقين في نوم عميق.

وقد أوردتُ هذه التفاصيل، لا للتعريف بالصين، لكن للتعريف بمقوّمات الوحدة العربية، وحقائقها العملية، حتّى نثبت «بالعلم» أن الوحدة العربية حقيقة

(٦) معلومات الصين مستقاة من **كتاب الصين**، مكتب الاستعلامات الصيني.

علمية تحتاج الأمة العربية إلى نيلها بالنضال، كما نالت التحرير بالكفاح.

ولقد عانت الصين من التجزئة والنفوذ الأجنبي، كما عانينا في الوطن العربي، إذ تسلّل إليها المبشّرون والتجار ثُمّ الاستعمار الأوروبي، فاستنزفوا خيراتها، وأضافوا إلى ذلك «استعمار الأفيون» ليقضوا على الشعب قضاء مبرماً. ولكن الشعب الصيني نهض في النهاية، وبالكفاح المسلح استطاع أن يحقّق التحرير والوحدة. وقامت دولة الصين الحديثة كجمهورية واحدة وحدوية في خريف عام ١٩٤٩، وجاءت دليلاً قاطعاً حاسماً على أن «الوحدة»، من حيثُ إنّها نظام سياسي، ليست اتجاهاً معاكساً للتاريخ وللحضارة المعاصرة، كما يتشدّق أصحاب اسطوانات الانفصال والتجزئة في الوطن العربي.

وتعلن الصين عن نفسها أنها جمهورية واحدة متعدّدة القوميات، وأن هذه القوميات تتمتع بحكم ذاتي. ولكنها دولة مركزية تمارس السيادة الكاملة على جميع الوطن وجميع الشعب.

ونخلص من هذا العرض الموجز لأحوال العمالقة الثلاثة: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وجمهورية الصين إلى حقيقة علمية كبرى لا يستطيع أن يهرب منها أي انفصالي حتّى ولو كان ملكاً ورئيساً.

هذه الحقيقة العلمية الكبرى أن الوحدة هي التي صنعت هؤلاء العمالقة، ولولا الوحدة ما استطاعوا أن يكونوا عمالقة.

أجل لولا الوحدة لكانت الولايات المتحدة دولة نامية كدول أمريكا الجنوبية، ولكان الاتحاد السوفياتي مؤلفاً من عدة دول شأنها كشأن دول أوروبا الغربية والشرقية، ولكانت جمهورية الصين مؤلّفة من دول كثيرة كالدول الأخرى في القارة الآسيوية!

ولولا الوحدة، لرأينا في الأمم المتحدة عشرات من الوفود الصينية والروسية والأمريكية، وبذلك تصبح هذه المنظمة العالمية مؤلفة من مئات الوفود، ويتعينّ عليها أن تنعقد عاماً بكامله لتستمع إلى خطب الوفود من أرجاء العالم كافة.

هذه حقائق الوحدة الكبرى عن الدول العظمى. ويبقى علينا أن نلقي نظرة خاطفة وسريعة على الدول الوسطى والصغرى، حتّى لا تبقى في «أسطوانات» الانفصاليين أية حجة، ولو تافهة مليئة بالتفاهة.

ونبدأ بالهند، واسمها الرسمي جمهورية الهند، ومساحتها ٣,٠٠٤,٧٣٦ كلم مربعاً، وعدد سكانها ٥٥٠,٩٧٤,٠٠٠ نسمة، وهي دولة اتحادية مؤلفة من سبع

عشرة دولة وعشر مقاطعات، ويتكلّم سكانها ٧٢٠ لغة ولهجة، ويدينون بمذاهب شتى وينتمون إلى أصول متعدّدة، وتسود بينهم فوارق اجتماعية واقتصادية وإنسانية من الحضيض إلى الذروة. ويكفي أن يعلم المواطن العربي أن في الاتحاد الهندي ما لا يقلّ عن ثمانين مليوناً من «الأجناس» و«الفئات المنبوذة» وغير ذلك من الطبقات المختلفة[٧]، مما لم تستطع جمهورية الهند حتّى اليوم، رغماً عن جهودها الضخمة من رفع مستواها. وإن بعض الكتاب العرب الذين يفلسفون «ترك» قضية الوحدة بسبب التباين الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات العربية، مدعوّون أن يزوروا جمهورية الهند ليروا الفجوات الكبرى التي تفصل طبقات المجتمع الهندي بعضه عن بعض. وسيعودون يومئذ ليروا المجتمع العربي مؤهلاً للوحدة، أكثر من كثير من الدول الاتحادية في العالم. وما هو أهم، أنهم سيرون في الهند لا ديمقراطية الدستور والشعارات واللافتات، بل ديمقراطية حقيقية يتمتّع في ظلها المواطنون بالحياة الحرة. وسيرون على رأس الحكومة سيدة مثقّفة مناضلة، لا ضابطاً كبيراً استولى على الحكم بالقوات المسلّحة، مع أن الهند هي وطن الفيلة والفحول!

وإندونيسيا، وهي جمهورية اتحادية مساحتها ١,٤٩١,٥٦٤ كلم مربعاً، وسكانها ١٢٤ مليوناً، بقدر عدد السكان في الوطن العربي. وفي إندونيسيا، يتكلّمون ٤٥ لغة رئيسية و٢٥٠ لهجة، وليست لها وحدة جغرافية، فهي مجموعة من الجزر، منها خمس جزر كبرى، جاوا وسومطرا وغيرهما، ومعها ثلاثة آلاف جزيرة صغرى. وعانى الشعب الإندونيسي كالأمة العربية، بلاء الاحتلال والانفصال، فقد وقعت إندونيسيا تحت احتلال البرتغاليين والبريطانيين، وأخيراً الهولنديين. وبالكفاح والسلاح استطاع الشعب الإندونيسي أن يهزم جيوش الاحتلال ويحقّق الاستقلال، وأن يرفع أعلام الوحدة فوق آلاف جزائره المتناثرة وسط البحار.

وكندا، وهي جمهورية اتحادية مساحتها ٩,٣٦٣,٣٥٣ كيلومتراً مربعاً وعدد سكانها ٢١,٧٨٦,٠٠٠ نسمة. وتضمّ هذه الجمهورية، تحت سلطتها الاتحادية عشر مقاطعات، كُلّ مقاطعة منها يمكن أن تؤلّف دولة بذاتها بسبب اتّساع رقعتها. وينتمي ٤٥ بالمائة من سكانها إلى أصل بريطاني، وبينهم ثلاثون بالمئة من أصل فرنسي، ونسبة ٢٢ بالمائة تنتسب إلى أصول أوروبية متعدّدة، والباقون هم من الهنود والإسكيمو.

واتحاد كندا له قصة مثيرة، فقد بدأ الاتحاد في عام ١٨٣٩م بين مقاطعتيْ كيبك وأونتاريو تحت اسم كندا المتحدة. وقام صراع حاد بين المجتمعات الإنكليزية

(٧) وزارة الإعلام الهندية، **دستور الهند**.

والفرنسية. وكما ذكر تقرير رسمي[٨] فإن الفرنسيين كانوا أشبه «بجزر اجتماعية قائمة بذاتها». وفي عام ١٨٦٤م انعقد مؤتمر كيبك. ووضع مشروعاً اتحادياً، فلم تقبله إلا ولاية واحدة! ولكن السعي من أجل الوحدة بقي مستمراً، ففي عام ١٨٦٧م دخلت «الاتحاد الكندي» أربع مقاطعات وانضمّت إليه خامسة وسادسة في عام ١٨٧٠م، وسابعة في عام ١٨٧٣م، وثامنة وتاسعة في عام ١٩٠٥م. ويبلغ عدد سكان إحدى المقاطعات «يوكوتي» خمسة آلاف نسمة، كعدد سكان إحدى الإمارات العربية!

وألمانيا، وهي الآن دولتان، الشرقية والغربية، بسبب صراع المعسكريْن، مساحتها ٣٥٦,٧٦٥ كيلومتراً مربعاً وسكانها ٧٨ مليون نسمة، ووراءها أعظم قصة اتحادية رائعة في العصر الحديث. وفي تفاصيلها شبه كبير بظرف الأمة العربية. فقد كانت إمبراطورية عظمى، الجرمانية، كالإمبراطورية العربية. ثُمّ تداعت وتفتّتت، وأصبحتْ في القرن السابع عشر مؤلّفة من ١٨٠٠ وحدة سياسية مستقلة، كُلّ واحدة منها يحكمها أمير له سلطة مطلقة. وفي عام ١٨١٥م، قام في ألمانيا اتحاد كونفيدرالي مؤلف من ٣٩ دولة. وكان هذا الاتحاد الفيدرالي، أضعف حالاً من جامعتنا العربية، غير قادر على ممارسة أية سلطة، ولم يكن يملك أن يصدر أي قرار إلا بالإجماع، تماماً كالنص الوارد في ميثاق جامعة الدول العربية. وفي عام ١٨٤٨، اجتمع برلمان ألمانيا الوطني في فرانكفورت ولم يستطعْ أن يضع للدستور «أسناناً»، فقد كانت ألمانيا كحالنا اليوم، مقسّمة إلى جمهوريّات وملكيّات وإمارات. وظلّت حركة الوحدة مستمرّة يغذّيها المفكّرون والشعراء والفنانون والعسكريّون، إلى أن نشأ الاتحاد الشمالي الألماني عام ١٨٦٧م مؤلفاً من اثنين وعشرين دولة، وترك الدستور الباب مفتوحاً لدخول الدول الجنوبية. وكان بين الدول الألمانية حواجز جمركية وأنظمة نقدية متشدّدة وتشريعات مختلفة. كُلّ ذلك لحماية مصالح «ملوك ألمانيا وأمرائها». ولكن حركة الوحدة ظلّت تشقّ طريقها لأنها تعبّر عن مصلحة الجماهير. وأخيراً وفي عام ١٨٧١م وفي قاعة المرايا في قصر فرساي، أُعلن قيام الدولة الألمانية الاتحادية.

وكان لبسمارك، السياسي الألماني الشهير، الفضل الكبير في بناء وحدة ألمانيا. ولكن أننسى دور المفكّرين الألمان، وعلى رأسهم الفيلسوف كانت، الذين كانوا يتطلّعون إلى وحدة الشعب الألماني وقيام الدولة الألمانية؟ فقد كان المواطن الألماني «يتطلّع إلى مكان يستطيع أن يقول فيه بصورة قاطعة هذه ألمانيا»، كما قال الشاعر الألماني الكبير غوتّه في كتابه الذي أصدره في عام ١٨٣٠[٩].

---

(٨) *Durham Report*.

(٩) *Study of Nationalism: Royal Institute*, (1830).

والبرازيل، واسمها الرسمي «الدولة البرازيلية المتحدة» وهي أكبر دولة في أمريكا الجنوبية وتبلغ مساحتها ٨,٥١١,٩٦٥ كيلومتراً مربعاً وسكانها ٩٦ مليون نسمة، وتتّسم هذه الدولة الاتحادية بمجموعة من «الطرائف» الوحدوية التي تزيد المواطن العربي إيماناً بدعوة الوحدة العربية. ويدين غالبية سكانها بالمذهب الكاثوليكي، ويتكلّمون اللغة البرتغالية، و١١ بالمئة من سكانها هم من السود، وينحدر ٢٧ بالمئة من أصل هندي. ويتألّف الاتحاد من اثنتَين وعشرين دولة وخمس مقاطعات ذات حكم ذاتي، ومقاطعة فيدرالية واحدة. وتبلغ مساحة مقاطعة «فراوندو»، وهي جزيرة، سبعة أميال مربعة، ومساحة مقاطعة أخرى «سرا» أقلّ من أربعة آلاف ميل مربع. ويبلغ عدد سكان مقاطعة «برانكو» ثلاثة عشر ألف نسمة، وعاصمتها «بوفستا»، وكلها مقاطعات ذات حكم ذاتي ضمن الدولة الاتحادية البرازيلية(١٠).

أما يوغسلافيا فخير مثل في العصر الحديث على الدولة الاتحادية، إذ إنها مؤلفة من ست جمهوريّات ومقاطعتَين تتمتّعان باستقلال ذاتي، ويبلغ عدد سكّانها ٢١ مليون نسمة ويدينون بأربعة أديان، وينتمون إلى خمس قوميات، ويتكلّمون ثلاث لغات، ويكتبون بأبجديّتين. وهذه القوميات الخمس متمايزة في ما بينها بثقافاتها وحضارتها وتاريخها، ولكنها تشترك في إدارة وحدوية واحدة، رغماً عن أن بعض مقاطعات «الوطن» اليوغسلافي، كانت إلى عهد غير بعيد، تابعة للإمبراطورية النمساوية المجرية، وفي حين كان البعض الآخر تابعاً للإمبراطورية العثمانية، تماماً مثل الوطن العربي الذي كان تابعاً للإمبراطوريات: العثمانية والبريطانية والفرنسية والإيطالية.

و تمثّل نيجيريا أروع مثل اتّحادي في القارّات الستّ، فهي جمهورية تقع في غرب أفريقيا، وتبلغ مساحتها ٩٣٢,٧٦٨ كيلومتراً مربعاً وعدد سكانها ٥٧ مليون نسمة. وهي بلاد متخلّفة قبلية، أو نامية بالتعبير الأكثر تهذيباً. ذلك أن المجتمع القبلي يسود جميع مناطقها، والقبائل بالعشرات وأهمها الهوس والغلاني في الشمال وقبائل الإيبو في الجنوب. وفي عام ١٩٦٧، أعلن الجنرال أوجوكو حاكم شرق نيجيريا الانفصال عن الاتحاد وأنشأ دولة مستقلة «بيافرا»، وتعاطف معها بعض القوى الاستعمارية، ونشبت الحرب الداخلية وانتصرت الوحدة وانهزم الانفصاليون، وعادت «بيافرا» إلى حظيرة نيجيريا الاتحادية. وتواصل جمهورية نيجيريا مهمّتها الكبرى في تحويل المجتمع القبلي إلى مجتمع حضري. وزال المجتمع القبلي عندنا أو يكاد.

(١٠) *Webster's Geographical Dictionary*, p. 155.

وتانزانيا هي خير خاتمة لهذه النماذج الاتحادية، مساحتها ٩٣٩,٧٠٣ كيلومترات مربعة وسكانها ١٤ مليون نسمة. وهي جمهورية اتحادية تقع في شرق أفريقيا. ولاتحادها قصة تثير الوجدان العربي حقاً، وكانت هذه الجمهورية في الأصل قطريْن منفصليْن: تنجانيقا وتقع على ساحل المحيط الهندي في أفريقيا، وزنجبار وهي مجموعة جزر في المحيط الهندي. وغزا البرتغاليون البلاد في القرن السادس عشر وظلّوا فيها حتّى القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٨٥ أصبحت جزءاً من مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية، وهبّت رياح الاستقلال على أفريقيا، فأصبحت تنجانيقا دولة مستقلة بهذا الاسم في عام ١٩٦١، واستقلّت زنجبار وأصبحت دولة مستقلة بهذا الاسم في عام ١٩٦٣. وفي عام ١٩٦٤، اجتمع رئيسا الدولتين ووقّعا اتفاق الوحدة بينهما، وأصبح اسم الدولة الاتحادية الجديدة «تنزانيا» منحوتاً من اسميْ الدولتين السابقتين[١١].

هذه هي الحقائق التاريخية والجغرافية لعدد من الدول الاتحادية في العالم. وكُلّ دولة فيها يصحّ أن تكون موضوع كتاب مستقلّ يروي قصة الاتحاد وسيرته من البداية إلى النهاية.

وقد جعلتُ تانزانيا خاتمة هذا الفصل، تانزانيا التي يسودها مجتمع قبلي أكثر تخلّفاً من أكثر الأقطار العربية تخلّفاً، ويفصل البحر بين إقليميها، وينحدر أهلها من العرب والأفريقيين والآسيويين، ويتكلّمون لغات محلية، إلى جانب العربية والإنكليزية.

حكاية تانزانيا هذه ومعها الحقائق التاريخية والجغرافية والاتحادية التي سردتُها في هذا الفصل أهديها بأجمعها، درساً إلى الملوك والرؤساء. لعلّهم يقرأون ويهتدون. ولعلّهم يفعلون ما فعل الرئيسان في تنجانيقا وزنجبار. وهذا رجاء ودعاء. وإن كان رجاء اليائس، ودعاء من غير رجاء.

(١١) أرقام المساحة والسكان مأخوذة من تقديرات الأمم المتحدة حتّى منتصف عام ١٩٧١.

الوحـــدة العربيـــة، وفلسطيـــن
وفلسطيـــن، والوحـــدة العربيـــة

كانت فلسطين هي الضحية الكبرى للتجزئة والانفصال. وكان شعب فلسطين أكثر الشعوب العربية تعلّقاً بالوحدة ودعوة لها وسعياً لتحقيقها. وقد برزتْ هاتان الظاهرتان منذُ أكثر من خمسين عاماً، وسيظلّ التفاعل بين الوحدة قائماً حتّى تنهض الوحدة وتتحرّر فلسطين، أو تتحرّر فلسطين وتنهض الوحدة. والنضال على الساحتين بظروفه وملابساته هو الذي يقرّر الخيار بين الطريقين أيّهما أولاً: الوحدة أم التحرير.

والتجزئة بلا مراء، قد أوقعت بالأمة العربية أفدح الشرور، فأخّرت نهضتها وأعاقت مسيرتها، وعزلت الأقطار العربية بعضها عن بعض، وشلّت تقدّمها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وما هو أسوأ من ذلك، خلّفت التجزئة أوضاعاً إقليمية متعدّدة في الوطن العربي الواحد، اجتماعية واقتصادية وتشريعية، تجعل الأقطار العربية غريبة عن بعضها البعض، وتجعل المواطن العربي «أجنبيّاً» في القطر الذي يجاوره. وبذلك أصبحت قضية الوحدة محور نقاش وجدال، مع أنها بديهية لا يتطرّق إليها شكّ أو بهتان.

ومع كُلّ هذه المساوئ التي جلبتْها التجزئة، على المواطن العربي عامة، إلا أن المصيبة الدهماء التي أنزلتْها التجزئة بفلسطين وطناً وشعباً قد تعدّى خطرها إلى الأمة العربية جمعاء، وأصبحتْ تواجه ثلاث مصائب كبرى: الأولى انسلاخ فلسطين عن الوطن العربي، والثانية انسلاخ الأقطار العربية بعضها عن بعض، وثالثة الأثافي قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي مهدّدة الأمة العربية في حضارتها واقتصادها وثقافتها، بل في وجودها بكامله.

وكان الشعب الفلسطيني أسبق الشعوب العربية إلى إدراك هذه المخاطر، لا لأنه يملك وعياً أكبر من بقيّة إخوانه في الوطن العربي، ولكن لأنه كان الضحيّة الأولى

التي استهدفها الاستعمار والصهيونية. ومن هنا أصبح أكثر وعياً بخطر التجزئة، وأشدّ سعياً لتحقيق الوحدة. وجاءت الخمسون عاماً من النضال العربي والفلسطيني لتؤكّد الحقيقة مرّة بعد مرّة، وهي أن التجزئة هي سبب هذه الكوارث العظمى، وأن الوحدة هي صخرة الخلاص: الخلاص من إسرائيل، ومن الجهل والمرض والفاقة.

وتجلّت هذه الحقيقة أوّل ما تجلّت على أرض فلسطين. فمنذ أن علم الشعب الفلسطيني في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن وطنه سيصبح وحدة سياسية منفصلة عن الوطن السوري، ليصبح وطناً قومياً للشعب اليهودي، ثارت أحاسيسه القومية للدفاع عن وطنه الصغير، وعن الوحدة الكبرى، فأنشئت الجمعيات الوطنية في كُلّ أرجاء فلسطين. وسمّيت بالجمعيات الإسلامية المسيحية توكيداً للتضامن بين المسلمين والمسيحيين في مواجهة الغزوة اليهودية التي بدأت طلائعها المهاجرة تصل تباعاً إلى شواطئ فلسطين. وكان شعار الوحدة في ذلك العهد يعني وحدة الأقطار العربية: فلسطين وشرق الأردن ولبنان وسوريا.

وتسامع الأهلون أن «مؤتمر السلام» يوشك أن ينعقد في باريس لتقرير مصير الأقطار العربية التي انسلخت عن الدولة العثمانية، فنشطت الحركة الوطنية في فلسطين، وتنادى الأعيان والوجهاء والشباب إلى دعوة الجمعيات الإسلامية والمسيحية إلى مؤتمر وطني عام يدرس ما أصبح يعرف منذُ ذلك الوقت «بالقضية الفلسطينية»، والموقف الذي يتوجّب اتخاذه إزاء الخطر الذي يهدّد مستقبل البلاد.

وانعقد المؤتمر الفلسطيني الأول (٢٧ كانون الثاني/ يناير ـ ٩ شباط/ فبراير١٩١٩) في مدينة القدس، وحضره سبعة وعشرون مندوباً يمثّلون سائر الجمعيات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. وبادر المؤتمر قبل أن يدخل في نقاش مستفيض حول شؤون القضية الوطنية إلى إرسال برقيّة عاجلة إلى «مؤتمر السلام» بواسطة السلطات البريطانية في فلسطين، يعلن فيها «أن مندوبي جميع بلدان سوريا الجنوبية العاقدين مؤتمرهم في القدس، قرّروا قبل الخوض في أي بحث، أن يرفعوا احتجاجهم الشديد على ما سمعوه من جعل بلادهم وطناً قومياً لليهود. . وهم يرفضون أن يُبتّ في مصير بلادهم، إلا طبق رغباتهم التي سيرفعونها على يد السلطة العسكرية».

فكانت هذه أول رسالة رسمية يبعث بها الشعب الفلسطيني إلى «مؤتمر السلام»، يسمّي فيها وطنه بأنه «سوريا الجنوبية» ويرفض إنشاء الوطن القومي اليهودي. وكانت هذه الرسالة كذلك أول احتجاج رسمي على «التجزئة» وعلى الاستعمار اليهودي.

واستمرّ المؤتمر الفلسطيني قرابة أسبوعين، يناقش مختلف جوانب القضية نهاراً، ويحضر الاجتماعات الشعبية ليلاً. وكانت الاجتماعات الشعبية تنادي بالوحدة

السورية وتستنكر الغزوة اليهودية. وفي الحفل الذي أقيم تكريماً لأعضاء المؤتمر، اشتدّت الحماسة الوطنية، وتعاقب الخطباء ينادون بتوكيد الوحدة السورية، وأن فلسطين هي سوريا الجنوبية. وانتهى الحفل بنشيد الأمير فيصل، وكان قد اختاره والده الشريف حسين ليعرض المطالب العربية على مؤتمر السلام.

وانتهى المؤتمر من أعماله بعد أبحاث مستفيضة عن القضية الوطنية فأعلن قرارات قومية، يقرأها الجيل المعاصر بعد خمسة وخمسين عاماً، ويرى فيها التوكيد على الوحدة توكيداً يبعث على الإعجاب، ومن هذه القرارات:

«أولاً: إننا نعتبر فلسطين جزءاً من سوريا العربية، إذ لم يحدثْ قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية.

«ثانياً: نحن نرفض التصريح الذي أدلى به وزير خارجية فرنسا بشأن حقوقنا في بلدنا لأن تمنيّاتنا ومطامعنا تنحصر في الوحدة العربية والاستقلال التام.

«ثالثاً: إننا نعرب عن رغبتنا بألا تنفصل سوريا الجنوبية (فلسطين) عن حكومة سوريا العربية.

«رابعاً: نعتبر كُلّ وعد صدر، أو معاهدة عقدت في ما يتعلّق ببلادنا ومستقبلها، لاغيين وباطلين ونحن نرفضهما.

«خامساً: سنطلب العون «الدولي» شريطة ألا ينتقص من استقلالنا أو يؤثّر في الوحدة العربية بأي شكل من الأشكال»[1].

ويتضّح من هذه القرارات أن قضيّة الوحدة كانت هي الموضوع الأول والأخير عند المؤتمر الفلسطيني الأول، وأن رفض التجزئة، قد سبق الكلام عن الغزوة اليهودية. فقد كانت الأولى هي الباب الذي دخلت منه الثانية.

ولم تبقَ محاضر تلك الاجتماعات لنتعرّف على هواجس المؤتمرين وخواطرهم في ذلك العهد الوطني، وبصورة خاصة، حوافزهم في ذلك الوقت المبكر إلى الوحدة. إلا أن أديباً وسياسياً من الرعيل الأول قد سجّل في مذكّراته عن المؤتمر الفلسطيني الأول قبل يوم واحد من انعقاده (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩) فقال في عبارة تفيض بالحمية والإيمان «نحن ندعو إلى الجامعة العربية، (مرادف آخر للوحدة العربية

(١) عبد الوهاب الكيالي، **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦**، البعث والقضية الفلسطينية؛ ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

في الأدب السياسي لذلك العهد) واعتبار فلسطين جزءاً منها واعتماد صاحب السمو الأمير فيصل بن الشريف حسين ممثلاً للجامعة العربية في مؤتمر الصلح. ونحن لا نوافق على فصل فلسطين عن الجامعة العربية، فإذا فصلتْ فلا بُدَّ أن يكون مصيرها يهودياً. وقد عزمنا أن نوحد كلمة الوفود كلهم على عقيدة الجامعة العربية، وأن فلسطين ليستْ للفلسطينيّين بل هي للجامعة العربية»[٢].

وثمة مصدر آخر قد كشف عن الارتباط العضوي بين الوحدة وقضية فلسطين، إذ كتب أحد رجال المخابرات البريطانية في تقرير أعدّه بعد انفضاض المؤتمر الفلسطيني الأول بأسبوع واحد (١٥ شباط/ فبراير ١٩١٩) يقول: «إن الخوف من الصهيونية هو السبب الرئيسي الذي يدفع الشباب من العناصر الموالية للوحدة العربية نحو العطف على الاتحاد مع سوريا العربية المستقلة، فبانضمام فلسطين إلى سوريا العربية يصبح في وسع شعب فلسطين بمساعدة العرب الآخرين، أن يقاوموا بنجاح الهجرة اليهودية»[٣]. وكان هذا التقرير ينطق حقاً بلسان الشعب الفلسطيني.

وهكذا وضحت في أوائل عام ١٩١٩ معادلة سياسية بارزة كالمعادلة الحسابية بطرفيْها: يعمل الاستعمار والصهيونية على فصل فلسطين عن سوريا، لأنّ ذلك يسهّل إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، والحركة الوطنية الفلسطينية تناضل من أجل الوحدة مع سوريا حتّى يستطيع عرب فلسطين وسوريا معاً مقاومة الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية بالذات.

وكانت الحركة الصهيونية مدركة منذُ البداية لهذه المعادلة الأساسية، ذلك أنّه قبل أن ينعقد المؤتمر الفلسطيني الأول بأسبوعين (١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩)، قدّمت لجنة من الخبراء الأمريكيين الصهيونيين تقريراً إلى رئيس الولايات المتحدة يوصون فيه «إنشاء دولة منفصلة في فلسطين، وإن فصل المنطقة الفلسطينية عن سوريا له ما يبرّره في الخبرة الدينيّة للإنسانية(!)، فالكنيستان اليهودية والمسيحية أبصرتا النور في فلسطين. وكانت القدس لسنوات طويلة وفترات مختلفة، عاصمة لكُلّ منهما(!). ومع كون صلة المسلمين بفلسطين غير دقيقة إلى الدرجة نفسها(!)، اعتبروا القدس منذُ البداية مكاناً مقدساً، ولا يمكن إيفاء هذه الحقوق الكبرى نصيبها من الأهمية إلا بجعل فلسطين دولة قائمة بذاتها»(!!)[٤].

---

(٢) خليل السكاكيني، **يوميات خليل السكاكيني**، ص ١٢٨ و١٦٥.

(٣) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٢٨٦.

وهذا كلام له حجم كبير كالعهن المنفوش، ولكنه لا يستند إلى الحقيقة، وقد اكتفيتُ بأدوات التعجب الأربع بدلاً عن التعليق الجاد على هذه الدعاوى الهزيلة التافهة.

وجاءت بعد ذلك مناسبة دولية كبرى أكّد فيها الشعب الفلسطيني تمسّكه بالوحدة وإصراره عليها. وفي أعقاب مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس (ربيع ١٩١٩)، قرّر الرئيس الأمريكي ولسون إيفاد لجنة تحقيق إلى البلاد العربية للتعرّف على رغبات أهلها. وعُرفت اللجنة باسم عضويْها كينغ ـ كرين، وكانت أول لجنة دولية تدرس القضية الفلسطينية دراسة جادّة ومنصفة.

وقد وصلت اللجنة إلى ميناء يافا في اليوم العاشر من حزيران/ يونيو (١٩١٩) وبدأت أعمالها بإذاعة بيان قالت فيه: «إن الشعب الأمريكي ليس له مطامع سياسية في أوروبا والشرق الأدنى. ويرغب بإخلاص أن يسود السلام الدائم، وأنه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى، وإن غاية اللجنة الأمريكية الموجودة الآن الوقوف جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم، ليكون الرئيس ويلسون والشعب الأمريكي على بيّنة من الحقائق في كُلّ سياسة يدعى إلى السير عليها في ما يتعلّق بمشاكل الشرق الأدنى، سواء كان ذلك في مؤتمر الصلح أم في جامعة الأمم».

وبادرت اللجنة إلى القيام بعملها بهمّة ونشاط، فمكثتْ في القدس أسبوعاً واحداً، وقامتْ بزيارة مدينة بيت لحم الشهيرة، بمقامها الدينيّ في العالم المسيحي. وواصلتْ زيارتها إلى الخليل وبئر السبع في جنوب فلسطين، ثُمّ طافت بشمالي فلسطين. واستقبلت الوفود الفلسطينية في رام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا. واشتعلتْ مشاعر الحماسة في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، فكتبوا العرائض ونظّموا الاجتماعات الوطنية، وأعربت وفودهم إلى اللجنة عن تصميم الشعب الفلسطيني على الاستقلال(٥).

ولقد استغرق عمل اللجنة الأمريكية قرابة سبعة أسابيع (حتّى أوائل آب/ أغسطس ١٩١٩) زارت خلالها بالإضافة إلى فلسطين، المدن السورية، فاستمعتْ إلى الوفود وتلقّت العرائض واجتمعتْ بالهيئات الوطنية، وفي مقدّمتها ممثّلو وفد المؤتمر السوري الذي كان منعقداً في دمشق في تلك الفترة التاريخية.

---

(٥) انظر: أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠). وهو متضمن في هذه المجموعة.

وكان المؤتمر السوري قد انعقد في أوائل شهر آب/ أغسطس ١٩١٩، وحضره ممثلون عن الأقطار السورية: فلسطين وشرق الأردن ولبنان وسوريا. وكان عدد المندوبين ٦٩ عضواً. واتّخذ المؤتمر عدّة قرارات بشأن مستقبل البلاد السورية. وجاء في البند الأول منها «المطالبة بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدّها شمالاً جبال طورس وجنوباً رفح، بدون حماية ولا وصاية». وجاء في البند الثاني أن الانتداب هو «مساعدة فنّية واقتصادية، وأن تُقدّم الولايات المتحدة هذه المساعدة الفنّية والاقتصادية على ألا تمسّ استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها»، تماماً كمطالب الوفود الفلسطينية التي استمعتْ إليها اللجنة الأمريكية في القدس وغيرها من المدن الفلسطينية.

وقد خصّ المؤتمر السوري القضية الفلسطينية بثلاثة قرارات محدّدة. ومن الإنصاف للوحدة العربية ولنضال الرعيل الأول أن نثبت نصوصها، كما قدمت إلى اللجنة الأمريكية، وهي كما يلي:

سابعاً: «إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية، أي فلسطين، وطناً قومياً للإسرائيليين، ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لديهم فيها أدنى حقّ، ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيثُ الاقتصاديات القومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليّون من إخواننا الموسويّين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

«ثامناً: إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين عن القطر السوري، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

«عاشراً: إن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ولسون التي تقضي بإلغاء المعاهدات السرية، تجعلنا نحتج على كُلّ معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية (اتفاق سايكس ـ بيكو)، أو كُلّ وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيّين (وعد بلفور) من القسم الجنوبي من بلادنا، ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي حال كان»[٦].

وهكذا كان موقف فلسطين من الوحدة السورية، وموقف سوريا من الوحدة مع فلسطين، كما أعربت عنه القيادات الشعبية والرسمية في كُلّ من فلسطين وسوريا إلى اللجنة الأمريكية. وهذه بدورها رفعت تقريرها إلى الرئيس ويلسون، وأبدتْ فيه الموقف العربي، ولم تلتفتْ إلى المطامع الاستعمارية التي أطلّت برأسها على البلاد

(٦) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ترجمة علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦)، ص ٤٠٥.

العربية في ذلك العهد: الفرنسية في سوريا ولبنان، والإنكليزية في فلسطين وشرق الأردن والعراق، وأخيراً لا آخراً المطامع الصهيونية بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وفي عبارة تاريخية حاسمة، تناولت اللجنة في تقريرها القضية الصهيونية والوحدة فقالت: «لقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور العدائي للصهيونية ليس مقصوراً على فلسطين، فحسب بل يشمل سكان سوريا بوجه عام، فإن ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض التي تلقّتها اللجنة في سوريا مضادّة للصهيونية، ولم ينلْ مطلب نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال».

وبالنسبة إلى شعب فلسطين بالتحديد، قالت اللجنة في تقريرها: «وقرّرت الأحزاب التي اجتمعتْ في يافا أن سوريا أهل لحكومة مستقلّة بلا وصاية، وأنه إذا أصرّ مؤتمر الصلح على تعيين دولة (منتدبة) فإنهم يفضّلون الولايات المتحدة. ولقد أيّد الناس في القدس وغيرها من مدن فلسطين هذا القرار. واتّفقت كلمة المسلمين والمسيحيين على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا».

وبعد أن شجبت اللجنة الأمريكية الدعاوى الصهيونية من الجوانب التاريخية والسياسية، وأعلنتْ معارضتها لإقامة دولة يهودية في فلسطين، ختمت تقريرها بقولها: «لا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سوريا المتحدة».

ولا بُدَّ للمواطن المعاصر اليوم أن يدهش وهو يقرأ أن الشعب الفلسطيني، ومعه السوري، كان يطالب بانتداب أمريكا إذا كان لا بُدَّ من دولة منتدبة. وبخاصة بعد أن انفردت أمريكا في الربع الأخير من هذا القرن بالعمل على إقامة الدولة اليهودية، إسرائيل، ومساندتها بالأموال والسلاح في السلم والحرب على السواء.

غير أن المواطن العربي يستطيع أن يفهم الموقف إذا رجع إلى الأوضاع الدولية قبل نصف قرن من الزمان. ذلك أنّه بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها (١٩١٤ ـ ١٩١٨) كانت صورة الدول المنتصرة في نظر الشعب العربي يومئذ، أن الإنكليز والفرنسيين طامعون في الشرق العربي كُلّه، وأنهم يعملون على تجزئته واقتسامه، والسيطرة على مقدّراته تحت ستار نظام الانتداب. وهو الذي كان طبعة عنصرية حديثة عن نظام الحماية والوصاية.

أما الولايات المتحدة فقد كانت تبدو للمواطن العربي أنها دولة ديمقراطية، ليست لها مطامع استعمارية، كما أعلنت اللجنة الأمريكية، وأنها تتمسّك بالمبادئ الرفيعة التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسون، وفي مقدمتها حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

ولهذا، فقد كان الخوف من مطامع الإنكليز والفرنسيين، والطمع «في عدالة

أمريكا» وديمقراطيتها وابتعادها عن المطامع الاستعمارية، هما السببان الرئيسيان في إصرار الشعب العربي في فلسطين وسوريا على تفضيل انتداب أمريكا، إذا لم يكن الاستقلال العاجل ممكن التحقيق.

وقد خلف لنا الأستاذ خليل السكاكيني معاصر تلك الحقبة، ذكرياته عن هذه الأسباب وصلتها بقضية الوحدة، فقال في حديث له مع حاكم القدس البريطاني (١٣ نيسان/ أبريل ١٩١٩) «لست أكتمك أن الرأي العام في البلاد يكاد يجمع على انتداب أمريكا، لأنهم رأوا أن إنكلترا هي التي وعدت اليهود بإعطائهم فلسطين كوطن قومي لهم. فإذا انتُدبتْ إنكلترا للوكالة على سوريا وفلسطين، تشبّث الفرنسيون بأخذ سوريا. وهذا لا يوافقنا، لأننا لا نريد أن نتجزّأ ويتولىّ كُلّ جزء من بلادنا دولة. بل إذا كان لا بُدّ من الانتداب، فيجب أن تكون البلاد في عهدة دولة واحدة حرصاً على وحدتنا، ولأن إنكلترا وفرنسا تتنازعان النفوذ في بلادنا، فإننا مضطرون أن نختار أمريكا، الأمة التي تخلّصنا من الصهيونية وتخلّصنا من التجزئة»[٧].

رحم الله الجيل العربي السابق، لقد كان يخاطب التاريخ. وكان مستميتاً في مناهضة الصهيونية والتجزئة. لأنه كان يرى بفراسته وبصيرته النافذة الترابط العضوي بيننا، ترابط النتيجة بالسبب. وقد رأى الجيل العربي اللاحق كيف «فقّست» التجزئة النكبات المتوالية: الوطن القومي اليهودي وقيام دولة إسرائيل واحتلال فلسطين بأكملها ومن حولها الأرض العربية، من شرم الشيخ إلى جبل الشيخ.

وحين أقول إن الجيل السابق كان يخاطب التاريخ كأنه يراه ببصيرته الحية، فذلك هو الحقّ كُلّ الحقّ، فإن الرجوع إلى ما بقي من أوراق الشعب الفلسطيني بعد أن تبعثرتْ سجلاّته ومكتباته، سيجعل المواطن العربي المعاصر في دهشة وحيرة، وهو يرى الفراسة الصادقة التي كان يتمتّع بها «الآباء» الفلسطينيون الأوائل. ففي «عريضة» قدّمتها الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا إلى الجنرال وطسن القائد العسكري العام لفلسطين، نجد نبوءة النكبة صائحة نائحة في سمع التاريخ حين تقول: «وأعجب من هذا أن فلسطين المسكينة التعسة المنكودة الحظ صارت ألعوبة بيد السياسيّين الدوليّين، فقد جعلوا يقترحون اقتراحات تبرهن لنا على أن الشعب العربي الموجود في فلسطين اليوم لا يأتي عليه نصف قرن وهو في عالم الوجود، إذ يقترحون فصل فلسطين عن سوريا وجعلها وحدة سياسية منفصلة، ولعمري لا ندري ما هي الوحدة المنفصلة»[٨].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٨) **المقطم**، ٨/ ١١/ ١٩٠٩.

مرّة ثانية، رحم الله الجيل السابق كيف أبصر النكبة من خلال التجزئة. وكيف توالت خمسون عاماً على الشعب الفلسطيني ولم يعد «في عالم الوجود». والوطن هو عالم الوجود، ولا وجود بعده. ولا يكون الوجود إلا بالعودة إليه، حرّاً كريماً.

وبعد سفر اللجنة الأمريكية استمرّ الشعب الفلسطيني ينادي بالوحدة وينتهز كُلّ مناسبة للإعراب عن تعلّقه بالوحدة والإصرار على قيامها. وفي (العشرين من شهر آب/ أغسطس ١٩١٩)، أرسلت الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس مذكّرة إلى الحاكم العسكري البريطاني في فلسطين، قبل قيام إدارة الانتداب المدنيّة، تعلن فيها رفض الشعب الفلسطيني فكرة الوطن القومي اليهودي، وفصل فلسطين عن سوريا. وأشارت إلى «المكاتبات السابقة التي طلبنا فيها عدم فصل فلسطين عن سوريا، واحتججنا على ما ينوى من تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود. ونكرّر الآن طلبنا عدم فصل فلسطين عن سوريا بحال من الأحوال»[٩].

وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠، زار الجنرال بولز، الحاكم العسكري العام، مدينة نابلس، وأعلن لأعيانها أن مؤتمر الصلح سيبتّ في مصير البلاد قريباً بفصل فلسطين عن سوريا، وأنه سيمنح اليهود حقّ الهجرة إليها. وسارعت اللجنة إلى تقديم مذكرة شديدة اللهجة إلى مؤتمر الصلح، محتجّة على فصل فلسطين عن سوريا، الذي يعني «تمزيق البلاد العربية إرضاء للمصالح الاستعمارية. إذ كيف يجيز الحقّ والعدل اللذان جعلتْهما دول الحلفاء شعاراً لها في هذه الحرب تفريق الأمة المجتمعة، بينما نرى مؤتمر الصلح يلمّ شتات الأمم المبعثرة كأمّة التشيك واليوغسلاف. إن أعظم جريمة يرتكبها التمدّن الأوروبي هي ظلمنا في تقرير فصلنا عن سوريا، وتمكين اليهود في بلادنا. وإذا تمّ قرار مؤتمر الصلح على هذا الوجه، فإن الأمة العربية تنظر إلى ذلك نظرها إلى عمل أريد به تمزيق العرب واغتصاب بلادهم. وتعدّه خيانة لها من حلفائها»[١٠].

وحينما حملت وكالات الأنباء إلى الشعب الفلسطيني أن مجلس الحلفاء في سان ريمو قد أعلن الانتداب البريطاني (٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢٠) على فلسطين وضمّنه الالتزام بتنفيذ وعد بلفور، تنادت الجمعيات الإسلامية والمسيحية في فلسطين إلى مؤتمر عام، فقرّر إرسال احتجاج يعلن فيه باسم الشعب الفلسطيني، «رفض الانتداب ووعد بلفور، ونعلن أنّنا لا نتخلّى عن مطالبنا المتحضّرة في استقلال سوريا المتّحدة من طوروس إلى رفح ورفض الهجرة الصهيونية رفضاً تاماً، وعدم فصل

(٩) مكتب السجلات العامة في لندن.

(١٠) **الأفكار**، ١٦/ ١/ ١٩٢٠.

فلسطين عن سوريا، لأن ذلك يضر بمصالحنا الاقتصادية والعمرانية والمصالح الوطنية القومية والمحلية»[١١].

ولم يقتصر نشاط الشعب الفلسطيني على الجهد السياسي بعقد المؤتمرات وإرسال الاحتجاجات، بل تعدّى ذلك إلى الإعداد للكفاح المسلح؛ فقد أنشئت جمعية سرّية أُطلق عليها اسم «جمعية الفدائيين» تعمل «على تسليح الأعضاء بالأسلحة الخفيفة وتعليم عدد محدود من الأعضاء اللغة العبرية حتّى يمكنهم متابعة ما يُقال أو يُنشر في الصحف العبرية والاتفاق مع رجال البوليس والدرك على تسليم أسلحتهم أو على الأقل عدم وضع العقبات في الطريق إذا ما نشبت الثورة وتشرب الأطفال مبادئ الوحدة العربية ولا سيّما طلاب مدرستيْ الرشيدية وروضة المعارف»[١٢]. ولا أحسب أن في الوطن العربي حكومة عربية واحدة تُشرب الأطفال مبادئ الوحدة العربية في المناهج المدرسية بصورة وافية، كما كان الحال في هاتيْن المدرستين المقدسيّتين.

وفي أوائل شهر شباط/ فبراير ١٩٢٠، أعلن الجنرال بولز القائد العام العسكري لفلسطين أن الحكومة البريطانية عازمة على إنشاء وطن قومي يهودي وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وكان ذلك الإعلان وقوداً جديداً، للحركة الوطنية في فلسطين. وتصاعد النزوع الشعبي للنضال من أجل الوحدة. وجاء يوم الجمعة ٢٧ شباط/ فبراير، فانطلقت الجماهير من ساحة الحرم الشريف في القدس في مظاهرة كبرى بلغت خمسين ألفاً وطافت شوارع المدينة، وخطب الخطباء في الميادين العامة منددّين بالتجزئة والاستعمار والصهيونية. وفي نهاية المظاهرة، قدّمت الجمعيّة الإسلاميّة المسيحيّة مذكّرة عنيفة إلى السلطات العسكرية في فلسطين تؤكّد فيها «جميع مطالبنا التي قدّمناها إلى اللجنة الأمريكية، وهي استقلال سوريا التام بحدودها الطبيعية من طوروس إلى رفح، وعدم فصل فلسطين عنها، ورفض الهجرة الصهيونية، التي نحن على استعداد تام لمقاومتها إلى آخر رمق في الحياة»[١٣]. وقامت مظاهرات أخرى في سائر أرجاء فلسطين، وكان ذلك بداية النضال الوطني في فلسطين.

وأطل الربيع في عام ١٩٢٠ ليشهد موجة عارمة يضطرب فيها حبل الأمن، وتتّسم بالهجوم على المستعمرات والأحياء اليهودية. ففي هذا الوقت من كُلّ سنة يقوم موسم شعبي، أنشأه السلطان المجاهد صلاح الدين الأيوبي في أيّام حروبه مع الإفرنج،

---

(١١) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ٢ ج (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٢) الكيالي، **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦**، ص ١٤١.

(١٣) **الأهرام**، ٢/ ٢/ ١٩٢٠.

ويُعرف هذا الموسم، بموسم النبي موسى، فتتوافد الجماهير من جميع أنحاء فلسطين للقيام بمظاهرات معادية للاستعمار الصهيوني، وساروا في الشوارع يهتفون للوحدة وهم ينشدون: «بلاد العرب أوطاني. من الشام لبغداد»، وصورة الملك فيصل بن الشريف حسين مرفوعة إلى جانب راية الثورة العربية المربّعة الألوان. وفي الأيام التالية قام الشباب الفلسطيني بالإغارة على المواقع اليهودية، بما في أيديهم من العصي والحجارة والسكاكين والسلاح، فأوقعوا في اليهود عدداً من القتلى ومئات الجرحى. وقالت اللجنة العسكرية التي تألّفت للتحقيق في أسباب هذه الاضطرابات: «إن الحالة الراهنة الناشئة في فلسطين هي حالة بالغة الخطورة، وتتطلّب معالجة قوية إذا أريد تجنّب كارثة خطيرة. وإن أسباب الاضطرابات هي ازدياد حدّة الشعور بسبب إعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا التي أعيدت لها وحدتها، وبنمو فكرة الاتحاد العربي»[١٤]. هكذا كانت قضية الوحدة وراء الثورة الفلسطينية التي عرفت في تاريخنا بثورة نيسان/ أبريل.

وشهد عام ١٩٢١ مرحلة جديدة، فقد نقل الشعب الفلسطيني قضية الوحدة إلى جانب صراعه مع الصهيونية والاستعمار، إلى المقامات الدولية. ولقد سافر الوفد الفلسطيني، أول وفد وطني، إلى إنكلترا لشرح القضية الفلسطينية أمام الرأي العام البريطاني والحكومة البريطانية، برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني ضمّ نخبة مختارة من رجالات البلاد. وفي الثاني عشر من شهر آب/ أغسطس ١٩٢١ قدّم الوفد الفلسطيني مذكّرة ضافية إلى الحكومة البريطانية توضح المطالب الخمسة للشعب الفلسطيني: «أولاً، إنشاء حكومة وطنية نيابية تمثّل فيها جميع الطوائف في البلاد. ثانياً، إلغاء الوطن القومي اليهودي. ثالثاً، وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. رابعاً، إلغاء القوانين التي سنّت بعد الاحتلال البريطاني. خامساً، عدم فصل فلسطين عن أخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها، لأن تجزئة البلاد العربية بعضها عن بعض واعتناق كُلّ منها قوانين مختلفة، بخصوص الجمارك والتلغراف والسكك الحديدية والمعارف، يضرّ بالطبع في مستقبل وتقدّم الأمّة العربية الطامحة لاسترداد مدنيّتها ومجدها السابق. كما أن إدارة هذه المقاطعات بحكومة متّحدة بلغة واحدة وجمرك واحد يغني عن النفقات الكبيرة»[١٥].

وما أجدر المعاصرين من الملوك والرؤساء أن يحفظوا هذا البند الخامس الذي

---

(١٤) نقلاً عن: أنطونيوس، **يقظة العرب**.

(١٥) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨).

كان محور النضال الفلسطيني العربي قبل خمسين عاماً، يوم كانوا، أعني الملوك والرؤساء، أجنّة في بطون أمهاتهم، أو أولاداً يسرحون ويمرحون.

ولقد بقي البند الخامس مطلباً وطنياً عاماً للشعب الفلسطيني، لا في وطنه، بل في مهاجره كذلك. ولقد انطلقت الجاليات الفلسطينية في أوروبا وأمريكا وغيرها تنادي بالوحدة والاستقلال. من ذلك، أن اللجنة الفلسطينية في القاهرة قد عقدت اجتماعاً عاماً بحثت فيه مختلف شؤون القضية الفلسطينية وأصدرتْ قراراً أبلغتْه إلى «الوفد الفلسطيني في لندن، والجمعيّات الوطنية في فلسطين، وفي المهاجر وإلى جمعية الأمم، وإلى رؤساء الحكومات الكبرى». وكان المطلب الرئيسي في ذلك القرار: «المجاهرة برفض كُلّ انتداب مهماً كان نوعه وشكله، والسعي لتحقيق وحدة سوريا واستقلالها استقلالاً تاماً، بحكومة وطنية نيابية تكون مسؤولة لدى الشعب»[١٦].

ولم تكن مطالب الوحدة عند الشعب الفلسطيني شعاراً يردّد في المناسبات الوطنية، ولكنها أصبحت جزءاً من الميثاق الوطني؛ فقد انعقد المؤتمر الفلسطيني الخامس في مدينة نابلس (٢٠/ ٨/ ١٩٢٢) واتّخذ عدّة مقرّرات وطنية مهمة، ثُمّ توّج اجتماعه الأخير بإصدار ميثاق وطني ردّده المؤتمرون واقفين وهم أمام الله والأمة والتاريخ، «بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي، ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية»[١٧].

وما تجدر الإشارة إليه أن مطلب الوحدة لم يكن قاصراً على المشتغلين بالحركة الوطنية، ولكنه كان مطلباً شعبياً عاماً، يشمل جميع الطبقات الكادحة. وفي عام ١٩٢٤، تأسّست في مدينة حيفا جمعية أُسميتْ «جمعية تعاون القرى» وهدفها «إزالة الضغائن بين أهل القرى وترقية الزراعة وغرس الأشجار». وقد نصّ البند الخامس من قانونها أن «مبدأ الجمعية السياسي يتلخّص بالسعي لتأييد الاستقلال والوحدة العربية، ولهذا فهي لا تقبل وعد بلفور والتجزئة وحرمان البلاد من الحكم الذاتي»[١٨].

ولا أريد أن أمضي طويلاً في اقتباس القرارات الوطنية للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه، فقد كانت قضية الوحدة هي شعاره الدائم لا يفتر عن الدعوة لها والنضال من أجلها. ولم تبقَ عبارة جامدة في الميثاق الوطني، ولكنها

---

(١٦) **اللواء** (القاهرة)، ٢٧/ ٦/ ١٩٢٢.

(١٧) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩.

(١٨) **الجزيرة**، ٢٤/ ٧/ ١٩٢٤.

استمرّت نابضة بالحياة ترافق الكفاح الوطني في كُلّ مراحله. وفي جميع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية سواء في القدس مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين، أو في لندن مع الحكومة البريطانية، أو في جنيف مع عصبة الأمم، أو في الندوات الصحافية في أي مكان في العالم، في كُلّ هذه المناسبات كان السؤال المطروح: «وما هو الحلّ الذي تقترحونه لقضية فلسطين»؟ وكان الجواب على الدوام: «الاستقلال التام في إطار الوحدة العربية».

ولقد أصبح هذا الجواب معروفاً لدى كُلّ فلسطيني، يحفظه كما يحفظ اسمه، ويفهمه ويجادل فيه. وبعد أن وقعت الكارثة وتشتّت الشعب الفلسطيني، وحمل أبناء فلسطين شعار الوحدة إلى مهاجرهم، كأعز ما يملكون بعد أن تركوا في وطنهم كُلّ ما يملكون.

وجاءت مرحلة إنشاء الكيان الفلسطيني، وكان لي شرف العمل على إقامته، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد حرصت حين وضعت مشروع الميثاق الوطني الفلسطيني وعرضتُه على المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي انعقد في بيت المقدس في أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٦٤ أن تكون الوحدة العربية بارزة في صلب الميثاق في مادّتيْن رئيسيّتين:

الأولى: «إن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدّي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيّته الفلسطينية ومقوّماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها وإضعافها».

الثانية: «الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيّئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب».

وأقرّ المجلس الوطني الفلسطيني الأول، واشترك فيه ما يقرب من خمسمائة عضو يمثلون الشعب الفلسطيني أصدق تمثيل، وحضره وزراء خارجية الدول العربية، أقرّ نصوص الوحدة إلى جانب النصوص الأخرى، وكان يوماً مشهوداً من أيّام الشعب الفلسطيني وما أكثر أيامه المجيدة[١٩].

هذا هو السجل الرفيع للشعب الفلسطيني إزاء قضية الوحدة. ويقابله من غير

(١٩) انظر: أحمد الشقيري، **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢). وهو متضمن في هذه المجموعة.

شكّ سجل رفيع من جانب الأمة العربية إزاء قضية الوحدة وقضية فلسطين معاً. ولكن ما هو سجلّ الحكم العربي المعاصر؟ وهل تصدّى للقضية الفلسطينية بالوحدة؟ بوحدة الفكر والإرادة والنضال، وبوحدة الفهم الواحد لقضية فلسطين.

ولا يبعث سجل الحكم العربي المعاصر إزاء القضية الفلسطينية، على الرضا. وهذا حكم بالغ الرحمة والرأفة. ذلك أن الجماهير العربية تدين الحكم العربي المعاصر، بعضه بالخيانة، وبعضه بالتفريط، وبعضه الأخير باللامبالاة. والمعصومون قليلون.

ولكن أخطر ما ينتاب القضية الفلسطينية وبخاصة في الظروف الراهنة، وهي مرحلة بدأت بعد حرب الأيام الستة، واستمرت حتّى بعد حرب رمضان، أن السياسة العربية قد أخذت تتخلّى عن المبادئ الأساسية للقضية الفلسطينية تحت شعار المرحلية والواقعية. ثُمّ راحت تفلسف التسويات السياسية المطروحة، ولا ترى مانعاً من الاعتراف بإسرائيل، ومصالحتها والتعايش معها، مستشهدة بالتسويات الدولية التي تمّت بين هذه الدولة أو تلك.

وما أبعد الأشباه والنظائر، وما أبعد الفوارق، بين قضية فلسطين، وقضية أخرى في العالم كُلّه، سواء في التاريخ القديم أو المعاصر.

تقوم قضية فلسطين على الوطن. أهو لنا أم للعدو؟ هل نعترف بهذا الوطن للعدو؟ هل نسلّم بهذا الوطن للعدو؟ هذا هو السؤال الأكبر.

ولم تكن جميع التسويات الدولية التي تمّت على حساب الوطن، ولا على حساب شعب الوطن. إنها تسويات لخلافات متعدّدة متنوّعة، إلا التراب الوطني فإنه ليس موضع خلاف في تلك التسويات. وهذه قضايا فييتنام وكمبوديا ولاووس وكوريا وألمانيا الغربية والشرقية ومعها برلين الغربية والشرقية، والخلافات فيها حول النظم السياسية والاجتماعية. أما الوطن فهو باقٍ للشعب. أما الشعب فإنه باقٍ في الوطن.

ولكن التسوية في القضية الفلسطينية تتناول الشعب والوطن معاً. ستقضي التسوية المنتظرة أن يستمرّ الشعب شريداً، وسيعترف بالوطن لإسرائيل وطناً تاريخياً، ليس لنا فيه حقّ أو ادّعاء.

وتنطلق السياسة العربية من حين لحين بأجهزتها الإعلامية الضخمة لتقول: «وما المانع من الصلح؟ ألَمْ يقبل الرسول العظيم (ﷺ) «صلح الحديبية «؟». وقد فاتهم أن صلح الحديبية بعيد عن الصلح مع إسرائيل بُعد السماء عن الأرض. لقد كان صلح الحديبية بين العرب والعرب. وكان «الصلح» هو تأجيل الحج ذلك العام.

وفي عودة سريعة إلى التاريخ الإسلامي بشأن صلح الحديبية[٢٠]، نستطيع أن نتأكّد أن الرسول العظيم (ﷺ) لم يتنازل لقريش عن الدين، ولا عن الإسلام، ولا عن الحج. ولكنه أراد أن يرضي قريشاً في أمور ثانوية حقناً للدماء. فبعد مفاوضات بين سهيل مندوب قريش والنبي محمّد (ﷺ)، تقول كتب السيرة إن الرسول دعا علي ابن أبي طالب (رضي الله عنه) وقال له أكتبْ «باسم الله الرحمن الرحيم» فقال سهيل: «أمسكْ، لا أعرف الرحمن الرحيم، بل اكتب باسمك اللهم»، قال رسول الله، «بل أكتبْ باسمك اللهم» ثُمّ قال: «أكتبْ هذا ما صالح عليه رسول الله سهيل بن عمرو موفد قريش»، فقال سهيل: «أمسكْ، لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلْك ولكن أكتب إسمك واسم أبيك». قال رسول الله: «أكتبْ هذا ما صالح عليه محمّد بن عبد الله»، ثُمّ كُتبت العهدة بين الطرفين وفيها «إنهما تهادَنا، وأن يرجع محمّد وأصحابه من مكّة عامهم هذا على أن يعودوا في العام الذي يليه»[٢١].

وهكذا فقد كان صلح الحديبية «هدنة» لعام واحد، يؤجّل فيها الحج إلى العام التالي، فأين هذا من تسليم الديار القدسية إلى اليهود لتكون وطناً لهم لا لعام واحد، ولكن إلى أبد الآبدين ودهر الداهرين.

وتقول السياسة العربية كذلك: «وما المانع من الصلح؟ ألم يقبل صلاح الدين «صلح الرملة» في حروبه مع الإفرنج؟» وقد فاتهم أن صلح الرملة كان هدنة محدّدة بوقت. وقد كُتبتْ بصيغة الهدنة لفظاً ومضموناً قبل أن يكون القانون الدولي قد تكامل، وقبل أن يحدّد بصورة حاسمة الفرق بين الهدنة والصلح[٢٢].

إن إجلاء القوات الإسرائيلية عن الأرض العربية المحتلة، بالسياسة أو بالحرب، هو واجب قومي من غير شكّ. وإن أي شبر يستردّه الحكم العربي المعاصر من قبضة إسرائيل هو خطوة على الطريق، ولكن. .

«ولكن» هذه يجب أن نكتبها بحجم جبال هملايا. ولكن ليس للحكم العربي المعاصر أن يستردّ شيئاً من الأرض العربية مقابل تسليم الأرض الفلسطينية إلى العدو.

يقع الحكم العربي المعاصر في خطأ تاريخي فادح حين يبادل أرضاً عربية، بأرض فلسطينية. والوطن العربي كُلّه سواء في مكانته وقداسته، وهو حين يعلن أنّه لا يفرّط

---

(٢٠) الحديبية: اسم موقع قريب من مكة نزل فيه الرسول (ﷺ) وهو عازم الحج.

(٢١) انظر: محمد حسين هيكل، **حياة محمد** (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٨)، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥.

(٢٢) انظر: أحمد الشقيري، **معارك العرب: وما أشبه الليلة بالبارحة** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٥). وهو متضمن في هذه المجموعة.

بأي شبر من الأرض العربية، ويسلّم الأرض الفلسطينية إلى العدو، فإن معنى ذلك أن فلسطين لم تعدْ أرضاً عربية، ولا جزءاً من الوطن العربي.

ولقد عرفنا شعوباً وقعت تحت الاحتلال عشرات السنين، وآخرها المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، ظلت تحت الحكم الاستعماري خمسمائة عام. وها قد استقلّت أخيراً.

ولكننا لا نعرف شعباً واحداً، منذُ فجر التاريخ، قد سلّم بوطنه للعدو. وقضية فلسطين تمرّ اليوم بأزمة كبرى تتّصل اتصالاً وثيقاً بقضية الوحدة. وحدة الفهم للوحدة، ولقضية فلسطين.

ونستطيع أن نفهم ذلك جيداً حين نعود بالذاكرة إلى تقرير رئيس الوزراء البريطاني، السير كامبل بانرمان، وما تضمّنه من توصيات لتجزئة الوطن العربي، وإقامة حاجز بشري في فلسطين ليفصل الأقطار العربية بعضها عن بعض، ويشلّ نهضتها ويعرقل وحدتها. وفي عبارة التقرير أكّدت التوصية «ضرورة العمل في فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، وذلك بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البرّي الذي يربط آسيا بأفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث يشكّل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار»[٢٣].

لقد وضعت هذه الخطة في عام ١٩٠٧ وصدر وعد بلفور بعد ذلك بعشر سنوات ١٩١٧، وكان الجسر هو فلسطين. وكان الحاجز البشري هو الوطن القومي اليهودي. وكانت فلسطين هي الضحية الأولى والكبرى للتجزئة.

فإذا كان الحكم العربي المعاصر، واعياً أو غير واعٍ، فقد ورث السياسة البريطانية التي رسمت قبل سبعين عاماً، لتجزئة الوطن العربيِ، وفصل أقطاره بعضها عن بعض. فإن الأمة العربية ستناضل من أجل الوحدة كما ناضلت من أجل التحرير، وستقيم الحكم الواحد مكان حكم العشرين.

وما ذلك على الأمة العربية، المناضلة الباسلة، بعسير ولا عزيز.

---

(٢٣) شفيق أرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٣٧ ـ ٤٤.

عشـــر دول وحدويـة، ولمـاذا انتكسـت؟

شهد التاريخ الحديث عشر دول عربية وحدوية أو اتحادية، عشتُ معها منذُ طفولتي إلى كهولتي. مات بعضها يوم مولدها، وعاش بعضها شهوراً أو أسابيع، وولد البعض الأخير وهو مصاب بفقر الدَمّ واللحم والعظم!

ويجب التوكيد أولاً وقبل كُلّ شيء أن سيرة الدول العشر لا تؤلف دلائل على عقم الوحدة، فكراً ونظاماً وكياناً، كما يحلو للانفصاليين أن يفلسفوا ويدعوا، أبداً، بل على العكس إنها عشرة دلائل ناصعة، مضافة إلى الدلائل الكثيرة، أن الوحدة العربية عقيدة زاخرة بالخصب والنجابة، ولا ينقصها إلا أن يتوافر لها الإيمان الصابر، والعزيمة الماضية، واستنفار الهمة وتعبئتها، لخوض معركتها. وإنها لمعركة حقاً، ينبغي اقتحامها بكل الطاقات والقدرات. وإذا اقتضي الأمر بالكفاح والسلاح.

ولقد وقعت في تاريخ الاتحادات العالمية نكسات وإجهاضات كثيرة. ولا نعرف اتحاداً قام بالضربة الأولى، أو ولد على فراش من حرير. ولقد رأينا في الفصول السابقة أن الوحدة في هذه الدولة أو تلك قد تعاقبتْ عليها المحاولات الفاشلة واحدة بعد الأخرى، ولكنها في النهاية استقرّت واستمرّت، وقامت واستقامت. وأرجو ألا يحسب المواطن العربي أن هذا الكلام سجع مترادفات، فكُلّ كلمة لها معنى قائم بذاته. وحين نسترجع تاريخ الاتحاد في الولايات المتحدة وفي ألمانيا وفي إيطاليا، تتجسّد أمامنا المحاولات العديدة التي عبّرت من خلالها، هذه الحقائق بكل معانيها وأبعادها ومتاعبها.

وليست الأمة العربية استثناء لنظام الحياة وطبائع التاريخ. فلا بُدَّ أن يجري عليها ما جرى على غيرها، ولا بُدَّ لوحدتها أن تمرّ بانتكاسات كما مرّت بغيرها من الأمم، فتلك سنّة الوحدة بعد التجزئة، ولن تجد لسنّة الوحدة تبديلاً.

والمهم الأهم، أن سيرة الوحدة في الدول العربية العشر، حين نقرأها بتفاصيلها وظروفها، تكشف لنا بما لا يرقى إليه الشكّ، أن انتكسات الوحدة ليس مردّها إلى

عيب في الوحدة ذاتها، وإنما إلى ظروف خارجة عن إرادتها أو إلى شلل في سواعد الذين قاموا ببنائها، أو إلى ضعف في إيمان الذين تصدّوا لإنشائها، أو إلى جعلها مسرحية رائعة بارعة بدلاً من أن تكون حقيقة مجيدة، أو إلى إقصاء الجماهير عن المساهمة في بنائها أو.. أو.. وهذا وغيره يجده المواطن العربي حين يستعرض سيرة هذه الدول العشر من أولها إلى آخرها.

فالدولة العربية الوحدوية الأولى هي التي عرفت بالدولة الفيصلية في دمشق. كانت دولة وحدوية حقاً، عمّرت بضعة أشهر في أوائل العشرينيات ولكنها، منذُ البداية لم يكن لها حظّ من الحياة، لأسباب خارجة عن إرادتها ولم يكن ممكناً أن تعمّر طويلاً، وأن تكون نواة لإمبراطورية عربية كما كان يحلم بها قادة العرب يوم ذاك.

قامت تلك الدولة في دمشق، يوم تجمّع رجال الثورة العربية، من سوريّين وعراقيّين وفلسطينيّين في عاصمة الأمويّين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وعزموا على بناء الدولة العربية المستقلّة الواحدة، مؤلفة من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، باتحاد مع العراق. ولقد كانت هذه وعود الحلفاء التي أصدروها أثناء الحرب العالمية الأولى إلى الشريف حسين بوصفه قائد الثورة العربية.

و «صدّق» قادة الحركة العربية وعود الحلفاء، وبادروا إلى بناء الدولة الوحدوية، واختاروا الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على البلاد «امبراطوراً» بحسب تعبير ذلك الوقت بالتحديد. وقامت حكومة عربية برئاسة رضا باشا الركابي، من العسكريين البارزين الذين خدموا في الجيش العثماني، وضمّت الحكومة وزراء من السوريّين والعراقيّين واللبنانيّين والفلسطينيّين والحجازيّين. فكانت دولة واحدة حقاً، لحماً ودماً، وعقلاً ووجداناً.

وبدأت الحكومة العربية تقيم مؤسّسات الدولة، وتبني الجيش وتُعنى بمرافق البلاد. ولكنها واجهت في البداية مشكلة السيادة على أقطارها، وفي النهاية مشكلة السيادة على ذاتها!

ولقد استقرّ أمر الحكومة العربية معظم عمرها في سوريا الداخلية، واستطاعت أن تمدّ سيادتها إلى شرق الأردن، لقد أقامت فيها حكماً محلّياً تابعاً لدمشق. أما بالنسبة إلى لبنان، فقد اقتصر الحكم الفيصلي فيه لبضعة أشهر على بعلبك والبقاع وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون، وهي تابعة اليوم للجمهورية اللبنانية. وحينما حاول أن يمارس السلطة في المناطق الأخرى من لبنان وفي فلسطين لم يستطعْ إلى ذلك سبيلاً، فقد كان الجيش الفرنسي قد احتلّ لبنان، والجيش البريطاني قد احتلّ فلسطين، وبسط سيادته عليها وبدأ يحمل إليها قوافل المهاجرين اليهود، من أقطار الأرض كافة.

واحتجّت الحكومة العربية، ومعها القيادات الوطنية على هذا الاحتلال الأجنبي والتجزئة الاستعمارية. وسافر الملك فيصل إلى العواصم الأوروبية وبسط القضية أمام المحافل الدولية. فلم تجد المطالب العربية أذناً صاغية من العالم الدولي، إلا من تقرير ضاع في خضم الصراعات الدولية، وهو تقرير لجنة كينغ كرين، الذي أيّد معظم مطالب العرب في الوحدة والاستقلال ومناهضة الصهيونية.

وبقدر ما كان مطلب الحكومة العربية في دمشق عادلاً ومنصفاً، كان موقف الدول الاستعمارية طبيعياً ومفهوماً، وكانت هذه الدول على مدى قرنيْن سابقيْن تنتظر الإغفاءة الأخيرة للرجل المريض، الدولة العثمانية، لتتقاسم فيما بينها «التركة»، فتوزّع الأقطار العربية فيما بينها: هذا القطر لبريطانيا وذاك القطر لفرنسا وفلسطين لليهود. هكذا بكل بساطة وصراحة ووضوح.

ولم يكن ذلك عفواً ولا مفاجأة، بل كان أمراً مدروساً مدبّراً ومتّفقاً عليه. ففي غمار الحرب العالمية الأولى، حين كانت قوات الثورة العربية تحارب إلى جانب الحلفاء، اتّفقت الدول العظمى الثلاث على اقتسام الإمبراطورية العثمانية في ما بينها. سوريا ولبنان إلى فرنسا، وفلسطين وشرق الأردن والعراق إلى بريطانيا، وأجزاء من الأراضي التركية إلى روسيا. وصحت القسمة في التسوية التي تمت في مؤتمر السلام. إلا في ما يتعلق بروسيا، فإنها لم تستطعْ أن تظفر بشيء، فقد كانت روسيا مشغولة بروسيا عن تركيا.

وهكذا تقلّصت سيادة الحكومة العربية وانحصرت في سوريا الداخلية. وبدلاً من أن تكون حدودها من طوروس إلى رفح، كما أعلنت في المؤتمر التأسيسي الذي أعلن قيام الدولة، فقد أصبحت حدودها من حلب شمالاً إلى العقبة جنوباً. أصبحت دولة وحدوية بقادتها لا بأقاليمها، فقد كان محافظ حلب في سوريا اللواء جعفر العسكري العراقي، وكان محافظ الكرك في الأردن معين الماضي الفلسطيني. ولم تستطع الحكومة العربية أن يكون لها محافظ في بيروت أو القدس.

ولكن حتّى دولة سوريا الداخلية لم يتجاوز عمرها بضعة عشر شهراً. وفي غمرة أحداث مثيرة، زحفت القوات الفرنسية من لبنان على سوريا ووقعت بينها وبين القوات السورية معركة غير متكافئة في ميسلون، عند مشارف دمشق. وكانت الغلبة بطبيعة الأمر للجيش الفرنسي، فاحتل سوريا وغادر الملك فيصل ورجاله البلاد. ووقعت سوريا تحت الحكم الفرنسي قرابة ربع قرن من الزمان.

وهكذا زالت أول دولة عربية وحدوية في التاريخ الحديث، وكان من آيات الشرف فيها أن الشعب السوري بكل أقطاره قد اشترك في الدفاع عن دولة الوحدة،

المتطوعون الفلسطينيون واللبنانيون والسوريون والأردنيون والعراقيون والحجازيون، قاتلوا كتفاً إلى كتف، وسقطوا شهداء جنباً إلى جنب، وكان على رأسهم الشهيد البطل يوسف العظمة وزير الدفاع السوري.

وسقطت دولة الوحدة بالقوة العسكرية الفرنسية الضخمة. ولم يكن سقوطها بسبب انعدام مقوّمات الوحدة أو التصميم على الوحدة. وقبل بضعة أسابيع من سقوط دمشق كانت لجنة كينغ كرين الأمريكية تقدّم تقريرها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون، وتؤكّد فيه تصميم الشعب السوري بكل أقطاره على الوحدة، وتوصي بأن تقوم الوحدة بين سوريا وفلسطين وشرق الأردن ولبنان، على أن يكون للأخير نظام محلي خاص نظراً إلى ظروفه الطائفية[١].

وإلى جانب جيوش حلفائنا التي حسمت معركة الوحدة بيننا وبينهم، وتغلّبت على الوحدة، فليس لنا أن ننسى أن الأمّة العربية كانت انطلقت حديثاً من حكم الدولة العثمانية، وأنها لم تكن تملك إلا القليل القليل من الطاقات والقدرات، وأن زراعتها وصناعتها بدائية، وأن الأميّة فيها فاشية، وأخيراً وهو أولاً، فإن «الإمبراطور» فيصل قائد الحركة العربية كان يدور في فلك السياسة البريطانية، ويتقاضى مخصّصاته المالية من الخزانة البريطانية، فكيف يمكن أن تنهض الوحدة العربية أمام هذا الواقع المرير الخطير[٢]؟

وصحيح أن دولة الوحدة قد تحطّمت، ووقع المشرق العربي، بعد ذلك فريسة الاحتلال الفرنسي والبريطاني. تحت ستار نظام الانتداب، إلا أن الوحدة، عقيدة وهدفاً، بقيتْ مستقرة في ضمير الأمّة العربية، فراحت تكافح الدول الاستعمارية لتحقيق حريتها وسيادتها واستقلالها، وفي عزمها أن يكون ذلك كُلّه خطوة على طريق الوحدة.

ومع أن معركة الاستقلال كانت الشغل الشاغل للأمة العربية في المشرق العربي في عهد الاحتلال الأجنبي، لكنها لم تغفل أبداً عن قضية الوحدة العربية. وفي آب/ أغسطس سنة ١٩٢٠، انعقد مؤتمر عربي في جنيف ضم مندوبين من الاتحاد السوري، والمؤتمر الفلسطيني ومجلس الإدارة اللبنانية وممثّلين عن الجمعيات العربية في المهاجر. وكان في مقدمة قرارات المؤتمر «مطالبة عصبة الأمم في جنيف بالاعتراف بحقّ البلاد، سوريا الكبرى، بأن تتحد معاً في حكومة واحدة، وأن تتّحد بدورها

(١) انظر ملحق تقرير اللجنة الأمريكية في: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ترجمة علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦).

(٢) انظر تفاصيل أخرى عن الدولة الفيصلية في الفصل، زعماء وعلماء خاضوا معركة الوحدة.

مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة، (فديراسيون). وكان ذلك من أوائل المساعي العربية لإقامة وحدة عربية شاملة مع الوحدة السورية.

وأقبلت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) التي نشبت بين الحلفاء من جهة ودولتيْ المحور، إيطاليا وألمانيا، من جهة أخرى. وكان كُلّ فريق يخطب ودّ الأمة العربية كما كان الأمر في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨). وتحرّكت قضية الوحدة العربية من جديد. وكانت بريطانيا هي «مهماز» الحركة، كما كان الحال، كذلك في الحرب العالمية الأولى. وتألّق الأمل في قيام دولة عربية وحدوية.

وموجز ذلك أن وزير الخارجية البريطانية، أنطوني إيدن، قد أدلى بتصريحه الشهير في شباط/ فبراير ١٩٤٣، الذي قال فيه: «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كُلّ حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم، ولكن من الجليّ أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم».

ورغم أن الجماهير العربية، قد لُدغت من الجحر البريطاني مرّتين بل مئتَيْن، إلا أن الحديث عن الوحدة العربية قد هزّ الأمة العربية، ورأتْها فرصة يجب اغتنامها. وقد تقع «الوحدة العربية» في فلك السياسة البريطانية، ولكن ذلك سيكون إلى حين، ثُمّ تتحرّر الوحدة، وتكون ملكاً للأمة العربية وحدها. ومضت ثلاثة أسابيع، وجاءت «الخطوة الأولى» على حدّ تعبير المستر إيدن، من جانب الحكومة المصرية، فقد أدلى رئيسها مصطفى النحاس باشا في آذار/ مارس ١٩٤٣ ببيان في مجلس الشيوخ قال فيه: «منذُ أعلن مستر إيدن تصريحه، رأيتُ أن الطريقة المثلى هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية. وعلينا أن نبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية كُلّ على حدّة، ثُمّ نبذل الجهود للتوفيق في ما بينها، ثُمّ ندعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً في اجتماع ودي حتّى يبدأ السعي للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل».

وكانت العبارة الأخيرة، السعي للوحدة العربية، أشبه بانبلاج الفجر بعد ليل دامس طويل، فتصاعدت مشاعر الحماسة في نفوس الأمة العربية. وأصحبت قضية الوحدة العربية حديث الناس في كُلّ مكان، ينتظرون ليلة القدر التي يعلن فيها قيام الدولة العربية الواحدة.

وسارت الأمور كما أعلن مصطفى النحاس باشا، فقد توافد رؤساء الحكومات العربية، وفداً بعد وفد، إلى قصر أنطونيادس في الإسكندرية، صيف (١٩٤٣)، وكانت الحكومات العربية يومئذ هي: مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والسعودية واليمن والعراق. وتباحث الرئيس المصري مع الوفود العربية حول قيام الوحدة

ومداها ومضمونها وشكلها ونظامها، وأطلق عليها اللقب الرسمي «مشاورات الوحدة العربية». وفرحت الأمة العربية بهذا اللقب، وصدّقت وآمنت.

وبعد هذه المشاورات الثنائية بين مصر والحكومات العربية الأخرى، انعقد في خريف العام التالي ١٩٤٤ مؤتمر عربي كبير يمثّل الحكومات العربية السبع، للشروع في مرحلة المشاورات الجماعية لاستكمال «مشاورات الوحدة العربية». وكانت أياماً تألّقت فيها آمال العرب وتصاعدتْ حماستها. وهي ترى أن الوحدة العربية قد أصبحت دانية القطوف، قاب قوسين أو أدنى، كما قال أسلافنا القدامى، في عهد القوس والنشاب.

وأقفلت أبواب قصر أنطونيادس على رؤساء الحكومات العربية ووزرائهم، سبعة أيام ولياليها، لم يغمض فيها جفن للجماهير العربية وهي تنتظر ميلاد دولة الوحدة، والوفود العربية في داخل الاجتماع تصوغ نظاماً رخواً للتعاون العربي، ولكنها لا تلبث في الخارج أن تدلي بتصريحات مدويّة تعلن العزم على إقامة «الوحدة العربية» وبعث أمجاد الأمة العربية من جديد.

وبعد الصياغات، وإبدال الكلمات بالكلمات، واقتراح التعديلات على التعديلات، أطلّ اليوم السابع من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤. وعلى هتاف الجماهير المحتشدة في شوارع الإسكندرية، وقّع مصطفى النحاس باشا ورؤساء الحكومات العربية الآخرون على وثيقة أطلق عليها لقب «بروتوكول الوحدة العربية».

وما كان أعظم العنوان، وما أصغر المضمون. فما إن قرأ الناس البروتوكول «حتّى رأوه خالياً تماماً من الوحدة. ورأوا فيه جهازاً للتعاون والتنسيق في إطار قرارات، يقبلها من يشاء ويرفضها من يشاء.

وفي شتاء ١٩٤٥ عادت الوفود العربية إلى الاجتماع، في قصر الزعفران في القاهرة، هذه المرة، وتحت رئاسة النقراشي باشا. ولقد أقال الملك فاروق النحاس باشا من الحكم، وعادت المشاورات مرة أخرى لوضع الصيغة النهائية للميثاق. وبعد أخذ وردّ، وإضافة وشطب، تمّ الاتفاق بالإجماع على صيغة ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي الثاني والعشرين من شهر آذار/ مارس من ذلك العام، وسط احتفالات ضخمة تجيدها القاهرة إجادة بارعة، دخل الرؤساء ومعهم وفودهم، ووقعوا على «ميثاق جامعة الدول العربية» بعد أن ألقى الرؤساء السبعة سبع خطب بليغة فصيحة، ليس بينها وبين مضمون الميثاق، إلا أنها تشترك في أبجدية واحدة.

وخاب أمل الأمة العربية في الجامعة وميثاقها، فقد رأوا فيه ميثاقاً يكرّس التجزئة والانفصال، فهو ينصّ على صون الاستقلال والسيادة والحدود وعدم التدخل

في شؤون الدول العربية. ولا تلتزم أية دولة بما تقرّره الدول الأخرى، بل تستطيع الدول السبع نفسها ألا تنفّذ ما قرّرته في داخل الجامعة.

ولم تكن فراسة الجماهير العربية بعيدة الصواب، فقد أثبتت الجامعة نفسها صدق أمّتها؛ فها قد مضى خمسة وثلاثون عاماً على ميلاد الجامعة العربية من دون أن تحقّق إنجازاً يتّفق مع طاقات الأمة العربية. والإنجاز الوحيد الذي حقّقته أنها بدأت بسبع دول منفصلة، وأصبحت الآن عشرين دولة عالية الحدود، وطيدة التجزئة، ولكل منها علم ونشيد وملك ورئيس.

وأسوأ من ذلك، فإن المستر إيدن قد أرادها في عام ١٩٤٣، كما أعلن، «وحدة ثقافية واقتصادية وسياسية إذا أمكن». وها نحن نرى الجامعة اليوم عام ١٩٧٥ لا تملك من الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية إلا حروف الهجاء.

ولكن، يطرح السؤال نفسه: «لماذا تقلّصت «مشاورات الوحدة العربية» وتقمّصت في جامعة الدول العربية الانفصالية»؟

والجواب، هو ما نجده في المحاضر الرسمية لمشاورات الوحدة العربية، ويمكن إيجازه من مواقف الدول العربية واحدة واحدة.

وموقف مصر كما بدا واضحاً من خطب النحاس باشا، والنقراشي باشا من بعده، أنها لا تريد وحدة عربية بالمعنى الذي يفهمه المواطن العربي؛ حتّى النحاس باشا قد كرّر في خطبه الكلام عن «الأمم العربية»، فلم يكن مفهوم الأمة العربية الواحدة مستقرّاً في عقله ووجدانه. وكُلّ ما كانت تريده مصر في ذلك العهد، عهد فاروق، أن تقوم جامعة تضمّ الدول العربية السبع للتعاون الحرّ، ولا داعي «لاتحاد هاشمي» كما ينادي الأمير «الملك» عبد الله، أو «اتحاد الهلال الخصيب» كما يدعو نوري السعيد، أو «الدولة الاتحادية» كما تطالب سوريا.

وكان موقف العراق والأردن يسبتعد «الوحدة المركزية» كنظام سياسي. لعل الفرصة تلوح لإقامة «اتحاد هاشمي» في المشرق العربي على أية صورة كانت، بل إن نوري السعيد كان يرى أن البحث في قيام حكومة مركزية مضيعة للوقت.

ولخّص رئيس الوفد السعودي موقف السعودية، في أربع نقاط:

«أولاً: لو أردنا مثلاً أن نجمع الأمة العربية كلها في دولة واحدة، لتعارض ذلك مع الأوضاع القائمة ولنشأ عن ذلك صدام ليس لأحد مصلحة فيه.

«ثانياً: إن التعاون في المسائل الاقتصادية والثقافية لا نمانع فيه، حينما يكون ذلك في الإمكان ويكون الوقت ملائماً.

«ثالثاً: نرى تأجيل البحث في التعاون السياسي في الوقت الحاضر، إلى أن تتغيّر الظروف القائمة.

«رابعاً: جلالة الملك عبد العزيز، يتمنّى للبلاد الشامية، جمعاء كُلّ خير في ظلّ حكمها الجمهوري القائم في سوريا ولبنان».

ومعنى الشروط الثلاثة السعودية، أن تقوم الجامعة العربية على أساس التعاون والتنسيق، والشرط الرابع معناه ألا يقوم اتحاد أو وحدة «يذوب فيهما الحكم الجمهوري القائم في سوريا ولبنان».

وقد بلغ من حرص المملكة السعودية على النظام «الجمهوري» في سوريا ولبنان أنها قدمت مذكرة خطية إلى مؤتمر الإسكندرية تلاها النقراشي باشا قبل توقيع البروتوكول، جاء فيها «أن تكافل العرب وتضامنهم ليس موجهاً إلى غاية عدائية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول. ويجب أن يكون مفهوماً من البداية أن نظام سوريا ولبنان سيستمر، كما هو معلوم أن استقلالهما متفق عليه».

و كان موقف اليمن واضحاً في بيان مندوب اليمن، فقد أعلن أنّه يحضر الاجتماعات بصفته «مستمعاً» فقط. وفي البرقية التي أرسلها الإمام يحيى عاهل المملكة المتوكّلية اليمنية، إلى مؤتمر الإسكندرية قال: «لقد أمرنا السيد حسين الكبيسي الحضور في المؤتمر بصفته مستمعاً لسدّ الفراغ». ووردتْ برقية تالية بالنصّ الآتي: «من ملك اليمن يحيى إلى الولد حسين الكبيسي آمركم بالاشتراك في اللجنة التحضيرية مع مندوبي البلدان الشقيقة بشرط عدم التقيّد بشيء، إلا بعد عرضه علينا لنوافق على ما نرى إن شاء الله».

أما موقف لبنان، فلعلّه كان أصدق وأصرح من معظم الوفود، إذ أعلن منذ البداية أنّه يؤيد قيام جامعة للتعاون والتنسيق مع الاستقلال والسيادة لكُلّ دولة. ولا وحدة ولا اتحاد.

في حين كان موقف سوريا، أقرب إلى الوحدة بمفهوميْها القومي والدستوري. ولقد طرح رئيسها مشروعاً وحدوياً مفصلاً، وأيّده بترديد بيت الشعر الشهير «بلاد العرب أوطاني» وكلام الرئيس القوتلي بأن «سوريا تأبى أن يرتفع في سمائها لواء يعلو على لوائها إلا لواء الوحدة العربية». ولكن..

ولكن الوحدة ما كان يمكن أن تقوم برغبة سوريا وحدها، ولا بكل دواوين الشعر، ذلك أن حكومات عربية كتلك الحكومات كان لا يمكن أن تؤلف دولة وحدوية أو اتحادية. وأفلحت أنها صنعت جامعة انفصالية تحت

شعار الوحدة العربية. ويا شقاء الأمة العربية بحكامها[٣].

وجاءت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، فانطلق فجر جديد في الحياة العربية. وتطلّعت الأمة العربية إلى القاهرة لتقود القضية العربية، وتعمل على بناء الوحدة العربية. ولقد قاتل الضباط المصريون الشباب الذين قادوا الثورة في ميدان المعركة في فلسطين، ولا بُدَّ أن تكون الحرب قد ثقّفتهم بحقائق القومية العربية.

وصحّت فراسة الأمة العربية، إذ خرج كتاب **فلسفة الثورة** الذي وضعه «البكباشي» جمال عبد الناصر. صحيح أن كلماته وعباراته لم تكن من صياغات القومية العربية، كما ألفها المواطن العربي، غير أنها كانت قفزة كبرى أن يعلن عبد الناصر أن «دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخها بتاريخنا، حقيقة وفعلاً لا مجرّد كلام. إنها الدائرة التي عانيْنا منها نفس المحن وعشْنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك». وأين هذا الإحساس بالقومية العربية، من حديث حكّام مصر السابقين عن «الأمم العربية»، وما أدراك كم عدد هذه الأمم العربية!

وعلى مدى بضع سنوات بعد ثورة تموز/ يوليو، انطلقت الوفود العربية إلى القاهرة لتتعرّف على وجه الثورة المصرية وضميرها. وانعقد العديد من المؤتمرات العربية الشعبية. وبدأ التفاعل بين الضابط المصري عبد الناصر والجماهير العربية، فأصبح في ما بعد، القائد العربي عبد الناصر، فقد كان له رأس سريع الفهم والهضم، وامتلأ عقله وضميره بالقومية العربية. وبدأت الوحدة تشقّ طريقها إلى الحياة من جديد.

وأقبلتْ مناسبة وطنية على مصر في عام ١٩٥٤، وهي انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد القومي. وازدحمت القاهرة بوفود من أقطار الوطن العربي كافة، وكأنها على موعد تسمع فيها مفاجأة قومية كبرى. وقف عبد الناصر يخطب على الملأ ليقول: «إنه يشرّفنا أن نكون دعاة وحدة عربية شاملة. إن العرب أمة واحدة. إن ثورتنا العربية التي تبلورت في عقيدة القومية العربية باعتبارها طريقنا للوحدة كانت فكراً واعياً بقدر ما هي طبيعة أصيلة. وإننا نؤيد كُلّ وحدة عربية إلى أي مدى، ومع أي شعب عربي آخر، إيماناً صادقاً منا بأن الوحدة العربية هي أعلى مراحل الوطنية العربية».

---

(٣) انظر: أحمد طربين، **الوحدة العربية بين (١٩١٦ ـ ١٩٤٥): بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، وأحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠). وهو متضمن في هذه المجموعة.

وكان عبد الناصر سريع الهضم والفهم، فلقد سمع في السنوات الماضية من أحرار العرب ومفكّريهم الكثير عن القومية العربية، إضافة إلى أصالته الذاتية، فجاء خطابه في ذلك اليوم معبّراً عن وجدان الأمة العربية الملتاعة بالتجزئة المنكوبة بالانفصال. وخرجت قضية الوحدة من آفاق الأمل، إلى ميدان العمل.

وبدأت الحركة من دمشق، وهي موئل الحركة العربية. ففي الخامس من شهر تموز/ يوليو، اجتمع مجلس الوزراء السوري وأصدر قراره التاريخي الشهير بالدعوة لإقامة اتحاد عربي بين مصر وسوريا، وانعقد مجلس النواب السوري في اليوم التالي فوافق على القرار بإجماع كامل، وسط موجة عارمة من الحماسة الدافقة.

وسرعان ما استجابت القاهرة لدمشق. ولقد أعلن عبد الناصر ترحيبه بالقرار السوري. واستشهد بما جاء في الدستور المصري الجديد من «أن مصر جزء من الوطن العربي، وأن شعب مصر جزء من الأمة العربية».

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ أخذت سوريا المبادرة مرة ثانية، إذ أصدر البرلمان السوري قراراً «بدعوة حكومتيْ مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ الاتحاد. وما إن انفضّ مجلس النواب السوري حتّى انعقد مجلس الأمة المصري في اليوم نفسه وأصدر قراراً «بالموافقة الإجماعية على إقامة الاتحاد بين مصر وسوريا». وكان يوماً تاريخياً عبقرياً تنادت له الأمة العربية من المحيط إلى الخليج بالتهاني، والبشائر تغمر النفوس، وأقواس النصر والأعلام تملأ الشوارع والميادين والأسطحة والشرفات. وهذا وصف دون الحقيقة يعرفها الذين عايشوا تلك الأيام البهيجة.

وانطلقت مسيرة الوحدة في طريقها، كأنها كتيبة عسكرية تتّجه إلى الميدان. ففي أوائل عام ١٩٥٨، وصلت «الجمهورية السورية» إلى القاهرة بشخص رئيسها السيد شكري القوتلي، ومعه الحكومة السورية ومعهما قادة الجيش السوري. وكان اللقاء مع الرئيس عبد الناصر ورجال الحكومة المصرية. وبدأت المباحثات لوضع أسس الاتحاد. وفي مساء اليوم الأول من شهر شباط/ فبراير ١٩٥٨، صدر البيان التاريخي «بوجوب توحيد سوريا ومصر في دولة واحدة اسمها «الجمهورية العربية المتحدة» يكون نظام الحكم فيها ديمقراطياً رئاسياً، كما يتولّى السلطة التشريعة مجلس تشريعي واحد، ويكون لها علم واحد يظلّل شعباً واحداً وجيشاً واحداً، في وحدة يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق والواجبات». .

وكبادرة أولى على الاندماج الفوري بين الدولتين، ولو بصورة رمزية، ذُكرت أسماء الوفديْن على أنها فريق واحد من غير ترتيب ولا برتوكول. فقد ذُكر اسم أنور

السادات في الوسط بين اثنينْ سوريّينْ. وورد اسم علي صبري قبل الأخير بقليل يتقدّمه عدد من المندوبين السوريّين. أما المشير عبد الحكيم عامر، فقد ورد اسمه بين اثنينْ من السوريّين في أواخر القائمة.

وكان العيد الأكبر للأمة العربية، وكانت شعوب الملوك العرب أكثر فرحة وابتهاجاً، انتظاراً ليوم الخلاص منهم، للّحاق بموكب الوحدة.

وقامت دولة الجمهورية العربية المتحدة، تمارس سيادتها وشؤونها، وحكومتها المركزية بوزرائها السوريين والمصرين يديرون شؤون الدولة من القاهرة.

ولم يكن أعداء الوحدة، في الداخل والخارج، فرحين بالوحدة يتمنّون لها «الرفاء والبنين»، فمنذ قيام الوحدة راح الأعداء يتآمرون عليها، ويدبّرون لها المكائد، واحدة بعد الأخرى على مدى ثلاث سنوات. إلى أن جاء خريف سنة ١٩٦١، وبدأت أوراق الأشجار في غوطة دمشق الفاتنة تتساقط مع الرياح، وتتساقط معها الجمهورية العربية المتحدة. ففي فجر اليوم الثامن والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر، تحرّكت قوة عسكرية سورية من معسكر قطنا، واحتلّت دمشق بمؤسساتها العامة وإذاعتها، وحاصرت المشير عبد الحكيم عامر في مكتبه في رئاسة الأركان العامة في العاصمة السورية، وأذاعت البيان الأول، والرابع. والتاسع. لتعلن عودة الجمهورية العربية السورية، من أجل وحدة عربية مدروسة وسليمة، وانفصال تحت شعار الوحدة.

وكان ذلك اليوم التعيس، أقسى يوم في تاريخ الأمة العربية، لم تتجاوزه في التعاسة إلا الحملات الصليبية وحروب التتار على الأمة العربية في العصور الوسطى.

ولم يكن للوحدة أي ذنب في هذه النكسة الكبرى. إنه لم يكن رجحان الانفصال على الوحدة من حيثُ المبدأ، أبداً. ولكنها الأخطاء وما أكثرها. أخطاء السلوك والتطبيق هي التي هيّأت «الثغرات» للأعداء في الداخل والخارج ليقتحموا حصن الوحدة، ويضربوها في العاصمة التي عاشت كُلّ عمرها من أجل الوحدة.

ويحتاج شرح تلك الأخطاء إلى كتاب، ومن المؤسف أنّه لم يوضع حتّى الآن. ولا يتّسع هذا الفصل إلا لإعادة كلمات شجاعة قالها الرئيس الراحل عبد الناصر نفسه في جامعة القاهرة بعد ثلاثة أسابيع من الكارثة ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، أعلن فيها «يجب أن تكون عندنا الشجاعة لنتحدّث عن أخطائنا. وهذه الأخطاء أننا أعطينا الأمان للرجعية، وخدعنا على سبيل المثال برسالة الملك حسين التي قال إنه استوحاها من شهر رمضان. وإننا بعد الوحدة أخذنا الغرور واعتبرنا أن الأمر قد استتبّ وأن الكفاح من أجل القومية العربية قد انتهى، وبدأت الخلافات في الجبهة الوطنية السورية. وبدأت هذه العناصر تكافح من أجل الحكم والسلطان. إحنا أيضاً

أخطأنا. إحنا أخطأنا أخطاء متعدّدة. وإلا ما كنّاش وصلنا إلى هذه النتيجة. ولكن بعد قيام الوحدة أخذنا الغرور».

وبالنسبة إلى رسالة رمضان التي بعثها الملك حسين، فإنها تذكرنا بمقالة كان كتبها الملك حسين في شهر أيار/ مايو ١٩٦٠. وطبعتْ في كراس خاص نشرته «رئاسة التوجيه والأنباء للمملكة الأردنية الهاشمية»، وفيها حملة ظالمة على الوحدة والجمهورية العربية المتحدة. وتولّى الأردن توزيع هذا الكراس على أعضاء الأمم المتحدة في دورة القمة الشهيرة، حيثُ خطب فيها الملك حسين وعدد من رؤساء الدول. وكان أشنع ما في ذلك الكراس قوله: «إن الجمهورية العربية المتحدة هي نوع جديد من الاستعمار تفرض فيه دولة سيطرتها على دولة أخرى ولا فرق أن تكون الدولتان عربيّتَيْن، وإن القومية العربية لا تقوم إلا بالمساواة التامة بين الأقطار العربية». وطبيعي أن يفهم الملوك الوحدة العربية في هذا الإطار.

أما موضوع الغرور الذي أشار إليه الرئيس عبد الناصر في خطابه، كسبب للانفصال، فإنه قد قاد إلى الغفلة، الغفلة عن أعداء الوحدة. والأعداء هم:

أولاً: الأنظمة الملكية في الوطن العربي التي كانت ترى في الوحدة بداية النهاية لها. وكانت أمريكا تسند أولئك الملوك بالمال والسلاح والتخطيط والتدبير للقضاء على الوحدة العربية بكل وسائل التخريب والتدمير.

ثانياً: الأحزاب الشيوعية التي فقدت الأمل في أن يكون لها وجود في ظلّ دولة عربية قومية كبرى. وكان الاتحاد السوفياتي وراء الأحزاب الشيوعية، وهو بدوره يؤثر التعامل مع جمهوريّتَين اثنتَين لا مع جمهورية واحدة.

ثالثاً: القوى الوطنية الغاضبة من السلوك اللاوحدوي في أجهزة الدولة، ما لم تستطعْ أن تسمو وحدويتها على أحاسيسها الخاصة. وتدخل في هذا الموضوع تفاصيل كثيرة لا يتّسع لها هذا الفصل.

رابعاً: العناصر الرجعية في بعض قيادات الجيش السوري، التي انتهزت فرصة «الغفلة والغرور» واقترفت تلك الجريمة الشنعاء. وكائنة ما كانت الأسباب، فإن الوحدة بريئة من أن تكون هي السبب. ويكفي الانفصال خزياً وعاراً أنه لولاه، لما سقطت سيناء والجولان وبيت المقدس في حرب الأيام الستة. بعد ذلك بستة أعوام.

أجل، والأرض والسماء تشهدان على ذلك. لو أن الجمهورية العربية المتحدة بقيت حتّى حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، لكانت حرب الأيام الستة خراباً ودماراً على إسرائيل ونصراً وفخراً للأمة العربية.

وفي الشهر الذي قامت فيه الجمهورية العربية المتحدة أي شباط/ فبراير ١٩٥٨، قام اتحاد عربي وهو الرابع من غير نوعه(!) من دون أن تكون له من مقوّمات الاتحاد إلا حروف الهجاء. ذلك أن قيام الجمهورية العربية المتحدة قد هزّ الدولتين الهاشميّتين في بغداد وعمان من القواعد. وكانت الجماهير العربية في بغداد وعمان ترقص وتغني ابتهاجاً للوحدة العربية، ويتمنى كُلّ مواطن أن تزحف الجمهورية العربية المتحدة على الأردن والعراق. وتفتّقت قريحة المملكتين الأردنية والعراقية عن خطّة تحميهما من الانهيار أمام لهفة الجماهير، واشترك معهما الاستعمار الخائف على بتروله ومصالحه، وإسرائيل. فكان أن عُقد اجتماع كبير في عمّان ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨، حضره أركان الحكومة العراقية والأردنية برئاسة الحسين ملك الأردن وفيصل الثاني ملك العراق. وبعد الصياغات والمشاورات، صدر بيان بقيام «الاتحاد العربي بين المملكتين، على أن تحتفظ كُلّ من الدولتينْ بشخصيّتها الدولية وبسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم فيها. ويحتفظ كُلّ ملك بسلطاته الدستورية في مملكته» إلى آخر ذلك من النصوص التي تجعل الاتحاد العربي سخرية بالاتحاد وإهانة للأمة العربية.

ولم يعمر الاتحاد طويلاً فكان مصيره كمصير مسجد الضرار الذي بناه المنافقون في صدر الإسلام، فأمر الرسول (ﷺ) بتدميره وإحراقه. وهكذا كان «الاتحاد العربي». وفي ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، قام الجيش العراقي بثورته المعروفة فانهدم النظام الملكي في العراق، وانهدم معه «الاتحاد العربي» الذي لم يكن اتحاداً، ولا عربياً.

وعلى أثر سقوط هذا الاتحاد تضاعفتْ مخاوف عمان والدول الاستعمارية، فهبطتْ قوّات من المظليّين البريطانيّين في عمان. ونزلتْ قوّات من المشاة البريطانيّين إلى العقبة، ولم تنسحب إلا في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨[٤].

وثمّة اتحاد خامس، جاء مزوراً كالاتحاد العربي، وهو انضمام المملكة اليمنية إلى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في آذار/ مارس ١٩٥٨ سمّي «اتحاد الدول العربية». ولقد عصر خبراء القانون الدستوري عقولهم حتّى يستجيبوا لمزاج الإمام أحمد ملك اليمن ومطالبه، فجاء دستور الاتحاد من غير اتحاد، ذلك أن «كُلّ دولة تحتفظ بشخصيتها الدولية، ولا تصدر قرارات الاتحاد إلا بالإجماع». ومعنى هذا أن الإمام أحمد يملك حقّ الفيتو على الجمهورية العربية المتّحدة!

وما إن وقع الانفصال بين مصر وسوريا حتّى انبرى الإمام أحمد يتندّر على

(٤) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٩)، ص ٦٩٢.

الوحدة وينظم القصائد بالتنديد بها. وأعلن متحدّث رسمي في القاهرة في ختام ١٩٦٢ أن «الجمهورية العربية المتحدة ليست على استعداد للدخول في تجارب وحدوية لا تخدم غير أغراض الحكام وتستغل ضدّ أماني الشعوب». ومن المؤسف أن القاهرة قد تأخّرت كثيراً في اكتشاف خطئها الفادح، حين دخلت في اتحاد مع أسوأ نظام رجعي على وجه الأرض(٥).

وأطل ربيع ١٩٦٣، فكان عمره قصيراً ولم يعمّر يوماً واحداً، هو يوم الوحدة الثلاثية ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ بُنيتْ فيها «جمهورية عربية متحدة» تضمّ مصر والعراق وسوريا، ولكن على ميثاق رائع ضم أضخم التواقيع في الأقطار الثلاثة، ولم ينفّذ منه إلا بقاء الانفصال بين الأقطار الثلاثة.

وموجز القصة، أنّه في أعقاب ثورة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ في دمشق، هبّ الشعب السوري ومعه الجماهير العربية تطالب بإعادة الوحدة بين سوريا ومصر، وهبّ معهما الشعب العراقي. وارتفع شعار الوحدة الثلاثية في كُلّ دنيا العرب.

وكان ما زاد من إصرار الجماهير العربية على بناء الوحدة من جديد، أن الرئيس عبد الناصر لم يتخلّ عن إيمانه بالوحدة بعد الانفصال، فقد أفرد في الميثاق الوطني الذي قدمه إلى مجلس الأمة المصري قبل بضعة أشهر حزيران/ يونيو ١٩٦٢ فصلاً مستقلاً (التاسع) عن الوحدة العربية، ستظلّ نصوصه ميثاقاً قائماً للأمة العربية في جميع مراحل كفاحها. واجتمعت الوفود العربية الثلاثة في القاهرة، المصرية والسورية والعراقية. وبعد نقاش وعتاب حول الماضي والحاضر، تمّ الإجماع على قيام الوحدة الثلاثية، ووضع الخبراء الدستوريون والسياسيون بيان الوحدة بعد مقدّمة مفصّلة عن المقوّمات الاجتماعية والسياسية والعسكرية للدولة. وكان البيان حقاً، وسيظل، أرفع وثيقة دستورية متكاملة لأية دولة وحدوية في الوطن العربي.

وانصرفت الوفود إلى أقطارها تهيّئ للمرحلة الانتقالية لقيام الجمهورية العربية المتحدة التي تضمّ ما يقرب من نصف الأمة العربية عدداً، وأعظمها قوة. ومرة ثانية، لو أن تلك الوحدة قد تمت، لو أن تلك الجمهورية العربية المتحدة قد قامت، لما سقطت سيناء والجولان وبيت المقدس، ولكانت حرب الأيام الستة دماراً لإسرائيل ونصراً للأمة العربية. وهبّ الشعب العراقي مرة أخرى ينادي بالوحدة مع مصر، ولتكنْ ثنائية ما دامت سوريا تلكّأت في السير نحو الوحدة.

---

(٥) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو متضمن في هذه المجموعة.

ووصل إلى القاهرة وفد عراقيّ كبير، وكان اللقاء مع الرئيس عبد الناصر ورفاقه. وتعدّدت الاجتماعات والمباحثات. وكان الوفد العراقي مصرّاً وجاداً في إنشاء وحدة كاملة بين مصر والعراق. ولكن معظم أعضاء الوفد المصري، كانوا متردّدين في القبول. وكان الرئيس عبد الناصر ملسوعاً من أفعى الانفصال السوري، يرى في كُلّ حبل أفعى، مع أن «الحبل» العراقي لم يكن أفعى، بل كان وثاقاً صادقاً لربط أواصر الوحدة بين القطريْن الشقيقين.

وفي النهاية تمّ الاتفاق، كخطوة أولى، على تشكيل مجلس رئاسة بين مصر والعراق لكي «يختصّ بدراسة وتنفيذ الخطط اللازمة لإقامة الوحدة بين البلديْن» كما جاء في البيان المشترك. وإلى جانب مجلس الرئاسة، تألّفت لجان مشتركة للشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكر الاشتراكي العربي والثقافة والإعلام والتنظيم الشعبي. ونصّ البيان كذلك على إنشاء أمانة عامة لمجلس الرئاسة يكون مقرّها القاهرة، وأُسند منصب الأمين العام إلى وزير الوحدة العراقي.

وقد انعقد مجلس الرئاسة في القاهرة مرّات ومرّات، وصدرتْ عنه عدّة بيانات، كما اجتمعتْ اللجان المشتركة مرّات، وأعدّتْ عدّة مقترحات ومشروعات في اتجاه الوحدة.

ولكن الحكم العربي كان يسوده القلق والاضطراب. وتحتاج الوحدة أوّل ما تحتاج إلى حكم عربي يستمدّ وجوده وبقاءه واستمراره من الشعب، ومن الشعب وحده. وإن الحكام الذين ينصّبون بالدبابات ويخلعون بالمصفحات، لا يصلحون للوحدة، والوحدة لا تصلح بهم. وعلى الأمة العربية أن تختار بينهم وبين الوحدة. وإنها ستختار الوحدة لا محالة.

وبعد حرب الأيام الستة، قفزت فكرة الوحدة العربية من جديد، فإنها الجواب الحاسم على الهزيمة النكراء التي نزلت بالأمة العربية، وقد كان لي شرف إثارة الموضوع في مؤتمر القمة العربي الرابع الذي انعقد في خريف ١٩٦٧ في الخرطوم. وقدمتُ مذكرة اقترحتُ فيها قيام الدولة العربية المتّحدة من الجمهوريات العربية المتماثلة في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن مؤتمر القمة كان غارقاً في الجهود السياسية لإزالة آثار العدوان فلم يلتفت إلى الموضوع، مع أنّه هو الباب الأوحد لإزالة آثار العدوان، ولا باب سواه[٦].

(٦) حول مؤتمر الخرطوم، انظر: أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء، من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ٢ ج (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣)، ج ٢، وهو متضمن في هذه المجموعة.

وقامت ثورة الفاتح في ليبيا، فاشتعلت الآمال من جديد حول الوحدة العربية. والتقى في طرابلس الرؤساء عبد الناصر وجعفر النميري ومعمر القذافي في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩. وصدر عنهم بيان عرف «بميثاق طرابلس» أعلنوا فيه قيام جبهة عربية ثورية من أجل حشد الطاقات العربية لخوض المعركة المصيرية التي تواجه الأمة العربية. وانتهى الميثاق بالاتفاق على «عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كُلّ أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الموحّدة لشعوبهم والتطلّع لأمتهم العربية المجيدة في الحرية والاشتراكية والوحدة». وكانت خطوة أولى نحو الوحدة ولكن برويّة وحذر. ورضيتْ بها الأمة العربية ولكن من غير فرح وابتهاج.

ومضى عام وبضعة أشهر، والوحدة العربية قائمة تحت أنقاض الهزيمة، مع أنها هي التي ترفع الأنقاض وتبني النصر. إلى أن جاء ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٧١، فالتقى في مدينة بنغازي الرؤساء الثلاثة محمّد أنور السادات وحافظ الأسد ومعمر القذافي. وكان الرئيس عبد الناصر قد انتقل إلى جوار ربه، ولم يشترك الرئيس جعفر النميري في اللقاء. وصدر إعلان بنغازي باتفاقهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية، وأن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي، وبالتالي أن تكون نواة لوحدة عربية أشمل.

ورغم أن الأمة العربية كانت قد فجعتْ غير مرة بالبيانات التي تتحدّث عن الوحدة، إلا أنها استقبلت ميثاق بنغازي بكثير من الأمل والاستبشار، وتصاعدتْ فرحتها حينما صدر بيان «بالأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية المتحدة» يتحدّث عن أهداف الاتحاد، وعلمه وشعاره ونشيده، واختصاصاته الدستورية ومؤسساته.

ولكن ذروة المباهج والأفراح انطلقت من دمشق، وهي موئل الوحدة الأول، إذ التقى الرؤساء الثلاثة السادات والأسد والقذافي في ١٨ ـ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧١، وصدر عنهم ما عرف «بإعلان دمشق» أعلن فيه الرؤساء الثلاثة «موافقتهم على مشروع دستور دولة الاتحاد ليُعرض على الاستفتاء الشعبي». وانفجرتْ دمشق فرحاً وسروراً وتهليلاً وتكبيراً من الرجال وزغردة من النساء. وكان ذلك استفتاء للأمة العربية بأسرها.

وبعد عشرة أيام في يوم الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ تمّ الاستفتاء الشعبي في الجمهوريات الثلاث، فبلغت النسبة ٩٦,٤ في سوريا و٩٨,٦ في ليبيا و٩٩,٩ في مصر. ولو أن حكّام العرب الآخرين قد أذنوا للاستفتاء في شعوبهم التي يتحكّمون بها، لكانت النتيجة مائة بالمائة على وحدة عربية شاملة، تستغني عنهم، وتقيم مقامهم الحكم العربي الواحد الأوحد.

ثُمّ بدأت الإجراءات التنفيذية. وفي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١ صدر قرار من مجلس الرئاسة باعتبار القاهرة عاصمة للاتحاد. وفي اليوم نفسه صدر قرار ثانٍ بإنشاء جريدة تعرف **بالجريدة الرسمية للاتحاد**، وتُنشر فيها القوانين والقرارات واللوائح الاتحادية، كما صدر في اليوم نفسه قرار ثالث بشأن «النظام الداخلي لمجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية». وفي اليوم نفسه، صدر قرار رابع بشأن تعيين أمين سرّ لمجلس رئاسة الاتحاد. وفي اليوم نفسه صدر قرار خامس بشأن النظام المؤقت للموظفين الاتحاديين، وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ صدر قرار سادس بتكوين «علم اتحاد الجمهوريات العربية المتّحدة من ثلاثة ألوان الأحمر والأبيض والأسود، وفيه الصقر من اللون الأصفر الذهبي وفقاً للنموذج المرفق». وفي اليوم التالي، صدر قرار سابع بشأن «شعار دولة الاتحاد في شكل صقر وفق النموذج المرفق». ويتألّف خاتم الاتّحاد من الشعار المذكور. وفي اليوم نفسه صدر قرار ثامن بشأن «إنشاء مجلس الأمة الاتحادي وعضوّيته واختصاصاته». وفي اليوم نفسه، صدر قرار «بتحديد ميزانية الدولة الاتحادية للدورة المالية المنتهية في ختام ١٩٧٢، أي لسنة وسبعة أيام بمبلغ إجمالي قدره مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري». وفي اليوم نفسه وفي ضوء هذه الميزانية «الضخمة المجيدة»، صدر قرار بتعيين المجلس الوزاري الاتحادي من رئيس وسبعة وزراء، ليس بينهم وزير واحد، وكُلّ واحد منهم «وزير دولة» وليكون رئيس مجلس شؤون السياسية الخارجية أو الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو مجلس شؤون الإعلام، وهكذا إلى بقية المجالس السبعة، وليس بينهم مجلس للشؤون العسكرية[٧]!

وقد أسهبتُ بعض الشيء في سرد تفاصيل بناء «اتحاد الجمهوريات العربية»، من بداية عهده في زمن الرئيس الراحل عبد الناصر إلى عهد الرئيس السادات، لأؤكّد مرة أخرى أن الوحدة فكراً وعقيدة ودولة هي أمل الأمة العربية. وإذا كانت قد أصبحتْ من غير روح، فإن التبعة تقع على الحكم العربي المعاصر، أو معظمه، مع التفاوت في حجم التبعة.

واتحاد الجمهوريات العربية هو خير مثال على ذلك، إذ تكامل فيه البناء والكيان. ولكن وهن الضمير والوجدان، فلم يشعر المواطن العربي بدولة الاتحاد إلا حين نُكّس علم الاتحاد لثلاثة أيام حينما توفّي القائد العربي المجاهد المشير أحمد إسماعيل وزير الدفاع المصري، أو حينما تعطّلُ مؤسّسات الاتحاد، في عيد الوحدة، مع أنها عاطلة عن العمل في العام كُلّه!

وتهيّأت لدولة الاتحاد كُلّ فرص النجاح، كما رأينا في القرارات العديدة، ، فقد

(٧) المعلومات مستقاة من: مجموعة الوثائق والقوانين الخاصة بالاتحاد، مجلس الأمة الاتحادي، القاهرة.

كان دستورها مرناً يقع في اثنتينْ وسبعين مادّة. ولقد سبقتْه دراسات امتدّتْ قرابة عامين، ثُمّ لحقتْه دراسات أخرى لثلاثة أعوام أخرى (١٩٧٥)، غير أن هذه «الدولة لم يكن لها وجود إلا في ذلك المبنى الفخم الذي كان فندقاً ضخماً في مصر الجديدة، حين كان يؤدّي خدمات أجدى وأنفع، ولو في مضمار السياحة العربية».

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ، بل إن دستور دولة الاتحاد، لم يمنع القطيعة العلنيّة والخفية بين القاهرة ودمشق وطرابلس حول حرب رمضان المجيدة، هدفاً ومرحلة، وحول اتّفاقية الفصل بين القوات العسكرية وحول مؤتمر جنيف، بل حول الدولة ذاتها، وجوداً وعدماً.

ولكن فجيعة الأمة العربية باتحاد الجمهوريات العربية، بين مصر وسوريا وليبيا، هزّت ضمير الأمة العربية إلى الأعماق، ذلك أننا لو تجاوزنا الخلافات السياسية العميقة التي وقعت بينهم، ولا تقع إلا بين الأعداء، فلا نستطيع أن نسكت عن الحرب الدموية التي وقعت بين مصر وليبيا في تموز/ يوليو عام ١٩٧٧. واستخدمت فيها كُلّ أنواع الأسلحة، فكانت حرباً على الاتحاد، وامصيبتاه!!

وهكذا فشلت هذه التجربة الغالية، وعاد مقرّ الاتحاد إلى فندق سياحي مرة أخرى. ونُزّل علم الاتحاد عن ساريته، وخلعتْ لافتة «اتحاد الجمهوريات العربية» عن مدخل المقر، وصاحت الوحدة «إلى أين المفر»!

وحين كان «اتحاد الجمهوريات العربية» راقداً على دستوره، ودستوره راقداً على أكتاف وزرائه، برزت في عام ١٩٧٢ حركة الوحدة العربية على ساحة عربية أخرى، أعني بها أرض اليمن العربية حيثُ تتجسّد أكبر مأساة وحدوية في الوطن العربي كُلّه. فالجمهورية العربية اليمنية في الشمال، وجمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب، تؤلفان اليمن الواحدة التي كانت عبر التاريخ وطناً واحداً لشعب واحد. وكُلّ ما في الأمر أن الاستعمار البريطاني كان قد احتلّ عدن وأقساماً من جنوب اليمن. ولّما جلا الإنكليز قامت الجمهورية الديمقراطية في الجنوب، وأصبح اليمن يمنين اثنين والشعب الواحد شعبين، تحكمهما حكومتان جمهوريتان، تمتاز الواحدة عن الأخرى أن لقبها «الديمقراطية الشعبية».

ونشبَتْ خلافات ثُمّ مناوشات بين الجمهوريّتين، وتدخّلت الجامعة العربية، وتألّفت لجنة توفيق في ١٣ أيلول/ سبتمبر في ١٩٧٢ لحسم الخلاف وتزامنت مع الوحدة التاريخية للشعب اليمني الواحد. وأفلح الوسطاء في عقد «اتفاقية الوحدة بين شطريْ اليمن: شماله وجنوبه». وتذوب فيها الشخصيّة الدولية لكُلّ منهما في شخص دولي واحد، وقيام دولة يمنية واحدة. ويكون للدولة علم واحد وشعار واحد

وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة». ووقّع هذا الاتفاق رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومعه عضو اللجنة المركزية ووزير الإعلام، ووقّعه عن الجمهورية العربية اليمنية رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ومعه وزير التربية والتعليم. ووقّع مع الفريقين أعضاء لجنة التوفيق، وممثل الأمانة العامة للجامعة العربية.

وقد مضى على هذا الاتفاق ثلاثة أعوام (١٩٧٥) ولا يزال الشعب اليمني تحكمه جمهوريّتان، وعدد السكان فيهما معاً سبعة ملايين وربع المليون نسمة، أقلّ من عدد سكان القاهرة.

وماذا يريد المواطن العربي؟ اتفاقاً أكثر صراحة والتزاماً من اتفاقية اليمن؟ وهل يريد حقيقة علمية وتاريخية وقومية أقوى من وحدة اليمن، شعباً ووطناً وتاريخاً وحضارة؟

ليس في الدنيا بأسرها شعب أجدر بالوحدة من شعب اليمن، ولا وطن أحقّ أن تكون فيه جمهورية واحدة أكثر من أرض اليمن. ولكن.. ولكن هذا هو طراز الحكم العربي المعاصر تسقط تحت نزواته وأهوائه، الوحدة المقدسة، وهي أسمى مراتب الوطنية، ومن غيرها تسقط قيم الحكّام بلا استثناء، مع تفاوت التبعات والمسؤوليات.

وجاءت عاشرة الأثافي، ولم يعرف العرب في الماضي إلا ثلاثاً، ممثّلة في المحاولة الوحدوية العربية العاشرة في العصر الحديث. ففي ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ التقى الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في جزيرة جربة في تونس. وبعد مباحثات ومداولات تمّت بينهما، وسبقتْها دراسات ومشاورات بين البلديْن، أصدر الرئيسان الإعلان التاريخي الوحدوي «بقيام الجمهورية العربية الإسلامية، بين الجهورية العربية الليبية، وجمهورية تونس».. وجاء في ختام البيان بعد الديباجة أن الطرفيْن قد اتّفقا «على أن يكون البَلَدان جمهورية واحدة تسمّى الجمهورية العربية الإسلامية، ذات دستور واحد وعلم واحد ورئيس واحد وجيش واحد، وفي نطاق نظم تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة، وأن يكون الاستفتاء لقيام الوحدة إن شاء الله يوم ٢٥ ذي الحجة الموافق ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ ميلادية».

ومضت الأيام الستّة ولم يتم الاستفتاء. وها قد مرّ عام وبضعة أشهر (١٩٧٥) من دون أن يتمّ الاستفتاء. وعاشت الجمهورية العربية الإسلامية المرجوّة بضعة أيام عند الشعب في ليبيا كأنها أيام ثورة الفاتح، وعند الشعب في تونس كأنها أيام الاستقلال.

وقد ابتهجت الأمة العربية لتلك المحاولة الوحدوية، بين قطريْن يملكان كُلّ مقومات الوحدة. وكانتا في عهد الدولة العثمانية إيالة تونس وإيالة طرابلس، ولم

توضع الحدود بينهما إلا بعد احتلال فرنسا لتونس، وإيطاليا لطرابلس.

وما ضاعف في ابتهاج الأمة العربية يوم صدور البيان التونسي الليبي أن الرئيس بورقيبة قد عاد إلى الإيمان بالوحدة العربية، وهو صاحب المذكرة الشهيرة التي أرسلها في صيف ١٩٦٥ إلى مؤتمر القمة في الدار البيضاء يندّد بالوحدة. وهو هو صاحب الخطاب الشهير الذي تصدّى فيه للرئيس القذافي حين كان يخطب عن الوحدة في تونس[٨].

وهكذا ذهب البيان التاريخي إلى ذمّة التاريخ مأسوفاً عليه، إنه وئد يوم ولد، وإن آية «بسم الله الرحمن الرحيم» التي تصدّرت البيان لم يراعَ فيها حقّ الله ولا حقّ الوطن.

والمواطن العربي، مهماً اختلف مع الرئيس القذافي، فإنه يقدّر له تفانيه الوحدوي، ويقدّر للشعبينْ الليبي والتونسي إخلاصهما للوحدة. أما الرئيس التونسي ومعه بعض المسؤولين التونسيين فلن يتركهم التاريخ من غير حساب.

وبعد، فإن هذه الخطوات الوحدوية العشر التي قامت في العصر الحديث، ابتداء من الدولة الفيصلية في دمشق، مروراً بالجمهورية العربية المتحدة، واتحاد الجمهوريات العربية، إلى الجمهورية العربية الإسلامية، كُلّ هذه المحاولات تثبت الثابت، وتؤكد المؤكد، وهو أن الوحدة العربية حقيقة تاريخية، وحتميّة مصيرية، كُلّ مقوماتها متوافرة، ولا ينقصها إلا الحركة العربية الواحدة الباسلة المناضلة لتقود الجماهير إلى قصور الملوك والرؤساء، وتصنع الوحدة وتقيم الدولة الواحدة مقام العشرين.

ونكاد نرى الحركة العربية الواحدة تولد وتنظم وتعبئ وتقود.

ونكاد نرى الأمة العربية من ورائها تتجمّع، وتزحف، وتهدم وتبني.

وكذلك كان تاريخ الوحدة في كُلّ زمان، وكُلّ مكان.

﴿**فبأي آلاء ربكما تُكذبان**﴾[٩] صدق الله العظيم.

---

(٨) انظر الفصل «العيب كل العيب في الحكام.. لا في الشعوب،» من هذا الكتاب، والشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب**.

(٩) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآية ١٣.

الوحـــدة العربيـــة والأقليّـــات

لا تُصاغ التعابير السياسية الدولية عفواً أو ارتجالاً، ولكنها تصنع كالحلي وتُنحت كالتماثيل، برويّة وقصد وسبب. وكذلك كان شأن التعابير السياسية منذُ أفلاطون «في جمهوريته» إلى كيسنجر في دبلوماسيته المعروفة: الحلّ خطوة خطوة.

«وحماية الأقليات» واحد من تلك التعابير الدولية، كانت صياغته لأوّل مرة في العصور الوسطى، ومن أجل الوطن العربي، لاحتلاله والسيطرة على ثرواته وخيراته. ولا نحسب أن هذا التعبير كان معروفاً قبل تلك الحقبة من الزمان، وأغلب اليقين أنّه صيغ تفسيراً وتبريراً للسيطرة على الأمة العربية.

وانطلقت الحملات الصليبية التي استهدفت احتلال الوطن العربي من أوروبا في العصور الوسطى. وملأ ملوكها وأمراؤها وقساوستها الدنيا صراخاً تحت شعار واحد وصيحة واحدة وتعبير واحد، نريد «حماية القبر المقدّس»، نريد حماية الأقلّيات.

ويعرف المواطن العربي، كيف أن أولئك البرابرة الذين أهانوا المسيحية بالانتساب إليها، قد أفشوا الخراب في كنائس القسطنطينية ونهبوها، وكيف أنزلوا المظالم بالطوائف المسيحية، وكيف جعلوا بيت المقدس ركاماً من الجثث، وأصبح القبر المقدّس جزيرة صغيرة في بحيرة من الدماء[1].

وقفز تعبير «حماية الأقليات» على مسرح التاريخ الدولي، مرّة ثانية، في القرن التاسع عشر ومن أجل العرب، مرة ثانية. وفي تلك الحقبة كانت الدولة العثمانية «الرجل المريض» الذي تترقّب الدول الاستعمارية إغفاءته الأخيرة، لتنقضّ على «تركته» في الوطن العربي تتقاسم أقطاره وأسلابه.

---

(١) انظر: أحمد الشقيري، **معارك العرب: وما أشبه الليلة بالبارحة** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٥)، ص ٢٧ وما بعدها. وهو متضمن في هذه المجموعة.

وأثبتت الأيام زور تلك الأكذوبة الكبرى «حماية الأقليّات» إذ مات الرجل المريض وأنشب الاستعمار مخالبه في الوطن العربي تمزيقاً وتقطيعاً. وصاحت «الأقليّات» تطلب الحماية من حاميها، فقد وقعت هي والفئات الأخرى من الأمة العربية فريسة الاحتلال وضحية العدوان.

وافتضحت الأكذوبة الكبرى مرة ثانية، حينما وقعت بيت المقدس ومعها القبر المقدّس في قبضة اليهود في حرب الأيام الستة، فلم تتحرّك الدول الغربية حامية الأقليات، ومنقذة القبر المقدس!

وافتضحت الأكذوبة مرة ثالثة، حينما راحتْ إسرائيل تشنّ الغارات على لبنان وطن الأقليات، والإنسان المسيحي في الغرب يعلم علم اليقين أن الغارات الإسرائيلية على لبنان قامت بها الفانتوم الأمريكية والميراج الفرنسية والدبابات البريطانية. وكلها دول مسيحية رفعتْ من وقت لآخر، شعار حماية الأقليات، وحماية المسيحيين بالذات.

ورغم أن الأكذوبة الكبرى قد كذبت مرة بعد مرة، فلا يزال الانفصاليون يردّدون الحديث عن الأقليات في الوطن العربي يجعلون من الحبة قبة حتّى ليظنّ من يقرأهم أو يسمعهم، أن الوطن العربي ليس أرضاً لأمة واحدة، ولكن «وعاء» لأقليات لا حصر لها ولا عدّ: فيها العرب والأكراد والتركمان والأشوريون والإيرانيون في العراق، وفيها الدروز والشيعة والسنة والنصارى بطوائفهم المتعدّدة في سوريا ولبنان، وفيها الزنوج في جنوب السودان، وفيها البربر في المغرب العربي. وفيها ما فيها، وما ليس فيها.

ولا نعرف فرية انتشرتْ انتشاراً واسعاً بفضل الاستعمار وأعوانه، أشدّ من هذه الفرية بطلاناً وبهتاناً. والواقع التاريخي، القديم والوسيط والحديث، كما أثبتْنا في الفصول الأولى من هذا الكتاب، أن هذا الوطن العربي الذي يمتدّ من المحيط إلى الخليج قد نشأت فيه عبر التاريخ أمة عربية واحدة، شأن أية أمة في هذه الدنيا نشأتْ على أية رقعة منها. فأمّتنا هي كغيرها من الأمم، تكويناً وكياناً، بل إن كياننا أقوم من غيرنا من كثير من الأمم. ودونكم التاريخ لمن أراد الحوار.

وهذه الأمة العربية الواحدة، لا ينتقص من عروبتها، ولا من حتميّة وحدتها، أنّ بين المائة وعشرين مليوناً من سكّانها، نرى بضعة ملايين من «الأقليّات» الدينيّة والطائفية والعنصرية.

ولقد استعملت لفظة «الأقليّات» من أجل أغراض الحوار فقط. فإن هذه «الأقليّات» هم مواطنون أصليون في الأمة العربية، كانوا في القديم القديم وثنيّين.

وجاءت الأديان السماوية فاختار العرب أن يكونوا مسلمين أو نصارى، وتعدّدت المذاهب الإسلامية فتعدّد المسلمون، وتعدّدت المذاهب المسيحية فتعدّد المسيحيون.

ذلك هو أمر الأقليات الدينيّة، أما الاقليات العنصرية فإن أمرها واضح وبسيط. ولا تؤمن القومية العربية في مفهومها الثقافي والحضاري بالعرق، ولا تدين بالعنصرية. ولا تُعرف أمة غير الأمة العربية عرّفت نفسها مثل ما فعلت الأمة العربية بنفسها؛ فالنسابون العرب، اعتبروا العرب العرباء، والعرب المستعربة، كلهم من العرب، من غير تمييز ولا تفريق. ولا يزال الاستعراب عملية دائمة مستمرّة في الأمة العربية.

وكذلك فإننا لا نعرف دولة من الدول المائة والخمسين في هذا العالم سواء كانت اتحادية أو وحدوية، تزعم لنفسها أنها مؤلفة من شعب يستطيع أن يثبت نقاء دمه وصفاء عنصره، أو أن أية دولة تضمّ سيادتها شعباً بلا عناصر ولا مذاهب ولا طوائف. حتّى الدول الشيوعية فيها أشتات من الأقوام والعناصر، الملحدين قبل المؤمنين، وكثرة الأوّلين تطغى على الآخرين.

ويتّضح من ذلك كُلّه، أنّه لا يوجد في الوطن العربي بكل أقطاره، أقلّيات تمثّل مشكلة تعطّل الوحدة العربية. وعاشت هذه الأقليات منذُ فجر التاريخ على الأرض العربية، وتحت السيادة العربية الواحدة، قبل الإسلام، في الدول الأشورية والبابلية والكلدانية والمصرية، وكلها عربية، وبعد الإسلام، في عهد دولة الراشدين والأمويّين والعباسيّين والفاطميّين والأيوبيّين والعثمانيّين[٢].

ولكن مشكلة الأقليّات، كما نشأت في أوروبا، في القرن التاسع عشر، قد كان سببها الرئيسي تفتّت الإمبراطوريات، وقيام حكومات وحدود جديدة. ونشأت عن ذلك كُلّه أقليات أصبحت جزءاً من هذه الدولة أو تلك. وأصبح لا بُدَّ من حمايتها، كما أعلنتْ مختلف الاتفاقيات الدولية، وبخاصة تلك التي انعقدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولهذا فإن المنشأ مختلف جداً بين الأقلّيات في الوطن العربي، والأقلّيات في أوروبا؛ الأولى أصيلة في الوطن، والثانية أدمجت في هذه الدولة، وانفصلت عن تلك. وكان دائماً «حال الأقليات» في الوطن العربي مع الحكم العربي، كحال الأكثرية العربية الكبرى. إذا كان الحكم ظالماً فهو ظلم على المسيحيين والمسلمين والعرب والأكراد والبربر سواء بسواء، كما هو في عهد الحاكم بأمر الله. وإذا كان الحاكم

(٢) انظر فصل «الوحدة العربية من بغداد إلى القسطنطينية» من هذا الكتاب.

عادلاً فهو عدل على الجميع كعهد عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين، أو عهد معاوية بن أبي سفيان مؤسّس الدولة الأموية. ومع هذا فلا بُدَّ من النظر في هذا الذي يسمّى مشكلة الأقليات في الوطن العربي.

وأوّل هذه المشاكل هي قضية الأكراد في شمال العراق. وبقدر ما هي أبرز المشاكل في الوطن العراقي، فإنها أكثرها ظُلماً على العراق وعلى الأمة العربية. ذلك أن أحداً في العراق في جميع عهوده الغابرة أو المعاصرة، لم يظلم الأكراد أو يمارس عليهم تمييزاً من أي نوع كان. فهم مواطنون عراقيون لم ينكر عليهم أحد مواطنتهم، وحقوقهم مُصانة في الدولة عامة، وفي المناطق التي يعيشون فيها.

فمنذ قيام المملكة العراقية الحديثة، في عهد فيصل الأول، إلى قيام الجمهورية العراقية، والأكراد يشاركون في الحياة العراقية العامة. وكان منهم في العهديْن الملكي والجمهوري رؤساء وزارات، ووزراء وسفراء وقادة في الجيش. ولعلّه غير لائق أن نقدّم إحصاء بعددهم لنثبت أن الأكراد كان لهم في الدولة حصّة أكثر من نسبتهم العددية. ويفاضل مؤلف هذا الكتاب وسائر القوميين الوحدويين بين مواطن ومواطن على أساس قدراته وكفاءاته وإخلاصه، لا على أساس العنصر الذي ينتمي إليه، أو المذهب الذي يدين به.

ويكفي في هذا الفصل الموجز، أن نشير إشارة عابرة أن جعفر العسكري الكردي كان رئيساً للوزارة العراقية. وكان قبلها من قادة الثورة العربية في الحرب العالمية الأولى، وكان نور الدين محمود، الكردي، رئيساً للوزراء، وفي عهد حرب فلسطين كان القائد العام للجيش العراقي، وكان أحمد مختار بابان الكردي، رئيساً للوزارة العراقية، وكان من أربعة عشر محافظاً في العراق بأسره، إثنا عشر منهم من الأكراد. وكان أشهر رؤساء الأركان في الجيش العراقي من الأكراد: بكر صدقي صاحب أول انقلاب في الوطن العربي، وحسين فوزي ومحمد أمين زكي ورفيق عارف. وبرزت أسماء لامعة من الوزراء الأكراد في مختلف العهود أمثال: جمال بابان وجلال بابان وبابا علي وعمر نظمي وسعيد قزاز ومسعود محمّد ومصلح النقشبندي وعوني يوسف. وفي الوزارة العراقية الحاضرة عدد من الوزراء الأكراد. ولا أريد أن أقول إن عددهم أكثر من نسبتهم بين مجموع المواطنين في العراق، فلا تتّفق هذه المقارنة مع العروبة الرشيدة.

وفي إشارة عابرة أخرى، يكفي أن نعود إلى حقائق لم يسَعْ للحكومة البريطانية حين كانت منتدبة على العراق، إلا أن تعترف بها، فقد قالت إن «نسبة عالية من الأكراد مستخدمون في وزارات العراق، في المالية والداخلية والعدلية، في المناطق

الكردية وغير الكردية. وللأكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية، فلهم عضوان من عشرين في مجلس الأعيان ولهم ١٤ نائباً من ٨٨ في مجلس النواب، ومنهم وزيران. وفي الجيش والشرطة نسبة عالية من الأكراد، وفي المناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة. وتستخدم اللغة الكردية في ١٦ مدرسة، وأكثرية المدرّسين أكراد، كما يوجد عدد كبير من المعلمين أكراد في المدارس غير الكردية»[٣].

واتّسع نطاق مشاركة الأكراد في حياة العراق العامة. وكان رجال الدولة العراقيون حريصين ألا يكون للأكراد مشكلة، وألا يكون في العراق شيء اسمه المشكلة الكردية. وقال الملك فيصل في خطبة له بهذا الصدد: «إن من بين واجبات العراقي الصادق تشجيع أخيه الكردي العراقي على التمسّك بجنسيّته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي». وفي مطلع عام ١٩٢٦ خطب رئيس الوزراء العراقي في مجلس النواب مشيراً إلى موضوع المواطنين الأكراد فقال «يجب على الحكومة العراقية أن تمنح الأكراد حقوقهم، وأن يكون موظّفوهم من بينهم، وأن تكون لهم لغتهم الرسمية».

وكان العهد الجمهوري في العراق أكثر تجاوباً مع المطالب الكردية. وفي عام ١٩٦٣ أصدر مجلس قيادة الثورة في العراق بياناً خاصاً «بتحقيق أهداف المواطنين الأكراد» جاء فيه أن مجلس قيادة الثورة «يقرّ الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما». ولقد تأكّد هذا المعنى مرّة ثانية بعد الانقلاب الذي قام به المشير عبد السلام عارف إذ أصدر بتاريخ ١٠شباط/ فبراير١٩٦٤، بوصفه رئيساً للجمهورية بياناً أعلن فيه «إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور». ومرة ثالثة عادت الحكومة العراقية إلى توكيد الحقوق الكردية، فأذاع السيد عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء في بيانه الوزاري (٢١ أيلول/ سبتمبر١٩٦٥) أن الحكومة «تعترف بحقوق إخواننا الأكراد القومية، تلك الحقوق التي جاء الدستور المؤقت تأكيداً جديداً على قيامها، وأن قانون الإدارة المحلية الجديد، يؤكد ذاتية القومية الكردية، ويمكن مواطنينا في الشمال من الحفاظ التام على لغتهم وتراثهم الفكري، وتمكينهم من النشاطات المحلية التي لا تتعارض مع وحدة البلاد ولا تمهّد بأي حال من الأحوال لانتقاص جزء من أطراف وطننا الواحد».

(٣) مذكرة الحكومة البريطانية على عصبة الأمم المتحدة في جنيف ٢ آذار/ مارس سنة ١٩٢٦.

ولم يقفْ الأمر عند حدود البيان الوزاري، بل بدأت مباحثات بين الحكومة العراقية ووفد يمثل الأكراد، وتمّ الاتفاق الكامل بين الجانبين. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو١٩٦٦ أذاع راديو وتليفزيون بغداد بياناً بنصوص الاتفاق، أذاعه السيد البزاز رئيس وزراء العراق باللغة العربية، والسيد حبيب محمّد كريم عضو الوفد الكردي باللغة الكردية، وقد أعلن البيان «اعتراف الحكومة العراقية بالقومية الكردية في الدستور الدائم بحيث تصبح هناك قوميتان رئيسيتان هما العرب والأكراد. والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تكون غالبية سكانها أكراداً». إلى آخر تلك النصوص.

وبعد إذاعة البيان الواضح، أبرق الملا مصطفى البرزاني، قائد الثورة الكردية، إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف، وإلى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز يقول: «إن ما جاء في البيان هو تعبير صادق عن رغبة أبناء الشعب، عرباً وأكراداً، لتحقيق ما يصبو إليه العراق من سلم وازدهار، ولتحقيق وحدته الوطنية».

وفي ربيع ١٩٦٧ أصدرت الحكومة العراقية قانوناً نشر في **الجريدة الرسمية** في ١١ آذار/ مارس بتوقيع رئيس الجمهورية السيد أحمد حسن البكر ينصّ على «إنشاء الحكم الذاتي لمنطقة كردستان» فيه تفاصيل وافية عن هيئات الحكم الذاتي: المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتكوينهما واختصاصاتهما في منطقة كردستان، وعن العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي، وعن الشؤون المالية والميزانية للمنطقة، وعن اللغة الكردية وشؤون التعليم في المنطقة.

ويكشف هذا العرض السريع لموقف الحكم العراقي من المشكلة الكردية، من العهد الملكي في أوائل العشرينيات إلى العهد الجمهوري في أواسط السبعينيات، عن حقيقة بارزة في هذه القضية، وهي أن العراق مظلوم. والظالمون هم بعض قادة الأكراد.

بل الحقّ أن نقول، إن الملا مصطفى البرازاني وأتباعه وحدهم هم الظالمون. ذلك أن عشيرة البرازاني وهي واحدة من عشرات القبائل والعشائر الكردية، لا تتجاوز ٣٧٥٠ أسرة. وحين كانت معظم العشائر الكردية موالية لدولتهم ووطنهم في العراق، قام البرازاني بثوراته المتعددة ١٩٣٢ و١٩٤٣ و١٩٤٥ و١٩٤٧، إلى آخر حلقات السلسلة إلى عامنا. ولكن لماذا هذه الثورات ومن وراءها؟ إنه الاستعمار الذي يغذّي مثل هذه الفتن.

ويستذكر إخواننا الأكراد في العراق صلاح الدين الأيوبي، وكان بطل الوحدة العربية في العصور الوسطى. وبهذه الوحدة حقّق أعظم انتصاراته على الإفرنج، وأن

الدولة الأيوبية التي نُسبت إلى أيّوب الجد الكردي، قد امتدّ حكمها في الوطن العربي قرابة مائة عام. ولم يقلْ أي مؤرخ عربي أو غربي إنها كانت دولة كردية.

وفي إطار هذه الدولة العربية الواحدة، كان صلاح الدين يتحدّث بالكردية إلى جانب العربية، وفي خلافه مع سيّده وسلطانه نور الدين زنكي، كتب إليه يستعطفه، مستشهداً ببيت من الشعر باللغة الكردية يقول في:

بهرجة حكم كنى بنده يام قرمانير بهرجة أمر كنى جا كريم وخد منكار

ومعناه بالعربية أنا خاضع لكُلّ ما تصدره من الأحكام. وكُلّ ما تأمر به من الأعمال فإني فاعلها وخادمها[٤].

ويكفي إخواننا الأكراد أن يستذكروا أن الأكراد في روسيا وتركيا وإيران ليس لهم وجود قومي على الإطلاق. ولا أريد أن أسرد الأحداث الدامية التي جرت لهم في تلك الأقطار، إبادة وتدميراً وتهجيراً. ولم تتردّد **دائرة المعارف البريطانية**، أن تؤكد «أن العراق هو البلد الوحيد الذي يعترف للأكراد بحقوقهم القومية»[٥]، فالأكراد في إيران وتركيا وروسيا ليس لهم وجود قومي على الإطلاق، ولا زيادة بعد بذلك لمستزيد.

تأتي بعد ذلك «مشكلة» النصارى في المشرق العربي، وهي في الواقع ليست مشكلة إلا على لسان الانفصاليين تنديداً بالوحدة، وفي عقل الاستعماريين إثارة القلاقل والمشاكل في الوطن العربي.

والواقع التاريخي الذي أجمعت عليه المصادر العربية والأجنبية أن النصارى في المشرق العربي، ليسوا طارئين على الوطن العربي، إنهم أبناء الوطن، نبتوا فيه هم وأجدادهم منذُ فجر التاريخ، شأنهم في ذلك شأن المواطنين المسلمين.

ويكفي أن نشير إلى أحدث مرجع تاريخي كتب باللغة الإنكليزية لصاحبه المؤرخ العربي اللبناني الأمريكي عن تاريخ سوريا ولبنان، يزيد على سبعمائة صفحة. ويخرج القارئ من قراءة كُلّ فصوله أن نصارى سوريا ولبنان هم جزء من الهجرات التاريخية التي انطلقت من الجزيرة العربية إلى ديار الشام وعرفوا بالكنعانيين والفينيقيين. وإنهم من أنسال الغساسنة الذين أقاموا دولة في ديار الشام في فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان[٦].

---

(٤) أمين سامي الغمراوي، **قصة الأكراد في شمال العراق** (القاهرة: دار النهضة العربية، [١٩٦٧])، ص ٤٢.

(٥) **دائرة المعارف البريطانية**، مادة «أقليات».

(٦) Philip Hitti, *History of Syria, Including Lebanon and Palestine* (London: Macmillan, 1951).

وقبل النصرانية بقرنيْن، نقرأ في التوراة نفسها كثيراً عن العرب في ديار الشام. فمن هم نصارى الشام إذا لم يكونوا أحفاد أولئك العرب، وأحفاد القبائل العربية التي ظلّت الجزيرة العربية تقذف بها إلى سوريا ولبنان[٧].

وليست الوحدة العربية غريبة على النصارى العرب، فهم منها، وهي منهم. ولقد ذكر كتاب صادر عن وزارة الدفاع اللبنانية أنّه في عهد معاوية، مؤسس الدولة الأموية كان النصارى والسريان من رجال دولته. وفي عهده ساهم اللبنانيون في بناء الأسطول العربي، فقطعوا الأخشاب من غابات لبنان واشتركوا في القوة البحرية العربية، قادة وملاّحين، في فتح قبرص ورودوس[٨].

وفي ذلك العهد الأموي نفسه، بنى الخليفة هشام بن عبد الملك الأموي قصره الشهير في قرية عنجر في لبنان. وهو واحد من المعالم التاريخية الأثرية، مضافاً إلى المعالم الفينيقية العربية المنتشرة هنا وهناك في لبنان.

ويحدّثنا التاريخ أن الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور (٧٥٤ ـ ٧٧٥) أنزل في أواسط لبنان قبائل من تنوخ أنجبت أسراً عديدة معروفة إلى اليوم في لبنان، منها، الأمراء آل أرسلان وآل علم الدين وآل أبي اللمع والمشايخ آل عماد ونكد وتلحوق وعبد الملك، ليكونوا مرابطين في وجه أطماع الدولة البيزنطية في الشمال.

وفي غمرة الحروب الصليبية، اندفعت أسر عربية وكبيرة وكثيرة، إلى أواسط لبنان لمجاهدة الصليبيين وإجلائهم عن البلاد، وفي مقدّمتهم الأمراء المعنيّون في الحملة الصليبية الأولى، والأمراء الشهابيّون في الحملة الصليبية الثالثة. وتوافدت كذلك أسر عربية أخرى منهم آل مزهر وآل الصواف وآل حرفوش وآل صعب وآل حصن الدين وبنو الشاعر وآل زوين وآل الدحداح وآل حبيش. والأسرتان الأخيرتان مسيحيتان، ولكنهما تفخران أن الأولى من قريش وتنتسب إلى بني هاشم بن عقبة الصحابي، والأسرة الثانية من قبيلة سفيان الهمدانية في اليمن وتنتسب إلى حبيش بن خالد الصحابي. أما الأمراء الشهابيون فإنهم ينتسبون إلى مالك بن مرّة بن كعب القريشي الملقب بشهاب[٩].

---

(٧) **الكتاب المقدس**، «سفر أيوب،» الأصحاحات ١١ ـ ١٢ و٢٥.

(٨) التنشئة الوطنية الإنسانية (بيروت: وزارة الدفاع الوطني، ١٩٦٣).

(٩) محمد جميل بيهم، **عروبة لبنان: تطورها في القديم والحديث** (بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٩)، ص ٦١ وما بعدها.

ولقد عاش النصارى العرب في ظلّ الوحدة العربية في عهد الدولة العباسية، فالمرجع السالف الذكر يشير إلى أن اللبنانيين كان لهم دور كبير في السيطرة العربية على البحر الأبيض المتوسط في الربع الأول من القرن الرابع عشر للميلاد، واشتركوا في الحملة على سلانيك (٩٠٤) وسبوا ألوفاً من سكانها وعادوا بهم إلى طرابلس.

ويضيف المرجع نفسه أن الخلافات في لبنان لم تكن طائفية، بل خلافات عربية بين قيس ويمن وإلى هذه الأحزاب تنتمي مختلف الطوائف. ولم يُعرف التحزّب الدينيّ والطائفي في لبنان قبل القرن التاسع عشر. والتدخل الأوروبي هو الذي أوقد نار الفتنة بين الطوائف. وتدّعي كُلّ دولة حماية طائفة، ففرنسا حامية الموارنة وروسيا حامية الأرثوذكس وبريطانيا حامية للدروز والبروتستانت.

وقبل التدخّل الأوروبي لم يكن الخلاف في لبنان بين طائفة وطائفة، ولكن بين عرب وعرب، بين حزب وحزب. ولقد حملت الأسر العربية خلافاتها معها حين هاجرت من الجزيرة العربية إلى لبنان فانقسموا إلى قيسيّين ويمنيّين. وكان آل معن وآل شهاب وآل أبي اللمع من الحزب القيسي وشعارهم العلم الأخضر. كما كان الأمراء آل علم الدين وآل أرسلان والمشايخ آل حمادة من الحزب اليمني وكان شعارهم العلم الأبيض.

ولا تزال هذه الأسر قائمة إلى الآن في لبنان، وبقايا علاقاتها الحزبية موجودة إلى يومنا هذا. والطريف أن في الأسرة الواحدة، عند بعضها، مختلف الأديان والمذاهب، المسيحي والمسلم والدرزي في أسرة واحدة.

ولو عدنا إلى التاريخ لوجدنا أن اللبنانيين في مختلف طوائفهم قد قاتلوا معاً تحت قيادة الأمير الكبير فخر الدين المعني الكبير. وكانت المعركة مع قوات الموارنة من عرب سوريا، ترجع سوريتهم إلى ما قبل الإسلام بقرون. ولقد نشأت الطائفة المارونية في وادي العاصي (حماة)، ومنه نزحوا مع تعاقب الأيام إلى لبنان، وحبر الطائفة المارونية الأول مدفون في الدير الماروني القائم على وادي العاصي، وهو أول دير للطائفة المارونية[١٠].

وفي هذا الدير نفسه، وقعتْ مذبحة رهيبة راح ضحيّتها ثلاثمائة وخمسون راهباً مارونياً بسبب النزاع بين الموارنة واليعاقبة. ولم يحسم هذا الخلاف بين النصارى أنفسهم، إلا الخليفة العربي معاوية بن أبي سفيان.

---

(١٠) **دائرة المعارف البريطانية**، مادة «مارونية».

وعاش نصارى العرب اليقظة العربية الحديثة بكل جوارحهم. واليازجيون والبستانيون من الرواد الأوائل في تجديد شباب اللغة العربية وآدابها، والشعراء النصارى في الوطن والمهجر الذين تغنّوا بالوحدة العربية لا عدّ لهم ولا حصر[١١].

ولقد صنع الطائفية في لبنان وغيرها، الاستعمار ولم يصنعها سواه، وأخذ منها ومنه طريقه إلى الحكم في لبنان، مع أن المادة الخامسة والتسعين من الدستور اللبناني قد نصّت بصورة صريحة أنّه «وبصورة مؤقتة» والتماساً للعدل والوفاق، تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤدّي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة «إلا أن هذه المادة الانتقالية قد مضى عليها ما يزيد على ربع قرن، ولا تزال انتقالية»!

وقد تمنّى كتاب وزارة الدفاع اللبناني «أنّه سيأتي يوم يشعر فيه اللبنانيون بأن تحميل مسؤولية الحكم والقانون والإدارة للأكفأ والأعدل والأنزه هو الذي يصون حقوق جميع المواطنين، لا التوزيع الطائفي لمناصب الدولة، فتزول بذلك الطائفية السياسية وتحل محلها المساواة والعدالة بين جميع المواطنين. وهذه المعاني الكبيرة، من غير شكّ، هي خطوة تقدمية نحو الوحدة العربية، وتشطب الطائفية من قائمة المصاعب التي تواجه قيام الدولة العربية الاتحادية لتضمّ بين ذراعيها الأقطار العربية بأسرها ولبنان في الطليعة بكل كفاءاته وقدراته.

ولا تقلّ سوريا عن لبنان من حيثُ عدد الطوائف والمذاهب والعناصر. ومع هذا فإن الحكم الوطني في سوريا قد أثبت قوميّته، ويكفينا دليل واحد يغني عن العشرات. كان المرحوم الأستاذ فارس الخوري، وهو أصلاً من إحدى قرى لبنان، لأكثر من مرة رئيساً لمجلس النواب السوري ورئيساً للوزراء، وكان رئيساً للوفد السوري في الأمم المتحدة. وحين خلفتُه في هذا المنصب، وجدت له سجلاً رائعاً في المنظمة العالمية تفخر به سوريا ومعها الأمة العربية.

وجملة القول إن نصارى العرب ليسوا عقبة في سبيل الوحدة العربية وإنما هم دعامتها، وليسوا عبئاً عليها وإنما هم ثروتها. ويصبح من الواجب على القوى العربية النصرانية التقدمية أن تتجمّع مع سائر إخوانهم العرب، ليرفعوا معاً علم الوحدة، ولينا ضلوا معاً من أجل تحقيقها في إطار القومية العربية الواحدة، في منأى عن الطائفية والعنصرية والقبلية.

---

(١١) انظر: أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠). وهو متضمن في هذه المجموعة.

وتأتي بعد ذلك المشكلة الثالثة وهي مشكلة جنوب السودان. وتختلف هذه كلية عن قضايا الأقليات حيثما كانت. ففي المديريات الجنوبية في السودان قبائل بدائية لا تصلح إلا لشيء واحد، وهو دراسة حياة الإنسان الأول. ورأى الاستعمار فيهم مشكلة يمكن إثارتها لإزعاج السودان والتشويش على مسيرته الوطنية في الداخل، وسياسته العربية في الخارج. وكان طبيعياً أن يكون المبشّرون هم طليعة التدخل الاستعماري، شأنه في كُلّ زمان ومكان، يضاف إلى ذلك بعض جيران السودان، لسبب أو لآخر، ولا ننسى دور إسرائيل، فحيث تكون المشاكل العربية تكون إسرائيل . .

ولقد وجدتْ هذه «المشكلة» من يغذّي سكان الجنوب بالمال والسلاح والتدريب. وقامت «حركة تحرير جنوب السودان» في الوقت الذي كان فيه الحكم الوطني في السودان مشغولاً في تحرير التراب السوداني وتحرير سكان الجنوب من بدائيتهم. وتلك هي معركة التحرير الأولى.

ونشب القتال قرابة ستة عشر عاماً، أدرك فيها سكان الجنوب في النهاية أن لا جدوى من القتال، فعقدتْ في شهر شباط/فبراير عام ١٩٧٢ «اتفاقية «أديس أبابا»» بين ممثلي الحكومة السودانية وحركة التحرير، منحتْ بموجبه المديريات الثلاث في الجنوب حكماً ذاتياً في إطار الوحدة السودانية. وكانت بداية طيبة يستطيع معها سكان الجنوب أن ينعموا بالحياة الإنسانية الحديثة، ويستطيع السودان أن يسير في ركب الوحدة العربية، يشترك فيها شمال السودان وجنوبه على السواء.

ثُمّ تأتي المشكلة الرابعة، وهي ما ينبشه الاستعماريون من كهوف التاريخ، وهو ما سمي بمشكلة البربر في الشمال الأفريقي. ذلك أن الاستعماريين الفرنسيين والإيطاليين هم الذين عادوا إلى حفائر التاريخ فوجدوا سيرة البربر في الشمال الأفريقي، واتّخذوا منها ذريعة لمحاربة التحرّر العربي في الجزائر وتونس والمغرب وليبيا. ويذكر المواطن العربي «الظهير البربري»، المرسوم الذي أصدرتْه فرنسا «لحماية حقوق البربر» وحاميها حراميها.

وليس هنالك من جدوى في الرجوع إلى المصادر التاريخية عن أصل البربر، فالآراء متضاربة إلى حدّ بعيد، وكثير منها غارق في الأساطير أو النزعات الشعوبية. ولكن أكثر المصادر تشير إلى أن البربر «كانوا في أول أمرهم في الشام مع أبناء عمهم في فلسطين، فوقعت بين الطرفين حروب. وحدثتْ فتن فهاجر البربر من الشام، فساروا إلى المغرب فاستوطنوه فغمروه بشعوبهم، وعمروه بقبائلهم من غرب

الإسكندرية إلى المحيط الأطلسي ومن بحر العرب إلى حدود السودان، وكانت تلك الهجرة في العصر الحجري وقبل ميلاد المسيح عليه السلام بمدّة لا تقل عن ثلاثين قرناً[١٢].

وعلينا أن نضيف إلى ذلك الهجرات العربية الكبرى إلى أفريقيا الشمالية. وأولها هجرة الفينيقيين الذي أقاموا دولة قرطاجة قبل الإسلام واستقرّوا في الشمال الأفريقي من برقة إلى الأطلنطي، ثُمّ الهجرة العربية الضخمة في عهد الفتح الإسلامي، وبعد ذلك هجرات القبائل العربية المتوالية إلى الشمال الأفريقي، وبخاصة بني هلال وسليم.

ويقول كثير من البربر إن أصلهم من العرب، فالصنهاجيون الذين ملكوا المغرب في القرنيْن الخامس والسادس الهجري، وكذلك ملوك الموحّدين، وجميع أولئك وهؤلاء من البربر، اعتبروا أنفسهم من العرب، وأنهم ينتسبون إلى قريش. حتّى المؤرخ العالمي الفذّ ابن خلدون الذي يقول إن البربر حاميون وليسوا ساميين، يؤكّد أن البربر كانوا في الشام ووقعت بينهم وبين «فلسطين» حروب مذكورة[١٣].

وقد توسّع مؤرّخ جزائري في التركيز على أصل البربر. ولكنه لم يسعْه إلا أن يقول في النهاية «إن امتزاج العرب بالبربر، لما فتح المسلمون المغرب، كان امتزاجاً سريعاً كما يمتزج الماء بالماء، ويختلط الذهب بالذهب فيصير سبيكة واحدة. وإن أبناء المغرب اليوم مزيج من هذين الجنسيْن الكريميْن ليس فيهم بربري خالص، ولا عربي قحّ[١٤]. ولا يضير هذا القومية العربية، ولا الوحدة العربية ذلك أن الفرنسي الخالص غير موجود، والألماني القحّ مفقود.

على أن كلمة «البربر» نفسها لا تنبئ عن قومية معروفة، فهذا «اللفظ» متداول قبل المسيحية والإسلام بقرون. وترجعه المصادر اليونانية إلى أقدم العصور، فكان اليونانيون القدماء يطلقونه على الأمم ذات اللغات واللهجات المعقدة وعلى الأمم الغريبة عن لغة اليونانيين وحضارتهم. وكان يطلقها الرومان على شعوب الإمبراطورية، خلاف إيطاليا وولاياتها، ثُمّ انتهوا إلى تحديد معنى الكلمة بإطلاقها

---

(١٢) عثمان الكعاك، **البربر**، كتاب البعث؛ ٥ (تونس: مطبعة الترقي، [١٩٥٦])، ص ٧.

(١٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج ٦، ص ٩٧.

(١٤) محمد علي دبوز، **تاريخ المغرب الكبير**، ٣ ج (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤)، ج ١، ص ٢٦.

على الشعوب التي تعيش خارج الإمبراطورية ثُمّ حرّفها العرب بعد الفتح الإسلامي عن اللاتينية وأطلقوها على الأمم والقبائل التي تسكن أفريقيا الشمالية، باستثناء مصر[١٥].

وكائناً ما كان الأمر، فإن البربر، إن لم يكونوا عرباً في الأصل، استعربوا وأصبحوا عرباً كأي شعب آخر من شعوب الأمة العربية. وعلى كُلّ حال، فإنهم أقدم عروبة من الشاعر العربي الكبير أحمد شوقي وجدّه تركي، ومن المصلح العربي قاسم أمين والمؤرّخ العربي محمّد كرد علي، وكلاهما من الأكراد، من دون أن نرجع إلى الألوف من أعلام العرب السابقين المستعربين.

أما أبناء الشمال الأفريقي الذين يعتبرون أصلهم من البربر، فمزجهم التاريخ والإسلام في القومية العربية وعاشوا في ظلال دولة الوحدة العربية من عهد الراشدين إلى العباسيين، وبعد ذلك في وحدة ثنائية مع العثمانيين. وليس للبربر على أي حال لغة حيّة، ولا حضارة معروفة في التاريخ. وإذا كان التاريخ يذكرهم بلفظ «البربر» فإنه يفعل ذلك في إطار التاريخ العربي الإسلامي، بقدر ما ساهموا في الحضارة العربية، والفتوحات المجيدة في الأندلس وجنوب أوروبا.

وإذا كان علماء القرن التاسع عشر قد جرّدوا القومية من معانيها العنصرية، فقد كان العرب أسبق في ذلك بقرون. كما قرأنا للجاحظ في الفصول السابقة عن معنى العروبة، وكما حدّدها الشاعر العربي الفذّ، أبو تمام، في قوله:

إن يختلف ماء الحياة فماؤنا ... عذب تحدّر من غمام واحد

أو يختلف نسب يؤلّف بيننا ... أدب أقمناه مقام الوالد

وهذا هو أروع تعريف للقومية في أروع شعر، فالأمة العربية الواحدة عند أبي تمام ليست بالضرورة منحدرة من أب واحد، وإنما يكفي أن تعيش تحت غمام واحد، ولها أدب واحد. والغمام هو الوطن، والأدب هو القومية. وحياة أبو تمام نفسه (٨٠٤ ـ ٨٥٠) من معالم الوحدة العربية، فهو من أبناء حوران (سوريا) وولد لأب نصراني واعتنق الإسلام في شبابه، وعاش في سوريا ومصر والحجاز والعراق، وأصبح شاعر الخليفة المعتصم في عاصمته الجديدة في سامراء، ومات في الموصل ودفن فيها. وهكذا كانت الأرض العربية كلها وطنه، ودار وحيه وإلهامه.

---

(١٥) يوسف أشباخ، **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة محمد عبد الله عنان، ط ٢ (القاهرة: مؤسسة الخانجي، [١٩٥٨])، ص ١٨.

وأمثال أبو تمام من أعلام الوحدة، ألوف وألوف يكفي أن نشير إلى ابن خلدون العالم الاجتماعي والمؤرخ العالمي. ولقد عاش في المغرب وتونس، ووضع تاريخه الشهير في الجزائر، وتولّى منصب قاضي القضاة في القاهرة، وقام بأعظم سفارة دبلوماسية في القرون الوسطى بمفاوضاته مع التتار في دمشق، ودفن أخيراً في القاهرة. وهكذا كانت الأرض العربية مولده وداره ومرقده، يتقلّد أعظم المناصب، ويتولّى مهام الأمور، كأي مواطن في وطنه. وما هو أعظم من ذلك، أن ابن خلدون، كان أعظم لاجئ في التاريخ، فقد احتلّ الإسبان موطنه في الأندلس، وعرضوا عليه أن يعود إلى بلده الأول، تعاد إليه أموال آبائه وأجداده وأملاكهم، فأبى.

وهكذا كان ابن خلدون أعظم عزاء للألوف من اللاجئين المصريين الذين نزحوا من القنال، واللاجئين السوريين الذين نزحوا من الجولان، واللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من فلسطين. والتاريخ، لن ينسى التاريخ، أن هؤلاء النازحين العرب هم ضحية الانفصال والجالسين على عروش الانفصالية، سواء كانوا جمهوريين أو ملكيين. ولولا الانفصال في الوطن والانفصام في العزيمة، لما حلّت بنا الهزائم في فلسطين وسيناء والجولان، ولا خرج أهلنا من ديارهم هائمين على وجوههم. ولكن العزاء العظيم، بل اليقين الأعظم، أن دولة الوحدة ستحلّ محل الملكيات والجمهوريات. وكُلّ آت آت.

الوحـدة العربيـة.. وثـورة ربيـع الأول

لو أن سائلاً سأل: «وماذا سيكون النظام الاقتصادي لدولة الوحدة، أهو اشتراكي، أم رأسمالي؟ أيكون يسارياً أو يمينياً، أيكون تقدمياً أم رجعياً، أيكون إصلاحياً أم ثورياً»؟

والجواب، مبادرة ومن غير تردد، أن علم الوحدة العربية فيه عشرون نجمة. ولكن النظام الاقتصادي للدولة سيكون ويجب أن يكون نظاماً اشتراكياً، موحداً واحداً للأمة العربية بأسرها، وللوطن العربي أجمع.

وهذا الجواب عفوي وبديهي، لأنه حاضر في أذهاننا مستقر في وجداننا متأصّل في تراثنا، نابع من المثل الروحية والقيم الخلقية الزاخرة في تاريخنا.

ونحن نطلق الجواب من غير تردّد، لأن الإسلام، وهو الذي صنع للأمة العربية تاريخاً وأمجاداً وحضارة، قد صنع لها مصدراً فياضاً من الاشتراكية تتمثّل في الثورة الكبرى التي أعلنها الإسلام على الفوارق الفاحشة بين الأغنياء والفقراء، والإقطاع على حساب الفلاحين، واستغلال النفوذ في سبيل اكتناز الأموال وحشد الثروات. وبصورة إجمالية، يمثّل الإسلام ثورة أصيلة على عبودية الإنسان للمال وللأرض والسلطان!

ونحن، نحن الأمة العربية، كان لنا سهم كبير في الفكر الاشتراكي، غاب إدراكه عن كثيرين، لأن لفظ الاشتراكية لم يكن معروفاً، ولأن التاريخ العربي الإسلامي، قد كتبتْ مصادره الأولى في إطار تعبّدي ديني، من غير تركيز على الجوانب الاجتماعية. ولا لوم على أحد فقد كانت تلك سمات العصر.

والواقع أننا حين نقرأ التاريخ العربي الإسلامي، بالمنظار الاجتماعي، نقف مبهورين أمام تلك القيم الفكرية الشامخة التي تجسّد نوعاً فريداً من الاشتراكية الرائدة، لا تزال الاشتراكية الحديثة مقصّرة عن اللحاق به.

بل إننا حين ننعم النظر في سيرة العمالقة من الاشتراكيين العرب الأوائل وما قدّموا من فكر، وما مارسوا في التطبيق، نستطيع أن نفخر من غير مفاخرة أن الاشتراكية العربية الإسلامية الفذة، كان من أعظم حوافز خصبها، أنها ولدت في أرض قاحلة ماحلة، وكان ذلك السبب الأكبر في ثرائها. وخلق جدب الطبيعة ثراء الفكر، والنزوع إلى العدل الاجتماعي.

ولقد كان الإسلام هو الثورة الكبرى التي دقّت أعلامها في الجزيرة العربية، لتحرّر الإنسان العربي روحياً وفكرياً ومادياً. وبهذا لم تكن اشتراكية مادية أو اشتراكية علمية، أو اشتراكية جدلية، ولكنها كانت كُلّ ذلك، إلى جانب الاشتراكية الروحية والوجدانية. وحين جاء الإسلام، كان المجتمع العربي تسوده العبودية، والاستغلال والظلم. ولقد كان الإنسان العربي عبداً للأصنام، فهدمها الإسلام، فتحرّر من العبودية الكبرى. وكان الإنسان العربي أجيراً حقيراً يعمل في خدمة ثروة قريش الفاحشة، فحطّم الإسلام الاستغلال وكفل للإنسان العربي العدل والكفاية. وكان المجتمع العربي تقوده أرستقراطية طاغية باغية فحطّم الإسلام البغي والعدوان وأعلن الأخوة والمساواة، فاستوى العبد مع القرشي، والمولى مع الهاشمي والمرأة مع الرجل.

وهذا الذي أكتبه ليس فيه جديد على التاريخ العربي، فقد كُتبت فيه مجلّدات تملأ مكتبات، والمستشرقون المنصفون وجدوا في الإسلام روائع وبدائع لم تخطر لنا، فقد نظروا بمناظير لم تكن تحت أيدينا، فانبهروا بالأمور وكنا نراها عادية وطبيعية. وكانت الاشتراكية العربية الإسلامية من أهم ما وقفوا أمامه في تأمل وإعجاب.

والواقع أن التاريخ العربي الإسلامي فيه ثروة اشتراكية ضخمة، من دون أن نجد كلمة «الاشتراكية» مرة واحدة. وهذا ما جعل الكثيرين من العرب المسلمين يحسبون الاشتراكية غريبة عليهم، وأنها ليست من الإسلام في شيء. يُضاف إلى ذلك أن أعداء الاشتراكية من الملوك والأمراء وأصحاب الثراء الفاحش لم يجدوا حصناً يلوذون به للدفاع عن عروشهم وخزائنهم إلا أن يزعموا ويؤكدوا أن الإسلام ينهى عن الاشتراكية، كما ينهى عن الفحشاء والمنكر، وأن الطاعة واجبة لأولي الأمر، فهم ظلّ الله على الأرض، وطاعتهم من طاعة الله.

ومن هنا انطلق تعبير «المبادئ المستوردة» تنديداً بالاشتراكية ودفاعاً عن الاستغلال والاحتكار والإقطاع، وتوكيداً لحرية السلطان في اقتراف الظلم والبغي والعدوان.

هذا مع العلم واليقين، كأنك ترى الشمس إذا كنت بصيراً، أن الاشتراكية ليست من المبادئ المستوردة بالنسبة إلى الحياة العربية الإسلامية، إنها في صميم

الإسلام، بل هي لحمته ونواته. وليس غلوّاً أن نقول إنها من مبادئنا المصدَّرة. فإنه من الثابت أن كارل ماركس قبل أن يؤلّف كتابه **رأس المال** قد قرأ في جملة ما قرأ في مكتبة لندن **كتاب الأموال**، لابن عبيد الله، العربي الإسلامي وفي ذلك الكتاب أبحاث مستفيضة عن المال في الإسلام.

ولست أريد أن استشهد بالعشرات من الآيات القرآنية والمئات من الأحاديث النبوية التي تدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، وهما ركيزتا الاشتراكية، فذلك خارج عن إطار هذا الكتاب، فإن التطبيق الاشتراكي الذي مارسه الاشتراكيون العرب الأوائل يصلح أن يكون مصدر إلهام للوحدويّين العرب حيثما كانوا، وإلى أي مذهب انتسبوا. وكائناً ما كان نظام الدولة الوحدوية التي نتطلّع إليها، رئاسياً أو برلمانياً، فينبغي أن يكون نظاماً اشتراكياً متكاملاً. ذلك هو الأصل في الإسلام دعوة وممارسة وثورة.

أقول «هو الأصل» حقيقة لا مجازاً، فقد تناثرت في القرآن الكريم آيات كثيرة عن «المال والرزق والملك والأرض». لعلها أكثر من أي موضوع آخر بمفرده. ولقد ورد ذكر «المال» ومشتقّاته ترغيباً وترهيباً، وأن المال مال الله، ما يزيد على عشرين مرّة. وورد ذكر «الأرض والملك» ومشتقّاتهما، وأن الله له ملك السموات والأرض ما يزيد على تسعين مرة. وورد ذكر «الرزق» ومشتقّاته، وأن الرزق من الله، ما يزيد على مائة وعشرين مرّة، إضافة إلى عشرات الأحاديث النبوية التي تجري على هذا المنوال.

وتتلخّص العقيدة الإسلامية، ونحن في عصر كثر فيه الحديث عن العقائديات، أن «المال» هو مال الله، وأن الخلق عيال الله، وأن الناس يستخلفون في هذه الأرض على مال الله. وما أحسب أن اشتراكية قديمة أو معاصرة قد بلغت هذه المعادلة الرفيعة حين تقرّر بصورة قاطعة حاسمة أن «المال» هو لخلق الله على الأرض من غير تفريق ولا تمييز.

وحين قرّر الإسلام «شيوع» المال على هذا الوجه بين الناس كافة، انطلقت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تضع للفرد حدوداً لحيازة المال، ومثلها لإنفاق المال، تجعل من المستحيل أن يبلغ أي إنسان الثراء الفاحش، أو الفقر المدقع. فإذا حاز الفرد المال حلالاً لا احتكاراً ولا استغلالاً، وإذا أدّى من ماله الحقّ المقرّر لله، يتحطّم الثراء الفاحش والفقر المدقع معاً، ويعيش الناس جميعاً في كفاية ويسر.

ثُمّ إن «الصلاح» يجب أن يُلازم «المال» ويصاحبه، فقد قال الرسول (ﷺ) نعم المال الصالح للرجل الصالح، وبذلك وجب أن تكون حيازة المال الصلاح. وأن يكون صاحبه من أهل الصلاح، مع نفسه وأهله وجماعته وأمّته.

ولقد كان هذا هو مفهوم الإسلام في صدر الإسلام، إذ روى أحد الصحابة عن الرسول (ﷺ) أنّه قال: «من كان معه فضل ظهر (دابة) فليعدْ به إلى من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعدْ به على من لا زاد له». ومضى الصحابي يقول «إن الرسول (ﷺ) ذكر من أصناف المال ما ذكر حتّى رأينا أنّه لاحق لأحد منا في فضل»[1]. وبذلك يملك المرء الكفاف وما زاد على ذلك فإنه لأخيه وللجماعة.

والمال، عند الرسول (ﷺ) هو للإنفاق، يجب أن يتخلّص صاحبه منه كما يتخلّص من الجمر، فقد قال «أي مال في ذهب أو فضة، فهو جمر على صاحبه حتّى يفرغه في سبيل الله». وكان حديثه هذا نابعاً من القرآن حين ندّد بالذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴿**فتكوى بها جباههم**﴾[2]، كما دعا إلى تداول المال بين الأمة ﴿**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**﴾[3] صدق الله العظيم، يتداولونه في ما بينهم وكفى، ولا يتداوله الفقراء.

وذهب الرسول (ﷺ) إلى أبعد من ذلك، فقد قرن المال بالإيمان، وهو أعزّ ما في الإسلام وقال: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره إلى جانبه طاوٍ «(جوعان). وقال أيضاً: «أي رجل مات ضياعاً بين أغنياء فقد برئت منهم ذمّة الله ورسوله». وبذلك جعل الاشتراكية في صميم الإيمان، وبها يتمّ الإيمان ولا إيمان من دونها، وذلك هو الحديث النبوي بنصّه ومعناه وروحه فلا يجادلن أحد.

بل إن الرسول (ﷺ) اعتبر أن «المال» كثيراً ما «يستعبد» الإنسان، فدعا إلى أن يتحرّر من هذه العبودية فكان يقول «تعس عبد الدينار والدرهم». وجعل المال قرين التعاسة والعبودية، وجاءت اشتراكية الإسلام لتحرّر الإنسان من التعاسة والعبودية معاً.

وتتجلّى الاشتراكية الإسلامية في صور رائعة لا تزال فريدة إلى يومنا هذا، لم تبلغها أكثر النظم الاشتراكية تقدّماً، وبخاصة في التكافل الاجتماعي، للأمة كُلّ الأمة.

فلم يكن التكافل الاجتماعي قاصراً على الفقراء والمساكين واليتامى وذوي القربى، بل لقد تعدّاهم إلى «ابن السبيل» وهو الذي انقطعت به الطريق ونفد ماله، فقد دعا الإسلام إلى كفالته، وتدبير إقامته وردّه إلى موطنه بقوّته وحاجته. وكذلك تكفّل «بالغارمين» وهم الذين يقعون تحت الديْن لغير سفه أو تبذير،

---

(١) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، **المحلى**، عني بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٦هـ إدارة الطباعة المنيرية، ١١ج في ٨ مج (القاهرة: مطبعة النهضة، ١٣٤٧ ـ ١٣٥٢هـ، [١٩٢٨ ـ ١٩٣٣م؟])، ج ٦، ص ٤٥٤.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٣٥.

(٣) المصدر نفسه، «سورة الحشر،» الآية ٧.

فأوجب الإسلام سداد ديونهم، مما يؤهّلهم للكسب الحلال مرة ثانية.

وكذلك تكفّل الإسلام في «الرقاب» في تحرير العبيد من بيت المال. وبذلك استهدفت الاشتراكية الإسلامية تحرير الإنسان، لا من الفاقة فحسب ولكن من الرق، وهو أشنع ما وقعت فيه البشرية على مرّ العصور والأجيال.

ولم تكن الآيات القرآنية لمجرّد التلاوة والتجويد، ولا الأحاديث النبوية محض عظات للترديد، ولكنها كانت تستهدف إقامة المجتمع الاشتراكي على أساس أخوي، لا على أساس طبقي. ولم يمضِ وقت طويل حتّى بدأ الرسول (ﷺ) يقيم المجتمع الاشتراكي في دولة اشتراكية وكان ذلك في المدينة المنوّرة. وفي ربيع الأول من العام الأول للهجرة، كان أول ما فعله الرسول (ﷺ)، بعد أن استقرّ في المدينة أن دعا المسلمين ليتآخوا في الله أخويْن أخويْن. فكان هو وعلي بن أبي طالب أخويْن. وكان عمّه حمزة ومولاه زيد أخويْن. تآخى كُلّ واحد من المهاجرين مع كُلّ واحد من الأنصار، وتقاسم الأنصار مع المهاجرين نخيلهم وأعنابهم، وأعلن الرسول أن هذا الإخاء له حكم الدم والنسب.

ثُمّ كتب الرسول عهداً عاماً بين المهاجرين والأنصار، حدّد فيه حقوقهم وواجباتهم في هذا المجتمع الاشتراكي الجديد، ونصّ فيه على أمور كثيرة منها «أن المؤمنين لا يتركون مفرحاً (المثقل بالدين والعيال) بينهم أن يعطوه بالمعروف، وأن المؤمنين على من يبقي منهم، ولو كان ولد أحدهم». وبذلك تقرّر التكافل الاجتماعي بين المسلمين، فلا غني ومحروم، ولا ظالم ومظلوم.

وكان ربيع الأول من العام الأول للهجرة بداية للمجتمع الاشتراكي في الدولة الاشتراكية.

ولكن ما إن توفي رسول الله (ﷺ) حتّى قامت ثورة مضادة، في تعبير هذا اليوم، على الاشتراكية وجميع المثل العليا التي دعا إليها الإسلام، فقد ثارت القبائل في شبه الجزيرة العربية، وتطلّع شيوخها إلى العودة إلى أرستقراطية الجاهلية ورأسماليتها وإقطاعيتها، فأوفدوا رؤساءهم إلى المدينة ليساوموا الخليفة أبا بكر على أن يقيموا الصلاة ولا يؤتوا الزكاة، وبذلك يهدمون الاشتراكية الإسلامية بإهدار الزكاة، ويحتالون على الإسلام بأنهم يقيمون الصلاة، يمارسون السهل اليسير، ويمتنعون عن الغالي النفيس!

وجمع أبو بكر صحابة الرسول للتشاور في الأمر، وكان رأي الكثرة وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، الموادعة لا المقاتلة. وكان رأي أبو بكر بوجوب قتالهم حتّى يؤدّوا الزكاة، واشتدّ الحوار، وقال عمر: «كيف نقاتل الناس، وقد قال

الرسول (ﷺ) أُمرتُ أن أقاتل الناس حتّى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فمن قالها عصم مني ماله ودمه».

ولكن الاشتراكية جوهر الإسلام هي حقّ الله وحق الأمة، فصاح أبو بكر بقولته الشهيرة: «والله لو منعوني عقال بعير لقاتلتهم عليه. والله لأقاتلنّ من فرّق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حقّ المال».

وتصدّت القوات الإسلامية للثورة المضادة في معركة فاصلة تعرف بمعركة عقرباء في الجنوب الشرقي لنجد، انتصرتْ فيها الاشتراكية وانهزمت القبائل التي أعلنتْ عصيانها وامتناعها عن أداء الزكاة. وهي معركة يقول عنها المشير الركن طه الهاشمي: «ولو انكسر المسلمون في معركة عقرباء لبقي العرب منزوين في جزيرتهم، واحتفظ الأكاسرة بملك العراق، ولم يبكِ هرقل ضياع سوريا. ولم تمرّ بضع سنوات على هذه المعركة التي انتصر فيها المسلمون حتّى كان العرب يصولون بخيولهم في بلاد خراسان شرقاً وبلاد المغرب غرباً»(٤).

ومن المصادفات الزكية، أن هذه المعركة التي توطّدت فيها دعائم الاشتراكية في دولة الاشتراكية، قد وقعت في ربيع الأول من العام الثالث عشر للهجرة، كربيع الأول من العام الأول الذي بنى فيه الرسول أسس الاشتراكية الأولى.

وإذا كان للاشتراكيات الحديثة في العالم المعاصر، من ثورات اشتراكية عرفت بأكتوبر وسبتمبر وغيرهما، فإن من حقّنا أن نفخر أن أسلافنا العظام كانت لهم ثورة ربيع الأول، يوم لم يكن في الدنيا اشتراكية ولا ثورات اشتراكية.

وإلى جانب القواعد الاشتراكية العامة، فقد أعطى الإسلام سلطة التنفيذ الصارم. فأوجب على أولي الأمر أن يعطى «المال» لمن له فيه حقّ، ويمنعه عمّن ليس له فيه حقّ.

وقد بدأ ولي الأمر بنفسه، فهذا أبو بكر (رضي الله عنه) الخليفة الأول يصعد المنبر، ويقول على الملأ من الناس. «إن رزقي (راتبي) كان خمسين ومائة دينار. وإن عمر وعلياً كمّلا لي ثلاثمائة دينار أَفَرَضَيتُم. فقال المهاجرون: اللهمّ نعم، قد رضيْنا»، وهكذا كان راتب الخليفة قليلاً، فلم يزدْه إلا برضاء المسلمين.

أما الخليفة الثاني عمر (رضي الله عنه) فكشف أمره أمام المسلمين وأمام التاريخ فقال «سأخبركم بما أستحلّ من هذا المال. أستحلّ منه حلّتين، حلّة للشتاء وحلّة للصيف،

(٤) طه الهاشمي، **خالد بن الوليد**.

وما يسعني لحجّي وعمرتي، وقوت أهل بيتي، وسهمي مع المسلمين كسهم رجل ليس بأرفعهم ولا بأوضعهم، ثُمّ أنا بعد رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم».

ويأتي بعد راتب الخليفة حقّ المواطن والجماعة، فنرى أن التكافل الاجتماعي قد شمل كُلّ إنسان وبالقدر الذي يحتاجه، ووضع الرسول (ﷺ) دستور الكفاية فقال «إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بالقدر الذي يسع فقراءهم». وأصبحت السعة على الفقراء فريضة لا فرار منها. وليتأمّل الاشتراكيون المعاصرون كلمة «السعة» في شمولها وأبعادها.

وكان من حظّ الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن أصدر الأوامر الاشتراكية، ففي عهده اتّسعت رقعة الدولة وتعدّدت المطالب والحاجات فأعلن باليمين المغلظة: «والله الذي لا إله إلا هو ما أحد إلا وله في هذا المال حقّ. وما أحد أحقّ به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدهم». ثُمّ قرّر أن العطاء يكون بقدر الحاجة فقال: «الرجل وحاجته». ونذر نفسه، إذا بقي على قيد الحياة أن يصل الحقّ إلى صاحبه حيثما كان. وليأتيَنَّ الراعي بجبل صنعاء، حظه من هذا المال، وهو مكانه، قبل أن يحمرّ (يخجل) وجهه».

وكان كُلّ همّ الخليفة أن يحرّر الإنسان من الفقر. فقد كاد الفقر أن يكون كفراً. وكان يرى أن الإنسان يفقد أمنه أمام شرور ثلاثة: الجوع والخوف والسجن، فقال: «ليس الرجل بمأمون على نفسه إن أَجَعْتَه وأَخَفْتَه أو حَبَسْتَه». وبذلك قرن الاشتراكية بالحرية. وتمنح كثير من الأنظمة المعاصرة، الحرية على حساب الاشتراكية، أو تفرض الاشتراكية على حساب الحرية. ومن هنا كانت الاشتراكية الإسلامية مفخرة من مفاخر الإنسانية جمعاء، فقد قرنَتْ بين النعمتَين من دون أن تطغى واحدة على الأخرى.

ولم تقف كلمات عمر هذه على عتبات المنبر ليتردّد صداها في جنبات المسجد النبوي، ولكنها أصبحت واقعاً حياً في حياة المجتمع. والأمثال على ذلك كثيرة.

من ذلك أنّه حدث عام المجاعة، بسبب القحط، فأصدر عمر أمراً إلى ولاته يقول فيه: «على كُلّ أهل بيت أن يستضيفوا مثل عددهم ويقاسموهم أنصاف بطونهم، فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم».

والتكافل الاجتماعي عند الخليفة، واجب التطبيق في أيام الشدّة واليسر، فقد قال في إحدى خطبه «إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدَدْتُها ما اتّسع بعضنا لبعض، فإذا عجز ذلك عنا تآسينا في عيشنا، حتّى نستوي في الكفاف». ذلك أن التكافل الاجتماعي في نظر الإسلام يقوم على أساس واضح حاسم، وهو أن المال في يد ولي الأمر هو للأمة كلها «ومن أراد أن يسأل عن المال» كما صاح عمر في إحدى خطبه في المسجد «فليأتِني، فإن الله جعلني له خازناً وقاسماً».

ولم يكن أعدل من عمر بن الخطاب «قاسماً» للأموال، فقد أعطى المهاجرين والأنصار ونساء الرسول وعامة المسلمين، كُلاً بحسب حاجته، ملتزماً بمبدأ قرّره لنفسه حين تولّى أمر الخلافة: أخذ الحقّ من كُلّ أحد عليه حقّ، وتأدية الحقّ إلى كُلّ أحد له حقّ. ولم تستطع الاشتراكية المعاصرة في كُلّ ما كتبت وفلسفت أن توجز الاشتراكية بأوجز، بل وبأعجز، ممّا صنع عمر بن الخطاب.

ولم تكن الاشتراكية عند عمر أمراً معقداً، ولا فلسفة جدلية، ولكنها كانت حقائق أساسية نابعة من صميم الحياة يتحتّم على المسلمين جميعاً أن يعيشوها معاً، من غير تمييز. من ذلك أن أحد الصحابة قال لعمر: «هل لك في طعام من لباب البُرّ (القمح)؟»، فقال عمر: «ويلك، ويسع المسلمين كلهم؟». قال: «لا والله، ولم يأكل ذلك الطعام لأنه ليس ميسوراً لجميع المسلمين».

ومن ذلك أن أحد الولاة أرسل إلى عمر حلوى من تمر وسمن، فقال للرسول: «كُلّ المسلمين يشبعون من هذا؟» فقال الرسول «لا». فكتب عمر إلى الوالي: «أما بعد، فإنه ليس من كدّك ولا كدّ أمك، أشبع المسلمين مما تشبع منه في بيتك». وغير ذلك كثير مما يفرض المساواة بين المواطنين في أطايب الحياة ورغد العيش؛ الشظف معاً والرغد معاً، واليسر معاً، والعسر معاً.

ولقد كان عمر صارماً في التطبيق، وهو ابن قريش، يعلم أن أهله كما قيل عنهم، يستطيعون أن يحيلوا رمال الصحراء ذهباً، وأنهم يريدون أن يستأثروا بالثراء من دون الفقراء. ولم يتردّد في أن يصارحهم بقوله «إن قريشاً تريد أن تكون مغويات (مصايد) لما لله تعالى دون عباد الله وأنا حيّ، فلا والله». .

وكان يريد لقريش ما يسدّ الحاجة، لا الثراء الفاحش، فإن الحرج كما قال: «هو في الرغبة في ما يتجاوز قدر الحاجة، وما زاد على حدّ الكفاية فإنها فضول لا تجدي وزوايد لا تغني». وهذا الكلام عن «الحاجة» و«الكفاية» هو الذي تحدّثت عنه الاشتراكية المعاصرة بعد عشرة قرون.

ولم يكن للاشتراكية عند عمر «قالب» تقفل فيه الاشتراكية، ولكنها كانت مجموعة من المعاني الحيّة تتطوّر في موكب الحياة. ويواجه كُلّ الظروف بما ينبغي لها، فكان إذا رأى امرءاً يشترى لحماً في يومينْ متتاليينْ يضربه بالدرة ويقول له: «هلا طويتَ بطن يومينْ لجارك وابن عمك». وهذا هو تكافؤ الفرص، من الخبز واللحم!

وفي مجال العناية بالأسرة فرض عمر للمولود بعد فطامه مائة درهم، فإذا ترعرع زاده إلى مئتين، حتّى يبلغ أشدّه ويصبح قادراً على الكسب والعمل. وهنا نفهم

صيحة عمر حين قال: «يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم فقد وضح الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالاً على المسلمين»..

ولكن.. ولكن سمع عمر أن الأمهات أصبحن يعجّلن في فطام أولادهن استيفاء لحظ أولادهن. فعدل أمره السابق، وكتب إلى ولاته يأمرهم بأن يدفعوا للأولاد «المنفوسين» ساعة ولادتهم من غير انتظار للفطام. وقال قولتَه التي تخلخل لها كيانه: «يا بؤساً لعمر، كم قتل من أولاد المسلمين». وكان استعجال الفطام عند عمر بمثابة القتل الجماعي لأطفال المسلمين!

وشملت الأولاد هنا اللقيط، ولقد فرض عمر له مائة درهم يأخذه وليّه كُلّ شهر. ويجعل رضاعته ونفقته من بيت المال. وهكذا أصبح اللقيط يرى في الأمة أمّه وأباه، وهو لا يعرف البطن الذي حواه.

ولم يكن التكافل الاجتماعي قاصراً على المسلمين بل تعدّاه إلى أهل الذمة من اليهود والنصارى. ولقد مرّ الخليفة عمر على يهودي عجوز يتسوّل، فقال له: «أكلنا شبيبتك ثُمّ نضيعك في هرمك؟»، وأمر خازن بيت المال أن يفرض له ولأمثاله من بيت المال ما يكفيهم وعيالهم. وفي طريقة إلى الشام مرّ الخليفة عمر على «قوم مجذوبين من النصارى فأمر أن ينفق عليهم من بيت المال، وبأن يجعل لكُلّ واحد منهم من يخدمه ويقوم على شؤونه». وكتب التراث الإسلامي مليئة بأمثال هذه المواقف الجليلة. أشاد بها المؤرخون الأوائل وهم لا يعرفون الاشتراكية إلا أنها كلمة قاموسية.

ومن المبادئ البارزة في الاشتراكية الإسلامية، منع الاستغلال، وبخاصة استغلال رجال الدولة لمناصبهم وتجميع الثروة عن طريق سلطتهم، حتّى ولو كانوا من صحابة رسول الله ومن أصحاب السابقة في الإسلام والجهاد في سبيله. وإن المبدأ الأساسي الذي أعلنه الخليفة عمر وهو في الجابية (دمشق) «أن صلاح المال لا يتمّ إلا بثلاث: أن يؤخذ بحقّ، ويعطى بحقّ، ويمنع من باطل». ولم يتردّد عمر من أن يمنع مال الباطل، وأن يصادره من أيدي ولاته. ولقد كتب الخليفة عمر إلى عمرو ابن العاص فاتح مصر العظيم يقول له: «بلغني أنّه نشأتْ لك ماشية من خيل وإبل وبقر وعبيد. وعهدي بك قبل ذلك، ولا مال لك، فاكتبْ إليّ من أين أصل هذا المال». ولما لم يقنع عمر من إيضاحات عمرو، بل اعتبرها «أساطير لا تغني عنك أن تزكّي نفسك»، صادر نصف أمواله وترك له الباقي.

ومرّ عمر ببناء فخم لعامله على البحرين، فقال عمر «أبت الدراهم إلا أن تُخرج أعناقها». فبتر أعناقها، وصادر نصف أمواله. وصادر أموال آخرين من ولاته بمن فيهم سعد بن أبي وقّاص وخالد بن الوليد، وأبو هريرة لمجرّد الشبهة بأنهم استغلّوا

نفوذهم في تجميع الثراء الفاحش. وبعد ذلك بقرون شاع القول المعروف في بريطانيا: إنّه لا يكفي أن يكون القاضي في بريطانيا بريئاً من الرشوة، ولكن ينبغي ألا تحوم حوله شبهة الرشوة.

وكان أخشى ما يخشاه عمر على ولاته أن تغريهم الثروات والكنوز التي وجدها العرب في فتوحاتهم في الشام والعراق ومصر، وأن يصبح الولاة أشبه بالملوك في حياتهم وترفهم وبذخهم. ولم يكن عمر يطيق الملوك وحياتهم وهو الذي يقول فيهم: «من دخل على الملوك، خرج وهو ساخط على الله». «ولهذا فقد كان عمر حريصاً ألا يصبح ولاته ملوكاً، وألا تسخط الرعية على الله.

ولكن ذروة التطبيق الاشتراكي كان بين الخليفة عمر وولده. فقد دخل عمر السوق ووجد إبلاً سماناً فعلم أنها لولده عبد الله. فقال له «ما هذه الإبل»؟ فأجابه عبد الله: «إبل هزيلة اشتريتُها وبعثتُ بها إلى الحِمى (المرعي) أبتغي ما يبتغي المسلمون». فقال عمر ساخراً: «إرعوا إبل ابن أمير المؤمنين، إسقوا إبل ابن أمير المؤمنين. يا عبد الله بن عمر خذْ رأس مالك واجعل الربح في بيت مال المسلمين». وهكذا كان، فقد أعاد الخليفة رأس المال لولده ودفع الربح لبيت المال.

ذلك شأن المال في الاشتراكية الإسلامية، أما الأرض فقد ربطها الخليفة عمر بالإنتاج وأصبحت ملكيّتها منوطة بالصالح العام، وعلى أساس التأميم، ولم يكن هذا التعبير معروفاً لا في لغة الضاد، ولا في غيرها من اللغات. وأراد عمر في بادئ الأمر أن يشجّع على الإنتاج فأعلن أنّه «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له». وأقبل الناس على «إحياء الأرض» ونقبوا حجارتها، وبنى كُلّ واحد سوراً حول أرضه وكفى. ورأى الخليفة عمر أن أصحاب الأرض أصبحوا «إقطاعيّين» حازوا الأرض ولم يزرعوها. فأعلن «أن من لا يزرع أرضه ثلاث سنوات متتاليات تنتزع الأرض من يده». وهكذا نزع الأرض ممّن لا يزرع وينتج، وأبقاها بيد من يزرع وينتج. أليس هذا هو الترابط العضوي بين الاشتراكية والإنتاج، وبين الأرض والفلاح.

وفي ذلك العهد كانت الأرض أكثر من الناس، وأعطي عدد من الصحابة «إقطاعات من الأراضي «وكان منهم «طلحة»، أقطعه أبو بكر أرضاً، وكتب بذلك كتاباً وأشهد عليه أناساً». فجاء طلحة بالكتاب إلى عمر، وقال له «اختمْ على هذا». ولكن عمر أبى أن يختم. فقد استكثر الأرض وقال له: «لا أختم. أهذا كُلّه لك دون الناس»، «فالأرض عند عمر هي للناس» حتّى لو قطعها أبو بكر. ويكون الإقطاع بقدر الحاجة، والباقي «للناس»، والناس هم الشعب، فلم تكن هذه الكلمة متداولة بهذا المعنى!

ولما افتتح العرب مصر والشام والعراق، قام جدل عنيف بين الخليفة

وأصحابه: هم يريدون قسمتها بين الفاتحين، وهو يريد إبقاءها بيد الفلاحين يعملون فيها. وألحّ الكثيرون على اقتسام الأرض، فتلك كانت شريعة الحرب، والبلاد المفتوحة واسعة الأرجاء كثيرة الخيرات. ولكن الخليفة عمر حسم الخلاف، فرفض اقتسام الأرض وأبقاها بيد الفلاحين. وأصدر أمره إلى ولاته في الشام والعراق ومصر، بأن «تُحبس الأرض بعلوجها، بعمالها». ليبقى الخراج والجزية فيئاً للمسلمين: المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم. فإن هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بُدَّ من شحنها بالجند، وإدرار العطاء عليهم، فمن أين يعطي هؤلاء إذا قسمت «الأرضون والعلوج». وبقيت الأرض بيد الفلاحين. وكان أكثر هؤلاء من نصارى العرب الذين استوطنوا البلاد قبل الإسلام. وبذلك ثبّت عمر دعائم الاشتراكية واستبعد العصبية الدينيّة.

وشأن كُلّ مجتمع، حدثت نكسة كبرى أصابت الاشتراكية في الصميم؛ فقد توسّعت رقعة الدولة الإسلامية وتكاثرت معها الغنائم والكنوز والثروات، وتفتّحت أبواب الإغراء، حتّى على عدد من الصحابة الأوائل الذين أدوا للإسلام خدمات جلّى. ففي عهد الخليفة عثمان (رضي الله عنه) انحسرت اشتراكية عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وحلّت محلها رأسمالية طاغية أدّت إلى ثورة عارمة.

وموجز الأحداث أن عثمان (رضي الله عنه) خالف سنة سلفه إذ بدأ عهده باستخدام أقربائه في ولاية الأمصار. فجعل أخاه في الرضاعة، عبد الله، والياً على مصر، وجعل أخاه لأمه الوليد بن عقبة والياً على الكوفة، وعيّن ابن عمه مروان بن الحكم رئيساً للديوان. وانهالت الهدايا على الخليفة من ولاته في الأمصار. حتّى إنّ واليه على العراق، سعيد بن العاص، بلغت به الجرأة أن قال على ملأ من الناس إن «العراق بستان هاشم»[٥].

وتهيّأت الفرصة للثراء الفاحش، وبرزت الرأسمالية الضخمة. وحفل التاريخ العربي بسرد أخبارها وتفاصيلها، فقد ذكر المسعودي في تاريخه أن الزبير بن العوام بنى عدّة دور فخمة في البصرة والكوفة ومصر والإسكندرية، وأنه ترك بعد وفاته ثروة تقدّر بخمسين ألف دينار، وألف فرس وألف من العبيد والإماء. وأن طلحة التميمي بنى داريْن فخمتيْن في الكوفة والمدينة المنوّرة بالآجر والجص، وأن دخله في اليوم الواحد من أملاكه في العراق وحده بلغ ألف دينار في اليوم الواحد، خلاف أملاكه في النواحي الأخرى. وأن عبد الرحمن بن عوف كان مضرب الأمثال في الثراء. «فعلى مربطه مائة فرس، وله ألف بعير، وعشرة آلاف شاة من الغنم، وقدّرت ثروته بعد

(٥) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ج ٢، ص ٢٤٦.

وفاته بأكثر من مليونيْن ونصف درهم. وأن يعلى بن منية خلف في تركته خمسماية ألف دينار، وعقارات وأملاك، أما ديونه على الناس فقد قدّرت بثلاثمائة ألف دينار»[٦].

ولم يكن ممكناً أن تظل هذه الرأسمالية في طريقها، فانبثقت الاشتراكية الإسلامية من جديد، وتولّى قيادتها صحابي جليل، هو أبو ذر الغفاري الذي قال فيه الرسول (ﷺ) «ما أظلّت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر». وأعلن أبو ذر بتلك اللهجة الصادقة ثورة الفقراء على الأغنياء، وصاح في وجه ولاة الأمور: «لقد أغنيتم الأغنياء وأفقرتم الفقراء». وتجمّع الناس من حوله في الشام وفي المدينة المنوّرة، ووصلت صيحاته وشعاراته إلى سائر الأمصار.

وإلى جانب الرأسمالية الطاغية، واستغلال الولاة من الأقرباء والأبناء، تجمّعت أسباب أخرى. وكانت الثورة الكبرى على الخليفة عثمان (رضي الله عنه) (٢ حزيران/ يونيو ٦٥٦) فقد تألب عليه الثوار من كُلّ الأمصار. وتوافد من مصر وحدها زهاء خمسمائة ثائر فاقتحموا منزله، يقودهم ابن أبي بكر الصديق، فقتلوه وهو يقرأ القرآن.

وكما ذكر التاريخ الإسلامي أن الرسول وخليفتيْه من بعده، لم يتركوا ثروة ذات بال بعد وفاتهم، بينما قدّر المسعودي في تاريخه ثروة الخليفة الثالث (رضي الله عنه) بمائة وخمسين ألف دينار، وألف ألف درهم. وتقدّر ضياعه في وادي القرى وحنين بمائة ألف دينار. هذا ما عدا الإبل والخيل وغيرها من الممتلكات والمقتنيات.

وكانت في الواقع، هذه «الفتنة» كما سمّيت في التاريخ الإسلامي، ثورة اشتراكية لمحاربة الإقطاع واستغلال النفوذ والثراء الفاحش. وكان ضحاياها رجال أدّوا للإسلام خدمات جليلة، وعلى رأسهم الخليفة وصحابه الرسول. ولكن الأيام السابقة، عند الإسلام لا تعطي عصمة للأيام اللاحقة، وتلك أعظم سمات الإسلام واشتراكية الإسلام.

وتعاقبت أحداث، فانتهت دولة الخلفاء الراشدين، وكان آخرهم علي بن أبي طالب (رضي الله عنه). ووقعت فتن وحروب، وقامت الدولة الأموية في دمشق، وعادت الأسرة الأموية إلى استغلال النفوذ وجمع الثورات، وامتلاك الإقطاع. ونشبت الثورة الاشتراكية العربية الإسلامية مرة أخرى على يد خليفة عظيم من خلفاء بني أمية، وهو عمر بن عبد العزيز. وشاركه في الثورة ثائر عظيم، من علماء الشام اسمه غيلان الدمشقي.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤١ وما بعدها.

وكانت الكلمة هي بداية الثورة، وكان البادئ هو الثائر غيلان، فقد كتب إلى عمر ابن عبد العزيز كتاباً «ثورياً» شرح فيه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سقط فيها المجتمع العربي والإسلامي في عهد الأمويين. وقال فيه: «إعلمْ يا عمر، أنك أدركتَ من الإسلام خلقاً بالياً ورسماً عافياً»، يعني أن الإسلام قد أصبح مظهراً لا جوهراً. ثُمّ أضاف «ربما نَجَت الأمة بالإمام، وربما هلكت بالإمام، فانظر أيّ الإمامينْ أنت؟».

وكان أن اختار عمر بن العزيز أن يكون إمام النجاة لا إمام الهلاك، فوافق عمر أن يكون غيلان رئيس ديوان المظالم، «ليصفّي الخزائن ويردّ المظالم. وراح غيلان يبيع «القطائع» (إقطاعيات) الأمويين التي وضعوا أيديهم عليهم منذُ عهد عثمان (رضي الله عنه)، ثُمّ باع الحلي والجواهر التي كانت تملكها زوجات الأمويّين. وكان البيع يجري بالمزاد العلني، ويصيح غيلان في الناس قائلاً لهم: «تعالوا إلى متاع الخونة، تعالوا إلى متاع الظلمة، من يزعم أن هؤلاء كانوا أئمّة هدى، يأكلون والناس يموتون من الجوع»[٧].

ثُمّ إن الاشتراكية العربية الإسلامية قد تميّزت بنظام فريد يعتبر ذروة في الاشتراكية، لم يفطن إليه كثير من الباحثين، لأنهم حسبوه أمراً تعبّدياً فقط، ولم ينفذوا إلى جوانبه الاجتماعية. ذلك هو نظام الأوقاف أو الحبوس.

ولسنا نريد أن ندخل في فقه الأوقاف فالمراجع في ذلك كثيرة. ولكن الذي يجب أن ننبّه إليه أن الوطن العربي كان يشتمل مساحات شاسعة من الأراضي والقرى والعقارات كلها موقوفة على النفع العام، اندرس معظمها للإهمال والتبديد والسلب، ولا يزال بعضها قائماً تحت رعاية وزارات الأوقاف، ولكن من غير رعاية!

وقد برز دور الخليفة عمر في ربط الاشتراكية بالأرض. وكانت له مواقف بالغة حدّ الروعة منها أنّه «حمى أرضاً وخصّها لمواشي المسلمين وجعل الانتفاع بها لمواشي الفقراء دون أهل القطعان الكبيرة والعدد الكبير من الأنعام، لأن مواشي عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف (وهما من كبار الأغنياء) إن تهلك، فإنهما يرجعان إلى زرع ونخيل يملكانه، وهكذا جعل المرعى لماشية الفقراء دون الأغنياء».

وشاع نظام الوقف في المجتمع العربي الإسلامي، فأوقف كثير من السلاطين والأمراء والأغنياء، وأهل البر والإحسان على مرّ العصور والأجيال، كثيراً من الأموال والعقارات والأراضي على جهات الخير، بما يدفع الحاجة ويسدّ النفع العام. وامتلأت سجلّات المحاكم الشرعيّة بكتب الوقف، وضاع كثير من الأوقاف، وبقيت السجلات مرجعاً ثميناً من مراجع التاريخ الإسلامي!

(٧) المصدر نفسه.

وأصبحت الأوقاف مؤسّسة اشتراكية كبرى. ولم يترك «الواقفون» هدفاً اشتراكياً إلا وقفوا عليه أموالهم. لقد أنشأوا الفنادق للمحتاجين، وحفروا الآبار في الصحاري للمسافرين، وبنوا الرباطات للمجاهدين، وأعدّوا السلاح والخيول للمحاربين، وكفلوا المأوى والكساء والغذاء للّقطاء والأيتام والمقعدين والعجزة والعميان والمساجين. وهيّأوا للفلاحين، مجاناً البذار وأدوات الزراعة من الدواب، وتقديم القروض للتجار، بالإضافة إلى بناء المساجد، والمستشفيات والمدارس وإصلاح الجسور، وغير ذلك مما يدخل في النفع العام.

وقد بلغ السمو الاشتراكي في نظام الأوقاف، كما هو ثابت في سجلّات المحاكم الشرعيّة، ذروة لم تصل إليها الاشتراكيات الحديثة، بل لم تخطر على بال أشدّ الاشتراكيّين حماسة وممارسة. لقد ابتدع الواقفون أوقافاً تدعو إلى الفخر والاعتزاز بالروح الاشتراكية العربية النابعة من القيم الروحية العربية الأصيلة. ولا بُدَّ من أن نعرض بعضها بإيجاز ليكون الكلام مقروناً بالشواهد، لا مجرّد حديث مجرّد عن الوقائع.

ومن ذلك، أن وقفاً في طرابلس (لبنان) تخصّص في الطبّ العلاجي، ورُصدت أموال هذا الوقف للإنفاق على موظّفين، يقومون بزيارة المستشفيات للترفيه عن المرضى، بالتسلية والقصص والمؤانسة. ومن ذلك أن وقفاً في القاهرة، كان مخصّصاً لإنشاء فرقة للتمثيل الشعبي في مستشفى السلطان قلاوون لتسلية المرضى، وفرقة أخرى للغناء لإنشاد القصائد الجميلة للمرضى الذين يشكون الأرق لمساعدتهم على النوم، ومن ذلك أوقاف لمعاونة الشباب والفتيات الفقراء على الزواج بدفع المهر وتكاليف الأفراح. ومنها وقف «الزبادي» وهو لدفع ثمن الأواني التي يكسرها الأطفال والخدم اتقاء لغضب أصحاب البيت. ومنه ما يسمّى بوقف «نقطة الحليب» وهو مرصود لإعطاء الحليب للأطفال. ولقد جعل أحد أبواب قلعة دمشق ميزاباً يسيل منه الحليب، وآخر منه السكر المذاب بالماء، وتأتي الأمهات كُلّ أسبوع مرتين ليأخذْن منه الحليب والسكر. ومنها وقف الحيوان وهو مخصّص لإطعام الحيوانات الأليفة كالقطط، وكان مثل هذا الوقف موجوداً في سوق ساروجة في دمشق، وفيه ما لا يقلّ عن أربعمائة قطة فيه تنام وفيه تأكل. ومنها أخيراً وقف «المرج الأخضر» في دمشق، وكان مخصّصاً للحيوانات العاجزة لترعى فيه حتّى تموت[٨].

(٨) المصدر نفسه.

الوحـدة العربيـة والاشتراكيـة المعاصـرة

حين تقوم الدولة العربية المتحدة تجد نفسها أمام السؤال الكبير الخطير: ما هو النظام الاشتراكي الذي ستختاره الدولة في المجتمع العربي؟ أيكون مقتبساً من الاشتراكية الماركسية كما تطبّق في موسكو أو في بكين أو هافانا أو تيرانا وسائر عواصم أوروبا الشرقية؟ أم يكون مستوحىً من النظم الاشتراكية كما تطبق في بريطانيا والدول الإسكندنافية؟ أم يكون اشتراكياً منفرداً بذاته مستقلاً بكيانه؟

ولا مندوحة عن الجواب، إذ ما جدوى الوحدة من غير اشتراكية نحن نختارها، ونحن نحدّد أسلوبها وأهدافها القريبة والبعيدة. ولا تزال الاشتراكية في دور التجربة في الوطن العربي، ولم تستقرّ جذورها في حياتنا العامة، فضلاً عن أن دولاً عربية معينة لا نظلمها إذا وصفناها بأنها دول رأسمالية وإقطاعية ورجعية. ويعرفها المواطن العربي بأسمائها وأسماء حكامها.

والوحدة من غير اشتراكية هي توحيد للإقطاع، وسيطرة رأس المال واستغلال الإنسان للإنسان، بل إن الوحدة من غير اشتراكية ستكون وبالاً ونكالاً على الجماهير وأشدّ هولاً في دولة واحدة لها علم واحد، منها في عشرين دولة مبعثرة في أرجاء الوطن العربي.

والوحدة في الحقيقة والجوهر، ليست مطلوبة للضخامة والفخامة، ولكن من أجل توحيد طاقات الأمة العربية المشتّتة وقدراتها المبدّدة. والاشتراكية بدورها مطلوبة من أجل الانتفاع بهذه القدرات والطاقات من أجل مصلحة الأمة العربية في مجموعها. وبذلك تصبح الوحدة والاشتراكية أشبه بالرئتين للجسد الواحد تجعلان الدَمّ نقياً دائماً وأبداً. ويجري في عروق الملايين من المواطنين العرب في يومنا هذا، الدَم الآسن العفن، منذُ زمن وإلى يومنا هذا.

والواقع أن دولة الوحدة، بدستورها ومؤسساتها وخططها، يجب أن تكون في خدمة الاشتراكية. ويجب أن تكون الاشتراكية بدورها، بشعاراتها وبرامجها وقوانينها،

في خدمة الوطن والمواطن، وأن تستهدف إسعاد الفرد والجماعة، وأن تحقّق للمجتمع بأسره الحرية والكرامة، وأن تقيم دعائم الحقّ والعدل. ومن دون ذلك تكون الاشتراكية خواء وهباء، وتصبح الوحدة وحدة استغلال واستعباد وطغيان.

وهنا، وفي مثل وميض البرق، يومض السؤال الكبير، وكيف تحقّق دولة الوحدة هذه الأهداف الرفيعة؟

وإنه لغرور فادح، أن يزعم أحد أنّه يستطيع الإجابة عن هذا السؤال في فصل واحد، أو حتّى في كتاب واحد، يضعه باحث واحد، ولو تجمّع له قسط وافر من المعرفة الإنسانية.

مثل هذا السؤال وما يتفرّع عنه من أسئلة أخرى، يحتاج إلى «مجمع» لدراستها والوصول بها إلى إجابات صحيحة. ويتجمّع في هذا المجمع، نخبة من العلماء. فالعلم، والعلم وحده عنده الجواب وليس عند سواه.

وغنيّ عن التوكيد، أن حياة الأمة والدولة معاً قد أصبحت بالغة التعقيد والتطوّر، وأن التخطيط القائم على أساس العلم هوما تلجأ إليه كُلّ دولة في عالمنا المعاصر. ومن هنا دعت الحاجة إلى قيام عشرات المؤسسات المخصّصة، لدراسة كُلّ ما يتّصل بحياة الشعوب في الحاضر والمستقبل في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة.

والأمة العربية ودولة الوحدة العربية أكثر حاجة من أية أمة أو دولة، لأن تبني حياتها العامة على أسس علمية صحيحة، بعد قرون التخلّف والانحطاط التي مرت عليها. وإنه من يمن الطالع أن الأمة العربية، وقليل مثلها، قادرة على بناء الدولة الوحدوية بناء عظيماً، فإنها تملك كنوزاً روحية رفيعة ومواقع استراتيجية فريدة وطاقات اقتصادية ضخمة وقدرات بشرية كبرى. كُلّ هذه هي مقوّمات فعّالة، تصنع حاضراً عظيماً ومستقبلاً أعظم. ونحن، حين نخطّط لحياتنا العامة وأهدافنا الاشتراكية، لا نبدأ من العدم، فإن لنا تراثاً رائعاً في مختلف الإنجازات الإنسانية. وقد سبق أن قدّمنا عطاء غنياً في كُلّ ميادين المعرفة والثقافة، وليس مطلوباً اليوم أن نعيد بناءه كما كان، حذوك النعل بالنعل، كما يقول الأعراب، ولكن ليكون مرتكزاً ننطلق منه إلى الأصلح، فإن البقاء هو للأصلح.

بل إنه ليس لنا أن نقتصر على تراثنا القديم وإنجازاتنا السابقة، فهذه وحدها لا تكفي. ولا تعرف المثل العليا والقيم الكبرى الحدود، وهي ليست حكراً لهذا الشعب أو ذاك، ولا تقبل التجزئة؛ فهي «مشاع» للبشرية جمعاء، كما كان الكلأ والماء والنار. ويأتي على رأس هذه الموضوعات الاشتراكية والثورة والحرية.

والاشتراكية الماركسية سواء كانت هي الهدف النهائي أو الهدف المرحلي للوصول إلى الشيوعية العالمية حيثُ لا قوميات، ولا دول، فإنها ليست من صنع أحد بمفرده، ولا من اختراع أمة بذاتها. وهي ملك شائع لجميع الأمم والشعوب، شاركت فيه بقدر متفاوت. وساهم بالدعوة إلى الاشتراكية والمناداة بتحقيقها في الماضي والحاضر، الأنبياء والمصلحون والمفكّرون والفلاسفة، وعلماء السياسة والاجتماع والاقتصاد، كُلّ من زاويته. والكُلّ يسعى إلى غاية واحدة هي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير الإنسان من العبودية والفاقة والاستغلال.

والواقع أن «الاشتراكية» (Socialism) كلمة حديثة العهد لا يزيد عمرها على مائة وخمسين عاماً. والمفكّرون الفرنسيّون هم أول من استعمل هذا اللفظ في أواسط القرن التاسع عشر للدلالة على الجماعية مقابل الفردية (Individualism). ولم يكن للاشتراكية تعريف محدود متّفق عليه بين «علماء» الاشتراكية الذين يكتبون عنها، ولا بين «عمّال» الاشتراكية الذين يطبقونها. ففي عام ١٨٩٣، نشرت جريدة **الفيغارو** الفرنسية ما يقرب من ستمائة تعريف للاشتراكية. وربما كان التعريف اليوم، بقدر ملايين الاشتراكيين في العالم. ولكل اشتراكي تعريف والحوار مفتوح، وليس للفكر الإنساني نهاية.

وكذلك «الاشتراكيات» الحاضرة في العالم، فهي متعدّدة الجذور والجذوع، والأغصان والثمار. وهنالك اشتراكيات المعسكر السوفياتي والصيني ومعهما دول أوروبا الشرقية. وهناك اشتراكيات المعسكر الغربي في بريطانيا والدول الإسكندنافية، بل إن الاشتراكية في الدولة الواحدة قد عبرت من اشتراكية إلى أخرى، فالاتحاد السوفياتي عبر من الماركسية إلى اللينينية، إلى الستالينية إلى الخروشوفية، إلى البرجنيفية، وتبدّلت شعاراتها. فكانت في البداية تستهدف الثورة العالمية وتحطيم النظام الرأسمالي. تعامل الأحرار مع الأحرار!

ولو أن كارل ماركس بعث من مرقده، ليرى هذه الاشتراكيات المتنافرة، في المعسكر الماركسي نفسه، وليرى المؤسسات المالية والاقتصادية الأمريكية تعمل في موسكو وغيرها من الدول الشيوعية، لعاد إلى قبره يحمل معه الماركسية ويدفنها مع رفاقه . .

وكارل ماركس فيلسوف كبير ومفكر عظيم من غير شكّ، ولكن الاشتراكية كطريق للعدالة الاجتماعية أقدم من ماركس بقرون وقرون. وإن النزوع إلى الحقّ والعدل قديم قدم الظلم والعدوان، وكذلك فإن النضال من أجل تحرير الإنسان، قديم قدم استغلال الإنسان للإنسان. والأمثلة على ذلك كثيرة.

ولعلّ أول تجربة إنسانية سجّلها لنا التاريخ كانت على أرض مصر. وفي القرن الثالث قبل الميلاد. كان الكهنة والأعيان يملكون إقطاعات واسعة من الأراضي، فاستولت الدولة عليها، ووزّعتها بين الفلاّحين ليعملوا فيها. وسمحت للفلاح أن يمتلك البيت الذي يسكنه والحديقة التي تحيط به، وتولّت الدولة كذلك أمور الصناعة والتجارة الخارجية. ولقد جرى ذلك كُلّه من غير «شعار» ولا «فلسفة» ومن دون أن يحمل اسم «التأميم» أو «الاشتراكية»، تحقيقاً للعدل الاجتماعي ومن أجل رفاهية الشعب، لا طبقة واحدة تقف على قمة هرم الشعب[1].

ولعلّ فجر الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، بقدر ما خلّفه لنا التاريخ الإنساني، قد بزغ في الوطن العربي، وكان ذلك في القرن العشرين، ولكن قبل الميلاد، أي قبل أربعين قرناً من الاشتراكية الحديثة. وكان ذلك في زمن الدولة البابلية العربية. وفي عهد حمورابي (١٩٥٥ ـ ١٩١٨ق. م.)، وضعت الشريعة المعروفة باسمه والتي اكتشفت في عام ١٩٠١م، وتقع في ٢٨٢ مادة تناولت مختلف شؤون المجتمع، واستهدفت رعاية مصلحة الشعب وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد عقد المؤرخ المعروف، جورجي زيدان، فصلاً قيماً، استعرض فيه دولة حمورابي، فأثبت عروبتها، وسرد إنجازاتها الحضارية[2]. وكان من الفخر والطرافة في آن واحد، أن الذي قام بتلك التحوّلات الاجتماعية، كان هو الملك بنفسه فلم يكن باني إمبراطورية عربية فحسب، ولكنه نزل في التاريخ كمصلح عظيم، قاد الحركة «الاشتراكية» ولكن من غير الاسم والعنوان.

ثُمّ يذكر التاريخ أنّه حتّى الشيوعية، بحذافيرها، قد انبثقت في اليونان، قبل ألف سنة من الميلاد؛ ففي عهد ليكوغورس عم ملك إسبارطة جرى إلغاء الملكية الفردية، وقسمت الأراضي إلى ثلاثين ألف قطعة بقدر عدد الأسر الإسبارطية يومئذ. وكانت تلك أول تجربة شيوعية في التاريخ، وأصبحت الأرض ملكاً للمواطنين جميعاً وبالعدالة والمساواة.

ولم تنطفئ شعلة الاشتراكية في اليونان. وفي القرن الرابع قبل الميلاد، انتصب على مسرح الفكر العالمي، أفلاطون (٢٤٧ ـ ٣٤٧ق. م.) تلميذ سقراط، ومعلّم

---

(١) وليم جيمس ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، ٥ ج في ١٦ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٩) ص ٦٥.

(٢) جرجي زيدان، **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام**، مراجعة وتعليق حسين مؤنس (القاهرة: دار الهلال، ١٩٠٨)، ص ٦٢.

أرسطو، ودوّن أول موسوعة في التاريخ عن مبادئ الاشتراكية والحكم والديمقراطية، في كتاب **الجمهورية**. ودعا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الفردية. ومن المرجح أنّه تأثر بالحضارة الفكرية العربية آنئذ، فقد زار مصر وأقام فيها ردحاً من الزمن.

وفي القرن الخامس قبل الميلاد ظهر الفيلسوف الصيني العظيم كونفوشيوس (٥٥١ ـ ٤٧٩ق.م.) وكان رئيساً لوزراء الصين، فهاله الظلم الاجتماعي الذي يجثم على صدر الشعب، فاستقال من منصبه، ونصّب نفسه داعية للعدل الاجتماعي. وأصبحت له مدرسة فلسفية اجتماعية واقتصادية ودينية. ولقد نادى كونفوشيوس بتوزيع الثروة بين الناس، وطالب الدولة بأن تقوم بهذه المهمة.

وفي القرن الحادي عشر بعد الميلاد، نرى في الصين اشتراكية أوسع مدى. وظهر في الصين حاكم «دانغ آن شي» (١٠٢ ـ ١٠٨٦) وضع جميع مرافق الصناعة والزراعة والتجارة تحت سلطة الدولة. وأخذ يناصر الطبقة العاملة ومنح القروض الزراعية للفلاحين وأمّم التجارة، وأخضع السلع والحاجيات الاستهلاكية لأسعار ثابتة، وحدّد أجور العمال، وأعلن أنّه من واجب الدولة أن تسيطر على جميع شؤون التجارة والصناعة والزراعة وتصرّفها بنفسها، وألا تمكّن الأغنياء من أن يطحنوا الطبقات العاملة طحن الرحى[٣]. وكان ذلك الصبي العظيم قد وصف العمال «بالمطحونين» قبل الماركسيين المعاصرين بألف عام.

وقد تجدّد شباب الاشتراكية في الصين قبل الميلاد بمائة عام. وفي عهد الإمبراطور «وودي» من أسرة هان الشهيرة قامت حركة اشتراكية رائدة. ولقد جرى تقسيم الأراضي بين الفلاحين، وأصبحت موارد الثروة ملكاً للأمة، وألغى الرق، ومنع بيع الأراضي وشراءها، وجرى تحديد الأسعار ومنع الاحتكار، ووضع نظام لتقديم القروض للفلاحين. وكان الإمبراطور هو قائد هذه الثورة الاجتماعية. وكانت أراضي الصين تشمل كوريا ومنشوريا والهند الصينية والتركستان.

كان ذلك شأن «الاشتراكية» فكرة وممارسة في العصور القديمة. أما في العصر الحديث، بدءاً من القرن السادس عشر إلى يومنا هذا من عامنا هذا، فإن الاشتراكيين، العلماء منهم والفلاسفة والحكام والثوار، هم في غنى عن التعريف والتحديد والإحصاء. وهم ينتسبون إلى كُلّ أمة وينتمون إلى كُلّ مذهب، من العدمية إلى الفوضوية إلى التعاونية، إلى الاشتراكية إلى الشيوعية. وتحت ذلك كُلّه أفخاذ وبطون تتمثّل في الماوية والتروتسكية واللينينية والستالينية وكُلّ ما يقع في إطار

(٣) ديورانت، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨.

الماركسية العامّ، من الاشتراكية اليوغسلافية إلى الرومانية إلى الكوبية، إلى أتباع جيفارا الذي قاتل في كُلّ مكان.

ولا بُدَّ لنا في هذا المجال من أن نقرّ أن كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) هو واحد من عمالقة الفكر الإنساني، أثار قضايا اقتصادية واجتماعية وفلسفية لا تزال، وستظل، تثير المجتمع البشري، وأن الاشتراكية الماركسية قد فتحت طريقاً جديداً في الحياة العامة تسير عليه في أيامنا دول متعدّدة لها شأنها في مصير العالم، وأنه، وهذا هو الأهم، أن الماركسية قد حفزت «الطرف الآخر» إلى ابتداع أنظمة أخرى كان لها أثر كبير في رفع مستوى الكادحين والمطحونين الذين اتجه إليهم كارل ماركس بدعوته وحركته. ويشمل «الطرف الآخر» كثيراً من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

ولكن كارل ماركس، وهو الذي قضى سنين طويلة في مكتبة لندن يقرأ ويدرس ويؤلف، لم يكن «صانع الاشتراكية» والاشتراكية لم تبدأ به، ولا انتهت عند قدميه. إنه صاحب الفضل في أنّه وضع الاشتراكية في إطار «العلم»، تماماً كما يفعل علماء اللغة. إنهم لا يصنعون اللغة، كُلّ ما يفعلونه أنهم يضعون قواعدها وضوابطها مما يتكلّم به أهل اللغة. وهذا ما فعله علماء النحو والصرف عندنا، لقد دوّنوا ما نطق به العرب من صرف ونحو، وبيان وبديع، وأوزان وقوافٍ.

وكان كارل ماركس أستاذاً كبيراً. ولكنه قبل ذلك كان تلميذاً نابهاً، فقد قرأ ما وقع تحت يده من المؤلفات الاشتراكية ابتداء من أفلاطون حتّى الفيلسوف الألماني فردريك هيغل (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) صاحب المدرسة الفلسفية التي عُرفت باسمه.

والواقع أن أول من استعمل لفظة الاشتراكية هو الكاتب الفرنسي «لارو» (Laroux) عام ١٨٣٢، وكان كارل ماركس يومئذ طالباً ناشئاً في الرابعة عشرة من عمره. وفي عصر كارل ماركس، أي القرن التاسع عشر، كان الحوار عن الاشتراكية يدور في أوروبا كلها. وأصبحت القارة بأسرها كخلية نحل، والعلماء والفلاسفة يبحثون عن عسل «الاشتراكية». وعلى مدى ثلاثة قرون، قبل ذلك، كانت الاشتراكية هي الشغل الشاغل للدارسين والباحثين.

ففي عام ١٥١٦ نشر المفكر البريطاني توماس مور (Thomas More) كتابه الشهير، **يوتوبيا** وهاجم فيه الملكية الفردية، وندّد بالثراء الفاحش، ودعا إلى تحديد وقت العمل بست ساعات، واقترح الملكية الشيوعية، وأشاد بالإنتاج الجماعي، وإقامة مجتمع لا تكون فيه نقود ولا أموال مملوكة من قبل الأفراد، وأن تصبح الأسواق مشتركة تتوافر فيها المنتوجات للجميع. وبذلك لا يكون حاجة للاستغلال ولا للسرقة.

وفي عام ١٦٢٠، وضع الراهب الإيطالي كابانيلا (Capenalla) روايته **مدينة**

الشمس دعا فيها إلى الشيوعية في الأموال والنساء، وإلى تحديد أربع ساعات للعمل، وأن يوزّع الإنتاج العام على الجميع، كُلّ بحسب حاجته. وربما كانت رهبانية الراهب الإيطالية هي السبب الكامن وراء دعوته في شيوعية النساء!

وفي عام ١٦٥٢ ألّف الكاتب البريطاني ونستانلي (Winstanley) كتاباً أسماه **قانون الحرية** نادى فيه بإقامة مجتمع اشتراكي، تُوزّع فيه الأراضي على المزارعين ليزرعوها زراعة مشتركة، وألا تُباع الأرض ولا تشترى، وأن يُقضى على الملكية الفردية، وأن يُعرض الإنتاج في مخازن عامة يستطيع كُلّ فرد وعائلته أن يأخذ منها حاجته، يملأ سلّته وينصرف إلى بيته من دون أن يدفع الثمن، قليلاً أو كثيراً.

وفي عام ١٧٥٥ وضع الكاتب الفرنسي موريللي (Morelly) مؤلفه الشهير **تقنين الطبقة** حدّد فيه الأسس الفلسفية والسياسية والأخلاقية للنظام الشيوعي. ودعا إلى إلغاء الملكية الفردية، ووضع دستوراً مؤلفاً من ١١٧ مادّة تتضمّن إقامة الشيوعية المطلقة في الأموال، وتوزيع الناتج القومي وفقاً لحاجات كُلّ فرد. ويعتبر موريللي أعظم الكتّاب الاشتراكيين في القرن الثامن عشر، وعنه أخذ الاشتراكيون الفرنسيون.

وفي العام نفسه، نشر الفيلسوف الفرنسي روسو (Rouseau) كتاب **انعدام المادة** نادى فيه بإلغاء الملكية الفردية باعتبارها مصدر الجشع. ويعتبر هذا الفيلسوف الفرنسي مؤسس الشيوعية الحديثة.

وفي عهد الثورة الفرنسية، برز الصحافي الثائر بابيف ١٧٦٠ ـ ١٧٩٧ (Babeuf)، فكتب في جريدة **منبر الشعب** سلسلة مقالات حضّ فيها على حرب الطبقات وتصفية الرأسمالية وإلغاء الملكية الفردية وإقامة الملكية العامة، ثُمّ قام هو وأنصاره بثورة مسلّحة بلغ عدد أفرادها ١٧ ألفاً لقلب الحكومة الفرنسية وإقامة المجتمع الشيوعي. وكان شعارهم «الموت أو المساواة». ولكن الحركة قد باءت بالهزيمة وأعدم بابيف في ربيع ١٧٩٧.

وجاء بعد هؤلاء نخبة من المفكّرين الاشتراكيين، الذين يعتبرون قادة الاشتراكية الحديثة ومن بينهم سان سيمون وأتباعه (Saint Simon) (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) وروبرت أوين (Robert Owen) (١٧٧٠ ـ ١٨٥٨) ولوي بلان (Louis Blanc) (١٨١١ ـ ١٨٨٢) وأوغست بلانكي (Auguste Blanqui) (١٨٠٥ ـ ١٨٨١) ووليليام تومسون (Wiliam Thompson) (١٧٨٥ ـ ١٨٣٣). وهؤلاء وغيرهم من كبار فلاسفة أوروبا وكتابها، وضعوا مؤلفات مسهبة في الاشتراكية ووسائلها وأهدافها.

ولهذا، فإن كارل ماركس، لم يكن مبتدعاً للفكر الاشتراكي، ولا صانعاً للنظام الاشتراكي. ولقد جاء ماركس على الدنيا ووجد نفسه في خضم زاخر من الفكر

الاشتراكي، ولم يكن عليه إلا أن يصنّف ويؤلّف ليجعل من الاشتراكية علماً، له فصول وأبواب. وكان الزعيم الشيوعي لينين منصفاً غاية الإنصاف حين عرّف الماركسية بأنها «هي خلاصة الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية».

والأمة العربية، رغماً عن حالة التخلّف والانحطاط التي كانت تتحكّم في حياتها تحت سلطان الدولة العثمانية لم تكن متخلّفة عن فكرها الاشتراكي. ورغماً عن أن الشقة قد أصبحت بعيدة زمنياً عن الدولة الاشتراكية الأولى، الخلفاء الراشدين، إلا أن الفكر الاشتراكي قد ظلّ ممتداً يبرز من حين إلى حين على أيدي العلماء والفقهاء والمصلحين. وعندنا نماذج رائعة ورائدة تثبت أصالة الفكر الاشتراكي في الحياة العربية وتؤهلنا حقاً أن نكون في الساحة الاشتراكية عمالاً أصلاء، لا أجراء وعملاء.

فهذا أبو نصر الفارابي (٨٧٠ ـ ٩٥٠) من أكبر فلاسفة العرب ويعتبر المعلّم الثاني بعد أرسطو، وقد وضع رسالتَيْنُ **المدينة الفاضلة** و**السياسة المدنية** شرح فيهما آراءه الاشتراكية، وتصوّر دولة تعاونية قائمة على نظام الطبقات يعاون بعضها بعضاً، كما يتعاون أعضاء الجسم، وهدف الطبقات سعادة الرعية، تحت حاكم يتّصف بالكمال في أخلاقه وقواه العقلية. وبعد ستّة قرون ظهرت مؤلّفات على غرار ما كتبه الفارابي، مثل **يوتوبيا** و**مدينة الشمس** اللتين أسلفنا ذكرهما. وهناك ثلاثة مؤلفات مماثلة: **كريستيانوبوليس** (Chistianopolis) (١٦١٩) و**أتلانتيس الجديد** (New Atlantis) للفيلسوف البريطاني الشهير فرنسيس بيكون (Francis Bacon) (١٦٥٦) والثالثة **أوشيانا** (Oceana) (١٦٥٦) لجيمس هارينغتون (James Harrington). وتنبئ أسماء هذه المؤلفات عن تصوّر أصحابها للدولة العادلة الرشيدة.

وهذا الإمام ابن حزم (٩٩٤ ـ ١٠٦٤) وقد دعا إلى اشتراكية تفرضها الدولة على المجتمع. ورغماً عن أن الزكاة، وهي دعامة الاشتراكية، قد ورد ذكرها في القرآن سبعين مرة، إلا أن ابن حزم قد أوجب على ولي الأمر أن يكفل لكُلّ مواطن الغذاء والكساء والمأوى، سواء كفت الزكاة أو لم تكفِ، فقد قال: «ويجب على الأغنياء من أهل كُلّ بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تَقُم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بُدَّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يُكنّهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة[٤]. «وعيون المارة» هذه هي المعنى

(٤) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، **المحلى**، عني بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٦هـ إدارة الطباعة المنيرية، ١١ج في ٨ مج (القاهرة: مطبعة النهضة، ١٣٤٧ ـ ١٣٥٢هـ، [١٩٢٨ ـ ١٩٣٣م؟])، ج ٦، ص ٤٥٢.

العصري الرفيع «للحرمة» Privacy، دعا إليها إمامنا قبل عشرة قرون.

وهذا الوليد بن رشد (١١٢٦ ـ ١١٩٨) من عمالقة الفلسفة الإنسانية، وصاحب المدرسة «الرشدية» في أوروبا، فهو يشيد بالحكم الاشتراكي الذي قام في زمن الخلفاء الراشدين، وينذّد بعهد الإقطاع الذي ساد الدولة الأموية، فيقول «وتُعدّ جمهورية العرب القديمة نسخة تامة المطابقة لجمهورية أفلاطون. وقد أفسد معاوية هذا المثل الأعلى الرائع بإقامته حكم بني أمية المطلق، وفتح تاريخ الانقلابات التي لم تخرج جزيرتنا من نطاقها»(٥).

وهذا الفقيه الثائر العزّ بن عبد السلام (١١٨١ ـ ١٢٦١) استفتاه سلطان مصر في الاقتراض من أموال التجار لمواجهة نفقات الحرب ضدّ التتار، وكانت الثروة الفاحشة، في ذلك العهد، في خزائن السلطان وأمرائه وقواد جيشه، ومماليكه ونسائه، فأعلن الفقيه ابن عبد السلام، في جمع من الأمراء والعلماء فتواه الشهيرة مخاطباً السلطان: «إذا أحضرتَ ما عندك وعند حريمك، وأحضر الأمراء ما عندهم من الحلي الحرام، وضربتَه سكة ونقداً وفرّقته في الجيش ولم يقمْ بكفايتهم، ذلك الوقت أطلب القرض. أما قبل ذلك فلا، وينبغي أن تبيعوا ما لكم من الحوائض المذهّبة والآلات النفيسة. ويقتصر كُلّ الجند على مركوبه وسلاحه، ويتساووا هم والعامة. أما أخذ الأموال من العامة مع بقاء ما في يد الجند من الأموال والآلات الفاخرة، فلا(٦). وهذه الفتوى الثورية هي الاشتراكية بعينها.

وهذا جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) معاصر كارل ماركس بالذات، يصف القلّة المترفة بأنهم سبب تأخّر الأمة، وأنهم أصبحوا «سلاسل وأغلالاً في رقاب المسلمين»، فيقول «ما أقعد الهمم عن النهوض إلا أولئك المترفون، يحرصون على طيب في المطعم، ولين في المضجع، وتطاول في البنيان، أولئك صاروا في أعناق المسلمين سلاسل وأغلال»(٧)، وعلى حساب الفقراء الذين يعيشون من غير مطعم ولا مضجع ولا بنيان!

ومن التنديد بالمترفين، انتقل الأفغاني إلى التمجيد بالعمال والفلاحين، فهو

---

(٥) إرنست رينان، **ابن رشد والرشيدية**، نقله إلى العربية عادل زعيتر (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧)، ص ١٧٠.

(٦) جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج ٧، ص ٧٢، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ٦ ج في ٣ (القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٣٢٤هـ، [١٩٠٦م؟])، ج ٥، ص ٨٢.

(٧) جمال الدين الأفغاني، **جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة**، ص ٢٤٤.

يقول «لولا الزرع ولولا الضّرع لما كان شرف الأغنياء ولا ترف الأمراء. إن موقف الزرّاع والصنّاع من الحضارة أنفع من موقف الإمارة. لقد رأينا شعباً يعيش بدون ملك، ولكن ما رأينا ملكاً بدون شعب».

ويتناول الأفغاني موضوع التآخي الذي عقده الرسول (ﷺ) بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة إلى المدينة المنورة، ويشرح جوانبه الاشتراكية ويصفه بأنه «حقّق الاشتراك العمومي في الثروة»، ثُمّ يشيد به معتبراً إياه «أشرف عمل تجلّى به قبول الاشتراكية قولاً وعملاً».

وكان فكر الأفغاني غنياً بالسمات الاشتراكية والنزوع إلى العدالة الاجتماعية فهو يشير إلى الإقطاع في زمن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) فيقول: «إنه في زمن قصير من خلافة عثمان تغيّرت الحالة الروحية في الأمة تغيراً محسوساً. وصار يمكن معها الحس بوجود طبقة تدعى «أمراء» وطبقة «أشراف» وأخرى «أهل ثروة وبذخ وثراء»، وانفصل عن تلك الطبقات طبقة العمال وأبناء المجاهدين. وكان أول من تنبّه لهذا الخطر الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري. واجتمع مع طبقة المتألّين والمتذمّرين من المسلمين. وشجّعهم على «النهضة» (الثورة). وانتهت الثورة بمصرع عثمان (رضي الله عنه).

وحينما كان كارل ماركس يضع مؤلفاته عن العمل والعمال ورأس المال، كان الأفغاني يلهب الشرق العربي والإسلامي بثورته على الظلم الاجتماعي، ويأخذ بناصر العمال الكادحين، ويندّد بالمترفين في الأرض «الذين أثْروا من كدّهم (العمال) وعملهم وادّخروا كنوزهم في الخزائن، واستعملوا ثروتهم في السفه».

ولقد كان الأفغاني يفهم الإسلام بحقائقه الاجتماعية والإنسانية، بالإضافة إلى جوانبه التعبّدية. وربط الاشتراكية بقضية السلام والإخاء الإنساني، وهو ما يدعو إليه الإسلام، فقد كتب يقول: «إن دعوى الاشتراكية وإن قلّ نصراؤها اليوم فلا بُدَّ أن تسود العالم، يوم يعمّ العالم فيه العلم الصحيح، ويعرف الإنسان أنّه وأخاه من طين واحد أو نسمة واحدة. وإن التفاضل إنما يكون بالأنفع من السعي للمجموع، وليس بتاج أو نتاج أو مال يدّخره، أو كثرة خدم يستعبدها، أو جيوش يحشدها». وبهذه العبارة أوجز الأفغاني رأيه في الاشتراكية والإخاء الإنساني والسلام الدولي.

وحينما كانت الاشتراكية الأوروبية تخوض أعنف معاركها الفكرية، كان ثائر عربي مجيد هو السيد عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢) ينفخ في المجتمع العربي الإسلامي روح الاشتراكية مستمدّة من تعاليم الإسلام، ويصبّها في قالب العصر. وفي كتابه **طبائع الاستبداد** دعا الكواكبي إلى تحديد الملكية الزراعية، وأوضح «أن الإسلام قد ترك معظم الأراضي الزراعية ملكاً لعامة الأمّة يستنبتها ويتمتّع بخيراتها

العاملون فيها فقط». وينتقل بعد ذلك إلى تصحيح الأوضاع بين الكادحين والمُتْرَفين، ورفع الظلم الاجتماعي، ذلك «أن رجال البشر تقاسموا مشاق الحياة قسمة ظالمة. وهذه القسمة جاء بها الاستبداد السياسي». ويرى أن الحلّ هو في أن يستوحي المجتمع العربي سيرة الخلفاء الراشدين «الذين فهموا معنى القرآن وعملوا به، فأنشأوا حكومة قضت بالتساوي بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية، وحالات معيشية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد، وفي حضانة أم واحدة». .

ويعتبرالكواكبي هذه «المعيشة الاشتراكية» متّفقة مع سنن الكون، «فالاشتراك» كما يقول «هو أعظم سنن الكائنات، وبه قيام كُلّ شيء ما عدا الله وحده، به قيام الأجرام السماوية، به قيام المواليد، به قيام حياة العالم العضوي، به قيام الأجناس والأنواع». ثُمّ ينتقل بعد ذلك إلى ربط الثروة بالعدل، فيقول: «إن تحصيل الثروة في عهد الحكومة العادلة عسر جداً».

ولقد تغلغلت الروح الاشتراكية في وجدان الكواكبي، فطمست من سيرته الحسب والنسب. وهو ابن أسرة سورية رفيعة في حلب، تنتسب إلى سيدنا علي بن أبي طالب (رضي الله عنه). ولكنه اختار أن يسير على نهج عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حين صاح في العرب قائلاً: «والله لو جاءت الأعاجم بالأعمال، وجئنا بغير عمل، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة، ومن قصّر به عمله لم يسرع به نسبه». وهذا ما حدا بالكواكبي بعد ثلاثة عشر قرناً أن يصيح في المجتمع العربي «أن الشرف كُلّ الشرف في القلم، ثُمّ في المحراث ثُمّ في المطرقة»[٨]. ويوم تحدّث الكواكبي عن المطرقة، لم يكن كارل ماركس قد اتّخذها شعاراً للاشتراكية.

ولا أريد أن أسترسل كثيراً في الرجوع إلى سيرة المفكّرين العرب في الوطن العربي الذين جاؤوا بعد الكواكبي والأفغاني وجعلوا أقلامهم وألسنتهم في خدمة العدالة الاجتماعية، والدعوة إلى الاشتراكية، فإن الحقيقة التاريخية التي أردتُ أن ألفتَ إليها نظر المواطن العربي المعاصر أن الاشتراكية هي في صميم الحياة العربية، وأن الانتكاسات التي أصابتها في حياة المجتمع العربي لم تمنع انطلاقها من حين إلى حين على يد مصلح أو مفكر أو ملك أو أمير. ثُمّ، وهو الأهم، إن الاشتراكية المعاصرة في أوروبا كانت تقابلها اشتراكية معاصرة أخرى في المشرق العربي. ثُمّ أخيراً، وهذه هي

(٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧، ٩٠ و٤٢٣، وعبد الرحمن بن أحمد الكواكبي، **طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد**، ص ٩٠، وصفحات أخرى.

النتيجة الكبرى، إن الأمة العربية لم تكن غريبة عن الفكر الاشتراكي ولا كانت عالة عليه، بل ساهمت بنصيب وافر في الفكر الإنساني، والنضال العالمي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها الهدف الأول والأخير للاشتراكية.

ولم تبق الاشتراكية العربية قاصرة على الفكر والمفكّرين، ولكنها انتقلت إلى ميدان الثورة والثائرين. وشهد منتصف هذا القرن اشتراكية عربية تدقّ أعلامها في عدد من الأقطار العربية.

وكانت ثورة تموز/ يوليو في مصر، هي الثورة الرائدة القائدة؛ ففي أوائل الستينيات شرع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في إقامة المجتمع الاشتراكي في مصر. ووضع قوانين الإصلاح الزراعي وقام بتأميم المرافق العامة في الدولة وعرّب المصالح الأجنبية، فكانت بداية ثورة اشتراكية عمّقت جذورها في مصر وانتقلت بعد ذلك إلى سوريا فالعراق فالجزائر فتونس، وأخيراً إلى ليبيا بعد ثورة الفاتح.

ولقد وقعت، من غير ريب، أخطاء جسيمة في التطبيق الاشتراكي. ولكن ذلك لا ينتقص من أهداف الاشتراكية، بقدر ما ينتقص من قدر «وسائل الاشتراكيين» الذين تصدوا لممارسة الاشتراكية في هذه الدولة العربية أو تلك.

وكان طبيعياً أن تدخل الاشتراكية العربية، ولا تزال، في دور التجربة والخطأ. وكان طبيعياً كذلك أن تحيط بها الضغوط الدولية، الرأسمالية الغربية تريد أن تردّها إلى الاقتصاد الحرّ، والاشتراكية الروسية تريد أن «تقطرها» وراءها لتسير في ركبها في فلك الماركسية بكل ما تحمل هذه «العقيدة» من فلسفة وسياسة واقتصاد واجتماع، وإلى نظرة مادية في تفسير الحياة والتاريخ والعلاقات الاجتماعية والقومية والدين، وكُلّ ما يجيش في صدور الناس من خواطر، وما يجول في عقولهم من أفكار.

ويجب أن تكون للوحدة العربية التي نتطلع إلى قيامها، اشتراكية عربية ذات فلسفة خاصة بها، مستفيدين من خبراتنا الخاصة وخبرات الشعوب الأخرى، من دون أن نلتزم بالضرورة بالماركسية. والماركسية عند الماركسيّين كُلّ لا يتجزأ، ونحن لا نستطيع أن نقبل هذا الكُلّ في جملته. وكثيرون من العرب الذين يسمّون أنفسهم «ماركسيين»، لم يقرأوا الماركسية قراءة كاملة، ولا قرأوا المنابع الروحية للاشتراكية العربية. ولو فعلوا لأجهدوا فكرهم في إبداع الاشتراكية العربية.

والفلسفة الماركسية جدلية في بحثها ونظرتها لظواهر الطبيعية، ومادية في تفسيرها لهذه الظواهر، وهي مادية تاريخية بتطبيقها هذه الفلسفة على حياة المجتمع، فلا تخلو هذه الفلسفة من نظرات صائبة، كما لا تخلو من أخطاء فاحشة، والأمة العربية قادرة على الاختيار.

ومثلاً، فإن الأمة العربية ترفض المبدأ الذي أودعه ماركس في البيان الشيوعي الشهير من «أن الطبقة العاملة لا وطن لها»، «فإن الوطن لها» الوطن العربي هو وطن العمال العرب ولا وطن لهم سواه. وكذلك فإننا نرفض ما قرّره المؤتمر الشيوعي لعام ١٩٤٨ من أن «الدفاع عن الاتحاد السوفياتي وهو الوطن الأم للاشتراكية والبروليتاريا في العالم هو واجب مقدّس على كُلّ مواطن مؤمن بالماركسية في أي مكان، وليس على المقيمين في الاتحاد السوفياتي وحدهم».

فإن الدفاع عن الاتحاد السوفياتي هو واجب مقدّس على المواطن الروسي، وليس على المواطن العربي أي واجب عام في هذا الصدد، اللهمّ إلا التأييد السياسي، هذا إذا كان الاتحاد السوفياتي على صواب. وأما إذا كان على خطأ فلا يمكن أن نكون إلى جانب الخطأ، كائناً من كان المخطئ!

وأخيراً فإننا نرفض ما أعلنه لينين من «أن الدين هو أفيون الشعوب»، فإن الدين الحقّ، لأية أمة، هو الغذاء الروحي للشعوب. وإن من واجب الإنسان أن يصقله مما علق به من أساطير وخرافات ورواسب وثنية، وأن يحميه من الدعوات الإلحادية، والماركسية من جملتها، في نظراتها إلى الدين.

ولم تستطع الفلسفة الماركسية أن تثبت صوابها، بهذا الزمن الذي مرّ عليها، ولا بالتطبيق العملي للاشتراكية، سواء في الاتحاد السوفياتي أو في جمهورية الصين الشعبية. والشواهد الواقعية على ذلك كثيرة.

أولاً: قامت الأممية الدولية على شكل مؤتمرات، انعقدت من حين إلى حين. ولكن القيادة الشيوعية قد توقّفت عن الأممية وحلّت محلّها الدول الشيوعية المتعدّدة.

ثانياً: لم تستطع الفلسفة الماركسية، أن تجعل من الدول الشيوعية، دولة واحدة. وهي التي تحلم في نظام شيوعي يسود العالم أجمع، ليست فيه دولة، ولا قوميات ولا لغات. وحتى الأحزاب الشيوعية العالمية الكثيرة، لم تستطع الماركسية أن تجعل منها حزباً شيوعياً عالمياً واحداً. وهذا هو حال الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، متعدّدة ومختلفة الآراء والمواقف.

ثالثاً: تطوّرت الماركسية إلى ماركسيات متعدّدة، ومتنافرة ومتحاربة، فالحشود العسكرية على الحدود الصينية الروسية، والاتهامات الخطيرة بين موسكو وبكين، وانقسام الدول والأحزاب الشيوعية بين هذيْن العملاقين، أقل حدّة بكثير وكثير، مما هو بين الدول الشيوعية في مجموعها والدول الرأسمالية الغربية.

رابعاً: إن السلوك العام للدول الشيوعية في ما بينها، ومع الدول الأخرى،

ومنها الدول النامية، قد تخلّى عن كثير من المبادئ الماركسية في ما يتعلّق بقضايا الحرية والسلام وتقرير المصير. ولسنا ننكر أن الدول الشيوعية قد اتّخذت مواقف شديدة في تأييد الحركات التحرّرية في العالم. وكان ذلك متّفقاً مع مصالحها الدولية، ولكنها كذلك قد اتخذت مواقف «انتهازية واستعمارية» في قضايا أخرى. كموقف الاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧.

خامساً: يختلف التطبيق الاشتراكي في الدول الشيوعية من بلد إلى بلد، في الزراعة والصناعة والقطاع العام والقطاع الخاص. وهو في البلد نفسه قد تغير من مرحلة إلى أخرى، ومن انغلاق إلى انفتاح.

سادساً: إن وحدة العالم الشيوعي على صعيد الشعوب مفقودة في ما بينها، فإن السفر من دولة شيوعية إلى أخرى لا يتمّ إلا في أضيق نطاق. واللقاءات لا تتمّ إلا على الصعيد القيادي من خلال المؤتمرات. وإذا كان الاتصال الجماعي بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية محظوراً، فلِمَ يكون هذا الحظر في الدول الشيوعية في ما بينها؟

سابعاً: وهو عندنا أولاً وأولاً، إن الماركسية لا تعترف بوجود الأمة العربية الواحدة، فإن تعريف ستالين للأمّة لا ينطبق على الأمة العربية. وآخر ما تكرّم به علينا فلاسفة السوفيات أننا «أمة على طريق التكوين». ثُمّ الاتحاد السوفياتي قد وضع نفسه في معسكر الاستعمار الغربي في محاربته للوحدة السورية المصرية في عام ١٩٥٨، كما فعل الحزبان الشيوعيان السوري والعراقي[٩].

ولا داعي لأن نسترسل في سرد فوارق ومفارقات أخرى، وهي وغيرها تفرض علينا أن تكون لنا اشتراكيّتنا النابعة من تراثنا، الملائمة لمتطلّبات حياتنا القومية في هذه المرحلة التي نطمح خلالها إلى أن نبني لأمتنا مجتمع الرفاهية والكفاية والعدل.

ودول الوحدة العربية هي التي تضع أسس الاشتراكية العربية، الاشتراكية العلمية، مستهدفة توزيع الثروة العامة توزيعاً عادلاً، وتضع أدوات الإنتاج ومرافق البلاد العامة تحت سيطرة الشعب، ويتمّ تحديد الملكية الفردية، ويُرسم إطار القطاع العام والقطاع الخاص، وتُشجّع الحوافز الشخصيّة من غير طغيان ولا استغلال،

(٩) انظر مجموع خطب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٨ في: **قال الرئيس، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: دار الهلال، [١٩ ـ ؟])، وقدري قلعجي، **مناقشة آراء العلماء والقادة السوفيات في الأمة والطبقة والوحدة والمقاومة وقضية فلسطين** (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [١٩٧٢]).

وبالجملة تحويل المجتمع العربي إلى الكفاءة والكفاية، وإلى المساواة والعدالة؛ مجتمع يستهدف صالح الجماعة. ولا يكون المواطن فيه مجرّد أداة للإنتاج، ولكن يكون إنساناً حرّاً كريماً، نشيط الحوافز والقدرات. وإن المجتمع هو المجموع النهائي للمواطنين، تتجمّع فيه حصيلة قوتهم أو ضعفهم.

ولا تكون قوة المجتمع، والمواطن هو خليّته الأولى، بقوته المادية فحسب، ولكن بقواه الروحية وقيمه الأخلاقية. ومن هنا حرصت الاشتراكية العربية كما بدا من **الميثاق الوطني** الذي وضعه الرئيس عبد الناصر، مؤكّداً على إبراز دور «القيم الروحية الخالدة» في المجتمع الاشتراكي العربي(١٠).

ودولة الوحدة العربية التي تناضل الأمة العربية من أجل بنائها على أسس اشتراكية رشيدة، لا تسمح لنفسها أن تضيع في خضم «الجدليات» الماركسية عن الكون، والوجود والعقل، والروح وسائر قضايا الحياة، فإن الإنسان المعاصر لم يصل حتّى إلى معرفة ذاته، إلا بقدر الهمزة من الألف من أبجدية الحياة، والطريق لا يزال طويلاً وبعيداً.

وكلما اكتشف الإنسان كوكباً تكشّفت له عوالم من الكواكب. وأرضنا هي النقطة الصغيرة المظلمة في هذا العالم العجيب.

إن وحدتنا واشتراكيّتنا وحريّتنا وفلسفتنا، ستقوم على المادة والروح معاً، فليست الحياة مادة كلها، ولا روحاً كلها. ولكنها مزيج عادل من الاثنين، متلازمينْ متكافئين.

والدليل القاطع الحاسم يجده المرء في نفسه وفي حواسه بالذات. .

العين مادة، فما هو الإبصار؟

الأذن مادة، فما هو السمع؟

اللسان مادة، فما هو الذوق؟

الأعصاب مادة، فما هو الإحساس؟

وأخيراً: المخّ مادة فما هو العقل؟ ما هو الفكر؟ ما هو الغضب؟ ما هو الضحك؟ ما هو الجبن؟ ما هو. . ما هو. .؟ إلخ.

وإلى أن يجد الجدليّون جواباً علمياً على هذا، فإن دولة الوحدة العربية ستقوم

---

(١٠) **الميثاق الوطني**، الباب السابع.

على قاعدتيْن متوازيتين متكافئتين: القيم الروحية والحقائق الاقتصادية. وقد وضعتُ الأولى أولاً والثانية ثانياً، لأن الحقائق الاقتصادية هي الوسيلة، والسعادة البشرية هي الهدف. والسعادة أولاً وأخيراً هي ذروة القيم الروحية.

وإنه من الأهمية تأميم المصانع والمزارع وسائر المرافق العامة، ولكن الأهمية القصوى ألا تؤمّم القيم الروحية، فلا نجد تفسيراً للحياة إلا من خلال النظرة المادّية للكون، فلقد شهد التاريخ العربي قيام دولة القرامطة في القرن التاسع للميلاد، وبسطتْ سيادتها على عمان والبحرين واليمامة والإحساء، وبلغ من شأنها أنها أقضّت مضاجع الخلافة العباسية في بغداد. وكانت تلك الدولة «شيوعية» بالمعنى الحديث وقد أسماهم عدد من المستشرقين بأنهم بلاشفة الإسلام. ولقد نادوا بشيوعية الأموال والنساء. ولكن قادة هذه الدولة فقدوا القيم الروحية والخلقية، فضلاً عن الدينيّة، فأحرقوا المدن والقرى، وقتلوا الناس بالألوف، وقطعوا الطريق واقترفوا فظائع رهيبة، ولم يجدوا من يمجّد حركتهم ويثني على عقائدهم إلا بعض مستشرقي السوفيات[١١].

والدولة العربية الاتّحادية التي نتطلّع إلى قيامها لا نريدها دولة قرمطية جديدة، ولكننا نريدها دولة اشتراكية، تكون «المادّة» هيكلها، وتكون القيم الإنسانية والمثل العليا هي «الروح».

وفي هذا المزيج من المادة والروح تكون الحياة الرغيدة السعيدة للوطن والمواطن.

(١١) بندلي جوزي، **من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام** (بيروت: دار الروائع، [١٩ ـ ؟]).

دولــة عظمــى.. بيــن أيدينــا

أجل. إن دولة عظمى بين أيدينا، تملكها الأمة العربية بيمينها. وليس عليها إلا أن تهبّ هبّة رجل واحد لتزيح الذين يقفون في طريقها، وتعمل على إقامتها، وتشيد صرحها بإرادة ماضية وعزيمة صادقة.

وهذه الدولة العربية العظمى التي أتحدّث عنها، ليست حلم يقظان، ولا أضغاث نائم ولا هواجس مجذوب، ولكنها حقيقة تتوافر لها كُلّ إمكانات التحقيق، بنفس القدر الذي تتوافر ولاية دولة عظمى في هذا العالم الذي نعيش فيه.

والمواطن العربي، وهو يقرأ هذا الكتاب يدرك أن صاحبه هائم بالوحدة العربية ملكتْ عليه جوارحه. ولكن تعلّقي بالوحدة العربية ليس قائماً على الحب وحده. ولولا الحب لانتهت الصلة بالأمة والوطن وبكل المعاني الإنسانية، وإنما هو تعلّق يسنده العلم في معزل عن نوازع الحب.

والدولة العربية العظمى التي نملك كُلّ أسباب نشوئها، وكُلّ مقومات وجودها، هي كذلك حقيقة علمية بذاتها، من غير أن يكون للعاطفة أي دخل في النظر إليها، فالدولة العظمى، أي دولة، هي مجموعة من «العوامل والوقائع»، كُلّ واحدة منها هي «عظمى» بمفردها، وتتجمّع كلّها لتكون الدولة العظمى.

ولو أننا دعَوْنا طائفة من العلماء، غير العرب، لزيارة الوطن العربي زيارة دراسة على الطبيعة لانتهوا إلى نتيجة قاطعة حاسمة، أن الأمة العربية تملك كُلّ مقومات الدولة العربية العظمى، بل إنهم يتساءلون في عجب واستغراب، ماذا تنتظرون؟ ولماذا لا تحملون السلاح لتحطيم الحدود القائمة بين أقطاركم، وإزالة الحكم الانفصالي الذي يباعد بينكم. ومن ثمّ تعملون على بناء الدولة العربية العظمى، وهي أمام أبصاركم وفي متناول أيديكم؟

والدول العظمى، في الوقت الحاضر، اثْنَتان هما: الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي تليهما اليابان، ويأتي بعد هؤلاء الاتحاد الأوروبي إذا قدّر لهذا الاتحاد أن يتجاوز المصاعب التي تنتظره. ويصبح دولة فيدرالية يشمل أوروبا الغربية.

والصين من غير شكّ، دولة عظمى على طريق المستقبل. وإذا ما ظلت الرياح تهبّ رخاء في شراعها فستكون الدولة العظمى الأولى في هذا العالم، وإن كان قادتها يتحدّثون بتواضع واعتذار أن الصين تعتبر نفسها من الدول النامية!

نحن لو أمعنّا النظر في تاريخ هذه الدول العظمى، لوجدنا أن حالة «العظمى» هذه ليست قديمة في تلك الدول، حتّى يقول قائل إنّه لا يمكن اللحاق بها. فليست هذه الحالة تاريخية أزلية. إنها وليدة القرن العشرين، وقبله ما كانت هذه الدول العظمى، عظمى. بل كانت دولاً متخلّفة، شأنها في ذلك شأن الدول المتخلّفة المعاصرة، المسمّاة أدباً وإشفاقاً الدول النامية.

ولسنا في حاجة إلى أن نضرب في أعماق التاريخ لنتعرّف على الحقيقة، فإن المعمّرين في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان قد عاشوا في شبابهم عهود التخلّف في بلادهم، فلا قطارات ولا سيّارات ولا راديو ولا تلفزيون ولا صواريخ ولا دبابات، ولا بنسلين ولا أسبيرين ولا مصانع ولا مختبرات.

أقول هذا للّذين يقرأون عنوان هذا الفصل، ويتساءلون في هزء وسخرية: وأين نحن من الدول العظمى؟ وأنّى لنا أن نلحق بأولئك العمالقة؟

ونحن لا نريد أن نسخر من هذه السخرية، فإن العلم والعالم وحده هو الذي يبدّد السخرية ويكشف عن الحقيقة صافية نقيّة. وماذا يقول العِلم عن «عظمة» هذه الدول العظمى؟ ما هي أسباب هذه الصفقة ومقوماتها؟

يقول العلم عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إن كلاً منهما يملك أرضاً واسعة، متنوّعة الأقاليم والأجواء، غنيّة بالثروات الطبيعية وافرة السكان، وإن عندهما عدداً كبيراً من العلماء المهندسين والخبراء.

ويقول العلم عن اليابان، إنها تملك جزراً مبعثرة، ووفرة من السكان. وثروتها الطبيعية الوحيدة هي إرادة أهلها في التعلّم والاقتباس، وتحويل ذلك إلى إنتاج وصناعة وإبداع.

ويقول العلم إن الأمّة العربية تملك ما تملكه هذه الدول العظمى من مقوّمات، بل إنها تملك ما لا تملكه دول كاليابان مثلاً، وهي التي تشتري كُلّ الخامات من العالم بأسره، وتعيد إلى العالم خاماته مصنوعة جاهزة للاستهلاك والإنتاج.

ولا بُدَّ لنا أن ننتقل من التعميم إلى التخصيص. والسؤال المطروح: ماذا نملك من

مقوّمات الدول العظمى وفي مقاييس الدول العظمى نفسها؟ ولنتناولْ مقوّماتنا وثرواتنا وقدراتنا، الطبيعية والمادية والحضارية، واحدة واحدة. ولنبدأْ بالوطن العربي، من حيثُ موقعه الطبيعي الفذّ: فإنه الثروة الكبرى، وهي ثروة فريدة وحيدة، لا تجارينا فيه أية دولة من دول العالم، حتّى ولا الاتحاد السوفياتي، أو الولايات المتحدة. ولست أقول هذا زهواً أو اختيالاً، ولكنه الحقيقة العلمية نراها في معالم الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه. ولنضعْ أمامنا الأطلس العالمي، لنقارنْ الموقع الطبيعي للوطن العربي مع الموقع الطبيعي لكُلّ من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

من حيثُ الموقع العام نلاحظ أن الوطن العربي يحتلّ مكان «الصدر» في الكرة الأرضية، على حين يؤلّف الاتحاد السوفياتي «الطرف» الشرقي لأوروبا و«الطرف» الشمالي لآسيا، والولايات المتحدة تؤلف «الطرف» الشمالي لأمريكا الشمالية.

وكلمة «الصدر» بالنسبة إلى الموقع الطبيعي للوطن العربي ليست كلمة مجازيّة، ولكنها كلمة حقيقية. فالوطن العربي يقع في «وسط» العالم لا في «طرفه»، إنه يقع بين القارات الثلاث: أوروبا وأفريقيا وآسيا. وهو كذلك في الطريق إلى القارات الثلاث الأخرى: أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأُستراليا، فما من زائر أو تاجر أو عابر إلا ويعبر في مطاراتنا من القاهرة إلى بيروت إلى دمشق. وما من باخرة إلا وترسو في موانينا من الدار البيضاء إلى الإسكندرية إلى حيفا إلى اللاذقية. وكُلّ ذلك من الغرب إلى الشرق، ومن الشرق إلى الغرب. ولا يتمتّع أيّ من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بهذا الموقع الفذّ الفريد. وهذه ميزة كبرى للوطن العربي على الدولتين العملاقتين، وعلى عملاق الصناعة الكبيرة اليابان، وهي الجزر المبعثرة في أطراف المحيط الهادي.

ويأتي بعد ذلك الموقع الاستراتيجي للوطن العربي. والاستراتيجية أصبحت لغة هذا العصر، بل هي الميزان الذي توزن به الأمم والشعوب وتقيّم به الأحداث الواقعة والمتوقعة. وموقعنا الاستراتيجي، بل مواقعنا على الأصح، هي فريدة وفذّة، لذلك لا تملك مثلها أي من الدولتين العظميَين، الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة. فإن شواطئنا المغربية والموريتانية على المحيط الأطلنطي ذات أهمية بالغة. وشواطئنا على البحر الأبيض المتوسّط من مضيق جبل طارق حتّى بور سعيد، وإلى الإسكندرية بخلجانها ومرافئها تملك مزايا رائعة في السلم والحرب على السواء. ثُمّ تأتي شواطئنا على البحر الأحمر بجانبيْه، ومضيق باب المندب إلى البحر العربي، إلى المحيط الهندي إلى الخليج العربي. وكُلّ شبر فيها له قيمة بالغة في حياة وطننا بل في حياة العالم أجمع. وتأتي في طليعة ذلك قناة السويس التي تعتبر شريان التجارة الدولية ومعبر العالم القديم إلى العالم الحديث، والعكس.

وقناة السويس أهمّ ممر مائي في العالم، ولكن أهميّتها تصبح أضعافاً مضاعفة حينما تكون جزءاً من الدولة العربية الواحدة، وحينئذ تصدق الكلمة الشهيرة التي قالها الخديوي إسماعيل «لا أحد أكثر تحمّساً مني للقناة لكن أريد أن تكون القناة لمصر لا أن تكون مصر للقناة». وقد مرت أكثر من فترة كانت فيها مصر للقناة، وليست القناة لمصر.

وإلى جانب مجموعة القيم الاستراتيجية لوطننا العربي ليس لنا أن ننسى الثروة الهائلة التاريخية والسياحية التي سعد بها الوطن العربي منذُ أقدم العصور، وتلك ثروة لا يملكها غيرنا على الإطلاق. نحن متفرّدون بها على أمريكا وروسيا، وعلى العالم أجمع.

فهذا معبد الكرنك ووادي الملوك في الأقصر وما حولها من مصر، روائع الهندسة والبناء من الهياكل والردهات والقبور والأعمدة والقناطر والسقوف ما يعتبر من أعظم ما خلّفته الحضارة الإنسانية، ناهيك عن الملوك المحنّطين الذين أقاموا إمبراطوريات امتدّت إلى كُلّ أرجاء الوطن العربي.

وهذا سدّ مأرب (اليمن) الذي يعتبر مفخرة للحضارة العمرانية في كفاح الإنسان على طريق التقدّم والبناء، ومعه قصر غمدان (صنعاء) الذي شيّده عاهل اليمن من عشرين طابقاً كُلّ طابق في ارتفاعه عشرة أذرع حتّى غدا كما قال الشاعر: «ومن السحاب معصَّب بعمامة»، فكان أول ناطحة سحاب في العالم، وبه وبغيره من القصور أصبحتْ تعرف اليمن «ببلاد القصور».

وهذه مدينة البتراء (شرق الأردن) عاصمة عرب الأنباط، لم تبنَ بناء، ولكنها قدّت من الصخر الصلد، ونُحِت ديرها في جوف الجبل، ولا تزال تعتبر إلى يومنا هذا من أروع المعالم الأثرية السياحية في العالم.

وهذه مدينة تدمر، بآثارها الفخمة الرابضة في الصحراء، تروي سيرة الملكة العربية «زنوبيا» قاهرة الرومان، ومحرّرة الوطن العربي من النيل إلى الفرات.

وتتحدّث هذه الآثار البابلية والأشورية في العراق تتحدّث عن إنجازات الحضارة العربية الأولى في وادي الرافديْن. وظهرت مدرسة تاريخية جديدة تقول إن حضارة وادي الرافديْن أقدم عهداً من حضارة وادي النيل، وسواء كانت هذه أو تلك فإنها حضارة عربية في الحالتين.

وأخيراً هذه بعلبك والمعالم التاريخية الفينيقية العربية في سوريا ولبنان تشهد للسلالات العربية القديمة ما حقّقوا من خطوات مجيدة في سيل المعرفة الإنسانية.

كُلّ هذا وغيره، يجده المواطن العربي في وطنه، ولا يجد مثله في أي وطن آخر في العالم، بنفس الوفرة والجمال والإبداع.

وإلى جانب هذا الثراء الطبيعي في موقع وطننا من النواحي الاستراتيجية والأثرية والسياحية، كان الوطن العربي حافلاً منذُ القدم بالثراء المادي: ففي سيناء يتحدّث مؤرّخو اليونان والرومان والعرب عن مناجم النحاس والذهب والفيروز في شبه جزيرة سيناء، وكذلك فقد اشتهر جنوب الجزيرة العربية بأنواع فاخرة من الطيوب والصمغ واللبان والقرفة واللادن، حتّى إنّ هيرودس أبا التاريخ قال إن «بلاد العرب كلها تفوح بالعطر والطيوب». وكان لهذه المواد قيمة تجارية كبرى في العصور القديمة، كما كانت الجزيرة العربية غنيّة بمناجم من الذهب، بلغت نقاوته حداً لم تعد معه حاجة إلى تصفيته وصهره. وأصبح الوطن العربي بخيراته الوافرة ومركزه التجاري العالمي بين الشرق والغرب مصدر ثراء ويسر، بحيث تكاثرت في جنوب الجزيرة العربية «مدن عامرة تزيّنها الهياكل الجميلة والقصور الفخيمة. وفيها مستحدثات الأدوات المصنوعة من الذهب والفضة، منها الأسرّة ومثلّثات القوائم والأحواض وأوعية الشرب. ناهيك بمنازلهم الفخمة، وقد تزوّقت أبوابها وجدرانها وسطوحها بالألوان وترصّعت بالعاج والذهب والفضة والحجارة الكريمة»، كما ذكر مؤرخو اليونان والرومان[١].

كانت تلك ثروة الوطن العربي في الماضي. وأما في الحاضر فإن ما عرف حتّى الآن من الثروة في الوطن العربي يتجاوز الحصر والإحصاء. وما لا يزال غير مكتشف في جوف الأرض، وبخاصة في باطن الصحاري العربية ينبئ بمستقبل زاخر، بطبقات ضخمة من المعادن والمواد الكيمائية.

ولا يتّسع هذا الفصل للإسهاب في بيان ثروات الوطن العربي التي تتنامى كُلّ يوم، فاحتياطي البترول العربي يزيد عن ستين بالمئة من الاحتياطي العالمي، هذا بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، ويقدّر بنحو خمسين مليار متر مكعّب، ويؤلّف ١٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي. ويقدّر احتياطي الحديد الخام المكتشف حتّى عام ١٩٧٤ بحوالى ثمانية آلاف مليون طن[٢]. أما الفوسفات، وهو إحدى المواد الأساسية العالمية يكاد أن يصبح مادة استراتيجية. ذلك أن الفوسفات، حين يصبح سماداً يكون غذاء للأرض، وهذه بدورها تعطي الغذاء للإنسان. وفي الوطن العربي من الفوسفات ما

(١) مقتبسات منقولة عن: فيليب حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ٣ ج (بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩)، ص ٦٠.

(٢) جامعة الدول العربية، تقرير مركز التنمية الصناعية للدول العربية.

يزيد على ثلث الاحتياطي العالمي. هذا بالإضافة إلى معادن أخرى متوافرة في الوطن العربي مثل الكوبالت والرصاص والجبس والكبريت والملح الصخري، ناهيك عن المواد الكيماوية المتوافرة في البحر الميت، في فلسطين.

وبالإضافة إلى جوف الأرض وما فيها من كنوز وخيرات، فإن الأرض العربية نفسها هي ثروة كبرى، ففيها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ومناطق مترامية من الغابات والأحراش وبخاصة في المغرب والجزائر والسودان. ويملك السودان نفسه إمكانات زراعية، وثروات حيوانية هائلة، يمكن أن يصبح مزرعة الوطن العربي تسدّ حاجاته من الغلال والثمار واللحوم، وكواسر الوحوش وفرائد الطيور.

ونخلص من ذلك، أن الوطن العربي يملك خمسة مقومات ضخمة: المواقع الاستراتيجية والمعالم التاريخية والسياحية واحتياطي البترول والغاز الطبيعي والأراضي الزراعية والغابات الشاسعة واحتياطي المعادن والكيمائيات المختلفة. ولا أعرف دولة عظمى أو صغرى تتجمّع فيها هذه المقوّمات الضخمة بمثل هذه الوفرة، وكلها لا تزال بكراً على أول طريق الاستثمار. وحين تبلغ مرحلة الإشباع، سيصل حساب الدخل القومي العربي إلى أرقام خيالية.

ويأتي البترول والغاز الطبيعي على رأس الثروات العربية. فالبترول يمكن اعتباره المادة الاستراتيجية الأولى، من يملكها يملك عصب الحياة الدولية في الحرب وفي السلم على السواء؛ فهي التنمية والتقدم والازدهار في زمن الحرب. ولقد أصبحت قيمة البترول العربية الفعلية لا تكمن في ثمنه، وثمنه مليارات من الدولارات، وإنما في قيمته الفاعلة في التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري مع الدول الأخرى في العالم.

وقد تجسّدت قيمة البترول العربي، بعد حرب رمضان. ولقد كان أثرة على الاقتصاد العالمي أكثر من الحرب نفسها، إذ كان الشرق الأوسط هو ميدان الحرب بيننا وبين إسرائيل، ولكن العالم كُلّه كان ميدان حرب البترول. ولو أن الدول العربية، قد أحسنت استخدام هذا السلاح في حربنا عام ١٩٤٨، لما قامت إسرائيل أصلاً، ولكانت فلسطين اليوم دولة عربية. وكذلك لو أنها أحسنت استخدامه بعد حرب رمضان لشهد العالم بداية النهاية لإسرائيل. ولكن أنّى يكون للعرب إرادة واحدة في البترول وغير البترول، قبل قيام الدولة العربية الواحدة؟

وأكثر ما يبرز التخلّف العربي بشأن ثروته البترولية، أننا نقدّمه للدول الصناعية خاماً، ليعود إلينا بعد بضعة أيام مصنّعاً على أشكال مختلفة ونشتريه بعشرة أمثال الثمن الذي تقاضيناه حين كان عندنا زيتاً غشيماً. ناهيك عن البتروكيمائيات الأجنبية التي تغمر أسواقنا بأثمان فاحشة، ولقد خرجت بالأمس القريب من منابع البترول

العربي. وكان الأوْلى ونحن نملك المادّة الخام الأساسية أن نكرّره ونصفّيه ونصنّعه في بلادنا، ثُمّ نصدّره إلى الأسواق الخارجية، زيتاً مكرّراً وسلعاً متعدّدة وموادّ كيماوية متنوّعة. وتصبح السبعون مليار دولار التي نتقاضاها اليوم، سبعمائة مليار دولار في الغد، تدخل إلى بيوت مائة مليون من الفلاّحين والعمال العرب، فيشبعون ويصحّون ويتعلّمون ويسعدون.

والغاز الطبيعي، ثروة هائلة، مالية واقتصادية وصناعية. وفي الوطن العربي مخزون عظيم منه، يجد المواطن العربي لهبه المتصاعد في الأجواء العربية، فيضيع مهدوراً في الفضاء. في حين أن الغاز الطبيعي طاقة كبرى للتدفئة والصناعة، ولكن التخلّف العربي «ينفث» هذه الطاقة الهائلة في الهواء، فلا تستفيد منها المصالح العربية. ويعيش ملايين العرب يئنّون من برد الشتاء وحرارة الصيف، ما خلا بضعة آلاف من الموسرين، على رأسهم الملوك والرؤساء!

وإن أمامنا مثلاً حياً ينبئ كيف تستغلّ الدول الصناعية الغاز الطبيعي العربي؛ فإن فرنسا تقوم بمشروع ضخم لنقل الغاز من الجزائر، وفيها أعظم مخزون في العالم، عبر البحر الأبيض المتوسط لاستخدامه في الطاقة الصناعية. وهناك دراسات ومخطّطات لإنشاء شبكة من الأنابيب في أوروبا الغربية كلها، لجرّ الغاز الطبيعي إلى كُلّ مصنع وبيت في أوروبا، ورحم الله العرب القدامى والمعاصرين فهم سواء في قول الشاعر:

والعيسُ في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

ومن شأن البترول والغاز الطبيعي، أن يجعلا من الأمة العربية دولة عظمى، دولة عملاقة في الزراعة والصناعة والتجارة، وأخيراً لا آخراً في صناعة أسلحة حديثة متطورة تحرّر الوطن العربي من إسرائيل، وتخرج الأمة العربية من تحكّم هذا المعسكر العالمي أو ذاك، بل ومنهما معاً.

وليس هذا الكلام خيالاً، ولكنه حقيقة أكيدة تصبح ماثلة للعيان بعد جيل واحد لا جيلَيْن. ذلك أن مقوّماتنا الضخمة، مدعمة بالبترول والغاز الطبيعي، كفيلة في ظلّ دولة الوحدة العربية أن تجعل القاهرة على مستوى واشنطن وموسكو، ولكن من غير أن تشارك أمريكا وروسيا في ما تقذفان على العالم من شرور وويْلات.

والأرقام بطبيعتها جافة وباردة، وإذا دخلت في جداول مطوّلة تكون مدعاة إلى الملل، ولا يصبر عليها إلا العلماء المتخصّصون. ولكن حين تقدّم موجزة في إطار من المقارنة والمقايسة، تصبح أفصح من الشعر وأبلغ من النثر وأروع من النحت والتصوير. فلنسلّط الأرقام على ثرواتنا ومواردنا.

ولنبدأْ بالزراعة، وهي لا تزال العمل الرئيسي لما يقرب من ستين بالمئة من الأمة

العربية. وتضعنا الأرقام في هذا الميدان أمام صورة مذهلة ومفجعة معاً. وتبلغ المساحة المنزرعة في الوطن العربي ٤٤٠ ألف كيلومتر مربّع، تعتمد ثلاثة أرباعها على المطر، وهي لذلك تعطي محصولاً واحداً. أما الأراضي التي تعتمد على الريّ فتبلغ مساحتها ٨٨ ألف كيلومتر مربّع، وهذه معظمها في مصر والسودان والعراق وسوريا، وتعتمد على مياه النيل ودجلة والفرات. ويمكن أن يتضاعف إنتاج هذا القطاع الزراعي من الوطن العربي، إلى خمسة أمثال باستخدام الآلات الزراعية الحديثة والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والمحاريث الآلية، بدلاً من الحراثة بالجمال والجواميس والحمير، فقد آن الأوان لهذه الحيوانات الصابرة أن تنعم بنصيبها من الحياة الوادعة!

وإلى جانب القطاع المنزرع، نجد في الوطن العربي مساحة أكبر غير منزرعة ويمكن إخضاعها للزراعة، وتقدّر مساحتها بـ ٦٩٣ ألف كيلومتر مربّع، معظمها في السودان والعراق والمغرب. ويمكن جعل هذه المساحة الشاسعة جنّات خضراء من الحبوب والثمار، بإنشاء السدود والخزّانات للتحكّم في الأنهار في سوريا والعراق، أو بوسائل حفظ المياه في تونس واليمن، أو بالانتفاع بمصادر المياه الجوفية في ليبيا والسعودية ومصر.

ولكن بعض الأرقام، بخاصة بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية على وجه التحديد، تعطي المواطن العربي صورة جليّة عن الدولة العربية العظمى، التي تنتظرنا، إذا سلّطنا إرادة الوحدة وتيّارها الهائل على طاقاتنا الوفيرة. وتبلغ في سوريا مثلاً، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١٨ مليون فدّان، ولكن لا يتجاوز المستغلّ منها فعلاً سُبع المساحة، وتبلغ الأراضي الصالحة للزراعة في اليَمَن أربعة ونصف مليون هكتار، ولكن لا تتجاوز المساحة المنزرعة فعلاً مليونيْ هكتار. وفي جمهورية اليمن الشعبية تقدّر المساحة القابلة للزراعة ما يقرب من مليون فدّان، ولكن المساحة المنزرعة فعلاً لا تتجاوز ١٥٠ ألف فدّان. وفي المغرب تبلغ الأرض الصالحة للزراعة ٤١ مليون هكتار ومنها ما يقرب من ٢٤ مليون هكتار يمكن إخضاعها للزراعة بإنشاء السدود والخزانات والقنوات. ولا تكاد تتجاوز نسبة الأرض المزروعة والمسكونة في جمهورية مصر العربية، ثلاثة بالمئة من مجموع أراضي مصر كلّها.

ولكن السودان، وإمكاناته الزراعية والحيوانية والصناعية في حاجة إلى كتاب قائم بذاته؛ ففيه ١٢٠ مليون فدّان صالحة للزراعة، بالإضافة إلى ثمانين مليون فدّان صالحة للمراعي، ولا تكاد المساحة المنزرعة تتجاوز سبعة ملايين فدان[٣]!

(٣) جلال يحيى، **التخلف والاشتراكية في العالم العربي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥).

كُلّ ما تحتاجه الأمة العربية، ثورة زراعية كبرى، في ظلّ خطة متكاملة في الوطن العربي بأسره، لا تتمّ إلا بقيام الدولة العربية الواحدة. وإن التنسيق والتعاون في ظلّ الجامعة العربية بقراراتها المتعددة ومؤسّساتها المتنوّعة لم تفلح في أن تضع مشروعاً عربياً واحداً!

وهذه الثورة الزراعية في حاجة إلى شيئين غير مستحيلين؛ الأوّل: الآلات الزراعية الحديثة والأسمدة الكيماوية. ويمكن استيراد الآلات الزراعية الحديثة بالآلاف إلى أن نستطيع صنعها في الوطن العربي. وإنّ دولة صغيرة، رومانيا مثلاً، تصدّر الجرّارات الزراعية إلى سبعين دولة في العالم. وقد أصبحت الجرّارات الزراعية تعتبر «مؤشّرا علمياً إحصائياً» ينبئ عن مبلغ التقدّم الزراعي لأية دولة. وإن هولندا مثلاً، تملك جرّاراً واحداً لكُلّ خمسة هكتارات من الأرض، ونيوزيلندا جراراً واحداً لكُلّ سبعة هكتارات، وبلجيكا جراراً واحداً لكُلّ تسعة هكتارات، والدانمارك جراراً واحداً لكُلّ خمسة عشر هكتاراً، وجنوب أفريقيا جرّاراً واحداً لكُلّ ٥٢ هكتاراً. ونجد بالمقارنة المفزعة المفجعة أن في مصر جرّاراً واحداً لكُلّ ٢٢٧ هكتاراً، وفي سوريا جرّاراً واحداً لكُلّ ٣٦١ هكتاراً، وفي السودان جرّاراً واحداً لكُلّ ٩٠٠ هكتار. أما اليمن، السعيد في ماضيه، والشقي في حاضره، فإن فيه جرّاراً واحداً لكُلّ ثلاثة آلاف هكتار. ويا يمناه، وامصيبتاه!

أما الأسمدة الكيماوية، وهي العالم الثاني في الثورة الزراعية، فإن موادّها الأساسية موجودة في وطننا؛ فالفوسفات متوافر بأجود أنواعه في المغرب وتونس ومصر والأردن والجزائر وسوريا والعراق، والكبريت متوافر في مصر والجزائر والمغرب والكويت والعراق، والبوتاس متوافر في الأردن.

وأصبحت الأسمدة الكيماوية تؤلّف أزمة عالمية بذاتها. فإن الإنتاج العالمي منها لم يعدْ يكفي الحاجة الزراعية فضلاً عن ارتفاع أسعاره، وتتّسع الأراضي الزراعية الشاسعة في الوطن العربي لاستخدام الأسمدة على نطاق واسع، فالأرض المنزرعة قد استهلكتْ، وهي تُزرع من سبعة آلاف عام. ولا تصلح الأرض الصالحة للزراعة إلا بالسماد، فهو لها كالزاد.

وتنقلنا صناعة الأسمدة والآلات الزراعية إلى الصناعة والتصنيع في الوطن العربي، وهذه لا تتم إلا في إطار خطّة التكامل الاقتصادي بدلاً من الجهود الصناعية المبعثرة التي تُقام الآن في الأقطار العربية في إطار محدود وعلى مستوى وضيع. ودولة الوحدة العربية وحدها هي التي تستطيع أن تقيم في الوطن العربي صناعات متعددة، وفي مقدّمتها الصناعة الثقيلة، أمّ الصناعات وأبوها.

والواقع أنّه باستثناء الصناعات المحدودة في الوطن العربي، لا يمكن أن نعتبر أن الأمة العربية تملك صناعة جديرة بثرواتها وطاقاتها وإمكاناتها. وبالإضافة إلى الصناعات الفرعية والثانوية، فإن الكثير من السلع الموجودة في السوق العربية، يظنّها المواطن العربي صناعة وطنية، وهي في الواقع لا تعدو أن تكون مجرد عمليّة «تجميع» مثل مصانع تجميع السيارت، تستورد مفكّكة من الخارج وتجمّع في الوطن العربي، أو مثل باكيت الكلينكس يستورد ورقه وحتى كرتونه من الخارج، ويقطّع ويجمّع في الوطن العربي، ويباع للمواطن العربي على أنّه صناعة وطنية. واخجلاه!

ونحن نستورد هذا الورق وهذا الكرتون، ومعه آلاف من الأطنان لورق الصحف، على حين أن غاباتنا في الوطن العربي، وبخاصة في السودان، كفيلة بأن تبنى على جنباتها مصانع للورق، لسدّ حاجة الأسواق العربية ولتحرّر الصحف العربية من سيطرة رأسمالية الورق الخارجية، فوق سيطرة الحكّام العرب على الصحف والمجلات، في ما تكتب من مقالات وتعليقات، وحتى في ما تضع من عناوين، وما تنشر من صور وكريكاتور وأفانين!!

ويتساءل المواطن العربي، وهل نحن مؤهّلون لأن نصبح أمة صناعية؟ والسؤال مطروح على الدوام، والعلم هو الذي يوفر له الجواب، بعيداً عن نزعة العاطفة أو التفاخر والتباهي.

ولعل الاستعمار الأوروبي هو الذي زرع في نفوسنا في الأصل أن الوطن العربي هو بلد زراعي، ولا مجال أن تقوم فيه صناعة ذات شأن وبخاصة الصناعة الثقيلة. ولكن الحقائق الماثلة في الوطن العربي، رغماً عن تفكّكه، تثبت العكس تماماً. فإن الصناعات المحدودة القائمة في الوطن العربي ومعظمها كان الفضل فيه لجهود فرديّة وشركات محدودة، قد أثبت أن الإنسان العربي مؤهل لأن يصبح صانعاً بارعاً ممتازاً في مستوى زميله الروسي والأمريكي. وإن صناعات النسيج والأدوية والبلاستيك قد سدّت الكثير من حاجة السوق العربية واستطاعت أن تنافس بجدارة الصناعات الأجنبية.

ولا بُدَّ لنا أن نضيف هنا، أننا نملك كُلّ المؤهلات التي تجعل منا دولة صناعية عظمى. والمؤهلات التي نملكها متوافرة بين أيدينا كأننا نغرف من بحر.

نملك أولاً رأس المال. يتجاوز فائض البترول في هذا العالم ستّين مليار دولار. وليست هذه الثروة العربية فائضاً في الواقع، لأن التصنيع والتنمية الزراعية في الوطن تستطيع استيعاب معظمها؛ فإن صناعة البتروكيماويات مثلاً تحتاج إلى ما يقرب من سبعة مليارات دولار، ويحتاج إنشاء مصافي البترول إلى ٤٠٠ مليون

دولار، كما يحتاج إنشاء ترسانات بحرية لصنع ناقلات بترول إلى ثلاثة مليار دولار. وإنشاء صناعة الصلب والحديد تفي بحاجة الوطن العربي، تحتاج إلى ١٥ مليار دولار، ومصانع السكر والورق وغير ذلك تستوعب كُلّ الثروة العربية البترولية، وتصبح كلمة «فائض» الثروة العربية، «فائض» اللغو والفضول.

وهذا الذي يسمى اليوم فائض الثروة العربية قد اغترب مع المغتربين العرب، وهاجر معهم وأصبح مثلهم يستثمر خارج الوطن العربي. واندفع البتروليون العرب يستثمرون المال العربي في دور البورصة العالمية وشركات السيارات والفنادق والبنوك والقصور التاريخية، والأنكى من ذلك كُلّه في شراء جزر الاصطياف في أوروبا وأمريكا، مولّين «أدبارهم» عن مصايفنا الجميلة في شواطئنا الأفريقية ومشاتينا الساحرة في أسوان وشواطئ البحر الأحمر والسودان ومناطق الخليج ومناطق التزحلق في المغرب ولبنان.

ويضيف البتروليون العرب، إهانة كبرى للأمة العربية كلّما تحدّثوا إلى الصحافة العربية عن البترول العربي، فتندلع ألسنتهم بأنهم حريصون أن يكون البترول العربي مصدر رفاه للعالم بأسره. على حين أن مائة مليون من المائة وعشرين مليون عربي يعيشون مطحونين مسحوقين، وهو التعبير الشيوعي الذي يصدق فيهم، لأن الثروة البترولية لا تصل إليهم إلا عن طريق «أريحيات» الإذاعات والتصريحات.

والمواطن العربي يعلم يقيناً أن البترول العربي قد أصبح له أثر كبير في الحياة الاقتصادية والمالية في العالم أجمع، وأن التصريح الواحد الصادر من أحد وزراء البترول العربي، وهذا ما وقع فعلاً، كان كافياً لسقوط الجنيه الإسترليني، ولصعوده في تصريح آخر في اليوم التالي. ومع هذا، فإن مستوى الفقر والمرض والجهل في حياة المواطن العربي قد يبقى على حاله، بل إنه ينخفض ولا يرتقي. وأقول ينخفض لأن مستوى المعيشة يتصاعد، ونسبة المواليد تتزايد، والثروة البترولية لا تدخل إلى بيوت الجماهير الكادحة.

وثاني ما تحتاج إليه الصناعة الثقيلة، السوق الكبيرة. ويستوعب الوطن العربي بالملايين من سكّانه المتزايد بالملايين في كُلّ عام، والصناعات الحربية اللازمة لصيانة حرّيته وأمنه وقوميّته، كُلّ ما تنتجه مصانعنا الكبرى؛ بل لماذا لا نصدّر إلى العالم الثالث من حولنا؟ ونحن أجدر بهم، وأوْلى أن نحرّر اقتصادهم من العقائديّات الشيوعية والرأسمالية على السواء.

ولكن السوق العربية الكبرى لا يمكن أن تكون سوقاً واحدة. إلا في ظلّ دولة الوحدة الكبرى، تزول تحت أقدامها الحدود، وقصور الملوك والرؤساء.

وثالث ما تحتاج إليه الصناعة الثقيلة، وفرة الأيدي العاملة. والأمة العربية فيها كثرة بشرية متنوّعة الكفاءات والقدرات.

هذه هي المقوّمات الثلاثة التي نملكها لإقامة صناعة عملاقة، ولا ينقصنا إلا العامل الرابع وهو العلم التطبيقي، التكنولوجيا.

وليست حيازة هذا العامل معجزة ولا مستحيلة. لقد أصبح العلم، نظرياً كان أو تطبيقياً، «سلعة» دولية. ومع الاحترام للعلم، فقد صار العلماء بضاعة تبحث عن السوق الأفضل والأكمل. والشواهد على ذلك كثيرة.

من ذلك أن معظم العلماء الألمان قد استجْلبتْهم الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ليعملوا في معاهدها ومصانعها ومختبراتها، وهم يساهمون الآن في إنجازاتها التكنولوجية. وفعلت مثل ذلك روسيا فاستخدمت مجموعة أخرى من العلماء الألمان ليكونوا في خدمة الصناعة السوفياتية. وتدلّ الإحصاءات الأخيرة أن آلافاً من الأطبّاء والمهندسين وعلماء الفيزياء والكيمياء والرياضيات، من مختلف الجنسيات توافدوا على الولايات المتحدة في جامعاتها ومؤسساتها العامة. ويلحّ مخطّطو السياسة الأمريكية على تهجير الأدمغة العالمية إلى أمريكا، وهم يشكون أن روسيا تملك «رأس مال» أكبر من الكفاءات العلمية.

وإلى جانب الجهود المغرية التي تُبذل لإغراء العلماء على الهجرة إلى أوروبا وأمريكا، فإنه من دواعي الأسف البالغ أن الحكم العربي بأوضاعه الحاضرة يعمل على تهجير الأدمغة العربية إلى الخارج ليساهموا في بناء الحضارة والتقدّم في العالم الغربي، على حين أن الوطن العربي غارق في التخلّف من الرأس حتّى القدمين.

وتلعب هذه الأدمغة العربية التي هاجرت إلى الخارج، دوراً كبيراً في مختلف مجالات العلم، في الطبّ والرياضيات، إلى الفيزياء والكيمياء، إلى العلوم الذرّية والفضائية. وقد ظهرت بينهم أسماء لامعة في الولايات المتحدة بخاصة، وكانت لهم إبداعات علمية رائعة في أبحاث الفضاء والبتروكيمائيات، بالإضافة إلى الجراحة والأبحاث النووية، والصناعات الحربية.

وفي ختام عام ١٩٧٤، التقى في القاهرة ما يزيد على ألفي عالم مصري من هذه الأدمغة المهاجرة، قضوا في وطنهم الأول ثلاثة أسابيع استمعوا فيها إلى خطب المسؤولين، ثُمّ عادوا إلى وطنهم الثاني في أوروبا وأمريكا، من دون أن يخطر في بال الملوك والرؤساء العرب أن يحتفظوا بهذه الثروة العربية في الوطن العربي.

ولقد أشرتُ إلى هجرة الأدمغة العربية، كدليل إضافي، يقوم برهاناً ساطعاً أن

الإنسان العربي مؤهل لأن يكون عالماً ومبدعاً، وأن العقل العربي ليس قاصراً على الشعر والفلسفة والتاريخ وسائر العلوم النظرية. ولكنه قادر على امتلاك ناصية العلوم التطبيقية المتقدّمة، وكُلّ ما يدخل تحت موضوع التكنولوجيا الحديثة. وأخيراً، وهذه هي النتيجة المتوخّاة، أن الأمة العربية تستطيع أن تصبح أمة صناعية من الطراز الأول.

ولِمَ لا؟ فليس الإنسان الألماني والفرنسي أو الأمريكي أو السوفياتي، إنساناً متفوّقاً بتكوينه العقلي. وليس الإنسان الغربي متفوّقاً بطبيعته على الإنسان الشرقي، بحيث تكون الصناعة حكراً على أوروبا وأمريكا. وكُلّ دور الإنسان الشرقي يكمن في أن يجعل وطنه سوقاً للصناعة الغربية.

ونحن معاشر العرب أمامنا مثل حيّ في اليابان، وهي أمّة شرقيّة مثلنا. وعدد سكّانها كعدد سكّاننا. ولكنّنا نمتاز على اليابان في أنّنا نملك معظم المواد الخام اللازمة للصناعة، على حين أن اليابان تستورد معظم الخامات من الخارج، من أمريكا وكندا وأستراليا والبلاد الغربية وإندونيسيا. ومع هذا، فاليابان أصبحت اليوم عملاق الصناعة العالمية، تستورد الخامات من الخارج وتصدّرها مصنوعة لتغرق فيها السوق العالمية.

وفي مطلع هذا القرن، لم تكن اليابان دولة صناعية، ولكنها عرفت الطريق إلى ذلك، إذ أوفدت بعوثاً وافرة من طلابها إلى الجامعات الأوروبية فعادوا ومعهم «علوم» الصناعة. وهكذا بدأت اليابان حياتها الصناعية. وبدأتها من العدم، ولم يمضِ نصف قرن من الزمان حتّى أصبحت في القمة.

ومن الطرائف أن اليابان تعتبر أعظم مستهلك للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة، وتستورد البترول من الخارج، معظمه من البلاد العربية. ومع هذا فإن اليابان تصنع للعالم ناقلات البترول الضخمة، كما لا تملك اليابان المعادن اللازمة للصناعة فتستوردها من الخارج، ولكن تصنّعه وتصدّره إلى العالم راديوهات وتلفزيونات وكاميرات ولعب أطفال وسيّارات وبواخر. وبلغتْ كلّها، وهذا هو الأهم، حدّاً من الإتقان والرخص بحيث أصبحتْ تنافس السلعة الأمريكية أو الألمانية في عقر دارها، على حين أن السلعة اليابانية، محمولة على ظهر البحار من أقصى المحيط الهادي.

وإنها لمقارنة محزنة ومخزية حقاً، أن اليابان لا تملك خامات الصناعة، ولكنها أصبحت إمبراطورية صناعية عالمية. ونحن الذين نملك الخامات الأساسية وبخاصة البترول والغاز، ليس لنا صناعة ذات شأن، ونستورد «مصنوعات» الدول الصناعية بأثمان فاحشة، ونحن الذين صدّرنا إليها الخامات بأسعار عادية.

ونحن مؤهلون أكثر من اليابان لأن نصبح دولة صناعية عظمى. ذلك بالإضافة إلى أننا نتفوّق عليهم في المواد الخام اللازمة للصناعة، فإن موقع وطننا العربي وسط بين القارات وعلى طريق المواصلات البرّية والبحرية والجوية بين الشرق والغرب، ويمنحنا مزايا اقتصادية وتجارية لا تملكها أية دولة أخرى في العالم.

ونحن جديرون بهذا الدور في العصر الحاضر، فهو ليس بداية جديدة، ولكنه استئناف واستكمال لدور تاريخي قامت به الأمة العربية في ظلّ الوحدة منذُ أقدم عصور التاريخ، ولم تتوقّف المسيرة إلا في العصور الحديثة.

أجل، نحن جديرون بالدور الصناعي، والحضاري بوجه عام. لقد كان هذا هو دورنا التاريخي، وتشهد لنا بذلك الحضارة العربية القديمة في وادي النيل والحضارات البابلية والأشورية والفينيقية في المشرق العربي، وأعطت كُلّ هذه العالم الأسس الأولى في الزراعة والصناعة والقراءة والكتابة والبناء والرسم. ثُمّ جاءت الحضارة العربية الإسلامية فقدّمت العطاء العالمي الثاني في مجالات الطبّ والصيدلة والفلك والرياضيّات والبصريّات وما إلى ذلك ممّا يعتبر القاعدة الأساسية للحضارة الإنسانية المعاصرة، ومنها التكنولوجيا الحديثة.

وسجّلنا الحضاري طويل وحافل، يظلمه الإيجاز، ولا تنصفه إلا المجلّدات ولكن بضع كلمات تعطي المواطن العربي ومضة عابرة عن الدور الحضاري الضخم الذي لعبتْه الحضارة العربية الإسلامية في ميدان المدنيّة المعاصرة التي تنعم بها الدنيا في زماننا. وهذه بعض الشواهد.

ففي علم البصريّات، يعتبر ابن إسحاق الكندي المعلّم الأول في هذا العلم وقد سمّاه علم المناظر. وهو صاحب اللقب المعروف «فيلسوف العرب»، وهو من أعلام القرن التاسع بعد الميلاد. وقام وهو في بلاط العباسيّين بنقل مؤلفات اليونانيّين وأضاف إليها. ومن العربيّة نُقلتْ إلى اللاتينية، فكانت أساساً للمعرفة الأوروبية، وهو حجّة في علم الفلك. وانتفع بمؤلفاته كثير من علماء أوروبا، وفي مقدّمتهم العالم البريطاني الشهير روجر بيكون (١٢٤٦م). واعتبره الرياضي الإيطالي الشهير، كاردونو (القرن السادس عشر) واحداً من اثنيْ عشر مفكّراً «من مفكّري الدنيا العظام» وله ٢٧ مؤلّفاً في الفلسفة و٢٣ في علم النفس و٢٢ في الطبّ ومؤلفات أخرى في الموسيقى والفلك والجغرافيا.

وفي الموسوعيات برز محمّد الخوارزمي كصاحب أول موسوعة عربية (٧٨٠ ـ ٨٥٨) باسم **مفاتيح العلوم**، تناول فيها مواضيع الحساب والهندسة والفلك والطبّ. والخوارزمي هو واضع علم الجبر وعلم اللوغارثمات، وهي مأخوذة عن اسمه.

ونحن أخذناها عن التسمية الغربية، وهي في الأصل «الخوارزميّات». وكتاب « **حساب الجبر والمقابلة** وقد نقل إلى اللاتينية، وأصله العربي مفقود وقد اعتمدته جامعات أوروبا ككتاب مدرسي حتّى القرن السادس عشر بعد الميلاد.

وفي علم الفيزياء والرياضيات والطبيعيات اشتهر الحسن بن الهيثم (٩٦٥ ـ ١٠٢٩) بأنه أعظم عالم في الفيزياء في العصور الوسطى ومن أعظم علماء البصريّات في جميع العصور. ومن مؤلفاته الشهيرة «المناظر» و«كيفيات الإظلال» و«في المرايا المحرقة بالدوائر» و«في مساحة المجسّم الكافي». وقد نقلها الإفرنج إلى لغاتهم، وسبقت أراؤه في انعكاس وانكسار وسرعة الضوء آراء نيوتن في هذا المجال.

وفي عالم الطبّ، اشتهر الرازي وابن سينا. ونُقلتْ مؤلّفاتهم إلى اللغة اللاتينية وظلّت تدرّس في الجامعات الأوروبية حتّى أواسط القرن الثامن عشر. وتزدان الصالة الكبرى في جامعة الطبّ في باريس بصورتيْن كبيرتيْن لابن سينا والرازي. وظلّ كتاب **القانون في الطبّ** «لابن سينا» توراة الطبّ، أطول من أي كتاب آخر وأعيد طبعه في أوروبا خمس عشرة مرة إحداها طبعة باللغة العربية. وتضمّن كتابه سبعمائة وستين عقاراً. وهو أول من دعا إلى أن يُجرّب الدواء على الحيوانات أولاً. وكان للرازي شهرة أعظم، وهو صاحب الرسالة الشهيرة عن «الجدري والحصباء»، وأول من قام بتشخيص أعراض هذيْن المرضين، وكذلك حنين بن إسحاق وهو صاحب أول كتاب في طبّ العيون.

وفي مجال الفكر العالمي يعتبر ابن رشد صاحب الفلسفة الرشدية في أوروبا وهي تدعو إلى اعتماد العقل للوصول إلى المعرفة الإنسانية. وظهرت لكتبه خمسون طبعة في اللاتينية، ونال الفيلسوف الفرنسي الشهير أرنست رينان (١٨٥٢) شهادة الدكتوراه بأطروحته التي وضعها عن الفلسفة الرشدية، وقد اعتبره الفيلسوف الإيطالي دانتي في مصافّ الفلاسفة العالميين. ووصفه العالم البريطاني روجر بيكون المعلم الثاني بعد أرسطو. وتأثّر الفيلسوف دانتي كثيراً بفلسفة ابن رشد والغزالي وأبي العلاء المعرّي، واقتبس كثيراً من الأفكار الروحية من المتصوّف الإسلامي الشهير محيي الدين بن عربي.

وفي علم النبات، يعتبر ابن البيطار أشهر العلماء في هذا الموضوع في العصور الوسطى. وعرف أنّه إمام النباتيين وعلماء الأعشاب، وامتاز بدراسته على الطبيعة، إذ طاف بأنحاء المغرب والشام ومصر باحثاً عن الفصائل النباتية دارساً لخصائصها فحدّد خصائصها وأسماءها ومواقعها وضاعف من تحقيقاته العلمية أنّه كان طبيباً في خدمة الملك الكامل في القاهرة (١٢٣٠م) بالإضافة إلى منصب «رئيس العشابين».

وفي علم الاجتماع وفلسفة التاريخ، يعتبر ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦) الرائد العالمي الأول في هذيْن العلمين. ويقول فيه المؤرّخ البريطاني العالمي تويْنبي «إن ابن خلدون قد وضع فلسفة وقاعدة للتاريخ لا نشكّ في أنها أعظم عمل من نوعه قام به عقل بشري في أي زمان ومكان». وسبق كتابه **المقدّمة** في دراسة الظواهر الاقتصادية والعمرانية وأثرها على المجتمع، الفيلسوف العالم المعروف آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم** بأربعة قرون. ويقول العالم كلوزيو «إن ابن خلدون دعا إلى مبادئ العدالة الاجتماعية قبل ماركس وباكونين. ويؤكد العلامة روبر تفلنت الأستاذ في جامعة إدنبره أنّه «لا العالم الكلاسيكي في القرون القديمة ولا العالم الغربي في العصور الوسطى يستطيع أن يقدّم اسماً يضاهي في لمعانه اسم ابن خلدون الذي يستحقّ لقب مؤسّس علم التاريخ وفلسفته، واعتبره النقّاد أعظم فيلسوف مؤرّخ أنتجه الإسلام وأنه من أعظم المؤرّخين في العالم»[٤].

وفي علم الكيمياء، يعتبر جابر بن حيّان من أعلام القرن التاسع بعد الميلاد ومن أوائل من اعتمد الأسس العلمية التجريبية في هذا العلم. وطريقته التي دعا إليها «أن واجب المشتغل بالكيمياء هو العمل وإجراء التجربة وأن المعرفة لا تحصل إلا بها. وأن لكُلّ صنعه أساليبها الفنية».

والدورة الدموية، يعود الفضل في اكتشافها إلى العالم العربي ابن النفيس الدمشقي (١٢١٠ ـ ١٢٨٨) اكتشفها وعرفها قبل وليم هارفي بزمان. وكان رئيس أطبّاء مصر، ورسالته «شرح تشريح ابن سينا» وصف فيها دورة الدَم الصغرى.

ولا يتّسع المجال لأكثر من هذا الإيجاز الموجز. ولقد أفردت **دائرة المعارف البريطانية**، فصلاً ممتعاً عن الفلسفة والفلاسفة العرب يبرز فيه دور العقل العربي في ميدان الفكر العالمي[٥].

وإلى جانب العلماء العرب العباقرة، لقد كان للأمة العربية دور عالمي ضخم في إنشاء الجامعات والمعاهد العامة؛ منها الجامع الأزهر وبُنِيَ في القاهرة في القرن العاشر بعد الميلاد، وجامع القرويين في المغرب أنشئ في القرن الثاني عشر بعد الميلاد، وبيت الحكمة في بغداد في القرن التاسع بعد الميلاد، ودار العلم في الموصل في القرن العاشر بعد الميلاد، وكلها كانت نماذج للجامعات التي أنشئتْ في ما بعد في أوروبا.

---

(٤) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٦٧٥

(٥) **دائرة المعارف البريطانية**، مادة"الفلسفة العربية».

وفي مجال العمران، تعتبر الأمة العربية من أعرق الأمم عمراناً. وفي العصور القديمة بنى العرب مكّة والمدينة المنوّرة وصنعاء والطائف في الجزيرة العربية ودمشق وحلب وبيروت وبيت المقدس في ديار الشام وبابل وأشور في وادي الرافديْن وطيبة وقرطاجة في أفريقيا العربية. وبعد الإسلام، بنى العرب البصرة وبغداد وسامرّاء في العراق، والقاهرة في مصر، وفاس والقيروان في المغرب ومئات أخرى منتشرة في الوطن العربي، أنشئَتْ فيها الحمّامات والمستشفيات والمراصد والقصور والمساجد على أروع ما يكون البناء جمالاً وهندسة وزخرفة.

ونخلص من هذا كُلّه إلى أن الإنسان العربي المعاصر، شأنه في ذلك شأن الإنسان العربي الغابر، قادر على أن يملك ناصية العلم النظري والتطبيقي، وأن هذا الذي يسمى اليوم التكنولوجيا ليس بعيد المنال عن الإنسان العربي. وكما كان علماؤنا الغابرون يساهمون في صنع الحضارة في القرون الوسطى، فعلماؤنا المعاصرون، المهاجرون والمغتربون، يؤدّون الدور نفسه، وهم على حظّ وافر في ميدان المعرفة الإنسانية بكل فروعها.

وبهذا يتجلّى بما لا يرقى إليه الشكّ، ومن غير عصبيّة للإنسان العربي أو تفاخر بمواهبه الذاتية، أن الأمّة العربية التي تملك مقوّمات الدولة الصناعية العظمى الثلاثة: الأرض والثروات الطبيعية والأيدي العاملة، قادرة على أن تملك المقوّم الرابع، التكنولوجي، وهو الذي ينقصنا في الوقت الحاضر.

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن تقوم الوحدة الحقيقية ولو بين دولتين اثنتين في البداية. وتكون بذلك البداية لإقامة الدولة العظمى. فإن الوحدة هي الطريق ولا طريق سواها. والسبب بسيط.

والسبب، أن ثروات الأمة العربية، الاستراتيجية والمادية والبشرية والفكرية منتشرة في الوطن العربي بأسره، تحكمها وتتحكّم فيها عشرون دولة عربية، وكُلّ دولة منها منصرفة إلى شؤون قطرها. وهذا إذا أحسنّا الظن بصلاح هذا الحكم القطري أو ذاك.

والوحدة هي السبيل الوحيد لتجميع هذه الثروات والقدرات، وتعبئتها واستخدامها في إطار خطّة شاملة تستهدف خير الوطن العربي كُلّه، وخير الأمة العربية كلها. . وهي خيرات وثروات يكمّل بعضها بعضاً. فالغاز الطبيعي في الخليج والجزائر وليبيا وأراضي السودان وسوريا والمغرب واليمن، والطاقات العلمية والعمالية في مصر، ومواني بيروت والإسكندرية وقناة السويس ومضيق جبل طارق وباب المندب، والحديد والفوسفات والبوتاس والكبريت في العراق والمغرب ومصر

وتونس والسعودية. كُلّ هذا وغير هذا لا يمكن الانتفاع به مجزّأً منفرداً، وكُلّ قطر يقعد على ما عنده من ثروات. ولكنه يصبح نافعاً للوطن العربي كُلّه، ولأقطاره واحداً واحداً، إذا اجتمع في بيت المال العربي، في الدولة العربية الواحدة.

وهنالك اعتبار على جانب من الأهمية القصوى، وهو أمن الوطن العربي وسلامة الأمة العربية وسيادتها الكاملة على مصيرها وثرواتها ومقدّراتها، ولا سبيل للدفاع عن ذلك إلا بالدولة العربية الواحدة. وهذه الثروات العظمى التي يملكها الوطن العربي لا يمكن الدفاع عنها إلا بإقامة الدولة العظمى، المتمثّلة بالدولة الصناعية والزراعية والتجارية؛ فإن قطراً واحداً، أي قطر حتّى ولو كان جمهورية مصر العربية، لن يستطيع الدفاع عن نفسه، فضلاً عن الوطن العربي بأسره في وجه المطامع الاستعمارية والصهيونية التي تتزايد كُلّ يوم بتزايد ثرواتنا.

وثروة البترول بالذات، لا يمكن أن تصبح نعمة كبرى إلا في ظلّ الوحدة، وتحت راية دولة الوحدة. وفي ظلّ التجزئة والانفصال يمكن أن ينقلب البترول العربي إلى نقمة بل لعنة؛ حين يتحوّل إلى قوة تعمّق الانفصال وتدافع عن التجزئة وتكافح الوحدة وأنصار الوحدة في الوطن العربي.

وكذلك فإن البترول العربي، في ظلّ التجزئة، يزيد من الإغراء بالعدوان على البترول نفسه في منابعه. وقد كان يُظنّ أن هذا الخوف هو ضرب من الخيال. ولكن الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٤ قد شهدتْ تحرّكاً عسكرياً في منطقة الخليج العربي رافقتْه تصريحات من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية تهدّد باحتلال منابع النفط، إذا وقع كيت وكيت. وكيت وكيت هذا يصفه الاستعمار كما يشاء وحينما يشاء وعلى هواه.

ثُمّ إن هذه الثروة البترولية لا ينتظر أن تعيش طويلاً، فالخبراء مجمعون أن لها عمراً محدوداً مكدوداً. والدولة العربية الواحدة هي التي تستطيع أن تبني اقتصاداً عربياً يسدّ حاجة الأمة العربية بعد نضوب منابع البترول. ولا يصحّ أن تعود الأمة العربية إلى أيام الفاقة، حينما كانت ميزانية العراق السنوية ٢٥ مليون جنيه استرليني، وميزانية ليبيا أربعة ملايين جنيه، نصفها مساعدة من الخزانة البريطانية، وميزانية المملكة العربية السعودية تعتمد على مبلغ خمسة آلاف جنيه ذهب تدفع من الخزانة البريطانية سنوياً لتسديد مرتّبات الموظفين الذين يعملون في خدمة الملك عبد العزيز آل سعود! تلك هي حقائق التاريخ بالوقائع والأرقام. وليرجع من شاء إلى المراجع!

إن الأمة العربية تعيش وسط ظاهرتيْن ضخمتين تفصل بينهما مسافة شاسعة،

بعيدة بعد القطب الشمالي عن الجنوبي. الظاهرة الأولى، يتمثل فيها الثراء الفاحش في أيدي قلّة قليلة تستثمره في أوروبا وأمريكا، بينما يقابله فقر مدقع، وجَهْل شامل، وأمراض دائبة ناشبة تنطحن تحت أثقالها، وتنسحق تحت رحاها، الجماهير المطحونة المسحوقة. والظاهرة الثانية، توافر إمكانات التقدّم والحضارة والقوة والوحدة، يقابلها واقع التخلّف والتجزئة والتفكّك.

ولقد شهد الوطن العربي منذُ عهد الاستقلال العربي ما يقرب من أربعين ثورة وانقلاباً، انحرف معظمها عن أهدافه المعلنة، أو استبعد أغراضه، أو أصابه الإعياء. وكان أمل الجماهير ورجاؤها أن تتولىّ تلك الثورات والانقلابات معالجة هاتيْن الظاهرتيْن المتناقضتين.

ولقد حقّقتْ بعض تلك الثورات بعض الإنجازات الوطنية والقومية. ولكن التناقض الكبير بين الظاهرتيْن نفسهما لا يزال قائماً، يوجّه دعوة صارخة إلى جماهير الأمة العربية، إلى عمالها وفلاحيها إلى طلابها وشبابها إلى طلائعها وقياداتها، أن تثور على الظواهر الرهيبة، ظاهرة الثروة والفقر، وظاهرة التخلّف الواقع، والتقدّم الكامن، ظاهرة التجزئة القائمة والوحدة الماثلة. وأخيراً ظاهرة الدول العشرين، والدولة العربية الواحدة.

إن الواقع العربي القائم بظواهره المتناقضة، هو ما خطّط له الاستعمار، وخطّط له ليبقى في الوطن العربي حتّى بعد جلاء الاستعمار. والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، ولكن شاهداً واحداً بالغ الدلالة والحيرة، أريد أن أضعه أمام المواطن العربي في ختام هذا الفصل وفي ختام هذا الكتاب.

هذا الشاهد الواحد كشفتْ عنه وثيقة سرية كان قد وضعها لورَنْس صاحب السيرة الأسطورية في تحالف العرب مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وأصبح يعرف بسببها «ملك العرب غير المتوّج»، إذ كتب في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩١٦ يقول «إن الثورة العربيّة ستكون مفيدة لبريطانيا لأنها تتماشى مع أهدافنا الحالية، في تحطيم الكتلة الإسلامية والتغلّب على الإمبراطورية العثمانية وتمزيقها، أما الدول التي ستخلف الأتراك فستكون غير ضارّة لنا. وإن العرب إذا أحسنت معاملتهم ظلّوا في حالة تمزّق سياسي ولايات صغيرة عاجزة عن الاتحاد».

تلك كانت خطة السياسة الاستعمارية البريطانية، يومئذ، أن يبقى العرب في حالة تفرّق سياسي، وأن يكونوا دويلات صغيرة عاجزة عن الاتحاد. ولقد انقضى على كلام لورنس صديق العرب ستّون عاماً ليشهد الجيل العربي المعاصر أن الاستعمار قد خطّط، وأن خططه لا تزال باقية بعد أن حمل عصاه وارتحل عن الوطن العربي.

وإن الذي يحمل أمانة هذه الخطة الاستعمارية وينفذها هو الحكم العربي المعاصر. إنها أمانة استعمارية ولكنها خيانة عربية.

ولقد آن الأوان لتضع الأمة العربية حدّاً لهذه الخطة الاستعمارية، وأن تضع حداً للذين يقومون على تنفيذها بوعي أو من غير وعي، ولا مناص إلا بإقامة الدولة العربية الواحدة، ففيها الخلاص كُلّ الخلاص من الشرور الأربعة: الفقر والمرض والجهل ومن إسرائيل أولاً لا أخيراً.

وهذه الدولة العظمى التي تنتظرنا على الأبواب وتتوافر كُلّ مقوماتها هي ملك أيدينا، لا ينقصها إلا أن تتشابك أيدينا ونسير معاً في موكب الثورة الأم، الثورة الكبرى لتحقيق الدولة العربية العظمى.

فيا شباب مصر، يا طلاّبها، يا عمّالها، يا فلاحيها، ويا طلائعها الفكرية والوطنية، إنّكم تملكون أن تجعلوا من القاهرة عاصمة الدولة العظمى. الدولة العربية المتّحدة.

ويا شباب العرب، وطلاب العرب، وعمال العرب، وفلاحي العرب ويا طلائع العرب الفكرية والقومية، إنكم تملكون أن تبنوا الدولة العربية العظمى، دولة كُلّ العرب.

هيا إلى النضال. فإن الوحدة نضال، وإن جيلاً من العرق والدموع والدماء يصون كُلّ أجيال الأمة العربية من العرق والدموع والدماء.

ليس هذا فحسب، بل إنه يضع الأمة العربية كُلّ الأمة العربية أمام مستقبل سعيد، وعيش رغيد، في ظلّ دولة واحدة تصون السيادة العربية، وتكفل الأمن والطمأنينة للأمة العربية، وتهيّئها لأداء دورها التاريخي في بناء عالم يسوده الأمن والسلم، والكرامة والحرية، على أساس ممكن من الحقّ والعدل والأخوة والإنسانية.

هذا هو الهدف الأعظم الأكرم للأمة العربية جمعاء.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب حبّة رمل في هذا الهرم الأكبر.

المراجـــــع

١ ـ العربيـة

كتـب

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد. **الكامل في التاريخ.**

ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد بن القاسم. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء.**

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.**

ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد. **بدائع الزهور في وقائع الدهور.**

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. **المحلّى.** عني بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٦هـ إدارة الطباعة المنيرية. القاهرة: مطبعة النهضة، ١٣٤٧ ـ ١٣٥٢هـ، [١٩٢٨ ـ ١٩٣٣م؟]. ١١ج في ٨ مج

ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله. **كتاب المسالك والممالك.**

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **تاريخ ابن خلدون** .بيروت: [د. ن.]، ١٩٧١.

ـــــ. **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من** ذوي السلطان الأكبر.

ـــــ. **مقدمة ابن خلدون.**

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.**

ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. **فتوح مصر وأخبارها.**

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن. **التاريخ الكبير**. اعتنى بترتيبه وتصحيحه عبد القادر بدران. دمشق: مطبعة روضة الشام، ١٩١١ ـ ١٩١٣. ٥ ج في ٣.

ـــــ. **تهذيب تاريخ ابن عساكر**. هذبه ورتبه عبد القادر بدران.

أبو شامة، عبد الرحمن بن اسماعيل. **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**.

أبو عز الدين، سليمان. **إبراهيم باشا في سوريا**. بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٩.

أرشيدات، شفيق. **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**.

أشباخ، يوسف. **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة محمد عبد الله عنان. ط ٢. القاهرة: مؤسسة الخانجي، [١٩٥٨].

الأفغاني، جمال الدين. **جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة**.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب**. ترجمة علي حيدر الركابي. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦.

بتلر، ألفرد جوشيا. **فتح العرب لمصر**. عرّبه محمد فريد أبو حديد. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٣.

برستد، جيمس هنري. **تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي**. ترجمة حسن كمال. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٠٥. (صفحات من تاريخ مصر؛ ٤)

برو، توفيق علي. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠. (رسائل وبحوث)

بيهم، محمد جميل. **عروبة لبنان: تطورها في القديم والحديث**. بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٩.

التطيلي، بنيامين بن يونس. **رحلة بنيامين ـ (٥٦١ ـ ٥٦٩ هـ. ١١٩٥ ـ ١١٧٣م.)**. ترجمها عن الأصل العبري وعلق حواشيها وكتب ملحقاتها عزرا حداد؛ مصدّرة بمقدمة العباس العزاوي. بغداد: المطبعة الشرقية، ١٩٤٥.

التنشئة الوطنية الإنسانية. بيروت: وزارة الدفاع الوطني، ١٩٦٣.

التنوخي، أبو علي المحسن بن علي. **الفرج بعد الشدة**.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **رسائل الجاحظ**. ليدن: فإن فلوتن، [د. ت.].

جوزي، بندلي. **من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام**. بيروت: دار الروائع، [١٩ ـ ؟].

حتي، فيليب. **تاريخ العرب**. ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي. بيروت: دارالكشاف، ١٩٤٩. ٣ ج.

ـــــ. **صانعو التاريخ العربي**. ترجمة أنيس فريحة؛ مراجعة محمود زايد. بيروت: دار الثقافة، [١٩٦٩].

حرب مصر ضدّ الباب العالي في سوريا والأناضول، ١٨٣١ ـ ١٨٣٣.

حسن، سليم. **مصر القديمة**. القاهرة: مطبعة كوثر، [د.ت.].

حسين، طه. **مستقبل الثقافة في مصر**. ٢ ج في ١. القاهرة: مطبعة المعارف، [١٩٣٨].

دائرة المعارف البريطانية. ١٩٧٢.

دبوز، محمد علي. **تاريخ المغرب الكبير**. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤. ٣ ج.

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا، لبنان: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. ٦ ج.

ديورانت، وليم جيمس. **قصة الحضارة**. ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٩. ٥ ج في ١٦.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **البلاد العربية والدولة العثمانية**. بيروت: دار العلم للملايين [١٩٦٠].

الدباغ، مصطفى. **بلادنا فلسطين**. يافا: مكتبة الطاهر، ١٩٤٧.

الرافعي، عبد الرحمن. **تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى** الفتح العربي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣.

ـــــ. **عصر محمد علي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.

رزوق، أسعد. **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٣)

رفلة، فيليب وأحمد سامي مصطفى. **جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢.

رفيق، أحمد. **التاريخ العام الكبير**.

الريحاني، أمين. **قلب لبنان: رحلات صغيرة في جبالنا**. بيروت: مطابع صادر ريحاني، [١٩٤٧].

رينان، إرنست. **ابن رشد والرشدية**. نقله إلى العربية عادل زعيتر. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧.

زيدان، جرجي. **العرب قبل الاسلام: بحث في أصل العرب وتاريخهم ودولهم وتمدنهم وآدابهم وعاداتهم من أقدم أزمانهم إلى ظهور الإسلام.** مراجعة وتعليق حسين مؤنس. القاهرة: دار الهلال، ١٩٠٨.

زين، زين نور الدين. **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية.** بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٦٨].

سارتون، جورج. **تاريخ العلم: العلم القديم في العصر الذهبي لليونان.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧. ٣ مج.

ـــــ. **الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين.** ترجمة عمر فروخ.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي. **طبقات الشافعية الكبرى.** القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٣٢٤هـ، [١٩٠٦م؟].

سعيد، أمين محمد. **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن.** القاهرة: البابي، [١٩ ـ ؟]. ٣ ج.
ج ١: **النضال بين العرب والترك.**

السفري، عيسى. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية** فلسطين في عشرين سنة. يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧. ٢ ج.

السكاكيني، خليل. **يوميات خليل السكاكيني.**

السنهوري، عبد الرزاق أحمد. **قضية وادي النيل مصر والسودان.** القاهرة: المطبعة الاميرية، ١٩٤٩.

السيد، أحمد لطفي. **تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع.** القاهرة: دار المعارف، [١٩٤٦].

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.** القاهرة: فهمي الكتبي، ١٩٠٣. ٢ ج في ١.

الصلح، عادل. **سطور من رسالة: تاريخ حركة استقلالية: قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧.**

شاروبيم، ميخائيل. **الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث.** بولاق، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠. ٤ ج.

الشقيري، أحمد. **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال.** بيروت: دار العودة، [د. ت.].

الشهابي، حيدر أحمد. **تاريخ الأمير حيدر الشهابي.**

الشهابي، مصطفى. القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها: محاضرات ألقاها مصطفى الشهابي على طلبة المعهد، ١٩٥٨. ط ٢. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **تاريخ الطبري.**

ـــــ. **تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك.** تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨). ١٠ ج. (ذخائر العرب؛ ٣٠)

طربين، أحمد. **الوحدة العربية بين (١٩١٦ ـ ١٩٤٥): بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية.** القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

ظبيان، محمد تيسير. **فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد.** دمشق: [د. ن.]، ١٩٣٣.

عبد الجليل، الشاطر بصيلي. **معالم تاريخ سودان وادي النيل: (من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي).** القاهرة: مطبعة أبو فاضل، ١٩٥٥. (دراسات تاريخية سودانية)

علي، جواد. **تاريخ العرب قبل الإسلام.** بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ ـ ١٩٦٠. ٨ ج.

علي، محمد كرد. **خطط الشام.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ ـ ١٩٧١. ٦ ج.

العليمي، أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد. **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل.**

العمري، أحمد سويلم. **دراسات سياسية: الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين.** القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤.

الغمراوي، أمين سامي. **قصة الأكراد في شمال العراق.** القاهرة: دار النهضة العربية، [١٩٦٧].

قال الرئيس، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: دار الهلال، [١٩ ـ ؟].

قاموس لاروس.

قلعجي، قدري. **مناقشة آراء العلماء والقادة السوفيات في الأمة والطبقة والوحدة والمقاومة وقضية فلسطين.** القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [١٩٧٢].

كامل، محمود. **العرب: تاريخهم بين الوحدة والتفرقة.** القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦.

كربتيس، بيير. **ابراهيم باشا.**، ترجمه إلى العربية محمد بدران. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.

الكعاك، عثمان. **البربر**. تونس: مطبعة الترقي، [١٩٥٦]. (كتاب البعث؛ ٥)

كمال، أحمد. **العقد الثمين في محاسن أخبار وبدائع آثار الأقدمين المصريين.** القاهرة: المطبعة الميرية، ١٨٨٢.

كمال، حسن. **تاريخ السودان القديم**. القاهرة: مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٤.

الكواكبي، عبد الرحمن بن أحمد. **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.**

الكيالي، عبد الوهاب. **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. (البعث والقضية الفلسطينية؛ ٢)

الماضي، منيب وسليمان موسى. **تاريخ الأردن في القرن العشرين**. عمان: [د. ن.]، ١٩٥٩.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية.**

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين. **تاريخ المسعودي.**

ـــــ. **مروج الذهب ومعادن الجوهر.**

مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان. جامع حوادثه مخائيل مشاقة؛ منشأه ملحم خليل عبدو وأندراوس حنا شخاشيري. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٨.

المقدسي، أنيس الخوري. **الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية.** بيروت: الجامعة الأميركية، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٥٢. ٢ ج في ١. (سلسلة العلوم الشرقية؛ [٢٢]، ٢٣)

مهمة البارون بوالكونت.

مؤنس، حسين. **مصر ورسالتها.** القاهرة: دار المعارف، [١٩ ـ ؟]. (اخترنا لك؛ ١٧)

النقبادي، سمير. **تطور المركز الدولي للسودان.**

الهاشمي، طه. **خالد بن الوليد.**

هيكل، محمد حسين. **حياة محمد.** القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٨.

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩. جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١)

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله بن عبد الله. **معجم الأدباء.**

ـــــ. **معجم البلدان.**

يحيى، جلال. **التخلف والاشتراكية في العالم العربي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥.

دوريـــات

الأفكار: ١٦/ ١/ ١٩٢٠، و٢/ ٢/ ١٩٢٠.

أم درمان: ٣١/ ٥/ ١٩٤٥.

الأهرام: ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٤.

تقويم الوقائع: تموز/ يوليو ١٩١٢.

جريدة الإخوان المسلمين: ١٢/ ٨/ ١٩٤٥.

الجريدة الرسمية للدولة العثمانية: ١٩٠٨.

الجزيرة: ٢٤/ ٧/ ١٩٢٤.

السياسة الدولية: نيسان/ أبريل ١٩٧٤.

الشرق: العددان ٤٩٤ ـ ٤٩٥، [١٩١٧].

العمل (تونس): ١٧/ ١٢/ ١٩٧٢.

الكلية: مج ١٢، [١٩؟].

اللواء (القاهرة): ٢٧/ ٦/ ١٩٢٢.

مجلة الثقافة: نيسان/ ابريل ١٩٥١.

مصر الفتاة: ١٤/ ٧/ ١٩٢٨؛ ١٩/ ٩/ ١٩٢٨؛ ١١/ ٨/ ١٩٣٨؛ ٢١/ ٨/ ١٩٣٨؛ ١/ ٩/ ١٩٣٨، و٨/ ٩/ ١٩٣٨.

المفيد: ١٠/ ٦/ ١٩١٢.

المقتطف: مج ٢٦، العدد ٢، [١٩٠١]؛ تموز/ يوليو ١٩٤٤.

المقطم، ٨/ ١١/ ١٩٠٩.

المنار: مج ٣، العدد ٤، [١٩٠٠]؛ مج ٦، العدد ١١، [١٩٠٣]؛ مج ١٠، العدد ٣، [١٩٠٧]؛ مج ١٢، [١٩٠٩].

المؤيد: ٢١/ ١٠/ ١٩٠٨.

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Eban, Abba. *The Tide of Nationalism*. New York: Horizon Press, 1959. (Herbert Samuel Lecture; 3).

Hitti, Philip. *History of Syria, Including Lebanon and Palestine*. London: Macmillan, 1951.

Lawrence, T. E. *The Seven Pillars of Wisdom*. New York: G.H. Doran, 1926.

Setton -Watson, R. W. *The Rise of Nationality in the Balkans*. New York: H. Fertig, 1966.

Study of Nationalism: Royal Institute. 1830

Webster's Geographical Dictionary.

Centre for Arab Unity Studies

TERRITORIAL AND HISTORICAL WATERS IN INTERNATIONAL LAW

AHMAD SHUKAIRY

TERRITORIAL AND HISTORICAL WATERS IN INTERNATIONAL LAW

CONTENTS

Preface 7

Statements at The First International Conference of The Law of the Sea

FIRST SPEECH : Historical and Political View of The Legal Status of the Territorial Sea 11

SECOND SPEECH : Refutaton of the Uniformity and Competence of The Three Mile Limit 19

THIRD SPEECH : Further Refutation 31

FOURTH SPEECH : Conclusion 41

Statements at The Second International Conference of The Law of the Sea

FIRST SPEECH : Recapitulation 49

SECOND SPEECH : Argument for The Twelve Mile Limit..... 61

THIRD SPEECH : Fishing Zone should Equal Territorial Waters.. 81

FOURTH SPEECH : There is still Hope 95

Appendix 107

The Question of Initiating a Study of the Juridical Regime of Historic Waters, including Historic Bays

The Origin and Nature of Historic Waters 111

The Definition and its Legal Implications 116

Historic Waters Belonging to More than One State 118

The Size is not a Criterion 123
What Constitutes a Title 126
Consent of Other States is not an Element 130
Location and Configuration are Evidence 131
How to Dispose of the Problem 134

PREFACE

Mr. Ahmad Shukairy, Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, headed the Saudi Arabian Delegation to the International Conference of the Law of the Sea, held in Geneva, from February 24th through April 27th, 1958. He took an active part in the proceedings of the Conference and endeavored to explain policy relative to territorial waters. It is important to bear in mind that Arab states because of their geographical location, attach great importance to any codification of the Law of the Sea. Mr. Shukairy delivered four main addresses at the Conference on the various aspects of the problem.

A second International Conference on the Law of the Sea was held in March 1960, also in Geneva. It was convened in consequence of the fact that the deliberations and dicussions conducted on the limits of territorial waters in the preceding conference had failed to produce positive and constructive results. Mr. Shukairy stressed both in the Conference Hall, as well as in the Committee of the whole, the need to extend the old and antiquated limits of territorial waters commensurate the changing realities of contemporary times.

Mr. Shukairy pressed repeatedly for the adoption of a draft resolution that he and several other Asian and African countries co-sponsored. The resolution would, if adopted, have the effect of widening the confines of a country's territorial waters to twelve miles. He advanced sound and cogent arguments against the counter joint Canadian-United States draft resolution, setting the limits of territorial waters to six miles. The two aforementioned resolutions failed to command the required majority of the Conference and accordingly no standard limits were agreed upon in Geneva.

On November 30, 1959, Mr. Shukairy spoke in his capacity before the Sixth Committee of the General Assembly on the question of initiating a study of the juridical regime of historic waters, including historic bays,

where he spoke in clear terms, quoting pertinent cases and precedents from International Law to support his thesis.

The Research Center of the Palestine Liberation Organization reprints here the texts of all of Mr. Shukairy's statements on these three occasions, with minor alterations and omissions, as welll as the texts of the two draft resolutions of the Second International Conference on the Law of the Sea. They are a good exposition of Arab attitudes on the Laws of the Sea in general and the Gulf of Aqaba in particular.

Statements at
The First International Conference
of The Law of The Sea

FIRST SPEECH

Historical and Political View of The Legal Status of the Territorial Sea

Before entering the subject matter of our discussion, we should beg your indulgence to raise a preliminary point regarding our participation in this highly esteemed conference. We are fully aware that there is no time or place to raise political problems that are foreign to the Law of the Sea upon which we are embarking. We concede that this is no platform to ventilate political conflicts of any nature. But it is out duty in the minimum to see to it that our conduct in a conference of international law should be in line with the principles of international law. It is for this reason that we beg your leave to address ourselves at the outset to the question of participation in an international conference and its relation to the principle of recognition of states. We shall not roam over the whole range of the subject. We will simply confine ourselves to our positions vis-à-vis one invitee and one invitee only.

We do not propose to place before the conference the great bulk of jurisprudence on this issue. We can say outright that international law is not decided on the point. Does participation in an international conference constitute a recognition of a given state attending the conference? The definite answer does not seem to be available in the archives of international law, particularly so when the conference is not of a technical nature. The difficulty becomes more acute when the conference, like ours, is one of a political nature, attended not by experts but by plenipotentiaries. State practice, likewise, does not seem to be consistent on the matter. The United States, for instance, on more than one occasion, considered participation in an international conference as constituting a recognition, and thus made a declaration of reservation. It is due to this state of indecision that we deem it our duty to place on record our unequivocal reservation on the matter. We intend to make it crystal clear that our participation in this conference is not to be construed as a recognition of Israel in any manner whatsoever. For us this is not a formal reservation. The question is of paramount impor-

tance and belongs to the realm of our highest national interests. The reservation is one of substance and legality, and not one of form or modality. Our reservation rests on the legal maxim «*Ex injuria non oritur jus*»: From a wrong no right arises. This is the basis of our reservation and the raison d'être of our non-recognition. That disposes of our preliminary position.

A general bird's eye view of the Law of the Sea, as drafted by the International Law Commission, readily reveals that it regulates law in time of peace only. The Commission has refrained from applying its mind to the Law of the Sea in time of war. By itself this is a noble state of mind for which the Commission merits our congratulations. But the draft law is devoid of any provision defining the scope of its application. As is well known, the Law of the Sea has a set of rules applied in time of peace, and a different set of rules invoked in time of war.

It is not our suggestion that the present draft should deal with naval warfare, or with the rights and duties of the belligerents and neutrals. Nor is it our intention to include in the draft any rules on blockage, contraband, and the right of visit, search, and capture. All that we have in mind is an express provision to be inserted in the draft, at the proper place and with the appropriate phraseology restricting the application of the law to the time of peace. It is only under peaceful conditions and we dare say under a normal atmosphere that the provisions of the Law can be applied. It is our humble submission that even when normal relations between two given states do not exist, neither the Law of the Sea nor the Law of the land can be enforced. When recognition is withheld or denied, it is inconceivable how the rights and duties as set out in the draft law could be applied. This is only one instance. We may think of another. In both the territorial sea or the high seas, the existence of a state of war, actual or constructive, creates a new legal situation: a bundle of rules is arrested and another bundle is set in motion. The rules of war move into action, and the rules relative to the time of peace fall into abeyance. Furthermore, the highly respectable doctrine of the freedom of the seas, together with the rights of navigation and free commerce - all these give way to the legitimate exigencies of war. Even what is known as the right of innocent passage, whether in territorial water, in straits, or in gulfs, is held under control or prohibition as the case may be.

It may sound odd to stress this point at a U.N. Conference dedicated to the ideas of peace. Yet our U.N. should not be as naive an organization as to ignore the realities of international life. The brutal fact is that the world has not dwelled in peace since the termination of the Second World War. We only live under the shadow of a grey and shaky armistice. It is a

fact, too, that in the regional arena, there is a genuine state of war in the Middle East and in the Far East. In more than one aspect the present draft does not apply in either. Until such time when peace, peace based upon justice, is restored, the draft law connot be applied in the conflicts of the Middle East or the Far East.

There is also the possibility of a revolutionary liberation movement rising to the level of recognition, hence barring the general application of the present draft. This is not a too far fetched imagination. For the present, the Algerian movement might assume at any moment the status of recognition. There are many other dominated areas in the world that might rise to this honorable status of liberation. There is lastly the possibility of a defensive war, a legitimate war, which disallows the implementation of the provisions of the law. All these possibilities are not politics in the abstract. International law is nothing but an accumulation of these historical events.

It becomes obvious that it should not sound strange to propose the limitation of the law to the time of peace. It would be amazingly strange not to do so. In dealing with the Law of the Sea, all authorities on international law do draw a sharp line of distinction between the law of peace and the law of war. As one illustration, mention may be made of the International Law Association meeting at Vienna in 1926. It has styled its code «The Laws of Maritime Jurisdiction in Time of Peace». That was the title, and this is only one instance. It is, however, noteworthy to remember that the International Law Commission, in its introductory report (paragraph 32) has stated that the draft regulates the Law of the Sea in time of peace only. Again, in its commentary to section III on the right of innocent passage, the Commission pointed out that the whole of these regulations are applicable only in time of peace. So far, so good. But the statements and comments of the Commission are not law. The law is what is incorporated in the law itself.

It is also doubtful whether these comments are admissible as a source of interpretation to the law. To some legal systems they are admissible; to others they are not. It is for this reason at last that such a loophole must be adequately covered. It requires no hard labour. We need only borrow the words of the Commission and wedge them in our law, as a rule of law, and that will be the end of it.

At the threshold of our debate, and before attempting an elaborate examination of the draft law, the question arises, how do we approach the task we are undertaking? The draft law embodies matters of high complexity, nicety and importance. Ours is no academic conference. The political aspects are no doubt an important factor in our deliberations. We cannot

immune our minds against being influenced by political considerations. But in essence the conference is not a political congregation in the larger sense. No ideological matters are at issue. No political affiliations or trends are involved. This is not the General Assembly of the U.N. wherein we are deeply entrenched in the usual trenches. We need not be split into the same blocks or groups. Our conference is entirely of a different character and standing. We should belong to our own, to ourselves, where the vital interests, the actual realities of national life and the changing international situations can best be realized. We are here to discuss matters which touch upon the vital interests of states down to the very core of their existence. We are called upon to pronounce ourselves on the legal status of the territorial sea, whether it is one of sovereignty, jurisdiction, or control. We shall handle the Gordian knot of the breadth of the sea, which wrecked the Hague Codification Conference of 1930. We shall deal with the question of the bays, hitorical or otherwise. We shall examine matters of the continental shelf, the fisheries, and the contiguous zone, and what not. We shall treat the right of passage, guilty or innocent. These matters and a host of others shall come before us, not as an exercise but as a challenge, and what a challenge.

Thus, in what spirit should we shoulder our responsibility? To answer the question we must be reminded of the past failures. It is only in the memory of failures that we can hope to achieve success. The present conference is not the first attempt to codify the Law of the Sea. In this human effort many conferences has been held, the last being the Hague Conference of 1930. It failed, notwithstanding that it was styled the «conference on the progressive codification of International Law». It did not realize progress. It is no secret to reveal that the conference collapsed in the territorial sea, not in its depth, but rather on its width. Now, after 28 years, we meet to pick up the threads again.

Yet we meet not on a ground of debris or wreckage, for the International Law Commission, thanks to its labour and patience, has provided us with a draft. Although not perfect and comprehensive, still it commands itself to our collective consideration. We say «collective» willfully and with emphasis, for the Law of the Sea should be the outcome of our collective will as sovereign states, possessing sovereign equality. We are dealing with a topic which forms part of the Law of the Nations, as international law is commonly known. But it must be the Law of the Nations in substance and frame, not by name or fame. It is common knowledge that with certain exceptions, the Law of the Nations was actually the making of a few nations, not all the nations. In fact it was the making of a few states or empires. In the field of international law, the rest of the nations were objects rather than subjects. They did not possess themselves, nor their waters, whether inland

or territorial. Even the high seas and oceans were partitioned and made mare clausum. Indeed, marine supremacy was part and parcel of international law. Its later successor, the doctrine of the open seas, was stimulated by the search for raw materials, markets, colonies, and spheres of influence. The concepts of piracy were excessively emphasized as an umbrella for domination and intervention. Even the destruction of a sovereign state was justified under the so-called system of protection, with a jurisprudence of great bulk and little respect. All that was international law, hardly worthy of the real conception of law.

We fear this has no historical significance. We are still labouring under the same agony of the monopoly of international Law. Let us see the facts as they are. In the words of Hall, an eminent international jurist, «It would be absurd to declare a maritime usage to be legally fixed in a sense opposed to the continued assertion of the both Great Britain and the United States». Colombos, as recently as 1954, declares in his valuable work on international law of the sea that, «The existence of a rule of international law may be established by its general recognition by the chief maritime powers». Colombos further makes another hold assertion, that «It may reasonably be claimed that no novel principle of international maritime law can be considered of universal application unless accepted by Great Britain and the United States». Unfortunately we did not have occasion to explore what the jurists of the other great powers have to say on this point. But these statements and scores of similar tenor base the Law of Nations on the will of one or two nations. This is how a number of chapters in international law have passed on record. Such an international law should discontinue, and we are not to allow it to continue.

One must, however, enter a word of caution. It must be made clear that we do not intend to cast any reflection upon the United States, the United Kingdom, or any other power. We were simply tracing the creation of international law. We were only portraying a trend which we are determined to reverse.

It is to avoid this evil that in Article 13 the Charter of the U.N. has demanded «the progressive development of international law». This phraseology is not meaningless. Full meaning must be accorded with it. Our task is not to develop only, but to develop progressively. It is only when we brush aside the remnants of the antiquated rules of international law that the progressive development can take place. The Law of Nations should be made by the nations and for the nations. It is then, and only then, that we can undertake codification in a progressive manner.

In the field of the International Law of the Sea, not only the maritime

powers, not only the sea faring powers, but all coastal and non-coastal states should have an equal say in every aspect of the law. In the last decades a number of states has emerged. They should be co-shares and co-authors of international law. These newly independent states come today to the conference with all their possessions; they come with their territorial sea, with their gulfs and bays, and with their national waters, all dedicated to the security of their land and the prosperity of their people. These states are determined to share in the codification of the Law of the Sea, but not at the expense of their vital interests. In this conference we must compose a balanced harmony between the interests of all, for the benefit of all. We say balanced harmony, for surrender and submission can bring harmony too. No legal conception should override another legal conception. The high seas should not override the territorial waters; neither should innocent passage undermine states' security and territorial integrity. Reverence of the past should be no deterrent to breaking up new untrodden paths - and slogans of legal fiction should have no room in our deliberations.

It is in this spirit that we can approach the draft law before us. When we start analyzing the provisions of the draft law, we must bear in mind that the international community consists today of some ninety states whose vital interests must be reflected in any maritime code.

Those concepts granting chief maritime nations the power to make the Law of the Nations have become obsolete. They exist no more, and have not existed since 1945. In that year and at San Francisco the Charter of the United Nations was enacted as the highest international instrument. The import of Article 103 of our Charter overrides all past concepts that may fall in conflict with the purposes and principles of the Charter. So sovereign equality, ranking in the uppermost of those principles, attacks one of the rotten roots of international law. One or two powers, however powerful they may be, however respectful they may be, can no more make the Law of the Nations, on behalf of the nations, as they did in the past. Thus, on the strength of the Charter, this new organic law of international law, not a single state or group of states can determine what is law and what is not law. Sovereign equality shall dominate, and any superiority or claim of superiority shall remain outside the bounds of this conference.

In the course of our task we may face certain confused aspects of international law that may run counter to considerations of national economy or security. We must not hesitate to set aside such concepts, for when we trace back their genesis and application, we discover that they are no more than the custom and usage of one or two states. To us this is no international law.

This is how we view our role in this conference: one of harmony and cooperation, not obstruction or dictation. Along these lines we pledge our support to the conference, and to ensure its success we stand ready to mortgage our efforts. From the Atlantic to the Persian Gulf, we of the Arab World bring our greetings to the conference, coupled with best wishes for success. The Arab States do not come merely as a voting power. At stake we have vital interests in our vital homeland. The waters of the Atlantic wash our shores on the west. The whole of the Mediterranean on the south is Arab coast; in western Asia, the eastern Mediterranean strikes our shores; the Suez Canal falls in the heart of Arab territory; the Red Sea, the Gulf of Suez, and the Strait of Bab Al Mandab embrace Arab lands at every point: the Gulf of Aqaba identifies itself as inland closed Arab waters under exclusive Arab jurisdiction, as it has been since immemorial time; the Arabian Sea abuts on the southern coast of Arabia; and lastly, the Persian Gulf enclaves the eastern coast of the Arabian Peninsula.

This is the stake we have at the conference. With the whole of Asia, Africa, and Latin America, we have another common stake, highly venerable and precious indeed. We have emerged recently from one battlefield. Our struggle is one; and one is our new sovereignty. We are not here to be made by the law, for we come to make it. We come to the conference, as we do, fully possessed of our territorial waters and islands, our gulfs and bays, our fisheries, and continental shelf. They are now under our sovereignty, not within the alien domain. And here we come to make the law for the dear possessions that we possess with full legitimacy.

At a later stage we shall be able to state our positions in detail on the various aspects of the Law of the Sea. The best wc can end with is our hopeful prayer that harmony and coperation will prevail over our deliberations, and that our efforts will be crowned with success.

SECOND SPEECH

Refutation of the Uniformity and Competence of the Three Mile Limit

In examining the provisions of the law on the territorial sea, we cannot restrain ourselves from expressing our deep appreciation of the neat and valuable work done by the International Law Commission. The term «territorial sea» adopted by the Commission is a happy choice, for it says what it really means. That it is not universally accepted, is no defect in its merit. The Hague Conference and a number of authorities have accepted the terminology as comprehensive and accurate. Our advantage, moreover, in accepting a uniform term, a standard term, is to get relieved, once and for all, from the international headache of the maritime belt, territorial waters, jurisdictional zone, marginal sea, littoral sea, coastal waters, maritime domain, and a combination of other confusing terms. In connection with these terms, however, the real confusion arises not from the use but rather from the abuse. These terms were applied at will and pleasure to describe three categories of waters: (1) Internal waters, (2) Internal waters and territorial sea, and (3) Waters of the ocean. One can trace many complaints lodged with the Security Council where territorial waters were used to mean exclusively inland waters. The Arab Governments, therefore, welcome this standard term.

In the same manner, we applaud the wise course followed by the Commission in asserting the sovereignty of the state to the territorial sea, to the air space above, and to the bed and subsoil beneath. In essence, the provisions of the Commission on this question are an accurate statement of the existing international law. They are identical with the Hague text and reproduce the principles embodied in many conventions. What is of significance, however, is this effort to close for good the quarrel on the judicial status of the territorial sea, whether it is one of control, servitude, property, jurisdication, or sovereignty. By asserting state sovereignty, the Commission should be congratulated not only for liquidating an academic controversy, but for proclaiming an inherent right, without which the state's very existence is ex-

posed to non-existence. In our opinion, states' sovereignty is indivisible and undistinguishable. Contrary to the view expressed by the Delegation of the United Kingdom, sovereignty of a state is one in its nature and scope. Whether over its sea or land territory, states' sovereignty is one and the same.

Thus, we can safely pronounce ourselves in favour of Articles 1 and 2 of the Draft Law, when a change of style in one or two points is introduced. It goes without saying that we agree to subject sovereignty to «the conditions prescribed» if the conditions prescribed are themselves eventually accepted. In the main, innocent passage stand out as the chief condition in the group of conditions. We do not wish at this stage to elaborate the concept of innocent passage. Nor do we wish to develop the legal arguments which consider innocent passage incidental to international intercourse, and hence falling within the discretion of the state. We will confine ourselves to the analogy made by our colleague of the United Kingdom in asserting that innocent passage is similar to the right of way. The similarity as advocated by the delegation of the United Kingdom is no doubt correct. As to his conclusions, we most respectfully disagree. A right of way, under the English or any other system of law, is to be exercised subject to law, and, we venture to say, subject to equities. A usurper is not entitled to a right of way to the property he usurped. Similarly, an aggressor is not entitled to a right of way through the property of the victim of his aggression. Again, a state condemned with a breach of the peace, with a violation of international law, or with a defiance to the Charter of the United Nations, is not entitled to a right of way in the territorial sea of a state directly affected by these violations. This is how we understand innocent passage, as subject to the security of a state; for security is the base of the pyramid upon which international law stands.

This will bring us to Article 3, the stratum upon which the whole Law is based, namely the breadth of the territorial sea. One can hardly say that we have an article before us. It is an article to avoid the formulation of an article. Yet it is the best or next best that could be achieved under the circumstances. No doubt it was prudent on the part of the Commission to follow such a course in a question that led the Hague Conference to a desperate and miserable failure. The Commission has attempted to approach the question from six different angles, but each time, every proposal was supported by a minority, and each member had to change from one camp to the other, until all members reached a unanimous disagreement. It would be stating the obvious to say that this failure is mainly due to the attitude of the «three mile states». The twenty-eight years that passed since the winding up of the Hague Conference have not softened the ruthless adherence of

a few powers to an outmoded customary rule of law which ceased to respond to the demands of international life.

At the Hague Conference, it was this rule of the three mile limit which shattered the valuable preparatory work done in the course of years. Instead of being a rock of salvation, it proved to be one of destruction. In facing this difficulty, the Commission had to follow new routes of navigation. As a skillful pilot, the Commission deviated to a safety harbour, not too far from the final destination. It remains for this conference, or to put it more honestly, for a handful of states who have thus far created the main obstacles for agreement, to bring this lengthy and tiresome journey to a safe landing.

We think we owe no apology in stressing the significance of this question and its direct effect on the final destiny of the conference. This is not a theoretical topic. Neither are we in a legal forum, as the British delegate has endeavoured to show to the conference. Juridical as it may be, primarily it involves political and national issues of the highest order. Our colleague of the United Kingdom must be reminded that it was the International Law Commission that recommended the examinations of the law from the political, economic, and other aspects. Again, the General Assembly resolution which gave birth to this conference has expressly referred to the various aspects that should guide our deliberation. It would be *ultra vires* our organic competence for the United Kingdom to say that this conference is a legal forum. We cannot share this misconception. We stand in a general forum that comprises all national and international aspects.

Furthermore, our colleague of the United Kingdom be-littled the value of discussing the origin of the breadth of the territorial sea. It is no wonder, for to unearth its origin would vitiate the position of the «three mile states». The width of the territorial sea, by origin and application, occupies a central standing in international jurisprudence. By its rationale and origin, the concept of the domain of the state over its territorial sea is a rule of protection. It was conceived in self-defense, the most ancient right and duty of a community, whether organized or primitive. It is to defend the state, its people, its economy, and the various interests of national life, that the belt of the territorial sea was universally recognized. In the course of his analysis of the idea of the territorial sea, a distinguished western statesman rightly observed that «The sovereign of the land (is entitled) to protect his subjects and citizens against attack, against invasion, against interference and injury..., to protect their revenues, to protect their health, and to protect their industries». That was the justifying necessity in appropriating a portion of the sea, not capable of actual ownership, and assimilating it to the regime of the land.

But this dominating necessity for defense is not static in its scope. Ne-

cessity is to be measured by all the demands of necessity. And here, each age, every generation has its demands. The breadth of the territorial sea is not immune to evolution. In fact it has actually undergone the process of evolution. It has responded to the call of progress. The clock, then, was not put back three or four centuries as our colleague of the United Kingdom has complained. Nor was the progress achieved a retrograde or reactionary step as he described progress to be. In the early infancy of the theory of the width of the territorial sea, the distance of two days navigation from shore was the domain of the coastal state. In the words of Grotius, the father of international law, this was «the empire of a portion of the sea», which should be measured by the power of the littoral state. This estimation was not only a jurist's inspiration, or, if you please, imagination. It became the conventional international law of the time. In the treaties and domestic legislation of the 16th and 17th Centuries, the extent of the territorial sea was determined by the range of the visual horizon. To reconstruct a picture of that era we need only recall the words of Jefferson as Secretary of State of the United States. In 1793, the great American statesman declared, in an official note, that «The greatest distance to which any respectable assent among nations has been at any time given has been the extent of human sight, estimated at upwards of twenty miles..».

This is how the limit of the territorial sea started. We hope it is no offense to remind our colleague of the United Kingdom that the limit of the territorial sea, starting with two days navigation and later replaced by the visual range, had undergone another progress. This time it was the cannon range. It was Bynkershoek, a distinguished Judge of the Supreme Court in Holland, who translated the theory of Grotius on the territorial sea to extend as far as the cannon range. And it was for an Italian jurist, Galiani, to put the cannon range at a three mile limit. Thus, the extent of effective dominion of a state over the coast, though surrendering to progressive evolution in its measurement, constituted the limit of the sovereignty of the state. Perhaps our distinguished colleague of the United Kingdom may find it pleasant to describe the change from two days navigation to vision range, and later to cannon range as a reactionary, retrograde institution.

Neither was it a reactionary movement when this idea of the cannon range passed from jurists to judges. Anglo-American courts have related the three mile limit to the cannon range as can be shown from a lengthy line of precedents. In delivering his decision in the Anna case, Lord Stowell declared that since the introduction of fire-arms, the boundary of the territorial waters «has usually been recognized to be about three miles from the shore».

In the case of the Whitstable Fisheries, decided in 1865, Lord Chelms-

ford declared that the state is «considered to have territorial property and jurisdiction in the seas which wash its coast within the assumed distance of a cannon shot from the shore».

Again, in 1832, in the Alleganean case, the Court of Commissioners of the United States considered that the width of the territorial sea is «the distance that can be defended by the artillery upon the shore».

Furthermore, this criterion has found expression in many of the international treaties that were concluded during the 18th Century. If we can hope, as we do, to convince the representative of the United Kingdom to accept this contention, mention may be made of the treaty of 1786 between France and the United Kingdom. It was the range of the cannon shot that determined the range of the coast.

Yet, the stage is now set for another progress, or to put it in the words of the Charter, for another progressive development. The growth of national demands, coupled with the expansion of international relations, is bound to have a corresponding growth and expansion in juridical thinking. The Law of the Nations is no exception. Evolution is bound to take its course and dictate its will. The principle of protection which justified the creation of sovereignty over the waters of the sea is facing new demands which must be satisfied. New threats and more menacing dangers have emerged. Vast economic interests have been unfolded. With the advance of science and technology, human experience has increased a hundredfold since th three mile system was first formulated. Driven by the force of necessities, states have started to repudiate this limit as a yardstick to measure the range of their defense and the extent of their national and economic interests. Hence, we find one state after the other exercising dominion over a wider limit.

It is true, as was rightly remarked by our colleague of the United Kingdom, that non-observance does not alter the law. But the matter is more than a simple non-observance. It is a successful revolution that has received recognition. It is a wholesale repudiation by the states whose custom and usage make the law. It is an avalanche of non-observance that created a new system worthy of observance. After all, this is how international law is made. This is how Britain has fought for the liberty of the open sea, after it had been striving for marine supremacy. An international custom is overthrown by international custom, and state practice is set by state practice. In this case, a bulk of state practice, legislation, and international usage has grown in favour of an extension of the limits of the territorial sea.

Thus under Cuban legislation, the territorial waters were made to extend as far as four leagues from the coast.

In the Soviet Union a decree was published in May, 1921, in which the territorial waters were declared to extend to a twelve mile limit. In fact, the Imperial Russian Government, as far back as 1909, had determined the Russian territorial waters at twelve miles.

In Honduras, Article 153 of their Constitution of 1936 declares «To the state appertains the full dominion, inalienable and imprescriptible, over the waters of the territorial seas to a distance of twelve kilometers from the lowest tide mark..».

In Norway, by «Royal Resolution» of February 22, 1812, it is provided that the limit for territorial waters shall be calculated up to one nautical mile.

In the United States, while there is no general statute defining the limits of territorial waters, Sections 2760, 2867, and 3067 of the Revised Statues fix the limit of the jurisdiction of American customs officers at twelve nautical miles.

In the United Kingdom, under Act 9 of George II, and Acts 24, 39, and 40 of George III, the jurisdiction of British officers in all quarantine cases covers a zone extending up to four marine leagues.

In France, under the law of March 27, 1817, the customs' marine zone reaches out two myriameters from the coast.

In Italy, by a Royal Decree of August, 1914, the limits of the territorial waters were fixed at six nautical miles from the shore.

In Mexico, under the decree dated August, 1935, the territorial waters were set at nine nautical miles. In fact, under the «Treaty of Peace, Amity, and Boundaries» concluded between Mexico and the United States in February, 1848, the territorial waters of both countries were fixed at nine nautical miles. The significance of this fact arises from the recognition by the United States of a limit beyond the three mile rule as far back as the middle of the 19th Century.

As far as the countries of the Middle East, the extension of the territorial waters started almost half a century ago. In a note verbale of October, 1914, the Ottoman Empire, which at the time comprised many of the modern Arab states, the territorial waters were fixed at a limit of six miles.

All this goes to substantiate the first conclusion of the Commission which recognizes that international practice is not uniform as regards the delimitation of the territorial sea. Equally, the precedents we have cited from Anglo-American sources, illustrative and not exhaustive as they are, go to show that the three mile limit is not a rule of international law. The argu-

ment, therefore, of the United Kingdom and the United States that the three mile limit is an existing rule of law, cannot be seriously contended, nor could it be honestly defended. Even the most ardent supporters of the three mile limit recognize that with the present state of affairs, such a rule does not command universal recognition, and hence cannot be considered a rule of customary international law. At the Hague Conference, only seventeen have expressed their position in favour of the three mile limit. This will suffice to show that the three mile limit, once a rule of law, has ceased to be a rule of general practice, and in the word of Chief Justice Marshall of the United States Supreme Court, «That which is an established rule of practice is a rule of law».

We have recited this dictum of the Chief Justice of the United States only to disprove the thesis of the United States on this iusse. The claim, however that the conduct of the United States has been consistently one of strict adherence to the rule of three mile limit is open to serious question. In stressing such a claim, the United States, we fear, cannot support their case with the facts of history. It may be mentioned, without discrediting the United States, that as eminent a western jurist as Fulton declared in his book, «*The Sovereignty of the Sea*», that the American Government «more than any other power has varied her principles and claims as to the extent of the territorial waters, according to her policy at the time». Thus the advocacy of the United States in support of the doctrine of the freedom of the seas is inconsistent with the varied claims and principles made by the United States herself. To be a real crusader, one must practice rather than preach. It is in the silent deeds, not in the ringing words that we can find a common language for this conference.

To elaborate further our argument, we can safely say that the three mile rule has been contested and disputed for a long period of time. Even marine states, without whose participation no convention can be made, have for long absolved themselves from the three mile limit. Suffice it to mention that Professor Brown stated that it is «an obvious conclusion... to those... who have carefully investigated the usages and precedents of most maritime nations» that the three mile limit is not generally accepted. Again, as early as 1894, at the meeting of the International Law Institute in Paris, de Martin declared that, «The books talk about the three mile limit as if it were an incontestable principle. It is nothing of the sort». This contest is more than six decades old, and what is of significance is that it found expression in a multitude of international acts. In the treaties concluded between the United States on one hand, and Norway, Denmark, Sweden, Italy, Belgium, Spain, France, Greece, Poland, and Chile, on the other hand, a reservation has been entered with reference to the limit of the territorial waters that the par-

ties «respectively retain their rights and claims... with respect to the extent of their territorial jurisdiction».

Thus, by a treaty provision by the United States, the three mile limit stands in chaos and confusion. To apply the legal phraseology relevant to this situation, we can say that the rule of estoppel acts against the United States. Having accepted a reservation in more than one treaty with regard to the breadth of the territorial sea, the United States cannot stand before this conference to defend the sanctify of the three mile limit. In fact, the whole contention of the United States on this point is not substantiated by state practice, nor is it supported by existing international law. We say existing, for once upon a time, there used to be such a rule of law. And in testimony, if testimony is required at all, let us read what the eminent jurist, Dr. Jessup of the United States, said: «The practice of nations viewed over a period of two hundred years ranges from one extreme to the other. It is possible to take several positions relative to the extent of the territorial sea... and to support them all by fairly numerous illustrations drawn from international events... and by the authority of text writers». As to text writers, suffice it to choose a vehement western supporter of the three mile limit, Professor Colombos, who felt himself bound to declare in a scholarly manner that, «There is not in existence a universally recognized rule of international law as to the extent of territorial waters».

This, in a nutshell, is the history of the three mile limit. A conclusion, an irresistible conclusion, could be safely made: The three mile limit as a maximum is not universally recognized. As a minimum, this limit raises no doubt or controversy. In fact, since the days of Jefferson, one of the founding fathers of the United States, this concept of three miles as a minimum was established. In an official note of the year 1793, Jefferson declared that, «The smallest distance, I believe, claimed by any nation whatever, is the utmost range of a cannon ball usually stated at one sea league». We hope this quotation by itself will prove eloquent enough to prevail over the United States. Anyhow, if Mr. Jefferson cannot do the task, no one else can venture to do it. But it is our hope that the United States will soften rather than sharpen the edges of its own position.

Thus we have reached a stage where the three mile limit has become obsolete, has been abandoned by state practice, and has lost the ground which gave rise to its determination.

This is a situation which we must face boldly. This is where progressive development of international law is called for. It is of no use to propose half solutions, or display hesitation. We must extend the limit of the territorial sea. We stand in support of this extension. The rules of law are a reflection

of the needs of human society. It is noteworthy that this extension is not a novel trend. Perhaps it is as old as the three mile limit; and it is of no avail on the part of the United States to take a negative attitude in total disregard of the facts of the case. For the United States is on record on this point in particular. In an official note, the Secretary of State, Lansing, admitted in 1915 as follows: «There are certain reasons, brought forward from time to time in the discussion of this question and advanced by writers on international law, why the maritime nations might deem the way clear to extend this... limit of three miles, in view of the great improvement in gunnery and of the extended distance to which... the rights of nations could be defended». This statement on the part of the United States not only serves to show that endeavours for extension are not novel; it goes further; it states the reasons for extension: improvement in gunnery. Well, if in 1915 the reason advanced was simply described as an improvement in gunnery, what adjective is left for this age of ours when atomic and nuclear weapons have become the conventional arms of the day. Surely the weight must be in favour of extension. It was the range of the cannon shot which constituted the main, if not the sole criterion for determining the limit of the territorial sea. It is idle to stick to the same distance when the range has changed - when everything has changed since the distance was first determined by the Italian jurist, Galiani.

Even such a staunch advocate of three mile rule as Dr. Jessup of the United States could not resist the outcry for extension. In his valuable work on the Law of the Sea, we read as follows: «No fault can be found with the logic of those who contend that... with improvements in the science of ballistics... the marginal sea (should be) widened». Fulton, another distinguished jurist, has supported the idea of extension. In his words, «It is erroneous to declare... that territorial jurisdiction cannot be carried further». Calvo, Phillimore, and a great number of text writers have declared that the three mile limit «is too small and ought logically to be increased».

Hall, moreover, in his «International Law», stands for an exceedingly brave and progressive approach, and sounds as though he is addressing himself to this committee. Referring to the three mile limit, Hall declares: «As it has been determined, if determined at all, upon an assumption which has ceased to hold good (i.e. the range of the cannon), it would be pedantry to adhere to the rule in its present form, and perhaps it may be said without impropriety that a state has theoretically the right to extend its territorial waters at will with the increased range of guns».

One can continue to present a lengthy line of quotations in support of extension. This much is sufficient. What is significant, however, is that these

opinions of jurists have found support, even under the most cautious and reserved judiciaries of the world. In the Bangor Case, during World War I, the British High Court of Justice stated that «It may well be that the old marine league, which for long determined the boundaries of territorial waters, ought to be extended by reason of the enlarged range of guns used for shore protection». We have made special reference to the decision of the highest British court with the solemn hope that at least delegations who are brought up under English law would dislodge themselves from their positions. After all, those who know the dignity of the British High Court of Justice can readily fathom the depth and soundness of such a finding in support of extension of the territorial waters. Even years before the decision of the High Court, the Institute of International Law that met in Paris in 1894 declared that the «usually adopted distance of three miles is absolutely insufficient».

These are the reasons which we believe have led the Commission to state that the extension to twelve miles could not be characterized as a breach of international law. Yet in spite of this learned and well considered conclusion, some major states are still adamant in their opposition to extension. They are still deeply entrenched in the mud of the three mile rule. We do not mean to be offensive, rude, or cruel. This rule of three mile limit is now in a state of decomposition. It is a waste of time and dignity to aim at its resurrection. With the national and international life as it is, we cannot bend before a rule of law that is only good to be kept in maritime museums. A similar difficulty faced a British court in the same manner as we face it now. In July, 1934, the Privy Council, in a case of piracy, was faced with a legal precedent of 1696. Rebellious at this precedent, the court remarked in these protesting words: «But over and above, we are not now in the year 1696, we are now in the year 1934». Similarly, Sir, to those who stick to the rule of the 17th Century we must say: «Harken, gentlemen, we are in the year 1958».

I admit, that we have dealt with this question at some length, but with full justification. It is not the pleasure of a detailed debate that we are after. We have endeavoured to marshal all arguments in favour of extension, for this is the key, the master key, to the whole Law of the Sea. As to the outcome, we fear we are bound to resound Shakespeare's warning: «To be, or not to be, that is the question». Let us have no doubts in our minds. Let us be careful and mindful. To extend, or not to extend, this is the whole question.

As far as Arab states are concerned, we can convey to the committee that the Saudi Arabian government has enacted recently a Royal Decree set-

ting the limit of the territorial sea at twelve nautical miles. This conforms with modern trend and state practice. It is in full accord with the conclusions of the International Law Commission. This limit has become within the sovereignty of the state. Now it is an Arab sea.

Thus our individual attitude has been defined, and what remains for the conference is to provide for an extension to twelve miles for those states who are in favour of such an extension. Those who are happy with three or four can stand for no more. Within this maximum each state is free to set its own delimitation. After all, this is the net result of the recommendations of the International Law Commission.

In conclusion, we see this to be the only course open. We see no other course that could lead to success. In the remarkable words of Gidel, the three mile limit is nothing but «the fallen idol». To be successful, we must have no room for idols, whether they be fallen or standing. This is our hope and prayer.

THIRD SPEECH

Further Refutation

We are now face to face before Article 3 of the Draft Law; and once more the dilemma of the breadth of the territorial sea unfolds itself at this international forum, attended with a train of lengthy and weary history. For let it be remembered that we have many predecessors who have fallen in this field of action. The Hague Conference of 1930 is not our only ancestor. Before, there were several other Hague Conferences. Likewise many a jurist and many an International Institution have endeavoured to tackle the problem.

Indeed, it was as early as the 17th and 18th centuries when Meadows, the English jurist, and Azuni, the Italian author, regretted that no rule of law has yet been universally recognized with regard to the breadth of territorial sea. As we are undertaking to do, those two great jurists of their day have declared that the limit of sovereignty of the State over its sea, ought to be fixed by a solemn treaty between the powers of the world.

So it is the same story again and again. And devolving as it does from our forebearers in law, this legacy falls upon our shoulders with all its gravity and far reaching significance. Be it as it may, this state of affairs should be no ground for despair or alarm, even if we fail to reach agreement; and we would venture to say even if the whole conference ends with failure. Truly we are here to endeavour the impossible to bring its success. But should we fail, it is no disaster; and the representative of Canada will, we hope, forgive us for sharing his fears, without finding disaster in our failure. For international law will continue to be in the making, without our making.

Yet we have more than one reason to set fear aside and hope for success. In his statement before the committee, our distinguished colleague of Canada penetrated down to the core of the question. At the Hague in 1930, he said there were 42 delegations in contrast to 87 delegations, now meeting here in Geneva. This is the crux of the problem. Sovereign States have almost doubled in number, to speak nothing of the States that have not been

admitted for one reason or another. This emergence of ancient peoples into modern nationhood is not without significance. Their coasts, their fisheries, their living resources and indeed their defense build up has become their affair and their affair only. They are now lord and master on their land and on their sea. The Empires in which they were canned conceived the territorial sea in terms of colonialism and continued domination. In examining a similar situation, Professor Meyer in his valuable book on the «*Extent of Jurisdiction in Coastal Waters*» rightly remarked that as the Roman Empire encompassed the whole of the Mediterranean Sea... «it was only natural that the sea belonged to a single state... and that a coastal sea in the political legal sense had no reality until after the dissolution of the Empire».

It seems that history, repeating itself, is bound to record once more the fateful verdict that with the dissolution of empires and the emergence of national states, the breadth of the territorial sea becomes a legal reality, a vibrant reality.

This contention of ours, however, is not based on mere national aspiration or sheer political agitation. It is in the context of law that we plead; and to the temple of law that we have our recourse.

In the main, we have a basic submission to make – a submission which will decide the fate of the various resolutions that are tabled now before the conference. So far, we are seized with twelve resolutions in regard to the extent of the territorial sea. They range from three, to six to nine and twelve. There is also the proposal for a limitless limit except by the limit of reason and necessity. It is to these resolutions that we have submitted our amendment. Yet this by itself should not be taken as an acceptance of the resolutions based on the three mile limit.

To start with, we must define our starting point. The central question with which we are faced is simple to state. Is the three mile limit an existing rule of international law? This is the crucial question; and the answer no doubt is the acid test for any proposal – to accept or to reject. We have in mind the Canadian resolution which sets the territorial sea at a limit of three nautical miles.

In his statement to the committee, the distinguished delegate of Canada complained that in recent years claims have been made far beyond, three, six, or twelve mile limits, and that in 1953 three states extended their territorial claims up to 200 miles. Strange as it may sound, such a situation as has struck our colleague from Canada, is not strange in reality. This is not an abnormal situation and there is nothing strange about it. Now, there is no fixed limit on the territorial sea and there never has been. In the words of the In-

ternational Law Commission international practice is not uniform as regards the delimitation of the territorial sea. Moreover, we venture to claim that international practice not only is not uniform, but that it has never been.

From ancient times through the medieval ages, down to our day, there has never been any recognized uniform yardstick to measure the width of the territorial sea. The complaint of our colleague of Canada, for no uniformity in the limit of the territorial sea, is no complaint at all; for non-uniformity is the positive rule. Under Roman Law and subsequently in the jurisprudence of the Mediterranean States the extent of the territorial sea was not set at a fixed limit. It was at variance and was dictated from time to time by the need for protection against pirates. The limit was limitless exactly as conceived in the resolution of Peru. To borrow the phraseology of the proposal of the Soviet Union, each State determined the breadth of her territorial waters in accordance with historic, geographic, economic and security grounds. That was the natural course to follow: to limit the territorial sea by the limits of necessity.

This submission of ours is further substained by the custom of the Nations: State practice in favour of no uniform practice.

In his valuable international work, Bartolus, a great Italian jurist who died in 1357, declared that the jurisdiction of a coastal State extended to a distance of 100 Milliara from the coast.

Later in 1740, De Casaregis, another Italian author of great distinction, maintained that the sovereignty of a State to exercise civil and criminal jurisdiction, and even to prohibit or permit navigation extended to one hundred Milliara from the coast.

In the middle of the 18th century, Bertodano, a Spanish jurist of great standing, declared in a book on the law of Maritime prize that state sovereignty extended to one hundred miles from the coast.

In the 16th century, Paoli Sarpi, one of the early fathers of international law, advocated no uniform limit... and stressed that a jurisdiction of a coastal State should extend as far as the interests of the State demand.

Even Galiani of 1782, who is reputed for his calculation of the three mile limit, did not stand for three miles. He supported a limit of a hundred miles for purposes of jurisdiction. For such purposes as the regulation of navigation, being a troublesome task, as he describes it, he proposed a three mile limit.

In 1689, Sir Philip Meadows, this time a distinguished British authority, referred to the declaration made by King James in 1618 to fix a limit of fourteen miles.

As for the French jurisprudence, Professor Valin declared in 1760 that a limit of six nautical miles is generally accepted as the limit of coastal jurisdiction.

With regard to the United States, the position is much more interesting and informative. In 1807 the President of the United States was authorized and requested to cause a survey to be taken of «the coasts of the United States... within twenty league – 60 nautical miles». This was not a unilateral act on the part of the United States for it stems from a concerted action by the United States and the United Kingdom. In the Treaty of Peace of 3rd September 1783, in which the independance of the United States was acknowledged, it was agreed that «the following are and shall be, their boundaries viz. ... comprehending all islands within twenty leagues of any part of the shores of the United States».

As for the United States and the United Kingdom, these are not press clippings. These are State records that cannot be denied. Under every reserved construction and with all courteous definition, these official statements simply demolish the case of the United States and the United Kingdom. As was rightly pointed out by Professor Meyer, Great Britain and the United States are generally supposed to have established a three mile limit, but that the actual position is that neither of them have done so. In fact, the United States and the United Kingdom, falling now into grips on the breadth of the territorial sea, have been led by their invalid positions to expose each other and defeat each other. And this is precisely what led to the introduction of the proposals of the United States and the United Kingdom.

Yet we owe it as a duty to disclose the fallacies inherent in the resolutions of the United Kingdom and the United States, as explained in their statements before the committee.

To begin with it is to be observed that in his last statement before the committee, the distinguished delegate of the United Kingdom declared on behalf of his Government that under international law the maximum breadth of the territorial sea is limited to three miles. We can say outright that the three mile limit is neither a rule of international law nor is it a rule of law recognized by the United Kingdom. Perhaps we should say that the United Kingdom recognizes the rule in relation to the breadth of territorial sea only with regard to other States. To the United Kingdom the three mile limit is a rule of law to be invoked against other States, but not to be applied against the shores of the United Kingdom. We trust that this charge is not taken as devoid of corroboration.

In his book on coastal waters, Professor Meyer stated that the three mile width does not express what Great Britain considered herself entitled to reserve, but what she found it expedient to grant to others. To the United Kingdom the three mile rule is binding in favour of the United Kingdom. It is a rule of law, but against other States, with nothing more or less.

In fairness, however, to the distinguished delegate of the United Kingdom, we must not fail to observe the caution with which he expressed himself on the issue of the three mile limit. In his words «for 200 years or so the United Kingdom adhered to and maintained the three mile limit». Two hundred years or so, was a span of time intelligently selected by the distinguished delegate of the United Kingdom. But we fear the calculation of the representative of the United Kingdom does not carry him anywhere. Neither before nor after this period has the United Kingdom adhered to or maintained the three mile limit. We shall, however, impeach the contention of the United Kingdom, only as far as the last two hundred years or so. We shall meet the colleague of the United Kingdom in a field of his own choice. Nonetheless, we shall not make a resurrection of the position of the Great Kingdom over this whole span of time. Rich with contradictions, the British attitude, be it as it may, is a fertile field for illustrations. But we shall select one or two occasions which tend to demolish the case of the United Kingdom, or what remains of the case.

In February 1878, when presenting to the House of Lords the bill over the territorial waters jurisdiction, Lord Cairns, the Chancellor, cited several English, American and other authors on international law and stated in categoric terms that «the authorities were clear on this, that if the three miles were not found sufficient for the purpose of defense... or if the nature of the trade or commerce in the zone required it, there was a power in the country on the seaboard to extend the zone».

Further, in the session of 1909, the English Parliament was discussing a bill touching upon the limit of the territorial sea. The trend of discussion on both sides, the Government and the opposition, betrayed the British position on this question. We shall place before you one or two recitals of the debate: Sir Bignold said «let the Government remember that the three mile limit.. has never been, and I trust never will be, incorporated into any international European law». Major Gray said, «the signatories to the North Sea Convention agreed to a three mile limit but there is no three mile limit in international law». The Earl of Halsbery, disclosing the matter to the most naked extent, declared: «I have never myself, as a judge, admitted that the three mile limit is one that international law recognizes... there is no international law which would prevent a much longer limit being taken if the pub-

lic interest required it». Lord Salisbury said, «great care has been tahen not to name three miles as a territorial limit».

This position of the United Kingdom was not revealed in the English Parliament for home consumption or party politics. One year later, which is still within the stretch of the two hundred years or so, the British Government upheld the same views before the Hague of 1910. At that Conference the United Kingdom marshalled her talented diplomacy to show that the three mile limit was not a rule of law. When confronted with the North Sea Treaty of 1862, which refers to a three mile limit, the British Government took refuge in a very ingenious position. The British Government pointed out that the fact that this limit is fixed by a treaty is precisely a proof that it is not a rule binding upon other States.

No doubt this is a most convincing and intelligent argument. If anything is devastating to the heresy of the three mile limit, the British defense is a master argument.

We hope, however, that this master argument will convince the master of the argument. In his statement before the committee, the distinguished delegate of the United Kingdom said that he has given very careful consideration to our argument, but «I must frankly say», he declared, «we did not find them at all convincing».

It is for this same reason that we appeal to the disinguished delegate of the United Kingdom to give careful consideration to the arguments of the United Kingdom herself within the span of the last two hundred years or so.

Yet, if the British arguments fail to convince the British delegation, then we are afraid all other efforts become a set of nullity and vanity.

One other aspect remains to be examined. As an additional ground is support of the three mile limit, the delegate of the United Kingdom and the United States put up a plea based on economic considerations. The British delagate argued that a twelve mile limit would give coastal States exclusive fishing rights and thus affect the British fishing fleets. He stressed that they have to maintain a population of fifty million, that they do not produce all the food they consume and that they have to balance their economy.

We are glad that our colleagues of the United Kingdom and the United States were good enough to introduce the economic aspects into our deliberations. The economic side, our colleagues should know, is one major ground for a twelve mile limit. Apart from other forceful arguments, the coastal states, in fixing a twelve mile limit, are led by the demands of their

national economy. They too, like the British, have to maintain millions of their population; they too, do not produce all the food they consume. They too have to balance their economy. After all, the coastal states have a right of priority, a right of pre-emption to exclusive fishing on their coasts. The fact that the British have a fishing fleet is no reason for the coastal states to be perpetuated in a state of economic dependence. The coastal states are eager to build up fleets of their own and to become «sea going» countries with «fishing as their tradition and custom», as the delegate of the United Kingdom described the British to be. Unlike the British, who have a high standard of life, the coastal states are emerging from a life of misery, poverty and destitution. When the life of fifty million is cited as an argument, this conference should not fail to remember the millions upon millions of the citizens of the coastal states in Asia, Africa, Latin America and other areas of the world. It is high time that these countries catch their own fish, eat their own catch, and fish in their own waters.

This question of fishing as operating against the authority of other coastal states is not a novel argument. This is a British legacy passing down from one generation to another. Here is a British recital, much more interesting than the statement made to us by the British delegate. In 1909, and with regard to fishing, the Lord Chancellor stated on behalf of the British Government before the British Parliament as follows: «I shall forbear from saying anything at all about the three mile limit, for the reason that we should walk very warily in this matter. Many of our best fishing districts are within ten miles of the coast of our neighbors. The question is not merely one of what is to happen to our fisheries within ten miles of our coast, but of how many of our own fishermen may be prevented from going to their present fishing grounds within ten miles of a foreign coast».

Thus, to Great Britain the three mile rule is no problem to their coast. They can handle their coasts. Each and every situation is easy to tackle when the occasion arises. But to them, and to the United States for that matter, the problem, the real problem, is now to siege the peoples of the coastal States behind a bar of three miles.

This brings us to the main contention of the United Kingdom and the United States in rejecting an extension of the twelve mile limit. Their central theme flows from the doctrine of the open seas. And here again, their standby itself invites a great deal to be said, as frankly as it should be said.

We shall not follow the tracks of the United States and the United Kingdom in their record of violations of the principle of the open seas. Lengthy as it is, still we shall confine ourselves to a few instances.

In his valuable book on International Law, Professor Wilson states: «About thirty years ago, the United States fought is favour of mare clausum in Bering Sea, and about fifteen yeras afterwards, the United States endeavoured to establish a limited British sovereignty respecting the North Atlantic Coast Fisheries».

On the 16th of September 1864, the United States Secretary of State, Mr. Seward, asked the British Ambassador in Washington «whether it would not be advisable to extend the limit of the territorial sea from three to five miles in view of the increase of the range of cannons».

In 1874, in the course of negotiations between the United States and Spain, Germany, Austria, Italy, Holland and Belgium for the regulation of fisheries in the Sound, it was declared that if the coastal sea was to be limited by International Convention, four miles must be the minimum breadth.

In a reply dated 15th February 1896, addressed to the British Government, the United States stated, «this Government would not be indisposed to reach an accord by which the territorial jurisdiction of a State bounded by the high seas, should henceforth extend six nautical miles».

In the treaty of 2nd of February 1848, between the United States and Mexico, Article 5 stipulated that the boundary line between two countries shall commence nine miles from the land in the Gulf of Mexico. Against the British Government protest, the United States, in her reply of August 1848, stated that, «third parties have no just cause of complaint». Not only did the United States reply that this was not the business of the United Kingdom, but the United States went a step further. Five years later, in December 1853, the United States entered into agreement with Mexico reiterating the same provision for nine miles.

Thus, paradoxically in 1848 the United States stood for nine miles, while the United Kingdom stood for three. In 1958 the United States stands for three miles and the United Kingdom stands for six. Truly, history repeats itself, but repetition in this instance was made in a converse manner.

Turning to the judiciary branch, the Supreme Court of the United States in the case of Church v. Hubbart in 1804 referred to the American customs limit of our leagues as a proof that a State may extend its protecting measures as far as the circumstances reasonably make it necessary. Further, the court observed that the fact that the limits must be drawn more narrowly in waters like the English Channel cannot prevent their being drawn much further out on the American coasts.

That much serves the purpose. We shall not proceed any further in unfolding the whole record of the United States and the United Kingdom with regard to this catchword of the freedom of the high seas. Those who stand ready to be convinced, can be convinced. But those who are bent upon interpretations of their own, should be left to their own. It was Fauchille, the great scholar, who said: «With respect to the freedom of the seas there exists in fact an English interpretation, an American and a French interpretation».

This verdict of Fauchille is amply supported by the demeanor of certain Great Powers, particularly during the course of war. The high seas provide the greatest battlefields with many military advantages over the land. The wider the high seas, the wider becomes the area for military operations. Those who are masters in the ghastly art of war know what it means to carry out military actions without hindrance up to a three mile limit. A twelve mile limit is a limitation of the battleground. Partial as it may be, it is a brake in the engine of war.

Thus the conclusion is crystal clear. Those who clamour most for the freedom of the high seas, do not have the freedom of the high seas at heart. They resist to be dispossessed of this double edged weapon. In time of peace, freedom of the high seas means a freedom for the monopoly of fisheries and a monopoly of communications. In time of war it is a freedom of war to the widest limits.

Finally, it is to combat such malignant freedoms that all freedom loving peoples should resist the three mile limit; and to eradicate such evils that all peace loving peoples must support the widest possible limit. This goes to explain that while we oppose all resolutions of less than twelve miles limit, we have introduced our amendment as a saving clause in all resolutions on Article 3.

As to our main proposal, it is not the best but the next best. We hope it will be carried in case the other resolutions for a twelve mile limit fail. We have not submitted this proposal as a face saving device to the Conference. Nor is it an effort of salvage from the wreckage which the conference may suffer. It is a sincere attempt to keep the way open for an international agreement on the width of the territorial sea. But pending such agreement, we have set out the principles that raise no serious controversy. They are well established principles of international law whether we recognize them or deny them. To adopt them the conference ends not in failure, but in a self-chosen recess. It will be a breathing space for all to ponder, to negotiate and to argue. This is the main jist of our resolution.

As for out part, we have already determined the limits of our coastal sovereignty within a twelve mile limit. Our sea, our fisheries, our bays, our islands, our historic waters are our own. Our position is in accord with the established principles of international law; and the consent of others is neither called for nor required.

To this we have nothing to add, and from this we have nothing to yield.

FOURTH SPEECH

Conclusion

The motion that stands in our name hardly calls for elucidation. It is self-explanatory and raises no controversy in international law, either in the field of doctrine or practice. It is a modest attempt intended to give the law a modest name. Far from having ulterior motives, our proposal is innocent and simple. It genuinely means what it really says. And all that we say is that these rules should be known as «The Law of the Sea in Time of Peace».

This title, however, should not terrify anyone. It should cause no worry or unrest anywhere. In fact, it should pacify everyone and alarm none. To give the law its title is not only normal and natural, but also imperative. In municipal law, all enactments are known by their titles. In the international domain, conventions or other acts are entitled with their titles. In all endeavours of codification, the title is made an integral part of the draft law. The International Law Association that met in Vienna in 1926 named its code «The Laws of Maritime Jurisdiction in Time of Peace». In all works on international law, the main division in the Law of Nations sets out the rules of law in time of peace, and those applicable in time of war. In the last thirteen years, since the inception of the Charter of the United Nations, publishing houses have saturated our libraries with books on international law in times of peace and war alike. Even jurists who are delicately conscientious regarding the abolition of war as an international institution are still engaged in elaboring rules for war and for peace.

In the course of the general debate, one single delegation has sounded an objection against the idea of restricting the application of the law to the time of peace only. In this statement before the conference, that delegation advocated that the United Nations Charter does not permit the existence of a state of war between member States of the United Nations, nor does it admit the exercise of belligerent rights.

We do not propose at this stage of our debate to comment on such a

statement. Nor is it our intention to examine how far the United Nations Charter has influenced the traditional concepts of war. Our observations shall be confined only by the confines of the motion under discussion.

To begin with, it was the International Law Commission itself that pointed out the distinction between the maritime law in time of peace, and maritime law in time of war. In its concluding words of the introductory report, the Commission emphasized that the draft law «regulates the Law of the Sea in time of peace only». Also, in commenting on the right of passage, the Commission stated that «The whole of these regulations are applicable only in time of peace».

It, therefore, becomes amply clear that our motion to give the law its proper name is only a side reflection of the views of the International Law Commission. In fact, it represents a miniature picture of the drawing of the Commission. It would have been proper on our part to propose a rule to the effect that the law is applicable in time of peace only. That would have been a reproduction of the words of the Commission. But we have preferred a shorter cut; a course soft as it may be, yet pregnant with sufficient indication.

Thus, the proposal, though standing in our name, is in essence a proposal by the Commission, at least in embryonic expression. And the Commission, we hope we can admit, has a fair knowledge of international law. That much, we trust, we can accord to the Commission.

There is, however, one technical difficulty that may confront our proposal, and which may give rise to apprehension amongst certain delegations. Formal as it may be, we believe the difficulty is more of an apparent than of a real nature. Briefly stated, the difficulty is that this is a United Nations Conference, summoned and held under the auspices of the United Nations. The Charter of the United Nations declared the dual obligation: first to settle international disputes by peaceful means, and second to refrain from the threat or use of force. In a word, the Charter, unlike the Covenant of the League of Nations, not only provides for checks and restraints against war, but has entirely abolished the conception of war as an institution of international law. And hence no attempt can legitimately be made to distinguish between the laws of war and the laws of peace. No matter how well founded this conclusion may be, in the light of the hot debate at present taking place among jurists, we remain bound to distinguish between international objectives and international realities. While solemnly kept as our main purpose, the abolition of war is an idea, or if you will, a determination still to be hoped for, particularly so in the light of the bitter experience gained since the birth of the United Nations.

It is a fact that the Charter as a code, and the United Nations as an organization, have outlawed war. But the brutal fact is that neither of them has been able to prevent its occurence. Regrettably the illustrations are not few. The war in the Middle East in the autumn of 1956 was not only a vibrant illustration, but one which had almost set the world at the brink of war.

Moreover, this concept of the renunciation of war should not deter this conference from adopting our proposal. The Charter of the United Nations, in none of its provisions, expressly or by implication, precludes designating the draft law with its real name. To say that these rules shall be known as «The Law of the Sea in Time of Peace» is not a breach of the Charter. Neither is it *per se* a justification of war, of the existence of a state of war, or the exercise of the right of belligerency.

Again, that a war can take place, in spite of the Charter, in spite of the United Nations, and against the best will on earth, does not require a moment's reflection. What is the meaning of this wild race in nuclear weapons? What is the significance of this dreadful progress in the art of destruction on earth and around this earth? If they mean anything, it is war made ready and prepared.

After all, should war take place, God forbid, it is more human to have a war with rules of conduct than to have a war without rules whatsoever. It is the least evil in this colossal evil. Thus, our proposal does not disturb the new international norms that have been incorporated in the Charter of the United Nations, nor does it defeat the Charter's renunciation of war as a means to settle international disputes. In this regard we need only recall the remarkable words of such a distinguished authority as Oppenheim. In the chapter dealing with war, we read the following: «... the law of war must continue to be a legitimate object of the science of International Law. While a legal system can prohibit recourse to unlawful force, it cannot always prevent it; neither can it renounce physical compulsion for the purpose of enforcing the law. In either case, especially when the opponents consist of collective units equipped with enormous resources of power, it is desirable to provide rules intended to regulate and, if possible, to mitigate the use of force. Thus in civil war, whose occurrence cannot be avoided by the fact that Municipal Law stigmatizes it as a criminal act of reason on the part of the rebels, it has been found necessary to regularize and humanize hostilities, either by express recognition of belligerency, or by racit observance of the rules of warfare as established by International Law, or as shown in the Geneva Conventions of 1949, by the express extension of the humanitarian rules of warfare to civil wars».

We might even add that with the abolition of war as a declared objective, we should be more on the lookout. An aggressor state should not be allowed to free herself from the rules of conduct when she wages war; neither must she be saved from penalties provided in the law of war.

Yet this Conference, in examining our proposal, should realize that this world of ours with things as they are is far from being the Republic of Plato. The quest of mankind to abolish war is as old as the misery of war itself. Human endeavours to outlaw war in religious or political teachings are too well known to call for any recital. In modern history, international writings and conventions are no less clamorous in condemning war. The Covenant of the League of Nations, binding on the States of the day, provided serious restraints against war. The Paris Pact of 1928, effective up to the present moment, was a renunciation of war made by sixty nations. The American Anti-war Treaty of 1933 reaffirmed the determination of the American Republics to abolish war. The Charter of the United Nations, referring to the maintenance of international peace no less than thirty-two times, has renounced war, except in self-defense and collective measures of security. Yet in spite of all these highly cherished instruments of peace, many of our colleagues in this conference have witnessed the sorrows of two world wars; the younger colleagues lived their lives in the throes of a nuclear war in the making.

Hence, in connection with our proposal and in relation to our United Nations Charter, we should feel no difficulty, either in substance or in form, in accepting the nomenclature which we propose to give to the Law of the Sea.

It is important, however, to note that the juridical aspect of our resolution is well covered in a well known decision of the International Court of Justice. In the case of the Corfù Channel, the Court declared that «it was generally recognized that States in *time of peace* have a right to send their warships through straits used for international navigation between two parts of the high seas». The Court further ruled that, «there is no right for a coastal state to prohibit such passage *in time of peace*». Further still, the Court decided that passage through «international highways cannot be prohibited by a coastal state *in time of peace*». Moreover, the Court in pronouncing her final conclusion took cognizance of the fact that «Greece had declared that she considered herself technically in a state of war with Albania».

From these quotations a set of significant facts emerge beyond any shadow of doubt. In the first place, the Court referred three times to a rule of law as qualified in time of peace. In the second place, the plea of a state of war was raised and considered by the Court, even though it was of technical nature. It was not rejected by the Court as null and void on the

ground of the Charter's renunciation of war. We need not say that this case was decided subsequent to the United Nations Charter; nor do we need to prove that the court in delivering their judgment had taken judicial notice of the new international norms contained in the Charter.

In conclusion, we must make it clear that this proposal of ours is not designed to meet ultra-national demands of a state or a group of states. It is not intended to serve regional policies or transient situations. It embodies a general indication in the right direction. We would say that no responsible state here in the conference can avoid our resolution by saying: «It is not my business». Can a coastal state, at a time of armed conflict, or in a state of war, allow, let us say, the right of innocent passage in her territorial waters in favour of an agressor state?

This is only one instance to show why no responsible state can be disinterested in the subject matter of our motion, and why the whole Conference should receive it with careful and earnest consideration.

Finally, it goes without saying that our proposal stands before the conference open for any constructive amendment. We do not take an adamant position on the matter as long as the intents of the proposal are taken care of. We are ready to consider any amendment without damage to the main idea embodied in the resolution. At the same time, we shall be too glad to make any explanation which will throw further light on the matter, should the need call for any explanation.

Statements at
The Second International Conference
of The Law of The Sea

FIRST SPEECH

Recapitulation

We are assembled again in the United Nations Conference on the Law of the Sea. It is our ardent hope that at this stage of our journey on the law of the sea, our passage would be innocent, our navigation secure and our landing safe. We trust that our work will be a success, and to this end we pledge our support from the heart of our heart.

At the outset, we should like to put on record a word of caution. In spite of all appearances, the point we are raising is not formal. Neither is it marginal. It is cardinal, down to the core and central to the last atom. It is one of substance. At a conference of law, held under United Nations auspices, the point we have in mind should not escape our attention, nor should its relevance or bearing be discarded with a light heart.

This Conference of ours has been designated as the Second United Nations Conference on the Law of the Sea. For our part, we have avoided this designation in our introductory words. This we have perpetrated, as the legal dictum runs, not by omission but rather by commission.

It is conceded that for purposes of special designation, easy reference and for the systematic enumeration of our records, it is admissible to speak of this Conference as the Second United Nations Conference on the Law of the Sea. But in fairness to the law of the sea itself, and to the vital national and international interests we have come to tackle, ours is not the Second Conference. In essence, it is a continuation of the Conference that was held in Geneva in February 1958. We are back again to the Conference. It is one and the same, reconvened, resumed and continued.

We trust this point is not taken as pointless – with much ado about nothing. On the contrary it is no ado at all and with everything. In our sea-fearing endeavour, it stands as a light house pointing out our present station and final destination. And for a gathering of gifted jurists and talented diplomats, as ours is, this point merits careful consideration and profound reflection.

The significance of the point, however, is neither academic nor does it stem from a quarrel over phraseology or terminology. It is very much over and above. It is the oneness of our work, and indeed our only assignment. When we press the point of one and the same Conference, we do not mean to be drastic or dogmatic. We simply mean to say that we are back again to work - the same work, the unfinished work. We stress unfinished, because, honestly and sincerely, the work we have done so far is unfinished and shall remain unfinished for ever and ever, unless and until we make every effort to bring the present session to a success, a real success.

In the spring of 1958 we were able to prepare four conventions dealing with the (1) Territorial Sea and the Contiguous Zone, (2) the High Seas, (3) Fishing and Conservation of Resources on the High Seas, (4) the Continental Shelf. Also, we adopted an optional protocol for the compulsory jurisdiction of the International Court of Justice in certain disputes arising out of those conventions.

This result has been received with appreciation by the General Assembly of the United Nations, and in its resolution 1307 (XIII), the Assembly has referred to that achievement as «an historic contribution to the codification and progressive development of international law». No doubt, this is a well-deserved tribute. Yet, without minimizing the work so far done, it must be admitted that what remains undone is the major part of the whole undertaking. The breadth of the territorial sea and the fishery limits stand today unsettled. These are no little items. It is true, we have prepared a number of conventions heavily loaded with a number of articles. But work, international work in particular, is not to be measured by its volume and weight. Our work on the law of the sea is not one of cargo and freight. It must be measured by its final impact and its general effect. With this criterion in mind, we can safely say that the law of the sea can only be regulated once the breadth of the territorial sea is settled – and finally settled.

We cannot, therefore, sit back happy with the idea that we have adopted four conventions and a protocol in respect of the law of the sea. Without an acceptable formula for the delimitation of the territorial sea, these conventions will remain outside the sacred temple of international law.

For the law of the sea, the high sea and the territorial sea, are the two wings of the eagle. They hold together, and together they strike the balance.

But without a fixed delimitation of the territorial sea, you will have no high sea and no freedom of navigation. Neither can we possess any of the dearest concepts of international law that were won by the civilized community since the days of Grotius – the beloved father of international law. One

might go even further. Without being discourteous or pessimistic, one would be fully justified to say that no agreement on the breadth of the territorial sea means the nullification of all the work we had accomplished in 1958. In simple words, this would mean the non-existence of the law of the sea. Furthermore, the conventions we have prepared, even though signed and ratified, will be nothing but a scrap of paper, and our past endeavours will be reduced to a heap of waste in a barren desert.

Thus, the present session of the Conference stands face to face before the bar of history. Ours is a decisive Conference that is bound to decide not only the destiny of the territorial sea but the law of the sea in its entirety. There lies in our deliberations a great responsibility that must be shouldered in the best interests of international relations. It seems to us, the end will be complete success or complete failure with no other alternative. The question admits no half solutions or shaky adjustments. The outcome is clear cut and decisive. It is a law of the sea, or no law of the sea at all. If we succeed in this session, it would be an overall success for the whole work past and present. Should we not, God forbid, the work we have done – the conventions we have adopted, would find their way to the archives of the Codification Conference of 1930 – a Conference that was inaugurated with laurels, and passed away with mourning wreaths.

It is not our wish at the threshold of our meeting, to bring the Conference a message of despair or even discomfort. What we wish to bring home to our minds is the interdependence and inseparability of the law of the sea. It is true that the law can fall into parts and divisions, and that it can be reduced into more than one convention. But the fact, the central fact, remains that without an acceptable instrument on the width for the territorial sea, all conventions on the law of the sea, become drowned in the bottom of the sea, as a wreckage with little hope for salvage.

This is not a figurative assessment of the present situation. The General Assembly in its resolution 899 (IX) has expressed the view that the various matters of the law of the sea are «parts of a whole» and are «closely linked together juridically as well as physically». Moreover, in its report to the General Assembly (paragraph 29) the Commission declared that «judging from its owen experience... and the comments of the governments have confirmed the view - (it considers) that the various sections of the law of the sea hold together..».

With such a balanced opinion pronounced by the grand jurists of the United Nations, we should know where we stand at the present stage of our work. We should not be lured nor lulled by the many conventions we have adopted in the past sessions. The General Assembly in commending our

work as a historic contribution to «the codification and the progressive development of international law» was, we fear, simply placing on record a routine courtesy. No doubt, there was a certain amount of success scored, but the laurels were very much bigger than the achievement itself.

We say that without an apology, for it is only through candor that we can hope to reedem our failures and make up for our shortcomings. As a matter of fact, the ground we have covered was already a well established field of international law long before we were invited by the United Nations to assemble as a conference. The Hague Conference of 1930 stands in testimony. As was rightly pointed out by Professor Colombos in his valuable work on the international law of the sea, «although the Conference of the Hague was unable to reach an agreement on the subjet of territorial waters, it succeeded in preparing a draft convention on the legal status of the territorial sea for future consideration». In dealing with the same point, Professor Lauterpacht, in his well known book on international law, stated as a fact that «with regard to territorial waters, the Conference (of the Hague) was unable to adopt a convention as no agreement could be reached on the question of the extent of the territorial waters... (although) some measure of agreement was reached on such questions as the legal status of territorial waters... the right of innocent passage and the base line, etc..».

These facts that we have brought to light are not intended as an historic recapitulation to the problem, but are intended as a warning that we are now in almost the same position that prevailed thirty years ago. Except for name, the Geneva Conference of 1960 is the Hague Conference of 1930, standing in its shoes without even a change of model or fashion.

This is no sarcasm. It is the reality in all its truism. If we care to seek the evidence, we need only compare word for word the text we adopted in Geneva with the text suggested at the Hague.

There is, however, one aspect to be regretted, and for this matter our remark embraces both the breadth of the territorial sea, as well as the remaining topics of the law of the sea. We refer to our disposition vis-à-vis the work of the Commission.

After strenuous patient labour, and upon expert knowledge furnished by the Secretary-General of the United Nations, the International Law Commission has done the ground work for our Conference and presented to us a draft code covering the whole field of the international law of the sea, neatly prepared and ably formulated. It was a master-piece of work that commends itself readily for adoption, and, with slight variations here and there, would even invite our ratification. In a word, in our Conference of 1958 we should

have adopted in total the main principles pronounced by the Commission.

But instead of pursuing such a worthy course, we have brushed aside the conclusions of the Commission on the breadth of the territoral sea. With the same courage and ease we have inflicted a number of mutilations in the rest of its code - mutilations, which were to become embodied in our Conventions.

Gloomy as it may be, the present situation is neither incurable nor hopeless. We still have the remedy well in hand, and the die is not cast. Our chance of success lies in our approach to the question of the limit of the territorial waters. And it is only within these that we can anchor our success in the present Conference, and compensate for the damage caused by the past Conference.

Such an appraisal does not fall within the realm of imagination or even exaggeration. The breadth of the territorial sea is the master key to the law of the sea in its entirety, in time of peace as in time of war. We refer to war, for it is no use denying that the war potential and the war effort is one major factor in plaguing the mind of more than one state in approaching this problem. Rights and duties of states, all in all, begin and end on both fringes of the territorial sea. A bird's eye view on the field of the law of the sea will no doubt reveal this absolute truth. The juridical status of territorial sea, the right of innocent passage, the freedom of the high seas, the contiguous zone, the continental shelf, the right of visit, the right of hot pursuit, the right to fish, the right to lay submarine cables and pipelines and a host of other legal norms, rights and duties – all would become meaningless unless and until the territorial sea is well defined in a generally accepted formula. Agreement on this matter is in fact putting teeth into the Conventions we have adopted, without which, not only do we suffer stomachache, but international headache, for all time to come.

It is mainly due to the far-reaching significance of the breadth of the territorial sea that the General Assembly, in its resolution 1307 (XIII) has rightly observed that «agreement (on the breadth of the territorial sea and fishery limits) would contribute substantially to the lessening of international tensions and to the preservation of world order and peace».

Thus the position taken by the General Assembly on this matter is crystal clear. In the words of the General Assembly, the problem we are to attack can lessen or worsen international tension. It can preserve world order and security and can likewise preserve world disorder and insecurity. And it is our conduct or misconduct which will lead us one way or the other. The question then arises, how are we to tackle the problem, with what approach, and where to begin?

Convened as we are under the United Nations auspices, and indeed acting, as we are, under a resolution of the United Nations, it is proper and natural to seek guidance from the United Nations. Happily the source of guidance is abundant. We have before us the work accomplished by the quasi legislative organ of the United Nations – namely the International Law Commission. With this head-fountain at our command, we can proceed to explore the avenues of a reasonable agreement. We say reasonable, because arbitrary positions based on caprice are unmanageable. And if we are to stand by caprice, if we have come with fixed attitudes, if we intend to cook another convention by pressure, and in a pressurized pot, we had better from the very start disperce immediately and let the question drift anywhere. Let it go where it may go.

But it is to avoid such a result, and we would say a catastrophic result, that we must, all of us, in interests of this voyage of ours, submit to the rules of navigations and yield to our able pilot. This is the code for every voyage, if we mean a voyage safe and secure. In this instance our pilot is the International Law Commission; and let us see how best we are to be guided.

On the breadth of the territorial sea, it is true, the Commission did not take a decision. But the Commission had pronounced certain principles and conclusions which no doubt spell out the necessary elements that constitute the basis for us to take the decision. Instead of setting out the limit of the territorial sea, the Commission has found it proper and wise to leave the matter to be decided by the Conference. Yet the matter did not hang in the air. The Commission has given our Conference ample guiding principles, if we are not to stand impregnable to guidance.

So, what are those guiding principles? In the first place the Commission declared that, «International practice is not uniform as regards the delimitation of the territorial sea». This is a finding which we cannot challenge. It is common knowledge, now, that state practice ranges between three, nine, six and twelve miles, with some delimination as far as 200 miles. But this non-uniformity is not a novelty. It has been going on for a number of decades. Professor Lauterpacht, a distinguished authority on Anglo-American international jurisprudence, came to the conclusion that «with regard to the breadth of the maritime belt, various opinions have in former times been held and quite exorbitant claims have been advanced by different States, such as a range of sixty or a hundred miles..». To mention a few illustrations only, in support of non-uniformity, we can refer to Denmark's claims for fishing rights within sixty-nine miles of the coasts of Greenland, to the Russian «Ukase» of September 1821, asserting jurisdiction within a hundred Italian miles from its coasts, and finally to the claim of the United States to

assert jurisdictional right of control over the seal fishery in respect of the Behring Sea.

As a matter of fact the United States has made a great contribution to create this state of non-uniformity of the breadth of the territorial sea.

By the terms of the Treaty of Guadalupe of May 30, 1848, Mexico ceded to the United States a territory lying northward of a line drawn from the mouth of the Rio Grande westerly to the Pacific Ocean. In his Digest of International Law, Hackworth, the Legal Adviser of the Department of State, contends that «By virtue of this treaty, the United States assumed jurisdiction over the region thus ceded, both territorial and maritime... which embraced all of the ports, harbours, bays, and inlets along the coast of California and for considerable though perhaps indefinite distance into the ocean..».

This non-uniformity, however, is not to be found only in the precedents of state practice. It has become a fact noted judicially, to borrow the term obtained under the English legal system. The British High Court of Justice sitting as a Prize Court in 1916 in the Bangor case, stated: «... The limits of territorial waters, in relation to national and international rights and privileges, have of recent years been subject to much discussion».

This dictum is of far reaching significance, for when in the United Kingdom, where the rule of three mile limit is held with a great deal of reverence, the British High Court of Justice, and what a Supreme Tribunal this court is, takes judicial notice that the matter, as far back as 1916, has been subject to much discussion, we can realize that the non-uniformity, in respect of the breadth of the territorial waters, was the rule of the age.

It was due to this chaos in this field of international law, that the Hague Conference of 1930 was held to discharge the very same undertaking we are wrestling with at the present moment. That Conference has regrettably failed but has left for our Conference certain salient facts that should influence our present deliberations.

Firstly, the Conference has disclosed a wide diversity of opinion on the limits of the territorial sea. The member states have fallen into eight categories, namely, for three, four, six, ten, twelve miles, and for twenty, thirty, and sixty kilometers.

Secondly, the second committee of the Conference which was dealing with the subject refrained from asking a decision on the question whether existing international law recognizes any fixed breadth of the belt of the territorial sea.

Thirdly, faced with diffrences of opinion on this subject, the committee

preferred, in conformity with the instructions it received from the Conference, not to express an opinion on what ought to be regarded as the existing law, but to concentrate its efforts on reaching an agreement which would fix the breadth of the territorial sea for the future.

This state of affairs has persisted to the present day. It lives with us up to this moment; and if any evidence is required, we need only consult the minutes of our meetings in 1958. And it is precisely of this non-uniformity that we are assembled again in this Conference.

But happily enough, we are not left in a state of legal vacuum. The International Law Commission has filled the vacuum, not by material prefabricated for the occasion, but by material already in the hands of the international community. In doing so, the Commission has enunciated two principles: (1) that «international law does not permit an extension of the territorial sea beyond twelve miles»; and (2) that «The extension by a State of its territorial sea to a breadth of between three and twelve miles was not characterized... as a breach of international law..».

With this in mind, we may ask then, what is the importance of the conclusions of the International Law Commission on this matter? This is a pertinent question, the answer to which can be so decisive as to determine the work of our Conference.

The Irresistable finding of fact which underlies the conclusions of the Commission is that the three-mile limit is no more an established rule of international law, and that a twelve-mile limit is not an encroachment on the high seas and hence not a violation of the principles of international law.

We do not propose to trace the history of the three-mile rule, its genesis, application and its evolution. Neither do we deem it convenient to enter into a detailed legal analysis of this problem. In the earlier sessions of our Conference in 1958, we have made a modest endeavour to place before the Conference a comprehensive research on the subject, based on state practice, case law, jurisprudence and treaty precedents – mostly drawn from Anglo-American sources.

What we propose to say at this stage is that the three-mile limit may be taken as a minimum but not as a maximum. This proposal is not based on legal literature but on sound legal precedent. In the leading American case, Manchester versus Massachusetts, and for this matter we invite the keen attention of the delegation of the United States, the court said: «We think it must be regarded as established that, as between nations, the minimum limit of the territorial jurisdiction of a nation over tide waters is a marine league from its coast».

It is with such a judicial verdict and a host of others that the three-mile rule as a maximum has become condemned as the «fallen idol» of Professor Jidel, and the «abandoned shore batteries rule» of Professor Anzilotti. This latter distinguished jurist has gone even further. He stressed the absence of any rule of International law on the matter. In Rivista II as far back as 1917 he proclaimed that no rule of international law has been developed to take the place of the abandoned «shore batteries» rule.

These views are not mere pronouncements of scholars of international law. They are nothing but a reflection of state practice established ever since the middle of the nineteenth century. One illustration is sufficient to corroborate this assertion. Out of Ironic coincidence, the illustration we have in mind, refers to both the United States and Mexico, the former an exponent and the latter an opponent to the three mile rule.

The territorial waters of Mexico and the United States have been fixed by the Treaty of Peace, Amity and Boundaries concluded between the two countries on February 2, 1848, at nine nautical miles. That was not all. Both states have taken action on the strength of the treaty.

In his note of August 19, 1848, Mr. James Buchanan, Scretary of State of the United States, declared that the territorial waters extend three nautical leagues, while Mexico published in the *Diario Official* of August 31, 1935, a decree fixing the breadth of the territorial waters at nine nautical miles.

This state practice based on a treaty between the United States and Mexico does not only reveal the legal situation in 1848. It must certainly point out what the situation should be in 1960. If nine nautical miles were recognized by the United States as the breadth of the territorial sea at the age of gun powder, what should the limit be at the present time? What should the limit be when the Sputnik and Pioneer V are now penetrating into the interplanetary system, as the first honored guests of the stars.

But we need not wonder about this limit. The International Law Commission made two findings - one of fact, and one of law. The first, is that a twelve-mile delimitation of the territorial sea is supported by State practice; and the second, that such a limit is not a breach of international law. This is the legal position for those whose minds are ready to surrender to the dictates of law. If we seek the law, then, this is the last word in law. Nothing remains but to be guided by the law.

We said «guided» although in fact we should have said abided. For we hasten to submit that, for us as a Conference of the United Nations, there is every reason to accept in this particular case the formulation of the International Law Commission. This is a fifteen-man Commission composed of

distinguished jurists, representing all the principal legal systems of the world - the Anglo-American, the continental, the socialist East European, the Islamic, and the Latin American, as well as the legal trends in the Far East and the Scandinavian countries.

With such a composition, we submit, and rightly so, that short of a flagrant violation of the law or a serious miscarriage of justice, inherent in the work of the Commission, we cannot by a stroke of the pen just ignore the fundamentals that were recognized by the Commission.

These fundamentals, and as basic they are, were not arrived at haphazardly with a lazy mind and easy labour.

The Commission was cognizant of all the studies undertaken by the League of Nations in this field. They had at their disposal all the expert knowledge that the United Nations could provide. Finally, the Commission took no little pain, patience or labour, in studying the problem. It was after its fourth, fifth, sixth, seventh and eighth session – running for five consecutive years, deliberating, arguing, researching and hair-splitting, that the Commission has been able to present to the Conference its formulation on the breadth of the territorial sea. But how far have we been influenced by the labours of the Commission?

On April 27, 1958, at our concluding meeting, we adopted a resolution, which reads:

«The Conference resolves to pay a tribute of gratitude, respect and admiration to the International Law Commission for its excellent work in the matter of the codification and development of international law, in the form of various drafts and commentaries of great juridical value».

Well, if we are to stand by our word that the Commission deserves a tribute of gratitude, respect and admiration for its excellent work, which we describe by our resolution as of great juridical value, how can we discard the fundamental principles enunciated by the Commission? How can we hesitate to accept a twelve-mile limit which has been declared by the Commission as no breach of international law?

If we speak of juridical value, we must admit its value, so much so when we are convened as a conference of law. In this Conference we have no official value and a black market; our values must be one and the same.

It stands to reason, therefore, and in order to render juridical value, genuine value, not a lip service, that we must adopt a formula along the lines pointed out by the Commission - namely a delimitation of the territorial sea within a maximum of twelve miles.

Such a formula is a compromise by itself. It allows a degree of flexibility up to a rigid maximum. States content with three, four or nine miles can remain to the contentment of their heart. States with a twelve-mile limit stand on their own right, and will extend no more.

Apart from flexibility, there is also the advantage of practicability, short of which no formula can have the merit of workability. It is common knowledge that the «twelve milers» represent a cross section of States all over the world – in Asia, Africa, Latin America and in Eastern Europe. This is no political or ideological grouping. Those States represent various political systems and different social and economic orders. Their common stand for a twelve-mile rule is an historic human evolution that was brought about by different factors which we do not need to detail at the present moment. Behind their twelve-mile limitation there have become established interests which cannot, and ought not, be subjected to any jeopardy. You cannot expect these States to compromise their vital national interests. Neither would they be willing to betray their defensive or economic necessities. Each State, as rightly declared by Hyde, in his book on international law, «must itself be the judge of what violates its own rights and interests».

As to other States, whether they are three, six or nine milers, the formula of a twelve-mile maximum, does not inflict upon them any injury. The formula is neither discriminatory nor derogatory. It does not deny them any advantage accorded to others. They can, too, extend their limit to twelve miles, whether for pleasure or interest.

Lastly, a formula of twelve miles is all inclusive and comprehensive. It satisfies all, and grieves none. Within this formula, all delimitations are embraced, and indeed with sympathy. But any other formula is exclusive. It excludes a great number of States. This Conference, we suppose, need not be told that the lesser is included in the greater, and not vice versa. This is a geometric axiom, too simple to call for a reminder.

Yet we cannot conclude without alluding to the one single factor which, to our modest calculation, constitutes the main reason for the division of the Conference. We mean the military aspect to the problem.

We know that this aspect, as far as our deliberations are concerned, has been sealed with silence. Never was it put at the foreground. It has always been in the background. None spoke of it, but more than one is labouring under it. And it is worthwhile that for this matter the ice should be broken.

All the various delimitations have a military aspect, defensive or offensive, call them what you can call them – these are adjectives that even his-

tory has not always been able to determine. But because it is devoid of discrimination, the formula of twelve miles, with all its military advantages or disadvantages, is open to all and closed to none. It does not destroy the present balance, or any balance, neither whould it prejudice the positions and attitudes of States, one way or the other. Those who feel aggrieved by a twelve miles limit because they are three milers or the like, can extend their limits up to the maximum to meet their military needs, if they so desire. The balance would, thus, continue well-balanced, with no chance for any state to gain preponderance.

But those worried most about this military aspect are the last to be told of its significance. With the world what it is, and what it is going to be, we seriously contend that the military aspect of the territorial sea is too remote to call for any consideration. Man's conquest of the outer-space has made too negligible the innerspace, let alone the ocean space. In this age of intercontinental ballistic missiles, the sea is becoming a primitive, poor and modest field of military operations. This is how we see it with our primitive, poor and modest knowledge of military tactics and strategy.

Be that as it may, even on the military aspect a formula of twelve miles as maximum, leaves no State at the mercy of another. Viewed from military potentialities, the «haves» and the «have nots» represented in the Conference can put the twelve-mile maximum to the best of their interests, with equality to all and disability to none.

Finally let me assure you that the twelve-mile formula offers the only chance for the success of the Conference. This is no adamant position dictated by sheer obstinacy. In essence, it is realism accorded proper realization.

In the past we have resisted this realistic approach, and its is precisely because of this obstinacy against the realities of international life that the 1930 and 1958 Conferences have failed.

Today, the present Conference stands on the brink – with even chances for failure or success. What we need is statesmanship not brinkmanship. And with us lies the choice for a miserable failure or a glorious success. We have chosen to portray the present situation clean cut and crystal clear, because this is exactly where the Conference stands.

For our part, our choice goes for success; and to this end, we pledge, as we have stated at the beginning, our support from the heart of our heart.

SECOND SPEECH

Argument for The Twelve Mile Limit

In our opening address we have outlined in general terms the fundamental principles that should guide our Conference in discharging the highly complex task assigned to us by the United Nations. Since then, a great number of substantial statements were made by different delegations on both questions of the breadth of the territorial sea and the fishing limits. In the meantime, four draft resolutions were introduced by the Soviet Union, Mexico, the United States and Canada. We should, therefore, beg your leave to intervene again in this debate not to speak in abstract, but rather to set out, in a more concrete and definitive manner, the criteria which this Conference should take into consideration in appraising the merits and demerits – the pros and cons of these resolutions.

We do so, because in deciding upon one resolution or the other, the Conference, although inherently vested with unfettered discretion, must act judiciously. Discretion is no synonym of an arbitrary action. Our actions should be reasoned, conditioned and, one would say anchored upon solid foundation. We cannot seek refuge in the plea that we are sovereign States and that it is our sovereign right at random, to express our preference to this resolution or that. This position, while essentially valid – yet behind this choice there must be a sovereign judgment. And for a judgment to be sovereign, it must be based upon well-considered and well-balanced grounds. Of course, in the problems we are facing there are aspects which are debatable and arguable. But utlimately the dictates of reason, logic and common sense must be our supreme judge. It is true that various conflicting national interests do weigh heavily on our minds and it is equally true that the general interests of the international community have their equal impact too, but the Conference, in adopting a resolution, any resolution, cannot, so to speak, fly in the face of the realities of the current life. We cannot and should not ignore the present modern trends in their rush to take their worthy place in the international arena. We should not, indeed we cannot, stop the march of history. We are face

to face before new ideas, new interests and what is more, before new States. The Conference, while keeping in mind the interests of the international community, should not betray national interests, particularly those that belong to the emerging nations. We say the Conference should not betray national interests, for after all, national interests, coordinated, compromised and balanced, are in their amalgam the very interests of the civilized community.

Let us see, therefore, how far the resolutions that stand now before the house, meet the requirements. How far they stand the test of reason, logic and common sense. How far they satisfy the progressive development of international law; and finally how far they can strike a balance between national and international interests.

For as these resolutions may be, yet basically they represent two tendencies, separate and distinct. They stand for two independent schools of thought, underlying two conflicting hypotheses, and aiming at two diametrically opposed solutions. And it is no secret to discover, neither is it a shame to cover, that the Conference falls, at present, into two main divisions – the six milers and the twelve milers – both fighting the battle of the breadth of the territorial sea to the last breadth, and both fishing for the best fishing limits.

Deeply entrenched as we are, each behind his limits, we can almost know beforehand the outcome of this battle. If we continue to cling to our positions, if we remain stuck to our trenches, and lastly, should we hold steadfastly unswervingly to our preferences, it shall be a triumph to none and a defeat to all. Nay, one should say it would be a triumph but to disorder and chaos. Should such and inglorious victory be registered, God forbid, all of us in this august body will have to share in this tragic achievement, each contributing according to his conduct and demeanor.

Thus, to avoid such a result, each and every one has a duty to discharge, and a responsibility to shoulder. Foremost and uppermost, we must be ready with all our will and mind, to relax, to retire, to resign to open-mindedness and receptiveness. To achieve such an objective, we must stand prepared to yield and even to surrender. We cannot go on divided, facing each other, besieged in adamance and captured by intransigence.

Instead of pursuing this voyage endlessly and aimlessly in this stormy weather, we have to seek refuge somewhere – to avoid getting nowhere. We must seek a safety harbour, wherein our minds do not harbour any conflict, fear or suspicion. And to find our way we must give way. But in what direction and on what basis? Who is to yield to the other? Should the six milers or the twelve milers give way? Representing a twelve miler State, we stand

ready to yield. Equally, the six milers must stand ready to yield.

But this process of yielding could not be effected through tossing or lottery. Nor could it be a dictated capitulation or an arbitrary concession. Let us not yield one to the other, but let us yield to normal standards – standards of reason, logic and common sense.

It is with such an approach in mind, with this preparedness to yield to these common standards, that we crave your indulgence to examine not only the six-mile resolutions but the twelve-mile resolutions as well.

We propose to deal first with the United States draft resolution. This selection is motivated by the sole fact that the United States resolution, for all intents and purposes, represents the main arch for a six-mile limitation with our distinguished colleague, Ambassador Dean, as its able architect. The Canadian resolution, although having a different offshoot, stems from the same trunk; hence an anlysis of the United States resolution must of necessity cover a great deal of the position taken by Canada.

In his statement before the Conference on March 17, the Chairman of the United States delegation made a number of assertions of fact and law in support of the United States resolution based upon a six-mile limitation. We shall deal with these assertions one by one.

Taking up the assertions of fact first, we propose to refer to the consequences which, in the calculation of the United States, are to arise in the wake of a twleve-mile extension.

In brief, the leader of the United States delegation has stressed difficulties of visibility, anchorage, navigation and of air flying.

We submit these contentions on behalf of the United States, to put it mildly and respectfully, hold no water. These difficulties, we admit, are there. But they are not characteristic to a twelve-mile limitation, nor are they inherent in such a system. They are there in the six-mile limitation as well. The objections of the United States are applicable to the six-mile with equal validity. The question is only one of degree. But the difficulties or hardships, call them as you please, are there. They have been planted, so to speak, by nature. These difficulties of which the distinguished delegate of the United States made a great capital, are to be suffered anyhow and anywhere. For at any point off the coast, the meteorological changes and the configurations of the coasts, not under man's control, create the same difficulties. The evidence, should evidence be claimed, is to be found in the great network of installations and aids that are established even within the three-mile limitation.

But this is not the crux of the matter. Our answer to the problems that

were raised by the distinguished delegate of the United States is the very same answer - the human answer – the eternal answer which we have confronted the problems of human progress – ever since man started his journey on this planet. The history of human progress is nothing but an ancient and lengthy record of man's victory over these difficulties.

It is common knowledge that in every phase, human progress has brought in its wake many problems, which have at times appeared on the surface to be insuperable. Every stride in the advancement of our race was accompanied by difficulties. And never in our history has man been relieved from new burdens attendant to his inventions. For innovation, of whatever demission and character, must necessarily create maladjustments and injuries. Let us turn from abstraction to illustration.

The industrial revolution, with all its blessings, was not without evils on our social and economic order. Yet we have never advocated that we must arrest our progress in the field of industry. Take mechanized agriculture, with its colossal profits and tremendous output. It has brought in its train serious problems in our urban and rural life. But we have never thought for a moment to fall back on our old plows and oxen.

Another illustration – the modern means of transportation that carried all the delegations to this Conference with ease and comfort, was not achieved without injury to camel carriers and donkey drivers. And still, who would dare in this Conference to say that we shall retain carriage by camels and donkeys?

Thus it is no argument to suggest that because of certain difficulties we should not expand our use of the territorial sea, nor should we extend our exploitation of its resources. On the contrary, having advanced in the field of scientific knowledge, in technology and in the know-how, we should not be precluded from harnessing our coasts up to twelve miles in the best of our interests – to feed our people, to raise their standard of living, and to alleviate conditions of misery, disease and poverty all over the world.

There was a time in primitive history when man, faced with difficulties, was unable to make use of one span of his coasts. These difficulties were not a detterent. He rose above the challenge. He triumphed over those difficulties; and his domain has started over the coast. Had man's endeavours been thwarted by these difficulties, the three milers would not have enjoyed one single iota of their cherished three miles. So let us speak no more of difficulties in this age, when man is scoring his victories day by day.

Nevertheless, these difficulties, financial or technical, to which the distinguished delegate of the United States has alluded, need not be born by all

the States. This is no tax to be levied by hook or crook. The twelve-mile limitation is neither mandatory nor immediate. It is a right – not a duty. It is a discretion not an obligation. A State can decide for its own in accordance with necessarity and capacity. A State can choose to fix the breadth at any point up to twelve miles, and has the right to change from time to time its delimitation within this maximum. A twelve-mile limitation is not obligation, but the right to such a limit must be written into the law of the nations, so that any State can exercise this right, now or at any time to come.

We turn now to the assertions of law advanced by the distinguished delegate of the United States – assertions that were upheld by some delegations.

As a matter of fact, the United States proposal has been described as a departure from the three-mile traditional rule and that, should it fail to get the necessary majority, all the three milers would pull back to their old positions.

We wonder, unless it is a psychological warfare, why should this point be injected at the present session into our deliberations. This is an attempt to put the clock back, far back behind the march of history. The Conference can rightly feel stunned, if we allow ourselves to be dragged back into a retrograde, when we are assumed to undertake the progressive development of international law. In the First Conference, the three-mile limit has been shown to exist no more. We would have preferred never to revert to the point. But unfortunately there was a wild chorus at the present session to attempt the resurrection of a concept that, for long, had been lying in its eternal rest.

We say eternal rest, for in its short span of life, this rule had a feeble and anaemic life, torn with dissent, conflict and controversy. At no time had the rule become universally recognized or even tacitly accepted. Just as an illegitimate child it was elevated to its status by adoption, but frequently it was betrayed by those who chose its adoption. At no stage of international affairs, ever since international law became a science, has there been a genuinely acceptable formula for the delimitation of the territorial sea. A three-mile limitation was one, but not the only one delimitation, neither the maximum limit. At the First Conference, we traced the different systems of the delimitations adopted by different States; but because the point is raised again at the present session, it becomes necessary to elaborate the matter a bit further. We shall confine ourselves to a few illustrations:

Under an ordinance dated June 13, 1691, the King of Denmark had set out his maritime domain to include the area «within his jurisdiction and in sight of his coast» - a delimitation which was calculated to be four or five leagues from the islands off the coast.

In her negotiations with Denmark in September 1691, France proposed through a communication addressed by the French Ministre de la Marine, a two league for the Norwegian coast up to Trondhjem, and a longer extent for Jutland.

In Great Britain, the series of the Hovering Acts started with a custom control zone of two leagues from the shore (1736, 9 Geo. II, c.35). This distance was gradually increased first to four leagues (24 Geo. II, c.47) and later to eight leagues.

In 1864, in the well known case of the Alabama, the French Minister of Foreign Affairs in an interview with the Minister of the United States stated that the «distance to which neutral right... extended... from the coast was unsettled, and that the reason of the old rules which assumed that three miles was the outermost reach of a cannon shot, no longer existed..».

In a number of commercial treaties concluded between France and Spain during the second half of the eighteenth century, a limit of two leagues was adopted. This limit has persisted in Spanish practice to a much later date.

In a Danish-Dutch dispute in 1740 concerning fishing in the coasts of Iceland, the Danish Government asserted claims under their own law based on a four league limit – a view which Denmark continued to maintain for fishery purposes off the Ferreoes and Iceland up to 1836. It is a point of historic interest that Denmark had claimed four leagues, with full knowledge of the three-mile delimitation, as an interpretation of the cannon shot range. In this regard a Dutch diplomatist said at the time: «I do not believe that there is any cannon in the world that can carry even one league, let alone four leagues». If this respectable Dutch diplomatist could, through a miracle of resurrection, come to life again to tell the Conference of the extent of a cannon range in our modern age, surely a great many amongst us will not attempt the resurrection of the three-mile delimitation.

As to the opinions of well known publicists and distinguished jurists, it must be remarked that international jurisprudence on this point is as voluminous and clear as the state practice that we have just outlined.

In 1740, Casaregis, an Italian author of very high authority, declared his acceptance for the three-mile rule based on the cannon shot principle, but at the same time recognizes a 100 mile limit for purposes of criminal and civil jurisdiction.

In 1746, Abreu published a Spanish treatise advocating a maritime sovereignty extending up to a distance of 100 miles in a straight line in the case of States which, like Spain, have ports on the ocean. In the case of nar-

rower seas the limit of jurisdiction, he said, may be fixed at two leagues.

In 1761, Valin, the king's advocate at Rochelle, France, declared in his commentary on the marine laws of France, that «as far as the distance of two leagues, the sea is the dominion of the sovereign of the neighbouring coast». But Valin further advocated that this dominion of the sea could be extended for purposes of jurisdiction and fisheries to a greater distance by particular treaties. While referring to the three-mile cannon shot rule, Valin discussed in detail the various prevalent delimitations based on 100 miles, 60 miles, two days' journey, and the limit of the view.

In 1783, Emerigon in his «*Traité des Assurances*» and Merlin, in his article «Mer» of 1777, two distinguished French writers on maritime law, have advocated a limitation of two leagues.

In 1789, De Martens, in his «*Précis du Droit des Gens*», referred to the three-mile cannon shot rule as the accepted minimum distance, but the treaties, he said, have in certain cases extended the limit as far as three leagues.

In 1894, at is meeting in Paris, the Institut de Droit International resolved that territorial waters should be extended to six marime miles, and that in time of war a neutral state might fix a neutral zone beyond the six miles as far as the range of cannon shot, for all purposes of neutrality.

Such an extension, it must be observed in passing, has not been advocated only for a neutrality zone, but also by reason of the advancement of weapons. Field, in his international code, declared that «inasmuch as a cannon shot can now be sent more than two leagues, it seems desirable to extend the territorial limits accordingly». Perels in his well known work on international law says: «The extension (of the territorial sea) depends on the range of cannon shot at the particular period. It is, however, at such period for all coasts».

We can go on almost endlessly to put before the Conference a heap of legal material in this field. But this much is sufficient to reveal that ever since this concept of the territorial sea has emerged, there has never been a generally accepted rule of international law delimiting its breadth. There was a range of diversity of state practice, of treaty precedent, and of jurists' wrintings – and these are the main sources of the law of the nations. No doubt, the three-mile system was there. It was often referred to as a minimum. But there were other limitations of 60 miles, of 100 miles, of four leagues, of three leagues and of two leagues. Of significance to note is that these various limitations were frequently ignored by the very same exponents of those delimitations. It was a state of no law - the non-existence of a rule of international law. So chaotic was the situation that Azuni, a great Italian

author, struck with this divergence, proposed a conference for the maritime powers to conclude a treaty on the subject.

We have restated the views of this distinguished Italian jurist with the full knowledge that our previous references to Anzilotti, another eminent Italian jurist, has provoked the sensitivities of the distinguished representative of Italy. In our opening statement we referred to the views of Anzilotti, a treasure of enlightenment not only for Italy but for the world as a whole. Those views are to be found in Oppenheim on *International Law*, Volume I, eighth edition, page 490, Footnote 2, wherein it is stated that «Anzilotti considers that no rule of international law has been developed to take the place of the abandoned shore batteries rule». And this is what we have recited in our first statement word for word.

Hence, the charge of lack of *fidelité*, dashed by the distinguished delegate of Italy, lacks *fidelité*. This explanation we owe to our distinguished colleague of Italy, although his reference to our statement was a marked departure from the rules of behavior and courtesy so universally recognized in international conferences.

Be that as it may, this proposal to hold a conference by Azuni, the great Italian jurist, was made in the year 1795, and we come in 1960, almost 165 years later, to claim here in the Conference that the three-mile limitation is a rule of law now in existence.

In support of such a claim, the Chairman of the United Kingdom delegation, in his statement before the Conference, has stressed the point from another angle. In his opinion, the holding of this Conference would be meaningless if international law already recognized a twelve-mile limitation. He went further to say «we should not be here if that were the case». We do not enter into a legal argument with the Chairman of the United Kingdom delegation and take advantage of his being a layman in the field of law. His deputy, Sir Gerald Fitzmaurice, the great jurist of the United Kingdom, is the right man with whom one can argue on this matter. Yet the leader of the United Kingdom delegation has employed an enticing argument when he stated that we should not be here if a twelve-mile limitation was a rule of law». No doubt, this is a clever argument, but we fear not exceedingly clever. For in the same tenor we can say «had the three-mile limit been a recognized law we should not be here». This is how the British contention is being defeated by the British argument!

In connection with the three-mile limit there is also another aspect underlying the United States resolution which cannot be left unexamined. In his statement to the Conference, our distinguished colleague of the United

States has declared that «the United States adheres, has always adhered to this limit (the three-mile limit) and for this reason shall continue to do so if there is no agreement reached here».

No doubt this is a very serious declaration coming from a leading power as the United States, and pronounced by an able and outstanding personality as the Chairman of the delegation of the United States. Should it be well substantiated, such a statement would, no doubt, carry a great weight in support of the resolution of the United States. Surely it must influence our thinking and our voting, if we are to think and vote guided by facts and facts only. One would go even further to say that, should the assertions of our colleague of the United States prove to be facts and nothing but facts, we would humbly submit that the resolution of the United States deserves to be carried not by a majority but an unanimity. We, as a twelve miler would, then, be prepared to divorce our position and advocate the adoption of the United States resolution or its twin, the Canadian resolution.

So, let us pause for a moment to examine the facts, not as we see them, but as viewed by the United States itself. We shall begin from the very beginning – with the emergence of the United States as a sovereign State, setting the facts in their chronological order.

In the Treaty of Peace of September 3, 1783, concluded betwen the United Kingdom and the United States, which acknowledged the independance of the United States, the boundaries of the United States were described as «comprehending all islands within twenty leagues of any part of the shores of the United States».

In connection with an act of hostility committed by a French privateer near Charleston, S.C., at the close of the eighteenth century, the President of the United States asserted that «we ought to assume as a principle, that the neutrality of our territory should extend to the Gulf stream, within which as a national boundary we ought not to suffer any hostility».

In the case of Church versus Hubbart of 1804, the Supreme Court of the United States declared that a State may extend its protecting measures in the territorial sea as far as the circumstances reasonably make it necessary.

In a dispatch, dated May 17, 1806, to the United States plenipotentiaries in London, the Secretary of State, referring to the neutrality zone, declared as follows: «In defending this distance, it would not be perhaps unreasonable considering the extent of the United States, the shoalness of their coast, and the natural indication furnished by the well defined path of the Gulf stream, to expect an immunity for the space between that limit and the American shore. But at least it may be insisted that the extent of the

neutral immunity should correspond with the claims (of our leagues) maintained by Great Britain around her territory..».

In 1807, the President of the United States was authorized to cause a survey to be taken of «the coasts of the United States within twenty leagues – 60 nautical miles».

Sections 2760, 2867 and 3067 of the Revised United States Statues fix the limit of jurisdiction of customs offices at twelve nautical miles.

In a memorandum dated December 16, 1862, addressed to Spain, the Secretary of State of the United States said as follows: «This limit (the three-mile limit) was early proposed by publicists of all maritime nations – while it is not now insisted that all nations have accepted or acquiesced and bound themselves to abide by this rule when applied to themselves..». The Secretary of State went on to remark that «if any state has succeeded in fixing for itself a larger limit, this has been done by the exercise of maritime power and constitutes an exception..».

One year later, on August 10, 1863, referring again to the same matter in a communication addressed to Spain, the Secretary of State states as follows: «(Spain) insists that this principle (the three mile) has its exceptions and that some States, and among them the United States, habitually claim and exercise a wider jurisdiction; while this fact is cheerfully admitted, it does not seem... conclusive in favour of the claim of Spain». We invite your attention to this phrase wherein the Secretary of State cheerfully admits that the United States habitually claims and exercises a wider limit.

In a note to the British Chargé dated September 16, 1864, the Secretary of the State of the United States, referring to the Spanish argument «that the modern improvement in gunnery renders the ancient limit of a marine league inadequate», stated as follows: «The United States, adhering in war, no less than when they were in the enjoyment of peace, to their traditional liberality towards neutral rights, are not unwilling to come to an understanding upon the novel question which has thus been raised in consequence of the improvement of gunnery».

In 1874, in the course of negotiations between the United States and Spain, Germany, Austria, Italy, Holland and Belgium for the regulations of fisheries in the Sound, it was declared that if the coastal sea was to be limited by international conventions, four miles must be the minimum breadth.

In the treaty between the United States and Mexico dated February 2, 1848, it was declared that in the Gulf of Mexico the boundary line between the two countries shall be nine miles from the coast.

In a statement dated 15th February 1896, the United States declared «this government would not be indisposed to reach an accord by which the territorial jurisdiction of a State bounded by the coast should henceforth extend six nautical miles».

Chancellor Kent asserted that, considering the long line of American coasts, the United States might claim control of the waters included within lines stretching from Cape Ann to Cape Cod, from Nantucket to Montauk Point and to the capes of Delaware, and from the South Cape of Florida to the Mississippi; thus embracing a great body of water which can rightly be termed, not the territorial sea of the United States, but its territorial ocean.

In 1915, Secretary of State, Mr. Lansing, in dealing with the question of the territorial waters, took note that «there are certain reasons brought forward from time to time in the discussion of this question and advanced by writers on international law, why the maritime nations might deem the way clear to extend... this limit of three miles in view of the great improvement in gunnery and of the extended distance to which the rights of nations could be defended?».

These are only a few excerpts from the archives of the United States on this matter. They reveal without any shred of doubt that at best the three-mile limit is only one formula of many – many measurements of the breadth of the territorial sea. Moreover, they go to show that on the strength of United States official documents there is not at present, and there has never been, any fixed breadth of the territorial sea. The events that we have quoted have shown that the territorial sea was drowned in an ocean of diversity, ambiguity and non-conformity.

We do realize, however, that the official pronouncements of the United States are not binding on the Conference. But they do bind the United States and should gear its resolution. And under the rules of consistency and estoppel, neither the United States resolution can be entertained in this Conference.

It seems, however, that with his vast knowledge of the conflicting positions of the United States on this matter, Ambassador Dean has chosen to single out one, and only one, era as a basis for his stand on the three-mile delimitation. In introducing his resolution to the Conference, our distinguished colleague of the United States has invited our attention to the fact that it was Thomas Jefferson, who in 1791 had fixed a three-mile limitation. Thus, it is only fair that we judge this position on the very ground he has chosen. Let us see how far Thomas Jefferson can be of help to the United States resolution.

Tiny as the point may be, we venture to correct, that Tomas Jefferson took no position on the matter in 1791. Our distinguished colleague of Uni-

ted States would be good enough to correct by correction, should he be pleased to do so. It was on November 8, 1793, when Mr. Jefferson had taken for the first time a position on the problem. And because this has been the selected source of the United States, we shall recite the statement of Jefferson on the matter. We must place it before the Conference in tote. Addressing himself to the British and French Ministers, Thomas Jefferson stated as follows:

«The President of the United States, thinking that, before it shall be finally decided to what distance from our seashores the territorial protection of the United States shall be exercised, it will be proper to enter into friendly conferences and explanations with the powers chiefly interested in the navigation of the seas on our coasts, and relying that convenient occasions may be taken for these hereafter, finds it necessary in the meantime to fix provisionally on some distance for the present government of these questions. You are sensible that very different opinions and claims have been heretofore advanced on this subject. The greatest distance to which any respectable assent among nations has been at any time given, has been the extent of the human sight, estimated at upwards of twenty miles; and the smallest distance, I believe, claimed by any nation whatever, is the utmost range of a cannon ball, usually stated at one sea league. Some intermediate distances have also been insisted on, and that of three sea leagues has some authority in its favor. The character of our coast, remarkable in considerable parts of it for admitting no vessels of size to pass near the shores, would entitle us, in reason, to as broad a margin of protected navigation as any nation whatever».

The president, after reserving the ultimate extent for future deliberations, sets out «for the present» the distance of «one sea league or three geographical miles from the sea shores».

Thus the statement of Thomas Jefferson has many things to say to this Conference. It is not only an instrument which refers to a three-mile limit. It is a document that reveals the international status of the territorial sea as far back as the eighteenth century. In short, the statement of Thomas Jefferson boils down to the following summation:

(1) That the final delimitation for the distance should be finally decided in friendly conferences.

(2) That different opinions and claims do exist on the subject ranging between twenty miles as the maximum distance and one sea league as the minimum, and that respectable assent among nations has been given in regard to these distances.

(3) That some intermediate distances have been insisted on and that a distance of three sea leagues has some authority in its favour.

(4) That provisionally, pending final agreement in friendly conferences, the United States has chosen a limit of three miles.

It therefore becomes abundantly obvious that the statement of Thomas Jefferson does in fact demolish the case of the United States as presented in the Conference. We are grateful to our distinguished colleague of the United States for having invited our attention to that admirable statement because it simply supports the position taken by the twelve milers.

Thomas Jefferson seems, as though to live, to argue, to advocate with us in this Conference pleading for all resolutions based on twelve miles. The position he explained in 1791 – is the same position that prevails in the Conference now in 1960. Thomas Jefferson spoke of a friendly conference. We are now in a Conference – friendly we wish it to be. He spoke of the law being unsettled and that is why we met in the past at the Hague and why we meet at present in Geneva – and perhaps why we might meet in the future. Thomas Jefferson enumerated the extent of territorial sea to be then three miles, nine miles and twenty miles – and resolutions for a twelve-mile maximum is a modest incarnation of his calculation. We should not take as an irony that Thomas Jefferson is co-sponsor of the resolution tabled by the Soviet Union. All what remains for us, including the United States, is to abide by the pronouncements of Thomas Jefferson, and all the principles for which he stood as one of the distinguished patriarchs of the United States.

One major aspect, however, should not escape our attention. It is one of an organic and constitutional character, and we beg your indulgence to give it careful consideration.

We are not on our own. This is a United Nations Conference, constituted by a United Nations resolution (1105 XI). We were not left to our discretion, wise and judicious as it may be, but we were provided with the necessary directives. In paragraph 2 of the operative part of its resolution, the General Assembly decided that «... an international conference of plenipotentiaries should be convoked to examine the law of the sea, taking account not only of the legal but also of the technical, economic and political aspects of the problem..».

Thus a resolution, any resolution introduced before this Conference, must take into account not only the legal but *inter alia* the economic and political aspects of the problem. The legal aspects have been shown on the side of the twelve milers' resolutions. What about the economic and political aspects? A resolution by this Conference on the matter would be *ultra vires*

the United Nations resolution, if it does not take full account of the economic and political considerations. Let us see how far do the present resolutions satisfy and meet these criteria.

Of all the delegations seated here in this Conference, Mr. Hare, the leader of the United Kingdom delegation, was head and shoulders above the rest of us in treating these matters with frankness and clarity. Leaving the legal matters to his deputy, Sir Gerald, the distinguished head of the United Kingdom delegation has elaborated in detail the political, the economic and the security aspects of the matter. Let us examine his contention before we dash a judgment.

Starting with the political we must say out-right that whatever delimitation we might advocate, we humbly submit, that such a delimitation is not and never was the making of nations. At its advent and for centuries later, such delimination was nothing more than the will of one or two emperors, with one or two little monarchs. At that time there was no family of nations. The sovereigns of the day who are described in textbooks as the principal maritime powers, have delineated their coasts and our coasts. With a rough calculation, our coasts mean at present the coasts of no less than seventy States, now fully independent and fully sovereign.

As an illustration take Africa and Asia, the most ancient continents of the world, which contain the greatest concentration of peoples, and whose shores are washed by all oceans and seas – who has delineated their coasts? Not a single African or a single Asian. When a delimitation was established for these coasts, Africa and Asia were nothing more than terms of geography. At that time there was no African or Asian statehood, and indeed no African or Asian personality. Fortunately for humanity, the situation has changed. In the Conference of the Hague, there were 42 States represented. At this Conference, counting only the States we recognize, the number has risen to 87, although there are a handful of other States not participating in the Conference, all making up the totality of the States of the world. But to become part of the law of nations, a rule of law must be made by the nations. Agreement of the maritime powers is not law, although this agreement has always been one of disagreement.

All this goes to explain why we, the new nations in Asia, Africa, Latin America and in Europe, are striving to set the limits of our territorial sea at twelve miles. Now that we have achieved our freedom, we simply reject the delimitations that were made, on our behalf, in our absence and when our land and sea had been subject to foreign domination. We have emancipated our land, and the time has come to emancipate our sea.

With regard to the question of security, the distinguished representative of the United Kingdom, in an attempt to support the United States resolution, made assertions of a serious character. He claimed that security based on the extension of the territorial sea is a misconception, that in the modern conditions of warfare a wide belt of waters is not a suit of armour and lastly that a wider limit is costly and difficult to control.

These assertions are neither valid nor relevant. At least they are not called for. Each State is the best to judge how its own interests can be served and how best our security can be secured. This is a Conference of States, fully sovereign and fully independent. We are under the mandate of none, and no State represented in the Conference is under a system of trusteeship. Those who were in the past administering or mandatory powers, should be reminded that these systems have been liquidated, and liquidated forever. That past is past, and this language of tutelage should not be spoken in this Conference, and never to be spoken anymore.

Yet even as innocent advice, on the part of the United Kingdom, such words are hardly consistent with deeds. It is no military secret that the United Kingdom has always considered her defence to be not within her territory, whether land or sea, but in Europe, in Africa and in Asia. Is it too much for the small states to seek their security not far and wide, but within their coastal sea?

In the last Cyprus talks held in London, the Conference broke down on one question, the area of British military base, how wide should it be? And our distinguished delegate of the United Kingdom claims from this rostrum that a wider territorial sea is not a suit of armour.

We only plead that before we make such pronouncements, let us not be forgetful of our deeds, let us be consistent and thoughtful, and what is more, let us preach what we practice.

It must be noted, however, that national security is not the only merit in a wider territorial sea – and to this point we invite the attention of the Conference. A wider territorial sea is a wider zone of international security and safety. The territorial sea is a belt of peace in time of war. The reason is obvious. Belligerent States cannot conduct any military operations within the territorial seas of other states – neither the battleships on the surface, the submarine beneath, nor the jet fighters above. In time of war, the high seas are the battlefield of military operations. Thus a twelve-mile limitation expands the area of peace and contracts the area of war, while a six-mile limitation expands the area of war and contracts the area of peace. Is this not sufficient to support a twelve-mile resolution and defeat a six-mile resolution,

if we really stand for peace, against war and against the untold misery of war?

We turn last to deal the economic aspects, namely merchant shipping and fishing.

With regard to shipping, the distinguished representative of the United Kingdom spoke at length on the heavy loss, sacrifice and damage that would accrue from a twelve-mile limitation. Even a six-miles limit, he said, would involve a great sacrifice to the United Kingdom.

This is not a novel argument. In the Hague Conference, just 30 years ago, Sir Maurice Gwyer, the British delegate, pointed out that the three-mile delimitation is being supported by maritime nations possessing eighty per cent of the world's effective tonnage. We do not desire to deal at length with this point, for a number of colleagues have successfully elaborated the matter. But we cannot resist the feeling that such terms of loss, damage and sacrifice, as employed by the United Kingdom, convey the assumption that the United Kingdom and other States with similar feelings, are the possessors and owners of the high seas. You can only complain of a sacrifice when you forego a thing you own and possess. With this British pleading, in this tone of sacrifice, it was like reading Sir John Boroughs, in his book on international law, entitled: «*The Sovereignty of British Seas, Proved By Records, History and the Municipal Laws of this Kingdom*». But now the British seas are gone, and their records and history are gone. The high seas, now, are for all and it is for all to define the high seas.

Yet, to those who complain of sacrifice, we seriously address the question, have the high seas ever been defined - delineated? We speak frequently and loudly of the high seas, of the freedom of navigation and of other similar slogans – but is there a generally acceptable delimitation of the high seas? We simply know them to be high – that is away from the coastal sea. But where the high sea begins and where the territorial sea ends – nobody knows. There is no settled law. There is no fixed delimitation. Had there been a settled law, and a fixed delimitation, to borrow the words of the distinguished leader of the United Kingdom delegation, we should not be here.

On the question of fishing, the distinguished Chairman of the United Kingdom as a Minister of Agriculture, Fisheries and Food, had many important things to say to us with regard to food and fisheries. In support of the United States resolution, he stated *inter alia* that distant-water British fishermen supply the British with the most of the fish they eat, that they bring home more than half the total catch of fish, that large numbers of British fishermen and their families are dependent on fishing industry, and

that the loss of that fish would be a cruel blow to the British economy. This is the British case. It is one of fishing for fishing.

These facts could be admitted. But are they valid arguments against the coastal States? In the course of the dismemberment of the British Empire, Great Britain, no doubt, had suffered immensely. But these losses were no argument against the independence of its components. The members of the British Empire became independent, and Great Britain has remarkably adapted herself to the new situation.

In the same manner, Great Britain as a fishing State will have to adjust herself to this situation, namely the emergence of the coastal States asserting exclusive fishing rights within their coastal waters. Of course, with good will, there is every room for a free cooperation between the fishing and the coastal States. The coastal States possess the fish within their territorial sea, and the fishing states have the experience and the equipment. And this is a new avenue of international cooperation based upon free agreement. Other national resources, in different parts of the world, are being exploited in this way. And surely one could think of many other ways – within the United Nations or without.

But one thing must be certain – there should be no more fishing fleets within the waters of the coastal States, without the explicit agreement of the coastal States. The distinguished Chairman of the United Kingdom has said that distant water fishing has nothing to do with imperialism and colonialism. We never have wished in this Conference to refer to this matter in this vein. We cannot agree with the distinguished representative of the United Kingdom. We must declare in the most categorical terms that this sort of distant-water fishing is mostly a relic of imperialism and colonialism, and as such should continue no more. We do not want to deal at length with the point. Suffice it to say that if we were to trace back this distant-water fishing to its history, we would find its origin mostly to be rooted with the Empire system – with foreign domination. The picture is crystal clear. Because our countries were dominated, our coasts became dominated, and our fiheries became dominated too. Should any evidence be required, one fact outstanding here in the Conference can be recalled. The Chairman of the United Kingdom delegation is a Minister of Fisheries. Most of us do not have ministers of fisheries, simply because we are deprived of our fisheries. To have ministers for fisheries, we must regain our fisheries, and this is what we are striving to do.

Yet let no one be under any misconception. It is not in a spirit of ill-feeling, or selfishness that we refer to our fisheries. The coastal peoples, particularly those of under-developed countries do not breathe vengeance. They want to eat. They are suffering in want. It is only human that they must eat

their fish – the fish of their coastal waters. But how do the coastal people eat their fish? Not in their hands, their fish is caught, it is transported overseas, it is canned, and finally it is retransported to their market. All these operations are done by others. What a long and costly process – devoid of equity. You catch our fish from coasts, you transport it in your fleets, you can it in your factories, you carry it again in your shipping fleet, to be exported to our countries – and the only thing we have to do is to pay the bill – and how heavy is the bill!

But why should not the coastal peoples catch their own fish, eat it, preserve it and make of it an industry – a national income?

The distinguished delegate of the United Kingdom has condemned the Canadian resolution for its injustice in depriving the fishing States of their so-called rights. Before we speak of injustice, let us do justice.

Is it an act of justice to meet the demands of fishermen and their families, whose lives, no doubt, are very dear to us, and ignore the outcry of millions of peoples – of whole peoples all around the world – in their quest for economic development, in their struggle for social betterment and, finally in their hunger for food – food which only lies within a few miles of their coasts.

In the final analysis, it is this human factor, among others, which ultimately influences our course of action. A resolution for a twelve-mile territorial sea, far more than any other resolution, is not only consistent with state practice, with state security, with political and psychological considerations, but with the needs and interests of humanity, that should prevail, high and supreme, transcending all other considerations.

In conclusion, let us declare with all the emphasis at our command, that our position for a twelve-mile limitation, is not motivated by any desire to inflict injury or hardship upon anyone. In all earnestness our position is based, first and last, upon vital interests of paramount importance – interests that fall within the ambit of international demands as recognized under the law of nations. From this rostrum, a number of delegations have explained the interests of their peoples – relating their origin to geography or history. For our part, we of the Arab States, can legitimately trace back our interests to both – geography and history. Ancient as they are, our coasts are enormous and diversified. In no metaphor, they embrace the heart of world communications. Continuous and uninterrupted, our shores start from the Atlantic on the west and extend through Gibraltar, into the Southern and Eastern Mediterranean, marking the coasts of Morocco, Algeria, Tunisa, Libya, the United Arab Republic, Lebanon as well as the entirety of

the coasts of Palestine – jammed with the ports of the holy land, Acre, Haifa, Jaffa and Gaza. From the Suez port, Arab coasts resume their stream into the Red Sea, leaving the Gulf of Aqaba with its closed waters under the exclusive jurisdiction of Saudi Arabia, United Arab Republic and Jordan. From the Red Sea, Arab coasts continue further to extend into the Arab Sea, through Bab Al Mandab, and touching the Indian Ocean, they run right through the Gulf of Oman up to the Persian Gulf.

Thus our stake in the Conference is immeasurably colossal. Discarding military considerations, Arab interests in their aggregate are not less vital than those of any of the great powers represented in the Conference.

Nevertheles, our national interests are not our sole source of inspiration. We are not unmindful of the interests of the civilized community. But it is our sincere conviction that our position is supported by law and does meet the needs of the international community. This by itself is sufficient to explain why we stand where we stand.

THIRD SPEECH

Fishing Zone should Equal Territorial Waters

It is not our desire to speak on the eighteen-power resolution sponsored by Mexico, Venezuela and 16 Afro-Asian States. In their well-balanced statements, the distinguished representatives of Mexico, Ghana and Indonesia have most ably introduced our resolution in a manner that merits statisfaction and admiration.

We shall therefore confine our remarks to the draft resolution co-sponsored by Canada and the United States.

We have listened with a great deal of interest to the elucidations made by our highly esteemed colleagues of the United States and Canada in introducing their resolution. We have found the resolution to represent a merger of certain matters contained in their previous resolutions and the elimination of some other matters. Much as we are gratified by the successful efforts of the United States and Canada to close their ranks, we should not loose sight of the fact that this process of merger and elimination does not touch the root of their original positions. It is not a new approach, rather it is a rapprochement within the limits of the same approach. It is a gentle trimming, so to speak, of the tree, but one and the same.

It must be admitted, however, that the statements of Ambassadors Dean and Drew of the United States and Canada, have provided additional testimony of their charm, ability and dignity. At the present Conference, as in 1958, their interventions and behaviour have commanded our respect and admiration. No doubt, they will stand in the annals of our Conference as two outstanding figures of hight record. Surely Ambassadors Dean and Drew have shown to be perfect in every respect. There is, however, one thing wrong about them. They betray one fault which we regret. They are six milers. And for this fault, we fear, there is no remedy. Together with the distinguished leader of the United Kingdom, they shall continue adamant with their six miles. Allow us, therefore, to examine this

fault as reflected in the resolution of the United States and Canada.

Taking up the statement of Ambassador Dean first, we should like to remark that in substantiating his resolution, our highly esteemed colleague of the United States did not resort to any of the arguments that were tossed around in the Conference. For instance, he did not refer to the legal, political, economic or even security considerations which are inextrically linked with the problem. This course on the part of the distinguished representative of the United States is one that discloses wisdom, penetration and tact, for which he must be congratulated. As a shrewd lawyer, Ambassador Dean has discovered, after Thomas Jefferson's quotations, that it is not intelligent advocacy to resort to defective arguments. Moreover, in the course of the debate, he must have found that the weight of legal, economic and political considerations is overwhelming on the side of a twelve-mile rather than a six mile delimitation. Hence, it was sound strategy and tactics on the part of Ambassador Dean to change the terrain of the battle, to throw away the conventional weapons and then to advance on a new ground with new weapons.

This new approach of the distinguished delegate of the United States is to be found in his calculation of the relative sea area with a six-mile and that of a twelve-mile delimitation.

In a nutshell, Ambassador Dean contends that it is a popular conception, or a misconception as he preferred, that a six-mile territorial sea is double that of one of three miles. He pointed out certain illustrations which go to show that the doubling of the breadth could in fact triple the area of the territorial sea. Ambassador Dean estimated that a six-mile territorial sea may amount to a reduction of the high seas by a zone not just three additional miles in breadth, but one averaging four, five or six miles.

Thus the United States complaint, if we may be allowed to use this word, rests on the great reduction of the area of the high sea that results from the extension of the territorial sea.

Without going into the details, it can be generally conceded that the calculations of Ambassador Dean are fairly correct. Also, it can be admitted as he asserted, that in certain cases the area of the territorial water may increase in geometrical proportions though the breadth of the territorial sea is increased by arithmetic proportion.

No doubt, this argument as a whole is a novelty, never brought before. The point did not come to our minds as small nations. Probably the reason is that we have not developed any domination, or feeling of domination, over the high seas. As our distinguished colleague of the United Kingdom has done in his two statements to the Conference, one is led to calculate

losses and reductions in respect of a property when one owns that property, even subconsciously. But when the property is held in common, estimations of gain and losses do not arise. The gain and loss will be for all, and by all.

Be that as it may, one should not be surprised that such a plea of the reduction of the high seas should come out from the delegation of the Unites States. Looking at the list of the United States delegation embracing such a wide representation of human knowledge, we can readily understand the nicety and complexity of the United States contention. But with all the interest they provoke in our minds, the calculations of Ambassador Dean have no bearing on the question. We should say they have a bearing but only to support a twelve-mile position.

We do not propose to deal with the ancient dispute over which determines which – are the high seas determined by the territorial sea or vice-versa? Nor would we raise the question, which should shrink in favour of the other. As chosen by our colleague of the United States, the matter boils down to the relative areas of the high seas and the territorial seas. We need therefore know the respective areas of water and land in this globe of ours.

On this subject we can speak with little authority. However, we can safely say that in our planet wherein we live, the water area is immensely greater than the land area. In «*Les Phénomènes Géologiques*», Vol. I., Professor Hang stated that the water area represents 73 per cent while the land area stands only at 27 per cent. What a great disproportion that should be brought to permissible proportion?

Thus, from the beginning man was surrounded with vast oceans, only to live on small islands, later called continents. Hence, his environment was nothing more than a fraction of the globe intercepted with deserts and mountains and girdled by oceans of salinity. The disproportion was thus great, entailing great hardship and want, and man's genius had to overcome these sufferings. Man's progress, no doubt, since immemorial time was a struggle to bring coastal water under his domain, and to harness the high sea to navigation, formerly by sails and steam, and now by atomic power. That was the story of man's struggle not for existence but for better existence. To put it in legal phraseology, it had been a struggle to assimilate the sea into the status of land. It is a history of the extension of the land domain into the sea. It is a genius endeavour to destroy disproportion, to even the uneven, or, at least, to bring it to a possible equilibrium.

Therefore, there should be no complaint to make. This is the march of man on the sea, and this march should neither be stopped nor retarded. Our forefathers started their territorial sea within one single fathom, to

avoid being drowned. That marked man's first conquest of the sea. Later, with the march continuing, his coastal sea was extended further and further. Thus the reduction of the high seas upon which the representative of the United States based his case, has been an historic process that responded to the necessities of life. This reduction has become part of our progress and advancement. It has been going on before the three-mile limitation and after. The level of reduction was rising with three, six, nine and with twelve miles delimitation and the graph cannot be bent down. This is the verdict of human evolution, or to put it in the context of our atomic age, the verdict of our revolutionary evolution. And after all, this reduction of which the distinguished representative of the United States is nothing more than a little wave in our great oceans and seas.

Let us now turn to the statement of our distinguished colleague of Canada.

Ambassador Drew has dealt at length with the reasons that brought about this combined draft resolution. We shall not examine the motives for the merger. We take these to be honorable, although the merger would have been ideal had it been applied to the twelve miles. That would have been a real success.

But, because we are not sure how this United States-Canadian compromise was affected, we are unable to conceive how we can be included in the deal. We know there was a tug of war between Canada and the United States on this question. All of a sudden, the game was declared ended between Ambassadors, Dean and Drew – and we did not know who drew who. If we know, or if we can know, probably our chances to go into the deal would be more promising. This, perhaps, explains to the leader of the United Kingdom delegation why we have not been in the compromise, and why we cannot support the resolution.

We cannot support the resolution, because by its very terms, we are left with no choice but to fight it right to the end, and right to the last letter.

We say to the last letter, not out of oratory but rather in fairness to accuracy. The «S» as the last letter in last word «paragraphs» of the resolution is a non-clerical mistake which must necessarily confuse the substance. True, this is a tiny little point, but it may be an exciting appetizer to discover the major defects. So, what are the major defects?

To begin with, let us say a word on the fishing zone, in paragraph 2 of the resolution as explained by the distinguished representative of Canada. We should say outright that although we admit a state's right of exclusive

fishing within a twelve-mile delimitation, we cannot admit the existence of a fishing zone as such. Fishing is a right not a zone. It is not a legal norm, institution or concept. It is a right exercised under the law of the sea, the law of nature, or call it what you like. But, under no international jurisprudence, state practice or judicial precedent, there exists such a thing as a twelve-mile fishing zone. We do not want to challenge our distinguished colleague of Canada. We most respectfully beg of him to point out one single illustration of a defined coastal fishing zone ever known in the history of fishing, not since international law became a science but even since the early days of the first fisherman of our grandfathers.

The absolute truth is that fishing as a right has always been one in a bundle of rights enjoyed in the territorial sea. We are not speaking of fishing in the ocean. What we should like to stress is that coastal fishing, all along the fishing generations, was exercised within the territorial sea. When the breadth of the territorial sea was three miles, exclusive fishing was within three miles. When the coastal sea was extended to six, nine, or twelve miles, exclusive fishing was extendel accordingly. And exclusive fishing within twelve miles must therefore be taken as evidence of a twelve-mile delimitation of the territorial sea.

We do not propose to elaborate this point at great length. All we want to say is that exclusive fishing in the coastal sea can only be conceived in the concept of the territorial sea, and within its limits. In fact, the very concept of the territorial sea is rationalized *inter alia* by fishing – and definitely not as the first factor. Professor Columbus, in his book on international law of the sea, enumerated the reasons to justify the extension of State sovereignty over the sea to be (1) security (2) commercial, fiscal and political interests and (3) the exclusive enjoyment of the products of the sea.

Perels, in his work on the admiralty, in dealing with the same point states the reasons to be (1) security (2) the development of the political, commercial and fiscal interests (3) to sustain the existence of the population.

Oppenheim, in his well known work on international law, recognizes to the State within its maritime belt the right to exclusive fisheries.

In the case of Louisiana versus Mississippi of 1906, Chief Justice Fuller of the United States defined the territorial sea to be as «that part of the sea, which, in contradiction to the open sea, is under the sway of the riparian States, which can exclusively reserve the fishery within their respective maritime belts for their own citizens, whether fish, or pearls or amber or other products of the sea.

This is sufficient to show beyond any shred of doubt that exclusive

coastal fishing has always been linked with the breadth of the territorial sea. Exclusive coastal fishing beyond the territorial sea is inconceivable, simply because this right of exclusiveness must have a basis. It cannot be set up in vacuum. Law, like nature, abhors vacuum. This fishing zone, as newly tailored, is not workable, if workable is undefendable. Yet even the most skillful tailor cannot make a jacket with three arms unless the client has a third arm. Of course, he can make it, but it is not dressable.

It may, however, be argued, that although the concept is new, we in the Conference can legislate whatever we deem convenient. On this count, the distinguished delegate of the United Kingdom, for instance, may be happy to quote the British maxim which says that a parliament can do everything except make man a woman or vice-versa.

But gentlemen, it is the quality not the capacity which finally determines the merit of our legislation.

It should be noted, however, that the significant point in the matter is the unavoidable impact of article 2 of the resolution on article 1. In a word, it is the direct effect of the width of the fishing zone on the width of the territorial sea. Having accepted a breadth of twelve miles for a fishing zone, the United States and Canada by reason of logic, reason and common sense, are bound, we repeat are bound, to accept a twelve-mile delimitation of the territorial sea. Let us state our reasons.

Our distinguished colleagues of Canada and the U.S.A. have explained to us the wisdom of October 31, 1960, the date from which the ten years stipulated in paragraph 3 are to commence. As Ambassador Dean put it, this date is not of any mysterious significance. We have greatly admired this phraseology and it is precisely because of this admiration that we wondered about the wisdom of the figure twelve miles for the width of the fishing zone. Can the distinguished delegate of the United States tell us that the figure twelve is not a mystery. Why has the fishing zone been made twelve and not ten, or fourteen, or a hundred, if you please?

We have carried out an extensive research in all Anglo-American sources on international law to find any precedent for twelve miles as a fishing limit. It was in vain. Naturally, we did not go into the communist literature; first, because we do not know it, and secondly because some delegations, including our friend of the United Kingdom, would not accept it. Anyhow, we have found none – not a single instance where the twelve miles were considered as a maximum limit for exclusive coastal fishing. And here again, we do not challenge the distinguished representative of the United States. We simply beg of him to point out one single precedent to show

the basis of a twelve-mile fishing delimitation. Even when we meet in the Third Conference, the question will stand unanswered, simply because it has no answer.

Nonetheless, the matter is not an insoluble riddle and we should like to submit the explanation. The figure twelve miles for exclusive fishing rights is the same figure twelve for the delimitation of the territorial sea – the former arising from the latter. It is because a twelve-mile delimitation is supported by state practice, that twelve miles fishing rights become legitimate and exercisable. Thus by accepting a twelve-mile limitation for fishing, the United States and Canada are assumed even against their declared will to have accepted the twelve-mile limitation for the territorial sea. For the former stems from the latter. Exclusive fishing is one *raison d'être* for the territorial sea. If you accept the «raison» you have to accept the «être» and to the same extent. Otherwise the «être» would be without «reason».

But to remedy this incompatibility between paragraph 1 and paragraph 2 in the draft resolution, our distinguished colleague of Canada has contended that in most of the earlier cases where the measurement of the territorial sea was extended to twelve miles, it was done for the sole purpose of asserting control over fishing. With this contention we cannot disagree more. We respectfully submit to our colleague of Canada that this assertion is not valid, if our assertions are to be supported by facts and facts only. So let us examine the facts.

Under numerous Acts of the Scottish Parliament, exclusive fishing rights were proclaimed far beyond twelve miles. There is a regrettable case on record where the Scots had killed a number of Hollanders who fished within twenty-eight miles from the shore. Our colleagues from Holland need not look around for, we believe, we have no pure Scots in the Conference.

The Scotch Professor Welwood, well known antagonist of Grotius, has quoted an agreement between the Scotch and the Dutch whereby the latter were not to fish within eighty miles of the coast of Scotland.

In a dispute between the Dutch and the English in the Seventeenth Century, with Sweden as a mediator, England demanded twelve thousand pounds per annum as a cost of fishing, far beyond the territorial sea. The Swedish mediator suggested that the Dutch pay a smaller yearly payment for «the privilege of drying their nets on shore», but this was refused by the British delegate. We trust, our distinguished colleague of the United Kingdom will not count this privilege as one of British sacrifices.

Under the treaty of 1970 between Great Britain and Spain it was stipulated that «British subjects shall not carry on their fishery within the space

of 30 nautical miles from any part of the coasts already occupied by Spain».

On the 9th March 1811, a British Order in Council was issued providing for the confiscation of vessels hovering within or near the limits of the banks of pearl oysters at Ceylon which extended from six to twenty-one miles from the coast. In this case, we hope the distinguished representative of the United Kingdom will not claim any loss, for Ceylon is no longer British.

Under the Treaty of 1696 between France and Great Britain it was agreed that the subjects of the contracting parties should enjoy fishing rights to certain areas far removed from their coasts.

By the Peace Treaty of Utrecht of 1713, France was excluded from fishing in a belt of ninety miles broad, lying at the Isle Sable, which is situated ninety miles off the coast of Nova Scotia.

By the Peace Treaty of Paris of 1763, after the Seven Years War, France was further excluded from fishing within forty-five miles from the coast of Cape Breton Island. Under the same Treaty, Spain was debarred from the fisheries on the Grand Banks.

Under the declaration of 1821, Russia has reserved to its subjects the whaling and fishery within vast areas from Behring strait to the 51st parallel. All foreign vessels were prohibited from landing within 100 Italian miles from their coasts.

In an enquiry held by a select committee of the House of Commons in 1833, it was asserted that English fishermen were prevented from fishing oysters fifteen miles from the shores of France, while the French were fishing at a distance of less than one mile from the English coast.

Under the Convention Act of 1868, the Irish commissioners were empowered to regulate oyster fisheries within a distance of twenty miles seaward, a water area of 1300 square miles outside the three mile limit.

We will not go any further. There is still a lengthy record on the matter. We only confined ourselves to precedents that deal with different eras and areas, before the gun shot rule and after, and in different parts of the world.

All this is a conclusive proof that, against the contention of our colleague of Canada, the extension of the territorial sea up to twelve miles was not solely motivated by a desire to control fisheries. On the contrary, the dispute between States had invariably arisen in respect of fishing far beyond the three, six, or twelve mile delimitation. Hence, the inevitable conclusion is established that a fishing zone of twelve miles is inseparable from a twelve miles territorial sea, and having admitted the former you must *ipso facto* admit the latter. This is the only explanation for figure twelve, as the limit of

the fishing zone, unless figure twelve is a mystery that we should not attempt to explain.

There is, however, one last observation to which we invite the attention of the Conference as a whole, and in particular our colleagues from Canada and the United States.

In the concluding portions of the statement of Ambassador Drew, two significant facts must have considerably aroused profound thinking in the Conference. They may very well be, not only a torchlight illuminating our way, but perhaps they could be a life saving boat which will carry us all ashore in perfect comfort and unity.

The distinguished representative of Canada asserted first, that there is almost unanimous agreement that there should be a fishing zone extending to a total breadth of twelve miles, and secondly that there is still a wide difference of opinion in regard to the measurement of the territorial sea.

We cannot agree more. We do not wish to deal with distant-water fishing. The two facts brought so eloquently by our colleague from Canada are the absolute truth of which the Conference should take complete cognizance. We believe, there is no one in this Conference who can seriously challenge the distinguished representative of Canada on these two matters – our unity and disunity – unity on the fishing zone and disunity on the territorial sea. But how are we to proceed united on one, and disunited on the other, when they are both tied together, and do not admit separation.

The position on the fishing zone, we must recall, is most telling and informative. In 1958 such unanimity did not exist, and in fact, a proposal for a fishing zone had failed. Time, contacts, friendly discussions and cold reflection – all have joined to bring about this oneness of thinking with regard to the fishing zone. This community of interests and identity of thinking did not find expression on the delimitation of the territorial sea. Hence, the unity on the fishing zone, becomes lost in the disunity on the delimitation. The whole resolution stands to one destiny – you take it or leave it. For our part, there is no room for doubt or hesitation. We will leave it, all in all, rather than take it; and we will do every effort to defeat it, all in all.

This position is final. It is final now in the committee, later in the plenary, and later still after conventions are adopted or ratified, should there be any convention adopted or ratified.

This Conference is mainly convened to make a rule of law. The resolution of the United States and Canada could be adopted by a majority, simple or two-thirds. In the same manner, it could be a convention with all the

necessary modalities and signatures. But it will not be law, neither is this the way for law making. Without being generally accepted, no act by this Conference can become law. It will be a law, only binding the signatories no matter how many they may be. If they choose to fix for themselves a width of six miles, they are free to do so. They accept a restriction from which it is not easy to be untied. The other States choose and shall continue to choose a twelve-mile limitation. They may convene a conference of their own. They may choose, generally or regionally, to have their own conventions for 12 miles delimitation.

This is the final destination in which the world community will have to find itself, should the six-mile resolution succeed. And the six-mile resolution and its sponsors and supporters should stand before the bar of history for their share in this dreadful ending.

The gossip is being circulated around, that the twelve-mile delimitation is a failure. Hence, the advice is offered that the six-mile resolution is the only alternative. Along with this advice, it is pressed that the Conference should not fail, and that we must seek a resolution, any resolution.

Of course, many could by whipped into action under such an advice and various other devices. Likewise, votes could be pressed in various ways. But we can assure you this will be no good, neither to the Conference, to the rule of law and order, nor to the interests of the family of nations. A bad resolution is no solution. When we are so divided, as the distinguished representative of Canada has rightly said, no resolution is the best resolution, and no solution is the best solution.

There is no adamant position on our part, just as much as the position of the six milers is not one of compromise or conciliation. Compromise and the host of similar terms invoked by the distinguished representative of the United Kingdom in the statement he made two days ago, are not simple terms to be flung around so easily and lightly. The word compromise is not cosmetics used to beautify ugly situations.

Our distinguished colleague of the United Kingdom has spoken loudly in favour of compromise. His appeal for compromise has almost carried the words of a crusader, but at the same time he did not hesitate to complain as he put it, of some of the less agreeable things in our statement, thus setting aside the spirit of compromise and for a matter of words. Our distinguished colleague of the United Kingdom was not able to swallow some less agreeable things in our statement, and he wants us to accept the destruction of our vital interests, under the guise of this so-called compromise.

We may say in passing that the less agreeable thing in our statement,

are really less agreeable. We admit, and apologize to the distinguished colleague of the United Kingdom if these things tasted bitter. But bitter facts are always bitter – and the fault is not ours. He who made them bitter must not complain of bitterness. We would not wish to say who made them bitter because the distinguished representative of the United Kingdom is exceedingly gentle, and it is our duty to treat him gently.

Bitterness or no bitterness, it is the conduct not the words, whether sweet or not sweet, that proves a spirit of a compromise. The distinguished representative of the United Kingdom spoke at length and with eloquence for a compromise. But when he comes to deal with the problems of poor and little Iceland, the spirit of compromise is suddenly evaporated. It was no compromise. The position of the United Kingdom vis-à-vis Iceland did not breathe one single iota of compromise. It compromised the very spirit of compromise. The United Kingdom seem to be ready to compromise with Iceland, invoking not the law of the sea, but rather the law in the sea – where the big fishes eat the small ones. We should say with mercy and compromise, for they eat them without being fried.

Yet our distinguished colleague of the United Kingdom did not confine himself to an appeal for compromise. He asked the twelve milers, what compromise have they offered. The distinguished representative of the United States and Canada have joined in the campaign. It seemed to us to be a grand orchestra named compromise. Let us therefore tell you what is our compromise – and what is your compromise.

To evaluate a compromise we must know the starting point. We have to know what is the starting point of the six milers. If you had a zero delimitation of the breadth of the territorial sea, three miles would be a compromise. If you had three miles, six miles would be a compromise. But if three miles were never your limit, then, you stand to lose nothing, sacrifice nothing and eventually compromise nothing. This we address to the United States, France, the United Kingdom and Canada, as great maritime powers and great six milers.

THE UNITED STATES - we have shown from the statement by Thomas Jefferson as far back as 1793, that nations' assent has been given for a breadth ranging between three to twenty miles.

FRANCE - we have shown the Minister of Foreign Affairs in 1864 to be against the three miles, for this delimitation, in his words, has lost the reasons for which it existed.

THE UNITED KINGDOM - here we must pause for a while, lest we say some disagreeable things about the United Kingdom. We shall give the

floor to the highest British authorities to relate things, which we pray will not be disagreeable.

In 1878, 1895 and in 1909, the British Parliament had an extensive discussion over the question of territorial waters jurisdiction. Here is the dialogue, with their Lordships speaking:

Lord Cairns, the Chancellor, cited several English, American and other authors on international law and states «the authorities were clear on this, that if the three miles were not found sufficient for the purpose of defense... or if the nature of the trade or commerce in the zone required it, there was a power in the country on the seaboard to extend the zone».

Sir Bignold said «let the Government remember that the three-mile limit... has never been, and I trust never will be, incorporated into any international European law».

Major Gray said «the signatories to the North Sea Convention agreed to a three-mile limit but there is no three-mile limit in international law».

The Earl of Halsbury declared: «I have never myself, as a judge, admitted that the three-mile limit is one that international law recognizes... there is no international law which would prevent a much longer limit being taken if the public interest required it».

Lord Salisbury said «great care has been taken not to name three miles as a territorial limit».

Lord Halsbury, who had charge of the Territorial Waters Jurisdiction Act said that «in that Act they took great care to avoid any measurements. The distance was left at such limit as was necessary for the defence of the Realm».

The Lord Chancellor, Lord Herschell said: «that he was far from saying that the three miles were to be the limit of territorial waters for all time».

Lord Salisbury then referred to a gun which was fired on Jubilee Day and carried twelve miles, and Lord Herschell referred to one which had a range of thirteen miles.

This is the position of the United Kingdom, and from your mouth, thou shall be... We will not continue, you know the condemnation.

As to CANADA, to speak frankly and honestly, we have found nothing serious in the past records of Canada. Canada is a pious and straightforward country. But the Conference cannot act on the pious acts of Canada, unless and until the rest of the giant six milers become as holy and as pious as Canada.

It is this fluctuation of the attitudes of the United States, France and the United Kingdom that made Professor Fauchille, a great scholar of international law, declare as follows: «With respect to the freedom of the seas, there exists in fact an English interpretation, an American and a French interpretation». But the distinguished representatives of France, the United Kingdom, and the Unites States find it easy to speak of a fixed territorial sea, and of the freedom of the high seas – and with a greater ease they speak from this rostrum of conciliation and compromise.

Thus, what the six-mile resolution offers is no compromise. But what about the twelve-mile resolution?

Compromise is not measured by mathematical addition or subtraction. It is measured by its effects.

Our resolution offers equal opportunities for all and an equal answer to the interests of all. We offer you, what we offer for ourselves. We claim no privilege or profit that is denied to you. Here you are, take what you please and leave what you please.

Your resolution is discriminatory, ours is not. It embraces all states, large and small, white and black, red and yellow.

Your resolution is destructive of our interests, our resolution is constructive of your rights and our rights. And lastly, our resolution is flexible, and your resolution is not workable.

We say not workable because you cannot force the twelve milers to accept your resolution. Behind the twelve milers there have become established interests of vital importance. Take the interests of the Soviet Union, as an illustration. We are too slender to defend the interests of the Soviet Union, when the Soviet Union is represented by a genius jurist as Professor Tonkin. Neither is it our role, here in the Conference, to defend the interests of the Soviet Union. But let us ask, how are you going to force the Soviet Union to accept your six miles, as a rule of law?

And we of the small nations, how are you to force us against our interests to accept a six-mile formula. Many of us have legislated for twelve miles, decades ago. Others, have recent enactments, but their legislation was no innovation. It was a declaration of past practice, and past interests.

The United States and their co-sponsors, say that we have come with fixed positions, but they forget their positions. What compromise have you advanced. In 1958 your formula was six miles. Today you are stubbornly adamant on six miles. In fact many of your supporters are six milers by their legislation, since decades. Where is, then, your compromise?

Let us not quarrel on words of compromise and conciliation. Let us not quarrel on figures of six or twelve. We have come to make the law – a law for the nations – not a law to suit the interests of some nations. This can only be done by a general agreement. As we approach the days of Easter and the holy memories of the great master and his disciples, the most sacred fisherman on earth, let us make every effort to be open-minded and open-hearted.

If we are to act by the economic, political, legal and security considerations, your records contain an avalanche of authority – all of which is against the six-mile resolution.

But if we are to act only by sheer voting, then forgive me gentlemen, we have no word to say, and this is the end of it. Do what you desire to do, and let us wait and see.

FOURTH SPEECH

There is still Hope

At this late stage of our deliberations in the Conference, we shall speak without a preface or introduction.

On Wednesday last, our distinguished colleague of Canada has urged the Conference on a number of grounds to adopt the joint United States-Canada resolution which stands now before the house.

In the main, the distinguished representative of Canada has reiterated the argument that the resolution for a six-mile limit is a new compromise arrived at recently by Canada and the United States.

In addressing ourselves to this argument, inducing as it may *prima facie* seem, we feel bound at this historic moment to recall some historic events.

Contrary to what was stressed by our distinguished colleague of Canada, a six-mile formula is neither new, nor a recent compromise.

This Conference is not without ancestors. International efforts to fix the breadth of the territorial sea are not of a modern thinking. To define the limit of the territorial sea was the dream of States, jurists, law institutes, ever since the concept of the territorial sea came into being. Many international Conferences, governmental and non-governmental, were convened at different places with the sole object of reaching a general agreement on this highly important question. And the Geneva Conference of 1958 is the last on the list, with the present Conference in continuity. It remains for tomorrow to tell us whether the list will stand open for a forthcoming Conference to deal with this age old legacy, or whether we can close our books on a glorious triumph based on common consent and general agreement. Our sincere hopes and ardent prayers go outright for the latter – for success and nothing short of success.

But victory has to be won, and it cannot be won unless we realize our

past failures and the reasons for our past defeats. And the whole record of this problem, we must admit, was a continuous series of defeats and failures – the most recent being the Hague Conference of 1930, and the Geneva Conference of 1958. Guided by this bitter experience, we have to ask ourselves whether the six-mile formula as advocated by our distinguished colleague of Canada is a new compromise of a new character. Let us examine the matter.

The first serious initiative to attack the problem on an international level was taken by the Netherlands. In a letter dated 5th November 1895 addressed to the Foreign Secretary of the United States, the Dutch Ambassador stated the following:

«As you are doubtless not unaware, the Institute of International Law discussed in March 1894 the desirability of an understanding among the maritime nations to the end of settling by common accord the question of the limits of the territorial seas.

«Comformably to the views which were developed on that occasion in the aforesaid meeting of the jurisconsults of different nationalities, the Netherland Government asks itself whether the time may not have come for the principal Powers interested to conclude a treaty to the end in question.

«I accordingly take the liberty of addressing myself to your habitual courtesy in order to learn, if possible, what the President's Government would think of the idea which I have suggested. I permit myself to add that the Minister of Foreign Affairs of the United Kingdom is now disposed to believe that such a treaty should stipulate that the territorial waters should henceforth extend to a distance of six miles (sixty to the degree), starting from the low-water mark, while the treaty might perhaps prescribe, at the same time, that this six miles shall be also that of the neutral zone».

In the history of the breadth of the territorial sea, this letter of the Netherlands marks the first invitation to convene a conference to tackle the problem.

We have not recited these portions of the letter simply to refresh our memories of the past record of the problem. No, this is not our intention. We are fully aware that we are convened to tackle the problem as plenipotentiaries representing sovereign states, and not as professors of international law, representing various legal trends. The proposal that had been advanced in 1895 by the Government of the Netherlands has its relevance on the resolution with which we are seized, and much more so at this last stage of our deliberations. That explains our recourse to the archives of the Netherlands. So, what are the points of relevance in this historic document that fits so smoothly into our records?

The first point of significance is that the Institute of International Law, as far back as 1894, has called for a common accord on the question of the territorial sea. Such a recommendation by the Institute, whose membership included the most talented jurists of the time, destroys the argumentation of the distinguished representative of Canada, down to the last core. Also, it serves as an eloquent reminder to the Conference. It plainly warns those who speak from this rostrum so lavishly on a three-mile limit with a tradition of a few hundred years, that the question of the territorial sea was disputed, and that common agreement was lacking, just as it is lacking today. If we are to accept, as we should the views of these gifted jurists, those of us who rise to speak with the statue of jurists should no more claim the existence of an established limitation of the territorial sea, and should utter no more the three-mile limit as a rule of law.

The second point to which we invite the attention of the Conference is the proposal of the Government of the Netherlands for a six-mile limit as the breadth of the territorial sea – just the very same delimitation laid down in the present resolution.

This proposal on behalf of the Government of the Netherlands is conclusive evidence that a six-mile formula is not one that was born here in the cradle of this Conference, nor even in 1958. Neither did it emerge way back at the Hague Conference in 1930. The idea of a six-mile delimitation is very much older. We do not propose to trace back the early origins of this measurement, nor do we wish to refer to the oldest six miler State. There are many in rivalry. Spain, for instance, with a legislation of six miles since the 18th century is one of the oldest. But the point we are stressing is that a six-mile rule was formally proposed to the United States, more than sixty years ago. And still, here comes our colleague from Canada to claim that the present resolution is a recent compromise, the outcome of friendly discussion that took place at the 1958 Conference, and after.

Yet this is not the end of the story, and this question has really become a story. The reply of the United States to the proposal of the government of the Netherlands is most interesting and informative. Indeed, it has its bearing on the present resolution.

In a letter dated 15th February 1895 the Secretary of State of the United States replied as follows: «This Government would not be indisposed, should a sufficient number of maritime powers concur in the proposition, to take part in an endeavor to reach an accord having the force and effect of international law as well as of conventional regulation, by which the territorial jurisdiction of a State bounded by the High Seas should henceforth extend six nautical miles from low-water mark, and at the same time provid-

ing that this six-mile limit shall also be that of the neutral maritime zone».

This reply affirms what has been denied, and denies what has been affirmed. In a word, this reply confirms the fact that a six-mile delimitation was acceptable to the United States more than sixty years ago. In the meantime it refutes the contention of Ambassador Drew that the Canadian-United States resolution was a recent compromise, emerging from the merger of two previous resolutions. No, the present resolution is not a recent flowering of a tulip planted just in this fall. It is an old shrub recently trimmed for the occasion.

As a matter of historic fact, the roots of this shrub, which comes now before us as the resolution of the Committee, can be traced back to almost one hundred years. On the 16th of September 1864, Mr. Seward, the Secretary of State, asked the British Ambassador in Washington whether it would not be advisable by an agreement between the Powers to extend the limit of the territorial sea from three to five miles, in view of the increase of the range of cannons. This shows beyond any scintilla of doubt, that the United States had been in favour of the extension of the territorial sea beyond three miles, and what is more significant, for reasons of the increased range of cannons.

We stress this fact not to recast the past, but rather to examine the present and forecast the future. How do we stand at present, and what sort of future lies before us?

For the present, we are seized with a resolution based on a six-mile delimitation, designed to be a rule of law for future international relations – a future that may extend for generations, This is the main assumption upon which is based the resolution that is now before the Conference.

But the six-mile formula represents the limit which had been set by a great number of States, through practice or legislation, since the days of Bynkershoek, the father of the breadth of the territorial sea. Also, the six-mile delimitation has been proposed by the United States to keep abreast with the increase of the range of the cannons.

It must follow, therefore, that the six-mile delimitation cannot remain stagnant while the range of the cannon is increasing. This is the net result of the argumentation of the United States. In fact, when the three-mile rule was first suggested by Bynkershoek, the maximum range of cannon at the time was not more than 700 metres. Even as late as 1814, the maximum range had not reached 2000 metres. It was about 1500 metres. In the instructions concerning neutrality during the Crimean War, given to the Danish fleet in 1854, the gunshot range as a measure for the extent of the territorial belt at Kronborg, was stated to be a little less than 1 nautical

mile. This goes to explain that the breadth of the territorial sea was behind the heals of the range of cannon. It was not static. Rather it was in constant motion – an extension of the range of cannons to be followed by an extension of the territorial sea.

Thus this resolution is the child of many proposals that were put forward long before our Conference. Since then, time has advanced but the six-mile delimitations of the United States and Canada remained arrested, simply to promote the interests of one group of States – one group of the family of nations, and not the interests of the family as a whole.

We do not mean to say that it is a shame for a state to defend its interests. No state should be shy or reluctant to promote its national necessities. On the contrary, each and every one in the Conference is duty-bound to defend his national interests. He is a traitor who fails his duty. But why not say so? Why not come out in the open and speak openly? It is certainly no pride to advance individual interests under the guise of common principles. Neither is it befitting to preach such interests under the umbrella of the international community. It is not worthy to wage a holy war under a flag of heresy.

This is no exaggerated metaphor. The resolution we are considering at the present moment is a concentration of the interests of a group of States, and one group only. This delimitation stands to represent certain interests – exclusive and restrictive – as four, and no more.

Furthermore, this resolution is mainly designed to destroy the interests of others. In the main the primary target is to bring the twelve-mile delimitation to a defeat, and then to bring the six-mile resolution to a triumph.

In this regard, we must note that the six-mile formula has been conceived and born as part and parcel of the cold war, that persists between the major powers – with the rest of the world left with no choice to make any choice.

In the *New York Times* of 17th April, explaining the situation in the Conference, this point has been made abundantly clear. «Sometime next week», the *New York Times* said, «eighty-eight countries will take a vote that involves the vital interests of the United States Navy, the submarine strategy of the Soviet Union etc.». The writer of the despatch went on to say «the difference between six and twelve is not a matter of haggling. For the United States... it is the difference between naval security and naval danger... As the United States sees it, to narrow the free seas would reduce the efficiency of American air and naval powers. United States officials also have much in mind the movements of the Soviet fleet of about 475 submarines».

This, we submit, is the real background that lurks behind the United States-Canada resolution. It is the cold war, or to be more precise, it is the hot war in its embryo which hangs heavily over the Conference. It may be suggested, however, that the *New York Times* is no authority on this matter. Without arguing, let us accept this contention as valid, and let us look for an authoritative testimony.

We can find no better testimony than Ambassador Dean, the Chairman of the United States delegation. In his writings, Ambassador Dean was more eloquent than in his statements to the Conference. It is there that we can find abundant elucidation of the present resolution.

In his article in the *Foreign Affairs* of October 1958, summing up the work of the 1958 Conference, Ambassador Dean, prefaced first with a reference to the 475 Russian submarines and the dangers of mines, torpedoes, winged subsonic missiles. He then proceeded to state as follows: «One of the major proposals made at this conference was to extend territorial sea limits from three to twelve miles, a step which would have had profound implications – among them, a dramatic increase in the threat posed by submarines. That this proposal was defeated, was one of the most important achievements of the United States at the Geneva Conference».

We can see anything more telling than this observation of Ambassador Dean. To put it in his words, the defeat of the twelve-mile resolution was one of the most important achievements of the United States at the Geneva Conference in 1958. We take it to be a correct statement too, that the defeat of our eighteen-power resolution in April 1960 was also another great achievement scored by the United States. Thus, without pressing for an admission, the United States is not in a position to deny that, through its relentless efforts, the eighteen-power resolution, which represents the interests of a number of Afro-Asian – Latin- American States has been defeated. As a further corollary, it should also be conceded that the present resolution was adopted by the committee of the whole as a great achievement of the United States.

With the United States achievements as such, we have no cause to complain. The defeat of our resolution in the committee is an achievement of the United States, there is no doubt about that. Equally, the adoption of the present resolution by a simple majority is an achievement of the United States, there is no doubt about that too. This is the admission of the leader of the United States delegation. Should the present resolution succeed to get a two-thirds majority, as it may, it will also be an achievement of the United States.

Neither can we question the right of the United States delegation to

cause the victory or defeat of any resolution. This is their sovereign and unfettered right, which we must respect and recognize. Similarly, the concern of the United States delegation for the security of their country against any threat, is worthy and honourable. But what about the rest? What about the interests of other States? What about the security of the other States?

A State, and for this matter any group of States, may have their legitimate fears. It is understandable that they should guard themselves against submarines, nuclear weapons and what not. This is not objectionable. What is objectionable is to harness the whole Conference with a saddle of the fears of individual States, without the slightest regard to the interests and apprehensions of other States.

Having come to this conclusion, it stands flagrantly evident that the present resolution is a one-sided thinking. On the strength of the sayings of Ambassador Dean, this resolution is an achievement of the United States and is intended to safeguard the security of the United States. We cannot deny to the United States their right to look after their defense. But this could not be a rule of law for all the nations. To be admitted into the law of nations, our legislation must be the achievement of the whole Conference – not the achievement of the United States alone. It must translate the interests of the generality of the States, and not the interests of a group of States, no matter how numerous they may be, and influential they may be.

This resolution could be adopted by a two-thirds majority as our colleague of Canada has predicted, although we do not share his wishful and colourful optimism, it cannot and will not be law. Within ten or twenty years, this resolution can be written into a convention, neatly signed and ceremonially ratified. But this is no law. It would be a simple contract binding the contracting parties only.

But what is the true nature of such a majority? Certain votes, we know, will be switched from the north to the south pole. They will be case for the resolution, although they had been against the resolution. Another vote, we have been told in the morning, will turn into an abstention, although the state shall continue to be a twelve miler. We expect other votes to be cracked under the weight of a gigantic pressure that was fired to every corner of the globe.

This is the nature of the two-thirds majority upon which the distinguished representative of Canada bases his colourful and wishful optimism. Although this afternoon certain delegations have received instructions to vote against the U.S.S.R., we leave to those delegations to declare their positions.

But independent of these reasons for this resolution a few days ago, our distinguished colleague of Canada has dealt at length with this question. He advocated that a resolution by two-thirds majority must induce the acceptance of the minority. It is difficult to make a sweeping statement on this point. Each problem has to be decided on its merits. Under the present circumstances, and for this problem, we entirely disagree with our colleague of Canada.

In his well known work on international law, Oppenheim provides enough guidance to our colleague of Canada, and the Conference as a whole. Oppenheim makes a distinction between universal, general and particular international law. At best this resolution, should it succeed and should it become a convention in the unknown future, could not be anything more than a particular international law which binds only the signatories. This point must be amply clear to our colleague from Canada. Were it not for our desire to see a real universal international law emerging from this Conference, we would not resent this abortive resolution. After all, this resolution has the advantage of robbing the three milers of the remaining ashes of this buried rule – ashes that are blown from time to time into the atmosphere of international conference. To be relieved from this evil is no little comfort.

Let us, however, make one point quite clear to our distinguished colleague of Canada. The contention we have advanced that this resolution does not possess the qualities and attributes of a universal international law is not a political pronouncement. It is purely juridical verdict of international law, which the distinguished representative of Canada cannot challenge. Of course he can challenge if he chooses to set aside the principles of international law. So, what is the law on the matter?

To be a rule of law, this resolution must be an expression of common consent. By definition, under all schools of thought, international law is a body of rules without an external power to enforce except through common consent. In the absence of a super state to legislate and enforce, it is the common consent of the states which makes real law of international law. As Professor Lauterpacht has rightly stated, common consent maeans «the consent of an overwhelming majority, that those who dissent are of no importance... It is a matter of appreciation and observation and not of mathematical decision; just as is the answer to the question, how many grains make a heap?». This answers the argumentation of our distinguished colleague of Canada. A two-thirds majority, as sugested by our colleague of Canada, does not make law which is not law. The matter as Professor Lauterpacht put it, is not a mathematical decision. We would say it is the general acceptability which ultimately decides the matter.

We do not deny that our distinguished colleague of Canada is at full liberty to express whatever views he deems fit. Our colleague of Canada may claim that the majority of this Conference can make international law. This is his right that stems from the freedom of speech, which we all cherish. But if he were to seek the impositions of international law or to abide by the advice of his legal advisers, we do not think he possesses a freedom. Professor Lauterpacht has answered our colleague from Canada and nothing could be more devasting to this resolution than this answer. Professor Lauterpacht seems to speak from this rostrum, at this Conference, and against this resolution.

We should, therefore, like to tell our distinguished colleague of Canada that it is not the number of grains in the resolution which determine its weight. It is the general quantum, its grand total – that weighs in the scales of international law. It is not with the number of votes that this resolution can be judged. Rather, it is by the general consent that it commands.

Furthermore, let us ask with Professor Lauterpacht, the distinguished representative of Canada, about the 33 States that voted against this resolution in the committee – is their dissent of no importance? Is it so negligible that the Conference can proceed to act on this resolution? Of course, the 43 votes cast in support of this resolution could be added to a few votes sliced from the opposition or the abstention group. The resolution could even muster a two-thirds majority. But this does not change the situation. For those who are conversed with the processes of vote abduction, this is no wonder. Ultimately it will not work. Neither will it pay for the global efforts that have been exerted in this great operation of vote mobilization. At best, this victory would be nothing more than propaganda performance, that will not amuse all the people, all the time.

When we say a propaganda performance we mean it, for this resolution is bound to be excluded from the field of international law, and our distinguished colleague of Canada is advised to read carefully the statute of the International Court of Justice. After becoming a convention, this resolution might be invoked before the Court, and the statute has plainly laid down that the Court shall apply international conventions, whether general or particular, that are expressly recognized by the contesting States.

Therefore, let our distinguished colleague of Canada rest assured that after becoming a convention, this resolution will only be applicable against Canada and all those who follow the footsteps of Canada. Likewise, he can rest assured that it will not apply to the twelve milers nor to those abstaining.

So, where does this resolution lead to? And what profit is it to adopt such a resolution? If the 43 States or more choose to bind themselves by whatever engagements they choose to accept, they are free to do so. There you are. You can have it if you wish – and the contract is the law of the parties – but it will be your private contract and private law.

There remains one point raised by our distinguished colleague of Canada that should not go into our records unanswered – namely his analysis of the conclusions of the International Law Commission.

We do not need to elaborate this matter, for we have dealt with the question at length on previous occasions. We only deem it necessary, in addressing ourselves to our distinguished colleague of Canada, to state that the International Law Commission did not give its blessings to a six miles delimitation, and no more. Likewise, the Commission did not declare that a three-mile limitation is an established rule of law universally recognized. Moreover, the Commission has not characterized a twelve-mile delimitation of the territorial sea as a breach of international law. All these conclusions, and we challenge the distinguished representative of Canada to challenge them, are sufficient to demolish the whole stratum upon which is based the Canadian-United States resolution.

Should our colleague of Canada be not sufficiently convinced by the International Law Commission, we would recommend to him an article in the *Sunday Sun* of 24th November 1935 by H.H. Charteris, Professor of International Law at the University of Sidney, and we hope this will not be embarrassing to our dear friend, the Chairman of the Australian delegation. In dealing with the question of the territorial waters, Professor Charteris puts the question whether the Great Barrier Reef, sixty miles off the Queensland coast, is in Australian waters or on the high seas. He says: «No term is more familiar in our law but none is less clearly defined than territorial waters». He exclaims: «What, oh what, are Australian waters?».

Thus, if the distinguished jurist of Australia cannot be sure whether waters beyond 60 miles are high seas or territorial seas, how can we reject a twelve-mile delimitation. And again, if our Professor from Australia exclaims what, oh what are the Australian waters?, shall we not exclaim what, oh what is this six-mile delimitation proposed by the United States and Canada?

Yet against this resolution there stands another talented jurist of great frame and name. He is Professor De Magellas of Portugal. He seems to disarm our distinguished colleague of Canada from all his arguments – a comprehensive, general and complete disarmament. Professor De Magellas was

an expert appointed under the League of Nations as a result of a resolution adopted by the Assembly in 1924, at the instance or the Swedish delegation, for the progressive codification of International Law.

In January 1926, in a memorandum dealing with the question of the territorial sea, Professor De Magellas, declared his opposition to the establishment of two different zones one outside the other – and this is what the United States-Canadian resolution stands for. He then proceeded to quote a number of resolutions adopted by the Fishery Congresses, and proposed that a single zone be established for the territorial sea, and this zone «shall extend for twelve marine miles from the low-water mark along the whole of the coast».

We have selected Professor De Magellas with full purpose and intention. Professor De Magellas, comes from Portugal, a six milers State. He is neither an Afro-Asian nor an East European. He was simply a sincere servant of the League of Nations who has dedicated himself to serve the cause of the progressive codification of international law. If our distinguished colleague of Canada has chosen, as he did, to judge his resolution by legal considerations, well this is law as expounded by the fathers of law. If on the other hand, our distinguished colleague of Canada and the rest of his supporters do not choose to bend to the pronouncements of law, how can they hope to have their resolution become part of the law?

In conclusion, let us address our final conclusion. On the question of the territorial sea, as the various positions have revealed, there is amongst us a deeply seated division that has not been bridged so far. If you force the issue further, not only the division will be deepened but a new element of international tension will be created. The Conference would have defeated the very purpose for which it was convened. In its resolution 1307 (XIII) the United Nations General Assembly has declared that «agreement thereon (on the two items before us) would contribute substantially to the lessening of international tensions and to the preservation of world order and peace». The resolution spoke of agreement, and it is obvious, there is no agreement. And short of agreement, our work, with the best will on earth, is bound to increase international tension.

In his statement before the committee of the whole, our distinguished colleague from Canada made the following declaration. He said «there is still a wide difference of opinion in regard to the measurement of the territorial sea». This is a statement by one of the authors of the joint resolution. This statement remains to be true and will continue to be so, until we find a common ground for agreement.

The question then arises, is it any service to the cause of peace, law and order to adopt such a resolution under such an atmosphere of wide difference as described by the distinguished delegate of Canada? We appeal to you to listen to the counsel of wisdom, and to think before you leap. However, the appeal we are making is not motivated by the slightest sense of apprehension. The twelve milers are sovereign States. They have nothing to fear, and their territorial sea is under their exclusive domain. But it is our duty to leave nothing unsaid that should be said to reach a general agreement. And this is the only motive for our appeal.

After all, why be in a hurry. With all its importance the question is not exceedingly urgent. It is an old legacy that witnessed one failure after the other. Why score another failure. Why not wait for a better time and a better atmosphere. Leave it to the future, for time is the greatest healer, when the remedy is not available.

There is no reason to hurry; the question of the width of the territorial sea was unsettled since it was conceived. In 1868, almost 100 years ago, a great French author made a prediction which still stands true, and we trust this prediction will keep the French delegate on his intelligent abstention. It was Mr. Hautefeuille who said:

«It would certainly be very desirable that the width of the territorial seas of each country be fixed in a definite manner. However, I do not believe that it is possible to reach this result». This is still true. At this moment we can say with Mr. Hautefeuille, we do not believe that it is possible to reach this result.

We should, therefore, ask this honorable Conference with all humility, but with no fear, to abstain from taking any decision on this question. With such an abstention we exercise discretion, display prudence and what is more we leave the door open for our future efforts to be crowned with unity and success.

Let us therefore keep the door open, wide open, for in the morrow dwells hope, and what a great thing hope can be.

APPENDIX

A number of countries co-sponsored a resolution which would have extended the territorial waters to twelve miles. The resolution was, however, defeated by a narrow margin, with 36 in favor and 39 against its adoption. The text of the resolution is reproduced extensio as Annex A. Also, the draft resolution sponsored by Canada and the United States is reproduced as Annex B.

ANNEX A:

ETHIOPIA, GHANA, GUINEA, INDONESIA, IRAQ, IRAN, JORDAN, LEBANON, LIBYA MEXICO, MOROCCO, PHILIPPINES, SAUDI ARABIA, SUDAN, TUNISIA, UNITED ARAB REPUBLIC, VENEZUELA AND YEMEN: REVISED PROPOSAL.

Article 1: Every State is entitled to fix the breadth of its territorial sea up to a limit of twelve nautical miles measured from the applicable baseline.

Article 2: When the breadth of its territorial sea is less than twelve nautical miles measured as above, a state is entitled to establish a fishing zone contiguous to its territorial sea in which it has the same rights in respect of fishing and the exploitation of the living resources of the sea as it has in its territorial sea. This fishing zone shall be measured from the applicable baseline from which the breadth of the territorial sea is measured and may extend to a limit of twelve nautical miles.

Article 3: A State, if it has fixed the breadth of its territorial sea or contiguous fishing zone at less than twelve nautical miles, is entitled vis-à-vis any other State with a wider delimitation thereof, to exercise the same sovereignty or the rights stated in article 2 above up to a limit equal to the limits fixed by that other State.

Article 4: Every State shall enact the necessary laws and regulations to prevent its nationals from fishing within the territorial seas and fishing zones of other States unless authorized to do so by the competent authorities of the coastal States concerned.

Article 5: Nothing in the provisions of this convention shall be construed so as to preclude the conclusion, subject to the established rules of international law, of bilateral or multilateral agreements of a regional character to regulate all matters of fishing amongst States with common interests.

Article 6: The foregoing provisions shall not affect in any manner the juridical status of historic waters.

ANNEX B:

CANADA AND THE UNITED STATES: PROPOSAL

1. A State is entitled to fix the breadth of its territorial sea up to a maximum of six nautical miles measured from the applicable baseline. For the purpose of the present Convention the term mile means a sea mile (1,852 metres) reckoned at sixty to one degree of latitude.

2. A State is entitled to establish a fishing zone in the high sea contiguous to its territorial sea extending to a maximum limit of twelve nautical miles from the baseline from which the breadth of its territorial sea is measured, in which it shall have the same rights in respect of fishing and the exploitation of the living resources of the sea as it has in its territorial sea.

3. Any State whose vessels have made a pratice of fishing in the outer six miles of the fishing zone established by the coastal State, in accordance with paragraph 2 above, for the period of five years immediately preceding January 1, 1958, may continue to do so for a period of ten years from October 31, 1960.

4. The provisions of Articles 9 and 11 of the Convention on Fishing and Conservation of the Living Resources of the High Seas, adopted at Geneva on 27 April, 1958, shall apply *mutatis mutandis* to the settlement of any dispute arising out of the application of the foregoing paragraphs.

5. The provision of the present Convention shall not affect conventions or other international agreements already in force, as between States parties to them, or preclude the conclusion of bilateral or multilateral agreements for the purpose of regulating matters of fishing.

The Question of Initiating a Study of the Juridical Regime of Historic Waters, Including Historic Bays

THE ORIGIN AND NATURE OF HISTORIC WATERS

Historic waters, the subject matter of this item, are not, and could not be, without history. To be historic, it is essential that such waters must have had a history; otherwise they would be devoid of the main attribute that vests this category of waters with a juridical status of its own. Like many juristic concepts, institutions or norms, historic waters have preceded International Law as a science. The role of International Law in this regard was not one of creation. Rather, it was one of recognition and regulation. It is common knowledge that historic waters are but one stage of man's conquest of his surrounding – man's exploitation of the benefits of nature and his subjugation of land and water to secure his survival. Hence, much of the historic waters must have been as old as his needs and his capacities to satisfy such needs.

Yet, it goes without saying that the concept of historic waters is not as old as that of the ownership of land, for the domain of man, let alone an organized community or a state, must have started on the mainland. His control over the sea was exercised neither at the same time, nor in the same manner as has been done in respect to the mainland. Naturally, long ages must have passed between the two stages. Nevertheless, with the rise of organized communities and later with the emergence of states, primitive as they were, there came to be the need to extend the dominion of man from land to sea. In fact, the question was one aspect of human evolution and of instinctive quest to satisfy the needs of the individual and the community. And as man in modern times is endeavoring to extend his dominion to the cosmic space, such was his endeavor in ancient times, although on a more concrete scale, to extend his control to maritime areas that could grafity the necessities of his life. Naturally, maritime areas that happened to be more proximate, more serviceable and more receptive to his demands were the first objects of possession and domination. This process, it could be reasonably inferred, must have first commenced in respect of certain areas of water that were possessed of special circumstances – waters that had a special relation, a particular intimacy or a specific need to the land or its people. Naturally, such areas of water must have been more attractive than others. They must have been more appealing or, precisely, more need-satisfying. The choice, then, must have been first directed to those tracts of water which

were capable of domination and, which in the phrase of Vattel, lend themselves more easily to occupation. Such we believe was the origin of man's domain extended from the land to the sea, and such had been the genesis of historic waters. And it is in this context that a special relationship had been established between a state and its inland waters.

Yet for a body of water to be historic, the origins need not be ancient. «Historic waters» is a term that means what it says. It must have a history of long standing – a kind of *prossessio longi temporis* – not necessarily traceable to the early ages of history. It must be of an *ab-antiquo* nature without being rooted in antiquity. No doubt, some of the historic waters are as old as fishing, long before fishing became an industry. Other historic waters go as far back as medieval ages. Historic waters that belong at present to the U.S.S.R., the United Kingdom, the United States, France, Canada, or to Australia are, no doubt, hundreds of years old.

The Delaware Bay, for instance, was pronounced in 1793 by the United States Court as an historic bay with an historic title as old as the establishment of the British provinces on the banks of the Delaware River.

The status of Chesapeake Bay which is two hundred miles long has been considered in 1835 by the Second Court of Commissioners of Alabama Claims, and was decided a territorial bay with an historic title, dating back, in the words of the Court, to the «earliest history of the country». The origin of the historic title was proved to have stated in the year 1609. Referring to this bay, in its lengthy judgment, the Court held that «it is part of the common history of the country that the states of Virginia and Maryland have, from their earliest territorial existence, claimed jurisdiction over these waters».

In our region, the Gulf of Aqaba, as an Arab *mare clausum* is at least thirteen centuries old. Perhaps, this Gulf, with Saudi Arabia, the United Arab Republic and Jordan as the only bordering states, is one of the oldest, if not *the* oldest body of historic waters that still falls within the exclusive jurisdiction of a single people.

In the case of the Gulf of Fonseca, owned jointly by El Salvador, Nicaragua and Honduras, the Central American Court of Justice in its decision of March 1917, held that the origin of the status of the Gulf as an historic water dates back to 1522 when it was discovered and incorporated in the domain of Spain.

Granville Bay, seventeen miles across its entrance, is – and always has been – French territorial water, ever since its oysters became the prize of French fishermen!

These illustrations and many others, go to show that the present historic waters could be traced to the medieval, as well as to the modern history. They are the culmination of man's need coupled with his capacity to dominate.

But in speaking about man's domination, a distinction must be drawn between the high seas and other bodies of water either within, or adjacent to, the territory of a state. The high seas are incapable of occupation. Unlike historic waters, an act of *imperium* cannot be exercised over the high seas. They are not susceptible of appropriation, and hence, ownership to the exclusion of other states is not conceivable. This is, however, the modern concept of International Law in respect of maritime sovereignty. It is true that up to the end of the eighteenth century, as was rightly remarked by Professor Columbus, there was no part of the seas surrounding Europe free from the claims of proprietary rights of individual powers. We need only recall the terms «Britanic Ocean». «King of the sea», the «sovereignty of the seas» and many other nomenclatures, as relics of the concept of sovereignty over the high seas. Of a similar character, is the old legal slogan about the Mediterranean being a «Roman lake». For centuries, it was generally contended that the sea could be appropriated and that it was not open to navigation for all nations. Large tracts of the sea were partitioned and appropriated between the various states. This situation did not stand, and was not able to stand against the march of mankind, be it an evolution or a revolution! Under the impact of the advancement of human relations and the progress of communication, all such claims over the high seas were abandoned or defeated. Becoming ineffective in the face of the demanding exigencies of trade and navigation, sovereignty over the high seas has fallen into abeyance and invalidity, leaving historic waters under states' jurisdiction.

Thus with modern International Law has ended a long-fought battle between maritime freedom and maritime sovereignty. The openness of the high seas, the freedom of navigation and indeed the international status of the high seas have been the victorious achievements of that war. The high seas which were considered as national waters for hundreds of years, have become, so to speak; internationalized. In fact, it was not an act of internationalization. Rather it was a restoration of its international character. It was not an alteration of status, but a recognition of a lawful status. The high seas were, then, declared as high seas dedicated to the public use, by all and for all.

Yet from the beginning, historic waters were neither included in this conflict, nor affected later in the aftermath. The reason is simple. Historic

waters are a different category. They are not part of the high seas. Separate and distinct, they stand on a different footing and have an entirely different origin, not in any way related to the high seas. Historic waters have a direct relation to the mainland. Their location has determined their legal status and indeed their very destiny. With the land and its people they have a common story and they share the same history. There is a special reciprocal interdependence between historic waters and the adjacent land. Moreover, there are also the special circumstances that create, establish and necessitate a status of exclusiveness between the state and its historic waters. Speaking figuratively, one can say that nature has contracted a solemn marriage between the mainland and its historics waters thereby creating a status of intimacy and privacy which is not open to divorce, desertion or separation. All throughout history, these waters have shared with the mainland and its people the common destiny of victory and defeat. They have lived the very lives of the people. With the high seas such characteristics do not exist. There was no special history between the high seas and a people in particular. The high seas are too far removed from man's control. Unlike historic waters, they do not meet his daily basic needs. In fact, the very nature of the high seas revolts against occupation and domination. The vastness, by itself, imposes a status of free common use for the benefit of all mankind.

On the other hand, historic waters with their relatively small size, were made by nature as an ideal object of possession. To realize this point, it is sufficient to know the classes of historic waters: a bay as the Chesapeake Bay of the United States; a Gulf, as the Gulf of Aqaba of the Arabs; an estuary, as the River Plate Estuary of Argentina; a Strait, as the Investigation Strait of Australia – all these are historic waters that have become closely associated with the national life of the people within whose territories they fall.

What is of importance, however, is that historic waters have never been part of the high seas – nor are they a rival category. As in municipal law, private ownership is one category and the ownership of the commune is another. The high seas are the *res communis* that cannot be subject to individual appropriation, occupation and eventual ownership. On the other hand, historic waters had been a *res nullius* that became an object of appropriation, occupation and eventual ownership. The main point of distinction is that in historic waters the ownership belongs to the state, but in the high seas ownership is indivisible and belong to the whole family of nations. Hence the two categories stand side by side, with none branching out from the other.

Some jurists, however, have expressed certain doubts as to the origin of

the concept of historic waters. Influenced by an adverse disposition, they have claimed that historic waters are an exception to the rule of international law. We respectfully disagree. We see no reason to resort to such a forced reasoning. Why should historic waters be an exception? The concept of historic waters is not an exception to the rule. It is the rule of law by itself, just as the openness of the high seas is a rule of law. In an authoritative appraisal of this point Baldoni has clarified the position beyond any doubt. He has stressed that «it is unnecessary in order to explain the coastal state title... (to historic bays)... to rely on... any special rules created as exceptions... The status of these bays can be explained... by the general rule governing occupation..». Baldoni goes on to conclude that, «the status of historic bays is not... exceptional. Their status is normal because it derives from the law of nations».

On the other hand, dissenting views are on record. Westlake contends that sovereignty now enjoyed over the littoral sea of certain gulfs is the remnant of vast claims which were made to sovereignty over the open sea. In the same manner, Balladore Pallieri, another well-known jurist, claims that the present maritime sovereignty is a pale remnant of the ancient claim to sovereignty over the high seas. But we are afraid such statements are not supported by facts of history. We have not been able to trace any evidence to justify this contention. It is true that claims of sovereignty were made in the past to vast areas of the high seas, but the existing sovereignty over historic waters is not a remnant, not a relic of such claims. Sovereignty over historic waters is of an independent status. It is a «remains» to none, a relic to none, because it stands on its own. To use a medical term, it is not an appendicitis to a member in the body of law, but an independent member by itself. Historic waters have always formed part of the territory of the coastal state. State sovereignty over historic waters is not a feature of aggression committed against the high seas. It is lawful juridical notion based upon a lawful act of occupation. To describe it as a pale remnant of past sovereignty over the high seas, tears historic waters from their real context, and uproots this legal institution from the very soil in which it had grown. In his learned analysis of this aspect of historic waters, Bourquin, a highly distinguished jurist, reiterated a correct statement of law. He emphasized that «the waters in respect of which an historic title is claimed are not waters which the coastal state has appropriated at a more or less recent date, but waters which have always formed part of its territory and which never have been a portion of the high seas». In the well known Fisheries Case of 1951 between Norway and the United Kingdom, which was decided by the International Court of Justice, Norway contended *inter alia*, that historic waters do not constitute a part of the high seas.

Such views, we submit, are based on law and fact, and tend to put the

picture in its rightful frame. In face, when the conflict was at its highest between the two concepts of maritime supremacy and the openness of the high seas, historic waters were not at issue, in the least. In spite of heated controversy over every aspect of the marine supremacy, none of the schools of thought did challenge the concept of historic waters, or question its origin, its juridical regime or its worthy place in international relations. In his most brilliant argumentation on this aspect of the problem, Baldoni arrived at an irresistible conclusion. He said that «at that time when the rule of the freedom of the seas was asserting itself, the bays of Cancale, Chaleurs, Chesapeake, Conception, Delaware, Fonseca and Miramichi were already under the effective permanent sovereignty of the coastal states».

The significance, however, of this distinction between the high seas and historic waters in respect to sovereignty is neither academic nor theoretical. The contrast, we should bear in mind, does raise questions of pratical effects of far-reaching importance. The high seas as belonging to all states collectively and to no state individually, are governed by the established rules of International Law. On the other hand, historic waters, as belonging to a state or a limited group of states, are governed exclusively by the rules of national law – the municipal law. It is true that to decide the status of historic waters, it is necessary that the rules of International Law be invoked. But once decided, historic waters become within the jurisdiction of the state, under the competence of the national tribunal, and subject to the national law. The rules of International Law become not only inapplicable, but entirely unconsultable.

THE DEFINITION AND ITS LEGAL IMPLICATIONS

Having discussed in brief the origin and nature of historic waters, we propose to deal next with the definition of this category of maritime body.

Definition, any definition, however, is not an easy task. Since the days of the Greek philosophers, led by Socrates and Plato, many questions of «why» and «what» stand until today unanswered as ever. To define a subject, no matter how easy it may be, you are bound to encounter many a difficulty. Uppermost in this regard, is to find an inclusive and exclusive definition – a definition which includes all the elements of the subject and, at the same time, which excludes elements of other similar subjects. In historic waters, the difficulty is manifold. On record, we have a complaint from a highly learned authority as Sir Cecil Hurst. Dealing with the territoriality of bays, in the context of historic waters, Hurst expressed his amazement that «It is a curious thing that none of the chief British writers on international law – despite the fullness with which they deal with the subject of ter-

ritorial waters or the marginal belt – seem to give no clear guidance on the question of these internal waters of a bay». This complaint of Hurst is amply justified not only with regard to British writers but may equally apply to all. The whole question of historic waters was by-passed in most textbooks on international law. It was left on the side track with the result that historic waters received only a fragmentary discussion. Suffice it to go through the table of contents of the famous works on international law by Vattel, Philiamore, Kent, Chretien, Hall, Barclay, Westlake, Jessup, Gidel, Bustamenta, Nikolaev, Oppenheim and scores of others, only to find that historic waters were not dealt with in a comprehensive manner. Maybe, as one reason, historic waters being in the national realm caused no serious trouble to the international community and thereby did not provoke the concern of jurists of international jurisprudence.

Again, this lack of comprehensiveness is to be noticed in the drafts of international codes on the Law of the Sea. In all codes prepared, since the nineteeth century by non-governmental institutions, historic waters were listed on the margin. None has made a pause to deal with the subject. Whatever reference made, was only in passing. The draft codes prepared under the auspices of the League of Nations suffer from the same grievance. The same is true of codification under the United Nations. Likewise, the International Law Commission, in its draft codification of the Law of the Sea, has abstained from dealing with the subject. In Paragraph 7 (5) of Its draft, the Commission declared that «the foregoing provisions shall not apply to so-called historic bays..». Thus, by its reference to so-called historic bays, the Commission did not even venture to give historic water their legitimate name.

All this explains the difficulties in treating the subject, its juridical incidence, scope and its definition. This goes to show the great burden the United Nations should shoulder and the necessity to redouble our efforts to regulate the juridical regime of historic waters, including historic bays.

Under these circumstances we can realize why a definition of historic waters has been almost ignored in past endeavors. Since the end of the nineteenth century, some definitions of historic waters have been meagerly attempted. In the draft codes prepared by learned societies, no direct definition of historic waters has been made. In the discussions of the Institute of International Law, in its sessions held in Paris in 1894 and in Stockholm in 1929, historic waters were not defined and reference to them was made in passing in the context of the measurement of the territorial sea. The same is true of the draft codes prepared by the International Law Association in its sessions held in Brussels in 1895 and in 1926. The Ameri-

can Institute of International Law, in its session of 1925, has followed the same path. But in its project of 1933, submitted to the seventh International Conference of American States, the American Institute of International Law has proposed a definition, which perhaps may be the first codified definition. This Institute described historic waters as «those over which the coastal state or states, or their constituents, have traditionally exercised and maintained their sovereign ownership..». The drafts of the Japanese International Law Society and the Harvard Research Commission made no effort to define historic waters. They were referred to in the context of the measurement of the coast line. The Conference on the codification of International Law of 1930 followed the same approach. However, in the Second Committee of this Conference, the United States delegation, while resenting the expression «historic waters» has submitted a formula for historic waters in the following phraseology: «Waters, whether called bays, sounds, straits, or by some other name, which have been under the jurisdiction of the coastal state as part of its interior waters are deemed to continue a part thereof..».

As to juristis, the same failure as to definition seems to prevail. Fauchille in dealing with the matter, has himself put the question in this form: «What exactly is the correct definition of a historic water...?». The question he answered as follows: «It is one of the large gulfs or bays the territorial character of which has been recognized by long-established usage, and undisputed custom..». One can readily see that the answer in one of evidence of historic waters, rather than its definition.

HISTORIC WATERS BELONGING TO MORE THAN ONE STATE

With regard to municipal and international case law, the definition of historic waters has been attempted by leading tribunals, the most outstanding for this matter being the International Court of Justice. In its decision of 1951 in the Fisheries Case between the United Kingdom and Norway, the Court pronounced that «By «historic waters» are usually meant waters which are treated as internal waters but which would not have that character were it not for the existence of an historic title». It must be noted, however, that although the dispute between Norway and the United Kingdom was not mainly one of historic waters, yet the parties' argumentations on the theory of historic waters and the judgment of the Court as a whole, makes this definition rendered by the Court most persuasive, let alone authoritative. Yet we respectfully submit that an all embracing definition of historic waters is still lacking. We believe that certain elements in the

project of the American Institute of International Law of 1933 should be included in any definiton. Of particular importance in the American project is the idea of «the coastal... states or constituents» exercising sovereignty over historic waters. We have stressed the term «states» in the plural for a very important and demanding situation – one that conceives of historic waters belonging to more than one state. It is not to be denied that there is more than one authority to say that for an area of water to be historic it must belong to a single state. As a corollary to this single state theory it is contended further that a bay surrounded by more than one state is neither historic nor its waters could be recognized as inland waters. Such contentions do not stand unchallenged in International Law, doctrine or practice. Over and above, the single state theory is incompatible with the basic principle of law for collective ownership. No rule of International Law can be quoted to show that the concept of ownership is restricted to a single state. Two or more states can possess and own collectively – as they can do individually. This collective ownership may have devolved from one origin – one title – or may have become the result of any joint lawful act. If historic waters as a juridical institution is admitted, and admittedly this is the case, then what objection is there to applying this institution to more than one state? Neither the nature, nor the origin of the concept of historic waters is inconsistent with aggregate possession. Common sense and logic dictate that what is lawful for one state is lawful for a group of states.

It is admitted that the basis for the title to historic waters has provoked a great deal of controversy. Be that as it may, whether the basis for the title is the size, configuration, vital interest, national defense, actual exploitation, or similar grounds, there can be no valid justification for the single state theory. Such considerations, applicable as they are to a single state, apply with equal force and validity to a group of states. The grounds for national defense, vital interests and other states' rights are no monopoly to a single state, nor are they exercisable exceptionally by a single state. Being a group of states, *per se,* should not disable a limited number of states from enjoying what they are able to enjoy individually. What really decides the issue, as a criterion for historic waters, is the nature of the claim – not the number of claimants. If the claim is well-grounded, amply proven and meets satisfactorily all the legal requirements, then a finding in favour of historic waters can be pronounced without hesitation whether the claimant is one or many. This position wre are advocating is not mere logic, but is one which is strongly supported in International jurisprudence, precedent and State practice.

In his valuable work on «le droit international public positif», Fau-

chille, a great and distinguished scholar has expressed his views on the question in the following manner:

> «According to a generally accepted opinion, the status of gulfs and bays varies, depending on whether they border on the land of one State or of several States, whether their entrance is or is not less than ten miles wide and whether they have or have not a historic character. Gulfs and bays which are less than ten miles wide and are surrounded by a single State, as well as those which, *regardless of their width and the ownership of the surrounding coast*, are historic bays and form part of the national territory of the countries on which they border; the others are nothing other than a portion of the open sea..».

It is quite obvious, according to Fauchille, that a historic bay can be possessed by more than one State, and that such a bay, regardless of its width, is of the same status as a bay with a limited width and surrounded by a single state. In other words, when it comes to dealing with historic waters, it is the nature of the bay that counts, irrespective of the number of adjoining states, and that a historic bay is not disqualified by the mere fact that its waters strike the coast of different states.

Another well noted authority, Twisse, has declared that certain bays and gulfs can be territorial in respect of a number of states. Such bays can belong to the category of historic waters even though surrounded by more than one state. This is a *precis* of Continental Jurisprudence on the matter.

As for the American position, it is just as clear and informative. Hyde, the leading American authority does not only support this view, but strikes a note of staggering amazement. In his authoritative book on International Law, he enunciates his viewpoint as follows:

> «When the geographical relationship of a bay to the adjacent or enveloping land is such that the sovereign of the latter, if a single State, might not unlawfully claim the waters as a part of its territory, it is not apparent why a like privelege should be denied to two or more States to which such land belongs..».

In this expressive statement, one can easily find a scholarly protest addressed by Hyde when he questions with logic, «why a like privilege should be denied to two or more states». Surely no answer, no valid answer, can rise to the level of this question. Neither could this devastating argument be challenged. No one, a layman or a lawman, is able to answer why two or more states should be denied, not only what a single state can lawfully enjoy, but what they themselves can individually enjoy. The question, as framed by Hyde, we are bound to conclude, shall remain unanswered. It has

no answer, unless we choose to step outside the temple of law and the altar of human logic.

Furthermore, this concept of joint ownership of historic waters is adopted in what has become known as the «Melendez Doctrine,» after the name of a President of El Salvador. The doctrine provides that «when an area of the sea occupies the space between two or more countries, the area of waters *inter fauces terrae* is necessarily within in the joint jurisdiction of the coastal states».

In support of this position, we have also another authority to quote – this time not one, but a group of jurists.

In its report on Territorial Waters, submitted in 1929, in connection with territorial waters included within bays, the Harvard University Commission states as follows:

> «Where the waters within the seaward limit are bordered by two or more States, it would seem that the bordering State *should be permitted by international law to divide such waters between them as inland waters*. If the same waters were bordered by the territory of one state only, that state would clearly be entitled... to treat all of the waters as inland waters. *The power of two or more States should not be smaller than the power of one State* in this respect...»

It must be noted that this quotation from the Harvard Commission, while endorsing Hyde on the matter, emphasizes in a positive manner that the power of two or more states should not be smaller than the power of one state. That two or three states cannot do what a single state can do alone, is not a rule of law. It is a mockery of Law and a travesty to reason.

We must add, however, that States' practices and judgments of international tribunals do not fail to support the view of text writers on this question. The Fuca Strait is one example of State practice. Although 85 miles long, having width ranging between twelve and seventeen miles, the Strait of Juan de Fuca, by the Treaty of 1846, concluded between the United States and the United Kingdom, was declared to be under the jurisdiction of the United States and Canada, with its waters treated as inland waters and not subject to the right of innocent passage. When we remember, as a fact that this Strait is the principal maritime channel leading from the Pacific Ocean to ports in British Columbia and in the United States, we can readily see the weight of this state practice in showing how historic waters could belong to more than one state, and how innocent passage therein could be lawfully barred. In this regard, it is relevant to recall that

in the Fisheries Case of 1910, between the United States and the United Kingdom, the Court recorded the fact that the two countries had *«assumed ownership over waters in Fuca Straits* at distances from the shore as great as 17 miles». This is an important finding in support of collective ownership. If this means anything, it certainly means that the tribunal has taken judicial notice of the fact, and declared judicial recognition of the concept.

As to case law, the Gulf of Fonseca, is an outstanding illustration. With a 30 mile length and a breadth ranging between 19 and 50 miles, this Gulf is surrounded by three states: El Salvador, Honduras and Nicaragua. In its well considered decision, the Central American Court of Justice, basing its conclusions on grounds of history, geography and vital interests held unanimously that the Gulf of Fonseca «is an historic bay possessed of the characteristics of a closed sea». The Court noted as a fact, and this is of great significance, that dominion over the bays was exercised first by Spain for three hundred years, second by the Federal Republic of Central America for nineteen years and finally by El Salvador, Honduras and Nicaragua – the three states described by the Court as «the legitimate successors of Spain». Thus the Court has not only admitted the concept of joint ownership of a bay, but also recognized that the splitting, so to speak, of sovereignty does not change the nature of a historic bay. Once a historic bay, it remains always a historic bay regardless of division or succession of sovereignty. We know of many historic bays that are at present held in common between two provinces in one single state, federal or unitary. Should these bays lose their historic character and their judical status if federation is discontinued or unity is divided? Certainly not. We do not want to cite examples lest we offend the feelings of those States. But if we were to answer in the affirmative, it would be an affirmative ridicule. The decision of the Gulf of Fonseca rejects such absurdity.

In connection with the Fonseca Case, we might add that the United States in her note of February 1918, addressed to El Salvador, recognized that «the Gulf of Fonseca is a territorial bay whose waters are within the jurisdiction of the bordering States». This declaration on the part of the United States leaves no scintilla of doubt that the concept of a historic bay can belong to two or more States and not exclusively to one single State.

Of close similarity, however, to the Gulf of Fonseca is the Gulf of Aqaba in our region. At present, the bordering states on Aqaba are Saudi Arabia, United Arab Republic and Jordan. We say «at present» because as in the case of Fonseca, the Gulf of Aqaba had been previously under a common predecessor. It was exclusively under Arab dominion, and the

predecessor is virtually a common ancestor. This factor, not existing in the Fonseca case, adds weight to the historic character of the Gulf of Aqaba.

We have made no mention of Israel as a bordering State on the Gulf of Aqaba, not for any political reason. Neither was it a mere forgetful omission. It is with full purpose, and the reason is one of law and not of politics. We, therefore, owe it as a duty to the reader to furnish him in passing with a bit of legal information. In the first place, the States in the area do not recognize Israel, be it the existence, territory or the boundary, if any. This is their right, in International Law, which none can challenge. Secondly, Israel's foothold on the Aqaba Gulf apart from its illegal origin, is based on Armistice Agreements, which by their character and express provisions vest no sovereignty whatsoever, and leave the territory, including Aqaba, subject to all rights, claims and reservations. This is sufficient to show that Israel has no lawful standing in Aqaba, and passage through the Gulf and Strait of Aqaba to Israel is not lawful.

One other aspect of historic waters must be explained. When historic waters are in issue, the size is not to be taken into account. The width of historic waters in a bay or gulf, is not an element either. Jessup, the well know jurist of the United States, states that «the evidence of International practice and usage does not indicate that a claim to a large bay is illegal...». Should size become one element in the subject, there would be no distinction between historic waters and the high seas; and the status of scores of the existing historic bays and straits would cease to exist. The Hudson Bay and Hudson Strait of Canada comprehend an area of 580,000 square miles. All this great body of water is historic waters. Just imagine its length of 1,000 miles.

THE SIZE IS NOT A CRITERION

In the U.S.S.R., there are the Sea of Azov, the Kara Sea, Laptev Sea, East Siberian Sea, and Chukchi Sea whose nomenclature as seas relieves us from the necessity of calculating their dimensions. But just to give an idea, it is enough to know that the Sea of Azov is 290 miles long and 110 miles wide. In the United Kingdom, Moray Firth is 75 miles wide. the Vestfjord of Norway is about 100 kilometers across its entrance and 170 kilometers long. The Gulf of Gabes of Tunisia is 50 miles wide. In Australia, there are no less than 15 bays and straits whose width ranges between 10 and 48 miles. The San Jorge Gulf of Argentina is 100 miles wide. Thus the width of the bay, particularly at the entrance, is irrelevant in deciding whether a par-

ticular bay is or is not a historic bay. In support of this view, Barclay, a well known authority, states:

> «... There are, however, many bays which are more than ten or even sixteen miles wide and yet must necessarily be regarded by reason of their position, as under the absolute sovereignty of the coastal state. This is true of the firths of Scotland. The Bay of Cancale is seventeen miles wide; in Chaleur Bay, in Canada, the width is sixteen miles . All these bays are regarded as under the exclusive dominion of the coastal state. It is thus necessary to establish the principle that the status of a bay differs from that of the territorial sea proper...».

Professor Bourquin, another distinguished authority, goes even much further in supporting this point. He States:

> «... The number of bays the opening of which exceeds ten miles and which are nevertheless wholly within the internal waters of the coastal state is considerable. Unless we wish to accuse the state to which they belong of infringing the rules of International Law, we must therefore validate their claim...».

We turn now to the legal incidence of historic waters, what is their juridical status and by what law are they to be governed? The answer does not raise any serious difficulty. The difficulty, if any, is the direct result of past confusion in the looseness and inaccuracy of terminology. In draft codes and in textbooks and to some extent in judicial pronouncement, the terms «internal waters» and «territorial waters» were used invariably to mean the same thing. Now, that the International Law Commission has classified the maritime waters into «high seas», the «territorial sea» and «internal waters», there should be no difficulty in deciding what class are historic waters. From now onwards, we trust all reference to historic waters should be made in the context of interrnal waters.

That historic waters are internal waters possessing the juridical status of internal waters is now an established rule of International Law. Suffice it to quote Sir Cecil Hurst in his most illuminating analysis of the «Territoriality of Bays».

Referring to territorial waters and internal waters, he states that: «For practical purposes, however, there is no doubt that the difference between the two is that foreigners have a right of passage for innocent navigation through territorial waters, but enjoy no such right of simple passage through national waters...».

With the same firmness and precision, Gidel expresses the view that

historic waters are internal waters, and as such are not subject to the right of innocent passage. Gidel declares:

> «... When once a bay has been held to be «historic» all of its waters become internal waters with all the consequences which the status of internal waters entails. One consequence is that the coastal state is no longer bound to admit the «innocent passage» of foreign vessels in the waters of that bay...»

Gidel further stresses the point when he says that «it is always necessary to remember, in dealing with historic waters, the essential point that those waters are internal waters... The idea of internal waters and the right of innocent passage... are two incompatible concepts».

Upholding the same proposition, Chretien speaks of bays that penetrate into the land domain as falling «subject to the complete and absolute sovereignty of the coastal states».

Cavarne, in his «*Le droit international publique positif*» asserts that «there can be no right of innocent passage in historic waters».

In supporting the same position, Higgins and Columbus express the view that «the state is entitled... to prescribe and regulate the admission of foreign vessels,» in respect to historic bays and gulfs.

In the Draft Convention prepared by the Committee of Experts under the auspices of the League of Nations, an amendment was adopted which provides that the waters of bays «... are to be assimilated to internal waters».

Also, the International Law Commission, Article 7 of its Draft Code on the Law of the Sea, made ample provision for the assimilation to internal waters.

As to case law, various national courts at different times have decided that historic bays are internal waters. Special mention may be made of the decision of the Supreme Court of Canada in the case of the Bay of Chaleur, of the Second Court of Commissioners of Alabama Claims in the Case of Chesapeake Bay, and of the Privy Council in the Case of Conception Bay.

On the other hand, state practice follows the same line. The Governments of Germany, Canada, Great Britain, Japan and Portugal have informed the Preparatory Committee of the Codification Conference in 1930 that they consider historic waters to be internal waters.

All this volume of legal authority, doctrine and practice, leads to an irresistable conclusion that historic waters are internal waters and that conse-

quently no right of innocent passage is exercised in respect of such waters. Hence, historic bays, whether they be surrounded by one state or more, whether their width at the entrance is 12 miles or more, are internal waters – not open for international navigation. It is upon this assertion that the American Journal of International Law (Supp. April 1929) has described the Gulf of Aqaba as an Arab internal water. The American Journal States:

> «Since the waters (of Aqaba) are «internal waters» the question of applying the six-mile limit of territorial waters, as declared by both Egypt and Saudi Arabia, doed not arise. Nor can there by any question of an *international waterway*. The entrance to the Gulf is not a strait leading into an open sea; nor is it, like the Straits of Corfu, a passage between open seas. It is the entrance to the internal waters of the Arab states by which it has been surrounded for centuries».

The legal value of this view is three-fold. First, it supports the contention that the Gulf of Aqaba comprehends internal waters. Second, that this status existed before Israel came into existence. Third, that the Strait of Tiran which leads to the Gulf is not an international waterway. It must be stressed again in this connection, that once a historic bay, always a historic bay. Subsequent interventing situations, particularly when they are challenged, do not change the status of the historic bay.

This brings us to the most vital questions: what are the main elements that constitute the theory of historic waters, and what requirements should be satisfied to acquire a historic title, and what is the nature of evidence required to support a claim for a historic title?

These questions, distinct as they are, have many grounds in common and an answer to one could not be undertaken without touching the realm of the others.

WHAT CONSTITUTES A TITLE

To start with, it must be admitted that there is not general agreement, in doctrine or parctice, as to the basis of the title to historic waters. If it had served anything, the Fisheries Case of 1951 between the United Kingdom and Norway, did show a wide range of divergence of opinion on this question. The two volumes that were presented to the Court by both parties contain perhaps the greatest pooling of legal material on the question of historic waters although historic waters were not the main issue. Nevertheless, there is ample authority to point out the most plausible basis for a historic title.

From what has been said about historic waters, it is quite evident that national usage is the main root to a historic title. Not only such a proposition is reasonable and logical but it stems from the very concept of historic waters. Ownership cannot be without usage, physical or constructive, and it is inconceivable that a state can become a possessor and eventually an owner without usage. It is therefore logical and legal that nation usage *per se* could constitute a sufficient ground for a historic title. The Preparatory Committee of the First Conference of 1930, for the Codification of International Law recognized «usage» as a sufficient basis for title. The Japanese International Law Society, in its draft code of 1926 emphasized «universal usage». No doubt this is the same definition but lays the emphasis on universality. Usage must be universal, otherwise it cannot be historic. Recent usage does not vest any title, more so an historic title.

The Institute of International Law in its Paris Session of 1894, referred to «continuous usage of long standing». This is, too, a perfection of the basis of historic title. Continuity is the essence of a hsitoric right. A brief interruption to this continuity is of no legal validity. When challenged, an act of interruption, no matter how long it lasts, is equally of no avail. It is only a serious lawful interruption for a relatively long period that breaks the chain. Then, the previous continuity of usage ceases to be standing.

The International Law Association, at its Brussels Sessions in 1926, spoke of «established usage». This is no more than stipulating that usage could not be pure and simple, but must be established.

The American Institute of International Law, in its codification of 1925, made a combination of various expressions by using the phrase «continued and well-established usage».

The Harvard Research Commission, in its draft adopted the expression «established usage».

The League of Nations, in its draft prepared by the Committee of Experts, spoke of «established by continuous and universal usage».

We have made this outline to show that it is national usage, continuous and established, that creates a historic title. It is this usage by itself which is the main criterion for historic waters. In all international and municipal tribunals, national usage has been the pivot upon which turned their decision on historic bays. Suffice it to mention the case of Delaware Bay and the Conception Bay. Although still without a court decision, the Gulf of Aqaba is a vivid illustration of an historic bay based on well-established usage. In this regard, one main feature, as evidenced by non-Arab historians, particularly by foreign travellers, is that the Gulf has constituted for

all Islamic generations a pilgrims' route to the holy cities in the Arabian Peninsula.

National usage, however, no matter what adjectives are attributed to it need not be recognized by other states. Some writers do contend that internatiolnal recognition whether tacit or expressed is a necessary element to support a title for historic waters. But it would be doing extreme violence to the concept of historic title if the matter is to be left to the discretion of other states, to accept or reject. A title, any title, stands on its own. It does not have to wait the consent of others. Others' consent is required when they themselves have a right in the subject matter claimed. It is the use of the user, not the consent of the non-user which determines the right. The Norwegian title, for instance, in respect of the Vestfjord and the Varangarfjord as historic waters was not invalidated because of the challenges by France, as evidenced in the Case of the Vessel «Les Quatre Frères» in 1868, nor by similar challenges that were made by Great Britain in 1869 and 1911.

In fact, the replies of governments to the Preparatory Committee in connection with historic waters, did not refer to international recognition. The «existence of usage» was the term employed. Thus the consent of other states is not a constituting element in the concept of historic waters. The concept is one of Law, not one of states' views. Whether a body of water does or does not comprehend historic water is a question of law. With the present international system, questions of law can only be decided by the International Court of Justice. Thus, the views of the states on the matter are irrelevant. Likewise, the Security Council, the General Assembly or the Secretariat of the United Nations are not competent to adjudicate upon the legal aspects of any problem, be it national or international, whether it refers to land or marine sovereignty.

For political reasons or security considerations, the Security Council or the General Assembly can recommend certain measures with regard to international questions, but not to make any pronouncements on the legality or illegality of any claim to historic waters. Hudson Bay, for instance, could not be influenced one way or the other by reason of statements made in United Nations should a dispute arise in connection with the status of such a large body of water.

In the same manner, the Gulf of Aqaba presents another striking example. Its historic character, is a matter of law, to be decided only by a judicial authority and through judicial processes. Thus statements on the legal aspects of Aqaba made by certain states or by the Secretariat in the course of the deliberations in the General Assembly are irrelevant and inadmissible.

Similarly inadmissible, is any decision taken by the Security Council as far as the legal aspect of the matter is concerned. As was rightly pointed out by the Distinguished Representative of Canada in the course of the General Assembly deliberations on the Suez crisis, the Assembly recommendation in this regard was a political and not a legal act. To this, the Distinguished Representative of India added that the General Assembly cannot decide a legal controversy.

We do wish, however, in dealing with this matter to inject a political controversy into our deliberations. We simply endeavored to show that the question of historic waters is one of law and that the challenge of other states does not invalidate the title to historic waters. Should we bring consent of states as an element in the inherent right of states, we would be leaving all states at the mercy of each and every other state. This point has been vigorously advocated by a jurist of great distinction. In his project on historic waters, Bustamente has formulated his views as follows:

> «...when attempt is made to determine what is to be understood by the word «historic», some Governments maintain that to the traditional possession of the bay, there must be added the consent of other states.
>
> «It is very dangerous, because this that last condition lends itself to notable abuses. No one specifies from how many and from which states this conformity must proceed, or what is the legal value of one or various divergent opinions...».

This is a decisive statement of Law and Equity. It rightly relieves a state from being subjected to the dangers of notable or unnotable abuses. International Law is intended to safeguard the rights of a state, and to protect rather than to expose the state to any abuse of whatever character. Yet what is at stake is not abuse in the abstract. Historic waters are a deciding factor in the life of a state and indeed in its very existence. This is at least one reason why Professor Fauchille and a number of other writers have named historic bays as vital because of the economic, national and defense interests they serve. They are vital because of their special configuration, of their proximate location to the mainland and of their deep penetration. Add to all these considerations their impact on the life of the people to whom they belong. We hope these observations are not taken as legal fiction. They are the Law in its very essence.

In his judgment delivered on the Fisheries Case of 1910, Dr. Drago referred to historic bays and stressed the «requirements of self-defense» as an important ground for an historic title.

The Government of Portugal, in its reply to the Preparatory Committee of the Codification Conference of 1930 stated that «the considerations which justify this claim (to hsitoric waters) are the security and defense of the land territory and ports, and the well-being and even the existence of the State...».

The International Law Conference held in Buenos Aires in 1922, in its draft convention, referred to self-defense as the sole element in historic waters should the other elements be absent.

CONSENT OF OTHER STATES IS NOT AN ELEMENT

The Permanent Court of Arbitration, in the Fisheries Case of 1910, referred to the necessity of defense and to the special value for the industry of the inhabitants and other «circumstances not possible to enumeratre,» as elements that constitute the basis for a title to historic waters.

In the case of the Gulf of Fonseca, which has a striking resemblance to the Gulf of Aqaba, the Court endorsed the fact that the strategic situation of the Gulf and its islands is so advantageous that the riparian states can defend their great interests therein and provide for the defense of their independence and sovereignty.

In the case of Chesapeake Bay, the Court referred to the question as «of very considerable national importance».

All those and other legal precedents simply demonstrate the vital importance of historic waters in relation to the various national interests of the bordering state – a lawfully bordering state. With this in mind, it is inconceivable that such interests of paramount importance should be anchored to the consent of other states.

Yet the consent of states, should it be necessary, can reasonably be inferred from national usage itself. A continuous usage creates a presumption of acceptance on the part of the other states. In dealing with consent of other states, Gidels argues, very cogently, that «as a general rule, prolonged usage will afford the necessary proof». In the Fisheries Case of 1951, the United Kingdom has made out a well-supported submission to the International Court of Justice to the effect that usage can be regarded as evidence of acquiescene of other states. On the other hand, the passage of time in accordance with the submission of the British case is a «vital element... as supplying evidence of the implied acquiescence of other states». Sir Gerald Fitzmaurice adds clarity to this argument when he refers to «the essential role of the historic element» as a means «to supply an inference of acquiescence on the part of other states arising from their inactivity...».

This time element brings us face to face with the question of prescription, which is admittedly at present part of the Law of Nations. Unlike the Municipal Law, prescription in International Law, as Professor Scelle states, is indeterminate. We submit, that each case will have to be decided on its own merits, although it ought to stand the test of reasonableness. Bourquin does not bother himself about the length of time, for as he rightly assumes, «the usage... goes back to the most distant past. It is a universal usage in the strict sense of that word».

But for prescription to run, it msut be uncontested. This is applicable in particular to new states, whether recognized or not recognized, and whether their emergence was legal or illegal. Furthermore, although it is not necessary in law to prove the origin of the prescription – nor its validity – if prescription was proved to have started unlawfully, it will not give rise to any right, no matter how long it lasts. Time does not cure a defective title. The legal maxim *ex injuria non oritur jus* is conclusive: from a wrong no right arises. In the case of the Norwegian occupation of Eastern Greenland, the Permanent Court stated that prescription is open to the challenge that in origin it is «illegal and invalid». These observations happen to explain the legal viewpoints that reflect the Arab position *vis-à-vis* Israel's claim in the Gulf of Aqaba, and it is worthwhile that their views should be made known to the Committee, not from a political, but exclusively from a juridical angle.

LOCATION AND CONFIGURATION ARE EVIDENCE

We turn now to the last aspect, namely the nature of evidence required to support a claim for historic waters. As is generally admitted, there are not hard and fast rules about the quality or the quantity of evidence required in disputes involving matters of International Law. Municipal Law, and the English Common Law as examples, are congested with a set of rules prescribing admissible and inadmissible evidence, with the most minute detail about primary or secondary evidence, about documentary or oral evidence and what not. Such rules do not exist in International Law, particularly so on a question such as historic waters. Hence, normally, all types of evidence are admissible and what remains is the weight of evidence to support the claim. But two highly important facts are of great weight: the location of historic waters and their configuration. These are evidence by themeselves.

In the Delaware Bay Case, the Court accepted the plea that «the Bay belongs to the people with whose lands it is emcompassed». This is evidence of natural configuration.

Chretien considered as integral parts of the territory of coastal states bays which «penetrate into the land domain». This is evidence of location.

In its reply to the Preparatory Committee of the Codification Conference, the Government of Canada stated as follows:

> «In the case of bays where the distance from headland to headland is more than ten miles but the bay itself cannot be entered without traversing territorial waters, the waters of such bays shall be national waters».

These observations of the Government of Canada touch upon both the location and configuration.

In the Fisheries Case of 1910, the Permanent Court of Arbitration referred to «the distance by which the bay is secluded from the highways of nations on the open sea».

In the Fisheries Case of 1951, the International Court of Justice has stressed the location and configuration in the following terms:

> «Among these considerations, some reference must be made to the close dependence of the territorial sea upon the land domain. It is the land which confers upon the coastal State a right to the waters off its coasts.
>
> Another fundamental consideration, of particular importance in this case, is the more or less close relationship existing between certain sea areas and the land formations which divide or surround them».

In dealing with this matter, Fauchille accepts the Zuider Zee as within Netherlands sovereignty because, as in the Gulf of Aqaba, the sea is enclosed by a continuous fringe of islands separated from each other by narrow passages.

All these recitations of legal authority clearly demonstrate that the facts about location and configuration in respect of historic waters supply what is known in English Common Law as the primary evidence in support of the case. Such facts are sufficient alone to prove the title. In this point, Baldoni, with his usual penetration, penetrates into the heart of the question. He states:

> «We may add that some of these bays, such as Chesapeake and Delaware, are of such configurations and size that they can so surely be regarded as accessory to the coasts surrounding them that no further inquiry of any kind is necessary to establish that they are not subject to the principle of the high seas».

Had Baldoni been familiar with our region, as he is familiar with the West and its bays, no doubt he would have added the Gulf of Aqaba, to Chesapeake and Delaware, as examples of historic bays. With a few miles in width, and extending as far as 100 miles into the heart of Arab territory, the Gulf of Aqaba cannot be anything except a historic bay, and in the words of Baldoni «with no further inquiry being necessary».

Next, we propose to deal with the set of evidence relevant to prove a historic title. Here are involved a number of factors that have a bearing on the exercise of sovereignty over historic waters.

The Central American Court of Justice in the Case of Fonseca referred to conventions as part of the evidence. Likewise in the Fisheries Case of 1951, Norway successfully advocated that measures taken under the Municipal Law, as well as administrative measures and judicial decisions can all supply the required evidence.

To explain the effect of these categories of evidence, particularly conventions and legislation, we shall select one illustration that applies to both. We have made the Gulf of Aqaba our choice because it is the case in point, which illustrates the acts of a state as evidence of historic waters.

In its note of October, 1914, the Ottoman Government announced the establishment of the limit of her marginal sea to apply to the «Black Sea, the Archipelago, the Red Sea, the Sea of Oman and the Persian Gulf». The omission of the Gulf of Aqaba, which was at that time within Ottoman sovereignty, is a clear indication that the Ottoman Empire did not consider the Gulf of Aqaba as part of the high sea calling for the delimitation of the territorial sea.

Again, the International Sanitary Convention of 1912 which spelled out the details for an international regime with regard to the Moslem Pilgrim traffic through the Suez Canal and the Indian Ocean, the Gulf of Aqaba was not referred to, although it is an important pilgrim route. This omission in the convention is an indication to show that the Gulf was recognized as national waters.

We have also Article 10, Paragraph 3 of the Constantinople Convention of 1888, reference to which was frequently made in the United Nations. It is clear from the record of negotiations which led to the conclusion of the convention that the intention was to leave the Gulf of Aqaba and its Straits outside the regime of passage defined fot the Suez Canal. This is again an indication to be inferred from a convention that the waters of the Gulf of Aqaba have no international character.

With regard to domestic legislation as evidence, also the Gulf of Aqaba serves the purpose. The Saudi Arabian Royal Decree of May 1949 has prescribed the Gulf of Aqaba as falling under Arab sovereignty. As to other acts of the state as evidence, we can mention in passing in respect of the Gulf of Aqaba, the past fortification, pilgrim establishments, roads and other arrangements undertaken for the safety of the pilgrimage.

Thus, with this single illustration, we are able to show that all sorts of evidence can be adduced to support a case for historic title.

HOW TO DISPOSE OF THE PROBLEM

In conclusion, this is how we approach the problem of historic waters – its origin – its juridical status, the elements that constitute the concept and the nature of evidence required. We have placed our views in detail on this question, one aspect after the other. This is an item that has come up this year as a legacy of last year. It has been a debit on the books of the International Community ever since the nineteenth century when the efforts for codification were first started.

We are not at this stage making any final proposal, but we have a suggestion to make. Our work can be divided into four stages:

THE FIRST STAGE, here in the United Nations, we can state our views on the subject, thus forming a pool of legal knowledge on the question.

THE SECOND STAGE, we can request the Governments of Member States to supply the Secretariat with all data and information on historic waters within their territories, thus forming a factual pool of information about historic waters.

THE THIRD STAGE is to ask the International Law Commission to prepare in the light of such legal and factual material a draft code to regulate the juridical system of historic waters.

THE FOURTH STAGE would be to convene an international conference of plenipotentiaries to prepare a draft convention on the Regime of Historic Waters.

This is how we see the procedure to be followed in dealing with this matter. Should we follow such course, we submit, the United Nations would make an historic achievement on historic waters.